٣

شرحا

الباجوري والبناني

على السُّلَّم المُرَونق في المنطق

ويشتمل على خمسة كتب:

١- «شرحُ الباجوريّ على السُّلَّم»، لإبراهيمَ الباجوريِّ (ت: ١٢٧٦هـ).
٢- «تقريرُ سيّد الشَّرشيمي الصَّغيرِ الشَّرقاويِّ» (ت: ١٢٨٨هـ).
٣- «تقريرُ الأنبابيّ على شرح الباجوريّ»، لشمسِ الدِّينِ محمدٍ الأنبابيِّ (ت: ١٣١٣هـ).
٤- «شرحُ البنانيّ على السُّلَّم»، لمحمّد بن الحسن بن مسعود البنانيِّ (ت: ١١٩٤هـ).
٥- «حاشيةُ قصّارةَ على شرح البنانيّ»، لعليّ بنِ إدريس قصّارةَ (ت: ١٢٥٩هـ).

ضبطه وحققه

ماهر محمد عدنان عثمان

دار تحقيق الكتاب

دار تحقيق الكتاب

الكتاب: شرحا الباجوري والبناني على السلم المرونق.
المؤلف: إبراهيم الباجوري، محمد البناني، سيد الشرشيمي، الشمس الأنبابي، علي قصَّارة.
تحقيق: ماهر محمد عدنان عثمان
الناشر: دار تحقيق الكتاب
عدد الصفحات: 752
سنة الطباعة: 2023
بلد الطباعة: لبنان
الطبعة: الأولى (لونان، ورق شاموا)

Title: Sharḥan al-Bājūrī val-Bannānī 'alá Sullam al-murawniq
Autor: Ibrāhīm al-Bājūrī, Muḥammad al-Bannānī, Sayyid al-Šaršīmī, aš-Šams al-Anbābī, Alī al-Qaṣṣāra
Editor: Māhir al-Othman
Publisher: Dar Tahkik Al Kitab
Pages: 752
Year: 2023
Printed in: Lebanon
Edition: 1

مؤسسة محمد نوري ناص
MEHMET NURI NAS
PUBLISHER OF ISLAMIC BOOKS
1948

ISBN 978-9933-638-16-0

DAR TAHKIK AL KITAB
Büyük Reşit Paşa Caddesi Yümni İş Merkezi
No:16/B D:8 Vezneciler/Fatih/İstanbul/Turkey : +9 (0212)5190979
Merkez :1.Cadde No:66 MİDYAT/MARDİN : +9 (0482)4622775
www. tahkikalkitab.com : info@tahkikalkitab.com

Dar Tahkik Al Kitab, Nursabah Yayıncılık
Matbaacılık Ltd.Şti'nin Tescilli Markasıdır
دار تحقيق الكتاب هي دار تابعة لمؤسسة دار نور الصباح

شرحا

الباجوري والبناني

عَلَى السُّلَّم المرُونق في المنطِق

ويشتمل على خمسة كتب:

١- «شرح الباجوري على السُّلَّم» لإبراهيم الباجوري (ت:١٢٧٦هـ).

٢- «تقرير سيد الشرشيمي الصغير الشرقاوي» (ت: ١٢٨٨هـ).

٣- «تقرير الأنبابي على شرح الباجوري» لشمس الدين محمد الأنبابي (ت:١٣١٣هـ).

٤- «شرح البناني على السُّلَّم» لمحمد بن الحسن بن مسعود البناني (ت:١١٩٤هـ).

٥- «حاشية قصارة على شرح البناني» لعلي بن إدريس قصارة (ت:١٢٥٩هـ).

ضَبَطَهُ وحَقَّقَهُ
ماهر محمد عدنان عثمان

دار تحقيق الكتاب
للطباعة والنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمات التَّحقيق

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الَّذي أنعم علينا بنعمة العقل الموصل إلى معرفة عظيم جماله وجلاله، وعلَّمنا مِن علم المنطق ما يكون عاصماً للعقل عنِ الطُّغيان في حال مجاله، وميزاناً نعرف به حال نظره في نقصانه وفي كماله، والصَّلاةُ والسَّلامُ على مَن عقولُ العالم كلُّها بالنِّسبة إلى عقله الشَّريف كنسبة حصاة أخذت مِن جميع رماله، ورضي الله تعالى عن آله وصحبه الَّذين فاضت على ظواهرهم وبواطنهم أنوار شموس النُّبوَّة وعلومها، فأصبحوا أنجماً في سماء العلا بهم يعرف حال الآتي بعدهم في هداه وفي ضلاله؛ **وبعد:**

فهذا هو الكتاب الثَّالث مِن سلسلة **شروح السُّلَّم المرونق وحواشيه**، جمعت فيه:

١ ـ حاشية الإمام إبراهيم الباجوريِّ.

٢ ـ وتقريرات محمد الأنبابيِّ على حاشية الباجوريِّ.

٣ ـ وتقريرات الشَّرشيميِّ الصَّغير على حاشية الباجوريِّ.

٤ ـ وشرح محمَّد البنانيِّ.

٥ ـ وحاشية علي قصَّارة على شرح البنانيِّ.

والله أسأل أن ينفع به طلابه، وأن يديم علينا خدمة العلم وأهله، بجاه سيِّدنا محمَّدٍ وآله، ﷺ كلَّما ذكره الذَّاكرون وغفل عن ذكره الغافلون، ولا حول ولا قوَّة إلَّا بالله العليِّ العظيم، والحمد لله ربِّ العالمين.

منهج التحقيق:

حاشية الإمام الباجوري:

(١) ـ قابلت النَّصَّ على المطبوع الحجريِّ، ومِن ثَمَّ على أربعة نسخٍ خطيَّة؛ وتفاصيلها:

الطَّبعة الحجريَّة: طبعة بولاق سنة ١٢٩٧ هجرية.

النسخة الخطية (أ): نسخة مكتبة مكَّة المكرَّمة برقم (٣٣) منطق، عدد أوراقها ١١٩، وهي نسخة تامَّة خطُّها نسخي جميل، ناسخها: أحمد بن الحاج إسماعيل، تاريخ نسخها: ١٢٧١ هجرية، وقد صحِّحت على يد ملتزمها الهمام الشيخ محمود أفندي الجزائريِّ ابن المرحوم العلَّامة الفهَّامة الشَّيخ محمَّد أفندي الجزائريِّ مفتي ثغر اسكندرية، نقلت هذه النُّسخة مِن نسخة المؤلِّف وقوبلت عليها.

النُّسخة (ب): نسخة المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية (الأوقاف المصرية) برقم (٧٠٥/أ)، وهي نسخة تامَّة عدد أوراقها ٦٢، وسنة نسخها: ١٢٥٩ هـ، وناسخها عبد المتعال حسن السندتهوري المالكي رحمه الله تعالى.

النُّسخة (ج): نسخة المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية (الأوقاف المصرية) برقم (٧٠٥/ب)، وهي نسخة تامَّة عدد أوراقها ١٠٦، وسنة نسخها: ١٢٦٠ هـ، ولا يعلم ناسخها.

النُّسخة (د): نسخة المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية (الأوقاف المصرية) برقم (٧٨٣/٣)، وهي نسخة تامَّة عدد أوراقها ٤٨، وسنة نسخها: ١٢٧٣ هـ، ولا يعلم ناسخها.

(٢) ـ استخراج النص الصحيح بالاعتماد على مجموع النسخ الخطية، مع إثبات الفوارق المهمة في الهامش، دون الإشارة غالباً إلى رقم النسخة المثبت منها الفارق إن كانت من النسخ الخطية، وإثبات لفظة «حجري» إن كانت من النسخة الحجرية.

أيضاً: إثبات لفظة «مطبوع» للفوارق والأوهام التي وقفت عليها في النسخة المطبوعة للحاشية في دار السلام.

(٣) ـ الضبط الكامل لنص الحاشية، مع تسويد العبارات المهمة، وتفقير النص.

(٤) ـ تخريج الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وعزو الأقوال والنقولات إلى مصادرها بقدر الاستطاعة.

(٥) ـ لم أترجم للأعلام؛ والنكتة في ذلك: تقليل الهوامش، وبالتالي تقليل حجم الكتاب.

تقريرات الأنبابيِّ على حاشية الباجوريِّ:

(١) ـ مقابلة النص على ثلاث نسخ خطية، ونسخة مطبوعة حجرية:

النسخة (أ): وهي مسودة المصنف رحمه الله تعالى، وهي نسخة الأزهرية برقم (١٢٢٢ منطق) ٤٨٧١٩ الإمبابي. اللغة: عربي، الخط: معتاد، عدد الأوراق: ٢٩، عدد الأسطر: ٢٣، القياس: ٢٤ × ١٦,٥، عدد المجلدات: ١.

النسخة (ب): وهي نسخة الأزهرية برقم (٢٨٩٢ منطق) ١٢٩٨٨٨ طنطا. اللغة: عربي، الخط: نسخ، عدد الأوراق: ٣٨، عدد الأسطر: ٢١، القياس: ٢٢ × ١٥، عدد المجلدات: ١.

النسخة (ج): وهي نسخة الأزهرية برقم (٢٩٣٥ منطق) ١٣١٩٨٧ دمياط. اللغة: عربي، الخط: معتاد، عدد الأوراق: ٢٧، عدد الأسطر: ٢٥، القياس: ٢٥ × ١٦,٥، عدد المجلدات: ١.

الطبعة الحجرية: طبعة المطبعة العامرة ببولاق، سنة الطبع ١٢٩٧ م.

(٢) ـ إثبات النص من (أ)، وإثبات الفروق المهمة من باقي النسخ الخطية في الهامش.

(٣) ـ إخراج الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وعزو الأقوال لأصحابها في مصادرها قدر الإمكان.

(٤) ـ تسويد الكلمات المهمة.

تقريرات الشَّرشيميِّ الصَّغير على حاشية الباجوريِّ:

(١) ـ مقابلة النَّصِّ على النُّسخة الخطيَّة الوحيدة لها، وتفاصيلها:

النَّاسخ: محمَّد أحمد الطُّوخي، تاريخ النَّسخ: ١٢٩٢ هـ، التملكات: محمد الطوخي، تاريخ التَّملكات: ١٢٩٢ هـ. اللُّغة: عربي، الخط: نسخ، عدد الأوراق: ٦٢،

عدد الأسطر: ٢٣، القياس: ٢٣ × ١٦، عدد المجلدات: ١. أرقام الحفظ: (١١٨٣ منطق) ٤٦٥٩٥ الأزهرية.

(٢) ـ قمت بتعليق التَّقريرات كهوامش سفليَّة على حاشية الباجوريِّ.

(٣) ـ في مواضع كثيرة مِنَ النُّسخة الخطيَّة يوجد كلمات مطموسة أو غير واضحة القراءة، فقمت بقدر الإمكان على إثبات ما هو الصواب فيها بالاعتماد على مصادر المحشي، وفي موضعين تعذر عليَّ ذلك فوضعت مكان الطمس [. .]، فليعلم.

شرح محمَّد البنانيِّ

(١) ـ قابلت النَّصَّ على طبعتين حجريَّتين، ومِن ثمَّ على ثلاثة نسخٍ خطيَّة؛ وتفاصيلها:

الطَّبعة الحجريَّة الأصل: طبعة مطبعة فاس سنة ١٣٠٠ هجرية، بتصحيح الفقيه العلامة الدراكة المحدث أبي عبد الله سيدي محمد التهامي، وبمباشرة الشاب الأبر المعلم السيد العربي بن محمد الأزرق رحمهم الله تعالى، والشرح وضع في هامش حاشية علي قصَّارة.

الطَّبعة الحجريَّة الثانية: طبعة المطبعة الأميرية سنة ١٣١٨ هجرية، وهي مجموع يحوي على شرح البناني في الصلب وبأسفله حاشية قصارة، وفي الهامش شرح قدورة وبأسفله تقييدات السجلماسي على شرح قدورة رحمهم الله تعالى.

النسخة (أ): وهي نسخة الأزهرية برقم (٩٢٩ منطق) ٤٠٠٣٧ الصعايدة، الناسخ: صالح داود، التملكات: صالح داود. اللغة: عربي، الخط: معتاد، عدد الأوراق: ٦٨، عدد الأسطر: ٢١، القياس: ٢٢,٥ × ١٦,٥، عدد المجلدات: ١.

النسخة (ب): وهي نسخة الأزهرية برقم (٢٤١٩ منطق) ٩٦٠١٨ المغاربة، اللغة: عربي، الخط: مغربي، عدد الأوراق: ٤٤، عدد الأسطر: ١٩، القياس: ٢٣,٥ × ١٨، عدد المجلدات: ١، الملاحظات: ناقصة الآخر.

النسخة (ج): وهي نسخة الأزهرية برقم (٢٤٢٠ منطق) ٩٦٠١٩ المغاربة، رسالة رقم: ١، تاريخ النَّسخ: ١٢٩٩ هـ، الأوقاف: أوقف على رواق المغاربة بالجامع الأزهر، اللغة: عربي، الخط: مغربي، عدد الأوراق: ١ ـ ٤٣، عدد الأسطر: ٢٦، القياس: ٢١,٤ × ١٥، عدد المجلدات: ١.

(٢) ـ جعلت الأصل النسخة الحجرية الفاسية إلا في بعض المواضع فأثبتها من الطبعة الأميرية، مع إثبات الفوارق المهمة للنسخ الخطية في الهامش، ومع الإشارة إلى النسخة التي أثبت الفارق منها.

(٣) ـ الضبط الكامل لنص الحاشية، مع تسويد العبارات المهمة، وتفقير النص.

(٤) ـ تخريج الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وعزو الأقوال والنقولات إلى مصادرها بقدر الاستطاعة.

(٥) ـ لم أترجم للأعلام؛ على أن قصارة قد ترجم لأغلب الأعلام في حاشيته.

حاشية علي قصَّارة على شرح محمَّد البنانيِّ

(١) ـ قابلت النَّصَّ على طبعتين حجريَّتين، مع الاستئناس بنسخة خطيَّة؛ وتفاصيلها:

الطَّبعة الحجريَّة الأصل: طبعة مطبعة فاس سنة ١٣٠٠ هجرية.

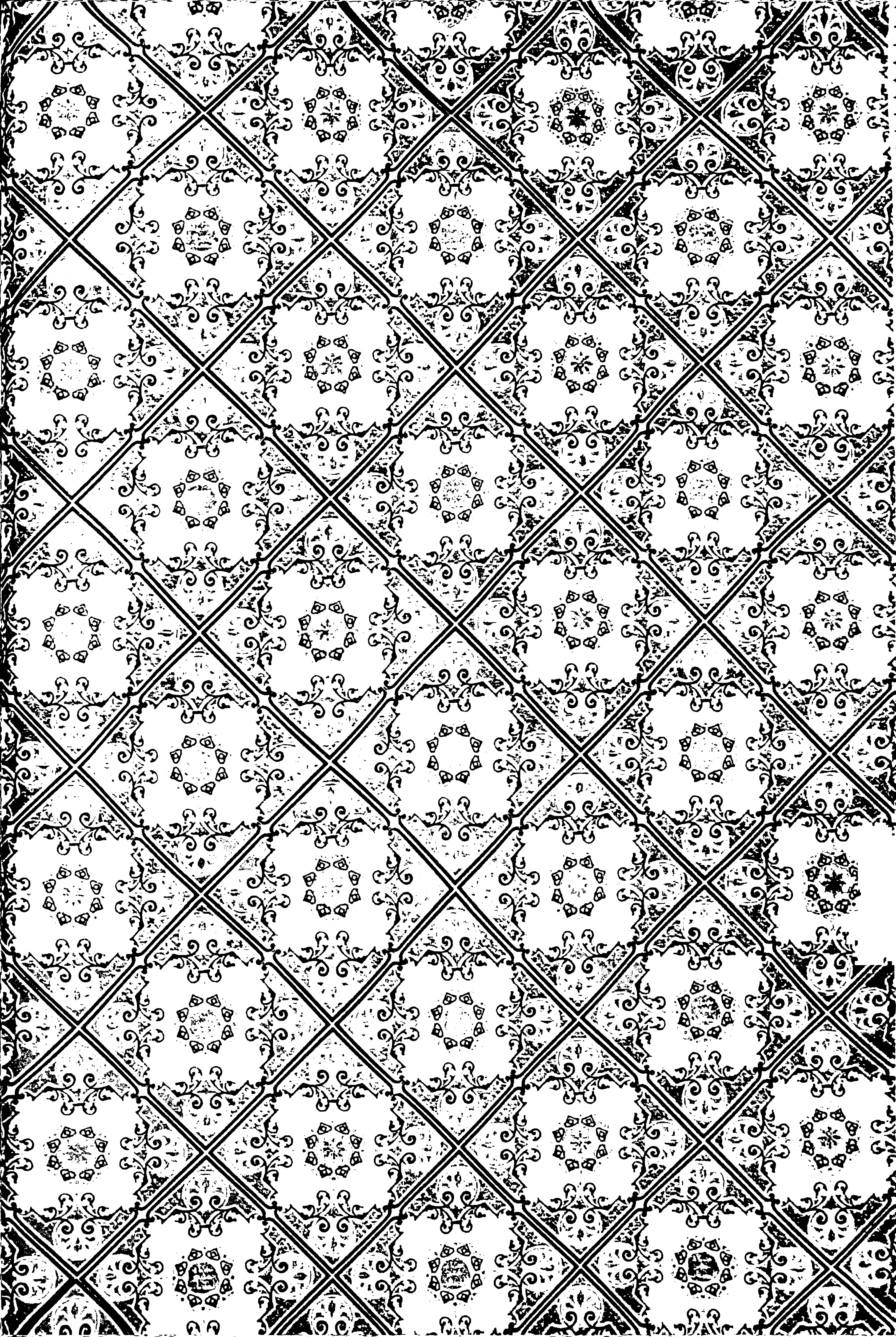
الطَّبعة الحجريَّة الثانية: طبعة المطبعة الأميرية سنة ١٣١٨ هجرية.

النسخة الخطيَّة: وهي نسخة جامعة الملك سعود برقم (٥٢٣٤)، وهي نسخة تامة كتبت في القرن الرابع عشر الهجري تقديراً، عدد أوراقها ٩٤، عدد الأسطر ٢٤، خطها مغربي.

(٢) ـ عملي على هذه الحاشية هو الاعتناء دون التحقيق، فقمت بإثبات النص الصحيح، مع تسويد الفقرات وتفقير النص، وتخريج الآيات القرآنية والأحاديث النبوية.

وبالله تعالى التَّوفيق.

✿ ✿ ✿



التَّراجم

عبد الرحمن الأخضري[١]
(٩٢٠هـ[٢] ـ ٩٨٣هـ)

عبد الرَّحمن بن محمَّد الأخضري، وهو من أهل بسكرة في الجزائر، وقبرُه في زاوية بنطيوس من قرى بسكرة.

من كُتبه:

١ - متن «السُّلَّم المرونق»؛ أرجوزةٌ في المنطق.

٢ - «شرح السُّلَّم المرونق» في المنطق.

٣ - «الجوهر المكنون» نظمٌ في البيان، أوجز فيه «التَّلخيص»، و«شرحه».

٤ - «شرح السراج» في عِلم الفلك، والأصلُ قصيدةٌ لسحنون.

٥ - «الدُّرة البيضاء» في علمي الفرائض والحساب، نظماً، و«شرحها» في جزأين.

٦ - «مختصر» في العبادات، يسمَّى «مختصر الأخضري» على مذهب مالك.

✿ ✿ ✿

---

(١) انظر: «الأعلام» للزركلي (٣/ ٣٣١).

(٢) استفدنا تصحيح تاريخ مولده من منظومته: «السلم المرونق»؛ حيث ذكر في نهايتها تاريخ نظمه لها بقوله:

وَكَانَ فِي أَوَائِلِ الْمُحَرَّمِ ... تَأْلِيفُ هَذَا الرَّجَزِ الْمُنَظَّمِ

مِنْ سَنَةٍ: إِحْدَى وَأَرْبَعِينَا ... مِنْ بَعْدِ تِسْعَةٍ مِنَ الْمِئِينَا

وأيضاً ذكر سنَّه عند نظمها بقوله:

وَلِبَنِي إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَهْ ... مَعْذِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَهْ

محمَّدُ البَنَّانِيُّ(١)
(... ـ ١١٩٤ هـ)

محمَّد بن الحسن بن مسعود البنَّانيُّ، أبو عبد الله: فقيهٌ مالكيٌّ مِن أهل فاس، كان خطيب الضَّريح الإدريسيِّ بها، وإمامه.

من كتبه:

١ ـ «الفتح الرَّبَّاني» حاشية استدرك بها على الزرقاني ما ذهل عنه في شرحه على «مختصر خليل».

٢ ـ حاشية على «شرح السنوسي لمختصره في المنطق».

٣ ـ شرح السلم المرونق في المنطق.

٤ ـ «فهرسة» في إسناد ما أخذه عن أشياخه.

ويقال: إنَّه عُرِف عند أهل المغرب بـ «بناني» مِن دون التَّعريف بـ «أل»؛ للتَّفريق بينه وبين «البنَّاني» نزيل مصر.

✿ ✿ ✿

علي قصَّارة(٢)
(... ـ ١٢٥٩ هـ)

علي بن إدريس بن علي، أبو الحسن قصَّارة: فقيهٌ مالكيٌّ مغربيٌّ، أخذ عنِ ابن كيران وحمدون بن الحاج، وعنه المهدي بن الطالب بن سودة.

له:

١ ـ حاشية على «شرح البناني للسلم».

٢ ـ حاشية على «التوضيح»، وغير ذلك.

✿ ✿ ✿

---

(١) انظر: «الأعلام» للزركلي (٦/ ٩١).

(٢) انظر: «الأعلام» للزركلي (٤/ ٢٦٣).

ترجمة الباجوريّ(١)
(١١٩٨هـ ـ ١٢٧٧ هـ)

إبراهيم بن محمَّد بن أحمد الباجوريُّ، شيخ الجامع الأزهر، مِن فقهاء الشَّافعيَّة، نسبته إلى «الباجور» مِن قرى «المنوفيَّة» بمصر، ولد ونشأ فيها، وتعلَّم في الأزهر.

مِن كتبه:

١ـ «حاشية على مختصر السَّنوسيِّ» في المنطق.

٢ـ «التُّحفة الخيريَّة» حاشية على الشَّنشوريَّة في الفرائض.

٣ـ «تحفة المريد على جوهرة التَّوحيد».

٤ـ «تحقيق المقام» حاشية على «كفاية العوامّ» للفضاليّ في علم الكلام.

٥ـ «حاشية على أمِّ البراهين والعقائد للسَّنوسيِّ» توحيد.

٦ـ «المواهب اللَّدنِّيَّة» حاشية على «شمائل» التِّرمذيِّ.

٧ـ «فتح الخبير اللَّطيف» في الصَّرف.

٨ـ «الدُّرر الحسان فيما يحصل به الإسلام والإيمان».

٩ـ «تحفة البشر على مولد ابن حجر»، وغير ذلك.

✿ ✿ ✿

الشَّرْشِيميُّ(٢)
(... ـ ١٢٨٨هـ)

سيِّد الشَّرشيميُّ، الصَّغير الشَّرقاويُّ الشَّافعيُّ.

له كتاباتٌ:

١ـ على «حاشية الباجوري على السنوسية».

٢ـ على «حاشية الباجوري على السلم المرونق».

---

(١) انظر: «الأعلام» للزركلي (١/ ٧١).

(٢) استفدنا الترجمة هذه من فهرس مخطوطات المكتبة الأزهرية.

٣ـ على «حاشية الصبان على شرح آداب البحث».

٤ـ على «حاشية الأمير على شرح الشذور».

٥ـ على «حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل».

٦ـ على «حاشية العطار على الأزهرية».

٧ـ على «شرح القطر وحاشية السجاعي».

✿ ✿ ✿

الأنَبابيُّ
(١٢٤٠ هـ ـ ١٣١٣ هـ)

محمَّد بن محمَّد بن حسين الأنبابيُّ، شمس الدِّين، فقيهٌ شافعيٌّ، مولده ووفاته في القاهرة، تعلَّم في الأزهر، وولي شياخته مرَّتين، وكان يتَّجر بالأقمشة، وأصيب بشلل قبل وفاته بسنتين.

له رسائل وحواش كثيرة؛ منها:

١ـ «حاشية على رسالة الصَّبَّان» في البيان.

٢ـ «تقرير على حاشية السجاعي على شرح القطر» لابن هشام.

٣ـ «تقرير على حاشية الأمير على شذور الذهب» لابن هشام.

٤ـ «تقرير على حاشية الباجوري على السلم المرونق».

٥ـ «تقرير على حاشية الباجوري على السنوسية».

٦ـ «تقرير على حاشية البرماوي على شرح ابن قاسم على متن أبي شجاع» فقه.

٧ـ «الصياغة في فنون البلاغة» أربعة مجلدات.

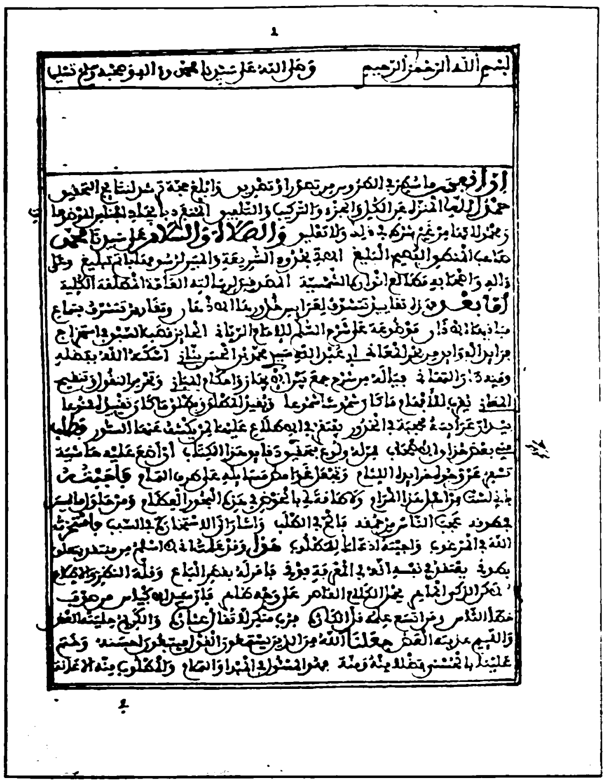
٨ـ «رسالة البسملة الصغرى».

٩ـ «رسالة في تأديب الأطفال».

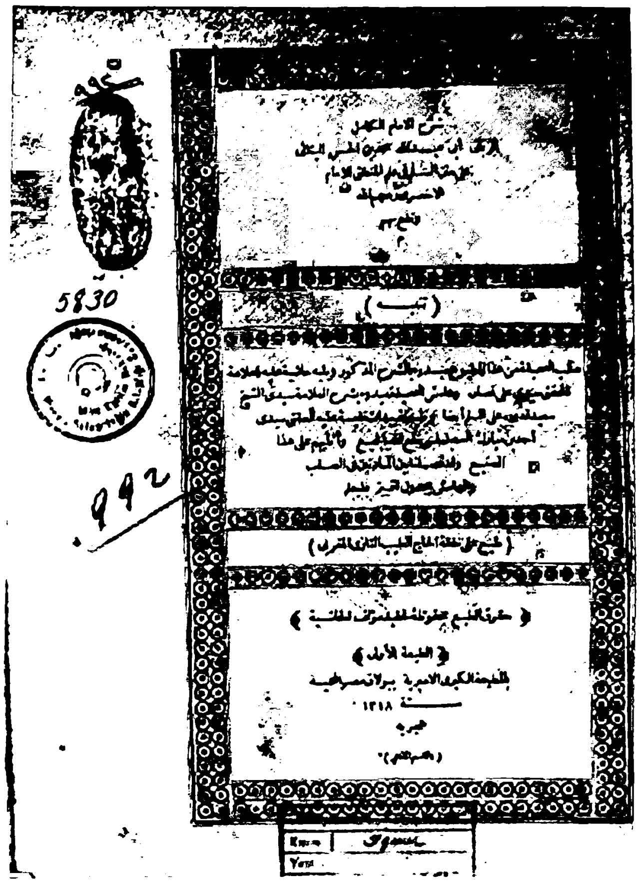
١٠ـ «رسالة في علم الوضع».

✿ ✿ ✿

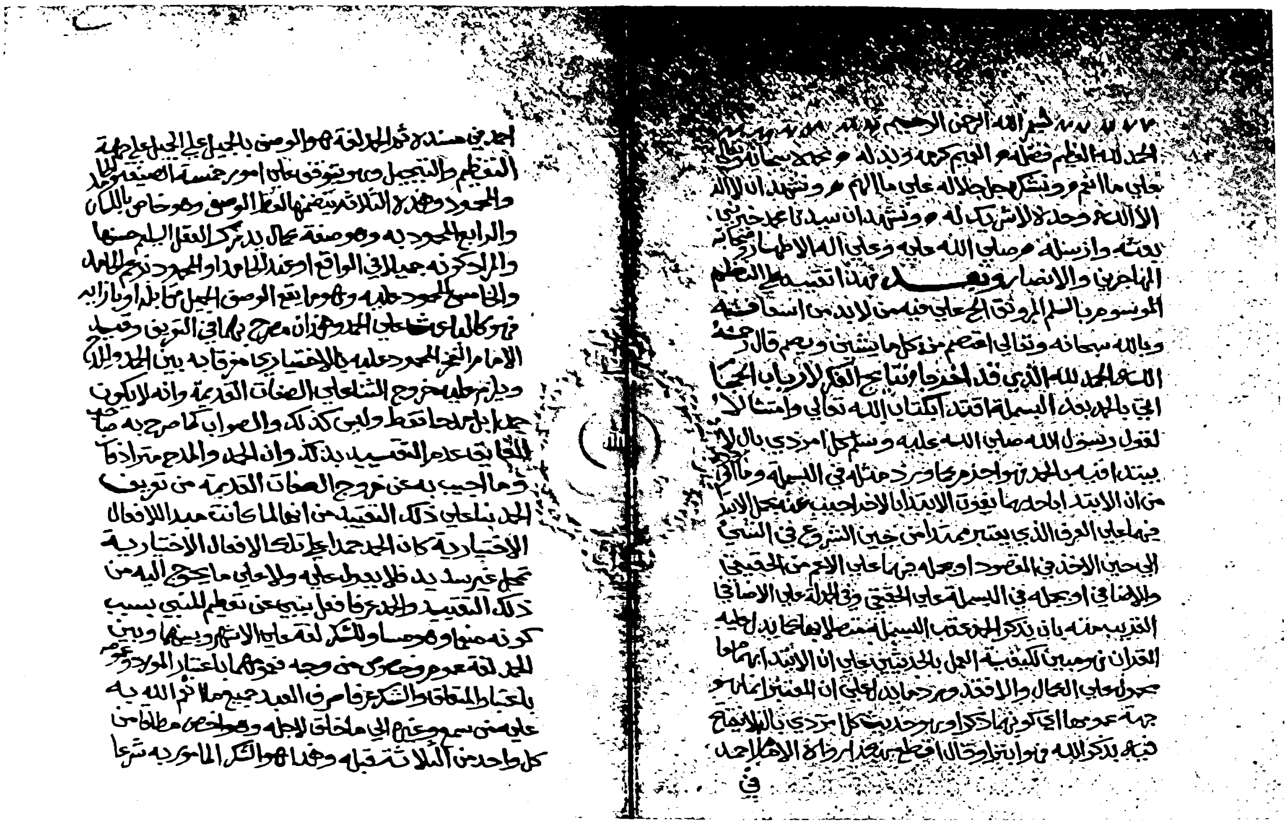
نماذج من النسخ الخطية المعتمدة

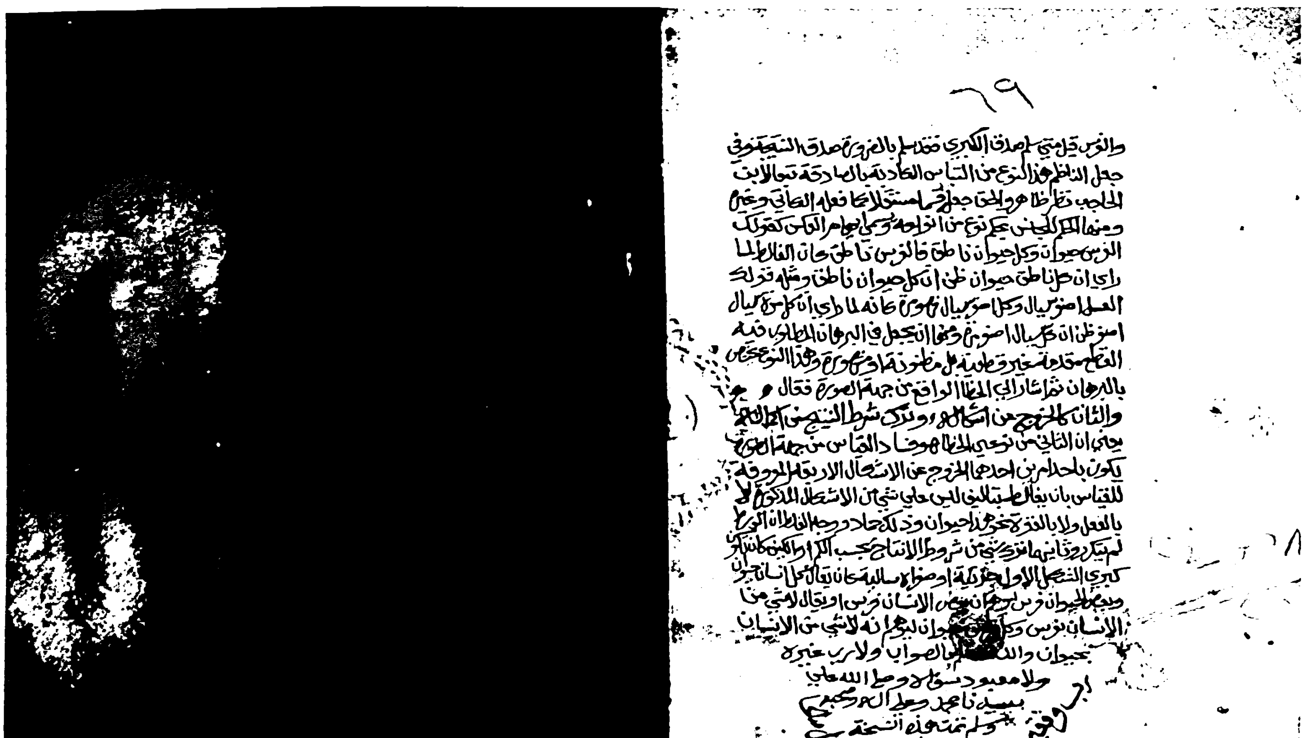


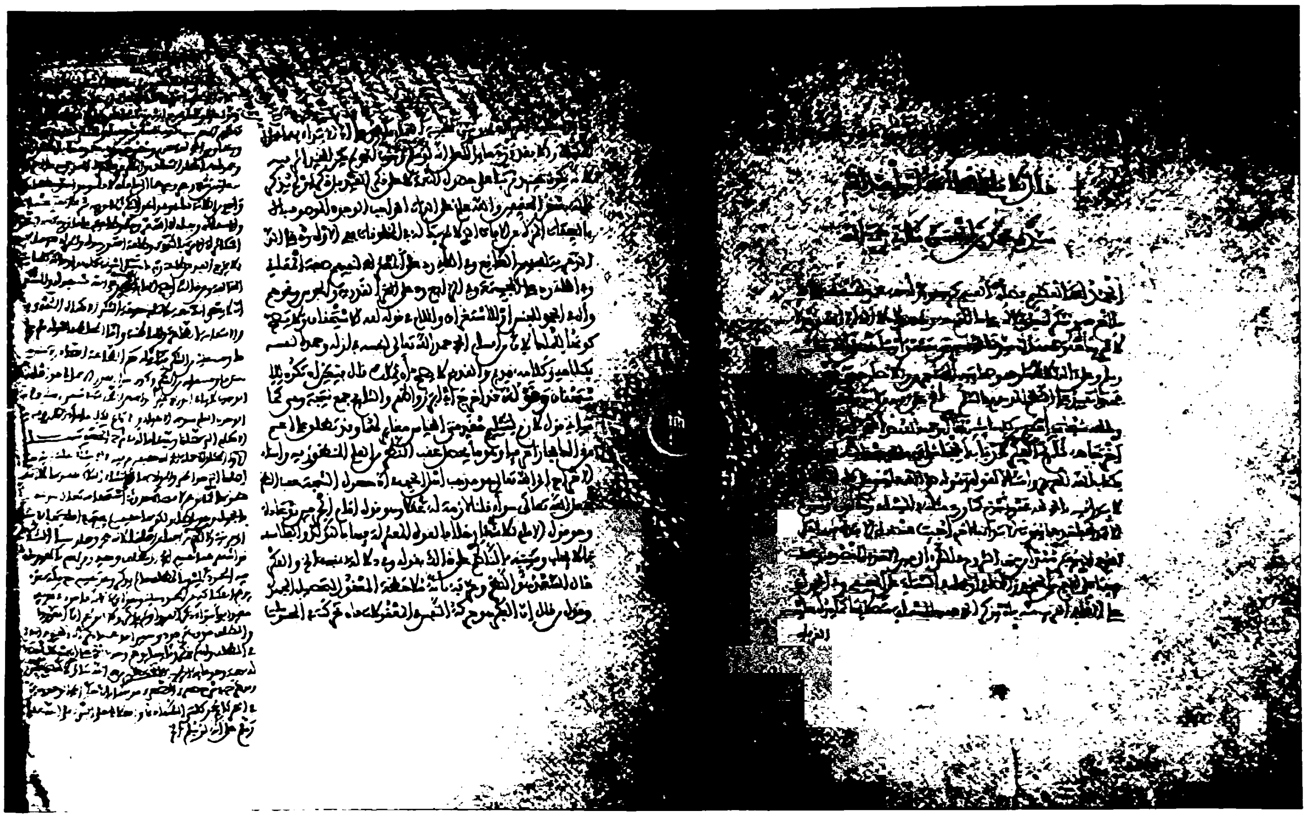


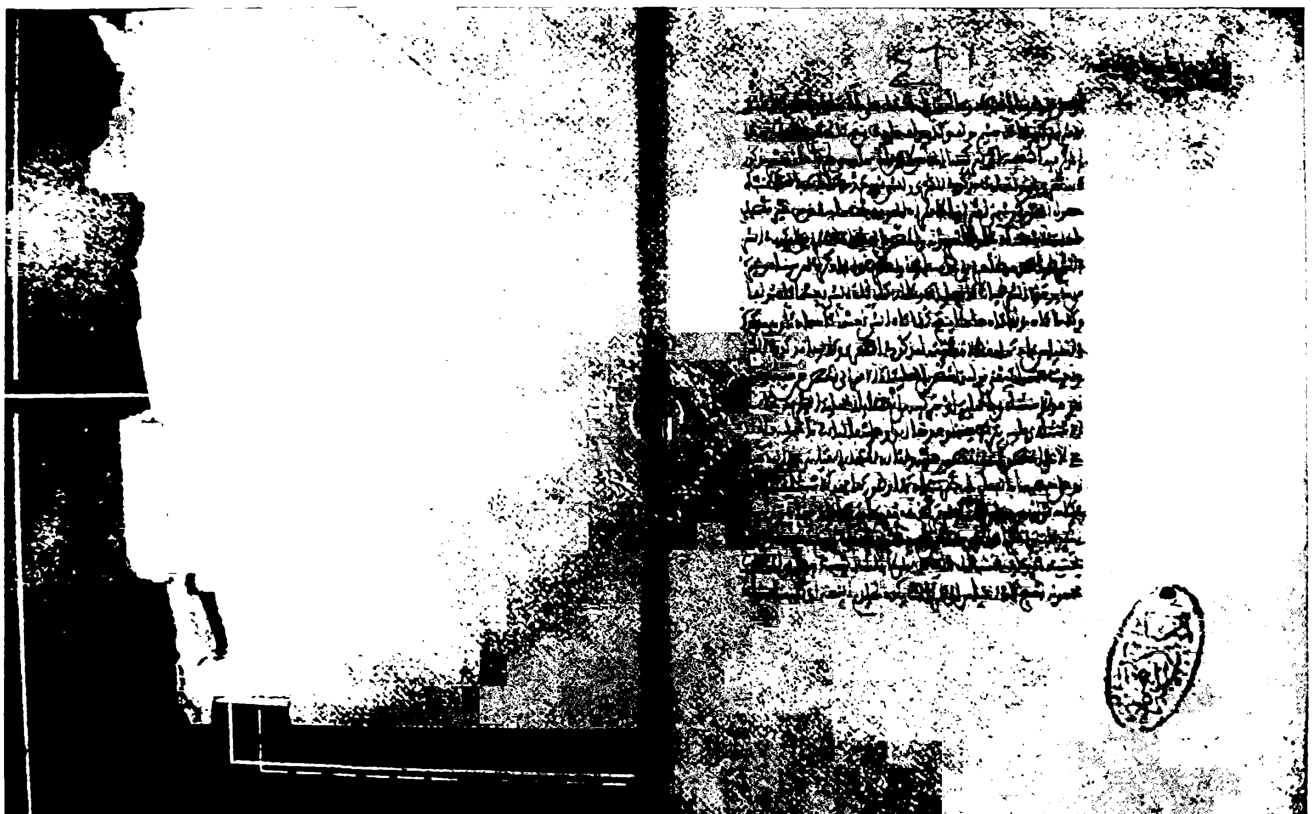

شرح الإمام الكامل
(تنبيه)
(الطبعة الأولى)
بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية
سنة ١٣١٨
هجرية
5830

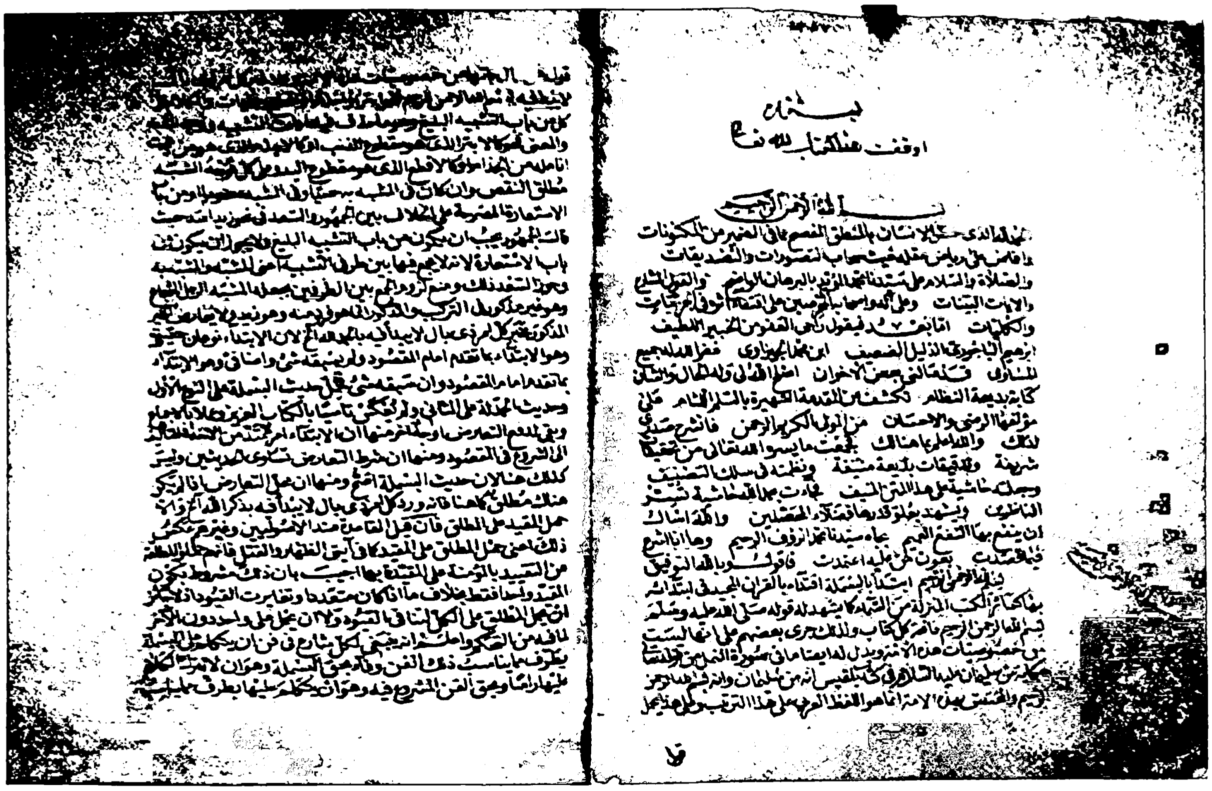


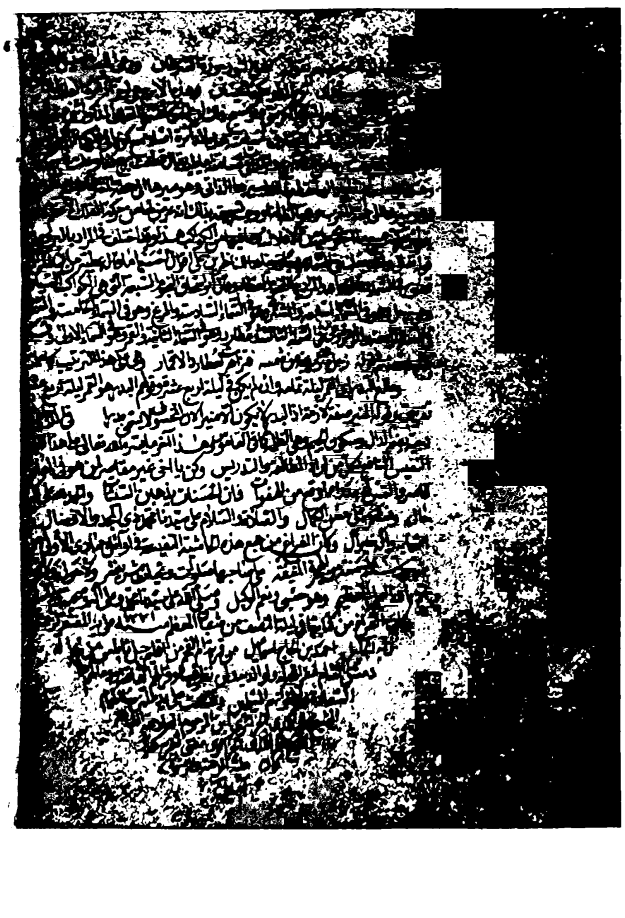


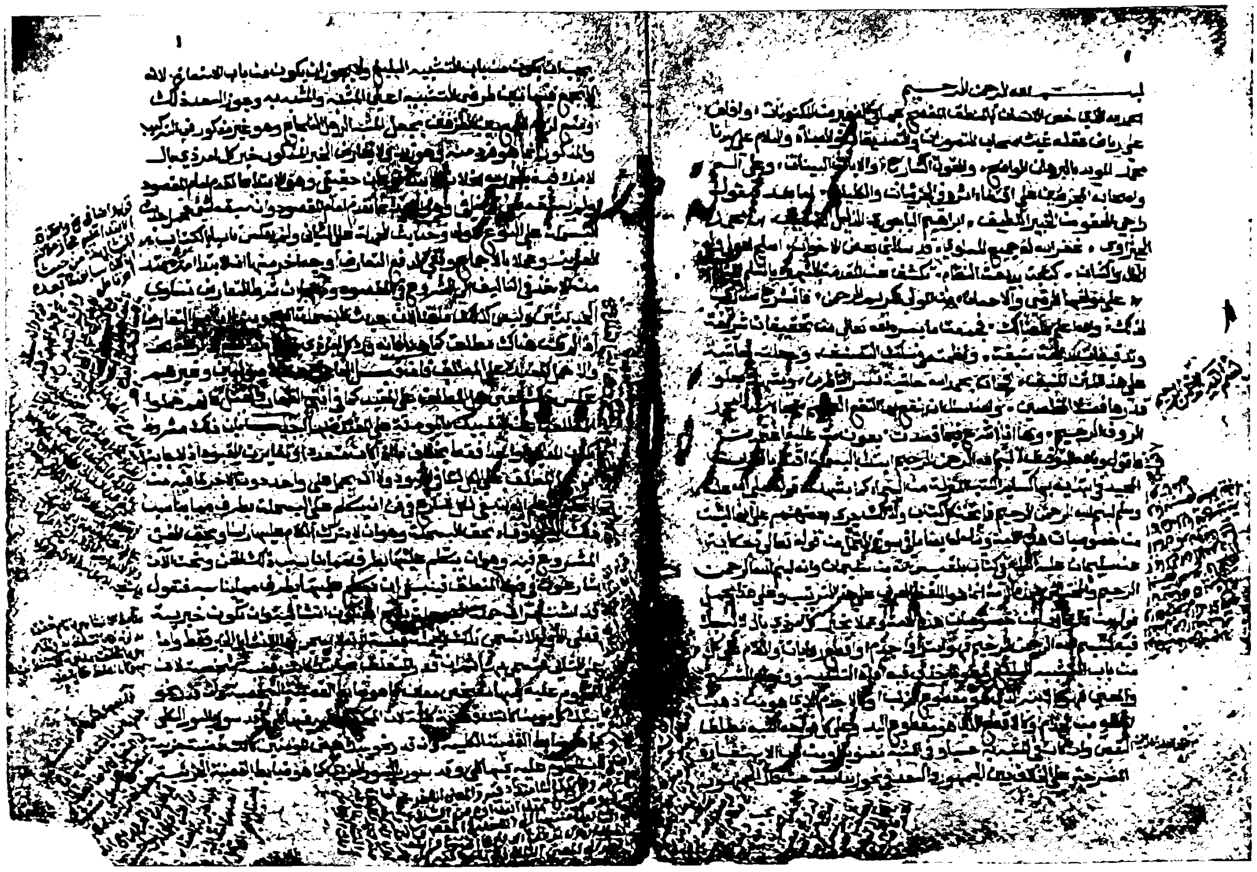


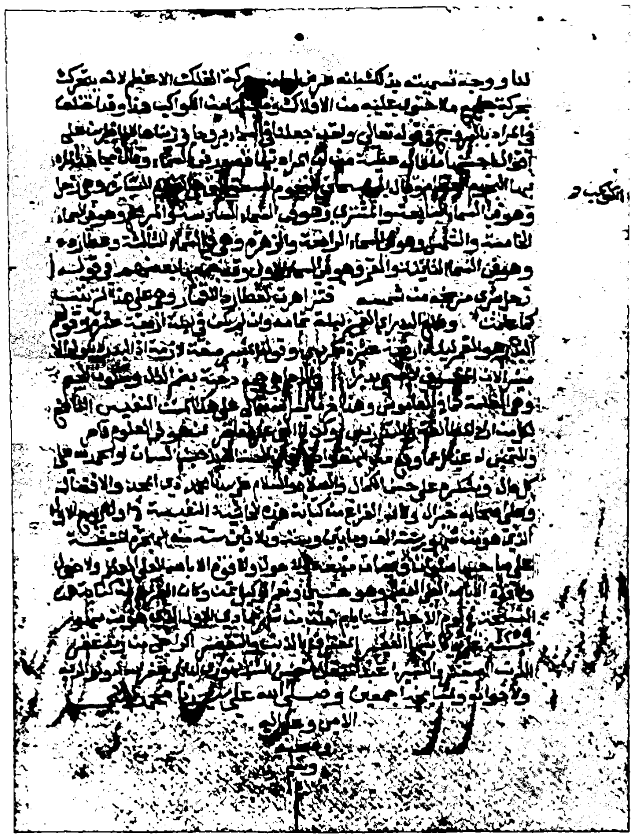


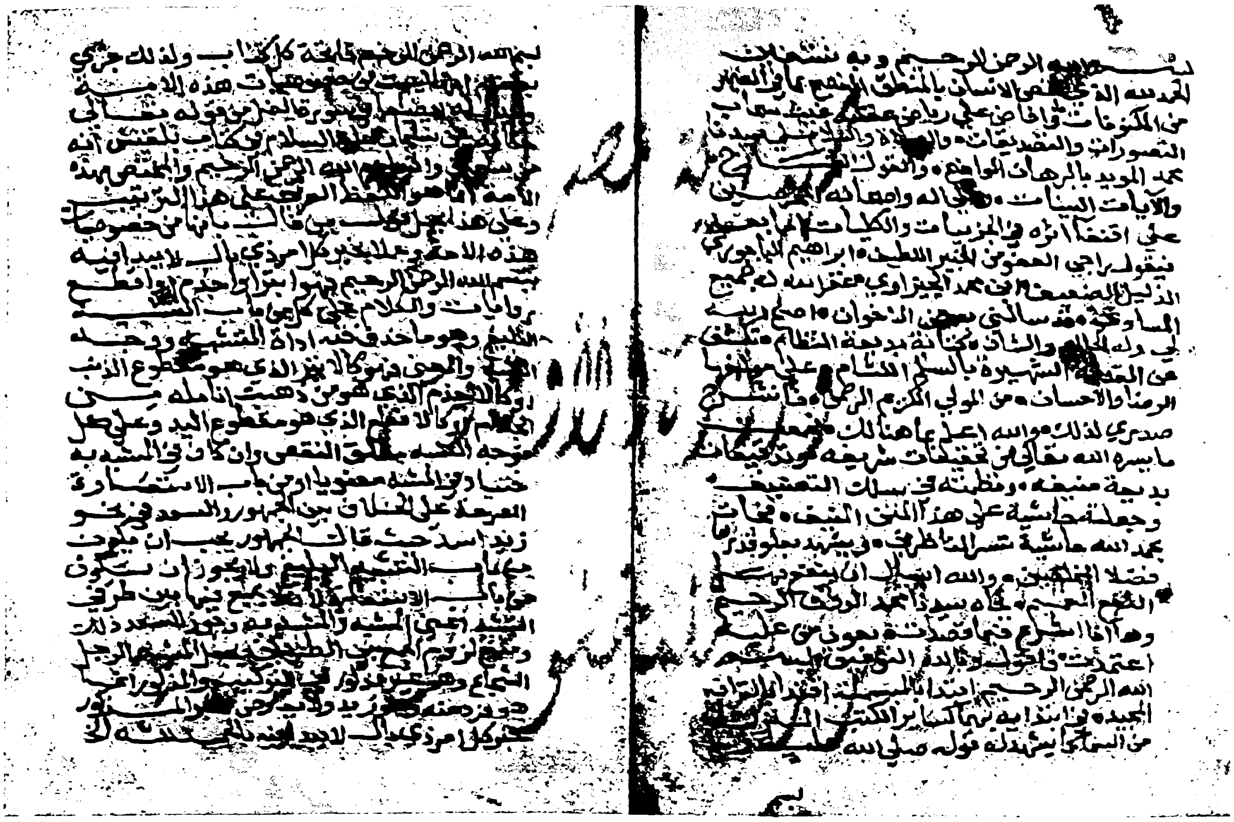


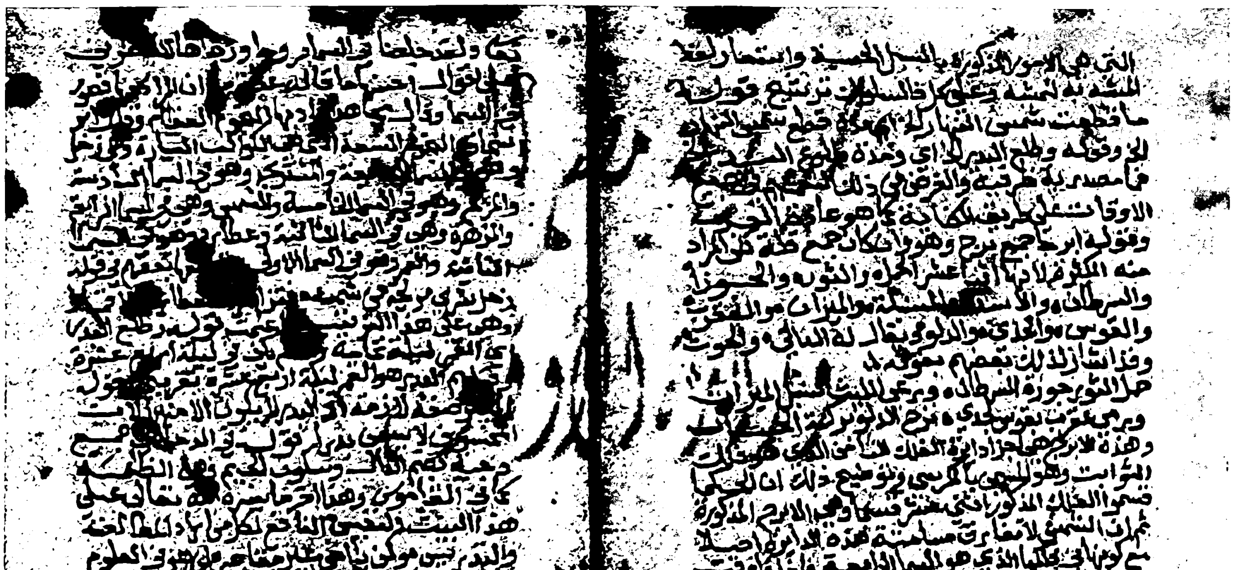


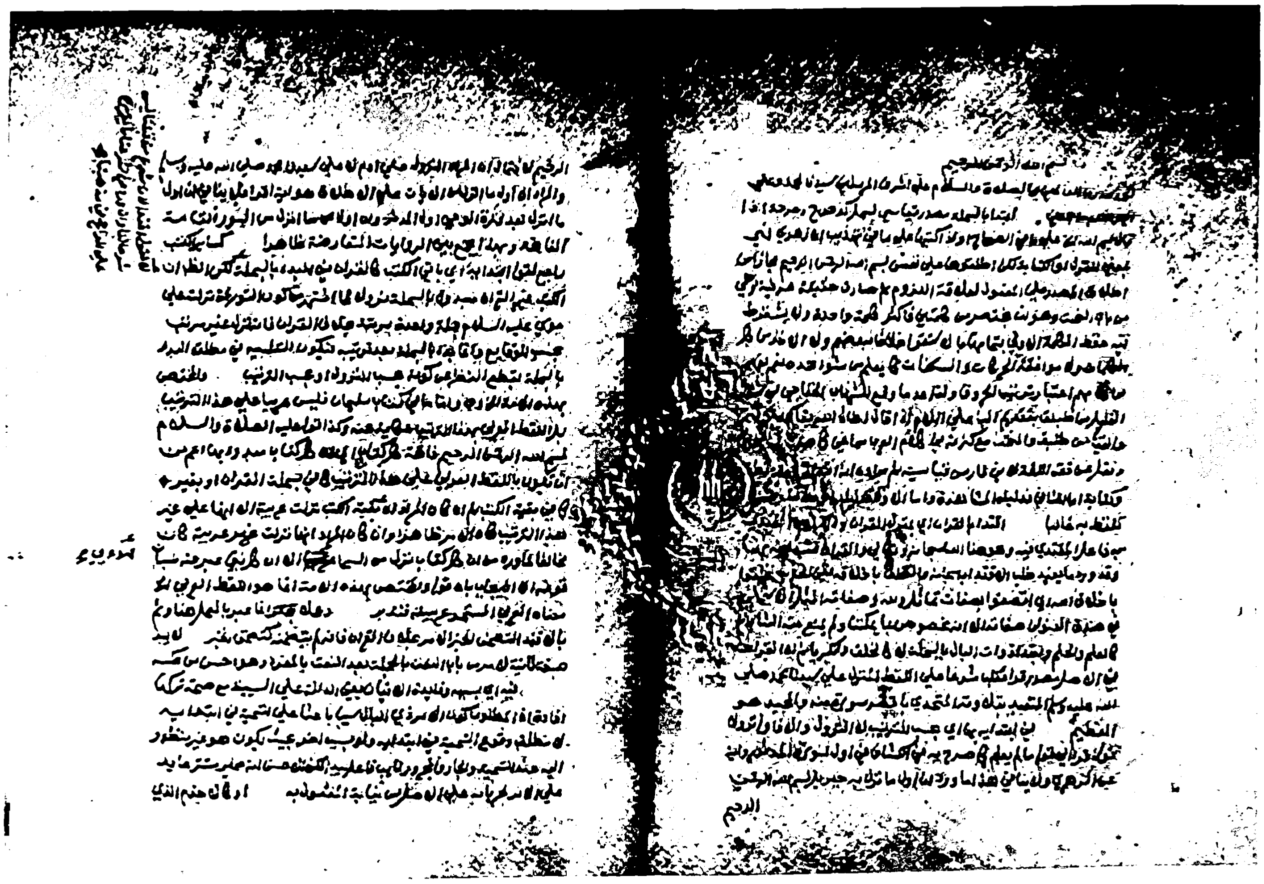


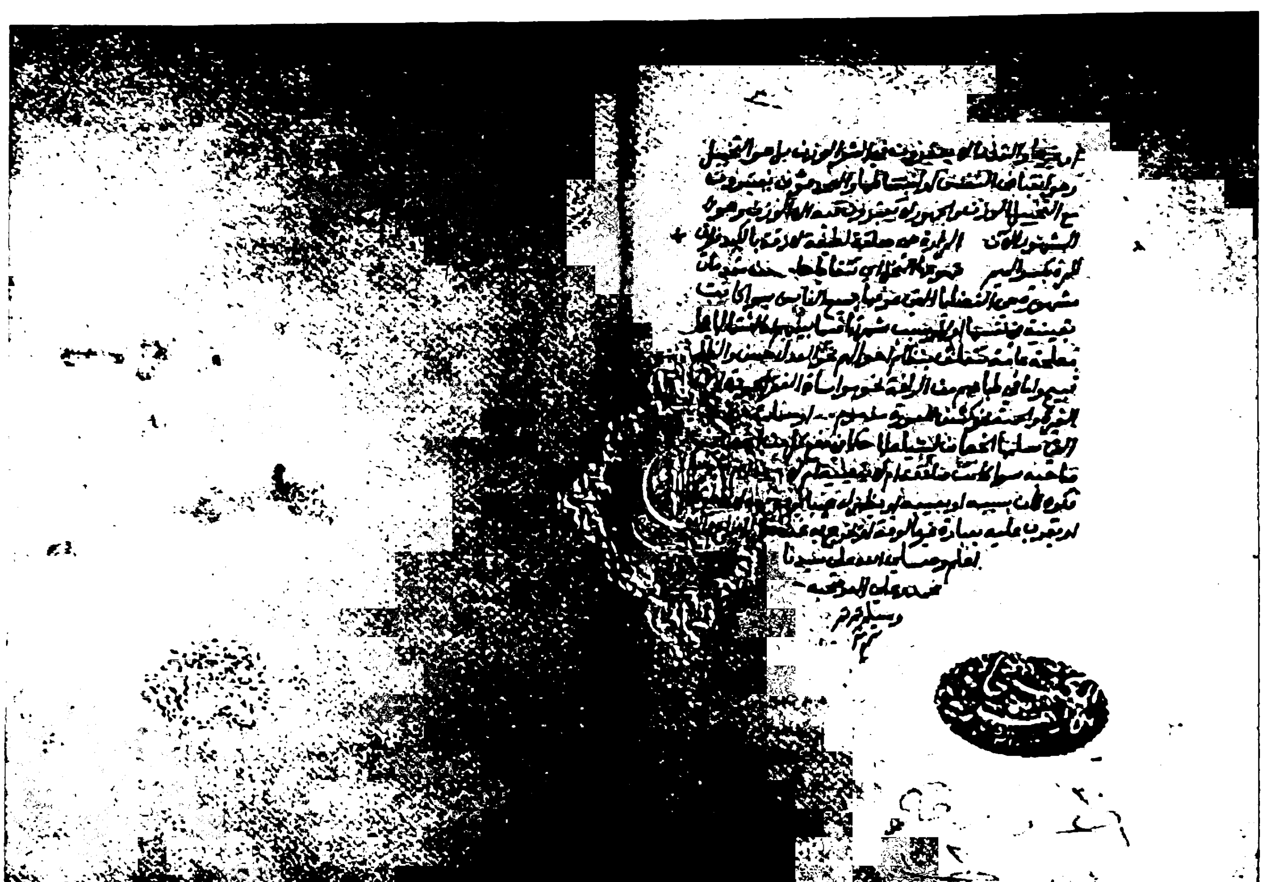






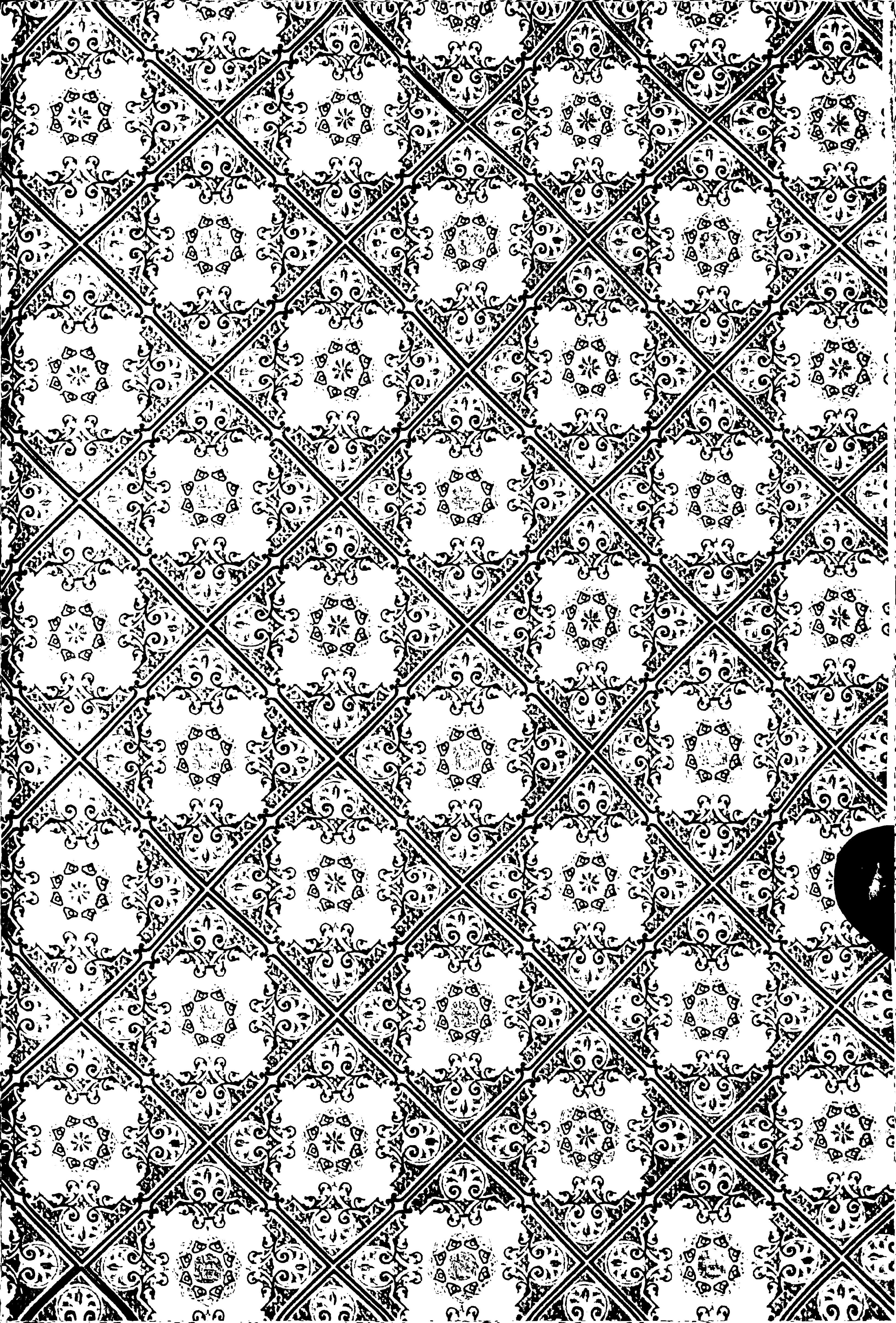






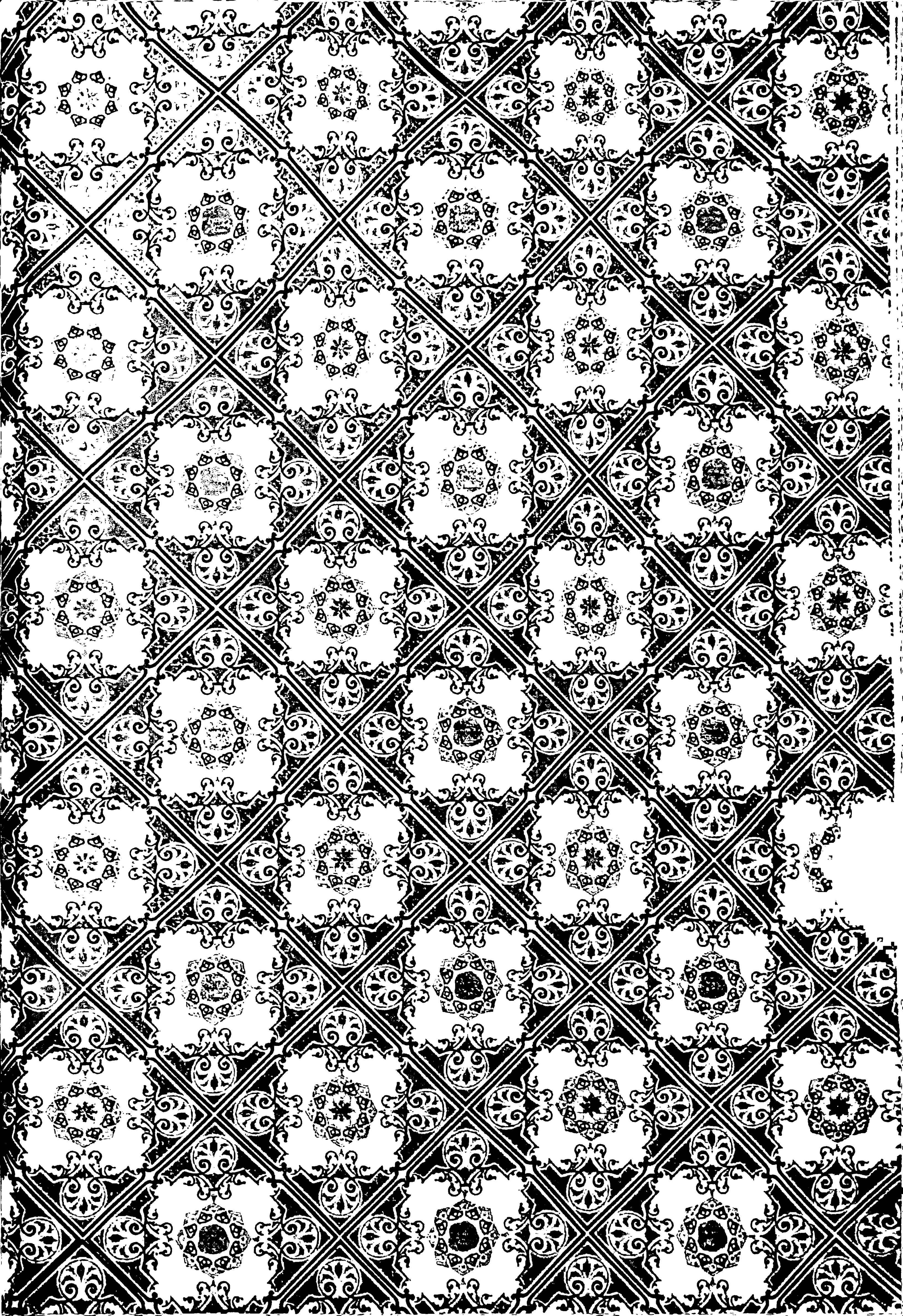






منظومة

السُّلَّمُ المُنَوْرَق



متن السُّلَّم المُرَوْنَق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١) الـحَـمْـدُ للهِ الَّـذِي قَـدْ أَخْـرَجَـا ... نَـتَـائِـجَ الـفِـكْـرِ لِأَرْبَـابِ الـحِـجَـا
(٢) وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ العَقْلِ ... كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الجَهْلِ
(٣) حَتَّى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ المَعْرِفَهْ ... رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا مُنْكَشِفَهْ
(٤) نَحْمَدُهُ - جَلَّ - عَلَى الإِنْعَام ... بِنِعْمَةِ الإِيمَانِ وَالإِسْلَام
(٥) مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرِ مَنْ قَدْ أُرْسِلَا ... وَخَيْرِ مَنْ حَازَ المَقَامَاتِ العُلَا
(٦) مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَى ... العَرَبِيِّ الهَاشِمِيِّ المُصْطَفَى
(٧) صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ مَا دَامَ الحِجَا ... يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ المَعَانِي لُجَجَا
(٨) وَآلِهِ وَصَحْبِهِ ذَوِي الهُدَى ... مَنْ شُبِّهُوا بِأَنْجُمٍ فِي الاهْتِدَا
(٩) وَبَعْدُ: فَالمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ ... نِسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِلِّسَانِ
(١٠) فَيَعْصِمُ الأَفْكَارَ عَنْ غَيِّ الخَطَا ... وَعَنْ دَقِيقِ الفَهْمِ يَكْشِفُ الغِطَا
(١١) فَهَاكَ مِنْ أُصُولِهِ قَوَاعِدَا ... تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوَائِدَا
(١٢) سَمَّيْتُهُ بِـ: «السُّلَّمِ المُرَوْنَقِ» ... يُرْقَى بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ المَنْطِقِ
(١٣) واللهَ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصَا ... لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصَا
(١٤) وَأَنْ يَكُونَ نَافِعاً لِلْمُبْتَدِي ... بِهِ إِلَى المُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي

✿ ✿ ✿

(فَصْلٌ فِي جَوازِ الاشْتِغَالِ بِهِ)

(١٥) وَالخُلْفُ فِي جَوَازِ الاشْتِغَالِ ... بِهِ عَلَى ثَلَاثَةٍ أَقْوَالِ:
(١٦) فَابْنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَاوِي حَرَّمَا، ... وَقَالَ قَوْمٌ: يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَا
(١٧) وَالقَوْلَةُ المَشْهُورَةُ الصَّحِيحَهْ: ... جَوَازُهُ لِكَامِلِ القَرِيحَهْ
(١٨) مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَالكِتَابِ ... لِيَهْتَدِيْ بِهِ إِلَى الصَّوَابِ

✿ ✿ ✿

(أَنْواعُ العِلْمِ الحَادِثِ)

(١٩) إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ: «تَصَوُّراً» عُلِمْ وَدَرْكُ نِسْبَةٍ بِـ«تَصْدِيقٍ» وُسِمْ
(٢٠) وَقَدِّمِ الأَوَّلَ عِنْدَ الوَضْعِ لأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ
(٢١) وَ«النَّظَرِيْ»: مَا احْتَاجَ لِلتَّأَمُّلِ وَعَكْسُهُ هُوَ «الضَّرُورِيُّ» الجَلِي
(٢٢) وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وُصِلْ يُدْعَى بِـ: «قَوْلٍ شَارِحٍ» فَلْتَبْتَهِلْ
(٢٣) وَمَا لِتَصْدِيقٍ بِهِ تُوُصِّلَا بِـ: «حُجَّةٍ» يُعْرَفُ عِنْدَ العُقَلَا

✿ ✿ ✿

(أَنْواعُ الدَّلَالَةِ الوَضْعِيَّةِ)

(٢٤) دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَافَقَهْ يَدْعُونَهَا: «دَلَالَةَ المُطَابَقَهْ»
(٢٥) وَجُزْئِهِ: «تَضَمُّناً»، وَمَا لَزِمْ فَهُوَ: «الْتِزَامٌ» إِنْ بِعَقْلٍ الْتَزَمْ

✿ ✿ ✿

(فَصْلٌ فِي مَبَاحِثِ الأَلْفَاظِ)

(٢٦) مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ: إِمَّا مُرَكَّبٌ، وَإِمَّا مُفْرَدُ
(٢٧) فَأَوَّلٌ: مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ، بِعَكْسِ مَا تَلَا
(٢٨) وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ -أَعْنِي: المُفْرَدَا-: كُلِّيٌّ، أَوْ جُزْئِيٌّ حَيْثُ وُجِدَا
(٢٩) فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكٍ «الكُلِّيُّ» كَـ: «أَسَدٍ»، وَعَكْسُهُ: «الجُزْئِيُّ»
(٣٠) وَأَوَّلًا لِلذَّاتِ إِنْ فِيهَا انْدَرَجْ فَانْسِبْهُ، أَوْ لِعَارِضٍ إِذَا خَرَجْ
(٣١) وَالكُلِّيَاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ: جِنْسٌ، وَفَصْلٌ، عَرَضٌ، نَوْعٌ، وَخَاصْ
(٣٢) وَأَوَّلُ ثَلَاثَةٌ بِلَا شَطَطْ: جِنْسٌ قَرِيبٌ، أَوْ بَعِيدٌ، أَوْ وَسَطْ

✿ ✿ ✿

(فَصْلٌ فِي بَيَانِ نِسْبَةِ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي)

(٣٣) وَنِسْبَةُ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي ... خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلَا نُقْصَانِ:
(٣٤) تَوَاطُؤٌ، تَشَاكُكٌ، تَخَالُفُ، ... وَالاشْتِرَاكُ، عَكْسُهُ التَّرَادُفُ
(٣٥) وَاللَّفْظُ: إِمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبَرُ ... وَأَوَّلٌ ثَلَاثَةٌ سَتُذْكَرُ
(٣٦) «أَمْرٌ» مَعَ اسْتِعْلَا، وَعَكْسُهُ: «دُعَا» ... وَفِي التَّسَاوِي فَـ: «الْتِمَاسٌ» وَقَعَا

✿ ✿ ✿

(فَصْلٌ فِي الكُلِّ وَالكُلِّيَّةِ وَالجُزْءِ وَالجُزْئِيَّةِ)

(٣٧) «الكُلُّ»: حُكْمُنَا عَلَى المَجْمُوعِ ... كَـ: «كُلُّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وُقُوعِ»
(٣٨) وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكِمَا ... فَإِنَّهُ: «كُلِّيَّةٌ» قَدْ عُلِمَا
(٣٩) وَالحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ: «الجُزْئِيَّهْ» ... وَ«الجُزْءُ» مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّهْ

✿ ✿ ✿

(فَصْلٌ فِي المُعَرِّفَاتِ)

(٤٠) مُعَرِّفٌ عَلَى ثَلَاثَةٍ قُسِمْ: ... حَدٌّ، وَرَسْمِيٌّ، وَلَفْظِيٌّ عُلِمْ
(٤١) فَـ«الحَدُّ» بِـ: الجِنْسِ وَفَصْلٍ وَقَعَا ... وَ«الرَّسْمُ» بِـ: الجِنْسِ وَخَاصَةٍ مَعَا
(٤٢) وَ«نَاقِصُ الحَدِّ» بِـ: فَصْلٍ، أَوْ مَعَا ... جِنْسٍ بَعِيدٍ، لَا قَرِيبٍ وَقَعَا
(٤٣) وَ«نَاقِصُ الرَّسْمِ» بِـ: خَاصَةٍ فَقَطْ ... أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ قَدِ ارْتَبَطْ
(٤٤) وَمَا بِـ«لَفْظِيٍّ» لَدَيْهِمْ شُهِرَا: ... تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرَا
(٤٥) وَشَرْطُ كُلٍّ: أَنْ يُرَى «مُطَّرِدَا» ... «مُنْعَكِساً»، وَ«ظَاهِراً» لَا أَبْعَدَا
(٤٦) وَ«لَا مُسَاوِياً»، وَ«لَا تَجَوُّزَا» ... بِلَا قَرِينَةٍ بِهَا تُحُرِّزَا
(٤٧) وَ«لَا بِمَا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ»، وَ«لَا ... مُشْتَرَكٍ مِنَ القَرِينَةِ خَلَا»
(٤٨) وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ المَرْدُودِ ... أَنْ تَدْخُلَ الأَحْكَامُ فِي الحُدُودِ
(٤٩) وَلَا يَجُوزُ فِي الحُدُودِ ذِكْرُ «أَوْ» ... وَجَائِزٌ فِي الرَّسْمِ فَادْرِ مَا رَوَوْا

✿ ✿ ✿

(بَابٌ فِي القَضَايا وَأَحْكَامِهَا)

(٥٠) مَا احْتَمَلَ الصِّدْقَ لِذَاتِهِ جَرَى بَيْنَهُمُ: «قَضِيَّةً» وَ«خَبَرَا»
(٥١) ثُمَّ القَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ: شَرْطِيَّةٌ حَمْلِيَّةٌ؛ وَالثَّانِي:
(٥٢) كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ؛ وَالأَوَّلُ: إِمَّا مُسَوَّرٌ، وَإِمَّا مُهْمَلُ
(٥٣) وَالسُّورُ: كُلِّيًّا، وَجُزْئِيًّا يُرَى وَأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرَى:
(٥٤) إِمَّا بِكُلٍّ، اَوْ بِبَعْضٍ، اَوْ بِلَا شَيْءٍ، وَلَيْسَ بَعْضُ أَوْ شِبْهٍ جَلَا
(٥٥) وَكُلُّهَا: مُوجَبَةٌ، وَسَالِبَهْ فَهْيَ إِذاً إِلَى الثَّمَانِ آيِبَهْ
(٥٦) وَالأَوَّلُ: «المَوضُوعُ» بِالحَمْلِيَّهْ وَالآخِرُ: «المَحْمُولُ» بِالسَّوِيَّهْ
(٥٧) وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ فِيهَا قَدْ حُكِمْ فَإِنَّهَا: «شَرْطِيَّةٌ»، وَتَنْقَسِمْ
(٥٨) أَيْضاً: إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَهْ، وَمِثْلِهَا شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَهْ
(٥٩) جُزْآهُمَا: مُقَدَّمٌ، وَتَالِي أَمَّا بَيَانُ ذَاتِ الِاتِّصَالِ:
(٦٠) «مَا أَوْجَبَتْ تَلَازُمَ الجُزْأَيْنِ» وَذَاتُ الِانْفِصَالِ دُونَ مَيْنِ:
(٦١) «مَا أَوْجَبَتْ تَنَافُراً بَيْنَهُمَا» أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ فَلْتُعْلَمَا:
(٦٢) مَانِعُ جَمْعٍ، أَوْ خُلُوٍّ، أَوْ هُمَا وَهْوَ الحَقِيقِيُّ الأَخَصُّ فَاعْلَمَا

✿ ✿ ✿

(فَصْلٌ فِي التَّنَاقُضِ)

(٦٣) «تَنَاقُضٌ»: خُلْفُ القَضِيَّتَيْنِ فِي كَيْفٍ، وَصِدْقُ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُفِي
(٦٤) فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَهْ فَنَقْضُهَا بِالكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهْ
(٦٥) وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّورِ فَانْقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا المَذْكُورِ
(٦٦) فَإِنْ تَكُنْ مُوجَبَةً كُلِّيَّهْ نَقِيضُهَا: سَالِبَةٌ جُزْئِيَّهْ
(٦٧) وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّهْ نَقِيضُهَا: مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ

✿ ✿ ✿

(فَصْلٌ فِي العَكْسِ المُسْتَوِي)

(٦٨) «العَكْسُ»: قَلْبُ جُزْأَيِ القَضِيَّهْ ... مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالكَيْفِيَّهْ
(٦٩) وَالكَمِّ؛ إِلَّا المُوجَبَ الكُلِّيَّهْ ... فَعَوَضُوهَا المُوجَبَ الجُزْئِيَّهْ
(٧٠) وَالعَكْسُ لَازِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ ... بِهِ اجْتِمَاعُ الخِسَّتَيْنِ فَاقْتَصِدْ
(٧١) وَمِثْلُهَا المُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّهْ ... لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الجُزْئِيَّهْ
(٧٢) وَالعَكْسُ فِي مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ ... وَلَيْسَ فِي مُرَتَّبٍ بِالوَضْعِ

✿ ✿ ✿

(بَابٌ فِي القِيَاسِ)

(٧٣) إِنَّ «القِيَاسَ» مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا ... مُسْتَلْزِماً بِالذَّاتِ قَوْلاً آخَرَا
(٧٤) ثُمَّ القِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ: ... فَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِـ: «الِاقْتِرَانِي»
(٧٥) وَهْوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَتِيجَةِ ... بِقُوَّةٍ وَاخْتَصَّ بِالحَمْلِيَّةِ
(٧٦) فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ فَرَكِّبَا ... مُقَدِّمَاتِهِ عَلَى مَا وَجَبَا
(٧٧) وَرَتِّبِ المُقَدِّمَاتِ وَانْظُرَا ... صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا
(٧٨) فَإِنَّ لَازِمَ المُقَدِّمَاتِ ... بِحَسَبِ المُقَدِّمَاتِ آتِ
(٧٩) وَمَا مِنَ المُقَدِّمَاتِ «صُغْرَى» ... فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي «الكُبْرَى»
(٨٠) وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرٍ: «صُغْرَاهُمَا» ... وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرٍ: «كُبْرَاهُمَا»
(٨١) وَ«أَصْغَرٌ» فَذَاكَ ذُو انْدِرَاجِ ... وَ«وَسَطٌ» يُلْغَى لَدَى الإِنْتَاجِ

✿ ✿ ✿

(فَصْلٌ فِي الأَشْكَالِ)

(٨٢) «الشَّكْلُ» عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ ... يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتَيْ قِيَاسِ
(٨٣) مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوَارُ ... إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ
(٨٤) وَلِلْمُقَدِّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ ... أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ الحَدِّ الوَسَطْ:
(٨٥) حَمْلٌ بِصُغْرَى وَضْعُهُ بِكُبْرَى ... يُدْعَى بِـ: «شَكْلٍ أَوَّلٍ» وَيُدْرَى

(٨٦) وَحَمْلُهُ فِي الكُلِّ: «ثَانِياً» عُرِفْ ... وَوَضْعُهُ فِي الكُلِّ: «ثَالِثاً» أُلِفْ
(٨٧) وَ«رَابِعُ الأَشْكَالِ»: عَكْسُ الأَوَّلِ ... وَهْيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكَمُّلِ
(٨٨) فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النِّظَامِ يُعْدَلُ ... فَفَاسِدُ النِّظَامِ؛ أَمَّا الأَوَّلُ
(٨٩) فَشَرْطُهُ: الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُ ... وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ
(٩٠) وَالثَّانِ: أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الكَيْفِ مَعْ ... كُلِّيَّةِ الكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ
(٩١) وَالثَّالِثُ: الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا ... وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً إِحْدَاهُمَا
(٩٢) وَرَابِعٌ: عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَيْنْ؛ ... إِلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا يَسْتَبِينْ
(٩٣) صُغْرَاهُمَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ ... كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّهْ
(٩٤) فَمُنْتِجٌ لِـ«أَوَّلٍ»: أَرْبَعَةٌ، ... كَـ«الثَّانِ»، ثُمَّ «ثَالِثٌ»: فَسِتَّةٌ
(٩٥) وَ«رَابِعٌ»: بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا ... وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتِجَا
(٩٦) وَتَتْبَعُ النَّتِيجَةُ الأَخَسَّ مِنْ ... تِلْكَ المُقَدِّمَاتِ هَكَذَا زُكِنْ
(٩٧) وَهَذِهِ الأَشْكَالُ بِالحَمْلِيِّ ... مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ
(٩٨) وَالحَذْفُ فِي بَعْضِ المُقَدِّمَاتِ ... أَوِ النَّتِيجَةِ لِعِلْمٍ آتِ
(٩٩) وَتَنْتَهِي إِلَى ضَرُورَةٍ؛ لِمَا ... مِنْ دَوْرٍ اَوْ تَسَلْسُلٍ قَدْ لَزِمَا

✿ ✿ ✿

(فَصْلٌ فِي الاسْتِثْنَائِي)

(١٠٠) وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِـ: «الاسْتِثْنَائِي» ... يُعْرَفُ بِـ: «الشَّرْطِيْ» بِلَا امْتِرَاءِ
(١٠١) وَهْوَ: الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيْجَةِ ... أَوْ ضِدِّهَا بِالفِعْلِ لَا بِالقُوَّةِ
(١٠٢) فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالِ: ... أَنْتَجَ وَضْعُ ذَاكَ وَضْعَ التَّالِي
(١٠٣) وَرَفْعُ تَالٍ رَفْعَ أَوَّلٍ، وَلَا ... يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا لِمَا انْجَلَى
(١٠٤) وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلاً: فَوَضْعُ ذَا ... يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ، وَالعَكْسُ كَذَا
(١٠٥) وَذَاكَ فِي الأَخَصِّ، ثُمَّ إِنْ يَكُنْ ... مَانِعَ جَمْعٍ فَبِوَضْعِ ذَا زُكِنْ
(١٠٦) رَفْعٌ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ، وَإِذَا ... مَانِعَ رَفْعٍ كَانَ فَهْوَ عَكْسُ ذَا

✿ ✿ ✿

(لَوَاحِقُ القِياسِ)

(١٠٧) وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ: «مُرَكَّبَا» لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا
(١٠٨) فَرَكِّبَنْهُ إِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْلَمَهْ وَاقْلِبْ نَتِيجَةً بِهِ مُقَدِّمَهْ
(١٠٩) يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِأُخْرَى نَتِيجَةٌ إِلَى هَلُمَّ جَرَّا
(١١٠) مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ الَّذِي حَوَى يَكُونُ، أَوْ مَفْصُولَهَا كُلٌّ سَوَا
(١١١) وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلٍّ اسْتُدِلْ فَذَا بِـ: «الاسْتِقْرَاءِ» عِنْدَهُمْ عُقِلْ
(١١٢) وَعَكْسُهُ يُدْعَى: «القِيَاسَ المَنْطِقِي» وَهُوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ فَحَقِّقِ
(١١٣) وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيْ حُمِلْ لِجَامِعٍ فَذَاكَ: «تَمْثِيلٌ» جُعِلْ
(١١٤) وَلَا يُفِيدُ القَطْعَ بِالدَّلِيلِ قِيَاسُ الاسْتِقْرَاءِ، وَالتَّمْثِيلِ

✿ ✿ ✿

(أَقْسَامُ الحُجَّةِ)

(١١٥) وَحُجَّةٌ نَقْلِيَّةٌ عَقْلِيَّهْ أَقْسَامُ هَذِي خَمْسَةٌ جَلِيَّهْ:
(١١٦) خَطَابَةٌ، شِعْرٌ، وَبُرْهَانٌ، جَدَلْ وَخَامِسٌ: سَفْسَطَةٌ؛ نِلْتَ الأَمَلْ
(١١٧) أَجَلُّهَا «البُرْهَانُ»: مَا أُلِّفَ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ بِاليَقِينِ تَقْتَرِنْ
(١١٨) مِنْ: أَوَّلِيَّاتٍ، مُشَاهَدَاتِ مُجَرَّبَاتٍ، مُتَوَاتِرَاتِ
(١١٩) وَحَدَسِيَّاتٍ، وَمَحْسُوسَاتِ؛ فَتِلْكَ جُمْلَةُ اليَقِينِيَّاتِ
(١٢٠) وَفِيْ دَلَالَةِ المُقَدِّمَاتِ عَلَى النَّتِيجَةِ خِلَافٌ آتِ
(١٢١) عَقْلِيٌّ، اَوْ عَادِيٌّ، اَوْ تَوَلُّدُ، أَوْ وَاجِبٌ؛ وَالأَوَّلُ المُؤَيَّدُ

✿ ✿ ✿

(خَاتِمَةٌ)

(١٢٢) وَخَطَأُ البُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا: فِيْ مَادَةٍ، أَوْ صُورَةٍ؛ فَالمُبْتَدَا
(١٢٣) فِي «اللَّفْظِ» كَـ: اشْتِرَاكٍ، اَوْ كَـ: جَعْلِ ذَا
تَبَايُنٍ مِثْلَ الرَّدِيفِ مَأْخَذَا

(١٢٤) وَفِيْ «المَعَانِيْ»: لِالْتِبَاسِ الكَاذِبَهْ — بِذَاتِ صِدْقٍ، فَافْهَمِ المُخَاطَبَهْ

(١٢٥) كَـ: مِثْلِ جَعْلِ العَرَضِيْ كَالذَّاتِيْ — أَوْ نَاتِجٍ إِحْدَى المُقَدِّمَاتِ

(١٢٦) وَالحُكْمِ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ — وَجَعْلِ كَالقَطْعِيِّ غَيْرِ القَطْعِيْ

(١٢٧) وَ«الثَّانِ» كَـ: الخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ — وَتَرْكِ شَرْطِ النَّتْجِ مِنْ إِكْمَالِهِ

(١٢٨) هَذَا تَمَامُ الغَرَضِ المَقْصُودِ — مِنْ أُمَّهَاتِ المَنْطِقِ المَحْمُودِ

(١٢٩) قَدِ انْتَهَى بِحَمْدِ رَبِّ الفَلَقِ — مَا رُمْتُهُ مِنْ فَنِّ عِلْمِ المَنْطِقِ

(١٣٠) نَظَمَهُ العَبْدُ الذَّلِيلُ المُفْتَقِرْ — لِرَحْمَةِ المَوْلَى العَظِيْمِ المُقْتَدِرْ

(١٣١) الأَخْضَرِيُّ عَابِدُ الرَّحْمَنِ — المُرْتَجِيْ مِنْ رَبِّهِ المَنَّانِ

(١٣٢) مَغْفِرَةً تُحِيطُ بِالذُّنُوبِ — وَتَكْشِفُ الغِطَا عَنِ القُلُوبِ

(١٣٣) وَأَنْ يُثِيبَنَا بِجَنَّةِ العُلَى — فَإِنَّهُ أَكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلَا

(١٣٤) وَكُنْ أَخِيْ لِلْمُبْتَدِيْ مُسَامِحَا — وَكُنْ لِإِصْلَاحِ الفَسَادِ نَاصِحَا

(١٣٥) وَأَصْلِحِ الفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ — وَإِنْ بَدِيهَةً فَلَا تُبَدِّلِ

(١٣٦) إِذْ قِيلَ: كَمْ مُزَيِّفٍ صَحِيْحَا — لِأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيحَا

(١٣٧) وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِيْ: — العُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِيْ

(١٣٨) وَلِبَنِيْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَهْ — مَعْذِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَهْ

(١٣٩) لَا سِيَّمَا فِي عَاشِرِ القُرُونِ — ذِي الجَهْلِ وَالفَسَادِ وَالفُتُونِ

(١٤٠) وَكَانَ فِي أَوَائِلِ المُحَرَّمِ — تَأْلِيفُ هَذَا الرَّجَزِ المُنَظَّمِ

(١٤١) مِنْ سَنَةٍ: إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ — مِنْ بَعْدِ تِسْعَةٍ مِنَ المِئِينَ

(١٤٢) ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدَا — عَلَى رَسُولِ اللهِ خَيْرِ مَنْ هَدَى

(١٤٣) وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الثِّقَاتِ — السَّالِكِينَ سُبُلَ النَّجَاةِ

(١٤٤) مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرُجَا — وَطَلَعَ البَدْرُ المُنِيرُ فِي الدُّجَى

✿ ✿ ✿

حاشية الإمام الباجوري

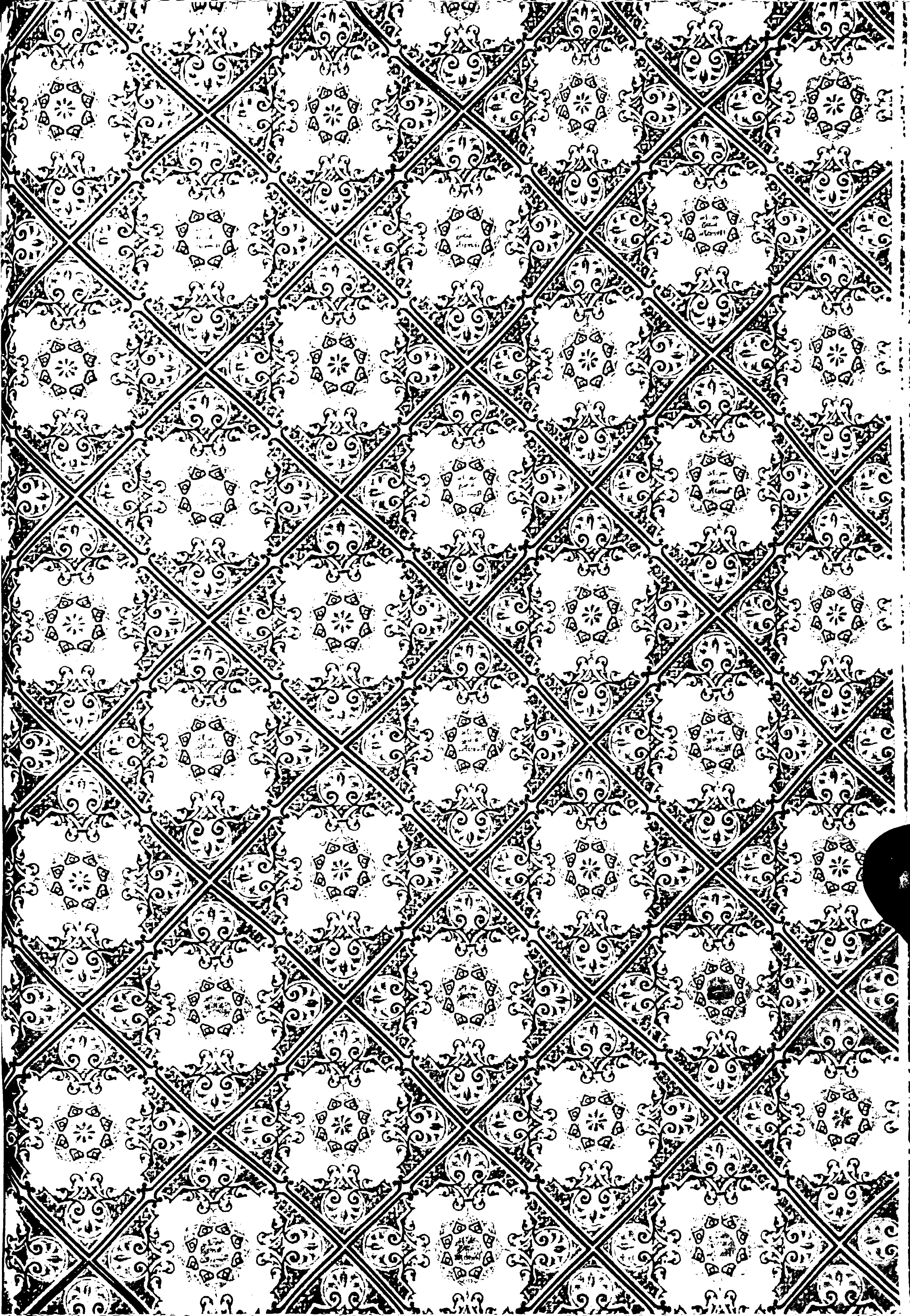
على

السُّلَّم المرونق

تأليف

الإمام إبراهيم بن محمد الباجوري

(ت ١٢٧٦هـ)



. . . .

الباجوري

[مُقَدِّمَةُ الشَّارِحِ]

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحَمْدُ للهِ الَّذِي خَصَّ(١) الإِنْسَانَ بِالمَنْطِقِ المُفْصِحِ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ مِنَ المَكْنُونَاتِ، وَأَفَاضَ عَلَى رِيَاضِ عَقْلِهِ غَيْثَ سَحَابِ(٢) التَّصَوُّرَاتِ وَالتَّصْدِيقَاتِ(٣)، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ المُؤَيَّدِ بِالبُرْهَانِ الوَاضِحِ(٤) وَالقَوْلِ الشَّارِحِ وَالآيَاتِ البَيِّنَاتِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ المُحْرِصِينَ(٥)

الأنبابي

«تقرير محمَّد الأنبابي»

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ(٦)

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على أشرف المرسلين سيِّدنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١) في الحجري: «خصَّص» بدلاً من «خصَّ»، وكلاهما جائز.

(٢) في نسخة خطيَّة: «سحائب» بدلاً من «سحاب».

قوله: (غَيْثَ سَحَابِ) فيه استعارةٌ تصريحيَّةٌ؛ حيث شبَّه المعاني النَّاشئة عنِ التَّصوُّرات والتَّصديقات بغيث السَّحاب؛ بجامع: الكَثْرة في كلٍّ. . . إلخ. اهـ هامش نسخة خطية.

(٣) **قوله**: (التَّصَوُّرَاتِ وَالتَّصْدِيقَاتِ) جمع التَّصوُّر والتَّصديق مع أنَّهما مصدران؛ لاختلاف النَّوع؛ إذِ التَّصوُّر: يكون تصوُّر موضوعٍ، ويكون تصوُّر محمولٍ، ويكون تصوُّر نسبةٍ بدون إذعانٍ لها على ما سيأتي. والتَّصديقُ: يكون تصديقاً بنسبةِ قضيَّةٍ حمليَّةٍ، ويكون تصديقاً بنسبة قضيَّةٍ شرطيَّةٍ، . . . إلى غير ذلك. اهـ «تقييدات الطبلاوي».

(٤) **قوله**: (بِالبُرْهَانِ الوَاضِحِ) ليس المراد بـ «البرهان»: خصوصَ الدَّليل المنطقيِّ؛ الَّذي هو: «قياسٌ مؤلَّفٌ مِن مقدِّماتٍ يقينيَّةٍ لإنتاج اليقينيَّات»، بلِ المرادُ مطلق الدَّليل. اهـ «تقييدات الطبلاوي».

(٥) في المطبوع: «الحريصين» بدلاً من «المُحْرِصين» ولم أجد نسخة خطيَّة ممَّا وقفت عليه توافق ذلك، وقيل: في بعض النسخ الخطية: «المحرِّضين» ولم أجدها كذلك.

(٦) في (ب): زيادة «وبه نستعين على القوم الكافرين».

. . . .

الباجوري

عَلَى اقْتِفَاءِ أَثَرِهِ فِي الجُزْئِيَّاتِ وَالكُلِّيَّات(١)؛ أَمَّا بَعْدُ:

فَيَقُولُ رَاجِي العَفْوَ مِنَ الخَبِيرِ اللَّطِيف، إِبْرَاهِيمُ البَاجُورِيُّ الذَّلِيلُ الضَّعِيف، ابْنُ مُحَمَّدٍ الجِيزَاوِيِّ ـ غَفَرَ اللهُ لَهُ جَمِيعَ المَسَاوِي ـ:

قَدْ سَأَلَنِي بَعْضُ الإِخْوَان ـ أَصْلَحَ اللهُ لِي وَلَهُ الحَالَ وَالشَّان ـ، كِتَابَةً بَدِيعَةَ النِّظَام، تَكْشُفُ عَنِ المُقَدِّمَةِ الشَّهِيرَةِ بِـ: «السُّلَّمِ» اللِّثَام(٢)، عَلَى مُؤَلِّفِهَا الرِّضَا وَالإِحْسَان، مِنَ المَوْلَى الكَرِيمِ الرَّحْمَن، فَانْشَرَحَ صَدْرِي لِذَلِك، وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا هُنَالِك، فَجَمَعْتُ مَا يَسَّرَهُ اللهُ تَعَالَى مِنْ تَحْقِيقَاتٍ(٣) شَرِيفَة، وَتَدْقِيقَاتٍ(٤) بَدِيعَةٍ مُنِيفَة، وَنَظَمْتُهُ فِي سِلْكِ التَّصْنِيف، وَجَعَلْتُهُ حَاشِيَةً عَلَى هَذَا المَتْنِ المُنِيف(٥)، فَجَاءَتْ بِحَمْدِ اللهِ تَعَالَى حَاشِيَةً تُسِرُّ النَّاظِرِين، وَيَشْهَدُ بِعُلُوِّ قَدْرِهَا فُضَلَاءُ المُحَصِّلِين(٦)، وَاللهَ أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَ بِهَا النَّفْعَ العَمِيم، بِجَاهِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الرَّؤُوفِ الرَّحِيم، وَهَا أَنَا أَشْرَعُ فِي مَا قَصَدْتُ، بِعَوْنِ مَنْ عَلَيْهِ اعْتَمَدْتُ، **فَأَقُولُ ـ وَبِاللهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ ـ:**

✿ ✿ ✿

---

(١) قوله: (فِي الجُزْئِيَّاتِ وَالكُلِّيَّات) الجزئيَّات جمع: «جزئيٍّ» نسبةً إلى الجزء، مِن نسبة الكلِّ إلى جزئه، والكلِّيَّات جمع: «كُلِّيٍّ» نسبةً إلى الكلِّ، مِن نسبة الجزء إلى كلِّه، فإنَّ الكلِّيَّ كماهيَّة «الإنسان» جزءٌ مِن حقيقة فرده كـ: «زيد»؛ إذ حقيقتُهُ الماهيَّة الإنسانيَّة مع التَّشخُّص. اهـ «تقييدات الطبلاوي».

(٢) قوله: (اللِّثَام) هو في الأصل: «ما كان على الفم مِنَ النِّقاب». اهـ «تقييدات الطبلاوي».

(٣) قوله: (مِنْ تَحْقِيقَاتٍ) جمع: «تَحقيقٍ»؛ يُطلق بمعنى: «ذكر الشَّيء على الوجه الحقِّ»، وبمعنى: «إثبات الشَّيء بدليلٍ»، وليس هنا باقياً على معناه المصدريِّ، بل بمعنى اسم المفعول؛ أيِ: الأحكام المحقَّقة. اهـ «تقييدات الطبلاوي».

(٤) قوله: (وَتَدْقِيقَاتٍ) جمع: «تَدْقِيقٍ»؛ يطلق بمعنى: «ذكر الشَّيء على وجهٍ فيه دقَّةٌ»، وبمعنى: «إثبات المسألة بدليلين»، وبمعنى: «إثبات المسألة بدليلٍ، وإثبات الدَّليل بدليلٍ»، وبمعنى: «استعمال من المعاني والألفاظ»، وهو هنا ليس باقياً على معناه المصدريِّ، بل بمعنى اسم المفعول؛ أيِ: الأحكام المدقَّقة. اهـ «تقييدات الطبلاوي».

(٥) قوله: (المُنِيف) أيِ: العالي، والمنيفُ في الأصل كما في «القاموس»: جبلٌ، أو حصنٌ في جبلٍ صغير. اهـ حفني. اهـ «تقييدات الطبلاوي».

(٦) في بعض النسخ الخطية: «المخلصين» بدلاً من «المحصِّلين».

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

الباجوري

[الكَلامُ عَلَى مُقَدِّمَةِ النَّاظِمِ]

قَوْلُهُ: (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ) ابْتَدَأ بِالبَسْمَلَةِ:

الأنبابي

قوله: (ابْتَدَأ بِالبَسْمَلَةِ) مصدرٌ قياسيٌّ لـ «بَسْمَلَ» ـ كـ: «دَحْرَجَ، دَحْرَجَةً» ـ إذا قال: «بسم الله... إلخ» على ما في «الصِّحاح»[1]، أو إذا كتبها على ما في «تهذيب الأَزْهَرِيِّ»[2]، فهي بمعنى القول أوِ الكتابة، لكن أطلقوها على نفس «بسم الله الرَّحمن الرَّحيم» مجازاً، مِن إطلاق المصدر على المفعول؛ لعلاقة اللُّزوم، ثمَّ صارت حقيقةً عرفيَّةً.

وهي مِن باب النَّحت وهو: «أن يختصر مِن كلمتَين فأكثر كلمةً واحدةً»:

- ولا يُشترط فيه حفظ الكلمة الأولى بتمامها بالاستقراء، خلافاً لبعضهم.
- ولا الأخذ مِن كلِّ الكلمات.
- ولا موافقة الحركات والسَّكنات؛ كما يُعلم مِن شواهده.

نعم؛ يُفهم مِن كلامهم اعتبار ترتيب الحروف، ولذا عُدَّ ما وقع للشِّهاب الخَفَاجِيِّ في «شفاء الغليل»[3] مِن «طبلق» ـ بتقديم الباء على اللَّام ـ إذا قال: «أطال الله بقاءك» سَبْقُ قلم، والقياسُ «طلبق».

والنَّحتُ مع كَثْرته في كلام العرب سماعيٌّ، كما صرَّح به الشُّمُنِّيُّ[4]، ونقل عن «فقه اللُّغة»[5] لابن فارس قياسيَّته.

ثمَّ مُرادُهُ: أنَّه ابتدأ بالبسملة نطقاً وكتابةً؛ أمَّا الثَّاني فدليلُهُ: المشاهدة، وأمَّا الأوَّل فدليلُهُ: أنَّ مَن كتب شيئاً تلفَّظ به غالباً.

---

(١) انظر: «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» للجوهري (٤/ ١٦٣٥).

(٢) انظر: «تهذيب اللغة» لمحمَّد بن أحمد بن الأزهري الهروي (١٣/ ١٠٨).

(٣) انظر: «شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل» للشهاب الخفاجي (ص: ٢٠٦).

(٤) في (ب): «السَّمِينُ» بدلاً من «الشُّمُنِّيُّ».

(٥) انظر: «الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها» لابن فارس (ص: ٢١٠).

. . . .

الباجوري

ـ **اقْتِدَاءً بِالقُرْآنِ**(١) **المَجِيدِ فِي ابْتِدَائِهِ بِهَا** . . . .

الأنبابي

قوله: (اقْتِدَاءً بِالقُرْآنِ [المَجِيدِ]) أي: بـمُنزِل القرآن، وذلك لأنَّ المُقتدَى به فاعلُ المقتدَى فيه، وهو هنا الله سبحانه وتعالى، والقُرآنُ مبتدأ فيه بها، وقد ورد ما يُفيد طلب الاقتداء به سبحانه وتعالى والتَّخلُّق بأخلاقه، ففي الحديث: «**تَخَلَّقُوا بِأَخْلَاقِ اللهِ**»(٢) [ب/ ١]؛ أي: اتَّصفوا بصفاتٍ تماثل ـ ولله تعالى وصفاته المثل الأعلى ـ في صدق العنوان صفاته؛ إلَّا أنَّه مخصوصٌ بما يمكننا ولم يمنع منه(٣) الشَّارع كـ: «العِلم، والحلم، وابتداء ذوات البال بالبسملة»؛ لا كـ: «الخَلْق، والكِبرياء».

ثمَّ إنَّ «القرآن» في الأصل مصدر: «قَرَأ»، فغلب شرعاً على: «اللَّفظ المُنزَّل على سيِّدنا محمَّدٍ ﷺ، المُتعبَّدِ بتلاوته، المتحدَّى بأقصر سورةٍ منه».

والمجيدُ هو: العظيم.

قوله: (فِي ابْتِدَائِهِ بِهَا) أي: بحسب التَّرتيب، لا النُّزول؛ وإلَّا فأوَّله نزولاً قوله تعالى: ﴿ٱقْرَأْ﴾ إلى قوله: ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١ ـ ٥]؛ كما صرَّح به في «الكشَّاف»(٤) في أوَّل سورة المدثِّر رواية(٥) عنِ الزُّهريِّ.

ولا يُنافي هذا ما ورد: «**أَنَّ أَوَّلَ مَا نَزَلَ بِهِ جِبْرِيلُ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**»(٦) [أ/ ١]؛ لاحتمال

---

(١) **الشرشيمي**: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

فيقولُ العبد الفقير، صاحب العجز والتَّقصير، السَّيِّد الشَّرشيميُّ الصَّغيرُ:

هذه تعليقاتٌ منيفة، وتدقيقاتٌ لطيفة، على حاشية شيخنا الشَّيخ الباجوريِّ على متن السُّلَّم، نفعنا الله تعالى به، وهذا أوان الشُّروع في المقصود، بعون الملك المعبود.

قوله: (بِالقُرْآنِ) أي: بمنزلِهِ؛ لأنَّ المقتدَى به لا بدَّ أن يكون فاعلاً للمقتدَى فيه، والقرآنُ ليس فاعلاً. [اهـ] عن بعضهم.

(٢) أورده السيوطي في «تأييد الحقيقة العليَّة وتشييد الطَّريقة الشَّاذليَّة» (ص: ٨٣)، والمناوي في «التوقيف على مهمات التعاريف» (ص: ٢٦٤).

(٣) في المطبوع: «عنه» بدلاً من «منه».

(٤) انظر: «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل» للزمخشري (٦/ ٢٥١). وأثر الزهري أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٩/ ٩٠) من طريق ابن ثور عن معمر عن الزهري به.

(٥) في (ج): «بروايةٍ» بدلاً من «روايةً».

(٦) حكاه ابن النَّقيب في مقدِّمة «تفسيره» قولاً زائداً، وأخرج الواحدي [في «أسباب النزول» (ص: ١٤)] بإسناده عن عكرمة والحسن قالا: «أَوَّلُ مَا نَزَلَ مِنَ القُرْآنِ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَأَوَّلُ سُورَةٍ: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾». وأخرج ابن جرير =

. . . .

الباجوري

كَسَائِرِ الكُتُبِ[(١)] المُنَزَّلَةِ مِنَ السَّمَاءِ؛ كَمَا يَشْهَدُ لَهُ قَوْلُهُ ﷺ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَاتِحَةُ كُلِّ كِتَابٍ»[(٢)]، وَلِذَلِكَ[(٣)] جَرَى[(٤)] بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ خُصُوصِيَّاتِ هَذِهِ الأُمَّةِ، وَيَدُلُّ لَهُ أَيْضاً[(٥)]: مَا فِي سُورَةِ النَّمْلِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ـ حِكَايَةً عَنْ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي كِتَابِ بِلْقِيسَ ـ: ﴿إِنَّهُ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠].

الأنبابي

أنَّ المراد: النُّزول على آدم، لا على سيِّدنا محمَّد ﷺ، **والمرادُ**: أنَّ أوَّل ما أُنزل[(٦)] مِنَ الآيات على الإطلاق هو آية ﴿ٱقْرَأْ﴾، فلا [ج/ ١] يُنافي أنَّ أوَّل ما أُنزل بعد فترة الوحي أوَّل «المدَّثر»، وأنَّ أوَّل ما أُنزل مِنَ السُّور التَّامَّة «الفاتحة»، وبهذا يجمع بين الرِّوايات المتعارضة ظاهراً[(٧)].

قوله: (كَسَائِرِ الكُتُبِ) راجعٌ لقوله: «ابتدائه»؛ أي: باقي الكتب كالقرآن في البدء بالبسملة، لا لقوله: «اقتداءً»؛ لأنَّ شَرْع مَن قبلنا ليس شرعاً لنا، وإن ورد في شرعنا ما يقرِّره على الرَّاجح في مذهبنا.

لكنَّ الظَّاهر: أنَّ الكُتُب غير القرآنِ مبدوءةٌ بالبسملة نزولاً؛ لِمَا اشتُهِر مِن كون التَّوراة نزلت على موسى عليه السَّلام جملةً واحدةً مرتَّبةً، بخلاف القرآن فإنَّه نزل غير مرتَّبٍ بحسب الوقائع، وإنَّما بُدِئ بالبسملة بعد ترتيبه؛ فيكونُ التَّشبيه في مطلق البدء بالبسملة بقطع النَّظر عن كونه بحسب النُّزول أو بحسب التَّرتيب.

= [في «تفسيره» (١/ ١١٥)] وغيره [الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٠)] من طريق الضَّحَّاك عن ابن عباسٍ ﵄ قال: «أَوَّلُ مَا نَزَلَ جِبْرِيلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قال: يَا مُحَمَّدُ اسْتَعِذْ ثُمَّ قُلْ: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ». اهـ «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي (١/ ١٦٥).

(١) **الشرشيمي: قوله: (كَسَائِرِ الكُتُبِ)** لم يقل: «واقتدى بسائر الكتب»؛ لأنَّه لو قال ذلك؛ لورَدَ عليه: أنَّ شرع مَن قبلنا ليس شرعاً لنا، وإن ورد في شرعنا ما يقرِّره.

(٢) أخرجه الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ١٩٤)، والسيوطي في «الجامع الصَّغير في أحاديث البشير النَّذير» (٦٠٨٢)، عن أبي جعفر محمَّد بن عليٍّ، بلفظ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِفْتَاحُ كُلِّ كِتَابٍ».

(٣) في نسخة خطيَّة: «ولذا» بدلاً من «ولذلك».

(٤) في نسخة الشرشيمي الصغير ؒ: «أجرى» بدلاً من «جرى»، وعليها حشَّى.

الشرشيمي: قوله: (وَلِذَلِكَ أَجْرَى بَعْضُهُمْ) أي: لهذا الحديث.

(٥) **الشرشيمي: قوله: (وَيَدُلُّ لَهُ أَيْضاً... إلخ)** أي: يدلُّ على أنَّها ليست مِن خصوصيَّات هذه الأمَّة.

(٦) في (ج): «نزل» بدلاً من «أنزل».

(٧) انظر تفصيل المسألة في «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي (١/ ١٥٨).

. . . .

الباجوري

وَالمُخْتَصُّ بِهَذِهِ الأُمَّةِ إِنَّمَا هُوَ اللَّفْظُ العَرَبِيُّ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ[١]، وَعَلَى هَذَا يُحمَلُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: «بِأَنَّهَا مِنْ خُصُوصِيَّاتِ هَذِهِ الأُمَّةِ».

ـ وَعَمَلاً بِخَبَرِ: «**كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيْهِ بِـ: "بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ"، فَهُوَ أَبْتَرُ**»[٢] أَوْ: «**أَجْذَمُ**» أَوْ: «**أَقْطَعُ**» رِوَايَات.

الأنبابي

قوله: (**وَالمُخْتَصُّ بِهَذِهِ الأُمَّةِ**... إلخ) أي: وأمَّا ما في كتاب سليمان، فليس عربيًّا على هذا التَّرتيب، بلِ اللَّفظُ العربيُّ بهذا التَّرتيب حكايةٌ عنه، وكذا قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيم فَاتِحَةُ كُلِّ كِتَابٍ**»[٣] أي: أنَّ كلَّ كتابٍ مبدوءٌ بها؛ أعمُّ مِن أن تكون باللَّفظ العربيِّ على هذا التَّرتيب كما في بسملة القرآن، أو بغيره كما في بقيَّة الكُتُب.

ثمَّ إن كان المراد: أنَّ بسملة بقيَّة الكُتُبِ نزلت عربيَّةً إلَّا أنَّها على غير هذا التَّرتيب، كان الأمر ظاهراً.

وإن كان المراد: أنَّها نزلت غير عربيَّةٍ، كان مخالفاً لِمَا ورد مِن: «أنَّ كلَّ كتابٍ نزل من السَّماء فهو عربيٌّ، إلَّا أنَّ كلَّ نبيٍّ عبَّر عنه بلسان قومه».

إلَّا أن يجاب بأنَّ قوله: «والمختصُّ بهذه الأمَّة إنَّما هو اللَّفظُ العربيُّ... إلخ» معناه: العربيُّ المستمرُّ عربيَّته، فتدبَّر[٤].

قوله: (**وَعَمَلاً**) إنَّما عبَّر بـ «العمل» هنا، وثَمَّ بـ «الاقتداء»؛ لتضمُّنِ الخبر الأمر، بخلاف القرآن، فإنَّه لم يتضمَّنه كتضمُّنِ الخبر.

قوله: (**«لَا يُبْدَأُ»**) صفةٌ ثانيةٌ لـ «أَمْرٍ» مِن باب النَّعت بالجملة بعد النَّعت بالمفرد، وهو أحسنُ مِن عكسه.

قوله: (**«فِيهِ»**) أي: بسببه.

وفائدةُ الإتيان بـ «في» الدَّالَّة على السَّببيَّة مع صحَّة تركها: إفادةُ أنَّ المطلوب كون الأمر ذي البال سبباً باعثاً على التَّسمية في ابتدائه، لا مُطلق وقوع التَّسمية في ابتدائه ولو بسببٍ آخر؛ بحيث يكون هو غيرُ منظورٍ إليه عند التَّسمية.

---

(١) **الشرشيمي**: قوله: (**هُوَ اللَّفْظُ العَرَبِيُّ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ**) أي: مجموع ذلك، وإلَّا فالتَّرتيب ليس مِنَ الخصوصيَّات.

(٢) أخرجه الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٦٩) من حديث سيِّدنا أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أورده السيوطي في «الجامع الصغير» (٦٠٨٢).

(٤) انظر تفصيل القول في هذه المسألة في «الرسالة الكبرى في البسملة» للصَّبَّان (ص: ٣٤).

. . . .

الباجوري

وَالكَلَامُ عَلَى كُلٍّ:

مِنْ بَابِ التَّشْبِيهِ البَلِيغِ ـ وَهُوَ: «مَا حُذِفَ فِيهِ أَدَاةُ التَّشْبِيهِ وَوَجْهُ الشَّبَهِ» ـ، **وَالمَعْنَى**: «فَهُوَ كَالأَبْتَرِ» ـ الَّذِي هُوَ: مَقْطُوعُ الذَّنَبِ ـ، أَوْ: «كَالأَجْذَمِ» ـ الَّذِي هُوَ: مَنْ ذَهَبَتْ أَنَامِلُهُ مِنَ الجُذَامِ ـ، أَوْ: «كَالأَقْطَعِ» ـ الَّذِي هُوَ: مَقْطُوعُ اليَدِ ـ، وَعَلى كُلٍّ فَوَجْهُ الشَّبَهِ: «مُطْلَقُ النَّقْصِ»، وَإِنْ كَانَ فِي المُشَبَّهِ بِهِ حِسِّيًّا، وَفِي المُشَبَّهِ مَعْنَوِيًّا[1].

أَوْ مِنْ بَابِ الِاسْتِعَارَةِ المُصَرَّحَةِ عَلَى الخِلَافِ بَيْنَ الجُمْهُورِ وَالسَّعْدِ فِي نَحْوِ: «زَيْدٌ أَسَدٌ»؛ حَيْثُ قَالَ الجُمْهُورُ: «يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ التَّشْبِيهِ البَلِيغِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الِاسْتِعَارَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُجْمَعُ فِيهَا بَيْنَ طَرَفَيِ التَّشْبِيهِ ـ أَعْنِي: المُشَبَّهَ وَالمُشَبَّهَ بِهِ ـ».

الأنبابي

والجارُّ والمجرورُ نائبُ فاعل «يُبْدَأُ»، لكنَّ الأحسن: أنَّه ضميرٌ مستترٌ عائدٌ على «الأَمْر»؛ لجريانه على الأصل مِن نيابة المفعول به.

قوله: (أَوْ: «كَالأَجْذَمِ» ـ الَّذِي هُوَ: مَنْ ذَهَبَتْ. . . إلخ) في «الصَّبَّان» نقلاً عن «القاموس»[2]: والأجذم المقطوع اليد، أوِ الذَّاهبُ الأنامل مِن الجذام، والأقطعُ: مقطوع [ب/ ٢] اليد أوِ الذَّاهبُ الأنامل. [اهـ][3]، فلعلَّ في كلام المحشِّي اكتفاءً.

ثمَّ إنَّ «أجذم» و«أبتر» و«أقطع»: صفاتٌ مشبَّهةٌ مصوغةٌ مِن أفعالٍ لازمةٍ مكسورة العين؛ ليكون صَوغ الصِّفة المشبَّهة الَّتي على «أَفْعَل» منها قياساً.

قوله: (وَفِي المُشَبَّهِ مَعْنَوِيًّا) أي: وإن تمَّ حسًّا، والنَّقصُ المعنويُّ:

- في نحو التَّأليف: قِلَّة انتفاع النَّاس به، وقلَّة الثَّواب عليه.
- وفي نحو الأكل: قلَّة انتفاع الجسم به.
- وفي نحو القراءة: قلَّة انتفاع القارئ بها؛ لوسوسة الشَّيطان حينئذٍ.

---

(١) **الشرشيمي**: قوله: (مَعْنَوِيًّا) وهو: عدمُ الانتفاع به في مثل: مؤلَّفات البشر، وعدم كَثْرة ثوابه بالنِّسبة لقراءة القرآن. [اهـ] عن بعضهم.

(٢) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ١٠٨٦).

(٣) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٧٢).

. . . .

الباجوري

وَجَوَّزَ السَّعْدُ ذَلِكَ، وَمَنَعَ لُزُومِ الجَمْعِ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ؛ بِجَعْلِهِ[1] المُشَبَّهَ: «الرَّجُلُ الشُّجَاعُ»، وَهُوَ غَيْرُ مَذْكُورٍ فِي التَّرْكِيبِ، وَالمَذْكُورُ[2] إِنَّمَا هُوَ فَرْدٌ مِنْهُ[3][4] وَهُوَ «زَيْدٌ».

وَلَا يُعَارِضُ الخَبَرَ المَذْكُورَ بِخَبَرٍ[5]: «**كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِـ: "الحَمْدُ لِلَّهِ"**»[6]. . . إلخ؛ **لِأَنَّ الِابْتِدَاءَ نَوْعَانِ:**

(١) ـ **حَقِيقِيٌّ**، وَهُوَ: «الِابْتِدَاءُ بِمَا تَقَدَّمَ أَمَامَ المَقْصُودِ، وَلَمْ يَسْبِقْهُ شَيْءٌ».

الأنبابي

قوله: (وَجَوَّزَ السَّعْدُ ذَلِكَ) أي: كونه مِن باب الاستعارة.

قوله: (وَمَنَعَ لُزُومِ الجَمْعِ. . . إلخ) فيه: أنَّ «زيداً» وإن لم يكن هو المشبَّه؛ إلَّا أنَّه فردٌ مِن أفراده، فيتحقَّقُ هو فيه، فيلزمُ الجمع المذكور.

إلَّا أن يقال: يُغتفَرُ في التَّابع ما لا يُغتفَرُ في المستقلِّ؛ على أنَّ في تحقُّق الكلِّيِّ في أفراده نزاعاً طويلاً، أفاده الشَّبينيُّ رحمه الله في ختمه على «الخلاصة»[7].

قوله: (لِأَنَّ الِابْتِدَاءَ. . . إلخ) مقتضى هذا الجواب: أنَّه لا يخرج عن العهدة إلَّا بهما.

قوله: (حَقِيقِيٌّ) نسبةٌ للحقيقة مقابل: «المجاز»؛ لأنَّ حقيقة الابتداء بالشَّيء جَعْلُه أوَّلاً وفاتحةً، فإطلاقُ الابتداء على الإضافيِّ مجازٌ؛ علاقتُهُ: المشابهة في سَبْق كلٍّ؛ أفاده الصَّبَّان[8].

---

(١) في بعض النسخ الخطية: «بجعل» بدلاً من «بجعله».

(٢) في المطبوع: «أو المذكور» بدلاً من «والمذكور».

(٣) في الحجري، والمطبوع: «من أفراده» بدلاً من «منه».

(٤) **الشرشيمي**: قوله: (وَالمَذْكُورُ إِنَّمَا هُوَ فَرْدٌ مِنْهُ) لا يقال: «زَيْدٌ» هو عينُ «الرَّجل الشُّجاع»، فرجع المحذور؛ لأنَّ اتِّحاده إنَّما هو بالنِّسبة للخارج، لا للمفهوم؛ أي: أنَّ «الرَّجل الشُّجاع» هو عين «زَيْد» في الخارج، وإن كان يوجد في غير «زيد» في الخارج أيضاً، ويُقال: «إنَّه عينه» أيضاً فيه، وأمَّا بالنِّسبة للمفهوم فـ«زيدٌ» جزئيٌّ وذاك كلِّيٌّ. [اهـ] عن بعضهم مع زيادة.

(٥) في الحجري، والمطبوع، وبعض النسخ الخطية: «خبر» بدلاً من «بخبر».

وعليه: «الخبرَ المذكورَ» بالنَّصب مفعولٌ مقدَّمٌ، والفاعلُ: «خبر» الآتي بعده، والمراد بـ«الخبر المذكور»: خبرُ البسملة.

(٦) أخرجه أبو داود (٤٨٤٠)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٢٥٥)، وابن ماجه (١٨٩٤)، من حديث سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه.

(٧) محمَّد بن عبد الحي الشَّبينيُّ من أهل قرن ١٣ هـ، نحويٌّ، له: «ختم على الخلاصة» منها نسخة خطية في الأزهرية برقم (٤٨٥٣٥ الإمبابي)، و«حاشية على الآجرومية» منها نسخة خطية في الأزهرية برقم (٤٢٥٧٨ عروسي).

(٨) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٧٩).

. . . .

الباجوري

(٢) ـ وَإِضَافِيٌّ، وَهُوَ: «الِابْتِدَاءُ بِمَا تَقَدَّمَ أَمَامَ المَقْصُودِ، وَإِنْ سَبَقَهُ شَيْءٌ».

فَحُمِلَ حَدِيثُ البَسْمَلَةِ عَلَى النَّوْعِ الأَوَّلِ، وَحَدِيثُ الحَمْدَلَةِ عَلَى الثَّانِي، وَلَمْ يُعْكَسْ؛ تَأَسِّياً بِالكِتَابِ العَزِيزِ، وَعَمَلاً بِالإِجْمَاعِ.

وَبَقِيَ لِدَفْعِ التَّعَارُضِ أَوْجُهٌ أُخَرُ:

مِنْهَا: أَنَّ الِابْتِدَاءَ أَمْرٌ مُمْتَدٌّ مِنَ الأَخْذِ فِي التَّأْلِيفِ إِلَى الشُّرُوعِ فِي المَقْصُودِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ شَرْطَ التَّعَارُضِ تَسَاوِي الحَدِيثَيْنِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ هُنَا؛ لِأَنَّ حَدِيثَ البَسْمَلَةِ أَصَحُّ.

وَمِنْهَا: أَنَّ مَحَلَّ التَّعَارُضِ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مُطْلَقٌ كَمَا هُنَا[١]، فَإِنَّهُ وَرَدَ: «**كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِذِكْرِ اللهِ**»[٢] . . . إلخ، وَإِلَّا حُمِلَ المُقَيَّدُ عَلَى المُطْلَقِ.

الأنبابي

قوله: (وَإِضَافِيٌّ) أي: نسبيٌّ، وهو: «ما كان ابتداءً بالإضافة والنِّسبةِ إلى ما بعده؛ سبقه شيءٌ أم لا»، فهو أعمُّ مطلقاً مِنَ الحقيقيِّ.

وآثروا التَّعبير بـ «الإضافي» على التَّعبير بـ «المجازيِّ» ـ مع أنَّه الأنسب في المقابلة ـ؛ لإشعاره بالمراد مِن غير الحقيقيِّ، وأنَّه ما كان ابتداءً بالإضافة إلى ما بعده. أفاده الصَّبَّان[٣].

لكن في «عبد الحكيم»: أنَّه يُشترط في الإضافيِّ أن يسبقه شيءٌ، وهو مقتضى كون المجاز بالاستعارة، وإلَّا فهو مجازٌ مرسلٌ مِن إطلاق اسم الخاصِّ وإرادة العامِّ.

قوله: (مِنْهَا: أَنَّ الِابْتِدَاءَ أَمْرٌ مُمْتَدٌّ. . . إلخ) مقتضى هذا الجواب: أنَّه يخرج عنِ العهدة بذكرهما قبل المقصود بالذَّات وإن سبقهما شيءٌ آخر، لكنَّ الأَوْلى أن لا يسبقهما شيءٌ آخر؛ موافقةً للكتاب وعمل السَّلف.

قوله: (أَصَحُّ) أي: وحديث الحمدلة صحيحٌ.

وقيل: إنَّ حديث البسملة صحيحٌ، وحديث الحمدلة حسنٌ.

وقيل: إنَّ حديثيهما حسنان، لكنَّ حديث البسملة أحسن. أفاده الصَّبَّان[٤].

قوله: (وَمِنْهَا: أَنَّ مَحَلَّ التَّعَارُضِ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مُطْلَقٌ كَمَا هُنَا. . . إلخ) فيه: أنَّ ما هنا مِن باب

---

(١) في بعض النسخ الخطية: «ما هنا» بدلاً من «هنا».

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (٨٧١٢) من حديث سيِّدنا أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٨٠).

(٤) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٨٠).

. . . .

الباجوري

فَإِنْ قِيلَ: القَاعِدَةُ عِنْدَ الأُصُولِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ عَكْسُ ذَلِكَ - أَعْنِي: حَمْلَ المُطْلَقِ عَلَى المُقَيَّدِ -؛ كَمَا فِي آيَتَي الظِّهَارِ وَالقَتْلِ، فَإِنَّهُمْ حَمَلُوا المُطْلَقَةَ عَنِ التَّقْيِيدِ بِـ «المُؤْمِنَةِ» عَلَى المُقَيَّدَةِ بِهَا.

أُجِيبَ: بِأَنَّ ذَلِكَ مَشْرُوطٌ بِكَوْنِ المُقَيِّدِ وَاحِداً فَقَطْ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ مُتَعَدِّداً وَتَغَايَرَتِ[(١)] القُيُودُ[(٢)]؛ إِذْ لَا جَائِزَ أَنْ يُحْمَلَ المُطْلَقُ عَلَى الكُلِّ لِتَنَافِي القُيُودِ، وَلَا[(٣)] أَنْ يُحْمَلَ عَلَى وَاحِدٍ دُونَ آخَرَ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّحَكُّمِ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ يَنْبَغِي لِكُلِّ شَارِعٍ فِي فَنٍّ أَنْ يَتَكَلَّمَ عَلَى «البَسْمَلَةِ» بِطَرَفٍ مِمَّا يُنَاسِبُ ذَلِكَ الفَنَّ؛ وَفَاءً:

- بِحَقِّ البَسْمَلَةِ، وَهُوَ: «أَنْ لَا يَتْرُكَ الكَلَامَ عَلَيْهَا رَأْساً».

- وَبِحَقِّ الفَنِّ المَشْرُوعِ فِيهِ، وَهُوَ: «أَنْ يَتَكَلَّمَ[(٤)] عَلَيْهَا بِطَرَفٍ مِمَّا يُنَاسِبُ ذَلِكَ الفَنَّ».

وَنَحْنُ الآنَ شَارِعُونَ فِي فَنِّ المَنْطِقِ، فَيَنْبَغِي أَنْ نَتَكَلَّمَ عَلَيْهَا بِطَرَفٍ مِمَّا يُنَاسِبُهُ؛ فَنَقُولُ:

الأنبابي

العامِّ والخاصِّ، لا مِن باب المطلق والمقيَّد؛ لأنَّ المطلق لا بدَّ أن يكون نكرةً، كما في «المحليِّ»[(٥)]، وذكر الله تعالى معرفةٌ.

ويمكن أن يقال: أنَّ المراد: النَّكرة ولو معنًى فقط كما هنا؛ لأنَّ الإضافة جنسيَّةٌ وهي في معنى التَّنكير، فلا [أ/ ٢] اعتراض.

ومقتضى هذا الجواب الأخير: أنَّ مَن بدأ [ج/ ٢] بأيِّ ذكرٍ كان، خرج عن عُهدة الحديثين، لكن خصوص البسملة والحمدلة أَوْلى لموافقة الكتاب والسُّنَّة ولعمل السَّلف. أفاده الصَّبَّان[(٦)].

---

(١) في المطبوع: «أو تغايرت» بدلاً من «وتغايرت».

(٢) **الشرشيمي: قوله:** (وَتَغَايَرَتِ القُيُودُ) بخلاف ما إذا اتَّحدت، فإنَّ المقيِّد المتعدِّد كالمقيِّد الواحد؛ وذلك كما إذا قيل: «فتحرير رقبةٍ مؤمنةٍ»، وقيل أيضاً: «فتحريرُ رقبةٍ مذعنةٍ وراضيةٍ بما جاء به النَّبيُّ ﷺ»، وقيل أيضاً: «فتحريرُ رقبةٍ»؛ فيحملُ المطلق على المقيَّد أيضاً.

(٣) في المطبوع: «لا» بدلاً من «ولا».

(٤) **الشرشيمي: قوله:** (وَهُوَ: أَنْ يَتَكَلَّمَ... إلخ) محطُّ التَّعليل [أ/ ١]: كون التَّكلُّم عليها بطرَفٍ... إلخ.

(٥) انظر: «البدر الطالع شرح جمع الجوامع» للمحلي (١/ ٤١٥).

(٦) انظر: «الرسالة الكبرى في البسملة» للصَّبَّان (ص: ٣١).

. . . .

الباجوري

قَدِ اشْتُهِرَ أَنَّ جُمْلَةَ الْبَسْمَلَةِ يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ إِنْشَائِيَّةً[١]، وَأَنْ تَكُونَ خَبَرِيَّةً[٢]؛ فَعَلَى الأَوَّلِ لَا تُسَمَّى تِلْكَ الْجُمْلَةُ: «قَضِيَّةً»؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى بِهَا الإِنْشَاءُ، بَلِ الْخَبَرُ فَقَطْ، وَأَمَّا عَلَى الثَّانِي فَتُسَمَّى[٣] بِهَا.

ـ ثُمَّ إِنْ قُدِّرَ الْمُتَعَلَّقُ نَحْوُ: «ابْتَدِئُ[٤]» كَانَتْ: «قَضِيَّةً شَخْصِيَّةً»؛ لِأَنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ فِيهَا مُشَخَّصٌ مُعَيَّنٌ، كَمَا هُوَ ضَابِطُ الْقَضِيَّةِ الشَّخْصِيَّةِ.

الأنبابي

قوله: (يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ إِنْشَائِيَّةً) أي: باعتبار المتعلّق كما هو المتبادر، وذلك بأن تجعل «الباء» لمجرَّد التَّعدية متعلِّقة بمحذوفٍ تقديره: «أَسْتَعِينُ» أوِ «اسْتِعَانَتِي»، وقصدُ إنشاء الاستعانة.

وقوله: (وَأَنْ تَكُونَ خَبَرِيَّةً) أي: بأن قُدِّر المتعلّق «أُؤَلِّفُ»، أو «تَأْلِيفِي»، أو «أَبْتَدِئُ»، أوِ «ابْتِدَائِي»، وقصدُ الإخبار عنِ الابتداء أوِ التَّأليف الحاصل منه.

وفي المقام احتمالاتٌ أُخَر، والَّذي اختاره الصَّبَّان وغيره: أنَّ «الباء» إذا جُعلت للاستعانة أوِ المصاحبة فالجملةُ خبريَّةُ الصَّدر ـ أعني: «أُؤَلِّفُ» مثلاً ـ؛ لصدق [ب/٣] حدِّ الخبر عليه، وهو الكلامُ الَّذي يتحقَّق مدلوله خارجاً بدون ذكره، إنشائيَّةُ العجز؛ لعدم تحقُّق الاستعانة باسمه أوِ المصاحبة له بدون ذكر «بسم الله».

فإن قلت: الجارُّ والمجرور ليس بكلامٍ، فكيف جُعل إنشاءً؟

قلت: هو في معنى الكلام؛ لأنَّه في معنى: أستعين باسم الله تعالى، أو أصاحب اسم الله تعالى. اهـ[٥].

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (إِنْشَائِيَّةً) أي: إن جُعل المتعلّق «أَسْتَعِينُ»، وكان المقصودُ: إنشاءُ استعانةٍ لفظيَّةٍ، وهي: لا توجد إلَّا بالتَّلفُّظ.

ويحتمل أنَّها إنشائيَّةٌ باعتبار العجز، وهو الجارُّ والمجرور؛ لأنَّ «الباء» للاستعانة، وهو وإن كان مفرداً لكنَّه في قوَّة الجملة، هكذا عن بعضهم، لكن لا حاجة إليه؛ لأنَّ المجعول إنشاء مجموعُ الجملة بالنَّظر لعجزها؛ أي: والمجموع جملةٌ، فيتَّصف بالإنشاء باعتبار أنَّ بعض أجزائه لا يتحقَّق مدلوله إلَّا بالنُّطق به مع المتعلَّق، وإن كان هذا البعض لا يتَّصف بالإنشاء وحده.

ويحتمل أنَّ مراد القائل: «إنَّ سراية الإنشائيَّة للمصدر مِنَ العجز»: لا تحصل إلَّا إذا كان العجز في قوَّة الجملة، لكن هذا ليس بلازمٍ، تأمَّل.

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: (وَأَنْ تَكُونَ خَبَرِيَّةً) أي: إن جعل المتعلّق نحو: «أَبْتَدِئُ»؛ أي: ولم ينظر إلى العجز.

(٣) في المطبوع: «فيتسمَّى» بدلاً من «فتُسمَّى».

(٤) في بعض النسخ الخطية: «ابتدائي» بدلاً من «ابتدئ».

(٥) انظر: «الرسالة الكبرى في البسملة» للصَّبَّان (ص: ١٢٦).

. . . .

الباجوري

ـ وَإِنْ قُدِّرَ نَحْوُ: «يَبْتَدِئُ كُلُّ مُؤمِنٍ» كَانَتْ: «قَضِيَّةً كُلِّيَّةً»؛ لِأَنَّ المَحْكُومَ عَلَيْهِ فِيهَا كُلِّيٌّ(١)، وَقَدْ سُوِّرَ بِالسُّورِ الكُلِّيِّ(٢)، كَمَا هُوَ ضَابِطُ القَضِيَّةِ الكُلِّيَّةِ.

ـ وَإِنْ قُدِّرَ نَحْوُ: «يَبْتَدِئُ بَعْضُ المُؤمِنِينَ» كَانَتْ: «قَضِيَّةً جُزْئِيَّةً»؛ لِأَنَّ المَحْكُومَ عَلَيْهِ فِيهَا كُلِّيٌّ(٣)، وَقَدْ سُوِّرَ بِالسُّورِ الجُزْئِيِّ(٤)، كَمَا هُوَ ضَابِطُ القَضِيَّةِ الجُزْئِيَّةِ.

الأنبابي

ويمكن حمل كلام المحشي على هذا كما نُقل عنه ببعض الهوامش، فقوله: «يصحُّ أن تكون إنشائيَّة» أي: باعتبار العجز، وقوله: «وأن تكون خبريَّة» أي: باعتبار الصَّدر، وليس المقصود أنَّ هذين الاحتمالين متقابلان؛ بمعنى: أنَّ الموجود إمَّا هذا وإمَّا هذا، بلِ المقصودُ: أنَّهما موجودان معاً، تأمَّل.

قوله: (وَقَدْ سُوِّرَ بِالسُّورِ الكُلِّيِّ) هو في الكلِّيَّة الموجبة: «كُلُّ» و«أل» الاستغراقيَّة، وفي السَّالبة: «لا شيء» و«لا واحد». اهـ «شيخ الإسلام»(٥).

وهو غير حاصرٍ؛ إذ مثل «كُلُّ»: «جميع» و«عامَّة» ونحوهما.

قوله: (بِالسُّورِ الجُزْئِيِّ) هو في الموجَبة: «بعض»، و«واحد»، ونحو ذلك، وفي السَّالبة: «ليس بعض»، و«بعض ليس»، و«ليس كلُّ».

ومحلُّ كون القضيَّة كلِّيَّةً أو جزئيَّةً: إذا كان حكم السُّور مسلَّطاً على الموضوع، فإن سُلِّط على المحمول سمِّيت: «منحرفةً»؛ لانحراف السُّور عن محلِّه، وهو الموضوع.

---

(١) **الشرشيمي: قوله: (لِأَنَّ المَحْكُومَ عَلَيْهِ فِيهَا كُلِّيٌّ)** أي: وقد سوِّر بالسُّور الكلِّيِّ، فكان الأَوْلى له ذكر ذلك، كما يؤخذ ممَّا يأتي، وقد وجد في كثيرٍ مِنَ النُّسخ. والمحكومُ عليه هنا هو: المؤمن، وهو المضاف إليه، وكذا يقال فيما بعد.

(٢) «وَقَدْ سُوِّرَ بِالسُّورِ الكُلِّيِّ» ساقطة في نسخة الشرشيمي الصغير ﷺ، وعليها حشَّى.

(٣) في المطبوع والحجري: «جزئيٌّ» بدلاً من «كلِّيٌّ».

في هامش إحدى النُّسخ [التي فيها المثبت «جزئيٌّ»]: عبارةُ الأصل: «أنَّ المحكوم عليه فيها كلِّيٌّ» وهي الحقُّ، ولا نظر لـ «بعض»؛ لأنَّها سورٌ، وهو لا يُنظَرُ إليه، ووَهَم مَن أصلحها بـ «جزئيٌّ»، ولم يدر بأنَّ الجزئيَّ هو ما لا يقبل الشَّركة، فتكون شخصيَّةً؛ فالحاصلُ: أنَّ المحكوم عليه إن كان جزئيًّا فالقضيَّة شخصيَّةٌ، وإن كان كلِّيًّا: فإن سوِّر بالسُّور الكلِّيِّ فكلِّيَّةٌ، وإن سوِّر بالسُّور الجزئيِّ فجزئيَّةٌ، وإلَّا فمهملةٌ. اهـ شيخنا المؤلِّف.

(٤) **الشرشيمي: قوله: (لِأَنَّ المَحْكُومَ عَلَيْهِ فِيهَا كُلِّيٌّ، وَقَدْ سُوِّرَ بِالسُّورِ الجُزْئِيِّ)** قد يتراءى التَّنافي بين هذا؛ لأنَّ مقتضى كون المحكوم عليه أمراً كلِّيًّا وهو المضاف إليه يُنافي تسويرها بالسُّور الجزئيِّ، ويدفع التَّنافي: بأنَّ المراد مِن كون المحكوم عليه كلِّيًّا: كونه مقلَّلاً أفرادُهُ بالسُّور الجزئيِّ، أو أنَّ في الكلام حذف مضافٍ؛ أي: لأنَّ المحكوم على بعضه كلِّيٌّ.

(٥) انظر «المطلع شرح إيساغوجي» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ص: ١٣).

. . . .

الباجوري

ـ وَإِنْ قُدِّرَ نَحْوُ: «يَبْتَدِئُ المُؤمِنُ» بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الكُلِّيَّةِ وَالجُزْئِيَّةِ(١) كَانَتْ: «قَضِيَّةً مُهْمَلَةً»؛ لِأَنَّ المَحْكُومَ عَلَيْهِ فِيهَا كُلِّيٌّ، وَقَدْ أُهْمِلَ عَنِ اعْتِبَارِ الكُلِّيَّةِ وَالجُزْئِيَّةِ، كَمَا هُوَ ضَابِطُ القَضِيَّةِ المُهْمَلَةِ.

وَكَمَا يَصِحُّ اعْتِبَارُ هَذِهِ الِاحْتِمَالَاتِ بِاعْتِبَارِ المُتَعَلَّقِ؛ بِنَاءً عَلَى المَشْهُورِ مِنْ أَنَّ «البَاءَ» حَرْفُ جَرٍّ أَصْلِيٌّ، يَصِحُّ اعْتِبَارُهَا بِاعْتِبَارِ إِضَافَةِ «الِاسْمِ» إِلَى «لَفْظِ الجَلَالَةِ»؛ بِنَاءً عَلَى مُقَابِلِ المَشْهُورِ(٢) مِنْ أَنَّ «البَاءَ» حَرْفُ جَرٍّ زَائِدٌ:

ـ فَإِنْ جُعِلَتْ لِلعَهْدِ، فَالأَوَّلُ.

ـ وَإِنْ جُعِلَتْ لِلِاسْتِغْرَاقِ، فَالثَّانِي.

ـ وَإِنْ جُعِلَتْ لِلجِنْسِ فِي ضِمْنِ البَعْضِ، فَالثَّالِثُ.

الأنبابي

قوله: (وَكَمَا يَصِحُّ... إلخ) وعلى هذا فتصيرُ الاحتمالاتُ ستَّة عشر؛ حاصلةً مِن ضرب أربعة المتعلَّق في أربعة الإضافة إن جعل الحرف أصليًا، وإلَّا فهي أربعةٌ فقط باعتبار الإضافة.

قوله: (يَصِحُّ اعْتِبَارُهَا بِاعْتِبَارِ إِضَافَةِ «الِاسْمِ»... إلخ) أي: سواءٌ كانتِ «الباء» حرف جرٍّ أصليًا أم زائداً، وإن كان قوله: «فإن قيل... إلخ» لا يَرِدُ إلَّا على كونها حرف جرٍّ أصليًّا، بخلاف ما إذا كانت حرف جرٍّ زائداً؛ لأنَّ الاسم حينئذٍ موضوعٌ لفظاً ومعنًى.

وانظر على هذا: أين سور الكلِّيَّة أوِ الجزئيَّة؟ ولعلَّ التَّسميةَ حينئذٍ مجازيَّةٌ على مقتضى ما سبق للمحشِّي في تعريف كلٍّ.

إلَّا أن يقال: مرادُ المحشي بـ «السُّور الكلِّيِّ، والسُّور الجزئيِّ»: مطلق ما دلَّ على كميَّة الأفراد ولو غير لفظٍ، فيشملُ الإضافة؛ على أنَّه قيل: «إنَّ الإضافة في قوَّة الكلمة».

---

(١) **الشرشيمي: قوله: (بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الكُلِّيَّةِ وَالجُزْئِيَّةِ)** أي: عن سورهما، وسورُهما هنا «أل» المراد منها الجنس في ضمن جميع الأفراد أوِ البعض، وهذا لم يعتبر، بل يعتبر الجنس في ضمن الأفراد الغير المقيَّدة بالجمعيَّة والبعضيَّة؛ أي: والكلامُ على حذف مضافٍ وأمَّا الكلِّيَّة فمعتبرةٌ.

(٢) **الشرشيمي: قوله: (بِنَاءً عَلَى مُقَابِلِ المَشْهُورِ)** فيه نظرٌ؛ لأنَّ الاحتمالات الأربع تأتي في الإضافة حتَّى على القول المشهور، وكذا في قوله: «فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَصِحُّ... إلخ» نظرٌ؛ لأنَّ هذا السُّؤال لا يأتي إلَّا إن جعلت «الباء» أصليَّةً، وأمَّا إن جعلت زائدةً فلا يرد هذا السُّؤال؛ لأنَّه مرفوعٌ تقديراً، فهو موضوعٌ حقيقةً ولفظاً، لا معنًى فقط، وكذا في قوله: «وَلِذَا قَالَ النُّحَاةُ» نظرٌ؛ لأنَّه لا يأتي إلَّا على كونها أصليَّةً.

. . . .

الباجوري

- وَإِنْ جُعِلَتْ فِي ضِمْنِ الأَفْرَادِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ لِكُلِّيَّةٍ أَوْ جُزْئِيَّةٍ، فَالرَّابِعُ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَصِحُّ هَذَا مَعَ أَنَّ المَدَارَ فِي هَذِهِ القَضَايَا عَلَى المَوْضُوعِ، لَا عَلَى المَجْرُورِ؟

أُجِيبَ: بِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مَجْرُوراً لَفْظاً مَوْضُوعٌ مَعْنًى، وَلِذَا قَالَ النُّحَاةُ: «المَجْرُورُ مُخْبَرٌ عَنْهُ فِي المَعْنَى»؛ وَالتَّقْدِيرُ هُنَا: «اسْمُ اللهِ تَعَالَى مَبْدُوءٌ بِهِ».

وَلَا يَخْفَى أَنَّ بَعْضَ هَذِهِ الِاحْتِمَالَاتِ أَقْرَبُ مِنْ بَعْضٍ[١].

بَقِيَ مِنْ أَقْسَامِ القَضَايَا: القَضِيَّةُ الطَّبِيعِيَّةُ، وَهِيَ: «مَا حُكِمَ فِيهَا عَلَى الجِنْسِ وَالطَّبِيعَةِ، بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الأَفْرَادِ»؛ كَأَنْ تَقُولَ: «الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ المَرْأَةِ»[٢]، فَإِنَّ المُرَادَ: أَنَّ جِنْسَ الرَّجُلِ وَطَبِيعَتَهُ خَيْرٌ مِنْ جِنْسِ المَرْأَةِ وَطَبِيعَتِهَا بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الأَفْرَادِ فِيهِمَا، وَإِلَّا فَقَدْ يَتَّفِقُ أَنَّ بَعْضَ أَفْرَادِ المَرْأَةِ خَيْرٌ مِنْ كَثِيرٍ مِنْ أَفْرَادِ الرَّجُلِ.

وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ جُمْلَةُ البَسْمَلَةِ مِنْهَا؛ لَا بِاعْتِبَارِ المُتَعَلَّقِ، وَلَا بِاعْتِبَارِ إِضَافَةِ «الِاسْمِ» إِلَى «لَفْظِ الجَلَالَةِ»؛ إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ مِنَ المُؤْمِنِ مَثَلاً الجِنْسُ وَالطَّبِيعَةُ بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الأَفْرَادِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ مِنْهُ ابْتِدَاءٌ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ مِنَ الِاسْمِ الجِنْسُ وَالطَّبِيعَةُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ بِهِ ابْتِدَاءٌ،

الأنبابي

قوله: (أَقْرَبُ مِنْ بَعْضٍ) فأوّلها أقرب، ويليه الثّاني، ثمَّ الثّالث، ثمَّ الرّابع؛ كذا قيل.

قوله: (كَأَنْ تَقُولَ: «الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ المَرْأَةِ») قال شيخُنا المؤلِّف: إنَّما مثَّلتُ بهذا المثال موافقةً لِمَا اشتهر، وإلَّا فالخيريَّةُ لا تُعقلُ إلَّا باعتبار الأفراد، فالأَوْلى التَّمثيلُ بـ: «الإِنْسَانُ: حَيَوَانٌ نَاطِقٌ» أَوِ: «الإِنْسَانُ نَوْعٌ، وَالحَيَوَانُ جِنْسٌ». اهـ.

قوله: (لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ مِنْهُ ابْتِدَاءٌ) أي: ولا مصاحبةٌ ولا استعانةٌ[٣].

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (أَقْرَبُ مِنْ بَعْضٍ) فالشَّخصيَّةُ أقربُ، ثمَّ الجزئيَّة، ثمَّ المهملة، ثمَّ الكلّيَّة.

فإن قلت: إذا كانت الكلّيَّة معتبرةً في المهملة، فهي مساويةٌ للكلّيَّة، فما فائدة السُّور الآتي في الكلّيَّة؟

قلت: فائدتُهُ: التَّنصيص على جميع الأفراد، بخلاف المهملة فإنَّه لم ينصَّ فيها على جميع الأفراد، بل تحتمل الجزئيَّة.

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: («الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ المَرْأَةِ») فيه نظرٌ؛ لأنَّ التَّفضيل باعتبار الأفراد، لا باعتبار الجنس في ذاته، بلِ الجنس في ضمن الأفراد بقطع النَّظر عنِ الكلّيَّة والجزئيَّة، فهي مهملةٌ؛ تأمَّل، فكان الأَوْلى أن يمثِّل بنحو: «الإِنْسَانُ نَوْعٌ، وَالحَيَوَانُ جِنْسٌ».

(٣) العبارة في (ب): «ولا يُستعانُ به ولا يُصاحَب».

(١) الحَمْدُ للهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا نَتَائِجَ الفِكْرِ لِأَرْبَابِ الحِجَا

الباجوري

وَسَيَأْتِي إِيضَاحُ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

وَالكَلَامُ عَلَى البَسْمَلَةِ كَثِيرٌ وَشَهِيرٌ، فَلَا نُطِيلُ بِذِكْرِهِ.

قَوْلُهُ: (الحَمْدُ لِلَّهِ) قَدِ اشْتُهِرَ أَنَّ «الحَمْدَ» لغةً: «الثَّنَاءُ بِالجَمِيلِ[(١)] عَلَى الجَمِيلِ[(٢)] الِاخْتِيَارِيِّ عَلَى جِهَةِ التَّعْظِيمِ[(٣)]».

وَعُرْفاً: «فِعْلٌ يُنْبِئُ[(٤)] عَنْ تَعْظِيمِ المُنْعِمِ مِنْ حَيْثُ ....

الأنبابي

قوله: (وَعُرْفاً) قال ابن عبد الحقِّ: «المراد بالعرف هنا: العرفُ العامُّ ....

(١) **الشرشيمي**: قوله: (بِالجَمِيلِ) هذا القيد:

ـ للاحتراز على رأي ابن عبد السَّلام القائل بـ: «أنَّ الثَّناء يكون بالشَّرِّ»، فهو صفةٌ لمحذوفٍ.

ـ ولبيان الواقع على قول الجمهور، ويكون على هذا في الكلام تجريدٌ؛ بأن يُراد مِنَ «الثَّناء»: الذِّكْرَ فقط.

(٢) **الشرشيمي**: قوله: (عَلَى الجَمِيلِ) أي: على الأمر الجميل؛ سواءٌ كان فعلاً كـ: «الإكرام»، أو كيفاً كـ: «العِلم»، أو غيرهما كـ: «ذات الله تعالى، وصفاته»، كما سيأتي.

(٣) **الشرشيمي**: قوله: (عَلَى جِهَةِ التَّعْظِيمِ) أي: مع جهة هي التَّعظيم.

والمرادُ مِنَ «التَّعظيم»: إظهارُ اعتقاد العظمة، وهذا القيدُ لبيان الواقع، لا للاحتراز عنِ السُّخرية؛ أيِ: الثَّناء بالجميل لقصد السُّخرية؛ لأنَّ الثَّناء بالجميل بقصد السُّخرية خارجٌ بقوله: «عَلَى الجَمِيلِ الِاخْتِيَارِيِّ»؛ لأنَّه لم يؤت به لأجل الجميل الاختياريِّ، بل لقصد السُّخرية [أ/ ٢].

ويمكن أن يجعل احترازاً عنِ: «الثَّناء بالجميل لأجل الجميل الاختياريِّ، لكن هذا الثَّناء قارنه ما يُنافي التَّعظيم»؛ كما إذا قلت: «زَيْدٌ عَالِمٌ» لأجل إكرامه إيَّاك في حالة ضربك له لتسليط شخصٍ آخر لك عليه مثلاً.

(٤) **الشرشيمي**: قوله: (فِعْلٌ يُنْبِئُ... إلخ) المرادُ مِنَ «الفِعل»: «الشَّيء»، فيشملُ: كلام الله تعالى النَّفسيَّ؛ لأنَّ هذا التَّعريف باعتبار المورد أعمُّ مِن تعريف الحمد اللُّغويِّ؛ الَّذي دخل فيه الكلام القديم، فيكون داخلاً في المقام في العرفيِّ أيضاً.

وهنا سؤالٌ، وهو: أنَّ الفِعل يشمل الاعتقاد، وتعظيمُ المنعِم معناه: اعتقاد العظمة، فيلزمُ عليه أنَّ الشَّيء دلَّ على نفسه.

ويُجابُ: بأنَّ الاعتقاد الأوَّل معناه: اعتقاد اتِّصافه بالكمالات، والاعتقادُ الثَّاني معناه: اعتقاد العظمة، فتغايرا، ويكمل أحدهما على الآخر.

لكن يرد: أنَّ اعتقاد اتِّصاف الكمال خفيٌّ لا يطَّلع عليه أحدٌ، فلا يدلُّ على اعتقاد العظمة.

إلَّا أن يُجاب: بأنَّه يُعلم بالمكاشفة عليه، دون المكاشفة على مدلوله.

أو يُقال: يُعلم بمقارنة ثناءٍ باللِّسان له، فإنَّه إذا أثني عليه باللِّسان مثلاً دلَّ هذا على أنَّه اعتقد اتِّصافه بالكمال، وهذا الاعتقاد يدلُّ على اعتقاد العظمة. =

(١) الـحَـمْـدُ للهِ الَّـذِي قَـدْ أَخْـرَجَـا نَـتَـائِـجَ الـفِـكْـرِ لِأَرْبَـابِ الـحِـجَـا

الباجوري

إِنَّهُ مُنْعِمٌ[(١)] عَلَى الحَامِدِ أَوْ غَيْرِهِ».

فَإِنْ قِيلَ: التَّقْيِيدُ بِـ «الِاخْتِيَارِيِّ» يُخْرِجُ: الحَمْدَ[(٢)] عَلَى ذَاتِ اللهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ.

أُجِيبَ: بِأَنَّ المُرَادَ[(٣)] بِـ «الِاخْتِيَارِيِّ» مَا يَشْمَلُ:

ـ الِاخْتِيَارِيَّ حَقِيقَةً، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

الأنبابي

عند جميع النَّاس»[(٤)]، وحينئذٍ لا يتمُّ قول بعضهم: إنَّ الحمد المطلوب الابتداء به في الحديث هو اللُّغويُّ؛ لأنَّ الألفاظ تُحمَلُ على معانيها اللُّغويَّة مهما أمكن، ولأنَّ العرف طرأ بعد الرَّسول ﷺ؛ لأنَّه إذا كان عرفاً عامًّا احتمل تقدُّمه وتقديمه.

ولعلَّ المقصود: أنَّ الحمد المطلوبَ الابتداء به في الحديث فردٌ مخصوصٌ مِن أفراد الحمد العرفيِّ، وذلك الفردُ هو الفعلُ اللِّسانيُّ؛ إذِ الظَّاهرُ عدم كفاية فعل الجنان، والأركان غير اللِّسان، فتأمَّل.

قوله: (**أُجِيبَ: بِأَنَّ المُرَادَ بِـ «الِاخْتِيَارِيِّ»... إلخ**): فيه: جعل ذاته تعالى وقدرته وسمعه وبصره ونحوها اختياريًّا حكماً، وهو إساءة أدب.

فالأَوْلى أن يقال في الجواب: أنَّه نزَّلَ الثَّناء على ما ذكر منزلة الثَّناء على أمرٍ اختياريٍّ، مِن جهة أنَّ المحمود عليه منشأ لأفعالٍ اختياريَّةٍ، أو ملازمٌ لِمَا هو منشأ، كما أفاده الشَّيخ الأمير في «حاشيته على عبد السَّلام»[(٥)].

= لكن قد يُقال: إنَّ الثَّناء باللِّسان مثلاً إذا دلَّ على اتِّصافه بالكمال، دلَّ على اعتقاد العظمة أيضاً، فلَمْ يدلَّ أحدُ الاعتقادين على الآخر؛ فالجوابُ الأوَّل أحسن؛ إلَّا أن يقال: اعتقاد العظمة لا يُتعقَّل إلَّا بعد تعقُّل اتِّصافه بالكمال.

(١) **الشرشيمي**: قوله: (مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُنْعِمٌ) الظَّاهرُ: أنَّه عِلَّةٌ لمحذوفٍ؛ أي: وحصل هذا الفعل المنبئ مِن حيث... إلخ.

(٢) في المطبوع: «الحمد لله» بدلاً مِنَ «الحمد».

(٣) **الشرشيمي**: قوله: (أُجِيبَ: بِأَنَّ المُرَادَ... إلخ) ويكون معنى قوله: «عَلَى الجَمِيلِ... إلخ»؛ أي: على أمرٍ جميلٍ اختياريٌّ ذاته، أوِ اختياريٌّ ما ينشأ عنه، أوِ اختياريٌّ ما ينشأ عن ملزومه كما في: «السَّمع والبصر... إلخ».

ويؤخذ مِن هذا الإشكال والجواب: أنَّ المحمود والمحمود عليه قد يتَّحدان ذاتاً ويختلفان اعتباراً؛ كما إذا قلت: «الله تعالى قادرٌ لذاته»، كما أنَّه قد يتَّحد المحمود به والمحمود عليه.

(٤) انظر: «شرح مقدمة البسملة لزكريا الأنصاري» لابن عبد الحق السنباطي (ص: ٣٩).

(٥) انظر: «حاشية الأمير على إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد» (ص: ١٣).

(١) الحَمْدُ للهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا نَتَائِجَ الفِكْرِ لِأَرْبَابِ الحِجَا

الباجوري

ـ وَالِاخْتِيَارِيَّ حُكْماً، وَهُوَ: مَا كَانَ مَنْشَأَ الأَفْعَالِ الِاخْتِيَارِيَّةِ كَـ: «ذَاتِ اللهِ تَعَالَى، وَقُدْرَتِهِ[١]»، وَمَا كَانَ مُلَازِماً لِمَنْشَئِهَا كَـ: «سَمْعِهِ تَعَالَى، وَبَصَرِهِ».

وَ«أَلْ» فِي «الحَمْدِ»: إِمَّا لِلعَهْدِ، أَوْ لِلِاسْتِغْرَاقِ، أَوْ لِلجِنْسِ؛ وَعَلَى كُلٍّ، فَـ«اللَّامُ» فِي «للهِ»: إِمَّا لِلِاسْتِحْقَاقِ، أَوْ لِلِاخْتِصَاصِ، أَوْ لِلمِلْكِ[٢]؛ فَالِاحْتِمَالَاتُ تِسْعَةٌ قَائِمَةٌ مِنْ ضَرْبِ ثَلَاثَةٍ فِي مِثْلِهَا.

الأنبابي

قوله: (فَـ«اللَّامُ» فِي «للهِ»: إِمَّا لِلِاسْتِحْقَاقِ... إلخ) الفرقُ بين هذه الثَّلاثة [ب/ ٤]: أنَّ:

(١) ـ لامَ الاستحقاق هي: «الواقعةُ بين معنًى وذاتٍ»؛ نحو: «الحمد لله»، و: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١]؛ بناءً على أنَّ «الوَيْلَ» اسمٌ للعذاب، لا على أنَّه اسمُ وادٍ في جهنَّم.

(٢) ـ ولامَ الاختصاص هي: «الواقعةُ بين ذاتين، ومدخولُها لا يملك»؛ نحو: «الجُلُّ لِلدَّابَّةِ». أو: «بين ذاتين ومصاحبُ مدخولها لا يملك»؛ نحو: «لِزَيْدٍ ابْنٌ»؛ إذِ الابنُ لا يملك، و: «أَنْتَ لِي وَأَنَا لَكَ» إذا كان كلٌّ مِنَ المخاطَب والمتكلِّم حرًّا. والرَّاجحُ: أنَّ المراد بـ«الاختصاص» هنا: التَّعلُّق والارتباط، لا القصر.

(٣) ـ ولامُ الملك هي: «الواقعةُ بين ذاتين، ومدخولُها يملك»؛ نحو: «المَالُ لِزَيْدٍ».

وقد يعبَّر أيضاً عنِ الأوَّل والأخير بـ: «لام الاختصاص»، كما أنَّه قد يعبَّر عنِ الثَّاني بـ: «لام الاستحقاق»؛ هذا حاصلُ [ج/ ٣] ما في الأشمونيِّ وحاشية المحقِّق الصَّبَّان عليه[٣].

وعلى هذا، فجعل اللَّام هنا للملك لا يظهر؛ لأنَّ الحمد معنى لا ذات، وأجاب بعضهم: بأنَّ جعلها هنا للملك هو أحد قولَين، وهو أنَّه لا يشترط أن تكون بين ذاتين، وإن كان خلاف المشهور، فحرِّر.

وجعلها للاختصاص لا يظهر أيضاً؛ لِمَا ذكر؛ إلَّا أن يقال: أنَّه مبنيٌّ على الإطلاق الآخر المشار إليه بقولنا فيما سبق: «وقد يعبَّر أيضاً... إلخ».

---

(١) الشرشيمي: قوله: (وَقُدْرَتِهِ) أي: وإرادته أيضاً، وقوله: (كَـ: سَمْعِهِ... إلخ) أي: وكلامه أيضاً.

(٢) الشرشيمي: قوله: (أَوْ لِلِاخْتِصَاصِ، أَوْ لِلمِلْكِ) في هذا نظرٌ؛ بأنَّ لام الاختصاص هي: «الواقعة بين ذاتَين، ثانيتهما لا تملك» كـ: «الجُلُّ للفَرَسِ»، ولام المِلك هي: «الواقعة بين ذاتَين ثانيتهما تملك».
وأجيب: بأنَّ هذا مجازٌ، وقوله: «يَمتنعُ جَعْلُ اللَّام للمِلْك»؛ لأنَّ المِلك: «ثبوتُ شيءٍ لشيءٍ آخر، مع سبق العدم»، فيقتضي حدوث السَّابق.

(٣) انظر: «حاشية الصبان على شرح الأشموني» (٢/ ٣٢٠).

(١) الـحَـمْـدُ لله الَّـذِي قَـدْ أَخْـرَجَـا نَـتَـائِـجَ الـفِـكْـرِ لِأَرْبَـابِ الـحِـجَـا

الباجوري

ـ لَكِنْ عَلَى جَعْلِ «أَلْ» لِلعَهْدِ يَمْتَنِعُ جَعْلُ «اللَّامِ» لِلمِلْكِ إِنْ جُعِلَ المَعْهُودُ: الحَمْدَ القَدِيمَ فَقَطْ؛ لِأَنَّ القَدِيمَ لَا يُمْلَكُ، فَإِنْ جُعِلَ حَمْدَ مَنْ يُعْتَدُّ بِحَمْدِهِ كَـ: «حَمْدِ اللهِ تَعَالَى، وَحَمْدِ أَنْبِيَائِهِ، وَأَوْلِيَائِهِ» لَمْ يَمْتَنِعْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ المَعْهُودَ حِينَئِذٍ الجُمْلَةُ(١)، وَهِيَ حَادِثَةٌ؛ إِذِ المُرَكَّبُ مِنَ القَدِيمِ وَالحَادِثِ حَادِثٌ.

الأنبابي

قوله(٢): (لِأَنَّ القَدِيمَ لَا يُمْلَكُ) أي: لأنَّ الملك هو: «الاستيلاءُ على الشَّيء»، فهو مِن تعلُّقات القدرة(٣).

هذا إن كان الملك مِنَ الأفعال، فإن أريد منه: أثر الفعل، لم يتعلَّق إلَّا بالممكن أيضاً كالفعل.

قوله: (إِذِ المُرَكَّبُ مِنَ القَدِيمِ... إلخ) أيِ: الملاحظ تركيبُهُ؛ أيِ: اجتماعُهُ [أ/٣]، وإلَّا فلا تركيب حقيقةً(٤).

وفيه: أنَّه إن كان المراد بـ «المركَّب»: «الأفرادُ المجتمعة مِنَ القديم والحادث»، فلا يصحُّ؛ إذ ليس

(١) الشرشيمي: قوله: (لِأَنَّ المَعْهُودَ حِينَئِذٍ الجُمْلَةُ) أيِ: المركَّبة مِن قديمٍ وحادثٍ؛ لأجل تعليله بقوله: «إِذِ المُرَكَّبُ... إلخ»، هكذا قال بعضهم؛ لكن هذا ظاهرٌ لا يحتاج إليه.
لكن نظر بعضهم في: «كون المركَّب مِنَ القديم والحادث حادثٌ»، مع أنَّ الفرد القديم باقٍ على قِدَمه، والفردُ الحادث باقٍ على حدوثه.
وأجيب عنه: بأنَّ الأفراد حادثةٌ باعتبار اجتماعها وانضمامها، والهيئة الحاصلة لها، فيكون المحكوم عليه في الحقيقة هو الهيئة.
لكن نظر فيه: بأنَّ تلك الصُّورة ليست مقصودةً بالحكم عليها، وإنَّما المقصود الأفراد.
ويمكن أن يجاب عن أصل الإشكال: بأنَّه لا مانع بأن يحكم على المجموع بالمِلك مِن حيث بعضه، فالمرادُ: أنَّ مجموع الأفراد ـ أي: بعضها ـ مملوكٌ.
فإن قلت: إذا كان المعنى على ذلك، كان المحكوم عليه الأفراد الحادثة فقط، فكأنَّه اقتصر عليها ابتداءً.
قلت: نعم؛ لكن يُفهم بالذَّوق أنَّ للحمد فرداً آخر ثابتٌ لله تعالى، لكن لا على سبيل المِلك؛ لأنَّه يصير الكلام: بعضُ أفراد الحمد مملوكٌ لله تعالى، بخلاف ما إذا اقتصر على الحمد الحادث ابتداءً؛ لأنَّه لا إشعار بأن [أ/٣] هناك فردٌ آخر.
(٢) هذه القولة ساقطة من (ج).
(٣) في (ب): زيادة «الحادثة، والقدرة لا تتعلَّق إلَّا بالممكنات» وهذه الزيادة شطب عليها الشمس الأنبابي في الأصل.
(٤) وهذه العبارة منقولة عن الباجوري رحمه الله كما في هامش نسخة خطية.

(١) الـحَـمْـدُ للهِ الَّـذِي قَـدْ أَخْـرَجَـا نَـتَـائِـجَ الـفِـكْـرِ لِأَرْبَـابِ الـحِـجَـا

الباجوري

ـ وَعَلَى جَعْلِهَا لِلاسْتِغْرَاقِ، أَوْ لِلجِنْسِ فِي ضِمْنِ الأَفْرَادِ؛ يَمْتَنِعُ ذَلِكَ[١] بِالنِّسْبَةِ لِلقَدِيمِ، وَلَا يَمْتَنِعُ بِالنِّسْبَةِ لِلحَادِثِ إِنْ لُوحِظَ أَنَّ الأَفْرَادَ غَيْرُ مُرَكَّبَةٍ، وَإِلَّا لَمْ يَمْتَنِعْ أَصْلاً[٢]؛ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ أَنَّ المُرَكَّبَ مِنَ القَدِيمِ وَالحَادِثِ حَادِثٌ.

وَمِمَّا يَنْبَغِي التَّنَبُّهُ لَهُ: أَنَّ الحَمْدَ القَدِيمَ هُوَ نَفْسُ الكَلَامِ القَدِيمِ بِاعْتِبَارِ دَلَالَتِهِ عَلَى الكَمَالَاتِ، فَهُوَ مِنْ أَنْوَاعِ الكَلَامِ الِاعْتِبَارِيَّةِ[٣]، كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي عِلْمِ التَّوْحِيدِ.

وَقَدِ اشْتُهِرَ أَيْضاً أَنَّ جُمْلَةَ «الحَمْدَلَةِ» يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ إِنْشَائِيَّةً، وَعَلَيْهِ فَلَا تُسَمَّى: «قَضِيَّةً»؛ لِمَا مَرَّ، وَأَنْ تَكُونَ خَبَرِيَّةً، وَعَلَيْهِ فَتُسَمَّى: «قَضِيَّةً»؛ ثُمَّ:

ـ إِنْ جُعِلَتْ «أَلْ» فِيهَا لِلعَهْدِ، كَانَتْ «قَضِيَّةً شَخْصِيَّةً».

ـ وَإِنْ جُعِلَتْ لِلاسْتِغْرَاقِ، كَانَتْ «قَضِيَّةً كُلِّيَّةً[٤]».

ـ وَإِنْ جُعِلَتْ لِلجِنْسِ فِي ضِمْنِ البَعْضِ، كَانَتْ «قَضِيَّةً جُزْئِيَّةً»[٥].

الأنبابي

الكلُّ حادثاً، بلِ البعضُ، وإن كان المراد: «الهيئةُ الاجتماعيَّة القائمة بمجموع الأفراد»، فلا يظهر أيضاً؛ إذ ليس المقصود الحكم على الهيئة، بل على الأفراد، أفاده بعض مشايخنا.

قوله: (فِي ضِمْنِ الأَفْرَادِ) أي: الشَّاملة للقديم والحادث؛ بدليل التَّوزيع بعدُ.

قوله: (ثُمَّ إِنْ جُعِلَتْ «أَلْ» فِيهَا لِلعَهْدِ... إلخ) مثلُهُ: ما لو نظر للمجرور هنا، فتكون القضيَّة شخصيَّةً فقط بالنِّسبة له؛ لأنَّ المجرور مشخَّصٌ معيَّنٌ، وهذا الإطلاقُ جائزٌ في مقام التَّعليم، وإن أبيت هذا فسمِّها: «مخصوصة».

قوله: (فِي ضِمْنِ البَعْضِ) أي: غير المعيَّن، وإلَّا كانت شخصيَّةً.

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (يَمْتَنِعُ ذَلِكَ) أي: كونها للمِلك.

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: (وَإِلَّا لَمْ يَمْتَنِعْ أَصْلاً) نظر بعضهم في: التَّركيب بالنَّظر للاستغراقيَّة؛ لأنَّها تصير من باب الكلِّ، لا من باب الكلِّيَّة، فتكون قضيَّةً شخصيَّةً، مع أنَّ الفرض أنَّها كلِّيَّةٌ.

(٣) **الشرشيمي**: **قوله**: (الِاعْتِبَارِيَّةِ) أي: لا الحقيقيَّة، فلا يرد: أنَّ الكلام واحدٌ، فكيف يكون له أنواعٌ؟

(٤) **الشرشيمي**: **قوله**: (كُلِّيَّةً) أي: لأنَّ المحكوم عليه أمرٌ كلِّيٌّ وقد سوَّره بالسُّور الكلِّيِّ، وهو «أل» الدَّالَّة على الكلِّيَّة.

(٥) **الشرشيمي**: **وقوله**: (كَانَتْ «قَضِيَّةً جُزْئِيَّةً») لأنَّ المحكوم عليه أمرٌ كلِّيٌّ، وهو «الجِنس»، وقد سوَّره بالسُّور الجزئيِّ، وهو «أل» باعتبار دلالتها على الجنس المتحقِّق في البعض.

(١) الحَمْدُ للهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا نَتَائِجَ الفِكْرِ لِأَرْبَابِ الحِجَا

الباجوري

ـ وَإِنْ جُعِلَتْ لَهُ فِي ضِمْنِ الأَفْرَادِ بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الكُلِّيَّةِ وَالجُزْئِيَّةِ، كَانَتْ «قَضِيَّةً مُهْمَلَةً»[١].

ـ وَلَا مَانِعَ هُنَا مِنْ جَعْلِهَا «طَبِيعِيَّةً»[٢]؛ بِأَنْ تُجْعَلَ «أَلْ» فِيهَا لِلْجِنْسِ وَالطَّبِيعَةِ، بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الأَفْرَادِ.

وَاسْتُشْكِلَ كَوْنَهَا إِنْشَائِيَّةً: بِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ العَبْدَ أَنْ يُنْشِئَ مَضْمُونَ هَذِهِ الجُمْلَةِ وَلَا حُكْمَهَا:

ـ وَالأَوَّلُ هُوَ: اخْتِصَاصُ اللهِ تَعَالَى بِالحَمْدِ[٣] إِنْ قُدِّرَ الخَبَرُ مِنْ مَادَّةِ الِاخْتِصَاصِ[٤]، أَوِ اسْتِحْقَاقُهُ لَهُ إِنْ قُدِّرَ مِنْ مَادَّةِ الِاسْتِحْقَاقِ، أَوْ مُلْكُهُ لَهُ إِنْ قُدِّرَ مِنْ مَادَّةِ المِلْكِ؛ لِأَنَّ مَضْمُونَ الجُمْلَةِ هُوَ المَصْدَرُ المُتَصَيَّدُ مِنَ المَحْكُومِ بِهِ المُضَافُ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ المَحْكُومُ بِهِ مُشْتَقًّا كَمَا فِي قَوْلِكَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، ....

الأنبابي

قوله: (وَلَا مَانِعَ هُنَا مِنْ جَعْلِهَا «طَبِيعِيَّةً»... إلخ) الظَّاهِرُ: أنَّ المقصود الحكمُ على الأفراد، لا على الماهيَّة مِن حيث هي، تأمَّل.

قوله: (هُوَ: اخْتِصَاصُ اللهِ تَعَالَى بِالحَمْدِ) مقتضى تعريفه المضمون الآتي أن يقول: «هو: اختصاص الحمد بالله تعالى»، وكذا يقال فيما بعد.

قوله: (إِنْ قُدِّرَ الخَبَرُ مِنْ مَادَّةِ الِاخْتِصَاصِ) المناسبُ: تقدير الخبر مِن مادَّة الثُّبوت؛ لأنَّ الاختصاص هو معنى اللَّام، فلا يكون متعلَّقاً لها، فيقال في تقدير «الحمد لله» على جعل «أل» للاختصاص: «الحمدُ ثابتٌ لله تعالى على وجه الاختصاص»، ويكون قولنا: «على وجه الاختصاص» بياناً لمعنى اللَّام، وكذا يُقال فيما بعد.

---

(١) الشرشيمي: قوله: (كَانَتْ «قَضِيَّةً مُهْمَلَةً») لأنَّ المحكوم عليه أمرٌ كلِّيٌّ، وهو «الجنس»، ولم تسوَّر بالسُّور الكلِّيِّ ولا الجزئيِّ؛ لأنَّ «أل» لم تجعل دالَّةً على الجنس في ضمن بعضٍ ولا كلٍّ.

(٢) الشرشيمي: قوله: (وَلَا مَانِعَ هُنَا مِنْ جَعْلِهَا «طَبِيعِيَّةً») أي: لأنَّ المقصود الثُّبوتُ على وجه الاستحقاق، وهذه الطَّبيعيَّة ثابتةٌ على وجه الاستحقاق، وإن كان ثبوتها في ضمن الأفراد، بخلاف ما تقدَّم، فإنَّه لا يتأتَّى فيه إلَّا الأفراد، والمرادُ بـ «الطَّبيعيَّة»: معنى الحمد لغةً؛ الَّذي هو الثَّناء.

(٣) الشرشيمي: قوله: (اخْتِصَاصُ اللهِ تَعَالَى بِالحَمْدِ) المناسبُ للقاعدة الآتية أن يقول: «اختصاص الحمد».

(٤) الشرشيمي: قوله: (مِنْ مَادَّةِ الِاخْتِصَاصِ... إلخ) فيه: أنَّه إذا قدِّر مِن مادَّة الاستحقاق أوِ الاختصاص أوِ المِلك يكون في الكلام تكرارٌ؛ لأنَّ «اللَّام» تُفيد تلك المعاني، فالأَوْلى تقديره مِن مادَّة الثُّبوت.

(١) الحَمْدُ للهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا نَتَائِجَ الفِكْرِ لِأَرْبَابِ الحِجَا

الباجوري

أَوِ الكَوْنُ[١] المُضَافُ لِلمَحْكُومِ عَلَيْهِ مَعَ جَعْلِ المَحْكُومِ بِهِ خَبَراً عَنْ ذَلِكَ الكَوْنِ إِنْ[٢] كَانَ المَحْكُومُ بِهِ جَامِداً كَمَا فِي قَوْلِكَ: «زَيْدٌ أَسَدٌ».

ـ وَالثَّانِي: ثُبُوتُ مَا ذُكِرَ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الجُمْلَةِ هُوَ الثُّبُوتُ المُضَافُ لِمَضْمُونِهَا، وَيُرَادِفُهُ[٣]: النِّسْبَةُ، وَالمَعْنَى، وَالمَفْهُومُ.

وَأُجِيْبَ: بِأَنَّهُ لَيْسَ المُرَادُ بِـ «كَوْنِهَا إِنْشَائِيَّةً»: كَوْنَهَا لِإِنْشَاءِ مَضْمُونَهَا أَوْ حُكْمَهَا، بَلْ كَوْنُهَا لِإِنْشَاءِ الثَّنَاءِ[٤] بِذَلِكَ.

وَالكَلَامُ عَلَى الحَمْدَلَةِ قَدْ شَاعَ وَذَاعَ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِهِ[٥].

قَوْلُهُ: (الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا) بِأَلِفِ الإِطْلَاقِ.

وَقَدْ فَسَّرَ الشَّيْخُ المَلَّوِيُّ «الإِخْرَاجَ» بِـ: «الإِظْهَارِ»[٦]، وَالأَحْسَنُ أَنْ يُفَسَّرَ بِـ: «الإِيْجَادِ»؛

الأنبابي

قوله: (أَوِ الكَوْنُ المُضَافُ... إلخ) قد يقال: المضمون فيما إذا كان الخبر جامداً هو المصدر المأخوذ مِنَ المحكوم به بزيادة ياء المصدريَّة المضاف للمحكوم عليه؛ كأن يقال في المثال الآتي: «أسديَّة زيد»، فيستغنى عنِ اعتبار الكون المذكور.

قوله: (لِأَنَّ حُكْمَ الجُمْلَةِ هُوَ الثُّبُوتُ) أي: سواءٌ كان المحكوم به مِن مادَّة الثُّبوت كـ: «زيد ثابت»، أم لا.

قوله: (وَالأَحْسَنُ أَنْ يُفَسَّرَ بِـ: «الإِيْجَادِ»... إلخ) قيل: ما صنعه الملَّويُّ[٧] أحسن لوجوهٍ:

---

(١) **الشرشيمي: قوله: (أَوِ الكَوْنُ... إلخ)** وقال بعضهم: أو إلحاق المحكوم به بالمصدر، وتأويله به، وإضافته للمحكوم عليه، وذلك كأن تقول: «أسديَّة زيد» بإلحاق «ياء» المصدر للأسد.

(٢) في المطبوع: «وإن» بدلاً من «إن».

(٣) في المطبوع: «ويراد فيه» بدلاً من «ويرادفُهُ».

(٤) **الشرشيمي: قوله: (بَلْ كَوْنُهَا لِإِنْشَاءِ الثَّنَاءِ)** أي: بالمضمون، فالمحمود به هو الاستحقاق، أوِ الاختصاص، أوِ المِلك.

(٥) في بعض النسخ الخطية: «لذكره» بدلاً من «إلى ذكره».

(٦) انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويِّ» (ص: ٨٥).

(٧) في (ب) و(ج): «المحشي» بدلاً من «الملَّويُّ».

(١) الحَمْدُ للهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا نَتَائِجَ الفِكْرِ لِأَرْبَابِ الحِجَا

الباجوري

لِأَنَّهُ أَبْلَغُ مِنَ الإِظْهَارِ[1]، وَلِأَنَّ شَأْنَ الإِظْهَارِ أَنَّهُ يَكُونُ لِمَوْجُودٍ قَبْلُ، وَمَا هُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ.

وَ«قَدْ»: لِلتَّحْقِيقِ، وَمِنَ المَعْلُومِ أَنَّ المَوْصُولَ مَعَ صِلَتِهِ فِي قُوَّةِ المُشْتَقِّ، فَقَوْلُهُ: «الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا» فِي قُوَّةِ: «المُخْرِجِ»، وَلَمْ يُعَبِّرْ بِهِ مَعَ وُرُودِ إِطْلَاقِهِ عَلَيْهِ تَعَالَى خِلَافاً لِمَنْ زَعَمَ عَدَمَ وُرُودِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: ٧٢]؛ لَعَلَّهُ: لِعَدَمِ شُهْرَتِهِ[2]، وَعَدَمِ ذِكْرِهِ فِي الأَسْمَاءِ الحُسْنَى المَعْرُوفَةِ.

الأنبابي

ـ منها: مناسبة قوله: «حَتَّى بَدَتْ» أي: ظهرت؛ لأنَّ بدوَّ شموس المعرفة الشَّاملة للنتائج وغيرها يترتَّب على إظهارها، لا على محض الإيجاد مع خَفَائها.

ـ ومنها: أنَّ الحمد على الإيجاد يُفهَم بالأَوْلى مِنَ الحمد على الإظهار.

ـ ومنها: أن قوله: «وَلِأَنَّ شَأْنَ الإِظْهَارِ أَنَّهُ يَكُونُ لِمَوْجُودٍ قَبْلُ، وَمَا هُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ [ب/ ٥]» لا يسلَّم؛ لأنَّ النَّتائج مثبتةٌ في أجزاء القياس، فهي موجودةٌ أوَّلاً بوجود الفِكر، والَّذي يحصل بعد ذلك إنَّما هو الإظهار.

قوله: (لِأَنَّهُ أَبْلَغُ... إلخ) أي: وللرَّدِّ على مَن يقول: «الماهيَّات ليست بجعل جاعلٍ، وإنَّما الله تعالى أظهرها فقط».

قوله: (لِعَدَمِ شُهْرَتِهِ... إلخ) أو يقال: إنَّ في التَّعبير بالموصول المستقلِّ وصلته إبهاماً صريحاً ثمَّ تفصيلاً، وهو أوقع في النَّفس.

---

(١) **الشرشيمي**: قوله: (لِأَنَّهُ أَبْلَغُ مِنَ الإِظْهَارِ) أي: ولأنَّه بصدد الرَّدِّ على المعتزلة القائلين: «بأنَّ العبد يخلق أفعال نفسه الاختياريَّة».

ووجَّه بعضهم أحسنيَّة ما ارتكبه الشَّيخ الملَّويُّ:

١ ـ بأنَّه هو الأنسب لقول المصنِّف: «حَتَّى بَدَتْ... إلخ»؛ لأنَّ البدوَّ والظُّهور مرتَّبٌ على الإظهار، لا على الإيجاد.

٢ ـ ولأنَّه يُفهم مِنَ الحمد على الإظهار الحمدُ على الإيجاد بالأَوْلى، خلاف العكس.

٣ ـ ولأنَّ النَّتيجة مثبتةٌ في القياس وموجودةٌ فيه؛ ألا ترى أنَّك إذا قلت: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ» فينتج: «العَالَمُ حَادِثٌ»، وهذا كان موجوداً في القياس؛ لأنَّ موضوعَ النَّتيجة موضوعُ الصُّغرى، ومحمولَها محمولُ الكبرى، فلا يصحُّ قول الشَّيخ: «وَلِأَنَّ شَأْنَ الإِظْهَارِ... إلخ».

لكن قد يُناقش في العِلَّة الأولى: بأنَّ قول المصنِّف: «حَتَّى بَدَتْ... إلخ» مرتَّبٌ على قوله: «أَخْرَجَا... إلخ» و: «حَطَّ عَنْهُمْ... إلخ»، ولا شكَّ أنَّ الإيجاد وحطَّ الجهل يستلزمان الظُّهور، وعلى تفسير الإخراج بالإظهار لا يكون لقوله: «وَحَطَّ... إلخ» فائدةٌ قويَّةٌ.

(٢) **الشرشيمي**: قوله: (لَعَلَّهُ: لِعَدَمِ شُهْرَتِهِ) أي: مع ما في الموصول مع صلته مِنَ الإبهام الصَّريح والتَّفصيل، وهو أوقع في النَّفس.

(١) الـحَـمْـدُ للهِ الَّـذِي قَـدْ أَخْـرَجَـا نَـتَـائِـجَ الـفِـكْـرِ لِأَرْبَـابِ الـحِـجَـا

الباجوري

فَإِنْ قِيلَ: مِنَ القَوَاعِدِ أَنَّ تَعْلِيقَ الحُكْمِ بِالمُشْتَقِّ أَوْ مَا فِي قُوَّتِهِ يُؤْذِنُ بِعِلِّيَّةِ مَا مِنْهُ الاشْتِقَاقُ، فَتَقْتَضِي العِبَارَةُ عِلِّيَّةَ الإِخْرَاجِ لِلحَمْدِ(١)، مَعَ أَنَّ المُتَبَادَرَ أَنَّ المُرَادَ بِـ «الحَمْدِ»: مَا يَشْمَلُ الحَمْدَ القَدِيمَ، وَهُوَ غَيْرُ مُعَلَّلٍ.

أُجِيبَ: بِأَنَّ المُعَلَّلَ فِي الحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ إِنْشَاءُ الثَّنَاءِ، كَمَا تَقَدَّمَ.

وَبِهَذَا يُجَابُ أَيْضاً عَمَّا يُقَالُ: يَرِدُ عَلَى العِلِّيَّةِ المَذْكُورَةِ أَنَّ حَمْدَ الحَوَادِثِ لَهُ تَعَالَى لَيْسَ لِخُصُوصِ(٢) ذَلِكَ، بَلْ لِكَوْنِهِ الإِلَهَ الحَقَّ المُنْعِمَ بِجَمِيعِ النِّعَمِ المُتَّصِفِ بِالصِّفَاتِ الجَمِيلَةِ؛ . . . . . .

الأنبابي

وقولُنا: «المستقلِّ» احترازٌ عن «أل» في «المُخْرِجِ»، فإنَّها موصولةٌ؛ إلَّا أنَّها غيرُ مستقلَّةٍ؛ لكونها كالجزء مِن مدخولها، فالإبهامُ فيها غير صريحٍ.

قوله: (عِلِّيَّةَ الإِخْرَاجِ لِلحَمْدِ) يفيدُ: أنَّ الحكم هو الحمد، مع أنَّه تقدَّم له أنَّ الحكم هو الثُّبوت المضاف للمضمون.

إلَّا أن يقال: المرادُ بـ «الحكم»: ما يشمل المحكوم عليه وهو الحمد، وكما أنَّه لا يصحُّ تعليل الحمد بالإخراج، كذلك لا يصحُّ تعليل المضمون ولا الحكم ـ وهو ثبوت المضمون ـ به، والجوابُ ما ذكره.

قوله: (وَبِهَذَا) أي: بأنَّ المعلَّل في الحقيقة... إلخ؛ أي: فالمعلَّل بـ «الإخراج» المذكور إنَّما هو إنشاء الثَّناء مِن خصوص المصنِّف، لا مطلق الحمد.

قوله: (بَلْ لِكَوْنِهِ الإِلَهَ الحَقَّ المُنْعِمَ بِجَمِيعِ النِّعَمِ... إلخ) أي: مثلاً؛ إذ بقيَّةُ الحوادث ليس علَّة

= وبقولنا: «الصَّريح» لا يردُ: أنَّ «أل» في «المُخْرِج» موصولةٌ؛ لأنَّها ليست صريحةً في الإبهام؛ أي: لأنَّها تشبه «أل» المعرفة، فيكون ظاهر الكلام صريحاً.

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (فَتَقْتَضِي العِبَارَةُ عِلِّيَّةَ الإِخْرَاجِ لِلحَمْدِ) أي: لمضمون جملته.

(٢) **الشرشيمي**: وقوله: (مَعَ أَنَّ المُتَبَادَرَ أَنَّ المُرَادَ بِـ «الحَمْدِ»: مَا يَشْمَلُ الحَمْدَ القَدِيمَ) في هذا وفي قوله: (أَنَّ حَمْدَ الحَوَادِثِ لَهُ تَعَالَى لَيْسَ لِخُصُوصِ... إلخ) تأمُّلٌ ونظرٌ؛ لأنَّه إن أردنا بمضمون الجملة: «استحقاق الحمد، أوِ اختصاصه، أو ملكه» كما هو المتعيَّن، كان لا فرق في امتناع التَّعليل بالإخراج بين الحمد القديم والحادث؛ لأنَّ المعلَّل على ذلك [أ/ ٤]: الاستحقاق، والاستحقاقُ قديمٌ، فلا يُعلَّل بالحادث؛ لأنَّه يفيد أنَّه مرتَّبٌ عليه، وحاصلٌ بعد العدم، وإنَّما يُعلَّل بالقديم، وهو: «كَوْنُهُ الإِلَهَ الحَقَّ المُنْعِمَ بِجَمِيعِ النِّعَمِ المُتَّصِفِ بِالصِّفَاتِ الجَمِيلَةِ»؛ سواءٌ كان الحمد حادثاً أو قديماً.

لمَّا علمت أنَّ التَّعليل للاستحقاق، فما وجه التَّفرقة بين القديم والحادث؟ مع أنَّ المعلَّل ليس ذاتهما حتى يكون بينهما فرقٌ. =

(١) الحَمْدُ للهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا نَتَائِجَ الفِكْرِ لِأَرْبَابِ الحِجَا

الباجوري

فَتَأَمَّلْ(١).

الأنبابي

حمدهم ذلك فقط، بل منهم مَن علَّةُ حمده الإنعام بالعافية خاصَّةً، أو بالعِلم خاصَّةً، أو بمعرفة أوضاع الكلمات خاصَّةً.

= مع أنَّ في قوله: «وَهُوَ غَيْرُ مُعَلَّلٍ» نظرٌ أيضاً؛ لأنَّه يُنافي ما سبق مِن قوله: «أُجِيْبَ: بِأَنَّ المُرَادَ بِـ "الِاخْتِيَارِيِّ" مَا يَشْمَلُ: الِاخْتِيَارِيَّ حَقِيقَةً... إلخ»، فإنَّه يُفيد أنَّ حمد الله نفسه بنفسه على جميلٍ اختياريٍّ حكماً، فيكون معلَّلاً، لكن هذا التَّعليل ليس على نسق التَّعليل في الحوادث؛ لأنَّ التَّعليل في الحوادث كون الشَّيء سبباً في وجود المعلَّل، وأمَّا التَّعليلُ في القديم فمعناه: «مقارنة الكلام القديم باعتبار دلالته على كمالات الذَّات الكاملة، والقدرة الكاملة... إلخ» المستحقُّ كلٌّ مِنَ الذَّات والقدرة وغيرهما لأنْ يحمد عليها في الوجود الخارجيِّ، لا التَّسبُّب الَّذي يكون في الحوادث.

ويمكن أن يجاب عن قوله: «وَهُوَ غَيْرُ مُعَلَّلٍ»: بأنَّ المراد أنَّه غير معلَّلٍ بعلَّةٍ حادثةٍ، وإن كان بعيداً مِن كلامه.

هذا؛ ويمكن توجيه تفرقته بين الحمد القديم والحادث: بأنَّ حمد الله تعالى قديمٌ واستحقاقه قديمٌ أيضاً، فلك النَّظر إلى ثبوت الحمد ووجوده بقطع النَّظر عنِ الاستحقاق، ولك النَّظر إلى ذات الاستحقاق، وأمَّا الحمد الحادث فلا ينظر إلى ثبوته بقطع النَّظر عنِ استحقاقه في منع تعليله للحادث؛ لأنَّ ثبوته في ذاته حادثٌ، وإنَّما ينظر فيه للاستحقاق.

لكن هذه التَّفرقة لا تنفع في منع تعليل حمد الله تعالى مطلقاً؛ سواءٌ كان بعِلَّةٍ قديمةٍ أو حادثةٍ دون حمد الحوادث، هذا هو المتعيِّن في فهم العبارة كما علمت.

وأمَّا إن أردنا بقوله: «عِلِّيَّةَ الإِخْرَاجِ لِلحَمْدِ» أي: لثبوتها بقطع النَّظر عنِ استحقاقه واختصاصه؛ بأن يجعل المتعلَّق مِن مادَّة الثُّبوت بقطع النَّظر عن معنى «اللَّام»، فيكون غير ناظرٍ هنا لمعنى «اللَّام»، فيكون بين الحمدين فرقٌ؛ لأنَّ ثبوت حمد الله قديمٌ وثبوت حمد الحوادث ـ أي: وجوده منهم ـ حادثٌ.

فيرد عليه: أنَّ حمد المصنِّف أيضاً حادثٌ، فلا شيء يصحُّ تعليله بالإخراج دون بقيَّة الحمد الحادث.

ويرد عليه أيضاً: أنَّ الحمد القديم يعلَّل «بكونه الإله الحقَّ» كما سبق، ولعلَّ هذا الفَهم مرادُ المحشِّي.

ويمكن الجواب عنِ الإيراد الأوَّل: بأنَّ حمد المصنِّف جزئيٌّ خاصٌّ، فيعلَّل بالإخراج المناسب للمؤلَّف فيه، بخلاف حمد الحوادث الخاصِّ، فإنَّه مضمومٌ للحمد القديم في دلالة اللَّفظ عليه، فإذا كان الإخراج لا يصحُّ أن يكون علَّةً لبعض المحكوم عليه، وهو القديم، فلا يكون علَّةً للبعض الآخر؛ لئلَّا يلزم عليه تعليل بعض معنى الجملة دون البعض الآخر، وأيضاً ليس كلُّ حمدٍ حادثٍ علَّته الإخراج.

ويمكن أن يجاب عنِ الإيراد الثَّاني: بأنَّ كون الحمد الحادث يعلَّل «بكونه الإله الحقَّ... إلخ» لا يمنع مِن تعليل الحمد القديم بذلك، وإن كان بعيداً مِن كلامه.

(١) في المطبوع: «تأمل» بدلاً من «فتأمل».

(١) الـحـمـدُ للهِ الَّـذِي قَـدْ أَخْـرَجَـا نَـتَـائِـجَ الـفِـكْـرِ لِأَرْبَـابِ الـحِـجَـا

الباجوري

قَوْلُهُ: (نَتَائِجَ الفِكْرِ) أَيِ: النَّتَائِجَ الَّتِي تَنْشَأُ عَنِ الفِكْرِ[١].

وَالنَّتَائِجُ جَمْعُ: «نَتِيجَةٍ»[٢]، **وَهِيَ لُغَةً**: «الثَّمَرَةُ وَالفَائِدَةُ».

وَاصْطِلَاحاً: «القَوْلُ اللَّازِمُ مِنْ تَسْلِيمِ قَوْلَيْنِ لِذَاتِهِمَا»[٣]؛ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ كَلَامُ الشَّيْخِ المَلَّوِيِّ فِي «شَرْحِهِ الكَبِيرِ» فِي بَابِ القِيَاسِ[٤]، فَتَفْسِيرُهُ لَهَا فِي «شَرْحِهِ الصَّغِيرِ» هُنَا: «بِأَنَّهَا التَّصْدِيقُ اللَّازِمُ مِنْ تَسْلِيمِ تَصْدِيقَيْنِ لِذَاتِهِمَا»[٥]، لَا يَخْلُو عَنْ تَسَمُّحٍ[٦]، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ، وَإِنِ اغْتَرَّ بِهِ بَعْضُهُمْ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُ المُصَنِّفِ فِيمَا يَأْتِي:

الأنبابي

قوله: (أَيِ: النَّتَائِجَ الَّتِي تَنْشَأُ عَنِ الفِكْرِ) فيه إشارةٌ إلى أنَّ الإضافة في «نَتَائِجَ الفِكْرِ» مِن إضافة المسبَّب إلى السَّبب.

قوله: (لَا يَخْلُو عَنْ تَسَمُّحٍ) أي: لأنَّه يُوهِمُ أنَّ النَّتيجة هي إدراك النِّسبة؛ إذ هذا هو معنى التَّصديق،

---

(١) **الشرشيمي**: قوله: (الَّتِي تَنْشَأُ عَنِ الفِكْرِ) فهو مِن إضافة المسبَّب إلى السَّبب.

(٢) **الشرشيمي**: قوله: («نَتِيجَةٍ») «فَعِيلَة» بمعنى: «مُفْعَلَة»؛ على صيغة اسم المفعول.

(٣) **الشرشيمي**: قوله: (القَوْلُ) أي: المقول؛ أي: معنى المقول؛ لأنَّه هو اللَّازمُ في الحقيقة، وقوله: (اللَّازِمُ) أي: اللَّازم تسليمه واعتقاده. وقوله: (مِنْ تَسْلِيمِ) أي: مِن أجل تسليم، فـ «مِن» للتَّعليل، والمتعلَّق محذوفٌ؛ أي: اللَّازم لقولين مِن أجل تسليمهما، أو هي بمعنى: «اللَّام» متعلِّقٌ بـ «اللَّازم»، فتكون للتَّعدية فقط. وقوله: (لِذَاتِهِمَا) متعلِّقٌ بـ «اللَّازم» أيضاً؛ أي: لذات تسليمهما، فالكلام على حذف مضافٍ.

(٤) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ٣١٨).

(٥) انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويِّ» (ص: ٨٧)، وأراد بـ «هنا»: عند كلامه على لفظة «نتائج»؛ على أنَّ الملَّويَّ في «شرحه الكبير على السلم» عبَّر هنا بنفس تعبيره في «الشَّرح الصَّغير».

(٦) **الشرشيمي**: قوله: (لَا يَخْلُو عَنْ تَسَمُّحٍ) أي: بأن يؤوَّل التَّصديق [أ/ ٥] في الموضعين باسم المفعول؛ أي: «بأنَّها القول المصدَّق به اللَّازم مِن تسليم قولَين مصدَّقٍ بهما».

ويُفهم مِن كلامه ـ كما قاله الصَّبَّان ـ: «أنَّ النَّتيجة لا تُطلق عند المناطقة إلَّا على القول المصدَّق به، لا على المتصوَّر»، وعلى هذا فيكون المراد بـ «الفِكر»: المفكَّر فيه مجازاً، أو باقياً على معناه الحقيقيِّ، لكن يُرادُ منه أحد فردَيه، وهو: ما يترتَّب عليه النِّسبة التَّصديقيَّة، وأمَّا ما يترتَّب عليه التَّصوُّر فليس مراداً مِنَ المتن هنا مِن حيث إضافة النَّتائج إليه، فيقال له: «مطلوبٌ» فقط على ما فهمه الصَّبان مِن كلام الملَّويِّ، وإن كان يمكن التَّعميم مِن كلام المتن، ويكون اقتصار الملَّويِّ على التَّصديق؛ لكونه الأهمَّ.

(١) الحَمْدُ للهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا نَتَائِجَ الفِكْرِ لِأَرْبَابِ الحِجَا

الباجوري

إِنَّ القِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا مُسْتَلْزِماً بِالذَّاتِ قَوْلاً آخَرَا

وَإِنَّمَا قَالُوا: «مِنْ تَسْلِيم... إلخ»؛ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ حِقِّيَّتُهُمَا[١][٢]، بَلِ المَدَارُ عَلَى تَسْلِيمِهِمَا، وَلَوْ كَانَا جَهْلاً، كَمَا لَوْ قَالَ قَائِلٌ: «العَالَمُ قَدِيمٌ، وَكُلُّ مَنْ كَانَ كَذَلِكَ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُوجِدٍ»، فَإِنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ تَسْلِيمِ هَذَيْنِ القَوْلَيْنِ ـ مَعَ كَوْنِهِمَا جَهْلاً فِي الوَاقِعِ ـ أَنْ يُقَالَ: «العَالَمُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُوجِدٍ».

وَخَرَجَ بِقَيْدِ «لِذَاتِهِمَا»: القَوْلُ اللَّازِمُ مِنْ تَسْلِيمِ قَوْلَينِ لَا لِذَاتِهِمَا، بَلْ لِأَمْرٍ خَارِجٍ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: «زَيْدٌ مُسَاوٍ لِعَمْرٍو، وَعَمْرٌو مُسَاوٍ لِبَكْرٍ»[٣]، فَإِنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ تَسْلِيمِ هَذَيْنِ القَوْلَينِ أَنْ يُقَالَ:

الأنبابي

مع أنَّها القولُ، فيحتاج إلى أن يحمل التَّصديق على المصدَّق به؛ مِن إطلاق المصدر على اسم المفعول، هذا هو وجه التَّسمُّح.

إن قلت: كذلك «القول» بمعنى: «المقول»، ففيه التَّسمُّح أيضاً.

قلت: إطلاقُ «القول» على «المقول» حقيقةٌ عرفيَّةٌ، فلا تسمُّح.

لكن قد يقال: يعكرُ على هذا ما أشار إليه المحشِّي فيما سبق مِن أنَّ الإضافة في «نَتَائِجَ الفِكْرِ» مِن إضافة المسبَّب إلى السَّبب؛ إذِ الَّذي يتسبَّب عنِ الفِكر الَّذي هو: «حركةُ النَّفس في المعقولات، أوِ التَّرتيبُ المذكور» إنَّما هو التَّصديق الَّذي هو: «إدراك النِّسبة»، لا القول المذكور، فالمناسبُ هو ما أفاده الملَّويُّ في «صغيره».

وقد يُقال: لا تعكير؛ لأنَّ المراد بـ «القول» [ج/ ٤]: ما يشمل القول العقليَّ والخارجيَّ، كما أنَّ المراد بـ «التَّرتيب» في قولهم: «تَرْتِيبُ أَمْرَيْنِ»: ما يشمل التَّرتيب العقليَّ والخارجيَّ.

---

(١) في المطبوع: «حقيقتهما» بدلاً من «حقيتهما».

(٢) **الشرشيمي**: قوله: (حِقِّيَّتُهُمَا) أي: كونهما حقًّا مطابقاً للواقع.

(٣) **الشرشيمي**: قوله: (كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: زَيْدٌ مُسَاوٍ لِعَمْرٍو... إلخ) وضابط هذا: «كلُّ تركيبٍ جُعِل فيه متعلَّق محمول الصُّغرى موضوعاً للكبرى».

وإنَّما لم ينتج هذا القياس؛ لأنَّه لم يوجد شرط الإنتاج، وهو: «تكرُّر الحدِّ الوسط»، وإنَّما يكون فيه شرط الإنتاج لو قيل: «زَيْدٌ مُسَاوٍ لِعَمْرٍو، وَالمُسَاوِي لِعَمْرٍو مُسَاوٍ لِبَكْرٍ»؛ لأنَّه على هذا يكون «زيد» داخلاً في المساوي لعمرو؛ الَّذي حكمت عليه بأنَّه مساوٍ لبكر، فيلزم أنَّك قد حكمت على زيد بأنَّه مساوٍ لبكر؛ لدخوله في عموم المساوي لعمرو.

وأمَّا ما قاله المحشِّي فهما قضيَّتان شخصيَّتان لم يدخل موضوع إحداهما في موضوع الأخرى.

(١) الحَمْدُ للهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا نَتَائِجَ الفِكْرِ لِأَرْبَابِ الحِجَا

الباجوري

«زَيْدٌ مُسَاوٍ لِبَكْرٍ» لَكِنْ بِوَاسِطَةِ أَمْرٍ خَارِجٍ[١]، وَهُوَ أَنَّ القَاعِدَةَ: «أَنَّ مُسَاوِيَ المُسَاوِي لِشَيْءٍ، مُسَاوٍ لِذَلِكَ الشَّيْءِ»؛ بِدَلِيلِ أَنَّكَ لَوْ أَبْدَلْتَ مَادَّةَ المُسَاوَاةِ بِمَادَّةِ العَدَاوَةِ مَثَلاً[٢]، وَقُلْتَ: «زَيْدٌ عَدُوٌّ لِعَمْرٍو، وَعَمْرٌو عَدُوٌّ لِبَكْرٍ» لَمْ يَلْزَمْ أَنْ يُقَالَ: «زَيْدٌ عَدُوٌّ لِبَكْرٍ».

وَالفِكْرُ لُغَةً: «حَرَكَةُ النَّفْسِ فِي المَعْقُولَاتِ»[٣]، بِخِلَافِهَا فِي المَحْسُوسَاتِ، فَإِنَّهَا تَخَيُّلٌ[٤].

وَاصْطِلَاحاً: «تَرْتِيبُ أَمْرَيْنِ ....

الأنبابي

وبعد ذلك كلِّه، فـ «النَّتائجُ» المذكورة ليست جميع ما تسبَّب عنِ الفِكر؛ إذ هي غير شاملةٍ للعلوم التَّصوُّريَّة، مع أنَّها متسبِّبةٌ عنِ الفِكر أيضاً.

قوله: (لَكِنْ بِوَاسِطَةِ أَمْرٍ خَارِجٍ) وإنَّما لم يكن لذاتهما؛ لعدم تكرُّر الحدِّ الوسط؛ إذِ المساواةُ لعمرو غيرُ المساواة لبكر؛ تأمَّل [أ/ ٤].

قوله: («حَرَكَةُ النَّفْسِ فِي المَعْقُولَاتِ») أي: تنقُّلها مِن بعض المعقولات إلى بعضٍ، وهذا مبنيٌّ على طريقة المتقدِّمين القائلين: «أنَّ العقل لا يدرك المحسوسات، وإنَّما المدرك لها الحواسُّ».

أمَّا على طريقة المتأخِّرين القائلين: «أنَّه يدركها أيضاً، لكن بواسطة الحواسِّ»، فعليه ينبغي تسمية حركتها في المحسوسات: «فكراً» أيضاً.

والمرادُ: حركتها في المعقولات قصداً؛ لتخرج حركتها فيما يتوارد مِنَ المعقولات لا قصداً؛ كما في المنام، فإنَّها لا تسمَّى فكراً.

قوله: (تَرْتِيبُ... إلخ) يرد على هذا: التَّعريفُ بالفصل فقط، أوِ الخاصَّة فقط؛ **إلَّا أن يقال**: المراد

---

(١) **الشرشيمي**: وقوله: (بِوَاسِطَةِ أَمْرٍ خَارِجٍ... إلخ) ووجه ذلك: أنَّ المساواة الاتِّفاق مِن كلِّ وجهٍ، فلو فرض أنَّ زيداً لم يكن مساوياً لبكرٍ، لم يكن مساوياً لعمرو الَّذي هو مساوٍ لبكر، مع أنَّ الفرض أنَّه مساوٍ له، فيلزم أنَّه يكون مساوياً لبكر.

(٢) **الشرشيمي**: وقوله: (بِمَادَّةِ العَدَاوَةِ مَثَلاً) أي: كقولك: «زَيْدٌ قَرِيبٌ لِعَمْرٍو، وَعَمْرٌو قَرِيبٌ لِبَكْرٍ»، فلا يلزمُ: «أَنْ يَكُونَ زَيْداً قَرِيباً لِبَكْرٍ»؛ لاحتمال أنَّ زيداً أخٌ لعمرو مِن أمِّه، وعمراً أخٌ لبكر مِن أبيه.

(٣) **الشرشيمي**: قوله: («حَرَكَةُ النَّفْسِ فِي المَعْقُولَاتِ») كتنقُّلها مِنَ المطلوب بعد تصوُّره بوجهٍ مَّا إلى المبادئ، ثمَّ انتقالها منها إلى المطلوب جازمةً به؛ كما إذا قلت: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ... إلخ».

والمرادُ بـ «المعقولات»: ما يشمل الضَّروريَّ؛ كقولك: «الوَاحِدُ نِصْفُ الِاثْنَيْنِ».

(٤) في المطبوع: «تخييل» بدلاً من «تخيُّل».

(١) الحَمْدُ للهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا نَتَائِجَ الفِكْرِ لِأَرْبَابِ الحِجَا

الباجوري

مَعْلُومَيْنِ لِيُتَوَصَّلَ بِهِمَا إِلَى أَمْرٍ مَجْهُولٍ[١]؛ تَصَوُّرِيًّا كَانَ، أَوْ تَصْدِيقِيًّا».

فَالأَوَّلُ كَمَا فِي قَوْلِكَ فِي تَعْرِيفِ «الإِنْسَانِ»: «هُوَ: حَيَوَانٌ نَاطِقٌ»، فَإِنَّ فِيهِ تَرْتِيبَ أَمْرَيْنِ مَعْلُومَيْنِ ـ وَهُمَا: الجِنْسُ وَالفَصْلُ ـ؛ لِيُتَوَصَّلَ بِهِمَا إِلَى أَمْرٍ مَجْهُولٍ تَصَوُّرِيٍّ ـ وَهُوَ «الإِنْسَانُ» ـ.

وَالثَّانِي كَمَا فِي قَوْلِكَ فِي الِاسْتِدْلَالِ عَلَى «حُدُوثِ العَالَمِ»: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ»، فَإِنَّ فِيهِ تَرْتِيبَ أَمْرَيْنِ مَعْلُومَيْنِ ـ وَهُمَا المُقَدِّمَتَانِ المَذْكُورَتَانِ ـ؛ لِيُتَوَصَّلَ بِهِمَا إِلَى أَمْرٍ مَجْهُولٍ تَصْدِيقِيٍّ ـ وَهُوَ: «ثُبُوتُ الحُدُوثِ لِلعَالَمِ» ـ.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ خَصَّ المُصَنِّفُ «نَتَائِجَ الفِكْرِ» ـ الَّتِي هِيَ العُلُومُ النَّظَرِيَّةُ ـ بِالذِّكْرِ، مَعَ أَنَّ مِثْلَهَا فِي ذَلِكَ العُلُومَ الضَّرُورِيَّةَ؟

أُجِيبَ: بِأَنَّ النَّظَرِيَّةَ مَحَلُّ الخِلَافِ، بِخِلَافِ الضَّرُورِيَّةِ فَإِنَّهَا بِتَأْثِيرِ اللهِ تَعَالَى اتِّفَاقاً، وَهُوَ بِصَدَدِ الرَّدِّ، **وَأَيْضاً**: الضَّرُورِيَّةُ يُفْهَمُ الحَمْدُ عَلَيْهَا بِالأَوْلَى؛ إِذْ لَا كَسْبَ لِلعَبْدِ فِيهَا.

عَلَى أَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِـ «نَتَائِجِ الفِكْرِ» المَعْنَى اللُّغَوِيَّ، وَهُوَ: «مَا يَتَرَتَّبُ عَلَى حَرَكَةِ النَّفْسِ[٢] فِي المَعْقُولَاتِ مِنَ العُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ أَوِ النَّظَرِيَّةِ»؛ كَمَا أَفَادَهُ الشَّيْخُ المَلَّوِيُّ فِي «كَبِيرِهِ»[٣].

الأنبابي

ترتيبُ أمرين في الذِّكر أوِ التَّقدير، فـ «نَاطِقٌ» مثلاً في تقدير: «شَيْءٌ نَاطِقٌ»؛ سواءٌ قلنا بجواز التَّعريف بالمفرد وهو رأي المتأخِّرين، أو لا وهو رأي المتقدِّمين.

قوله: (مَعْلُومَيْنِ) المرادُ بـ «العلم»: ما يشملُ الظَّنَّ ولو غير مطابقٍ؛ لأنَّه عند المناطقة: «الصُّورةُ الحاصلةُ في الذِّهن يقيناً أو ظنًّا؛ مطابقاً أو جهلاً مركَّباً».

قوله: (وَهُوَ بِصَدَدِ الرَّدِّ) أي: لأنَّ هذا الفنَّ يُقصد به غالباً التَّوصُّل [ب/٦] لردِّ الشُّبه الفاسدة بردِّ أدلَّتها.

قوله: (أَنَّهُ أَرَادَ بِـ «نَتَائِجِ الفِكْرِ» المَعْنَى اللُّغَوِيَّ) أي: المعنى اللُّغويَّ في كلٍّ مِنَ «النَّتائج، والفِكر»،

---

(١) **الشرشيمي**: وقوله: (تَرْتِيبُ أَمْرَيْنِ... إلخ) أي: بالنَّظر فيهما على وجه التَّرتيب. وقوله: (مَعْلُومَيْنِ) أي: ليتأتَّى التَّوصُّل. وقوله: (إِلَى أَمْرٍ مَجْهُولٍ) وإلَّا لزم تحصيل الحاصل.

(٢) في المطبوع: «الذهن» بدلاً من «النفس».

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ٧٤).

(١) الحَمْدُ للهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا نَتَائِجَ الفِكْرِ لِأَرْبَابِ الحِجَا

الباجوري

وَلَا يَخْفَى مَا فِي قَوْلِهِ: «نَتَائِجَ الفِكْرِ» مِنْ بَرَاعَةِ الِاسْتِهْلَالِ، وَهِيَ: «أَنْ يَأْتِي المُتَكَلِّمُ فِي طَالِعَةِ كَلَامِهِ بِمَا يُشْعِرُ بِمَقْصُودِهِ»، وَهَذِهِ البَرَاعَةُ هِيَ المُسَمَّاةُ عِنْدَهُمْ: «بَرَاعَةُ المَطْلَعِ».

- بِخِلَافِ «بَرَاعَةِ المَطْلَبِ» فَإِنَّهَا: «أَنْ يَأْتِيَ المُتَكَلِّمُ بِالثَّنَاءِ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي مَقْصُودِهِ».

- وَبِخِلَافِ «بَرَاعَةِ المَقْطَعِ» فَإِنَّهَا: «أَنْ يَأْتِيَ المُتَكَلِّمُ فِي آخِرِ كَلَامِهِ بِمَا يُشْعِرُ بِانْتِهَائِهِ»؛ كَقَوْلِهِمْ فِي الآخِرِ: «وَنَسْأَلُهُ حُسْنَ الخِتَامِ».

قَوْلُهُ: (لِأَرْبَابِ الحِجَا) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «أَخْرَجَا».

وَالأَرْبَابُ جَمْعُ: «رَبٍّ»، وَهُوَ يَأْتِي لِجُمْلَةِ مَعَانٍ مَنْظُومَةٍ فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ: [من الطويل]

قَرِيبٌ مُحِيطٌ مَالِكٌ وَمُدَبِّرٌ مُرَبٍّ كَثِيرُ الخَيْرِ وَالمُولِ لِلنِّعَمْ
وَخَالِقُنَا المَعْبُودُ جَابِرُ كَسْرِنَا وَمُصْلِحُنَا وَالصَّاحِبُ الثَّابِتُ القَدَمْ
وَجَامِعُنَا وَالسَّيِّدُ احْفَظْ فَهَذِهِ مَعَانٍ أَتَتْ لِلرَّبِّ فَادْعُ لِمَنْ نَظَمْ

والمرادُ منها هنا: «الصَّاحِبُ».

وَالحِجَا[1] - بِالكَسْرِ وَالقَصْرِ -: «العَقْلُ»، وَ«أَلْ» فِيهِ لِلْعَهْدِ العَلْمِيِّ، وَالمَعْهُودُ: الفَرْدُ الكَامِلُ[2]، لَكِنْ لَيْسَ المُرَادُ: البَالِغَ نِهَايَةَ الكَمَالِ؛ لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنَ القُصُورِ، بَلْ مَا لَهُ كَمَالٌ مَّا.

الأنبابي

كما أشار له بقوله: «وَهُوَ: مَا يَتَرَتَّبُ... إلخ»، وعلى هذا الاحتمال تدخل التَّصوُّريَّة أيضاً في النَّتائج، بخلافه على ما سبق، فإنَّها خاصَّةٌ بالتَّصديقات النَّظريَّة.

قوله: (وَالمَعْهُودُ: الفَرْدُ الكَامِلُ) هذا مبنيٌّ على أنَّ المراد بـ «النَّتائج»: العلوم النَّظريَّة، وأمَّا على أنَّ المراد بها: «مَا يَتَرَتَّبُ عَلَى الفِكْرِ مُطْلقاً» فهي للجنس؛ لأنَّ ناقص العقل يدرك الضَّروريَّ؛ بدليل تعريف العقل الَّذي ذكره.

---

(١) في «لسان العرب» (١٤/ ١٦٥) (مادة: حجا) ما نصُّه: والجمعُ: «أَحْجَاءٌ»؛ قال ذُو الرُّمَّة: [من الطويل]

لِيَوْمٍ مِنَ الأَيَّامِ شَبَّهَ طُولَهُ ذَوُو الرَّأْيِ والأَحْجَاءِ مُنْقَلِعَ الصَّخْرِ

(٢) الشرشيمي: قوله: (وَالمَعْهُودُ: الفَرْدُ الكَامِلُ) قال بعضهم: هذا لا يظهر على احتمال أنَّ المراد مِن «نَتَائِجِ الفِكْرِ»: «ما يترتَّب على حركة النَّفس في المعقولات؛ سواءٌ كان نظريًّا أو ضروريًّا»؛ لأنَّ هذا يتأتَّى مِن ناقص العقل؛ إلَّا أن يقال: هذا الاحتمال بعيدٌ ولم ينظر إليه. اهـ عن بعضهم بالمعنى مع زيادة.

(٢) وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ العَقْلِ كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الجَهْلِ

الباجوري

وَاعْلَمْ أَنَّهُ اخْتُلِفَ فِي «العَقْلِ» عَلَى أَقْوَالٍ كَثِيرَةٍ؛ أَشْهَرُهَا ـ وَهُوَ الأَسْلَمُ ـ أَنَّهُ: «نُورٌ رُوحَانِيٌّ بِهِ تُدْرِكُ النَّفْسُ العُلُومَ الضَّرُورِيَّةَ وَالنَّظَرِيَّةَ»، فَالنَّفْسُ[1] هِيَ المُدْرِكَةُ، وَالعَقْلُ آلَةٌ فِي إِدْرَاكِهَا؛ كَمَا قَالَهُ المُحَقِّقُونَ، فَمَا يَقَعُ فِي كَثِيرٍ مِنَ العِبَارَاتِ مِنْ وَصْفِهِ بِـ «الإِدْرَاكِ»، فَهُوَ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّسَمُّحِ.

قَوْلُهُ: (وَحَطَّ... إلخ) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «أَخْرَجَا... إلخ»؛ مِنْ عَطْفِ السَّبَبِ عَلَى المُسَبَّبِ، أَوِ المَعْلُولِ ....

الأنبابي

قوله: (رُوحَانِيٌّ) أي: منسوبٌ لـ «الرُّوح»؛ مِن نسبة الشَّيء إلى ما شابهه، **ووجه المشابهة**: الخفاءُ في كلٍّ.

قوله: (بِهِ تُدْرِكُ) تقديمُ الجارِّ والمجرور؛ للاهتمام بشرف العقل، لا للاختصاص.

قوله: (العُلُومَ) المرادُ بها: «المعلومات»؛ ليصحَّ تسلُّط الإدراك عليها.

قوله: (الضَّرُورِيَّةَ) أي: الحاصلة لا عن نظرٍ.

قوله: (وَالنَّظَرِيَّةَ) أي: الحاصلة عن نظرٍ.

قوله: (فَالنَّفْسُ هِيَ المُدْرِكَةُ، وَالعَقْلُ آلَةٌ فِي إِدْرَاكِهَا) وهذا مبنيٌّ على تغاير العقل والنَّفس، وعليه فالنَّفس: «مَعْنًى لَطِيفٌ رَبَّانِيٌّ بِهِ حَيَاةُ الإِنْسَانِ».

وذهب الحكماء إلى اتِّحادهما، وقسَّموا النَّفس أربعة أقسامٍ فقالوا:

(١) ـ إنَّها في مبدأ الفطرة خاليةٌ عنِ العلوم كلِّها، لكنَّها مستعدةٌ لها، وإلَّا لامتنع اتِّصافها بها، وحينئذٍ تسمَّى: **«عقلاً هَيُولِيًّا»**؛ تشبيهاً لها بالهَيُولى الخالية في نفسها عن جميع الصُّور القابلة لها.

(٢) ـ ثمَّ إذا استعملت آلاتها ـ أعني: الحواسَّ الظَّاهرة والباطنة ـ، وحصل لها علومٌ أوَّليَّةٌ، واستعدَّت لاكتساب النَّظريَّات سمِّيت بـ: **«العقل الفعَّال»**.

(٣) ـ ثمَّ إذا رتَّبت العلوم الأوَّليَّة، وأدركتِ النَّظريَّات مشاهِدةً لها سمِّيت بـ: **«العقل المستفاد»**؛ لاستفادته مِنَ العقل الفعَّال.

(٤) ـ وإذا صارت مخزونةً عندها، وحَصَلت لها مَلَكةُ الاستحضار متى شاءت مِن غير تجشُّم كسبٍ جديدٍ سمِّيت: **«عقلاً بالفعل»**.

قوله: (مِنْ عَطْفِ السَّبَبِ عَلَى المُسَبَّبِ) أي: لأنَّ حطَّ الحُجبِ سببٌ لإخراج النَّتائج.

---

(١) في بعض النسخ الخطية: «والنَّفس» بدلاً من «فالنَّفس».

(٢) وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ العَقْلِ كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الجَهْلِ

الباجوري

عَلَى عِلَّتِهِ الغَائِيَّةِ[١]، كَمَا يُفِيدُهُ كَلَامُ الشَّيْخِ المَلَّوِيِّ فِي «شَرْحِهِ الكَبِيرِ»[٢].

وَنَاقَشَ فِي ذَلِكَ بَعْضُهُمْ: بِأَنَّ الظَّاهِرَ[٣] أَنَّ المُسَبَّبَ وَالعِلَّةَ الغَائِيَّةِ: خُرُوجُ النَّتَائِجِ، لَا: إِخْرَاجُ اللهِ تَعَالَى إِيَّاهَا. وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: المُرَادُ: أَنَّهُ مُسَبَّبٌ أَوْ عِلَّةٌ غَائِيَّةٌ بِاعْتِبَارِ أَثَرِهِ، وَهُوَ الخُرُوجُ.

الأنبابي

قوله: (وَنَاقَشَ فِي ذَلِكَ بَعْضُهُمْ) هو العلَّامة الصَّبَّان، والجوابُ الَّذي ذكره المُحَشِّي بقوله: «وَيُمْكِنُ... إلخ» مِن كلام الصَّبَّان، لا مِن كلام المحشِّي، خلافاً لِمَا يتوهَّم مِن عبارته[٤].

قوله: (بِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ المُسَبَّبَ... إلخ) أي: لأنَّ أفعال الله تعالى لا يكون بعضها سبباً في الآخر ومعلولاً له.

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (مِنْ عَطْفِ السَّبَبِ عَلَى المُسَبَّبِ، أَوِ المَعْلُولِ عَلَى عِلَّتِهِ... إلخ) هذا تخيُّرٌ في العبارة؛ أي: فأنت مخيَّرٌ بأن تعبِّر بهذا أو بهذا، لكن قد يتراءى التَّنافي بين كون الشَّيء سبباً ومعلولاً؛ لأنَّ كونه سبباً يفيد ترتيب غيره عليه، وكونه معلولاً يُفيد ترتيبه على ذلك الغير، فكيف هذا؟

ويدفع هذا بأنَّ ذلك التَّنافي إذا كان معلولاً بعلَّةٍ باعثةٍ موجودةٍ قبل حصول الشَّيء؛ كـ: «احتياج الإنسان للماء لعطشٍ، أو نحوِهِ»؛ لأنَّه علَّةٌ باعثةٌ على الحفر وموجودةٌ قبله، وخروجُ الماء علَّةٌ غائيَّةٌ متأخِّرةٌ عنه، والعِلَّةُ الباعثة فيما نحن فيه: النَّظرُ في القياس والتَّأمُّل فيه، فإنَّه يترتَّب عليه حطُّ الجهل، وأمَّا خروجُ النَّتيجة ومعرفتُها فغائيَّةٌ كما قاله المحشِّي، وهذا معلولٌ بعِلَّةٍ غائيَّةٍ؛ أي: كونه مغيًّا ومرتَّباً عليه شيءٌ آخر، وهذا هو عين السَّبب، وكذا يُقال في كون الإخراج علَّةً وسبباً:

- «عين الحطِّ» أي: وذلك إذا فسِّر الإخراج بالإظهار أو بالإيجاد في ذهن المفكِّر.

- «أو أعمُّ منه» وذلك إن فسِّر الإخراج بإيجاد النَّتيجة في القياس؛ سواءٌ حصلت في ذهن المفكِّر فيحصل الحطُّ، أو لا. اهـ المؤلِّف.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ٨١ ـ ٨٢).

(٣) **الشرشيمي**: **قوله**: (وَنَاقَشَ فِي ذَلِكَ بَعْضُهُمْ: بِأَنَّ الظَّاهِرَ... إلخ) لعلَّ وجه ذلك: أنَّ إخراجَ النَّتائج عينُ الحطِّ، فيلزمُ عليه ترتُّب الشَّيء [أ/ ٦] على نفسه، أو أعمَّ منه، والعامُّ لا يُقال إنَّه متسبِّبٌ عنِ الخاصِّ؛ لأنَّه مقارنٌ له في الوجود، أو متحقِّقٌ فيه العامُّ، فكان اللَّائقُ على هذا أن يقال: «إنَّه مِن عطف الخاصِّ على العامِّ»، وعلى الأوَّل مِن عطف المرادف، وليس وجه المناقشة أنَّ فعل الله تعالى لا يترتَّب بعضه على بعضٍ؛ لأنَّه قادرٌ على وجود المسبَّبات بدون أسبابها؛ لأنَّ هذا وإن كان صحيحاً، لكن جرت عادة الله تعالى أن لا يوجد المسبَّبات إلَّا بعد إيجاد أسبابها، فلم يكن هذا وجه المناقشة، بل ما علمت أوَّلاً.

(٤) انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويِّ» (ص: ١٠٠).

(٢) وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ الْعَقْلِ كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الْجَهْلِ

الباجوري

هَذَا؛ وَالأَوَّلُ ـ أَعْنِي: جَعْلَهُ مِنْ عَطْفِ السَّبَبِ عَلَى الْمُسَبَّبِ ـ أَوْلَى؛ لِمَا يَرِدُ عَلَى الثَّانِي[(١)] مِنْ أَنَّ أَفْعَالَ اللهِ تَعَالَى لَا تُعَلَّلُ، وَإِنْ كَانَتْ لَا تَخْلُو عَنْ حِكْمَةٍ.

ثُمَّ إِنَّ «الحَطَّ» فِي الأَصْلِ: «الإِزَاحَةُ الحِسِّيَّةُ» بِقَيْدِ أَنْ تَكُونَ مِنْ عُلْوٍ إِلَى سُفْلٍ، ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى: «مُطْلَقِ الإِزَاحَةِ الحِسِّيَّةِ» مَجَازاً مُرْسَلاً؛ لِعَلَاقَةِ: التَّقْيِيدِ ثُمَّ الإِطْلَاقِ، ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى «الإِزَاحَةِ

الأنبابي

ورُدَّ هذا: بأنَّه لا مانع مِن كون بعض أفعاله سبباً في الآخر ومعلولاً له، لكن لا يُرادُ العِلَّة الباعثة، كذا قيل.

وقد يقال: وجه الاستظهار أنَّه إذا أزيل الجهل ظهرت النَّتائج مِن غير أن يجدِّد الله تعالى إظهاراً حتَّى ينشأ الظُّهور عن ذلك الإظهار، وإنَّما الظُّهور نشأ عن إزالة الجهل، كما أنَّ السَّحاب إذا أزيل ظهرتِ السَّماء بما فيها مِنَ الكواكب مِن غير إحداث الله تعالى إظهاراً جديداً، أفاده بعضهم.

ومحصِّلُهُ: أنَّ إزالة الجهل هو عين إخراج النَّتائج.

قوله: (**مِنْ أَنَّ أَفْعَالَ اللهِ تَعَالَى لَا تُعَلَّلُ**) فيه: أنَّ أفعال الله تعالى لا تُعلَّل بعِلَّةٍ باعثةٍ، وما هنا علَّةٌ غائيَّةٌ.

إلَّا أن يقال: ربَّما يتوهَّم أنَّ المراد هنا: العِلَّة الباعثة، أفاده شيخنا المؤلِّف.

وهذا يقتضي أنَّ أفعال الله تعالى تعلَّل بالعِلل الغائيَّة، وكلامُهُ الآتي في تفسير العِلَّة الغائيَّة يقتضي المنع، **وعبارتُهُ عند قول المصنِّف**: «**فَوَائِدا**»:

والفوائد جمع: «**فَائِدَةٍ**»، **وهي لغةً**: «ما استفدته مِن علمٍ، أو مالٍ، أو نحوهما»، **واصطلاحاً**: «المصلحةُ المترتِّبة على الفعل مِن حيث إنَّها ثمرته ونتيجته».

وخرج بالحيثيَّة المذكورة:

- الغاية، فإنَّها تلك المصلحة مِن حيث إنَّها في طرف الفعل.
- والغرض، فإنَّه المصلحة المذكورة مِن حيث إنَّها مطلوبةٌ للفاعل مِنَ الفِعل.
- والعِلَّةُ [ب/ ٧] الغائيَّة، فإنَّها تلك المصلحة مِن حيث إنَّها باعثةٌ للفاعل على الفعل [ج/ ٥]. اهـ[(٢)].

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (يَرِدُ عَلَى الثَّانِي... إلخ) يُرَدُّ هذا: بأنَّ ذلك إنَّما يكون في العِلَّة الباعثة، وما هنا علَّةٌ غائيَّةٌ، وهي: المصلحة والحكمة؛ إلَّا أن يقال: إنَّ العبارة موهمةٌ، فالأَوْلَى تركُ هذا الاحتمال.

ثمَّ ظهر: أنَّ العلَّة الغائيَّةَ أيضاً مستحيلةٌ على الله تعالى؛ لأنَّها تُفيد احتياجه إلى حصول تلك العِلَّة الغائيَّة.

(٢) انظر: (ص: ١٢٧).

(٢) وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ العَقْلِ كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الجَهْلِ

الباجوري

المَعْنَوِيَّةِ» مَجَازاً بِالِاسْتِعَارَةِ[١]؛ لِعَلَاقَةِ: المُشَابَهَةِ، وَاشْتُقَّ مِنْهُ: «حَطَّ» بِمَعْنَى: أَزَاحَ إِزَاحَةً مَعْنَوِيَّةً عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِعَارَةِ التَّبَعِيَّةِ.

قَوْلُهُ: (عَنْهُمْ) أَيْ: عَنْ أَرْبَابِ الحِجَا.

وَقَوْلُهُ: (مِنْ سَمَاءِ العَقْلِ) بَدَلٌ مِنَ الجَارِّ وَالمَجْرُورِ قَبْلَهُ؛ بَدَلُ اشْتِمَالٍ، أَوْ بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ، وَالأَوَّلُ أَقْرَبُ.

وَ«مِنْ» بِمَعْنَى: «عَنْ»[٢] عَلَى مَذْهَبِ الكُوفِيِّينَ؛ مِنْ تَجْوِيزِ نِيَابَةِ بَعْضِ الحُرُوفِ عَنْ بَعْضٍ.

وَأَشَارَ المُصَنِّفُ فِي «شَرْحِهِ» إِلَى أَنَّ إِضَافَةَ «سَمَاءِ» إِلَى «العَقْلِ» مِنْ إِضَافَةِ المُشَبَّهِ بِهِ إِلَى المُشَبَّهِ، وَالأَصْلُ: «مِنَ العَقْلِ الَّذِي هُوَ كَالسَّمَاءِ»؛ بِجَامِعِ: أَنَّ كُلًّا مَحَلٌّ لِطُلُوعِ الشُّمُوسِ، ....

الأنبابي

قوله: (مَجَازاً بِالِاسْتِعَارَةِ) هذا لا يتعيَّن، بل يصحُّ أن يكون مرسلاً لعلاقة: التَّقييد ثمَّ الإطلاق؛ بأن تطلق الإزاحة الحسِّيَّة عنِ التَّقييد بالحسِّيَّة، وتستعملُ في المعنويَّة.

ولك أن تقول: ليس هنا إلَّا مجازٌ واحدٌ؛ بأن يُنقل الحطُّ عنِ الإزاحة الحسِّيَّة مِن عُلْوٍ إِلَى سُفْلٍ إلى مطلق إزاحة حسِّيَّةٍ أو لا، مِن علو إلى سفل أو لا، ويستعمل في المعنويَّة؛ لكونها فرداً مِن الأفراد.

قوله: (بَدَلٌ مِنَ الجَارِّ وَالمَجْرُورِ قَبْلَهُ... إلخ) ويحتمل أيضاً أن تكون «مِن» للتَّعليل والسَّببيَّة؛ أي: أزال عنهم بسبب عقلهم.

قوله: (وَالأَوَّلُ أَقْرَبُ) أي: مِن جعله بدل بعض؛ لأنَّ العقل صفة لا جزء. اهـ شيخنا المؤلِّف.

فإن قلت: إنَّ بدل الاشتمال لا بدَّ له مِن رابطٍ، ولا رابط هنا.

قلت: أجيب عن ذلك بجوابين:

الأوَّل: أنَّ «أَلْ» بدل عنِ المضاف إليه؛ أي: عن عقلهم، كما هو مذهب الكوفيِّين.

الثَّاني: أنَّ الرَّابط مقدَّرٌ، والتَّقديرُ: مِن سماء العقل لهم، كما هو مذهب البصريِّين، كذا في بعض حواشي المتن.

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (مَجَازاً بِالِاسْتِعَارَةِ) أي: أو مجازاً مرسلاً؛ بأن يقال: أردنا مِنَ الحطِّ الَّذي معناه الإزاحة الحسِّيَّة فقط: مطلق الإزاحة؛ حسيَّةً أو معنويَّةً، ليصحَّ جعله مجازاً مرسلاً مِن أوَّل الأمر، بأن تنقله مِنَ الإزاحة الحسِّيَّة مِنْ عُلْوٍ لأسفل إلى مطلق الإزاحة، ثم يستعمل في الأمر الخاصِّ.

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: (وَ«مِنْ» بِمَعْنَى: «عَنْ») أو ضمَّن «حطَّ» معنى: «أخرج»؛ بناءً على مذهب البصريِّين.

(٢) وَحُطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ العَقْلِ كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الجَهْلِ

الباجوري

وَإِنْ كَانَ العَقْلُ مَحَلًّا لِطُلُوعِ الشُّمُوسِ المَعْنَوِيَّةِ - الَّتِي هِيَ أُصُولُ المَعَارِفِ وَأُمَّهَاتُهَا[(١)] -، وَالسَّمَاءُ مَحَلًّا لِطُلُوعِ الشُّمُوسِ الحِسِّيَّةِ[(٢)].

وَجَوَّزَ بَعْضُهُمْ[(٣)]: أَنْ يَكُونَ فِي كَلَامِهِ اسْتِعَارَةٌ بِالكِنَايَةِ؛ قَالَ[(٤)]: بِأَنْ يُشَبَّهَ العَقْلُ بِالفَلَكِ الأَعْظَمِ[(٥)]؛ تَشْبِيهاً مُضْمَراً فِي النَّفْسِ، وَيُحْذَفُ، وَيُثْبَتُ شَيْءٌ مِنْ لَوَازِمِهِ وَهُوَ السَّمَاءُ تَخْيِيلاً.

وَنُوقِشَ: بِأَنَّ «السَّمَاءَ» لَيْسَتْ مِنْ لَوَازِمِ الفَلَكِ[(٦)] الأَعْظَمِ وَخَوَاصِّهِ، بَلْ هِيَ جِرْمٌ آخَرُ مُسْتَقِلٌّ

الأنبابي

قوله: (وَإِنْ كَانَ العَقْلُ مَحَلًّا لِطُلُوعِ الشُّمُوسِ المَعْنَوِيَّةِ) فيه: أنَّ المحلَّ إنَّما هو النَّفس؛ لأنَّها هي المدركة، وأمَّا العقل فهو آلةٌ كما تقدَّم.

إلَّا أن يقال: المرادُ بـ «العقل» هنا: النَّفس، أو أنَّ الآلة قد تتَّصف بكونها محلًّا لِمَا هي آلةٌ فيه.

قوله: (وَجَوَّزَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ فِي كَلَامِهِ اسْتِعَارَةٌ بِالكِنَايَةِ... إلخ) ويجوز أيضاً أن يكون في كلامه استعارةٌ تصريحيَّةٌ؛ بأن يشبَّه القلب بالسَّماء؛ بجامع: أنَّ كلًّا محلٌّ لِمَا يُنتفع به، فإنَّ القلب محلٌّ للعقل، والسَّماءَ محلٌّ للكواكب الَّتي يُهتدى بها.

هذا بناءً على أنَّ العقل في القلب، فإن بنينا على أنَّه في الرَّأس، فتشبه الرَّأس بالسَّماء؛ بجامع: أنَّ كلًّا محلٌّ لِمَا ينتفع به، وعلى كلٍّ يُستعار اسم المشبَّه به للمشبَّه على طريق التَّصريحيَّة، والقرينةُ: الإضافةُ إلى العقل.

قوله: (بِالفَلَكِ الأَعْظَمِ) وهو العرشُ.

قوله: (وَنُوقِشَ: بِأَنَّ «السَّمَاءَ» لَيْسَتْ مِنْ لَوَازِمِ الفَلَكِ... إلخ) قيل: إنَّها مِن لوازمه بحسب الوجود [أ/٥]؛ لأنَّ العرش فوق السَّماء وجوداً.

---

(١) الشرشيمي: قوله: (أُصُولُ المَعَارِفِ وَأُمَّهَاتُهَا) أي: أصول مطلق المعارف؛ حسِّيَّةً كانت أو معنويَّةً، والمرادُ بـ «الشُّموس المعنويَّة»: قوَّة الفعل واتِّساعه.

(٢) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٣٥٩).

(٣) عزاه الملَّويُّ للشيخ عبد الرؤوف [المناوي] شارح «مختصر الإيضاح»، انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ٨٣).

(٤) لفظة «قال» زيادة من بعض النسخ الخطية.

(٥) الشرشيمي: قوله: (بِالفَلَكِ الأَعْظَمِ) أي: العرش.

(٦) الشرشيمي: قوله: (لَيْسَتْ مِنْ لَوَازِمِ الفَلَكِ) يحتمل أنَّه مِن لوازمه في الوجود. اهـ عن بعضهم، لكن هذا لا يكفي.

(٢) وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ العَقْلِ كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الجَهْلِ

الباجوري

بِنَفْسِهِ، كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ أَدْنَى إِلْمَامٍ بِفَنِّ الهَيْئَةِ، وَلَوْ قَالَ: «بِأَنْ يُشَبَّهَ العَقْلُ بِالنَّجْمِ؛ بِجَامِعِ: الِاهْتِدَاءِ بِكُلٍّ، وَيُحْذَفُ... إلخ» لَكَانَ مُسْتَقِيماً.

قَوْلُهُ: (كُلَّ حِجَابٍ) مَفْعُولٌ بِهِ لِقَوْلِهِ: «حَطَّ».

وَقَوْلُهُ: (مِنْ سَحَابِ الجَهْلِ) بَيَانٌ لِمَا قَبْلَهُ؛ بِنَاءً عَلَى كَوْنِ «مِنْ» بَيَانِيَّةً، وَهُوَ المُتَبَادَرُ.

وَجَوَّزَ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ[١] أَنْ تَكُونَ ابْتِدَائِيَّةً، وَالمَعْنَى عَلَيْهِ: «كُلُّ حِجَابٍ مُبْتَدَأً وَنَاشِئٍ مِنْ سَحَابِ الجَهْلِ[٢]»، وَذَلِكَ كَـ: «البَلَادَةِ»[٣]، وَنَحْوِهَا.

وَأَشَارَ المُصَنِّفُ فِي «شَرْحِهِ» إِلَى أَنَّ إِضَافَةَ «سَحَابٍ» إِلَى «الجَهْلِ» مِنْ إِضَافَةِ المُشَبَّهِ بِهِ إِلَى المُشَبَّهِ، وَالأَصْلُ: «مِنَ الجَهْلِ الَّذِي هُوَ كَالسَّحَابِ»؛ بِجَامِعِ: أَنَّ كُلّاً يَحْجُبُ عَنِ الإِدْرَاكِ، وَإِنْ كَانَ الجَهْلُ يَحْجُبُ عَنْ إِدْرَاكِ الأُمُورِ المَعْنَوِيَّةِ، وَالسَّحَابُ يَحْجُبُ عَنْ إِدْرَاكِ الأُمُورِ الحِسِّيَّةِ[٤].

لَا يُقَالُ: كَيْفَ يُشَبَّهُ الجَهْلُ بِالسَّحَابِ مَعَ أَنَّ الجَهْلَ عَدَمِيٌّ؛ لِأَنَّهُ: «عَدَمُ العِلْمِ بِالشَّيْءِ»، وَالسَّحَابَ وُجُودِيٌّ؛ لِأَنَّهُ: «أَبْخِرَةٌ تَصَاعَدَتْ وَانْعَقَدَتْ» عَلَى مَا قَالَهُ الحُكَمَاءُ، أَوْ: «ثَمَرُ شَجَرٍ[٥] فِي الجَنَّةِ» عَلَى مَا فِي بَعْضِ الآثَارِ الَّتِي نَقَلَهَا فِيهِ السُّيُوطِيُّ فِي كِتَابِ «الهَيْئَةِ السَّنِيَّةِ فِي الهَيْئَةِ السُّنِّيَّةِ»[٦]، وَجَرَيَانُ التَّشْبِيهِ بَيْنَ عَدَمِيٍّ وَوُجُودِيٍّ غَيْرُ سَدِيدٍ؛ لِافْتِرَاقِهِمَا فِي الصِّفَةِ؛ إِذْ صِفَةُ أَحَدِهِمَا العَدَمُ، وَصِفَةُ الآخَرِ الوُجُودُ.

الأنبابي

قوله: (وَذَلِكَ كَـ: «البَلَادَةِ») **قيل**: قد يتراءى أنَّ الجهل مُسبَّبٌ عنِ البلادة.

---

(١) لعله الصَّبَّان، انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويّ» (ص: ١٠٢).

(٢) **الشرشيمي**: قوله: (مُبْتَدَأً وَنَاشِئٍ مِنْ سَحَابِ الجَهْلِ) هذا يقتضي: أنَّ أصل الجهل موجودٌ؛ لأنَّه لم يحط إلَّا النَّاشئ عنِ الجهل مع بقائه؛ إلَّا أن يقال: يلزم مِن حطِّ النَّاشئ حطُّ المنشئ عنه. اهـ عن بعضهم.

(٣) **الشرشيمي**: قوله: (وَذَلِكَ كَـ: «البَلَادَةِ») قال بعضهم: إنَّ الظَّاهر أنَّ الجهل هو الَّذي ينشأ عنِ البلادة، ففيه: أنَّ النَّاشئ عنِ البلادة هو بقاؤه، لا حصوله، وأمَّا البلادة فتتزايد مِنَ الجهل، فصحَّ كلام المحشِّي، ونحوُ البلادة كـ: «الجبن، والبخل».

(٤) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٣٥٩).

(٥) في المطبوع: «شجرة» بدلاً من «شجر».

(٦) انظر: «الهيئة السَّنية في الهيئة السُّنيَّة» (ص: ٧٥).

(٢) وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ العَقْلِ كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الجَهْلِ

الباجوري

لِأَنَّا نَقُولُ: مُرَادُهُ بِـ «الجَهْلِ» هُنَا: «الجَهْلُ المُرَكَّبُ» كَمَا أَشَارَ لَهُ فِي «شَرْحِهِ»[١]، وَهُوَ وُجُودِيٌّ؛ لِأَنَّهُ: «إِدْرَاكُ الشَّيْءِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ»، وَحِينَئِذٍ فَكُلٌّ مِنَ المُشَبَّهِ وَالمُشَبَّهِ بِهِ وُجُودِيٌّ؛ عَلَى أَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ تَشْبِيهِ العَدَمِيِّ بِالوُجُودِيِّ[٢]، أَوْ عَكْسِهِ[٣] إِذَا اشْتَرَكَا فِي وَصْفٍ مِنَ الأَوْصَافِ، وَإِنِ اخْتَلَفَا مِنْ جِهَةِ الوُجُودِ وَالعَدَمِ.

نَعَمْ؛ يَتَعَيَّنُ أَنْ يُرَادَ بِـ «الجَهْلِ»[٤] هُنَا: الجَهْلُ المُرَكَّبُ لَكِنْ لَا مِنْ جِهَةِ التَّشْبِيهِ، بَلْ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، وَهِيَ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي يُتَعَقَّلُ فِيهِ أَنَّهُ حِجَابٌ، دُونَ الجَهْلِ البَسِيطِ، فَلْيُتَأَمَّلْ.

الأنبابي

قوله: (**لِأَنَّا نَقُولُ: مُرَادُهُ بِـ«الجَهْلِ» هُنَا: «الجَهْلُ المُرَكَّبُ»**) **قد يقال**: حينئذٍ لا يتسبَّب على[٥] زوال الجهل المركَّب إخراج النَّتائج، ولا يتفرَّع عليه بدوُّ شموس المعارف؛ إذ زوال الجهل المركَّب يتحقَّق مع وجود الجهل البسيط، فيعكر على ما سبق وعلى ما يأتي.

إلَّا أن يقال: إنَّ قرينة المدح قاضيَةٌ بأنَّ المراد إزالة الجهل المركَّب بإثبات العِلم الَّذي هو ضدُّه، فحينئذٍ لا يَرِد هذا البحث؛ تأمَّل[٦].

ثمَّ إنَّ تسميته: «مركَّباً» محض اصطلاحٍ، وإلَّا ففي الحقيقة لا تركيب؛ لأنَّه اعتقادٌ، والاعتقادُ بسيطٌ.

وبهذا يندفعُ استشكال كثيرٍ مِنَ القاصرين لذلك؛ بأنَّه إذا كان مركَّباً فلا يخلو: إمَّا أن تكون أجزاؤه الَّتي تركَّب منها مِن قبيل العِلم، أوِ الجهل:

- لا جائز أن تكون مِنَ الأوَّل؛ لأنَّ الشَّيء لا يتركَّب مِن ضدِّه.
- ولا أن تكون مِنَ الثَّاني؛ لأنَّ أجزاؤه لو كانت مِن قبيل الجهل المركَّب، نقل الكلام إليها، ويلزم التَّسلسل.

---

(١) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٣٥٩).

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: (**مِنْ تَشْبِيهِ العَدَمِيِّ بِالوُجُودِيِّ**) أي: فيصحُّ أن يقال: «رَأَيْتُ فِي القَبْرِ حَيًّا» لمَن بقي ذكره بعد موته. اهـ عن بعضهم.

(٣) **الشرشيمي**: **قوله**: (**أَوْ عَكْسِهِ**) كأن يقال: «أَتَانِي مَعْدُومٌ» لِمَن لا انتفاع به.

(٤) **الشرشيمي**: **قوله**: (**نَعَمْ؛ يَتَعَيَّنُ أَنْ يُرَادَ بِـ «الجَهْلِ»... إلخ**) فيه: أنَّه لا يلزم مِن حطِّ المركَّب العِلم، مع أنَّه المقصود، فالأَوْلَى أن يراد بـ «الجهل»: ما يشمل البسيط؛ إلَّا أن يقال: إنَّ المقام يعيِّن أنَّ المراد العِلم عند حطِّ الجهل المركَّب.

(٥) في المطبوع: «عن» بدلاً من «على».

(٦) «تأمَّل» زيادة من (ج).

(٣) حَتَّى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ الْمَعْرِفَهْ رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا مُنْكَشِفَهْ

الباجوري

قَوْلُهُ: (حَتَّى بَدَتْ[(١)]) أَشَارَ الْمُصَنِّفُ فِي «شَرْحِهِ» إِلَى أَنَّ «حَتَّى» هُنَا تَفْرِيعِيَّةٌ عَلَى[(٢)] قَوْلِهِ: «حَطَّ... إلخ»[(٣)].

وَجَعَلَهَا الشَّيْخُ الْمَلَّوِيُّ غَائِيَّةً[(٤)]، وَهُوَ يَقْتَضِي أَنَّ مَا جُعِلَتْ غَايَةً لَهُ ـ وَهُوَ: «الْحَطُّ» ـ تَدْرِيجِيٌّ[(٥)]؛ بِمَعْنَى: «أَنَّهُ يَحْصُلُ شَيْئاً فَشَيْئاً»، وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا أَشَارَ لَهُ ابْنُ يَعْقُوب[(٦)]، وَإِنْ كَانَ قَدْ يُتَوَهَّمُ خِلَافُهُ.

فَإِنْ قِيلَ: الْقَاعِدَةُ أَنَّ الْغَايَةَ بَعْدَ «حَتَّى» دَاخِلَةٌ فِي الْمُغَيَّا، فَيَقْتَضِي جَعْلُهَا غَائِيَّةً: أَنَّ «الْحَطَّ» مَوْجُودٌ وَقْتَ بُدُوِّ شُمُوسِ الْمَعْرِفَةِ لَهُمْ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

الأنبابي

أو مِن قبيل الجهل البسيط، فالجهلُ البسيطُ مفهومه عدميٌّ، والوجوديُّ لا تكون أجزاؤه عدميَّةً؛ إذ لا يتركَّب الوجوديُّ مِنَ العدميِّ، فمِن أيِّ شيءٍ تركَّب؟

وحاصلُ الجواب: أنَّ هذه الشُّبهة مبناها تَوهُّم أنَّه مركَّبٌ حقيقةً كـ: «تركُّب السَّرير مِن أجزائه»، وهذا غير مرادٍ، بلِ التَّسمية بذلك مجرَّدُ اصطلاحٍ [ب/٨] خالٍ عنِ المناسبة.

وقد يجاب أيضاً: بأنَّ معنى كونه مركَّباً أنَّه مستلزمٌ لجهلين بسيطين: عدم العِلم بالشَّيء، وعدم العِلم بأنَّه جاهلٌ؛ تأمَّل.

قوله: (تَدْرِيجِيٌّ... إلخ) بأن يزال حجاب أوائل العلوم، ثمَّ حجاب أواسطها، ثمَّ حجاب بقيَّتها، **فعلى هذا المرادُ**: المعرفة الكاملة.

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (حَتَّى بَدَتْ) **الظَّاهرُ**: أنَّ البدو هو عين خروج النَّتائج إن أُريد بـ «خروج النَّتائج»: ما يشمل التَّصوُّرات، **وإن أردنا منه**: خصوص التَّصديقات، فيكون هذا أعمَّ.

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: (تَفْرِيعِيَّةٌ عَلَى... إلخ) **الظَّاهرُ**: أنَّ هذا مبنيٌّ على تفسير «الإخراج» بـ: «الإيجاد»، وأمَّا إن فُسِّر بـ «الإظهار» فيكون تفريعاً على «أخرَج».

(٣) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٣٦٠).

(٤) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ٩٤)، «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويِّ» (ص: ١٠٥).

(٥) **الشرشيمي**: **قوله**: («الحَطُّ» تَدْرِيجِيٌّ) بأن يحصل الحطُّ: في أوَّل العلوم، وفي أوسطها، وفي آخرها؛ فيكون المراد بـ «المعرفة»: مجموع معارف العلوم، هذا هو الظَّاهر.

ويحتمل أنَّ التَّدريج: في أوَّل المقدِّمات، ثمَّ في وسطها، ثمَّ في آخرها.

(٦) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٤٣).

(٣) حَتَّى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ الْمَعْرِفَهْ رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا مُنْكَشِفَهْ

الباجوري

أُجِيبَ: بِأَنَّ مَحلَّ الدُّخُولِ إِذَا لَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَى عَدَمِهِ كَمَا هُنَا، أَوْ: أَنَّ «حَتَّى» هُنَا بِمَعْنَى «إِلَى»[١] كَمَا أَشَارَ لَهُ الشَّيْخُ المَلَّوِيُّ حَيْثُ فَسَّرَهَا بِهَا[٢]، وَالقَاعِدَةُ: «أَنَّ الغَايَةَ بَعْدَهَا لَا تَدْخُلُ فِي المُغَيَّا، بِخِلَافِ حَتَّى»، وَلِذَا قَالَ بَعْضُهُمْ:

وَفِي دُخُولِ الغَايَةِ الأَصَحُّ لَا تَدْخُلُ مَعَ إِلَى، وَحَتَّى دَخَلَا[٣]

قَوْلُهُ: (لَهُمْ) أَيْ: لِأَرْبَابِ الحِجَا.

قَوْلُهُ: (شُمُوسُ المَعْرِفَهْ) فَاعِلٌ بِقَوْلِهِ: «بَدَتْ».

وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ إِلَّا شَمْسٌ وَاحِدَةٌ، فَكَيْفَ جَمَعَهَا المُصَنِّفُ؟

وَيُجَابُ: بِأَنَّ الجَمْعَ لِلتَّعْظِيمِ، أَوْ: أَنَّهُ بِاعْتِبَارِ تَعَدُّدِ أَيَّامِهَا وَمَحَالِّهَا، وَتَنْزِيلِهِ مَنْزِلَةَ تَعَدُّدِهَا نَفْسِهَا.

وَإِضَافَةُ «شُمُوسُ» إِلَى «المَعْرِفَةِ»: مِنْ إِضَافَةِ المُشَبَّهِ بِهِ إِلَى المُشَبَّهِ، وَالأَصْلُ: «المَعْرِفَةُ الَّتِي هِيَ كَالشُّمُوسِ فِي الِانْتِفَاعِ بِهَا».

لَا يُقَالُ: «المَعْرِفَةُ» مُفْرَدٌ، وَ«الشُّمُوسُ» جَمْعٌ، وَكَيْفَ يَصِحُّ تَشْبِيهُ المُفْرَدِ بِالجَمْعِ؟

الأنبابي

قوله: (وَمَحَالِّهَا) أي: منازلها.

---

(١) **الشرشيمي**: قوله: (أَوْ أَنَّ «حَتَّى» هُنَا بِمَعْنَى «إِلَى») أي: أنَّها مستعملةٌ للغاية مع الخروج على سبيل المجاز، وفيه: أنَّ المجاز لا بدَّ له مِن قرينةٍ، فيكون هذا عين الجواب الأوَّل.

ويمكن أنَّ معنى كلامه: أنَّه تخييرٌ في التَّعبير: فلك أنَّ تعبِّر بهذا، ولك أن تعبِّر بهذا؛ وأمَّا كون معنى الجواب الأوَّل: «أنَّ «حتَّى» دالَّةٌ على مجرَّد الغاية، والخروج جاء مِنَ القرينة بخلافه على الجواب الثَّاني» فبعيدٌ؛ لأنَّ الظَّاهر أنَّ «حتَّى» دالَّةٌ على الخروج بواسطة القرينة على الجواب الأوَّل أيضاً.

(٢) قال: «أي: إلى أنْ بَدَتْ»، انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويِّ» (ص: ١٠٥).

(٣) **الشرشيمي**: قوله: (وَفِي دُخُولِ الغَايَةِ) لعلَّه خبرٌ لمحذوفٍ؛ أي: وذلك المحذوف لفظ «خلاف»، وحاصلُ الخلاف: الدُّخول في الكلِّ والخروج في الكلِّ، والدُّخول في «حتَّى» [٧/أ] والخروج في «إلى»، وهو الأصحُّ كما أشار له المحشِّي.

(٣) حَتَّى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ الْمَعْرِفَهْ   رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا مُنْكَشِفَهْ

الباجوري

لِأَنَّا نَقُولُ: لَا يَضُرُّ ذَلِكَ عِنْدَ قَصْدِ المُبَالَغَةِ[١]، **أَوْ**: أَنَّ المُصَنِّفَ أَرَادَ بِـ «المَعْرِفَةِ»: أَفْرَادَهَا.

وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ فِي كَلَامِهِ اسْتِعَارَةٌ مُصَرَّحَةٌ أَوْ مَكْنِيَّةٌ:

ـ وَذَلِكَ بِأَنْ تُشَبَّهَ المَسَائِلُ الَّتِي تَقَعُ عَلَيْهَا المَعْرِفَةُ بِمَعْنَى الشُّمُوسِ، وَيُسْتَعَارُ لَفْظُ المُشَبَّهِ بِهِ لِلْمُشَبَّهِ عَلَى طَرِيقِ الِاسْتِعَارَةِ المُصَرَّحَةِ.

ـ أَوْ تُشَبَّهُ المَعْرِفَةُ بِالسَّمَاءِ تَشْبِيهاً مُضْمَراً فِي النَّفْسِ، وَيُطْوَى لَفْظُ المُشَبَّهِ بِهِ عَلَى طَرِيقِ الِاسْتِعَارَةِ بِالكِنَايَةِ، وَ«الشُّمُوسُ»: تَخْيِيلٌ؛ إِمَّا بَاقٍ عَلَى مَعْنَاهُ الحَقِيقِيِّ، أَوْ مُسْتَعَارٌ لِلْمَسَائِلِ المَذْكُورَةِ.

قَوْلُهُ: (رَأَوْا... إلخ) عَلَى تَقْدِيرِ «الفَاءِ» التَّفْرِيعِيَّةِ، كَمَا أَشَارَ لَهُ المُصَنِّفُ فِي «شَرْحِهِ»[٢].

وَقَوْلُهُ: (مُخَدَّرَاتِهَا) أَيْ: مُخَدَّرَاتِ شُمُوسِ المَعْرِفَةِ ـ كَذَا قَالَ[٣] الشَّيْخُ المَلَّوِيُّ ـ؛ عَمَلاً بِقَاعِدَةِ: «أَنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ عَلَى المُضَافِ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظُ "كُلٍّ" أَوْ "بَعْضٍ"؛ وَإِلَّا عَادَ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ»[٤]، **وَهُوَ غَيْرُ ظَاهِرٍ**:

الأنبابي

قوله: (لِأَنَّا نَقُولُ: لَا يَضُرُّ ذَلِكَ... إلخ) أو يقال: إنَّ الشُّموس وإن كانت جمعاً لفظاً، لكنَّها باعتبار المعنى شيءٌ واحدٌ، وإنَّما جمعت؛ تعظيماً، أو باعتبار محالِّها.

قوله: (عَلَى تَقْدِيرِ «الفَاءِ» التَّفْرِيعِيَّةِ) فيكون مِن ذكر الخاصِّ بعد العامِّ؛ لشرف هذا الخاصِّ، كما أنَّ ذكر بدُوِّ شموس المعرفة بعد إخراج النَّتائج مِن ذكر العامِّ بعد الخاصِّ، وهو لا يحتاج لنكتةٍ.

هذا على إرادة المعنى الاصطلاحيِّ في «نَتَائِجِ الفِكْرِ»، وأمَّا على إرادة المعنى اللُّغويِّ فيها، فالظَّاهرُ التَّساوي، ويكون الثَّاني لقصد المبالغة المأخوذة مِنَ التَّشبيه.

ثمَّ إنَّه يحتمل أنَّ قوله: «رَأَوْا... إلخ» ليس على تقدير «الفاء»، بل هو بدلُ اشتمالٍ مِن قوله: «بَدَتْ... إلخ».

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (عِنْدَ قَصْدِ المُبَالَغَةِ) أي: في المشبَّه.

(٢) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٣٦١).

(٣) في المطبوع: «قاله» بدلاً من «قال».

(٤) إلى هنا مِن تتمَّة قول الملَّويِّ، انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويِّ» (ص: ١٠٦).

(٣) حَتَّى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ الْمَعْرِفَهْ رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا مُنْكَشِفَهْ

الباجوري

ـ عَلَى جَعْلِ الإِضَافَةِ فِي «شُمُوسُ المَعْرِفَةِ» مِنْ إِضَافَةِ المُشَبَّهِ بِهِ لِلْمُشَبَّهِ.

ـ وَكَذَا عَلَى جَعْلِ كَلَامِهِ مِنْ بَابِ الاِسْتِعَارَةِ المَكْنِيَّةِ إِذَا جُعِلَتِ الشُّمُوسُ بَاقِيَةً عَلَى مَعْنَاهَا الحَقِيقِيِّ؛ إِذِ الضَّمِيرُ حِينَئِذٍ يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ رَاجِعاً لِلْمَعْرِفَةِ[(١)]، وَلَا تَرِدُ القَاعِدَةُ المَذْكُورَةُ؛ لِأَنَّهَا أَغْلَبِيَّةٌ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱدْخُلُوٓاْ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [الزمر: ٧٢].

بِخِلَافِ: جَعْلِ الكَلَامِ[(٢)] مِنْ بَابِ الاِسْتِعَارَةِ المُصَرَّحَةِ، وَكَذَا المَكْنِيَّةِ إِنْ جُعِلَتِ الشُّمُوسُ مُسْتَعَارَةً لِلْمَسَائِلِ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ حِينَئِذٍ رُجُوعُ الضَّمِيرِ لِلشُّمُوسِ، وَتَكُونُ الإِضَافَةُ عَلَى مَعْنَى: «مِنْ» التَّبْعِيضِيَّةِ[(٣)]، وَالمَعْنَى: «رَأَوا المَسَائِلَ الخَفِيَّةَ مِنْهَا».

الأنبابي

قوله: (إِذِ الضَّمِيرُ حِينَئِذٍ يَتَعَيَّنُ... إلخ) أي: لأنَّ الشُّموس الحقيقيَّة لا مخدَّرات لها بالمعنى المراد.

قوله: (وَتَكُونُ الإِضَافَةُ عَلَى مَعْنَى: «مِنْ»... إلخ) أي: بخلافها على رجوع الضَّمير للمعرفة، فإنَّ الإضافة لاميَّةٌ مِن إضافة المتعلَّق ـ بالفتح ـ للمتعلِّق ـ بالكسر ـ؛ إذِ المعرفةُ هي الإدراكُ، وهو يتعلَّق بالمسائل.

---

(١) الشرشيمي: قوله: (أَنْ يَكُونَ رَاجِعاً لِلْمَعْرِفَةِ) أي:
ـ إمَّا باقيةٌ على معناها، فتكون الإضافة مِن إضافة المتعلَّق ـ بالفتح ـ إلى المتعلِّق ـ بالكسر ـ، فهي على معنى: «اللَّام».
ـ وإمَّا مرادٌ بها: المسائل المعروفة، فتكون الإضافة على معنى: «مِن»، كما في الوجه الآتي.

(٢) في المطبوع: «كلامه» بدلاً من «الكلام».

(٣) الشرشيمي: قوله: (وَتَكُونُ الإِضَافَةُ عَلَى مَعْنَى: «مِنْ» التَّبْعِيضِيَّةِ) فتكون مِن إضافة الخاصِّ إلى العامِّ، وهذا إنِ اعتبر أنَّ المراد مِنَ «المُخَدَّرَات»: المسائل الصِّعاب الكثيرة النَّفع، وأنَّ المراد مِن «شُمُوسِ المَعْرِفَةِ»: المسائل كثيرة النَّفع؛ سواءٌ كانت صعاباً أو لا.

وأمَّا إن أريد مِنَ «المُخَدَّرَات»: المسائل الصِّعاب؛ سواءٌ كانت كثيرة النَّفع أو لا، وأريد بـ«شُمُوسِ المَعْرِفَةِ»: كثيرة النَّفع؛ سواءٌ كانت صعاباً أو لا، فيكون بينهما: العمومُ والخصوصُ الوجهيُّ؛ وعلى كلٍّ فالمرادُ بـ«المُخَدَّرَات»: المسائل.

ويحتمل أن يُراد منها: المعارف، وتسميتها: «صِفَات» باعتبار متعلَّقها، والمعرفةُ على هذا باقيةٌ على حقيقتها، والإضافة على معنى: «مِن».

وقوله قبل ذلك: «فَإِنَّهُ يَصِحُّ حِينَئِذٍ رُجُوعُ الضَّمِيرِ لِلشُّمُوسِ» هل المراد: يتعيَّن رجوع الضَّمير للشُّموس عملاً بالقاعدة، فيكون بعد امتناعٍ، فيصدق بالوجوب، أوِ المراد: أنَّه يصحُّ ذلك كما يصحُّ رجوعه للمعرفة كما سبق، لعلَّ الثَّاني أظهر، وتكون الإضافة على معنى... إلخ.

(٣) حَتَّى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ الْمَعْرِفَهْ   رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا مُنْكَشِفَهْ

الباجوري

ثُمَّ إِنَّ الـمُخَدَّرَاتِ جَمْعُ: «مُخَدَّرَةٍ»، وَهِيَ: «الـمَرْأَةُ الـمُسْتَتِرَةُ تَحْتَ الخِدْرِ»، لَكِنَّ الـمُرَادَ مِنَ الـمُخَدَّرَاتِ هُنَا: المَسَائِلُ الخَفِيَّةُ؛ عَلَى سَبِيلِ الاِسْتِعَارَةِ التَّصْرِيحِيَّةِ التَّبَعِيَّةِ، وَذَلِكَ بِأَنْ يُشَبَّهَ الخَفَاءُ بِمَعْنَى التَّخْدِيرِ؛ بِجَامِعِ: عَدَمِ الظُّهُورِ فِي كُلٍّ، وَيُسْتَعَارُ لَفْظُ المُشَبَّهِ بِهِ لِلْمُشَبَّهِ، ثُمَّ يُشْتَقُّ مِنْهُ «مُخَدَّرَاتٍ» بِمَعْنَى: خَفِيَّاتٍ، وَالقَرِينَةُ: الإِضَافَةُ إِلَى الضَّمِيرِ العَائِدِ إِلَى المَعْرِفَةِ أَوِ الشُّمُوسِ عَلَى مَا عَلِمْتَ، وَالرُّؤْيَةُ: تَرْشِيحٌ، وَكَذَا الاِنْكِشَافُ إِنْ كَانَ حَقِيقَةً فِي الحِسِّيَّاتِ فَقَطْ.

وَمَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ الاِسْتِعَارَةَ تَبَعِيَّةٌ هُوَ المُوَافِقُ لِلقَاعِدَةِ البَيَانِيَّةِ مِنْ «أَنَّ الاِسْتِعَارَةَ فِي الـمُشْتَقَّاتِ تَبَعِيَّةٌ»، وَأَمَّا مَا يُتَبَادَرُ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ المَلَّوِيِّ[1] مِنْ أَنَّهَا أَصْلِيَّةٌ فَغَيْرُ ظَاهِرٍ؛ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ «مُخَدَّرَاتٍ» مِمَّا غُلِبَتْ عَلَيْهِ الاِسْمِيَّةُ، وَالْتَحَقَ بِالجَوَامِدِ، فَلْيُفْهَمْ.

قَوْلُهُ: (مُنْكَشِفَهْ) حَالٌ مِنَ «الـمُخَدَّرَاتِ»؛ أَيْ: حَالَ كَوْنِهَا مُتَّضِحَةً، وَلَيْسَ مَفْعُولاً ثَانِياً

الأنبابي

ثمَّ إنَّ بين المخدَّرات والشُّموس: «عموماً وخصوصاً وجهيًّا»:

- فتجتمع الشُّموس والمخدَّرات في المسائل الصَّعبة الكثيرة النَّفع.
- وتنفردُ المخدَّرات في الصَّعبة القليلة النَّفع.
- والشُّموس في كثيرة النَّفع السَّهلة.

ويحتمل أن يكون بينهما: «عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ»:

- فتعتبر الصُّعوبة وكثرة النَّفع معاً في المخدَّرات.
- وتعتبر كثرة النَّفع فقط في الشُّموس.

قوله: **(وَذَلِكَ بِأَنْ يُشَبَّهَ الخَفَاءُ)** أي: المتعلِّق بالأمور المعنويَّة كـ: المسائل، **وقوله**: **(بِمَعْنَى التَّخْدِيرِ)** أي: المتعلِّق بالأمور الحسِّيَّة كـ: المِرْآة، **وقوله**: **(بِجَامِعِ: عَدَمِ الظُّهُورِ)** أي: عدم ظهور [ج/٦] الأمور المطلقة الشَّاملة للحسِّيَّة والمعنويَّة، فتدبَّر.

= وأمَّا على الاحتمالين الأوَّلين فالإضافة فيها على معنى: «مِن» أيضاً إن أريد مِنَ «المُخَدَّرَات»: المعارف، وأبقيت المعرفة على حقيقتها، وكذا إن أريد بها: المسائل، وأريد مِنَ «المعرفة»: المعروف، وأمَّا إن أريد بها: المسائل، وأبقيت «المعرفة» على حقيقتها، فالإضافةُ على معنى: «اللَّام»، كما سبق.

(١) حيث أطلق في «الشَّرح الصَّغير» فقال: «شبِّهت بالعرائس»، ولم يقل: «ضمناً»، انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويِّ» (ص: ١٠٦).

(٤) نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلَى الإِنْعَامِ بِنِعْمَةِ الإِيمَانِ وَالإِسْلَامِ

الباجوري

لِـ «رَأَى»[(١)]؛ لِأَنَّهَا لَا تَعْمَلُ هُنَا إِلَّا فِي مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

قَوْلُهُ: (نَحْمَدُهُ... إلخ) إِنَّمَا حَمِدَهُ مَرَّتَيْنِ[(٢)]: إِحْدَاهُمَا بِالجُمْلَةِ الاِسْمِيَّةِ، وَالأُخْرَى بِالجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ:

ـ تَأَسِّياً بِحَدِيثِ: «**إِنَّ الحَمْدَ للهِ نَحْمَدُهُ**»[(٣)].

ـ وَجَمْعاً بَيْنَ الأَمْرَيْنِ ـ أَعْنِي: الحَمْدَ بِالجُمْلَةِ الاِسْمِيَّةِ، وَالحَمْدَ بِالجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ ـ؛ لِيَشْرَبَ بِكُلٍّ مِنَ الكَأْسَيْنِ؛ أَيْ: لِيُحَصِّلَ ثَوَابَ الحَمْدِ ....

الأنبابي

قوله: (لِأَنَّهَا لَا تَعْمَلُ هُنَا إِلَّا فِي مَفْعُولٍ وَاحِدٍ) أي: لأنَّها بصريَّةٌ، وتسليطُ الرُّؤية البصريَّة على المخدَّرات الَّتي بمعنى المسائل مبالغة، كما هو شأن التَّرشيح، أوِ الكلام على تقدير مضافين؛ أي: رأوا دَالَّ دالِّها، وهو النُّقوش الدَّالَّةُ على الألفاظ، الدَّالَّةِ على المعاني.

وإنَّما لم يجعل «رأى» قلبيَّةً؛ لأنَّه ليس المعنى على ذلك؛ لأنَّه يصير المعنى: علموا انكشافها، وهذا ليس بمقصودٍ[(٤)]، إنَّما المقصود إبصارها لهم في حال انكشافها.

وقد يقال: يلزمُ مِن علمهم انكشافها لهم علمها حالة كونها منكشفةً؛ **إلَّا أن يقال**: المقصودُ بالذِّكر هو الأولى؛ خصوصاً في مقام البيان للمبتدئ؛ تدبَّر.

قوله: (**وَجَمْعاً بَيْنَ الأَمْرَيْنِ... إلخ**) هذا عين المدَّعى؛ **إلَّا أن يقال**: محطُّ التَّعليل قوله: «**لِيَشْرَبَ... إلخ**».

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (وَلَيْسَ مَفْعُولاً ثَانِياً لِـ «رَأَى») أي: لأنَّها بصريَّةٌ؛ لأنَّ المعنى: رأى مخدراتها في حالة الانكشاف، وليس المعنى: علموا انكشافها؛ لأنَّه لا مبالغة فيه، وأيضاً: لا يزيد معناه على قوله: «حَتَّى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ المَعْرِفَةِ... إلخ».

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: (إِنَّمَا حَمِدَهُ مَرَّتَيْنِ) معناها دعوتين:

إحداهما: تكرار الحمد.

الثَّانية: كون إحداهما بالجملة الاسميَّة، والأخرى بالجملة الفعليَّة.

واستدلَّ على هذين الدَّعوتَين بقوله: «تَأَسِّياً» و: «جَمْعاً»؛ وكلٌّ منهم منتج المدَّعى، وليس مِن جملة المدَّعى: تقديم الاسميَّة على الفعليَّة؛ لأنَّه وإن أنتجه قوله: «تَأَسِّياً» لا ينتجه قوله: «جَمْعاً»، وإنَّما تلك دعوى أخرى أشار إليها المحشِّي بقوله: «وَاخْتَارَ فِي الأَوَّلِ... إلخ».

(٣) أخرجه مسلم (٨٦٨)، وابن ماجه (١٨٩٣)، من حديث سيِّدنا ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) في (ب) و(ج): «مقصوداً» بدلاً من «بمقصود».

(٤) نَـحْـمَـدُهُ جَـلَّ عَـلَـى الإِنْـعَـامِ   بِـنِـعْـمَـةِ الإِيـمَـانِ وَالإِسْـلَامِ

الباجوري

بِكُلٍّ مِنَ الجُمْلَتَيْنِ المَذْكُورَتَيْنِ.

وَاخْتَارَ فِي الأَوَّلِ التَّعْبِيرَ بِالجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ، وَفِي الثَّانِي التَّعْبِيرَ بِالجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ؛ لِمُنَاسَبَةِ المَحْمُودِ عَلَيْهِ فِيهِمَا، وَبَيَانُ ذَلِكَ:

- أَنَّ المَحْمُودَ عَلَيْهِ فِي الأَوَّلِ: «الذَّاتُ»(١)، وَهِيَ دَائِمَةٌ مُسْتَمِرَّةٌ، فَيُنَاسِبُ أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ بِالجُمْلَةِ الاِسْمِيَّةِ المُفِيدَةِ لِلدَّوَامِ وَالاِسْتِمْرَارِ.

- وَالمَحْمُودَ عَلَيْهِ فِي الثَّانِي: «الإِنْعَامُ»، وَهُوَ مُتَجَدِّدٌ شَيْئاً فَشَيْئاً، فَيُنَاسِبُ أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ بِالجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ المُفِيدَةِ لِلتَّجَدُّدِ شَيْئاً فَشَيْئاً(٢).

الأنبابي

قوله: (بِكُلٍّ مِنَ الجُمْلَتَيْنِ) فالمرادُ مِنَ «الكَأْسَيْنِ»: الجملتَين؛ على سبيل الاستعارة التَّصريحيَّة الأصليَّة، فشبَّه كلًّا مِنَ الجملتَين بالكأسين؛ بجامع: أنَّ كلًّا يوصِّل للمقصود، و«يشرب» ترشيحٌ: إمَّا باقياً على معناه، أو مستعاراً لملائم المشبَّه.

قوله: (وَاخْتَارَ فِي الأَوَّلِ) أي: في التَّركيب الأوَّل المشتمل على الجملة الاسميَّة، وكذا يقال في قوله: «وَفِي الثَّانِي».

والمقصودُ مِن هذا: بيانُ نكتة التَّعبير بالجملة الاسميَّة في مقام الحمد على الذَّات الموصوفة بالصِّفة المذكورة، وبالجملة الفعليَّة في مقام الحمد على الإنعام؛ إذ كان يمكنه الإتيان بالجملة [ب/ ٩] الاسميَّة في مقام الحمد على الإنعام، وبالجملة الفعليَّة في مقام الحمد على الذَّات المذكورة؛ بأن يذكر الإنعام بنعمتَي الإيمان والإسلام هناك، والذَّات الموصوفة بالصِّفة المذكورة هنا، أو يؤخِّر الاسمية هنا ويقدِّم الفعليَّة هناك،

(١) **الشرشيمي: قوله: (أَنَّ المَحْمُودَ عَلَيْهِ فِي الأَوَّلِ: «الذَّاتُ»... إلخ)** ما الدَّليلُ على كون الذَّات في الأوَّل علَّة، مع أنَّه لا مشتقٌّ ولا في قوَّة المشتقِّ؟ ولعلَّ ذلك لقرينة العدول مِنَ الاختصار إلى الإطناب؛ لأنَّه حيث لم يقل: «لِلَّذِي أَخْرَجَ» أو: «لِلْمُخْرِجِ»، دلَّ ذلك على أنَّ عدوله لنكتةٍ، وتلك النُّكتة: كونه معلِّلاً الحمد بالذَّات، ومع ذلك فيه نظرٌ؛ لأنَّ «لله» خبرٌ لا علَّةٌ، والخبرُ مِن تمام الحكم، والعلَّةُ زائدةٌ عليه، فمقتضى كونه خبراً أنَّه ليس علَّة، ومقتضى كونه علَّةً ليس خبراً.

ويمكن دفعه: بأنَّه خبرٌ في الظَّاهر وفي الحقيقة الخبر المتعلِّق، وعلَّةٌ في المعنى بقرينة العدول، فلا يَرِدُ نحو: «المَالُ لِزَيْدٍ».

(٢) **الشرشيمي: قوله: (المُفِيدَةِ لِلتَّجَدُّدِ شَيْئاً فَشَيْئاً) إن قلت:** إنَّ المصنِّف لم يجدِّد الحمد مرَّة بعد أخرى، وإنَّما وقع منه الحمد مرَّة واحدة بقوله: «نَحْمَدُهُ»، فما معنى تجدُّد الحمد الَّذي هو مدلول تلك الجملة؟

قلت: لمَّا كانت هذه الجملة مفيدةً للتَّجدُّد، كأنَّ المصنِّف جدَّد الحمد مرَّة بعد أخرى، فيُثابُ عليه ثواب التَّجدُّد؛ تأمَّل.

(٤) نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلَى الإِنْعَامِ بِنِعْمَةِ الإِيمَانِ وَالإِسْلَامِ

الباجوري

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ خُصَّتِ الاِسْمِيَّةُ بِالدَّوَامِ وَالاِسْتِمْرَارِ، وَالفِعْلِيَّةُ بِالتَّجَدُّدِ، مَعَ صَلَاحِيَةِ كُلٍّ لِكُلٍّ بِالقَرَائِنِ؟

أُجِيبَ: بِأَنَّ ذَلِكَ لِغَلَبَةِ الاِسْتِعْمَالِ الوَاقِعِ فِيهِ[1].

وَمَا ذُكِرَ مِنْ أَنَّ الجُمْلَةَ الاِسْمِيَّةَ[2] تَدُلُّ عَلَى الدَّوَامِ وَالاِسْتِمْرَارِ مُخَالِفٌ لِقَوْلِ الشَّيْخِ عَبْدِ القَاهِرِ: «إِنَّهَا لَا تَدُلُّ إِلَّا عَلَى مُجَرَّدِ الثُّبُوتِ»، وَدَفَعَ السَّعْدُ التَّفْتَازَانِيُّ المُخَالَفَةَ: «بِأَنَّ الشَّيْخَ نَظَرَ لِأَصْلِ الوَضْعِ، وَغَيْرُهُ نَظَرَ لِلدَّلَالَةِ بِالقَرَائِنِ».

وَلَمَّا كَانَتِ الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ المُفِيدَةُ لِلتَّجَدُّدِ إِنَّمَا هِيَ خُصُوصُ الجُمْلَةِ المُضَارِعِيَّةِ، عَبَّرَ بِهَا دُونَ الجُمْلَةِ المَاضَوِيَّةِ.

لَا يُقَالُ: الحَمْدُ الأَوَّلُ مُعَلَّلٌ بِـ «الإِخْرَاجِ» السَّابِقِ؛ لِمَا هُوَ القَاعِدَةُ مِنْ: «أَنَّ تَعْلِيقَ الحُكْمِ

الأنبابي

وليس مقصوده بيان نكتة تقديم الاسميَّة على الفعليَّة؛ لأنَّ ما ذكره لا ينتجه، إنَّما المنتج له هو التَّأسِّي بالحديث.

قوله: (نَظَرَ لِلدَّلَالَةِ بِالقَرَائِنِ) أي: مع غلبة الاستعمال.

قوله: (دُونَ الجُمْلَةِ المَاضَوِيَّةِ) أي: لأنَّها تفيد الانقطاع، فلا يتأتَّى فيها[3] الاستمرار التَّجدُّديُّ.

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (بِأَنَّ ذَلِكَ لِغَلَبَةِ الاِسْتِعْمَالِ) أي: غلبة الاستعمال الواقع مِنَ العرب؛ أي: أنَّ علماء البيان لمَّا رأوا غالب استعمالات العرب بالجملة الاسميَّة كونها للدَّوام والاستمرار، وأنَّ غالب استعمالاتهم الجملة الفعليَّة المضارعيَّة [أ/٨] كونها للتَّجدُّد، جعلوا الأُوْلى تدلُّ على الدَّوام، والثَّانية تدلُّ على التَّجدُّد، ولم ينظروا لقرينةٍ ولا لعدم قرينةٍ، ولم ينظروا للنَّادر في استعمالاتهم، بل جعلوا المدار على الغالب طرداً للباب على وتيرةٍ واحدةٍ. **وقوله**: (الوَاقِعِ فِيهِ) أي: في كلٍّ مِنَ التَّجدُّد والدَّوام.

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: (وَمَا ذُكِرَ مِنْ أَنَّ الجُمْلَةَ الاِسْمِيَّةَ... إلخ) هذا الإشكال لا يختصُّ بالاسميَّة الدَّالَّة بالقرينة - أي: القرينة المنصوبة مِنَ المستعمل - على ذلك المعنى؛ سواءٌ كان عربيًّا أو غيره، وإن كانت علِّيَّة استعمال العرب حملت المستعمل على تخصيص الجملة الاسميَّة الدَّوام بالقرينة والفعل المضارع التَّجدُّد بها أيضاً، **والقرينةُ في الاسميَّة**: العدولُ مِنَ الفعليَّة إليها، **وفي الفعليَّة**: مقام المصنِّف فإنَّه بعيدٌ عن أن يقتصر على مرَّة واحدة مِنَ الحمد.

(٣) في (ب): «منها» بدلاً من «فيها».

(٤) نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلَى الإِنْعَامِ بِنِعْمَةِ الإِيمَانِ وَالإِسْلَامِ

الباجوري

بِالمُشْتَقِّ أَوْ مَا فِي قُوَّتِهِ يُؤذِنُ بِعِلِّيَّةِ مَا مِنْهُ الاِشْتِقَاقُ» كَمَا تَقَدَّمَ، فَيَكُونُ الإِخْرَاجُ المَذْكُورُ هُوَ المَحْمُودُ عَلَيْهِ، وَهُوَ مُتَجَدِّدٌ شَيْئاً فَشَيْئاً، فَيُنَاسِبُ أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ بِالجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ.

لِأَنَّا نَقُولُ: ذَلِكَ لَيْسَ بِصَرِيحِ العِبَارَةِ، بَلْ بِاقْتِضَائِهَا فَقَطْ؛ عَلَى أَنَّ القَاعِدَةَ المَذْكُورَةَ أَغْلَبِيَّةٌ[١].

الأنبابي

قوله: (**لِأَنَّا نَقُولُ: ذَلِكَ لَيْسَ بِصَرِيحِ العِبَارَةِ، بَلْ بِاقْتِضَائِهَا**) **قد يقال**: كما أنَّ الحمد الأوَّل ليس في مقابلة الإخراج بصريح العبارة، كذلك ليس هو في مقابلة الذَّات بصريح العبارة؛ لأنَّ اللَّام في «لله» ليست للتَّعليل، بل للملك أوِ الاستحقاق أوِ الاختصاص كما تقدَّم، وإنَّما جاء ذلك مِنَ الذَّوق، فلا يعتبر أيضاً كونه في مقابلة الذَّات، كما لم يعتبر كونه في مقابلة النِّعمة.

ويدلُّ أيضاً لعدم اعتبار كونه في مقابلة الذَّات؛ لعدم التَّصريح بذلك عدم اعتبار كون الحمد في مقابلة الذَّات في قوله: «نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلَى الإِنْعَامِ»؛ إذِ الضَّميرُ في «نَحْمَدُهُ» عائدٌ على «الله»، فهو في مقابلة الذَّات؛ إلَّا أنَّه لم يصرِّح بذلك، فلذلك لم يعتبر ما ذكر.

ويُجابُ: بأنَّه متى أوقع الحمد على الذَّات، كان الحمد في مقابلتها بمقتضى الذَّوق ما لم يصرِّح بأنَّه لأجل الإنعام، وإلَّا كان [أ/٦] في مقابلة الإنعام، ولذلك كان الحمد في الأوَّل في مقابلة الذَّات، وفي الثَّاني في مقابلة الإنعام فقط.

وبهذه القولة وما كَتَبَ قبلها تعلم حال ما كتبه بعضهم على قول المحشِّي، **وبيان ذلك ونصُّه**[٢]:

قد يقال: أنَّه علَّق الحمد أوَّلاً على الصِّفة، وهي الإخراج... إلخ، كما يصرِّح به قوله فيما سبق: «فإن قيل: مِنَ القواعد أنَّ تعليق الحكم... إلخ»، فيكون المحمود عليه أوَّلاً ذاتاً وصفةً وإن لم يصرِّح بذلك، بل جاء مِنَ الذَّوق في الأوَّل، ومِن تعليق الحكم بما في قوَّة المشتقِّ في الثَّاني، وعلَّق الحمد ثانياً بالذَّات العائد عليها ضمير «نَحْمَدُهُ»، وبالصِّفة وهي الإنعام بنعمة... إلخ، فيكون المحمود عليه ثانياً ذاتاً وصفةً أيضاً؛ إلَّا أنَّه لم يصرِّح به في الأوَّل، وصرَّح به في الثَّاني؛ لإتيانه فيه بلفظ «عَلَى» الدَّالِّ على أنَّ مدخوله محمود عليه، فلعلَّ الأَوْلى في وجه تقديم الاسميَّة وتأخير الفعليَّة التَّأسِّي بحديث: «**إنَّ الحَمْدَ للهِ نَحْمَدُهُ**»، واختار المضارعيَّة لِمَا في الماضي مِنَ الدَّلالة على الانقطاع، بخلاف المضارعيَّة،

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (**أَنَّ القَاعِدَةَ المَذْكُورَةَ أَغْلَبِيَّةٌ**) أي: محلُّ ذلك ما لم يدلَّ دليلٌ على خلافه كـ: تعليق الحكم بالذَّات؛ أي: فغير الغالب معه قرينةٌ تدلُّ عليه، وهل لا بدَّ للغالب مِن قرينةٍ أيضاً كـ: إدخال اللَّام على المشتقِّ الموصول، أو لا؟ **الظَّاهرُ**: لا؛ لأنَّ الغالب كالأصل.

(٢) في (ب) و(ج): «ما نصُّه» بدلاً من «ونصُّه».

(٤) نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلَى الإِنْعَامِ بِنِعْمَةِ الإِيمَانِ وَالإِسْلَامِ

الباجوري

بَقِيَ أَنَّ الْمُنَاسِبَ أَنْ يَقُولَ الْمُصَنِّفُ: «أَحْمَدُهُ» بِالْهَمْزَةِ، لَا بِالنُّونِ؛ لِأَنَّهَا: إِمَّا لِلْمُتَكَلِّمِ مَعَ غَيْرِهِ، أَوْ لِلْمُتَكَلِّمِ الْمُعَظِّمِ نَفْسَهُ؛ وَكُلٌّ مِنْهُمَا غَيْرُ مُنَاسِبٍ هُنَا؛ أَمَّا الأَوَّلُ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّ الْمُصَنِّفَ كَانَ مِنْ أَكَابِرِ الْمُتَوَاضِعِينَ.

وَيُجَابُ: بِأَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَخْتَارَ الأَوَّلَ، وَيَكُونُ الْمُصَنِّفُ قَدْ قَالَ ذَلِكَ احْتِقَاراً لِنَفْسِهِ عَنْ أَنْ يَسْتَقِلَّ بِحَمْدِ اللهِ تَعَالَى، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: «الثَّنَاءُ عَلَى اللهِ تَعَالَى مَقَامٌ عَظِيمٌ لَا طَاقَةَ لِي عَلَيْهِ وَحْدِي، بَلْ مَعَ غَيْرِي»، كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ بِتَعْبِيرِهِ بِـ «النُّونِ» الَّتِي لِلْمُتَكَلِّمِ مَعَ غَيْرِهِ.

وَيَصِحُّ أَنْ يَخْتَارَ الثَّانِي، وَيَكُونُ الْمُصَنِّفُ قَدْ قَالَ ذَلِكَ إِظْهَاراً لِتَعْظِيمِ اللهِ تَعَالَى(١) لَهُ بِتَأْهِيلِهِ(٢) لِلْعِلْمِ؛ تَحَدُّثاً(٣) بِنِعْمَةِ اللهِ تَعَالَى؛ عَمَلاً بِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]، كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ بِتَعْبِيرِهِ بِـ «النُّونِ» الَّتِي لِلْمُتَكَلِّمِ الْمُعَظِّمِ نَفْسَهُ، وَهَذَا لَا يُنَافِي خُضُوعَهُ وَتَوَاضُعَهُ لِمَوْلَاهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

قَوْلُهُ: (جَلَّ) جُمْلَةٌ:

- اعْتِرَاضِيَّةٌ قَصَدَ الْمُصَنِّفُ بِهَا إِنْشَاءَ التَّعْظِيمِ.
- أَوْ حَالِيَّةٌ بِتَقْدِيرِ «قَدْ»، عَلَى مَا هُوَ الأَشْهَرُ مِنْ وُجُوبِ اقْتِرَانِ جُمْلَةِ الْحَالِ الْمَاضَوِيَّةِ بِهَا لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً.

الأنبابي

فإنَّها مع القرائن المحتفة بها تفيد الاستمرار إذا كانت خبريَّةً، وأمَّا إذا كانت إنشائيَّةً فلا تفيد إلَّا التَّجدُّد؛ أي: الوجود بعد عدم.

قوله: (أَنْ يَخْتَارَ الأَوَّلَ) وهو مناسبٌ لقوله الآتي: «خَصَّنَا»؛ لأنَّ المراد بالضَّمير فيه: المتكلِّم وغيره.

قوله: (وَيَكُونُ الْمُصَنِّفُ قَدْ قَالَ... إلخ) أو نزَّل موارد الحمد منزلة الأشخاص الحامدين.

قوله: (إِظْهَاراً لِتَعْظِيمِ) أي: الَّذي هو ملزومُ العظمة المستفادة مِنَ النُّون.

---

(١) الشرشيمي: قوله: (إِظْهَاراً لِتَعْظِيمِ اللهِ تَعَالَى) أي: الَّذي هو سببٌ في تعظيمه نفسه، فلا يقصد إفادة تعظيمه نفسه، بل إفادة سببه وهو تعظيم الله تعالى.

(٢) في المطبوع: «بتأهُّله» بدلاً من «بتأهيله».

(٣) في المطبوع: «محدثاً» بدلاً من «تحدثاً».

(٤) نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلَى الإِنْعَامِ   بِنِعْمَةِ الإِيمَانِ وَالإِسْلَامِ

الباجوري

ـ أَوْ صِفَةٌ لِلضَّمِيرِ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يُجِيزُ وَصْفَ الضَّمِيرِ.

وَيُرَدُّ[١] **عَلَى جَعْلِهَا حَالِيَّةً**: أَنَّ الحَالَ قَيْدٌ فِي عَامِلِهَا، فَيَقْتَضِي ذَلِكَ تَقْيِيدُ الحَمْدِ بِتِلْكَ الحَالِ، وَلَا نَظَرَ لِكَوْنِ الحَالِ هُنَا لَازِمَةً؛ لِأَنَّ الحَمْدَ المُطْلَقَ أَفْضَلُ مِنَ الحَمْدِ[٢] المُقَيَّدِ بِوَصْفٍ[٣]، كَمَا ذَكَرَهُ[٤] بَعْضُهُمْ.

وَيُرَدُّ عَلَى جَعْلِهَا صِفَةً: أَنَّا لَمْ نَطَّلِعْ فِي كُتُبِ النَّحْوِ عَلَى أَنَّ أَحَداً يُجِيزُ وَصْفَ ضَمِيرِ الغَيْبَةِ الرَّاجِعِ إِلَى مُعَيَّنٍ بِجُمْلَةٍ، وَالأَمْثِلَةُ الَّتِي نَقَلَتْ عَنِ الكِسَائِيِّ إِجَازَةَ وَصْفِ الضَّمِيرِ فِيهَا، لَيْسَ فِيهَا إِلَّا وَصْفُهُ بِمُفْرَدٍ مَعْرِفَةٍ؛ نَحْوُ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ»، وَنَحْوُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ العَزِيزُ الرَّحِيمُ»، وَالجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ عَلَى البَدَلِ[٥].

وَمِنْ هَذَا تَعْلَمُ[٦] وَجْهَ قَوْلِ بَعْضِهِمْ[٧]: «بِأَنَّ جَعْلَهَا اعْتِرَاضِيَّةً أَوْلَى».

وَمَا فِي بَعْضِ نُسَخِ «الشَّرْحِ الصَّغِيرِ» لِلشَّيْخِ المَلَّوِيِّ: «مِنْ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ اعْتِرَاضِيَّةً؛ لِأَنَّ المُفْرَدَ يَحِلُّ مَحَلَّهَا، وَلَا كَذَلِكَ الاعْتِرَاضِيَّةُ»؛ بُحِثَ فِيهِ: بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَحِلُّ المُفْرَدُ مَحَلَّهَا عَلَى تَقْدِيرِ

الأنبابي

قوله: (تَقْيِيدُ الحَمْدِ بِتِلْكَ الحَالِ) وعلى هذا فيكون الحمد هنا قد علِّق على الإجلال وعلى الإنعام، بخلاف غيره، فيكون قد علِّق على الإنعام؛ أي: وما قيِّد بوصفٍ واحدٍ أفضل ممَّا قيِّد باثنين، وإلَّا فالحمد هنا مقيَّدٌ بوصفٍ على كلِّ حالٍ.

---

(١) ويصحُّ ضبطه بفتح الياء وكسر الرَّاء.

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: (أَفْضَلُ مِنَ الحَمْدِ... إلخ) أي: فلا يُنافي أنَّ المقيَّد بعلَّة أفضل.

(٣) «بوصفٍ» ساقطة من المطبوع.

(٤) في المطبوع: «ذكر» بدلاً من «ذكره».

(٥) العبارة في بعض النسخ الخطية، وكذلك في المطبوع: «والجمهور يحملون مثل ذلك على البدل».

(٦) **الشرشيمي**: **وقوله**: (وَمِنْ هَذَا تَعْلَمُ) أي: مِن بيان ضعف الحاليَّة والوصفيَّة تعلم... إلخ، لكن هذا ظاهرٌ بالنِّسبة للحاليَّة، وأمَّا بالنِّسبة للوصفيَّة فالمناسبُ التَّعبير بوجوب الاعتراض، لا بأولويَّته؛ إلَّا أن يقال: عبَّر بها تأدُّباً مع هذا القائل.

(٧) وهو العدوي في «حاشيته على شرح المصنِّف» كما صرَّح بذلك الصَّبَّان، انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّوي» (ص: ١١١).

(٤) نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلَى الإِنْعَامِ بِنِعْمَةِ الإِيمَانِ وَالإِسْلَامِ

الباجوري

أَنَّهَا حَالٌ، لَا عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهَا اعْتِرَاضِيَّةٌ، وَحُلُولُ المُفْرَدِ مَحَلَّهَا عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهَا حَالٌ لَا يَمْنَعُ مِنْ صِحَّةِ كَوْنِهَا اعْتِرَاضِيَّةً كَمَا فِي سَائِرِ الجُمَلِ المُحْتَمِلَةِ لِلاعْتِرَاضِ وَالحَالِ، وَلِهَذَا نُقِلَ عَنِ الشَّيْخِ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ هَذِهِ العِبَارَةِ، وَضَرَبَ عَلَيْهَا بِخَطِّهِ(١).

قَوْلُهُ: (عَلَى الإِنْعَامِ) أَيْ: لِأَجْلِ الإِنْعَامِ، فَـ «عَلَى» بِمَعْنَى: «لَامِ» التَّعْلِيلِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥].

قَوْلُهُ: (بِنِعْمَةِ الإِيمَانِ وَالإِسْلَامِ) الجَارُّ وَالمَجْرُورُ فِيهِ مُتَعَلِّقٌ بِـ «الإِنْعَامِ»، وَإِضَافَةُ «نِعْمَة» لِمَا بَعْدَهَا لِلْبَيَانِ.

وَكَانَ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ أَنْ يَقُولَ: «بِنِعْمَتَيِ الإِيمَانِ وَالإِسْلَامِ»؛ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: المُفْرَدُ المُضَافُ يَعُمُّ، أَوْ يُقَالُ: حَذَفَ المُضَافَ مِنَ الثَّانِي لِدَلَالَتِهِ فِي الأَوَّلِ عَلَيْهِ، وَالأَصْلُ: «بِنِعْمَةِ الإِيمَانِ وَنِعْمَةِ الإِسْلَامِ».

وَإِنَّمَا جَمَعَ المُصَنِّفُ بَيْنَ الإِيمَانِ وَالإِسْلَامِ مَعَ تَلَازُمِهِمَا وُجُوداً ـ بِمَعْنَى: أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ الإِيمَانِ فِي شَخْصٍ وُجُودُ الإِسْلَامِ فِيهِ، وَبِالعَكْسِ ـ؛ لِتَغَايُرِهِمَا مَفْهُوماً وَمَاصَدَقاً:

أَمَّا الأَوَّلُ، فَلِأَنَّ:

ـ مَفْهُومَ الإِيمَانِ لُغَةً: «مُطْلَقُ التَّصْدِيقِ»، وَمِنْهُ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧].

الأنبابي

قوله: (فَـ «عَلَى» بِمَعْنَى: «لَامِ» التَّعْلِيلِ) ويحتمل أن تكون بمعنى «في» [ب/ ١٠] الظَّرفيَّة على حذف مضافٍ؛ والتَّقديرُ: في مقابلة الإنعام؛ على حدِّ: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾ [القصص: ١٥].

وحمد على الفعل؛ نظراً لِمَا قيل: إنَّه أَوْلى؛ لأنَّه لا يفنى ولا يتلاشى، بخلاف الأثر.

وقيل: الحمدُ على الأثر أَوْلى؛ لأنَّ الحمد عليه مِن قبيل مقام الصَّحو، وهو أفضل مِن مقام الفناء، ولأنَّ فيه حمدين: حمداً عليه، وحمداً على صدوره.

ورُدَّ هذا: بأنَّ الحمد على الفعل فيه حمدان أيضاً، كما قاله بعضهم.

ولنا كلامٌ يتعلَّق بذلك فيما كتبناه [ج/٧] على رسالة أبي البركات سيِّدي أحمد الدَّردير في البيان ـ نفعنا الله تعالى به ـ، فراجعه إن شئت(٢).

---

(١) انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويّ» (ص: ١١١).

(٢) انظر: «حاشية الأنبابي على رسالة الدردير البيانية» مخطوط الأزهرية برقم «١١٩٠٧٨» (ق: ٢).

(٤) نَـحْـمَـدُهُ جَـلَّ عَـلَـى الإنْـعَـامِ ... بِـنِـعْـمَـةِ الإيـمَـانِ وَالإسْـلَامِ

الباجوري

وَشَرْعاً: «التَّصْدِيقُ وَالإِذْعَانُ بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِمَّا عُلِمَ مِنَ الدِّيْنِ بِالضَّرُورَةِ»[١].

ـ وَمَفْهُومُ الإِسْلَامِ لُغَةً: «مُطْلَقُ الإِنْقِيَادِ».

وَشَرْعاً: «الإِنْقِيَادُ لِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ كَذَلِكَ»، وَالمُرَادُ بِـ «الإِنْقِيَادِ» لِذَلِكَ: الامْتِثَالُ لَهُ بِحَيْثُ لَوْ أُمِرَ لَأْتَمَرَ[٢][٣].

وَأَمَّا الثَّانِي، فَلِأَنَّ مَاصَدُقَاتِ الإِيمَانِ تَصْدِيقَاتٌ كَـ: «تَصْدِيقِ زَيْدٍ، وَتَصْدِيقِ عَمْرٍو، وَتَصْدِيقِ بَكْرٍ، . . . وَهَكَذَا»، وَمَاصَدُقَاتِ الإِسْلَامِ انْقِيَادَاتٌ كَـ: «انْقِيَادِ زَيْدٍ، وَانْقِيَادِ عَمْرٍو، وَانْقِيَادِ بَكْرٍ، . . . وَهَكَذَا».

نَعَمْ؛ هُمَا[٤] مُتَّحِدَانِ مَحَلًّا؛ بِمَعْنَى: أَنَّ كُلَّ مَحَلٍّ لِلإِيمَانِ مَحَلٌّ لِلإِسْلَامِ وَعَكْسُهُ؛ لِتَلَازُمِهِمَا وُجُوداً كَمَا عَلِمْتَ، وَهَذَا هُوَ المُرَادُ مِنِ اتِّحَادِهِمَا مَاصَدُقًا فِي عِبَارَةِ مَنْ عَبَّرَ بِهِ.

وَالكَلَامُ فِي الإِيمَانِ الكَامِلِ بِمُصَاحَبَةِ الإِسْلَامِ، وَفِي الإِسْلَامِ الكَامِلِ بِمُصَاحَبَةِ الإِيمَانِ،

الأنبابي

قوله: (بِالضَّرُورَةِ) أي: بشبه الضَّرورة؛ لشهرته بين العامِّ والخاصِّ.

وإنَّما قلنا ذلك؛ لئلَّا ينافي قولنا: «عُلِمَ مِنَ الدِّيْنِ»؛ أي: أدلَّته؛ لأنَّ علمه مِنَ الأدلَّة يُنافي كونه ضروريًّا، واحترزنا بقولنا: «بالضَّرورة» عمَّا إذا لم يشتهر كـ: إرث بنت الابن مع البنت السُّدُس، فإنَّ هذا خفيٌّ. اهـ مؤلِّف.

قوله: (بِمُصَاحَبَةِ الإِسْلَامِ) أي: على جهة الشَّرطيَّة، لا الشَّطريَّة؛ وإلَّا اتَّحدا مفهوماً وماصدقاً.

---

(١) **الشرشيمي: قوله:** (وَالإِذْعَانُ. . . إلخ) الإذعانُ هو: «القَبول والرِّضى وتسليم النَّفس»، وليس المراد مِنَ التَّصديق إدراك الوقوع فقط؛ أي: مِن غير قبولٍ ورضا. **قوله:** (بِمَا جَاءَ بِهِ) أي: بأحكام جاء بها، فتذكيرُ الضَّمير باعتبار لفظ «مَا». **قوله:** (مِنَ الدِّيْنِ) أي: مِن أدلَّته، فالكلامُ على حذف مضافٍ، وفيه إظهارٌ في محلِّ الإضمار؛ لِمَا علمت أنَّ «مَا» واقعةٌ على «أحْكَام»، وهي مدلول الدِّين، وقوله: (بِالضَّرُورَةِ) أي: ملابسةً بمشابهة ذي الضَّرورة وهو: «ما لا يحتاج إلى نظرٍ واستدلالٍ»، والضَّرورةُ عدمُ الاحتياج إلى نظرٍ واستدلالٍ.

(٢) في المطبوع: «لائتمروا» بدلاً من «لأتمر».

(٣) **الشرشيمي: قوله:** (بِحَيْثُ لَوْ أُمِرَ لَأْتَمَرَ) ظاهِرُهُ: أنَّه صالحٌ للائتمار والامتثال وإن لم يأتمر ويمتثل بالفعل، مع أنَّه ليس كذلك، بل لا بدَّ منه بالفعل، وذلك بأن ينطق بالشَّهادتَين.

(٤) **الشرشيمي: قوله:** (نَعَمْ؛ هُمَا. . . إلخ) مستغنًى عنه بقوله أوَّلاً: «مَعَ تَلَازُمِهِمَا وُجُوداً».

(٥) مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرِ مَنْ قَدْ أُرْسِلَا وَخَيْرِ مَنْ حَازَ الْمَقَامَاتِ الْعُلَا

الباجوري

وَإِلَّا فَأَصْلُ الإِيمَانِ وَأَصْلُ الإِسْلَامِ لَا تَلَازُمَ بَيْنَهُمَا وُجُوداً حَتَّى يَتَّحِدَا مَحلًّا، بَلْ قَدْ يَنْفَرِدُ الإِيمَانُ كَمَا فِي المُصَدِّقِ بِقَلْبِهِ غَيْرِ المُنْقَادِ، وَقَدْ يَنْفَرِدُ الإِسْلَامُ كَمَا فِي المُنْقَادِ غَيْرِ المُصَدِّقِ بِقَلْبِهِ.

وَلَمَّا كَانَتْ نِعْمَةُ الإِيمَانِ وَنِعْمَةُ الإِسْلَامِ أَجَلَّ النِّعَمِ وَأَسَاسَهَا[١][٢]، خَصَّهَا المُصَنِّفُ بِالذِّكْرِ، وَإِنْ كَانَتْ نِعَمُ اللهِ تَعَالَى كَثِيرَةً لَا تُحْصَى؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [النحل: ١٨].

قَوْلُهُ: (مَنْ خَصَّنَا... إلخ) خَبَرٌ لِمُبْتَدَأ مَحْذُوفٍ.

وَالجُمْلَةُ مُسْتَأْنَفَةٌ اسْتِئْنَافاً بَيَانِيًّا؛ لِأَنَّهَا سِيقَتْ فِي جَوَابِ سُؤَالٍ؛ تَقْدِيرُهُ: «مَنِ المَحْمُودُ؟»[٣].

وَالضَّمِيرُ البَارِزُ فِي «خَصَّنَا» عَائِدٌ لَنَا مَعَاشِرَ أُمَّةِ الإِجَابَةِ ـ الَّتِي هِيَ خُصُوصُ المُؤْمِنِينَ ـ، أَوْ أُمَّةِ الدَّعْوَةِ الشَّامِلَةِ لِلْكُفَّارِ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا بُدَّ بَعْدَ مَادَّةِ «التَّخْصِيصِ[٤]» ....

الأنبابي

قوله: (فِي جَوَابِ سُؤَالٍ؛ تَقْدِيرُهُ: «مَنِ المَحْمُودُ؟») أي: مقصودٌ[٥] مِن هذا السُّؤال التَّلذُّذ بالجواب، لا إزالة الجهل؛ إذِ المسئول عنه معلومٌ؛ كما قيل:

لَقَدْ تَبَدَّتْ فَلَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَكْمَهٍ لَا يَعْرِفُ القَمَرَا

فاندفع ما قيل: كيف هذا السُّؤال مع ذكر المحمود أوَّلاً وثانياً، فالظَّاهرُ أنَّه بدلٌ مِن ضمير «نَحْمَدُهُ»، وإن لزم الفصل.

قوله: (بَعْدَ مَادَّةِ «التَّخْصِيصِ») والتَّخصيصُ مصدر «خصَّص». ....

---

(١) الشرشيمي: قوله: (وَأَسَاسَهَا) أي: أصلها، وهو مِن عطف السَّبب على المسبَّب.

(٢) في المطبوع: زيادة «فقد».

(٣) الشرشيمي: قوله: (تَقْدِيرُهُ: «مَنِ المَحْمُودُ؟») المقصود مِن هذا السُّؤال التَّلذُّذ بالجواب، لا إزالة الجهل، فاندفع ما قيل: إنَّ المسئول عنه معلومٌ مِن قوله: «الحَمْدُ للهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا»، ومِنَ الضَّمير العائد على «الله» في قوله: «نَحْمَدُهُ»، فالأَوْلَى جعله بدلاً مِنَ الضَّمير في «نَحْمَدُهُ». اهـ عن بعضهم.

(٤) في المطبوع: «الاختصاص» بدلاً من «التخصيص».

(٥) في المطبوع: «مقصوده» بدلاً من «مقصود»، وفي (ب): «والمقصود».

(٥) مَـنْ خَـصَّـنَـا بِـخَـيْـرِ مَـنْ قَـدْ أُرْسِـلَا وَخَـيْـرِ مَـنْ حَـازَ الـمَـقَـامَـاتِ الـعُـلَا

الباجوري

وَنَحْوِهَا[١] مِنْ: مَقْصُورٍ، وَمَقْصُورٍ عَلَيْهِ، وَ«بَاءٍ» تَدْخُلُ عَلَى أَحَدِهِمَا جَوَازاً بِاتِّفَاقِ كُلٍّ مِنَ السَّعْدِ وَالسَّيِّدِ، وَإِنْ كَانَ الغَالِبُ عِنْدَ السَّعْدِ دُخُولُهَا عَلَى المَقْصُورِ، وَعِنْدَ السَّيِّدِ دُخُولُهَا عَلَى المَقْصُورِ عَلَيْهِ؛ كَذَا قَالَ ابْنُ قَاسِم.

وَقَدْ رَدَّهُ الشَّيْخُ يَاسِينُ بِأَنَّ السَّيِّدَ صَرَّحَ بِمَا قَالَهُ السَّعْدُ فِي «حَاشِيَةِ المُطَوَّلِ» وَغَيْرِهَا، وَبِذَلِكَ تَعْلَمُ مَا فِي الضَّابِطِ المَشْهُورِ[٢]، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ:

وَالـبَـاءُ بَـعْـدَ الِاخْـتِـصَـاصِ يَـكْـثُـرُ دُخُـولُـهَـا عَـلَـى الَّـذِي قَـدْ قَـصَـرُوا

الأنبابي

وقوله: (وَنَحْوِهَا) كمادَّة الاختصاص الَّذي هو مصدر «اختصَّ» والخصوص والتَّميز والإفراد، بخلاف مادَّة القصر، فتتعدَّى بـ «على».

وأمَّا التَّعبيرُ بـ «المقصور، والمقصور عليه» بعد مادَّة التَّخصيص ونحوها، فلبيان المعنى، وإنِ اختلف المادَّتان في التَّعدِّي.

قوله: (مَا فِي الضَّابِطِ) أي: مِن أنَّه لم يوافق ما نقله سم، ولا ما نقله يس. اهـ مؤلِّف.

ويُجابُ عنِ الضَّابط: بأنَّه جرى فيه على ما نقله يس؛ غايتُهُ أنَّ فيه اكتفاءً، فقوله: «ذَكَرَهُ الحَبْرُ الهُمَامُ السَّيِّدُ» أي: والسَّعد أيضاً، وإنَّما اكتفى بالسَّيِّد عنِ السَّعد ولم يعكس؛ لأنَّ نسبة ما ذكر للسَّعد شهيرة، بخلاف نسبته للسَّيِّد، فلمَّا لم تكن شهيرةً نبَّه عليها؛ لأنَّها محلُّ التَّوهُّم.

---

(١) **الشرشيمي: قوله:** (وَنَحْوِهَا) **المرادُ به:** مادَّة الاختصاص الَّذي هو مصدر اختصَّ، وأمَّا التَّخصيصُ فمصدرُ خصَّص؛ تأمَّل، ولا تغترَّ بما كتب. اهـ «ب ع». ومِن جملة مدلول النَّحو مادَّة التَّميز والإفراد والانفراد.

(٢) **الشرشيمي: قوله:** (وَبِذَلِكَ تَعْلَمُ) أي: بما نقله ابن قاسم والشَّيخ ياسين (تَعْلَمُ مَا فِي الضَّابِطِ المَشْهُورِ) مِنَ المخالفة والقصور؛ لأنَّه مخالفٌ لِمَا نقله سم مِن وجهين:

الوجه الأوَّل: أنَّه نسب في النَّظم ما للسَّعد للسَّيِّد.

والوجه الثَّاني: اقتصاره على ذكر السَّيِّد، فيُفيد بمفهومه أنَّ السَّعد يخالف ويقول: إنَّ الغالب دخولها على المقصور عليه، مع أنَّه ليس كذلك فيها، فالمخالفةُ منطوقاً ومفهوماً على ما نقله بن سم، ولأنَّه مخالفٌ لِمَا نقله ياسين مِنَ الوجه [أ/ ٩] الثَّاني فقط؛ لأنَّه يُفيد أنَّ هذا الحكم مقصورٌ على السَّيِّد، مع أنَّ السَّعد مثله في ذلك على ما نقل ياسين، فالمخالفةُ مفهوماً فقط.

ويُجابُ عنِ الضَّابط: بأنَّه جرى فيه على ما نقله ياسين؛ غايتُهُ أنَّ فيه اكتفاءً، فقوله: «ذَكَرَهُ الحَبْرُ الهُمَامُ السَّيِّدُ» أي: والسَّعد أيضاً، وإنَّما اكتفى به عنه ولم يعكس؛ لأنَّ نسبة ما ذكر للسَّعد شهيرة، بخلاف نسبته للسَّيِّد، فنبَّه على المتوهم. [اهـ] عن «ب ع» مع بعض زيادة واختصار. فبملاحظة أنَّ فيه اكتفاءً صار الكلام لا مفهوم له، فلا مخالفة.

(٥) مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرِ مَنْ قَدْ أُرْسِلَا وَخَيْرِ مَنْ حَازَ الْمَقَامَاتِ الْعُلَا

الباجوري

وَعَكْسُهُ مُسْتَعْمَلٌ وَجَيِّدُ[(١)] ذَكَرَهُ الْحَبْرُ الإِمَامُ[(٢)] السَّيِّدُ

إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ عَلِمْتَ أَنَّ الْمُتَبَادَرَ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ دُخُولُهَا عَلَى الْمَقْصُورِ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ عَلَى مَا مَرَّ، فَمُقْتَضَاهُ أَنَّهُ ﷺ مَقْصُورٌ عَلَيْنَا لَا يَتَعَدَّانَا إِلَى غَيْرِنَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ أَنَّهُ ﷺ مُرْسَلٌ لِلْأُمَمِ السَّابِقَةِ؛ غَايَةُ الأَمْرِ أَنَّ الرُّسُلَ نُوَّابٌ عَنْهُ، كَمَا يُشِيرُ لِذَلِكَ قَوْلُ صَاحِبِ الْبُرْدَةِ: [من البسيط]

فَإِنَّهُ شَمْسُ فَضْلٍ هُمْ كَوَاكِبُهَا يُظْهِرْنَ أَنْوَارَهَا لِلنَّاسِ فِي الظُّلَمِ[(٣)]

وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَجْوِبَةٍ؛ أَحْسَنُهَا: أَنَّ «الْبَاءَ» هُنَا دَاخِلَةٌ عَلَى الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ خِلَافَ الْغَالِبِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَالْمَعْنَى عَلَيْهِ: أَنَّ اللهَ تَعَالَى قَصَرَنَا عَلَيْهِ ﷺ، لَا نَتَجَاوَزُهُ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الرُّسُلِ.

أَوْ أَنَّهَا دَاخِلَةٌ عَلَى الْمَقْصُورِ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ، لَكِنَّ الْمُرَادَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى خَصَّنَا بِهِ ﷺ مِنْ حَيْثُ إِرْسَالُهُ لَنَا بِطَرِيقِ الْمُبَاشَرَةِ، فَلَا يُنَافِي أَنَّهُ أُرْسِلَ أَيْضاً لِغَيْرِنَا مِنَ الأُمَمِ لَكِنْ بِوَاسِطَةِ الرُّسُلِ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

الأنبابي

ولا يجاب بأنَّه جرى على ما نقله سم، وأنَّ قوله: «عَلَى الَّذِي قَدْ قَصَرُوا» معناه: على الَّذي قد قصروا عليه، وهو المقصور عليه؛ لأنَّه يلزم حذف العائد المجرور مِن غير وجود الشُّروط؛ إذ مِن جملتها أن يتَّحد متعلَّق الحرفين، وهنا لم يتَّحدا؛ إذ متعلَّقُ الأوَّل: دخول، والثَّاني: قصروا، فيتعيَّن أنَّ العائد هنا منصوبٌ؛ أي: على الَّذي قصروه، وهو المقصور.

قوله: (مُسْتَعْمَلٌ) أي: واقعٌ في كلامهم.

قوله: (وَجَيِّدٌ) أي: غيرُ شاذٍ.

---

(١) الشرشيمي: وقوله: (مُسْتَعْمَلٌ) أي: غير مهمل. قوله: (وَجَيِّدٌ) أي: غير شاذٍّ.

(٢) في بعض النسخ الخطية، وكذلك المطبوع: «الهمام» بدلاً من «الإمام».

(٣) الشرشيمي: قوله: (فَإِنَّهُ شَمْسُ فَضْلٍ... إلخ) أي: إنَّه بالنِّسبة للفضل كالشَّمس في الاتِّضاح والشُّهرة؛ أي: إنَّ فضله كالشَّمس، وقوله: (هُمْ كَوَاكِبُهَا) أي: كالكواكب المنسوبة لها مِن حيث اكتساب نورها منها؛ أي: هم كالكواكب في أنَّ نور كلٍّ مكتسَبٌ مِن غيره.

(٥) مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرِ مَنْ قَدْ أُرْسِلَا وَخَيْرِ مَنْ حَازَ المَقَامَاتِ العُلَا
(٦) مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَى العَرَبِيِّ الهَاشِمِيِّ المُصْطَفَى

الباجوري

قَوْلُهُ: (بِخَيْرِ مَنْ قَدْ أُرْسِلَا) «خَيْر»: أَفْعَلُ تَفْضِيلٍ، فَأَصْلُهُ: «أَخْيَرُ» نُقِلَتْ حَرَكَةُ اليَاءِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا، وَحُذِفَتْ مِنْهُ الهَمْزَةُ تَخْفِيفاً، وَ«مَنْ» وَاقِعَةٌ عَلَى نَبِيٍّ أَوْ إِنْسَانٍ، لَا عَلَى رَسُولٍ؛ لِئَلَّا يَضِيعَ قَوْلُهُ: «قَدْ أُرْسَلَا».

وَاخْتُلِفَ هَلْ خَيرِيَّتُهُ ﷺ بِسَبَبِ مَزَايَاهُ أَوْ لَا، بَلْ بِتَفْضِيلِ اللهِ تَعَالَى لَهُ[(١)(٢)]؟

وَالثَّانِي هُوَ كَلَامُ أَهْلِ التَّحْقِيقِ مِنْ أَئِمَّةِ الكَلَامِ، كَمَا قَالَهُ السَّنُوسِيُّ فِي «شَرْحِ صُغْرَى الصُّغْرَى»[(٣)].

قَوْلُهُ: (وَخَيْرِ مَنْ حَازَ المَقَامَاتِ العُلَا[(٤)]) «مَنْ» هُنَا وَاقِعَةٌ عَلَى «إِنْسَانٍ»؛ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ رَسُولاً أَوْ لَا، صِفَتُهُ أَنَّهُ جَمَعَ المَرَاتِبَ العَالِيَةَ، فَهَذَا أَعَمُّ مِمَّا قَبْلَهُ.

وَ«العُلَا» جَمْعُ: «عُلْيَا» - بِالضَّمِّ وَالقَصْرِ -، وَهِيَ كَـ: «العَلْيَاءِ» - بِالفَتْحِ وَالمَدِّ -؛ ضِدُّ: «السُّفْلَى».

قَوْلُهُ: (مُحَمَّدٍ) المُنَاسِبُ لِلتَّعْظِيمِ: رَفْعُهُ؛ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِمُبْتَدَأ مَحْذُوفٍ، وَالجُمْلَةُ مُسْتَأْنَفَةٌ كَالجُمْلَةِ السَّابِقَةِ.

الأنبابي

قوله: (فَهَذَا أَعَمُّ مِمَّا قَبْلَهُ) **وفي العطف زيادةٌ على فائدة التَّعميم**: الإشارةُ لردِّ ما ذهب إليه الزَّمخشريُّ مِن تفضيل جبريل على نبيِّنا وعلى غيره مِنَ الأنبياء عليه وعليهم أفضل الصَّلاة وأتمُّ التَّسليم.

---

(١) العبارة في المطبوع: «هل خيريته ﷺ بسبب مزاياه أو بتفضيل الله له؟».

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: (هَلْ خَيرِيَّتُهُ ﷺ) أي: كثرة ثوابه مِنَ الله تعالى زيادة على غيره. (بِسَبَبِ مَزَايَاهُ) أي: صفاته الَّتي اتَّصف بها كـ: العِلم، والحلم، والعفو، والكرم.

(٣) انظر: «شرح صغرى الصغرى» (ص: ١٢٤).

(٤) **الشرشيمي**: **قوله**: (وَخَيْرِ مَنْ حَازَ... إلخ) مدلولُ هذه الجملة قدِ استفيد مِنَ الَّتي قبلها؛ لأنَّه إذا كان خير المرسلين يكون خير غيرهم بالأَوْلى، فليس في ذكره فائدة.
وأجيب: بأنَّه تصريحٌ بالعموم؛ لأنَّ التَّصريح لم يستفد ممَّا قبلها، وإنَّما استفيد العموم مِن غير تصريحٍ، **أو يُقال**: إنَّ فيه ردًّا على مَن قال بتفاضل بعض غير الأنبياء كجبريل. اهـ عن «ب ع» مع بعض تفسيرٍ.

(٦) مُـحَـمَّـدٍ سَـيِّـدِ كُـلِّ مُـقْـتَـفَـى الـعَـرَبِـيِّ الـهَـاشِـمِـيِّ الـمُـصْـطَـفَـى

الباجوري

ـ وَإِنْ كَانَ الرَّاجِحُ عَرَبِيَّةً: الجَرُّ؛ بَدَلاً أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ[١]؛ لِمُوَافَقَتِهِ لِلأَصْلِ مِنْ عَدَمِ التَّقْدِيرِ؛

الأنبابي

قوله: (بَدَلاً أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ) يلزمُ على هذا: تقدُّم عطف النَّسق، وهو قوله: «وَخَيْرُ مَنْ حَازَ الـمَقَامَاتُ العُلَا» على البدل أو عطف البيان، مع أنَّهما مقدَّمان [أ/٧] عليه.

والجوابُ عنه: بأنَّ محلَّ المنع إذا كان المعطوف أجنبيًّا، وهنا ليس كذلك؛ إذ خيرُ مَن حاز المقامات هو خيرُ مَن قد أرسلا غير معلومٍ في كتب النَّحو.

والجوابُ «بأنَّ محطَّ العطف مَنْ حَازَ الـمَقَامَاتُ العُلَا، لا خير، فعطفُ النَّسق وكلٌّ مِنَ البدل وعطف البيان لم يتواردا على شيءٍ واحدٍ» بعيدٌ، فلعلَّ هناك قولاً بجواز [ب/١١] ذلك.

نعم؛ إن جعل بدلاً أو عطف بيانٍ مِن «خير» الثَّاني لم يلزم ما ذكر؛ إلَّا أنَّه بعيدٌ.

ثمَّ إنَّه يلزم على عطف البيان مخالفته للمعطوف عليه؛ لأنَّه معرفةٌ، والمعطوف عليه نكرةٌ؛ لأنَّ «مَن» المضاف إليها «خير» نكرةٌ موصوفةٌ؛ بدليل أنَّ المحشِّي أوقعها على نبيٍّ أو إنسان، والموافقة[٢] في ذلك شرطٌ؛ كما قال ابن مالك:

فَـأَوْلِـيَـنْـهُ مِـنْ وِفَـاقِ الأَوَّلِ مَـا مِـنْ وِفَـاقِ الأَوَّلِ الـنَّـعْـتُ وَلِـي

فلعلَّ المحشِّي جرى على رأي الزَّمخشريِّ المجوِّز عطف المعرفة عطف بيانٍ على النَّكرة، فإن جعلت «مَنْ» موصولةً حصلت المطابقة؛ لأنَّ أفعل التَّفضيل يتعرَّف بالإضافة.

---

(١) الشرشيمي: قوله: (بَدَلاً أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ) يلزمُ على هذا: تقدُّم عطف النَّسق، وهو قوله: «وَخَيْرُ مَنْ حَازَ الـمَقَامَاتُ العُلَا» على البدل أو عطف البيان، مع أنَّ كلًّا منهما مقدَّمٌ عليه.

والجوابُ عنه: بأنَّ محلَّ المنع إذا كان المعطوف أجنبيًّا، وهذا ليس كذلك؛ إذ خيرُ مَن حاز المقامات هو خيرُ مَن قد أرسلا غير معلومٍ في كتب النَّحو.

والجوابُ: «بأنَّ محطَّ العطف مَنْ حَازَ الـمَقَامَاتُ العُلَا؛ لأنَّه هو الأعمُّ مِن مدلول "مَنْ" الأولى، لا لفظ "خير"؛ لأنَّه عين "خير" الأولى، فعطفُ النَّسق وكلٌّ مِنَ البدل وعطف البيان لم يتواردا على شيءٍ واحدٍ؛ لأنَّ المعطوف عطف نسق هو المضاف إليه، والبدل وعطف البيان مِنَ المضاف» بعيدٌ، فلعلَّ هناك قولاً بجواز ذلك. اهـ عن بعضهم مع بعض زيادة.

ويمنع عطف البيان شيءٌ آخر، وهو: أنَّ الحمد معرفة وخير نكرة؛ لأنَّه مضاف لِمَن بمعنى إنسان، مع أنَّه يشترط الموافقة بينهما؛ كالنَّعت والمنعوت، ويمكن دفعه بجعل «مَن» موصولةً؛ أي: خير الإنسان الَّذي قد أرسل.

(٢) في (ب): «فالموافقة» بدلاً من «والموافقة».

(٦) مُـحَـمَّـدٍ سَـيِّـدِ كُـلِّ مُـقْـتَـفَـى الـعَـرَبِيِّ الـهَـاشِـمِـيِّ الـمُـصْـطَـفَـى

الباجوري

وَلَا يَرِدُ: أَنَّ المُبْدَلَ مِنْهُ فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ؛ لِأَنَّ التَّحْقِيقَ أَنَّ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِعَمَلِ العَامِلِ[(١)]، أَوْ أَنَّهُ أَمْرٌ أَغْلَبِيٌّ.

- وَيُبْعِدُ جَوَازَ النَّصْبِ رَسْمُهُ بِدُونِ أَلِفٍ، عَلَى مَا هُوَ الشَّائِعُ مِنْ كِتَابَةِ المَنْصُوبِ المُنَوَّنِ بِالأَلِفِ، لَا عَلَى عَادَةِ المُتَقَدِّمِينَ مِنْ كِتَابَتِهِمْ إِيَّاهُ بِصُورَةِ المَرْفُوعِ وَالمَجْرُورِ؛ لِاسْتِغْنَائِهِمْ عَنْ رَسْمِ الأَلِفِ بِتَكَرُّرِ[(٢)] الشَّكْلِ، كَذَا نَقَلَهُ بَعْضُهُمْ عَنِ النَّوَوِيِّ وَالسُّيُوطِيِّ، وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ: أَنَّ ذَلِكَ طَرِيقَةُ رَبِيعَةَ، وَهُوَ المُوَافِقُ لِلُغَتِهِمْ مِنَ الوَقْفِ عَلَيْهِ بِغَيْرِ أَلِفٍ.

قَوْلُهُ: (سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَى) بَدَلٌ[(٣)] أَوْ عَطْفُ بَيَانٍ مِنَ اللَّفْظِ الشَّرِيفِ، وَإِنْ لَزِمَ الإِبْدَالُ مِنَ البَدَلِ عَلَى جَعْلِ اللَّفْظِ الشَّرِيفِ بَدَلاً، وَالجُمْهُورُ لَا يُجِيزُونَهُ.

وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ نَعْتاً؛ لِأَنَّهُ نَكِرَةٌ، وَاللَّفْظُ الشَّرِيفُ مَعْرِفَةٌ، وَلَا يَجُوزُ وَصْفُ المَعْرِفَةِ بِالنَّكِرَةِ.

الأنبابي

قوله: (بِالنِّسْبَةِ لِعَمَلِ العَامِلِ) أي: في البدل؛ أي: أنَّ المبدل منه لم يتوسَّط في عمل العامل المذكور في البدل، كما توسَّط المتبوع في بقيَّة التَّوابع في عمل العامل المذكور في التَّابع، وإنَّما لم يتوسَّط في ذلك؛ لأنَّ للبدل عاملاً مستقلًّا، هذا هو معناه، ولا تعتبر ما سواه.

قوله: (لَا عَلَى عَادَةِ المُتَقَدِّمِينَ) أي: مِن غير العرب؛ لأنَّ الشَّكل حادثٌ.

قوله: (لِاسْتِغْنَائِهِمْ عَنْ رَسْمِ الأَلِفِ) أي: الَّتي هي بدلٌ مِنَ التَّنوين في حالة الوقف على الاسم المنصوب، بخلاف حالة الرَّفع والجرِّ، فإنَّ تكرار[(٤)] الشَّكل إنَّما هو بدلٌ عنِ التَّنوين؛ إذ لا ألف.

قوله: (أَوْ عَطْفُ بَيَانٍ) فيه ما سبق، فلا تغفل.

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (بِالنِّسْبَةِ لِعَمَلِ العَامِلِ) أي: في البدل؛ أي: أنَّ المبدل منه لم يتوسَّط في عمل عامله المذكور في البدل، كما توسَّط المتبوع في بقيَّته وعمل العامل المذكور، وإنَّما لم يتوسَّط في ذلك؛ لأنَّ للبدل عاملاً مستقلًّا، هذا هو معناه. [اهـ] عن بعضهم.

(٢) في بعض النسخ الخطية: «بتكرار» بدلاً من «بتكرُّر».

(٣) **الشرشيمي**: **قوله**: (سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَى بَدَلٌ... إلخ) قد يقال: لِمَ لَمْ يُجعل بدلاً مِن «خَيْرِ مَنْ قَدْ أُرْسِلَا»؟
قلت: أمَّا على رفع «مُحَمَّد» فمسلَّمٌ، وكذا على جعل «مُحَمَّد» بياناً، وأمَّا على جعله بدلاً فيلزم تعدُّد البدل، وهو ممنوعٌ عند الجمهور، والقولُ بجوازه ضعيفٌ جدًّا، فلا يقاوم القوم بجواز البدل مِنَ البدل.

(٤) في (ب): «تكرر» بدلاً من «تكرار».

(٦) مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَى   العَرَبِيِّ الهَاشِمِيِّ المُصْطَفَى

الباجوري

وَالمُقْتَفَى: المُتَّبَعُ، وَهُوَ: الرَّسُولُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: «سَيِّدُ كُلِّ رَسُولٍ»(١).

وَإِطْلَاقُ السَّيِّدِ عَلَيْهِ ﷺ مَأْخُوذٌ مِنْ حَدِيثِ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ القِيَامَةِ وَلَا فَخْرُ»(٢).

وَالمُرَادُ مِنْ «وَلَدِ آدَمَ» ـ كَمَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ ـ: النَّوْعُ الإِنْسَانِيُّ، فَهُوَ شَامِلٌ لِآدَمَ أَيْضاً، وَبِذَلِكَ انْدَفَعَ مَا قَدْ يُقَالُ: هَذَا الحَدِيثُ لَا يَدُلُّ عَلَى سِيَادَتِهِ ﷺ عَلَى آدَمَ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى سِيَادَتِهِ ﷺ عَلَى أَوْلَادِهِ فَقَطْ.

وَدَفَعَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ أَيْضاً: بِأَنَّ(٣) فِي أَوْلَادِ آدَمَ مَنْ هُمْ أَفْضَلُ مِنْهُ كَـ: «إِبْرَاهِيمَ، وَمُوسَى، وَعِيسَى عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ»، وَإِذَا كَانَ ﷺ سَيِّدَ الأَفْضَلِ، كَانَ سَيِّدَ المَفْضُولِ بِالطَّرِيقِ الأَوْلَى.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ وَرَدَ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «السَّيِّدُ اللهُ»(٤)، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُطْلَقُ «السَّيِّدُ» عَلَى غَيْرِهِ تَعَالَى.

أُجِيبَ: بِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى السِّيَادَةِ المُطْلَقَةِ.

قَوْلُهُ: (العَرَبِيِّ(٥)) أَيِ: المَنْسُوبِ لِلعَرَبِ.

وَقَوْلُهُ: (الهَاشِمِيِّ) أَيِ: المَنْسُوبِ لِهَاشِمٍ؛ لِأَنَّهُ ﷺ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ، فَإِنَّهُ ﷺ ابْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمٍ ـ الَّذِي هُوَ أَخُو المُطَّلِبِ؛ الَّذِي مِنْ ذُرِّيَّتِهِ الإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ، فَلِذَلِكَ يُقَالُ لَهُ: «المُطَّلِبِيُّ» نِسْبَةً لِلمُطَّلِبِ ـ.

الأنبابي

قوله: (وَهُوَ: الرَّسُولُ) على هذا يصير مكرَّراً مع قوله: «خَيْرِ مَنْ قَدْ أُرْسِلَا»، فالأَوْلى التَّعميمُ؛ إلَّا أن يقال: الخُطَبُ محلُّ إطنابٍ، واختلافُ العنوان كافٍ.

قوله: (وَالمُرَادُ مِنْ «وَلَدِ آدَمَ»... إلخ) أي: مِن إطلاق الخاصِّ وإرادة العامِّ.

---

(١) الشرشيمي: قوله: (فَكَأَنَّهُ قَالَ: «سَيِّدُ كُلِّ رَسُولٍ») فيه: أنَّه يكون مكرَّراً مع «خَيْرِ مَنْ قَدْ أُرْسِلَا»؛ إلَّا أن يقال: الخُطَبُ محلُّ إطنابٍ، مع اختلاف العنوان، أو تلاحظ المتبوعيَّة هنا، ولك أن تعمَّ في «المُقْتَفَى» بأن يراد به: كلَّ متَّبِعٍ، كذا قيل.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٤٣٠٨) من حديث سيِّدنا أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه.

(٣) في بعض النسخ الخطية، وكذلك المطبوع: «بأنَّه» بدلاً من «بأنَّ».

(٤) أخرجه أبو داود (٤٨٠٦)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٠٠٣)، من حديث سيِّدنا عبد الله بن الشِّخِّير رضي الله تعالى عنه.

(٥) الشرشيمي: قوله: (العَرَبِيِّ) لا يصحُّ أن يكون نعتاً لـ «مُحَمَّد»؛ لئلَّا يلزم عليه تقدُّم البدل على النَّعت.

(٦) مُـحَـمَّـدٍ سَـيِّـدِ كُـلِّ مُـقْـتَـفَـى ۝ الـعَـرَبِـيِّ الـهَـاشِـمِـيِّ الـمُـصْـطَـفَـى

الباجوري

وَلَا يَخْفَى مَا فِي تَقْدِيمِ «العَرَبِيِّ» عَلَى «الهَاشِمِيِّ» مِنْ حُسْنِ التَّرْتِيبِ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ الخَاصِّ بَعْدَ العَامِّ لَهُ فَائِدَةٌ[(١)]، بِخِلَافِ عَكْسِهِ فَإِنَّهُ لَا فَائِدَةَ لَهُ، وَلِذَلِكَ يَقُولُونَ: «عَالِمٌ نَحْرِيرٌ» وَلَا يَقُولُونَ: «نَحْرِيرٌ عَالِمٌ».

وَلَا يَرِدُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾ [مريم: ٥١]؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ ذُكِرَ فِيهِ العَامُّ بَعْدَ الخَاصِّ، لَكِنَّهُ قَدْ أَفَادَ مُقَارَنَةَ نُبُوَّتِهِ ﷺ لِرِسَالَتِهِ[(٢)(٣)] بِوَاسِطَةِ أَنَّ «نَبِيًّا» حَالٌ، وَهِيَ تُفِيدُ المُقَارَنَةَ لِعَامِلِهَا؛ عَلَى أَنَّهُ قَدْ نَقَلَ العَارِفُ الشَّعْرَانِيُّ فِي «الكِبْرِيتِ الأَحْمَرِ» عَنِ الشَّيْخِ ابْنِ العَرَبِيِّ أَنَّهُ ذَهَبَ فِي «فُتُوحَاتِهِ المَكِّيَّةِ» إِلَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي مُسَمَّى النَّبِيِّ أَنْ يَخْتَصَّ بِأَحْكَامٍ لَا يَشْرُكُهُ فِيهَا قَوْمُهُ، وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ بَيْنَهُ

الأنبابي

قوله: (لِأَنَّ ذِكْرَ الخَاصِّ بَعْدَ العَامِّ لَهُ فَائِدَةٌ... إلخ) هذا في أوصاف الموصوف الواحد، بخلاف ذكر الخاصِّ بعد العامِّ في الذَّوات، فإنَّه لا فائدة فيه، فلا بدَّ له مِن نكتةٍ.

وعكسُهُ وهو ذكر العامِّ بعد الخاصِّ في الذَّوات له فائدةٌ، وهي الشُّمول لبقيَّة الأفراد، كما إذا عطفت «الآل» على «الصَّحب»، فإنَّ ذلك لا يحتاج لنكتةٍ، وأمَّا إن عطفت «الصَّحب» على «الآل» فلا بدَّ مِن نكتةٍ، وهي شرف الأصحاب.

قوله: (لَكِنَّهُ قَدْ أَفَادَ... إلخ) أي: وامتناع الإتيان بالعامِّ بعد الخاصِّ إنَّما هو لعدم الفائدة، فإذا أفاد كما في الآية لم يمتنع.

قوله: (بِوَاسِطَةِ أَنَّ «نَبِيًّا» حَالٌ... إلخ) أي: وإن كانتِ الحال وصفاً في المعنى.

فإن قلت: الصِّفة تفيد المقارنة [ج/٨] إذا كانت لازمةً، مع أنَّها لا يَحسُن تأخيرها عنِ الأخصِّ منها.

قلت: إفادتها المقارنة لا مِن حيث كونها صفةً، بل مِن خارجٍ وهو العِلمُ بكونها لازمةً، أفاده الملَّويُّ في «كبيره». «صبَّان»[(٤)].

قوله: (وَهِيَ تُفِيدُ المُقَارَنَةَ لِعَامِلِهَا) قد يقال: غاية ما يُستفاد مِن تلك الحال مع ما قبلها إنَّما هو الحكم

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (لَهُ فَائِدَةٌ) وهي: إفادة خصوصيَّة الخاصِّ [أ/١٠].

(٢) **في المطبوع**: زيادة «كما هو الراجح».

(٣) **الشرشيمي**: **قوله**: (لَكِنَّهُ قَدْ أَفَادَ مُقَارَنَةَ نُبُوَّتِهِ ﷺ... إلخ) فيه نظرٌ؛ غايةُ ما يُستفاد مِنَ الحاليَّة كون الرِّسالة في حال النُّبوَّة، وهذا يصدق بتقدُّم ابتداء النُّبوَّة على ابتداء الرِّسالة، فلا يتمُّ المطلوب.

وقد يُقال: المقارنة المطلقة لا تنصرف إلَّا للفرد الكامل، ولا يحصل ذلك إلَّا بمصاحبتهما ابتداءً ودواماً. اهـ عن بعضهم.

(٤) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ١٢١).

(٦) مُـحَـمَّـدٍ سَـيِّـدِ كُـلِّ مُـقْـتَـفَـى الـعَـرَبِـيِّ الـهَـاشِـمِـيِّ الـمُـصْـطَـفَـى

الباجوري

وَبَيْنَ الرَّسُولِ: عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهٍ، فَلَا يَكُونُ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ، فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (المُصْطَفَى) أَيِ: المُخْتَارِ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى حَدِيثِ: «إِنَّ اللهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى قُرَيْشاً مِنْ كِنَانَةَ، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، فَأَنَا خِيَارٌ مِنْ خِيَارٍ مِنْ خِيَارٍ»[1].

وَكَانَ مُقْتَضَى صَدْرِ الحَدِيثِ: أَنْ يُزَادَ فِي عَجُزِهِ: «مِنْ خِيَارٍ»، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ لَفْظُ «خِيَارٍ» الأَوَّلُ كِنَايَةً عَنْهُ ﷺ، وَالثَّانِي كِنَايَةً عَنْ بَنِي هَاشِمٍ، وَالثَّالِثُ كِنَايَةً عَنْ قُرَيْشٍ، وَالرَّابِعُ كِنَايَةً عَنْ كِنَانَةَ.

وَفِي خَطِّ بَعْضِهِمُ الجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: بِأَنَّ العَرَبَ لَا تُكَرِّرُ شَيْئاً[2] زِيَادَةً عَلَى الثَّلَاثِ، وَإِنِ اقْتَضَاهَا المَقَامُ، فَلْيُرَاجَعْ.

الأنبابي

عليه بالكون رسولاً في حال نبوّته؛ بمعنى: أنَّ الرِّسالة ليست سابقةً ولا آتيةً بعد انقطاع النُّبوَّة، ولم تفد استغراق الرِّسالة لجميع أوقات النُّبوَّة حتَّى يتمَّ ما ذكر.

لا يقال: إنَّ قولك: «جَاءَنِي زَيْدٌ رَاكِباً» لا يفهم منه إلَّا مقارنة المجيء للرُّكوب، وأمَّا كون الرُّكوب متقدِّماً على المجيء، فلا يُفهم مِنَ التَّركيب، فحينئذٍ يكون المجيء مقارناً لابتداء الرُّكوب، والآيةُ نظير هذا المثال، فلا إشكال.

لأنَّا نقول: عدم فهم ذلك مِنَ المِثال إن كان لقرينةٍ كالعادة القاضية بأنَّ زيداً إنَّما يبتدئ الرُّكوب وقت المجيء إلى المتكلِّم لا قبله، فمسلَّمٌ؛ إلَّا أنَّه لا قرينة هنا، وإن كان ذلك لمنافاته لوضع التَّركيب فهو مكابرةٌ لا تسمع، هكذا أوردته على شيخنا السَّقا، فأجاب [ب/ ١٢]: بأنَّ المراد المقارنة الكاملة؛ بحيث تكون في الابتداء والدَّوام؛ لأنَّ الشَّيء متى أطلق انصرف للفرد الكامل منه.

قوله: (عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهٍ) يجتمعان فيمن اختصَّ بأحكامٍ وأُمِرَ بالتَّبليغ، وينفردُ الرَّسول فيمَن أمر ولم يختصَّ، وينفرد النَّبيُّ فيمَن اختصَّ ولم يؤمر.

قوله: (فَلَا يَكُونُ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ) وهو ذكر العامِّ المطلق بعد الخاصِّ المطلق، بل مِن ذكر العامِّ مِن وجهٍ بعد العامِّ مِن وجهٍ آخر.

قوله: (لَا تُكَرِّرُ شَيْئاً... إلخ) أي: بلا فصلٍ، فلا يرد ما في «الرَّحمن» و«المرسلات».

---

(١) أخرجه مسلم (٢٢٧٦)، والترمذي (٣٦٠٦)، من حديث سيِّدنا واثلة بن الأسقع رضي الله تعالى عنه.

(٢) الشرشيمي: قوله: (بِأَنَّ العَرَبَ لَا تُكَرِّرُ) أي: مِن غير فصلٍ، فخرج ما في نحو: «الرَّحمن»، و: «المرسلات».

(٧) صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ مَا دَامَ الحِجَا يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ المَعَانِي لُجَجَا

الباجوري

قَوْلُهُ: (صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ) هَذِهِ الجُمْلَةُ خَبَرِيَّةٌ لَفظاً إِنْشَائِيَّةٌ مَعْنًى.

وَجَوَّزَ بَعْضُهُمْ أَنْ تَكُونَ خَبَرِيَّةً مَعْنًى أَيْضاً(١)، وَأَورَدَ عَلَيْهِ: أَنَّهُ يَلْزَمُ حِينَئِذٍ أَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ مَقْصُودُ الشَّارِعِ مِنْ إِنْشَاءِ الصَّلاَةِ عَلَيْهِ ﷺ، كَمَا يُرْشِدُ إِلَيْهِ ظَاهِرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ﴾ [الأحزاب: ٥٦].

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ المَقْصُودَ مِنَ الصَّلاَةِ لاَزِمُهَا، وَهُوَ تَعْظِيمُهُ ﷺ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ حَاصِلٌ بِالإِخْبَارِ بِهَا، وَفِيهِ بُعْدٌ لَا يَخْفَى.

الأنبابي

قوله: (وَجَوَّزَ بَعْضُهُمْ أَنْ تَكُونَ خَبَرِيَّةً مَعْنًى أَيْضاً) لكن يرد على هذا: أنَّه يُنافي كونها خبريَّةً: معنى التَّأبيد بقوله: «مَا دَامَ الحِجَا»؛ إذ لا يؤبَّد إلَّا المستقبل.

إلَّا أن يجاب: بأنَّ الماضي هنا مجازٌ عنِ المستقبل للتَّحقُّق على حدِّ: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١]، **أو يُقالُ**: إنَّ محلَّ هذا التَّجويز ما لم يذكر ما يدلُّ على التَّأبيد، وإلَّا تعيَّن أن تكون إنشائيَّةً كما هنا.

قوله: (وَفِيهِ بُعْدٌ لَا يَخْفَى) أي: لأنَّ الظَّاهر مِنَ الآيات والأحاديث الدَّالَّة على طلب الصَّلاة إنَّما هو الدُّعاء لا التَّعظيم، **وأيضاً**: القولُ بأنَّ المقصود التَّعظيم، فيه ميلٌ للقول بأنَّه ﷺ لا ينتفع بصلاتنا عليه.

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (وَجَوَّزَ بَعْضُهُمْ... إلخ) أي: في جملة الصَّلاة مِن حيث هي، وأمَّا ما نحن فيه [فيتعين فيه] جعلُ الجملة إنشائيَّةً لأجل قوله: «مَا دَامَ الحِجَا... إلخ»؛ لأنَّه لا يؤبَّد إلَّا المستقبل، وحيث كانت خبريَّة اللَّفظ والمعنى، خرجت عنِ الاستقبال، فلا تأبيد؛ كذا قيل.

وقال بعض الطَّلبة: لا مانع مِن جعلها خبريَّةً لفظاً ومعنًى مفيدةً لاستمرار الصَّلاة على التَّأبيد، وذلك لقرينة قوله: «مَا دَامَ الحِجَا»؛ كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا﴾ [النساء: ٩٦]؛ بقرينة استحالة انقطاع مغفرته تعالى.

لكن لا ضرورة لهذا؛ لأنَّه يلزم عليه تجرُّد الفعل عنِ الزَّمان، مع أنَّ الجملة الاسميَّة أظهر في هذا المعنى، ومع أنَّ هذا غير متعيِّنٍ هنا؛ لصحَّة غيره، بخلاف الآية.

وقال بعضهم: إنَّ الماضي مستعملٌ في معنى المضارع مقصوداً به التَّجدُّد؛ بقرينة قوله: «مَا دَامَ... إلخ»، فتكون خبريَّةً مستعملةً في الدَّوام والاستمرار.

لكن يُبعِد هذا قولُهُم: إنَّه لا يستعمل في التَّجدُّد إلَّا صيغة المضارع الصَّريح، فإنَّ ظاهرَهُ: أنَّ الماضي لا يستعمل في هذا المعنى، ولو أريد به الاستقبال.

وأيضاً: القرينةُ هنا غيرُ مانعةٍ مِنَ الاستقبال المشهور المتبادر الَّذي هو صار كالحقيقة، وإن كانت مانعةً مِنَ المعنى الحقيقيِّ، وهو الحدث الماضي، وقولُ المحشِّي: «بِأَنَّ المَقْصُودَ مِنَ الصَّلَاةِ» أي: مِن إنشائها وإيجادها المطلوب المستدل عليه بالآية.

(٧) صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ مَا دَامَ الحِجَا يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ المَعَانِي لُجَجَا

الباجوري

وَاعْلَمْ أَنَّهُ اخْتُلِفَ فِي مَعْنَى «الصَّلَاةِ»؛ فَذَهَبَ الجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ مُخْتَلِفٌ بِاخْتِلَافِ المُصَلِّي:

- فَبِالنِّسْبَةِ للهِ تَعَالَى: «الرَّحْمَةُ».

- وَبِالنِّسْبَةِ لِمَا سِوَاهُ تَعَالَى مِنَ المَلَائِكَةِ وَغَيْرِهِمْ: «الدُّعَاءُ»؛ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ المُحَقِّقِينَ، وَهُوَ أَحْسَنُ مِمَّا اشْتُهِرَ مِنْ أَنَّهُ بِالنِّسْبَةِ لِلمَلَائِكَةِ: «الِاسْتِغْفَارُ»، وَبِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِهِمْ: «الدُّعَاءُ»؛ لِأَنَّ الِاسْتِغْفَارَ مِنْ جُمْلَةِ الدُّعَاءِ[١]، مَعَ أَنَّ صَلَاةَ المَلَائِكَةِ لَا تَخْتَصُّ بِصِيغَةِ الِاسْتِغْفَارِ كَمَا وَرَدَ فِي الخَبَرِ، وَهُوَ مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ فِي «مُخْتَصَرِهِ»[٢] مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «**إِنَّ المَلَائِكَةَ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ [الَّذِي صَلَّى فِيهِ، مَا لَمْ يُحْدِثْ]، تَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ**»[٣].

الأنبابي

قوله: (لِأَنَّ الِاسْتِغْفَارَ مِنْ جُمْلَةِ الدُّعَاءِ) أي: والمقابلة بين العامِّ والخاصِّ وإن كانت حسنةً إلَّا أنَّها ليست الأحسن.

فاندفع ما قيل: أنَّه قد يكون للشَّيء معنيان: أحدهما خاصٌّ، والآخر عامٌّ لذلك الشَّيء ولغيره، فالأَوْلى الاقتصارُ على الجواب الثَّاني.

قوله: (مَعَ أَنَّ صَلَاةَ المَلَائِكَةِ لَا تَخْتَصُّ بِصِيغَةِ الِاسْتِغْفَارِ) أي: مع أنَّ المتبادر مِنَ الاستغفار ما كان بصيغته، وإن كان يحتمل أنَّ المراد به ما كان بمادَّته أو بمعناه؛ نحو: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ وَاعْفُ عَنْهُ وَلَا تُؤَاخِذْهُ»، لكن فيه: أنَّه حينئذٍ يكون عين الدُّعاء، فلا تصحُّ المقابلة.

قوله: (كَمَا وَرَدَ فِي الخَبَرِ) وهو ما رواه ابن أبي جمرة في «مختصره» من قوله ﷺ: «**إِنَّ المَلَائِكَةَ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ الَّذِي صَلَّى فِيهِ، مَا لَمْ يُحْدِثْ، تَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ**»[٤].

---

(١) **الشرشيمي**: قوله: (لِأَنَّ الِاسْتِغْفَارَ مِنْ جُمْلَةِ الدُّعَاءِ) فيه: أنَّ كون أحد معنيي اللَّفظ خاصًّا والآخر عامًّا له ولغيره، فهذا لا يصلح ردًّا، فالأَوْلى الاقتصار على قوله: «مَعَ أَنَّ المَلَائِكَةَ... إلخ»؛ كذا قيل.
والمرادُ بـ «اللَّفظ»: لفظُ «صلاة»، وبـ «المعنى الخاصِّ»: الاستغفار، وبـ «العامِّ»: الدُّعاء.
وفيه: أنَّه حيث كان الدُّعاء عامًّا للاستغفار، لا يُناسب جعل الاستغفار الَّذي هو جزئيٌّ منه معنًى مستقلًّا لهذا اللَّفظ.

(٢) انظر: «جمع النهاية في بدء الخير والغاية» لابن أبي جمرة (ص: ٥٦).

(٣) أخرجه البخاري (٤٥٥)، ومسلم (٦٤٩)، من حديث سيِّدنا أبي هريرة رضي الله تعالى عنه.

(٤) انظر: التعليق رقم (٢).

(٧) صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ مَا دَامَ الحِجَا ... يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ المَعَانِي لُجَجَا

الباجوري

وَذَهَبَ ابْنُ هِشَامٍ إِلَى أَنَّهُ أَمْرٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ: «العَطْفُ»، لَكِنَّهُ مُخْتَلِفٌ بِاخْتِلَافِ العَاطِفِ، فَهُوَ بِالنِّسْبَةِ للهِ تَعَالَى: الرَّحْمَةُ... إِلَى آخِرِ مَا تَقَدَّمَ[١].

وَيَنْبَنِي عَلَى هَذَا الخِلَافِ:

- أَنَّ الصَّلَاةَ مِنْ قَبِيلِ المُشْتَرَكِ اللَّفْظِيِّ عَلَى الأَوَّلِ؛ وَهُوَ: «مَا تَعَدَّدَ وَضْعُهُ وَمَعْنَاهُ» كَـ: لَفْظِ «عَيْنٍ»، فَإِنَّهُ وُضِعَ لِلبَاصِرَةِ بِوَضْعٍ، وَلِلجَارِيَةِ بِوَضْعٍ، وَلِلذَّهَبِ وَالفِضَّةِ بِوَضْعٍ[٢]، فَوَضْعُهُ مُتَعَدِّدٌ وَكَذَلِكَ مَعْنَاهُ.

- وَمِنْ قَبِيلِ المُشْتَرَكِ المَعْنَوِيِّ عَلَى الثَّانِي؛ وَهُوَ: «مَا اتَّحَدَ وَضْعُهُ وَمَعْنَاهُ» كَـ: لَفْظِ «أَسَدٍ»، فَإِنَّهُ وُضِعَ لِلحَيَوَانِ المُفْتَرِسِ، فَوَضْعُهُ وَاحِدٌ، وَكَذَلِكَ مَعْنَاهُ؛ غَايَةُ الأَمْرِ أَنَّ لَهُ أَفْرَاداً مُشْتَرِكَةً فِي مَعْنَاهُ.

وَالتَّحْقِيقُ الثَّانِي؛ لِوُجُوهٍ كَثِيرَةٍ ذَكَرَهَا فِي «المُغْنِي»[٣] مِنْ جُمْلَتِهَا: أَنَّ الأَصْلَ عَدَمُ تَعَدُّدِ الوَضْعِ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ ﷺ كَغَيْرِهِ يَنْتَفِعُ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ، لَكِنْ لَا يَنْبَغِي لَنَا التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ إِلَّا فِي مَقَامِ التَّعْلِيمِ، كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ: [من الرجز]

وَصَحَّحُوا بِأَنَّهُ يَنْتَفِعُ ... بِذِي الصَّلَاةِ شَأْنُهُ مُرْتَفِعُ

الأنبابي

قوله: (وَلِلذَّهَبِ وَالفِضَّةِ بِوَضْعٍ) ظاهرُهُ: أنَّه وضع لهما معاً بوضعٍ واحدٍ، وفيه بعدٌ.

قوله: (يَنْتَفِعُ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ) قيل: إنَّ الرِّياء لا يحبطها.

وقيل: إنَّه لا يحبط القدر العائد عليه ﷺ.

والتَّحقيقُ: أنَّه يحبط العمل مطلقاً. اهـ مؤلِّف.

قوله: (بَعْضُهُمْ) وهو العلَّامة السُّجاعيُّ، وبعد هذين البيتَين [أ/٨]:

وَجَائِزٌ يَقُولُ شَخْصٌ: اجْعَلَا ... ثَوَابَ ذَا لِلمُصْطَفَى مَنْ قَدْ عَلَا

---

(١) انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٧٩١).

(٢) الشرشيمي: قوله: (وَلِلذَّهَبِ... إلخ) ظاهرُهُ: أنَّه وضع لهما بوضعٍ واحدٍ، وفيه نظرٌ.

(٣) انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٧٩١).

(٧) صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ مَا دَامَ الحِجَا يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ المَعَانِي لُجَجَا

الباجوري

لَكِنَّهُ لَا يَنْبَغِي التَّصْرِيحُ لَنَا بِذَا القَوْلِ وَذَا صَحِيحُ[(١)]

فَلَا يَلِيقُ بِالمُصَلِّي أَنْ يُلاحِظَ ذَلِكَ، كَيْفَ وَهُوَ ﷺ الوَاسِطَةُ العُظْمَى فِي إِيْصَالِ الخَيْرِ لَهُ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ ﷺ لَا يَنْتَفِعُ بِهَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ أُفْرِغَتْ عَلَيْهِ الكَمَالَاتُ كُلُّهَا قَبْلَ مُفَارَقَتِهِ الدُّنْيَا.

وَرُدَّ: بِأَنَّهُ مَا مِنْ كَمَالٍ إِلَّا وَعِنْدَ اللهِ تَعَالَى أَعْلَى مِنْهُ، فَهُوَ ﷺ يَتَرَقَّى فِي الكَمَالَاتِ كُلَّ لَحْظَةٍ؛ كَمَا يُشِيرُ لِذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الضحى: ٤]؛ عَلَى مَا قَالَهُ بَعْضُ أَهْلِ التَّحْقِيقِ مِنْ أَنَّ المَعْنَى: «وَلَلَّحظَةُ المُتَأَخِّرَةُ خَيْرٌ لَكَ مِنَ اللَّحْظَةِ المُتَقَدِّمَةِ».

وَعَلَى المُصَنِّفِ مُؤَاخَذَةٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ قَدْ أَفْرَدَ الصَّلَاةَ عَنِ السَّلَامِ وَهُوَ مَكْرُوهٌ كَعَكْسِهِ؛ إِلَّا فِيمَا وَرَدَ عَلَى طَرِيقَةِ المُتَأَخِّرِينَ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦] حَيْثُ قَرَنَ بَيْنَهُمَا بِـ «الوَاوِ»[(٢)].

وَرُدَّ هَذَا الِاسْتِدْلَالُ بِأَنَّ «الوَاوَ» إِنَّمَا هِيَ لِلقِرَانِ الذِّكْرِيِّ[(٣)] دُونَ القِرَانِ الفِعْلِيِّ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ١١٠]، وَلِذَلِكَ رَجَّحَ بَعْضُهُمْ طَرِيقَةَ المُتَقَدِّمِينَ مِنْ عَدَمِ كَرَاهَةِ ذَلِكَ.

الأنبابي

أَوْ مِثْلَهُ مُقَدَّماً لِحَضْرَتِهِ أَوْ زِدْهُ تَشْرِيفاً لِأَعْلَى رُتْبَتِهِ

وَمَنْعُ بَعْضِهِمْ لِإِهْدَاءِ القُرَبِ لِحَضْرَةِ النَّبِيِّ سَيِّدِ العَرَبِ

قَدْ رَدَّهُ المُحَقِّقُونَ فَاعْرِفَا وَأَحْمَدُ الكَرِيمَ رَبِّي وَكَفَى

---

(١) الشرشيمي: قوله: (شَأْنُهُ مُرْتَفِعٌ) أي: يحتمل أنَّ هذا تعليلٌ لِمَا قبله؛ أي: لأنَّه يرتفع ويترقَّى في الكمالات، فلذلك ينتفع. ويحتمل أنَّها جملةٌ مستأنفةٌ قصد بها إفادة تعظيم رسول الله ﷺ. قوله: (وَذَا صَحِيحُ) أي: وهذا القول المصحَّح لغيري صحِّح عندي، وقوله فيما تقدم معناها: «العَطْفُ» أي: الإحسان المختلف باختلاف ما أضيف إليه.

(٢) الشرشيمي: قوله: (حَيْثُ قَرَنَ بَيْنَهُمَا بِـ «الوَاوِ») أي: ربط بينهما، ولم يترك العاطف أصلاً، ولم يأت بنحو «ثمَّ» بل أتى بـ «الواو» الدَّالَّة على المشاركة المحتملة للمعيَّة، فيتبادر منه: أنَّ المراد منه طلب الإتيان بهما في وقتٍ واحدٍ، وهو أمرٌ أكيدٌ، فمخالفتُهُ مكروهةٌ كالنَّهي.

(٣) الشرشيمي: وقوله: (لِلقِرَانِ الذِّكْرِيِّ) إن قيل: إنَّ الاقتران في الذِّكر يحصل بدون «واو». قيل في جوابه: إنَّ المراد مِنَ القِرَان الرَّبط؛ أي: ربط اللَّفظين ومعناهما ـ وهو الطَّلب ـ، لا ربط الحدثين المطلوبَين.

(٧) صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ مَا دَامَ الحِجَا ... يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ المَعَانِي لُجَجَا

الباجوري

نَعَمْ؛ هُوَ خِلَافُ الأَوْلَى قَطْعاً(١).

وَالأَحَادِيثُ فِي فَضْلِ(٢) الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ﷺ جَمَّةٌ لَا تَنْضَبِطُ، وَخَصَائِصُهَا لَا تَنْحَصِرُ:

ـ فَمِنْ ذَلِكَ: قَضَاءُ الحَاجَاتِ، وَكَشْفُ الكُرَبِ المُعْضَلَاتِ، وَنُزُولُ الرَّحَمَاتِ.

ـ وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً: مَا جُرِّبَ مِنْ تَأْثِيرِهَا فِي تَنْوِيرِ القُلُوبِ حَتَّى قِيلَ: إِنَّهَا تَكْفِي عَنِ الشَّيْخِ فِي الطَّرِيقِ وَتَقُومُ مُقَامَهُ، كَمَا حَكَاهُ سَيِّدِي أَحْمَد زَرُّوق(٣) وَالشَّيْخُ السَّنُوسِيُّ فِي «شَرْحِ صُغْرَى الصُّغْرَى»(٤)، وَأَشَارَ لَهُ الشَّيْخُ أَبُو العَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى اليَمَنِيُّ، لَكِنْ قَالَ الشَّيْخُ المَلَّوِيُّ: المُرَادُ أَنَّهَا تَكْفِي عَنْهُ، وَتَقُومُ مَقَامَهُ فِي مُجَرَّدِ التَّنْوِيرِ، أَمَّا الوُصُولُ لِدَرَجَةِ الوِلَايَةِ فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ شَيْخٍ، كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ عِنْدَ أَهْلِهِ، وَاخْتَصَّتْ مِنْ بَيْنِ الأَذْكَارِ بِأَنَّهَا تُذْهِبُ حَرَارَةَ الطِّبَاعِ، بِخِلَافِ غَيْرِهَا فَإِنَّهُ يُثِيرُهَا. [اهـ](٥).

قَوْلُهُ: (مَا دَامَ... إلخ) «مَا» مَصْدَرِيَّةٌ؛ بِمَعْنَى: أَنَّهَا آلَةٌ فِي سَبْكِ مَا بَعْدَهَا بِمَصْدَرٍ، ظَرْفِيَّةٌ، فَلِذَلِكَ فُسِّرَتْ بِـ: «مُدَّةٍ»(٦)، فَالمَعْنَى: «مُدَّةَ دَوَامَ... إلخ»، وَلَيْسَ المُرَادُ تَقْيِيدَ الصَّلَاةِ بِهَذِهِ المُدَّةِ، بَلِ المُرَادُ تَأْبِيدُهَا، فَكَأَنَّهُ قَالَ: «صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ دَائِماً وَأَبَداً»؛ جَرْياً عَلَى مَا هُوَ عَادَةُ العَرَبِ مِنْ ذِكْرِهِمْ مِثْلَ ذَلِكَ، وَيُرِيدُونَ التَّأْبِيدَ.

وَقَوْلُهُ: (الحِجَا) هُوَ ـ بِالكَسْرِ وَالقَصْرِ ـ: العَقْلُ، كَمَا تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: (يَخُوضُ) فِيهِ مَجَازٌ عَقْلِيٌّ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِسْنَادُ الشَّيْءِ لِغَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ، ....

الأنبابي

قوله: (فُسِّرَتْ بِـ: «مُدَّةٍ») أي: أتى موضعها بلفظ مدَّة، وإلَّا كانت اسماً، فيخالف الفرض مِن أنَّها حرفٌ مصدريٌّ. اهـ مؤلِّف.

---

(١) **الشرشيمي: وقوله:** (قَطْعاً) أي: عند المتقدِّمين.

(٢) في بعض النسخ الخطية: «فضائل» بدلاً من «فضل».

(٣) انظر: «قواعد التصوف» لزروق (ص: ٧٩) القاعدة (١١٤ ـ ١١٥).

(٤) انظر: «شرح صغرى الصغرى» (ص: ٣٥).

(٥) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ١٠٥).

(٦) **الشرشيمي: وقوله:** (فَلِذَلِكَ فُسِّرَتْ بِـ: «مُدَّةٍ») كان الأنسب: نابت عنِ «المُدَّة».

(٧) صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ مَا دَامَ الحِجَا يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ المَعَانِي لُجَجَا

الباجوري

فَإِنَّ الخَائِضَ حَقِيقَةً النَّفْسُ، وَإِنَّمَا العَقْلُ آلَةٌ كَمَا مَرَّ.

قَوْلُهُ: (مِنْ بَحْرِ المَعَانِي) حَالٌ مُقَدَّمَةٌ مِنْ قَوْلِهِ: «لُجَجًا»، وَ«مِنْ» تَبْعِيضِيَّةٌ، وَالإِضَافَةُ فِي «بَحْرِ المَعَانِي» مِنْ إِضَافَةِ المُشَبَّهِ بِهِ لِلْمُشَبَّهِ، وَالأَصْلُ: «مِنَ المَعَانِي الشَّبِيهَةِ بِالبَحْرِ فِي الكَثْرَةِ وَالسِّعَةِ».

وَقَوْلُهُ: (لُجَجًا) مَفْعُولٌ بِهِ لِقَوْلِهِ: «يَخُوضُ»، وَهِيَ جَمْعُ: «لُجَّةٍ»، وَهِيَ: «المَاءُ العَظِيمُ المُضْطَرِبُ»، **وَالمُرَادُ بِهَا هُنَا**: المَسَائِلُ الصَّعْبَةُ عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِعَارَةِ التَّصْرِيحِيَّةِ، فَيَكُونُ المُصَنِّفُ قَدْ شَبَّهَ المَسَائِلَ الصَّعْبَةَ بِمَعْنَى اللُّجَجِ، وَاسْتَعَارَ لَفْظَ المُشَبَّهِ بِهِ لِلْمُشَبَّهِ، وَالقَرِينَةُ: لَفْظُ «المَعَانِي»، وَقَوْلُهُ: «يَخُوضُ» تَرْشِيحٌ.

لَا يُقَالُ: كَيْفَ يَكُونُ كَلَامُهُ مِنْ بَابِ الِاسْتِعَارَةِ، مَعَ أَنَّ فِيهِ الجَمْعُ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ؛ أَعْنِي: المُشَبَّهَ وَالمُشَبَّهَ بِهِ، فَإِنَّهُ قَدْ ذَكَرَ الأَوَّلَ فِي قَوْلِهِ: «بَحْرِ المَعَانِي»، وَالثَّانِي بِقَوْلِهِ: «لُجَجًا»، وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ فِيهَا؟

لِأَنَّا نَقُولُ: المُشَبَّهُ إِنَّمَا هُوَ خُصُوصُ المَسَائِلِ الصَّعْبَةِ، وَلَمْ يَذْكُرْهَا المُصَنِّفُ بِخُصُوصِهَا، وَدُخُولُهَا فِي عُمُومِ المَعَانِي لَا يَضُرُّ.

وَفِي إِتْيَانِ المُصَنِّفِ بِـ «مِنْ» التَّبْعِيضِيَّةِ فِي قَوْلِهِ: «مِنْ بَحْرِ المَعَانِي»؛ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَحْتَوِي عَلَى جَمِيعِ المَعَانِي إِلَّا اللهُ تَعَالَى، كَمَا ذَكَرَهُ فِي «شَرْحِهِ»[(١)]، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي الرَّدِّ[(٢)] عَلَى مَنِ ادَّعَى أَنَّ عِلْمَ النَّبِيِّ ﷺ مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ إِحَاطَةً كَإِحَاطَةِ عِلْمِ اللهِ تَعَالَى، وَقَدْ أَلَّفَ العَلَّامَةُ اليُوسِيُّ مُؤَلَّفاً فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ زَعَمَ ذَلِكَ وَتَكْفِيرِهِ[(٣)]، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِأَدِلَّةٍ نَقْلِيَّةٍ وَعَقْلِيَّةٍ، لَكِنِ اسْتَظْهَرَ الشَّيْخُ

الأنبابي

قوله: (فَإِنَّ الخَائِضَ حَقِيقَةً النَّفْسُ) أي: المدرك؛ لأنَّ «يخوض» مستعارٌ لـ «يدرك»؛ إذ أصلُ «الخوض»: «الدُّخول في الماء».

قوله: (حَالٌ مُقَدَّمَةٌ) أي: لأنَّه في الأصل نعتٌ للنَّكرة، ونعتُ النَّكرة إذا تقدَّم عليها ينصب حالاً.

---

(١) انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويِّ» (ص: ١٢٧)، «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ١٠٧).

(٢) **الشرشيمي**: قوله: (وَهُوَ صَرِيحٌ فِي الرَّدِّ) أي: المشار الَّذي هو أنَّه لا يحتوي على جميع المعاني إلَّا الله [أ/ ١١] صريحٌ... إلخ.

(٣) انظر: «رسائل اليوسي» (٢/ ٥٠٨).

(٨) وَآلِـهِ وَصَـحْـبِـهِ ذَوِي الـهُـدَى مَـنْ شُـبِّـهُـوا بِـأَنْـجُـمٍ فِـي الِاهْـتِـدَا

الباجوري

المَلَّوِيُّ عَدَمَ تَكْفِيرِهِ؛ لِأَنَّ اللَّوَازِمَ عَلَى مَذْهَبِهِ الَّتِي مِنْ جُمْلَتِهَا حُدُوثُ عِلْمِهِ تَعَالَى ـ لِأَنَّهُ يَجِبُ لِأَحَدِ المِثْلَيْنِ مَا وَجَبَ لِلآخَرِ ـ لَا يَقُولُ بِهَا؛ لِأَنَّ لَازِمَ المَذْهَبِ لَيْسَ بِمَذْهَبٍ إِذَا كَانَ لَازِماً بَعِيداً[1].

وَالتَّحْقِيقُ الَّذِي نَعْتَقِدُهُ: أَنَّهُ ﷺ لَمْ يُفَارِقِ الدُّنْيَا حَتَّى أَفَاضَ اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ عِلْمَ الأَشْيَاءِ كُلِّهَا، لَكِنْ لَا كَعِلْمِ اللهِ تَعَالَى، فَلْيُتَنَبَّه.

قَوْلُهُ: (وَآلِهِ وَصَحْبِهِ) عَطْفٌ عَلَى الضَّمِيرِ المَجْرُورِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الجَارِّ، وَهُوَ جَائِزٌ عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَ المُحَقِّقِينَ، وَمِنْ أَدِلَّتِهِ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١] بِجَرِّ «الأَرْحَامِ» وَمَنْ مَنَعَ ذَلِكَ يَحْمِلُ هَذِهِ القِرَاءَةَ عَلَى القَسَمِ.

وَالآلُ اسْمُ جَمْعٍ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ، وَالمُرَادُ بِهِ فِي هَذَا المَقَامِ: «أَقَارِبُهُ ﷺ»[2]. وَقِيلَ: «أَتْقِيَاءُ أُمَّتِهِ»[3]. وَقِيلَ: «جَمِيعُ أُمَّةِ الإِجَابَةِ» وَهُوَ الأَوْلَى؛ لِيَشْمَلَ كُلَّ مُؤْمِنٍ وَلَوْ عَاصِياً،

الأنبابي

قوله: (وَمِنْ أَدِلَّتِهِ) ومنها أيضاً: [من البسيط]

قَـدْ بِـتَّ تَـهْـجُـونَـا وَتَـشْـتِـمُـنَـا فَـاذْهَـبْ فَـمَـا بِـكَ وَالأَيَّـامِ مِـنْ عَـجَـبِ

قوله: (يَحْمِلُ هَذِهِ القِرَاءَةَ عَلَى القَسَمِ) أي: والبيت على الشُّذوذ.

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (إِذَا كَانَ لَازِماً بَعِيداً) إنَّما كان بعيداً هنا؛ لأنَّه مأخوذٌ مِن قاعدةٍ خارجيَّةٍ، وهو: «أنَّه يجب لأحد المثلَين ما يجب للآخر».

واللَّازمُ البعيدُ هو: «الَّذي لا يلزم مِن تصوُّر ملزومه تصوُّره» كـ: الإنسان ومغايرته للفرس، فإنَّه لا يلزم مِن تصوُّره تصوُّرها، **واللَّازمُ القريبُ**: «ما يلزم مِن تصوُّر ملزومه تصوُّره» كـ: العمى والبصر، فإنَّ البصر لازمٌ قريبٌ له؛ إذ هو عدم البصر، فأخذ البصر في تفسيره.

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: (فِي هَذَا المَقَامِ) أي: مقام الدُّعاء. **وقوله**: (أَقَارِبُهُ ﷺ) أي: الحسين والحسن ﵄ وأولادهم، وسيِّدنا عليٌّ كرَّم الله وجهه، وهذا المراد بـ «أقاربه» فيما سيأتي أيضاً، ومقامُ الدُّعاء قرينةٌ، فكيف يقول فيما سيأتي: «وَهَذَا الخِلَافُ إِنَّمَا هُوَ عِنْدَ عَدَمِ القَرِينَةِ» المفيد أنَّه ليس هنا قرينة، ويمكن دفعه: بأنَّ المراد عند عدم القرينة الظَّاهرة، فلا يُنافي أنَّ هنا قرينة خفيَّة.

(٣) **الشرشيمي**: **قوله**: (وَقِيلَ: «أَتْقِيَاءُ أُمَّتِهِ»... إلخ) ليس هذا خلافاً في المعنى الموضوع له؛ لأنَّه ليس له معنًى حقيقيٌّ إلَّا الأقارب، وإنَّما هو خلافٌ في المراد، ولا يحسن هذا الخلاف، وإنَّما هذه احتمالاتٌ، فلا يحسن التَّعبير عنها بالأقوال؛ إلَّا أن يقال: إنَّه اختلافٌ في الأظهر منها.

(٨) وَآلِهِ وَصَحْبِهِ ذَوِي الهُدَى   مَنْ شُبِّهُوا بِأَنْجُمٍ فِي الاهْتِدَا

الباجوري

وَهَذَا الخِلَافُ إِنَّمَا هُوَ عِنْدَ عَدَمِ القَرِينَةِ، وَإِلَّا فَمَتَى وُجِدَتِ القَرِينَةُ فُسِّرَ بِمَا يُنَاسِبُهَا، فَهِيَ مُحَكَّمَةٌ حِينَئِذٍ:

- فَإِذَا قِيلَ مَثَلاً: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ الَّذِينَ أَذْهَبْتَ عَنْهُمُ الرِّجْسَ وَطَهَّرْتَهُمْ تَطْهِيراً» فُسِّرَ بِأَقَارِبِهِ ﷺ.

- وَإِذَا قِيلَ مَثَلاً: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ الفَائِزِينَ بِطَاعَتِكَ وَرِضَاكَ» فُسِّرَ بِأَتْقِيَاءِ أُمَّتِهِ ﷺ.

- وَإِذَا قِيلَ مَثَلاً: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ سُكَّانِ جَنَّتِكَ» فُسِّرَ بِجَمِيعِ أُمَّةِ الإِجَابَةِ.

وَالصَّحْبُ اسْمُ جَمْعٍ لِـ «صَاحِبٍ» عَلَى مَا هُوَ التَّحْقِيقُ مِنْ أَنَّ صِيغَةَ «فَعْل» لَيْسَتْ مِنْ أَوْزَانِ الجُمُوعِ، وَالمُرَادُ بِـ «الصَّاحِبِ» هُنَا: الصَّحَابِيُّ وَهُوَ: «مَنِ اجْتَمَعَ بِالنَّبِيِّ ﷺ مُؤمِناً بِهِ بِبَدَنِهِ فِي مَحَلِّ التَّعَارُفِ وَلَوْ لَحْظَةً، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُمَيِّزٍ؛ سَوَاءٌ رَوَى عَنْهُ شَيْئاً أَمْ لَا».

وَفِي كَلَامِ المُصَنِّفِ: الصَّلَاةُ عَلَى غَيْرِ الأَنْبِيَاءِ وَالمَلَائِكَةِ، وَهِيَ مَطْلُوبَةٌ إِذَا كَانَتْ عَلَى سَبِيلِ التَّبَعِ كَمَا هُنَا، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِقْلَالِ:

- فَقِيلَ: بِالمَنْعِ.

- وَقِيلَ: بِأَنَّهَا خِلَافُ الأَوْلَى.

- وَالتَّحْقِيقُ: أَنَّهَا مَكْرُوهَةٌ كَرَاهَةَ تَنْزِيهٍ؛ لِأَنَّهَا مِنْ شِعَارِ أَهْلِ البِدَعِ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ اللَّقَانِيُّ(١).

الأنبابي

قوله: (فَهِيَ مُحَكَّمَةٌ) والظَّاهرُ: أنَّه لو وجدت قرينةٌ في الصَّحب حكِّمت أيضاً؛ كقولك: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَصَحْبِهِ الَّذِينَ عَلِمْتَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ، وَأَنْزَلْتَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ [ب/ ١٣]، وَأَثَبْتَهُمْ فَتْحاً قَرِيباً»، فإنَّ هذا خاصٌّ بأهل بيعة الرِّضوان.

قوله: (اسْمُ جَمْعٍ لِـ «صَاحِبٍ») أي: واسم الجمع تارةً يكون له مفردٌ مِن لفظه؛ كما في «الأشمونيّ»(٢).

---

(١) انظر: «عمدة المريد في شرح جوهرة التوحيد» لإبراهيم اللقاني (١/ ١٠٩).

(٢) انظر: «شرح الأشموني على ألفية ابن مالك» (١/ ٧٠).

(٨) وَآلِـهِ وَصَـحْـبِـهِ ذَوِي الـهُـدَى مَـنْ شُـبِّـهُـوا بِـأَنْـجُـمٍ فِـي الِاهْـتِـدَا

الباجوري

قَوْلُهُ: (ذَوِي الهُدَى) صِفَةٌ لِـ «الصَّحْبِ» فَقَطْ(١)، وَكَذَا قَوْلُهُ: «مَنْ شُبِّهُوا... إلخ»؛ لِأَنَّ التَّشْبِيهَ لَيْسَ إِلَّا لِلصَّحْبِ، كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي، وَجَعْلُ الأَوَّلِ لِكُلٍّ مِنَ الآلِ وَالصَّحْبِ، وَالثَّانِي لِلصَّحْبِ فَقَطْ لَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ البُعْدِ.

وَالمُرَادُ بِـ«الهُدَى»: الِاهْتِدَاءُ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ المُرَادَ بِهِ: الهِدَايَةُ(٢):

- وَهِيَ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ: «الدَّلَالَةُ عَلَى طَرِيقٍ تُوصِلُ إِلَى المَقْصُودِ؛ وُصِلَ بِالفِعْلِ أَوْ لَمْ يَصِلْ».

- وَعِنْدَ المُعْتَزِلَةِ: «الدَّلَالَةُ المَذْكُورَةُ لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَصِلَ بِالفِعْلِ»، ونُقِضَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت: ١٧] الآيَةَ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَصِلُوا بِالفِعْلِ، وَمَعَ ذَلِكَ سُمِّيَتْ دَلَالَتُهُمْ عَلَى طَرِيقٍ تُوصِلُ: «هِدَايَةً».

وَأَوْرَدَ بَعْضُهُمْ عَلَى الأَوَّلِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦]، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ مِنْهُ: «الدَّلَالَةُ عَلَى طَرِيقٍ تُوصِلُ إِلَى المَقْصُودِ؛ وُصِلَ بِالفِعْلِ أَوْ لَمْ يَصِلْ»؛ لِأَنَّهُ ﷺ وُجِدَتْ مِنْهُ الدَّلَالَةُ عَلَى طَرِيقٍ تُوصِلُ، لَكِنَّهُ لَمْ يَصِلِ المَدْلُولَ بِالفِعْلِ.

وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّهُ مَدْفُوعٌ مِنْ أَصْلِهِ؛ لِأَنَّ مُرَادَ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ الهِدَايَةَ هِيَ الدَّلَالَةُ عَلَى طَرِيقٍ تُوَصِّلُ، وَلِهَذِهِ الدَّلَالَةِ فَرْدَانِ: المُوَصِّلَةُ بِالفِعْلِ وَغَيْرُهَا، وَالمُرَادُ بِهَا فِي هَذِهِ الآيَةِ الفَرْدُ الأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَصِحُّ نَفْيُهُ.

الأنبابي

قوله: (وَيُحْتَمَلُ أَنَّ المُرَادَ بِهِ: الهِدَايَةُ) أي: للغير، ولا يتكرَّر حينئذٍ مع [ج/ ٩] قوله: «مَنْ شُبِّهُوا... إلخ»؛ لإفادة الثَّاني ما لم يُفده الأوَّل.

قوله: (وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّهُ مَدْفُوعٌ... إلخ) لا يخفى أنَّ إطلاق الكلِّيِّ على فرده المخصوص تأويلٌ، وللمعتزلة أن يقولوا بمثل هذا التَّأويل في الآية الأولى؛ بأن يطلق الخاصُّ على العامِّ، ولذلك قال بعض

---

(١) **الشرشيمي**: قوله: (صِفَةٌ لِـ «الصَّحْبِ» فَقَطْ) هذا ظاهرٌ إن كان «الهُدَى» مصدراً سماعيًّا لـ «هدى» المتعدِّي؛ لأنَّ الآل بجميع احتمالاته لا يحصل مِن جميعهم هداية للغير، وأمَّا إن جعل اسم مصدر لـ «اهتدى» اللَّازم؛ بمعنى: كونهم مهتدين في أنفسهم، فلا مانع مِن كونه صفة للآل أيضاً؛ إلَّا أنَّه بعيدٌ مِن حيث تشتُّت الصِّفات، وإن كان ظاهر كلام المحشِّي بُعد الاحتمالين، مع أنَّ أحدهما ممتنعٌ والآخر بعيدٌ لِمَا ذكرنا.

(٢) **الشرشيمي**: قوله: (وَيُحْتَمَلُ أَنَّ المُرَادَ بِهِ: الهِدَايَةُ) وعلى هذا يكون فيه تكرارٌ مع قوله: «مَنْ شُبِّهُوا... إلخ»؛ إلَّا أن يقال: إنَّ الثَّاني أفاد زيادةً عنِ الأوَّل، وهو علو تلك الهداية وتفاوتها.

(٨) وَآلِـهِ وَصَـحْـبِـهِ ذَوِي الـهُـدَى   مَـنْ شُـبِّـهُـوا بِـأَنْـجُـمٍ فِـي الِاهْـتِـدَا

الباجوري

هَذَا؛ وَفِي بَعْضِ التَّفَاسِيرِ تَفْسِيرُ الهِدَايَةِ فِي الآيَةِ المَذْكُورَةِ بِخَلْقِ الِاهْتِدَاءِ[١]، فَلْيُرَاجَعْ.

قَوْلُهُ: (مَنْ شُبِّهُوا... إلخ) أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى مَا رُوِيَ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ الرَّبَّ عَمَّا يَخْتَلِفُ فِيهِ أَصْحَابُهُ، فَقَالَ: «يَا مُحَمَّدُ! أَصْحَابُكَ عِنْدِي كَالنُّجُومِ فِي السَّمَاءِ، بَعْضُهَا أَضْوَءُ مِنْ بَعْضٍ[٢]، فَمَنْ أَخَذَ بِشَيْءٍ مِمَّا اخْتَلَفُوا فِيهِ فَهُوَ عَلَى هَدْيٍ عِنْدِي»[٣]، وَإِلَى مَا رُوِيَ أَيْضاً مِنْ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ، بِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمُ اهْتَدَيْتُمْ»[٤].

الأنبابي

المحقِّقين: إنَّه لا خلاف، بل هي تطلق لغةً بالمعنيين، وفتحُ باب التَّأويل لأحد الفريقين دون الآخر خلاف الإنصاف.

قوله: (بِخَلْقِ الِاهْتِدَاءِ) وعلى هذا يكون قوله: ﴿مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦] لبيان سبب النُّزول؛ لأنَّها نزلت في عمِّه أبي طالبٍ، وإلَّا فنفي الخلف عامٌّ. اهـ مؤلِّف.

قوله: (سَأَلَ الرَّبَّ) أي: بلا واسطةٍ ليلة المعراج، ويُحتمل أنَّه كان بواسطة جبريل، والأوَّلُ أقربُ إلى العبارة.

ثمَّ يُحتمَل أن يكون السُّؤال قبل الاختلاف، أو بعده؛ فعلى الأوَّل يكون مِن باب الإخبار بالمغيَّبات.

قوله: (عَمَّا يَخْتَلِفُ) أي: مِن أحكام الدِّين الَّتي للاجتهاد دخلٌ فيها.

قوله: (فِي السَّمَاءِ) حالٌ مِنَ «النُّجوم»، وأتى بها مع أنَّ النُّجوم لا تكون إلَّا في السَّماء؛ للإشارة إلى علوِّ مرتبة الصَّحابة، كعلوِّ محلِّ النُّجوم.

قوله: (بَعْضُهَا... إلخ) حالٌ أيضاً مِنَ «النُّجوم»، أتى بها مع عدم توقُّف جواب السُّؤال عليها؛ إشارةً إلى تفاوت مراتب الصَّحابة كتفاوت مراتب النُّجوم.

قوله: (فَهُوَ عَلَى هَدْيٍ) بفتح الهاء وسكون الدَّال.

---

(١) الشرشيمي: قوله: (بِخَلْقِ الِاهْتِدَاءِ) وعلى ذلك: إنَّما خصَّ ﴿مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦] لكونه سبب النُّزول، لا للاحتراز.

(٢) الشرشيمي: قوله: (فِي السَّمَاءِ) حالٌ مِنَ «النُّجُوم» أفاد علو المرتبة. وقوله: (بَعْضُهَا أَضْوَءُ مِنْ بَعْضٍ) حالٌ ثانيةٌ أفادت تفاوت مرتبتهم، وإن لم يتوقَّف عليه الجواب؛ لأنَّ اختلافهم في الاجتهاد، وفي الدَّلالة مأخوذٌ مِن تشبيههم بالنُّجوم؛ لتفاوت المهتدين في الجهات والنَّواحي.

(٣) انظر: «المدخل إلى السُّنن الكبرى» للبيهقي برقم (١٥١)، (ص: ١٦٢).

(٤) انظر تفصيل تخريجه في: «تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشَّاف» للزيلعي (٢/ ٢٢٩)، و«البدر المنير =

(٨) وَآلِــهِ وَصَــحْــبِــهِ ذَوِي الــهُــدَى مَـنْ شُـبِّـهُـوا بِـأَنْـجُـمٍ فِـي الِاهْـتِـدَا

الباجوري

وَظَاهِرُ هَذَيْنِ الحَدِيثَيْنِ: أَنَّ الصَّحَابَةَ كُلَّهُمْ مُجْتَهِدُونَ، وَهُوَ مَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ حَجَرَ فِي «شَرْحِ الهَمْزِيَّةِ»، وَعَلَّلَهُ بِتَوَفُّرِ شُرُوطِ الاجْتِهَادِ فِي جَمِيعِهِمْ؛ قَالَ: وَلِذَلِكَ لَمْ يُعْرَفْ أَنَّ وَاحِداً مِنْهُمْ قَلَّدَ غَيْرَهُ فِي مَسْأَلَةٍ مِنَ المَسَائِلِ[١]، لَكِنْ رَجَّحَ بَعْضُهُمْ أَنَّ فِيهِمُ المُقَلِّدِينَ[٢] وَالمُجْتَهِدِينَ.

ثُمَّ إِنَّ بَعْضَهُمْ تَكَلَّمَ فِي سَنَدِ الحَدِيثِ الثَّانِي حَتَّى قَالَ الشِّهَابُ فِي «شَرْحِ الشِّفَا»: «إِنَّهُ رُوِيَ مِنْ طُرُقٍ كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ»[٣]، بَلْ قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: «إِنَّهُ مَوْضُوعٌ»[٤]، لَكِنْ نَقَلَ العَارِفُ بِاللهِ تَعَالَى الشَّعْرَانِيُّ فِي «المِيزَانِ» أَنَّهُ صَحِيحٌ عِنْدَ أَهْلِ الكَشْفِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَقَالٌ[٥].

فَإِنْ قِيلَ: خِطَابُهُ ﷺ فِي قَوْلِهِ: «**بِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمُ اهْتَدَيْتُمْ**» لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ لِلصَّحَابَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَلَا لِغَيْرِهِمْ؛ لِعَدَمِ حُضُورِهِمْ حِينَ الخِطَابِ.

أُجِيبَ: بِأَنَّهُ لِغَيْرِهِمْ عَلَى طَرِيقِ اسْتِحْضَارِهِمْ وَفَرْضِهِمْ حَاضِرِينَ؛ كَذَا قَالَ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ[٦]، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الشَّيْخَ تَقِيَّ الدِّينِ السُّبْكِيَّ نَقَلَ عَنْ تَاجِ الدِّينِ بْنِ عَطَاءِ اللهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ لَهُ تَجَلِّيَاتٌ يَرَى فِي بَعْضِهَا سَائِرَ أُمَّتِهِ الآتِيَةَ بَعْدَهُ، فَيَقُولُ مُخَاطِباً لَهُمْ: «**لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فَوَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ**»[٧]، قَالَ: وَمِثْلُهُ يُقَالُ فِي الخِطَابِ الَّذِي نَحْنُ بِصَدَدِهِ. اهـ[٨].

الأنبابي

قوله: (لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ لِلصَّحَابَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ) أي: لأنَّهم كلُّهم مجتهدون؛ بناءً على ما جرى عليه ابن حجر.

= في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشَّرح الكبير» لابن الملقن (٩/ ٥٨٤)، و«التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» (٤/ ٣٥٠).

(١) انظر: «المنح المكية في شرح الهمزية» لابن حجر الهيتمي (ص: ٥٤٩).

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: (أَنَّ فِيهِمُ المُقَلِّدِينَ) وعلى هذا يكون المخاطب غير المجتهد مِنَ الصَّحابة.

(٣) انظر: «نسيم الرياض في شرح شفا القاضي عياض» (٣/ ٤٢٣).

(٤) انظر: «ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل» لابن حزم (ص: ٥٤).

(٥) انظر: «الميزان الكبرى الشعرانية» (١/ ٣٩).

(٦) هو الصَّبَّان؛ انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويِّ» (ص: ١٣٤).

(٧) أخرجه مسلم (٢٥٤٠)، وابن ماجه (١٦١)، من حديث سيدنا أبي هريرة رضي الله تعالى عنه.

(٨) انظر: «فتاوى تقي الدين السبكي» (٢/ ٥٧٤).

(٨) وَآلِـهِ وَصَـحْـبِـهِ ذَوِي الْـهُـدَى مَـنْ شُـبِّـهُـوا بِـأَنْـجُـمٍ فِـي الِاهْـتِـدَا
(٩) وَبَـعْـدُ: فَـالـمَـنْـطِـقُ لِـلْـجَـنَـانِ نِـسْـبَـتُـهُ كَـالـنَّـحْـوِ لِـلِّـسَـانِ

الباجوري

قَوْلُهُ: (فِي الِاهْتِدَا) هَذَا بَيَانٌ لِلجَامِعِ بَيْنَ المُشَبَّهِ وَالمُشَبَّهِ بِهِ.

وَقَدْ يُقَالُ: كَانَ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ أَنْ يَقُولَ: «فِي الهِدَايَةِ»؛ لِأَنَّهَا وَصْفُ كُلٍّ مِنَ المُشَبَّهِ وَالمُشَبَّهِ بِهِ، فَتَكُونُ هِيَ الجَامِعُ بَيْنَهُمَا، بِخِلَافِ «الِاهْتِدَاءِ»، فَإِنَّهُ وَصْفٌ لِلمُهْتَدِينَ[1] بِكُلٍّ مِنْهُمَا كَمَا لَا يَخْفَى.

وَقَدْ يُجَابُ بِمَا أَشَارَ لَهُ الشَّيْخُ المَلَّوِيُّ مِنْ أَنَّ المُرَادَ مِنَ «الِاهْتِدَاءِ» كَوْنُ كُلٍّ مِنْهُمَا يُهْتَدَى بِهِ، فَهُوَ مَصْدَرُ[2] المَبْنِيِّ لِلمَفْعُولِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ صِفَةٌ لِكُلٍّ مِنْهُمَا[3].

لَا يُقَالُ: الِاهْتِدَاءُ بِالصَّحَابَةِ أَقْوَى مِنَ الِاهْتِدَاءِ بِالنُّجُومِ؛ لِأَنَّ الأَوَّلَ يُنْجِي مِنَ الهَلَاكِ الأُخْرَوِيِّ، بَلْ وَمِنَ الدُّنْيَوِيِّ، بِخِلَافِ الثَّانِي، فَكَيْفَ تُشَبَّهُ الصَّحَابَةُ بِالنُّجُومِ فِيهِ، مَعَ أَنَّ القَاعِدَةَ أَنَّ وَجْهَ الشَّبَهِ يَكُونُ أَقْوَى فِي المُشَبَّهِ بِهِ؟

لِأَنَّا نَقُولُ: التَّشْبِيهُ إِنَّمَا هُوَ بِاعْتِبَارِ الحِسِّ وَالمَأْلُوفِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الِاهْتِدَاءَ فِي المُشَبَّهِ بِهِ أَقْوَى بِهَذَا الِاعْتِبَارِ، وَهَذَا لَا يُنَافِي أَنَّهُ أَقْوَى فِي المُشَبَّهِ بِاعْتِبَارٍ آخَرَ، فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (وَبَعْدُ) أَصْلُ هَذِهِ الكَلِمَةِ: «أَمَّا بَعْدُ»، وَالأَصْلُ الأَصِيلُ: «مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ»، فَحُذِفَ كُلٌّ مِنْ «مَهْمَا» وَ«يَكُنْ» وَ«مِنْ شَيْءٍ»؛ بِمَعْنَى: أَنَّ التَّرْكِيبَ حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ هَكَذَا، وَلَمْ يُؤتَ

الأنبابي

نعم؛ إن جرينا على أنَّ فيهم المقلِّد صحَّ أن يكون خطاباً للمقلِّدين مِنَ الصَّحابة.

قوله: (فَهُوَ مَصْدَرُ المَبْنِيِّ لِلمَفْعُولِ) أي: لأنَّه يقال: «اهْتُدِيَ بِالنَّجْمِ مثلاً، اهْتِدَاءً».

قوله: (بَلْ وَمِنَ الدُّنْيَوِيِّ) أي: لأنَّ الاهتداء بهم يتضمَّن الامتناع مِنَ المعاصي الَّتي يترتَّب عليها القصاصات والحدود.

قوله: (وَالأَصْلُ الأَصِيلُ... إلخ) هذا مبنيٌّ على أنَّ مراد سيبويه بقوله: «معنى "أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ": مهما يكن مِن شيءٍ فزيدٌ منطلقٌ» أنَّه في الأصل كذلك، وقال بعض الأفاضل: مرادُ سيبويه بيان المعنى

(١) في بعض النسخ الخطية، وكذلك المطبوع: «للمهتدي» بدلاً من «للمهتدين».

(٢) الشرشيمي: قوله: (فَهُوَ مَصْدَرُ... إلخ) أي: مصدر «اهْتُدِيَ بِهِمْ، يُهْتَدَى، اهْتِدَاءً»؛ لأنَّ الفعل اللَّازم لا يتعدَّى إلى المفعول إلَّا بواسطة حرف الجرِّ، فيُبنى للمفعول، ونائبُ الفاعل الجارُّ والمجرور؛ كـ: «مر بزيد».

(٣) انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويّ» (ص: ١٣١ ـ ١٣٢).

(٩) وَبَـعْـدُ: فَـالـمَـنْـطِـقُ لِـلْـجَـنَـانِ   نِـسْـبَـتُـهُ كَـالـنَّـحْـوِ لِـلِّـسَـانِ

الباجوري

بِشَيْءٍ[١] مِنْ ذَلِكَ مِنْ أَوَّلِ الأَمْرِ، لَا أَنَّهُ[٢] نُطِقَ بِهِ ثُمَّ حُذِفَ وَأُتِيَ بِـ «أَمَّا» نِيَابَةً عَنْهُ، فَصَارَ التَّرْكِيبُ: «أَمَّا بَعْدُ» كَذَا اشْتُهِرَ.

لَكِنَّ التَّحْقِيقَ أَنَّ «أَمَّا» لَمْ تَنُبْ إِلَّا عَنْ «مَهْمَا» كَمَا بَحَثَهُ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ؛ قَالَ: وَفِي كَلَامِ ابْنِ الحَاجِبِ مَا يُؤَيِّدُهُ، وَعَلَيْهِ فَالِاسْمُ الَّذِي بَعْدَهَا كَالعِوَضِ[٣] مِنَ الفِعْلِ، كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ كَلَامُ ابْنِ الحَاجِبِ وَنَصُّهُ: وَالتَزَمُوا حَذْفَ الفِعْلِ بَعْدَهَا ـ يَعْنِي: «أَمَّا» ـ، وَالتَزَمُوا أَنْ يَقَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ جَوَابِهَا مَا هُوَ كَالعِوَضِ مِنَ الفِعْلِ المَحْذُوفِ.

ثُمَّ إِنَّ بَعْضَهُمْ يُعَبِّرُ بِلَفْظِ: «أَمَّا بَعْدُ» وَهُوَ السُّنَّةُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَأْتِي بِهِ فِي خُطَبِهِ وَمُرَاسَلَاتِهِ حَتَّى رَوَاهُ بَعْضُ الحُفَّاظِ عَنْ أَرْبَعِينَ صَحَابِيًّا، وَبَعْضُهُمْ يُعَبِّرُ بِلَفْظِ: «وَبَعْدُ» كَمَا هُنَا، فَيَكُونُ قَدْ حَذَفَ «أَمَّا» وَأَتَى بِـ «الوَاوِ» نِيَابَةً عَنْهَا، فَـ «الوَاو» فِي هَذَا التَّرْكِيبِ نَائِبَةٌ عَنْ «أَمَّا»؛ هَذَا هُوَ المَشْهُورُ.

وَقِيلَ: إِنَّهَا عَاطِفَةٌ، وَ«أَمَّا» مَحْذُوفَةٌ لِدَلَالَةِ «الفَاءِ» عَلَيْهَا، وَكَأَنَّ السَّكَّاكِيَّ جَرَى عَلَيْهِ فِي «المِفْتَاحِ» حَيْثُ قَالَ: «وَأَمَّا بَعْدُ» فَجَمَعَ بَيْنَ «الوَاوِ» وَ«أَمَّا»؛ لِكَوْنِهَا لَيْسَتْ نَائِبَةً عَنْهَا.

وَالظَّرْفُ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ؛ ....

الأنبابي

البحث وتصوير أنَّ «أمَّا» تفيدُ لزوم ما بعد فائها لِمَا قبلها؛ لا أنَّه في الأصل كذلك، بلِ الأصلُ: «إن يكن في الدُّنيا شيءٌ»، فحذف فعل الشَّرط، وزيدت «ما»، وأدغمت النُّون في الميم، وفتحت همزة حرف الشَّرط. اهـ «فنري»[٤].

قوله: (لَكِنَّ التَّحْقِيقَ... إلخ) ذكروا في بحث متعلَّقات الفعل: أنَّ «أمَّا» تقع موقع «مهما» وفعل الشَّرط إن كان الفاصل بين «أمَّا» و«الفاء» معمول الشَّرط، بخلاف ما إذا كان جزءاً مِنَ الجزاء، فإنَّ «أمَّا» تكون واقعةً موقع «مهما» فقط، والفاصلُ في موقع الشَّرط.

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (وَلَمْ يُؤتَ بِشَيْءٍ) عطف علَّة على معلول.

(٢) في المطبوع: «لأنه» بدلاً من «أنه».

(٣) **الشرشيمي**: **قوله**: (كَالعِوَضِ) أي: لأنَّه ليس عوضاً حقيقةً؛ لأنَّه لم يفد ما أفاده الفعل، وإنَّما حذف الفعل بقاءً للشَّرط، فحلَّ محلَّه الظَّرف، فصار كالعوض.

(٤) انظر: «حاشية الفنري على المطول» (ص: ٦٠).

(٩) وَبَعْدُ: فَالمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ نِسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِلِّسَانِ

الباجوري

بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ حَذَفَ المُضَافَ إِلَيْهِ وَنَوَى مَعْنَاهُ[(١)]، وَيَصِحُّ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ حَذَفَ المُضَافَ إِلَيْهِ وَنَوَى لَفْظَهُ، لَكِنَّ الأَشْهَرَ الأَوَّلُ.

وَيُسْتَعْمَلُ هَذَا الظَّرْفُ لِلزَّمَانِ كَثِيراً؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «جَاءَ زَيْدٌ بَعْدَ عَمْرٍو»، وَلِلْمَكَانِ قَلِيلاً؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «دَارُ زَيْدٍ بَعْدَ دَارِ عَمْرٍو»، وَالمُتَبَادَرُ هُنَا الأَوَّلُ، وَإِنْ صَحَّ الثَّانِي أَيْضاً بِاعْتِبَارِ مَكَانِ الرَّقْمِ.

وَهَلْ هُوَ مِنْ مَعْمُولَاتِ الشَّرْطِ، أَوْ مِنْ مَعْمُولَاتِ الجَزَاءِ؟ احْتِمَالَانِ، وَالثَّانِي أَوْلَى؛ لِيَكُونَ المُعَلَّقُ عَلَيْهِ مُطْلَقاً[(٢)]، فَيَكُونَ المُعَلَّقُ أَقْوَى فِي التَّحَقُّقِ؛ لِأَنَّ المُعَلَّقَ عَلَى المُطْلَقِ أَبْلَغُ فِي التَّحَقُّقِ مِنَ المُعَلَّقِ عَلَى المُقَيَّدِ؛ كَذَا قَالُوا.

وَالأَدَقُّ فِي تَوْجِيهِ الأَوْلَوِيَّةِ[(٣)] مَا أَفَادَهُ بَعْضُ مُحَقِّقِي المَغَارِبَةِ مِنْ: أَنَّ ذَلِكَ أَمْثَلُ لِلأَمْرِ بِالبَدَاءَةِ بِالبَسْمَلَةِ وَمَا بَعْدَهَا، المَفْهُومِ مِنَ الأَحَادِيثِ؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الشُّرُوعَ فِي التَّأْلِيفِ بَعْدَ البَدَاءَةِ بِذَلِكَ، وَلَا كَذَلِكَ الأَوَّلُ.

وَلَا يُؤْتَى بِهَذِهِ العِبَارَةِ إِلَّا عِنْدَ الِانْتِقَالِ مِنْ نَوْعٍ مِنَ الكَلَامِ إِلَى نَوْعٍ آخَرَ، وَهَذَا هُوَ مَعْنَى مَا اشْتُهِرَ مِنْ: أَنَّ هَذِهِ الكَلِمَةَ هِيَ فَصْلُ الخِطَابِ، كَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ المُحَقِّقُونَ.

الأنبابي

قوله: (بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ حَذَفَ المُضَافَ إِلَيْهِ وَنَوَى مَعْنَاهُ) قد تكلَّمنا على ذلك في غير هذا المحلِّ.

---

(١) **الشرشيمي: قوله: (وَنَوَى مَعْنَاهُ)** أي: النِّسبة التَّقييديَّة الَّتي بين المضاف والمضاف إليه، وإنَّما نُسبت إلى المضاف إليه؛ لأنَّه الخبر والأخير المتمِّم لها.

وفي جعل هذا علَّة للبناء نظرٌ؛ لأنَّ المضاف لم يفد هذا المعنى كإفادة «من» الاستفهاميَّة للاستفهام، وأجيب: بأنَّه لمَّا كان له دخلٌ في إفادة هذا المعنى، أعطي حكم المفيد؛ إعطاءً للجزء حكم الكلِّ.

(٢) **الشرشيمي: قوله: (لِيَكُونَ المُعَلَّقُ عَلَيْهِ مُطْلَقاً) فيه**: أنَّ التَّعليق حاصلٌ مِنَ المصنِّف بعد ذكر البسملة وما معها، فهو مقيَّدٌ على كلِّ حالٍ، ولو جعل مِن متعلَّق الجزاء.

وأجيب: بأنَّ الإطلاق بالنَّظر لظاهر العبارة.

(٣) **الشرشيمي: قوله: (وَالأَدَقُّ فِي تَوْجِيهِ الأَوْلَوِيَّةِ) وجه كون هذا أدق ممَّا قبله**: لِمَا علمت أنَّ القيد جارٍ على كلا الاحتمالين، وإنَّما هذا بالنَّظر لظاهر العبارة أمثل للأمر؛ أي: لأنَّ في الوجه الأوَّل امتثالٌ أيضاً بأنَّ المعلَّق على شيءٍ بعد البسملة يلزم أن يكون هو أيضاً [أ/ ١٢] بعد البسملة، ففيه امتثال باللَّازم.

(٩) وَبَعْدُ: فَالمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ نِسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِلِّسَانِ

الباجوري

قَوْلُهُ: (فَالمَنْطِقُ... إلخ) أَيْ: «فَأَقُولُ: المَنْطِقُ... إلخ»[١].

فَانْدَفَعَ مَا يَرِدُ مِنْ: أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَضْمُونُ الجَزَاءِ مُرَتَّباً عَلَى فِعْلِ الشَّرْطِ.

وَوَجْهُ الِانْدِفَاعِ: أَنَّ مَضْمُونَ الجَزَاءِ فِي الحَقِيقَةِ الإِخْبَارُ بِالكَوْنِ المَذْكُورِ، لَا نَفْسُهُ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ مُتَرَتِّبٌ عَلَى فِعْلِ الشَّرْطِ.

نَعَمْ؛ يَرِدُ حِينَئِذٍ: أَنَّهُمْ نَصُّوا عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ حَذْفُ «الفَاءِ» إِذَا كَانَ المَحْذُوفُ قَوْلاً.

وَيُجَابُ بِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مُتَّفَقاً عَلَيْهِ، بَلْ طَرِيقَةٌ لِبَعْضِهِمْ، فَيَكُونُ المُصَنِّفُ قَدْ جَرَى عَلَى الطَّرِيقَةِ الأُخْرَى القَائِلَةِ بِعَدَمِ وُجُوبِ[٢] حَذْفِ «الفَاءِ» حِينَئِذٍ، كَمَا نَقَلَهُ بَعْضُهُمْ عَنْ «هَمْعِ الهَوَامِعِ» لِلسُّيُوطِيِّ.

وَأَشَارَ المُصَنِّفُ بِهَذَا إِلَى ثَمَرَةِ هَذَا الفَنِّ الَّتِي هِيَ أَحَدُ المَبَادِئِ العَشَرَةِ المَنْظُومَةِ فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ[٣]: [من الرجز]

إِنَّ مَبَادِي كُلِّ فَنٍّ عَشَرَهْ الحَدُّ وَالمَوْضُوعُ ثُمَّ الثَّمَرَهْ
وَفَضْلُهُ وَنِسْبَةٌ وَالوَاضِعْ وَالِاسْمُ الِاسْتِمْدَادُ حُكْمُ الشَّارِعْ
مَسَائِلٌ وَالبَعْضُ بِالبَعْضِ اكْتَفَى وَمَنْ دَرَى الجَمِيعَ حَازَ الشَّرَفَا

(١) ـ **فَحَدُّ هَذَا الفَنِّ**: «عِلْمٌ يُبْحَثُ فِيهِ[٤] عَنِ المَعْلُومَاتِ التَّصَوُّرِيَّةِ وَالتَّصْدِيقِيَّةِ؛ ....

الأنبابي

قوله: (عِلْمٌ) أي: قواعد.

قوله: (يُبْحَثُ فِيهِ عَنِ المَعْلُومَاتِ) أي: يثبت لها أحوالاً وعوارض ذاتيَّة.

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (أَيْ: «فَأَقُولُ: المَنْطِقُ... إلخ») هذا التَّعليق ليس على قاعدة التَّعليقات؛ لأنَّك إذا قلت: «إِنْ أَكْرَمْتَنِي، قُلْتُ: إِنَّكَ عَالِمٌ» يقع منك هذا القول عند إكرامه لك، وهنا لم يحصل قول مِنَ المصنِّف عند وجود شيء في المستقبل، وإنَّما المقصد الإخبار بحصول هذا القول لوجود الشَّيء، فالمقصودُ تشبيه الجواب بالشَّرط في أنَّ كلًّا متحقِّقٌ.

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: (بِعَدَمِ وُجُوبِ... إلخ) وهناك طريقة أخرى قائلة بوجوب الذِّكر حينئذٍ.

(٣) وهو الصَّبَّان رحمه الله تعالى؛ انظر: «حاشية الصبان على الشَّرح الصَّغير على السُّلَّم» (ص: ١٥٠).

(٤) **الشرشيمي**: **قوله**: (عِلْمٌ يُبْحَثُ فِيهِ... إلخ) أي: نسب كلِّيَّة وقواعد يُبحث فيها، وتلك النِّسب والقواعد كمدلول قول الواضع أوِ المؤلِّف: «المعلومُ التَّصوُّريُّ يقدَّم فيه الجنسُ على الفصل لأجل التَّوصُّل لمجهول، والمعلومُ التَّصديقيُّ يقدَّم فيه المقدِّمة الصُّغرى على الكبرى مع توفُّر شروط الإنتاج». =

(٩) وَبَعْدُ: فَالمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ نِسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِلِّسَانِ

الباجوري

مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تُوَصِّلُ[١] إِلَى أَمْرٍ مَجْهُولٍ تَصَوُّرِيٍّ أَوْ تَصْدِيقِيٍّ، أَوْ مِنْ حَيْثُ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ ذَلِكَ[٢]».

الأنبابي

قوله: (مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تُوَصِّلُ... إلخ) والقواعد الباحثة عنِ المعلومات التَّصوُّريَّة مِن حيث إنَّها توصِّل إلى مجهولٍ تصوُّريٍّ هي القواعد المتعلِّقة بالحدود والرُّسوم، فإنَّ الحدود والرُّسوم توصِّل للمجهولات التَّصوُّريَّة بلا واسطة، وعُقِدَ لذلك باب المعرِّفات.

= وكمدلول قوله أيضاً: «المعلومُ التَّصوُّريُّ: يُبحث عنه المعرِّف أهو كلِّيٌّ أو جزئيٌّ؟ فإن كان كلِّيًّا أخذه وبعد ذلك أهو ذاتيٌّ أو عرضيٌّ؟ فإن كان ذاتيًّا أخذه أيضاً وبعد ذلك أهو جنسٌ أو فصلٌ؟ فإن كان جنساً أخذه وقدَّمه في الذِّكر كما تقدَّم، والمعلومُ التَّصديقيُّ: يبحث المعرِّف عنِ الموضوع والمحمول أوَّلاً هل الموضوع شخصيٌّ أو كلِّيٌّ؟ والمحمول ثابت له أو لا؟ فإن كان ثابتاً له يبحث في هذا التَّركيب أهو قضيَّةٌ أو عكس قضيةٍ؛ صحيحٌ أو فاسدٌ أو نقيض قضية كذلك؟ تأمَّل.

وكتب ثانياً: قوله: (عِلْمٌ يُبْحَثُ فِيهِ... إلخ) أي: نسب كلِّيَّة يقع الإخبار فيها عنِ المعلومات التَّصوُّريَّة بأنَّها تركَّب على الهيئة المخصوصة لأجل التَّوصُّل إلى الأمر المجهول، وبأنَّها [..] عليها بأنَّها كلِّيَّةٌ أو جزئيَّةٌ؛ ذاتيَّةٌ أو عرضيَّةٌ... إلخ، وهذا البحث الثَّاني سابقٌ [على] المعرِّف على الأوَّل، وكذا المعلومات التَّصديقيَّة بأنَّها تركَّب على الهيئة المخصوصة لتوصِّل... إلخ، وبأنَّها قضيَّةٌ أو عكس قضية... إلخ، وهذا البحث أيضاً سابقٌ على البحث الأوَّل.

(١) الشرشيمي: وقوله: (مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تُوَصِّلُ.. أَوْ مِنْ حَيْثُ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ ذَلِكَ) أي: من أجل البحث عن سبب التَّوصُّل مِنَ السَّبب [..]، ومِن حيث البحث عمَّا يتوقَّف عليه ذلك التَّوصُّل؛ بناءً على أنَّ اسم الإشارة راجعٌ إلى التَّوصُّل المفهوم مِنَ الفعل كما هو الظَّاهر.

لكن يَرِدُ عليه أمران:

الأوَّل: كيف جعلتم البحث عنِ الكلِّيَّة... إلخ وعنِ القضية بحثاً عمَّا يتوقَّف عليه التَّوصُّل، ولم تجعلوا البحث عنِ التَّركيب بحثاً عمَّا يتوقَّف عليه ذلك، مع أنَّه متوقِّفٌ على التَّركيب أيضاً؟

والثَّاني: أنَّ التَّوصُّل متوقِّفٌ على مجموع القضيَّتين، فكيف تجعلوا التَّوقُّف على كلِّ قضيَّةٍ بلا واسطةٍ، فهذا يبعد هذا الفهم.

ويحتمل على بعد: أنَّ اسم الإشارة راجعٌ إلى المعلومات كما قاله بعضهم، وعلى هذا يرد الإيراد الأوَّل بالثَّاني.

والأحسن مِن هذا كلِّه: إرجاعه إلى التَّوصُّل كما قلنا، لكن على تقدير مضافٍ؛ أي: «ومِن حيث ما يتوقَّف عليه سبب ذلك التَّوصُّل»، وذلك السَّبب هو التَّركيب على الهيئة المخصوصة؛ لأنَّه سببٌ قريبٌ إليه.

وإنَّما كان هذا أحسن؛ لأنَّه لا يرد عليه الإيراد الأوَّل وهو ظاهرٌ، ولا الثَّاني؛ لأنَّ توقُّفه على كلِّ قضيَّةٍ بلا واسطةٍ؛ تأمَّل، والله تعالى الموفِّق.

(٢) الشرشيمي: قوله: (أَوْ مِنْ حَيْثُ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ ذَلِكَ) أي: مِن حيث ما يتوقَّف عليه التَّوصُّل؛ هذا هو المتعيِّن مِن مدلول اسم الإشارة مِن أنَّه راجعٌ إلى التَّوصُّل. =

(٩) وَبَعْدُ: فَالمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ نِسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِلِّسَانِ

الباجوري

مِثَالُ البَحْثِ عَنِ المَعْلُومَاتِ التَّصَوُّرِيَّةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تُوَصِّلُ(١) إِلَى أَمْرٍ مَجْهُولٍ تَصَوُّرِيٍّ: البَحْثُ(٢) عَنِ الجِنْسِ وَالفَصْلِ كَـ: «الحَيَوَانِ، وَالنَّاطِقِ» وَهُمَا مَعْلُومَانِ تَصَوُّرِيَّانِ، بِأَنَّهُمَا(٣) إِذَا رُكِّبَا عَلَى الوَجْهِ المَخْصُوصِ وُصِّلَ مَجْمُوعُهُمَا إِلَى أَمْرٍ مَجْهُولٍ تَصَوُّرِيٍّ كَـ: «الإِنْسَانِ»، وَمِنْ حَيْثُ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ(٤) ذَلِكَ: البَحْثُ عَمَّا ذُكِرَ(٥) بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ أَوْ جُزْئِيٌّ، ذَاتِيٌّ أَوْ عَرَضِيٌّ، جِنْسٌ أَوْ فَصْلٌ.

الأنبابي

والقواعدُ الباحثة عنِ المعلومات التَّصديقيَّة مِن حيث إنَّها توصِّل لمجهولٍ تصديقيٍّ هي القواعد المتعلِّقة بالأقيسة والاستقراء والتَّمثيل؛ الَّتي هي أنواع الحجَّة، فإنَّ القياس والاستقراء [ب/ ١٤] والتَّمثيل كلٌّ منها يوصِّل للمجهول التَّصديقيِّ.

= وقال بعضهم: إنَّه راجع للمعلومات التَّصوُّريَّة. . . إلخ؛ لأنَّها هي الَّتي تتوقَّف على ذلك بالمباشرة، بخلاف التَّوصُّل، فإنَّه يتوقَّف على ذلك بواسطة توقُّفه على المعلومات.

فإن قلت: ذلك صحيحٌ؛ إلَّا أنَّهم لاحظوا المقصود بالذَّات، ولم يلاحظوا الوسيلة، وأيضاً هو المتعيِّن في فهم العبارة في المحشِّي، وصرَّح الصَّبَّان بذلك [أ/ ١٣] كما يعلم بالمراجعة، لكن يؤخذ مِن قول المحشِّي: «توقُّفاً قريباً لكونه مِن غير واسطةٍ. . . إلخ» أنَّ المتوقِّف على ذلك هو المعلومات؛ لأنَّه الَّذي يكون بلا واسطة وبواسطةٍ، وأمَّا التَّوصُّل فدائماً بواسطة المعلومات.

إلَّا أن يقال: المراد بقوله: «بلا واسطة» أي: غير مجموع المعلومات؛ هذا ما ظهر.

(١) **الشرشيمي**: وقوله: (مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تُوَصِّلُ) أي: مِن أجل أنها توصِّل. . . إلخ؛ أيِ: البحث عن هيئة المعلومات مِنَ التَّركيب، واجتماع الشُّروط مِنَ التَّصديقيَّات لأجل. . . إلخ.

(٢) **الشرشيمي**: قوله: (البَحْثُ) خبرٌ عن قوله: «مِثَالُ البَحْثِ. . . إلخ».

(٣) **الشرشيمي**: قوله: (بِأَنَّهُمَا) هذا المقصود بالبحث.

(٤) **الشرشيمي**: وقوله: (وَمِنْ حَيْثُ مَا يَتَوَقَّفُ) أيِ: البحث عن تلك المعلومات مِن حيث البحث عمَّا يتوقَّف عليه تلك المعلومات، أوِ التَّوصُّل على ما سبق، فالبحثُ في الحقيقة عن صفات المعلومات الَّتي يتوقَّف عليها صحَّة تلك المعلومات، أوِ التَّوصُّل على ما سبق أيضاً.

(٥) **الشرشيمي**: قوله: (عَمَّا ذُكِرَ) أيِ: الجنس والفصل. وقوله: «بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ. . . إلخ» هذا هو المقصود بالبحث. وقوله: «بِأَنَّهُمَا إِذَا رُكِّبَا. . . إلخ» هذا هو المقصود بالبحث أيضاً، لكن حيث كان المبحوث عنه الجنس والفصل كيف يبحث عن كلٍّ منهما بأنَّه كلِّيٌّ أو جزئيٌّ. . . إلخ؟!

ويمكن أن يجاب: بأنَّ المراد: أنَّه يبحث عمَّا يراد جعله جنساً أو فصلاً؛ أي: يبحث عنِ اللَّفظ التَّصوُّريِّ توصُّلاً لجعله جنساً أو فصلاً، فالبحثُ عمَّا يتوقَّف عليه قبل البحث عنِ المعلومات لأجل التَّوصُّل، وهذه الأمثلة مِنَ الواضع أو مِنَ المؤلِّفين لتوضِّح القواعد، وإن كان الباحث بالفعل هو المعرِّف أوِ الآتي بالقياس؛ تأمَّل.

(٩) وَبَعْدُ: فَالمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ نِسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِلِّسَانِ

الباجوري

وَمِثَالُ البَحْثِ عَنِ المَعْلُومَاتِ التَّصْدِيقِيَّةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تُوَصِّلُ إِلَى أَمْرٍ مَجْهُولٍ تَصْدِيقِيٍّ: البَحْثُ عَنْ مُقَدِّمَتَي القِيَاسِ كَقَوْلِنَا: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ»، وَهُمَا مَعْلُومَانِ تَصْدِيقِيَّانِ، بِأَنَّهُمَا إِذَا رُكِّبَا عَلَى الوَجْهِ المَخْصُوصِ وَصَّلَ مَجْمُوعُهُمَا إِلَى أَمْرٍ مَجْهُولٍ تَصْدِيقِيٍّ كَقَوْلِنَا: «العَالَمُ حَادِثٌ»، وَمِنْ حَيْثُ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ ذَلِكَ تَوَقُّفاً قَرِيباً لِكَوْنِهِ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ: البَحْثُ عَنْ كُلٍّ مِنْ مُقَدِّمَتَي القِيَاسِ بِأَنَّهُ قَضِيَّةٌ أَوْ عَكْسُ قَضِيَّةٍ، أَوْ نَقِيضُ قَضِيَّةٍ، أَوْ تَوَقُّفاً بَعِيداً لِكَوْنِهِ بِوَاسِطَةِ تَوَقُّفِهِ عَلَى القَضِيَّةِ[١]: البَحْثُ عَمَّا ذُكِرَ مِنْ حَيْثُ المَوْضُوعِ وَالمَحْمُولِ.

الأنبابي

والقواعدُ [أ/٩] الباحثةُ عنِ المعلومات التَّصوُّريَّة المتوقِّفُ عليها الموصِّل للمجهول التَّصوُّريِّ هي القواعد المتعلِّقةُ بالكلِّيَّات الخمس؛ الَّتي هي: النَّوع، والعَرَضُ العامُّ، والجنس، والفصلُ، والخاصَّة؛ وذلك لأنَّ الموصِّل الَّذي هو الحدُّ أوِ الرَّسمُ متوقِّفٌ على هذه الأمور؛ لأنَّه يتركَّب منها، لكن فيه أنَّ النَّوع لا دخل له في ذلك، وكذا العَرَض العامُّ على ما اشتهر، فذكرُهما إنَّما هو على سبيل الاستطراد.

نعم؛ مَن فسَّر الإيصال في عبارة من قال: «مِن حيث الإيصال إلى مجهولٍ» بـ: كونه موصِّلاً أو موصَّلاً إليه، حيث يبحث في المنطق عن كون البسيط لا يحدُّ ولا يرسم، والمركَّب يحدُّ ويرسم، جعلت مباحث النَّوع مقصودةً بالذَّات داخلةً في الإيصال، لا فيما يتوقَّف عليه الإيصال، وذكر الجزئيِّ على سبيل الاستطراد أيضاً؛ إذ لا دخل له في الحدود.

نعم؛ له دخلٌ في التَّوصيل إلى التَّصديق؛ إذِ الجزئيُّ يكون موضوعاً، وسيأتي أنَّ الموضوع معلومٌ تصوُّريٌّ يتوقَّف عليه القياس الموصل للتَّصديق بواسطة توقُّف القياس على جزئه، وهو القضيَّة المركَّبة منه ومِنَ المحمول.

---

(١) الشرشيمي: قوله: (بِوَاسِطَةِ تَوَقُّفِهِ عَلَى القَضِيَّةِ) أي: المتوقِّفة على المحمول والموضوع.

وفيه: أنَّه [إن] كان القياس يتركَّب مِنَ القضيَّة وعكسها ونقيضها مع غيره، فكيف فائدة البحث؟

فالظَّاهر: أنَّ فائدته أنَّه إن وجدها عكس قضيَّة أو نقيضها، فينظر: هلِ العكس صحيحٌ فيضمه مع غيره، أو فاسدٌ كان عكس الكلِّيَّة بكلِّيَّة فلا، وكذا يُقال في النَّقيض، فإنَّ نقيض السَّالبة الكلِّيَّة موجبة جزئيَّة، فإن كان كذلك ضم، وإلَّا فلا.

ثمَّ ظهر أنَّ المراد: أنَّه يبحث عن كلٍّ مِنَ المقدِّمتين:

- فإن وجد كلًّا قضيَّةً مستقلَّةً غيرَ مرتَّبةٍ على قياسٍ سابقٍ؛ بأن لا تكون عكساً ولا نقيضاً، فالأمرُ ظاهرٌ.
- وإن وجد كلًّا عكسَ مقدِّمتَي قياسٍ آخر، فإن وجد العكس صادقاً كان الأصل كذلك، أو غير صادقٍ فالأصل كذلك.
- وإن وجده نقيضاً لمقدِّمتي قياسٍ آخر، فإن كان قياس النَّقيض صادقاً بأن صدقت نتيجته فالأصل كاذب، أو كاذباً بأن كذبت نتيجته فالأصل صادق؛ تأمَّل.

(٩) وَبَـعْـدُ: فَـالـمَـنْـطِـقُ لِـلْـجَـنَـانِ   نِـسْـبَـتُـهُ كَـالـنَّـحْـوِ لِـلِّـسَـانِ

الباجوري

(٢) ـ وَمَوْضُوعُهُ: المَعْلُومَاتُ التَّصَوُّرِيَّةُ وَالتَّصْدِيقِيَّةُ ....

الأنبابي

هذا؛ ثمَّ ما سبق مِن كون الفصل أوِ الخاصَّة متوقِّفاً عليهما الموصِّل إذا لم يعرَّفا بكلٍّ منهما على انفراده، فإن عرِّفا بكلٍّ منهما على انفراده، كانا مِن قبيل المعلومات التَّصوُّريَّة الموصلة بلا واسطة، والقواعدُ الباحثة عنِ المعلومات التَّصديقيَّة المتوقِّف عليها الموصِّل للمجهول التَّصديقيِّ توقُّفاً قريباً هي القواعدُ المتعلِّقةُ بالقضايا وأحكامها كالعكس والتَّناقض، وكونها حمليَّاتٍ أو شرطيَّاتٍ.

ووجه [ج/ ١٠] التَّوقُّف: أنَّ القياس الموصِّل للتَّصديق يتوقَّف على معرفة جزأيه، وهما: القضيَّة الصُّغرى والكبرى، فلا بدَّ مِن معرفة القضيَّة بتعريفها وأحكامها، والقواعد الباحثة عنِ المعلومات التَّصوُّريَّة، المتوقِّف عليها الموصِّل إلى التَّصديق توقُّفاً بعيداً هي القواعد المتعلِّقة بالمحمول والموضوع، المذكورة في ضمن باب القضايا.

ووجه التَّوقُّف: أنَّ القياس الموصِّل متوقِّفٌ على القضيَّة الَّتي هي جزؤه، والقضيَّةُ متوقِّفةٌ على جزئها الَّذي هو المحمول أوِ الموضوع.

فإن قيل: ليس في المنطق مسألة محمولها الإيصال، أو ما يتوقَّف عليه الإيصال حتَّى يقال: «علمٌ يُبحث فيه عنِ المعلومات التَّصوُّريَّة والتَّصديقية مِن حيث إيصالها... إلخ».

قيل: إنَّ الحكم على المعلوم التَّصوُّريِّ بأنَّه حدٌّ أو رسمٌ معناه: أنَّه موصِّلٌ إلى المجهول(١) التَّصوُّريِّ بلا واسطةٍ، وقس على هذا.

ثمَّ إنَّه قيَّد بقوله: «مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تُوَصِّلُ... إلخ» احترازاً عنِ البحث عنها، لا مِن هذه الحيثيَّة كـ: كونها موجودةً في الذِّهن، أو غير موجودةٍ، وكونها ثابتةً في نفس الأمر بقطع النَّظر عنِ اعتبار المعتبر، أوِ اعتباريَّةً محضةً كـ: أنياب الأغوال، والقضايا الذِّهنيَّة، فلا يبحث عنها المنطقيُّ مِن هذه الجهات؛ إذ ليس غرضه متعلِّقاً بها.

قوله: (وَمَوْضُوعُهُ: المَعْلُومَاتُ... إلخ) أي: لأنَّ موضوع كلِّ علمٍ ما يُبحث فيه عن عوارضه الذَّاتيَّة؛ أي: المنسوبة إلى ذات المعروض نسبةً قويَّةً كـ: المعلومات المذكورة مِنَ الحيثيَّة المذكورة، والأعراض الذَّاتيَّة كـ: الإيصال، وما يتوقَّف عليه الإيصالُ كـ: الجنسيَّة والفصليَّة، وكونها قضيَّةً أو عكسَ قضيَّةٍ، وحمليَّةً أو شرطيَّةً موجَّهةً أو غيرَ موجَّهةٍ؛ إذ هي المبحوث عنها في المنطق.

وإنَّما كان موضوع هذا الفنِّ تلك المعلومات؛ لأنَّ المنطقيَّ يبحث عن أحوالها الَّتي هي الإيصال [ب/ ١٥]

---

(١) في (ج): «للمجهول» بدلاً من «إلى المجهول».

(٩) وَبَعْدُ: فَالمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ نِسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِلِّسَانِ

الباجوري

مِنْ حَيْثُ صِحَّةِ إِيْصَالِهَا إِلَى أَمْرٍ مَجْهُولٍ تَصَوُّرِيٍّ أَوْ تَصْدِيقِيٍّ(١).

(٣) ـ **وَثَمَرَتُهُ**: مَا أَشَارَ إِلَيْهِ المُصَنِّفُ مِنْ: أَنَّهُ يَعْصِمُ الذِّهْنَ عَنِ الخَطَأِ فِي الفِكْرِ. **وَقِيلَ**: مَعْرِفَةُ التَّأْلِيفَاتِ الصَّحِيحَةِ وَالفَاسِدَةِ.

(٤) ـ **وَفَضْلُهُ**: فَوَقَانُهُ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ العُلُومِ مِنْ حَيْثُ كَوْنِهِ عَامَّ النَّفْعِ؛ لِأَنَّهُ يَبْحَثُ عَنْ كُلِّ عِلْمٍ تَصَوُّرِيٍّ أَوْ تَصْدِيقِيٍّ(٢)، وَهَذَا لَا يُنَافِي أَنَّ بَعْضَ بَاقِي العُلُومِ يَفُوقُهُ مِنْ حَيْثِيَّةٍ أُخْرَى.

الأنبابي

إلى المجهولات، وما يتوقَّفُ عليه هذا الإيصال، وهذه الأحوال هي العارضة للمعلومات التَّصوُّريَّة والتَّصديقيَّة لذواتها، والفرقُ بين العوارض الذَّاتيَّة وغيرها مذكورٌ في «القطب» و«حواشيه» مع زياداتٍ أُخَر متعلِّقةٌ بالحدِّ والموضوع المذكورَين(٣).

قوله: (مِنْ حَيْثُ صِحَّةِ إِيْصَالِهَا. . . إلخ) أي: فموضوع المنطق مقيَّدٌ بصحَّة الإيصال، لا بنفس الإيصال؛ حتَّى يرد عليه: أنَّ قيد الموضوع مِن تتمَّته، لا يُبحَث عنه في العِلم؛ إذ لا بدَّ في كلِّ علمٍ مِن كون موضوعه مسلَّم الثُّبوت، والإيصالُ مبحوثٌ عنه في هذا العِلم، فيجبُ أن يكون حالاً عارضةً للموضوع، لا مسلَّم الثُّبوت.

ومحصَّل الجواب: أنَّ قيد الموضوع هو صحَّة الإيصال، لا الإيصال نفسه، وعلى هذا القياس نظائرُ هذا القيد في موضوعات العلوم.

قوله: (وَقِيلَ: مَعْرِفَةُ التَّأْلِيفَاتِ. . . إلخ) في الحقيقة الثَّمرةُ الأولى متفرِّعةٌ على هذه الثَّمرة.

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (مِنْ حَيْثُ صِحَّةِ إِيْصَالِهَا. . . إلخ) أي: المبحوث عنها مِن حيث صحَّة الإيصال، لا مِن حيث ذاتها، وكذلك ومِن حيث ما يتوقَّف عليه التَّوصُّل، أوِ المعلومات كما تقدَّم، ولعلَّه تركه لعلمه ممَّا سبق، أوِ اقتصاراً على المقصود.

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: (يَبْحَثُ عَنْ كُلِّ عِلْمٍ تَصَوُّرِيٍّ أَوْ تَصْدِيقِيٍّ) إن قلت: أيُّ علم تصوُّريٌّ؛ لأنَّ جميع العلوم تصديقات؟ قلت: كلُّ علم فيه تصوُّر وتصديق، فإنَّ علم التَّوحيد مثلاً إذا قيل فيه: «القُدْرَةُ وَاجِبَةٌ للهِ تَعَالَى» كان إدراك الطَّرفين تصوُّراً، وإدراك وقوع النِّسبة تصديقاً.

ثمَّ ظهر أنَّ المراد بـ «التَّصوُّر» في العلوم: تصوُّر تعاريف المفردات منها؛ كـ: تصوُّر معنى الصَّلاة، والبيع، . . . إلخ [أ/ ١٤]، فإنَّ تعاريفها معلوماتٌ تصوُّريَّة توصِّل إلى أمرٍ مجهولٍ تصوُّريٍّ، وهو المعرَّف، وأنَّ المراد بـ «التَّصديق» فيها: التَّصديق بالأقيسة الواقعة فيها؛ كالقياس الحاصل في مقام الاستدلال على وجوب الصَّلاة بـ ﴿أَقِيمُوا الصَّلَوٰةَ﴾، فإنَّه يُقال: «هذا أمرٌ، وكلُّ أمرٍ للوجوب»، وهكذا يقال في سائر الأدلَّة، وأمَّا نفس الأحكام الفقهيَّة كـ: كون فروض الوضوء ستَّة، أو كونه فرضاً، أو مندوباً، فلا يُقال لها: «معلومات تصوُّريَّة أو تصديقيَّة توصِّل. . . إلخ»؛ لأنَّها نفس المصدَّق به، فهي نتيجة القياس والدَّليل، وإن كان إدراك مفرداتها تصوُّراً، وإدراك وقوع نسبتها تصديقاً؛ تأمَّل.

(٣) انظر: «مجموعة الشمسية» (١/ ١٥١) وما بعدها.

(٩) وَبَـعْـدُ: فَـالـمَـنْـطِـقُ لِـلْـجَـنَـانِ   نِـسْـبَـتُـهُ كَـالـنَّـحْـوِ لِـلِّـسَـانِ

الباجوري

(٥) ـ وَنِسْبَتُهُ لِلعُلُوم مُبَايَنَتُهُ لَهَا[١].

(٦) ـ وَوَاضِعُهُ: «إِرَسَطُ» ـ بِكَسْرِ الهَمْزَةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ وَالسِّينِ وَضَمِّ الطَّاءِ ـ، وَهُوَ إِرَسْطَاطَالِيسُ[٢]، خِلَافاً لِمَنْ تَوَهَّمَ أَنَّهُمَا شَخْصَانِ.

(٧) ـ وَاسْمُهُ: «المَنْطِقُ» كَمَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ، وَيُسَمَّى أَيْضاً بِـ: «المِيزَانِ»، وَبِـ: «مِعْيَارِ العُلُومِ».

وَإِنَّمَا سُمِّيَ بِـ: «المَنْطِقِ»؛ لِأَنَّ المَنْطِقَ فِي الأَصْلِ يُطْلَقُ عَلَى: الإِدْرَاكِ[٣]، وَعَلَى: القُوَّةِ العَاقِلَةِ، وَعَلَى: النُّطْقِ الَّذِي هُوَ التَّلَفُّظُ، وَهَذَا الفَنُّ بِهِ يَكْثُرُ الإِدْرَاكُ وَيُصِيبُ[٤]، وَبِهِ تَتَقَوَّى القُوَّةُ العَاقِلَةُ وَتَكْمُلُ، وَبِهِ تَكُونُ القُدْرَةُ عَلَى النُّطْقِ[٥]، فَلَمَّا كَانَ لَهُ ارْتِبَاطٌ بِكُلٍّ مِنْ هَذِهِ المَعَانِي الثَّلَاثَةِ سُمِّيَ بِذَلِكَ.

الأنبابي

قوله: (وَبِـ: «مِعْيَارِ العُلُومِ») أي: ميزان الإدراكات الَّذي يعرف به صحيحها مِن فاسدها [أ/١٠].

قوله: (يُطْلَقُ عَلَى: الإِدْرَاكِ) ومنه «نَاطِقٌ» في تعريف «الإِنْسَان»؛ أي: مُدْرِكٌ إدراكاً كلِّيًّا؛ أي: كثيراً.

وخرج بـ «كُلِّيًّا»: إدراك غير الإنسان مِنَ الحَيَوَانات، فلا يسمَّى: «منطقاً» و: «نطقاً»، وهو على هذا مصدرٌ ميميٌّ، كما هو على الإطلاق الثَّالث كذلك، بخلافه على الثَّاني، فإنَّه اسم مكانٍ.

قوله: (وَعَلَى: القُوَّةِ العَاقِلَةِ) أي: الَّتي هي محلُّ صدور تلك الإدراكات.

قوله: (بِهِ يَكْثُرُ) قيل: تقديم المعمول في المواضع الثَّلاثة؛ للاهتمام، لا للحصر؛ إذ لغير المنطق دخلٌ أيضاً، وإن كان هو أدخل.

قوله: (تَكُونُ القُدْرَةُ) أي: التَّامَّة.

---

(١) **الشرشيمي:** **قوله:** (مُبَايَنَتُهُ لَهَا) أي: بالنَّظر للحدِّ، وأمَّا بالنَّظر لموضوعه فهو عامٌّ لكلِّ علمٍ؛ لأنَّ قولك: «المعلومات التَّصوُّريَّة والتَّصديقيَّة» يشمل: كلَّ علمٍ كما تقدَّم توضيحه.

(٢) **الشرشيمي:** **قوله:** (وَهُوَ إِرَسْطَاطَالِيسُ) فاختصر منه: «أرسيط».

(٣) **الشرشيمي:** **قوله:** (يُطْلَقُ عَلَى: الإِدْرَاكِ) وعلى هذا وعلى الثَّالث يكون مصدراً ميميًّا، وعلى الثَّاني يكون اسم مكان.

(٤) **الشرشيمي:** **وقوله:** (بِهِ يَكْثُرُ الإِدْرَاكُ... إلخ) توضيح ذلك: أنَّ به تتقوَّى القوَّة العاقلة الَّتي بها الإدراك، فيكثر الإدراك عند ذلك، فيقدر على التَّلفُّظ؛ لأنَّه لا يكون إلَّا بعد الإدراك والتَّدبُّر للمعاني، فهو مجازٌ بحسب الأصل مِن باب إطلاق اسم الشَّيء الَّذي تسبَّب وصفه عن شيءٍ آخر على ذلك الشَّيء الآخر.

(٥) **الشرشيمي:** **وقوله:** (وَبِهِ تَكُونُ القُدْرَةُ) تقديم الجارِّ والمجرور؛ للاهتمام، لا للحصر؛ لأنَّ غيره يحصل منه ذلك أيضاً، ووجه الاهتمام: أنَّه أنفع مِن غيره في ذلك.

(٩) وَبَعْدُ: فَالمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ نِسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِلِّسَانِ

الباجوري

(٨) ـ **وَاسْتِمْدَادُهُ**: مِنَ العَقْلِ.

(٩) ـ **وَحُكْمُهُ**: الجَوَازُ عَلَى مَا يَأْتِي.

(١٠) ـ **وَمَسَائِلُهُ**: القَضَايَا[١] النَّظَرِيَّةُ البَاحِثَةُ عَنْ هَيئَةِ المُعَرِّفَاتِ وَالأَقْيِسَةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا. اهـ مُلَخَّصاً مِنْ شَرْحِ الشَّيْخِ المَلَّوِيِّ «الكَبِيرِ» وَ«الصَّغِيرِ» مَعَ زِيَادَةٍ[٢].

قَوْلُهُ: (لِلْجَنَانِ) مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ حَالٌ مِنَ المُبْتَدَأ عَلَى طَرِيقَةِ مَنْ يُجِيزُهُ كَسِيبَوَيْهِ؛ تَقْدِيرُهُ: مَنْسُوباً، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ المَلَّوِيُّ[٣]، أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ بَعْدُ: «نِسْبَتُهُ» كَمَا قَالَهُ[٤] بَعْضُهُمْ.

وَالمُرَادُ بِـ«الجَنَانِ»:

ـ الذِّهْنُ المُتَعَلِّقُ بِهِ[٥]؛ الَّذِي هُوَ العَقْلُ مَجَازاً.

ـ أَوِ القَلْبُ حَقِيقَةً، لَكِنْ بِمَعْنَى: اللَّطِيفَةِ الرَّبَّانِيَّةِ[٦]؛ ....

الأنبابي

قوله: (مَجَازاً) راجعٌ لقوله: «الذِّهن»؛ أي: مِن باب تسمية المتعلِّق ـ بالكسر ـ وهو الذِّهن باسم المتعلَّق ـ بالفتح ـ وهو الجَنَان؛ بمعنى: اللَّطيفة الَّتي تسمَّى: «روحاً» و: «نفساً» و: «قلباً» حقيقةً، وكما يطلق القلب على تلك اللَّطيفة يُطلقُ على متعلَّقها وهو اللُّحمةُ الصَّنوبريَّة الشَّكل حقيقةً أيضاً.

فتلخَّص: أنَّ الجَنَان يُطلق على اللَّطيفة بأسمائها حقيقةً، وعلى الذِّهن المتعلِّق بها مجازاً، وأنَّ القلب يُطلق على اللَّطيفة المذكورة، وعلى متعلَّقها حقيقةً أيضاً، وأنَّ الذِّهن بمعنى: العقل.

قوله: (أَوِ القَلْبُ) عطفٌ على الذِّهن، لا على العقل.

قوله: (الرَّبَّانِيَّةِ) ....

(١) **الشرشيمي**: قوله: (القَضَايَا... إلخ) أي: الدَّالَّة على النِّسب الكلِّيَّة الدَّاخلة في تعريفه؛ تأمَّل.

(٢) انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّوي» (ص: ١٣٩)، «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ١٢٠).

(٣) بقوله: «بالنِّسبة للجَنَان»، انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّوي» (ص: ١٤١).

(٤) في المطبوع: «قال» بدلاً من «قاله».

(٥) **الشرشيمي**: قوله: (المُتَعَلِّقُ بِهِ) أي: بالجنان بمعنى: القلب، ومعنى «تعلُّقه به»: أنَّه معدٌّ له ومهيئ له، وآلةٌ لإدراك الأمور. وقوله: (الَّذِي) صفةٌ للذِّهن.

(٦) **الشرشيمي**: وقوله: (الرَّبَّانِيَّةِ) نسبة إلى الرَّبِّ بزيادة الألف والنُّون؛ للمبالغة، وإنَّما نُسِب للرَّبِّ؛ لكونه خفيًّا لا يعلمه إلَّا هو، وأنَّ كلًّا ليس بجرمٍ، فهو مِن نسبة أحد المتشابهين للآخر، فهو مِن باب إطلاق اسم المتعلَّق ـ بالفتح ـ على المتعلِّق ـ =

(٩) وَبَعْدُ: فَالمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ نِسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِلِّسَانِ

الباجوري

الَّتِي تُسَمَّى: «رُوحاً» وَ: «نَفْساً»، لَا بِمَعْنَى: اللُّحْمَةِ الصَّنَوبَرِيَّةِ الشَّكْلِ؛ أَي: الَّتِي شَكْلُهَا كَشَكْلِ الصَّنَوبَرِ، وَهُوَ شَجَرٌ يَنْبُتُ فِي البَرِيَّةِ، دَقِيقُ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ، غَلِيظُ الآخَرِ مَعَ نَوْعِ اسْتِدَارَةٍ كَقُمْعِ السُّكَرِ، فَهَذِهِ اللُّحْمَةِ عَلَى هَذَا الشَّكْلِ، فَهِيَ دَقِيقَةُ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ غَلِيظَةُ الآخَرِ مَعَ نَوْعِ اسْتِدَرَاةٍ كَقُمْعِ السُّكَرِ، كَمَا يُشَاهَدُ[١] ذَلِكَ فِي قَلْبِ الدَّجَاجَةِ وَغَيْرِهَا.

قَوْلُهُ: (نِسْبَتُهُ) أَي: المَنْطِقِ.

وَقَوْلُهُ: (كَالنَّحْوِ) أَيْ: كَنِسْبَةِ النَّحْوِ؛ كَمَا قَدَّرَهُ الشَّيْخُ المَلَّوِيُّ[٢]؛ لِيَتَنَاسَبَ المُشَبَّهُ وَالمُشَبَّهُ بِهِ.

وَقَوْلُهُ: (لِلِّسَانِ) مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ حَالٌ مِنَ «النَّحْوِ»؛ تَقْدِيرُهُ: مَنْسُوباً؛ بِنَاءً عَلَى جَعْلِ قَوْلِهِ: «لِلْجَنَانِ» مُتَعَلِّقاً بِمَحْذُوفٍ، أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِلَفْظِ «نِسْبَة» المُقَدَّرِ؛ بِنَاءً عَلَى جَعْلِ ذَلِكَ مُتَعَلِّقاً بِقَوْلِهِ: «نِسْبَتُهُ».

وَتَقْدِيرُ المَتْنِ عَلَى الأَوَّلِ: فَالمَنْطِقُ حَالَ كَوْنِهِ مَنْسُوباً لِلْجَنَانِ نِسْبَتُهُ كَنِسْبَةِ النَّحْوِ حَالَ كَوْنِهِ مَنْسُوباً لِلِّسَانِ.

وَعَلَى الثَّانِي: فَالمَنْطِقُ نِسْبَتُهُ لِلْجَنَانِ كَنِسْبَةِ النَّحْوِ لِلِّسَانِ، وَهَذَا أَقَلُّ تَكَلُّفاً مِنَ الأَوَّلِ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ التَّشْبِيهَ إِنَّمَا هُوَ فِي أَصْلِ العِصْمَةِ، وَإِلَّا فَالمَنْطِقُ يَعْصِمُ الجَنَانَ عَنِ الخَطَأ فِي الفِكْرِ، وَالنَّحْوُ يَعْصِمُ اللِّسَانَ عَنِ الخَطَأ فِي الكَلَامِ، كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ بِالتَّفْرِيعِ.

الأنبابي

أي: المنسوبة للرَّبِّ[٣]، بزيادة الألف والنُّون على غير قياسٍ؛ للمبالغة.

ونسبها إليه؛ لأنَّه لا يعلمها إلَّا هو سبحانه وتعالى، أو لأنَّ الجوهر المجرَّد ليس متحيِّزاً، ولا قائماً بمتحيِّزٍ، كما أنَّ الرَّبَّ سبحانه وتعالى كذلك.

قوله: (الَّتِي تُسَمَّى: «رُوحاً»... إلخ) هذا مبنيٌّ على اتِّحاد الرُّوح والنَّفس، وهو الصَّحيح. وقيل: الرُّوحُ ما به الحياة، والنَّفسُ ما به تدبيرُ البدن.

= بالكسر ـ، والمرادُ بـ «القلب» على هذا: اللَّطيفة الرَّبَّانيَّة، فالقلبُ له إطلاقان حقيقيَّان، والجنان له إطلاقٌ حقيقيٌّ فقط وهو اللَّطيفة.

(١) العبارة في المطبوع: «كقمع السكر، فهذه اللحمة على شكله، كما يشهد... إلخ».

(٢) انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويّ» (ص: ١٤٣).

(٣) في (ب): «إلى الرَّبِّ» بدلاً من «للرَّبِّ».

(١٠) فَيَعْصِمُ الأَفْكَارَ عَنْ غَيِّ الخَطَا وَعَنْ دَقِيقِ الفَهْمِ يَكْشِفُ الغِطَا

الباجوري

قَوْلُهُ: (فَيَعْصِمُ... إلخ) مُفَرَّعٌ عَلَى التَّشْبِيهِ المَذْكُورِ[١].

وَالمُرَادُ: أَنَّهُ يَعْصِمُ عِنْدَ مُرَاعَاتِهِ وَمُلَاحَظَتِهِ، فَهُوَ العَاصِمُ لَكِنْ بِشَرْطِ المُرَاعَاةِ، كَمَا قَالَهُ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ، وَهُوَ أَوْجَهُ[٢] مِمَّا اشْتُهِرَ مِنْ جَعْلِ العَاصِمِ نَفْسَ المُرَاعَاةِ.

وَالعِصْمَةُ هُنَا بِمَعْنَاهَا اللُّغَوِيِّ وَهُوَ: «مُطْلَقُ الحِفْظِ»، لَا بِمَعْنَاهَا الشَّرْعِيِّ وَهُوَ: «الحِفْظُ مِنَ الشَّيْءِ، مَعَ اسْتِحَالَةِ وُقُوعِهِ مِنَ المَعْصُومِ»، وَهِيَ بِهَذَا المَعْنَى مُخْتَصَّةٌ بِالأَنْبِيَاءِ وَالمَلَائِكَةِ دُونَ الأَوْلِيَاءِ، فَإِنَّهُمْ مَحْفُوظُونَ لَا مَعْصُومُونَ، وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ سُؤَالُ العِصْمَةِ؛ كَأَنْ[٣] يُقَالَ: «اللَّهُمَّ اعْصِمْنِي مِنَ المَعَاصِي»، أَوْ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ العِصْمَةَ» إِذَا أُرِيدَ المَعْنَى الشَّرْعِيُّ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أُرِيدَ المَعْنَى اللُّغَوِيُّ.

الأنبابي

قوله: (مُفَرَّعٌ عَلَى التَّشْبِيهِ المَذْكُورِ) في تفريع عصمة الفِكر على التَّشبيه المذكور خفاءٌ؛ إذ لم يفهم منه ذلك، كما أنَّ في تفريع كشف المنطق للغطاء عنِ المسائل الصَّعبة خفاءٌ أيضاً؛ إلَّا أن ينظر في الأوَّل لمطلق العصمة، أو لقوله: «للجنان»، وينظر في الثَّاني لكون النَّحو يكشف للِّسان صواب أمكنة البحث، فيكون وجه الشَّبه أمرين: مطلق العصمة، ومطلق الكشف، لا أصل العصمة [ج/١١] فقط، كما قاله المحشِّي أوَّلاً، ولا يقال: أنَّ الكشف لازمٌ للعصمة، أو يقال: أنَّ قوله: «وَعَنْ دَقِيقِ الفَهْمِ... إلخ» كلامٌ مستأنفٌ، لا معطوفٌ على التَّفريع.

قوله: (فَهُوَ العَاصِمُ) في إسناد «العصمة» إلى «المنطق»، أو إلى مراعاته مجازٌ عقليٌّ؛ إذِ العاصمُ هو الله تعالى، والمنطقُ عند مراعاته آلةٌ في العصمة، فالعصمةُ لا تنسَب إليه مجازاً إلَّا عند مراعاته.

قوله: (وَهُوَ [ب/١٦] أَوْجَهُ) أي: لأنَّ الإسناد إلى السَّبب أَوْلى مِنَ الإسناد إلى الشَّرط.

---

(١) الشرشيمي: قوله: (مُفَرَّعٌ عَلَى التَّشْبِيهِ المَذْكُورِ) لا يظهر تفريعه على التَّشبيه إلَّا بالنَّظر لمطلق العصمة، وأمَّا تفريعه بالنَّظر لكونه يعصم الأفكار فلا يصحُّ؛ لأنَّه لم يفهم مِنَ التَّشبيه؛ إلَّا أن ينظر إلى قوله: «للجنان» فيصحُّ تفريع ذلك بتمامه. وأمَّا قوله: «وعن دقيق الفهم... إلخ» لم يتفرَّع على ما قبله أصلاً؛ إلَّا أن يقال: إنَّ وجه الشَّبه فيما سبق يجعل عامًّا بأن يقال: إنَّه كالنَّحو في العِصمة وفي إزالة الصُّعوبة؛ لأنَّ النَّحو يزيل الصُّعوبة عنِ اللِّسان.

(٢) الشرشيمي: قوله: (وَهُوَ أَوْجَهُ) أي: لأنَّ العاصم حقيقةً هو الله تعالى، فالأنسبُ النِّسبة لآلته، لا لشرطه حيث أريد التَّجوُّز. [اهـ] عن بعضهم.

(٣) في المطبوع: «كما» بدلاً من «كأن».

(١٠) فَيَعْصِمُ الأَفْكَارَ عَنْ غَيِّ الخَطَا وَعَنْ دَقِيقِ الفَهْمِ يَكْشِفُ الغِطَا

الباجوري

وَقَوْلُهُ: (الأَفْكَارَ) جَمْعُ: «فِكْرٍ» وَهُوَ كَمَا تَقَدَّمَ: «حَرَكَةُ النَّفْسِ فِي المَعْقُولَاتِ» لُغَةً، وَ: «تَرْتِيبُ أَمْرَيْنِ[١] مَعْلُومَيْنِ لِيُتَوَصَّلَ بِهِمَا إِلَى أَمْرٍ مَجْهُولٍ» اصْطِلَاحاً.

وَقَوْلُهُ: (عَنْ غَيِّ الخَطَا) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «يَعْصِمُ»، وَالغَيُّ: الضَّلَالُ، وَهُوَ ضِدُّ الهُدَى؛ كَمَا فِي «القَامُوسِ» وَغَيْرِهِ؛ سَوَاءٌ كَانَ عَنْ عَمْدٍ أَوْ عَنْ سَهْوٍ.

وَالخَطَأُ: «الضَّلَالُ إِذَا كَانَ عَنْ سَهْوٍ»، **وَقِيلَ**: «إِذَا كَانَ عَنْ عَمْدٍ»، **وَقِيلَ**: «مُطْلَقاً»، فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ حَكَاهَا صَاحِبُ «القَامُوسِ»[٢].

فَعَلَى الأَوَّلَيْنِ تَكُونُ إِضَافَةِ «الغَيِّ» إِلَيْهِ مِنْ إِضَافَةِ العَامِّ لِلخَاصِّ كَمَا فِي: «شَجَرُ أَرَاكٍ»، وَهِيَ المُسَمَّاةُ عِنْدَهُمْ بِالإِضَافَةِ الَّتِي لِلبَيَانِ، وَأَمَّا عَلَى الأَخِيرِ[٣] فَهِيَ مِنْ إِضَافَةِ أَحَدِ المُتَرَادِفَيْنِ لِلآخَرِ، فَسَقَطَ مَا لِبَعْضِهِمْ هُنَا.

قَوْلُهُ: (وَعَنْ دَقِيقِ الفَهْمِ... إلخ) «الوَاوُ» دَاخِلَةٌ عَلَى قَوْلِهِ: «يَكْشِفُ»، وَالإِضَافَةُ فِي قَوْلِهِ: «دَقِيقِ الفَهْمِ» مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ لِلمَوْصُوفِ، وَ«الفَهْمُ» بِمَعْنَى المَفْهُومِ، وَالتَّقْدِيرُ حِينَئِذٍ: وَيَكْشِفُ الغِطَاءَ عَنِ المَفْهُومِ الدَّقِيقِ.

وَفِي كَلَامِهِ اسْتِعَارَةٌ بِالكِنَايَةِ وَتَخْيِيلٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ شَبَّهَ دَقِيقَ الفَهْمِ بِشَيْءٍ مُغَطًّى تَشْبِيهاً مُضْمَراً فِي النَّفْسِ، وَحَذَفَ اسْمَ المُشَبَّهِ بِهِ، وَأَثْبَتَ شَيْئاً مِنْ لَوَازِمِهِ تَخْيِيلاً وَهُوَ الغِطَاءُ، وَالكَشْفُ تَرْشِيحٌ

الأنبابي

قوله: (فَعَلَى الأَوَّلَيْنِ... إلخ) وعلى الأوَّل منهما يكون المعنى: إنَّ المنطق لكونه يقوِّي الذِّهن وبه يكمل الإدراك، يمنع مِن وقوع السَّهو، فما بالك بالعمد.

قوله: (مِنْ إِضَافَةِ أَحَدِ المُتَرَادِفَيْنِ لِلآخَرِ) وفائدتُها: الإشارة إلى تعدُّد الأسماء، لكنَّ الظَّاهر هنا: تأويل الأوَّل بالمسمَّى، والثَّاني بالاسم؛ كما في قولك: «جَاءَنِي سَعِيدُ كُرَزٍ».

قوله: (بِشَيْءٍ مُغَطًّى) كالعروس.

---

(١) **الشرشيمي: قوله**: (وَ: تَرْتِيبُ أَمْرَيْنِ... إلخ) هذا هو المقصود هنا.

(٢) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ١٠٢٤).

(٣) **الشرشيمي: قوله**: (وَأَمَّا عَلَى الأَخِيرِ) أي: فيؤول المضاف بالمسمَّى، والمضاف إليه بالاسم؛ لئلَّا يلزم إضافة الشَّيء على نفسه؛ تأمَّل.

(١١) فَهَاكَ مِنْ أُصُولِهِ قَواعِدَا   تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوَائِدَا

الباجوري

إنْ كَانَ حَقِيقَةً فِي الحِسِّيَّاتِ فَقَطْ كَمَا مَرَّ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ «الغِطَاءَ»[١] بِكَسْرِ الغَيْنِ المُعْجَمَةِ: السِّتْرُ ـ بِكَسْرِ السِّينِ المُهْمَلَةِ ـ، وَأَمَّا بِفَتْحِهَا فَالمَصْدَرُ.

قَوْلُهُ: (فَهَاكَ... إلخ) «الفَاءُ» لِلإفْصَاحِ عَنْ شَرْطٍ مَحْذُوفٍ؛ وَالتَّقْدِيرُ: إِذَا أَرَدْتَ هَذَا الفَنَّ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ أَنَّ ثَمَرَتَهُ كَذَا وَكَذَا، فَهَاكَ... إلخ.

وَ«هَاكَ»: اسْمُ فِعْلٍ بِمَعْنَى: «خُذْ»، كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي «التَّسْهِيلِ»، وَذَكَرَ الزَّبِيدِيُّ أَنَّهَا حَرْفُ تَنْبِيهٍ[٢]، وَزَادَ الجَوْهَرِيُّ: أَنَّهَا حَرْفُ زَجْرٍ أَيْضاً، كَذَا يُؤْخَذُ مِمَّا نَقَلَهُ[٣] الشَّيْخُ المَلَّوِيُّ عَنِ المَكُّودِيِّ[٤].

وَظَاهِرُهُ: أَنَّ «هَاكَ» بِتَمَامِهَا اسْمُ فِعْلٍ، أَوْ حَرْفُ تَنْبِيهٍ، أَوْ حَرْفُ زَجْرٍ، وَهُوَ أَحَدُ وَجْهَيْنِ؛ ثَانِيهِمَا ـ وَهُوَ الرَّاجِحُ ـ: أَنَّ «هَا» فَقَطْ اسْمُ الفِعْلِ، أَوْ حَرْفُ التَّنْبِيهِ، أَوْ حَرْفُ الزَّجْرِ، وَأَمَّا «الكَافُ» فَحَرْفُ خِطَابٍ؛ كَمَا أَفَادَهُ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ.

قَوْلُهُ: (مِنْ أُصُولِهِ) يُحْتَمَلُ أَنَّ «مِنْ» بَيَانِيَّةٌ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهَا تَبْعِيضِيَّةٌ.

وَعَلَى الأَوَّلِ، فَالمُبَيَّنُ: القَوَاعِدُ المَذْكُورَةُ بَعْدُ، عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ غَيْرُ الرَّضِيِّ مِنْ جَوَازِ تَقْدِيمِ البَيَانِ عَلَى المُبَيَّنِ، أَوْ شَيْءٍ مَحْذُوفٍ، عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الرَّضِيُّ مِنْ مَنْعِ ذَلِكَ، وَالتَّقْدِيرُ: فَهَاكَ شَيْئاً مِنْ أُصُولِهِ، ....

الأنبابي

قوله: (بِكَسْرِ الغَيْنِ المُعْجَمَةِ) أي: والمدِّ؛ إلَّا أنَّه قصر هنا للضَّرورة.

قوله: (أَوْ حَرْفُ تَنْبِيهٍ) لعلَّ النَّاصب لـ «قواعد» عليه وعلى ما بعده عاملٌ مأخوذٌ مِنَ المقام.

قوله: (أَوْ حَرْفُ زَجْرٍ) والمعنى: انزجر عمَّا ينافي العِلم مِنَ المعاصي؛ لأنَّه نورٌ، وهي ظلامٌ، وهما متنافيان، وخذ قواعداً، أوِ المعنى: انزجر عن تطلبك لغير القواعد الَّتي أذكرها لك، وخذ قواعد... إلخ.

---

(١) الشرشيمي: قوله: (وَلَا يَخْفَى أَنَّ «الغِطَاءَ»... إلخ) وهو ممدودٌ قُصِر للضَّرورة. [اهـ] عن بعضهم.

(٢) الشرشيمي: قوله: (أَنَّهَا حَرْفُ تَنْبِيهٍ) وعليه كالَّذي بعده فـ «قواعد» مفعول لمحذوف؛ أي: خذ أوِ افهم.

(٣) في المطبوع: «ذكره» بدلاً من «نقله».

(٤) انظر: «شرح المكودي على ألفية ابن مالك» (ص: ١٤٨).

(١١) فَــهَــاكَ مِــنْ أُصُــولِــهِ قَــواعِــدَا   تَــجْــمَــعُ مِــنْ فُــنُــونِــهِ فَــوَائِــدَا

الباجوري

وَعَلَيْهِ فَـ«قَوَاعِدُ»: بَدَلٌ مِنْ شَيْءٍ[(١)]، أَوْ عَطْفُ بَيَانٍ.

وَالإِضَافَةُ فِي قَوْلِهِ: «أُصُولِهِ» يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ بَيَانِيَّةً، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ عَلَى مَعْنَى «مِنْ» التَّبْعِيضِيَّةِ.

وَيَتَحَصَّلُ مِنْ هَذَا: أَنَّ فِي «مِنْ» مَعَ الإِضَافَةِ احْتِمَالَاتٍ أَرْبَعَةً:

(١) ـ **الأَوَّلُ**: كَوْنُهُمَا بَيَانِيَّتَيْنِ.

(٢) ـ **وَالثَّانِي**: كَوْنُهُمَا تَبْعِيضِيَّتَيْنِ.

(٣) ـ **وَالثَّالِثُ**: كَوْنُ «مِنْ» بَيَانِيَّةً، وَالإِضَافَةُ تَبْعِيضِيَّةً.

(٤) ـ **وَالرَّابِعُ**: العَكْسُ[(٢)].

الأنبابي

قوله: (فَـ«قَوَاعِدُ»: بَدَلٌ مِنْ شَيْءٍ) والعاملُ في البدل حينئذٍ مقدَّرٌ مِن مادَّة الأخذ، لا اسم فعل؛ وإلَّا ورد: أنَّ اسم الفعل لا يعمل محذوفاً، فإن كان محلُّ المنع ما لم يذكر ما يدلُّ على المحذوف صحَّ تقدير اسم الفعل.

قوله: (احْتِمَالَاتٍ أَرْبَعَةً) أظهرُها رابعُها؛ لِمَا يلزم على غيره مِنَ الزِّيادة المستغنى عنها؛ إذ يكفي

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (فَـ«قَوَاعِدُ»: بَدَلٌ مِنْ شَيْءٍ) وعاملُهُ مقدَّرٌ مِنَ المعنى إن قلنا: «إنَّ اسم الفعل لا يعمل محذوفاً»، أوِ اسم الفعل المحذوف إن قلنا: «إنَّ عدم عمل اسم الفعل محذوفاً إذا لم يذكر ما يدلُّ عليه مِن خصوص لفظه» [أ/ ١٥].

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: (وَالرَّابِعُ: العَكْسُ) ذكر ذلك الصَّبَّان دون بقيَّة الأوجه، فإنَّه قال: والَّذي ذكره الشَّارح أنَّ فيه تكلُّفاً هو الاحتمال الثَّاني، ولعلَّ وجهه: أنَّ فيه زيادةً مستغنًى عنها؛ إذ يكفي أن يقال: فخذ قواعد بعضه. **أقول**: الاحتمال الأوَّل والثَّالث كذلك؛ إذ يكفي على الأوَّل: «فخذ قواعد هي هو»، وعلى الثَّالث: «فخذ قواعد بعضه»، فالرَّابعُ هو الأَوْلى. بقي شيءٌ آخر وهو: أنَّه يرد على الأوَّل: أنَّه يقتضي انحصار علم المنطق في القواعد المذكورة في النَّظم، وليس كذلك. **ويمكن أن يجاب**: بأنَّ الحصر ادِّعائيٌّ؛ لكون تلك القواعد غالب مهمَّات الفنِّ. [اهـ] «صبَّان».

وقوله: «فالرَّابعُ هو الأَوْلى» وجه أولويَّته دون بقيَّة الأوجه: أنَّ الاقتصار على معنى الإضافة يُغني عن بيان معنى «مِنْ» في الأوجه الثَّلاثة الَّتي قبله، فإنَّك إذا قلت:

ـ على الأوَّل: «خُذ قواعد هي أصول» كان هذا بياناً لمعنى الإضافة ويُغني عن بيان معنى «مِنْ»؛ لأنَّه لا يمكن جعل القواعد هي المنطق إلَّا بجعل «مِن» للبيان أيضاً.

ـ وعلى الثَّاني: «فخذ بعضه» كان بياناً لمعنى الإضافة، ويُغني عن بيان معنى «مِنْ»؛ لأنَّ بعض البعض بعضٌ.

ـ وعلى الثَّالث: «فخذ بعضه» كان بياناً لمعنى الإضافة، ويُغني عن بيان معنى «مِنْ»؛ لأنَّه لا يمكن جعل القواعد بعض =

(١١) فَهَاكَ مِنْ أُصُولِهِ قَوَاعِدَا تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوَائِدَا

الباجوري

ـ وَالمَعْنَى عَلَى الأَوَّلِ: «فَخُذْ قَوَاعِدَ هِيَ أُصُولُ هِيَ هُوَ».

وَأُورِدَ عَلَيْهِ: أَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَمْ يَتْرُكْ شَيْئاً مِنْ أُصُولِ المَنْطِقِ، بَلْ ذَكَرَ جَمِيعَهَا فِي هَذَا النَّظْمِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ لَمَّا كَانَتْ(١) هَذِهِ القَوَاعِدُ غَالِبَ مُهِمَّاتِ الفَنِّ، وَبِسَبَبِهَا تَتَحَقَّقُ القُدْرَةُ عَلَى إِدْرَاكِ مَا تَرَكَهُ كَانَتْ كَأَنَّهَا جَمِيعُ أُصُولِهِ.

الأنبابي

على الأوَّل أن يقال: «فخذ قواعد هي هو»، وعلى الثَّاني: «فخذ قواعد هي بعضه»، وعلى الثَّالث: «فخذ قواعد هي بعضه» أيضاً، كذا قيل.

وقد يقال: يكفيه على الرَّابع أيضاً أن يقال: «فخذ قواعد هي بعضه».

قوله: (وَالمَعْنَى عَلَى الأَوَّلِ... إلخ) فائدة بيان الأصول بالمنطق ظاهرةٌ؛ إذِ الأصولُ عامَّةٌ والمنطق خاصٌّ، وأمَّا فائدة بيان القواعد بالأصول فيحتمل أنَّها الإشارة إلى تعدُّد الأسماء، ويحتمل أنَّها كالفائدة المذكورة في:

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي

نعم [أ/ ١١]؛ إن لوحظ أنَّ المبيِّنَ للقواعد هي الأصول بقيد كونها مبيَّنةٌ بالمنطق؛ بأن يلاحظ البيان الثَّاني قبل الأوَّل، كانت القواعد عامَّةً، والأصولُ المذكورة خاصَّةً.

قوله: (وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ لَمَّا كَانَتْ... إلخ) لا ينافي هذا قوله: «يُرْقَى بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ المَنْطِقِ»؛ لأنَّ ما هنا مبنيٌّ على المبالغة، وما سيأتي مبنيٌّ على التَّحقيق الَّذي هو منشأ تلك المبالغة.

= المنطق مِن غير واسطةٍ إلَّا بجعل القواعد هي الأصول.

أمَّا على الرَّابع لو قلت: «خذ قواعد هي المنطق» مقتصراً على بيان معنى الإضافة كالأوجه السَّابقة لم يَفِي هذا عن بيان معنى «مِنْ»؛ لأنَّ هذا المعنى بناء على جعلهما بيانيَّتين، فلا بدَّ مِن بيان معنى «مِنْ» ثمَّ الإضافة، لكن لو اقتصر على معنى «مِنْ» وقلنا: «أنَّ المعنى: خذ قواعد بعضه» كان مغنياً عن معنى الإضافة؛ لأنَّه لا يمكن جعل القواعد بعضه مِن غير واسطةٍ؛ إلَّا على جعل الإضافة بيانيَّةً، فلعلَّهم قدَّموا معنى الإضافة لكونها معنى للاسم، بخلاف معنى «مِنْ»، فإنَّه حرفٌ؛ تأمَّل، هذا ما ظهر.

(١) الشرشيمي: قوله: (وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ لَمَّا كَانَتْ... إلخ) ولا يُنافيه قوله بعد: «يُرْقَى بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ المَنْطِقِ»؛ لأنَّ ذلك تحقيقٌ، وهذا مبالغةٌ، وذلك منشؤها. [اهـ] عن بعضهم.

(١١) فَهَاكَ مِنْ أُصُولِهِ قَوَاعِدَا تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوَائِدَا

الباجوري

ـ وَعَلَى الثَّانِي[١]: «فَخُذْ قَوَاعِدَ، وَتِلْكَ القَوَاعِدُ بَعْضُ أُصُولٍ، وَتِلْكَ الأُصُولُ بَعْضُهُ».

ـ وَعَلَى الثَّالِثِ: «فَخُذْ قَوَاعِدَ هِيَ أُصُولٌ، وَتِلْكَ الأُصُولُ بَعْضُهُ».

ـ وَعَلَى الرَّابِعِ: «فَخُذْ قَوَاعِدَ، وَتِلْكَ القَوَاعِدُ بَعْضُ أُصُولٍ هِيَ هُوَ».

وَمَحَلُّ كَوْنِ الإِضَافَةِ فِي قَوْلِهِ: «أُصُولِهِ» بَيَانِيَّةً إِنْ كَانَ المَنْطِقُ يُطْلَقُ عَلَى الفُرُوعِ الجُزْئِيَّةِ[٢] كَمَا يُطْلَقُ عَلَى المَسَائِلِ الكُلِّيَّةِ، حَتَّى يُوجَدَ ضَابِطُ الإِضَافَةِ البَيَانِيَّةِ، وَهُوَ: «أَنْ يَكُونَ بَيْنَ المُضَافِ وَالمُضَافِ إِلَيْهِ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهٍ؛ بِحَيْثُ يَجْتَمِعَانِ فِي مَادَّةٍ، وَيَنْفَرِدُ كُلٌّ مِنْهُمَا فِي مَادَّةٍ أُخْرَى»؛ كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: «خَاتَمُ حَدِيدٍ».

فَإِنْ كَانَ لَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى المَسَائِلِ الكُلِّيَّةِ كَانَتِ الإِضَافَةُ لِلبَيَانِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وُجِدَ ضَابِطُهَا حِينَئِذٍ وَهُوَ: «أَنْ يَكُونَ بَيْنَ المُضَافِ وَالمُضَافِ إِلَيْهِ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ بِإِطْلَاقٍ؛ بِحَيْثُ يَجْتَمِعَانِ فِي مَادَّةٍ، وَيَنْفَرِدُ أَحَدُهُمَا فَقَطْ فِي مَادَّةٍ أُخْرَى»؛ كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: «شَجَرُ أَرَاكٍ»، وَهَذَا عَلَى مَا هُوَ التَّحْقِيقُ مِنَ التَّغَايُرِ بَيْنَ الإِضَافَةِ البَيَانِيَّةِ وَالَّتِي لِلبَيَانِ. وَقِيلَ: لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا[٣].

وَاعْلَمْ أَنَّ الأُصُولَ جَمْعُ: «أَصْلٍ»، وَهُوَ وَ«القَاعِدَةُ» وَ«الضَّابِطُ» وَ«القَانُونُ» أَلْفَاظٌ مُتَرَادِفَةٌ عَلَى مَعْنًى وَاحِدٍ[٤]، وَهُوَ: «قَضِيَّةٌ كُلِّيَّةٌ يُتَعَرَّفُ مِنْهَا أَحْكَامُ جُزْئِيَّاتِ مَوْضُوعِهَا».

الأنبابي

قوله: (وَعَلَى الثَّانِي... إلخ) يحتمل أنَّ هذا الاحتمال فيه إشارةٌ إلى تحقير كتابه؛ بأنَّه بعضُ البعض، ويحتمل أنَّه مدحٌ له بأنَّه صافي الصَّافي، وهذا ربَّما يؤيِّده قوله: «يُرْقَى بِهِ سَمَاءُ... إلخ».

قوله: (يَجْتَمِعَانِ فِي مَادَّةٍ... إلخ) فيجتمعان في المسائل الكلِّيَّة المنطقيَّة، وتنفردُ الأصول في الكلِّيَّة النَّحويَّة، وينفرد المنطق في الجزئيَّة المنطقيَّة.

قوله: (عَلَى مَعْنًى وَاحِدٍ) أي: اصطلاحاً، وأما لغةً فالأصلُ والقاعدةُ مترادفان؛ لأنَّ معناهما لغةً:

---

(١) **الشرشيمي**: وقوله: (وَعَلَى الثَّانِي: فَخُذْ... إلخ) فيه تحقيرٌ لكتابه تواضعاً؛ لكونه بعض البعض، ويحتمل أنَّه مدحٌ له؛ لكونه خياراً مِن خيار.

(٢) **الشرشيمي**: قوله: (الفُرُوعِ الجُزْئِيَّةِ) كقولنا في مثال القول الشَّارح: «حَيَوَانٌ نَاطِقٌ»، فيجبُ على المعرِّف تقديم الجنس فيه على الفصل.

(٣) **الشرشيمي**: قوله: (وَقِيلَ: لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا) على معنى: أنَّه متى كان المضاف أعمَّ ولو مِن وجهٍ كانت بيانيَّةً وللبيان.

(٤) في المطبوع: زيادة «في الاصطلاح».

(١١) فَهَاكَ مِنْ أُصُولِهِ قَوَاعِدَا تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوَائِدَا

الباجوري

كَقَوْلِهِمْ: «الفَاعِلُ مَرْفُوعٌ»:

- فَمَوضُوعُ هَذِهِ القَضِيَّةِ: الفَاعِلُ.

- وَجُزْئِيَّاتُهُ: «زَيْدٌ» مِنْ «قَامَ زَيْدٌ»، وَ«عَمْرٌو» مِنْ «جَاءَ عَمْرٌو»، وَ«بَكْرٌ» مِنْ «نَامَ بَكْرٌ»، . . . وَنَحْوُهَا.

- وَأَحْكَامُهَا: ثُبُوتُ الرَّفْعِ.

- وَكَيفِيَّةُ تَعَرُّفِ أَحْكَامِهَا مِنَ القَضِيَّةِ الكُلِّيَّةِ: أَنْ تَجْعَلَ الجُزْئِيَّ الَّذِي تُرِيدُ مَعْرِفَةَ حُكْمِهِ مَوْضُوعاً، وَتَجْعَلَ مَوْضُوعَ القَضِيَّةِ الكُلِّيَّةِ مَحْمُولاً، وَتَجْعَلَ القَضِيَّةَ المُرَكَّبَةَ مِنْهُمَا صُغْرَى، ثُمَّ تَجْعَلَ القَضِيَّةَ الكُلِّيَّةَ كُبْرَى، فَإِذَا رَكَّبْتَهُمَا قِيَاساً خَرَجَتِ النَّتِيجَةُ نَاطِقَةً بِحُكْمِ ذَلِكَ الجُزْئِيِّ، فَإِذَا قُلْتَ فِي المِثَالِ المَذْكُورِ: «زَيْدٌ فَاعِلٌ، وَكُلُّ فَاعِلٍ مَرْفُوعٌ» خَرَجَتِ النَّتِيجَةُ قَائِلَةً: «زَيْدٌ مَرْفُوعٌ».

وَكَقَوْلِهِمْ فِي هَذَا الفَنِّ: «كُلُّ كُلِّيٍّ مَقُولٍ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِيْنِ بِالحَقِيقَةِ جِنْسٌ»:

- فَمَوْضُوعُ هَذِهِ القَضِيَّةِ: «الكُلِّيُّ» المَذْكُورُ.

- وَجُزْئِيَّاتُهُ: حَيَوَانٌ، وَجِسْمٌ، وَجَوْهَرٌ، . . . وَنَحْوُهَا مِنَ الأَجْنَاسِ.

- وَأَحْكَامُهَا: كَوْنُهَا أَجْنَاساً، وَقَدْ عَرَفْتَ كَيفِيَّةَ تَعَرُّفِ أَحْكَامِهَا مِنْهَا، فَإِذَا قُلْتَ: «الحَيَوَانُ كُلِّيٌّ مَقُولٌ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِالحَقِيقَةِ، وَكُلُّ كُلِّيٍّ مَقُولٍ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِيْنِ بِالحَقِيقَةِ جِنْسٌ» خَرَجَتِ النَّتِيجَةُ قَائِلَةً: «الحَيَوَانُ جِنْسٌ»، وَعَلَى هَذَا القِيَاسُ.

قَوْلُهُ: (قَوَاعِدَا) مَفْعُولٌ بِهِ لِاسْمِ الفِعْلِ، وَالقَوَاعِدُ جَمْعُ: «قَاعِدَةٍ»، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَعْرِيفُهَا، فَتَنَبَّه.

قَوْلُهُ: (تَجْمَعُ. . . إلخ) المُتَبَادَرُ: أَنَّ الضَّمِيرَ رَاجِعٌ لِـ«القَوَاعِدِ».

الأنبابي

«ما يبنى عليه الشّيء»، وأمّا الضّابط فمعناه لغةً: «الحافظ الحازم»، وأمّا القانون فمعناه لغةً: «مقياسُ الشّيء»؛ ذكره في «القاموس»[1].

قوله: (المُتَبَادَرُ: أَنَّ الضَّمِيرَ رَاجِعٌ لِـ«القَوَاعِدِ») وجملةُ «تجمع» صفةٌ لـ «قواعد» على هذا الاحتمال، وعلى ما بعده أيضاً؛ إلّا أنّ العائد على[2] عليه محذوفٌ؛ تقديرُهُ: «بها»، كما أشار إليه المحشّي بقوله: «بِسَبَبِ تِلْكَ القَوَاعِدِ».

---

(١) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ١٢٢٦) والعبارة فيه: «والقانون: مقياس كل شيء».

(٢) مثبتة في (ب)، و(ج)؛ شطب عليها في (أ).

(١١) فَهَاكَ مِنْ أُصُولِهِ قَوَاعِدَا ... تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوَائِدَا

الباجوري

وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ لِلمُخَاطَبِ أَوَّلاً فِي قَوْلِهِ: «فَهَاكَ... إلخ»، وَالمَعْنَى عَلَيْهِ: «أَنَّكَ تَجْمَعُ بِسَبَبِ تِلْكَ القَوَاعِدِ[١] مِنْ فُنُونِهِ... إلخ».

قَوْلُهُ: (مِنْ فُنُونِهِ) يُحْتَمَلُ أَنَّ «مِنْ» بَيَانِيَّةٌ لِـ«الفَوَائِدِ» المَذْكُورَةِ بَعْدُ، أَوْ لِشَيْءٍ مَحْذُوفٍ عَلَى الخِلَافِ المُتَقَدِّمِ بَيْنَ الرَّضِيِّ وَغَيْرِهِ.

وَيُحْتَمَلُ أَنَّهَا تَبْعِيضِيَّةٌ، وَالمُرَادُ بِـ«الفُنُونِ»: الفُرُوعُ الجُزْئِيَّةُ[٢] المُسْتَفَادَةُ مِنَ القَوَاعِدِ الكُلِّيَّةِ، وَلَيْسَ المُرَادُ بِهَا مَا هُوَ ظَاهِرُهَا مِنَ الأَنْوَاعِ؛ لِئَلَّا يَتَّحِدَ الجَامِعُ وَالمَجْمُوعُ، أَوِ السَّبَبُ فِي الجَمْعِ وَمُتَعَلَّقُ المُسَبَّبِ[٣]، وَهُوَ المَجْمُوعُ عَلَى الِاحْتِمَالَيْنِ فِي الضَّمِيرِ الَّذِي فِي قَوْلِهِ: «تَجْمَعُ»، وَوَجْهُ الِاتِّحَادِ حِينَئِذٍ: أَنَّ الأَنْوَاعَ هِيَ القَوَاعِدُ[٤]، وَالفَوَائِدَ المَجْمُوعَةَ هِيَ الأَنْوَاعُ أَوْ بَعْضُهَا عَلَى الِاحْتِمَالَيْنِ المَذْكُورَيْنِ فِي «مِنْ».

نَعَمْ؛ إِنْ جَعَلْتَ «مِنْ» ابْتِدَائِيَّةً لَمْ يَلْزَمِ الِاتِّحَادُ؛ لِأَنَّ الفَوَائِدَ المَجْمُوعَةَ[٥] حِينَئِذٍ لَيْسَتْ

الأنبابي

قوله: (وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ لِلمُخَاطَبِ... إلخ) وإنَّما لم يجزم الفعل في جواب الطَّلب؛ عملاً بقول «الخلاصة»:

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً مَا اعْتَمِدْ ... . إلخ

لأنَّه لم يقصد الجزاء؛ إذِ الجملةُ صفةٌ كما علمت؛ على حدِّ قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣] أخذاً مِن قول «الخلاصة»: «والجزاء قد قصد».

قوله: (لِئَلَّا يَتَّحِدَ الجَامِعُ... إلخ) هذا إذا كانتِ الفنون هي القواعد السَّابقة، وأمَّا إذا كانت غيرها

---

(١) الشرشيمي: قوله: (تَجْمَعُ بِسَبَبِ تِلْكَ القَوَاعِدِ) أشار بذلك إلى: أنَّ العائد محذوفٌ؛ وإلَّا خلتِ الصِّفة عنِ الرَّبط.

(٢) الشرشيمي: قوله: (وَالمُرَادُ بِـ«الفُنُونِ»: الفُرُوعُ الجُزْئِيَّةُ) مثلاً إذا قلت: «كُلُّ كُلِّيٍّ مَقُولٍ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِالحَقِيقَةِ جِنْسٌ»، فإنَّ فروع ذلك: الحَيَوان جنسٌ، والجوهر جنسٌ، والجسم جنسٌ. وكذا إذا قلت: «كُلُّ كُلِّيٍّ مَقُولٍ عَلَى كَثِيرِينَ مُتَّفِقِينَ بِالحَقِيقَةِ نَوْعٌ»، فإنَّ فروع ذلك: الإنسانُ نوعٌ، والفرس نوعٌ،... وهكذا.

(٣) الشرشيمي: قوله: (وَمُتَعَلَّقُ المُسَبَّبِ) المتعلَّق هو الفوائد، والمسَّببُ هو الجمع، والسَّببُ هو القواعد.

(٤) الشرشيمي: قوله: (أَنَّ الأَنْوَاعَ هِيَ القَوَاعِدُ) أي: حقيقتها ذلك.

(٥) الشرشيمي: قوله: (لِأَنَّ الفَوَائِدَ المَجْمُوعَةَ... إلخ) وجه ذلك: أنَّ الفوائد هي الفروع الجزئيَّة على كلِّ حالٍ، وإنَّما الاختلاف في المراد مِنَ الفنون، فيراد بها على هذا الاحتمال: الأنواع، ويكون إضافة «الفنون» إلى الضَّمير: إمَّا بيانيَّة إن كام المنطق يطلق على الفروع، أو للبيان [أ/١٦] إن كان لا يطلق إلَّا على الأصول أو عليهما.

(١١) فَهَاكَ مِنْ أُصُولِهِ قَوَاعِدَا   تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوَائِدَا

الباجوري

هِيَ الأَنْوَاعُ حَقِيقَةً، بَلِ الفُرُوعُ المُبْتَدَأَةُ مِنْهَا، وَعَلَى كَوْنِ المُرَادِ بِـ «الفُنُونِ» الفُرُوعَ الجُزْئِيَّةَ تَكُونُ الإِضَافَةُ فِي قَوْلِهِ: «فُنُونِهِ» مِنْ إِضَافَةِ المُتَعَلِّقِ لِلمُتَعَلَّقِ[١] إِنْ كَانَ المَنْطِقُ لَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى المَسَائِلِ الكُلِّيَّةِ، كَمَا لَا يَخْفَى مِنْ أَنَّ الفُرُوعَ الجُزْئِيَّةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِتِلْكَ المَسَائِلِ المُسَمَّاةِ بِـ«المَنْطِقِ»، فَإِنْ كَانَ يُطْلَقُ عَلَى الفُرُوعِ الجُزْئِيَّةِ أَيْضاً كَانَتْ مِنَ الإِضَافَةِ البَيَانِيَّةِ؛ لِأَنَّ النِّسْبَةَ حِينَئِذٍ بَيْنَ المُتَضَايِفَيْنِ: العُمُومُ وَالخُصُوصُ مِنْ وَجْهٍ.

وَيُحْتَمَلُ أَنَّهَا عَلَى مَعْنَى «مِنْ» التَّبْعِيضِيَّةِ، وَعَلَى هَذَا يَتَحَصَّلُ[٢] أَنَّ فِي «مِنْ» مَعَ الإِضَافَةِ

الأنبابي

فلا؛ إذ [ب/١٧] لا مانع مِن اندراج قواعد كلِّيَّة تحت قواعد كلِّيَّة جامعة أكثر مِنَ الكلِّيَّة المجموعة؛ إلَّا أنَّه لمَّا كان خلاف المعتاد المألوف لم ينظر إليه.

قوله: (وَعَلَى هَذَا يَتَحَصَّلُ... إلخ) إذا ضربت هذه الأربعة في الأربعة السَّابقة صار المجموع ستَّة عشر، لكن قد يقال: إذا كانت «مِن» والإضافة بيانيَّتين في الموضعَين، كان المعنى: «فخذ قواعد هي أصول، وتلك الأصول هي المنطق موصوفةٌ تلك القواعد بأنَّها تجمع»، وهو ضروريٌّ؛ لأنَّ كلَّ قواعد كذلك؛ **إلَّا أن يقال:** حصلت الفائدة بما استفيد منه مِن كون الجزئيَّات تسمَّى: «فوائد» و: «فنوناً».

---

(١) **الشرشيمي: قوله:** (مِنْ إِضَافَةِ المُتَعَلِّقِ) أي: بالكسر (لِلمُتَعَلَّقِ) أي: بالفتح؛ لأنَّ الفروع متعلِّقةٌ بالأصول، ومستخرجةٌ منها.

(٢) **الشرشيمي: وقوله:** (وَعَلَى هَذَا يَتَحَصَّلُ... إلخ) ظاهِرُهُ أنَّ الأربعة هذه جاريةٌ مع كلٍّ مِنَ الأربعة المتقدِّمة، ولكن قد يقال: إذا كانت «مِن» والإضافة بيانيَّتين في الموضعين كان المعنى: «فخذ قواعد هي الأصول، وتلك الأصول هي المنطق موصوفة تلك القواعد بأنَّها تجمع جزئيَّات»، وهذا ضروريٌّ؛ لأنَّ كلَّ قواعد كذلك؛ **إلَّا أن يقال:** المصنِّف وصف الجزئيَّات بكونها فوائد، ووصفها بجمعهما للجزئيَّات لفائدة وهي وصف الجزئيات بكونها فوائد.

وإن كانتا بيانيَّتين هناك وتبعيضتين هنا كان المعنى: «خذ قواعد هي بعض الفنون، وتلك الفنون بعض المنطق»، وفسادُهُ ظاهرٌ؛ لأنَّه يستحيل أنَّ جميع قواعد المنطق لا تجمع إلَّا بعض فروعه.

وعلى جعلهما هناك للتَّبعيض مع جعلهما هنا للبيان يكون المعنى: «فخذ قواعد هي بعض الأصول، وتلك الأصول بعض المنطق موصوفة تلك القواعد بأنَّها تجمع جميع جزئيَّات المنطق» مع أنَّ بعض القواعد إنَّما يجمع بعض الجزئيَّات لا جميعها؛ **إلَّا أن يقال:** لمَّا كانت تلك القواعد تحصل بها القوَّة على إدراك جميع الجزئيَّات كانت كأنَّها جامعةً لجميع الجزئيَّات، وقس على ذلك بقيَّة السِّتَّة عشر القائمة مِن ضرب أربعة في أربعة؛ كذا قيل.

(١١) فَهَاكَ مِنْ أُصُولِهِ قَوَاعِدَا   تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوَائِدَا

الباجوري

الِاحْتِمَالَاتُ الأَرْبَعَةُ السَّابِقَةُ[١]، وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ[٢]: فِي «مِنْ» وَالإِضَافَةِ هُنَا مَا سَبَقَ فِي قَوْلِهِ: «مِنْ أُصُولِهِ»، وَهُوَ لَا يَتَمَشَّى إِلَّا عَلَى كَوْنِ المَنْطِقِ يُطْلَقُ عَلَى الفُرُوعِ كَمَا يُطْلَقُ عَلَى الأُصُولِ، فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (فَوائِدَا) مَفْعُولٌ بِهِ لِقَوْلِهِ: «تَجْمَعُ».

وَالفَوَائِدُ جَمْعُ: «فَائِدَةٍ».

وَهِيَ لُغَةً: «مَا اسْتَفَدْتَهُ مِنْ عِلْمٍ، أَوْ مَالٍ، أَوْ نَحْوِهِمَا».

وَاصْطِلَاحاً: «المَصْلَحَةُ المُتَرَتِّبَةُ عَلَى الفِعْلِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا ثَمَرَتُهُ وَنَتِيجَتُهُ».

وَخَرَجَ بِالحَيْثِيَّةِ المَذْكُورَةِ:

- الغَايَةُ، فَإِنَّهَا تِلْكَ المَصْلَحَةُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا فِي طَرَفِ الفِعْلِ.
- وَالغَرَضُ، فَإِنَّهُ المَصْلَحَةُ المَذْكُورَةُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا مَطْلُوبَةٌ لِلفَاعِلِ مِنَ الفِعْلِ.
- وَالعِلَّةُ الغَائِيَّةُ[٣]، فَإِنَّهَا تِلْكَ المَصْلَحَةُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا بَاعِثَةٌ لِلفَاعِلِ عَلَى الفِعْلِ.

الأنبابي

وإذا كانتا بيانيَّتين هناك وتبعيضيَّتين هنا، كان المعنى: «فخذ قواعد هي الأصول، وتلك الأصول هي المنطق موصوفةٌ تلك القواعد بأنَّها تجمع فوائد هي بعض الفنون، وتلك الفنون بعض المنطق»، وفسادُهُ [ج/١٢] ظاهرٌ؛ إذِ المنطق إنَّما يجمع جميع جزئيَّاته لا بعضها.

وعلى جعلهما هناك للتَّبعيض، مع جعلهما هنا للبيان، يكون المعنى: «فخذ قواعد هي بعض الأصول، وتلك الأصول هي بعض المنطق موصوفةٌ تلك القواعد بأنَّها تجمع جزئيَّات المنطق جميعها، مع أنَّ بعض القواعد إنَّما يجمع بعض الجزئيَّات، لا جميعها»؛ **إلَّا أن يقال نظير ما سبق للمحشِّي**: لمَّا كانت تلك القواعد تحصل بها المَلَكات على إدراك جميع الجزئيَّات كانت كأنَّها جامعةٌ لجميع الجزئيَّات، وقس على ذلك بقيَّة السِّتَّة عشر، وهذا القدر يكفي النَّبيه.

---

(١) **الشرشيمي**: قوله: (الِاحْتِمَالَاتُ الأَرْبَعَةُ السَّابِقَةُ) فيظهرُ مِن ذلك ستَّة عشر صورة؛ مِن ضرب هذه الأربعة في الأربعة السَّابقة.

(٢) هو الصبان، انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويِّ» (ص: ١٥٤).

(٣) **الشرشيمي**: قوله: (وَالعِلَّةُ الغَائِيَّةُ) كونها غايةً يُنافي كونها باعثةً. **قلت**: لا منافاة؛ لأنَّ كونها غايةً باعتبار وجودها في آخر الفعل، وكونها باعثةً باعتبار ملاحظتها وقصدها.

(١٢) سَمَّيْتُهُ بِـ: «السُّلَّمِ المُرَوْنَقِ» يُرْقَى بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ المَنْطِقِ

الباجوري

فَالأَرْبَعَةُ مُتَّحِدَةٌ بِالذَّاتِ مُخْتَلِفَةٌ بِالِاعْتِبَارِ، لَكِنَّ الأَوَّلَانِ أَعَمُّ مِنَ الأَخِيرَيْنِ[(١)] مُطْلَقاً؛ لِانْفِرَادِهِمَا عَنْهُمَا فِي «مَا لَوْ حَفَرَ مُرِيدُ المَاءِ، فَظَهَرَ لَهُ كَنْزٌ[(٢)]» فَإِنَّهُ يُقَالُ لَهُ: «فَائِدَةٌ»، وَ: «غَايَةٌ»، لَا: «غَرَضٌ»، وَ: «عِلَّةٌ غَائِيَّةٌ»؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَطْلُوباً مِنَ الفِعْلِ، وَلَا بَاعِثاً عَلَيْهِ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: الفَائِدَةُ أَيْضاً أَعَمُّ مُطْلَقاً مِنَ الغَايَةِ؛ لِانْفِرَادِهَا عَنْهَا فِي «مَا لَوْ حَفَرَ مُرِيدُ المَاءِ، فَظَهَرَ لَهُ كَنْزٌ عَلَى نِصْفِ الحَفْرِ مَثَلاً، وَلَمْ يَقْطَعِ الحَفْرَ بَلْ أَتَمَّهُ» فَإِنَّهُ يُقَالُ لِهَذَا الكَنْزِ: «فَائِدَةٌ» لَا: «غَايَةٌ»؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي طَرَفِ الفِعْلِ.

وَرُدَّ: بِأَنَّهُ فِي طَرَفِ الفِعْلِ الَّذِي انْتَهَى بِوُجُودِ الكَنْزِ، وَأَمَّا مَا بَعْدَهُ فَفِعْلٌ جَدِيدٌ، فَتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (سَمَّيْتُهُ) الضَّمِيرُ يَرْجِعُ لِلمُؤَلَّفِ المَفْهُومِ مِنَ السِّيَاقِ، فَالمُسَمَّى إِنَّمَا هُوَ الأَلْفَاظُ المُؤَلَّفَةُ، لَكِنْ بِاعْتِبَارِ[(٣)] دَلَالَتِهَا عَلَى المَعَانِي، كَمَا هُوَ التَّحْقِيقُ مِنَ احْتِمَالَاتٍ سَبْعَةٍ أَبْدَاهَا السَّيِّدُ الجُرْجَانِيُّ

الأنبابي

قوله: (فَالأَرْبَعَةُ مُتَّحِدَةٌ بِالذَّاتِ) أي: قد تتَّحد أخذاً مِن قوله: «لكنَّ الأوَّلان أعمُّ مِنَ الأخيرين مطلقاً»؛ تدبَّر.

قوله: (أَبْدَاهَا السَّيِّدُ الجُرْجَانِيُّ) ظاهر عبارته في «حاشيته على المطوَّل» اختيار أنَّها موضوعةٌ للألفاظ الخارجيَّة، ونصُّ عبارته قد نقلناه في حاشيتنا على رسالة الشَّيخ الدَّردير ـ نفعنا الله تعالى به ـ المعمولة في بيان المجاز، فتدبَّر[(٤)(٥)].

---

(١) الشرشيمي: قوله: (أَعَمُّ مِنَ الأَخِيرَيْنِ) أي: أعمُّ مِن حيث الذَّات والمحلِّ الَّذي يتحقَّقان فيه، وأمَّا باعتبار المفهوم فالأربعةُ متباينةٌ؛ لاختلاف كلٍّ بحيثيَّةٍ واعتبارٍ؛ تأمَّل.

(٢) الشرشيمي: قوله: (فَظَهَرَ لَهُ كَنْزٌ) أي: في آخر الحفر.

(٣) الشرشيمي: قوله: (إِنَّمَا هُوَ الأَلْفَاظُ المُؤَلَّفَةُ، لَكِنْ بِاعْتِبَارِ... إلخ) المرادُ مِنَ الألفاظ: الذِّهنيَّة، وإذا علمت ذلك، علمت: أنَّ هذا ليس أحد الاحتمالات السَّبعة؛ لأنَّ الألفاظ فيها المراد بها: الألفاظ الخارجيَّة؛ بدليل تعليلهم بأنَّها أعراضٌ سيَّالة تنقضي بمجرَّد النُّطق.
وأجاب بعضهم: بأن تجعل المدلول مجموع الألفاظ الذِّهنيَّة والخارجيَّة، وإن كان تعليلهم قاصراً على الألفاظ الخارجيَّة. ولك أن تقول: أنَّ المراد بها الألفاظ الذِّهنيَّة كما سبق وتعليلهم بأنَّها أعراض... إلخ لا ينافيه؛ لأنَّ هذا باعتبار أنَّها موافقةٌ للألفاظ الخارجيَّة ومماثلةٌ لها، وما ثبت لأحد المثلَين ثبت للآخر.

(٤) انظر: «حاشية الأنبابي على رسالة الدردير البيانية» مخطوط الأزهرية برقم «١١٩٠٧٨» (ق: ٥).

(٥) وما نقله من عبارة السيد في «حاشيته على المطول» (ص: ٤٠)، وبداية النقل من قول السيد: «وإن شئت زيادة توضيح المقام... إلخ».

(١٢) سَمَّيْتُهُ بِـ: «السُّلَّمِ المُرَوْنَقِ» يُرْقَى بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ المَنْطِقِ

الباجوري

فِي مُسَمَّى الكُتُبِ حَيْثُ قَالَ: يُحْتَمَلُ أَنَّهُ الأَلْفَاظُ فَقَطْ، أَوِ المَعَانِي فَقَطْ، أَوِ النُّقُوشُ فَقَطْ، أَوِ اثْنَانِ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، أَوْ مَجْمُوعُ الثَّلَاثَةِ.

وَالمُخْتَارُ الأَوَّلُ، لَكِنْ بِقَيْدِ مُلَاحَظَةِ المَعَانِي كَمَا عَلِمْتَ.

قَوْلُهُ: (بِالسُّلَّمِ) مَفْعُولٌ ثَانٍ لِـ «سَمَّى»، وَأَدْخَلَ «البَاءَ» عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ تَعَدِّيهِ إِلَيْهِ بِهَا، كَمَا يَجُوزُ تَعَدِّيهِ إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ؛ تَقُولُ: «سَمَّيْتُ ابْنِيَ بِمُحَمَّدٍ، وَسَمَّيْتُهُ مُحَمَّداً[(١)]».

وَالسُّلَّمُ حَقِيقَةً فِيمَا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى أَعْلَى، إِذَا كَانَ ذَلِكَ الأَمْرُ مَحْسُوساً بِحَاسَّةِ البَصَرِ، وَإِلَّا كَانَ مَجَازاً بِالِاسْتِعَارَةِ التَّصْرِيحِيَّةِ كَمَا هُنَا، لَكِنْ جَعَلَهُ هُنَا[(٢)] مَجَازاً بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ العَلَمِيَّةِ، وَإِلَّا فَهُوَ حَقِيقَةٌ لِوَضْعِهِ عَلَى هَذَا المَتْنِ بِطَرِيقِ النَّقْلِ، لَا لِمَا قِيلَ[(٣)] مِنْ أَنَّهُ صَارَ حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً فِيهِ، فَهُوَ مِنَ الأَعْلَامِ المَنْقُولَةِ، وَهِيَ حَقَائِقُ.

وَاعْلَمْ أَنَّ أَسْمَاءَ الكُتُبِ ـ وَمِثْلَهَا أَسْمَاءُ التَّرَاجِمِ ـ مِنْ قَبِيلِ عَلَمِ الشَّخْصِ؛ لِأَنَّ المُسَمَّى بِهَا ـ الَّذِي هُوَ الأَلْفَاظُ المَخْصُوصَةُ الدَّالَّةُ عَلَى المَعَانِي المَخْصُوصَةِ ـ مُشَخَّصٌ مُعَيَّنٌ، وَلَا نَظَرَ لِتَعَدُّدِهِ بِتَعَدُّدِ المَحَلِّ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَنْشَأُ عَنِ التَّدْقِيقِ الفَلْسَفِيِّ، وَهُوَ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ عِنْدَ أَرْبَابِ العَرَبِيَّةِ كَمَا حَقَّقَهُ العِصَامُ فِي «شَرْحِ رِسَالَةِ الوَضْعِ»، بِخِلَافِ أَسْمَاءِ العُلُومِ، فَإِنَّهَا مِنْ قَبِيلِ عَلَمِ الجِنْسِ عَلَى المَشْهُورِ،

الأنبابي

قوله: (وَالمُخْتَارُ الأَوَّلُ) أي: وهو الألفاظ.

وقوله: (لَكِنْ بِقَيْدِ مُلَاحَظَةِ المَعَانِي) أي: فهي شرطٌ، فإنَّ الألفاظ وإن كانت أعراضاً منقضيةً، لكن لمَّا ضمَّ إليها اعتبار المعاني تقوَّت وصلحت لأَنْ تكون مدلولاً.

لا يقال: إذا تقوَّت الألفاظ بجعل المعاني شرطاً، فلِمَ لم تتقوَّ بجعلها شطراً أَوْلى؟

لأنَّا نقول: إنَّه عند جعل المعاني شطراً يكون كلٌّ مِنَ الألفاظ والمعاني مأخوذاً على حدَّته، فهما

---

(١) العبارة في بعض النسخ: «وسميت ابني محمداً».

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: (لَكِنْ جَعَلَهُ هُنَا... إلخ) أي: لأنَّ العلم لا ينظر في وضعه لعلاقة، وإن كان الغالب فيه وضعه على شيءٍ لمناسبةٍ، لكن ليست تلك المناسبة حاملةً على الوضع، بل مرجِّحةً فقط، والمجاز لا بدَّ له مِن علاقةٍ حاملةٍ عليه، ومصحِّحةٍ له.

(٣) **الشرشيمي**: **وقوله**: (لَا لِمَا قِيلَ) أي: بقطع النَّظر عنِ العلميَّة، لا بقطع النَّظر عمَّا قيل مِن كونه صار حقيقةً عرفيَّةً... إلخ.

(١٢) سَمَّيْتُهُ بِـ: «السُّلَّمِ المُرَوْنَقِ» يُرْقَى بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ المَنْطِقِ

الباجوري

لَكِنِ اخْتَارَ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ أَنَّهَا مِنْ قَبِيلِ عَلَمِ الشَّخْصِ أَيْضاً؛ لِأَنَّ المُسَمَّى بِهَا الَّذِي هُوَ الأَحْكَامُ المَخْصُوصَةُ مُشَخَّصٌ مُعَيَّنٌ، وَلَا نَظَرَ لِتَعَدُّدِهِ بِتَعَدُّدِ المَحَلِّ كَمَا[(١)] ذُكِرَ، فَلْيُفْهَمْ.

الأنبابي

كخيطين ضعيفين ضُمَّا مِن غير فتلٍ، فضعفهما باقٍ، بخلافه على الثَّاني، فإنَّه مثل الخيطين بعد الفتل، فيزول الضَّعف؛ لأنَّهما صارا شيئاً واحداً، وأنت خبيرٌ بأنَّ الَّذي اختاره المحقِّق الدَّوَّانيُّ، وعليه مشايخنا منهم شيخنا المحشِّي ـ نفعنا الله تعالى ببركته ـ؛ إذ كان يقرِّر لنا ذلك كثيراً: إنَّما هو الألفاظ الذِّهنيَّة وهي ليست مِنَ السَّبعة؛ بدليل تعليلهم عدم صحَّة مدلوليتها، بأنَّها أعراضٌ تنقضي بمجرَّد النُّطق، فلا تصلح أن تكون مدلولاً، ولا جزء مدلول، ويستفاد أيضاً مِن ظاهر كلام السَّيِّد الجرجانيِّ في «حاشيَّته على المطوَّل»، فقول المحشِّي: «والمختار الأوَّل» فيه نظرٌ، ولولا هذا لجعلت[(٢)] «مِنْ» في قوله: «مِنِ احْتِمَالَاتٍ سَبْعَة» بمعنى: «باء» البدل.

إلَّا أن يقال: أرادوا بالألفاظ ما يشمل الألفاظ [أ/١٢] الذِّهنيَّة، غايةُ الأمر: أنَّ في التَّعليل قصوراً، فقولهم: لأنَّها أعراضٌ سيَّالةٌ... إلخ؛ أي: ولأنَّها غير مقصودةٍ لذاتها، فالأوَّل راجعٌ للألفاظ الخارجيَّة، والثَّاني لها وللذِّهنيَّة.

لكن إذا نظرت للألفاظ الذِّهنيَّة زيادةً على الألفاظ الخارجيَّة، ولكون المعاني وما معها شروطاً أو شطوراً، زادت الاحتمالات على سبعة، وقد بيَّنا ذلك فيما كتبناه على «القطر» وحاشيَّته للعلَّامة السُّجاعيِّ[(٣)].

قوله: (لَكِنِ اخْتَارَ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ... إلخ) [ب/١٨] أي: لأنَّ مدلولها القواعد المضبوطة الحاصلة بالفعل أو بالقوَّة، فالواضعُ استحضرها بجهة وحدتها، ووضع عليها الاسم المخصوص.

قوله: (وَلَا نَظَرَ لِتَعَدُّدِهِ بِتَعَدُّدِ المَحَلِّ) قد يقال: القول بأنَّ أسماء العلوم مِن قبيل أعلام الأجناس ليس مبنيًّا على أنَّ الشَّيء يتعدَّد بتعدُّد محلِّه الَّذي هو تدقيقٌ فلسفيٌّ، بل لأنَّه لمَّا كانت أسماء العلوم أسماء للقواعد، وهي قابلةٌ للزِّيادة؛ لأنَّها تزيد بزيادة العلماء كانت أسماء لماهيَّات القواعد الكلِّيَّة الشَّاملة، تلك الماهيَّات لِمَا حصل بالفعل ولما لم يحصل منها كـ: «أسامة» اسمٌ للماهيَّة الشَّاملة لِمَا حصل مِنَ الإفراد بالفعل ولما لم يحصل، بخلاف أسماء الكتب والتَّراجم، فإنَّها أسماءٌ لأشياء لا تقبل الزِّيادة؛ إذ هي أسماءٌ لِمَا حصل بالفعل.

---

(١) في بعض النسخ وكذلك المطبوع: «لما» بدلاً من «كما».

(٢) في (ج): «لجعلنا» بدلاً من «لجعلت».

(٣) انظر: «تقرير الأنبابي على حاشية السجاعي على القطر» (ص: ١٩) الطبعة الحجرية.

(١٢) سَمَّيْتُهُ بِـ: «السُّلَّمِ المُرَوْنَقِ» يُرْقَى بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ المَنْطِقِ

الباجوري

قَوْلُهُ: (المُرَوْنَقِ) بِتَقْدِيمِ الرَّاءِ عَلَى الوَاوِ، وَتَأْخِيرِ النُّونِ عَنْهُمَا كَمَا اشْتُهِرَ[١].

لَكِنَّ المَرْوِيَّ عَنِ المُصَنِّفِ[٢]: «المُنَورَق» بِتَقْدِيمِ النُّونِ عَلَى الوَاوِ وَتَأْخِيرِ الرَّاءِ عَنْهُمَا، وَهُمَا وَإِنْ كَانَا بِمَعْنًى وَاحِدٍ وَهُوَ: «المُزَيَّنُ المُزَخْرَفُ»، لَكِنْ ثَانِيهِمَا أَوْلَى؛ لِكَوْنِهِ هُوَ الرِّوَايَةُ، وَلِكَوْنِهِ حَسَناً عَذْباً بِسَبَبِ غَرَابَتِهِ وَعَدَمِ جَرَيَانِهِ عَلَى الأَلْسِنَةِ، بِخِلَافِ أَوَّلِهِمَا.

وَقَدِ اسْتَشْهَدَ بَعْضُهُمْ عَلَى الأَوَّلِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ حِينَ سُئِلَ هَلْ خَطُّ المَلِكِ أَحْسَنُ أَوْ خَطُّ ابْنِ مُقْلَةَ؟ بَعْدَ أَنْ رَأَى الخَطَّيْنِ[٣]:

يُخَطِّطُ مَوْلَانَا خُطُوطَ ابْنِ مُقْلَةَ وَيُنَظِّمُهَا نَظْمَ اللَّآلِي فِي السِّلْكِ
فَهَذَا عَلَيْهِ رَوْنَقُ الخَطِّ وَحْدَه وَهَذَا عَلَيْهِ رَوْنَقُ الخَطِّ[٤] والمَلِك

وَرُدَّ ذَلِكَ الاِسْتِشْهَادُ[٥] بِأَنَّ المَرْوِيَّ عَنِ الشَّاعِرِ «نَوْرَقُ» بِتَقْدِيمِ النُّونِ عَلَى الوَاوِ وَتَأْخِيرِ الرَّاءِ عَنْهُمَا، لَا بِتَقْدِيمِ الرَّاءِ عَلَى الوَاوِ وَتَأْخِيرِ النُّونِ عَنْهُمَا، كَمَا زَعَمَ المُسْتَشْهِدُ.

قَوْلُهُ: (يُرْقَى بِهِ... إلخ) مُسْتَأْنَفٌ اسْتِئْنَافاً بَيَانِيًّا، فَكَأَنَّ سَائِلاً قَالَ لَهُ: «مَا وَجْهُ تَسْمِيَتِهِ بِالسُّلَّمِ؟» فَقَالَ: «يُرْقَى بِهِ... إلخ».

الأنبابي

هذا؛ ونقل سم عنِ السَّيِّد الجرجانيِّ: أنَّ بعضهم يفصِّل في أسماء العلوم بين أن يراد بها القواعد أوِ الإدراكات، فجعلها على الأوَّل أعلاماً شخصيَّةً؛ معلِّلاً بأنَّ القواعد الَّتي في ذهن زيدٍ هي الَّتي في ذهن عمرٍو مِن غير نظرٍ إلى تعدُّد المحلِّ، وعلى الثَّاني أعلاماً جنسيَّةً؛ معلِّلاً بأنَّ الإدراك أمرٌ كلِّيٌّ له أفرادٌ متميِّزةٌ بالشَّخص؛ ضرورةَ أنَّ إدراك زيدٍ يغاير إدراك عمرو، وإن لم ينظر إلى المحلِّ بخلاف ما سبق، فإنَّ التَّمايز فيه إنَّما جاء مِن محلِّه. اهـ.

وسكت عمَّا إذا أريد بها المَلَكَة، والظَّاهرُ أنَّها كالإدراك[٦]، والظَّاهر أنَّ هذا التَّفصيل جارٍ على القول

(١) **الشرشيمي: قوله:** (كَمَا اشْتُهِرَ) أي: على ألسنة النَّاس.
(٢) **الشرشيمي: قوله:** (لَكِنَّ المَرْوِيَّ عَنِ المُصَنِّفِ) أي: المنقول عنه.
(٣) **الشرشيمي: قوله:** (بَعْدَ أَنْ رَأَى الخَطَّيْنِ) أي: بعد أن رأى الشَّاعر... إلخ.
(٤) **الشرشيمي: قوله:** (وَهَذَا عَلَيْهِ رَوْنَقُ الخَطِّ... إلخ) أفاد أنَّ خطَّ الملك أعظم مِن وجهين.
(٥) **الشرشيمي: قوله:** (وَرُدَّ ذَلِكَ الاِسْتِشْهَادُ) أي: فلم يثبت بهذا ثبوته [أ/ ١٧] عنِ العرب، فلا بدَّ مِن استشهادٍ آخر.
(٦) **في (ب):** «كالإدراكات» بدلاً من «كالإدراك».

(١٢) سَمَّيْتُهُ بِـ: «السُّلَّمِ المُرَوْنَقِ» يُرْقَى بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ المَنْطِقِ

الباجوري

وَالضَّمِيرُ يَرْجِعُ لِلْمُؤَلَّفِ الَّذِي رَجَعَ إِلَيْهِ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: «سَمَّيْتُهُ»، وَكَذَلِكَ الضَّمَائِرُ فِي قَوْلِهِ: «وَأَنْ يَكُونَ خَالِصاً... إلخ»، كَمَا يُؤخَذُ مِنَ «الشَّرْحِ الصَّغِيرِ» لِلشَّيْخِ المَلَّوِيِّ[١].

وَيَصِحُّ رُجُوعُ ذَلِكَ لِـ«السُّلَّمِ» المُتَقَدِّمِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي «الشَّرْحِ الكَبِيرِ»[٢]، لَكِنْ يَتَعَيَّنُ أَنْ يُرَادَ بِهِ المُسَمَّى لَا الِاسْمُ، كَمَا هُوَ المُرَادُ بِهِ[٣] فِيمَا سَبَقَ، فَيَكُونُ فِيهِ اسْتِخْدَامٌ، لَكِنَّ الأَوَّلَ أَوْلَى كَمَا لَا يَخْفَى.

وَقَوْلُهُ: (سَمَاءُ عِلْمِ المَنْطِقِ) أَيْ: عِلْمِ المَنْطِقِ الشَّبِيهِ بِالسَّمَاءِ فِي العُلُوِّ، فَإِضَافَةُ «سَمَاءِ» لِمَا بَعْدَهُ مِنْ إِضَافَةِ المُشَبَّهِ بِهِ لِلْمُشَبَّهِ.

لَا يُقَالُ: يَلْزَمُ عَلَى كَلَامِ المُصَنِّفِ تَوْصِيلُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا المُؤَلَّفَ بَعْضُ المَنْطِقِ، وَقَدْ جَعَلَهُ مُوصِّلاً لِعِلْمِ المَنْطِقِ، المُشْتَمِلِ عَلَى ذَلِكَ البَعْضِ.

لِأَنَّا نَقُولُ: لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا المُؤَلَّفَ أَلْفَاظٌ لَا مَعَانٍ، فَلَا[٤] يَلْزَمُ مَا ذُكِرَ، وَعَلَى تَسْلِيمِ أَنَّهُ مَعَانٍ[٥] فَالمُرَادُ: أَنَّهُ يُرْقَى بِهِ لِمَا عَدَاهُ مِنْ عِلْمِ المَنْطِقِ، لَا لِجَمِيعِهِ الشَّامِلِ لَهُ.

الأنبابي

بمغايرة العلم للمعلوم بالذَّات، أمَّا على أنَّ المغايرة اعتباريَّةٌ، وأنَّ الموجود في الذِّهن عين المعلوم لا الشَّبح والمثال فلا؛ إلَّا أن يكتفي بالتَّغاير الاعتباريِّ؛ أيِ: اعتبار كون الشَّيء معلوماً، وكونه علماً وإن أردت الزِّيادة، فعليك بحاشيتنا على رسالة الصَّبَّان البيانيَّة.

قوله: (فَالمُرَادُ: أَنَّهُ يُرْقَى بِهِ لِمَا عَدَاهُ... إلخ) هذا ظاهرٌ على جعل التَّركيب مِن باب التَّصريحيَّة فقط، أوِ المكنيَّة، مع جعل قرينتها استعارةً تصريحيَّةً تحقيقيَّةً؛ لأنَّ السَّماء حينئذٍ المرقية بالسُّلَّم هي المسائل الصَّعبة، أمَّا على جعله مِن باب إضافة المشبَّه به إلى المشبَّه، أوِ المكنيَّة مع بقاء القرينة على حالها فلا؛ إذِ المرادُ بعلم المنطق على هذا كلِّه.

---

(١) انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويِّ» (ص: ١٦٠).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ١٢٤).

(٣) **الشرشيمي**: **قوله**: (كَمَا هُوَ المُرَادُ بِهِ... إلخ) راجع للمنفي؛ أي: لأنَّه أريد بـ«السُّلَّم» في قوله: «سَمَّيْتُهُ بِالسُّلَّمِ» الاسم؛ أي: لفظ؛ أي: لفظ هو السُّلَّم.

(٤) في بعض النسخ: «فلم» بدلاً من «فلا».

(٥) **الشرشيمي**: **قوله**: (وَعَلَى تَسْلِيمِ أَنَّهُ مَعَانٍ) أي: تسليماً جدلاً.

(١٣) وَاللهَ أَرْجُـو أَنْ يَـكُـونَ خَـالِـصَـا   لِـوَجْـهِـهِ الـكَـرِيـمِ لَـيْـسَ قَـالِـصَـا

الباجوري

هَذَا؛ وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ فِي كَلَامِهِ اسْتِعَارَةٌ تَصْرِيحِيَّةٌ، أَوْ مَكْنِيَّةٌ:

ـ **فَعَلَى الأَوَّلِ**: يَكُونُ قَدْ شَبَّهَ المَسَائِلَ الصَّعْبَةَ مِنْ عِلْمِ المَنْطِقِ بِمَعْنَى: السَّمَاءِ؛ بِجَامِعِ: عُسْرِ التَّنَاوُلِ فِي كُلٍّ، وَاسْتَعَارَ اسْمَ المُشَبَّهِ بِهِ لِلْمُشَبَّهِ.

ـ **وَعَلَى الثَّانِيَةِ**: يَكُونُ قَدْ شَبَّهَ عِلْمَ المَنْطِقِ بِالنَّجْمِ؛ بِجَامِعِ: الِاهْتِدَاءِ بِكُلٍّ تَشْبِيهاً مُضْمَراً فِي النَّفْسِ، وَحَذَفَ اسْمَ المُشَبَّهِ بِهِ وَأَثْبَتَ لَهُ شَيْئاً مِنْ لَوَازِمِهِ وَهُوَ السَّمَاءُ؛ إِمَّا بَاقِياً عَلَى مَعْنَاهُ الحَقِيقِيِّ، أَوْ مُسْتَعَاراً لِلْمَسَائِلِ الصَّعْبَةِ، وَعَلَى كُلٍّ مِنْ هَذِهِ الأَوْجُهِ الأَرْبَعَةِ[1] يَكُونُ قَوْلُهُ: «يُرْقَى بِهِ» تَرْشِيحاً، فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (وَاللهَ أَرْجُو) اللَّفْظُ الشَّرِيفُ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّعْظِيمِ، هَكَذَا الأَدَبُ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى المَفْعُولِيَّةِ، مَعَ أَنَّهُ الوَاقِعُ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الإِخْلَالِ بِالأَدَبِ.

وَإِنَّمَا قَدَّمَهُ؛ لِإِفَادَةِ الحَصْرِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: «وَأَرْجُو اللهَ لَا غَيْرَهُ».

وَ«الرَّجَاءُ»:

ـ **بِالمَدِّ** كَـ: «الرَّجْوِ» عَلَى وَزْنِ الضَّرْبِ، وَ: «الرَّجَاوَةِ» عَلَى وَزْنِ السَّعَادَةِ؛ مَعْنَاهُ: «الأَمَلُ مَعَ الأَخْذِ فِي الأَسْبَابِ»، بِخِلَافِ الطَّمَعِ، فَإِنَّهُ الأَمَلُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَ الأَخْذِ فِي الأَسْبَابِ، فَكُلُّ رَجَاءٍ طَمَعٌ، وَلَا عَكْسُ، وَقَدْ يَخُصُّ الطَّمَعُ بِمَا لَمْ يَكُنْ مَعَ الأَخْذِ فِي الأَسْبَابِ، فَيَكُونُ مُبَايِناً لِلرَّجَاءِ،

الأنبابي

نعم؛ إن أريد بعلم المنطق الصَّعبُ منه على سبيل المجاز المرسل؛ مِن إطلاق الكلِّ على البعض صحَّ أيضاً، وعليه يحمل كلام شيخنا المحشِّي ـ نفعنا الله تعالى به ـ.

قوله: (**تَرْشِيحاً**) هذا ظاهرٌ على جعل التَّركيب مِن إضافة المشبَّه به للمشبَّه؛ لأنَّ التَّرشيح يكون للتَّشبيه [ج/١٣]، ومِن باب الاستعارة التَّصريحيَّة فقط، أوِ المكنيَّة مع استعارة قرينتها، فيكون ترشيحاً لاستعارة القرينة، وأمَّا على جعله مِن باب المكنيَّة مِن غير استعارة القرينة فلا؛ إذِ الرُّقِيُّ[2] لا يناسب المشبَّه به الَّذي هو النَّجم، وإنَّما يناسب السَّماء؛ **إلَّا أن يقال**: أنَّه يناسب النَّجم لكونه يرقى إليه نفسه، أو لمحلِّه وهو السَّماء؛ تأمَّل.

---

(١) لفظ «الأربعة» ساقطة من بعض النسخ الخطية وكذلك المطبوع.

(٢) في (ب): «التَّرقِّي» بدلاً من «الرُّقِيُّ».

(١٣) وَاللهَ أَرْجُـو أَنْ يَـكُـونَ خَـالِـصَـا   لِـوَجْـهِـهِ الـكَـرِيـمِ لَـيْـسَ قَـالِـصَـا

الباجوري

وَقَدْ يُطْلَقُ الرَّجَاءُ عَلَى الخَوْفِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَٱرْجُواْ ٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ﴾ [العنكبوت: ٣٦] أَيْ: خَافُوهُ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح: ١٣] أَيْ: لَا تَخَافُونَ عَظَمَةَ اللهِ تَعَالَى.

ـ وَأَمَّا بِالقَصْرِ فَهُوَ: النَّاحِيَةُ؛ كَمَا فِي «المُخْتَارِ»[١].

قَوْلُهُ: (أَنْ يَكُونَ خَالِصَا) أَيْ: مِنَ المُكَدِّرَاتِ الَّتِي تُحْبِطُ العَمَلَ كَـ: حُبِّ الظُّهُورِ، وَالشُّهْرَةِ، وَالمَحْمَدَةِ.

وَحَيْثُ كَانَ المُرَادُ مَا ذُكِرَ، صَدَقَ[٢] ذَلِكَ بِكُلٍّ مِنَ المَرَاتِبِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي ذَكَرُوهَا لِلعِبَادَةِ الخَالِيَةِ مِنَ الحُرْمَةِ، وَهِيَ:

(١) ـ أَنْ تَعْبُدَ اللهَ تَعَالَى طَالِباً لِلثَّوَابِ وَهَارِباً مِنَ العِقَابِ[٣]، وَهَذِهِ أَدْنَاهَا.

(٢) ـ وَأَنْ تَعْبُدَهُ تَعَالَى لِتَتَشَرَّفَ بِعِبَادَتِهِ وَالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ، وَهَذِهِ أَعْلَى مِنَ الَّتِي قَبْلَهَا.

(٣) ـ وَأَنْ تَعْبُدَهُ تَعَالَى لِكَوْنِهِ إِلَهَكَ وَأَنْتَ عَبْدُهُ، وَهَذِهِ أَعْلَاهَا؛ كَمَا ذَكَرَهُ المِنَاوِيُّ[٤].

وَأَمَّا إِذَا كَانَ المُرَادُ أَنْ يَكُونَ خَالِصاً مِنْ مَوَانِعِ الكَمَالِ الأَعْلَى[٥]، كَانَ مِنَ الرُّتْبَةِ الأَخِيرَةِ عَيْناً، فَلْيُتَأَمَّلْ.

الأنبابي

قوله: (وَقَدْ يُطْلَقُ الرَّجَاءُ عَلَى الخَوْفِ) أي: حقيقةً. اهـ «صبَّان»[٦].

قوله: (صَدَقَ ذَلِكَ بِكُلٍّ مِنَ المَرَاتِبِ) كيف هذا مع نسبة الخلوص للذَّات، والخالصُ للذَّات لا يكون إلَّا حيث كانتِ الذَّات هي المقصودة، فيكون قاصراً على أعلى المراتب؟

---

(١) انظر: «مختار الصِّحاح» (ص: ١٠٠).

(٢) **الشرشيمي**: قوله: (صَدَقَ... إلخ) كيف ذلك الصِّدق مع أنَّه قال: «لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ»، فهذا صريحٌ في المرتبة العلية اهـ بهامش بالمعنى.

ويمكن أن يقال: أنَّ المراد بقوله: «لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ» أنَّ التَّأليف لخالص ذاته؛ بمعنى: أنَّه ليس لغير الله، ولا يشركه فيه غيره؛ فكأنَّه قال: أن يكون التَّأليف منفياً عنِ الشَّركة لله، ومنفياً عنه كونه لغير الله تعالى، فيصحُّ الصِّدق حينئذٍ.

(٣) العبارة في بعض النسخ: «طلباً للثواب وهرباً من العقاب».

(٤) انظر: «فيض القدير شرح الجامع الصغير» للمناوي (١/ ٥٥٢).

(٥) **الشرشيمي**: قوله: (مِنْ مَوَانِعِ الكَمَالِ الأَعْلَى) أي: بأن يكون خالصاً مِنَ المكدرات وطلب الثَّواب والتَّشرُّف بعبادته.

(٦) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ١٦١).

(١٣) وَاللهَ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصَا لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصَا

الباجوري

قَوْلُهُ: (لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ) اعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا وَرَدَ فِي كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ مَا يُوهِمُ أَنَّهُ تَعَالَى لَهُ وَجْهٌ أَوْ يَدٌ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ[١]، فَلَا بُدَّ مِنْ تَأْوِيلِهِ؛ بِمَعْنَى: صَرْفِهِ عَنْ ظَاهِرِهِ، وَهَذَا مَحَلُّ وِفَاقٍ مِنَ السَّلَفِ وَالخَلَفِ؛ غَايَةُ الأَمْرِ أَنَّهُمُ اخْتَلَفُوا فِي تَعْيِينِ المَعْنَى المُرَادِ:

- فَالسَّلَفُ لَا يُعَيِّنُونَهُ، بَلْ يُفَوِّضُونَهُ إِلَيْهِ تَعَالَى، فَيَقُولُونَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]: لَيْسَ لَهُ تَعَالَى وَجْهٌ كَوَجْهِنَا، وَلَا يَدٌ كَيَدِنَا، وَلَا يَعْلَمُ المُرَادُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا اللهُ تَعَالَى.

- وَالخَلَفُ يُعَيِّنُونَهُ، فَيَقُولُونَ فِيمَا ذُكِرَ: لَيْسَ لَهُ وَجْهٌ كَوَجْهِنَا، وَلَا يَدٌ كَيَدِنَا، وَالمُرَادُ مِنَ «الوَجْهِ»: الذَّاتُ، وَمِنَ «اليَدِ»: القُدْرَةُ، وَهَذَا هُوَ المُرَادُ مِنْ قَوْلِ صَاحِبِ «الجَوْهَرَةِ»:

وَكُلُّ نَصٍّ أَوْهَمَ التَّشْبِيهَا أَوِّلْهُ أَوْ فَوِّضْ وَرُمْ تَنْزِيهَا

كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ «شَرْحِهَا» لِلشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ[٢]، وَإِنْ كَانَ المُتَبَادَرُ[٣] مِنَ البَيْتِ المَذْكُورِ خِلَافَهُ.

قَوْلُهُ: (لَيْسَ قَالِصَا) يُطْلَقُ «القَالِصُ» فِي الأَصْلِ عَلَى: إِحْدَى شَفَتَيِ البَعِيرِ وَنَحْوِهِ النَّاقِصَةِ عَنْ أُخْتِهَا، كَمَا يُسْتَفَادُ مِنَ «المُخْتَارِ»[٤]، ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى النَّاقِصِ[٥] مَجَازاً مُرْسَلاً: إِمَّا بِمَرْتَبَةٍ وَهُوَ الأَقْرَبُ، أَوْ بِمَرْتَبَتَيْنِ، أَوْ مَجَازاً بِالِاسْتِعَارَةِ.

الأنبابي

نعم؛ لو لم يقيِّد بالجارِّ والمجرور صدق بكلِّ المراتب؛ **إلَّا أن يقال**: مقصودُ المحشِّي أنَّه يحتمل أن يراد بالخالص لذاته ما ليس معه رياء، ولا شيء مما يحبط العمل لا ما ليس معه شيء أصلاً، بحيث تكون الذَّات هي المقصودة فقط، وحينئذٍ يصدق... إلخ، وإن كان هذا الاحتمال خلاف المتبادر، بلِ المتبادر هو الثَّاني المشار إليه بقوله: «وأمَّا إذا كان المراد... إلخ».

---

(١) العبارة في بعض النسخ: «أن له تعالى وجهاً أو يداً أو نحو ذلك».

(٢) انظر: «إتحاف المريد ومعه النظام الفريد» (ص: ١٣١)، «مجموع جوهرة التوحيد» (١/ ٤٢٢).

(٣) **الشرشيمي**: **قوله**: (وَإِنْ كَانَ المُتَبَادَرُ... إلخ) أي: لأنَّه يتبادر من قوله: «أَوْ فَوِّضْ» أنَّ التَّفويض ليس معه تأويل، والمعنى المقصود في البيت: أوِّل مع تعيين المعنى المراد، أو أوِّل مع تفويضه.

(٤) انظر: «مختار الصِّحاح» (ص: ٢٥٩).

(٥) **الشرشيمي**: **قوله**: (ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى النَّاقِصِ) أي: استعمل في النَّاقص المعنويِّ؛ لكونه فرداً مِن مطلق ناقصٍ، أو لكونه منقولاً إليه اللَّفظ مِنَ المطلق، أو لكونه منقولاً إليه اللَّفظ مِنَ المشبَّه به.

(١٣) وَاللهَ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصَا ‌ ‌ ‌ ‌ لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصَا

الباجوري

وَبَيَانُ ذَلِكَ: أَنَّهُ إِذَا لُوحِظَ أَنَّ العَلَاقَةَ الإِطْلَاقُ وَالتَّقْيِيدُ[١]، وَنُقِلَ عَنِ المَعْنَى الأَصْلِيِّ إِلَى مُطْلَقِ النَّاقِصِ، وَاسْتُعْمِلَ فِي النَّاقِصِ المَعْنَوِيِّ لِكَوْنِهِ فَرْداً مِنْ ذَلِكَ المُطْلَقِ، فَهُوَ مَجَازٌ مُرْسَلٌ بِمَرْتَبَةٍ.

وَإِذَا لُوحِظَ أَنَّ العَلَاقَةَ مَا ذُكِرَ[٢]، وَنُقِلَ عَنِ المَعْنَى الأَصْلِيِّ إِلَى مُطْلَقِ النَّاقِصِ، ثُمَّ نُقِلَ عَنْهُ إِلَى النَّاقِصِ المَعْنَوِيِّ، فَهُوَ مَجَازٌ مُرْسَلٌ بِمَرْتَبَتَيْنِ.

وَإِذَا لُوحِظَ أَنَّ العَلَاقَةَ المُشَابَهَةُ، كَانَ مَجَازاً بِالِاسْتِعَارَةِ[٣].

ثُمَّ إِنْ كَانَ المُرَادُ: أَنْ لَا يَكُونَ نَاقِصاً بِسَبَبِ قَصْدِ الظُّهُورِ وَالمَحْمَدَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، كَانَ مَا ذُكِرَ تَأْكِيداً[٤] لِقَوْلِهِ: «أَنْ يَكُونَ خَالِصاً لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ».

وَإِنْ كَانَ المُرَادُ: أَنْ لَا يَكُونَ نَاقِصاً فِي النَّفْعِ بِحَيْثُ يَكُونُ مَطْرُوحاً فِي زَوَايَا الإِهْمَالِ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ، كَانَ قَوْلُهُ: «وَأَنْ يَكُونَ نَافِعاً» تَوْضِيحاً لِذَلِكَ.

الأنبابي

قوله: (وَنُقِلَ عَنِ المَعْنَى الأَصْلِيِّ إِلَى مُطْلَقِ النَّاقِصِ، ثُمَّ نُقِلَ عَنْهُ... إلخ) فيه: أنَّ هذا هو بناء المجاز على المجاز.

قوله: (كَانَ مَجَازاً بِالِاسْتِعَارَةِ) يحتمل إجزاء الاستعارة بعد المجاز المرسل، نظير ما ذكره المحشِّي عند قوله: «حطَّ» [ب/١٩].

قوله: (تَوْضِيحاً لِذَلِكَ) أي: وكان مغايراً لِمَا قبله [أ/١٣].

---

(١) **الشرشيمي:** قوله: (الإِطْلَاقُ وَالتَّقْيِيدُ) أي: الإطلاق في المنقول إليه والتَّقيد في المنقول عنه، فكان الأَوْلى العكس؛ إذ أنَّ «الواو» لا ترتِّب.

(٢) **الشرشيمي:** قوله: (وَإِذَا لُوحِظَ أَنَّ العَلَاقَةَ مَا ذُكِرَ) أي: التَّقيد والإطلاق بالنِّسبة للنَّقل الأوَّل، والإطلاق والتَّقيد بالنِّسبة للنَّقل الثَّاني.

(٣) **الشرشيمي:** قوله: (مَجَازاً بِالِاسْتِعَارَةِ) أي: التَّصريحيَّة التَّبعيَّة؛ بأن شبَّه النَّقص المعنويَّ بنقص إحدى شفتَي البعير، واستعير القلوص مِنَ الثَّاني للأوَّل، واشتقَّ منه: «قالص» بمعنى: ناقص نقصاً معنويًّا.

(٤) **الشرشيمي:** قوله: (تَأْكِيداً) أمَّا بالنِّسبة للاحتمال الأوَّل فظاهرٌ، وأمَّا بالنِّسبة للاحتمال الثَّاني فهو تأكيدٌ له باللَّازم؛ لأنَّ المكدرات مِن جملة موانع الكمال، لكن تأكيد لبعض أجزاء الموانع؛ لأنَّه لا ينبغي جميع الموانع.

(١٤) وَأَنْ يَكُونَ نَافِعاً لِلْمُبْتَدِي بِهِ إِلَى الْمُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي

الباجوري

وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ: أَنْ لَا يَكُونَ نَاقِصاً حِسًّا بِحَيْثُ لَا يَتِمُّ بِأَنْ يُعَوِّقَهُ عَائِقٌ عَنْ إِكْمَالِهِ، كَانَ ذَلِكَ مُغَايِراً لِمَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ، لَكِنْ فِيهِ نَوْعُ بُعْدٍ[١]، فَلْيُفْهَمْ.

قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَكُونَ. . . إلخ) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «أَنْ يَكُونَ خَالِصاً. . . إلخ».

وَقَوْلُهُ: (نَافِعاً لِلْمُبْتَدِي) أَيْ: بِطَرِيقِ الأَصَالَةِ[٢] فِي وَضْعِهِ، فَلَا يُنَافِي أَنْ يَكُونَ نَافِعاً لِغَيْرِ الْمُبْتَدِي مِنَ الْمُتَوَسِّطِ وَالْمُنْتَهِي أَيْضاً بِمُرَاجَعَةٍ أَوْ نَحْوِهَا.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ الجَارَّ وَالمَجْرُورَ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «نَافِعاً»، وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ جَعْلَهُمُ «اللَّامَ» زَائِدَةً لِتَقْوِيَةِ العَامِلِ الَّذِي هُوَ «نَافِعاً»؛ لِضَعْفِهِ بِالفَرْعِيَّةِ عَنِ الفِعْلِ فِي العَمَلِ؛ لِأَنَّ زِيَادَتَهَا غَيْرُ مَحْضَةٍ، فَلَمَّا لَمْ تَكُنْ زِيَادَتُهَا مَحْضَةً، جَوَّزُوا تَعَلُّقَهَا كَمَا هُوَ مُصَرَّحٌ بِهِ فِي مَحَلِّهِ.

وَالمُرَادُ مِنَ «المُبْتَدِي» هُنَا: الآخِذُ فِي صِغَارِ العِلْمِ.

وَقَدْ أَجَابَ اللهُ تَعَالَى دُعَاءَ المُؤَلِّفِ بِذَلِكَ كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ، فَإِنَّهُ كَانَ مُجَابَ الدَّعْوَةِ، كَمَا نَقَلَهُ بَعْضُهُمْ عَنِ العَلَّامَةِ اليُوسِيِّ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ.

قَوْلُهُ: (بِهِ إِلَى المُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي) ذِكْرُ هَذَا بَعْدَ مَا قَبْلَهُ مِنْ ذِكْرِ اللَّازِمِ بَعْدَ المَلْزُومِ، أَوْ تَخْصِيصٌ

الأنبابي

قوله: (أَنْ لَا يَكُونَ نَاقِصاً حِسًّا) لا منافاة بين ما هنا، وقوله فيما مرَّ: «استعمل في النَّاقص المعنويِّ»؛ لأنَّ النَّقص المعنويَّ يجامع الحسِّيَّ.

قوله: (مُغَايِراً لِمَا قَبْلَهُ) أي: ليس توكيداً، فلا ينافي أنَّه قد يدَّعي لزومه لِمَا بعده، وهو النَّفعُ للمبتدي.

قوله: (مِنْ ذِكْرِ اللَّازِمِ بَعْدَ المَلْزُومِ) أي: إن أريد بـ «النَّفع»: ما لا يشمل الاهتداء به إلى المطوَّلات.

وقوله: (أَوْ تَخْصِيصٌ) أي: إن أريد به: ما يشمل ذلك، كما أفاده بالتَّعليل بعد.

✿ ✿ ✿

(١) الشرشيمي: قوله: (لَكِنْ فِيهِ نَوْعُ بُعْدٍ) لأنَّه على المعنى الأوَّل يكون المعنى: أن لا يكون ناقصاً بشيءٍ، والنَّقص الحسِّيُّ مِن جملة ذلك الشَّيء، فهو شاملٌ له ولغيره. وعلى المعنى الثَّاني يكون المعنى: أن لا يكون عدم النَّفع بسبب شيءٍ؛ سواءٌ كان ذلك الشَّيء كطرحه في زوايا الإهمال، أو عدم إتمامه. وأمَّا على المعنى الثَّالث فلا يشمل المكدرات، ولا طرحه في زوايا الإهمال.

(٢) الشرشيمي: قوله: (بِطَرِيقِ الأَصَالَةِ) في وصفه هذا متعلِّقٌ بمحذوف؛ أي: وإنَّما خصَّ المبتدي بالنَّفع؛ لأنَّه الطَّريق الأصليُّ في تأليفه؛ أي: أنَّ الحامل بالذَّات هو المبتدي، فلا ينافي أنَّ غيره ينتفع، فيكون حاملاً له أيضاً لكن بطريق التَّبع.

(١٤) وَأَنْ يَـكُـونَ نَـافِـعاً لِـلْـمُـبْـتَـدِي بِـهِ إِلَـى الـمُـطَـوَّلَاتِ يَـهْـتَـدِي

✿ ✿ ✿

الباجوري

بَعْدَ تَعْمِيمٍ[١]؛ لِأَنَّ النَّفْعَ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِذَلِكَ أَوْ بِغَيْرِهِ.

✿ ✿ ✿

(١) الشرشيمي: قوله: (مِنْ ذِكْرِ اللَّازِمِ بَعْدَ المَلْزُومِ) أي إن قلنا: أنَّه لا ينفكُّ النَّفع به عنِ الاهتداء به للمطوَّلات، وقوله: (أَوْ تَخْصِيصٌ بَعْدَ تَعْمِيمٍ) إن قلنا: أنَّه ينفكُّ، وهو الواقع.

فَصْلٌ: فِي جَوازِ الِاشْتِغَالِ بِهِ

الباجوري

قَوْلُهُ: (فَصْلٌ) هُوَ فِي اللُّغَةِ[(١)]: «الحَاجِزُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ».

وَفِي الِاصْطِلَاحِ: «الأَلْفَاظُ المَخْصُوصَةُ الدَّالَّةُ عَلَى المَعَانِي المَخْصُوصَةِ» كَسَائِرِ أَسْمَاءِ التَّرَاجِمِ، كَمَا عُلِمَ مِمَّا مَرَّ.

وَقَوْلُهُ: (فِي جَوازِ الِاشْتِغَالِ بِهِ) أَيْ: فِي دَالِّ ذَلِكَ، وَالظَّرْفِيَّةُ حِينَئِذٍ مِنْ ظَرْفِيَّةِ الخَاصِّ فِي العَامِّ؛ لِأَنَّ الفَصْلَ خَاصٌّ بِالأَلْفَاظِ الَّتِي ذَكَرَهَا المُصَنِّفُ، وَالدَّالُّ عَامٌّ لَهَا وَلِلأَلْفَاظِ الَّتِي ذَكَرَهَا غَيْرُهُ، وَيُحْتَمَلُ غَيْرُ ذَلِكَ[(٢)].

فَإِنْ قِيلَ: كَمَا ذَكَرَ المُصَنِّفُ القَوْلَ بِجَوَازِ الِاشْتِغَالِ بِهِ، ذَكَرَ القَوْلَ بِتَحْرِيمِهِ، وَالقَوْلَ بِانْبِغَائِهِ[(٣)]، فَفِي التَّرْجَمَةِ قُصُورٌ.

أُجِيبَ: بِأَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّرْجَمَةِ لِشَيْءٍ وَالزِّيَادَةِ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ غَيْرُ مَعِيبٍ عِنْدَهُمْ، ....

الأنبابي

قوله: (**هُوَ فِي اللُّغَةِ: الحَاجِزُ... إلخ**) ظاهِرُهُ: أنَّ هذا معنًى لغويٌّ أصليٌّ، ولا مانع منه؛ إذ لا مانع مِن أن يكون للشَّيء معنيان، فالفصلُ تارةً يُطلقُ بالمعنى المصدريِّ على الحجز بين الشَّيئين، وتارةً يُطلقُ بالمعنى الاسميِّ على الحاجز بينهما.

ويحتمل أنَّه في اللُّغة: «الحاجز... إلخ» بعد النَّقل مِنَ المعنى المصدريِّ؛ تأمَّل.

قوله: (**وَيُحْتَمَلُ غَيْرُ ذَلِكَ**) كأن يجعل مِن ظرفيَّة الدَّالِّ في المدلول، ويستغنى عن تقدير: «دَالٌّ».

قوله: (**أُجِيبَ: بِأَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّرْجَمَةِ... إلخ**) أجيب أيضاً: بأنَّ المراد في بيان الاختلاف في جوازه، فتكون التَّرجمة مطابقةً[(٤)] للمترجَم؛ لأنَّ بيان الاختلاف في جوازه يتضمَّن بيان الأقوال الثَّلاثة. اهـ «صبَّان»[(٥)].

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (**هُوَ فِي اللُّغَةِ... إلخ**) هو في الأصل مصدر لفصل الشَّيء؛ بمعنى: حجز وميَّز، ثمَّ نُقِل في اللُّغة إلى الحاجز بين الشَّيئَين.

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: (**وَيُحْتَمَلُ غَيْرُ ذَلِكَ**) بأن يقال: إنَّه مِن ظرفيَّة الدَّالِّ في المدلول.

(٣) في بعض النسخ: «بانتفائه» بدلاً من «بانبغائه».

(٤) في (ب): «موافقةً» بدلاً من «مطابقةً».

(٥) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ١٦٦).

. . . .

الباجوري

أَوْ أَنَّ فِي التَّرْجَمَةِ حَذْفاً، وَالتَّقْدِيرُ: فِي جَوَازِ الِاشْتِغَالِ بِهِ وَتَحْرِيمِهِ وَانْبِغَائِهِ؛ كَمَا أَشَارَ[١] لَهُ الشَّيْخُ المَلَّوِيُّ فِي «شَرْحِهِ الكَبِيرِ»[٢].

وَاعْلَمْ أَنَّ عِلْمَ المَنْطِقِ قِسْمَانِ:

(١) ـ أَحَدُهُمَا: مَا هُوَ خَالٍ عَنْ ضَلَالَاتِ الفَلَاسِفَةِ المُكَفِّرَةِ وَغَيْرِهَا كَـ: المَذْكُورِ فِي هَذَا المَتْنِ، وَ«مُخْتَصَرِ» السَّنُوسِيِّ، وَ«إِيسَاغُوجِي»، وَ«مُخْتَصَرِ» ابْنِ عَرَفَة، وَتَآلِيفِ الكَاتِبِيِّ وَالخُونَجِيِّ وَالسَّعْدِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ المُتَأَخِّرِينَ.

وَهَذَا القِسْمُ لَا خِلَافَ فِي جَوَازِ الِاشْتِغَالِ بِهِ، بَلْ هُوَ فَرْضُ كِفَايَةٍ عَلَى أَهْلِ كُلِّ إِقْلِيمٍ؛ لِأَنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ[٣] رَدُّ الشُّكُوكِ فِي عِلْمِ الكَلَامِ، وَهُوَ فَرْضُ كِفَايَةٍ، وَمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ فَرْضُ الكِفَايَةِ يَكُونُ فَرْضَ كِفَايَةٍ، وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَسْتَغْنِ عَنْهُ بِجُودَةِ الذِّهْنِ وَصِحَّةِ الطَّبْعِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ السَّنُوسِيُّ فِي «شَرْحِ مُخْتَصَرِهِ»[٤] وَابْنُ يَعْقُوبَ[٥] وَغَيْرُهُمَا، وَلِذَلِكَ لَمْ يَحْتَجْ إِلَيْهِ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ وَالأَئِمَّةُ المُجْتَهِدُونَ وَأَصْحَابُهُمْ.

(٢) ـ وَثَانِيهِمَا: مَا لَيْسَ خَالِياً عَنْ تِلْكَ الضَّلَالَاتِ كَالمَذْكُورِ فِي كُتُبِ المُتَقَدِّمِينَ، وَهَذَا القِسْمُ هُوَ الَّذِي فِيهِ الخِلَافُ.

الأنبابي

قوله: (أَوْ أَنَّ فِي التَّرْجَمَةِ... إلخ) وسرُّ الاقتصار على الجواز؛ لكونه المشهور الصَّحيح.

قوله: (عَلَى أَهْلِ كُلِّ إِقْلِيمٍ) أي: إذا كان بين كلِّ إقليمين مسافة قصرٍ.

قوله: (وَهُوَ فَرْضُ كِفَايَةٍ) أي: ردُّ الشُّكوك فرضُ كفايةٍ، فالضَّميرُ راجعٌ لردِّ الشُّكوك.

وفي كلامه إشارةٌ إلى قياسٍ مِنَ الشَّكل الأوَّل؛ نظمُهُ هكذا: «عِلْمُ المَنْطِقِ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ فَرْضُ الكِفَايَةِ، وَكُلُّ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ فَرْضُ الكِفَايَةِ يَكُونُ فَرْضَ كِفَايَةٍ» ينتج: «عِلْمُ المَنْطِقِ يَكُونُ فَرْضَ كِفَايَةٍ»، وهو المدَّعى.

---

(١) في بعض النسخ: «ذكره» بدلاً من «أشار».

(٢) حيث قال: «"فَصْلٌ فِي" بيان "جَوَازِ الِاشْتِغَالِ بِهِ" وحرمته وندبه؛ ليكون الطالب على بصيرة»، انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ١٢٧).

(٣) الشرشيمي: قوله: (لِأَنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ) أي: لاشتغال به يتوقَّف عليه... إلخ.

(٤) انظر: «حاشية الباجوري على شرح مختصر المنطق للسنوسي» (ص: ٢٠).

(٥) انظر: «مجموع شروح السُّلَّم» (ص: ٧٩).

(١٥) وَالخُلْفُ فِي جَوَازِ الاِشْتِغَالِ بِهِ عَلَى ثَلَاثَةٍ أَقْوَالِ:

الباجوري

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ حَمْلُ كَلَامِ المُصَنِّفِ عَلَى هَذَا القِسْمِ.

وَحِينَئِذٍ يَرِدُ عَلَيْهِ: أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي القِسْمِ الأَوَّلِ ـ الَّذِي مِنْهُ مَا فِي هَذَا النَّظْمِ ـ خِلَافٌ، وَإِنَّمَا الخِلَافُ فِي القِسْمِ الثَّانِي، كَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ لَا يَذْكُرُ هَذَا الخِلَافَ المُتَعَلِّقَ بِالقِسْمِ الثَّانِي، وَإِنَّمَا يَذْكُرُ حُكْمَ القِسْمِ الأَوَّلِ.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ المُصَنِّفَ قَصَدَ أَوَّلاً بَيَانَ حُكْمِ القِسْمِ الأَوَّلِ، فَجَرَّهُ ذَلِكَ القَصْدُ إِلَى ذِكْرِ حُكْمِ القِسْمِ الثَّانِي، فَتَرْجَمَ لَهُ وَبَيَّنَ الخِلَافَ فِيهِ.

وَنُوقِشَ هَذَا الجَوَابُ: بِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنَّهُ تَرَكَ مَا قَصَدَهُ، مَعَ أَنَّهُ أَهَمُّ مِمَّا ذُكِرَ(١)؛ **اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ:** إِنَّهُ ذَكَرَهُ ضِمْناً(٢)؛ لِأَنَّهُ بَيَّنَ أَنَّ الأَصَحَّ جَوَازُ القِسْمِ الثَّانِي لِكَامِلِ القَرِيحَةِ مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَالكِتَابِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ؛ لِعَدَمِ الأَمْنِ عَلَيْهِ مِنْ ضَلَالَاتِ الفَلَاسِفَةِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا يَتَضَمَّنُ جَوَازَ القِسْمِ الأَوَّلِ(٣) مُطْلَقاً؛ لِعَدَمِ المَحْذُورِ المَذْكُورِ، فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (وَالخُلْفُ) أَيِ: الِاخْتِلَافُ، فَالخُلْفُ اسْمُ مَصْدَرٍ بِمَعْنَى: الِاخْتِلَافِ.

وَقَوْلُهُ: (فِي جَوَازِ الِاشْتِغَالِ بِهِ) أَيْ: وَفِي عَدَمِهِ، فَفِيهِ اكْتِفَاءٌ، وَالضَّمِيرُ عَائِدٌ لِعِلْمِ المَنْطِقِ، لَكِنْ بِمَعْنَى القِسْمِ الثَّانِي مِنْهُ؛ لِأَنَّ كَلَامَ المُصَنِّفِ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ، كَمَا عُلِمَ مِمَّا مَرَّ.

قَوْلُهُ: (عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالِ) أَيْ: كَائِنٌ عَلَيْهَا، مِنْ كَيْنُونَةِ المُتَعَلِّقِ عَلَى المُتَعَلَّقِ(٤)؛ لِمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ أَنَّ «الخُلْفُ» بِمَعْنَى: الِاخْتِلَافِ مُتَعَلِّقٌ بِالأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ.

وَيَتَعَيَّنُ قِرَاءَةَ «ثَلَاثَة» بِالتَّنْوِينِ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ قَوْلِهِ: «أَقْوَالِ» بَدَلاً مِنْ «ثَلَاثَةٍ»، وَلَا يَجُوزُ تَرْكُ التَّنْوِينِ . . . .

---

(١) في بعض النسخ وكذا في المطبوع: «ذكره» بدلاً من «ذكر».

(٢) **الشرشيمي:** قوله: (إِنَّهُ ذَكَرَهُ ضِمْناً) نوقش في هذا الجواب؛ لأنّه صرَّح بغير المقصود، وأفاد المقصود ضمناً، مع أنَّ اللَّائق العكس.

(٣) **الشرشيمي:** قوله: (يَتَضَمَّنُ جَوَازَ القِسْمِ الأَوَّلِ) هذا صحيحٌ إذا كان حكمه الجواز، وأمَّا إذا كان فرض كفاية فلا يصحُّ إلَّا إن فُسِّرَ الجواز فيما سيأتي بالأذن فيه شرعاً، فيصدق بالوجوب.

(٤) **الشرشيمي:** قوله: (مِنْ كَيْنُونَةِ المُتَعَلِّقِ عَلَى المُتَعَلَّقِ) أي [أ/١٨]: لأنَّه صفةٌ للأقوال، والصِّفةُ متعلِّقةٌ بالموصوف، أو أنَّ المراد: أنَّ الاختلاف مِنَ الأشخاص واقعٌ على أقوالهم؛ لأنَّه يقال: اختلف القوم في أقوالهم.

(١٦) فَابْنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَاوِي حَرَّمَا، وَقَالَ قَوْمٌ: يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَا

الباجوري

عَلَى أَنْ يَدْخُلَ فِي البَيْتِ الشَّكْلُ الَّذِي هُوَ اجْتِمَاعُ الخَبْنِ وَالكَفِّ؛ وَالأَوَّلُ هُوَ سُقُوطُ الثَّانِي السَّاكِنِ، وَالثَّانِي هُوَ سُقُوطُ السَّابِعِ السَّاكِنِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي «مُسْتَفْعَ لِنْ» ذِي الوَتَدِ المَفْرُوقِ، لَا فِي «مُسْتَفْعِلُنْ» ذِي الوَتَدِ المَجْمُوعِ كَمَا هُوَ فِي بَحْرِ الرَّجَزِ؛ الَّذِي مِنْهُ هَذَا النَّظْمُ، فَلَا يَدْخُلُهُ الشَّكْلُ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي مَحَلِّهِ.

قَوْلُهُ: (فَابْنُ الصَّلَاحِ... إلخ) أَيْ: إِذَا أَرَدْتَ بَيَانَ ذَلِكَ، فَابْنُ الصَّلَاحِ... إلخ.

وَهُوَ الحَافِظُ الفَقِيهُ الوَرِعُ الزَّاهِدُ العَارِفُ بِالتَّفْسِيرِ وَالأُصُولِ وَالنَّحْوِ، الكُرْدِيُّ الأَصْلِ، نَزِيلُ دِمَشْقَ، تَقِيُّ الدِّينِ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ الصَّلَاحِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، تَفَقَّهَ عَلَى وَالِدِهِ الصَّلَاحُ شَيْخُ بِلَادِهِ فِي حَيَاتِهِ، ثُمَّ رَحَلَ سَنَةَ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ وَخَمْسِ مِئَةٍ، أَفَادَهُ المَلَّوِيُّ فِي «كَبِيرِهِ»[١] مَعَ زِيَادَةٍ مِنْ «شَرْحِ النُّخْبَةِ».

قَوْلُهُ: (وَالنَّوَاوِي) هُوَ الإِمَامُ المَشْهُورُ مُحْيِي الدِّينِ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ المَشْهُورَةِ المُبَارَكَةِ، وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى «نَوَى» قَرْيَةٌ مِنْ قُرَى الشَّامِ مِنْ عَمَلِ دِمَشْقَ، فَمَا قَالَهُ سَيِّدِي سَعِيدٍ مِنْ: «أَنَّهَا قَرْيَةٌ مِنْ قُرَى مِصْرَ»[٢] سَبْقُ قَلَمٍ.

وَكَانَ القِيَاسُ فِي النِّسْبَةِ إِلَيْهَا: «نَوَوِيٌّ» كَمَا يُقَالُ فِي النِّسْبَةِ إِلَى «فَتًى»: «فَتَوِيٌّ»، فَقَوْلُهُ: «النَّوَاوِيُّ» غَيْرُ قِيَاسِيٍّ[٣].

الأنبابي

قوله: (عَلَى أَنْ يَدْخُلَ فِي البَيْتِ الشَّكْلُ) لأنَّ «ثلاثة» مِن غير تنوينٍ على وزن «متفعل»، فحذف منه الثَّاني السَّاكن ـ وهو السِّين ـ في الميزان، والسَّابع السَّاكن ـ وهو النُّون الَّتي بعد اللَّام ـ في الميزان.

قوله: (ذِي الوَتَدِ المَفْرُوقِ) وهو ثلاثة أحرف أوسطها ساكنٌ كـ: «ظهر»، فـ «مُسْ» سببٌ خفيفٌ؛ لأنَّه حرفان ثانيهما ساكن، و«تَفعِ» وتدٌ مفروقٌ؛ لأنَّه ثلاثة أحرفٍ أوسطها ساكن، و«لُنْ» سببٌ خفيفٌ؛ لِمَا ذُكِر.

قوله: (ذِي الوَتَدِ المَجْمُوعِ) وهو ثلاثة أحرفٍ آخرها ساكن، فـ «مُسْ» سببٌ خفيفٌ، و«تَفْ» سببٌ خفيفٌ أيضاً، و«عِلُنْ» وتدٌ مجموعٌ.

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ١٢٩).

(٢) انظر: «مجموع شروح السُّلَّم» (ص: ٣٧٣).

(٣) الشرشيمي: قوله: (غَيْرُ قِيَاسِيٍّ) أي: نسبة غير قياسيَّةٍ، لكنِ اشتهرت فصارت كالقياسيَّة؛ سواءٌ كانت في نثرٍ أو نظمٍ، فلا يرد ما سيأتي عنِ الشَّيخ الملَّويِّ مِن أنَّ زيادة الألف ليس مِنَ الأمور الَّتي يتطرد للشَّارع ارتكابها، بل هي مقصورةٌ على السَّماع.

(١٦) فَابْنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَاوِي حَرَّمَا، وَقَالَ قَوْمٌ: يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَا

الباجوري

وَقَالَ سَيِّدِي سَعِيد: إِنَّ زِيَادَةَ الأَلِفِ فِي «نَوَاوِي» إِمَّا لِضَرُورَةِ الوَزْنِ، أَوْ لِلإِشْبَاعِ[1] كَمَا قَالُوا: «السَّخَاوِيُّ» فِي النِّسْبَةِ إِلَى: «سَخَا»[2].

وَقَدْ نَاقَشَهُ الشَّيْخُ المَلَّوِيُّ فِي «كَبِيرِهِ»: «بِأَنَّ الإِشْبَاعَ سَمَاعِيٌّ لَا قِيَاسِيٌّ، وَإِلَّا لَأُشْبِعَتْ كُلُّ حَرَكَةٍ، وَبِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ ضَرُورَةِ الشِّعْرِ»[3]؛ أَيْ[4]: لَيْسَ مِنْ ضَرُورَتِهِ القِيَاسِيَّةِ؛ بِمَعْنَى: أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الأُمُورِ الَّتِي يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ بِإِطِّرَادِ ارْتِكَابُهَا عِنْدَ الضَّرُورَةِ[5] كَـ: صَرْفِ مَا لَا يَنْصَرِفُ، وَمَنْعِ صَرْفِ مَا يَنْصَرِفِ، وَمدِّ المَقْصُورِ، وَقَصْرِ المَمْدُودِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ ضَرُورَتِهِ السَّمَاعِيَّةِ؛ بِمَعْنَى: أَنَّهُ مِنَ الأُمُورِ الَّتِي لَا يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ بِإِطِّرَادِ ارْتِكَابُهَا عِنْدَ الضَّرُورَةِ، وَإِنْ وَقَعَ فِي بَعْضِ أَشْعَارِ العَرَبِ لِلضَّرُورَةِ

الأنبابي

قوله: (لَيْسَ مِنَ الأُمُورِ الَّتِي يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ... إلخ) كـ: صرف ما لا ينصرف، ومنع صرف ما ينصرف، ومدِّ المقصور، وقصر الممدود.

= هذا؛ ويحتمل أنَّ كلام الملَّويِّ تحقيقٌ لكونها غير قياسيَّةٍ، فلا يعترض عليه: بأنَّها لضرورة النَّظم؛ لأنَّه مقرٌّ بهذا، لكنَّه يقول: ارتكابه غير قياسيٍّ، فهو غير منافٍ لأوَّل العبارة مِن أنَّ ارتكابها هنا غير قياسيٍّ، فيكون قول المحشِّي أوَّلاً على هذا غير مقيسٍ؛ بمعنى: أنَّه سماعيٌّ في خصوص الضَّرورة، لا كما عممنا أوَّلاً.

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (إِمَّا لِضَرُورَةِ الوَزْنِ، أَوْ لِلإِشْبَاعِ) هذا التَّرداد بـ «أو» التَّخيير ربَّما يتبادر منه التَّنافي؛ لأنَّه حيث كان لضرورة الشِّعر كانت الألف ليست للإشباع، ومتى كانت للإشباع كانت لغير ضرورة الشِّعر؛ لأنَّ الإشباع يكون في النَّثر أيضاً، وكلٌّ مِنَ الشَّقَّيْن مقيَّدٌ للقياسيَّة؛ إلَّا أنَّ الشَّقَّ الأوَّل مفيدٌ للقياسيَّة في خصوص الضَّرورة، والثَّاني مفيدٌ للقياسيَّة مطلقاً.

وناقشه الملَّويُّ فيهما مِن حيث القياسيَّة، واختار الشَّقَّ الأوَّل وخصَّصه بالسَّماعيَّة، فتكون هذه المادَّة قد سمعت مِنَ العرب في خصوص الضَّرورة، ولم يناقشه في الثَّاني، ويمكن دفعه: بأنَّ المراد بقوله: «إِمَّا لِلضَّرُورَةِ» أنَّ الألف هنا أتى بها للضَّرورة، وبقوله: «أَوْ لِلإِشْبَاعِ» بأنَّ الألف هنا أتى بها للإشباع، ويجوز نثراً ونظماً، وإن كانت في خصوص هذا مضطراً إليها، وردَّ الملَّويُّ الشَّقَّ الثَّاني بأنَّه سماعيٌّ، ووجه ردِّه بذلك: أنَّه لم يسمع نثراً ونظماً حتَّى يصحَّ الحمل على الإشباع، بل سمع في خصوص الضَّرورة.

(٢) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٣٧٣).

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ١٣١).

(٤) **الشرشيمي**: **قوله**: (أَيْ... إلخ) هذا مِن كلام المحشِّي، توضيحٌ لكلام الملَّويِّ.

(٥) **الشرشيمي**: **قوله**: (عِنْدَ الضَّرُورَةِ) هذا يفيد: أنَّ المراد بها ما هو مصطلح ابن مالك.

(١٦) فَابْنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَاوِي حَرَّمَا، وَقَالَ قَوْمٌ: يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَا

الباجوري

شُذُوذاً، فَهُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ، هَذَا مُرَادُهُ، وَإِنْ تَوَقَّفَ بَعْضُهُمْ[1] فِي قَوْلِهِ: «بِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ ضَرُورَةِ الشِّعْرِ» حَيْثُ قَالَ: «انْظُرْ مَا وَجْهُهُ؟»، ثُمَّ قَالَ: «بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ ضَرُورَةِ الشِّعْرِ». اهـ فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (حَرَّمَا) أَيْ: حَرَّمَا الِاشْتِغَالَ بِهِ، وَوَافَقَهُمَا عَلَى ذَلِكَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَوَجْهُ تَحْرِيمِ هَؤُلَاءِ الِاشْتِغَالَ بِهِ: أَنَّهُ يَشْتَغِلُ بِهِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى.

وَرُدَّ: بِأَنَّهُ يَلْزَمُ هَذَا الْقَائِلُ تَحْرِيمَ الطِّبِّ وَالنَّحْوِ، بَلْ وَالأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَغَيْرِهِمَا؛ لِاشْتِغَالِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى بِذَلِكَ.

فَالأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ: وَجْهُ تَحْرِيمِهِمُ الِاشْتِغَالَ بِهِ: أَنَّهُ حَيْثُ كَانَ مَخْلُوطاً بِضَلَالَاتِ الْفَلَاسِفَةِ يُخْشَى عَلَى الشَّخْصِ إِذَا اشْتَغَلَ بِهِ أَنْ يَتَمَكَّنَ مِنْ قَلْبِهِ بَعْضُ الْعَقَائِدِ الزَّائِغَةِ، كَمَا وَقَعَ ذَلِكَ لِلْمُعْتَزِلَةِ؛ كَذَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ الْمَلَّوِيِّ[2].

وَقَدْ يَرِدُ عَلَيْهِ: أَنَّ هَذَا الْوَجْهَ لَا يَظْهَرُ فِي مَنْ كَانَ كَامِلَ الْقَرِيحَةِ مُمَارِسَ السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ.

وَقَدْ يُجَابُ: بِأَنَّهُمُ الْتَزَمُوا ذَلِكَ حَتَّى بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ كَانَ كَذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ فِيهِ مَا ذُكِرَ؛ سَدًّا لِلْبَابِ وَدَرْأً لِلْمَفْسَدَةِ، فَلْيُرَاجَعْ.

قَوْلُهُ: (وَقَالَ قَوْمٌ) هُمُ الْغَزَالِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ؛ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ «شَرْحِ الْمُصَنِّفِ»[3].

وَقَوْلُهُ: (يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَا) طَرَقَ فِيهِ الشَّيْخُ الْمَلَّوِيُّ احْتِمَالَيِ الْوُجُوبِ وَالنَّدْبِ حَيْثُ قَالَ: وَقَوْلُهُ: «يَنْبَغِي» يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى: يَجِبُ كِفَايَةً، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى: يُسْتَحَبُّ. اهـ[4] لَكِنَّ

الأنبابي

قوله: (وَرُدَّ... إلخ) قد يقال: إنَّ اشتغال اليهود والنَّصارى بالمنطق مِن غير ضرورةٍ إليه، بل مع الاستغناء عنه، وقد صار شعاراً لهم، وقد نهينا عن موافقتهم في الأعياد والملابس، فننهى عن موافقتهم في الاشتغال بهذا أيضاً، بخلاف علم الطِّبِّ وما معه.

---

(١) هو العدويُّ محشِّي شرح المصنِّف، انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويِّ» (ص: ١٧٢).

(٢) انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويِّ» (ص: ١٧٣).

(٣) انظر: «مجموع شروح السُّلَّم» (ص: ٣٧٣).

(٤) انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويِّ» (ص: ١٧٤).

(١٧) وَالقَوْلَةُ المَشْهُورَةُ الصَّحِيحَهْ: جَوَازُهُ لِكَامِلِ القَرِيحَهْ

الباجوري

المُصَنِّفَ[١] جَزَمَ بِحَمْلِهِ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ حَيْثُ قَالَ: «وَاسْتَحَبَّهُ الغَزَالِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ»[٢].

وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ[٣]: أَنَّ لَفْظَةَ «يَنْبَغِي» حَقِيقَةٌ فِي الِاسْتِحْبَابِ مَجَازٌ فِي الوُجُوبِ، وَأَيْضاً فِي كَلَامِ ابْنِ يَعْقُوبَ[٤]: أَنَّ الغَزَالِيَّ لَمْ يَجْعَلْهُ مِنْ فُرُوضِ الكِفَايَةِ، وَأَمَّا مَا قَالَهُ مِنْ أَنَّ مَنْ لَا مَعْرِفَةَ لَهُ بِعِلْمِ المَنْطِقِ لَا يُوثَقُ بِعِلْمِهِ، فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ المُرَادَ: أَنَّهُ لَا يُوثَقُ بِعِلْمِهِ الوُثُوقَ التَّامَّ، وَهُوَ مَحْمُولٌ أَيْضاً[٥] عَلَى مَنْ لَمْ يَسْتَغْنِ عَنْهُ بِجُودَةِ الذِّهْنِ وَصِحَّةِ الطَّبْعِ، كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ يَعْقُوبَ[٦]، وَمَا يُرْوَى مِنْ أَنَّهُ رَجَعَ إِلَى تَحْرِيمِهِ، فَلَمْ يَثْبُتْ. اهـ مُلَخَّصاً مِنْ كَلَامِ بَعْضِ المُحَقِّقِينَ[٧].

قَوْلُهُ: (وَالقَوْلَةُ المَشْهُورَةُ) أَيْ: بِسَبَبِ كَثْرَةِ قَائِلِيهَا.

وَقَوْلُهُ: (الصَّحِيحَهْ) أَيْ: بِسَبَبِ قُوَّةِ دَلِيلِهَا.

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ كُلًّا مِنَ القَوْلَيْنِ السَّابِقَيْنِ غَيْرُ مَشْهُورٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

أُجِيبَ: بِأَنَّ الَّذِي اخْتَصَّتْ بِهِ هَذِهِ القَوْلَةُ مَجْمُوعُ الوَصْفَيْنِ المَذْكُورَيْنِ، وَحِينَئِذٍ فَلَا يُنَافِي شُهْرَةَ القَوْلَيْنِ الأَوَّلَيْنِ أَيْضاً؛ لِكَثْرَةِ قَائِلِهِمَا[٨].

الأنبابي

قوله: (لَا يُوثَقُ بِعِلْمِهِ) أي: إدراكِهِ أيَّ إدراكٍ كان؛ لأنَّه لا يفرق بين صحيح العلوم وفاسدها.

---

(١) الشرشيمي: قوله: (لَكِنَّ المُصَنِّفَ... إلخ) هذا ردٌّ مِنَ المحشِّي لكلام الملَّويِّ المطرق فيه الاحتمالين؛ بأنَّ مراد المتن بالإنبغاء هذا: الاستحباب؛ بدليل تصريحه به في قوله: «وَاسْتَحَبَّهُ الغَزَالِيُّ... إلخ»، فالإنبغاء هنا مخصوصٌ بذلك، وإن كان مجملاً في حدِّ ذاته.

(٢) انظر: «مجموع شروح السُّلَّم» (ص: ٣٧٣).

(٣) الشرشيمي: قوله: (وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ... إلخ) ردٌّ لكلام الملَّويِّ أيضاً مِن أصله؛ لأنَّ هذه العبارة ليست أصلاً؛ لأنَّها حقيقةٌ في الاستحباب، فهو تأييدٌ لِمَا قبله.

(٤) الشرشيمي: قوله: (وَأَيْضاً فِي كَلَامِ ابْنِ يَعْقُوبَ... إلخ) تأييدٌ للاستدراك السَّابق، فهو مؤيِّدٌ لكون الإنبغاء هنا خصوص الاستحباب.

(٥) الشرشيمي: قوله: (وَهُوَ مَحْمُولٌ أَيْضاً) هذا الجواب غير مناسبٍ؛ لأنَّه يُفيد أنَّ مَن لم يستغنِ بجودة الذِّهن لا وثوق بعلمه، فيجب عليه الاشتغال بهذا العلم لأجل الوثوق بعلمه.

(٦) انظر: «مجموع شروح السُّلَّم» (ص: ٧٧).

(٧) هو الصبان، انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويِّ» (ص: ١٧٢ ـ ١٧٣).

(٨) في المطبوع: «قائليها» بدلاً من «قائلهما».

(١٧) وَالقَوْلَةُ المَشْهُورَةُ الصَّحِيحَهْ: جَـوَازُهُ لِـكَـامِـلِ الـقَـرِيـحَـهْ

الباجوري

قَوْلُهُ: (جَوَازُهُ... إلخ) مِنَ المَعْلُومِ أَنَّ الجَوَازَ: «كَوْنُ الشَّيْءِ بِحَيْثُ يَسْتَوِي نِسْبَتَا الفِعْلِ وَالتَّرْكِ إِلَيْهِ»، وَهُوَ بِهَذَا المَعْنَى لَا يُلَائِمُ قَوْلَهُ: «لِيَهْتَدِي بِهِ إِلَى الصَّوَابِ»؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ نِسْبَةَ الفِعْلِ إِلَيْهِ أَرْجَحُ، وَلِذَلِكَ قَالَ بَعْضُهُمْ مَا مَعْنَاهُ: أَنَّهُ أَرَادَ بِالجَوَازِ كَوْنَهُ مَأْذُوناً فِيهِ شَرْعاً، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ مُحْتَمِلاً لِلْوُجُوبِ وَالنَّدْبِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يُسْتَغْنَ عَنْهُ، كَمَا تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: (لِكَامِلِ القَرِيحَهْ) أَيْ: لِشَخْصٍ كَامِلِ القَرِيحَةِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ «القَرِيحَةَ» فِي الأَصْلِ: «أَوَّلُ مُسْتَنْبَطٍ مِنَ المَاءِ»، نُقِلَتْ إِلَى أَوَّلِ مُسْتَنْبَطٍ مِنَ العِلْمِ[1]، أَوْ إِلَى المُسْتَنْبَطِ مِنْهُ مُطْلَقاً؛ أَيْ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَوَّلاً إِمَّا بِالِاسْتِعَارَةِ، أَوِ المَجَازِ المُرْسَلِ، ثُمَّ نُقِلَتْ لِلعَقْلِ إِمَّا بِالِاسْتِعَارَةِ أَوِ المَجَازِ المُرْسَلِ.

وَيُتَحَصَّلُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ يُحْتَمَلُ:

١ ـ أَنْ يَكُونَ التَّجَوُّزَانِ المَذْكُورَانِ مِنَ المَجَازِ بِالِاسْتِعَارَةِ.

٢ ـ وَأَنْ يَكُونَا مِنَ المَجَازِ المُرْسَلِ.

٣ ـ وَأَنْ يَكُونَ الأَوَّلُ مِنَ المَجَازِ بِالِاسْتِعَارَةِ، وَالثَّانِي مِنَ المَجَازِ المُرْسَلِ.

٤ ـ وَأَنْ يَكُونَ الأَوَّلُ مِنَ المَجَازِ المُرْسَلِ، وَالثَّانِي مِنَ المَجَازِ بِالِاسْتِعَارَةِ.

الأنبابي

قوله: (مُسْتَنْبَطٍ) أي: مستخرجٌ، فالقريحةُ بمعنى: «المقروحة»؛ أي: المستخرجة.

قوله: (ثُمَّ نُقِلَتْ لِلعَقْلِ إِمَّا بِالِاسْتِعَارَةِ... إلخ) قد يقال: يصحُّ أن يكون هناك مجازٌ واحدٌ؛ بأن تنقل القريحة مِن أوَّل مستنبَطٍ مِنَ الماء للعقل؛ لعلاقة: المشابهة في الانتفاع بكلٍّ.

قوله: (إِمَّا بِالِاسْتِعَارَةِ) أي: التَّبعيَّة؛ لأنَّ «قريحة» على وزن «فعيلة» بمعنى: مفعولة، فهي مشتقَّةٌ مِنَ القرح.

نعم؛ إن نظر لكونها جرت مجرى الجوامد كانت أصليَّةً، وهكذا يقال في المجاز المرسل.

---

(١) الشرشيمي: قوله: (نُقِلَتْ إِلَى أَوَّلِ مُسْتَنْبَطٍ مِنَ العِلْمِ) هذا ظاهرٌ على احتمال الاستعارة، أمَّا على احتمال المجاز المرسل فلا؛ لأنَّ المنقول إليه أوَّلاً إمَّا أوَّل مستنبطٍ علماً أو غيره، أو إلى مطلق مستنبط علماً أو غيره، أو لا أو لا؛ إلَّا أن يقال: إنَّه نظر لمآل الأمر باستعماله في الفرد الخاصِّ، أو نقله إليه كما يؤخذ مِن آخر عبارته، وكذا يقال في قوله بعد: «إِلَى أَوَّلِ مُسْتَنْبَطٍ... إلخ»، فالعبارة غير مكرَّرةٍ عنِ الوجه الظَّاهر؛ تأمَّل.

(١٧) وَالقَوْلَةُ المَشْهُورَةُ الصَّحِيحَهْ: جَوَازُهُ لِكَامِلِ القَرِيحَهْ

الباجوري

وَتَقْرِيرُ الِاحْتِمَالِ الأَوَّلِ أَنْ يُقَالَ: شَبَّهَ أَوَّلَ مُسْتَنْبَطٍ مِنَ العِلْمِ، أَوِ المُسْتَنْبَطَ مِنْهُ مُطْلَقاً بِأَوَّلِ مُسْتَنْبَطٍ مِنَ المَاءِ؛ بِجَامِعِ: الحَيَاةِ فِي كُلٍّ، وَإِنْ كَانَتِ الحَيَاةُ فِي المُشَبَّهِ لِلرُّوحِ وَفِي المُشَبَّهِ بِهِ لِلجِسْمِ، وَاسْتُعِيرَ لَفْظُ المُشَبَّهِ بِهِ وَهُوَ لَفْظُ «القَرِيحَةِ» لِلمُشَبَّهِ، ثُمَّ شَبَّهَ العَقْلَ بِالمَعْنَى المَنْقُولِ إِلَيْهِ بِتَنْزِيلِهِ مَنْزِلَةَ المَعْنَى الحَقِيقِيِّ بِالنِّسْبَةِ لِلمَعْنَى المُتَجَوَّزِ إِلَيْهِ بَعْدُ؛ بِجَامِعِ: الِانْتِفَاعِ وَالِاهْتِدَاءِ بِكُلٍّ، وَاسْتُعِيرَ لَفْظُ المُشَبَّهِ بِهِ وَهُوَ لَفْظُ «القَرِيحَةِ» لِلمُشَبَّهِ.

وَتَقْرِيرُ الِاحْتِمَالِ الثَّانِي أَنْ يُقَالَ: نُقِلَ لَفْظُ «القَرِيحَةِ» مِنْ أَوَّلِ مُسْتَنْبَطٍ مِنَ المَاءِ إِلَى أَوَّلِ مُسْتَنْبَطٍ مِنَ العِلْمِ، أَوْ إِلَى المُسْتَنْبَطِ مِنْهُ مُطْلَقاً مَجَازاً مُرْسَلاً؛ إِمَّا بِمَرْتَبَةٍ أَوْ بِأَكْثَرَ، وَالعَلَاقَةُ فِي ذَلِكَ دَائِرَةٌ بَيْنَ الإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى العَقْلِ مَجَازاً مُرْسَلاً مِنْ إِطْلَاقِ اسْمِ الشَّيْءِ عَلَى آلَتِهِ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: مِنْ إِطْلَاقِ اسْمِ المُسَبَّبِ عَلَى سَبَبِهِ.

وَتَقْرِيرُ الِاحْتِمَالَيْنِ الأَخِيرَيْنِ وَاضِحٌ مِمَّا مَرَّ.

وَبَعْدَ هَذَا قَدْ صَارَتِ القَرِيحَةُ حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً فِي العَقْلِ؛ لِهَجْرِ المَعْنَى الأَصْلِيِّ الأَوَّلِ وَالثَّانِي؛ بِحَيْثُ إِذَا أُطْلِقَتِ انْصَرَفَتْ إِلَى العَقْلِ، لَا إِلَى المَعْنَى الأَصْلِيِّ الأَوَّلِ أَوِ الثَّانِي، حَتَّى إِذَا أُرِيدَ أَحَدُهُمَا كَانَ بِطَرِيقِ المَجَازِ العُرْفِيِّ، فَلَا بُدَّ عَلَيْهِ مِنْ قَرِينَةٍ، فَلْيُفْهَمْ.

الأنبابي

قوله: (بِتَنْزِيلِهِ مَنْزِلَةَ المَعْنَى الحَقِيقِيِّ... إلخ) يحتاج لهذا في المجاز المرسل أيضاً.

قوله: (إِلَى أَوَّلِ مُسْتَنْبَطٍ مِنَ العِلْمِ... إلخ) أي: بأن يتجوَّز بـ «القريحة» إلى أوَّل مستنبَطٍ مطلقاً، ثمَّ إنِ استعملت في أوَّل مستنبَطٍ مِنَ العلم؛ لكونه فرداً مِن أفراد ذلك المطلق، كان مجازاً بمرتبةٍ واحدةٍ، وإن نقلت ثانياً [ب/ ٢٠] مِن مطلق أوَّل مستنبَطٍ إلى أوَّل مستنبَطٍ مِنَ العلم، كان مجازاً بمرتبتين [ج/ ١٤].

هذا؛ إن كان النَّقل مِن أوَّلٍ لأوَّلٍ، فإن كان مِن أوَّلٍ لِمَا يستنبط مِن العِلم مطلقاً، كان بثلاث مراتب؛ بأن يتجوَّز بها إلى أوَّل مستنبَطٍ مطلقاً، ثمَّ إلى أوَّل مستنبَطٍ مِنَ العِلم، ثمَّ إلى مطلق مستنبَطٍ مِنَ العِلم. اهـ «صبَّان»[١]، وهذا مبنيٌّ على ما اشتهر، وإلَّا فهو مِن بناء المجاز على المجاز، وإنَّما بيان كونه بمرتبةٍ أو بمرتبتين فأكثر، يعلم ممَّا ذكرناه فيما سبق.

✿ ✿ ✿

(١) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ١٧٥).

(١٨) مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَالكِتَابِ ... لِيَهْتَدِي بِهِ إِلَى الصَّوَابِ

✿ ✿ ✿

الباجوري

قَوْلُهُ: (مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَالكِتَابِ) أَيْ: مُزَاوِلُهُمَا وَمُتَدَاوِلُهُمَا؛ بِحَيْثُ عَرَفَ العَقَائِدَ الحَقَّةَ مِنَ العَقَائِدِ البَاطِلَةِ.

هَذَا هُوَ المُرَادُ، وَلَيْسَ المُرَادُ بِـ «مُمَارِسِهِمَا»: مُزَاوِلُهُمَا وَمُتَدَاوِلُهُمَا بِحَيْثُ عَرَفَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا مِنْ لُغَاتٍ، وَأَسْبَابِ نُزُولٍ، وَنَاسِخٍ وَمَنْسُوخٍ، . . . وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ المُجْتَهِدُ المُطْلَقُ، كَمَا قَالَهُ ابْنُ يَعْقُوبَ[١].

وَاحْتَرَزَ المُصَنِّفُ بِالتَّقْيِيدِ بِـ«كَامِلِ القَرِيحَةِ» عَنْ نَاقِصِهَا، وَبِـ«مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَالكِتَابِ» عَمَّنْ لَمْ يُمَارِسْهُمَا، فَلَا يَجُوزُ لِكُلٍّ مِنْهُمَا الِاشْتِغَالُ بِهِ؛ أَعْنِي: بِالقِسْمِ الثَّانِي مِنْ هَذَا الفَنِّ؛ الَّذِي هُوَ المَخْلُوطُ بِضَلَالَاتِ الفَلَاسِفَةِ.

وَمِثْلُ هَذَا القِسْمِ فِي هَذَا التَّفْصِيلِ كُتُبُ عِلْمِ الكَلَامِ المُشْتَمِلَةُ عَلَى تَخْلِيطَاتٍ مِنْهَا كَـ: «المَطَالِعِ»، وَ«الطَّوَالِعِ»، وَ«المَوَاقِفِ»، وَ«المَقَاصِدِ»، فَيَجُوزُ الِاشْتِغَالُ بِهَا لِكَامِلِ القَرِيحَةِ مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَالكِتَابِ؛ بِحَيْثُ عَرَفَ العَقَائِدَ الحَقَّةَ مِنَ العَقَائِدِ البَاطِلَةِ دُونَ غَيْرِهِ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ الِاشْتِغَالُ بِهَا؛ لِئَلَّا يَتَمَكَّنَ مِنْ قَلْبِهِ بَعْضُ العَقَائِدِ الوَهْمِيَّةِ كَمَا وَقَعَ لِلْمُعْتَزِلَةِ، فَإِنَّهُ تَمَكَّنَ مِنْ قَلْبِهِمْ بَعْضُ تِلْكَ العَقَائِدِ كَـ: اعْتِقَادِهِمْ أَنَّ اللهَ تَعَالَى لَا يُرَى؛ لِتَوَهُّمِهِمْ أَنَّهُ لَا يُرَى إِلَّا مَا كَانَ جِسْماً أَوْ قَائِماً بِهِ، وَبَنَوا عَلَى ذَلِكَ قِيَاساً صُورَتُهُ هَكَذَا: «اللهُ تَعَالَى لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا قَائِمٍ بِهِ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ لَا يُرَى» تَخْرُجُ النَّتِيجَةُ قَائِلَةً: «اللهُ تَعَالَى لَا يُرَى».

وَنَحْنُ نُبْطِلُ ذَلِكَ القِيَاسَ بِنَقْضِ كُبْرَاهُ؛ لِحُكْمِ العَقْلِ بِأَنَّ مَا كَانَ مَوْجُوداً يَصِحُّ أَنْ يُرَى، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جِسْماً وَلَا قَائِماً بِهِ، وَنَبْنِي عَلَى ذَلِكَ قِيَاساً قَائِلاً: «اللهُ تَعَالَى مَوْجُودٌ، وَكُلُّ مَوْجُودٍ يَصِحُّ أَنْ يُرَى» تَخْرُجُ النَّتِيجَةُ قَائِلَةً: «اللهُ تَعَالَى يَصِحُّ أَنْ يُرَى» وَهُوَ الحَقُّ، وَاللهُ تَعَالَى المُوَفِّقُ.

قَوْلُهُ: (لِيَهْتَدِي بِهِ إِلَى الصَّوَابِ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: «جَوَازُهُ. . . إلخ»، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا فِيهِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ «الصَّوَابَ» ضِدُّ: «الخَطَأ»؛ نَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى التَّوْفِيقَ لِلصَّوَابِ، وَالنَّجَاةَ يَوْمَ الحَشْرِ وَالحِسَابِ، وَالفَوْزَ بِصُحْبَةِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَيْرِ أُولِي الأَلْبَابِ.

✿ ✿ ✿

(١) انظر: «مجموع شروح السُّلَّم» (ص: ٧٩).

أَنْواعُ العِلْمِ الحَادِثِ

الباجوري

أَنْواعُ العِلْمِ الحَادِثِ

قَوْلُهُ: (أَنْواعُ العِلْمِ الحَادِثِ) أي: الَّتِي هِيَ أَرْبَعَةٌ كَمَا يُعْلَمُ مِنِ اسْتِقْصَاءِ كَلَامِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ العِلْمَ: إِمَّا تَصَوُّرٌ، وَإِمَّا تَصْدِيقٌ؛ وَكُلٌّ مِنْهُمَا: إِمَّا ضَرُورِيٌّ، وَإِمَّا نَظَرِيٌّ[١].

وَتَعَرَّضَ الْمُصَنِّفُ لِتَنْوِيعِ العِلْمِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِحَدِّهِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الخِلَافِ[٢]، حَتَّى قَالَ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ: «لَا يُحَدُّ لِتَعَذُّرِهِ»[٣]، وَقَالَ الإِمَامُ الرَّازِيُّ: «لَا يُحَدُّ لِكَوْنِهِ ضَرُورِيًّا[٤]».

الأنبابي

قوله: (حَتَّى قَالَ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ: «لَا يُحَدُّ لِتَعَذُّرِهِ») عبارة «جمع الجوامع»: «والعِلْمُ قَالَ الإِمَامُ: ضَرُورِيٌّ، ثُمَّ قَالَ: هُوَ حُكْمُ الذِّهْنِ الجَازِمُ الْمُطَابِقُ لِمُوجِبٍ. وَقِيلَ: هُوَ ضَرُورِيٌّ فَلَا يُحَدُّ. وَقَالَ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ: عَسِرٌ، فَالرَّأْيُ[٥] الإِمْسَاكُ عَنْ تَعْرِيفِهِ». انتهت[٦].

---

(١) الرسم في المطبوع: «وذلك لأنَّ العِلم إمَّا تصوُّراً وإمَّا تصديقاً، وكلٌّ منهما إمَّا ضروريًّا وإمَّا نظريًّا».

(٢) الشرشيمي: قوله: (لِمَا فِيهِ مِنَ الخِلَافِ) أي: لما في حدِّه مِنَ الاختلاف؛ لأنَّ بعضهم حدَّه: بأنَّه إدراك النِّسبة التَّصديقيَّة، وبعضهم حدَّه: بأنَّه حكم الذِّهن الجازم المطابق للواقع عن دليلٍ، وبعضهم: بأنَّه معرفة المعلوم، وبعضهم حدَّه: بأنَّه حصول صورة الشَّيء؛ أي: الصُّورة الحاصلة؛ بناءً على أنَّه كيف أو نفس الحصول؛ بناءً على أنَّه انفعالٌ.

(٣) الشرشيمي: وقوله: (حَتَّى قَالَ... إلخ) مبالغةٌ في عدم التَّعرُّض لحدِّه. وقوله [أ/ ١٩]: (لَا يُحَدُّ) أي: لا يمكن حدُّه؛ لتعذُّره في ذاته.

(٤) الشرشيمي: وقوله ثانياً: (لَا يُحَدُّ) أي: لا ينبغي حدُّه؛ (لِكَوْنِهِ ضَرُورِيًّا).

إن قلت: إذا كان ضروريًّا، فكيف ينقسم إلى نظريٍّ وضروريٍّ؟!

قلت: المحكوم عليه بأنَّه ضروريٌّ مفهوم لفظ «علم»، وهذا لا ينافي أنَّ بعض جزئيَّات ذلك المفهوم لا يحصل للإنسان إلَّا بعد نظرٍ، وبعضها يحصل مِن غير نظرٍ.

وما معنى: كون المفهوم ضروريًّا على هذا القول؟ ويمكن: أنَّ كلَّ أحدٍ يعرف أنَّ علم الشَّيء فهمه.

ثمَّ ظهر: أنَّ مَن قال: «بأنَّه ضروريٌّ» لا يقسمه إلى: نظريٍّ وضروريٍّ، بل هذا التَّقسيم عند غير هذا القائل؛ هذا هو المعوَّل عليه، لكن يرجع البحث: بأنَّ مَن جعله نظريًّا كيف يقسمه إلى: نظريٍّ وضروريٍّ، وجوابُهُ نظيرُ الجواب الأوَّل على القول بأنَّه ضروريٌّ، وإذا كان كذلك فالمعوَّل عليه الجواب الأوَّل؛ لأنَّ الثَّاني يعارض بالمثل.

(٥) في النسخ الخطية: «فالرازي» بدلاً من «فالرأي» وهو تصحيف، والمثبت من عبارة «جمع الجوامع».

(٦) انظر: «البدر الطالع في حل جمع الجوامع» للمحلي (١/ ١٢٥) وما بعدها.

. . . .

الباجوري

لَكِنَّ المُخْتَارَ: أَنَّهُ يُحَدُّ، فَحَدَّهُ بَعْضُ الأُصُولِيِّينَ بِـ: «أَنَّهُ إِدْرَاكُ النِّسْبَةِ التَّصْدِيقِيَّةِ»، وَلَيْسَ مُرَاداً هُنَا[1]، وَإِنَّمَا المُرَادُ بِهِ: مُطْلَقُ الإِدْرَاكِ؛ بِدَلِيلِ التَّقْسِيمِ الآتِي.

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «الحَادِثِ» عَنْ: عِلْمِهِ تَعَالَى؛ إِشْعَاراً بِأَنَّهُ لَا يَتَّصِفُ بِكَوْنِهِ تَصَوُّراً أَوْ تَصْدِيقاً، وَلَا بِكَوْنِهِ نَظَرِيًّا أَوْ ضَرُورِيًّا:

- لِأَنَّ كُلًّا مِنَ التَّصَوُّرِ وَالتَّصْدِيقِ مُفَسَّرٌ بِالإِدْرَاكِ، وَهُوَ: «وُصُولُ النَّفْسِ إِلَى تَمَامِ المَعْنَى»، وَذَلِكَ مِنْ خَوَاصِّ الأَجْسَامِ[2]، فَفِي وَصْفِ عِلْمِهِ تَعَالَى بِذَلِكَ إِيهَامُ أَنَّ لَهُ تَعَالَى جِسْماً وَنَفْساً تَنْطَبِعُ فِيهَا صُورَةُ المَعْلُومَاتِ، وَلِهَذَا يَمْتَنِعُ إِطْلَاقُ ذَلِكَ، وَلَوْ أُرِيدَ بِهِ مَعْنًى صَحِيحٍ؛ كَأَنْ يُرَادَ بِـ «التَّصَوُّرِ» فِي حَقِّهِ تَعَالَى: عِلْمُهُ بِمَا يُسَمَّى العِلْمُ بِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْنَا تَصَوُّراً، وَهُوَ المُفْرَدُ كَـ: «زَيْدٍ»، وَبِـ «التَّصْدِيقِ» فِي حَقِّهِ تَعَالَى: عِلْمُهُ بِمَا يُسَمَّى العِلْمُ بِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْنَا تَصْدِيقاً، وَهُوَ النِّسْبَةُ كَـ: «نِسْبَةِ القِيَامِ لِزَيْدٍ».

- وَلِأَنَّ النَّظَرِيَّ مُفَسَّرٌ بِـ: «مَا يَحْصُلُ عَنْ نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ»، وَهُوَ يَقْتَضِي الحُدُوثَ؛ لِكَوْنِهِ مَسْبُوقاً بِالنَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ.

الأنبابي

وفي «حاشية الأمير على عبد السَّلام»: وقال الرَّازيُّ كما في «جمع الجوامع» و«المواقف» و«المقاصد»: لا يعرَّف العلم، وقال إمام الحرمين والغزاليُّ: تعريفُ العِلم عَسِرٌ. اهـ[3].

قوله: (وَنَفْساً تَنْطَبِعُ... إلخ) وأمَّا النفس في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤] ونحوه، فبمعنى: الذَّات.

قوله: (إِطْلَاقُ ذَلِكَ) أي: التَّصوُّر والتَّصديق، أمَّا الإدراكُ والنَّفسُ فهما وإن أوهما؛ إلَّا أنَّه ورد إطلاقهما عليه تعالى، حتَّى قيل: إنَّ له صفةٌ تسمَّى بـ «الإدراك» [أ/ ١٤]، تدبَّر.

قوله: (وَهُوَ النِّسْبَةُ) أي: الخارجيَّة.

---

(١) الشرشيمي: قوله: (وَلَيْسَ مُرَاداً هُنَا) أي: لأنَّه لا يصحُّ تقسيمه إلى: تصوُّريٍّ، وتصديقيٍّ.

(٢) الشرشيمي: قوله: (وَذَلِكَ مِنْ خَوَاصِّ الأَجْسَامِ) أي: لأنَّ وصول النَّفس إلى المعنى يقتضي انطباع ذلك المعنى وانتقاشه، فيفيد أنَّ هناك جسماً منتقِشٌ ذلك المعنى في ذهنه، وأنَّ له نفساً بمعنى الرُّوح، وأمَّا إطلاق النَّفس عليه بمعنى [الذَّات] فصحيحٌ.

(٣) انظر: «حاشية الأمير على إتحاف المريد» (ص: ٣٨، ٣٩) باختصار.

. . . .

الباجوري

ـ وَأَمَّا الضَّرُورِيُّ فَهُوَ وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ ـ أَعْنِي: «مَا لَمْ يَحْصُلْ عَنْ نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ» ـ صَحِيحاً فِي حَقِّهِ تَعَالَى، لَكِنَّ إِطْلَاقَهُ عَلَى عِلْمِهِ تَعَالَى فِيهِ إِيهَامُ مُقَارَنَتِهِ لِلضَّرُورَةِ؛ لِإِطْلَاقِ الضَّرُورِيِّ عَلَى مَا اقْتَضَتْهُ الضَّرُورَةُ[١]، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ فِي حَقِّهِ تَعَالَى.

فَإِنْ قِيلَ: لَا حَاجَةَ لِزِيَادَةِ الْمُصَنِّفِ لِهَذَا الْقَيْدِ؛ لِخُرُوجِ عِلْمِهِ تَعَالَى بِلَفْظِ «الأَنْوَاعِ»؛ لِأَنَّهُ لَا أَنْوَاعَ لَهُ.

أُجِيبَ: بِأَنَّ الْمُصَنِّفَ قَيَّدَ بِذَلِكَ؛ لِيُخْرِجَ عِلْمَهُ تَعَالَى حَتَّى عَلَى قَوْلِ بَعْضِ أَكَابِرِ أَهْلِ السُّنَّةِ: «أَنَّ عِلْمَهُ تَعَالَى يَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ الْمَعْلُومِ».

وَفِيهِ: أَنَّ هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْقَائِلَ بِذَلِكَ يَقُولُ: «بِأَنَّ تَعَدُّدَ الْعِلْمِ بِتَعَدُّدِ الْمَعْلُومِ تَعَدُّدٌ بِالنَّوْعِ» وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ يَقُولُ: «بِأَنَّ تَعَدُّدَهُ بِذَلِكَ تَعَدُّدٌ بِالشَّخْصِ»[٢] فِي مَا يَظْهَرُ.

فَالأَوْلَى الْجَوَابُ: بِأَنَّ الْمُصَنِّفَ أَرَادَ الإِيضَاحَ، فَزَادَ الْقَيْدَ الْمَذْكُورَ تَصْرِيحاً بِالْمَقْصُودِ لَا سِيَّمَا بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ لَمْ يَعْلَمْ عَدَمَ تَنَوُّعِ عِلْمِهِ تَعَالَى[٣]، فَلْيُتَأَمَّلْ.

الأنبابي

قوله: (لِمَنْ لَمْ يَعْلَمْ عَدَمَ تَنَوُّعِ عِلْمِهِ تَعَالَى) قيل: الأَوْلَى إسقاط «عدم». اهـ وفيه نظرٌ ظاهرٌ.

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (عَلَى مَا اقْتَضَتْهُ الضَّرُورَةُ) أي: الحاجة الشَّديدة، أوِ الإكراه.

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: (بَلْ يَقُولُ: «بِأَنَّ تَعَدُّدَهُ بِذَلِكَ تَعَدُّدٌ بِالشَّخْصِ») وذلك لعلمه بـ: زيد، وعمرو، وإنسان، وحَيَوان؛ فالعلومُ جزئيَّاتٌ باعتبار جزئيَّات المعلوم.

ولا يُقال: إنَّ علمه بـ «الإنسان» مثلاً يتضمَّن علوماً كثيرة كـ: علمه بزيد، وعمرٍ، .. إلى غير ذلك، حتَّى يكون التَّعدُّد تعدُّد أنواع كـ: علمه بالإنسان، والفرس، .. وغيرهما مِنَ الأنواع الَّتي تحتها جزئيَّات.

لأنَّا نقول: علمُهُ بـ «الإنسان» معناه: أن يعلم أنَّه الحَيَوان النَّاطق، وأمَّا جزئيَّاته فلا يلزم علمها مِن علم الكلِّيِّ، وإذا كان كذلك: فذكر الأنواع مخرجٌ للعلم القديم حتَّى على القول بالتَّعدُّد.

(٣) **الشرشيمي**: **قوله**: (لَا سِيَّمَا بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ لَمْ يَعْلَمْ... إلخ) بأن يعتقد: أنَّ لله علوماً كلِّيَّة تحتها جزئيَّات، فذكر «الأنواع» لا يفهم منها أنَّها أنواعٌ للعلم الحادث، فإذا زدت لفظ «الحَادِث» فهم أنَّ هذا تقسيمٌ للعلم الحادث، لا للقديم أيضاً، لكن هذا الفهم لا يردُّه عن عقيدته مِن تعدُّد العِلم القديم، لكنَّ القيد بالنِّسبة إلى هذا للاحتراز، فقوله: «لَا سِيَّمَا... إلخ» المفيد بأنَّ القيد في حقِّه للإيضاح غير ظاهرٍ؛ إلَّا أن يقال: إنَّ الإيضاح المحتاج إليه هو الاحتراز.

(١٩) إِدْرَاكُ مُـفْـرَدٍ: «تَـصَـوُّراً» عُـلِـمْ وَدَرْكُ نِـسْـبَـةٍ بِـ «تَـصْـدِيـقٍ» وُسِـمْ

الباجوري

قَوْلُهُ: (إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ... إلخ) المُرَادُ بِـ «إِدْرَاكِ المُفْرَدِ»: الإِدْرَاكُ الَّذِي لَمْ يَتَعَلَّقْ بِالنِّسْبَةِ الخَارِجِيَّةِ عَلَى وَجْهِ الإِذْعَانِ:

- بِأَنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِنِسْبَةٍ أَصْلاً، وَذَلِكَ: إِدْرَاكُ المَوْضُوعِ وَحْدَهُ، وَإِدْرَاكُ المَحْمُولِ وَحْدَهُ، وَإِدْرَاكُهُمَا دُونَ النِّسْبَةِ بَيْنَهُمَا[١].

- أَوْ تَعَلَّقَ بِنِسْبَةٍ غَيْرِ خَارِجِيَّةٍ، وَذَلِكَ: إِدْرَاكُ النِّسْبَةِ الكَلَامِيَّةِ الَّتِي هِيَ ثُبُوتُ المَحْمُولِ لِلْمَوْضُوعِ عَلَى وَجْهِ الإِثْبَاتِ فِي القَضِيَّةِ المُوجَبَةِ، وَعَلَى وَجْهِ النَّفْيِ فِي القَضِيَّةِ السَّالِبَةِ؛ سَوَاءٌ كَانَتْ إِنْشَائِيَّةً أَوْ[٢] خَبَرِيَّةً، وَإِدْرَاكُ النِّسْبَةِ الإِضَافِيَّةِ كَالنِّسْبَةِ فِي قَوْلِكَ: «زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو» وَهِيَ بُنُوَّةُ زَيْدٍ لِعَمْرٍو، وَإِدْرَاكُ النِّسْبَةِ التَّقْيِيدِيَّةِ كَالنِّسْبَةِ فِي قَوْلِكَ: «حَيَوَانٌ نَاطِقٌ» وَهِيَ كَوْنُ الثَّانِي صِفَةً لِلأَوَّلِ.

الأنبابي

قوله: (وَإِدْرَاكُهُمَا دُونَ النِّسْبَةِ بَيْنَهُمَا) فيه: أنَّ تصوُّرهما يستدعي تصوُّر النِّسبة؛ إذ متى لوحظ طرفاها حصلت. اهـ «عطَّار»[٣].

وقد يقال: لا نسلِّم ذلك؛ إذ لا يلزم مِن تصوُّر ما صدقات الموضوع كـ: «زيد»، وما صدقات المحمول كـ: «قائم»، ولا مِن تصوُّرهما معاً بقطع النَّظر عنِ ارتباط أحدهما بالآخر تصوُّر النِّسبة، وهذا هو المراد، لا ما فهمه.

قوله: (وَذَلِكَ: إِدْرَاكُ النِّسْبَةِ الكَلَامِيَّةِ... إلخ) أي: فإدراكُ النِّسبة الكلاميَّة بقطع النَّظر عمَّا معها مِن إدراك الموضوع والمحمول يسمَّى: «تصوُّراً»، وكذا إذا اعتبر إدراكها مع أحدهما أو معهما، وهذا التَّعدُّد إنَّما هو مِن حيث الاعتبار والملاحظة، لا مِن حيث الوجود؛ إذ لا يمكن وجود إدراك النِّسبة مِن غير وجود إدراك الطَّرفين، كما لا يخفى.

قوله: (كَالنِّسْبَةِ فِي قَوْلِكَ: «زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو») أي: نسبة الابن لعمرٍو، لا نسبة ابن عمرو لزيدٍ، كما لا يخفى.

---

(١) الشروشيمي: قوله: (وَإِدْرَاكُهُمَا دُونَ النِّسْبَةِ بَيْنَهُمَا) إن قلت: لا يتصوَّر إدراك الموضوع والمحمول بعنوان كونه موضوعاً أو محمولاً إلَّا مع تصوُّر النِّسبة قهراً.

قلت: هذا صحيحٌ، وإنَّما المقصود تصوُّر مدلول اللَّفظ بقطع النَّظر عن كونه موضوعاً أو محمولاً، وإن كان موضوعاً أو محمولاً في نفس الأمر؛ هذا هو المراد.

(٢) في المطبوع: «أم» بدلاً من «أو».

(٣) انظر: «حاشية العطار على السلم» (لوحة: ١٦).

(١٩) إِدْرَاكُ مُـفْـرَدٍ: «تَـصَـوُّراً» عُـلِـمْ   وَدَرْكُ نِـسْـبَـةٍ بِـ «تَـصْـدِيـقٍ» وُسِـمْ

الباجوري

ـ أَوْ تَعَلَّقَ بِنِسْبَةٍ خَارِجِيَّةٍ لَا عَلَى وَجْهِ الإِذْعَانِ[1]؛ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ قَابِلاً وَمُسَلِّماً لَهَا عَلَى مَا يَأْتِي فِي تَفْسِيرِ الإِذْعَانِ.

فَكُلُّ مَا ذُكِرَ دَاخِلٌ فِي تَعْرِيفِ التَّصَوُّرِ، وَقَدْ أَبْلَغَ بَعْضُهُمْ صُوَرَهُ إِلَى خَمْسٍ وَعِشْرِينَ صُورَةً، فَلْتُرَاجَعْ[2].

قَوْلُهُ: («تَصَوُّراً» عُلِمْ) أَيْ: عُلِمَ بِالتَّصَوُّرِ؛ بِمَعْنَى: أَنَّهُ سُمِّيَ بِهِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ التَّصَوُّرَ بِهَذَا المَعْنَى قِسْمٌ مِنَ العِلْمِ، وَأَمَّا بِمَعْنَى: «حُصُولِ صُورَةِ الشَّيْءِ فِي النَّفْسِ»، فَهُوَ مُرَادِفٌ لِلعِلْمِ الشَّامِلِ لِلتَّصَوُّرِ بِذَلِكَ المَعْنَى وَلِلتَّصْدِيقِ؛ **فَتَحَصَّلَ أَنَّ التَّصَوُّرَ لَهُ اسْتِعْمَالَانِ** ـ كَمَا قَالَهُ فِي «شَرْحِ الشَّمْسِيَّةِ»[3] ـ:

(١) ـ **أَحَدُهُمَا**: اسْتِعْمَالُهُ فِي المَعْنَى الأَخَصِّ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ.

(٢) ـ **وَالثَّانِي**: اسْتِعْمَالُهُ فِي المَعْنَى الأَعَمِّ، وَهُوَ مَا تَقَدَّمَ، فَلَا تَغْفَلْ.

قَوْلُهُ: (وَدَرْكُ نِسْبَةٍ. . . إلخ) **الدَّرْكُ**: اسْمُ مَصْدَرٍ بِمَعْنَى الإِدْرَاكِ.

وَقَدْ عَلِمْتَ مِمَّا مَرَّ: أَنَّ النِّسْبَةَ الكَلَامِيَّةَ هِيَ: «ثُبُوتُ المَحْمُولِ لِلمَوْضُوعِ عَلَى وَجْهِ الإِثْبَاتِ أَوْ عَلَى وَجْهِ النَّفْيِ»[4]، بِخِلَافِ النِّسْبَةِ الخَارِجِيَّةِ، فَإِنَّهَا: «وُقُوعُ ذَلِكَ الثُّبُوتِ أَوْ عَدَمُ وُقُوعِهِ»[5]، **وَقَدْ تَقَدَّمَ**: أَنَّ إِدْرَاكَ النِّسْبَةِ الكَلَامِيَّةِ يُسَمَّى: «تَصَوُّراً».

الأنبابي

قوله: (أَوْ تَعَلَّقَ بِنِسْبَةٍ خَارِجِيَّةٍ لَا عَلَى وَجْهِ الإِذْعَانِ) أي: بل على وجه التَّردُّد باستواءٍ، أو مرجوحيَّةٍ.

قوله: (وَقَدْ أَبْلَغَ بَعْضُهُمْ صُوَرَهُ إِلَى خَمْسٍ وَعِشْرِينَ) هو المحقِّقُ الصَّبَّان، لكن في كلامه نظرٌ، بل تزيد الصُّور على ذلك، كما يُعلم بالتَّأمُّل.

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (أَوْ تَعَلَّقَ بِنِسْبَةٍ خَارِجِيَّةٍ لَا عَلَى وَجْهِ الإِذْعَانِ) معنى تعلُّقه بها: خطورها بباله مع كونه مكذِّباً لها.

(٢) انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويِّ» (ص: ١٨٤).

(٣) انظر: «شرح السعد على الشمسية» (ص: ١٠١).

(٤) **الشرشيمي**: **قوله**: (هِيَ: ثُبُوتُ المَحْمُولِ لِلمَوْضُوعِ) أي: تعلُّقه به وارتباطه. **وقوله**: (عَلَى وَجْهِ الإِثْبَاتِ) أي: على وجه هو الثُّبوت. **وقوله**: (أَوْ عَلَى وَجْهِ النَّفْيِ) أي: وجه هو الانتفاء.

(٥) **الشرشيمي**: **وقوله**: (فَإِنَّهَا: وُقُوعُ ذَلِكَ الثُّبُوتِ) أي: ذلك التَّعلق والارتباط؛ سواءٌ كان في النَّفي أوِ الإثبات. **وقوله**: (أَوْ عَدَمُ وُقُوعِهِ) أي: ذلك الثُّبوت بالمعنى المتقدِّم؛ سواءٌ كان في النَّفي أوِ الإثبات، فكلٌّ واحدٍ مِن هذَين راجعٌ لكلِّ واحدٍ ممَّا سبق، فتصيرُ الصُّورُ أربعاً، وليس الكلام على التَّوزيع الأوَّل للأوَّل، والثَّاني للثَّاني. =

(١٩) إِدْرَاكُ مُـفْـرَدٍ: «تَـصَـوُّراً» عُـلِـمْ وَدَرْكُ نِـسْـبَـةٍ بِـ«تَـصْـدِيـقٍ» وُسِـمْ

الباجوري

وَمِنْ هَذَا تَعْلَمُ: أَنَّ كَلَامَ المُصَنِّفِ مَحْمُولٌ عَلَى النِّسْبَةِ الخَارِجِيَّةِ؛ لِأَنَّ إِدْرَاكَهَا هُوَ الَّذِي يُسَمَّى: «تَصْدِيقاً»، وَهَذَا أَوْلَى مِمَّا صَنَعَهُ الشَّيْخُ المَلَّوِيُّ مِنْ حَمْلِ كَلَامِ المُصَنِّفِ عَلَى النِّسْبَةِ الكَلَامِيَّةِ مَعَ تَقْدِيرِ مُضَافٍ؛ حَيْثُ قَالَ: «أَيْ: وَإِدْرَاكُ وُقُوعِ "نِسْبَةٍ" . . . إلخ»[(١)].

وَمَحَلُّ تَسْمِيَةِ إِدْرَاكِ هَذِهِ النِّسْبَةِ: «تَصْدِيقاً» إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الإِذْعَانِ؛ بِحَيْثُ يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ التَّسْلِيمِ وَالقَبُولِ، كَمَا قَالَهُ الخَبِيْصِيُّ فِي «شَرْحِ التَّهْذِيبِ»[(٢)]، وَنَقَلَهُ عَنِ العَضُدِ وَالسَّعْدِ وَالسَّيِّدِ، وَهَذَا مَا ارْتَضَاهُ الشَّيْخُ المَلَّوِيُّ وَجَعَلَهُ التَّحْقِيقَ، وَنَقَلَ يَاسِينُ فِي «حَاشِيَتِهِ عَلَى الخَبِيصِيِّ» عَنِ العِصَامِ: أَنَّ الإِذْعَانَ الاِعْتِقَادُ[(٣)]؛ سَوَاءٌ كَانَ رَاجِحاً وَهُوَ الظَّنُّ، أَوْ جَازِماً غَيْرَ مُطَابِقٍ وَهُوَ الجَهْلُ المُرَكَّبُ،

الأنبابي

قوله: (حَيْثُ قَالَ: «أَيْ: وَإِدْرَاكُ وُقُوعِ "نِسْبَةٍ" . . . إلخ») أي: سواءٌ كانت تلك النِّسبة الكلاميَّة على وجه الإثبات، أو على وجه النَّفي.

قوله: (سَوَاءٌ كَانَ رَاجِحاً) أي: مطابقاً، أم لا.

قوله: (أَوْ جَازِماً غَيْرَ مُطَابِقٍ) أي: راسخاً، أم لا.

= كتب ثانياً: **قوله**: (فَإِنَّهَا: وُقُوعُ ذَلِكَ الثُّبُوتِ) هذا هو مدلول اللَّفظ، **وقوله**: (أَوْ عَدَمُ وُقُوعِهِ) هذا خلاف مفهومٍ، وهو الَّذي جعله احتمالاً عقليًّا فيما سيأتي، فهنا جعل التَّصديق متعلِّقاً بالشِّقين، وفيما سيأتي جعله متعلِّقاً [أ/ ٢٠] بمدلول اللَّفظ فقط، فهذا تنافٍ.

إلَّا أن يقال: إنَّ هذا بيان للنِّسبة الخارجيَّة في ذاتها، لا بيان لمتعلَّق التَّصديق، فلا ينافي أنَّ التَّصديق متعلِّقٌ بالشِّقِّ الأوَّل فقط، فلا ينافي ما سيأتي.

أو: أنَّ هذا جريٌ منه على أنَّ التَّصديق متعلِّقٌ بالشِّقين، ويكون تسمية الشِّقِّ الَّذي لم يدلَّ عليه الكلام تصديقاً من باب التَّغليب، والسَّببُ في التَّغليب مع أنَّه ليس مدلولاً للَّفظ باعتبار المنطوق: أنَّه يدلُّ عليه اللَّفظ باعتبار المفهوم؛ لأنَّه إذا نطق بـ: «زيد قائم» فكما يخطر بالبال منطوق اللَّفظ يخطر به نقيضه.

(١) انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويّ» (ص: ١٨٥).

(٢) انظر: «التذهيب في شرح التهذيب» (ص: ٢٩).

(٣) **الشرشيمي**: **قوله**: (أَنَّ الإِذْعَانَ الاِعْتِقَادُ. . . إلخ) أي: مع كونه بحيث يطلق عليه اسم التَّسليم، فهذا ليس تفسيراً آخر، بل هو تعميمٌ في المعنى الأوَّل الَّذي ذكر، وأمَّا القول الآخر الَّذي سينبِّه عليه المحشِّي أنَّه مرجوحٌ، فأفاده بقوله: «وَفِي كَلَامِ غَيْرِ وَاحِدٍ».

ثمَّ وجدت في «الصَّبَّان»: أنَّ ما نقله ياسين موافقٌ لِمَا نقله المحشِّي آخراً في قوله: «وَفِي كَلَامِ غَيْرِ وَاحِدٍ» فهو تعميمٌ =

(١٩) إِدْرَاكُ مُـفْـرَدٍ: «تَـصَـوُّراً» عُـلِـمْ   وَدَرْكُ نِـسْـبَـةٍ بِـ «تَـصْـدِيـقٍ» وُسِـمْ

الباجوري

أَوْ مُطَابِقاً رَاسِخاً لَا يَعْرِضُ لَهُ الزَّوَالُ بِتَشْكِيكِ الْمُشَكِّكِ وَهُوَ الْيَقِينُ، أَوْ غَيْرَ رَاسِخٍ وَهُوَ التَّقْلِيدُ. [اهـ][١].

وَفِي كَلَامِ غَيْرِ وَاحِدٍ أَنَّ الإِذْعَانَ عِنْدَ الْمَنَاطِقَةِ بِمَعْنَى: «الإِدْرَاكِ»، وَعِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ بِمَعْنَى: «التَّسْلِيمِ وَالْقَبُولِ»، وَرَجَّحَهُ كَثِيرٌ مِنَ الأَشْيَاخِ، كَذَا قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ، لَكِنَّ الَّذِي قَالَهُ شَيْخُنَا: أَنَّ الْمَرْضِيَّ هُوَ الأَوَّلُ، فَلْيُرَاجَعْ وَلْيُحَرَّرْ.

قَوْلُهُ: (بِـ «تَصْدِيقٍ» وُسِمْ) أَيْ: عُلِمَ بِالتَّصْدِيقِ؛ بِمَعْنَى: أَنَّهُ سُمِّيَ بِذَلِكَ.

وَالْمُتَبَادِرُ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ: أَنَّ التَّصْدِيقَ اسْمٌ لِذَلِكَ الإِدْرَاكِ وَحْدَهُ[٢]، وَهُوَ مَذْهَبُ الْحُكَمَاءِ، وَهُوَ الرَّاجِحُ.

وَذَهَبَ الإِمَامُ الرَّازِيُّ إِلَى أَنَّهُ اسْمٌ لَهُ مَعَ الإِدْرَاكَاتِ الثَّلَاثَةِ قَبْلَهُ؛ أَعْنِي: «إِدْرَاكَ الْمَوْضُوعِ، وَإِدْرَاكَ الْمَحْمُولِ، وَإِدْرَاكَ النِّسْبَةِ الْكَلَامِيَّةِ»، فَهِيَ عِنْدَهُ مُعْتَبَرَةٌ فِي التَّصْدِيقِ عَلَى وَجْهِ الشَّطْرِيَّةِ بِخِلَافِهَا عَلَى الأَوَّلِ، فَإِنَّهَا مُعْتَبَرَةٌ فِيهِ عَلَى وَجْهِ الشَّرْطِيَّةِ.

الأنبابي

قوله: (أَوْ مُطَابِقاً) عطفٌ على قوله: «غَيْرَ مُطَابِقٍ»؛ أي: أو كان جازماً مطابقاً راسخاً.

قوله: (أَوْ غَيْرَ رَاسِخٍ) أي: أو جازماً مطابقاً غير راسخٍ.

قوله: (وَفِي كَلَامِ غَيْرِ وَاحِدٍ. . . إلخ) تأييدٌ لِمَا نقله يس.

قوله: (بِمَعْنَى: «الإِدْرَاكِ») أي: الرَّاجح أوِ الجازم؛ ليخرج: ما كان على وجه الشَّكِّ، أوِ الوهم؛ أخذاً مِمَّا تقدَّم.

= في الإدراك، والَّذي يدلُّنا على ظهور الموافقة: أنَّ مِن جملة الاعتقاد الظَّنُّ، وهو ليس معه تسليمٌ وقَبولٌ؛ لأنَّه يتوهَّم معه العدم، وما توهِّم فيه العدم لا يكون مسلَّماً ومقبولاً.

(١) انظر: «حاشية ياسين على التذهيب للخبيصي» مخطوط (لوحة: ٩).

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: (وَالْمُتَبَادِرُ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ: أَنَّ التَّصْدِيقَ اسْمٌ لِذَلِكَ الإِدْرَاكِ وَحْدَهُ) إنَّما جعله متبادراً، ولم يجعله متعيِّناً؛ لاحتمال كلام المصنِّف لمذهب الرَّازيِّ؛ بأن يقال: «وَدَرْكُ نِسْبَةٍ وَبَقِيَّةِ الإِدْرَاكَاتِ الثَّلَاثَةِ بِتَصْدِيقٍ وُسِمْ»، ففيه حذف «الواو» مع ما عطفت، لكنَّه خلاف المتبادر.

ويترتَّبُ على هذا الخلاف الَّذي بين الحكماء والرَّازيِّ: أنَّ التَّصديق المتعلِّق بالنِّسبة الخارجيَّة إذا كان ضروريًّا يسمَّى: «علماً ضروريًّا» عند الحكماء، ولو كان إدراك الأجزاء الثَّلاثة نظريًّا، بخلافه عند الرَّازيِّ، فإنَّه لا يسمَّى التَّصديقُ: «ضروريًّا»؛ إلَّا إذا كانت جميع الأجزاء ضروريَّةً. اهـ مِنَ «الصَّبَّان» بالمعنى.

(٢٠) وَقَــدِّمِ الأَوَّلَ عِــنْــدَ الــوَضْــعِ لِأَنَّــهُ مُــقَــدَّمٌ بِــالــطَّــبْــعِ

الباجوري

وَإِنَّمَا سُمِّيَ ذَلِكَ: «تَصْدِيقاً»[1]؛ [تَغْلِيباً لِأَشْرَفِ احْتِمَالَيْهِ وَهُوَ الصِّدْقُ]؛ لِأَنَّ التَّصْدِيقَ لُغَةً: «النِّسْبَةُ إِلَى الصِّدْقِ»، وَالخَبَرُ وَإِنِ احْتَمَلَ الصِّدْقَ وَالكَذِبَ، لَكِنْ مَدْلُولَهُ الصِّدْقُ لَيْسَ إِلَّا، وَأَمَّا الكَذِبُ فَاحْتِمَالٌ عَقْلِيٌّ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ السَّعْدُ[2].

قَوْلُهُ: (وَقَدِّمِ الأَوَّلَ... إلخ) أَيْ: وُجُوباً صِنَاعِيًّا، كَمَا صَرَّحَ بِهِ المُصَنِّفُ فِي «شَرْحِهِ»[3]، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالأَوْلَى قِرَاءَةُ الفِعْلِ فِي عِبَارَتِهِ بِصِيغَةِ الأَمْرِ؛ لِيُفِيدَ ذَلِكَ، وَإِنْ صَحَّ قِرَاءَتُهُ بِصِيغَةِ المَاضِي المَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ؛ عَلَى أَنَّ المَعْنَى: «أَنَّ العُلَمَاءَ قَدَّمُوهُ».

وَالمُرَادُ: أَنَّهُ يَجِبُ تَقْدِيمُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّصَوُّرِ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّصْدِيقِ[4].

قَوْلُهُ: (عِنْدَ الوَضْعِ) أَيْ: فِي الكِتَابَةِ[5]، أَوْ فِي التَّعْلِيمِ، أَوْ فِي التَّعَلُّمِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

---

(١) **الشرشيمي**: قوله: (وَإِنَّمَا سُمِّيَ ذَلِكَ: «تَصْدِيقاً») هذا جوابٌ عن سؤالٍ حاصلُهُ: أنَّ هذا الإدراك تارةً يكون صادقاً إذا أدرك النِّسبة على ما هي عليه في نفس الأمر كـ: «إدراك حدوث العالم»، وتارةً يكون كاذباً إذا أدركها على ما ليست عليه كـ: «إدراك الفلسفيِّ قدمه»، فكلُّ كلامٍ يحتمل الصِّدق والكذب بهذا الاعتبار.

فأجاب المحشِّي: بأنَّ «التَّصديق»: النِّسبةُ إلى «الصِّدق»، وهو: «مطابقةُ الخبر للواقع»، فـ «تصديقك للخبر»: نسبتُكَ إيَّاه إلى الصِّدق إلى مطابقة الواقع، والخبرُ ليس إلَّا مدلولُ الصِّدق؛ لأنَّ مدلولَه ما فُهِمَ منه، ولم يُفهم منه إلَّا الصِّدق، فإذا اعتقدت حصول ذلك المفهوم، كان ذلك الاعتقاد تصديقاً له، وأمَّا إدراكك خلاف مفهومه فهو احتمالٌ جوَّزه عقلك، ولا يدلُّ عليه الكلام؛ لأنَّه ضدُّ مفهومه، فكيف يدلُّ عليه.

وقال بعضهم: على تسليم أنَّ كلَّ مدلولٍ يكون تسميته تصديقاً؛ تغليباً لأشرف احتماليه وهو الصِّدق.

واعلم أنَّ النِّسبة دائماً الثُّبوت؛ أيِ: الارتباط والتَّعلُّق؛ سواءٌ كان في القضيَّة الموجَبة أوِ السَّالبة، فيكون ذلك الارتباط تارةً مثبتاً وتارةً منفيًّا.

(٢) انظر: «شرح المقاصد» للسعد (١/ ٢٠٠).

(٣) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٣٨٧).

(٤) **الشرشيمي**: قوله: (أَنَّ العُلَمَاءَ قَدَّمُوهُ) أي: في تأليفهم وتعليمهم؛ أي: وهذا لا يُفيد الوجوب، وإنَّما يُفيد الأولويَّة. وقوله: (وَالمُرَادُ: أَنَّهُ يَجِبُ... إلخ) أشار بهذا إلى: أنَّ في كلام المصنِّف تقدير مضافٍ وجارٌّ ومجرورٍ؛ أي: قدِّم متعلَّق الأوَّل؛ أي: ما يتعلَّق بالأوَّل مِن تعريفٍ وتقسيمٍ وتمثيلٍ على ما يتعلَّق بالثَّاني وهو التَّصديق.

(٥) **الشرشيمي**: قوله: (أَيْ: فِي الكِتَابَةِ... إلخ) أشار بأنَّ «عِنْدَ» بمعنى: «في»، وأنَّ الوضع ليس خصوص الذِّكر، لكن في الكلام حذفُ مضافٍ؛ أي: في وقت الوَضع، بل هناك مضافٌ آخر؛ أي: في وقت إرادة الوضع.

(٢٠) وَقَـــدِّمِ الأَوَّلَ عِـــنْــدَ الـــوَضْـــعِ لِأَنَّـــهُ مُـــقَـــدَّمٌ بِـــالـــطَّـــبْـــعِ

الباجوري

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ[١]) أَيْ: وَكُلُّ مَا كَانَ مُقَدَّماً بِالطَّبْعِ يُنَاسِبُ أَنْ يُقَدَّمَ فِي الوَضْعِ؛ لِيُنَاسِبَ الوَضْعُ الطَّبْعَ، وَهَذَا أَحَدُ أَنْوَاعِ التَّقَدُّمِ الخَمْسَةِ المَنْظُومَةُ فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ:

وَخَـمْـسَـةٌ انْـوَاعِ الـتَّـقَـدُّمِ[٢] يَـا فَـتَـى أَقْـرَبُـهَـا بَـيْـتٌ مِـنَ الـشِّـعْـرِ وَاعْـتَـرِفْ
تَـقَـدُّمُ طَـبْـعٍ[٣]، وَالـزَّمَـانِ، وَعِـلَّـةٍ وَرُتْـبَـةٍ ايْـضـاً، وَالـتَّـقَـدُّمُ لِـلـشَّـرَفْ[٤]

وَقَوْلُهُ: «وَخَمْسَةٌ انْوَاعِ التَّقَدُّمِ» يُقْرَأُ بِدَرْجِ الهَمْزَةِ، وَكَذَا قَوْلُهُ: «وَرُتْبَةٍ ايْضاً» كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ إِلْمَامٌ بِفَنِّ العَرُوضِ.

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ) أي: لأنَّ طبعه مقدَّمٌ.

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: (وَخَمْسَةٌ انْوَاعِ التَّقَدُّمِ... إلخ) «خَمْسَةٌ»: خبر مقدَّم، و«أَنْوَاعُ»: مبتدأ مؤخَّر مضاف إلى «التَّقَدُّمِ»، ويقرأ بتنوين «خَمْسَة» ودرج همزة «أَنْوَاع» كهمزة [أ/ ٢١] «أَيْضاً»، كما أفاده المحشِّي.

(٣) **الشرشيمي**: **قوله**: (تَقَدُّمُ طَبْعٍ) الظَّاهرُ: أنَّ إضافة «تَقَدُّم» إلى «طَبْع» [إضافةُ] صفةٍ لموصوفٍ؛ أي: طبعٌ مُتقدِّم؛ أي: ذاتٌ وحقيقةٌ سابقةٌ، ويحتمل أنَّه مِن إضافة المصدر لفاعله؛ أي: تقدُّم طبعه في الوجود على شيءٍ آخر متوقِّفٌ ذلك الشَّيء الآخر ومحتاجٌ إلى ذلك الذَّات والحقيقة مِن غير أن تكون تلك الذَّاتُ عِلَّةً للشَّيء الآخر؛ بأن لا يكون الشَّيء الآخر لازماً لها، وذلك كـ: «الواحد»، فإنَّه يوجد أوَّلاً كـ: الابن الأوَّل مِن أولادك مثلاً يولد، ولا يلزم مِن وجوده وجود ولدٍ آخر، لكن إذا وجد الآخر يصدق عليه مع الأوَّل أنَّهما اثنان، فالاثنيَّنيَّةُ متوقِّفةٌ على الأوَّل مِن غير أن يكون علَّةً فيها.
والمتقدِّمُ بالطَّبع سابقٌ وجوده كما عرفت، فيلزم تقدُّمه في الزَّمان، فما الفرقُ بينه وبين المتقدِّم بالزَّمان، مع أنَّ الأب مثلاً متقدِّمٌ على الابن مع احتياج الابن له مِن غير أن يكون الأب علَّةً فيه؛ بدليل: أنَّ الشَّخص يوجد ولا يولد له أصلاً؟
قلت: لعلَّه يعتبرُ في التَّقدُّم بالزَّمان تباعد الزَّمان بين المتقدِّم والمتأخِّر، بخلاف التَّقدُّم بالطَّبع، فإنَّه قريبٌ وجوده مِن وجود المتأخِّر، أو يُقالُ: اعتبر في التَّقدُّم بالزَّمان أن يكون الشَّيئان في خارج العَيان، بخلاف المتقدِّم بالطَّبع مع غيره، فإنَّ وجودهما في الأذهان، أو يقال: أنَّ المتقدِّم بالطَّبع مع الآخر قد يتقارنان في الزَّمان؛ كما إذا ولد لك ولدان معاً، فإنَّ صفة الاثنينيَّة مع صفة الوحدة متقارنان؛ لأنَّ كلَّ أحدٍ يصدقُ عليه أنَّه واحدٌ، ومجموعهما اثنين.

(٤) **الشرشيمي**: **وقوله**: (وَالزَّمَانِ) عطف على «طَبْعٍ»، يحتمل أنَّ إضافة «تَقَدُّم» إليه على معنى: «في»، ويحتمل أنَّه مِن إضافة المصدر لفاعله. **وقوله**: (وَعِلَّةٍ) إضافة «تَقَدُّم» إليه إضافة مسبَّبٍ لسببه؛ أي: إنَّ الشَّيء يقدَّم على غيره في التَّعقُّل بسبب كونه علَّةً لذلك الغير. **وقوله**: (وَرُتْبَةٍ) يحتمل أنَّ إضافة «تَقَدُّم» إليه مِن إضافة مسبَّبٍ إلى سببٍ أيضاً؛ أي: أنَّ الإمام تقدَّم على المأموم بسبب أنَّ رتبةَ هذا المتبوعيَّةُ ورتبةَ هذا التَّابعيَّةُ، ويحتمل أنَّه مِن إضافة المصدر لفاعله، أوِ الصِّفة للموصوف. **وقوله**: (وَالتَّقَدُّمُ لِلشَّرَفْ) أي: التَّقدُّم في النُّفوس وحبُّ النَّاس والإجلال منهم لأجل الشَّرف، ويحتمل أنَّ المراد بـ «التَّقدُّم»: القرب عند الله تعالى.

(٢١) وَ«النَّظَرِيْ»: مَا احْتَاجَ لِلتَّأَمُّلِ وَعَكْسُهُ هُوَ «الضَّرُورِيُّ» الجَلِي

الباجوري

وَضَابِطُ الأَوَّلِ: أَنْ يَكُونَ المُقَدَّمُ بِحَيْثُ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ المُؤَخَّرُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً فِيهِ كَـ: «الوَاحِدِ بِالنِّسْبَةِ لِلاثْنَيْنِ»، وَكَذَلِكَ: «التَّصَوُّرُ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّصْدِيقِ».

وَضَابِطُ الثَّالِثِ: أَنْ يَكُونَ المُقَدَّمُ بِحَيْثُ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ المُؤَخَّرُ مَعَ كَوْنِهِ عِلَّةً فِيهِ كَـ: «حَرَكَةِ الإِصْبَعِ بِالنِّسْبَةِ لِحَرَكَةِ الخَاتَمِ»، فَإِنَّهَا مُقَدَّمَةٌ عَلَيْهَا، وَهِيَ عِلَّةٌ فِيهَا، لَكِنْ تَقَدُّمَهَا عَلَيْهَا إِنَّمَا هُوَ فِي التَّعَقُّلِ، وَإِلَّا فَهُمَا فِي الوُجُودِ الخَارِجِيِّ مُتَقَارِنَانِ.

وَضَابِطُ كُلٍّ مِنَ الثَّانِي وَالرَّابِعِ وَالخَامِسِ ظَاهِرٌ، وَمِثَالُ الثَّانِي: «تَقَدُّمُ الأَبِ عَلَى الِابْنِ»، وَمِثَالُ الرَّابِعِ: «تَقَدُّمُ الإِمَامِ عَلَى المَأْمُومِ»، وَعَبَّرَ بَعْضُهُمْ عَنْ هَذَا النَّوْعِ بِـ: «التَّقَدُّمِ بِالمَكَانِ» وَمَثَّلَ لَهُ بِذَلِكَ، وَمِثَالُ الخَامِسِ: «تَقَدُّمُ العَالِمِ عَلَى الجَاهِلِ».

وَاعْلَمْ أَنَّ التَّصْدِيقَ إِنَّمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تَصَوُّرٍ يُنَاسِبُهُ، فَإِذَا رَأَيْتَ شَبَحاً مِنْ بُعْدٍ صَحَّ أَنْ تَحْكُمَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ شَاغِلٌ فَرَاغاً؛ لِأَنَّهُ قَدْ وُجِدَ التَّصَوُّرُ الَّذِي يُنَاسِبُهُ، وَهُوَ تَصَوُّرُهُ بِكَوْنِهِ جِسْماً، وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى أَنْ تَتَصَوَّرَ أَنَّهُ إِنْسَانٌ، أَوْ فَرَسٌ مَثَلاً.

نَعَمْ؛ لَوْ أَرَدْتَ أَنْ تَحْكُمَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ مُتَحَرِّكٌ مَثَلاً، لَمْ يَسُغْ لَكَ ذَلِكَ حَتَّى تَتَصَوَّرَ مَا ذُكِرَ؛ أَفَادَهُ الشَّيْخُ المَلَّوِيُّ فِي «شَرْحِهِ الكَبِيرِ» مَعَ زِيَادَةٍ(١).

قَوْلُهُ: (وَ«النَّظَرِيْ»... إلخ) بِإِسْكَانِ «اليَاءِ» لِلْوَزْنِ.

وَغَرَضُ المُصَنِّفِ بِذَلِكَ: تَعْرِيفُ كُلٍّ مِنَ النَّظَرِيِّ وَالضَّرُورِيِّ اللَّذَيْنِ هُمَا قِسْمَانِ لِلعِلْمِ الشَّامِلِ لِكُلٍّ مِنَ التَّصَوُّرِ وَالتَّصْدِيقِ، فَيَتَحَصَّلُ مِنْ ذَلِكَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ كَمَا مَرَّ.

هَذَا هُوَ الرَّاجِحُ، وَوَرَاءَهُ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

(١) ـ **أَحَدُهَا**: مَا قَالَهُ الفَخْرُ مِنْ أَنَّ التَّصَوُّرَ ضَرُورِيٌّ لَيْسَ إِلَّا، وَأَنَّ التَّصْدِيقَ يَنْقَسِمُ: إِلَى نَظَرِيٍّ، وَإِلَى ضَرُورِيٍّ.

(٢) ـ **ثَانِيهَا**: أَنَّ العِلْمَ كُلَّهُ ضَرُورِيٌّ.

(٣) ـ **ثَالِثُهَا**: أَنَّهُ نَظَرِيٌّ. أَفَادَهُ الشَّيْخُ المَلَّوِيُّ، وَقَدْ ذَكَرَ تَوْجِيهَ هَذِهِ الأَقْوَالِ مَعَ بَيَانِ أَنَّ الخِلَافَ لَفْظِيٌّ فِي «شَرْحِهِ الكَبِيرِ»(٢)، فَلْيُرَاجَعْ.

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ١٤٣).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ١٤٧)، «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويّ» (ص: ١٩٦).

(٢١) وَ«النَّظَرِيْ»: مَا احْتَاجَ لِلتَّأَمُّلِ وَعَكْسُهُ هُوَ «الضَّرُورِيُّ» الجَلِي

الباجوري

قَوْلُهُ: (مَا احْتَاجَ) أَيْ: إِدْرَاكٌ احْتَاجَ؛ سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ الإِدْرَاكُ تَصَوُّراً، أَوْ تَصْدِيقاً كَمَا عَلِمْتَ.

وَقَوْلُهُ: (لِلتَّأَمُّلِ) أَيْ: لِلْفِكْرِ وَالنَّظَرِ، لَكِنْ لَا بِالمَعْنَى الاِصْطِلَاحِيِّ الَّذِي هُوَ: «خُصُوصُ تَرْتِيبِ أَمْرَيْنِ مَعْلُومَيْنِ لِيُتَوَصَّلَ بِهِمَا إِلَى أَمْرٍ مَجْهُولٍ تَصَوُّرِيٍّ أَوْ تَصْدِيقِيٍّ»، وَإِلَّا لَكَانَ تَعْرِيفُ النَّظَرِيِّ غَيْرَ جَامِعٍ، وَتَعْرِيفُ الضَّرُورِيِّ غَيْرَ مَانِعٍ؛ لِعَدَمِ شُمُولِ الأَوَّلِ لِمَا احْتَاجَ إِلَى الاِسْتِقْرَاءِ[١] الَّذِي هُوَ تَتَبُّعُ أَفْرَادِ المَحْكُومِ عَلَيْهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: «كُلُّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الأَسْفَلَ عِنْدَ المَضْغِ».

وَلِمَا احْتَاجَ إِلَى التَّمْثِيلِ[٢] الَّذِي هُوَ القِيَاسُ الأُصُولِيُّ كَمَا فِي قَوْلِ الإِمَامِ الشَّافِعِيِّ ﵁: «النَّبِيذُ حَرَامٌ كَالخَمْرِ»، مَعَ شُمُولِ الثَّانِي لِذَلِكَ، وَلِهَذَا قَالَ الشَّيْخُ المَلَّوِيُّ: «يَجِبُ أَنْ يَعْنُوا بِالنَّظَرِ[٣] فِي هَذَا المَقَامِ مَا هُوَ أَعَمُّ[٤] مِنَ القِيَاسِ وَلَوَاحِقِهِ[٥]»[٦]؛ ....

(١) الشرشيمي: قوله: (لِعَدَمِ شُمُولِ الأَوَّلِ لِمَا احْتَاجَ) أي: لإدراك احتاج؛ ك: إدراك «كُلُّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الأَسْفَلَ».

(٢) الشرشيمي: قوله ثانياً: (وَلِمَا احْتَاجَ إِلَى التَّمْثِيلِ) أي: لإدراكٍ احتاج؛ ك: إدراكك «حُرْمَةَ النَّبِيذِ».

(٣) الشرشيمي: قوله: (يَجِبُ أَنْ يَعْنُوا بِالنَّظَرِ... إلخ) الظَّاهرُ: أنَّ في عبارته حذفاً: إمَّا مِنَ الأوَّل أوِ الثَّاني؛ أي: «أَنْ يَعْنُوا بِمُتَعَلَّقِ النَّظَرِ... إلخ»، أَوْ: «مَا هُوَ أَعَمُّ مِنَ النَّظَرِ فِي القِيَاسِيِّ... إلخ»، لكنَّ الاحتمال الأوَّل هو الظَّاهرُ مِن كلامه، أوِ التَّأمُّل في كلام المتن بمعنى: الشَّيء المتأمَّل فيه، والمنظور فيه، فعلى هذا قوله: «خُصُوصُ تَرْتِيبِ... إلخ»؛ أي: خصوص قولين مرتبين... إلخ.

(٤) الشرشيمي: قوله: (مَا هُوَ أَعَمُّ... إلخ) بأن يراد بـ «النَّظَر... إلخ» هنا: ما يتوقَّف عليه غيره؛ سواءٌ كان نظراً اصطلاحيًّا، أو تمثيلاً، أو استقراءً.

كتب ثانياً: قوله: (مَا هُوَ أَعَمُّ) أي: نظرٌ هو أعمُّ مِنَ النَّظر في القياس ولواحقه.

(٥) الشرشيمي: وقوله: (مِنَ القِيَاسِ وَلَوَاحِقِهِ) بيانٌ لـ «ما»؛ أي: مِنَ النَّظر في القياس... إلخ، والمفضَّل عليه محذوفٌ [أ/ ٢٢]؛ أي: ما هو أعمُّ مِنَ النَّظر الاصطلاحيِّ، وذلك الأعمُّ هو النَّظرُ في القياس ولواحقه.

قوله: (وَلَوَاحِقِهِ... إلخ) ظاهرُهُ: جعل التَّعريف مِن لواحق القياس، مع أنَّه مقابلٌ له؛ لأنَّه في التَّصوُّر والقياسُ [في التَّصديق]، وإنَّما ألحقَ به الاستقراء والتَّمثيل؛ لأنَّهما مِن نوعٍ واحدٍ؛ لأنَّ كلًّا يُفِيد التَّصديق، كما يُوخذُ مِن عبارته آخراً في قوله: «وَمَا أُلْحِقَ بِبَعْضِ أَنْوَاعِهِ»، فإنَّ المراد بـ «البعض» القياس بجعل الاستقراء والتَّمثيل ملحقين بالقياس، ولم يجعل التَّعريف ملحقاً به، ويمكنُ رجوع ما سيأتي لِمَا هنا؛ لأنَّه ذكر عبارةً يدخل فيها القياس والتَّعريف، وهو قولُهُ: «يَعُمُّ الِاصْطِلَاحِيَّ»، فإنَّ المراد بـ «الِاصْطِلَاحِيِّ»: «تَرْتِيبِ أَمْرَيْنِ مَعْلُومَيْنِ... إلخ»، فإنَّ هذا شاملٌ للقياس والتَّعريف، ولم يلحق أحدهما بالآخر، وإن كان الواقع أنَّ التَّعريف بالقياس مِن حيث إنَّ القياس متوقِّفٌ على تصوُّر مفرداته، فهو المقصود بالذَّات، لكن كونه وسيلةً له لا يفيد أنَّه مِن لواحقه، فالأظهرُ ما يفيده ظاهر العبارة الأخيرة، لا المتقدِّمة؛ هذا ما ظهر.

(٦) انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويِّ» (ص: ١٩٥).

(٢١) وَ«النَّظَرِيْ»: مَا احْتَاجَ لِلتَّأَمُّلِ وَعَكْسُهُ هُوَ «الضَّرُورِيُّ» الجَلِي

الباجوري

أَيْ: بِأَنْ يُرِيدُوا بِهِ مَا يُوصِّلُ[١] إِلَى المَجْهُولِ مِنْ تَعْرِيفٍ أَوْ قِيَاسٍ أَوِ اسْتِقْرَاءٍ أَوْ تَمْثِيلٍ، لَا مَا يَخُصُّ[٢] التَّعْرِيفَ وَالقِيَاسَ، كَمَا قَدْ يُتَوَهَّمُ مِنَ التَّعْبِيرِ بِـ «النَّظَرِيِّ»، فَإِنَّ المُتَبَادَرَ أَنَّهُ مَنْسُوبٌ لِلنَّظَرِ الِاصْطِلَاحِيِّ فَقَطْ[٣]، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ مَنْسُوبٌ لِلنَّظَرِ بِمَعْنًى يَعُمُّ الِاصْطِلَاحِيَّ وَمَا أُلْحِقَ بِبَعْضِ أَنْوَاعِهِ[٤] مِنَ الِاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيلِ، فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (وَعَكْسُهُ) أَيْ: عَكْسُ النَّظَرِيِّ.

وَالمُرَادُ بِـ «العَكْسِ» هُنَا: المَعْنَى اللُّغَوِيُّ الَّذِي هُوَ مُطْلَقُ المُخَالِفِ، لَا المَعْنَى الِاصْطِلَاحِيَّ الَّذِي هُوَ: «قَلْبُ جُزْأَيِ القَضِيَّةِ»[٥] كَمَا سَيَأْتِي، فَالضَّرُورِيُّ هُوَ: «مَا لَا يَحْتَاجُ لِتَأَمُّلٍ»؛ أَيْ: نَظَرٍ وَفِكْرٍ بِالمَعْنَى المُتَقَدِّمِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ يَدْخُلُ فِي تَعْرِيفِ الضَّرُورِيِّ بِمَا ذَكَرَ: القَضَايَا الأَوَّلِيَّاتُ، وَالحَدْسِيَّاتُ، وَالتَّجْرِبِيَّاتُ:

أَمَّا الأُولَى فَهِيَ: «القَضَايَا الَّتِي لَا يَتَوَقَّفُ التَّصْدِيقُ[٦] بِهَا عَلَى شَيْءٍ أَصْلاً، بَلْ تُصَدِّقُ النَّفْسُ بِهَا مِنْ أَوَّلِ وَهْلَةٍ»؛ أَعْنِي: بِمُجَرَّدِ الِالْتِفَاتِ إِلَيْهَا، وَلِذَلِكَ نُسِبَتْ إِلَى الأَوَّلِ؛ كَقَوْلِهِمْ: «الكُلُّ أَعْظَمُ مِنَ الجُزْءِ، وَالوَاحِدُ نِصْفُ الِاثْنَيْنِ».

الأنبابي

قوله: (لَا المَعْنَى الِاصْطِلَاحِيَّ) لأنَّنا لو أردنا الاصطلاحيَّ، جعلنا الأصل هكذا: كلُّ ما احتاج للتَّأمُّل فهو نظريٌّ، وإنَّما جعلنا هذا أصله؛ لأنَّ قولنا: «وَالنَّظَرِي مَا احْتَاجَ لِلتَّأَمُّلِ» يؤول إليه، وعكس قولنا:

(١) الشرشيمي: وقوله: (مَا يُوصِّلُ) أي: النَّظر في ما يوصِّل.

(٢) الشرشيمي: وقوله: (لَا مَا يَخُصُّ) أي: لا النَّظر في ما يخصُّ التَّعريف والقياس.

(٣) الشرشيمي: وقوله: (الِاصْطِلَاحِيِّ فَقَطْ) وهو: «تَرْتِيبُ أَمْرَيْنِ... إلخ».

(٤) الشرشيمي: وقوله: (بِمَعْنًى يَعُمُّ الِاصْطِلَاحِيَّ) أي: بأن يراد به: النَّظر في ما يوصِّل. وقوله: (وَمَا أُلْحِقَ) أي: والنَّظر في ما ألحق... إلخ. وقوله: (بِبَعْضِ) أي: وهو القياس. وقوله: (أَنْوَاعِهِ) أي: أنواع متعلَّقه، وهو ما يتعلَّق به النَّظر، وأنواعهُ هي القياسُ والتَّعريف؛ لأنَّهما يتعلَّق بهما النَّظر.

(٥) الشرشيمي: قوله: (الَّذِي هُوَ: «قَلْبُ جُزْأَيِ القَضِيَّةِ») والقضيَّة هنا كلِّيَّةٌ، فكأنَّه قال: «وَكُلُّ نَظَرِيٍّ مَا احْتَاجَ»، وعكسها جزئيَّةٌ بأن يقال: «بَعْضُ مَا احْتَاجَ نَظَرِيٌّ»، وليس الكلام في النَّظريِّ هنا، بل في الضَّروريِّ.

(٦) في المطبوع: «بالتصديق» بدلاً من «التصديق».

(٢١) وَ«النَّظَرِيْ»: مَا احْتَاجَ لِلتَّأَمُّلِ وَعَكْسُهُ هُوَ «الضَّرُورِيُّ» الجَلِي

الباجوري

وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَهِيَ: «الَّتِي يَتَوَقَّفُ التَّصْدِيقُ بِهَا عَلَى حَدْسٍ وَتَخمِينٍ[١]»؛ كَقَوْلِهِمْ: «نُورُ القَمَرِ مُسْتَفَادٌ مِنْ نُورِ الشَّمْسِ».

وَأَمَّا الثَّالِثَةُ فَهِيَ: «الَّتِي يَتَوَقَّفُ التَّصْدِيقُ بِهَا عَلَى التَّجْرِبَةِ»؛ كَقَوْلِهِمْ: «السَّقَمُونِيَا مُسْهِلَةٌ لِلصَّفْرَاءِ» الَّتِي هِيَ إِحْدَى الطَّبَائِعُ الأَرْبَعُ، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ هَذِهِ وَالَّتِي قَبْلَهَا فِي تَعْرِيفِ الضَّرُورِيِّ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا وَإِنْ تَوَقَّفَ عَلَى حَدْسٍ أَوْ تَجْرِبَةٍ لَمْ يَتَوَقَّفْ عَلَى تَأَمُّلٍ وَعَلَى نَظَرٍ[٢].

قَوْلُهُ: (هُوَ «الضَّرُورِيُّ») وَيُرَادِفُهُ: «البَدِيهِيُّ» عَلَى القَوْلِ «بِأَنَّهُ مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ».

الأنبابي

«كلُّ ما احتاج للتَّأمُّل، فهو نظريٌّ»: «بعضُ النَّظريِّ ما احتاج للتَّأمُّل»، فالأصلُ موجبةٌ كلِّيَّةٌ، والعكسُ: موجبةٌ جزئيَّةٌ؛ لِمَا تقرَّر: أنَّ عكس الموجبة الكلِّيَّة موجبةٌ جزئيَّةٌ. اهـ «عطَّار»[٣].

قوله: (لَمْ يَتَوَقَّفْ عَلَى تَأَمُّلٍ وَعَلَى نَظَرٍ) أي: بالمعنى المراد، وهو الموصِّل إلى المجهول مِن تعريفٍ، أو قياسٍ، أو استقراءٍ، أو تمثيلٍ، وخروجها مِنَ النَّظريَّات مع توقُّفها على الحَدْس أوِ التَّجربة [ب/ ٢١] مجرَّدُ اصطلاحٍ، كما قاله الشَّيخ الملَّويُّ؛ أي: اصطلاحٌ مجرَّدٌ عنِ اقتضاء العقل واللُّغة إيَّاه، وقيل: إنَّها مِنَ النَّظريَّات؛ لتوقُّفها على ما ذكر مِنَ الحَدْس أوِ التَّجربة.

✿ ✿ ✿

(١) **الشرشيمي**: وقوله: (حَدْسٍ وَتَخْمِينٍ) عطفُ تفسيرٍ، والحَدسُ هو سببُ إدراك تلك القضيَّة والتَّصديق بها، والحدسُ لا بدَّ له مِن مستندٍ، ومستندُهُ: أنَّهم لَمَّا رأوا القمر كلَّما بَعُد عنِ الشَّمس زاد ما نَراه مِن نوره، وكلَّما قَرُب منها نَقُصَ ما نراه مِن نوره؛ لأنَّ القمر كرويٌّ كالشَّمس وسائر الكواكب، مظلمٌ صقيلٌ مستنيرٌ نِصفُهُ المقابلُ للشَّمس؛ بسبب انطباع نورها فيه؛ لصقالته، فهو في حال اجتماعه معها أوَّل الشَّهر يكون النِّصف النَّيِّرُ بتمامه مِن فوق؛ لكون الشَّمس حينئذٍ فوقَه؛ لأنَّها في السَّماء الرَّابعة وهو في السَّماء الدُّنيا، فلا نرى مِن نوره شيئاً، فإذا فَارقها إلى جهة المشرق حَدَث عند ذلك الهلال، فيكون المقابل لنا مِن نصفه الغير النَّيِّر المقابل لها جزءاً يسيراً، وكلَّما بَعُد عنها عَظُم الجزء المقابل لنا مِن نصفه النَّيِّر المقابل لها، وهكذا إلى أن يصير جميع النِّصف النَّيِّر مقابلاً لنا، وذلك ليلة البدر حين يكون بينه وبينها ستَّة أبرُجٍ، فإذا أخذ بعد ذلك في القُرب منها تَنَاقص ما نراه مِن نصفه النَّيِّر إلى أن يصير المقابل لنا جميع النِّصف المظلم، ويصير جميع النَّيِّر مِن فوق، وذلك عند اجتماعه معها ثانياً، وهكذا، فهذا الحَدْسُ هو سندُ تلك القضيَّة. اهـ «صبَّان» مِن عند قوله: «أنَّهم لمَّا رأوا».

(٢) في المطبوع: «ولا نظر» بدلاً من «وعلى نظر».

(٣) انظر: «حاشية العطار على السلم» (لوحة: ١٧، ١٨).

(٢١) وَ«النَّظَرِيُّ»: مَا احْتَاجَ لِلتَّأَمُّلِ وَعَكْسُهُ هُوَ «الضَّرُورِيُّ» الجَلِي
(٢٢) وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وُصِلْ يُدْعَى بِـ: «قَوْلٍ شَارِحٍ» فَلْتَبْتَهِلْ

الباجوري

وَأَمَّا عَلَى القَوْلِ «بِأَنَّهُ مَا لَا يَحْتَاجُ لِشَيْءٍ[(١)] أَصْلاً»، فَيَكُونُ أَخَصَّ مِنْهُ؛ لِانْفِرَادِ الضَّرُورِيِّ عَلَى هَذَا بِالحَدَسِيَّاتِ وَالتَّجْرِبِيَّاتِ؛ لِتَوَقُّفِهِمَا[(٢)] عَلَى الحَدْسِ وَالتَّجْرِبَةِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الضَّرُورِيَّ كَمَا يُسْتَعْمَلُ فِي مُقَابَلَةِ النَّظَرِيِّ، وَيُفَسَّرُ بِمَا ذُكِرَ كَمَا هُنَا، يُسْتَعْمَلُ فِي مُقَابَلَةِ الِاكْتِسَابِيِّ وَيُفَسَّرُ بِـ: «مَا لَمْ يَكُنْ لِلْعَبْدِ فِيهِ اكْتِسَابٌ»[(٣)]، وَهُوَ بِهَذَا المَعْنَى أَخَصُّ مِنْهُ بِالمَعْنَى الأَوَّلِ؛ لِانْفِرَادِهِ فِي العِلْمِ الحَاصِلِ بِالأَبْصَارِ المَقْصُودِ مِمَّنْ كَانَ مُغْمِضاً عَيْنَيْهِ فَفَتَحَهُمَا قَصْداً، فَإِنَّهُ ضَرُورِيٌّ عَلَى الأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ مُكْتَسَبٌ لِلعَبْدِ بِفَتْحِ عَيْنَيْهِ؛ أَفَادَهُ المَلَّوِيُّ فِي «كَبِيرِهِ»[(٤)].

قَوْلُهُ: (الجَلِي) أَي: الوَاضِحُ، وَهُوَ وَصْفٌ كَاشِفٌ لِـ «الضَّرُورِيِّ».

قَوْلُهُ: (وَمَا بِهِ... إلخ) أَيْ: وَالَّذِي، أَوْ شَيْءٌ تُوُصِّلَ بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ... إلخ، فَـ «مَا»: إِمَّا اسْمٌ مَوْصُولٌ، أَوْ نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ.

وَقَوْلُهُ: (وُصِلْ) بِمَعْنَى: تَوَصَّلَ؛ صِلَةٌ أَوْ صِفَةٌ لِـ «مَا».

وَكُلٌّ مِنْ قَوْلِهِ: (بِهِ)، وَقَوْلِهِ: (إِلَى تَصَوُّرٍ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «وُصِلْ»، وَهُوَ عَلَى صِيغَةِ المَبْنِيِّ لِلمَفْعُولِ، وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ فِي تَعْرِيفِ «الإِنْسَانِ»: «حَيَوَانٌ نَاطِقٌ»، فَإِنَّهُ تُوصِّلَ بِهِ إِلَى تَصَوُّرِ «الإِنْسَانِ».

قَوْلُهُ: (يُدْعَى بِـ: «قَوْلٍ شَارِحٍ») أَيْ: يُسَمَّى بِذَلِكَ، وَيُسَمَّى أَيْضاً: «مُعَرِّفاً» وَ: «تَعْرِيفاً».

وَ«القَوْلُ» بِمَعْنَى: المَقُولِ، فَهُوَ مَجَازٌ مُرْسَلٌ؛ عَلَاقَتُهُ: التَّعَلُّقُ، وَكَذَا «التَّعْرِيفُ» بِمَعْنَى: المُعَرَّفِ بِهِ - بِفَتْحِ الرَّاءِ -، وَإِسْنَادُ «الشَّرْحِ» إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِمْ: «شَارِح» مَجَازٌ عَقْلِيٌّ؛ مِنْ إِسْنَادِ الشَّيْءِ إِلَى آلَتِهِ، وَكَذَا إِسْنَادُ «التَّعْرِيفِ» إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِمْ: «مُعَرِّفٌ» - بِكَسْرِ الرَّاءِ -، وَهَذَا كُلُّهُ بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ العَلَمِيَّةِ، وَإِلَّا فَلَا تَجَوُّزَ أَصْلاً؛ لِأَنَّ الأَعْلَامَ المَنْقُولَةَ مِنْ بَابِ الحَقِيقَةِ كَمَا مَرَّ.

---

(١) في المطبوع: «إلى شيء» بدلاً من «الشيء».

(٢) في النسخ الخطية: «التوقفها» بدلاً من «التوقفهما».

(٣) الشرشيمي: قوله: (وَيُفَسَّرُ بِـ: «مَا لَمْ يَكُنْ لِلْعَبْدِ فِيهِ اكْتِسَابٌ») هل مِنَ المكتسب الحَدْسيَّات والتَّجربيَّات؟ الظَّاهرُ: لا؛ لأنَّ الكسب ما كان فعلاً للعبد، والتَّجربةُ والحَدْسُ ليسا فعلاً.

ثمَّ ظهر: أنَّ الحدسيَّات مِنَ الاكتساب؛ لأنَّ سببه الحدس والتَّخمين؛ لأنَّ الحدس وإن لم يكن سبباً، لكنَّه مستندٌ إلى رؤية القمر وبُعدِه، وتلك الرُّؤية مكتسبةٌ.

(٤) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ١٤٤).

(٢٢) وَمَــا بِــهِ إِلَــى تَــصَــوُّرٍ وُصِــلْ   يُـدْعَـى بِـ: «قَـوْلٍ شَـارِحٍ» فَـلْـتَـبْـتَـهِـلْ
(٢٣) وَمَــا لِــتَــصْــدِيــقٍ بِــهِ تُــوُصِّــلَا   بِــ: «حُـجَّـةٍ» يُـعْـرَفُ عِـنْـدَ الـعُـقَـلَا

✿ ✿ ✿

الباجوري

وَوَجْهُ تَسْمِيَةِ ذَلِكَ: «قَوْلاً شَارِحاً»: أَنَّهُ فِي الأَغْلَبِ مُرَكَّبٌ[١]، وَالقَوْلُ عِنْدَهُمْ يُرَادِفُ المُرَكَّبَ مَعَ كَوْنِهِ يَشْرَحُ المَاهِيَّةَ: إِمَّا بِالكُنْهِ[٢] وَالحَقِيقَةِ، وَإِمَّا بِالوَجْهِ وَالاِعْتِبَارِ[٣]، كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا سَيَأْتِي.

قَوْلُهُ: (فَلْتَبْتَهِلْ) أَيْ: فَلْتَجْتَهِدْ فِي البَحْثِ عَمَّا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ، أَوْ فَلْتَتَأَمَّلْ.

وَيُحْتَمَلُ عَلَى بُعْدٍ أَنْ يَكُونَ مِنَ: «الاِبْتِهَالِ» المَأْخُوذِ مِنْ «بَهَلَهُ»؛ أَيْ: خَلَّاهُ مَعَ رَأْيِهِ، كَمَا يُؤْخَذُ مِنَ «القَامُوسِ» وَ«المُخْتَارِ»[٤]، وَعَلَيْهِ فَالمَعْنَى: فَلْتَتْرُكِ المَنَاطِقَةَ مَعَ رَأْيِهِمْ لَا تَعْتَرِضْ عَلَيْهِمْ، بَلْ سَلِّمْ لَهُمْ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَهُوَ تَكْمِلَةٌ لِلْبَيْتِ.

قَوْلُهُ: (وَمَا لِتَصْدِيقٍ... إلخ) أَيْ: وَالَّذِي، أَوْ شَيْءٌ تُوصِّلَ بِهِ... إلخ، فَفِيهِ مَا تَقَدَّمَ، وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ فِي الِاسْتِدْلَالِ عَلَى أَنَّ «العَالَمَ حَادِثٌ»: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ»، فَإِنَّهُ تُوصِّلَ بِهِ إِلَى التَّصْدِيقِ بِنِسْبَةِ الحُدُوثِ لِلعَالَمِ.

قَوْلُهُ: (بِـ: «حُجَّةٍ» يُعْرَفُ) المُرَادُ: أَنَّهُ يُسَمَّى بِحُجَّةٍ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَنْ تَمَسَّكَ بِهِ حَجَّ خَصْمَهُ وَغَلَبَهُ.

قَوْلُهُ: (عِنْدَ العُقَلَا) «أَلْ» فِيهِ لِلعَهْدِ، وَالمَعْهُودُ: أَرْبَابُ هَذَا الفَنِّ.

وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ مَا قَدْ يُقَالُ: إِنَّ العَوَامَّ لَا يَعْرِفُونَ أَنَّ المُوَصِّلَ لِلتَّصْدِيقِ يُسَمَّى: «حُجَّةً» مَعَ أَنَّهُمْ عُقَلَاءُ، كَذَا يُسْتَفَادُ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ المَلَّوِيِّ؛ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ بَعْدَ أَنْ فَسَّرَ «العُقَلَاءَ» بِـ: «أَرْبَابِ هَذَا الفَنِّ»: وَ«أَلْ» فِي «العُقَلَا» لِلكَمَالِ.

---

(١) **الشرشيمي**: قوله: (أَنَّهُ فِي الأَغْلَبِ مُرَكَّبٌ) أي: وقد يكون مفرداً كالتَّعريف بالخاصَّة، وهذا بحسب الظَّاهر، وإلَّا فهو تعريفٌ بها وبالجنس قبلها تقديراً. اهـ عن بعضهم.

(٢) **الشرشيمي**: قوله: (بِالكُنْهِ) أي: بالذَّات، كما في الحدِّ الحقيقيِّ كـ: «الحَيَوَانُ النَّاطِقُ».

(٣) **الشرشيمي**: قوله: (وَإِمَّا بِالوَجْهِ وَالاِعْتِبَارِ) كالتَّعريف بالرَّسم كـ: «حَيَوَانٌ قَابِلٌ لِلكِتَابَةِ» بالنِّسبة لـ «الإِنْسَان».

(٤) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ٩٧٠)، ولم أجده في «المختار».

. . . .

الباجوري

وَنَاقَشَهُ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ: بِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ أَرْبَابَ غَيْرِ هَذَا الفَنِّ لَيْسُوا كَامِلِينَ فِي العَقْلِ، قَالَ: وَعُمُومُهُ ظَاهِرُ الفَسَادِ. اهـ[1].

✿ ✿ ✿

(١) انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويّ» (ص: ١٩٩).

أَنْواعُ الدَّلَالَةِ الوَضْعِيَّةِ

الباجوري

أَنْواعُ الدَّلَالَةِ الوَضْعِيَّةِ

قَوْلُهُ: (أَنْواعُ الدَّلَالَةِ الوَضْعِيَّةِ) اعْلَمْ أَنَّ الدَّلَالَةَ تُطْلَقُ بِالِاشْتِرَاكِ عَلَى مَعْنَيَيْنِ:

(١) ـ **أَحَدُهُمَا**: «كَوْنُ أَمْرٍ بِحَيْثُ يُفْهَمُ مِنْهُ أَمْرٌ آخَرُ[١]، وَإِنْ لَمْ يُفْهَمْ مِنْهُ بِالفِعْلِ». وَالمُرَادُ بِالأَمْرِ الأَوَّلِ: الدَّالُّ، وَبِالثَّانِي: المَدْلُولُ.

وَاعْتُرِضَ هَذَا التَّعْرِيفُ ـ كَمَا ذَكَرَهُ سَيِّدِي سَعِيد ـ: بِأَنَّ الحَيْثِيَّاتِ تُجْتَنَبُ فِي التَّعَارِيفِ[٢]؛ لِأَنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى الحُصُولِ، وَإِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى القَابِلِيَّةِ[٣]؛ قَالَ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ: وَلِلْبَحْثِ فِيهِ مَجَالٌ. اهـ[٤].

وَلَعَلَّ وَجْهَهُ: أَنَّ مَحَلَّ اجْتِنَابِهَا مَا لَمْ يَكُنِ المَدَارُ عَلَى القَابِلِيَّةِ كَمَا هُنَا.

(٢) ـ **ثَانِيهِمَا**: «فَهْمُ أَمْرٍ مِنْ أَمْرٍ»؛ أَيْ: فَهْمُهُ مِنْهُ بِالفِعْلِ، فَهُوَ أَخَصُّ مِمَّا قَبْلَهُ، وَالمُرَادُ بِالأَمْرِ الأَوَّلِ: المَدْلُولُ، وَبِالثَّانِي: الدَّالُّ، عَلَى عَكْسِ مَا قَبْلَهُ.

وَالتَّعْبِيرُ بِـ «الفَهْمِ» مِنَ المُسَامَحَاتِ الَّتِي لَا يَلْتَبِسُ بِهَا المَقْصُودُ[٥]، كَمَا نَقَلَهُ عَبْدُ الحَكِيمِ

---

(١) **الشرشيمي**: قوله: (كَوْنُ أَمْرٍ بِحَيْثُ يُفْهَمُ مِنْهُ أَمْرٌ آخَرُ... إلخ) المرادُ بـ «الأمر» الأوَّل: الدَّالُّ وإن لم يكن لفظاً، لكن بشرط أن تكون الدَّلالة وضعيَّةً؛ لأنَّها هي الَّتي تعتبر، وإن كانتِ المناطقة لا تبحث إلَّا عنِ الألفاظ؛ لأنَّ التَّعاريف تكون للعامّ. وقوله: (بِحَيْثُ يُفْهَمُ... إلخ) أي: ملتبساً بحالةٍ، بسبب تلك الحالة صَلُح أن يفهم منه أمرٌ آخر، وتلك الحالة هي الوضعُ، فالوضعُ سببٌ في الصَّلاحيَّة، لكن يتوقَّف الفهم بالفعل على العِلم بالوضع، فإذا علم الوضع فهم بالفعل، ومثلُ الوضع قرينةُ المجاز لا تنفكُّ عنه، وبسببها هجر المعنى الحقيقيُّ، وأمَّا المهمل فلم يصلح لأنْ يفهم منه أمرٌ، وهذا التَّعريفُ للمتأخِّرين مِنَ المناطقة، بخلاف الثَّاني.

(٢) **الشرشيمي**: قوله: (تُجْتَنَبُ فِي التَّعَارِيفِ) أي: لأنَّها تكون بالاعتبار، وبالنِّسبة لشيءٍ دون [أ/٢٣] شيءٍ، فيحصل الخفاء في التَّعريف، والمقصودُ مِنَ التَّعريف الإيضاحُ والكشفُ، وهذا التَّعليلُ الَّذي ذكرناه لا يصلح هنا، وإنَّما يصلح مِنَ التَّعريف الَّذي ذكر فيه «حيث» الدَّاخلة عليها «مِنْ»؛ كقولهم في تعريف المطابقيَّة: «مِن حيث إنَّه تمام المعنى»، وأمَّا «حيث» هنا فداخلةٌ عليها «الباء»؛ توسُّعاً كما توسَّعوا في استعمالها في الحالة دون ظرف المكان؛ تشبيهاً لها به، فالتَّعليلُ المناسب لِمَا نحن فيه ما ذكره المحشِّي.

(٣) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٣٩٦).

(٤) هو الصبان، انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويّ» (ص: ٢٠٣).

(٥) **الشرشيمي**: قوله: (مِنَ المُسَامَحَاتِ الَّتِي... إلخ) أي: مِن أنَّهم أخبروا عنِ الدَّلالة هي صفة الدَّالّ بالفهم الَّذي هو صفة الفاهم، فهذا خبرٌ عنِ الشَّيء بغيره، وهذا التَّسامح نظراً لظاهر اللَّفظ؛ أي: مِن كونه مصدر المبنيّ للفاعل، وأمَّا إذا حقِّق =

. . . .

الباجوري

عَنِ السَّيِّدِ؛ قَالَ: إِذْ لَا اشْتِبَاهَ فِي أَنَّ الدَّلَالَةَ صِفَةُ الأَمْرِ الدَّالِّ، وَالفَهْمُ صِفَةُ الفَاهِمِ، وَكَأَنَّهُمْ نَبَّهُوا بِهَذَا التَّسَامُحِ عَلَى أَنَّ الثَّمَرَةَ المَقْصُودَةَ هِيَ الفَهْمُ. اهـ بِتَصَرُّفٍ[1].

وَيَنْبَنِي عَلَى المَعْنَيَيْنِ المَذْكُورَيْنِ: أَنَّ الأَمْرَ قَبْلَ حُصُولِ الفَهْمِ مِنْهُ بِالفِعْلِ يُقَالُ لَهُ: «دَالٌّ» حَقِيقَةً عَلَى الأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي[2].

وَلَا بُدَّ فِي الدَّلَالَةِ عِنْدَ أَهْلِ هَذَا الفَنِّ مِنِ اطِّرَادِهَا، وَلِهَذَا قَالَ السَّيِّدُ: الدَّلَالَةُ المُعْتَبَرَةُ فِي هَذَا الفَنِّ مَا كَانَتْ كُلِّيَّةً[3]، وَأَمَّا إِذَا فُهِمَ مِنَ اللَّفْظِ مَعْنًى فِي بَعْضِ الأَوْقَاتِ بِوَاسِطَةِ قَرِينَةٍ، فَأَهْلُ هَذَا الفَنِّ لَا يَحْكُمُونَ بِأَنَّهُ دَالٌّ عَلَيْهِ بِخِلَافِ أَصْحَابِ العَرَبِيَّةِ وَالأُصُولِ. اهـ[4].

لَكِنَّ الَّذِي صَرَّحَ بِهِ السَّعْدُ فِي «شَرْحِ الشَّمْسِيَّةِ» أَنَّ المَجَازَ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَاهُ المَجَازِيِّ[5]،

الأنبابي

قوله: (أَنَّ المَجَازَ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَاهُ المَجَازِيِّ) فحينئذٍ دلالةُ اللَّفظ على تمام المعنى المجازيِّ مطابقةٌ، ودلالتُهُ على جزء ذلك المعنى المجازيِّ تضمُّنٌ، وعلى لازمه التزامٌ، فتكون أقسام الدَّلالة في المعنى المجازيِّ كالحقيقيِّ، وهو الَّذي حقَّقه السَّعد في «المطوَّل»، وصرَّح به السَّنوسيُّ في «شرح إيساغوجي»[6]، وجرى عليه في «شرح المختصر»[7].

= النَّظر وجد لا تسامح؛ لأنَّ الفهم مصدر مبنيٌّ للمفعول مِن قولك: «فُهِمَ مِنَ اللَّفْظِ المَعْنَى» أي: كونه مفهماً له، فرجع إلى صفة الدَّالِّ، أو يجعل اسم مصدر لـ «انفهم» مِنْ قولك: «انْفَهَمَ مِنَ اللَّفْظِ المَعْنَى، يَنْفَهِمُ، انْفِهَاماً وَفَهْماً» أي: كون اللَّفظ منفهماً مِنَ المعنى.

(١) انظر: «حاشية السَّيِّد على المطالع» (١/ ١٠٩)، «شروح الشَّمسيَّة» (١/ ١٨٣).

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: (دُونَ الثَّانِي) أي: فإنَّه عليه ليس دالًّا حقيقةً، بل باعتبار مجاز الأوَّل.

(٣) **الشرشيمي**: **قوله**: (مَا كَانَتْ كُلِّيَّةً) بأن كانت دالَّةً حقيقيَّةً، أو مجازيَّةً هجر فيها المعنى الأصليّ؛ كما في «القريحة» اسمٌ للعقل.

(٤) انظر: «شروح الشمسية» (١/ ١٧٧).

(٥) انظر: «شرح السعد على الشمسية» (ص: ١٢٦).

(٦) انظر: «شرح إيساغوجي» للإمام السنوسي مخطوط الأزهرية برقم «١٢٩٨٦٣» (ق: ٧).

(٧) انظر: «شرح السنوسي على مختصره في المنطق» (ص: ٧) طبعة حجرية.

. . . .

الباجوري

وَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا ذُكِرَ؛ إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ جَرْياً عَلَى رَأْيِ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ[1] وَالأُصُولِ كَمَا قَالَهُ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ[2].

هَذَا؛ وَلِلدَّلَالَةِ[3] سِتَّةُ أَقْسَامٍ؛ لِأَنَّهَا: إِمَّا وَضْعِيَّةٌ، أَوْ عَقْلِيَّةٌ[4]، أَوْ عَادِيَّةٌ؛ وَعَلَى كُلٍّ الدَّالُّ: إِمَّا لَفْظٌ، أَوْ غَيْرُهُ.

(١) ـ فَدَلَالَةُ اللَّفْظِ الوَضْعِيَّةِ كَـ: دَلَالَةِ «الأَسَدِ» عَلَى «الحَيَوَانِ المُفْتَرِسِ».

(٢) ـ وَالعَقْلِيَّةِ كَـ: دَلَالَةِ «اللَّفْظِ» عَلَى وُجُودِ لَافِظِهِ، أَوْ حَيَاتِهِ[5].

(٣) ـ وَالعَادِيَّةِ كَـ: دَلَالَةِ «أَخْ» ـ بِفَتْحِ الهَمْزَةِ، وَبِالخَاءِ المُعْجَمَةِ ـ عَلَى الوَجَعِ مُطْلَقاً، وَ«أَحْ» ـ بِضَمِّ الهَمْزَةِ وَفَتْحِهَا، وَبِالحَاءِ المُهْمَلَةِ ـ عَلَى وَجَعِ الصَّدْرِ.

(٤) ـ وَدَلَالَةُ غَيْرِ اللَّفْظِ الوَضْعِيَّةِ كَـ: دَلَالَةِ «الإِشَارَةِ بِالرَّأْسِ إِلَى أَسْفَلِ» عَلَى مَعْنَى «نَعَمْ»، «وَإِلَى أَعْلَى» عَلَى مَعْنَى «لَا».

(٥) ـ وَالعَقْلِيَّةِ كَـ: دَلَالَةِ «تَغَيُّرِ العَالَمِ» عَلَى «حُدُوثِهِ».

(٦) ـ وَالعَادِيَّةِ كَـ: دَلَالَةِ «الحُمْرَةِ» عَلَى «الخَجَلِ» ـ أَيِ: الحَيَاءِ ـ، وَ«الصُّفْرَةِ» عَلَى «الوَجَلِ» ـ أَيِ: الخَوْفِ ـ.

الأنبابي

قوله: (وَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا ذُكِرَ) صرَّح بالمخالفة جمعٌ، فلا حاجة إلى الجمع بقوله: «إِلَّا أَنْ يجعل. . . إلخ» على هذا.

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (جَرْياً عَلَى رَأْيِ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ) أي: فيكون موافقاً لرأيهم.
وفيه: أنَّه خلاف المتبادر مِن إطلاق السَّعد؛ إذ هو في فنِّ المنطق فينصرف لمذهبهم، فيدلُّ على أنَّ مذهبهم ما ذكر، فيكون عندهم خلافٌ. اهـ عن بعضهم.

(٢) هو الصبان، انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويّ» (ص: ٢٠٥).

(٣) في المطبوع: «والدلالة» بدلاً من «وللدلالة».

(٤) **الشرشيمي**: **قوله**: (أَوْ عَقْلِيَّةٌ) استشكل هذا: بأنَّ الوضعيَّة والعاديَّة لا بدَّ فيها مِنَ العقل، فكيف هذا العطف المقتضي لعدم اعتبار العقل فيهما؟
وأجيب: بأنَّ المراد بـ«العقليَّة»: ما كانت بمحض العقل، بخلاف غيرها، فإنَّه بواسطة الوضع أوِ العادة.

(٥) **الشرشيمي**: **قوله**: (أَوْ حَيَاتِهِ) هذا تخييرٌ في العبارة، أو أنَّ «أَوْ» بمعنى: الواو؛ لأنَّ الوجود ضدُّهُ العدم، والحياة ضدُّها الموت، والموتُ عَدمٌ.

. . . .

الباجوري

وَالمَنَاطِقَةُ إِنَّمَا يَبْحَثُونَ عَنِ[١] الأَوَّلِ مِنْ هَذِهِ الأَقْسَامِ، وَهُوَ مُرَادُ المُصَنِّفِ وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِالتَّقْيِيدِ بِـ «اللَّفْظِيَّةِ»؛ لِأَخْذِهِ مِنْ قَوْلِهِ: «دَلَالَةُ اللَّفْظِ... إلخ»، فَيَكُونُ قَدْ حَذَفَ هُنَا قَيْدَ «اللَّفْظِيَّةِ» وَأَثْبَتَهُ فِيمَا يَأْتِي، كَمَا أَنَّهُ حَذَفَ ثَمَّ قَيْدَ «الوَضْعِيَّةِ» وَأَثْبَتَهُ هُنَا، فَفِي كَلَامِهِ: احْتِبَاكٌ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ أَنْوَاعَ هَذَا القِسْمِ ثَلَاثَةٌ، كَمَا يُعْلَمُ مِنِ اسْتِقْصَاءِ كَلَامِهِ.

وَالحَصْرُ فِيهَا عَقْلِيٌّ كَمَا قَالَهُ السَّيِّدُ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ: إِمَّا أَنْ يَدُلَّ عَلَى المَعْنَى المَوْضُوعِ لَهُ، أَوْ عَلَى جُزْئِهِ، أَوْ عَلَى خَارِجِهِ.

وَاسْتَشْكَلَ القَرَافِيُّ هَذَا الحَصْرَ بِدَلَالَةِ العَامِّ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِهِ[٢] كَـ: «عَبِيدِي»؛ لِأَنَّ بَعْضَ أَفْرَادِهِ لَمْ يُوضَعْ لَهُ اللَّفْظُ حَتَّى تَكُونَ: «مُطَابَقَةً»، وَلَيْسَ جُزْءاً حَتَّى تَكُونَ: «تَضَمُّناً»، وَلَا خَارِجاً[٣] حَتَّى تَكُونَ: «الْتِزَاماً».

الأنبابي

قوله: (وَالحَصْرُ فِيهَا عَقْلِيٌّ كَمَا قَالَهُ السَّيِّدُ) وأورد عبد الحكيم في «حواشي القطب» أموراً على كونه عقليًّا، وأجاب عنها، فراجعه إن شئت[٤].

وقيل: إنَّ الحصر استقرائيٌّ، لا عقليٌّ؛ ألا ترى أنَّه بقي[٥] أربع احتمالات أخرى، وهي: دلالةُ اللَّفظ على مجموع الثَّلاثة، أو على الكلِّ والجزء، أو على الكلِّ واللَّازم، أو على الجزء واللَّازم.

قوله: (وَلَيْسَ جُزْءاً) أي: بل هو جزئيٌّ.

قوله: (حَتَّى تَكُونَ: «تَضَمُّناً») أي: لأنَّ التَّضمُّن فهم الجزء في ضمن الكلِّ، والعامُّ كلِّيَّةٌ، لا كلٌّ، كما تقرَّر في الأصول.

قوله: (وَلَا خَارِجاً) إذ لو كان خارجاً لخرج جميع الأفراد؛ لتساوي نسبتها إلى العامِّ، فيبقى بلا معنى.

---

(١) في المطبوع: «على» بدلاً من «عن».

(٢) انظر: «شرح تنقيح الفصول» (ص: ٢٨).

(٣) **الشرشيمي**: قوله: (وَلَيْسَ جُزْءاً حَتَّى تَكُونَ: «تَضَمُّناً») أي: بل هو جزئيٌّ. وقوله: (وَلَا خَارِجاً) وإلَّا لو كان خارجاً لخرج جميع الأفراد، فيبقى العامُّ مِن غير مدلولٍ، وهذا باطلٌ.

(٤) انظر: «المجموعة الشمسية في المنطق» (١/ ١٧٩) طبعة حجرية.

(٥) في (ب): «نفى» بدلاً من «بقي».

. . . .

الباجوري

وَأُجِيبَ: بِأَنَّهَا مُطَابَقَةٌ[١]؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ: «جَاءَ عَبِيدِي» فِي قُوَّةِ قَضَايَا مُتَعَدِّدَةٍ بِعَدَدِ أَفْرَادِ العَامِّ المَذْكُورِ، فَإِنَّهُ مِنْ بَابِ الكُلِّيَّةِ، فَهُوَ يَدُلُّ مُطَابَقَةً عَلَى مَجِيءِ كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ العَبِيدِ؛ كَذَا قِيلَ.

وَبُحِثَ فِيهِ[٢]: بِأَنَّ الكَلَامَ فِي دَلَالَةِ العَامِّ الخَالِي عَنِ الحُكْمِ.

فَالتَّحْقِيقُ مَا أُجِيبَ بِهِ: مِنْ أَنَّهَا تَضَمُّنٌ؛ لِأَنَّ «زَيْداً العَبْدَ» مَثَلاً مِنْ جُمْلَةِ العَبِيدِ مِنْ حَيْثُ هِيَ جُمْلَةٌ، فَهُوَ جُزْءٌ مِنْهَا، وَعَلَى تَسْلِيمِ أَنَّ الكَلَامَ فِي دَلَالَةِ العَامِّ مَعَ الحُكْمِ عَلَيْهِ - كَمَا اسْتَنَدَ إِلَيْهِ صَاحِبُ ذَلِكَ القِيلِ - يَصِحُّ اعْتِبَارُ جُمْلَةِ أَحْكَامِ الأَفْرَادِ[٣] مِنْ حَيْثُ هِيَ جُمْلَةٌ، فَتَكُونُ دَلَالَةُ ذَلِكَ

الأنبابي

قوله: (فِي قُوَّةِ قَضَايَا مُتَعَدِّدَةٍ. . . إلخ) فيه: أنَّ هذا لا يُفيد؛ لأنَّه لا يلزم مِن كون الشَّيء في قوَّة الشَّيء أن يدلَّ دلالةَ ذلك الشَّيء. اهـ «دلجي»[٤]، فكون الدَّلالة على الفرد مطابقةً لا يصحُّ، كيف والمفهوم مِن «جَاءَ عَبِيدِي» الجميع دفعةً؛ تأمَّل [ج/ ١٥].

قوله: (بِأَنَّ الكَلَامَ فِي دَلَالَةِ العَامِّ الخَالِي عَنِ الحُكْمِ) **محصَّل البحث**: أنَّا لا نسلِّم أنَّ العامَّ مِن باب الكلِّيَّة، بل مِن باب الكلِّ؛ إذِ الكلِّيَّة هي القضيَّة الَّتي حكم فيها على كلِّ فردٍ، والعامُّ ليس بقضيَّةٍ، بل ليس بمركَّبٍ أصلاً، وإنَّما هو مفردٌ عرَّفوه بـ: «أنَّه لفظٌ يستغرق الصَّالح له مِن غير حصرٍ»، وقالوا: «صيغتُهُ: كلٌّ، ومَن وما والموصولات. . . إلخ»، وهي مفرداتٌ بالضَّرورة، وإذا انتفى كونه قضيَّةً وثبت كونه مفرداً، فكيف يكون كلِّيَّةً؟ وقد وقع في عبارات كثيرٍ مِنَ الأصوليِّين أنَّ العامَّ كلٌّ[٥]، وفي «المحلِّيِّ»: أنَّ مسمَّى العامِّ واحدٌ، وهو كلُّ الأفراد. اهـ[٦].

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (وَأُجِيبَ: بِأَنَّهَا مُطَابَقَةٌ) **وجه ذلك**: أنَّ القضايا المتضمَّنةَ كلُّ واحدةٍ منها تدلُّ على الحكم الَّذي هو فيها مطابقةً، فتكون القضيَّة المتضمِّنة لتلك القضايا دالَّةً على كلِّ حكمٍ مطابقةً أيضاً بالواسطة.

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: (وَبُحِثَ فِيهِ. . . إلخ) أي: والعامُّ الخالي عنِ الحكم ليس مِن باب الكلِّيَّة حتَّى تكون دلالته على البعض مطابقةً؛ لأنَّ الكلِّيَّة لا تكون إلَّا مع الحكم، بل هو مِن باب الحكم لكلٍّ، فتكون دلالتُهُ عليه تضمُّناً.

(٣) **الشرشيمي**: **قوله**: (يَصِحُّ اعْتِبَارُ جُمْلَةِ أَحْكَامِ الأَفْرَادِ) أي: يعتبر أنَّها دالَّةٌ عليها؛ لأنَّه يلزم مِن دلالتها على كلِّ حكمٍ دلالتُها على مجموع الأحكام، فكأنَّها موضوعةٌ لذلك المجموع، فإذا دلَّت على بعض ذلك المجموع، كانت تلك الدَّلالة تضمُّناً.

(٤) انظر: «حاشية الدلجي على المطلع شرح إيساغوجي» مخطوط الأزهرية برقم «٤١١٨٨» (ق: ١٩).

(٥) في (ب): «كلِّيٌّ» بدلاً من «كلٌّ».

(٦) انظر: «البدر الطالع في حل جمع الجوامع» للمحلي (١/ ٣٦٤).

. . . .

الباجوري

عَلَى بَعْضِ تِلْكَ الأَحْكَامِ: «تَضَمُّناً»، وَإِنْ كَانَ يَصِحُّ أَيْضاً عَلَى هَذَا اعْتِبَارُ كُلٍّ مِنْهَا عَلَى حِدَّتِهِ، فَتَكُونُ دَلَالَتُهُ عَلَى بَعْضِهَا: «مُطَابَقَةً»، وَلَا يُنَافِي الِاعْتِبَارَ الأَوَّلَ جَعْلُ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الكُلِّيَّةِ[١]؛ لِأَنَّ الحُكْمَ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ لَا يُنَافِي النَّظَرَ إِلَى حُكْمِ غَيْرِهِ[٢]، بَلْ يُجَامِعُهُ.

وَأَمَّا جَعْلُهَا: «التِزَامِيَّةً» ـ كَمَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ ـ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ الفَرْدَ لَيْسَ خَارِجاً.

وَوَصْفُ المُصَنِّفِ الدَّلَالَةَ بِـ «الوَضْعِيَّةِ» صَرِيحٌ فِي أَنَّ هَذِهِ الأَنْوَاعَ الثَّلَاثَةَ وَضْعِيَّةٌ، وَهُوَ مَحَلُّ وِفَاقٍ فِي المُطَابِقِيَّةِ، وَأَمَّا فِي التَّضَمُّنِيَّةِ وَالِالْتِزَامِيَّةِ فَهُوَ عَلَى الأَصَحِّ المَنْقُولِ عَنْ أَكْثَرِ المَنَاطِقَةِ، كَمَا قَالَهُ الغُنَيمِيُّ وَغَيْرُهُ؛ وَوَرَاءَهُ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمَا عَقْلِيَّتَانِ، ثَانِيهِمَا: . . . .

الأنبابي

فإذا علمت هذا، تبيَّن أنَّ دلالة العامِّ على جميع أفراده بالمطابقة، وعلى بعضها بالتَّضمُّن؛ لأنَّه كلُّ الأفراد وهي أجزاؤه، وأنَّ[٣] القول بأنَّه مطابقةٌ أو التزامٌ باطلٌ. اهـ «بنَّاني»[٤].

قوله: (وَإِنْ كَانَ يَصِحُّ أَيْضاً عَلَى هَذَا اعْتِبَارُ كُلٍّ مِنْهَا... إلخ) فيه ما تقدَّم، فتدبَّر، فالإشكالُ في هذا الاعتبار باقٍ لا مدفع له.

قوله: (فَهُوَ عَلَى الأَصَحِّ) وجهُهُ: أنَّهما بتوسُّط الوضع للكلِّ، أو الملزوم. «صبَّان»[٥].

قوله: (أَنَّهُمَا عَقْلِيَّتَانِ) وجهُهُ: توقُّف كلٍّ منهما على مقدِّمةٍ عقليَّةٍ، وهي أنَّه كلَّما فُهِم المعنى فُهِمَ جزؤه أو لازمه. «صبَّان»[٦].

---

(١) الشرشيمي: قوله: (وَلَا يُنَافِي الِاعْتِبَارَ الأَوَّلَ... إلخ) ظاهرُهُ: أنَّها جعلت كلِّيَّةً بالفعل دائماً، مع أنَّه قال أوَّلاً: «وإن كان يصح أيضاً» فإنَّ ذلك يفيد أنَّها لم تجعل كلِّيَّةً بالفعل.

ويمكن الجواب: بأنَّ جعلها كلِّيَّةً بالفعل مِنَ الواضع، وأمَّا باعتبار كلِّ حكمٍ فمِنَ المتكلِّم، والاعتبارُ منه ليس بلازمٍ، بل تارةً وتارةً، أوِ المعنى على صحَّة الجعل، لكنَّ الأوَّل أحسن.

(٢) الشرشيمي: قوله: (إِلَى حُكْمِ غَيْرِهِ) وهو الحكم على المجموع، فقد وجد الحكم على المجموع مع الحكم على كلِّ فرد معاً.

(٣) في (ب): «وأمَّا» بدلاً من «وأنَّ».

(٤) انظر: «حاشية البناني على شرح مختصر السنوسي في المنطق» مخطوط الأزهرية برقم «١٥٩٧٠» (ق: ١٤).

(٥) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٢٢٨).

(٦) انظر: المصدر السابق.

(٢٤) دَلَالَـةُ الـلَّـفْـظِ عَـلَـى مَـا وَافَـقَـهْ يَـدْعُـونَـهَـا: «دَلَالَـةَ الـمُـطَـابَـقَـهْ»

الباجوري

أَنَّ التَّضَمُّنِيَّةَ وَضْعِيَّةٌ وَالِالْتِزَامِيَّةَ عَقْلِيَّةٌ، وَهَذِهِ إِحْدَى الطَّرِيقَتَيْنِ فِي ذَلِكَ.

وَالأُخْرَى أَنَّ المُطَابِقِيَّةَ وَضْعِيَّةٌ اتِّفَاقاً كَالأُولَى، وَالِالتِزَامِيَّةَ عَقْلِيَّةٌ بِلَا خِلَافٍ، وَأَمَّا التَّضَمُّنِيَّةُ فَقِيلَ: وَضْعِيَّةٌ، وَقِيلَ: عَقْلِيَّةٌ. اهـ مُلَخَّصاً مِنْ «شَرْحِ الشَّيْخِ المَلَّوِيِّ»[1] مَعَ زِيَادَةٍ.

قَوْلُهُ: (دَلَالَةُ اللَّفْظِ) أَي: الوَضْعِيَّةِ، كَمَا عُلِمَ مِمَّا مَرَّ.

وَقَوْلُهُ: (عَلَى مَا وَافَقَهْ) أَيْ: عَلَى مَعْنًى، أَوِ الَّذِي[2] وَافَقَ ذَلِكَ اللَّفْظَ، فَـ «مَا»: نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ، أَوْ مَعْرِفَةٌ مَوْصُولَةٌ.

الأنبابي

قوله: (أَنَّ التَّضَمُّنِيَّةَ وَضْعِيَّةٌ وَالِالْتِزَامِيَّةَ عَقْلِيَّةٌ) هذا هو الَّذي جرى عليه الآمديُّ، وابن الحاجب، وابن الهمام، وغيرهم مِنَ المحقِّقين.

ووجِّه ـ كما في «الكبير»[3] ـ: بأنَّ التَّضمُّن فهم الجزء في ضمن الكلِّ؛ إذ لا شكَّ أنَّه إذا فُهِمَ المعنى فُهِمَت أجزاؤه معه، فليس فيها انتقالٌ مِنَ اللَّفظ إلى المعنى، ومِنَ المعنى إلى الجزء، بل هو فهمٌ واحدٌ يسمَّى بالقياس إلى تمام المعنى: «مطابقةً»، وبالقياس إلى جزئه: «تضمُّناً»، بخلاف دلالة الالتزام، فإنَّه لا بدَّ فيها مِنَ الانتقال مِنَ اللَّفظ إلى المعنى، ومِنَ المعنى إلى اللَّازم؛ ضرورةَ أنَّ اللَّازم لا دخل له في الوضع أصلاً.

ووجِّه أيضاً: بأنَّ الجزء داخلٌ فيما وضع له اللَّفظ، بخلاف اللَّازم، فإنَّه خارجٌ عنه، وصرَّح غيرُ واحدٍ كالغنيميِّ بأنَّ الخلاف لفظيٌّ، فإنَّ مَن قال «بعقليَّتهما» لا ينكر أنَّ للوضع دخلاً فيهما، ومَن قال [ب/ ٢٢] «بوضعيَّتهما» لا ينكر توقُّفهما على مقدِّمةٍ عقليَّةٍ، فالخلافُ في التَّسمية.

وفي «حاشية السِّيراميِّ على المطوَّل»: أنَّ المنطقيِّين سمُّوا التَّضمُّنيَّة والالتزاميَّة: «وضعيَّةً»، وإن كان للعقل مدخلٌ فيهما؛ لتخصيصهم العقليَّة بالصِّرفة، وسمَّاهما البيانيُّون: «عقليَّةً»، وإن كان للوضع مدخلٌ [أ/ ١٥] فيهما؛ لعدم تخصيصهم العقليَّة بالصِّرفة. اهـ[4].

---

(١) انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويِّ» (ص: ٢٢٨).

(٢) **الشرشيمي**: قوله: (أَوِ الَّذِي) أيِ: المعنى الَّذي، فهو صفةٌ لمحذوفٍ، ومعنى «موافقة المعنى للَّفظ»: كونه هو الموضوع له اللَّفظ، ومعنى «موافقة اللَّفظ للمعنى»: كون اللَّفظ موضوعاً له، لا لغيره.

(٣) انظر: «الشرح الكبير على السلم» للملوي (ص: ١٦١).

(٤) انظر: «حاشية السيرامي على المطول» مخطوط (لوحة: ٢٦٢) بتصرُّف من المحشي.

(٢٤) دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَافَقَهْ يَدْعُونَهَا: «دَلَالَةَ الْمُطَابَقَهْ»

الباجوري

وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرِ فِي «وَافَقَه» رَاجِعٌ لِـ «مَا»، وَالبَارِزِ لِـ«اللَّفْظِ»، وَالعَكْسُ وَإِنْ كَانَ صَحِيحاً بِاعْتِبَارِ المَعْنَى ـ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مُوَافِقٌ لِصَاحِبِهِ ـ، يَلْزَمُ عَلَيْهِ جَرَيَانُ الصِّفَةِ أَوِ الصِّلَةِ عَلَى غَيْرِ مَا هِيَ لَهُ مَعَ عَدَمِ الإِبْرَازِ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ اتِّفَاقاً عِنْدَ خَوْفِ اللَّبْسِ كَمَا هُنَا[١]، وَكَذَا عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ عَلَى مَا قَالَهُ البَصْرِيُّونَ خِلَافاً لِلْكُوفِيِّينَ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الوَصْفِ وَالفِعْلِ.

وَأَمَّا مَا قِيلَ مِنْ أَنَّ الخِلَافَ إِذَا كَانَ الْمُتَحَمِّلُ لِلضَّمِيرِ وَصْفاً، بِخِلَافِ الفِعْلِ فَإِنَّ ذَلِكَ فِيهِ جَائِزٌ اتِّفَاقاً مِنَ البَصْرِيِّينَ وَالكُوفِيِّينَ، فَهُوَ مَرْدُودٌ بِنَقْلِ غَيْرِ وَاحِدٍ كَالسُّيُوطِيِّ فِي «هَمْعِ الهَوَامِعِ» الخِلَافَ بَيْنَ الفَرِيقَيْنِ فِي الفِعْلِ أَيْضاً[٢].

وَظَاهِرُ مَا تَقَدَّمَ[٣]: إِجْرَاءُ المُوَافَقَةِ بَيْنَ المَدْلُولِ وَاللَّفْظِ، وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ يَعْقُوبَ إِجْرَاؤُهَا بَيْنَ المَدْلُولِ وَالمَوْضُوعِ لَهُ؛ حَيْثُ قَالَ: «أَيْ: وَافَقَ وَضْعَ اللَّفْظِ، وَمَعْنَى مُوَافَقَةِ المَدْلُولِ لِلْمَوْضُوعِ لَهُ أَنَّهُ لَيْسَ خَارِجاً وَلَا نَاقِصاً عَنْهُ[٤]»[٥].

الأنبابي

والحاصلُ: أنَّ مَن أراد بالوضعيَّة ما تتوقَّف على الوضع؛ سواءٌ كفى فيها أو لا، جعل التَّضمُّنيَّة والالتزاميَّة وضعيَّتين، ومَن أراد بالوضعيَّة ما كان الوضع كافياً فيها، جعلهما عقليَّتين، ومَن أراد بالوضعيَّة ما كان المدلول فيها موضوعاً له اللَّفظ، أو داخلاً فيما وضع له اللَّفظ، جعل التَّضمُّنيَّة وضعيَّةً والالتزاميَّة عقليَّةً. اهـ «صبَّان»[٦].

قوله: (وَهُوَ مَمْنُوعٌ اتِّفَاقاً عِنْدَ خَوْفِ اللَّبْسِ كَمَا هُنَا) تبع فيه الصَّبَّان.

---

(١) الشرشيمي: قوله: (كَمَا هُنَا) فيه: أنَّ اللَّبس هنا غيرُ مضرٍّ، فهو كَلَا لبس، وحكمُهُ معلومٌ. اهـ عن بعضهم. وفيه: أنَّهم لم [يفرِّقوا] بين المضرِّ وغيره؛ طرداً للباب على وتيرةٍ واحدةٍ.

(٢) انظر: «حاشية الصبان على شرح الأشموني» (١/ ٤٨).

(٣) الشرشيمي: قوله: (وَظَاهِرُ مَا تَقَدَّمَ... إلخ) إنَّما عبَّر بـ «الظَّاهر»؛ لاحتمال أنَّ الكلام على حذف مضافٍ؛ أي: وافق المعنى وضع اللَّفظ؛ أي: الموضوع له اللَّفظ، كما قدَّره ابن يعقوب.

(٤) الشرشيمي: قوله: (أَنَّهُ لَيْسَ خَارِجاً وَلَا نَاقِصاً عَنْهُ) أي: ليس خارجاً عنِ الموضوع له حتَّى يكون دلالة اللَّفظ عليه التزاماً؛ كدلالة «الإنسان» على «قابل الكتابة»، وليس ناقصاً حتَّى تكون دلالته عليه تضمُّناً؛ كدلالة «الإنسان» على «الحَيَوَان» فقط، والخارج الَّذي عبَّر به المحشِّي هو الزَّائد الَّذي عبَّر به الصَّبَّان؛ لأنَّ اللَّازم زائدٌ على المعنى [أ/ ٢٤].

(٥) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٩٧) بتصرف.

(٦) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٢٢٩).

(٢٤) دَلَالَـةُ الـلَّـفْـظِ عَـلَـى مَـا وَافَـقَـهْ   يَـدْعُـونَـهَـا: «دَلَالَـةَ الـمُـطَـابَـقَـهْ»

الباجوري

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُمَا مُتَّحِدَانِ لَا مُتَغَايِرَانِ حَتَّى يَصِحَّ ذَلِكَ.

أُجِيبَ: بِأَنَّهُمَا وَإِنِ اتَّحَدَا ذَاتاً تَغَايَرَا اعْتِبَاراً؛ إِذِ «الحَيَوَانُ النَّاطِقُ» بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ مَوْضُوعاً لَهُ غَيْرُهُ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ مَدْلُولاً.

وَلَمْ يَذْكُرِ المُصَنِّفُ قَيْدَ «التَّمَامِ» كَمَا ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ؛ لِعَدَمِ الِاحْتِيَاجِ إِلَيْهِ، مَعَ مَا فِيهِ[1] مِنْ إِيهَامِ اشْتِرَاطِ التَّرْكِيبِ فِي دَلَالَةِ المُطَابَقَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ قَدْ يَكُونُ المَدْلُولُ فِيهَا غَيْرَ مُرَكَّبٍ كَـ: «الجَوْهَرِ الفَرْدِ» وَكَـ: «وَاجِبِ الوُجُودِ»[2]، وَلِهَذَا لَمْ تَكُنْ دَلَالَةُ المُطَابَقَةِ مُسْتَلْزِمَةً لِدَلَالَةِ التَّضَمُّنِ، كَمَا أَنَّهَا لَيْسَتْ مُسْتَلْزِمَةً لِدَلَالَةِ الِالْتِزَامِ، خِلَافاً لِلفَخْرِ حَيْثُ قَالَ بِـ: «أَنَّ دَلَالَةَ المُطَابَقَةِ تَسْتَلْزِمُ دَلَالَةَ الِالْتِزَامِ»، وَعَلَّلَهُ بِـ: «أَنَّ كُلَّ مَاهِيَّةٍ لَهَا لَازِمٌ أَقَلُّهُ كَوْنُهَا غَيْرَ مَا عَدَاهَا».

وَرُدَّ: بِأَنَّ هَذَا لَيْسَ لَازِماً بَيِّناً بِالمَعْنَى الأَخَصِّ؛ الَّذِي هُوَ شَرْطٌ فِي دَلَالَةِ الِالْتِزَامِ، بَلْ هُوَ لَازِمٌ بَيِّنٌ بِالمَعْنَى الأَعَمِّ.

الأنبابي

وقد يقال: لا ضرر في مثل هذا اللَّبس؛ لأنَّ الموافقة مِنَ الجانبين حاصلةٌ، ولا بدَّ، وسيأتي للمحشِّي ما يؤيِّده عند قول المصنِّف: «بِعَكْسِ مَا تَلَا»، فتأمَّل.

قوله: (أُجِيبَ... إلخ) **قيل**: إنَّ الصُّورة الحاصلة في العقل مِن حيث إنَّها تقصد باللَّفظ تسمَّى: «معنًى»، ومِن حيث إنَّها تحصل مِنَ اللَّفظ في العقل تسمَّى: «مفهوماً»، وأمَّا المسمَّى فهو أخصُّ منهما؛ لاختصاصه بمدلول اللَّفظ الحقيقيِّ، وأمَّا المدلول فهو أعمُّ الجميع.

قوله: (كَمَا أَنَّهَا لَيْسَتْ مُسْتَلْزِمَةً لِدَلَالَةِ الِالْتِزَامِ) استدلَّ عليه: بأنَّه لا يجوز أن يكون لكلِّ معنًى لازمٌ ذهنيٌّ، وإلَّا لزم مِن تصوُّر معنًى واحدٍ تصوُّر لازمه، ومِن تصوُّر لازمه تصوُّر لازم لازمه،.. وهكذا إلى غير نهايةٍ، فيلزمُ مِن تصوُّر معنًى واحدٍ إدراك أمورٍ غير متناهيةٍ دفعةً، وهو محالٌ؛ لأنَّ الذِّهن لا يقدر على إحاطة أمورٍ غير متناهيةٍ، فلا بدَّ أن يكون هناك معنًى لا يكون له لازمٌ ذهنيٌّ، فإذا وضع اللَّفظ بإزاء ذلك المعنى دلَّ عليه مطابقةً، ولا التزام.

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (مَعَ مَا فِيهِ) أي: فهو مضرٌّ.

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: (كَـ: «الجَوْهَرِ الفَرْدِ») لأنَّه دالٌّ على جزءٍ لا يتجزأ. **وقوله**: (وَكَـ: وَاجِبِ... إلخ) أي: لأنَّه دالٌّ على ذات الله تعالى.

(٢٤) دَلَالَـةُ الـلَّـفْـظِ عَـلَـى مَـا وافَـقَـهْ يَـدْعُـونَـهَـا : «دَلَالَـةَ الـمُـطَـابَـقَـهْ»

الباجوري

وَنُوقِشَ هَذَا الرَّدُّ: بِأَنَّ الفَخْرَ كَكَثِيرٍ مِنَ المُتَأَخِّرِينَ لَا يَقُولُ بِاشْتِرَاطِ اللَّازِمِ البَيِّنِ بِالمَعْنَى الأَخَصِّ، بَلْ يَكْتَفِي بِاللَّازِمِ البَيِّنِ بِالمَعْنَى الأَعَمِّ، وَبِهَذَا يُعْلَمُ مَا فِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ هُنَا.

وَاعْلَمْ أَنَّ قَيْدَ الحَيْثِيَّةِ مُعْتَبَرٌ هُنَا، وَكَذَا فِي كُلٍّ مِنْ دَلَالَةِ التَّضَمُّنِ وَالِالْتِزَامِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ حَيْثُ قَالَ فِي دَلَالَةِ المُطَابَقَةِ: «مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَعْنَاهُ»، وَفِي دَلَالَةِ التَّضَمُّنِ: «مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ جُزْءُ مَعْنَاهُ»، وَفِي دَلَالَةِ الِالْتِزَامِ: «مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَازِمُ مَعْنَاهُ». وَالغَرَضُ مِنْ ذَلِكَ: الفِرَارُ مِنِ انْتِقَاضِ كُلٍّ مِنَ الدَّلَالَاتِ الثَّلَاثِ بِالأُخْرَيَيْنِ[١]، فِيمَا إِذَا فَرَضْنَا أَنَّ لَفْظَ «الشَّمْسِ» مَثَلاً[٢] مُشْتَرَكٌ بَيْنَ: الجِرْمِ وَحْدَهُ، وَالضَّوْءِ وَحْدَهُ، وَالمَجْمُوعِ:

ـ لِأَنَّهُ إِذَا نُظِرَ إِلَى وَضْعِهِ[٣] لِلْمَجْمُوعِ[٤]، تَكُونُ دَلَالَتُهُ عَلَى كُلٍّ مِنَ الجِرْمِ وَحْدَهُ، وَالضَّوْءِ

الأنبابي

ورَدَّ ذلك: بجواز أن يكون بين معنيين تلازمٌ متعاكسٌ، فيكون كلٌّ منهما لازماً ذهنيًّا للآخر، ولا استحالة في ذلك؛ كما في المتضايفين مثل: «الأبوَّة والبنوَّة»، وذلك لأنَّ التَّلازم مِنَ الطَّرفين لا يستلزم توقُّف كلٍّ منهما على الآخر، حتَّى يكون دوراً محالاً ـ أي: دور تقدُّمٍ ـ، بلِ الدَّور فيما نحن فيه دورٌ معيٌّ.

---

(١) الشرشيمي: قوله: (مِنِ انْتِقَاضِ كُلٍّ) أي: تعريف كلٍّ (مِنَ الدَّلَالَاتِ الثَّلَاثِ). وقوله: (بِالأُخْرَيَيْنِ) أي: بفردٍ مِن أفراد الأخريَين، وليس المرادُ: بمفهوم الأخريَين؛ لأنَّ المفهوم لا ينتقض بالمفهوم، وإنَّما ينتقض المفهوم بدخول بعض أفراد المفهومين الأخرين فيه.

(٢) الشرشيمي: قوله: (فِيمَا إِذَا فَرَضْنَا أَنَّ لَفْظَ «الشَّمْسِ» مَثَلاً) أي: مِن كلِّ لفظٍ دالٍّ على معنى، وذلك المعنى له لازمٌ، وقد وضع ذلك اللَّفظ لكلٍّ مِنَ اللَّازم والملزوم بوضعٍ، وللمجموع بوضعٍ.

(٣) في بعض النسخ الخطية: «لوضعه» بدلاً من «إلى وضعه».

(٤) الشرشيمي: قوله: (لِأَنَّهُ إِذَا نُظِرَ إِلَى وَضْعِهِ... إلخ) أي: فدلالته على الجِرْم وحده، أوِ الضَّوء وحده بالنَّظر لذلك الوضع فردٌ مِن أفراد دلالة التَّضمُّن، مع أنَّها داخلةٌ في تعريف المطابقة، فيصير التَّعريف غير مانعٍ، فالمحشِّي يذكر أوَّلاً الفرد المنتقض به التَّعريف، ثمَّ يذكر أنَّ التَّعريف صادقٌ عليه، فلا يقال: إنَّه كان عليه أن يذكر تعريف المطابقة أوَّلاً، ثمَّ يورد عليه: دخول بعض الأفراد الأخرين فيه؛ لأنَّ التَّعريف ظاهرٌ، وإنَّما الخفاءُ في تحقيق الأفراد الموردة عليه، وكذا يُقالُ فيما بعد، فأورد أوَّلاً بعض أفراد دلالة التَّضمُّن والالتزام على تعريف دلالة المطابقة، وأورد ثانياً بعض أفراد دلالة المطابقة والالتزام على تعريف دلالة التَّضمُّن، وأورد ثالثاً بعض أفراد دلالة المطابقة والتَّضمُّن على تعريف دلالة الالتزام، وبهذا يتَّضح المقام، فالصُّورُ الموردة ستَّةٌ.

(٢٤) دَلَالَـةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَافَقَهْ يَدْعُونَهَا: «دَلَالَةَ المُطَابَقَهْ»

الباجوري

وَحْدَهُ: «دَلَالَةَ تَضَمُّنٍ»، مَعَ أَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهَا تَعْرِيفُ دَلَالَةِ المُطَابَقَةِ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ قَدْ دَلَّ عَلَى مَا وَافَقَهُ بِالنَّظَرِ لِوَضْعِهِ لِكُلٍّ مِنْهُمَا عَلَى حِدَّتِهِ.

وَإِذَا نَظَرَ لِوَضْعِهِ لِلجِرْمِ وَحْدَهُ، تَكُونُ دَلَالَتُهُ عَلَى الضَّوْءِ وَحْدَهُ: «دَلَالَةَ التِزَامٍ»، مَعَ أَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهَا تَعْرِيفُ دَلَالَةِ المُطَابَقَةِ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ قَدْ دَلَّ عَلَى مَا وَافَقَهُ بِالنَّظَرِ لِوَضْعِهِ لِلضَّوءِ وَحْدَهُ.

فَبِقَيْدِ الحَيْثِيَّةِ المَذْكُورَةِ يَخْرُجُ مَا ذُكِرَ عَنْ تَعْرِيفِ دَلَالَةِ المُطَابَقَةِ؛ لِأَنَّ دَلَالَةَ لَفْظِ «الشَّمْسِ» عَلَى مَا ذُكِرَ لَيْسَتْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَعْنَاهُ، بَلْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ جُزْءُ مَعْنَاهُ عَلَى الأَوَّلِ[1]، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَازِمُ مَعْنَاهُ عَلَى الثَّانِي.

ـ وَلِأَنَّهُ إِذَا نُظِرَ لِوَضْعِهِ لِلجِرْمِ وَحْدَهُ، تَكُونُ دَلَالَتُهُ عَلَيْهِ: «دَلَالَةَ مُطَابَقَةٍ»، مَعَ أَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهَا تَعْرِيفُ دَلَالَةِ التَّضَمُّنِ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ قَدْ دَلَّ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ بِالنَّظَرِ لِوَضْعِهِ لِلمَجْمُوعِ.

وَتَكُونُ دَلَالَتُهُ عَلَى الضَّوْءِ وَحْدَهُ: «دَلَالَةَ التِزَامٍ»، مَعَ أَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهَا تَعْرِيفُ دَلَالَةِ التَّضَمُّنِ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ قَدْ دَلَّ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ بِالنَّظَرِ لِذَلِكَ.

الأنبابي

ومنهم مَنِ استدلَّ على عدم الاستلزام: بأنَّا نجزم قطعاً بجواز تعقُّل بعض المعاني، مع الذُّهول عن جميع ما عداه، فتتحقَّق هناك المطابقة بدون الالتزام، فإن صحَّ ذلك الاستدلال، فقد تمَّ ما ادَّعاه مِن عدم الاستلزام؛ أفاده السَّيِّد، وتكلَّم عليه عبد الحكيم في «حاشيته على القطب»، فراجعه[2].

قوله: (لِأَنَّ دَلَالَةَ لَفْظِ «الشَّمْسِ» عَلَى مَا ذُكِرَ لَيْسَتْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَعْنَاهُ، بَلْ مِنْ حِيْثُ إِنَّهُ جُزْءُ مَعْنَاهُ... إلخ) أي: لأنَّ الفرض أنَّ فهم السَّامع للجِرْم وحده، أو للضَّوء وحده مبنيٌّ على اعتبار وضع لفظ «الشَّمس» للمجموع، ففهمه للجِرم وحده إنَّما هو مِن حيث كونه جزءاً، وكذلك فهمه للضَّوء وحده [ج/١٦]، وكذا يقال في الآتي.

---

(١) **الشرشيمي: قوله**: (بَلْ مِنْ حِيْثُ إِنَّهُ جُزْءُ مَعْنَاهُ عَلَى الأَوَّلِ) أي: فهو يدلُّ عليه بالنَّظر لوضعه للمجموع، ولو فرض أنَّه لم يوضع له وحده أصلاً؛ كما في دلالة «الإنسان» على أحد جزئي معناه، فإنَّه يدلُّ عليه باعتبار وضعه للمجموع، مع أنَّه لم يوضع لأحد الجزأين أصلاً.

(٢) انظر: «المجموعة الشمسية في المنطق» (١/ ١٨٥) وما بعدها.

(٢٤) دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَافَقَهْ يَدْعُونَهَا: «دَلَالَةَ المُطَابَقَهْ»
(٢٥) وَجُزْئِهِ: «تَضَمُّناً»، وَمَا لَزِمْ فَهُوَ: «الْتِزَامٌ» إِنْ بِعَقْلٍ الْتُزِمْ

الباجوري

فَبِقَيْدِ الحَيْثِيَّةِ المَذْكُورَةِ يَخْرُجُ مَا ذُكِرَ عَنْ تَعْرِيفِ دَلَالَةِ التَّضَمُّنِ؛ لِأَنَّ دَلَالَةَ لَفْظِ «الشَّمْسِ» عَلَى مَا ذُكِرَ لَيْسَتْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ جُزْءُ مَعْنَاهُ، بَلْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَعْنَاهُ عَلَى الأَوَّلِ[١]، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَازِمُ مَعْنَاهُ عَلَى الثَّانِي.

- وَلِأَنَّهُ إِذَا نُظِرَ لِوَضْعِهِ لِلضَّوْءِ وَحْدَهُ، تَكُونُ دَلَالَتُهُ عَلَيْهِ: «دَلَالَةَ مُطَابَقَةٍ»، مَعَ أَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهَا تَعْرِيفُ دَلَالَةِ الِالْتِزَامِ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ قَدْ دَلَّ عَلَى لَازِمِ مَعْنَاهُ بِالنَّظَرِ لِوَضْعِهِ لِلجِرْمِ وَحْدَهُ.

وَإِذَا نُظِرَ لِوَضْعِهِ لِلمَجْمُوعِ، تَكُونُ دَلَالَتُهُ عَلَى الضَّوْءِ وَحْدَهُ: «دَلَالَةَ تَضَمُّنٍ»، مَعَ أَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهَا تَعْرِيفُ دَلَالَةِ الِالْتِزَامِ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ قَدْ دَلَّ عَلَى لَازِمِ مَعْنَاهُ بِالنَّظَرِ لِذَلِكَ.

فَبِقَيْدِ الحَيْثِيَّةِ المَذْكُورَةِ يَخْرُجُ مَا ذُكِرَ عَنْ تَعْرِيفِ دَلَالَةِ الِالْتِزَامِ؛ لِأَنَّ دَلَالَةَ لَفْظِ «الشَّمْسِ» عَلَى مَا ذُكِرَ لَيْسَتْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَازِمُ مَعْنَاهُ، بَلْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَعْنَاهُ عَلَى الأَوَّلِ[٢]، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ جُزْءُ مَعْنَاهُ عَلَى الثَّانِي، فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (يَدْعُونَهَا... إلخ) أَيْ: يُسَمُّونَهَا بِذَلِكَ؛ لِمُطَابَقَةِ المَعْنَى لِلَفْظِهِ، أَوْ لِوَضْعِهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَالإِضَافَةُ فِي قَوْلِهِ: («دَلَالَةَ المُطَابَقَهْ») مِنْ إِضَافَةِ المُصَاحَبِ إِلَى المُصَاحِبِ[٣].

قَوْلُهُ: (وَجُزْئِهِ: «تَضَمُّناً») أَيْ: وَدَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى جُزْءِ مَا[٤] وَافَقَهُ يَدْعُونَهَا: «دَلَالَةَ تَضَمُّنٍ»، فَالضَّمِيرُ رَاجِعٌ لِـ «مَا وَافَقَهْ»، وَقَوْلُهُ: «تَضَمُّناً» عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ، وَالأَصْلُ: «دَلَالَةَ تَضَمُّنٍ»، فَحُذِفَ المُضَافُ، وَأُقِيمَ المُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، فَانْتَصَبَ انْتِصَابَهُ.

---

(١) الشرشيمي: قوله: (بَلْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَعْنَاهُ عَلَى الأَوَّلِ) أي: فهو دالٌّ عليه، ولو فرض أنَّه لم يوضع للمجموع أصلاً، وكذا يقال فيما بعد.

(٢) الشرشيمي: قوله: (بَلْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَعْنَاهُ عَلَى الأَوَّلِ) فهو ولو فرض أنَّه لم يوضع للجِرْم وحده أصلاً، وقوله: (وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ جُزْءُ مَعْنَاهُ عَلَى الثَّانِي) أي: فهو بالنَّظر لوضعه للمجموع، ولو فرض أنَّه لم يوضع وحده للجِرْم أصلاً؛ هذا توضيح المقام والسَّلام.

(٣) الشرشيمي: قوله: (مِنْ إِضَافَةِ المُصَاحَبِ) وهي الدَّلالة الَّتي هي صفةٌ للَّفظ (المُصَاحِبِ) وهو المطابقة، وهي صفة المعنى؛ على ما سبق مِن رجوع الضَّمير المستتر للمعنى، أو هو على حذف مضاف؛ أي: دلالة المطابقة؛ أي: اللَّفظ صاحب المطابقة لمعناه؛ بناءً على رجوع الضَّمير للفظ.

(٤) في المطبوع: «مما» بدلاً من «ما».

(٢٥) وَجُزْئِهِ: «تَضَمُّناً»، وَمَا لَزِمْ فَهُوَ: «الْتِزَامٌ» إِنْ بِعَقْلِ الْتَزَمْ

الباجوري

وَفِي كَلَامِهِ العَطْفُ[١] عَلَى مَعْمُولَيْنِ لِعَامِلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «وَجُزْئِهِ» مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «مَا وَافَقَهْ» المَعْمُولِ لِـ «عَلَى»، وَقَوْلَهُ: «تَضَمُّناً» مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «دَلَالَةَ المُطَابَقَهْ» المَعْمُولِ لِـ «يَدْعُونَ» وَهُوَ جَائِزٌ عِنْدَ الأَخْفَشِ وَالكِسَائِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُمَا، وَإِنْ كَانَ مَمْنُوعاً عِنْدَ الجُمْهُورِ.

وَالإِضَافَةُ فِي قَوْلِهِمْ: «دَلَالَةُ التَّضَمُّنِ» مِنْ إِضَافَةِ المُسَبَّبِ إِلَى السَّبَبِ.

وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِتَضَمُّنِ المَعْنَى لِجُزْئِهِ[٢]؛ لِأَنَّ القَاعِدَةَ: «أَنَّ الكُلَّ يَتَضَمَّنُ الجُزْءَ».

وَقَدِ اسْتَشْكَلَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ[٣]: بِأَنَّ فَهْمَ المُرَكَّبِ بِفَهْمِ أَجْزَائِهِ[٤]، فَكَيْفَ يَتَأَتَّى الِانْتِقَالُ مِنَ المُرَكَّبِ إِلَى جُزْئِهِ؟!

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (وَفِي كَلَامِهِ العَطْفُ... إلخ) ويصحُّ جعله مِن عطف الجمل؛ كما في عبارة ابن آجروم، لكن يلزم عليه التَّكلُّف، ويلزمُ عليه أيضاً: عمل حرف الجرِّ محذوفاً، وهو شاذٌّ. اهـ عن بعضهم.

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: (لِتَضَمُّنِ المَعْنَى لِجُزْئِهِ) أي: اشتماله عليه، أوِ استلزام وجود الكلِّ وجود الجزء.

(٣) **الشرشيمي**: **قوله**: (وَقَدِ اسْتَشْكَلَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ) وهو دلالة اللَّفظ على الجزء بسبب تضمُّن المعنى؛ أي: بسبب اشتمال المعنى عليه وتركُّبه منه؛ لأنَّه يفيد أنَّ الكلَّ يُفهم أوَّلاً، ثمَّ يفهم الجزء؛ لأنَّ السَّبب مقدَّمٌ على المسبَّب؛ بأن فهم المركَّب بفهم أجزائه؛ أي: يصوَّر فهم المركَّب بفهم أجزاءه.

إن قلنا: أنَّ فهم المركَّب هو عين فهم الأجزاء؛ إلَّا أنَّه يختلف بالاعتبار، فباعتبار تعلُّقه بالمجموع غيرُهُ باعتبار تعلُّقه بالأجزاء، وأنَّ فهم المركَّب متلبسٌ ومصاحبٌ لفهم الأجزاء، فليس فهم المركَّب متقدِّماً على فهم أجزائه؛ أي: كلَّ واحدٍ على حدَّته؛ فكيف يقال: إنَّه انتقل مِنَ الكلِّ إلى الجزء؟ وهذا الحلُّ على أنَّ فهم الكلِّ مخالفٌ لفهم أجزائه بالذَّات، بخلافه على الحمل الأوَّل، فهما طريقتان، كما يؤخذ مِنَ «الصَّبَّان».

وليس معنى هذه العبارة: أنَّ فهم المركَّب بسبب فهم أجزائه؛ لأنَّ هذا سيأتي في البحث الآتي في الجواب؛ لأنَّه إن جعلت «الباء» هنا للسَّببيَّة كان عين البحث في الجواب، فيكون أعاد الإشكال الأوَّل المجاب عنه للجواب الآتي إشكالها عين الجواب عنه، وهذا غير مفهوم مِنَ الكلام، فيتعيَّن هنا جعل «الباء»: إمَّا للتصوير أو للملابسة كما تقدَّم، وجعل الباء للتَّصوير المفيد أنَّ فهم الكلِّ هو عين فهم الجزء منظورٌ فيه لتعلُّق الفهم بالجزأين، لا بكلِّ واحدٍ على حدَّته، وجعل الباء للملابسة المفيد اختلافها بالذَّات منظورٌ فيه لتعلُّق الفهم بكلِّ جزءٍ على حدَّته، مع كون فهم كلِّ جزءٍ على حدَّته مفارقاً لفهم الكلِّ.

وبيانُ ذلك: أنَّ فهم الكلِّ حاصلٌ عند تمام فهم الجزء الأخير؛ لأنَّك إذا تصوَّرت [أ/ ٢٥] «الحَيَوَان» بمفهومه المخصوص، و: «النَّاطِق» كذلك، أدركت عند آخر جزءٍ مِنَ «النَّاطق» كلَّ المفهوم، وفهم الجزء الأوَّل مقارنٌ لفهم الكلِّ باعتبار استمرار فهم الجزء الأوَّل عند تمام الأخير، وفهم الجزء الثَّاني باعتبار أجزاء أوَّل تعريفه مقارنٌ لفهم الكلِّ أيضاً باعتبار الاستمرار أيضاً، والجزءُ الأخير مِن تعريف الجزء الأخير فهمه مقارنٌ لفهم الكلِّ بالابتداء، لا بالاستمرار؛ هذا ما ظهر.

(٤) **الشرشيمي**: **قوله**: (بِفَهْمِ أَجْزَائِهِ) أي: مِنَ اللَّفظ.

(٢٥) وَجُـزْئِـهِ: «تَـضَـمُّـنـاً»، وَمَـا لَـزِمْ   فَـهُـوَ: «الْـتِـزَامٌ» إِنْ بِـعَـقْـلٍ الْـتَـزَمْ

الباجوري

وَصَوَّرَهُ الشَّيْخُ المَلَّوِيُّ بِمَا إِذَا رَأَيْتَ شَبَحاً مِنْ بُعْدٍ، وَشَكَكْتَ فِيهِ هَلْ هُوَ حَيَوَانٌ أَوْ لَا؟ فَقِيلَ لَكَ: هُوَ إِنْسَانٌ، فَفَهِمْتَ أَنَّهُ حَيَوَانٌ[١]، وَلَمْ تَلْتَفِتْ إِلَى كَوْنِهِ نَاطِقاً، وَإِنْ كَانَ يَقَعُ فِي الذِّهْنِ أَوَّلاً المَعْنَى بِتَمَامِهِ؛ قَالَ: فَهَذَا مِثَالٌ يَظْهَرُ فِيهِ الِانْتِقَالُ مِنْ مَعْنَى اللَّفْظِ إِلَى جُزْئِهِ؛ إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يُفْهَمَ المَعْنَى إِجْمَالاً، ثُمَّ يَنْتَقِلُ[٢] الذِّهْنُ إِلَى جُزْئِهِ[٣].

وَبُحِثَ فِيهِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الأَوَّلُ: أَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ تَقَدُّمَ الكُلِّ عَلَى الجُزْءِ ذِهْناً، مَعَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى تَقَدُّمِ الجُزْءِ عَلَى الكُلِّ[٤] فِي الوُجُودَيْنِ؛ أَعْنِي: الوُجُودَ الذِّهْنِيَّ وَالوُجُودَ الخَارِجِيَّ[٥].

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يُفْهَمَ الجُزْءُ مَرَّتَيْنِ؛ مَرَّةً فِي ضِمْنِ الكُلِّ وَأُخْرَى مُنْفَرِداً، وَالوُجْدَانُ يُكَذِّبُهُ[٦][٧].

(١) الشرشيمي: قوله: (فَفَهِمْتَ أَنَّهُ حَيَوَانٌ) فيه: أنَّه هو الفهم الَّذي كان مع فهم «النَّاطق»، وإنَّما هذا استمرارٌ للفهم السَّابق، وليس فهماً جديداً؛ إلَّا أن يقال: أنَّ تصوُّره وحده غير تصوُّره مع غيره.

(٢) الشرشيمي: قوله: (ثُمَّ يَنْتَقِلُ... إلخ) أي: يترك الجزء الأخير، وبقاء هذا الجزء وحده مِنَ الوجهين.

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ١٥٣، ١٥٤).

(٤) الشرشيمي: قوله: (مَعَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى تَقَدُّمِ الجُزْءِ عَلَى الكُلِّ) لعلَّ المراد بـ «الجزء المتقدِّم» هو: الجزء المفهوم أوَّلاً مع الشُّروع في الثَّاني، وبتمام فهم الثَّاني يتحقَّق فهم الكلِّ، لا بعده، أو يقال: إنَّ الجزء المتقدِّم هو الأوَّل، وأمَّا الثَّاني فهو مقارنٌ فهمه لفهم الكلِّ، وهذا هو الأظهر.

ثمَّ ظهر أنَّ الأوَّل هو المتعيِّن؛ لأنَّك أوَّلاً تتصوَّر «حَيَوَان» مثلاً بأنَّه: «جسمٌ حسَّاسٌ متحرِّكٌ بالإرادة»، وتتصوَّر «ناطق» أيضاً بأنَّه: «ذاتٌ ثبت لها التَّفكُّر بالقوَّة»، فعند تمام أجزاء الثَّاني يتحقَّقُ فهم الكلِّ.

(٥) الشرشيمي: قوله: (وَالوُجُودَ الخَارِجِيَّ) أي: وذلك كما في السُّدى فإنَّه يوضع أوَّلاً قبل اللحمة، والوجه الأوَّل فيه اعتراضٌ على الكلام السَّابق مِن وجهين: الوجه الأوَّل: منع كون فهم المركَّب مصاحباً لفهم الأجزاء. والوجه الثَّاني: منع تأخُّر فهم الجزء عن فهم الكلِّ، بلِ الأمرُ بالعكس، وهو تقدُّم فهم الجزء على فهم الكلِّ بمنع تكذيب الوجدان؛ أي: بأنَّه يمكن ملاحظة ذلك الجزء وحده، والغفلة عنِ الآخر بكونه غير مقصودٍ، فهو معطوفٌ على ما قبله.

وفيه أيضاً ما تقدَّم مِنَ العطف؛ لأنَّ «مَا لَزِم» معطوفٌ على «مَا وَافَقَه» المعمول لـ «على»، وقولُهُ: «فَهُوَ الْتِزَامٌ» معطوفٌ على الخبر؛ أي قوله: «يَدْعُونَهَا» المعمول للمبتدأ، ثمَّ يصحُّ أن يكون مِن عطف الجمل. اهـ عن بعضهم، وفيه ما تقدَّم.

(٦) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ١٦٣، ١٦٤).

(٧) الشرشيمي: قوله: (وَالوُجْدَانُ يُكَذِّبُهُ) أي: وجود فهم الأجزاء في الخارج يكذِّبه؛ لأنَّها إمَّا مفهومةٌ مع الكلِّ بالنَّظر لفهمها مِنَ اللَّفظ، أو مفهومةٌ قبل الكلِّ بالنَّظر لذاتها، فكيف تؤخَّر.

(٢٥) وَجُـزْئِـهِ: «تَـضَـمُّـنـاً»، وَمَـا لَـزِمْ فَـهُـوَ: «الْـتِـزَامٌ» إنْ بِـعَـقْـلِ الْـتَـزَمْ

الباجوري

وَلِذَلِكَ قَالَ بَعْضُهُمْ[1]: الأَحْسَنُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ مِنْ أَنَّ دَلَالَةَ التَّضَمُّنِ فَهْمُ الجُزْءِ فِي ضِمْنِ الكُلِّ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ إِذَا فُهِمَ المَعْنَى فُهِمَتْ أَجْزَاؤُهُ[2] مَعَهُ، فَلَيْسَ هُنَاكَ إِلَّا فِهْمٌ وَاحِدٌ يُسَمَّى بِالقِيَاسِ إِلَى المَعْنَى بِتَمَامِهِ: «دَلَالَةَ مُطَابَقَةٍ»، وَبِالقِيَاسِ إِلَى جُزْئِهِ: «دَلَالَةَ تَضَمُّنٍ»، وَلَيْسَ هُنَاكَ انْتِقَالٌ مِنَ المَعْنَى إِلَى جُزْئِهِ، بِخِلَافِ دَلَالَةِ الِالتِزَامِ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنَ الِانْتِقَالِ مِنَ المَعْنَى إِلَى لَازِمِهِ؛ ضَرُورَةَ أَنَّ اللَّازِمَ لَا دَخْلَ لَهُ فِي الوَضْعِ أَصْلاً.

وَأُجِيبَ عَنِ الوَجْهِ الأَوَّلِ بِمَا قَالَهُ عَبْدُ الحَكِيمِ[3]: مِنْ أَنَّ اتِّفَاقَهُمْ عَلَى تَقَدُّمِ الجُزْءِ فِي الوُجُودِ الذِّهْنِيِّ إِنَّمَا هُوَ مِنْ حَيْثُ فَهْمِ الجُزْءِ فِي ذَاتِهِ[4]، وَهُوَ لَا يُنَافِي تَقَدُّمَ الكُلِّ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ فَهْمُهُ مِنَ اللَّفْظِ، فَيَكُونُ فَهْمُ الجُزْءِ مِنَ اللَّفْظِ مُتَأَخِّراً عَنْ فَهْمِ الكُلِّ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ الجُزْءُ فِي ذَاتِهِ مُتَقَدِّماً عَلَى الكُلِّ.

الأنبابي

قوله: (وَلِذَلِكَ قَالَ بَعْضُهُمْ) هو العلَّامة العَدَوِيُّ.

قوله: (الأَحْسَنُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ... إلخ) **الحاصلُ** أنَّه اختلف في دلالة التَّضمُّن على ثلاثة أقوالٍ:

---

(١) هو العدوي محشي شرح المصنف، انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّوي» (ص: ٢١٥).

(٢) **الشرشيمي: قوله:** (فُهِمَتْ أَجْزَاؤُهُ) أي: مِنَ اللَّفظ، فلا يُنافي ما اتَّفقوا عليه؛ لأنَّ ذاك في فهم الأجزاء في ذاتها.

(٣) انظر: «شروح الشمسية» (١/ ١٩٢).

(٤) **الشرشيمي: قوله:** (مِنْ حَيْثُ فَهْمِ الجُزْءِ فِي ذَاتِهِ... إلخ) **وبيان ذلك:** أنَّه إذا قيل لك: «هذا إنسان» التفتَ إلى مفهوم هذا اللَّفظ، ومفهومُهُ مجموعُ الجزأين، ولا يتأتَّى تصوُّرهما معاً، بل لا بدَّ مِن تصوُّر جزءٍ فجزءٍ، فإذا شرعت في تصوُّر الأجزاء؛ بأن تتصوَّر «الحَيَوَان» فـ «النَّاطق»، يكون تصوُّرك «الحَيَوَان» مقدَّماً على تصوُّر الكلِّ الحاصل بتصوُّر الجزء الأخير مِن تعريف الجزء الأخير، وكذلك تصوُّر أوَّل تعريف «النَّاطق» ووسطه حاصلٌ قبل تصوُّر الكلِّ الحاصل بتمام الجزء الأخير مِن تعريف الجزء الأخير الَّذي هو «النَّاطق»، وتصوُّر «الحَيَوَان» وأوَّل أجزاء «النَّاطِق» ليس كلٌّ منهما مأخوذاً مِن «إنسان»؛ لأنَّه لم يوضع لكلٍّ مِنَ الجزأين حتَّى يكونا مفهومين، بل لتتوصَّل إلى تحقُّق المفهوم بتمام الجزء الأخير، فإذا تمَّ فُهِمَ مِنَ اللَّفظ معناه الموضوع له، وهو مجموع «الحَيَوَان النَّاطِق»، فإذا غفلت عنِ «النَّاطِق» وبقي معك فهم «الحَيَوَان» كان فهمه مِنَ اللَّفظ بواسطة فهم الكلِّ مِنَ اللَّفظ، وذلك الفهم متأخِّرٌ عن فهم الكلِّ باعتبار الاستمرار، مع كون هذا الفهم متقدِّماً على فهم الكلِّ في ذاته؛ أي: لا بالنَّظر لكونه مفهوماً للَّفظ، بل بالنَّظر لكونه وسيلةً لتمام فهم المعنى؛ هذا ما ظهر.

(٢٥) وَجُزْئِهِ: «تَضَمُّناً»، وَمَا لَزِمْ فَهُوَ: «الْتِزَامٌ» إِنْ بِعَقْلِ الْتَزَمْ

الباجوري

وَعَنِ الوَجْهِ الثَّانِي: بِمَنْعِ تَكْذِيبِ الوِجْدَانِ فَهْمُ الجُزْءِ مَرَّتَيْنِ، كَمَا قَالَهُ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ(١)، فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (وَمَا لَزِمْ... إلخ) أَيْ: وَدَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا لَزِمَ فَهُوَ دَلَالَةُ الِالتِزَامِ، فَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ.

وَ«الفَاءُ» زَائِدَةٌ، وَهَذَا أَوْلَى مِمَّا أَشَارَ لَهُ الشَّيْخُ المَلَّوِيُّ مِنْ أَنَّ «الفَاءَ» وَاقِعَةٌ فِي جَوَابِ «أَمَّا» مَحْذُوفَةٌ، وَالتَّقْدِيرُ: «وَأَمَّا مَا لَزِمَ... إلخ»، عَلَى أَنَّ المَعْنَى: «وَأَمَّا دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا لَزِمَ... إلخ»(٢)؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ الكَلَامُ عَلَيْهِ مُسْتَأْنَفاً غَيْرَ مُتَعَلِّقٍ بِمَا قَبْلَهُ، فَيَفُوتُ حُسْنُ سَبْكِ التَّقْسِيمِ.

وَ«مَا» وَاقِعَةٌ عَلَى «شَيْءٍ» لَا عَلَى «لَازِمٍ»، وَإِلَّا لَضَاعَ قَوْلُهُ: «لَزِم»، وَالإِضَافَةُ فِي قَوْلِهِمْ: «دَلَالَةُ الِالْتِزَامِ» مِنْ إِضَافَةِ المُسَبَّبِ لِلسَّبَبِ، وَذَكَّرَ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ: «فَهُوَ الْتِزَامٌ»؛ رِعَايَةً لِلْخَبَرِ.

قَوْلُهُ: (إِنْ بِعَقْلِ الْتَزَمْ) أَشَارَ بِهَذَا إِلَى: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي دَلَالَةِ الِالْتِزَامِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ اللَّازِمُ لَازِماً

الأنبابي

الأَوَّلُ: أنَّ فيها انتقالاً مِن فهم الكلِّ إلى فهم الجزء، فيكون فهم الكلِّ سابقاً، وفهم الجزء متأخِّراً عنه، وإليه ذهب الفخر، وابن التِّلمسانيِّ، والقرافيُّ، وهو الَّذي في «المفتاح»، و«التَّلخيص»، و«جمع الجوامع»، وعليه السَّعد في «المطوَّل» [ب/ ٢٣] و«شرح الشَّمسيَّة».

القولُ الثَّاني: أنَّ دلالة التَّضمُّن لا انتقال فيها أصلاً، وليس للجزء فهمٌ يخصُّه، وإنَّما هناك فهمٌ واحدٌ إن قيس إلى المجموع كان مطابقاً، وإن قيس إلى آحاد الأجزاء كان تضمُّناً، وإليه ذهب الآمديُّ، وابن الحاجب، والعضد، والسَّعد في «حاشيته»، والسَّيِّد في حاشيتَي «المطوَّل» و«شرح المطالع»، وابن أبي شريف.

القولُ الثَّالث: أنَّ للجزء فهماً مِنَ اللَّفظ يخصُّه، كما أنَّ للكلِّ فهماً يخصُّه، وأنَّ فهم الجزء مِنَ اللَّفظ سابقٌ على فهم الكلِّ منه؛ هذا هو الَّذي دلَّ عليه كلام القطب في «شرح المطالع» ومَن تبعه، فيكون الانتقال عندهم مِنَ اللَّفظ إلى الجزء، ومِن الجزء إلى الكلِّ عكس القول الأوَّل، وهذا القول باطلٌ بالضَّرورة؛ إذ لا يلزم مِن إطلاق اللَّفظ فهمُ جزء المعنى؛ لعدم وضعه له، ولا مِن فهم الجزء فهم الكلِّ؛ لأنَّ الجزء أعمُّ. اهـ «بنَّاني»(٣).

---

(١) انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويّ» (ص: ٢١٥).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ١٥٤).

(٣) انظر: «حاشية البناني على شرح مختصر السنوسي في المنطق» مخطوط الأزهرية برقم «١٥٩٧٠» (ق: ١١).

(٢٥) وَجُزْئِهِ: «تَضَمُّناً»، وَمَا لَزِمْ   فَهُوَ: «الْتِزَامٌ» إِنْ بِعَقْلِ الْتَزَمْ

الباجوري

ذِهْنِيًّا، وَهُوَ الْمُسَمَّى[١] بِـ: «اللَّازِمِ البَيِّنِ بِالمَعْنَى الأَخَصِّ» فِي اصْطِلَاحِ بَعْضِ المَنَاطِقَةِ، وَضَابِطُهُ: أَنْ يَلْزَمَ مِنْ تَصَوُّرِ المَلْزُومِ تَصَوُّرُ لَازِمِهِ؛ سَوَاءٌ:

- كَانَ لَازِماً فِي الذِّهْنِ وَالخَارِجِ مَعاً كَـ: «الزَّوْجِيَّةِ»[٢] بِالنِّسْبَةِ لِـ: «الأَرْبَعَةِ» المُتَصَوَّرَةِ بِمَفْهُومِهَا المَخْصُوصِ، وَهُوَ عَدَدٌ ذُو زَوْجَيْنِ.

- أَوْ فِي الذِّهْنِ فَقَطْ كَـ: «البَصَرِ» بِالنِّسْبَةِ لِـ: «العَمَى»، فَإِنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ تَصَوُّرِ العَمَى تَصَوُّرُ البَصَرِ[٣]، فَهُوَ لَازِمٌ فِي الذِّهْنِ، وَلَيْسَ لَازِماً فِي الخَارِجِ، بَلْ مُنَافٍ.

الأنبابي

قوله: (وَالخَارِجِ) أي: خارج الذِّهن، لا خارج الأعيان. اهـ «صبَّان»[٤].

قوله: (كَـ: «الزَّوْجِيَّةِ») هي: الانقسام إلى متساويين صحيحين. اهـ «صبَّان»[٥].

قوله: (المُتَصَوَّرَةِ بِمَفْهُومِهَا المَخْصُوصِ... إلخ) دفعٌ لِمَا قيل: أنَّه لا يظهر التَّمثيل به للبيِّن بالمعنى الأخصِّ؛ لأنَّه قد تتصوَّر الأربعة مع الغفلة عن كونها زوجاً. اهـ «صبَّان»[٦].

---

(١) **الشرشيمي: قوله: (وَهُوَ المُسَمَّى)** أيِ: اللَّازم الذِّهنيُّ هو المسمَّى عند بعض المناطقة (بِـ: «اللَّازِمِ البَيِّنِ بِالمَعْنَى الأَخَصِّ»)، وأمَّا عند بعض المناطقة الأخر، فعندهم اللَّازم الذِّهنِّيُ هو: «ما ليس بلازمٍ في الخارج فقط»؛ سواءٌ كان لازماً في الذِّهن فقط، أو كان لازماً في الذِّهن والخارج، وسواءٌ كان اللَّازمُ الذِّهنيُّ بيِّناً أو غيرَ بيِّن، والبيِّنُ أعمَّ أو أخصَّ، وهذه الطَّريقة هي الطَّريقة الثَّانية في المحشِّي بالنِّسبة إلى القسمين الأوَّلين؛ لأنَّ اللَّازم فيهما ذهناً؛ سواءٌ كان بيِّناً أو غير بيِّنٍ، والبيِّنُ أعمَّ أو [أ/ ٢٦] أخص. وقوله: «بِالمَعْنَى الأَخَصِّ» الباءُ فيه للتَّصوير، وكذا قوله: «بِالمَعْنَى الأَعَمِّ»، والمصوَّر عليه محذوفٌ فيهما؛ أيِ: الأخصِّ مِنَ الأعمِّ، والأعمِّ مِنَ الأخصِّ.

(٢) **الشرشيمي: قوله: («الزَّوْجِيَّةِ»)** وهي: الانقسامُ إلى متساويَين صحيحَين، والزَّوجُ عددٌ ينقسم إلى متساوين. **وقوله: (وَالخَارِجِ)** أي: خارج الأذهان، لا خارج العيان.

(٣) **الشرشيمي: قوله: (يَلْزَمُ مِنْ تَصَوُّرِ... إلخ)** لأنَّ «العمى» معناه: عدم البصر، فقد أُخِذَ البصرُ في مفهومه. **وفيه:** أنَّه حيث أخذ جزءاً مِنَ المفهوم كانت دلالته عليه تضمُّناً. **ورُدَّ:** بأنَّ العمى ليس هو العدم والبصر، بل هو العدم فقط مضافاً إلى البصر، فالمفهومُ هنا: العدم بقيد كونه منسوباً إلى البصر، فالمضافُ والإضافة داخلان في المفهوم، والمضافُ إليه خارجٌ.

(٤) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٢٢١).

(٥) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٢٢٠).

(٦) انظر: المصدر السابق.

(٢٥) وَجُـزْئِـهِ: «تَـضَـمُّـنـاً»، وَمَـا لَـزِمْ فَـهُـوَ: «الْـتِـزَامٌ» إنْ بِـعَـقْـلِ الْـتَـزَمْ

الباجوري

وَخَرَجَ بِهَذَا الشَّرْطِ:

(١) ـ اللَّازِمُ غَيْرُ البَيِّنِ ـ أَيْ: غَيْرِ الوَاضِحِ[١] ـ، وَضَابِطُهُ: أَنْ لَا يَلْزَمَ مِنْ فَهْمِ المَلْزُومِ وَاللَّازِمِ الجَزْمُ بِاللُّزُومِ بَيْنَهُمَا، بَلْ يَتَوَقَّفُ عَلَى الدَّلِيلِ[٢] كَـ: «الحُدُوثِ» اللَّازِمِ لِـ: «العَالَمِ».

(٢) ـ وَكَذَلِكَ اللَّازِمُ البَيِّنُ بِالمَعْنَى الأَعَمِّ[٣]، وَضَابِطُهُ: أَنْ يَلْزَمَ مِنْ فَهْمِ المَلْزُومِ وَاللَّازِمِ الجَزْمُ بِاللُّزُومِ بَيْنَهُمَا؛ سَوَاءٌ:

ـ كَانَ يَلْزَمُ مِنْ تَصَوُّرِ المَلْزُومِ تَصَوُّرُ اللَّازِمِ كَـ: «الزَّوجِيَّةِ» بِالنِّسْبَةِ لِـ: «الأَرْبَعَةِ».

ـ أَوْ لَمْ يَلْزَمْ كَـ: مُغَايَرَةِ الإِنْسَانِ لِلفَرَسِ مَثَلاً[٤]، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ تَصَوُّرِ «الإِنْسَانِ» تَصَوُّرُ المُغَايَرَةِ المَذْكُورَةِ، لَكِنْ إِذَا فُهِمَ «الإِنْسَانُ» وَفُهِمَتِ المُغَايَرَةُ المَذْكُورَةُ جُزِمَ بِاللُّزُومِ بَيْنَهُمَا.

فَتَحَصَّلَ أَنَّ اللَّازِمَ يَنْقَسِمُ إِلَى: بَيِّنٍ، وَغَيْرِ بَيِّنٍ؛ وَالأَوَّلُ يَنْقَسِمُ: إِلَى لَازِمٍ بَيِّنٍ بِالمَعْنَى الأَخَصِّ، وَإِلَى لَازِمٍ بَيِّنٍ بِالمَعْنَى الأَعَمِّ؛ وَوَجْهُ تَسْمِيَتِهِمَا بِذَلِكَ: أَنَّ الأَوَّلَ فَرْدٌ مِنَ الثَّانِي فَهُوَ أَخَصُّ مِنْهُ، وَهَذِهِ إِحْدَى طَرِيقَتَيْنِ فِي التَّقْسِيمِ.

ثَانِيَتُهُمَا[٥] ـ وَهِيَ غَيْرُ مُنَافِيَةٍ لِلأُولَى[٦] ـ: أَنَّ اللَّازِمَ يَنْقَسِمُ:

(١) ـ إِلَى لَازِمٍ فِي الذِّهْنِ وَالخَارِجِ مَعاً؛ ....

---

(١) «أي: غير الواضح» زيادة في (أ) فقط.

(٢) الشرشيمي: قوله: (بَلْ يَتَوَقَّفُ عَلَى الدَّلِيلِ) وذلك كـ: «تغيُّر العالَم» في المثال المذكور.

(٣) الشرشيمي: قوله: (وَكَذَلِكَ اللَّازِمُ... إلخ) أي: خرج أيضاً، لكن خروجه بالنِّسبة للشقِّ الثَّاني مِنَ التَّعميم فقط؛ لأنَّ الشقَّ الأوَّلَ منه هو عين البيِّن بالمعنى الأخصِّ، فلا يصحُّ خروجه، فالمرادُ مِنَ «البيِّن بالمعنى الأعمِّ»: الَّذي خرج أحد فرديه، فهو مِن استعمال المطلق في المقيَّد، وأمَّا تعميم المحشِّي فيه فبالنَّظر لذاته بقطع النَّظر عمَّا أريد منه هنا.

(٤) الشرشيمي: قوله: (كَـ: مُغَايَرَةِ الإِنْسَانِ... إلخ) لأنَّه لا يلزم مِن تصوُّره تصوُّر الغير، فضلاً عنِ المغايرة، وهي غير منافية للأولى، أي: بالنَّظر للذِّهنيِّ فيها، فإنَّه يشمل الأقسام الثَّلاثة: البيِّن وغيره، والأخصُّ وغيره.

(٥) في المطبوع: «ثانيهما» بدلاً من «ثانيتهما».

(٦) الشرشيمي: وقوله: (وَهِيَ غَيْرُ مُنَافِيَةٍ لِلأُولَى) أي: بالنَّظر إلى القسمين الأوَّلَين مِنَ الثَّانية؛ لأنَّهما يجريان في الأقسام الثَّلاثة في الأولى، وإن كان لا يقال: «ذهنيٌّ» فيها إلَّا البيِّن بالمعنى الأخصِّ.

(٢٥) وَجُـزْئِـهِ: «تَـضَـمُّـنـاً»، وَمَـا لَـزِمْ فَـهُـوَ: «الْـتِـزَامٌ» إِنْ بِـعَـقْـلِ الْـتَـزَمْ

✿ ✿ ✿

الباجوري

كَـ: الشَّجَاعَةِ لِلأَسَدِ.

(٢) ـ وَإِلَى لَازِمٍ فِي الذِّهْنِ فَقَطْ؛ كَـ: البَصَرِ لِلعَمَى.

(٣) ـ وَإِلَى لَازِمٍ فِي الخَارِجِ فَقَطْ كَـ: السَّوَادِ لِلغُرَابِ.

وَمَا تَقَدَّمَ مِنِ اشْتِرَاطِ اللَّازِمِ البَيِّنِ بِالمَعْنَى الأَخَصِّ هُوَ الرَّاجِحُ، وَذَهَبَ الفَخْرُ كَكَثِيرٍ مِنَ المُتَأَخِّرِينَ إِلَى أَنَّهُ يَكْفِي اللَّازِمُ البَيِّنُ بِالمَعْنَى الأَعَمِّ كَمَا تَقَدَّمَ.

✿ ✿ ✿

الأنبابي

قوله: (كَـ: الشَّجَاعَةِ لِلأَسَدِ) قد يمنع كون شجاعة الأسد مِنَ اللَّازم الذِّهنيِّ المرادف للبيِّن بالمعنى الأخصِّ؛ لإمكان تصوُّر «الأسد» مع الغفلة عن شجاعته؛ إلَّا أن يمنع، فتأمَّل. اهـ «صبَّان»[1].

✿ ✿ ✿

(١) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٢٢٢).

(فَصْلٌ فِي مَبَاحِثِ الأَلْفَاظِ)

(٢٦) مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ: إِمَّا مُرَكَّبٌ، وَإِمَّا مُفْرَدُ

الباجوري

(فَصْلٌ فِي مَبَاحِثِ الأَلْفَاظِ)

[قَوْلُهُ:] (فَصْلٌ فِي مَبَاحِثِ الأَلْفَاظِ) أَيْ: فِي المَسَائِلِ الَّتِي يُبْحَثُ فِيهَا عَنِ الأَلْفَاظِ مِنْ حَيْثُ الإِفْرَادِ وَالتَّرْكِيبِ، وَمَا يُلَائِمُهُمَا كَالكُلِّيَّةِ وَالجُزْئِيَّةِ.

فَـ«المَبَاحِثُ» بِمَعْنَى: المَسَائِلِ المَذْكُورَةِ؛ لِأَنَّهَا جَمْعُ: «مَبْحَثٍ» بِمَعْنَى: مَكَانِ البَحْثِ، وَهُوَ فِي الأَصْلِ: «التَّفْتِيشُ عَنْ بَاطِنِ الشَّيْءِ حِسًّا»، ثُمَّ اسْتُعْمِلَ عُرْفاً فِي بَيَانِ الشَّيْءِ[1] وَالكَشْفِ عَنْهُ، فَقَوْلُهُمْ: «مَبْحَثُ كَذَا» بِمَعْنَى: مَكَانِ بَيَانِهِ وَالكَشْفِ عَنْهُ، وَذَلِكَ المَكَانُ كِنَايَةٌ عَنِ المَسَائِلِ[2] الَّتِي يُبْحَثُ فِيهَا عَنْهُ.

وَبِقَوْلِنَا: «مِنْ حَيْثُ... إلخ» انْدَفَعَ مَا قَدْ يُقَالُ: كَلَامُهُ يَقْتَضِي أَنَّ مَبْحَثَ الدَّلَالَاتِ لَيْسَ مِنْ مَبَاحِثِ الأَلْفَاظِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ... إلخ) أَيِ: المُسْتَعْمَلُ مِنْهَا، فَالإِضَافَةُ عَلَى مَعْنَى «مِنْ».

وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ: المُهْمَلُ[3]، فَلَا يَنْقَسِمُ إِلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لَهُ حَتَّى يُقَالَ فِيهِ: «المُرَكَّبُ: مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ، وَالمُفْرَدُ: مَا لَا يَدُلُّ جُزْؤُهُ... إلخ».

الأنبابي

قوله: (وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ: المُهْمَلُ) أي: على رأي الجمهور مِن أنَّه يسمَّى: «لفظاً»، ولم يقل: وخرج الموضوع قبل الاستعمال؛ لانقسامه إليهما، فعلى هذا مفهوم المستعمل فيه تفصيلٌ، ويحتمل أنَّه أراد به الموضوع.

---

(١) الشرشيمي: قوله: (ثُمَّ اسْتُعْمِلَ عُرْفاً فِي بَيَانِ الشَّيْءِ) لعلَّ هذا مجازٌ مرسلٌ بحسب الأصل؛ مِن إطلاق اسم الملزوم على اللَّازم؛ لأنَّه يلزم مِنَ التَّفتيش عن باطن الشَّيء حسًّا بيانه.

(٢) الشرشيمي: قوله: (وَذَلِكَ المَكَانُ كِنَايَةٌ عَنِ المَسَائِلِ) يحتمل أنَّه ليس المراد مِنَ «الكناية»: الكناية الاصطلاحيَّة، بلِ المرادُ مِنَ «الكناية»: العبارة؛ أي: وذلك المكان عبارةٌ عنِ المسائل، وهذا هو الحقُّ، فيكون المراد مِنَ «المكان»: المكان الاعتباريَّ؛ لأنَّ القضيَّة مكانٌ للنِّسبة.

(٣) الشرشيمي: قوله: (المُهْمَلُ) ظاهرُهُ: أنَّ الموضوع قبل استعماله ينقسم إلى ما ذكر، وهو خلاف ظاهر المصنِّف، فلعلَّه يشير إلى أنَّ المراد بـ «المستعمل»: الموضوع، وهذا هو الموافق للتَّعليل الَّذي ذكره. اهـ عن بعضهم.

(٢٦) مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ: إِمَّــا مُــرَكَّــبٌ، وَإِمَّــا مُــفْــرَدُ
(٢٧) فَــأَوَّلٌ: مَــا دَلَّ جُــزْؤُهُ عَــلَــى جُــزْءِ مَــعْــنَــاهُ، بِــعَــكْــسِ مَــا تَــلَا

الباجوري

قَوْلُهُ: (حَيْثُ يُوجَدُ) أَيْ: فِي أَيِّ تَرْكِيبٍ يُوجَدُ ذَلِكَ فِيهِ، فَهِيَ حَيْثِيَّةُ إِطْلَاقٍ.

قَوْلُهُ: (إِمَّا مُرَكَّبٌ، وَإِمَّا مُفْرَدُ) يَعْنِي[١]: أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ عَنْهُمَا، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ القِسْمَةَ ثُنَائِيَّةٌ.

وَجَعَلَهَا بَعْضُهُمْ ثُلَاثِيَّةً:

(١) ـ **مُفْرَدٌ**، وَهُوَ: «مَا لَا يَدُلُّ جُزْؤُهُ عَلَى شَيْءٍ أَصْلاً».

(٢) ـ **وَمُرَكَّبٌ**، وَهُوَ: «مَا يَدُلُّ جُزْؤُهُ عَلَى مَعْنًى لَيْسَ جُزْءَ مَعْنَاهُ[٢]».

(٣) ـ **وَمُؤَلَّفٌ**، وَهُوَ: «مَا يَدُلُّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ»، وَالحَقُّ الأَوَّلُ.

وَدَخَلَ تَحْتَ «المُرَكَّبِ»: المُرَكَّبُ الإِضَافِيُّ كَـ: «غُلَامُ زَيْدٍ»، وَالتَّقْيِيدِيُّ كَـ: «حَيَوَانٌ نَاطِقٌ»، وَالإِسْنَادِيُّ كَـ: «زَيْدٌ قَائِمٌ». **وَتَحْتَ المُفْرَدِ**: الِاسْمُ، وَالفِعْلُ، وَالحَرْفُ.

قَوْلُهُ: (فَأَوَّلٌ... إلخ) «الفَاءُ» لِلإِفْصَاحِ؛ لِأَنَّهَا أَفْصَحَتْ عَنْ شَرْطٍ مَحْذُوفٍ؛ وَالتَّقْدِيرُ: «إِذَا أَرَدْتَ بَيَانَ هَذَيْنِ القِسْمَيْنِ، فَأَوَّلٌ... إلخ».

وَ«أَوَّلٌ»: مُبْتَدَأٌ، وَسَاغَ الِابْتِدَاءُ بِهِ ـ مَعَ كَوْنِهِ نَكِرَةً ـ؛ لِوُقُوعِهِ فِي مَعْرِضِ التَّفْصِيلِ؛ كَذَا قِيلَ.

وَبُحِثَ فِيهِ: بِأَنَّ قَوْلَهُ: «فَأَوَّلٌ... إلخ» لَيْسَ مُفَصِّلاً[٣]، وَإِنَّمَا هُوَ بَيَانٌ لِلمُفَصَّلِ إِلَيْهِ، فَهُوَ لَمْ يَقَعْ فِي مَعْرِضِ التَّفْصِيلِ، وَالَّذِي وَقَعَ فِي مَعْرِضِ التَّفْصِيلِ إِنَّمَا هُوَ قَوْلُهُ: «مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ».

الأنبابي

قوله: (حَيْثِيَّةُ إِطْلَاقٍ) أي: لا تقييد، ولا تعليل.

قوله: (ثُنَائِيَّةٌ) وعلى هذه الطَّريقة فالمركَّبُ والمؤلَّف مترادفان.

قوله: (مُفْرَدٌ) كـ: «زَيْد».

قوله: (وَمُرَكَّبٌ) كـ: «عبد الله» عَلَماً، على ما فيه.

قوله: (وَمُؤَلَّفٌ) كـ: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

---

(١) في بعض النسخ الخطية: «بمعنى» بدلاً من «يعني».

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: (عَلَى مَعْنًى لَيْسَ جُزْءَ مَعْنَاهُ) وذلك نحو: «عبد الله» و: «زيد قائم» و: «حيوان ناطق» أعلاماً، وهذا بحسب الظَّاهر وبالنَّظر للوضع الأصليِّ؛ وإلَّا فلا معنى لها الآن بعد جعلها أعلاماً.

(٣) **الشرشيمي**: **قوله**: (لَيْسَ مُفَصِّلاً) أي: مقسِّماً.

(٢٧) فَـأَوَّلٌ: مَـا دَلَّ جُـزْؤُهُ عَـلَـى جُـزْءِ مَـعْـنَـاهُ، بِـعَـكْـسِ مَـا تَـلَا

الباجوري

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ المُرَادَ بِـ «وُقُوعِهِ فِي مَعْرِضِ التَّفْصِيلِ»: وُقُوعُهُ فِي مَقَامِ التَّفْصِيلِ، وَإِنْ لَمْ يَقَعْ مُفَصَّلاً نَفْسُهُ، بَلْ وَقَعَ عِنْوَاناً لِأَحَدِ أَقْسَامِ المُفَصَّلِ؛ عَلَى أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُرَادَ بِـ «التَّفْصِيلِ»: التَّبْيِينُ[1]؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٤].

فَإِنْ قِيلَ: كَانَ المُنَاسِبُ لِلْمُصَنِّفِ تَقْدِيمَ تَعْرِيفِ المُفْرَدِ عَلَى تَعْرِيفِ المُرَكَّبِ؛ لِأَنَّ المُفْرَدَ جُزْءٌ وَالمُرَكَّبَ كُلٌّ، وَالجُزْءُ سَابِقٌ عَلَى الكُلِّ.

أُجِيبَ: بِأَنَّ تَعْرِيفَ المُرَكَّبِ بِالإِيجَابِ وَتَعْرِيفِ المُفْرَدِ بِالسَّلْبِ، وَالإِيجَابُ أَشْرَفُ مِنَ السَّلْبِ، وَأَيْضاً: لَا يُتَصَوَّرُ سَلْبُ شَيْءٍ إِلَّا بَعْدَ تَعَقُّلِهِ.

وَبَعْضُهُمْ قَدَّمَ تَعْرِيفَ المُفْرَدِ عَلَى تَعْرِيفِ المُرَكَّبِ؛ نَظَراً لِسَبْقِ العَدَمِ عَلَى الوُجُودِ، وَالنِّكَاتُ لَا تَتَزَاحَمُ.

الأنبابي

قوله: (عَلَى أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُرَادَ... إلخ) فمعنى «كونه في معرض التَّفصيل»: أنَّه مفصَّلٌ ومبيَّنٌ؛ إذِ المبتدأ وهو «أوَّل» الَّذي هو «المركَّب» مبيَّنٌ بالتَّعريف؛ أعني: «مَا دَلَّ... إلخ».

فاندفع ما قيل: يبحث في هذا الجواب أيضاً بمثل البحث الَّذي تقدَّم، وهو أنَّ قوله: «فَأَوَّل» ليس مفصَّلاً، وإنَّما هو بيانٌ للمفصَّل إليه.

قوله: (بِالإِيجَابِ) أي: بذي الإيجاب، أو متلبسٌ بالإيجاب [أ/١٦].

وقوله: (سَلْبُ شَيْءٍ) المرادُ بـ «الشَّيء»: الدَّلالة؛ أي: وسلب الدَّلالة مأخوذٌ في تعريف المفرد، فيتوقَّف تعقُّله على تعقُّلها، وهي مأخوذةٌ في تعريف المركَّب، فلزم توقُّف تعقُّل بعض أجزاء المفرد على تعقُّل بعض أجزاء المركَّب. اهـ «صبَّان»[2].

---

(١) **الشرشيمي**: قوله: (عَلَى أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُرَادَ بِـ «التَّفْصِيلِ»: التَّبْيِينُ) أي: لا التَّقسيم، ولا شكَّ أنَّه مبيَّنٌ به أحد الأقسام، **فالحاصلُ**: أنَّ المعترض لاحظ أنَّ معرض التَّفصيل لا يكون إلَّا المفصَّل. **وحاصلُ الجواب الأوَّل**: أنَّه سلَّم أنَّ أصل وضعه ذلك، لكنَّ المراد به في عبارة مَن عبَّر مقام التَّفصيل والتَّقسيم أعمُّ مِن أن يكون مفصَّلاً أو مفصَّلاً إليه، والواقعُ هنا أنَّه مفصَّلٌ إليه. وحاصلُ الجواب الثَّاني: أنَّ معرض التَّفصيل هنا خاصٌّ بالمفصَّل إليه؛ لأنَّ المراد بـ «التَّفصيل»: التَّبيين، والَّذي في مقام البيان هو أحد الأقسام، لا المقسم.

(٢) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٢٤٢).

(٢٧) فَــأَوَّلٌ: مَــا دَلَّ جُــزْؤُهُ عَــلَــى جُــزْءِ مَـعْـنَـاهُ، بِـعَـكْـسِ مَـا تَــلَا

الباجوري

قَوْلُهُ: (مَا دَلَّ جُزْؤُهُ... إلخ) أي: الَّذِي، أَوْ لَفْظٌ دَلَّ... إلخ، فَـ «مَا»: مَوْصُولَةٌ، أَوْ مَوْصُوفَةٌ.

وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ: «مَا دَلَّ جُزْؤُهُ» مَا لَيْسَ كَذَلِكَ؛ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ جُزْءٌ أَصْلاً كَـ: بَاءِ الجَرِّ وَلَامِهِ، أَوْ لَهُ جُزْءٌ لَكِنْ لَا يَدُلُّ كَـ: «زَيْدٍ».

وَاعْتُرِضَ عَلَى المُصَنِّفِ: بِأَنَّ هَذَا التَّعْرِيفَ غَيْرُ مَانِعٍ؛ لِشُمُولِهِ نَحْوَ: «عَبْدُ اللهِ» وَ: «الحَيَوَانُ النَّاطِقُ» وَ: «حُجَّةُ الإِسْلَامِ» عَلَماً، مَعَ قَصْدِ الوَاضِعِ فِي الأَخِيرِ أَنَّ المُسَمَّى حُجَّةٌ فِي الدِّيْنِ.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ المُرَادَ مَا دَلَّ جُزْؤُهُ دَلَالَةً مَقْصُودَةً بِالأَصَالَةِ، وَلَا كَذَلِكَ الدَّلَالَةُ فِيمَا ذُكِرَ؛ لِأَنَّهَا فِيمَا عَدَا الأَخِيرِ غَيْرُ مَقْصُودَةٍ، وَفِي الأَخِيرِ غَيْرُ مَقْصُودَةٍ بِالأَصَالَةِ، بَلْ بِالتَّبَعِ.

وَأَجَابَ الشَّيْخُ المَلَّوِيُّ: بِأَنَّ مَا عَدَا الأَخِيرِ لَا يَدُلُّ جُزْؤُهُ حَالَ العَلَمِيَّةِ، فَهُوَ خَارِجٌ بِقَوْلِهِ: «دَلَّ جُزْؤُهُ»، وَأَمَّا مَا يُتَوَهَّمُ مِنْ دَلَالَتِهِ فَإِنَّمَا هُوَ قَبْلَ العَلَمِيَّةِ[١]، وَاخْتَارَ أَنَّ الأَخِيرَ مُرَكَّبٌ لَا مُفْرَدٌ[٢]، فَلَا يَصِحُّ إِخْرَاجُهُ لِوُجُوبِ إِدْخَالِهِ حِينَئِذٍ، وَاخْتَارَ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ أَنَّهُ مُفْرَدٌ بِاعْتِبَارِ قَصْدِ الوَاضِعِ المَعْنَى العَلَمِيَّ، وَمُرَكَّبٌ بِاعْتِبَارِ قَصْدِهِ المَعْنَى التَّرْكِيبِيَّ[٣]، فَلْيُتَأَمَّلْ.

الأنبابي

قوله: (مَعَ قَصْدِ الوَاضِعِ فِي الأَخِيرِ... إلخ) أي: لأنَّه جعله لقباً، فاعتبر الإشعار بالمدح.

قوله: (وَاخْتَارَ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ... إلخ) **وجهُهُ**: أنَّ الإشعار بالمدح إنَّما هو باعتبار الوضع الأصليِّ، لا الوضع العلميِّ؛ إذ باعتبار الوضع العلميِّ لا دلالة له على صفةٍ أصلاً.

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (فَإِنَّمَا هُوَ قَبْلَ العَلَمِيَّةِ) أي: إنَّما هو بالنَّظر للآن، لا قبل العلَمِيَّة.

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: (وَاخْتَارَ أَنَّ الأَخِيرَ مُرَكَّبٌ... إلخ) **الحقُّ**: أنَّه ليس مركَّباً؛ لأنَّ دلالته ليست مقصودةً بالأصالة كما تقدَّم؛ لأنَّ المنظور إليه الوضع العَلَميّ فقط. وقولُهُ هناك: «مَا دَلَّ جُزْؤُهُ» ذكر الدَّلالة؛ للاحتراز عنِ المهمل، وتوطئةً لقوله: «جُزْؤُهُ».
لا يُقال: إنَّ المهمل خارجٌ عنِ المقسم، فيكون خارجاً مِنَ الأقسام، فيكون خارجاً مِن تعريف بعض الأقسام. **لأنَّا نقول**: المنظورُ إليه أجزاء التَّعريف والأقسام، ولا ينظر إلى المقسم كما لا ينظر إلى المعرف، وإلَّا لَمَا ورد اعتراضٌ على تعريفٍ أصلاً.
فإن قلت: قوله: «للاحتراز» ينافي قوله: «توطئةً». **قلت**: كونه للاحتراز بالنَّظر لذاته، وكونه توطئةً بالنَّظر لتوقُّف ما بعده عليه، فهو مختلفٌ بالاعتبار.

(٣) انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويّ» (ص: ٢٣٨).

(٢٧) فَـأَوَّلٌ: مَـا دَلَّ جُـزْؤُهُ عَـلَـى جُـزْءِ مَـعْـنَـاهُ، بِـعَـكْـسِ مَـا تَـلَا

الباجوري

قَوْلُهُ: (عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ) بِضَمِّ الزَّايِ[١] كَمَا قُرِئَ بِهِ فِي السَّبْعِ، وَهَذَا تَتْمِيمٌ لِلتَّعْرِيفِ[٢].

قَوْلُهُ: (بِعَكْسِ مَا تَلَا) يَعْنِي: أَنَّ المُرَكَّبَ مُلْتَبِسٌ بِعَكْسِ مَا تَلَاهُ؛ أَيْ: بِعَكْسِ المُفْرَدِ الَّذِي، أَوْ بِعَكْسِ مُفْرَدٍ تَلَاهُ، وَالضَّمِيرُ المُسْتَتِرُ فِي «تَلَا» يَرْجِعُ لِـ «مَا»، وَالضَّمِيرُ المُقَدَّرُ المَنْصُوبُ يَرْجِعُ لِـ «المُرَكَّبِ»، هَذَا هُوَ الأَقْرَبُ المُوَافِقُ لِمَا هُوَ الوَاقِعُ مِنْ تَبَعِيَّةِ المُفْرَدِ لِلمُرَكَّبِ.

وَأَمَّا مَا يُصَرِّحُ بِهِ كَلَامُ المُصَنِّفِ فِي «شَرْحِهِ» مِنْ: أَنَّ الضَّمِيرَ المُسْتَتِرَ يَرْجِعُ لِـ «المُرَكَّبِ»، وَالضَّمِيرَ المُقَدَّرَ المَنْصُوبَ يَرْجِعُ لِـ «المُفْرَدِ»[٣].

فَهُوَ مَبْحُوثٌ فِيهِ: بِأَنَّ الَّذِي تَلَا إِنَّمَا هُوَ المُفْرَدُ، لَا المُرَكَّبُ، وَبِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجَبَ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ؛ لِجَرَيَانِ الصِّلَةِ أَوِ الصِّفَةِ عَلَى غَيْرِ مَا هِيَ لَهُ، مَعَ خَوْفِ اللَّبْسِ.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ أَرَادَ بِـ «التَّلْوِ»: الاِتِّصَالَ مَجَازاً مُرْسَلاً؛ لِعَلَاقَةِ: اللُّزُومِ، وَبِأَنَّ اللَّبْسَ هُنَا غَيْرُ مُضِرٍّ[٤]؛ لِصِحَّةِ اتِّصَافِ كُلٍّ مِنَ المُفْرَدِ وَالمُرَكَّبِ بِالتَّلْوِ بِهَذَا المَعْنَى.

لَكِنْ قَدْ يُعَكِّرُ عَلَى صَدْرِ الجَوَابِ: أَنَّ المُصَنِّفَ نَفْسَهُ فَسَّرَ «تَلَا» بِـ «تَبِعَ»؛ **إِلَّا أَنْ يُقَالَ:** أَرَادَ بِـ «تَبِعَ»: اتَّصَلَ[٥].

الأنبابي

قوله: (كَمَا قُرِئَ بِهِ فِي السَّبْعِ) أي: في قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾ [الحجر: ٤٤]، وقوله: ﴿عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا﴾ [البقرة: ٢٦٠].

قوله: (مُلْتَبِسٌ) الأَوْلَى: متلبِّس.

قوله: (وَبِأَنَّ اللَّبْسَ هُنَا غَيْرُ مُضِرٍّ... إلخ) يخالف ما تقدَّم له، ويؤيِّد ما قلنا كما تقدَّم.

---

(١) **الشرشيمي:** **قوله:** (بِضَمِّ الزَّاي) لعلَّه لإصلاح النَّظم.

(٢) **الشرشيمي:** **وقوله:** (وَهَذَا تَتْمِيمٌ لِلتَّعْرِيفِ) أي: لا للاحتراز؛ لأنَّه لا يخرج به شيءٌ؛ بناءً على أنَّ المراد بقوله: «مَا دَلَّ جُزْؤُهُ» مِن حيث [أ/٢٧] كونه جزءاً؛ لأنَّ الجزء مِن حيث هو جزءٌ لا يدلُّ إلَّا على جزء معناه، فقوله: «عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ» مستغنٍ عنه، وذكره لبيان الواقع.

(٣) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٤١٣) بتصرف.

(٤) **الشرشيمي:** **قوله:** (وَبِأَنَّ اللَّبْسَ هُنَا... إلخ) **فيه:** أنَّهم لم يفصِّلوا بين المضرِّ وغيره كما تقدَّم.

(٥) انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويِّ» (ص: ٢٤٤، ٢٤٥).

(٢٨) وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ ـ أَعْنِي: الْمُفْرَدَا ـ: كُـلِّـيٌّ، أَوْ جُـزْئِـيٌّ حَـيْـثُ وُجِـدَا

الباجوري

وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمُرَادَ بِـ «الْعَكْسِ» مَعْنَاهُ اللُّغَوِيُّ، وَإِنَّمَا كَانَ الْمُرَكَّبُ مُلْتَبِساً بِعَكْسِ مَا تَلَاهُ الَّذِي هُوَ الْمُفْرَدُ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ عَرَّفُوا الْمُفْرَدَ بِـ: «أَنَّهُ مَا لَا يَدُلُّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ»، وَقَدْ عَرَّفَ هُوَ الْمُرَكَّبَ بِـ: «أَنَّهُ مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ»، وَلَا رَيْبَ أَنَّهُ عَكْسُ ذَلِكَ.

لَا يُقَالُ: يَرِدُ عَلَى تَعْرِيفِ الْمُفْرَدِ بِمَا ذُكِرَ: أَنَّ «الزَّايَ» مِنْ «زَيْدٌ قَائِمٌ» مَثَلاً لَا تَدُلُّ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مُفْرَداً[١].

لِأَنَّا نَقُولُ: الْمُرَادُ بِـ «الْجُزْءِ» فِي قَوْلِنَا: «مَا لَا يَدُلُّ... إلخ»: الْجُزْءُ الْقَرِيبُ، وَلَا كَذَلِكَ «الزَّايُ» مِنْ «زَيْدٌ قَائِمٌ» مَثَلاً، فَإِنَّهَا جُزْءٌ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا كَانَتْ جُزْءاً بِوَاسِطَةِ أَنَّهَا جُزْءٌ مِنْ «زَيْدٍ» وَهُوَ جُزْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَالْقَاعِدَةُ: «أَنَّ جُزْءَ جُزْءِ الشَّيْءِ جُزْءٌ لِذَلِكَ الشَّيْءِ».

هَذَا؛ وَمَنْ نَكَّرَ الْجُزْءَ[٢] بِأَنْ قَالَ: «لَا يَدُلُّ جُزْءٌ مِنْهُ... إلخ» لَا يَرِدُ عَلَيْهِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّكِرَةَ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ تَعُمُّ، فَيَخْرُجُ نَحْوُ الْمُرَكَّبِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ أَجْزَائِهِ يَدُلُّ، فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ) **ظَاهِرُهُ**: أَنَّ التَّقْسِيمَ إِلَى الْقِسْمَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ جَارٍ فِي الْمُفْرَدِ الشَّامِلِ لِلْفِعْلِ وَالْحَرْفِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَيُخَصُّ الْمَقْسِمُ بِالِاسْمِ.

وَعَنِ السَّنُوسِيِّ: أَنَّ الْفِعْلَ كُلِّيٌّ أَبَداً [دُونَ الْحَرْفِ]؛ لِوُقُوعِهِ مَحْمُولاً، وَلَا يُحْمَلُ إِلَّا الْكُلِّيُّ.

وَظَاهِرُهُ أَيْضاً: أَنَّ الْمُرَكَّبَ لَا يَنْقَسِمُ إِلَى هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ، حَيْثُ خَصَّ التَّقْسِيمَ إِلَيْهِمَا بِالْمُفْرَدِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ يَنْقَسِمُ إِلَيْهِمَا كَالْمُفْرَدِ، فَالْمُرَكَّبُ الْكُلِّيُّ كَـ: «حَيَوَانٌ نَاطِقٌ»، وَالْجُزْئِيُّ كَـ: «رَأْسُ

الأنبابي

قوله: (**وَمَنْ نَكَّرَ الْجُزْءَ... إلخ**) يصحُّ جعل الإضافة في جزئه للعهد الذِّهنيِّ، فيكون في معنى النَّكرة. اهـ «صبَّان»[٣].

قوله: (**أَنَّ الْفِعْلَ كُلِّيٌّ**) أي: وأمَّا الحرف فهو جزئيٌّ دائماً بالنَّظر للاستعمال وللوضع على أحد القولين.

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (**فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مُفْرَداً**) فيكون خارجاً مِن تعريف المركَّب وداخلاً في تعريف المفرد بالنَّظر لهذا الجزء البعيد، وإن كان ظاهر عبارته: أنَّ الإيراد على تعريف المفرد فقط.

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: (**وَمَنْ نَكَّرَ... إلخ**) ويقوم مقامه هنا: جعل الإضافة للاستغراق، وبعضُهم جعل الإضافة للعهد الذِّهنيِّ الَّذي هو في معنى النَّكرة، فيكون داخلاً في حيِّز النَّفي، فيُفيد العموم.

(٣) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٢٤٢).

(٢٨) وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ ـ أَعْنِي: المُفْرَدَا ـ: كُلِّيٌّ، اَوْ جُزْئِيٌّ حَيْثُ وُجِدَا

الباجوري

زَيْدٍ»[١] بِجَعْلِ الإِضَافَةِ لِلعَهْدِ، وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ: تَخْصِيصُ المُفْرَدِ بِالذِّكْرِ لَيْسَ لِلاحْتِرَازِ عَنِ المُرَكَّبِ، بَلْ لِأَنَّ الكَلَامَ هُنَا تَوْطِئَةٌ لِلكُلِّيَّاتِ الخَمْسِ، وَهِيَ مُفْرَدَاتٌ.

وَهَذَا التَّقْسِيمُ إِنَّمَا هُوَ بِاعْتِبَارِ كُلِّيَّةِ المَعْنَى وَجُزْئِيَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَتَّصِفُ بِالكُلِّيَّةِ وَالجُزْئِيَّةِ حَقِيقَةً، وَأَمَّا وَصْفُ اللَّفْظِ بِهِمَا فَهُوَ مَجَازٌ مِنْ وَصْفِ الدَّالِّ بِمَا لِلمَدْلُولِ، كَمَا أَنَّ التَّرْكِيبَ وَالإِفْرَادَ وَصْفَانِ لِلَّفْظِ حَقِيقَةً، وَأَمَّا وَصْفُ المَعْنَى بِهِمَا فَهُوَ مَجَازٌ مِنْ وَصْفِ المَدْلُولِ بِمَا لِلدَّالِّ، فَتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (أَعْنِي: المُفْرَدَا) هَذَا المَقَامُ لَيْسَ لِلعِنَايَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤتَى بِهَا إِلَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ خَفَاءٌ، وَمَا هُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ رُجُوعَ الضَّمِيرِ لِـ «مَا تَلَا» الَّذِي هُوَ المُفْرَدُ مَعْلُومٌ مِنْ قَاعِدَةِ أَنَّ الضَّمِيرَ يَرْجِعُ لِأَقْرَبِ مَذْكُورٍ[٢]، كَذَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ بَعْضِ المُحَقِّقِينَ.

وَقَدْ يُقَالُ: لَمَّا كَانَ قَدْ يُتَوَهَّمُ أَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدٌ لِلمُرَكَّبِ[٣]؛ لِأَنَّهُ هُوَ المُحَدَّثُ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ: «فَأَوَّلٌ... إلخ»، أَتَى المُصَنِّفُ بِالعِنَايَةِ[٤] لِمَا فِي المَقَامِ مِنَ الخَفَاءِ بِهَذَا الاعْتِبَارِ[٥].

قَوْلُهُ: (كُلِّيٌّ، اَوْ جُزْئِيٌّ) بِإِسْقَاطِ «الهَمْزَةِ» بَعْدَ نَقْلِ حَرَكَتِهَا لِلسَّاكِنِ قَبْلَهَا الَّذِي هُوَ التَّنْوِينُ، وَبِمَنْعِ صَرْفِ «جُزْئِيّ» لِلوَزْنِ.

وَالكُلِّيُّ نِسْبَةٌ لِلْكُلِّ الَّذِي هُوَ الجُزْئِيُّ، وَالجُزْئِيُّ نِسْبَةٌ لِلْجُزْءِ الَّذِي هُوَ الكُلِّيُّ، وَذَلِكَ لِأَنَّ القَاعِدَةَ: «أَنَّ كُلَّ كُلِّيٍّ جُزْءٌ مِنْ جُزْئِيِّهِ، وَكُلَّ جُزْئِيٍّ كُلٌّ لِكُلِّيِّهِ»؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الجُزْئِيِّ مُرَكَّبَةٌ مِنَ الكُلِّيِّ وَمِنَ التَّشَخُّصِ، فَالجُزْئِيُّ كُلٌّ لِلْكُلِّيِّ، وَالكُلِّيُّ جُزْءٌ لِلْجُزْئِيِّ.

الأنبابي

قوله: (وَهِيَ مُفْرَدَاتٌ) قيل: أي غالباً، وإلَّا فقد تكون مركَّبةً كـ: «جِسْمٍ نَامٍ»، فإنَّه جنسٌ.

---

(١) الشرشيمي: قوله: (كـ: «رَأْسُ زَيْدٍ») هذا إن فرض له رأس، وكان الأَوْلى التَّمثيل بنحو: «زيد».

(٢) الشرشيمي: قوله: (يَرْجِعُ لِأَقْرَبَ مَذْكُورٍ) قد يقال: أنَّ أقرب مذكورٍ هو المركَّب؛ بناءً على ما قاله المصنِّف في «شرحه» من أنَّ «تَلَا» بمعنى: اتَّصل، والضَّميرُ المستتر عائدٌ على المركَّب، فيكون هو أقرب مذكورٍ.

(٣) الشرشيمي: قوله: (عَائِدٌ لِلمُرَكَّبِ) أو لـ «مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ»؛ لأنَّه هو المحدَّث عنه أوَّلاً.

(٤) في المطبوع: «العناية» بدلاً من «بالعناية».

(٥) الشرشيمي: قوله: (بِهَذَا الاعْتِبَارِ) أي: اعتبار كون المركَّب محدَّثاً عنه، وأمَّا اعتبار كون الضَّمير يرجع لأقرب مذكورٍ فليس الكلام فيه خفاءٌ على هذا، كما تقدَّم.

(٢٨) وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ ـ أَعْنِي: الْمُفْرَدَا ـ: كُـلِّـيٌّ، اَوْ جُـزْئِـيٌّ حَـيْـثُ وُجِـدَا
(٢٩) فَـمُـفْـهِـمُ اشْـتِـرَاكِ «الْـكُـلِّـيُّ» كَـ: «أَسَـدٍ»، وَعَـكْـسُـهُ: «الْـجُـزْئِـيُّ»

الباجوري

مَثَلاً: حَقِيقَةُ «زَيْدٍ» مُرَكَّبَةٌ مِنَ «الإِنْسَانِ» وَ«التَّشَخُّصِ»، فَـ «الإِنْسَانُ» كُلِّيٌّ، وَهُوَ جُزْءٌ مِنْ جُزْئِيِّهِ كَـ: «زَيْدٍ»، وَ«زَيْدٌ» جُزْئِيٌّ، وَهُوَ كُلٌّ لِكُلِّيِّهِ، فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (حَيْثُ وُجِدَا) أَيْ: فِي أَيِّ تَرْكِيبٍ وُجِدَ فِيهِ الْمُفْرَدُ، فَهِيَ حَيْثِيَّةُ إِطْلَاقٍ كَمَا مَرَّ فِي نَظِيرِهِ، وَالأَلِفُ فِيهِ لِلإِطْلَاقِ.

قَوْلُهُ: (فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكِ... إلخ) «الفَاءُ» لِلإِفْصَاحِ؛ لِأَنَّهَا أَفْصَحَتْ عَنْ شَرْطٍ مَحْذُوفٍ؛ وَالتَّقْدِيرُ: «إِذَا أَرَدْتَ بَيَانَ كُلٍّ مِنَ الكُلِّيِّ وَالجُزْئِيِّ، فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكِ... إلخ».

وَ«مُفْهِمُ اشْتِرَاكٍ»: خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَ«الكُلِّيُّ»: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَيَجُوزُ العَكْسُ، لَكِنَّ الأَوَّلَ أَوْلَى؛ لِأَنَّ «الكُلِّيَّ» هُوَ المُعَرَّفُ وَ«مُفْهِمَ اشْتِرَاكٍ» هُوَ التَّعْرِيفُ، وَاللَّائِقُ حَمْلُ التَّعْرِيفِ عَلَى المُعَرَّفِ لَا العَكْسُ[(١)]؛ وَمِثْلُ ذَلِكَ يَجْرِي فِي قَوْلِهِ: «وَعَكْسُهُ الجُزْئِيُّ»[(٢)].

لَا يُقَالُ: «مُفْهِمُ الاشْتِرَاكِ» عِبَارَةٌ عَنِ المُشْتَرَكِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: فَالكُلِّيُّ هُوَ المُشْتَرَكُ[(٣)]، وَحِينَئِذٍ يَصْدُقُ بِـ «زَيْدٍ» الَّذِي اشْتَرَكَ فِيهِ بَنُوهُ مَثَلاً؛ لِأَنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمْ مِنْ حَيْثُ أُبُوَّتِهِ[(٤)] لَهُمْ، مَعَ أَنَّهُ جُزْئِيٌّ، فَيَكُونُ التَّعْرِيفُ غَيْرَ مَانِعٍ.

لِأَنَّا نَقُولُ: المُرَادُ بِـ«المُشْتَرَكِ»: مَا جَرَى عَلَيْهِ اصْطِلَاحُ المَنَاطِقَةِ، وَهُوَ: «مَا يَصْدُقُ عَلَى كَثِيرِينَ»؛ بِمَعْنَى: أَنَّهُ يَصِحُّ حَمْلُهُ عَلَيْهَا[(٥)]، وَمَا ذَكَرَ لَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مُشْتَرَكاً بَيْنَ بَنِيهِ بِاعْتِبَارِ أُبُوَّتِهِ لَهُمْ، لَكِنْ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِمْ بِالمَعْنَى المَذْكُورِ.

---

(١) الشرشيمي: قوله: (وَاللَّائِقُ حَمْلُ التَّعْرِيفِ... إلخ) وأيضاً: إذا وجد معرفة ونكرة لها مخصِّص، فالأَوْلى حمل النَّكرة على المعرفة، لكن في صحَّة الابتداء بـ «مُفْهِمِ الاِشْتِرَاكِ» نظرٌ؛ لأنَّه اسم فاعل أضيف إلى مفعوله، فلا تفيده الإضافة تعريفاً ولا تخصيصاً؛ إلَّا أن يقال: أنَّه صار صفةً مشبَّهةً.

(٢) الشرشيمي: وقوله: (وَمِثْلُ ذَلِكَ... إلخ) أي: في ما قاله هو، لا فيما زدناه عليه؛ لأنَّه لا يأتي فيه؛ لأنَّ عكسه معرفة بالإضافة.

(٣) الشرشيمي: قوله: (فَالكُلِّيُّ هُوَ المُشْتَرَكُ) أيِ: اللَّفظ الَّذي اشترك في معناه الأفراد المشترك فيه هو المعنى.

(٤) الشرشيمي: قوله: (مِنْ حَيْثُ أُبُوَّتِهِ) أي: لا مِن حيث ذاته، فيصدقُ على لفظ «زيد» أنَّه لفظٌ اشترك في معناه لبنيه.

(٥) الشرشيمي: قوله: (حَمْلُهُ عَلَيْهَا) أي: حمل مواطأةٍ [...]، و«زيد» لا يحمل على «بنيه» حمل مواطأةٍ، وإن حمل عليها حمل اشتقاقٍ؛ بأن تقول: «عمرو الَّذي هو أحد بني زيد» أي: ذو زيد؛ أي: منسوبٌ لزيدٍ.

(٢٩) فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكِ «الكُلِّيُّ» كَـ: «أَسَدٍ»، وَعَكْسُهُ: «الجُزْئِيُّ»

الباجوري

وَلَا يَخْفَى أَنَّ المُرَادَ: الِاشْتِرَاكُ المَعْنَوِيُّ، وَضَابِطُهُ: «أَنْ يَتَّحِدَ اللَّفْظُ وَالوَضْعُ وَالمَعْنَى، وَتَتَعَدَّدَ الأَفْرَادُ المُشْتَرَكَةُ فِي ذَلِكَ المَعْنَى»، لَا اللَّفْظِيُّ، وَضَابِطُهُ: «أَنْ يَتَّحِدَ اللَّفْظُ، وَيَتَعَدَّدَ الوَضْعُ وَالمَعْنَى».

وَاعْلَمْ أَنَّ أَقْسَامَ الكُلِّيِّ ثَلَاثَةٌ:

(١) ـ **الأَوَّلُ**: مَا لَمْ يُوجَدْ مِنْهُ شَيْءٌ.

(٢) ـ **وَالثَّانِي**: مَا وُجِدَ مِنْهُ فَرْدٌ وَاحِدٌ فَقَطْ.

(٣) ـ **وَالثَّالِثُ**: مَا وُجِدَ مِنْهُ أَفْرَادٌ؛ كَذَا قَالَ الأَقْدَمُونَ.

وَجَعَلَهَا المُتَأَخِّرُونَ سِتَّةً؛ حَيْثُ قَسَّمُوا الأَوَّلَ إِلَى:

(١) ـ مَا يَسْتَحِيلُ وُجُودُ شَيْءٍ مِنْهُ؛ كَـ: «الجَمْعِ بَيْنَ الضِّدَّيْنِ».

(٢) ـ وَمَا لَا يَسْتَحِيلُ[١]؛ كَـ: «بَحْرٍ مِنْ زِئْبَقٍ».

وَقَسَّمُوا الثَّانِي إِلَى:

(٣) ـ مَا يَسْتَحِيلُ وُجُودُ غَيْرِ ذَلِكَ الفَرْدِ الَّذِي وُجِدَ مِنْهُ؛ كَـ: «الإِلَهِ»[٢].

(٤) ـ وَمَا لَا يَسْتَحِيلُ؛ كَـ: «الشَّمْسِ».

وَقَسَّمُوا الثَّالِثَ إِلَى:

(٥) ـ مَا وُجِدَ مِنْهُ أَفْرَادٌ غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ؛ كَـ: «الصِّفَةِ»[٣]، فَإِنَّ أَفْرَادَهَا الَّتِي وُجِدَتْ لَا تَتَنَاهَى؛ لِأَنَّ مِنْهَا الصِّفَاتِ الوُجُودِيَّةَ القَائِمَةَ بِذَاتِهِ تَعَالَى، وَقَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا لَا نِهَايَةَ لَهَا، وَاسْتِحَالَةُ وُجُودِ مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ إِنَّمَا ثَبَتَتْ فِي حَقِّ الحَوَادِثِ، وَلَا يَصِحُّ التَّمْثِيلُ لِذَلِكَ بِـ: «نِعْمَةِ اللهِ تَعَالَى» كَمَا صَنَعَهُ بَعْضُهُمْ؛ لِأَنَّ الكَلَامَ فِيمَا وُجِدَ مِنْهُ أَفْرَادٌ لَا نِهَايَةَ لَهَا، وَنِعْمَةُ اللهِ تَعَالَى لَيْسَتْ كَذَلِكَ.

---

(١) في المطبوع: «يستحل» بدلاً من «يستحيل».

(٢) في المطبوع: «كالآلة» بدلاً من «كـ: الإله».

(٣) الشرشيمي: قوله: (كـ: «الصِّفَةِ») فإنَّ مدلولها وهو: «ما زاد على الذَّات» بعضُهُ موجودٌ وبعضه معدومٌ، والبعضُ الموجودُ لا يتناهى؛ لأنَّ مِن جملة الموجود صفات الله سبحانه وتعالى.

(٢٩) فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكِ «الكُلِّيُّ» كَـ: «أَسَدٍ»، وَعَكْسُهُ: «الجُزْئِيُّ»

الباجوري

نَعَمْ؛ هِيَ لَا نِهَايَةَ لَهَا(١)؛ بِمَعْنَى: أَنَّهُ مَا مِنْ نِعْمَةٍ إِلَّا وَبَعْدَهَا نِعْمَةٌ. . . وَهَكَذَا، وَلَيْسَ ذَلِكَ مُرَاداً هُنَا، وَلَا يَصِحُّ أَيْضاً التَّمْثِيلُ لِذَلِكَ بِحَرَكَةِ الفَلَكِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَمَشَّى إِلَّا عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الفَلَاسِفَةُ مِنْ أَنَّهُ(٢) مَا مِنْ حَرَكَةٍ إِلَّا وَقَبْلَهَا حَرَكَةٌ. . . وَهَكَذَا إِلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ فِي جَانِبِ المَاضِي(٣)، وَيَبْنُونَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهَا قَدِيمَةٌ بِالنَّوْعِ حَادِثَةٌ بِالشَّخْصِ، وَهُوَ مَذْهَبٌ بَاطِلٌ، وَمُعْتَقِدُهُ كَافِرٌ.

(٦) ـ وَمَا وُجِدَ مِنْهُ أَفْرَادٌ مُتَنَاهِيَةٌ، وَتَحْتَ هَذَا القِسْمِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

ـ مَا لَا يُوجَدُ لَهُ أَفْرَادٌ سِوَى تِلْكَ الأَفْرَادِ المُتَنَاهِيَةِ؛ كَـ: «الكَوَاكِبِ»(٤).

ـ وَمَا يُوجَدُ لَهُ أَفْرَادٌ سِوَاهَا، وَهِيَ غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ؛ كَـ: «نِعْمَةِ اللهِ تَعَالَى».

ـ وَمَا يُوجَدُ لَهُ أَفْرَادٌ سِوَاهَا وَهِيَ مُتَنَاهِيَةٌ، وَهُوَ مَا مَثَّلَ لَهُ المُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: «كَـ: أَسَدٍ»، فَفِي الحَقِيقَةِ تَؤُولُ الأَقْسَامُ إِلَى ثَمَانِيَةٍ تَفْصِيلاً، وَبِهَذَا سَقَطَ مَا لِبَعْضِهِمْ هُنَا، فَاحْفَظْ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (وَعَكْسُهُ: «الجُزْئِيُّ») فَهُوَ: «مَا لَا يُفْهِمُ الِاشْتِرَاكَ» كَـ: «زَيْدٍ»، فَإِنَّهُ لَا يُفْهِمُ الِاشْتِرَاكَ. وَلَا عِبْرَةَ بِمَا يَعْرِضُ لَهُ مِنَ الِاشْتِرَاكِ اللَّفْظِيِّ؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ المُرَادَ هُنَا: الِاشْتِرَاكُ المَعْنَوِيُّ.

وَإِنَّمَا قَدَّمَ المُصَنِّفُ تَعْرِيفَ الكُلِّيِّ عَلَى تَعْرِيفِ الجُزْئِيِّ:

١ ـ اهْتِمَاماً بِهِ، لِكَوْنِهِ مَادَّةَ الحُدُودِ دَائِماً، وَالبَرَاهِينِ وَالمَطَالِبِ غَالِباً(٥).

الأنبابي

قوله: (مَادَّةَ الحُدُودِ دَائِماً، وَالبَرَاهِينِ) أراد بـ«الحدود»: مطلق التَّعاريف، وبـ«البراهين»: مطلق الأقيسة، ففي كلامه تغليبٌ [ب/ ٢٤].

أوِ المرادُ: الحدود الحقيقيَّة والبراهين الحقيقيَّة، فيكون تخصيصهما بالذِّكر؛ لأشرفيَّتهما.

وقوله: (وَالمَطَالِبِ) هي النَّتائج؛ لأنَّها تطلب بالدَّليل. اهـ «صبَّان»(٦).

---

(١) **الشرشيمي:** قوله: (نَعَمْ؛ هِيَ. . . إلخ) استدراكٌ، ونعمةُ الله تعالى ليست كذلك، فإنَّه يُوهِم أنَّها متناهية حتَّى الأفراد غير الموجودة.

(٢) في بعض النسخ الخطية: «بأنه» بدلاً من «من أنه».

(٣) **الشرشيمي:** قوله: (فِي جَانِبِ المَاضِي) أي: وما مِن حركةٍ إلَّا وبعدها حركة في جانب المستقبل.

(٤) في المطبوع: «الكوكب» بدلاً من «الكواكب».

(٥) **الشرشيمي:** قوله: (مَادَّةَ الحُدُودِ) أي: لأنَّها لا تكون إلَّا كلِّيَّةً؛ سواءٌ كانت بالذَّاتيَّات أو بالعَرَضيَّات. وقوله: (غَالِباً) أي: لأنَّه قد يدخل الجزئيُّ في البراهين والمطالب الَّتي هي النَّتائج؛ كأن قال: «زَيْدٌ مُتَكَلِّمٌ، وَكُلُّ مُتَكَلِّمٍ إِنْسَانٌ» فينتج: «زَيْدٌ إِنْسَانٌ».

(٦) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٢٥٥).

(٣٠) وَأَوَّلاً لِلذَّاتِ إِنْ فِيهَا انْدَرَجْ فَانْسِبْهُ، أَوْ لِعَارِضٍ إِذَا خَرَجْ

الباجوري

٢ ـ وَلِأَنَّهُ قَدْ عَرَّفَ الكُلِّيَّ بِالإِيجَابِ، وَالجُزْئِيَّ بِالسَّلْبِ، وَالإِيجَابُ أَشْرَفُ مِنَ السَّلْبِ، وَأَيْضاً: سَلْبُ الشَّيْءِ لَا يُتَصَوَّرُ إِلَّا بَعْدَ تَعَقُّلِ وُجُودِهِ.

وَبِالوَجْهِ الأَوَّلِ يُوَجَّهُ تَقْدِيمُ غَيْرِ المُصَنِّفِ لِذَلِكَ، لَا بِالوَجْهِ الثَّانِي؛ لِأَنَّ غَيْرَ المُصَنِّفِ إِنَّمَا عَرَّفَ الكُلِّيَّ بِالسَّلْبِ حَيْثُ قَالَ: «مَا لَا يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِهِ مِنْ وُقُوعِ الشَّرِكَةِ فِيهِ»(١).

وَاعْلَمْ أَنَّ كَلَامَ المُصَنِّفِ إِنَّمَا هُوَ فِي الجُزْئِيِّ الحَقِيقِيِّ، وَأَمَّا الجُزْئِيُّ الإِضَافِيُّ فَهُوَ: «مَا انْدَرَجَ تَحْتَ مَا هُوَ أَعَمُّ مِنْهُ»، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الحَقِيقِيِّ: العُمُومُ وَالخُصُوصُ بِإِطْلَاقٍ، فَيَجْتَمِعَانِ فِي «زَيْدٍ» مَثَلاً، وَيَنْفَرِدُ الإِضَافِيُّ فِي نَحْوِ «الإِنْسَانِ».

قَوْلُهُ: (وَأَوَّلاً... إلخ) غَرَضُ المُصَنِّفِ بِذَلِكَ: «تَقْسِيمُ الكُلِّيِّ: إِلَى ذَاتِيٍّ، وَإِلَى عَرَضِيٍّ، وَإِلَى وَاسِطَةٍ».

وَهَذَا مَأْخُوذٌ(٢) مِنْ كَلَامِهِ بِطَرِيقِ المَفْهُومِ؛ حَيْثُ قَيَّدَ «الأَوَّلَ» بِـ «الِانْدِرَاجِ فِي الذَّاتِ»، وَالثَّانِي بِالخُرُوجِ عَنْهَا، فَيُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ النَّوْعَ وَاسِطَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْدَرِجْ فِي الذَّاتِ وَلَمْ يَخْرُجْ عَنْهَا، بَلْ هُوَ عَيْنُهَا، وَهُوَ أَحَدُ اصْطِلَاحَاتٍ ثَلَاثَةٍ اشْتُهِرَتْ مِنِ اصْطِلَاحَاتٍ كَثِيرَةٍ فِي ذَلِكَ.

ثَانِيهَا: أَنَّ الذَّاتِيَّ: «مَا انْدَرَجَ فِي الذَّاتِ»، وَالعَرَضِيَّ: «مَا لَيْسَ كَذَلِكَ»، وَعَلَيْهِ فَالنَّوْعُ عَرَضِيٌّ(٣).

---

(١) **الشرشيمي**: قوله: (مَا لَا يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِهِ) أي: لفظ لا يمنع نفس تصوُّر معناه مِن وقوع الشَّركة فيه، وإنَّما قلنا: «لفظ» ولم نوقع «ما» على «معنى»؛ لأجل مناسبته لكلام المصنِّف مِن أنَّ التَّقسيم للَّفظ، لا للمعنى، وإن كان بواسطة المعنى، وإنَّما زاد لفظ «نفس»، ولم يقل: «تصوُّره»؛ إشارةً إلى أنَّ منع التَّصوُّر وقوع الشَّركة فيه بالنَّظر للجزئيِّ، وعدم منعه وقوع الشَّركة فيه بالنَّظر للكلِّيِّ باعتبار التَّصوُّر نفسه، وقطع النَّظر عنِ الخارجيِّ؛ ألا ترى أنَّ «الإله» بمعنى: «المعبود بحقٍّ» يمنع تصوُّر مفهومه باعتبار الدَّليل الخارجيِّ؛ كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] وقوع الشَّركة فيه.

(٢) **الشرشيمي**: قوله: (وَهَذَا مَأْخُوذٌ) أي: التَّقسيم إلى ثلاثة أقسامٍ، أوِ الإشارة إلى الواسطة، وذكر اسم الإشارة باعتبار المذكور، وهذا هو المتعيِّن كما يُعلم مِن آخر عبارته.

(٣) **الشرشيمي**: قوله: (فَالنَّوْعُ عَرَضِيٌّ) والنِّسبةُ على هذا مِن نسبة اللَّازم إلى الملزوم؛ لأنَّه يلزم مِنَ «الضَّحك» مثلاً حقيقة «الإنسان» الَّتي هي «حَيَوَان نَاطِق».

(٣٠) وَأَوَّلاً لِـلــذَّاتِ إِنْ فِـيــهَـا انْـدَرَجْ فَـانْـسِـبْـهُ، أَوْ لِـعَـارِضٍ إِذَا خَـرَجْ

الباجوري

ثَالِثُهَا: أَنَّ العَرَضِيَّ: «مَا خَرَجَ عَنِ الذَّاتِ»، وَالذَّاتِيَّ: «مَا لَيْسَ كَذَلِكَ»، وَعَلَيْهِ فَالنَّوْعُ ذَاتِيٌّ[(١)].

وَتَوْضِيحُ ذَلِكَ: أَنَّ الكُلِّيَّ:

- إِمَّا مُنْدَرِجٌ فِي الذَّاتِ؛ بِأَنْ كَانَ جُزْءاً مِنْهَا، وَهُوَ: الجِنْسُ، وَالفَصْلُ.
- وَإِمَّا خَارِجٌ عَنْهَا؛ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ جُزْءاً مِنْهَا وَلَا عَيْنَهَا، وَهُوَ: الخَاصَّةُ، وَالعَرَضُ العَامُّ.
- وَإِمَّا غَيْرُ مُنْدَرِجٍ وَغَيْرُ خَارِجٍ؛ بِأَنْ كَانَ تَمَامَ الذَّاتِ، وَهُوَ: النَّوْعُ.

فَالذَّاتُ بِمَعْنَى المَاهِيَّةِ كَـ: «الحَيَوَانُ النَّاطِقُ» بِالنِّسْبَةِ لِـ «الإِنْسَانُ»، وَالمُنْدَرِجُ فِيهَا كَـ: «الحَيَوَانُ» وَكَـ: «النَّاطِقُ»، وَالخَارِجُ عَنْهَا كَـ: «الضَّاحِكُ» وَكَـ: «المَاشِي»، وَغَيْرُ المُنْدَرِجِ وَغَيْرُ الخَارِجِ كَـ: «الإِنْسَانُ»، وَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ تَنْزِيلُ الخِلَافِ المَذْكُورِ عَلَى مَا ذُكِرَ.

هَذَا؛ وَقَدْ ذَكَرَ المُصَنِّفُ: أَنَّ الأَرْجَحَ نَصْبُ «أَوَّلاً» عَلَى الِاشْتِغَالِ[(٢)].

وَبُحِثَ فِيهِ: بِأَنَّ مَا بَعْدَ كُلٍّ مِنْ أَدَاةِ الشَّرْطِ وَ«فَاءِ» الجَوَابِ لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهُ، وَمَا لَا يَعْمَلُ لَا يُفَسِّرُ عَامِلاً، وَحِينَئِذٍ يَجِبُ رَفْعُهُ عَلَى الِابْتِدَاءِ، وَالمُسَوِّغُ التَّفْصِيلُ[(٣)].

الأنبابي

قوله: (فَالنَّوْعُ ذَاتِيٌّ) وعلى هذا يكون منسوباً للذَّات بمعنى: الماصدقات، لا الماهيَّة، أو هو تسميةٌ اصطلاحيَّةٌ على صورة النِّسبة، فلا يقال: يلزمُ نسبة الشَّيء لنفسه، أو هو منسوبٌ للماهيَّة لقصد المبالغة. اهـ «صبَّان»[(٤)].

قوله: (وَبُحِثَ فِيهِ... إلخ) لك جعله مِن باب مطلق التَّفسير، فلا إشكال.

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (فَالنَّوْعُ ذَاتِيٌّ) **إن قلت**: إنَّ الذَّات المنسوب إليها هو الماهيَّة، والمنسوبُ هو الماهيَّة، فيلزمُ اتِّحاد المنسوب والمنسوب إليه.

قلت: أراد بـ «الذَّات» المنسوب إليها: الأفراد؛ لأنَّ الذَّات تُطلق على الماصدق [أ/٢٨] والأفراد، كما تُطلق على الماهيَّة، وتكون نسبتها لغويَّةً، أو يُقال: لا مانع مِن نسبة الشَّيء إلى نفسه مبالغةً. هذا؛ وأمَّا نسبة «الحَيَوان» إلى الماهيَّة فهي نسبة الجزء إلى الكلِّ، وكذا نسبة «ناطق» إليها.

(٢) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٤١٨).

(٣) **الشرشيمي**: **قوله**: (التَّفْصِيلُ) أي: كونه مفصَّلاً إلى: ذاتيٍّ، وعَرَضيٍّ.

(٤) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٢٥٨).

(٣٠) وَأَوَّلاً لِلذَّاتِ إِنْ فِيهَا انْدَرَجْ فَانْسِبْهُ، أَوْ لِعَارِضٍ إِذَا خَرَجْ

الباجوري

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ أَدَاةَ الشَّرْطِ مُؤَخَّرَةٌ عَنِ العَامِلِ تَقْدِيراً، وَ«الفَاءُ»: زَائِدَةٌ[١]، وَالأَصْلُ: «وَأَوَّلاً لِلذَّاتِ انْسِبْهُ إِنِ انْدَرَجَ فِيهَا»، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ لِدَلَالَةِ الفِعْلِ المَذْكُورِ عَلَيْهِ، وَلَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا مِنَ التَّكَلُّفِ.

قَوْلُهُ: (لِلذَّاتِ) أَيْ: لِلمَاهِيَّةِ كَمَا هُوَ أَحَدُ إِطْلَاقَيْهَا، وَثَانِيهُمَا: إِطْلَاقُهَا عَلَى المَاصَدَقِ.

قَوْلُهُ: (إِنْ فِيهَا انْدَرَجْ) أَيْ: بِأَنْ كَانَ جُزْءاً مِنْهَا، وَهُوَ الجِنْسُ وَالفَصْلُ كَمَا مَرَّ.

قَوْلُهُ: (فَانْسِبْهُ) أَيْ: بِأَنْ تَقُولَ: «ذَاتِيٌّ»، كَمَا هُوَ الشَّائِعُ عِنْدَ المَنَاطِقَةِ.

وَبُحِثَ فِيهِ: بِأَنَّ مُقْتَضَى قَوَاعِدِ النَّسَبِ أَنْ يُقَالَ: «ذَوَوِيٌّ»؛ لِأَنَّ أَصْلَ المَنْسُوبِ إِلَيْهِ «ذَوَو»[٢]، وَالنَّسَبُ يَرُدُّ الأَشْيَاءَ إِلَى أُصُولِهَا.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ نَسَباً حَقِيقَةً، بَلْ تَسْمِيَةٌ اصْطِلَاحِيَّةٌ عَلَى صُورَةِ النَّسَبِ، وَعَلَى تَسْلِيمِ أَنَّهُ نَسَبٌ حَقِيقَةً، فَهُوَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ.

قَوْلُهُ: (أَوْ لِعَارِضٍ[٣]) أَيْ: أَوِ انْسِبْهُ لِعَارِضٍ بِأَنْ تَقُولَ: «عَرَضِيٌّ»، كَمَا هُوَ الشَّائِعُ عِنْدَ المَنَاطِقَةِ أَيْضاً.

وَبُحِثَ فِيهِ أَيْضاً: بِأَنَّهُ كَانَ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ أَنْ يُقَالَ: «عَارِضِيٌّ».

وَيُجَابُ بِمَا تَقَدَّمَ آنِفاً.

وَالمُرَادُ بِـ«العَارِضِ»: المَنْسُوبُ إِلَيْهِ الأَمْرُ الَّذِي يَعْرِضُ لِلشَّيْءِ كَـ: «الضَّحِكِ»، وَبِـ«العَرَضِيِّ»: المَنْسُوبُ نَحْوُ: «الضَّاحِكِ»، فَالعَارِضُ غَيْرُ العَرَضِيِّ، كَمَا لَا يَخْفَى.

الأنبابي

قوله: (وَبِـ«العَرَضِيِّ»: المَنْسُوبُ... إلخ) فالنِّسبةُ مِن نسبة اللَّازم إلى الملزوم. اهـ «صبَّان»[٤].

---

(١) الشرشيمي: قوله: (وَ«الفَاءُ»: زَائِدَةٌ) منع سيبويه زيادة الفاء، كما في «الصَّبان».

(٢) الشرشيمي: قوله: («ذَوَو») فحذفوا لام الكلمة، وعوَّضوا عنها التَّاء، وقلبوا عين الكلمة ألفاً.

(٣) الشرشيمي: قوله: (أَوْ لِعَارِضٍ) أي: لأمر عارضٍ للماهيَّة كـ: الضَّحك والمشي؛ بأن تقول: «الضَّاحكُ الَّذي هو الخاصَّة كلِّيٌّ عَرَضيٌّ»، وبأن تقول: «الماشي الَّذي هو عَرَضٌ عامٌّ كلِّيٌّ عَرَضيٌّ»، ونسبةُ الذَّات المتَّصفة إلى العارض وهو الصِّفة مِن نسبة اللَّازم إلى الملزوم، فالمنسوبُ الذَّات المتَّصفة بالصِّفة، والمنسوب إليه تلك الصِّفة كـ: الضَّحك والمشي، وتلك الصِّفة ملزومةٌ والموصوف لازمٌ، ويصحُّ العكس.

(٤) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٢٥٧).

(٣٠) وَأَوَّلاً لِـلـذَّاتِ إِنْ فِـيـهَـا انْـدَرَجْ فَـانْـسِـبْـهُ، أَوْ لِـعَـارِضٍ إِذَا خَـرَجْ
(٣١) وَالـكُـلِّيَـاتُ خَـمْـسَـةٌ دُونَ انْـتِقَـاصْ: جِـنْـسٌ، وَفَـصْـلٌ، عَـرَضٌ، نَـوْعٌ، وَخَـاصْ

الباجوري

قَوْلُهُ: (إِذَا خَرَجْ) أَيْ: عَنِ الذَّاتِ.

قَوْلُهُ: (وَالكُلِّيَاتُ) بِتَخْفِيفِ اليَاءِ لِلوَزْنِ.

وَقَوْلُهُ: (خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ) أَيْ: وَدُونَ زِيَادَةٍ؛ فَفِي كَلَامِ المُصَنِّفِ اكْتِفَاءٌ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] أَيْ: وَالبَرْدَ.

وَوَجْهُ انْحِصَارِ الكُلِّيَّاتِ فِي الخَمْسَةِ: أَنَّ الكُلِّيَّ:

- إِمَّا جُزْءٌ مِنَ المَاهِيَّةِ، وَهُوَ: الجِنْسُ، وَالفَصْلُ.
- وَإِمَّا تَمَامُهَا، وَهُوَ: النَّوْعُ.
- وَإِمَّا خَارِجٌ عَنْهَا، وَهُوَ: الخَاصَّةُ، وَالعَرَضُ العَامُّ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدِ اسْتَعْمَلَ بَعْضُ المُوَلَّدِينَ فِي الرَّجَزِ زِيَادَةَ حَرْفٍ سَاكِنٍ آخِرَ الشَّطْرِ الأَوَّلِ وَآخِرَ الشَّطْرِ الثَّانِي كَمَا هُنَا، لَكِنَّ العَرُوضِيِّينَ لَمْ يَذْكُرُوهُ، بَلْ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ مَنْعُهُ، وَعَلَى تَسْلِيمِ أَنَّهُ يُسَمَّى: «تَذْيِيلاً»[١]، فَالتَّذْيِيلُ الجَائِزُ خَاصٌّ بِمَجْزُوءِ البَسِيطِ وَالكَامِلِ وَالمُتَدَارَكِ؛ بِنَاءً عَلَى طَرِيقَةِ مَنْ أَثْبَتَهُ[٢]، وَكَأَنَّ مَنِ اسْتَعْمَلَهُ تَسَامَحَ لِشِبَهِ «مُسْتَفْعِلُنْ» آخِرَ مَشْطُورِ الرَّجَزِ بِـ: «مُسْتَفْعِلُنْ» آخِرَ مَجْزُوءِ مَا ذُكِرَ[٣].

قَوْلُهُ: (جِنْسٌ) هُوَ: «مَا صَدَقَ فِي جَوَابِ "مَا هُوَ؟" عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِالحَقِيقَةِ»[٤]؛ كَـ: «الحَيَوَانُ»، فَإِنَّهُ يَصْدُقُ فِي جَوَابِ «مَا هُوَ؟» عَلَى كَثِيرِينَ... إلخ؛ بِمَعْنَى: أَنَّهُ يَصِحُّ حَمْلُهُ عَلَى مَا ذُكِرَ، فَإِذَا قِيلَ: «الإِنْسَانُ وَالفَرَسُ وَالحِمَارُ مَا هُوَ؟» صَلُحَ لِأَنْ يُحْمَلَ فِي جَوَابِ ذَلِكَ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي السُّؤَالِ بِأَنْ يُقَالَ: «حَيَوَانٌ»؛ أَيِ: المَذْكُورُ حَيَوَانٌ.

الأنبابي

قوله: (مَا هُوَ؟) أفرد الضَّمير [ج/١٧] للتَّأويل بالمذكور.

---

(١) الشرشيمي: قوله: (وَعَلَى تَسْلِيمِ أَنَّهُ يُسَمَّى: «تَذْيِيلاً») أي: قلنا أوّلاً منع كونه تذييلاً؛ لأنَّ التَّذييل زيادةُ شيءٍ خفيفٍ.

(٢) الشرشيمي: قوله: (بِنَاءً عَلَى طَرِيقَةِ مَنْ أَثْبَتَهُ) أي: المتدارك.

(٣) في بعض النسخ الخطية: «البسيط» بدلاً من «ما ذكر».

(٤) الشرشيمي: قوله: (مَا صَدَقَ فِي جَوَابِ "مَا هُوَ؟"... إلخ) أي: ما صلح أن يصدق مِن حيث صلاحيَّته للوقوع في جواب ما... إلخ؛ وإن كان مِن حيثيَّة أخرى يقال له: «نوعٌ»، فالاختلافُ بالاعتبار، فقيدُ الحيثيَّة مرادٌ في التَّعريف، وكذا يقال فيما بعد.

(٣١) وَالكُلِّيَاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ: جِنْسٌ، وَفَصْلٌ، عَرَضٌ، نَوْعٌ، وَخَاصْ

الباجوري

وَ«مَا»: وَاقِعَةٌ عَلَى الكُلِّيِّ الشَّامِلِ لِجَمِيعِ الكُلِّيَّاتِ، فَهِيَ جِنْسٌ.

وَالمُرَادُ بِـ«الكَثِيرِينَ»: مَا يَشْمَلُ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ، وَالتَّعْبِيرُ بِذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ مِنْ مُسَامَحَاتِ المُصَنِّفِينَ الَّتِي مُقْتَضَاهَا غَيْرُ مُرَادٍ، فَانْدَفَعَ مَا قَدْ يُقَالُ: إِنَّ «كَثِيرِينَ» جَمْعُ: «كَثِيرٍ»، وَأَقَلُّ الجَمْعِ اثْنَانِ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ المُرَادَ بِالجَمْعِ مَا فَوْقَ الوَاحِدِ، وَأَقَلُّ الكَثْرَةِ ثَلَاثَةٌ، فَيَلْزَمُ أَنْ لَا يَصْلُحَ لِأَنْ يَصْدُقَ عَلَى أَقَلَّ مِنْ سِتَّةِ أَنْوَاعٍ، وَهُوَ بَاطِلٌ.

وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا: «فِي جَوَابِ»[1]:

- بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الإِضَافَةِ لِـ«مَا»: العَرَضُ العَامُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ فِي الجَوَابِ المُصْطَلَحِ عَلَيْهِ عِنْدَ المَنَاطِقَةِ، وَإِنْ وَقَعَ فِي الجَوَابِ عَنِ السُّؤَالِ بِـ«كَيْفَ» كَأَنْ يُقَالَ: «كَيْفَ زَيْدٌ؟»، فَيُقَالُ: «صَحِيحٌ» مَثَلاً.

- وَمَعَ النَّظَرِ لِلإِضَافَةِ لِـ«مَا»: الفَصْلُ وَالخَاصَّةُ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَا يَقَعُ فِي جَوَابِ «مَا»، وَإِنَّمَا يَقَعُ فِي جَوَابِ «أَيُّ شَيْءٍ؟»، كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي.

وَبِقَوْلِنَا: «عَلَى كَثِيرِينَ»: الحَدُّ[2]، فَإِنَّهُ لَا يَصْدُقُ فِي جَوَابِ «مَا هُوَ؟» عَلَى كَثِيرِينَ، بَلْ يَصْدُقُ فِي جَوَابِ «مَا هُوَ؟» عَلَى وَاحِدٍ فَقَطْ؛ كَأَنْ يُقَالَ: «الإِنْسَانُ مَا هُوَ؟»، فَيُقَالُ: «حَيَوَانٌ نَاطِقٌ».

الأنبابي

قوله: (وَالمُرَادُ بِـ«الكَثِيرِينَ»... إلخ) وغلَّب فيه أيضاً العاقل على غيره حتَّى يصحَّ الجمع بالياء والنُّون.

قوله: (فِي الجَوَابِ المُصْطَلَحِ) وهو الجوابُ عنِ السُّؤال بـ «ما» أو «أيُّ».

---

(١) **الشرشيمي**: قوله: (وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا: «فِي جَوَابِ»... إلخ) أي: لأنَّه ليس جزء ماهيَّة عامًّا، ولا تمام الماهيَّة حتَّى يقع في جواب «ما»، ولا جزء الماهيَّة المميِّز ولا عرضها المميِّز حتَّى يقع في جواب «أيُّ شيء؟».

(٢) **الشرشيمي**: قوله: (الحَدُّ... إلخ) أي: لأنَّه لا يذكر إلَّا في جواب «ما» المسئول بها عنِ النَّوع، ولا يُذكر في الجواب عنِ السُّؤال عن حقيقة الأفراد إلَّا النَّوع، لا الحدُّ الَّذي فيه تفصيل أجزاء الماهيَّة، فهو لا يُجاب به إلَّا عنِ السُّؤال عنِ النَّوع.

إن قلت: إذا كان الحدُّ يقع في جواب «ما» كان الكلِّيَّات ستَّةً، لا خمسة.

قلت: الكلامُ في الكلِّيِّ المفرد الَّذي ينقسم إلى الكلِّيَّات الخمس، وأمَّا الحدُّ فهو مركَّبٌ، فهو خارجٌ عنِ المقسم، وكذا يلاحظ إخراجه في تعريف النَّوع.

(٣١) وَالكُلِّيَاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ: جِنْسٌ، وَفَصْلٌ، عَرَضٌ، نَوْعٌ، وَخَاصْ

الباجوري

وَبِقَوْلِنَا: «مُخْتَلِفِينَ بِالحَقِيقَةِ»: النَّوعُ، فَإِنَّهُ وَإِنْ صَدَقَ فِي جَوَابِ «مَا هُوَ؟» عَلَى كَثِيرِينَ، لَكِنْ مُتَّفِقِيْنِ بِالحَقِيقَةِ كَمَا سَيَأْتِي.

وَأَمَّا الجُزْئِيُّ فَلَا حَاجَةَ لِإِخْرَاجِهِ[١]؛ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ أَنَّ «مَا» وَاقِعَةٌ عَلَى كُلِّيٍّ بِوَاسِطَةِ أَنَّ الكَلَامَ لَيْسَ إِلَّا فِي الكُلِّيَّاتِ، فَافْهَمْ.

قَوْلُهُ: (وَفَصْلٌ) هُوَ: «مَا صَدَقَ فِي جَوَابِ "أَيُّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ؟"»؛ كَـ: «النَّاطِقِ»، فَإِنَّهُ يَصْدُقُ فِي جَوَابِ ذَلِكَ، فَإِذَا قِيلَ: «مُمَيِّزُ الإِنْسَانِ أَيُّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ؟»؛ أَيْ: حَالَ كَوْنِهِ مُنْدَرِجاً فِي ذَاتِهِ، صَلُحَ لِأَنْ يُحْمَلَ فِي جَوَابِ ذَلِكَ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي السُّؤَالِ بِأَنْ يُقَالَ: «نَاطِقٌ»، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى القَوْلِ بِأَنَّ «النَّاطِقَ» لَا يُقَالُ إِلَّا عَلَى «الإِنْسَانِ»، وَأَمَّا عَلَى مَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ: «مِنْ أَنَّهُ يُقَالُ عَلَى المَلَائِكَةِ وَالجِنِّ»، فَلَيْسَ النَّاطِقُ فَصْلاً لِلإِنْسَانِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَلَائِكَةِ وَالجِنِّ.

وَ«مَا»: وَاقِعَةٌ عَلَى الكُلِّيِّ الشَّامِلِ لِجَمِيعِ الكُلِّيَّاتِ، فَهِيَ جِنْسٌ.

وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا: «فِي جَوَابِ»:

- بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الإِضَافَةِ لِـ «أَيُّ»: العَرَضُ العَامُّ.
- وَمَعَ النَّظَرِ لَهَا: الجِنْسُ وَالنَّوْعُ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَا يَقَعُ فِي جَوَابِ «أَيُّ»، وَإِنَّمَا يَقَعُ فِي جَوَابِ «مَا».

وَبِقَوْلِنَا: «فِي ذَاتِهِ»: الخَاصَّةُ، فَإِنَّهَا لَا تَصْدُقُ فِي جَوَابِ «أَيُّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ؟»، بَلْ فِي جَوَابِ «أَيُّ شَيْءٍ هُوَ فِي عَرَضِهِ؟».

الأنبابي

قوله: (وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى القَوْلِ... إلخ) عبارة الصَّبَّان: قال الغنيميُّ: كون «النَّاطق» مميِّزاً لـ«الإنسان» عمَّا سواه إنَّما هو عند مَن لم يجعله مقولاً على غير الحيوان، أمَّا عند مَن جعله مقولاً عليه، فلا يكون النَّاطق فصلاً للإنسان بالنِّسبة للملائكة، بل بالنِّسبة لِمَا شاركه في جنسه، فإنَّ الملائكة عندهم ليست حيواناً؛ لأنَّها عندهم ليست أجساماً، ولكنَّها ناطقةٌ. اهـ ببعض تصرُّفٍ[٢].

وقيل: عدم حيوانيَّتهم؛ لعدم نموِّهم، وكالملائكة فيما ذكر الجنُّ. اهـ بالحرف[٣].

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (فَلَا حَاجَةَ لِإِخْرَاجِهِ) أي: بقوله: «في جواب»، أو بقوله: «صدق».

(٢) انظر: «كشف اللثام عن شرح شيخ الإسلام» مخطوط (لوحة: ١٨).

(٣) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٢٦٧).

(٣١) وَالكُلِّيَاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ: جِنْسٌ، وَفَصْلٌ، عَرَضٌ، نَوْعٌ، وَخَاصْ

الباجوري

وَأَمَّا الجُزْئِيُّ فَلَا حَاجَةَ لِإِخْرَاجِهِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الفَصْلَ نَوْعَانِ: قَرِيبٌ، وَبَعِيدٌ.

(١) ـ **فَالأَوَّلُ**: مَا يُمَيِّزُ الشَّيْءَ عَمَّا يُشَارِكُهُ فِي جِنْسِهِ القَرِيبِ كَـ: «النَّاطِقِ»، فَإِنَّهُ يُمَيِّزُ «الإِنْسَانَ» عَمَّا يُشَارِكُهُ فِي جِنْسِهِ القَرِيبِ وَهُوَ «الحَيَوَانُ» مِنَ الفَرَسِ، وَالحِمَارِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

(٢) ـ **وَالثَّانِي**: مَا يُمَيِّزُ الشَّيْءَ عَمَّا يُشَارِكُهُ فِي جِنْسِهِ البَعِيدِ كَـ: «الحَسَّاسِ» بِالنِّسْبَةِ لِـ «الإِنْسَانِ»، فَإِنَّهُ يُمَيِّزُهُ عَمَّا يُشَارِكُهُ فِي جِنْسِهِ البَعِيدِ كَـ: «الجِسْمِ» مِنَ الحَجَرِ، وَالشَّجَرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

فَإِنْ قِيلَ: يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ كَوْنُ الجِنْسِ[١] غَيْرِ العَالِي فَصْلاً؛ لِأَنَّهُ يُمَيِّزُ الشَّيْءَ عَمَّا يُشَارِكُهُ فِي جِنْسِهِ البَعِيدِ كَـ: «الحَيَوَانِ» بِالنِّسْبَةِ لِـ «الإِنْسَانِ»، فَإِنَّهُ يُمَيِّزُهُ عَمَّا يُشَارِكُهُ فِي الجِنْسِ البَعِيدِ كَـ: «الجِسْمِ» مِنَ الحَجَرِ، وَالشَّجَرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

أُجِيبَ: بِأَنَّ «الحَيَوَانَ» مَثَلاً:

ـ إِذَا وَقَعَ فِي جَوَابِ «أَيُّ شَيْءٍ هُوَ؟»؛ كَمَا إِذَا قِيلَ: «مُمَيِّزُ الإِنْسَانِ أَيُّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ؟»، فَقُلْتَ: «حَيَوَانٌ» كَانَ فَصْلاً.

الأنبابي

قوله: (فِي جِنْسِهِ القَرِيبِ) ويلزم منه تمييزه عمَّا يشاركه في البعيد، بخلاف الفصل البعيد، فإنَّه لا يلزم مِن تمييزه الشَّيء عمَّا يشاركه في البعيد تمييزه له عمَّا يشاركه[٢] في القريب، والاقتصارُ على ذكر الجنس في النَّوعين مبنيٌّ على أنَّ كلَّ ماهيَّةٍ لها فصلٌ لا بدَّ وأن يكون لها جنسٌ، وهو مذهب المتقدِّمين.

وذهب المتأخِّرون إلى عدم لزوم ذلك، فزادوا في تعريف الفصل: «أو في الوجود»، فقالوا في تعريفه: «هو ما يميِّز الشَّيء في ذاته عمَّا يشاركه في الجنس، أو في الوجود»، فإن كان هذا الفصل مميِّزاً للماهيَّة عن جميع ما يشاركها في الوجود فهو قريبٌ، وإن ميَّزها عن بعض ما يشاركها فيه فهو بعيدٌ. اهـ «صبَّان»[٣].

---

(١) **الشرشيمي**: قوله: (يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ كَوْنُ الجِنْسِ. . . إلخ) أي: فيلزم كون الشَّيء الَّذي يصدق على كثيرين مطلقاً فصلاً مخصَّصاً لغيره، مع كونه عامًّا، فأجاب: بأنَّهما يختلفان بالاعتبار، بخلاف صدق الجنس. . . إلخ. **وجه ذلك**: أنَّ المتعدِّد مِنَ الأنواع يُجاب عنه بالأمر المشترك بينهما، وهو الجنسُ؛ لأنَّه لو اقتصر على أحد الأنواع لأُجيب بالحدِّ، بخلاف تلك الأشخاص فإنَّها متَّفقةٌ في الحقيقة النَّوعيَّة.

(٢) في (ب): «شاركه» بدلاً من «يشاركه».

(٣) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٢٦٨).

(٣١) وَالكُلِّيَاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ: جِنْسٌ، وَفَصْلٌ، عَرَضٌ، نَوْعٌ، وَخَاصْ

الباجوري

ـ وَإِذَا وَقَعَ فِي جَوَابِ «مَا هُوَ؟»؛ كَمَا إِذَا قِيلَ: «الإِنْسَانُ وَالفَرَسُ مَا هُوَ؟»، فَقُلْتَ: «حَيَوَانٌ»، كَانَ جِنْساً، فَهُوَ فَصْلٌ بِاعْتِبَارٍ، وَجِنْسٌ بِاعْتِبَارٍ آخَرَ، فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (عَرَضٌ) أَيْ: عَامٌّ، وَهُوَ: «مَا خَرَجَ عَنِ المَاهِيَّةِ وَصَدَقَ عَلَيْهَا وَعَلَى غَيْرِهَا» كَـ: «المُتَحَرِّكِ» بِالنِّسْبَةِ لِـ «الإِنْسَانِ»، فَإِنَّهُ خَرَجَ عَنْ مَاهِيَّتِهِ، وَيَصْدُقُ عَلَيْهَا وَعَلَى غَيْرِهَا؛ كَأَنْ يُقَالَ: «الإِنْسَانُ مُتَحَرِّكٌ، الفَرَسُ مُتَحَرِّكٌ».

وَ«مَا»: وَاقِعَةٌ عَلَى الكُلِّيِّ الشَّامِلِ لِجَمِيعِ الكُلِّيَّاتِ، فَهِيَ جِنْسٌ.

وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا: «خَرَجَ عَنِ المَاهِيَّةِ»: الجِنْسُ، وَالفَصْلُ، وَالنَّوْعُ؛ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ خَارِجَةً عَنْهَا، بَلِ الأَوَّلَانِ جُزْءَانِ مِنْهَا، وَالثَّالِثُ تَمَامُهَا.

وَبِقَوْلِنَا: «وَصَدَقَ... إلخ»: الخَاصَّةُ، فَإِنَّهَا وَإِنْ خَرَجَتْ عَنِ المَاهِيَّةِ تَصْدُقُ عَلَيْهَا فَقَطْ.

وَاعْلَمْ أَنَّ العَرَضَ العَامَّ نَوْعَانِ:

(١) ـ **الأَوَّلُ**: لَازِمٌ؛ كَـ: «المُتَنَفِّسِ بِالقُوَّةِ».

(٢) ـ **وَالثَّانِي**: مُفَارِقٌ؛ كَـ: «المُتَنَفِّسِ بِالفِعْلِ».

قَوْلُهُ: (نَوْعٌ) هُوَ: «مَا صَدَقَ فِي جَوَابِ "مَا هُوَ؟" عَلَى كَثِيرِينَ مُتَّفِقِينَ بِالحَقِيقَةِ»؛ كَـ: «الإِنْسَانِ»، فَإِنَّهُ يَصْدُقُ فِي جَوَابِ «مَا هُوَ؟» عَلَى كَثِيرِينَ... إلخ، فَإِذَا قِيلَ: «زَيْدٌ وَعَمْرٌو مَا هُوَ؟»، صَلُحَ لِأَنْ يُحْمَلَ فِي جَوَابِ ذَلِكَ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي السُّؤَالِ، بَلْ لَوْ قِيلَ: «زَيْدٌ مَا هُوَ؟» صَلُحَ لِذَلِكَ، فَيُقَالُ: «إِنْسَانٌ»؛ لِأَنَّ المُرَادَ هُنَا بِصِدْقِهِ عَلَى كَثِيرِينَ حَمْلُهُ عَلَيْهَا، وَإِنْ لَمْ تَجْتَمِعْ فِي السُّؤَالِ، بِخِلَافِ صِدْقِ الجِنْسِ عَلَى كَثِيرِينَ فِي مَا مَرَّ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ جَمْعِهَا فِي ذَلِكَ.

وَ«مَا»: وَاقِعَةٌ عَلَى الكُلِّيِّ الشَّامِلِ لِجَمِيعِ الكُلِّيَّاتِ، فَهِيَ جِنْسٌ.

وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا: «فِي جَوَابِ»:

الأنبابي

قوله: (كَـ: «المُتَنَفِّسِ بِالقُوَّةِ») المراد بالقوّة هنا: إمكان حصول الشّيء مع عدمه أو وجوده، فهي أعمُّ مطلقاً مِنَ «الفعل»، وإن كانت تفسّر أيضاً بإمكان حصول الشّيء مع عدمه، فتكون مباينةً له. اهـ «صبّان»[1].

---

(١) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٢٧٠).

(٣١) وَالكُلِّيَاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ: جِنْسٌ، وَفَصْلٌ، عَرَضٌ، نَوْعٌ، وَخَاصْ

الباجوري

- بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الإِضَافَةِ لِـ «مَا»: العَرَضُ العَامُّ؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

- وَبِالنَّظَرِ لَهَا: الفَصْلُ، وَالخَاصَّةُ؛ فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَصْدُقُ فِي جَوَابِ «أَيُّ شَيْءٍ هُوَ؟».

وَبِقَوْلِنَا: «عَلَى كَثِيرِينَ»: الحَدُّ؛ لِمَا مَرَّ.

وَبِالتَّقْيِيدِ بِـ «المُتَّفِقِيْنِ بِالحَقِيقَةِ»: الجِنْسُ، فَإِنَّهُ يَصْدُقُ فِي جَوَابِ «مَا هُوَ؟» عَلَى المُخْتَلِفِيْنِ بِالحَقِيقَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: حَقِيقَةُ كُلٍّ مِنْ «زَيْدٍ، وَعَمْرٍو» مُرَكَّبَةٌ مِنَ: الإِنْسَانِ، وَالتَّشَخُّصِ المُخْتَصِّ بِهِ الَّذِي لَا يَشْرِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ، فَهُمَا مُخْتَلِفَانِ بِالحَقِيقَةِ.

أُجِيبَ: بِأَنَّ المُرَادَ بِـ «الحَقِيقَةِ» هُنَا: الحَقِيقَةُ النَّوْعِيَّةُ كَـ: «حَيَوَانٌ نَاطِقٌ»، لَا الشَّخْصِيَّةُ كَـ: «الإِنْسَانِ، وَالتَّشَخُّصِ»، وَلَا شَكَّ أَنَّهُمَا مُتَّفِقَانِ فِي الأُولَى؛ إِذْ يَصْدُقُ عَلَى كُلٍّ مِنْهُمَا أَنَّهُ حَيَوَانٌ نَاطِقٌ، وَإِنْ لَمْ يَتَّفِقَا فِي الثَّانِيَةِ، وَالنَّوْعُ المُعَرَّفُ بِمَا ذَكَرَ إِنَّمَا هُوَ النَّوْعُ الحَقِيقِيُّ، وَأَمَّا الإِضَافِيُّ فَهُوَ: «مَا صَدَقَ فِي جَوَابِ "مَا هُوَ؟" عَلَى كَثِيرِينَ»، وَقَدِ انْدَرَجَ تَحْتَ جِنْسٍ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّوْعِ الحَقِيقِيِّ[(١)]: عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهٍ، فَيَجْتَمِعَانِ فِي نَحْوِ «الإِنْسَانِ»، وَيَنْفَرِدُ الإِضَافِيُّ فِي نَحْوِ «الحَيَوَانِ»، وَالحَقِيقِيُّ فِي نَحْوِ «النُّقْطَةِ»[(٢)].

الأنبابي

قوله: (فِي نَحْوِ «النُّقْطَةِ») أي: لعدم اندراجها تحت جنسٍ، وإلَّا لزم تركُّبها، والفرض أنَّها بسيطةٌ.

---

(١) الشرشيمي: قوله: (وَبَيْنَ النَّوْعِ الحَقِيقِيِّ... إلخ) وجه ذلك: أنَّه قيَّد الكثيرين في تعريف النَّوع الحقيقيِّ بكونهم متَّفقين في الحقيقة، فلا يصدق إلَّا على المتَّفقين، ولم يقيِّده بـ «الاندراج تحت جنسٍ»؛ أي: سواءٌ اندرج أو لا، وقد قيَّد الإضافيَّ بـ «الاندراج تحت جنسٍ»، ولم يقيِّده بكون الكثيرين متَّفقين بالحقيقة.

(٢) الشرشيمي: قوله: (فِي نَحْوِ «النُّقْطَةِ») وذلك لأنَّها نهاية الخطِّ، فهي نوعٌ وتحتها أفرادٌ وليست مندرجةً تحت جنسٍ، وإلَّا لكانت مركَّبةً، وهي مِنَ الأعراض عند الحكماء، وأمَّا عند المتكلِّمين فهي جوهرٌ.

لا يُقال: إذا كانت مِنَ الجواهر كان لها جنسٌ، وهو الجوهر.

لأنَّا نقول: مَن قال: «إنَّها جوهرٌ» لا يقول: إنَّ الجوهر جنسٌ لها، بل هو عَرَضٌ عامٌّ، وليس جنساً لها حتَّى تكون مركَّبةً منه، ومن فصل كان يقال: إنَّ النُّقطة جوهرٌ مركَّبٌ أو جوهر فردٌ ولا يصحُّ التَّمثيل للنَّوع الحقيقيِّ فقط بالعقل؛ لأنَّه على القول بنوعيَّته يكون مندرجاً تحت جنسٍ فهو حقيقيٌّ وإضافيٌّ لا حقيقيٌّ فقط. [هكذا شرح القولة في الأصل، وأثبتها كما هي].

(٣١) وَالكُلِّيَاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ: جِنْسٌ، وَفَصْلٌ، عَرَضٌ، نَوْعٌ، وَخَاصْ

الباجوري

وَاعْلَمْ أَنَّ مَرَاتِبَ النَّوْعِ الإِضَافِيِّ ثَلَاثَةٌ:

(١) ـ **النَّوْعُ العَالِي**، وَهُوَ: مَا لَا أَنْوَاعَ فَوْقَهُ، وَتَحْتَهُ الأَنْوَاعُ كَـ: «الجِسْمِ».

(٢) ـ **وَالنَّوْعُ السَّافِلُ**، وَهُوَ: مَا لَا نَوْعَ تَحْتَهُ، وَفَوْقَهُ الأَنْوَاعُ كَـ: «الإِنْسَانِ».

(٣) ـ **وَالنَّوْعُ المُتَوَسِّطُ**، وَهُوَ: مَا فَوْقَهُ نَوْعٌ، وَتَحْتَهُ نَوْعٌ كَـ: «الحَيَوَانِ».

(٤) ـ **وَبَقِيَ رَابِعٌ**، وَهُوَ: النَّوْعُ المُنْفَرِدُ، وَهُوَ: مَا لَا نَوْعَ فَوْقَهُ، وَلَا نَوْعَ تَحْتَهُ، وَيُمَثَّلُ لَهُ بِالعَقْلِ؛ بِنَاءً عَلَى نَوْعِيَّتِهِ(١).

الأنبابي

وبحث فيه: بأنَّا لا نسلِّم عدم تركُّب ماهيَّة البسيط مِن أجزاء ذهنيَّة كما ذكره السَّعد في «شرح الشَّمسيَّة»(٢)، أفاده الملَّويُّ في «كبيره»(٣)، قال الصَّبَّان: وتقدَّم لنا فيه كلامٌ شريفٌ. اهـ(٤).

ثمَّ إنَّه اختلف في «النقطة»: فقيل: مِنَ العدميَّات. وقيل: مِنَ الاعتباريَّات. وقيل: مِنَ الكمِّيَّات؛ هذا عند الحكماء، وأمَّا عند المتكلِّمين فالنُّقطةُ الجوهرُ الفردُ.

قوله: (بِنَاءً عَلَى نَوْعِيَّتِهِ) أي: كونه نوعاً، وأنَّ ما تحته مِنَ العقول العشرة أفرادٌ اختلفت بالخواصِّ

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (بِنَاءً عَلَى نَوْعِيَّتِهِ) أي: والعقول الَّتي تحته مركَّبةٌ منه ومِن مشخَّصاتٍ، وهو مندرجٌ تحت جنسٍ وهو الجوهر المجرَّد عنِ المادَّة وعلائقها الَّذي أثبته الحكماء؛ لأنَّهم قسَّموا الأشياء ثلاثة أقسام: جوهراً غير مجرَّدٍ، وعرضاً ـ وهذان أثبتهما المتكلِّمون أيضاً ـ، وجوهراً مجرَّداً، وأدرجوا فيه العقل فهو نوعٌ منه، وتحته أشخاص متميِّزات بمشخِّصات.

وهناك قولٌ آخر يجعله جنساً منفرداً؛ أي: لا فوقه جنسٌ ولا تحته جنسٌ، بل تحته أنواع مركَّبات مِنَ الجنس ومن فصول لا نعلمها، وعلى هذا القول يكون الجوهر عرضاً عامًّا.

والحاصلُ أنَّ فيه قولين:

قولٌ: بأنَّه نوعٌ منفردٌ؛ أي: لا نوع [أ/٢٩] فوقه ولا نوع تحته، بل فوقه جنسٌ وهو الجوهر المجرَّد، وتحته أشخاصٌ.

وقولٌ: بأنَّه جنسٌ منفردٌ؛ أي: لا فوقه جنسٌ ولا تحته جنسٌ، بل تحته أنواعٌ مركَّبةٌ منه ومِن فصول تميِّزها، وتلك الفصول لا نعلمها، والجوهرُ ليس جنساً له، بل هو عرضٌ عامٌّ له.

والظَّاهرُ: أن العقل على كلامهم شامل لعقول الأدميِّين أيضاً، فهو جوهرٌ مجرَّدٌ عنِ المادَّة، وأمَّا عند أهل السُّنَّة فهو: عَرَضٌ قائمٌ بالقلب متَّصلٌ بالدِّماغ يزيد وينقص، والله تعالى أعلم بحقيقة الحال.

(٢) انظر: «شرح الشمسية» للسعد (ص: ١٨٩).

(٣) انظر: «الشرح الكبير على السلم» للملوي (ص: ١٨٥).

(٤) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٢٧٣).

(٣١) وَالكُلِّيَاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ: جِنْسٌ، وَفَصْلٌ، عَرَضٌ، نَوْعٌ، وَخَاصْ

الباجوري

قَوْلُهُ: (وَخَاصْ) بِحَذْفِ «الهَاءِ»، وَتَخْفِيفِ الصَّادِ؛ لِلضَّرُورَةِ.

وَهِيَ: «مَا صَدَقَ فِي جَوَابِ "أَيُّ شَيْءٍ هُوَ فِي عَرَضِهِ؟"»؛ كَـ: «الضَّاحِكِ»، فَإِنَّهُ يَصْدُقُ فِي جَوَابِ ذَلِكَ، فَإِنْ قِيلَ: «مُمَيِّزُ الإِنْسَانِ أَيُّ شَيْءٍ هُوَ فِي عَرَضِهِ؟» أَيْ: حَالَ كَوْنِهِ مُنْدَرِجاً فِي عَرَضِهِ، صَلُحَ لِأَنْ يُحْمَلَ فِي جَوَابِ ذَلِكَ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي السُّؤَالِ بِأَنْ يُقَالَ: «ضَاحِكٌ».

وَ«مَا»: وَاقِعَةٌ عَلَى الكُلِّيِّ الشَّامِلِ لِجَمِيعِ الكُلِّيَّاتِ، فَهِيَ جِنْسٌ.

الأنبابي

المشخَّصة لا بالفصول، وقدَّرنا أنَّ الجوهر المجرَّد جنسٌ له، وذهب الإمام إلى أنَّه جنسٌ تحته أنواع مختلفة بفصولٍ لا نعلمها، فعلى هذا القول يكون جنساً منفرداً على تقدير أنَّ الجوهر المجرَّد ليس جنساً له، بل هو عَرَضٌ عامٌّ له. أفاده الصَّبَّان(١).

وفي «البنَّانيِّ»: أنَّ الفلاسفة قسَّموا الجوهر وهو ماهيَّةٌ إذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوعٍ إلى خمسة أقسامٍ؛ لأنَّه إمَّا [أ/١٧] حالٌ ويسمَّى: «الصُّورة»، وإمَّا محلٌّ وهو: «الهَيُولَى»، وإمَّا مركَّبٌ منهما وهو: «الجسم»، أم لا حالٌّ ولا محلٌّ وهو المجرَّد، وفيه قسمان؛ لأنَّه إمَّا أن يتعلَّق بالبدن تعلُّق التَّدبير وهو النَّفس، أو لا يتعلَّق به وهو العقل، فالعقلُ على قولهم: جوهرٌ مجرَّدٌ عنِ المادَّة وعلائقها.

واختلفوا في جنس العقول العشرة، وهو المجرَّد عنِ المادَّة وعلائقها، هل هو مندرجٌ تحت الجوهر أم لا؟ واختلفوا في العقول العشرة: هلِ اختلفت بالحقيقة والفصول، فتكون [ب/ ٢٥] أنواعاً والعقل جنسها، أو بالعوارض والخواصِّ، فيكون العقل نوعاً لها وهي أفراده؟

ثمَّ على القول بأنَّه تحت الجوهر، وأنَّه مِن أقسامه كان نوعيًّا إضافيًّا على كلٍّ مِنَ القولين الأخيرين، وعلى القول بأنَّه ليس مِن أقسامه، وأنَّ الجوهر ينقسم إلى: الحالِّ، والمحلِّ، والمركَّب منهما فقط، فعلى أنَّه جنسٌ يكون جنساً منفرداً، وعلى أنَّه نوعٌ يكون نوعاً منفرداً كالنُّقطة.

والحقُّ عند أهل السُّنَّة رضي الله تعالى عنهم: أنَّ الجوهر إن لم يقبل القسمة فهو الفرد، وإلَّا فهو الجسم وأنكروا جميع ما عدا ذلك. اهـ باختصار(٢)، وقد بيَّن العلَّامة الصَّبَّان العقول العشرة وغيرها كالأفلاك، فراجعه(٣).

---

(١) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٢٧٧) بزيادة وتصرف.

(٢) انظر: «حاشية البناني على شرح مختصر السنوسي في المنطق» مخطوط الأزهرية برقم «١٥٩٧٠» (ق: ٢٤).

(٣) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٢٧٧).

(٣٢) وَأَوَّلُ ثَلَاثَةٌ بِلَا شَطَطْ: جِنْسٌ قَرِيبٌ، أَوْ بَعِيدٌ، أَوْ وَسَطْ

الباجوري

وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا: «فِي جَوَابِ»:

ـ بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الإِضَافَةِ لِـ «أَيٍّ»: العَرَضُ العَامُّ؛ لِمَا مَرَّ.

ـ وَمَعَ النَّظَرِ لَهَا: الجِنْسُ، وَالنَّوْعُ؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

وَبِقَوْلِنَا: «فِي عَرَضِهِ»: الفَصْلُ؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ فِي جَوَابِ «أَيُّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ؟»، كَمَا عَلِمْتَ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الخَاصَّةَ كَمَا تَكُونُ لِلنَّوْعِ تَكُونُ لِلجِنْسِ؛ كَـ: «المَاشِي»، فَإِنَّهُ خَاصَّةٌ لِلحَيَوَانِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهَا خَاصَّةً لِلجِنْسِ أَنْ تَكُونَ خَاصَّةً لِلنَّوْعِ، بِخِلَافِ العَكْسِ، فَكُلُّ خَاصَّةٍ لِلنَّوْعِ خَاصَّةٌ لِلجِنْسِ، وَلَا عَكْسَ.

وَالخَاصَّةُ عَلَى نَوْعَيْنِ:

(١) ـ مُلَازِمَةٌ؛ كَـ: «الضَّاحِكِ بِالقُوَّةِ».

(٢) ـ وَمُفَارِقَةٌ؛ كَـ: «الضَّاحِكِ بِالفِعْلِ».

وَجَعْلُ «الضَّاحِكِ» مِنْ خَوَاصِّ الإِنْسَانِ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الحُكَمَاءُ مِنْ أَنَّ طَبْعَ المَلَائِكَةِ وَالجِنِّ لَا يَقْتَضِي الضَّحِكَ، كَمَا أَنَّهُ لَا يَقْتَضِي البُكَاءَ، وَوُقُوعُ ذَلِكَ مِنْهُمْ ـ كَمَا وَرَدَ فِي بَعْضِ الآثَارِ ـ اتِّفَاقِيٌّ، لَيْسَ بِاقْتِضَاءِ الطَّبْعِ، وَبِهَذَا يُجَابُ عَمَّا حُكِيَ مِنْ أَنَّ النِّسْنَاسَ يَضْحَكُ إِذَا رَأَى أَوْ سَمِعَ مَا يَتَعَجَّبُ مِنْهُ، وَأَمَّا عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ مِنْ أَنَّ طَبْعَ المَلَائِكَةِ وَالجِنِّ يَقْتَضِي الضَّحِكَ، فَلَيْسَ «الضَّاحِكُ» مِنْ خَوَاصِّ الإِنْسَانِ بِالنِّسْبَةِ لَهُمَا.

قَوْلُهُ: (وَأَوَّلُ) أَيِ: الَّذِي هُوَ الجِنْسُ.

وَقَوْلُهُ: (ثَلَاثَةٌ) أَيْ: بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الجِنْسِ المُنْفَرِدِ؛ لِعَدَمِ الظَّفْرِ بِمِثَالِهِ، وَإِلَّا فَمَعَ النَّظَرِ إِلَيْهِ يَكُونُ الجِنْسُ أَرْبَعَةً، وَمَثَّلَ بَعْضُهُمْ لِلْجِنْسِ المُنْفَرِدِ بِـ: «العَقْلِ»؛ بِنَاءً عَلَى جِنْسِيَّتِهِ.

وَقَوْلُهُ: (بِلَا شَطَطْ) أَيْ: بِلَا زِيَادَةٍ؛ يَعْنِي: وَلَا نَقْصٍ، فَفِي كَلَامِهِ اكْتِفَاءٌ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: أَصْلُ قَوْلِهِ: «بِلَا شَطَط»: لَا بِشَطَطٍ[1]؛ لِأَنَّ حَقَّ حَرْفِ النَّفْيِ التَّقْدِيمُ عَلَى جَمِيعِ المَنْفِيِّ[2]، وَهُوَ «البَاءُ» مَعَ «الشَّطَطِ» الدَّالُّ مَجْمُوعُهُمَا ....

(١) «لا بشطط» ساقطة من المطبوع.

(٢) الشرشيمي: قوله: (لِأَنَّ حَقَّ حَرْفِ النَّفْيِ التَّقْدِيمُ... إلخ) ليس هذا لكون النَّفي له الصَّدارة، بل لكونه نافياً لمعنى، وذلك المعنى لا يتحقَّق إلَّا للجارِّ والمجرور، فالمعنى المنفيُّ مأخوذٌ مِن مجموع الجارِّ والمجرور كما قاله المحشِّي.

(٣٢) وَأَوَّلُ ثَلَاثَةٌ بِلَا شَطَطْ: جِنْسٌ قَرِيبٌ، أَوْ بَعِيدٌ، أَوْ وَسَطْ

الباجوري

عَلَى مُلَابَسَةِ الثَّلَاثَةِ لِلْشَطَطِ[١]، وَإِنَّمَا قُدِّمَتِ «البَاءُ» تَزْيِيناً لِلَّفْظِ.

وَهَذَا إِنَّمَا يَتَّجِهُ[٢] عَلَى القَوْلِ بِأَنَّ «لَا» فِي مِثْلِ ذَلِكَ لَيْسَتْ بِمَعْنَى: «غَيْر»، وَأَمَّا عَلَى القَوْلِ بِأَنَّهَا بِمَعْنَى: «غَيْر» كَمَا هُوَ المَشْهُورُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: «جِئْتُ بِلَا زَادٍ» فَلَا، فَلْيُعْرَفْ.

قَوْلُهُ: (جِنْسٌ قَرِيبٌ) وَيُسَمَّى: «الجِنْسَ السَّافِلَ»، وَهُوَ: مَا لَا جِنْسَ تَحْتَهُ، وَفَوْقَهُ الأَجْنَاسُ؛ كَـ: «الحَيَوَانِ».

وَقَوْلُهُ: (أَوْ بَعِيدٌ) «أَوْ» هُنَا وَفِيمَا بَعْدُ بِمَعْنَى: «الوَاوِ».

وَيُسَمَّى البَعِيدُ: «الجِنْسَ العَالِي»، وَهُوَ: مَا لَا جِنْسَ فَوْقَهُ، وَتَحْتَهُ الأَجْنَاسُ؛ كَـ: «الجَوْهَرِ»، وَهَذَا عِنْدَ الإِطْلَاقِ، وَأَمَّا عِنْدَ التَّقْيِيدِ؛ كَأَنْ يُقَالَ: «بَعِيدٌ بِمَرْتَبَةٍ، أَوْ بِمَرْتَبَتَيْنِ»، فَهُوَ بِحَسَبِ القَيْدِ الَّذِي قُيِّدَ بِهِ، فَالأَوَّلُ كَـ: «الجِسْمِ»، وَالثَّانِي كَـ: «الجَوْهَرِ[٣]».

وَقَوْلُهُ: (أَوْ وَسَطْ) هُوَ: مَا فَوْقَهُ جِنْسٌ، وَتَحْتَهُ جِنْسٌ؛ كَـ: «الجِسْمِ».

الأنبابي

قوله: (تَزْيِيناً لِلَّفْظِ) أي: تحسيناً له.

أقول: قد يتوقَّف في وجه التَّزيين، وما يتوهَّم مِن أنَّ وجهه: خفَّةُ اللَّفظ وعذوبتُهُ بهذا التَّقديم، يُرَدُّ: بأنَّ ذلك على تسليمه إنَّما نشأ مِن كثرة استعمال اللَّفظ هكذا، وألفته على هذا الوجه، فلوِ استعمل اللَّفظ وأُلِف بدون التَّقديم لحصلت تلك العذوبة والخفَّة، فافهم. اهـ «صبَّان»[٤].

قوله: (كَـ: «الجَوْهَرِ») لا يقال: هناك ما هو أعلى منه كالشَّيء والمذكور والموجود والحادث.

لأنَّا نقول: هذه أعراضٌ عامَّةٌ خارجةٌ عنِ الماهيَّات؛ أي: لم يجعل شيءٌ منها جزء ماهيَّةٍ أصلاً، فلا يكون مِنَ الجنس الَّذي الكلام فيه؛ لأنَّه لا بدَّ أن يكون جزءاً مِن حقيقة، أفاده الملَّويُّ في «كبيره»[٥]. اهـ «صبَّان»[٦].

✿ ✿ ✿

(١) الشرشيمي: قوله: (الدَّالُّ... إلخ) أي: قبل دخول النَّافي، وبعده انتفت تلك الملابسة.

(٢) الشرشيمي: وقوله: (وَهَذَا إِنَّمَا يَتَّجِهُ... إلخ) أي: لأنَّ الملابسة على هذا مغايرة الشَّطط، لا للشطط حتَّى يبقى.

(٣) في المطبوع: «الجواهر» بدلاً من «الجوهر».

(٤) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٢٧٤).

(٥) انظر: «الشرح الكبير على السلم» للملوي (ص: ١٩٤).

(٦) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٢٧٥).

(٣٢) وَأَوَّلُ ثَــلَاثَــةٌ بِــلَا شَــطَــطْ: جِـنْـسٌ قَـرِيـبٌ، أَوْ بَـعْـيـدٌ، أَوْ وَسَــطْ

✿ ✿ ✿

الباجوري

وَإِنَّمَا قَدَّمَ الْمُصَنِّفُ «البَعِيدَ» عَلَى «الوَسَطِ» مَعَ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي تَرْتِيبِ الأَجْنَاسِ التَّصَاعُدُ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَيَسِّرُ لَهُ فِي النَّظْمِ، كَمَا لَا يَخْفَى.

✿ ✿ ✿

(فَصْلٌ فِي بَيَانِ نِسْبَةِ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي)

(٣٣) وَنِسْبَةُ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلَا نُقْصَانِ:

الباجوري

(فَصْلٌ فِي بَيَانِ نِسْبَةِ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي)

قَوْلُهُ: (فَصْلٌ فِي بَيَانِ نِسْبَةِ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي) اعْلَمْ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ مِنَ النِّسَبِ الخَمْسَةِ:

(١) ـ مِنْهُ مَا هُوَ مُعْتَبَرٌ بَيْنَ مَعْنَى اللَّفْظِ وَأَفْرَادِهِ، وَذَلِكَ هُوَ: «التَّوَاطُؤُ»، وَ: «التَّشَاكُكُ».

(٢) ـ وَمِنْهُ مَا هُوَ مُعْتَبَرٌ بَيْنَ مَعْنَى لَفْظٍ وَمَعْنَى لَفْظٍ آخَرَ، وَذَلِكَ هُوَ: «التَّبَايُنُ»، وَمَا قَدْ يَقَعُ مِنَ الحُكْمِ بِالتَّبَايُنِ بَيْنَ الأَلْفَاظِ فَهُوَ بِالنَّظَرِ لِمَعَانِيهَا.

(٣) ـ وَمِنْهُ مَا هُوَ مُعْتَبَرٌ بَيْنَ اللَّفْظِ وَمَعْنَاهُ، وَذَلِكَ هُوَ: «الِاشْتِرَاكُ».

(٤) ـ وَمِنْهُ مَا هُوَ مُعْتَبَرٌ بَيْنَ لَفْظٍ وَلَفْظٍ آخَرَ، وَذَلِكَ هُوَ: «التَّرَادُفُ».

وَظَاهِرُ قَوْلِ المُصَنِّفِ: «وَنِسْبَةُ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي» لَا يَفِي إِلَّا بِالَّذِي بَيْنَ اللَّفْظِ وَمَعْنَاهُ وَهُوَ الِاشْتِرَاكُ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَكَيْفَ يُخْبِرُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: «خَمْسَةُ أَقْسَامٍ»؟

وَأَجَابَ بَعْضُهُمْ[1]: بِأَنَّ فِي كَلَامِ المُصَنِّفِ اكْتِفَاءً؛ وَالتَّقْدِيرُ: وَنِسْبَةُ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي وَلِلأَلْفَاظِ، وَنِسْبَةُ المَعَانِي لِلْمَعَانِي وَلِلأَفْرَادِ.

وَجَعَلَ الشَّيْخُ المَلَّوِيُّ «اللَّامَ» فِي قَوْلِهِ: «لِلْمَعَانِي» بِمَعْنَى «مَعَ»، وَجَعَلَ المُرَادَ مِنَ «المَعَانِي» مَا يَشْمَلُ الأَفْرَادَ[2]، وَعَلَيْهِ فَيَصِيرُ كَلَامَ المُصَنِّفِ هَكَذَا: «وَنِسْبَةُ الأَلْفَاظِ مَعَ نِسْبَةِ المَعَانِي[3]»، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا يَصْدُقُ بِنِسْبَةِ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي وَلِلأَلْفَاظِ وَنِسْبَةِ المَعَانِي لِلْمَعَانِي إِمَّا حَقِيقَةً أَوْ بِمَعْنَى الأَفْرَادِ، فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (وَنِسْبَةُ الأَلْفَاظِ... إلخ) اعْلَمْ:

---

(١) **الشرشيمي**: قوله: (وَأَجَابَ بَعْضُهُمْ... إلخ) هذا الجواب لا يمنع كون ظاهره لا يفي إلَّا بنسبة واحدة؛ إلَّا أن يقال: إنَّ الاكتفاء مع القرينة عليه يمنع كون ظاهر ما ذكر، وتلك القرينة: الإخبار عنه بخمسة.

(٢) انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويِّ» (ص: ٢٨٣).

(٣) **الشرشيمي**: قوله: (مَعَ نِسْبَةِ المَعَانِي) أي: بعضها مع بعض، والأظهر: جعل اللَّام بمعنى: «الواو»؛ أي: ونسبة الألفاظ والمعاني بعضها مع بعض؛ بأن تنسب بعض الألفاظ لبعضها، أو بعض الألفاظ لبعض المعاني، وتنسب بعض المعاني لبعضها حقيقةً، أو بمعنى الأفراد.

(٣٣) وَنِسْبَةُ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلَا نُقْصَانِ:

الباجوري

ـ أَنَّ بَعْضَ هَذِهِ النِّسَبِ يَخْتَصُّ بِالكُلِّيِّ، وَهُوَ: التَّوَاطُؤُ، وَالتَّشَاكُكُ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ(١).

ـ وَأَمَّا البَاقِي فَهُوَ غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِهِ، بَلْ يَكُونُ فِي الجُزْئِيِّ أَيْضاً، وَمِثَالُ التَّبَايُنِ فِيهِ: «زَيْدٌ، وَوَاشِقٌ»، وَمِثَالُ الِاشْتِرَاكِ فِيهِ: «زَيْدٌ ـ اسْماً لِابْنِ عَمْرٍو ـ، وَزَيْدٌ ـ اسْماً لِابْنِ بَكْرٍ ـ»، وَمِثَالُ التَّرَادُفِ فِيهِ: «زَيْدٌ، وَأَبُو عَبْدِ اللهِ»، وَبِهَذَا التَّحْقِيقِ يُعْلَمُ رَدُّ مَا قِيلَ مِنْ أَنَّ الجُزْئِيَّ مِنْ قَبِيلِ المُتَبَايِنِ، فَافْهَمْ.

قَوْلُهُ: (خَمْسَةُ أَقْسَامٍ) بَقِيَ عَلَيْهِ ثَلَاثَةٌ، وَهِيَ: التَّسَاوِي، وَالعُمُومُ وَالخُصُوصُ مِنْ وَجْهٍ، وَالعُمُومُ وَالخُصُوصُ بِإِطْلَاقٍ.

فَضَابِطُ الأَوَّلِ: «أَنْ يَتَّحِدَا مَاصَدَقاً وَيَخْتَلِفَا مَفْهُوماً»؛ كَمَا فِي: «الكَاتِبِ، وَالضَّاحِكِ».

وَضَابِطُ الثَّانِي: «أَنْ يَجْتَمِعَا فِي مَادَّةٍ، وَيَنْفَرِدُ كُلٌّ مِنْهُمَا فِي مَادَّةٍ أُخْرَى»؛ كَمَا فِي: «الإِنْسَانِ، وَالأَبْيَضِ».

وَضَابِطُ الثَّالِثِ: «أَنْ يَجْتَمِعَا فِي مَادَّةٍ، وَيَنْفَرِدُ أَحَدُهُمَا فِي مَادَّةٍ أُخْرَى»؛ كَمَا فِي: «الإِنْسَانِ، وَالحَيَوَانِ».

قَالَ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ:

ـ وَيُمْكِنُ إِدْرَاجُ الأَوَّلِ فِي «التَّرَادُفِ»؛ بِأَنْ يُرَادَ بِهِ مَا يَشْمَلُ(٢) مَا لَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا الِاتِّحَادُ مَاصَدَقاً فَقَطْ.

ـ وَإِدْرَاجُ الثَّانِي وَالثَّالِثِ فِي «التَّخَالُفِ»؛ بِأَنْ يُرَادَ بِهِ مَا يَشْمَلُ التَّبَايُنَ الجُزْئِيَّ(٣). اهـ بتصرُّفٍ(٤)، وَعَلَيْهِ فَكَلَامُ المُصَنِّفِ مُسْتَوْفٍ لِجُمْلَةِ النِّسَبِ الثَّمَانِيَةِ.

الأنبابي

قوله: (وَإِدْرَاجُ الثَّانِي وَالثَّالِثِ... إلخ) غير ظاهرٍ في الثَّالث؛ لأنَّ الخاصَّ لا يباين(٥) العامَّ. اهـ «عطَّار»(٦).

---

(١) **الشرشيمي**: قوله: (كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ) أي: لأنَّهما فيهما النِّسبة للمعاني مع الأفراد، فلا يكون المعنى إلَّا كليًّا حتَّى يكون له أفراد.

(٢) **الشرشيمي**: قوله: (مَا يَشْمَلُ) أي: معنى يشمل؛ بأن يراد بـ «التَّرَادُف»: الاتِّحاد ماصدقاً؛ سواءٌ اتَّحد مفهوماً، أم لا.

(٣) **الشرشيمي**: قوله: (مَا يَشْمَلُ التَّبَايُنَ) أي: معنى يشمل؛ بأن يراد بـ «التَّباين»: التَّغاير مطلقاً؛ سواءٌ كان تغايراً دائماً، أو في بعض الأوقات عند انفراد العامِّ.

(٤) هو الصبان، انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويّ» (ص: ٢٨٣).

(٥) في (ج): «ينافي» بدلاً من «يباين».

(٦) انظر: «حاشية العطار على السلم» (لوحة: ٢٧).

(٣٤) تَـوَاطُـؤٌ، تَـشَـاكُـكٌ، تَـخَـالُـفُ، وَالاشْـتِـرَاكُ، عَـكْـسُـهُ الـتَّـرَادُفُ

الباجوري

قَوْلُهُ: (تَوَاطُؤٌ) أَيْ: تَوَافُقٌ، وَذَلِكَ بِأَنْ كَانَ المَعْنَى الوَاحِدُ مُسْتَوِياً[١] فِي أَفْرَادِهِ مِنْ غَيْرِ اخْتِلَافٍ وَتَفَاوتٍ فِيهَا؛ كَمَا فِي «الإِنْسَانِ»، فَإِنَّ مَعْنَاهُ لَا يَخْتَلِفُ فِي أَفْرَادِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ يَكُونُ المُتَوَاطِئُ فِي بَعْضِ الأَفْرَادِ أَكْثَرَ آثَاراً وَأَكْمَلَ[٢] مِنْهُ فِي بَعْضٍ آخَرَ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ مُتَشَاكِكٌ، وَذَلِكَ كَـ: «الإِنْسَانِ»، فَإِنَّ بَعْضَ أَفْرَادِهِ كَـ: نَبِيِّنَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَكْثَرُ وَأَكْمَلُ مِنْ غَيْرِهِ فِي الخَوَاصِّ الإِنْسَانِيَّةِ كَالإِدْرَاكِ.

أُجِيبَ بِمَا قَالَهُ القَرَافِيُّ: مِن أَنَّ التَّفَاوتَ بِالأُمُورِ الخَارِجَةِ عَنِ المُسَمَّى غَيْرُ مُعْتَبَرٍ، حَتَّى يَخْرُجَ مَا ذَكَرَ عَنِ التَّوَاطُؤِ.

قَوْلُهُ: (تَشَاكُكٌ) أَيْ: بِأَنْ يَكُونَ المَعْنَى الوَاحِدِ لَيْسَ مُسْتَوِياً فِي أَفْرَادِهِ، بَلْ مُخْتَلِفٌ وَمُتَفَاوِتٌ فِيهَا؛ كَمَا فِي «النُّورِ»، فَإِنَّهُ فِي الشَّمْسِ أَقْوَى مِنْهُ فِي غَيْرِهَا.

وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ هَذِهِ النِّسْبَةُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّاظِرَ فِي ذَلِكَ يَتَشَكَّكُ وَيَقَعُ فِي شَكٍّ، فَإِنَّهُ إِنْ نَظَرَ[٣] لِأَصْلِ المَعْنَى كَانَ مِنْ قَبِيلِ التَّوَاطُئِ، وَإِلَّا كَانَ مِنْ قَبِيلِ الاشْتِرَاكِ، وَلِذَلِكَ أَنْكَرَ ابْنُ التِّلِمْسَانِيِّ حَقِيقَةَ التَّشَاكُكِ حَيْثُ قَالَ: «لَا حَقِيقَةَ لِلْمُشَكِّكِ[٤][٥]؛ لِأَنَّ مَا بِهِ التَّفَاوتُ إِنْ دَخَلَ فِي التَّسْمِيَةِ فَمُشْتَرَكٌ[٦]، وَإِلَّا فَمُتَوَاطِئٌ».

الأنبابي

وفيه نظرٌ؛ إذ يُباينُهُ مباينةً جزئيَّةً، فإنَّه عند تحقُّق العامِّ في غير هذا الخاصِّ، يصدقُ العامُّ، ولا يصدقُ الخاصُّ.

---

(١) الشرشيمي: قوله: (مُسْتَوِياً... إلخ) اعترض بعضهم ذلك: بأنَّ الاستواء لا يكون إلَّا بين متعدِّدٍ، فالأولى تكتب العبارة بأن يقال بـ «إذ كانت أفراد المعنى مستويةً فيه» أي: بأن لا يزيد أحد الأفراد على الآخر في ذلك المعنى.
وأجاب الصَّبَّان عن ذلك: بأنَّ المراد بـ «تساوي المعنى في الأفراد»: حصوله في كلِّ فردٍ مِنَ الأفراد.

(٢) الشرشيمي: قوله: (وَأَكْمَلَ) أي: آثاراً.

(٣) الشرشيمي: قوله: (إِنْ نَظَرَ... إلخ) أي: فالمشكِّك في الحقيقة هو النَّظر، وأمَّا نسبة التَّشكيك إلى المعنى بأن يقال: «معنى مشكِّك»، فمجازٌ عقليٌّ؛ مِن نسبة ما للشَّيء إلى متعلَّقه.

(٤) في بعض النسخ والمطبوع: «له» بدلاً من «للمشكك».

(٥) الشرشيمي: قوله: (لِلْمُشَكِّكِ) أي: للمعنى المشكِّك.

(٦) الشرشيمي: قوله: (فَمُشْتَرَكٌ) بأن تعتبر تلك الأفراد معاني متغايرة موضوعاً لها اللَّفظ بأوضاعٍ متعدِّدةٍ، فلا يصحُّ كونه =

(٣٤) تَـوَاطُـؤٌ، تَـشَـاكُـكٌ، تَـخَـالُـفُ، وَالاشْـتِـرَاكُ، عَـكْـسُـهُ الـتَّـرَادُفُ
(٣٥) وَالـلَّـفْـظُ: إِمَّـا طَـلَـبٌ أَوْ خَـبَـرُ وَأَوَّلٌ ثَـلَاثَـةٌ سَـتُـذْكَـرُ

الباجوري

وَمَنَعَهُ القَرَّافِيُّ بِمَا مُلَخَّصُهُ: أَنَّ المَعْنَى هُنَا وَاحِدٌ، وَهُوَ[1] القَدْرُ الشَّامِلُ لِجَمِيعِ الأَفْرَادِ، فَلَا يَصِحُّ كَوْنُهُ مِنْ قَبِيلِ المُشْتَرَكِ، وَالتَّفَاوتُ هُنَا بِأُمُورٍ مِنْ جِنْسِ المُسَمَّى، فَلَا يَصِحُّ كَوْنُهُ مِنْ قَبِيلِ المُتَوَاطِئِ، فَتَثْبُتُ لَهُ حَقِيقَةٌ»[2]، فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (تَخَالُفُ) أَيْ: تَبَايُنٌ كُلِّيٌّ؛ كَمَا فِي: مَعْنَى «الإِنْسَانِ» وَمَعْنَى «الفَرَسِ»، وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا يَشْمَلُ: التَّبَايُنَ الجُزْئِيَّ، فَيَدْخُلُ فِيهِ: العُمُومُ وَالخُصُوصُ مِنْ وَجْهٍ، وَالعُمُومُ وَالخُصُوصُ بِإِطْلَاقٍ، كَمَا مَرَّ.

قَوْلُهُ: (وَالِاشْتِرَاكُ) أَيِ: اللَّفْظِيُّ؛ بِأَنْ يَتَّحِدَ اللَّفْظُ وَيَتَعَدَّدَ مَعْنَاهُ؛ كَمَا فِي «عَيْنٍ»، فَإِنَّهَا تُطْلَقُ عَلَى البَاصِرَةِ، وَعَلَى الجَارِيَةِ، وَعَلَى الذَّهَبِ، وَعَلَى ذَاتِ الشَّيْءِ[3]، وَعَلَى خِيَارِ الشَّيْءِ، وَعَلَى الشَّمْسِ، وَعَلَى حَرْفِ الهِجَاءِ المَخْصُوصِ، وَعَلَى غَيْرِ ذَلِكَ كَمَا يُعْلَمُ بِالوُقُوفِ عَلَى «القَامُوسِ»[4] وَغَيْرِهِ.

قَوْلُهُ: (عَكْسُهُ التَّرَادُفُ) أَيِ: التَّتَابُعُ وَالتَّوَارُدُ فِي الِاسْتِعْمَالِ عَلَى المَعْنَى الوَاحِدِ؛ بِأَنْ يَتَعَدَّدَ اللَّفْظُ وَيَتَّحِدَ المَعْنَى، كَمَا أَشَارَ لَهُ بِقَوْلِهِ: «عَكْسُهُ»؛ كَمَا فِي: «إِنْسَانٍ، وَبَشَرٍ»، فَإِنَّهُمَا مُتَتَابِعَانِ وَمُتَوَارِدَانِ عَلَى مَعْنًى وَاحِدٍ، وَهُوَ «الحَيَوَانُ النَّاطِقُ».

ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ يَتَبَادَرُ إِلَى الوَهْمِ إِعْرَابُ قَوْلِهِ: «عَكْسُهُ التَّرَادُفُ» مُبْتَدَأً وَخَبَراً، وَهُوَ لَا يُنَاسِبُ إِعْرَابَ قَوْلِهِ: «تَوَاطُؤٌ. . . إلخ» بَدَلاً مِنْ «خَمْسَةٌ» كَمَا فِي نَظَائِرِهِ، فَالأَحْسَنُ أَنْ يُجْعَلَ قَوْلُهُ: «عَكْسُهُ» مَعْطُوفاً عَلَى مَا قَبْلَهُ عَلَى حَذْفِ العَاطِفِ، وَقَوْلَهُ: «التَّرَادُفُ» بَدَلاً أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ.

قَوْلُهُ: (وَاللَّفْظُ) أَيِ: المَعْهُودُ، وَهُوَ: المُسْتَعْمَلُ.

= مِن قبيل المشترك؛ لأنَّ المشترك موضوعٌ لمعانٍ متغايرةٍ، فلا يصحُّ كونه مِن قبيل المتواطئ؛ أي: لأنَّه لا يختلف إلَّا بالأثر، وهذا مختلفٌ بقدرٍ مِن ذات المسمَّى.

(١) في المطبوع: «هو» بدلاً من «وهو».

(٢) انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويّ» (ص: ٢٨٥).

(٣) **الشرشيمي**: **قوله**: (وَعَلَى ذَاتِ الشَّيْءِ) أي: كلِّ شيءٍ مِنَ الأشياء.

(٤) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ١٢١٨).

(٣٥) وَالـلَّـفْـظُ: إِمَّـا طَـلَـبٌ أَوْ خَـبَـرُ وَأَوَّلٌ ثَـلَاثَـةٌ سَـتُـذْكَـرُ

الباجوري

وَقَوْلُهُ: (إِمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبَرٌ) أَيْ: أَوْ تَنْبِيهٌ.

(١) ـ **وَالأَوَّلُ**: «مَا دَلَّ عَلَى الطَّلَبِ النَّفْسِيِّ[1]».

(٢) ـ **وَالثَّانِي**: «مَا احْتَمَلَ الصِّدْقَ وَالكَذِبَ».

(٣) ـ **وَالثَّالِثُ**: «مَا دَلَّ عَلَى تَمَنٍ، أَوْ تَرَجٍّ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ».

وَلَا يَرِدُ عَلَى الأَوَّلِ: قَوْلُكَ لِمَن مَعَهُ مَاءٌ: «أَنَا عَطْشَانُ» وَنَحْوُهُ[2]؛ لِأَنَّ دَلَالَتَهُ عَلَى الطَّلَبِ لَيْسَتْ بِذَاتِهِ، بَلْ بِقَرِينَةِ المَقَامِ.

قَوْلُهُ: (وَأَوَّلٌ ثَلَاثَةٌ... إلخ) لَا يَخْفَى أَنَّ الأَوَّلَ فِي كَلَامِهِ هُوَ: الطَّلَبُ، وَهُوَ يَشْمَلُ:

ـ طَلَبَ الفِعْلِ كَـ: «اضْرِبْ».

ـ وَطَلَبَ التَّرْكِ كَـ: «لَا تَضْرِبْ».

وَظَاهِرُ سِيَاقِ المُصَنِّفِ: أَنَّ هَذَا التَّقْسِيمَ جَارٍ فِي كُلٍّ مِنْهُمَا، لَكِنْ قَدْ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: «أَمْرٌ

الأنبابي

قوله: (مَا دَلَّ عَلَى تَمَنٍ، أَوْ تَرَجٍّ) أي: فإنَّ اللَّفظ الدَّالَّ على ذلك موضوعٌ لكيفيَّةٍ يلزمها الطَّلب، وهي: ميل النَّفس.

وقوله: (أَوْ نَحْوِ [ج/١٨] ذَلِكَ) أي: كالنِّداء، فإنَّه موضوعٌ لكيفيَّةٍ يلزمها الطَّلب، وهي: الرَّغبة في الإقبال.

قوله: (وَلَا يَرِدُ عَلَى الأَوَّلِ... إلخ) محصَّل الإيراد: أنَّ الطَّلب يشمل «أَنَا عَطْشَانُ»، مع أنَّه لا يقال له: «أمرٌ» ولا: «دعاءٌ» ولا: «التماسٌ»، وهو قد حصر الطَّلب في ذلك.

قوله: (لَيْسَتْ بِذَاتِهِ) أي: ليست مِن جهة وضعه.

✿ ✿ ✿

(١) **الشرشيمي**: قوله: (مَا دَلَّ عَلَى الطَّلَبِ النَّفْسِيِّ) أي: دلَّ بذاته، فصحَّ إخراج «أنا عطشان»، فإنَّه يدلُّ بالقرينة، لا بالذَّات، والمقصودُ للمناطقة مِن هذا الباب أحد القسمين، وهو الخبر؛ لأنَّهم لا يتكلَّمون على الإنشاء، وإنَّما ذكره المؤلِّفون ليظهر المقصود منه. وقوله: «النَّفْسِيِّ» أي: قام بالنَّفس، لكن الَّذي اعتبروه مدلولاً للفظ الطَّلب إنَّما هو الطَّلب اللَّفظيُّ لا النَّفسيُّ.

(٢) في المطبوع: «ونحو ذلك» بدلاً من «ونحوه».

(٣٦) «أَمْرٌ» مَعَ اسْتِعْلَا، وَعَكْسُهُ: «دُعَا» وَفِي التَّسَاوِي فَـ: «الْتِمَاسٌ» وَقَعَا

✿ ✿ ✿

الباجوري

مَعَ اسْتِعْلَا»[١]؛ لِأَنَّهُ لَا يَظْهَرُ إِلَّا فِي طَلَبِ الفِعْلِ؛ إِذْ طَلَبُ التَّرْكِ لَا يُسَمَّى أَمْراً؛ **إِلَّا أَنْ يُقَالَ**: أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ «طَلَبَ التَّرْكِ»: طَلَبُ فِعْلِ الضِدِّ[٢].

قَوْلُهُ: («أَمْرٌ» مَعَ اسْتِعْلَا) أَيْ: مَعَ إِظْهَارِ العُلُوِّ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ السِّيْنَ وَالتَّاءَ لِلطَّلَبِ؛ بِمَعْنَى الإِظْهَارِ[٣]، أَوْ: مَعَ العُلُوِّ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُمَا زَائِدَتَانِ.

وَعَلَى الأَوَّلِ يَكُونُ المُصَنِّفُ قَدْ جَرَى عَلَى القَوْلِ بِاشْتِرَاطِ العُلُوِّ فِي نَفْسِ الأَمْرِ مَعَ إِظْهَارِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ جَارِياً عَلَى القَوْلِ بِاشْتِرَاطِ إِظْهَارِ العُلُوِّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَالِياً فِي نَفْسِ الأَمْرِ.

وَعَلَى الثَّانِي يَكُونُ قَدْ جَرَى عَلَى القَوْلِ بِاشْتِرَاطِ العُلُوِّ فِي نَفْسِ الأَمْرِ، وَإِنْ لَمْ يُظْهِرْهُ.

فَتَلَخَّصَ أَنَّ كَلَامَ المُصَنِّفِ مُحْتَمِلٌ لِثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ، وَبَقِيَ رَابِعٌ وَهُوَ القَوْلُ بِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ[٤]، وَهَذَا القَوْلُ هُوَ الرَّاجِحُ، فَمَا جَرَى عَلَيْهِ المُصَنِّفُ طَرِيقَةٌ مَرْجُوحَةٌ.

قَوْلُهُ: (وَعَكْسُهُ: «دُعَا») يَجْرِي فِيهِ الأَقْوَالُ المَذْكُورَةُ فِيمَا مَرَّ، وَالرَّاجِحُ عَدَمُ اشْتِرَاطِ شَيْءٍ[٥]، وَهَكَذَا يُقَالُ فِي قَوْلِهِ: «وَفِي التَّسَاوِي... إلخ».

قَوْلُهُ: (فَـ: «الْتِمَاسٌ»[٦] وَقَعَا) «الفَاءُ» فِيهِ زَائِدَةٌ، وَ«الأَلِفُ» لِلإِطْلَاقِ.

✿ ✿ ✿

(١) **الشرشيمي**: قوله: (يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: أَمْرٌ... إلخ) وأمَّا الدُّعاء والتَّساوي فلا يمنعان؛ لأنَّهم يجريان في كلٍّ مِن: طلب الفعل، وطلب التَّرك.

(٢) **الشرشيمي**: قوله: (طَلَبُ فِعْلِ الضِدِّ) أي: عين طلب فعل الضِّدِّ، كما هو قولٌ لبعض العلماء، فإذا قلت: «لَا تَقُمْ» فمعناه: اقعد، وأمَّا على القول بالاستلزام فلا يكون التَّقسيم جارياً فيه؛ لتغايرهما، لكن على القول الأوَّل إنَّما يظهر فيما له ضدٌّ كالقيام، وأمَّا إذا قلت: «لَا تَضْرِبْ» فلا يظهر أنَّه عين طلب ضدٍّ؛ إذ لا ضدَّ له؛ **إلَّا أن يقال**: إنَّه عين «تباعد عنِ الضَّرب» مثلاً، أو: «كفَّ عنِ الضَّرب»، وهذا يسمَّى: «ضدًّا»؛ لأنَّه أمرٌ وجوديٌّ.

(٣) العبارة في المطبوع: «بناء على أن السين للطلب، والتاء بمعنى الإظهار».

(٤) **الشرشيمي**: قوله: (لَا يُشْتَرَطُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ) أي: والكلُّ يسمَّى: أمراً مطلقاً.

(٥) **الشرشيمي**: قوله: (وَالرَّاجِحُ عَدَمُ اشْتِرَاطِ شَيْءٍ) ظاهرُ العبارة: أنَّ القول الرَّاجح يقول: إنَّ الطَّلب يُقال له دعاء أو التماس، لكن لا يشترط شيء مِن أحد الأمور الثَّلاثة، مع أنَّه ليس كذلك؛ لأنَّه لا يقول؛ إلَّا أنَّ طلب الفعل أمرٌ، وطلب التَّرك نهيٌ مطلقاً في جميع الأحوال والأقوال الَّتي ذكرها المحشِّي جاريةٌ على القول [أ/ ٣٠] الضَّعيف المقسم الطَّلب ثلاثة أقسام، ولا تجري هذه الأقسام على القول المعتمد مِن عدم التَّقسيم إليها.

(٦) **الشرشيمي**: قوله: (فَـ: «الْتِمَاسٌ») «الفاء» زائدةٌ، وهو خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: والطَّلب في حالة التَّساوي التماسٌ واقعٌ.

(فَصْلٌ فِي الكُلِّ وَالكُلِّيَّةِ وَالجُزْءِ وَالجُزْئِيَّةِ)

(٣٧) «الكُلُّ»: حُكْمُنَا عَلَى المَجْمُوعِ كَـ: «كُلُّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وُقُوعِ»

الباجوري

(فَصْلٌ فِي الكُلِّ وَالكُلِّيَّةِ وَالجُزْءِ وَالجُزْئِيَّةِ)

قَوْلُهُ: (فَصْلٌ فِي الكُلِّ وَالكُلِّيَّةِ وَالجُزْءِ وَالجُزْئِيَّةِ) وَشَارَكَ[١] الأَوَّلَيْنِ فِي البَدَاءَةِ بِـ «الكَافِ»: «الكُلِّيُّ»، وَالأَخِيرَيْنِ فِي البَدَاءَةِ بِـ «الجِيمِ»: «الجُزْئِيُّ»، فَجُمْلَةُ الأَلْفَاظِ سِتَّةٌ: ثَلَاثَةٌ مَبْدُوَّةٌ بِالكَافِ، وَثَلَاثَةٌ مَبْدُوَّةٌ بِالجِيمِ.

قَوْلُهُ: («الكُلُّ»: حُكْمُنَا[٢] ... إلخ) الكُلُّ فِي الحَقِيقَةِ هُوَ: «المَوْضُوعُ الَّذِي هُوَ المَجْمُوعُ المَحْكُومُ عَلَيْهِ»، فَتَسْمِيَةُ الحُكْمِ: «كُلًّا» مِنْ بَابِ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِاسْمِ مُتَعَلَّقِهِ، لَكِنْ هَذَا بِاعْتِبَارِ الأَصْلِ، وَإِلَّا فَقَدْ صَارَ حَقِيقَةً اصْطِلَاحِيَّةً، كَمَا ذَكَرَهُ المَلَّوِيُّ فِي «كَبِيرِهِ»[٣].

قَوْلُهُ: (عَلَى المَجْمُوعِ) أَيْ: عَلَى الأَفْرَادِ المُجْتَمِعِ جَمِيعِهَا، كَمَا هُوَ الحَقِيقَةُ فِي إِطْلَاقِ المَجْمُوعِ، أَوْ: عَلَى بَعْضِ الأَفْرَادِ المُجْتَمِعَةِ كَمَا هُوَ المَجَازُ فِيهِ.

فَالأَوَّلُ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧].

وَالثَّانِي؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «أَهْلُ الأَزْهَرِ عُلَمَاءُ».

الأنبابي

قوله: (الكُلُّ فِي الحَقِيقَةِ هُوَ: المَوْضُوعُ... إلخ) أي: لا الحكم؛ لأنَّه بسيطٌ.

قوله: (كَمَا هُوَ الحَقِيقَةُ فِي إِطْلَاقِ المَجْمُوعِ... إلخ) هذا حكم الكلِّ في الإيجاب، أمَّا في السَّلب فهو النَّفيُ عنِ المجموعِ؛ كقولنا: «مَا أَعْطَيْتَ كُلَّ العَشْرَةِ»، فلا يُنافي الثُّبوت في البعض، ذكره شيخنا العدويُّ[٤]. اهـ «صبَّان»[٥].

---

(١) في بعض النسخ: «ويشارك» بدلاً من «وشارك».

(٢) الشرشيمي: قوله: (حُكْمُنَا) أي: الحكم المنسوب إلينا مِن حيث النُّطق بداله، وإطلاق الكلِّ علي المجموع حقيقةٌ عرفيَّةٌ؛ سواءٌ كان المجموع حقيقةً أو مجازاً.

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ٢٠٨ ـ ٢٠٩).

(٤) انظر: «حاشية العدوي على شرح الأخضري للسُّلَّم» مخطوط (لوحة: ٦٨).

(٥) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٢٩٩).

(٣٧) «الكُلُّ»: حُكْمُنَا عَلَى المَجْمُوعِ كَـ: «كُـلِّ ذَاكَ لَـيْـسَ ذَا وُقُـوعِ»

الباجوري

وَقَدْ يَكُونُ الكَلَامُ مُحْتَمِلاً لِلأَمْرَيْنِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: «بَنُو تَمِيمٍ يَحْمِلُونَ الصَّخْرَةَ العَظِيمَةَ»، فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ المُرَادُ مَجْمُوعَ جَمِيعِ الأَفْرَادِ؛ لِكَوْنِ كُلٍّ مِنْهُمْ لَا يَسْتَقِلُّ بِالحَمْلِ، وَأَنْ يَكُونَ المُرَادُ مَجْمُوعَ بَعْضِهَا؛ لِكَوْنِهِ يَسْتَقِلُّ بِهِ.

وَبِمَا تَقَرَّرَ يُعْلَمُ أَنَّ قَوْلَهُمْ: «إِنَّ المَجْمُوعَ قَدْ يُرَادُ بِهِ البَعْضُ» مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ المَجَازِ.

قَوْلُهُ: (كَـ: كُلِّ... إلخ) هَذِهِ رِوَايَةٌ بِالمَعْنَى، وَإِلَّا فَالمَرْوِيُّ: أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «**كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ**»[١].

وَاسْمُ الإِشَارَةِ عَائِدٌ لِلمَذْكُورِ مِنْ قَصْرِ الصَّلَاةِ وَالنِّسْيَانِ فِي قَوْلِ ذِي اليَدَيْنِ لَمَّا سَلَّمَ ﷺ مِنْ رَكْعَتَيْنِ: «أَقَصُرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللهِ؟»، وَإِنَّمَا كَانَ الحَدِيثُ المَذْكُورُ مِنْ بَابِ الحُكْمِ عَلَى المَجْمُوعِ؛ لِأَنَّهُ المَنْفِيُّ فِي نَفْسِ الأَمْرِ لِثُبُوتِ أَحَدِهِمَا ـ وَهُوَ النِّسْيَانُ ـ فِيهِ، فَلَوْ كَانَ مِنْ بَابِ الكُلِّيَّةِ لَكَانَ الخَبَرُ غَيْرَ مُوَافِقٍ لِلوَاقِعِ، وَهُوَ غَيْرُ لَائِقٍ بِهِ ﷺ[٢].

هَذَا تَوْجِيهُ كَلَامِ المُصَنِّفِ، وَالرَّاجِحُ عِنْدَ المُحَقِّقِينَ أَنَّهُ مِنْ بَابِ الكُلِّيَّةِ، وَمُخَالَفَةُ الخَبَرِ لِلوَاقِعِ[٣] إِنَّمَا تُعَدُّ عَيْباً إِذَا عَلِمَهَا المُخْبِرُ، وَيَشْهَدُ لِهَذَا مَا رُوِيَ فِي بَعْضِ الطُّرُقِ: «**لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تَقْصُرْ**»، وَمَا رُوِيَ مِنْ أَنَّهُ لَمَّا قَالَ ﷺ ذَلِكَ قَالَ ذُو اليَدَيْنِ: «**بَلْ بَعْضُ ذَلِكَ قَدْ كَانَ**»، فَلَوْ لَمْ يَكُنِ الحَدِيثُ مِنْ بَابِ الكُلِّيَّةِ لَمَا صَحَّ قَوْلُهُ المَذْكُورُ؛ لِأَنَّ الإِيجَابَ الجُزْئِيَّ إِنَّمَا يَرْفَعُ السَّلْبَ الكُلِّيَّ[٤].

الأنبابي

قوله: (إِذَا عَلِمَهَا المُخْبِرُ) لا يُقال: إنَّ السَّلام مِن ركعتَين معصيةٌ وقعت نِسياناً، والمعصيةُ لا تقع مِنَ الأنبياء، ولو نِسياناً.

---

(١) أخرجه مسلم (٥٧٣)، والنسائي في «الكبرى» (٥٧٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: (غَيْرُ لَائِقٍ بِهِ ﷺ) أي: ومحالٌ عليه ﷺ.

(٣) **الشرشيمي**: **قوله**: (وَمُخَالَفَةُ الخَبَرِ لِلوَاقِعِ... إلخ) أي: ولأنَّه موافقٌ للمانع بحسب ظنِّه، فقولهم: «الصِّدقُ ما طابق الواقع» أي: ولو بحسب ظنِّ المتكلِّم، كما قاله الصَّبَّان.

(٤) **الشرشيمي**: **قوله**: (إِنَّمَا يَرْفَعُ السَّلْبَ الكُلِّيَّ) أي: ولا يرفع السَّلب الجزئيَّ [..] في نفي الحكم على المجموع، بلِ السَّلب الجزئيُّ هو المراد في هذا التَّركيب؛ لأنَّ المراد مِنَ السَّلب عنِ المجموع ثبوتُهُ للبعض ونفيُهُ عنِ الآخر.

(٣٨) وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكِمَا فَإِنَّهُ: «كُلِّيَّةٌ» قَدْ عُلِمَا

الباجوري

وَأَيْضاً المُقَرَّرُ أَنَّ السُّؤَالَ بِـ «أَمْ»[١] لِطَلَبِ تَعْيِينِ أَحَدِ الأَمْرَيْنِ المُعْتَقَدُ ثُبُوتُ أَحَدِهِمَا، وَجَوَابُ ذَلِكَ إِمَّا بِالتَّعْيِينِ أَوْ بِنَفْيِ كُلٍّ مِنَ الأَمْرَيْنِ المَذْكُورَيْنِ، لَا بِنَفْيِ المَجْمُوعِ، وَلَيْسَ فِي الحَدِيثِ تَعْيِينٌ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ نَفْياً لِكُلٍّ مِنْهُمَا، وَيُؤَيِّدُ مَا ذُكِرَ مَا هُوَ القَاعِدَةُ ـ وَإِنْ كَانَتْ أَغْلَبِيَّةً ـ مِنْ «أَنَّ تَأَخُّرَ النَّفْيِ عَنْ أَدَاةِ التَّعْمِيمِ لِعُمُومِ السَّلْبِ»، بِخِلَافِ تَقَدُّمِهَا عَلَيْهَا.

هَذَا؛ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: البَحْثُ فِي المَثَلِ لَيْسَ مِنْ دَأْبِ الفُحُلِ، وَيَنْبَغِي أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يَتَرَتَّبْ عَلَى التَّمْثِيلِ ارْتِكَابُ خِلَافِ الوَاقِعِ[٢] فِي كَلَامِ اللهِ تَعَالَى أَوْ كَلَامِ رَسُولِهِ ﷺ كَمَا هُنَا، فَاحْفَظْهُ.

قَوْلُهُ: (وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ... إلخ) «اللَّامُ» فِيهِ بِمَعْنَى: «عَلَى»، وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِقَوْلِهِ: «حُكِمَا»، وَذَلِكَ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

وَكَمَا فِي الكَلِمَةِ المُشَرَّفَةِ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ[٣]؛ لِعُمُومِ السَّلْبِ فِيهَا لِجَمِيعِ أَفْرَادِ الإِلَهِ غَيْرِ الذَّاتِ العَلِيَّةِ المُسْتَثْنَاةُ اسْتِثْنَاءً مُتَّصِلاً؛ لِدُخُولِ المُسْتَثْنَى فِي المُسْتَثْنَى مِنْهُ بِحَسَبِ الوَضْعِ،

الأنبابي

لأنَّا نقول: محلُّ ذلك ما لم يترتَّب على صورة وقوعها حكمٌ شرعيٌّ كما هنا، ودلالةُ الفعل أقوى، فلا يقال: يمكن البيان بالقول، ومحلُّ كون النِّسيان مستحيلاً على الأنبياء إذا كان مِنَ الشَّيطان، بخلاف ما إذا كان مِنَ الله تعالى كما هنا. اهـ «صبَّان»[٤].

قوله: (أَنَّ السُّؤَالَ بِـ «أَمْ») أي: بالهمزة المصاحبة لـ «أم».

✿ ✿ ✿

---

(١) **الشرشيمي**: قوله: (السُّؤَالَ بِـ «أَمْ») أي: السُّؤال بهمزة الاستفهام مصاحبةً لـ «أم»؛ لأنَّ الاستفهام إنَّما هو بالهمزة بشرط مصاحبة «أم»، كما قاله الصَّبَّان أيضاً.

(٢) **الشرشيمي**: قوله: (ارْتِكَابُ خِلَافِ الوَاقِعِ... إلخ) أي: وهنا يترتَّب عليه ارتكاب خلاف الواقع بالنَّظر لاعتقاد النَّبيِّ ﷺ، وإن كان مطابقاً للواقع بقطع النَّظر عن الاعتقاد.

(٣) **الشرشيمي**: قوله: (بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ) وعلى هذا فهو مِن باب العامِّ المخصوص، وهو ما أريد تناوله لفظاً لا حكماً؛ لأنَّ المحكوم عليه ما عدا المستثنى، خلافاً للصَّبَّان في جعله مِنَ العامِّ المراد به الخصوص؛ لأنَّه لو كان كذلك لم يحتج إلى الاستثناء؛ لأنَّ المستثنى لم يدخل لا لفظاً ولا حكماً، وأمَّا إن جُعِل مِن باب الكلِّ وهو نفي المحكوم به عن مجموع الأفراد، فلا يحتاج إلى الاستثناء، فيكون الاستثناءُ كالمؤكِّد لنفي الحكم عنِ المجموع المفيد ثبوت البعض غالباً.

(٤) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٣٠٢).

(٣٨) وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكِمَا فَإِنَّهُ: «كُلِّيَّةٌ» قَدْ عُلِمَا
(٣٩) وَالحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ: «الجُزْئِيَّهْ» وَ«الجُزْءُ» مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّهْ

الباجوري

وَإِنْ كَانَ خَارِجاً مِنْهُ بِحَسَبِ الإِرَادَةِ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى المُتَكَلِّمِ بِالكَلِمَةِ المَذْكُورَةِ أَنْ يُرِيدَ بِالمَنْفِيِّ غَيْرَ الذَّاتِ العَلِيَّةِ مِنَ الآلِهَةِ، وَإِلَّا لَزِمَ الكُفْرُ، وَالعِيَاذُ بِاللهِ تَعَالَى.

قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ: «كُلِّيَّةٌ». . . إلخ) الضَّمِيرُ عَائِدٌ لِلحُكْمِ المَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ: «حُكِمَا»، فَهُوَ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨].

وَكَمَا يُسَمَّى الحُكْمُ المَذْكُورُ: «كُلِّيَّةً»، تُسَمَّى القَضِيَّةُ المُشْتَمِلَةُ عَلَيْهِ: «كُلِّيَّةً».

قَوْلُهُ: (وَالحُكْمُ لِلبَعْضِ. . . إلخ) «اللَّامُ» فِيهِ بِمَعْنَى: «عَلَى» كَالَّذِي قَبْلَهُ، وَذَلِكَ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ البَعْضِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ وَاحِداً أَوْ أَكْثَرَ.

قَوْلُهُ: (هُوَ: «الجُزْئِيَّهْ») وَكَمَا يُسَمَّى الحُكْمُ المَذْكُورُ: «جُزْئِيَّةً»، تُسَمَّى القَضِيَّةُ المُشْتَمِلَةُ عَلَيْهِ: «جُزْئِيَّةً».

قَوْلُهُ: (وَ«الجُزْءُ»[١] مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّهْ) أَيْ: وَاضِحَةٌ.

وَإِنَّمَا وَصَفَ المَعْرِفَةَ بِـ: «كَوْنِهَا جَلِيَّةً»، مَعَ أَنَّهُ لَا يَتَّصِفُ بِذَلِكَ إِلَّا مَعْنَى الجُزْءِ ـ وَهُوَ: «مَا تَرَكَّبَ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ كُلٌّ»؛ مَحْسُوساً كَانَ كَـ: السِّمَارِ بِالنِّسْبَةِ لِلحَصِيرِ، أَوْ مَعْقُولاً كَـ: الحَيَوَانِ بِالنِّسْبَةِ لِلإِنْسَانِ؛ إِذِ المَعْرِفَةُ هِيَ الإِدْرَاكُ، وَلَا مَعْنَى لِاتِّصَافِهِ بِذَلِكَ ـ؛ مُبَالَغَةً[٢] فِي ظُهُورِ مَعْنَى الجُزْءِ.

وَقَدْ يُقَالُ: المُرَادُ: أَنَّهَا جَلِيَّةٌ مِنْ حَيْثُ مُتَعَلَّقِهَا[٣].

وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: مُرَادُهُ بِـ «كَوْنِهَا جَلِيَّةً»: حُصُولُهَا مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجٍ إِلَى فِكْرٍ وَتَأَمُّلٍ.

✿ ✿ ✿

---

(١) **الشرشيمي**: قوله: (وَ«الجُزْءُ». . . إلخ) لم يذكر الكلَّ الَّذي تركَّب مِنَ الأجزاء، وإنَّما ذكر الكلَّ بمعنى المجموع.

(٢) **الشرشيمي**: قوله: (مُبَالَغَةً) أي: وصفها نفسها مبالغةً.

(٣) **الشرشيمي**: وقوله: (مِنْ حَيْثُ مُتَعَلَّقِهَا) أي: إن وصفها لا لذاتها، بل لذات متعلَّقها، فهو مغايرٌ للجواب الأوَّل.

فَصْلٌ فِي الْمُعَرِّفَاتِ

الباجوري

(فَصْلٌ فِي الْمُعَرِّفَاتِ)

قَوْلُهُ: (فِي المُعَرِّفَاتِ) جَمْعُ: «مُعَرِّفٍ» ـ بِكَسْرِ الرَّاءِ ـ، وَهُوَ: «مَا يَقْتَضِي تَصَوُّرُهُ تَصَوُّرَ المعرَّفِ ـ بفتح الرَّاء ـ، وَامْتِيَازَهُ[1] عَنْ غَيْرِهِ»؛ فَالأَوَّلُ: الحَدُّ التَّامُّ، وَالثَّانِي: مَا عَدَاهُ مِمَّا سَيَأْتِي[2].

وَالمُرَادُ بِـ «التَّصَوُّرِ» الأَوَّلِ: الخُطُورُ بِالبَالِ[3]، لَا الحُصُولُ عَنْ جَهْلٍ؛ لِأَنَّ المُعَرِّفَ ـ بِكَسْرِ الرَّاءِ ـ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْلُوماً حَالَ التَّعْرِيفِ بِهِ، وَإِلَّا لَزِمَ التَّعْرِيفُ بِالمَجْهُولِ.

وَبِـ «التَّصَوُّرِ» الثَّانِي: الحُصُولُ عَنْ جَهْلٍ، لَا الخُطُورُ بِالبَالِ؛ لِأَنَّ المُعَرَّفَ ـ بِفَتْحِ الرَّاءِ ـ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَجْهُولاً حَالَ تَعْرِيفِهِ، وَإِلَّا لَزِمَ تَحْصِيلُ الحَاصِلِ[4].

الأنبابي

قوله: (مَا يَقْتَضِي تَصَوُّرُهُ تَصَوُّرَ المعرَّفِ) مِن جملة ما أورده البنَّانيُّ على قول السَّنوسيِّ: «المعرِّف للحقيقة ما معرفته سببٌ لمعرفة تلك الحقيقة»: أنَّه يقتضي أنَّ مجرَّد تصوُّر المعرِّف سببٌ في تصوُّر الحقيقة، وليس كذلك، بلِ السَّببُ مجموع أمرين: التَّصوُّر المذكور، وحمل المعرِّف على الحقيقة، ولهذا عرَّف في «التَّهذيب» المعرِّف بـ: «ما يقال على الشَّيء لإفادة تصوُّره»، ثمَّ أورد سؤالاً وجواباً على ذلك، فراجعه[5].

قوله: (وَالمُرَادُ بِـ «التَّصَوُّرِ» الأَوَّلِ... إلخ) ولا يرد: أنَّه استعمل لفظ «التَّصوُّر» في التَّعريف في المعنين، هو في أحدهما حقيقةٌ، وفي الآخر مجازٌ، أو مشتركٌ فيهما؛ لعدم اللَّبس. اهـ «صبَّان»[6].

---

(١) في المطبوع: «أو امتيازه» بدلاً من «وامتيازه».

(٢) الشرشيمي: قوله: (مَا عَدَاهُ) أي: مِنَ الحدِّ النَّاقص، والرَّسم مطلقاً، والتَّعريف اللَّفظيّ.

(٣) الشرشيمي: قوله: (الخُطُورُ بِالبَالِ) لا يخفى أنَّ التَّصوُّر بهذا المعنى مجازٌ، والحدودُ تُصان عنِ المجاز. ويُجاب: بأنَّ هناك قرينةٌ معيِّنةٌ للمراد، وهي أنَّ المعرِّف ـ بكسر الرَّاء ـ يجب أن يكون معلوماً قبل التَّعريف به؛ بحيث لو خطر بالبال محمولاً على المعرَّف ـ بفتح الرَّاء ـ لفهم ذلك المعرَّف.

(٤) الشرشيمي: قوله: (لَا الخُطُورُ بِالبَالِ) إلى قوله: (وَإِلَّا لَزِمَ تَحْصِيلُ الحَاصِلِ) أي: لو كان المراد مِنَ «التَّصوُّر» الثَّاني الخطور، لكان المعرف معلوماً، فيلزمُ على تعريفه تحصيل الحاصل، وهو علم المعلوم، وهذا معنى كلامه، وفيه نظرٌ؛ لأنَّه حيث كان المراد مِنَ «التَّصوُّر»: الخطور، وهو لا يكون إلَّا عن غفلةٍ، ولا يلزم تحصيل الحاصل إلَّا بتحصيل إدراكٍ جديدٍ للمعلوم الَّذي لم يحصل فيه ذهول وغفلة، وإلَّا لزم تحصيل الحاصل مِنَ التَّعريف عند خطوره بالبال، فكان الأنسب أن يقول: «وإلَّا لم يحتج إلى تعريف»؛ لأنَّ الخطور لا يتوقَّف على ذلك، بل يحصل بمجرَّد الالتفات.

(٥) انظر: «حاشية البناني على شرح مختصر السنوسي في المنطق» مخطوط الأزهرية برقم «١٥٩٧٠» (ق: ٢٨).

(٦) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٣٠٩).

(٤٠) مُـعَـرِّفٌ عَـلَـى ثَـلَاثَـةٍ قُـسِـمْ: حَـدٌّ، وَرَسْـمِـيٌّ، وَلَـفْـظِـيٌّ عُـلِـمْ

الباجوري

وَعُلِمَ مِنَ التَّعْرِيفِ المَذْكُورِ: أَنَّ المُعَرِّفَ - بِالكَسْرِ - غَيْرُ المَعَرَّفِ - بِالفَتْحِ -، وَهُوَ ظَاهِرٌ بِالنِّسْبَةِ لِلَّفْظِ، وَكَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلمَعْنَى بِاعْتِبَارِ الإِجْمَالِ وَالتَّفْصِيلِ[١] فِي الحَدِّ وَالرَّسْمِ، وَبِاعْتِبَارِ الظُّهُورِ وَالخَفَاءِ فِي التَّعْرِيفِ اللَّفْظِيِّ، فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (مُعَرِّفٌ) مُبْتَدَأ، وَالمُسَوِّغُ: وُقُوعُهُ فِي مَعْرِضِ التَّفْصِيلِ، وَقَالَ المُصَنِّفُ فِي «شَرْحِهِ»: إِنَّهُ حُذِفَتْ مِنْهُ «أَلْ» لِلضَّرُورَةِ[٢].

قَوْلُهُ: (عَلَى ثَلَاثَةٍ قُسِمْ) وَزَادَ بَعْضُهُمْ:

- **التَّعْرِيفَ بِالمِثَالِ**[٣]؛ كَقَوْلِهِمْ: «العِلْمُ كَالنُّورِ، وَالجَهْلُ كَالظُّلْمَةِ».

- وَ«**التَّعْرِيفَ بِالتَّقْسِيمِ**»؛ كَقَوْلِهِمْ: «العِلْمُ: تَصَوُّرٌ، أَوْ تَصْدِيقٌ».

وَالتَّحْقِيقُ: أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا كَالتَّعْرِيفِ اللَّفْظِيِّ دَاخِلٌ فِي الرَّسْمِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ التَّعْرِيفِ بِالخَاصَّةِ، فَإِنَّ مُشَابَهَةَ العِلْمِ لِلنُّورِ خَاصَّةٌ مِنْ خَوَاصِّهِ، وَكَذَا مُشَابَهَةُ الجَهْلِ لِلظُّلْمَةِ، وَانْقِسَامُ الشَّيْءِ إِلَى أَقْسَامِهِ خَاصَّةٌ مِنْ خَوَاصِّهِ، وَكَذَلِكَ لَفْظُ «القَمْحِ» مَثَلاً فِي تَعْرِيفِ «البُرِّ» بِـ: «أَنَّهُ القَمْحُ»، **وَعَلَى هَذَا**: فَالمُعَرِّفُ عَلَى قِسْمَيْنِ فَقَطْ، فَتَكُونُ القِسْمَةُ ثُنَائِيَّةً، لَا ثُلَاثِيَّةً كَمَا فَعَلَ المُصَنِّفُ، فَافْهَمْ.

قَوْلُهُ: (حَدٌّ) أَيْ: تَامٌّ وَنَاقِصٌ، وَكَذَا قَوْلُهُ: «وَرَسْمِيٌّ»، كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي.

الأنبابي

قوله: (كَقَوْلِهِمْ: العِلْمُ كَالنُّورِ) وكقولهم: «الاسم كزيد، والفعل كضرب»، وأخذ من تمثيله بـ: «العلم كالنُّور، والجهل كالظُّلمة» أنَّ المراد بالمثال ما يعمُّ المشبَّه به، لا خصوص جزئيِّ الشَّيء. اهـ «صبَّان»[٤].

---

(١) **الشرشيمي**: قوله: (بِاعْتِبَارِ الإِجْمَالِ وَالتَّفْصِيلِ) الإجمالُ مِن حيث إفادته بلفظٍ واحدٍ كـ: «الإنسان» مثلاً، والتَّفصيل مِن حيث إفادته بلفظَين دالَّين على معناهما، وهو كلُّ جزءٍ مِنَ الماهيَّة دلالةَ مطابقةٍ كـ: «الحَيَوَان النَّاطق» بالنِّسبة لتعريف «الإنسان»، بخلاف «الإنسان» فإنَّه يدلُّ على كلِّ جزءٍ على حدَّته تضمُّناً.

(٢) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٤٥٣).

(٣) **الشرشيمي**: قوله: (بِالمِثَالِ) أراد بـ«المثال»: ما يشمل التَّشبيه حتَّى يصح، والمثالُ الحقيقيُّ كما إذا قلت: «الفاعل مرفوع»؛ كـ: «زيد» مِن «قام زيد».

(٤) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٣١١).

(٤٠) مُعَرِّفٌ عَلَى ثَلَاثَةٍ قُسِمْ: حَدٌّ، وَرَسْمِيٌّ، وَلَفْظِيٌّ عُلِمْ
(٤١) فَـ «الحَدُّ» بِـ: الجِنْسِ وَفَصْلٍ وَقَعَا وَ«الرَّسْمُ» بِـ: الجِنْسِ وَخَاصَّةٍ مَعَا

الباجوري

وَاعْلَمْ أَنَّ الحَدَّ فِي اللُّغَةِ: «المَنْعُ»؛ أُطْلِقَ عَلَى مَا يَأْتِي؛ لِمَنْعِهِ مِنْ دُخُولِ أَفْرَادِ غَيْرِ المُعَرَّفِ فِيهِ[١]، وَمِنْ خُرُوجِ أَفْرَادِهِ مِنْهُ.

لَا يُقَالُ: يَنْبَغِي أَنْ يُسَمَّى الرَّسْمُ: «حَدًّا»؛ لِمَنْعِهِ مِنْ ذَلِكَ.

لِأَنَّا نَقُولُ: مَنْعُ الرَّسْمِ ضَعِيفٌ فَلَا يُعْتَبَرُ؛ عَلَى أَنَّ وَجْهَ التَّسْمِيَةِ لَا يُوجِبُهَا، كَمَا هُوَ مَشْهُورٌ.

قَوْلُهُ: (وَرَسْمِيٌّ) وَيُقَالُ لَهُ: «رَسْمٌ» أَيْضاً.

فَإِنْ قِيلَ: يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ نِسْبَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ مَنْسُوبٌ لِلرَّسْمِ الَّذِي هُوَ هُوَ.

أُجِيبَ: بِأَنَّهُ مَنْسُوبٌ لِلرَّسْمِ اللُّغَوِيِّ[٢] وَهُوَ: «الأَثَرُ»، لَا المُصْطَلَحِ عَلَيْهِ حَتَّى يَلْزَمَ مَا ذُكِرَ.

قَالَ بَعْضُهُمْ[٣]: وَيُمْكِنُ أَنْ يُتَكَلَّفَ بِأَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مَنْسُوبٌ لِلرَّسْمِ المُصْطَلَحِ عَلَيْهِ، وَيُرَادُ مِنْهُ فَرْدٌ مِنْ أَفْرَادِهِ، فَيَكُونُ مِنْ نِسْبَةِ النَّوْعِ إِلَى فَرْدِهِ.

قَوْلُهُ: (وَلَفْظِيٌّ) مَنْسُوبٌ لِلَّفْظِ، مِنْ نِسْبَةِ الخَاصِّ لِلعَامِّ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ لِزِيَادَةِ ذَلِكَ عَلَى التَّحْقِيقِ، فَلَا تَغْفَلْ.

قَوْلُهُ: (عُلِمْ) تَكْمِلَةٌ لِلبَيْتِ، وَكَأَنَّهُ نَبَّهَ بِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ المُعَرَّفُ بِهِ عُلِمَ مَعْنَاهُ، وَإِنَّمَا جُهِلَ كَوْنُهُ مُسَمًّى بِاللَّفْظِ الآخَرِ؛ أَفَادَهُ ابْنُ يَعْقُوبَ[٤].

قَوْلُهُ: (فَـ «الحَدُّ» بِـ: الجِنْسِ... إلخ) «الفَاءُ» لِلإِفْصَاحِ؛ لِأَنَّهَا أَفْصَحَتْ عَنْ شَرْطٍ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: «إِذَا أَرَدْتَ بَيَانَ ذَلِكَ، فَالحَدُّ... إلخ»، وَمُرَادُهُ: بَيَانُ الحَدِّ التَّامِّ.

وَأَرَادَ بِـ «الجِنْسِ»: الجِنْسَ القَرِيبَ، كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «وَنَاقِصُ الحَدِّ... إلخ».

وَقَوْلُهُ: (وَفَصْلٍ) أَيْ: قَرِيبٍ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ البَعِيدِ بَعْدَ الجِنْسِ القَرِيبِ لَا يُفِيدُ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا أَعَمُّ مِنْهُ أَوْ مُسَاوٍ لَهُ كَـ: «النَّامِي» وَ«الحَسَّاسِ» بِالنِّسْبَةِ لِـ «الحَيَوَانِ».

---

(١) الشرشيمي: قوله: (مِنْ دُخُولِ أَفْرَادِ غَيْرِ المُعَرَّفِ فِيهِ) أي: في نفسه؛ أي: نفس التَّعريف، وكذا يقال فيما بعد.

(٢) الشرشيمي: قوله: (بِأَنَّهُ مَنْسُوبٌ لِلرَّسْمِ اللُّغَوِيِّ) بأن يعتبر بأنَّ المنسوب الأثر الَّذي لوحظ جعله تعريفاً بالفعل، والمنسوب إليه مطلق أثرٍ؛ سواءٌ لوحظ جعله تعريفاً أو لا، فهو من نسبة الكلِّيِّ إلى الجزئيِّ، ويمكن أنَّه نسب إلى نفسه مبالغةً، أو أنَّه ليس المقصود النِّسبة، بلِ التَّسمية على ما مرَّ نظيره.

(٣) هو الصبان، انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويِّ» (ص: ٣١١).

(٤) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ١٤٦).

(٤١) فَـ «الحَدُّ» بِـ: الجِنْسِ وَفَصْلٍ وَقَعَا   وَ«الرَّسْمُ» بِـ: الجِنْسِ وَخَاصَةٍ مَعَا

(٤٢) وَ«نَاقِصُ الحَدِّ» بِـ: فَصْلٍ، اوْ مَعَا   جِنْسٍ بَعِيدٍ، لَا قَرِيبٍ وَقَعَا

الباجوري

وَيُشْتَرَطُ فِي تَمَامِ الحَدِّ زِيَادَةً عَلَى مَا فُهِمَ مِمَّا مَرَّ: تَقْدِيمُ الجِنْسِ عَلَى الفَصْلِ، وَإِلَّا كَانَ حَدًّا نَاقِصاً.

قَوْلُهُ: (وَقَعَا) خَبَرٌ عَنْ قَوْلِهِ: «فَالحَدُّ»، وَ«الأَلِفُ» فِيهِ لِلإِطْلَاقِ.

قَوْلُهُ: (وَ«**الرَّسْمُ**») أَيِ: التَّامُّ.

وَقَوْلُهُ: (بِـ: **الجِنْسِ**) أَيِ: القَرِيبِ، كَمَا يُؤخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «وَنَاقِصُ الرَّسْمِ... إلخ».

وَقَوْلُهُ: (وَخَاصَةٍ) أَيْ: شَامِلَةٍ لَازِمَةٍ.

بِخِلَافِ غَيْرِ الشَّامِلَةِ كَـ: «العَالِمِ» بِالنِّسْبَةِ لـ «الإِنْسَانِ»، فَلَا يُعَرَّفُ بِهَا؛ لِخُرُوجِ كَثِيرٍ مِنَ الأَفْرَادِ عَنْهَا، وَبِخِلَافِ غَيْرِ اللَّازِمَةِ كَـ: «المُتَنَفِّسِ بِالفِعْلِ» بِالنِّسْبَةِ لِـ «الحَيَوَانِ»، فَلَا يُعَرَّفُ بِهَا؛ لِخُرُوجِ أَفْرَادِ المَحْدُودِ عَنْهَا حَالَ المُفَارَقَةِ.

وَيُشْتَرَطُ فِي تَمَامِ الرَّسْمِ زِيَادَةً عَلَى مَا ذُكِرَ: تَقْدِيمُ الجِنْسِ عَلَى الخَاصَّةِ، وَإِلَّا كَانَ رَسْماً نَاقِصاً، أَفَادَهُ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ(١).

قَوْلُهُ: (مَعَا) أَيْ: حَالَ كَوْنِهِمَا مَعاً.

قَوْلُهُ: (وَ«**نَاقِصُ الحَدِّ**») مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ لِلمَوْصُوفِ.

وَقَوْلُهُ: (بِـ: **فَصْلٍ... إلخ**) ذَكَرَ لِلحَدِّ النَّاقِصِ صُورَتَيْنِ:

(١) ـ **الأُولَى**: أَنْ يَكُونَ بِالفَصْلِ وَحْدَهُ؛ كَأَنْ يُقَالَ: «الإِنْسَانُ: نَاطِقٌ».

(٢) ـ **الثَّانِيَةُ**: أَنْ يَكُونَ بِالفَصْلِ مَعَ الجِنْسِ البَعِيدِ؛ كَأَنْ يُقَالَ: «الإِنْسَانُ: جِسْمٌ نَاطِقٌ».

الأنبابي

قوله: (وَإِلَّا كَانَ حَدًّا نَاقِصاً) **قال العطّار**: «وأقول [أ/١٨]: في ذلك نزاعٌ ذكرناه في غير هذا المحلِّ [ب/٢٦]»(٢)، وكذا يقال فيما يأتي.

قوله: (كَـ: «العَالِمِ») أي: بالفعل.

---

(١) هو الصبان، انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويّ» (ص: ٣١٣).

(٢) انظر: «حاشية العطار على السلم» (لوحة: ٣٢).

(٤٢) وَ«نَاقِصُ الحَدِّ» بِـ: فَصْلٍ، اوْ مَعَا ‏ ‏ ‏ جِـنْـسٍ بَـعِـيـدٍ، لَا قَـرِيـبٍ وَقَـعَـا

(٤٣) وَ«نَاقِصُ الرَّسْمِ» بِـ: خَاصَةٍ فَقَطْ ‏ ‏ ‏ أَوْ مَـعَ جِـنْـسٍ أَبْـعَـدٍ قَـدِ ارْتَـبَـطْ

الباجوري

وَبَقِيَتْ صُورَةٌ ثَالِثَةٌ، وَهِيَ:

(٣) ـ أَنْ يَأْتِيَ بِالجِنْسِ القَرِيبِ وَالفَصْلِ، لَكِنْ مَعَ تَأْخِيرِ الجِنْسِ عَنِ الفَصْلِ[1] ـ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ ـ؛ كَأَنْ يُقَالَ: «الإِنْسَانُ: نَاطِقٌ حَيَوَانٌ».

وَمَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ هُنَا مِنْ كَوْنِ الحَدِّ النَّاقِصِ يَكُونُ بِالفَصْلِ وَحْدَهُ مَبْنِيٌّ عَلَى جَوَازِ التَّعْرِيفِ بِالمُفْرَدِ، وَهُوَ مَذْهَبُ المُتَأَخِّرِينَ مِنَ المَنَاطِقَةِ، وَكَذَا مَا ذَكَرَهُ بَعْدُ مِنْ كَوْنِ الرَّسْمِ النَّاقِصِ يَكُونُ بِالخَاصَّةِ وَحْدَهَا، كَمَا لَا يَخْفَى.

قَوْلُهُ: (اوْ مَعَا) مَعْطُوفٌ عَلَى مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: بِفَصْلٍ وَحْدَهُ، أَوْ مَعاً.

قَوْلُهُ: (لَا قَرِيبٍ) تَأْكِيدٌ لِمَا قَبْلَهُ.

قَوْلُهُ: (وَقَعَا) خَبَرٌ عَنْ قَوْلِهِ: «وَنَاقِصُ الحَدِّ»، وَ«الأَلِفُ» لِلإِطْلَاقِ.

قَوْلُهُ: (وَ«نَاقِصُ الرَّسْمِ») مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ لِلمَوْصُوفِ، كَمَا مَرَّ فِي نَظِيرِهِ.

وَقَوْلُهُ: (بِـ: خَاصَةٍ فَقَطْ) لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الخَاصَّةُ شَامِلَةً لَازِمَةً لِمَا تَقَدَّمَ، وَذَلِكَ كَأَنْ يُقَالَ: «الإِنْسَانُ: ضَاحِكٌ».

وقوله: (أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ) بِالتَّنْوِينِ لِلضَّرُورَةِ، وَالمُرَادُ بِهِ: البَعِيدُ، وَذَلِكَ كَأَنْ يُقَالَ: «الإِنْسَانُ: جِسْمٌ ضَاحِكٌ».

فَهَاتَانِ صُورَتَانِ، وَبَقِيَتْ صُورَةٌ ثَالِثَةٌ وَهِيَ: أَنْ يَأْتِيَ بِالجِنْسِ القَرِيبِ وَالخَاصَّةِ، لَكِنْ مَعَ تَأْخِيرِ الجِنْسِ عَنِ الخَاصَّةِ، كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا تَقَدَّمَ؛ كَأَنْ يُقَالَ: «الإِنْسَانُ: ضَاحِكٌ حَيَوَانٌ».

---

(١) **الشرشيمي**: قوله: (لَكِنْ مَعَ تَأْخِيرِ الجِنْسِ عَنِ الفَصْلِ) قد يقال: أيُّ فائدةٍ لذلك التَّأخير، بل يُقال: إنَّه كعدم ذكره أصلاً، ويمكن أنَّ التَّصريح بجزئَيِّ الماهيَّة، ولم يمتنع الإتيان بالعامِّ هنا بخلافه فيما سبق في قوله: «الإنسان» في قوله: «الإنسان حَيَوان نامٍ أو حسَّاسٍ»، فإنَّه لا يصحُّ بالمساوي، ولا بالأعمِّ، مع أنَّ الأعمَّ منه تصريحٌ بجزئيِّ الماهيَّة أيضاً، والفرقُ بينهما: أنَّ ذكره الفصل هنا مغنٍ عن ذكره غيره بعده، فذكر الجنس إن لم يفد لم يضر، بخلافه فيما سبق، فإنَّ ذكر الجنس القريب واقعٌ موقعه، فيتعيَّن الإتيان بالأخصِّ بعده، ولا يعترض على ذكره هو.

(٤٤) وَمَا بِـ «لَفْظِيٍّ» لَدَيْهِمْ شُهِرَا: تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرَا

الباجوري

تَنْبِيهٌ:

ـ بَقِيَ التَّعْرِيفُ بِالعَرَضِ العَامِّ مَعَ الخَاصَّةِ[١]، أَوْ مَعَ الفَصْلِ؛ كَأَنْ يُقَالَ: «الإِنْسَانُ: مَاشٍ ضَاحِكٌ، أو: نَاطِقٌ».

ـ وَكَذَا التَّعْرِيفُ بِالفَصْلِ مَعَ الخَاصَّةِ؛ كَأَنْ يُقَالَ: «الإِنْسَانُ: نَاطِقٌ ضَاحِكٌ».

وَالصَّوَابُ ـ كَمَا قَالَهُ السَّيِّدُ ـ: أَنَّ الأَوَّلَ رَسْمٌ نَاقِصٌ وَهُوَ أَقْوَى مِنَ الخَاصَّةِ وَحْدَهَا، وَأَنَّ كُلًّا مِنَ الثَّانِي وَالثَّالِثِ حَدٌّ نَاقِصٌ وَهُوَ أَكْمَلُ مِنَ الفَصْلِ وَحْدَهُ.

وَأَمَّا مَا نَقَلَهُ الحَفِيدُ عَنْ بَعْضِهِمْ مِنْ عَدَمِ اعْتِبَارِ كُلٍّ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فَلَا يَخْفَى ضَعْفُهُ، بَلْ رَدُّهُ؛ لِأَنَّ انْضِمَامَ العَرَضِ العَامِّ إِلَى الخَاصَّةِ أَوْ إِلَى الفَصْلِ إِنْ لَمْ يَقْوَ لَمْ يَضْعُفْ، وَالوَاقِعُ أَنَّهُ مُقَوٍّ كَمَا ذَكَرَهُ السَّيِّدُ[٢]، وَكَذَا انْضِمَامُ الخَاصَّةِ إِلَى الفَصْلِ.

وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ: أَنَّ العَرَضَ العَامَّ وَحْدَهُ لَا يَقَعُ مُعَرِّفاً، وَهَلْ هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ التَّعْرِيفِ بِالأَعَمِّ، أَوْ لَا؟ تَوَقَّفَ فِيهِ بَعْضُهُمْ، وَالأَقْرَبُ الأَوَّلُ، فَلْيُحَرَّرْ.

قَوْلُهُ: (وَمَا بِـ «لَفْظِيٍّ»... إلخ) أَيْ: وَالَّذِي شُهِرَ عِنْدَهُمْ بِـ «المُعَرِّفِ اللَّفْظِيِّ... إلخ»، فَـ «مَا»: اسْمٌ مَوْصُولٌ، وَ«شُهِرَ»: صِلَتُهَا، وَ«لَدَيْهِمْ» بِمَعْنَى: عِنْدَهُمْ، ظَرْفٌ لِتِلْكَ الصِّلَةِ.

وَقَوْلُهُ: (تَبْدِيلُ... إلخ) فِيهِ تَسَامُحٌ؛ لِأَنَّ المُعَرِّفَ اللَّفْظِيَّ لَيْسَ نَفْسَ التَّبْدِيلِ، بَلِ اللَّفْظُ الَّذِي أَتَى بِهِ بَدَلاً؛ إِذِ التَّعَارِيفُ مِنْ قَبِيلِ الأَلْفَاظِ[٣]، وَذَلِكَ كَأَنْ يُقَالَ فِي تَعْرِيفِ «البُرِّ»: «هُوَ: القَمْحُ».

الأنبابي

قوله: (بَقِيَ التَّعْرِيفُ بِالعَرَضِ العَامِّ... إلخ) **بقي أيضاً**: التَّعريف بالجنس بنوعَيه مع الفصل، والخاصَّة، أوِ العَرَض العامِّ.

والظَّاهرُ أنَّ الجنس القريب مع الفصل والخاصَّة أوِ العَرَض العامِّ حدٌّ تامٌّ، وأنَّ الجنس البعيد مع الفصل والخاصَّة أوِ العَرَضِ العامِّ حدٌّ ناقصٌ. اهـ «صبَّان»[٤].

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (بَقِيَ التَّعْرِيفُ بِالعَرَضِ العَامِّ... إلخ) هذا لا مفهوم له، بل بقي صوراً أخر منها: الجنس البعيد مع الفصل مِن غير ترتيبٍ.

(٢) انظر: «شروح الشمسية» (١/ ٢٤١).

(٣) **الشرشيمي**: **قوله**: (إِذِ التَّعَارِيفُ [أ/ ٣١] مِنْ قَبِيلِ الأَلْفَاظِ) والتَّبديلُ معنًى؛ أي: لأنَّه الإتيانُ بالبدل، والظَّاهرُ أنَّ «أشهر» بمعنى: «مشتهر»؛ لأنَّه لا شهرة في المعرَّف ـ بفتح الرَّاء ـ.

(٤) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٣١٧).

(٤٤) وَمَا بِـ «لَفْظِيٍّ» لَدَيْهِمْ شُهِرَا: تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرَا

(٤٥) وَشَرْطُ كُلٍّ: أَنْ يُرَى «مُطَّرِدَا» «مُنْعَكِساً»، وَ«ظَاهِراً» لَا أَبْعَدَا

الباجوري

وَقَوْلُهُ: (بِرَدِيفٍ) أَيْ: بِمُرَادِفٍ، فَهُوَ فَعِيلٌ؛ بِمَعْنَى: مُفَاعِلٍ.

وَقَوْلُهُ: (أَشْهَرَا) أَيْ: عِنْدَ السَّامِعِ، وَاحْتَرَزَ بِذَلِكَ عَنِ: الرَّدِيفِ الأَخْفَى، أَوِ المُسَاوِي، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

قَوْلُهُ: (وَشَرْطُ كُلٍّ... إلخ) ظَاهِرُ كَلَامِهِ: اعْتِبَارُ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي اللَّفْظِيِّ كَغَيْرِهِ.

وَتَعَقَّبَهُ بَعْضُهُمْ: بِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِاشْتِرَاطِ هَذِهِ الأُمُورِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْقَلُ تَخَلُّفُ شَيْءٍ مِنْهَا عَنْهُ؛ إِذْ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لَفْظُ «الرَّدِيفِ الأَشْهَرِ» غَيْرَ جَامِعٍ وَلَا غَيْرَ مَانِعٍ؛ لِأَنَّ مَدْلُولَهُ عَيْنُ مَدْلُولِ اللَّفْظِ غَيْرِ الأَشْهَرِ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ دُونَ المُعَرَّفِ وَلَا مُسَاوِياً؛ لِأَنَّ الفَرْضَ أَنَّهُ أَشْهَرُ مِنْهُ، وَلَا مَجَازاً؛ لِأَنَّ المَجَازَ وَالحَقِيقَةَ لَيْسَا مُتَرَادِفَيْنِ، وَلَا يُمْكِنُ أَيْضاً دُخُولُ الدَّوْرِ فِيهِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ قَاسِمٍ فِي «الآيَاتِ»، وَهَكَذَا البَاقِي. اهـ وَهُوَ وَجِيهٌ.

لَكِنْ نَاقَشَ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ فِي قَوْلِهِ: «وَهَكَذَا البَاقِي» بِـ: أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ الأَشْهَرُ مُشْتَرَكاً بَيْنَ مَعْنَى رَدِيفِهِ غَيْرِ الأَشْهَرِ وَبَيْنَ مَعْنًى آخَرَ[1]، وَبِهَذَا يُعْلَمُ مَا فِي قَوْلِهِ: «لِأَنَّهُ لَا يُعْقَلُ تَخَلُّفُ شَيْءٍ مِنْهَا عَنْهُ»، فَلْيُتَأَمَّلْ.

الأنبابي

قوله: (لَكِنْ نَاقَشَ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ... إلخ) فيه نظرٌ؛ لأنَّه إذا لم يكن الآخر مشتركاً لم يكن رديفاً، وعلى تسليم أنَّه رديفٌ إذا كان المشترك خالياً مِنَ القرينة كان غير ظاهرٍ، وهو خلاف الفرض، وإن كان كلٌّ منهما مشتركاً بين معنيَين؛ إلَّا أنَّ أحدهما أشهر فيهما، والآخر خفيًّا فيهما، لم يمتنع التَّعريف بالمشترك؛ لأنَّ محلَّ منعه إذا لم يرد به جميع معانيه، وهنا قد أريد به معنياه معاً، وإن كان أحدهما أشهر في معنًى مِن معنيَيه، والآخر خفيًّا فيهما، كانتِ الشُّهرة في هذا المعنى قرينةً على إرادة تعريف الآخر بالنِّسبة لأحد معنييه، وإن كان كلٌّ منهما مشتهراً في معنًى غير ما اشتهر فيه الآخر، لم يصحَّ التَّعريف؛ لعدم الشُّهرة مِنَ الجهة الَّتي قصد بها التَّعريف، فتأمَّل.

---

(١) الشرشيمي: قوله: (وَبَيْنَ مَعْنًى آخَرَ) أي: كما إذا وضع لفظ «القمح» مثلاً على «ابن زيد» مثلاً، ونظر فيه بعضهم: بأنَّه لا ترادف؛ إذِ المتبادر منه التَّساوي مِن كلِّ الوجوه. وقوله فيما سبق: (وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ دُونَ المُعَرَّفِ) أي: دونه في الظُّهور، وهو المعبَّر عنه في المتن بقوله: «لَا أَبْعَدَا».

(٤٥) وَشَــرْطُ كُــلٍّ: أَنْ يُــرَى «مُــطَّــرِدَا» «مُــنْــعَــكِــســاً»، وَ«ظَـاهِـراً» لَا أَبْـعَـدَا

الباجوري

قَوْلُهُ: (أَنْ يُرَى «مُطَّرِدَا».. «مُنْعَكِساً») فَسَّرَ القَرَّافِيُّ «المُطَّرِدَ» بِـ: الجَامِعِ، وَ«المُنْعَكِسَ» بِـ: المَانِعِ؛ وَنَصُّ عِبَارَتِهِ فِي «شَرْحِ التَّنْقِيحِ»: «وَقَوْلُنَا: "جَامِعٌ" هُوَ مَعْنَى قَوْلِنَا: "مُطَّرِدٌ"، وَقَوْلُنَا: "مَانِعٌ" هُوَ مَعْنَى قَوْلِنَا: "مُنْعَكِسٌ"»[١].

لَكِنْ مُقْتَضَى كَلَامِ الجُمْهُورِ خِلَافُهُ، حَيْثُ فَسَّرُوا «المُطَّرِدَ» بِـ: «الَّذِي كُلَّمَا وُجِدَ وُجِدَ المُعَرَّفُ»[٢] ـ بِفَتْحِ الرَّاءِ ـ، وَ«المُنْعَكِسَ» بِـ: «الَّذِي كُلَّمَا وُجِدَ المُعَرَّفُ ـ بِفَتْحِ الرَّاءِ ـ وُجِدَ هُوَ»؛ إِذْ مُقْتَضَاهُ: أَنَّ «المُطَّرِدَ»: المَانِعُ، وَ«المُنْعَكِسَ»: الجَامِعُ، وَعَلَيْهِ:

ـ فَحَقِيقَةُ الِاطِّرَادِ: «أَنْ يَكُونَ كُلَّمَا وُجِدَ المُعَرِّفُ ـ بِالكَسْرِ ـ وُجِدَ المُعَرَّفُ ـ بِالفَتْحِ ـ»؛ بِأَنْ لَا يَزِيدَ الأَوَّلُ عَلَى الثَّانِي بِأَفْرَادٍ يَصْدُقُ فِيهَا دُونَهُ؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «حَيَوَانٌ نَاطِقٌ» فِي تَعْرِيفِ «الإِنْسَانِ».

فَلَوْ زَادَ عَلَيْهِ بِتِلْكَ الأَفْرَادِ؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «جِسْمٌ نَامٍ حَسَّاسٌ» فِي تَعْرِيفِ «الإِنْسَانِ»، فَإِنَّهُ يَزِيدُ بِالحِمَارِ وَالفَرَسِ مَثَلاً، لَمْ يَصِحَّ التَّعْرِيفُ؛ لِكَوْنِهِ غَيْرَ مُطَّرِدٍ، فَإِنَّهُ يُوجَدُ وَلَا يُوجَدُ المُعَرَّفُ ـ بِالفَتْحِ ـ فِي الأَفْرَادِ الَّتِي زَادَ بِهَا، فَلَمْ يَكُنْ مَانِعاً.

ـ وَحَقِيقَةُ الِانْعِكَاسِ: «أَنْ يَكُونَ كُلَّمَا وُجِدَ المُعَرَّفُ ـ بِالفَتْحِ ـ وُجِدَ المُعَرِّفُ ـ بِالكَسْرِ ـ»؛ بِأَنْ لَا يَزِيدَ الأَوَّلُ عَلَى الثَّانِي بِأَفْرَادٍ يَصْدُقُ فِيهَا دُونَهُ؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «جِسْمٌ نَامٍ حَسَّاسٌ» فِي تَعْرِيفِ «الحَيَوَانِ».

فَلَوْ زَادَ عَلَيْهِ بِتِلْكَ الأَفْرَادِ؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «مُتَفَكِّرٌ بِالقُوَّةِ» فِي تَعْرِيفِ «الحَيَوَانِ»، فَإِنَّهُ يَزِيدُ بِالحِمَارِ وَالفَرَسِ مَثَلاً، لَمْ يَصِحَّ التَّعْرِيفُ؛ لِكَوْنِهِ غَيْرَ جَامِعٍ، فَإِنَّهُ يُوجَدُ المُعَرَّفُ ـ بِالفَتْحِ ـ وَلَا يُوجَدُ هُوَ، فَلَمْ يَكُنْ جَامِعاً، فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (وَ«ظَاهِراً») أَيْ: عِنْدَ السَّامِعِ.

---

(١) انظر: «شرح تنقيح الفصول» للقرافي (ص: ٧).

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: (بِـ: الَّذِي كُلَّمَا... إلخ) أي: فالتَّعريف الَّذي توقَّف وجوده على وجود المعرَّف؛ بأن لا يكون أعمَّ؛ سواءٌ كان مساوياً، أو أخصَّ. («المُنْعَكِسَ») هو الَّذي يتوقَّف على وجود معرِّفه وجودُهُ؛ بأن لا يكون أخصَّ؛ سواءٌ كان مساوياً أو أعمَّ، فباشتراط الاطِّراد والانعكاس حصل مساواته للمعرَّف.

(٤٥) وَشَرْطُ كُلٍّ: أَنْ يُرَى «مُطَّرِدَا» «مُنْعَكِساً»، وَ«ظَاهِراً» لَا أَبْعَدَا

(٤٦) وَ«لَا مُسَاوِياً»، وَ«لَا تَجَوُّزَا» بِلَا قَرِينَةٍ بِهَا تُحُرِّزَا

الباجوري

وَقَوْلُهُ: (لَا أَبْعَدَا[١]، وَ«لَا مُسَاوِياً») تَصرِيحٌ بِالمَفْهُومِ[٢].

وَالمُرَادُ: أَبْعَدَ عَنِ الذِّهْنِ، وَهُوَ الأَخْفَى، وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ فِي تَعْرِيفِ «النَّارِ»: «هِيَ: جِسْمٌ كَالنَّفْسِ»[٣]، فَإِنَّهُ أَخْفَى مِنَ المُعَرَّفِ؛ لِشِدَّةِ خَفَاءِ النَّفْسِ؛ بِدَلِيلِ كَثْرَةِ الخِلَافِ فِيهَا.

وَالمُرَادُ: مُسَاوِياً فِي الخَفَاءِ، وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ فِي تَعْرِيفِ «المُتَحَرِّكِ»: «هُوَ: مَا لَيْسَ بِسَاكِنٍ» إِذَا اسْتَوَى كُلٌّ مِنْهُمَا[٤] عِنْدَ السَّامِعِ، فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (وَ«لَا تَجَوُّزَا»[٥]... إلخ) أَيْ: وَلَا بِلَفْظٍ تُجُوِّزَ بِهِ... إلخ[٦]، كَمَا قَالَهُ المُصَنِّفُ فِي «شَرْحِهِ»[٧]، وَذَلِكَ كَأَنْ تَقُولَ فِي تَعْرِيفِ «العَالِمِ»: «هُوَ: بَحْرٌ يُلَاطِفُ النَّاسَ»، فَإِنَّ هَذَا لَفْظٌ

الأنبابي

قوله: (كَالنَّفْسِ) بسكون الفاء.

---

(١) **الشرشيمي**: قوله: (لَا أَبْعَدَا) أفعل تفضيل على غير بابه، وكذا قوله: «وَهُوَ الأَخْفَى» أي: لأنَّ المراد به: الخفيُّ بالنِّسبة للمعرَّف، ويحتمل أنَّه على بابه فهماً؛ لأنَّ المعرَّف فيه أصل البعد والخفاء.

(٢) **الشرشيمي**: وقوله: (تَصرِيحٌ بِالمَفْهُومِ) أي: مفهوم ظاهر.

(٣) **الشرشيمي**: قوله: («هِيَ: جِسْمٌ كَالنَّفْسِ») وجه الشَّبه: أنَّ كلَّ جسمٍ لطيفٍ له اتِّصالٌ بغيره، وتعريفُ النَّار الظَّاهر قولك: «هي: جسمٌ لطيفٌ شديدٌ محرقٌ».

(٤) **الشرشيمي**: قوله: (إِذَا اسْتَوَى كُلٌّ مِنْهُمَا) أي ليصحَّ كونه مثالاً للمساوي، وتعريفُ المتحرِّك الظَّاهر قولك: «هو: المنتقل مِن حيِّزٍ إلى حيِّزٍ».

(٥) **الشرشيمي**: وقوله: (وَ«لَا تَجَوُّزَا») مِن ذكر اللَّازم بعد الملزوم؛ لأنَّه يلزم مِن عدم بعده عدم كونه مجازاً.

(٦) **الشرشيمي**: وقول المحشي في أول القولة: (أَيْ: وَلَا بِلَفْظٍ تُجُوِّزَ بِهِ) أشار بذلك: إلى أنَّ الكلام على تقدير الخافض وتقدير المضاف قبل «تجوز»، فيكون مِن إضافة الموصوف إلى الصِّفة، فيُقرأ لفظ «تجوز» مصدراً، فهو بضمِّ الواو مشدَّدةً، ويتعيَّن كونه مصدراً؛ لكونه معطوفاً على المفردات قبله الَّتي جعلها معطوفة على المفعول به، ولا يصحُّ قراءته فعلاً ماضياً لأجل مناسبته لقوله بعد؛ لأنَّ مراعاة المعنى مقدَّم على مراعاة مناسبة الألفاظ، وإن كان فيه عيب السِّناد؛ وهو: «تخالف حركة ما قبل الرَّوي».

وهذا التَّقدير ذكره الملَّويُّ نقلاً عنِ المصنِّف، وكتب عليه الصَّبَّان فقال: (لو قال: «ذا تجوُّزٍ»، لكان أظهر).

وعلى تقدير «الباء» صحَّ جعلها للتصوير، ويصحُّ جعلها للملابسة مِن ملابسة الخاصِّ للعامِّ.

(٧) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٤٦٢).

(٤٧) وَ«لَا بِمَا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ»، وَ«لَا مُشْتَرَكٍ مِنَ القَرِينَةِ خَلَا»

الباجوري

تُجُوِّزَ بِهِ بِلَا قَرِينَةٍ تُحُرِّزَ بِهَا عَنْ غَيْرِ المَعْنَى المُرَادِ[١]، وَإِنْ كَانَ فِيهِ قَرِينَةٌ مَانِعَةٌ مِنْ إِرَادَةِ المَعْنَى الأَصْلِيِّ، فَالقَرِينَةُ المَنْفِيَّةُ فِي قَوْلِهِ: «بِلَا قَرِينَةٍ بِهَا تُحُرِّزَا» إِنَّمَا هِيَ المُعَيِّنَةُ، لَا المَانِعَةُ.

وَبِذَلِكَ انْدَفَعَ الِاعْتِرَاضُ: بِأَنَّ المَجَازَ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِقَرِينَةٍ، فَكَيْفَ يَقُولُ المُصَنِّفُ: «وَلَا تَجَوُّزًا بِلَا قَرِينَةٍ... إلخ»؟

وَاحْتَرَزَ بِذَلِكَ: عَمَّا لَوْ تُجُوِّزَ بِهِ مَعَ قَرِينَةٍ مُعَيِّنَةٍ؛ كَأَنْ تَقُولَ فِي تَعْرِيفِ «العَالِمِ»: «هُوَ: بَحْرٌ يُلَاطِفُ النَّاسَ، يُظْهِرُ الدَّقَائِقَ وَالنِّكَاتِ»، فَإِنَّهُ تَعْرِيفٌ صَحِيحٌ؛ لِعَدَمِ الِالْتِبَاسِ حِينَئِذٍ، وَلَا حَاجَةَ فِي هَذِهِ الحَالَةِ لِقَوْلِنَا: «يُلَاطِفُ النَّاسَ» لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِقَوْلِنَا: «يُظْهِرُ... إلخ»؛ لِأَنَّ المُعَيِّنَةَ تَكْفِي عَنِ المَانِعَةِ، كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي مَحَلِّهِ.

قَوْلُهُ: (وَ«لَا بِمَا يُدْرَى[٢] بِمَحْدُودٍ») أَيْ: وَلَا بِمَا يُعْلَمُ بِوَاسِطَةِ المُعَرَّفِ - بِالفَتْحِ -، فَالمُرَادُ بِـ «المَحْدُودِ»: مُطْلَقُ المُعَرَّفِ[٣].

وَإِنَّمَا امْتَنَعَ التَّعْرِيفُ بِذَلِكَ؛ لِلزُومِ الدَّورِ حِينَئِذٍ، فَإِنَّ كُلًّا مِنَ المُعَرَّفِ - بِالفَتْحِ - وَالمُعَرِّفِ - بِالكَسْرِ - مُتَوَقِّفٌ عَلَى الآخَرِ فِي هَذِهِ الحَالَةِ، وَهُوَ:

الأنبابي

ووجه الشَّبه: أنَّ كلًّا جسمٌ لطيفٌ له اتِّصالٌ بغيره، والتَّعريفُ الصَّحيح للنَّار: «جسمٌ لطيفٌ شديد الحرارة محرقٌ». اهـ «صبَّان»[٤].

قال العطَّار: قال المرعشيُّ: المرادُ بـ «النَّار» المُعَرَّفة: الحارُّ السَّاري في الجمر. اهـ أي: لا النَّار المشتعلة، وإنَّما كان المراد ذلك؛ ليظهر التَّشبيه بالنَّفس، ونبَّه على أنَّ وجه الشَّبه إحداثُ كلٍّ الخفَّة في مجاوره، فإنَّ الحرارة تفيد الجسم خفَّة، بخلاف الرُّطوبة، وكذلك النَّفس الَّتي هي الرُّوح تحدث في الجسم خفَّةً، ومِن ثَمَّ كان الحيُّ أخفَّ مِنَ الميِّت، كما هو مشاهدٌ كلُّ ذلك. اهـ[٥] فتأمَّل.

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (عَنْ غَيْرِ المَعْنَى المُرَادِ) وذلك الغير معنى مجازيٌّ أيضاً؛ لأنَّ اللَّفظ بعد القرينة المانعة محتملٌ لأنْ يُرَاد به الكريم أوِ العالم، ولا يصحُّ أنْ يُراد بغير المعنى المراد: الحليم؛ لأنَّه لا يشبه البحر في الاتِّساع والكَثْرة.

(٢) **الشرشيمي**: **وقوله**: (وَلَا بِمَا يُدْرَى) ولا يدرى التَّعريف مصوَّراً؛ والأظهرُ: كونها للملابسة؛ لأنَّ المجاز مثلاً ليس كلُّه، بل بعضه، فهو مِن ملابسة الكلِّ للجزء بألفاظٍ يُدرى بعضها بواسطة أخذ المعرَّف في تعريفه.

(٣) **الشرشيمي**: **وقوله**: (مُطْلَقُ المُعَرَّفِ) لأنَّه لا وجه لاختصاص ذلك بالحدِّ.

(٤) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٣٢٤).

(٥) انظر: «حاشية العطار على السلم» (لوحة: ٣٣).

(٤٧) وَ«لَا بِمَا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ»، وَ«لَا مُشْتَرَكٍ مِنَ الْقَرِينَةِ خَلَا»

الباجوري

ـ إِمَّا مُصَرَّحٌ[(١)]، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ التَّعْرِيفُ مُتَوَقِّفاً عَلَى الْمُعَرَّفِ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ؛ كَتَعْرِيفِ «الشَّمْسِ» بِـ: «أَنَّهَا كَوْكَبٌ يَظْهَرُ نَهَاراً»، فَإِنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْمُعَرَّفِ بِلَا وَاسِطَةٍ؛ حَيْثُ أَخَذُوا فِيهِ «النَّهَارَ» وَقَدْ عَرَّفُوهُ بِـ: «أَنَّهُ مَا بَيْنَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَغُرُوبِهَا».

ـ وَإِمَّا مُضْمَرٌ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ التَّعْرِيفُ مُتَوَقِّفاً عَلَى الْمُعَرَّفِ بِوَاسِطَةٍ أَوْ أَكْثَرَ؛ كَتَعْرِيفِ «الِاثْنَيْنِ» بِـ: «أَنَّهُمَا أَوَّلُ عَدَدٍ يَنْقَسِمُ إِلَى مُتَسَاوِيَيْنِ»، فَإِنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْمُعَرَّفِ بِوَاسِطَةٍ؛ حَيْثُ أَخَذُوا فِيهِ «الْمُتَسَاوِيَيْنِ» وَقَدْ عَرَّفُوهُمَا بِـ: «أَنَّهُمَا الشَّيْئَانِ غَيْرَ الْمُتَفَاضِلَيْنِ»، وَقَدْ عَرَّفُوا «الشَّيْئَيْنِ» بِـ: «الِاثْنَيْنِ»[(٢)].

وَكَتَعْرِيفِ «الِاثْنَيْنِ» بِـ: «أَنَّهُمَا أَوَّلُ زَوْجٍ»، فَإِنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْمُعَرَّفِ بِأَكْثَرَ مِنْ وَاسِطَةٍ؛ حَيْثُ أَخَذُوا فِيهِ «الزَّوْجَ» وَقَدْ عَرَّفُوهُ بِـ: «أَنَّهُ الْمُنْقَسِمُ إِلَى مُتَسَاوِيَيْنِ»، وَقَدْ عَرَّفُوا «الْمُتَسَاوِيَيْنِ» بِـ: «الشَّيْئَيْنِ غَيْرِ الْمُتَفَاضِلَيْنِ»، وَقَدْ عَرَّفُوا «الشَّيْئَيْنِ» بِـ: «الِاثْنَيْنِ»؛ أَفَادَهُ الْمَلَّوِيُّ فِي «كَبِيرِهِ»[(٣)].

قَوْلُهُ: (وَلَا مُشْتَرَكٍ[(٤)]... إلخ) أَيْ: وَلَا بِمُشْتَرَكٍ لَفْظِيٍّ خَلَا مِنَ الْقَرِينَةِ الْمُعَيِّنَةِ لِلْمُرَادِ؛ كَأَنْ تَقُولَ فِي تَعْرِيفِ «الشَّمْسِ»: «هِيَ: عَيْنٌ»، فَلَوْ وُجِدَتِ الْقَرِينَةُ الْمَذْكُورَةُ؛ كَأَنْ تَقُولَ فِيمَا ذُكِرَ: «هِيَ: عَيْنٌ تُضِيءُ فِي الْآفَاقِ» لَمْ يَمْتَنِعِ التَّعْرِيفُ بِهِ.

الأنبابي

قوله: (وَقَدْ عَرَّفُوا «الشَّيْئَيْنِ» بِـ: «الِاثْنَيْنِ») هذا يفيد أنَّ «الاثنين» هنا أعمُّ مِنَ الاثنين فيما سبق؛ لأنَّ الاثنين فيما سبق هما الفردان، فلا يصدقان على الأربعة مثلاً؛ بدليل تعريفهما بأنَّهما أوَّل عدد... إلخ، والاثنين هنا بمعنى مطلق الأمرين؛ تساويا أم لا، وإلَّا لما احتيج لوصف الشَّيئين بكونهما غير متفاضلين، فإن قصد بقوله: «وقد عرَّفوا الشَّيئين بالاثنين» أنَّهم عرَّفوا الشَّيئين غير المتفاضلين بالاثنين؛ كان الاثنان أعمَّ أيضاً؛ إذِ الشَّيئان غير المتفاضلين تفسيرٌ للمتساويين، والمتساويان يشملان الأربعة، بخلاف الاثنين أوَّلاً، فإنَّهما خاصَّان بأوَّل الأعداد المتساوية؛ بدليل قوله: «أوَّل عدد... إلخ»، وحينئذٍ فلا دور، تأمَّل.

---

(١) **الشرشيمي**: قوله: (وَهُوَ إِمَّا مُصَرَّحٌ) المصرَّح به: ما كان بغير واسطةٍ، والمضمَّنُ خلافه.

(٢) **الشرشيمي**: قوله: (وَقَدْ عَرَّفُوا «الشَّيْئَيْنِ» بِـ: «الِاثْنَيْنِ») قد يقال: الشَّيئان غير المتفاضلين أعمُّ مِنَ الاثنين؛ لأنَّ الأربعة يصدق عليهما أنَّهما شيئان غير متفاضلين بجعل اثنين شيئاً واثنين شيئاً؛ إلَّا أن يجاب: أنَّ إطلاق الشَّيئين على الأربعة مجازٌ؛ بأنَّ التَّعريف لأقلِّ ما يصدق عليه الشَّيئان؛ لأنَّه المتبادر.

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ٢٢٨).

(٤) **الشرشيمي**: قوله: (وَلَا مُشْتَرَكٍ) هذا يغني عنه «ظاهرٌ».

(٤٨) وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ أَنْ تَدْخُلَ الأَحْكَامُ فِي الْحُدُودِ

الباجوري

وَمَحَلُّ الِامْتِنَاعِ: إِذَا لَمْ يُرِدْ بِذَلِكَ الْمُشْتَرَكِ جَمِيعَ الْمَعَانِي الَّتِي وُضِعَ لَهَا، وَإِلَّا جَازَ التَّعْرِيفُ بِهِ كَتَعْرِيفِ «الْقَضِيَّةِ» بِـ: «أَنَّهَا قَوْلٌ... إلخ»[1]، وَ«الْقَوْلُ» مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْمَعْقُولِ وَالْمَلْفُوظِ، وَالْمُرَادُ فِي التَّعْرِيفِ الْمَذْكُورِ كُلٌّ مِنْهُمَا.

قَوْلُهُ: (وَعِنْدَهُمْ[2]) أَيِ: الْمَنَاطِقَةُ، وَإِنَّمَا خَصَّهُمْ بِالذِّكْرِ؛ لِأَنَّهُمُ الْبَاحِثُونَ أَوَّلاً عَنْ ذَلِكَ، وَإِلَّا فَعِنْدَ غَيْرِهِمْ كَذَلِكَ.

وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ: عِنْدَ[3] الْعُلَمَاءِ مُطْلَقاً.

وَالظَّرْفُ عَلَى كُلٍّ مِنَ الِاحْتِمَالَيْنِ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «الْمَرْدُودِ»، وَقَدَّمَهُ مَعَ كَوْنِ الْعَامِلِ مُضَافاً إِلَيْهِ وَصِلَةً لِـ «أَلْ»؛ لِلضَّرُورَةِ.

وَقَوْلُهُ: (مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ... إلخ) أَيْ: لِأَنَّ الْحُكْمَ عَلَى الشَّيْءِ فَرْعٌ عَنْ تَصَوُّرِهِ، فَهُوَ مُتَوَقِّفٌ عَلَى الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ، وَحِينَئِذٍ يَلْزَمُ الدَّوْرُ؛ لِتَوَقُّفِ كُلٍّ مِنَ التَّعْرِيفِ وَالْمُعَرَّفِ عَلَى الْآخَرِ، وَقَدْ دُفِعَ هَذَا الدَّوْرُ بِأَوْجُهٍ مَا بَيْنَ بَعِيدٍ وَغَيْرِ سَدِيدٍ.

وَدَفَعَهُ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ[4]: بِأَنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ بِالْحُكْمِ الْمَذْكُورِ فِي التَّعْرِيفِ إِنَّمَا هُوَ الْمَأْخُوذُ

الأنبابي

قوله: (وَحِينَئِذٍ يَلْزَمُ الدَّوْرُ) على هذا يكون قوله: «وَعِنْدَهُمْ... إلخ» داخلاً في قوله: «وَلَا بِمَا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ»، وإنَّما ذكره؛ اهتماماً به.

قوله: (وَدَفَعَهُ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ... إلخ) **قال العطَّار**: وأنا أقول: هذا لا يستقيم؛ لأنَّ المرفوع وقع صفةً للاسم الواقع خبراً عنِ الفاعل، والصِّفةُ والموصوف كالشَّيء الواحد، فقد حكم بالاسم[5] بقيد كونه مرفوعاً على الفاعل، وهل يصحُّ أن يقال في مثل قولنا: «جاء الرَّجل الفاضل»: أنَّ «الفاضل» محكومٌ به على «الرَّجل»، كيف وهذا التَّركيب توصيفيٌّ؟! وهل يعقل في التَّركيب التَّوصيفيِّ حكمٌ؟

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (بِـ: «أَنَّهَا قَوْلٌ... إلخ») أي: مركَّب مِن موضوعٍ ومحمولٍ.

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: (وَعِنْدَهُمْ... إلخ) هذا دليلٌ في قوله: «وَلَا بِمَا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ»، وقد ذكره بعده مِن ذكر الخاصِّ بعد العامِّ.

(٣) في المطبوع: «وعند» بدلاً من «عند».

(٤) هو الصبان، انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويِّ» (ص: ٣٣٠).

(٥) في (ب): «للاسم» بدلاً من «بالاسم»؛ والمثبت موافق لما وقفت عليه من «حاشية العطار».

(٤٨) وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ المَرْدُودِ أَنْ تَدْخُلَ الأَحْكَامُ فِي الحُدُودِ

الباجوري

جِنْساً[١] فِي التَّعْرِيفِ، لَا المُعَرَّفُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ المَحْكُومَ عَلَيْهِ بِالرَّفْعِ فِي تَعْرِيفِ ابْنِ آجُرُّومَ لِلْفَاعِلِ بِـ: «أَنَّهُ الِاسْمُ المَرْفُوعُ. . . إلخ» هُوَ الِاسْمُ، لَا الفَاعِلُ، حَتَّى يَلْزَمَ الدَّوْرُ، فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (أَنْ تَدْخُلَ. . . إلخ) بِفَتْحِ التَّاءِ وَضَمِّ الخَاءِ، أَوْ بِالعَكْسِ، أَوْ بِضَمِّ التَّاءِ وَكَسْرِ الخَاءِ.

وَقَوْلُهُ: (الأَحْكَامُ) بِالرَّفْعِ عَلَى الفَاعِلِيَّةِ عَلَى الأَوَّلِ، وَعَلَى النِّيَابَةِ عَنِ الفَاعِلِ عَلَى الثَّانِي، وَبِالنَّصْبِ عَلَى المَفْعُولِيَّةِ عَلَى الثَّالِثِ.

وَقَوْلُهُ: (فِي الحُدُودِ) أَرَادَ بِهَا هُنَا: الرُّسُومُ مَجَازاً:

- إِمَّا بِمَرْتَبَةٍ إِنْ أُرِيدَ بِهَا الرُّسُومُ مِنْ أَوَّلِ الأَمْرِ؛ لِعَلَاقَةِ: التَّضَادِّ.

- أَوْ بِمَرْتَبَتَيْنِ[٢] إِنْ أُرِيدَ بِهَا التَّعَارِيفُ، ثُمَّ أُرِيدَ بِهَا الرُّسُومُ؛ لِعَلَاقَةِ: الخُصُوصِ وَالعُمُومِ، وَالقَرِينَةُ: أَنَّهُ لَا يُتَوَهَّمُ إِمْكَانُ دُخُولِهَا فِي الحُدُودِ حَتَّى يَحْتَاجَ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى انْتِفَائِهِ؛ لِأَنَّ الحُكْمَ لَيْسَ جُزْءاً مِنَ المَاهِيَّةِ، بِخِلَافِ الرُّسُومِ، فَإِنَّهُ قَدْ يُتَوَهَّمُ دُخُولُهَا فِيهِ، فَاحْتَاجَ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى انْتِفَائِهِ؛ أَفَادَهُ المَلَّوِيُّ فِي «كَبِيرِهِ»[٣].

الأنبابي

نعم؛ لو حوَّل التَّركيب للإسناد الخبريِّ، ساغ الحكم، لكن ذاك تركيبٌ آخرُ غيرَ ما الكلام فيه، و: «كون الحكم بالرَّفع إنَّما يتوقَّف [ج/١٩] على مطلق تصوُّر الاسم» ممنوعٌ، فإنَّ هذا التَّصوُّر لا يكفي؛ إذِ الاسم صالحٌ للنَّصب والجرِّ كصلاحيَّته للرَّفع، فلا بدَّ مِن ملاحظة الجهة الَّتي لأجلها يحكم عليه بالرَّفع، وهي الفاعليَّة، ولقد عثرت على مواضع كثيرةٍ مِن حاشية شيخنا على الملَّويِّ مِن هذا الفصل[٤]، وأعرضت عنِ التَّكلُّم فيها؛ لأنَّ المقام لا يقتضي ذلك؛ إذِ المقصودُ بهذه الكلمات المبتدئ. اهـ[٥] ولا يخفى عليك دفعه إن كنت ذا تنبُّهٍ.

---

(١) الشرشيمي: قوله: (إِنَّمَا هُوَ المَأْخُوذُ جِنْساً) أي: الَّذي هو أعمُّ مِنَ المعرَّف، فتصوُّر الحكم متوقِّفٌ على تصوُّر ذلك الأعمِّ، ومجموعُ الحكم والقيود خاصَّةٌ مِن خواصِّ المعرَّف، وإن كان الحكم وحده ليس بخاصَّةٍ.

(٢) الشرشيمي: قوله: (أَوْ بِمَرْتَبَتَيْنِ) ويصحُّ قوله: «بِمَرْتَبَةٍ» على هذا أيضاً إنِ استُعمل في الرَّسم مِن حيث تحقُّق مطلق تعريفٍ فيه.

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ٢٣٠).

(٤) هكذا في النسخ الخطية المعتمدة، وفي «حاشية العطار على السلم»: «القبيل» بدلاً من «الفصل».

(٥) انظر: «حاشية العطار على السلم» (لوحة: ٣٥).

(٤٩) وَلَا يَجُوزُ فِي الحُدُودِ ذِكْرُ «أَوْ» وَجَائِزٌ فِي الرَّسْمِ فَادْرِ مَا رَوَوْا

الباجوري

قَوْلُهُ: (وَلَا يَجُوزُ فِي الحُدُودِ... إلخ) الفَرْقُ بَيْنَ الحُدُودِ وَالرُّسُومِ إِنَّمَا هُوَ فِي «أَوْ» الَّتِي لِلتَّقْسِيمِ[١]، وَأَمَّا الَّتِي لِلشَّكِّ أَوْ لِلإِبْهَامِ فَهِيَ مُمْتَنِعَةٌ فِيهِمَا.

وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِـ «أَوْ» الَّتِي لِلتَّخْيِيرِ، وَاسْتَظْهَرَ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ[٢] جَوَازَهَا فِي الرُّسُومِ؛ كَأَنْ تَقُولَ: «الإِنْسَانُ: حَيَوَانٌ ضَاحِكٌ، أَوْ كَاتِبٌ»؛ بِمَعْنَى: أَنَّكَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ التَّمْيِيزِ بِالخَاصَّةِ الأُوْلَى، وَالتَّمْيِيزِ بِالخَاصَّةِ الثَّانِيَةِ.

وَمَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ مِنْ عَدَمِ جَوَازِ «أَوْ» الَّتِي لِلتَّقْسِيمِ فِي الحُدُودِ وَجَوَازِهَا فِي الرُّسُومِ لَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ، بَلْ صَرَّحَ بِهِ الأَصْبَهَانِيُّ حَيْثُ قَالَ: وَتَجُوزُ «أَوْ» فِي الرَّسْمِ، بِخِلَافِ الحَدِّ؛ لِأَنَّ النَّوْعَ الوَاحِدَ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ لَهُ فَصْلَانِ عَلَى البَدَلِ، بِخِلَافِ الخَاصَّتَيْنِ عَلَى البَدَلِ. اهـ[٣].

وَخَالَفَ شَيْخُ الإِسْلَامِ زَكَرِيَّا فِي ذَلِكَ، فَجَوَّزَهَا فِي الحُدُودِ، وَاسْتَنَدَ إِلَى تَعْرِيفِهِمُ النَّظَرَ بِـ: «أَنَّهُ الفِكْرُ المُؤَدِّي إِلَى عِلْمٍ، أَوْ غَلَبَةِ الظَّنِّ»؛ **بِمَعْنَى أَنَّ النَّظَرَ قِسْمَانِ:**

أَحَدُهُمَا: يُؤَدِّي إِلَى عِلْمٍ؛ كَقَوْلِكَ: «العَالَمُ حَادِثٌ، وَكُلُّ حَادِثٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُحْدِثٍ».

وَثَانِيهِمَا: يُؤَدِّي إِلَى غَلَبَةِ ظَنٍّ؛ كَقَوْلِكَ: «زَيْدٌ يَطُوفُ لَيْلاً بِالسِّلَاحِ، وَكُلُّ مَنْ هُوَ كَذَلِكَ فَهُوَ لِصٌّ».

الأنبابي

قوله: (وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِـ «أَوْ» الَّتِي لِلتَّخْيِيرِ، وَاسْتَظْهَرَ... إلخ) **قال العطّار:** هذا فاسدٌ لفظاً ومعنًى:

أمّا لفظاً: فلأنَّ «أو» الَّتي للتَّخيير هي الواقعةُ بعد[٤] ما يدلُّ على الطَّلب، وقدِ امتنع الجمع بين متعاطفيها؛ كقولك: «تزوَّج هند أو أختها»، ولا طلب هنا.

وأمّا معنًى [أ/ ١٩]: فلأنَّه [ب/ ٢٧] جعل التَّخيير مِن جهة المخاطب، كما يفيده قوله: «بمعنى أنَّك مخيَّر... إلخ»، ومعلومٌ أنَّ حقَّ التَّخيير إنَّما يكون لذاكر التَّعريف، كما يُفيده قوله: «بين التَّميز»؛ لأنَّ التَّميز إنَّما يكون مِن جهة المعرِّف، فكلامُهُ متضاربٌ[٥].

---

(١) **الشرشيمي:** **قوله:** (لِلتَّقْسِيمِ) فتكون بمعنى: «الواو».

(٢) هو الصبان، انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويّ» (ص: ٣٣١).

(٣) انظر: «فتح الرحمن شرح لقطة العجلان» لشيخ الإسلام (ص: ١٣٥).

(٤) في (ب): «بين» بدلاً من «بعد»، وهو تصحيف.

(٥) انظر: «حاشية العطار على السلم» (لوحة: ٣٦).

(٤٩) وَلَا يَجُوزُ فِي الحُدُودِ ذِكْرُ «أَوْ» وَجَائِزٌ فِي الرَّسْمِ فَادْرِ مَا رَوَوْا

الباجوري

وَقَدْ يُمْنَعُ كَوْنَ ذَلِكَ التَّعْرِيفِ حَدًّا(١)، وَعَلَى تَسْلِيمِ ذَلِكَ فَهُوَ فِي الحَقِيقَةِ حَدَّانِ(٢)، وَالمَنْعُ إِنَّمَا هُوَ فِي الحَدِّ الوَاحِدِ(٣)؛ أَفَادَهُ المَلَّوِيُّ مَعَ زِيَادَةٍ(٤).

الأنبابي

قوله: (وَقَدْ يُمْنَعُ كَوْنَ ذَلِكَ التَّعْرِيفِ حَدًّا) أي: لأنَّ التَّأدية إلى علمٍ أو ظنٍّ أمرٌ خارجٌ عن حقيقة النَّظر.

أقولُ: المنعُ في حيِّز المنع، وما ذكر مِنَ السَّند غيرُ مسلَّمٍ؛ لِمَا صرَّح به الشَّيخ في «الشِّفاء» أنَّ الأمور الاعتباريَّة؛ أيِ: الَّتي اعتبرها الواضعُ مفهوماتٌ لألفاظٍ وضعها بإزائها، ليس لألفاظها معانٍ غير تلك المفهومات، فيكون تعاريفها بتلك المفهومات حدوداً، والنَّظرُ مِن هذا القبيل، فيكون تعريفه بما ذكر حدًّا؛ لأنَّ الواضع اعتبره مفهوماً له، وتكون التَّأدية داخلةً في حقيقته، وبمثل هذا ردَّ على الرَّازيِّ في قوله: «إنَّ تعريف الكلِّيَّات الخمس رسومٌ، لا حدودٌ»، كما في شرح «إيساغوجي» وحواشيه. اهـ «صبَّان»(٥).

قوله: (فَهُوَ فِي الحَقِيقَةِ حَدَّانِ) قد رجع شيخ الإسلام إلى هذا آخراً، فهو نفسه قد أجاب بهذا الجواب، كما يعلم مِن «شرحه» على «لقطة العجلان»(٦). اهـ «عطَّار»(٧).

قوله: (وَالمَنْعُ إِنَّمَا هُوَ فِي الحَدِّ الوَاحِدِ) ظاهِرُهُ: الواحد في الظَّاهر ونفس الأمر، وحينئذٍ منع دخولها

---

(١) الشرشيمي: قوله: (وَقَدْ يُمْنَعُ كَوْنَ ذَلِكَ التَّعْرِيفِ حَدًّا) المانعُ هو المصنِّف؛ لأنَّه قال: يُمنع كون تعريف النَّظر السَّابق حدًّا؛ لأنَّ التَّأدية إلى علمٍ أو ظنٍّ أمرٌ خارجٌ عن حقيقته، وذلك كما في قولهم: «العِلْمُ: تصوُّرٌ، أو تصديقٌ».
ورَدَّ ذلك الصَّبَّان: بأنَّ الأمور الاعتباريَّة؛ أيِ: الَّتي اعتبرها الواضع مفهوماتٌ لألفاظٍ وضعها بإزائها، ليس لألفاظها معانٍ غير تلك المفهومات، فتكون تعاريفها بتلك المفهومات حدوداً.

(٢) الشرشيمي: قوله: (وَعَلَى تَسْلِيمِ ذَلِكَ فَهُوَ فِي الحَقِيقَةِ حَدَّانِ) هذا لا يَرِدُ على الشَّيخ زكريا؛ لأنَّه مقرٌّ بذلك، فقال: «فهما في الحقيقة حدَّان لقسمين متخالفين في الحقيقة»؛ أي: وإن كان يظهر مِن اجتماعهما في تعريفٍ واحدٍ اتِّحادهما.

(٣) الشرشيمي: وقوله: (وَالمَنْعُ إِنَّمَا هُوَ فِي الحَدِّ الوَاحِدِ) ظاهرُ كلام المصنِّف: أنَّه واحدٌ في الظَّاهر ونفس الأمر، وحينئذٍ فمنعه دخول «أو» فيه بقوله: «وَلَا يَجُوزُ فِي الحَدِّ ذِكْرُ أَوْ» لا معنى له؛ لأنَّه لا يمكن ولا يعقل دخولها فيه؛ لأنَّه يلزم مِن دخولها فيه تعدُّده في الحقيقة ونفس الأمر، وإن كان متَّحداً في الظَّاهر [أ/ ٣٢]، فيُنافي فرض وحدته في ذلك، فبطل تمسُّك المصنِّف ـ على أنَّها لا تدخل في الحدِّ ـ بهذا الجواب.
ويكون القائل بدخولها فيه بقوله: «إنَّه حدٌّ واحدٌ» في الظَّاهر، ومتعدِّدٌ في الحقيقة كما عرفت أوَّلاً. اهـ من «الصَّبَّان» مع بعض زيادةٍ وتغييرٍ.

(٤) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ٢٣١).

(٥) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٣٣٣).

(٦) انظر: «فتح الرحمن شرح لقطة العجلان» لشيخ الإسلام (ص: ١٣٥).

(٧) انظر: «حاشية العطار على السلم» (لوحة: ٣٦).

(٤٩) وَلَا يَجُوزُ فِي الحُدُودِ ذِكْرُ «أَوْ» وَجَائِزٌ فِي الرَّسْمِ فَادْرِ مَا رَوَوْا

✿ ✿ ✿

الباجوري

قَوْلُهُ: (ذِكْرُ «أَوْ») أَيِ: الَّتِي لِلتَّقْسِيمِ أَوِ التَّخْيِيرِ، عَلَى مَا مَرَّ.

قَوْلُهُ: (فَادْرِ مَا رَوَوْا) أَيْ: فَاعْلَمِ الَّذِي رَوَوْهُ مِنْ عَدَمِ الجَوَازِ فِي الأَوَّلِ، وَالجَوَازِ فِي الثَّانِي.

✿ ✿ ✿

الأنبابي

فيه لا معنى له؛ لأنَّه لا يمكن ولا يعقل دخولها فيه؛ لأنَّه يلزم مِن دخولها فيه تعدُّده في الحقيقة ونفس الأمر، فينافي فرض وحدته في ذلك، فبطل التَّمسُّك بهذا الجواب. اهـ «صبَّان»[١].

✿ ✿ ✿

---

(١) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٣٣٣).

بَابٌ فِي القَضَايَا وَأَحْكَامِهَا

الباجوري

بَابٌ فِي القَضَايَا وَأَحْكَامِهَا

قَوْلُهُ: (بَابٌ فِي القَضَايَا) جَمْعُ: «قَضِيَّةٍ»، «فَعِيلَةٍ» بِمَعْنَى: «مَفْعُولَةٍ»؛ أَيْ: مَقْضِيٌّ فِيهَا[(١)]، أَوْ بِمَعْنَى «فَاعِلَةٍ»؛ أَيْ: قَاضِيَةٍ، عَلَى الإِسْنَادِ المَجَازِيِّ[(٢)].

وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا تَتَضَمَّنُ القَضَاءَ[(٣)]؛ بِمَعْنَى: الحُكْمِ، المُرَادُ بِهِ: النِّسْبَةُ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ، لَا الإِيقَاعَ وَالِانْتِزَاعَ؛ أَيْ: إِدْرَاكَ الوُقُوعِ أَوْ عَدَمِ الوُقُوعِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَتَضَمَّنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَائِمٌ بِنَفْسِ المُدْرِكِ، كَمَا سَيَأْتِي.

وَاعْلَمْ أَنَّ وَزْنَ «قَضَايَا» بِاعْتِبَارِ الأَصْلِ[(٤)]: «فَعَايِلَ»؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا: «قَضَايِي» بِيَاءَيْنِ، فَأُبْدِلَتِ الأُولَى هَمْزَةً عَلَى القِيَاسِ فِي نَحْوِ: «صَحَائِفَ، ورَسَائِلَ»، ثُمَّ فُتِحَتِ الهَمْزَةُ[(٥)] لِلتَّخْفِيفِ، ثُمَّ قُلِبَتِ الثَّانِيَةُ أَلِفاً لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، ثُمَّ قُلِبَتِ الهَمْزَةُ «يَاءً»؛ لِوُقُوعِهَا بَيْنَ أَلِفَيْنِ، فَصَارَ: «قَضَايَا» بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَعْمَالٍ.

وَقَوْلُهُ: (وَأَحْكَامِهَا) أَيِ: الَّتِي هِيَ: التَّنَاقُضُ، وَالعَكْسُ المُسْتَوِي.

وَإِنَّمَا جَمَعَهَا المُصَنِّفُ؛ لِأَنَّ الجَمْعَ يُطْلَقُ عَلَى الِاثْنَيْنِ كَثِيراً خُصُوصاً فِي هَذَا الفَنِّ، أَوْ لِأَنَّهُ اعْتَبَرَ الأَفْرَادَ.

---

(١) الشرشيمي: قوله: (أَيْ: مَقْضِيٌّ فِيهَا) أي: ملزومٌ بحكمها؛ أي: أنَّ المتكلِّم ألزم السَّامع بحكمها.

(٢) الشرشيمي: قوله: (عَلَى الإِسْنَادِ المَجَازِيِّ) أي: لأنَّ معنى «قضيَّة»: أنَّها قاضيةٌ؛ أي: ملزمة، وهي ليست ملزمةً، بل ملزمٌ بحكمها، فهي آلة الإلزام.

(٣) الشرشيمي: قوله: (لِأَنَّهَا تَتَضَمَّنُ القَضَاءَ... إلخ) هذا المعنى غير المعنى الَّذي سبق؛ لأنَّ معنى «القضاء» هنا: الحكم، ومعناه فيما سبق: الإلزام، وقوله: «تَتَضَمَّنُ» أي: تشتمل؛ مِن اشتمال الكلِّ على جزئيه إن أردنا بها المعنى، وأمَّا إن أردنا بها الدَّالَّ فمعنى «تَتَضَمَّنُ»: تدلُّ دلالةً، ويصحُّ أن تسميتها «قضيَّة» باعتبار تعلُّق القضاء بها بمعنى الإلزام.

(٤) الشرشيمي: قوله: (بِاعْتِبَارِ الأَصْلِ) أي: الأصل الثَّاني على مقتضى القاعدة؛ عملاً بقوله:

وَالـمَـدُّ زِيـدَ ثَـالِـثـاً فِـي الـوَاحِـدِ

(٥) الشرشيمي: قوله: (ثُمَّ فُتِحَتِ الهَمْزَةُ... إلخ) أي: عملاً بقوله:

وَافْـتَـحْ وَرُدَّ الـهَـمْـزَ يَـا فِـيـمَـا أُعِـلْ لَامـاً................ إلـخ

(٥٠) مَـا احْـتَـمَـلَ الـصِّـدْقَ لِـذَاتِـهِ جَـرَى   بَـيْـنَـهُـمُ: «قَـضِـيَّـةً» وَ«خَـبَـرَا»

الباجوري

قَوْلُهُ: (مَا احْتَمَلَ . . . إلخ) «مَا»: وَاقِعَةٌ عَلَى اللَّفْظِ الشَّامِلِ لِجَمِيعِ الأَلْفَاظِ، فَهِيَ جِنْسٌ.

وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ: «احْتَمَلَ الصِّدْقَ»: مَا لَمْ يَحْتَمِلْهُ كَـ: «زَيْدٍ وَعَمْرٍو»، وَكَـ: «غُلَامُ زَيْدٍ»[١].

وَبِقَوْلِهِ: «لِذَاتِهِ»: مَا احْتَمَلَهُ لَا لِذَاتِهِ، بَلْ لِلَازِمِهِ كَـ: الإِنْشَاءَاتِ مِنَ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَغَيْرِهِمَا، فَإِنَّ قَوْلَكَ: «اسْقِنِي» مَثَلاً وَإِنِ احْتَمَلَ الصِّدْقَ لَكِنْ لَا لِذَاتِهِ، بَلْ لِمَا اسْتَلْزَمَهُ مِنْ قَوْلِكَ: «أَنَا طَالِبٌ لِلسُّقْيَا مِنْكَ».

وَدَخَلَ بِهَذَا القَيْدِ: مَا قُطِعَ بِصِدْقِهِ أَوْ بِكَذِبِهِ:

- **فَالأَوَّلُ** كَـ: أَخْبَارِ اللهِ تَعَالَى، وَأَخْبَارِ رُسُلِهِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَالأَخْبَارِ المَعْلُومِ صِدْقُهَا بِضَرُورَةِ العَقْلِ؛ نَحْوِ: «الوَاحِدُ نِصْفُ الاِثْنَيْنِ».

- **وَالثَّانِي** كَـ: أَخْبَارِ مُسَيلِمَةَ الكَذَّابِ فِي دَعْوَاهُ النُّبُوَّةِ، وَالأَخْبَارِ المَعْلُومِ كَذِبُهَا بِضَرُورَةِ العَقْلِ؛ نَحْوِ: «الوَاحِدُ نِصْفُ الأَرْبَعَةِ»؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ لِذَاتِهِ، وَإِنْ قُطِعَ بِصِدْقِهِ أَوْ كَذِبِهِ لِشَيْءٍ آخَرَ، وَبِهَذَا تَعْلَمُ أَنَّ القَيْدَ المَذْكُورَ لِكُلٍّ مِنَ الإِخْرَاجِ وَالإِدْخَالِ.

قَوْلُهُ: (الصِّدْقَ) أَيْ: وَالكَذِبَ، وَإِنَّمَا لَمْ يُصَرِّحْ بِهِ لِلعِلْمِ بِهِ؛ إِذْ يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ مُحْتَمِلاً لِلصِّدْقِ كَوْنُهُ مُحْتَمِلاً لِلكَذِبِ.

الأنبابي

قوله: (وَاقِعَةٌ عَلَى اللَّفْظِ) الأَوْلى: «على القول»؛ لأنَّه جنسٌ قريبٌ؛ لاختصاصه بالمستعمل المركَّب، **ومرادُهُ**: اللَّفظ الصَّادر مِنَ اللِّسان أوِ الملحوظ في الذِّهن لأجل أن يشمل التَّعريف القضيَّةَ الملفوظة والقضيَّة المعقولة. اهـ «صبَّان»[٢].

قوله: (كَـ: زَيْدٍ) أي: وكالقضيَّة المشكوكة؛ بناءً على التَّحقيق مِن أنَّه لا حكم فيها. اهـ «صبَّان»[٣].

قوله: (وَكَـ: «غُلَامُ زَيْدٍ») جعله الصَّبَّان ممَّا يحتمل الصِّدق بالنَّظر لِمَا يستلزمه مِنَ الخبر الَّذي هو «زيد له غلام»، فالأَوْلى إخراجه بقوله: «لذاته»، كما صنع الصَّبَّان[٤].

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (وَكَـ: «غُلَامُ زَيْدٍ») فيه: أنَّه وإن كان غير محتملٍ لذاته، لكنَّه مستلزمٌ لقضيَّةٍ محتملةٍ، وهي: «أنَّ زيداً مالكٌ غلاماً»، فهو داخلٌ في قوله: «مَا احْتَمَلَ»، وخرج بقوله: «لِذَاتِهِ» كالإنشاءات.

(٢) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٣٣٧).

(٣) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٣٣٨).

(٤) انظر: المصدر السابق.

(٥٠) مَا احْتَمَلَ الصِّدْقَ لِذَاتِهِ جَرَى بَيْنَهُمُ: «قَضِيَّةً» وَ«خَبَرَا»

الباجوري

وَأَيْضاً: فِي اقْتِصَارِهِ عَلَى الصِّدْقِ تَأَدُّبٌ فِي حَقِّ كَلَامِ اللهِ تَعَالَى وَكَلَامِ رُسُلِهِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وَمَعْنَى الصِّدْقِ: «مُطَابَقَةُ النِّسْبَةِ المَفْهُومَةِ مِنَ الخَبَرِ لِلنِّسْبَةِ الَّتِي فِي الوَاقِعِ»، وَضِدُّهُ: الكَذِبُ، بِخِلَافِ الحَقِّ فَإِنَّهُ: «مُطَابَقَةُ النِّسْبَةِ الَّتِي فِي الوَاقِعِ لِلنِّسْبَةِ المَفْهُومَةِ مِنَ الخَبَرِ»، وَضِدُّهُ: البَاطِلُ، فَالمُطَابَقَةُ وَإِنْ كَانَتْ مُفَاعَلَةً مِنَ الجَانِبَيْنِ، لَكِنَّهَا تُسْنَدُ فِي تَفْسِيرِ الصِّدْقِ إِلَى النِّسْبَةِ الخَبَرِيَّةِ، وَفِي تَفْسِيرِ الحَقِّ إِلَى النِّسْبَةِ الوَاقِعِيَّةِ؛ هَذَا هُوَ الَّذِي اشْتُهِرَ(١).

وَقَدِ اخْتَارَ بَعْضُهُمْ(٢): أَنَّ الصِّدْقَ وَالحَقَّ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ: «مُطَابَقَةُ النِّسْبَةِ الخَبَرِيَّةِ لِلنِّسْبَةِ الوَاقِعِيَّةِ»؛ قَالَ: لِأَنَّ مَا فِي الوَاقِعِ أَمْرٌ ثَابِتٌ، فَالأَنْسَبُ أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، لَا العَكْسُ؛ بِأَنْ يُلَاحَظَ مُطَابَقَةَ غَيْرِهِ لَهُ، لَا مُطَابَقَتَهُ لِغَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَتِ المُفَاعَلَةُ مِنَ الجَانِبَيْنِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ: «جَالَسَ الوَزِيرُ السُّلْطَانَ»، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ: «جَالَسَ السُّلْطَانُ الوَزِيرَ».

وَاعْتُرِضَ أَخْذُ «الصِّدْقِ» فِي تَعْرِيفِ «الخَبَرِ»(٣) بِـ: أَنَّهُمْ قَدْ أَخَذُوا «الخَبَرَ» فِي تَعْرِيفِ «الصِّدْقِ»، وَحِينَئِذٍ يَلْزَمُ الدَّوْرُ؛ لِتَوَقُّفِ كُلٍّ عَلَى الآخَرِ.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ الصِّدْقَ كَالكَذِبِ اشْتُهِرَ فِي المُحَاوَرَاتِ، فَلَا يَحْتَاجُ لِلتَّعْرِيفِ، فَصَحَّ أَخْذُهُ فِي تَعْرِيفِ الخَبَرِ(٤).

---

(١) الشرشيمي: قوله: (هَذَا هُوَ الَّذِي اشْتُهِرَ) ووجه تلك التَّفرقة: أنَّ الصِّدق مِن مدلول الخبر، فناسب تفسيره بـ: «مطابقة ما في الخبر للواقع»، وأنَّ الحقَّ مِنْ «حقَّ الشَّيءُ»: ثبت، والثَّابتُ هو ما في الواقع؛ لأنَّه هو المقرَّر والموجود أوَّلاً، فيناسب أن تنسب المطابقة له؛ أي: الَّذي اتَّصف بهذا الوصف، وهو الثُّبوت والاستقرار، والَّذي ثبت له ذلك هو ما في الواقع.

(٢) الشرشيمي: وقوله: (وَقَدِ اخْتَارَ بَعْضُهُمْ... إلخ) أي: قاطعاً النَّظر عنِ التَّوجيه السَّابق في «الحقِّ»، وناظراً لِمَا هو المناسب اللَّائق مِن أنَّ الَّذي تنسب له المطابقة هو الطَّارئ، وذلك الطارئ يسمَّى أيضاً باعتبار ثبوته في الكلام.

(٣) الشرشيمي: قوله: (وَاعْتُرِضَ أَخْذُ «الصِّدْقِ» فِي تَعْرِيفِ «الخَبَرِ») أي: في قولهم: «الصِّدقُ: مطابقة النِّسبة المفهومة مِنَ الخبر للنِسبة الَّتي في الواقع».

(٤) الشرشيمي: قوله: (وَأُجِيبَ: بِأَنَّ الصِّدْقَ... إلخ) أي: ويكون تعريفه بما تقدَّم بياناً للواقع، لا للاحتياج إليه.
وأجيب أيضاً: بأنَّه يمكن تعريفه بتعريفٍ لا يتوقَّف على الخبر؛ بأن يقال: «الصِّدقُ هو: مطابقة نسبة الكلام للنِّسبة الَّتي في الواقع مِن حيث إفادة الحكم» أي: الإفادة مِنَ المتكلِّم بواسطته.

(٥٠) مَا احْتَمَلَ الصِّدْقَ لِذَاتِهِ جَرَى بَيْنَهُمُ: «قَضِيَّةً» وَ«خَبَرَا»
(٥١) ثُمَّ القَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ: شَرْطِيَّةٌ حَمْلِيَّةٌ؛ وَالثَّانِي:

الباجوري

قَوْلُهُ: (جَرَى بَيْنَهُمُ... إلخ) عُلِمَ مِنْهُ: أَنَّ القَضِيَّةَ وَالخَبَرَ بِمَعْنًى وَاحِدٍ، وَهُوَ: «مَا احْتَمَلَ... إلخ»، لَكِنْ تَسْمِيَتُهُ: «قَضِيَّةً» مِنْ حَيْثُ اشْتِمَالِهِ عَلَى الحُكْمِ، وَتَسْمِيَتُهُ: «خَبَراً» مِنْ حَيْثُ احْتِمَالِهِ الصِّدْقَ.

وَفِي «التَّلْوِيحِ»: أَنَّهُ يُسَمَّى: «إِخْبَاراً» مِنْ حَيْثُ إِفَادَتِهِ الحُكْمَ، وَ: «مُقَدِّمَةً» مِنْ حَيْثُ كَوْنِهِ جُزْءاً مِنَ الدَّلِيلِ، وَ: «مَطْلُوباً»[١] مِنْ حَيْثُ كَوْنِهِ يُطْلَبُ بِالدَّلِيلِ، وَ: «نَتِيجَةً» مِنْ حَيْثُ كَوْنِهِ نَتِيجَةَ الدَّلِيلِ، وَ: «مَسْأَلَةً» مِنْ حَيْثُ كَوْنِهِ يُسْأَلُ عَنْهُ فِي العِلْمِ؛ قَالَ: فَالذَّاتُ وَاحِدَةٌ، وَاخْتِلَافُ العِبَارَاتِ بِاخْتِلَافِ الِاعْتِبَارَاتِ. اهـ[٢].

قَوْلُهُ: («قَضِيَّةً» وَ«خَبَرَا») مَنْصُوبَانِ عَلَى الحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ فِي قَوْلِهِ: «جَرَى».

قَوْلُهُ: (ثُمَّ القَضَايَا... إلخ) «ثُمَّ» لِلتَّرْتِيبِ الذِّكْرِيِّ فَقَطْ، كَمَا قَالَهُ الشَّيْخُ المَلَّوِيُّ[٣].

قَوْلُهُ: (شَرْطِيَّةٌ حَمْلِيَّةٌ) بَدَلَانِ مِنْ قَوْلِهِ: «قِسْمَانِ».

وَالأُولَى: «مَا حُكِمَ فِيهَا عَلَى وَجْهِ الشَّرْطِ وَالتَّعْلِيقِ» كَمَا سَيَأْتِي، **وَالثَّانِيَةُ**: «مَا حُكِمَ فِيهَا عَلَى وَجْهِ الحَمْلِ»، وَلِذَلِكَ سُمِّيَتِ الأُولَى: «شَرْطِيَّةً»، وَالثَّانِيَةُ: «حَمْلِيَّةً».

الأنبابي

قوله: (وَ: «مَسْأَلَةً»... إلخ) أي: و«دعوى»: مِن حيث افتقارها لدليل، و«مبحث» مِن حيث إنَّها محلُّ البحث.

قوله: (لِلتَّرْتِيبِ الذِّكْرِيِّ) ويحتمل أن تكون للرُّتبيِّ؛ لأنَّ رتبة التَّقسيم بعد رتبة التَّعريف.

قوله: (وَالأُولَى: مَا حُكِمَ فِيهَا... إلخ) وسمِّيت «شرطيَّة»؛ لوجود أداة الشَّرط فيها، لفظاً أو تقديراً؛ ليشمل المنفصلة، فإنَّ قولنا: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ العَدَدُ زَوْجاً، أَوْ فَرْداً» في قوَّة قولنا: «إِنْ كَانَ العَدَدُ زَوْجاً لَمْ يَكُنْ فَرْداً، وَإِنْ كَانَ فَرْداً لَمْ يَكُنْ زَوْجاً».

وقوله: «والثَّانية... إلخ» سمِّيت حمليَّةً باعتبار نسبتها إلى ما يؤخذ مِن صفة طرفها المحكوم به، وهو المحمول، شبِّه بالشَّيء المحمول على شيءٍ آخر.

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (وَ: «مَطْلُوباً»... إلخ) أي: قبل الإتيان بالدَّليل.

(٢) انظر: «شرح التلويح على التوضيح» للسعد التفتازاني (١/ ٢٠).

(٣) انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّوي» (ص: ٣٤٠).

(٥١) ثُمَّ الْقَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ: شَرْطِيَّةٌ حَمْلِيَّةٌ؛ وَالثَّانِي:
(٥٢) كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ؛ وَالأَوَّلُ: إِمَّا مُسَوَّرٌ، وَإِمَّا مُهْمَلُ

الباجوري

وَقَدِ اشْتُهِرَ: أَنَّ الأُولَى: «مَا لَيْسَ طَرَفَاهَا مُفْرَدَيْنِ وَلَا فِي قُوَّتِهِمَا»، وَالثَّانِيَةَ: «مَا طَرَفَاهَا مُفْرَدَانِ أَوْ فِي قُوَّتِهِمَا»؛ كَقَوْلِكَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَكَقَوْلِكَ: «"زَيْدٌ قَائِمٌ" يُنَاقِضُ "زَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ"»؛ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ: «هَذَا نَقِيضُ هَذَا».

وَاعْتُرِضَ بِأَنَّ الأُولَى فِي قُوَّةِ الْمُفْرَدَيْنِ؛ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مُتَّصِلَةً تَكُونُ فِي قُوَّةِ أَنْ يُقَالَ: «هَذَا مَلْزُومٌ لِذَاكَ»، وَإِذَا كَانَتْ مُنْفَصِلَةً تَكُونُ فِي قُوَّةِ أَنْ يُقَالَ: «هَذَا مُعَانِدٌ لِذَاكَ»[١].

وَأُجِيبَ عَنْ ذَلِكَ بِمَا لَا يَنْهَضُ، فَالأَوْلَى حَذْفُ ذَلِكَ، وَالِاقْتِصَارُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، كَمَا يُفِيدُهُ كَلَامُ الْمَلَّوِيِّ فِي «كَبِيرِهِ»[٢].

قَوْلُهُ: (وَالثَّانِي) إِنَّمَا قَالَ: «وَالثَّانِي»، وَلَمْ يَقُلْ: «وَالثَّانِيَة» مَعَ أَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنِ الْحَمْلِيَّةِ؛ نَظَراً لِكَوْنِهَا قِسْماً، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى الأَوَّلِ فِي قَوْلِهِ: «وَإِنْ كَانَ عَلَى التَّعْلِيقِ... إلخ».

قَوْلُهُ: (كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ) لَيْسَ الْمُرَادُ بِـ«الْكُلِّيَّةِ» هُنَا: «مَا دَخَلَ عَلَيْهَا السُّورُ الْكُلِّيُّ» كَمَا هُوَ الْمُصْطَلَحُ عَلَيْهِ، بَلْ: «مَا كَانَ مَوْضُوعُهَا كُلِّيًّا»؛ بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ السُّورِ، كَمَا يُرْشِدُ لِذَلِكَ مُقَابَلَتُهَا بِـ«الشَّخْصِيَّةِ» الَّتِي هِيَ: «مَا كَانَ مَوْضُوعُهَا مُشَخَّصاً مُعَيَّناً»، وَلِذَلِكَ صَحَّ التَّقْسِيمُ الَّذِي ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: «وَالأَوَّلُ... إلخ».

الأنبابي

وإنَّما نسبت إلى ما يؤخذ مِن صفة المحمول دون ما يؤخذ مِن صفة الموضوع؛ بأن يقال: «وضعيَّة» دون الموضوع؛ لأنَّه محطُّ الفائدة.

فإن قلت: هذا إنَّما يتحقَّق في الموجبة، وأمَّا السَّالبة فلا حمل فيها.

فالجوابُ: أنَّه في السَّالبة يلاحظ الإيجاب، ثمَّ دخول حرف السَّلب، ففيها حملٌ بحسب التَّقدير، أو أنَّه كثيراً ما تسمَّى الأعدام باسم المَلَكَات؛ هذا توضيح ما أشار إليه المحشِّي بقوله: «ولذلك سمِّيت... إلخ».

---

(١) **الشرشيمي**: قوله: (وَإِذَا كَانَتْ مُنْفَصِلَةً تَكُونُ... إلخ) ما وجه تسميتها «شرطيَّة»، مع أنَّ الشَّرطية ما فيها أداة الشَّرط، وهنا ليس كذلك؟!

وأجيب: بأنَّ المراد بـ«الشَّرطيَّة»: ما فيها أداة الشَّرط حقيقةً أو حكماً، وهذه متضمِّنةٌ لأداة الشَّرط؛ لأنَّ قوله: «العددُ: إمَّا زوجٌ، أو فردٌ» في قوَّة أن يقال: «إن لم يكن هذا زوجاً، كان فرداً» وبالعكس؛ بدليل مقابلته بالشَّخصيَّة؛ لأنَّ الكلِّيَّة المصطلح عليها إنَّما تقابل بثلاثة قضايا: الشَّخصيَّة، والمهملة، والجزئيَّة.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ٢٤٠).

(٥٢) كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ؛ وَالأَوَّلُ: إِمَّا مُسَوَّرٌ، وَإِمَّا مُهْمَلُ

الباجوري

وَالَّذِي يَتَحَصَّلُ مِنْ كَلَامِ المُصَنِّفِ فِي هَذَا المَقَامِ: **أَنَّ الحَمْلِيَّةَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ:**

(١) ـ **الأَوَّلُ**: الشَّخْصِيَّةُ، وَهِيَ: «مَا كَانَ مَوْضُوعُهَا مُشَخَّصاً مُعَيَّناً»؛ كَقَوْلِكَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، لَكِنْ يَمْتَنِعُ إِطْلَاقُ الشَّخْصِيَّةِ عَلَى نَحْوِ قَوْلِنَا: «اللهُ تَعَالَى قَادِرٌ»؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِيهَامِ تَشَخُّصِ المَوْضُوعِ تَشَخُّصاً جِسْمَانِيًّا تَعَالَى اللهُ عَنْهُ.

(٢) ـ **وَالثَّانِي**: المُهْمَلَةُ، وَهِيَ: «مَا كَانَ مَوْضُوعُهَا كُلِّيًّا، وَأُهْمِلَتْ مِنَ السُّوْرِ»؛ كَقَوْلِكَ: «الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ» إِذَا جُعِلَتْ «أَلْ» لِلْجِنْسِ فِي ضِمْنِ الأَفْرَادِ بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الكُلِّيَّةِ وَالجُزْئِيَّةِ.

(٣) ـ **وَالثَّالِثُ**: الكُلِّيَّةُ، وَهِيَ: «المُسَوَّرَةُ بِالسُّوْرِ الكُلِّيِّ»؛ كَقَوْلِكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ».

(٤) ـ **وَالرَّابِعُ**: الجُزْئِيَّةُ، وَهِيَ: «المُسَوَّرَةُ بِالسُّوْرِ الجُزْئِيِّ»؛ كَقَوْلِكَ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ».

وَهَذَانِ القِسْمَانِ وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِهِمَا المُصَنِّفُ، لَكِنَّهُمَا مَأْخُوذَانِ مِنْ قَوْلِهِ: «وَالسُّوْرُ كُلِّيًّا وَجُزْئِيًّا يُرَى»، فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْهُ: أَنَّ المُسَوَّرَةَ بِالسُّورِ الكُلِّيِّ تُسَمَّى: «كُلِّيَّةً»، وَالمُسَوَّرَةَ بِالسُّورِ الجُزْئِيِّ تُسَمَّى: «جُزْئِيَّةً».

وَلَمْ يَتَعَرَّضِ المُصَنِّفُ لِـ: **الطَّبِيعِيَّةِ**، وَهِيَ: «مَا كَانَ المَحْكُومُ عَلَيْهِ فِيهَا الطَّبِيعَةُ، بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الأَفْرَادِ»؛ كَقَوْلِكَ: «الحَيَوَانُ جِنْسٌ»، وَقَدْ جَرَى فِيهَا خِلَافٌ:

ـ **فَقِيلَ** ـ وَهُوَ الحَقُّ ـ: أَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي الشَّخْصِيَّةِ؛ لِأَنَّ المَحْكُومَ عَلَيْهِ فِيهَا مُشَخَّصٌ ذِهْناً.

ـ **وَقِيلَ**: إِنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي المُهْمَلَةِ[(١)].

ـ **وَقِيلَ** ـ وَهُوَ المَشْهُورُ ـ: إِنَّهَا قِسْمٌ مُسْتَقِلٌّ[(٢)]، لَا شَخْصِيَّةٌ وَلَا مُهْمَلَةٌ.

الأنبابي

قوله: (الأَوَّلُ: الشَّخْصِيَّةُ) وهي في حكم الكلِّيَّة؛ لأنَّ الحكم في كلٍّ منهما على مصدوق اللَّفظ مِن غير خروج شيءٍ منه عنِ الحكم، بخلاف المهملة، فإنَّها في قوَّة الجزئيَّة؛ لأنَّ الحكم فيها على بعض الأفراد محقَّقٌ، والزَّائدُ مشكوكٌ فيه، فطرح وجعلت القضيَّة في قوَّة الجزئيَّة، وكون المحكوم به قد يتيقَّن تحققه لجميع الأفراد، كما في: «الإنسان كاتبٌ بالقوَّة» لا يقتضي تيقُّن الحكم به مِنَ المتكلِّم على الجميع.

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (دَاخِلَةٌ فِي المُهْمَلَةِ) لأنَّه لا يراد الحقيقة في ضمن بعض الأفراد، ولا كلِّها؛ لأنَّه لا يصدق على بعض الأفراد أنَّه جنسٌ، وكذلك كلُّ الأفراد.

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: (قِسْمٌ مُسْتَقِلٌّ) لأنَّ المراد بـ «الشَّخصيَّة»: ما له مشخَّصاتٌ خارجيَّةٌ؛ أي: علامات تميِّزه كالشَّكل =

(٥٢) كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ؛ وَالأَوَّلُ: إِمَّا مُسَوَّرٌ، وَإِمَّا مُهْمَلُ
(٥٣) وَالسُّورُ: كُلِّيًّا، وَجُزْئِيًّا يُرَى وَأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرَى:

الباجوري

وَهَذَا كُلُّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا هُوَ الرَّاجِحُ مِنْ أَنَّهَا مُعْتَبَرَةٌ فِي العُلُومِ[(١)]، لَا عَلَى مَا قِيلَ[(٢)] مِنْ أَنَّهَا غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ فِيهَا، فَتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (وَالأَوَّلُ) أَيِ: الَّذِي هُوَ الكُلِّيَّةُ بِالمَعْنَى الَّذِي أَرَادَهُ المُصَنِّفُ مِنْهَا فِيمَا تَقَدَّمَ، وَلَمْ يَقُلْ: «وَالأُولَى»؛ نَظَراً لِكَوْنِهَا قِسْماً، كَمَا تَقَدَّمَ فِي نَظِيرِهِ.

وَقَوْلُهُ: (إِمَّا مُسَوَّرٌ) أَيْ: بِالسُّورِ الكُلِّيِّ أَوِ الجُزْئِيِّ.

وَقَوْلُهُ: (وَإِمَّا مُهْمَلُ) أَيْ: مِنَ السُّورِ.

قَوْلُهُ: (وَالسُّورُ... إلخ) هُوَ:

- «مَا دَلَّ عَلَى الإِحَاطَةِ بِجَمِيعِ الأَفْرَادِ، أَوْ بِبَعْضِهَا فِي الحَمْلِيَّةِ»؛ كَـ: «كُلٍّ» وَ: «بَعْضٍ»، كَمَا سَيَذْكُرُهُ المُصَنِّفُ.

- وَ: «مَا دَلَّ عَلَى الإِحَاطَةِ بِجَمِيعِ الأَوْضَاعِ - أَيِ: الأَحْوَالِ المُمْكِنَةِ -، أَوْ بِبَعْضِهَا فِي الشَّرْطِيَّةِ»؛ كَـ: «كُلَّمَا» وَ: «قَدْ يَكُونُ»[(٣)]، كَمَا سَيَأْتِي.

سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ تَشْبِيهاً لَهُ بِسُورِ البَلَدِ المُحِيطِ بِكُلِّهَا أَوْ بَعْضِهَا؛ بِجَامِعِ: الإِحَاطَةِ فِي كُلٍّ، فَهُوَ اسْتِعَارَةٌ بِاعْتِبَارِ اللُّغَةِ، وَإِنْ كَانَ حَقِيقَةً بِاعْتِبَارِ اصْطِلَاحِ المَنَاطِقَةِ.

قَوْلُهُ: (كُلِّيًّا وَجُزْئِيًّا) وَكُلٌّ مِنْهُمَا: إِمَّا إِيجَابِيٌّ، وَإِمَّا سَلْبِيٌّ؛ فَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ، كَمَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ بَعْدُ.

الأنبابي

قوله: (مَا دَلَّ عَلَى الإِحَاطَةِ) أي: سواءٌ كان لفظاً؛ نحو: «كل» و«بعض»، أو لا كـ: كون النَّكرة في سياق النَّفي، والإضافة[(٤)] الَّتي دلَّت قرينةً على عمومها أو عدمه [ج/ ٢٠].

= والكيف والكمِّ، والمرادَ بـ «المهملة»: ما مدلولها الجنس في ضمن الأفراد بقطع النَّظر عنِ الكلِّيَّة والجزئيَّة، وهنا ليس كذلك، بلِ المرادُ حقيقة في نفسها.

(١) الشرشيمي: قوله: (مُعْتَبَرَةٌ فِي العُلُومِ) أي: تقع في الأقيسة؛ بأن تكون جزءاً مِنَ القياس.

(٢) الشرشيمي: قوله: (لَا عَلَى مَا قِيلَ... إلخ) هذا مردودٌ بأدلَّةٍ تُعلم مِنَ المطوَّلات، كما ذكره الصَّبَّان.

(٣) الشرشيمي: قوله: (وَ: «قَدْ يَكُونُ») أي: في المنفصل؛ كقولك: «قَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ: إِمَّا أَبْيَضُ، أَوْ أَسْوَدُ».

(٤) في (ج): «وكالإضافة» بدلاً من «والإضافة».

(٥٣) وَالسُّورُ: كُلِّيًا، وَجُزْئِيًا يُرَى   وَأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرَى:

الباجوري

قَوْلُهُ: (وَأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ) حَذَفَ المُصَنِّفُ «التَّاءَ» مِنِ اسْمِ العَدَدِ، مَعَ أَنَّ المَعْدُودَ مُذَكَّرٌ مَذْكُورٌ؛ لِلضَّرُورَةِ، أَوْ عَلَى مَا نَقَلَهُ النَّوَوِيُّ مِنْ أَنَّ ذِكْرَ المَعْدُودِ لَا يُعْتَبَرُ إِلَّا إِذَا كَانَ تَمِييزاً، بِخِلَافِ مَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، كَمَا هُنَا.

وَمُحَصَّلُ الأَقْسَامِ الأَرْبَعَةِ:

(١) ـ **أَنَّ الأَوَّلَ**: السُّورُ الكُلِّيُّ الإِيجَابِيُّ، وَهُوَ: «كُلٌّ» وَمَا أَشْبَهَهُ كَـ: «جَمِيعٌ» وَ: «عَامَّةٌ»؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، أَوْ: «جَمِيعُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ»... وَهَكَذَا.

(٢) ـ **وَالثَّانِي**: السُّورُ الجُزْئِيُّ الإِيجَابِيُّ، وَهُوَ: «بَعْضٌ» وَمَا أَشْبَهَهُ كَـ: «وَاحِدٍ» وَ: «اثْنَيْنِ» وَ: «ثَلَاثَةٍ»؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، أَوْ: «وَاحِدٌ مِنَ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»... وَهَكَذَا.

(٣) ـ **وَالثَّالِثُ**: السُّورُ الكُلِّيُّ السَّلْبِيُّ، وَهُوَ: «لَا شَيْءَ» وَمَا أَشْبَهَهُ؛ كَـ: «لَا وَاحِدَ» وَ: «لَا دِيَارَ»؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»، أَوْ: «لَا وَاحِدَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»... وَهَكَذَا.

(٤) ـ **وَالرَّابِعُ**: السُّورُ الجُزْئِيُّ السَّلْبِيُّ، وَهُوَ: «لَيْسَ بَعْضُ» وَمَا أَشْبَهَهُ؛ كَـ: «لَيْسَ كُلُّ» وَ: «لَيْسَ بَعْضُ»؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ»، أَوْ: «لَيْسَ كُلُّ حَيَوَانٍ بِإِنْسَانٍ»... وَهَكَذَا؛ كَمَا بَيَّنَهُ المُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: «إِمَّا بِكُلٍّ... إلخ».

وَمِنْ هَذَا التَّقْرِيرِ تَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَهُ: «أَوْ شِبْهِهِ» رَاجِعٌ لِجَمِيعِ الأَرْبَعَةِ المَذْكُورَةِ قَبْلَهُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: «إِمَّا بِكُلٍّ أَوْ شِبْهِهِ، وَإِمَّا بِبَعْضٍ أَوْ شِبْهِهِ»... وَهَكَذَا، فَافْهَمْ.

قَوْلُهُ: (حَيْثُ جَرَى) أَيْ: فِي أَيِّ تَرْكِيبٍ وَقَعَ فِيهِ.

الأنبابي

قوله: (وَهُوَ: «لَيْسَ بَعْضُ» وَمَا أَشْبَهَهُ... إلخ) قد ذكر ثلاثة أمثلة للسُّور الجزئيِّ السَّلبيِّ، وبينها فرقٌ؛ لأنَّ «ليس كلُّ» يدلُّ على رفع الإيجاب الكلِّيِّ مطابقةً، وعلى السَّلب الجزئيِّ التزاماً، والباقيان بالعكس، وقد بيَّن ذلك العلَّامة الصَّبَّان، فارجع إليه[1].

---

(١) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٣٤٨، ٣٤٩).

(٥٤) إِمَّا بِكُلٍّ، أَوْ بِبَعْضٍ، أَوْ بِلَا شَيْءٍ، وَلَيْسَ بَعْضُ أَوْ شِبْهِهِ جَلَا
(٥٥) وَكُلُّهَا: مُوجَبَةٌ، وَسَالِبَهْ فَهْيَ إِذاً إِلَى الثَّمَانِ آيِبَهْ

الباجوري

قَوْلُهُ: (إِمَّا بِكُلٍّ... إلخ) أَيْ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ السُّورُ مُلْتَبِساً، أَوْ مُصَوَّراً بِكُلٍّ... إلخ، فَـ«البَاءُ»: لِلْمُلَابَسَةِ[1]، أَوْ لِلتَّصْوِيرِ؛ مِنْ مُلَابَسَةِ الكُلِّيِّ لِجُزْئِيَّاتِهِ، أَوْ تَصْوِيرُهُ بِهَا.

وَيُحْتَمَلُ أَنَّ المَعْنَى: إِمَّا أَنْ يَكُونَ التَّسْوِيرُ بِكُلٍّ... إلخ، لَكِنَّ الأَوَّلَ أَوْفَقُ بِكَلَامِ المُصَنِّفِ[2].

وَاعْلَمْ أَنَّهُ يَصِحُّ قِرَاءَةُ «كُلٍّ» فِي كَلَامِ المُصَنِّفِ بِالجَرِّ وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَبِالرَّفْعِ عَلَى الحِكَايَةِ لِلَفْظِ «كُلٌّ» الوَاقِعِ مُبْتَدَأً فِي القَضِيَّةِ، وَكَذَا يُقَالُ فِي لَفْظِ «بَعْضٍ» فِي قَوْلِهِ: «أَوْ بِبَعْضٍ».

وَجَوَّزَ المَلَّوِيُّ فِي «كَبِيرِهِ» أَيْضاً جَرَّ لَفْظِ «شَيْءٍ»[3] فِي قَوْلِهِ: «أَوْ بِلَا شَيْءٍ»، وَفَتْحَهُ عَلَى الحِكَايَةِ لِلْوَاقِعِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»؛ قَالَ: وَأَمَّا «بَعْضُ» فِي قَوْلِهِ الآتِي: «وَلَيْسَ بَعْضُ» فَيَتَعَيَّنُ فِيهِ الحِكَايَةُ؛ لِأَنَّ المَعْطُوفَ هُوَ مَجْمُوعُ «لَيْسَ بَعْضُ». اهـ[4].

قَالَ بَعْضُهُمْ[5]: وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ أَيْضاً فِي لَفْظِ «شَيْءٍ» فِي قَوْلِهِ: «أَوْ بِلَا شَيْءٍ» الحِكَايَةُ؛ لِأَنَّ المَعْطُوفَ هُوَ مَجْمُوعُ «لَا شَيْءَ»، فَتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (أَوْ شِبْهِهِ جَلَا) أَيْ: جَلَا الإِحَاطَةَ بِجَمِيعِ الأَفْرَادِ أَوْ بِبَعْضِهَا؛ بِمَعْنَى: أَظْهَرَهَا، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ ذَلِكَ مَعْطُوفٌ عَلَى جَمِيعِ مَا قَبْلَهُ.

قَوْلُهُ: (وَكُلُّهَا) أَيِ: القَضَايَا الأَرْبَعُ المَعْلُومَةُ مِمَّا تَقَدَّمَ.

وَقَوْلُهُ: (مُوجَبَةٌ وَسَالِبَهْ):

- يَصِحُّ قِرَاءَةُ «مُوجَبَةٌ» بِفَتْحِ الجِيمِ كَمَا هُوَ الشَّائِعُ، وَعَلَيْهِ فَالأَصْلُ: «مُوجَبٌ فِيهَا»، فَدَخَلَهُ الحَذْفُ وَالإِيصَالُ؛ أَعْنِي: حَذْفَ الجَارِّ وَإِيصَالَ الضَّمِيرِ.

- وَيَصِحُّ قِرَاءَتُهَا بِكَسْرِهَا عَلَى الإِسْنَادِ المَجَازِيِّ، وَهَذَا هُوَ المُنَاسِبُ لِلْمُقَابَلَةِ بِـ«السَّالِبَةِ».

---

(١) الشرشيمي: قوله: (لِلْمُلَابَسَةِ) والإضافةُ على معنى: «اللَّام»، أو على معنى: «مِن» الظَّرفيَّة مجازيَّة.

(٢) الشرشيمي: قوله: (أَوْفَقُ بِكَلَامِ المُصَنِّفِ) لأنَّ كلامه في السُّور، لا في التَّسوير.

(٣) الشرشيمي: قوله: (جَرَّ لَفْظِ «شَيْءٍ») لعلَّه بجعله عَلَماً على نفسه تتصرَّف فيه تصرُّف الأعلام المفردة، لكنَّه غير ظاهر.

(٤) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ٢٤٦).

(٥) هو الصبان، انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويّ» (ص: ٣٤٦).

(٥٥) وَكُلُّهَا: مُوجَبَةٌ، وَسَالِبَهْ فَهْيَ إِذاً إِلَى الثَّمَانِ آيِبَهْ

الباجوري

قَوْلُهُ: (فَهْيَ إِذاً إِلَى الثَّمَانِ آيِبَهْ) أَيْ: فَهِيَ إِذَا كَانَتْ مُنْقَسِمَةً إِلَى المُوجَبَةِ وَالسَّالِبَةِ رَاجِعَةٌ إِلَى الثَّمَانِ، بِحَذْفِ اليَاءِ تَخْفِيفاً، وَجَعْلِ الإِعْرَابِ مُقَدَّراً عَلَيْهَا، أَوْ ظَاهِراً عَلَى النُّونِ؛ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:[1] [من الرَّجز]

لَهَا ثَنَايَا أَرْبَعٌ حِسَانٌ وَأَرْبَعٌ[2] فَثَغْرُهَا ثَمَانٌ

وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا اعْتُبِرَ أَنَّ هَذِهِ الثَّمَانِيَةَ تَنْقَسِمُ إِلَى: مَعْدُولَةِ المَحْمُولِ فَقَطْ، أَوِ المَوْضُوعِ كَذَلِكَ، أَوْ هُمَا، وَإِلَى مُحَصَّلَةِ مَا ذُكِرَ؛ كَانَ المَجْمُوعُ ثَمَانِيَةً وَأَرْبَعِينَ؛ قَائِمَةً مِنْ ضَرْبِ ثَمَانِيَةٍ فِي سِتَّةٍ.

- وَمَعْدُولَةُ المَحْمُولِ فَقَطْ هِيَ: «مَا جُعِلَتْ أَدَاةُ النَّفْيِ جُزْءاً مِنْ مَحْمُولِهَا دُونَ مَوْضُوعِهَا»[3]؛ مِثَالُهَا مُوجَبَةً نَحْوُ قَوْلِكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ هُوَ لَا حَجَرٌ»[4]، وَسَالِبَةً نَحْوُ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ لَيْسَ هُوَ لَا عَالِمٌ»، وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ عُدِلَ فِيهَا بِأَدَاةِ النَّفْيِ عَنْ أَصْلِ وَضْعِهَا، وَهُوَ رَفْعُ النِّسْبَةِ، فَهُوَ عَلَى الحَذْفِ وَالإِيْصَالِ، وَهَكَذَا يُقَالُ فِيمَا بَعْدُ.

- وَمَعْدُولَةُ المَوْضُوعِ فَقَطْ هِيَ: «مَا جُعِلَتْ أَدَاةُ النَّفْيِ جُزْءاً مِنْ مَوْضُوعِهَا دُونَ مَحْمُولِهَا»؛ مِثَالُهَا مُوجَبَةً نَحْوُ قَوْلِكَ: «كُلُّ لَا حَيَوَانَ جَمَادٌ»، وَسَالِبَةً نَحْوُ قَوْلِكَ: «لَا شَيْءَ مِنْ لَا حَيَوَانٍ بِإِنْسَانٍ».

- وَمَعْدُولَتُهُمَا هِيَ: «مَا جُعِلَتْ أَدَاةُ النَّفْيِ جُزْءاً مِنْهُمَا»؛ مِثَالُهَا مُوجَبَةً نَحْوُ قَوْلِكِ: «كُلُّ لَا حَيَوَانَ هُوَ لَا إِنْسَانٌ»، وَسَالِبَةً نَحْوُ قَوْلِكَ: «لَا شَيْءَ مِنْ لَا حَيَوَانٍ لَا بِجَمَادٍ».

---

(١) بلا نسبة في «خزانة الأدب» (٧/ ٣٦٥).

(٢) الشرشيمي: قوله في البيت: (وَأَرْبَعٌ) مِنَ الأسنان أيضاً، والظَّاهرُ: أنَّ المراد به الضَّواحك الأربع، وهي الَّتي تلي الثَّنايا.

(٣) الشرشيمي: قوله: (مَا جُعِلَتْ أَدَاةُ النَّفْيِ جُزْءاً مِنْ مَحْمُولِهَا) فتصير عدماً بعد ما كانت ثبوتاً، ولا يُقال في كلِّ محمولٍ مفهومه عدميٌّ: أنَّ قضيَّته معدولة المحمول، بل هذا الاسم مخصوصٌ بما جعل أداة النَّفي جزءاً مِنَ المحمول، فلا يرد نحو: «زَيْدٌ أَعْمَى» مع أنَّ العمى عدمُ البصر، فهي محصَّلة المحمول؛ لما ذكرنا.

(٤) الشرشيمي: قوله: («كُلُّ إِنْسَانٍ هُوَ لَا حَجَرٌ») أي: هو غير حجر، فـ «لا» بمعنى: «غير»، والضَّابطُ: أنَّ أداة النَّفي إن كانت بعد الرَّابطة تكون لنفي النِّسبة.

هذا إذا ذكرت الرَّابطة، فإن لم تُذكر: فإن وقعت الأداةُ بين المبتدأ والخبر احتمل أن تكون لنفي النِّسبة، وأن تكون جزءاً مِنَ المحمول، وإن كانت قبل الموضوع وبعد السُّور؛ نحو: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ» كانت جزءاً مِنَ الموضوع، وإن كانت مِنَ السُّور نحو: «لَا شَيْءَ» و: «لَيْسَ بَعْض» كانت لنفي النِّسبة، وكذا إذا كانت قبل الموضوع، وليس هناك سورٌ؛ نحو: «لَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً» ولو بحسب [أ/ ٣٣] ما كان.

(٥٦) وَالأَوَّلُ: «المَوضُوعُ» بِالحَمْلِيَّهْ وَالآخِرُ المَحْمُولُ بِالسَّوِيَّهْ

الباجوري

ـ وَمُحَصَّلَةُ المَحْمُولِ فَقَطْ هِيَ: «مَا لَمْ تُجعَلْ أَدَاةُ النَّفْيِ جُزْءاً مِنْ مَحْمُولِهَا، مَعَ جَعْلِهَا جُزْءاً مِنْ مَوْضُوعِهَا»، فَهِيَ عَيْنُ مَعْدُولَةِ المَوْضُوعِ فَقَطْ، وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ جُعِلَ المَحْمُولُ فِيهَا مُحَصَّلاً ـ أَيْ: ثُبُوتِيًّا ـ لَا سَلْبِيًّا، فَهُوَ عَلَى الحَذْفِ وَالإِيصَالِ، وَهَكَذَا يُقَالُ فِيمَا بَعْدُ.

ـ وَمُحَصَّلَةُ المَوْضُوعِ فَقَطْ هِيَ: «مَا لَمْ تُجعَلْ أَدَاةُ النَّفْيِ جُزْءاً مِنْ مَوْضُوعِهَا، مَعَ جَعْلِهَا جُزْءاً مِنْ مَحْمُولِهَا»، فَهِيَ عَيْنُ مَعْدُولَةِ المَحْمُولِ فَقَطْ.

ـ وَمُحَصَّلَتُهُمَا هِيَ: «مَا لَمْ تُجعَلْ أَدَاةُ النَّفْيِ جُزْءاً مِنْهُمَا»؛ مِثَالُهَا مُوجَبَةً نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، وَسَالِبَةً نَحْوُ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ».

وَبِهَذَا يُعْلَمُ أَنَّ بَعْضَ الثَّمَانِيَةِ وَالأَرْبَعِينَ المَذْكُورَةِ مُكَرَّرٌ، وَهُوَ سِتَّةَ عَشَرَ؛ لِأَنَّ مُحَصَّلَةَ المَحْمُولِ فَقَطْ هِيَ عَيْنُ مَعْدُولَةِ المَوْضُوعِ فَقَطْ، وَمُحَصَّلَةَ المَوْضُوعِ فَقَطْ هِيَ عَيْنُ مَعْدُولَةِ المَحْمُولِ فَقَطْ، فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (وَالأَوَّلُ المَوضُوعُ... إلخ) تَكَلَّمَ المُصَنِّفُ عَلَى جُزْءَيْنِ مِنْ أَجْزَاءِ القَضِيَّةِ، وَهُمَا: المَوْضُوعُ، وَالمَحْمُولُ:

(١) ـ وَالأَوَّلُ هُوَ: «المَحْكُومُ عَلَيْهِ»، وَيَنْحَصِرُ فِي ثَلَاثَةٍ وَهِيَ: المُبْتَدَأُ، وَالفَاعِلُ، وَنَائِبُهُ[١].

الأنبابي

قوله: (وَهُوَ سِتَّةَ عَشَرَ) حاصلةً مِن ضرب الصُّورتين [ب/ ٢٨] المكرَّرتَين في الثَّمانية.

قوله: (المُبْتَدَأ) أي: الَّذي ليس في تأويل الفعل، كما أنَّ المراد بالفعل في القسم الثَّاني ما يشمل الفعل ولو تأويلاً، فيخرج مِنَ الأوَّل الوصف الرَّافع للسَّادِّ مسدَّ الخبر في نحو: «أمضروبٌ الزَّيدان؟»، ويدخل في الثَّاني فإنَّ المحكوم عليه هو نائب الفاعل، والمحكوم به هو المبتدأ؛ لأنَّه في قوَّة «أيضرب الزَّيدان؟».

---

(١) الشرشيمي: قوله: (وَنَائِبُهُ) أي: لأنه لَمَّا أقيم مقام الفاعل، أُعطِي حكمه، فلا يقال: إنَّه مثل المفعول الَّذي لم ينب في إيقاع الفعل عليه.

وإنَّما كانت هذه الثَّلاثة أوَّلاً، مع أنَّ بعضها وهو المبتدأ قد يذكر جوازاً أو وجوباً آخراً، والبعض الآخر وهو الفاعل أو نائب الفاعل يلتزم ذكره آخراً؛ لأنَّ المراد: الأوَّل في الرُّتبة وفي التَّعقُّل؛ لأنَّ الموضوع هو الموصوف في المعنى، والمحمولَ وصفٌ له، ورتبةُ الموصوف التَّقدُّم في التَّعقُّل، ورتبةُ الوصف التَّأخُّر فيه، والمرادُ بـ «الموضوع، والمحمول» هنا: مدلولُ اللَّفظين؛ بقرينة جعل النِّسبتَين جزءاً منها، وهما مِنَ المعاني، فيلزمُ أنَّ الجزءَين الأخيرين كذلك، فيكون المراد مِنَ «القضيَّة»: مدلولها، وأمَّا القضيَّة اللَّفظيَّة فأجزاءٌ ثلاثةٌ إن صرِّح بلفظ الرَّابطة، وإلَّا فاثنان.

(٥٦) وَالأَوَّلُ: «الـمَـوضُـوعُ» بِـالـحَـمْـلِـيَّـهْ   وَالآخِـرُ الـمَـحْـمُـولُ بِـالـسَّـوِيَّـهْ

الباجوري

(٢) ـ وَالثَّانِي هُوَ: «المَحْكُومُ بِهِ»، وَيَنْحَصِرُ فِي اثْنَيْنِ وَهُمَا: الخَبَرُ، وَالفِعْلُ.

وَتَرَكَ جُزْءَيْنِ آخَرَيْنِ، وَهُمَا:

(٣) ـ النِّسْبَةُ الكَلَامِيَّةُ الَّتِي هِيَ: «ثُبُوتُ المَحْمُولِ لِلمَوْضُوعِ»؛ أَيْ: تَعَلُّقُهُ وَارْتِبَاطُهُ بِهِ عَلَى وَجْهِ الثُّبُوتِ فِي القَضِيَّةِ المَوْجَبَةِ، أَوْ عَلَى وَجْهِ الِانْتِفَاءِ فِي القَضِيَّةِ السَّالِبَةِ.

(٤) ـ وَالنِّسْبَةُ الخَارِجِيَّةُ الَّتِي هِيَ: وُقُوعُ ذَلِكَ فِي الأُوْلَى، أَوْ عَدَمُ وُقُوعِهِ فِي الثَّانِيَةِ، فَجُمْلَةُ أَجْزَاءِ القَضِيَّةِ أَرْبَعَةٌ، كَمَا يُؤخَذُ مِنْ «شَرْحِ الشَّمْسِيَّةِ»(١) وَغَيْرِهِ.

قَالَ بَعْضُ مُحَقِّقِي المَغَارِبَةِ: إِنَّ ذَلِكَ طَرِيقَةُ العَجَمِ، وَأَمَّا طَرِيقَةُ العَرَبِ فَأَجْزَاؤُهَا: الثَّلَاثَةُ الأُوَلُ فَقَطْ، لَكِنْ لَمْ يُتَابِعْهُ الأَشْيَاخُ كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا.

وَجَعْلُ الجُزْءِ الرَّابِعِ مَا ذَكَرَ هُوَ الظَّاهِرُ المُتَبَادَرُ، وَأَمَّا مَا فِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ مِنْ أَنَّهُ الإِيقَاعُ أَوِ الِانْتِزَاعُ؛ أَيْ: إِدْرَاكُ الوُقُوعِ أَوْ عَدَمِ الوُقُوعِ، فَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ وَصْفٌ لِلْمُدرَكِ، فَلَا يَصِحُّ جَعْلُهُ مِنْ أَجْزَاءِ القَضِيَّةِ، وَبِهَذَا بِعَيْنِهِ اعْتَرَضَ مُلَّا أَحْمَدَ عَلَى الفَنْرِيِّ(٢) فِي جَعْلِهِ ذَلِكَ مِنْ أَجْزَائِهَا.

وَقَدْ وَضَعَ المَنَاطِقَةُ لَفْظاً يَدُلُّ عَلَى النِّسْبَةِ الخَارِجِيَّةِ مُطَابَقَةً(٣)، وَعَلَى النِّسْبَةِ الكَلَامِيَّةِ الْتِزَاماً

الأنبابي

قوله: (وَعَلَى النِّسْبَةِ الكَلَامِيَّةِ الْتِزَاماً) أي: لأنَّه يلزم مِن الوقوع أوِ اللَّا وقوع المضاف كلٌّ منهما للنِّسبة الكلاميَّة النِّسبة الكلاميَّة دون العكس، فالجزآن [أ/ ٢٠] أديًا بعبارةٍ واحدةٍ.

---

(١) انظر: «تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية» (ص: ١٨٢) بتصرف.

(٢) انظر: «قول أحمد على الفوائد الفنارية» (ص: ٣١٣) ونص عبارته: قوله: «لا بدَّ فيها من إيقاع النِّسبة... إلخ» يُفهم منه: أنَّ الإيقاع والانتزاع جزءٌ من القضيَّة، وليس كذلك، فينبغي أن لا يقال: لا بدَّ فيها من النِّسبة الحكمية أو وقوعها أو لا وقوعها، ويمكن التَّصحيح بأنْ يُراد: لا بدَّ في العلم بها من إيقاع النِّسبة. اهـ.

(٣) **الشرشيمي**: **قوله**: (مُطَابَقَةً) لأنَّ المقصود مِنَ القضايا إفادةُ معانيها الخارجيَّة، ويلزمُ مِن إفادة تلك النِّسبة إفادةُ النِّسبة الكلاميَّة، فلذلك كانتِ الدَّلالة عليها التزاميَّةً، وذلك لأنَّه يلزمُ مِن وقوع النِّسبة أو لا وقوعها تحقُّق النِّسبة الكلاميَّة؛ الَّتي هي الارتباط؛ أي: يلزمُ مِن تحقُّق النِّسبة الخارجيَّة تحقُّق النِّسبة الكلاميَّة؛ أي: تحقُّقها في نفسها، لا في الكلام؛ لأنَّه لا يلزم مِنَ الخارجيَّة أن ينطق بالكلام الدَّالِّ على الكلاميَّة، ولا يلزم مِن تحقُّق النِّسبة الكلاميَّة في الكلام تحقُّق النِّسبة الخارجيَّة في الخارج.

(٥٦) وَالأَوَّلُ: «الـمَوضُوعُ» بِالـحَمْلِيَّهْ وَالآخِـرُ الـمَـحْـمُـولُ بِـالـسَّـوِيَّـهْ

الباجوري

كَمَا فِي «شَرْحِ الشَّمْسِيَّةِ»[١]، وَسَمُّوا ذَلِكَ اللَّفْظَ: «رَابِطَةً»[٢]:

- وَهُوَ تَارَةً يَكُونُ فِي قَالَبِ الِاسْمِ[٣] كَـ: «هُوَ» فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ هُوَ قَائِمٌ».

- وَتَارَةً يَكُونُ فِي قَالَبِ الفِعْلِ كَـ: «كَانَ» فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ كَانَ قَائِماً».

الأنبابي

قوله: (فِي قَالَبِ الِاسْمِ) وحينئذٍ تسمَّى: «رابطة غير زمانيَّة»، بخلاف ما إذا كانت في قالب الفعل تسمَّى: «رابطة زمانيَّة»، كـ: «هو» في نحو قولك: «زَيْدٌ هُوَ قَائِمٌ».

استشكل: بأنَّ لفظة «هو» في نحو هذا المثال، لا دلالة له على النِّسبة أصلاً، بل هو عائدٌ على «زيد» عبارةٌ عنه، مبتدأ ثانٍ، فإن كان المراد ما يسمَّى ضمير الفصل، فهو لا يكون في نحو هذا المثال؛ لأنَّه لا يذكر إلَّا بين جزأي ابتداء معرفتين، أو نكرتين؛ كالمعرفتين[٤] في امتناع دخول «أل»، وعلى تقدير دخوله فلا دلالة له على النِّسبة أصلاً، وإنَّما يفيد الحصر أوِ التَّأكيد، وتحقيق أنَّ ما بعد خبر «لا» نعت، والَّذي يفهم منه الرَّبط إنَّما هو الحركة الإعرابيَّة.

وأجيب: باختيار الثَّاني، ومنع أنَّه لا دلالة له على النِّسبة أصلاً؛ بأنَّه يحقق أنَّ ما بعده خبر «لا» نعت، وهذا يستلزم ربط ما بعده بالموضوع ونسبته إليه؛ لإفادته أنَّ ما بعده خبر، فيفيد أنَّه مسندٌ إلى موضوع.

ولا يقال: إنَّ ضمير الفصل لا يوجد في كلِّ محلٍّ كما علمت؛ لأنَّه لا بدَّ للطَّرفين مِن وجود رابطةٍ في المعنى عند المناطقة، فالتزموه في كلِّ موضوعٍ فيه؛ سواءٌ ذكر أو لم يذكر، بخلاف أهل العربيَّة، فيذكرونه إذا كان المحمول يلتبس بالتَّابع؛ للفرق بينهما، وإلَّا فيمنعوا ذلك لفظاً، ولم يلتفتوا للمعنى، ولا فرق في هذا الضَّمير بين أن يكون للمتكلِّم، أوِ المخاطب، أوِ الغائب. اهـ «صبَّان»[٥].

قوله: (فِي قَالَبِ الفِعْلِ) أيِ: النَّاقص؛ تقدَّم، أو تأخَّر، أو توسَّط.

ولا فرق بين «كان» وغيرها إلَّا ما ينقلب الكلام معه إنشاءً؛ نحو: «عسى»، ونظر في كون هذه الأفعال

---

(١) انظر: «تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية» (ص: ١٨٢).

(٢) الشرشيمي: قوله: («رَابِطَةً») مِن باب تسمية الدَّالِّ باسم المدلول.

(٣) الشرشيمي: قوله: (فِي قَالَبِ) أي: في صورة (الِاسْمِ)، وليس باسم حقيقةً، فهو نظير قول النُّحاة: «هو ضمير فصل»، فلم يدلَّ هذا اللَّفظ إلَّا على النِّسبة، وكذلك لفظ «كان» لا يدلُّ إلَّا عليها، فلا يدلُّ على زمانٍ، ولكن يعمل عمل النَّاسخ؛ إعطاءً للحكاية ما للمحكي.

(٤) في (ج): «كالمعرفة» بدلاً من «كالمعرفتين».

(٥) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٣٥٨، ٣٥٩).

(٥٦) وَالأَوَّلُ: «المَوضُوعُ» بِالحَمْلِيَّهْ وَالآخِرُ المَحْمُولُ بِالسَّوِيَّهْ

الباجوري

وَكَثِيراً مَا تُحْذَفُ تِلْكَ الرَّابِطَةُ فِي لُغَةِ العَرَبِ؛ اسْتِغْنَاءً عَنْهَا بِالرَّبْطِ اللَّفْظِيِّ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا بُدَّ لِنِسْبَةِ القَضِيَّةِ(١) مِنْ كَيفِيَّةٍ تَتَكَيَّفُ بِهَا فِي نَفْسِ الأَمْرِ، وَهِيَ:

١ ـ إِمَّا الضَّرُورَةُ(٢)؛ أَيِ: الوُجُوبُ.

الأنبابي

رابطةً بأنَّها قد تجتمع مع الضَّمير؛ نحو: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ﴾ [المائدة: ١١٧]، فيمتنع كونها رابطةً؛ لحصول الرَّبط بالضَّمير، وبأنَّها وضعت لمعنًى آخر غير الرَّبط كـ: الدَّلالة على اقتران مضمون الجملة بالزَّمان الموافق لصيغتها، ودعوى أنَّها تفيد غير ذلك لا دليل عليه.

وأجيب عنِ الأوَّل: بأنَّهم لم يقولوا بأنَّها في كلِّ مكانٍ للرَّبط، بل يصحُّ الرَّبط بها، كما أنَّ الضَّمائر كذلك، والضَّميرُ في الآية إن جعل تأكيداً لتاء الفاعل ترجح كون «كان» للرَّبط، وإن جعل فصلاً فهو الرَّابط، ولك أن تجعل كليهما للرَّبط كالتَّأكيد اللَّفظيِّ، وكما أنَّ كلَّ واحدٍ مِنَ الطَّرفين يجوز تأكيده، كذلك ما يدلُّ على النِّسبة.

وعنِ الثَّاني: بأنَّها كونها وضعت لمعنًى آخر غير الرَّبط لا ينافي كونها رابطةً، وأيضاً: والنُّحاة إنَّما سمُّوها ناقصةً على الصَّحيح؛ لأنَّها لا تكتفي بالموضوع، بل هي طالبةٌ للمحمول معه، وكذا شأن النِّسبة تستلزم النِّسبتين، أفاده الملَّويُّ في «كبيره»(٣)، وأقرَّه العلَّامة الصَّبَّان(٤).

وفي الجواب عنِ الثَّاني نظرٌ لا يخفى، فتأمَّل.

قوله: (بِالرَّبْطِ اللَّفْظِيِّ) أيِ: اللَّازم للإعراب لفظاً أو تقديراً؛ لأنَّنا إذا قلنا: «زَيْد عَالِم» على سبيل التِّعداد بلا حركة إعرابيَّة لم يفهم الرَّبط والإسناد، وإذا قلنا: «زَيْدٌ عَالِمٌ» بالرَّفع فُهِمَ ذلك منه.

قوله: (أَيِ: الوُجُوبُ) العقليُّ، وهو يستلزم الدَّوام مِن غير عكسٍ، فالدَّوام أعمُّ منه، والإطلاقُ أعمُّ مِنَ الضَّرورة والدَّوام، والإمكانُ أعمُّ مِنَ الثَّلاثة.

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (لِنِسْبَةِ القَضِيَّةِ) المراد منها: ما يشمل النِّسبتَين الكلاميَّة والخارجيَّة.

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: (إِمَّا الضَّرُورَةُ. . . إلخ) اعلم أنَّ أعمَّها: الإمكان، ثمَّ الإطلاق، ثمَّ الدَّوام، ثمَّ الضَّرورة؛ لأنَّ الممكن قد يكون حاصلاً وقد لا يكون، والمطلقُ الَّذي هو حاصلٌ بالفعل قد يكون دائماً وقد لا يكون، والدَّائمُ قد يكون ضروريًّا وقد لا يكون.

(٣) انظر: «الشرح الكبير على السلم» للملوي (ص: ٢٦٢).

(٤) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٣٦١).

(٥٦) وَالأَوَّلُ: «المَوضُوعُ» بِالحَمْلِيَّهْ وَالآخِرُ المَحْمُولُ بِالسَّوِيَّهْ

الباجوري

٢ ـ وَإِمَّا الدَّوَامُ.

٣ ـ وَإِمَّا الإِمْكَانُ.

٤ ـ وَإِمَّا الإِطْلَاقُ؛ أَيِ: الحُصُولُ بِالفِعْلِ.

وَسَمُّوا اللَّفْظَ الدَّالَّ عَلَى تِلْكَ الكَيْفِيَّةِ: «جِهَةً»، وَتُسَمَّى القَضِيَّةُ إِذَا ذُكِرَ فِيهَا ذَلِكَ اللَّفْظُ: «مُوَجَّهَةً»، وَعَدَّدَ المُتَأَخِّرُونَ[١] القَضَايَا بِاعْتِبَارِ الكَيْفِيَّةِ المَذْكُورَةِ إِلَى خَمْسَةَ عَشَرَ:

الضَّرُورِيَّاتُ السَّبْعُ[٢]، وَهِيَ:

(١) ـ **الضَّرُورِيَّةُ المُطْلَقَةُ** وَهِيَ: «الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِضَرُورَةِ النِّسْبَةِ مَعَ الإِطْلَاقِ عَنِ التَّقْيِيدِ بِوَصْفٍ أَوْ وَقْتٍ»؛ مِثَالُهَا مُوجَبَةً: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ بِالضَّرُورَةِ»، وَسَالِبَةً: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ بِالضَّرُورَةِ».

وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ: «ضَرُورِيَّةً»؛ لِأَنَّ كَيْفِيَّةَ نِسْبَتِهَا الضَّرُورَةُ، وَ: «مُطْلَقَةً»؛ لِإِطْلَاقِهَا عَنِ التَّقْيِيدِ بِوَصْفٍ أَوْ وَقْتٍ، وَهِيَ بَسِيطَةٌ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي.

الأنبابي

قوله: (الضَّرُورِيَّاتُ السَّبْعُ) وجه كونها سبعاً: أنَّ علَّة الضَّرورة إمَّا أن تكون ذات الموضوع، أو وصفه، أو وقته المعيَّن، أو غير المعيَّن، وكلٌّ مِنَ الثَّلاثة الأخيرة إمَّا مقيَّدٌ بما ينفي احتمال دوامه، وهو لا دائماً أو لا، أفاده الصَّبَّان[٣].

قوله: (الضَّرُورِيَّةُ المُطْلَقَةُ) هي عند الجمهور متى أطلقت [ب/ ٢٩] شملت ما كان موضوعها أزليًّا؛ نحو: «اللهُ تعالى عالمٌ بالضَّرورة» أو: «غير أزليٍّ» كمثال المحشِّي، واصطلح ابن سينا على أنَّها متى أطلقت انصرفت للأزليَّة، فإن أريد غيرها قيِّد بدوام ذات الموضوع [أ/ ٢١].

---

(١) الشرشيمي: قوله: (المُتَأَخِّرُونَ) وأمَّا غيرهم فعدُّوها ثلاثة عشر؛ بإسقاط: الوقتيَّة المطلقة، والمنتشرة المطلقة.

(٢) الشرشيمي: قوله: (الضَّرُورِيَّاتُ السَّبْعُ) وجه كونها سبعاً: أنَّ علَّة ضرورة النِّسبة: إمَّا الذَّات؛ أي: ذات الموضوع، وذلك في الضَّروريَّة المطلقة؛ لأنَّ ضرورة نسبتها ما دامت الذَّات موجودةً، وإمَّا الوصف، وإمَّا الوقت المعيَّن، أو الوقت غير المعيَّن، والثَّلاثةُ الأخيرة: إمَّا مع لفظ «لا دائماً»، أو لا؛ فتمَّتِ السَّبعة.

(٣) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٣٦٧).

(٥٦) وَالأَوَّلُ: «المَوْضُوعُ» بِالحَمْلِيَّهْ وَالآخِرُ المَحْمُولُ بِالسَّوِيَّهْ

الباجوري

(٢) ـ وَالمَشْرُوطَةُ العَامَّةُ وَهِيَ: «الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِضَرُورَةِ النِّسْبَةِ بِشَرْطِ دَوَامِ وَصْفِ المَوْضُوعِ»؛ مِثَالُهَا مُوجَبَةً: «كُلُّ كَاتِبٍ مُتَحَرِّكُ الأَصَابِعِ بِالضَّرُورَةِ مَا دَامَ كَاتِباً»، وَسَالِبَةً: «لَا شَيْءَ مِنَ الكَاتِبِ بِسَاكِنِ الأَصَابِعِ بِالضَّرُورَةِ مَا دَامَ كَاتِباً».

وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ: «مَشْرُوطَةً»؛ لِمَا فِيهَا مِنِ اشْتِرَاطِ دَوَامِ وَصْفِ المَوْضُوعِ، وَ: «عَامَّةً»؛ لِأَنَّهَا أَعَمُّ مِنَ المَشْرُوطَةِ الخَاصَّةِ[١]، فَإِنَّهَا لَمْ تُقَيَّدْ بِمَا يَنْفِي احْتِمَالَ دَوَامِ الوَصْفِ، ....

الأنبابي

قوله[٢]: (وَالمَشْرُوطَةُ العَامَّةُ) النِّسبة بينها وبين ما قبلها وما بعدها: العمومُ والخصوصُ المطلق.

أمَّا وجه كونها أعمَّ مِنَ الَّتي قبلها وهي الضَّروريَّةُ المطلقة، فلأنَّ كلَّ دائمٍ بحسب الذَّات دائمٌ بحسب الوصف، ولا عكس؛ لجواز مقارنة الوصف للذَّات.

وأمَّا وجه كونها أعمَّ مِنَ الخاصَّة، فلأنَّها حكم فيها بثبوت الوصف، ولم يتعرَّض لدوامه بحسب الذَّات، ولا عدم دوامه، فهي تحتمل الأمرين، والخاصَّة تعرض فيها للادوامه.

وبين الضَّروريَّة المطلقة والمشروطة الخاصَّة تباين؛ لأنَّ الأولى حكم فيها بالدَّوام بحسب الذَّات، والثَّانية بعدمه، وكلُّ قضيَّةٍ فيها لا دائماً أو لا بالضَّرورة فهي مباينةٌ للضَّرورة المطلقة. اهـ «يوسي»[٣]، وبقيَّة النِّسب تُطلب مِنَ المطوَّلات.

قوله: (مِثَالُهَا مُوجَبَةً: كُلُّ كَاتِبٍ... إلخ) قد حكم في هذا المثال بضرورة ثبوت تحرُّك الأصابع للموضوع مدَّة دوام وصفه، وهو الكتابة؛ إذ تحرُّك الأصابع لذات الكاتب مِن غير اعتبار وصفه ليس ضروريَّ الثُّبوت لها [ج/ ٢١].

قوله: (وَسَالِبَةً: لَا شَيْءَ... إلخ) قد حكم في هذا المثال بضرورة سلب سكون الأصابع عنِ الموضوع

---

(١) الشرشيمي: قوله: (لِأَنَّهَا أَعَمُّ مِنَ المَشْرُوطَةِ الخَاصَّةِ) لأنَّ قولك: «كُلُّ كَاتِبٍ مُتَحَرِّكُ الأَصَابِعِ... إلخ» يحتمل الحكم الَّذي فيه وهو ثبوت التَّحرُّك يدوم بدوام الذَّات، فيكون الوصف الَّذي هو واسطةٌ في الحكم ملازماً للذَّات، ويحتمل انقطاع ذلك الحكم؛ بأن لا يدوم بدوام الذَّات، فيكون الوصف غير دائم بدوام الذَّات، بخلاف المشروطة الخاصَّة، فإنَّ الحكم فيها قد نفي دوامه، فيلزم نفي دوام الوصف؛ لأنَّه يلزم مِن نفي اللَّازم نفي الملزوم؛ لأنَّ الحكم لازمٌ للوصف، فإذا كان الحكم ينقطع كان الوصف أيضاً كذلك.

فقوله: «بِمَا يَنْفِي احْتِمَالَ دَوَامِ الوَصْفِ» قد يقال: إنَّه كان المناسب أن يقول: «ممَّا ينفي احتمال دوام الحكم»، ويردُّ هذا القول بما علمت أوَّلاً مِن أنَّ الحكم لازمٌ للوصف، فإذا نفي دوام الحكم لزم نفي دوام الوصف، وكون اللَّفظ قبل التَّقييد بـ «لا دائماً» محتملاً للأمرين بالنَّظر لظاهر اللَّفظ، وقطع النَّظر عنِ النِّسبة الخارجيَّة.

(٢) هذه القولة متأخرة في (ج).

(٣) انظر: «نفائس الدرر في حواشي المختصر» لليوسي (ص: ٤١٦).

(٥٦) وَالأَوَّلُ: «المَوضُوعُ» بِالحَمْلِيَّهْ وَالآخِرُ المَحْمُولُ بِالسَّوِيَّهْ

الباجوري

وَهُوَ قَوْلُنَا: «لَا دَائِماً»[(١)]، وَهِيَ بَسِيطَةٌ كَالَّتِي قَبْلَهَا.

(٣) ـ وَالمَشْرُوطَةُ الخَاصَّةُ وَهِيَ: «المَشْرُوطَةُ العَامَّةُ لَكِنْ مَعَ زِيَادَةِ قَيْدِ: "لَا دَائِماً"»؛ مِثَالُهَا مُوجَبَةً: «كُلُّ كَاتِبٍ مُتَحَرِّكُ الأَصَابِعِ بِالضَّرُورَةِ مَا دَامَ كَاتِباً لَا دَائِماً»، وَسَالِبَةً: «لَا شَيْءَ مِنَ الكَاتِبِ بِسَاكِنِ الأَصَابِعِ بِالضَّرُورَةِ مَا دَامَ كَاتِباً لَا دَائِماً».

وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ: «مَشْرُوطَةً»؛ لِمَا مَرَّ، وَ: «خَاصَّةً»؛ لِأَنَّهَا أَخَصُّ مِنَ المَشْرُوطَةِ العَامَّةِ كَمَا عُلِمَ مِمَّا مَرَّ، وَهِيَ مُرَكَّبَةٌ[(٢)]:

ـ إِنْ كَانَتْ مُوجَبَةً مِنْ: مَشْرُوطَةٍ عَامَّةٍ مُوجَبَةٍ وَهِيَ الصَّدْرُ؛ أَعْنِي قَوْلَكَ مَثَلاً: «كُلُّ كَاتِبٍ مُتَحَرِّكُ الأَصَابِعِ بِالضَّرُورَةِ مَا دَامَ كَاتِباً»، فَمُطْلَقَةٍ عَامَّةٍ سَالِبَةٍ وَهِيَ العَجْزُ؛ أَعْنِي قَوْلَكَ: «لَا دَائِماً»، فَإِنَّهُ فِي قُوَّةِ أَنْ يُقَالَ: «لَا شَيْءَ مِنَ الكَاتِبِ بِمُتَحَرِّكِ الأَصَابِعِ ....

الأنبابي

مدَّة دوام وصفه، وهو الكتابة؛ إذ سلبُ سكون الأصابع عن ذات الكاتب مِن غير اعتبار وصفه ليس بضروريٍّ.

قوله: («لَا دَائِماً») أي: ليس الوصف دائماً بدوام ذات الموضوع.

قوله: (كَمَا عُلِمَ مِمَّا مَرَّ) أي: قيدت بما يرفع احتمال دوام الوصف للذَّات، بخلاف العامَّة، فإنَّها تحتمل الدَّوام وعدمه.

قوله: (وَهِيَ مُرَكَّبَةٌ إِنْ كَانَتْ مُوجَبَةً... إلخ) مِن هنا تبيَّن أنَّ الاعتبار في إيجاب القضيَّة المركَّبة وسلبها بإيجاب جزئها الأوَّل وسلبه، فإن كان موجباً كانتِ القضيَّة موجبةً، وإن كان سالباً كانت سالبةً، وأنَّ الجزء الثَّاني مخالفٌ للأوَّل في الإيجاب والسَّلب موافقٌ في الكلِّيَّة والجزئيَّة. اهـ «صبَّان»[(٣)].

قوله: (فَمُطْلَقَةٍ عَامَّةٍ... إلخ) هي الأولى مِنَ المطلقات الثَّلاثة الآتية.

قوله: (فَإِنَّهُ فِي قُوَّةِ أَنْ يُقَالَ: لَا شَيْءَ مِنَ الكَاتِبِ... إلخ) هذه القضيَّة سالبةٌ كلِّيَّةٌ مطلقةٌ؛ لأنَّ سلب الحكم عن جميع أفراد الكاتب حاصلٌ بالفعل في بعض الأوقات، لا كلِّها؛ لأنَّه المحقَّق.

---

(١) **الشرشيمي**: قوله: («لَا دَائِماً») أي: ليس ذلك الحكم دائماً به دوام الذَّات، بل هو دائمٌ بدوام الوصف؛ الَّذي قد ينقطع، فكذلك الحكم، وكذا يقال فيما بعد.

(٢) **الشرشيمي**: قوله: (وَهِيَ مُرَكَّبَةٌ... إلخ) اعلم: أنَّ العبرة في كون القضيَّة موجبةً أو سالبةً بصدرها، والمطلقةُ العامَّة تخالفها في الكيف، لا في الكمِّ.

(٣) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٣٦٩).

(٥٦) وَالأَوَّلُ: «الـمَوضُوعُ» بِالـحَمْلِيَّهْ وَالآخِـرُ الـمَـحْـمُـولُ بِـالـسَّـوِيَّـهْ

الباجوري

بِالإِطْلَاقِ العَامِّ[1]»؛ أَيْ: بِالفِعْلِ؛ لِأَنَّ إِيجَابَ المَحْمُولِ لِلمَوْضُوعِ إِذَا لَمْ يَكُنْ دَائِماً، كَانَ السَّلْبُ مُتَحَقِّقاً فِي الجُمْلَةِ، وَهَذَا هُوَ مَعْنَى المُطْلَقَةِ العَامَّةِ السَّالِبَةِ.

ـ وَإِنْ كَانَتْ سَالِبَةً: مِنْ مَشْرُوطَةٍ عَامَّةٍ سَالِبَةٍ وَهِيَ الصَّدْرُ؛ أَعْنِي قَوْلَكَ مَثَلاً: «لَا شَيْءَ مِنَ الكَاتِبِ[2] بِسَاكِنِ الأَصَابِعِ بِالضَّرُورَةِ مَا دَامَ كَاتِباً»، فَمُطْلَقَةٍ عَامَّةٍ مُوجَبَةٍ وَهِيَ العَجْزُ؛ أَعْنِي قَوْلَكَ: «لَا دَائِماً»؛ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ أَنْ يُقَالَ: «كُلُّ كَاتِبٍ سَاكِنُ الأَصَابِعِ بِالإِطْلَاقِ العَامِّ»؛ لِأَنَّ سَلْبَ المَحْمُولِ عَنِ المَوْضُوعِ إِذَا لَمْ يَكُنْ دَائِماً كَانَ الإِيجَابُ مُتَحَقِّقاً فِي الجُمْلَةِ، وَهَذَا هُوَ مَعْنَى المُطْلَقَةِ العَامَّةِ المُوجَبَةِ.

(٤) ـ **وَالوَقْتِيَّةُ المُطْلَقَةُ** وَهِيَ: «الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِضَرُورَةِ النِّسْبَةِ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ»؛ مِثَالُهَا مُوجَبَةً: «كُلُّ إِنْسَانٍ مُتَحَرِّكُ الأَصَابِعِ بِالضَّرُورَةِ وَقْتَ الكِتَابَةِ»، وَسَالِبَةً: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِسَاكِنِ الأَصَابِعِ بِالضَّرُورَةِ وَقْتَ الكِتَابَةِ».

وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ: «وَقْتِيَّةً»؛ لِلتَّقْيِيدِ فِيهَا بِالوَقْتِ، وَ: «مُطْلَقَةً»؛ لِإِطْلَاقِهَا عَنِ التَّقْيِيدِ[3] بِقَوْلِنَا: «لَا دَائِماً»، وَهِيَ بَسِيطَةٌ كَمَا سَيَأْتِي.

(٥) ـ **وَالوَقْتِيَّةُ غَيْرُ المُطْلَقَةِ** وَهِيَ: «الوَقْتِيَّةُ المُطْلَقَةُ لَكِنْ مَعَ زِيَادَةِ قَيْدِ "لَا دَائِماً"»؛ مِثَالُهَا مُوجَبَةً: «كُلُّ إِنْسَانٍ مُتَحَرِّكُ الأَصَابِعِ بِالضَّرُورَةِ وَقْتَ الكِتَابَةِ لَا دَائِماً»، وَسَالِبَةً: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِسَاكِنِ الأَصَابِعِ بِالضَّرُورَةِ وَقْتَ الكِتَابَةِ لَا دَائِماً».

وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ: «وَقْتِيَّةً»؛ لِمَا مَرَّ، وَ: «غَيْرَ مُطْلَقَةٍ»؛ لِأَنَّهَا مُقَيَّدَةٌ بِقَوْلِنَا: «لَا دَائِماً»، وَهِيَ مُرَكَّبَةٌ:

ـ إِنْ كَانَتْ مُوجَبَةً مِنْ: وَقْتِيَّةٍ مُطْلَقَةٍ مُوجَبَةٍ وَهِيَ الصَّدْرُ؛ أَعْنِي قَوْلَكَ مَثَلاً: «كُلُّ إِنْسَانٍ مُتَحَرِّكُ الأَصَابِعِ بِالضَّرُورَةِ وَقْتَ الكِتَابَةِ»، فَمُطْلَقَةٍ عَامَّةٍ سَالِبَةٍ وَهِيَ العَجْزُ؛ أَعْنِي قَوْلَكَ: «لَا دَائِماً»؛ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ أَنْ يُقَالَ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِمُتَحَرِّكِ الأَصَابِعِ بِالإِطْلَاقِ العَامِّ»؛ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ إِيجَابَ

---

(١) الشرشيمي: قوله: (بِالإِطْلَاقِ العَامِّ) راجعٌ للنِّسبة؛ أي: إنَّ الانتفاء بالفعل.

(٢) الشرشيمي: قوله: (لَا شَيْءَ مِنَ الكَاتِبِ) أي: لا شيء مِنَ الذَّات الَّتي كانت كاتبةً، لا كاتبة بالفعل؛ لئلَّا يلزم التَّنافي، وكذا يقال فيما بعد.

(٣) الشرشيمي: قوله: (لِإِطْلَاقِهَا عَنِ التَّقْيِيدِ... إلخ) أي: فيكون وقتاً مَّا محتملاً للتَّعميم لجميع الأوقات، ومحتملاً لبعضها، فإذا قيِّد بـ «لا دائماً» خصَّصه بالشقِّ الثَّاني.

(٥٦) وَالأَوَّلُ: «المَوضُوعُ» بِالحَمْلِيَّهْ وَالآخِرُ المَحْمُولُ بِالسَّوِيَّهْ

الباجوري

المَحْمُولِ لِلمَوْضُوعِ إِذَا لَمْ يَكُنْ دَائِماً كَانَ السَّلْبُ مُتَحَقِّقاً فِي الجُمْلَةِ، وَهَذَا هُوَ مَعْنَى المُطْلَقَةِ العَامَّةِ السَّالِبَةِ.

ـ وَإِنْ كَانَتْ سَالِبَةً مِنْ: وَقْتِيَّةٍ مُطْلَقَةٍ سَالِبَةٍ وَهِيَ الصَّدْرُ؛ أَعْنِي قَوْلَكَ مَثَلاً: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِسَاكِنِ الأَصَابِعِ بِالضَّرُورَةِ وَقْتَ الكِتَابَةِ»، فَمُطْلَقَةٍ عَامَّةٍ مُوجَبَةٍ وَهِيَ العَجْزُ؛ أَعْنِي قَوْلَكَ: «لَا دَائِماً»؛ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ أَنْ يُقَالَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ سَاكِنُ الأَصَابِعِ بِالإِطْلَاقِ العَامِّ»؛ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ سَلْبَ المَحْمُولِ عَنِ المَوْضُوعِ إِذَا لَمْ يَكُنْ دَائِماً كَانَ الإِيجَابُ مُتَحَقِّقاً فِي الجُمْلَةِ، وَهَذَا هُوَ مَعْنَى المُطْلَقَةِ العَامَّةِ المُوجَبَةِ.

(٦) ـ وَالمُنْتَشِرَةُ المُطْلَقَةُ وَهِيَ: «الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِضَرُورَةِ النِّسْبَةِ فِي وَقْتٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ»؛ مِثَالُهَا مُوجَبَةً: «كُلُّ إِنْسَانٍ مُتَنَفِّسٌ بِالضَّرُورَةِ وَقْتاً مَّا»، وَسَالِبَةً: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِمُتَنَفِّسٍ بِالضَّرُورَةِ وَقْتاً مَّا».

وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ «مُنْتَشِرَةً»؛ لِانْتِشَارِ وَقْتِهَا، وَ: «مُطْلَقَةً»؛ لِإِطْلَاقِهَا عَنِ التَّقْيِيدِ بِقَوْلِنَا: «لَا دَائِماً»، وَهِيَ بَسِيطَةٌ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي.

(٧) ـ وَالمُنْتَشِرَةُ غَيْرُ المُطْلَقَةِ وَهِيَ: «المُنْتَشِرَةُ المُطْلَقَةُ لَكِنْ مَعَ زِيَادَةِ قَيْدِ: "لَا دَائِماً"»؛ مِثَالُهَا مُوجَبَةً: «كُلُّ إِنْسَانٍ مُتَنَفِّسٌ بِالضَّرُورَةِ وَقْتاً مَّا لَا دَائِماً»، وَسَالِبَةً: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِمُتَنَفِّسٍ بِالضَّرُورَةِ وَقْتاً مَّا لَا دَائِماً».

وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ: «مُنْتَشِرَةً»؛ لِمَا مَرَّ، وَ: «غَيْرَ مُطْلَقَةٍ»؛ لِأَنَّهَا مُقَيَّدَةٌ بِقَوْلِنَا: «لَا دَائِماً»، وَهِيَ مُرَكَّبَةٌ:

الأنبابي

قوله: («كُلُّ إِنْسَانٍ مُتَنَفِّسٌ بِالضَّرُورَةِ وَقْتاً مَّا») قد حكم في هذا المثال بضرورة ثبوت التَّنفس للإنسان في وقتٍ غير معيَّن.

وقوله: (لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ... إلخ) قد حكم في هذا المثال بضرورة سلب التَّنفُّس عن الإنسان في وقتٍ غير معيَّن، ولا تنافي بينهما كما هو ظاهرٌ؛ إذ كلٌّ في وقتٍ غير وقت الآخر؛ إلَّا أنَّ وقتهما غير معيَّن.

(٥٦) وَالأَوَّلُ: «المَوضُوعُ» بِالحَمْلِيَّهْ وَالآخِرُ المَحْمُولُ بِالسَّوِيَّهْ

الباجوري

ـ إِنْ كَانَتْ مُوجَبَةً: مِنْ مُنْتَشِرَةٍ مُطْلَقَةٍ مُوجَبَةٍ وَهِيَ الصَّدْرُ؛ أَعْنِي قَوْلَكَ مَثَلاً: «كُلُّ إِنْسَانٍ مُتَنَفِّسٌ بِالضَّرُورَةِ وَقْتاً مَّا»، فَمُطْلَقَةٍ عَامَّةٍ سَالِبَةٍ وَهِيَ العَجْزُ؛ أَعْنِي قَوْلَكَ: «لَا دَائِماً»؛ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ أَنْ يُقَالَ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِمُتَنَفِّسٍ بِالإِطْلَاقِ العَامِّ»؛ لِمَا مَرَّ.

ـ وَإِنْ كَانَتْ سَالِبَةً: مِنْ مُنْتَشِرَةٍ مُطْلَقَةٍ سَالِبَةٍ وَهِيَ الصَّدْرُ؛ أَعْنِي قَوْلَكَ مَثَلاً: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِمُتَنَفِّسٍ بِالضَّرُورَةِ وَقْتاً مَّا»، فَمُطْلَقَةٍ عَامَّةٍ مُوجَبَةٍ وَهِيَ العَجْزُ؛ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ أَنْ يُقَالَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ مُتَنَفِّسٌ بِالإِطْلَاقِ العَامِّ»؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

وَالدَّوَائِمُ الثَّلَاثُ، وَهِيَ:

(٨) ـ **الدَّائِمَةُ المُطْلَقَةُ** وَهِيَ: «الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِدَوَامِ النِّسْبَةِ مَعَ الإِطْلَاقِ عَنِ التَّقْيِيدِ بِوَصْفٍ أَوْ نَحْوِهِ»؛ مِثَالُهَا مُوجَبَةً: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ دَائِماً»، وَسَالِبَةً: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ دَائِماً».

وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ: «دَائِمَةً»؛ لِأَنَّ كَيْفِيَّةَ نِسْبَتِهَا الدَّوَامُ، وَ: «مُطْلَقَةً»؛ لِإِطْلَاقِهَا عَنِ التَّقْيِيدِ بِوَصْفٍ أَوْ نَحْوِهِ، وَهِيَ بَسِيطَةٌ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي.

(٩) ـ **وَالعُرْفِيَّةُ العَامَّةُ** وَهِيَ: «الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِدَوَامِ النِّسْبَةِ بِشَرْطِ دَوَامِ وَصْفِ المَوْضُوعِ»؛ مِثَالُهَا مُوجَبَةً: «كُلُّ كَاتِبٍ مُتَحَرِّكُ الأَصَابِعِ دَائِماً مَا دَامَ كَاتِباً»، وَسَالِبَةً: «لَا شَيْءَ مِنَ الكَاتِبِ بِسَاكِنِ الأَصَابِعِ دَائِماً مَا دَامَ كَاتِباً».

وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ: «عُرْفِيَّةً»؛ لِانْفِهَامِ التَّقْيِيدِ فِيهَا بِدَوَامِ الوَصْفِ مِنَ العُرْفِ، وَلَوْ لَمْ يُصَرَّحْ بِهِ[1]، وَ: «عَامَّةً»؛ لِأَنَّهَا أَعَمُّ مِنَ العُرْفِيَّةِ الخَاصَّةِ، فَإِنَّهَا لَمْ تُقَيَّدْ بِمَا يَنْفِي احْتِمَالَ الدَّوَامِ وَهُوَ قَوْلُنَا: «لَا دَائِماً»، كَمَا تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ، وَهِيَ بَسِيطَةٌ كَالَّتِي قَبْلَهَا.

(١٠) ـ **وَالعُرْفِيَّةُ الخَاصَّةُ** وَهِيَ: «العُرْفِيَّةُ العَامَّةُ لَكِنْ مَعَ زِيَادَةِ قَيْدِ: "لَا دَائِماً"»؛ مِثَالُهَا مُوجَبَةً:

الأنبابي

قوله: (وَالدَّوَائِمُ الثَّلَاثُ) وجه كونها ثلاثةً: أنَّ علَّة الدَّوام إمَّا الذَّات أوِ الوصف، وعلى الثَّاني إمَّا مقيَّدٌ بما ينفي احتمال دوام الوصف، أو لا.

(١) **الشرشيمي: قوله: (وَلَوْ لَمْ يُصَرَّحْ بِهِ)** ألا ترى أنَّه لو قيل: «كُلُّ كَاتِبٍ مُتَحَرِّكُ الأَصَابِعِ دَائِماً»، فهو في العرف أنَّه ما دام كاتباً، لكنَّها لا تسمَّى: «عرفيَّةً»؛ إلَّا عند التَّصريح بالوصف.

(٥٦) وَالأَوَّلُ: «المَوضُوعُ» بِالحَمْلِيَّهْ وَالآخِرُ المَحْمُولُ بِالسَّوِيَّهْ

الباجوري

«كُلُّ كَاتِبٍ مُتَحَرِّكُ الأَصَابِعِ دَائِماً مَا دَامَ كَاتِباً لَا دَائِماً»، وَسَالِبَةً: «لَا شَيْءَ مِنَ الكَاتِبِ بِسَاكِنِ الأَصَابِعِ دَائِماً مَا دَامَ كَاتِباً لَا دَائِماً».

وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ: «عُرْفِيَّةً»؛ لِمَا مَرَّ، وَ: «خَاصَّةً»؛ لِأَنَّهَا أَخَصُّ مِنَ العُرْفِيَّةِ العَامَّةِ كَمَا عُلِمَ مِمَّا مَرَّ، وَهِيَ مُرَكَّبَةٌ:

ـ إِنْ كَانَتْ مُوجَبَةً: مِنْ عُرْفِيَّةٍ عَامَّةٍ مُوجَبَةٍ وَهِيَ الصَّدْرُ؛ أَعْنِي قَوْلَكَ مَثَلاً: «كُلُّ كَاتِبٍ مُتَحَرِّكُ الأَصَابِعِ دَائِماً مَا دَامَ كَاتِباً»، فَمُطْلَقَةٍ عَامَّةٍ سَالِبَةٍ وَهِيَ العَجْزُ؛ أَعْنِي قَوْلَكَ: «لَا دَائِماً»؛ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ أَنْ يُقَالَ: «لَا شَيْءَ مِنَ الكَاتِبِ بِمُتَحَرِّكِ الأَصَابِعِ بِالإِطْلَاقِ العَامِّ»؛ لِمَا مَرَّ.

ـ وَإِنْ كَانَتْ سَالِبَةً: مِنْ عُرْفِيَّةٍ عَامَّةٍ سَالِبَةٍ وَهِيَ الصَّدْرُ؛ أَعْنِي قَوْلَكَ مَثَلاً: «لَا شَيْءَ مِنَ الكَاتِبِ بِسَاكِنِ الأَصَابِعِ دَائِماً مَا دَامَ كَاتِباً»، فَمُطْلَقَةٍ عَامَّةٍ مُوجَبَةٍ وَهِيَ العَجْزُ؛ أَعْنِي قَوْلَكَ: «لَا دَائِماً»؛ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ أَنْ يُقَالَ: «كُلُّ كَاتِبٍ سَاكِنُ الأَصَابِعِ بِالإِطْلَاقِ العَامِّ»؛ لِمَا مَرَّ.

وَالمُمْكِنَتَانِ، وَهُمَا:

(١١) ـ **المُمْكِنَةُ العَامَّةُ** وَهِيَ: «الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِسَلْبِ الضَّرُورَةِ عَنِ الطَّرَفِ المُخَالِفِ»[1]؛ مِثَالُهَا مُوجَبَةً: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ بِالإِمْكَانِ العَامِّ»، وَسَالِبَةً: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ بِالإِمْكَانِ العَامِّ».

الأنبابي

قوله: (وَالمُمْكِنَتَانِ) وجه كونهما اثنين: أنَّ سلب الضَّرورة إمَّا عنِ الطَّرفين، وإمَّا عنِ الطَّرف المخالف.

(١) **الشرشيمي:** قوله: (وَهِيَ: الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِسَلْبِ الضَّرُورَةِ... إلخ) ولها تعريفٌ آخر مطابقيٌّ وهي: «النِّسبة غير الممتنعة؛ سواءٌ كانت واجبةً أو جائزةً». قوله: (وَهِيَ: «الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِسَلْبِ الضَّرُورَةِ عَنِ الطَّرَفِ المُخَالِفِ») ويلزمُ مِن سلب الضَّرورة عنِ الطَّرف المخالف سلبُ الاستحالة عنِ الطَّرف الموافق، وهذا التَّعريفُ أعمُّ مِن تعريف الخاصَّة؛ لأنَّه يشتمل ما إذا سلبنا الضَّرورة عنِ الطَّرف الموافق أو لا، فإذا سلب عنه أيضاً كانت هذه الممكنة [أ/ ٣٤] الخاصَّة، وإذا لم يسلب عنه كانت الممكنة العامَّة فقط، فكلُّ ممكنةٍ خاصَّةٍ ممكنةٌ عامَّةٌ، ولا عكس، فيكون منطوق التَّعريف شاملاً لصورتَين: لصورة ما إذا سلبت الضَّرورة عنِ الطَّرفين فيكون جائزاً، ولصورة ما إذا سلبت عنِ المخالف فقط فيكون واجباً، فلذلك سمِّيَت: «عامَّةً».

(٥٦) وَالأَوَّلُ: «الـمَـوضُـوعُ» بِـالـحَـمْـلِـيَّـهْ وَالآخِـرُ الـمَـحْـمُـولُ بِـالـسَّـوِيَّـهْ

الباجوري

وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ: «مُمْكِنَةً»؛ لِأَنَّ كَيْفِيَّةَ نِسْبَتِهَا الإِمْكَانُ، وَ: «عَامَّةً»؛ لِأَنَّهَا أَعَمُّ مِنَ الـمُمْكِنَةِ الخَاصَّةِ، فَإِنَّهَا كَمَا تَصْدُقُ بِهَا تَصْدُقُ بِالضَّرُورِيَّةِ[١]، وَهِيَ بَسِيطَةٌ كَمَا سَيَأْتِي.

(١٢) ـ وَالمُمْكِنَةُ الخَاصَّةُ وَهِيَ: «الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِسَلْبِ الضَّرُورَةِ عَنِ الطَّرَفَيْنِ ـ أَعْنِي: المُوَافِقَ وَالمُخَالِفَ ـ»[٢]؛ مِثَالُهَا مُوجَبَةً: «كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ بِالإِمْكَانِ الخَاصِّ»، وَسَالِبَةً: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِكَاتِبٍ بِالإِمْكَانِ الخَاصِّ».

وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ: «مُمْكِنَةً»؛ لِمَا مَرَّ، وَ: «خَاصَّةً»؛ لِأَنَّهَا أَخَصُّ مِنَ المُمْكِنَةِ العَامَّةِ كَمَا عُلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ، وَهِيَ مُرَكَّبَةٌ؛ سَوَاءٌ كَانَتْ مُوجَبَةً أَوْ سَالِبَةً مِنْ: مُمْكِنَتَيْنِ عَامَّتَيْنِ[٣]؛ إِحْدَاهُمَا مُوجَبَةٌ وَالأُخْرَى

الأنبابي

قوله: (فَإِنَّهَا كَمَا تَصْدُقُ بِهَا تَصْدُقُ بِالضَّرُورِيَّةِ) بل وبغيرها.

بيان ذلك كما قاله اليوسيُّ: أنَّ الإمكان العامَّ هو عدم اتِّساع[٤] وجود[أ/ ٢٢] النِّسبة، وهذا إنَّما يستلزم صحَّة الوجود أعمُّ مِن أن يكون حاصلاً بالفعل ضروريًّا، ولا دائماً؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ قَائِمٌ»، أو غير حاصلٍ أصلاً؛ نحو: «كُلُّ ذَلِكَ سَاكِنٌ بِالإِمْكَانِ العَامِّ»، فالممكنةُ العامَّةُ أعمُّ مِنَ الضَّروريَّات والدَّوائم والمطلقات. اهـ[٥].

قوله: («كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ بِالإِمْكَانِ الخَاصِّ»... إلخ) يعني: أنَّ ثبوت الكتابة وانتفاءها عنه ليسا بضروريَّين، ولا فرق في المعنى بين الموجبة والسَّالبة، بل في اللَّفظ؛ لأنَّه إن عبَّر بعبارةٍ إيجابيَّةٍ كانت موجبةً، وإلَّا كانت سالبةً.

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (فَإِنَّهَا كَمَا تَصْدُقُ بِهَا تَصْدُقُ بِالضَّرُورِيَّةِ) أي: لأنَّ منطوقها غير مستحيلٍ، فيصدقُ بالجائز، ويصحُّ التَّعبير عنه بـ «الممكنة الخاصَّة» إذا كان المذكور في القضيَّة جائزاً في الواقع، فإذا قلت: «زَيْدٌ مُمْكِنٌ بِالإِمْكَانِ العَامِّ» صحَّ أن تقول: «زَيْدٌ مُمْكِنٌ بِالإِمْكَانِ الخَاصِّ»، ويصدقُ بالواجب، فإذا كان المذكور في القضيَّة في الواقع واجباً صحَّ التَّعبيرُ عنه بالقضيَّة الضَّروريَّة، فإذا قلت: «اللهُ تَعَالَى مَوْجُودٌ بِالإِمْكَانِ العَامِّ» صحَّ أن تقول: «اللهُ تَعَالَى مَوْجُودٌ بِالضَّرُورَةِ».

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: (وَهِيَ: الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِسَلْبِ الضَّرُورَةِ... إلخ) ولها تعريفٌ آخر مطابقيٌّ، وهي: «النِّسبة الجائزة».

(٣) **الشرشيمي**: **قوله**: (مِنْ: مُمْكِنَتَيْنِ عَامَّتَيْنِ) ووجه استلزامها للممكنتين العامَّتين: أنَّه لمَّا سلبت الضَّرورة عن الطَّرفين، يلزم أنَّ كلَّ طرفٍ مِنَ الموافق والمخالف ممكنٌ بالإمكان العامِّ؛ لأنَّه يصدق على الموافق أنَّه نسبةٌ سُلِب فيها الضَّرورة عنِ الطَّرف المخالف له، وهو ما كان موافقاً، وهو الَّذي نطقت به أوَّلاً، فإذا لاحظت المنطوق به كانت نسبةً ممكنةً عامَّةً، وإذا لاحظت المخالف كانت نسبةً ممكنةً عامَّةً أيضاً، فهي مستلزمةٌ لهما معاً؛ سواءٌ كان المنطوق بها إيجاباً أو سلباً.

(٤) هكذا في النسخ الخطية، والمثبت في «نفائس الدرر» لليوسي: «امتناع» بدلاً من «اتِّساع».

(٥) انظر: «نفائس الدرر في حواشي المختصر» (ص: ٣٩٧) بتصرف.

(٥٦) وَالأَوَّلُ: «الـمَـوضُوعُ» بِـالـحَـمْـلِـيَّـهْ   وَالآخِـرُ الـمَـحْـمُـولُ بِـالـسَّـوِيَّـهْ

الباجوري

سَالِبَةٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ مَثَلاً: «كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ بِالإِمْكَانِ الخَاصِّ» فِي قُوَّةِ أَنْ يُقَالَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ بِالإِمْكَانِ العَامِّ»، وَأَنْ يُقَالَ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِكَاتِبٍ بِالإِمْكَانِ العَامِّ»، وَكَذَا يُقَالَ فِي مِثَالِ السَّالِبَةِ، وَبِذَلِكَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ المُرَادُ أَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ لَفْظاً، بَلِ المُرَادُ أَنَّهَا فِي قُوَّةِ قَضِيَّتَيْنِ.

وَالمُطْلَقَاتُ الثَّلَاثُ، وَهِيَ:

(١٣) ـ **المُطْلَقَةُ العَامَّةُ** وَهِيَ: «الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِإِطْلَاقِ النِّسْبَةِ»؛ أَيْ: كَوْنِهَا حَاصِلَةً بِالفِعْلِ؛ مِثَالُهَا مُوجَبَةً: «كُلُّ إِنْسَانٍ مُتَنَفِّسٌ بِالإِطْلَاقِ»، وَسَالِبَةً: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِمُتَنَفِّسٍ بِالإِطْلَاقِ».

وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ: «مُطْلَقَةً»؛ لِأَنَّ صِفَةَ نِسْبَتِهَا الإِطْلَاقُ، وَ: «عَامَّةً»؛ لِأَنَّهَا أَعَمُّ مِنَ الوُجُودِيَّتَيْنِ المَذْكُورَتَيْنِ بَعْدُ، فَإِنَّهَا لَمْ تُقَيَّدْ بِنَفْيِ الدَّوَامِ أَوِ الضَّرُورَةِ بِخِلَافِهِمَا، وَهِيَ بَسِيطَةٌ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي.

(١٤) ـ **وَالوُجُودِيَّةُ اللَّا دَائِمَةُ** وَهِيَ: «المُطْلَقَةُ العَامَّةُ لَكِنْ مَعَ زِيَادَةِ قَيْدِ: "لَا دَائِماً"»؛ مِثَالُهَا مُوجَبَةً: «كُلُّ إِنْسَانٍ مُتَنَفِّسٌ بِالإِطْلَاقِ لَا دَائِماً»، وَسَالِبَةً: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِمُتَنَفِّسٍ بِالإِطْلَاقِ لَا دَائِماً».

وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ: «وُجُودِيَّةً»؛ لِوُجُودِ نِسْبَتِهَا بِالفِعْلِ، وَ: «اللَّا دَائِمَةَ»؛ لِأَنَّهَا مُقَيَّدَةٌ بِقَوْلِنَا: «لَا دَائِماً»، وَهِيَ مُرَكَّبَةٌ:

الأنبابي

قوله: (وَالمُطْلَقَاتُ الثَّلَاثُ) وجه كونها ثلاثة: أنَّ الحصول بالفعل إمَّا أن يقيد بنفي الدَّوام وبنفي الضَّرورة، أو لا يقيَّد بواحدٍ مِنَ النَّفيين.

قوله: (أَيْ: كَوْنِهَا حَاصِلَةً بِالفِعْلِ) قد يقال: أنَّ [ب/ ٣٠] الحصول بالفعل ليس معناه إلَّا وقوع النِّسبة الَّذي هو مفهوم الحكم، وهو بهذا المعنى ليس مِنَ الموجَّهات.

ويجاب: بأنَّ فعليَّته أمرٌ زائدٌ على النِّسبة؛ إذِ النِّسبةُ في ذاتها تكون فعليَّةً وإمكانيَّةً، فإذا قيِّدت بالفعل، كانت موجَّهةً، فإذا قلت: «الإنسان حَيَوَان»، فمعناه: أنَّ الحيوان صادقٌ على ذات الإنسان أعمُّ مِن أن يكون ذلك الصِّدق بالفعل أو بالإمكان، وكلٌّ مِنَ الفِعل والإمكان أمرٌ زائدٌ على الحكم، ولذا كان كلٌّ منهما جهةً، وإن كان المتبادر هو الفعل عند الإطلاق، أفاد به اليوسيُّ[1].

---

(١) انظر: «نفائس الدرر في حواشي المختصر» (ص: ٤٠٤).

(٥٦) وَالأَوَّلُ: «المَوضُوعُ» بِالحَمْلِيَّهْ وَالآخِرُ المَحْمُولُ بِالسَّوِيَّهْ

الباجوري

- إِنْ كَانَتْ مُوجَبَةً: مِنْ مُطْلَقَةٍ عَامَّةٍ مُوجَبَةٍ وَهِيَ الصَّدْرُ؛ أَعْنِي قَوْلَكَ مَثَلاً: «كُلُّ إِنْسَانٍ مُتَنَفِّسٌ بِالإِطْلَاقِ»، فَمُطْلَقَةٍ عَامَّةٍ سَالِبَةٍ وَهِيَ العَجْزُ؛ أَعْنِي قَوْلَكَ: «لَا دَائِماً»؛ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ أَنْ يُقَالَ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِمُتَنَفِّسٍ بِالإِطْلَاقِ العَامِّ»؛ لِمَا سَبَقَ.

- وَإِنْ كَانَتْ سَالِبَةً: مِنْ مُطْلَقَةٍ عَامَّةٍ سَالِبَةٍ وَهِيَ الصَّدْرُ؛ أَعْنِي قَوْلَكَ مَثَلاً: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِمُتَنَفِّسٍ بِالإِطْلَاقِ»، فَمُطْلَقَةٍ عَامَّةٍ مُوجَبَةٍ وَهِيَ العَجْزُ؛ أَعْنِي قَوْلَكَ: «لَا دَائِماً»؛ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ أَنْ يُقَالَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ مُتَنَفِّسٌ بِالإِطْلَاقِ العَامِّ»؛ لِمَا مَرَّ.

(١٥) - **وَالوُجُودِيَّةُ اللَّا ضَرُورِيَّةُ** وَهِيَ: «المُطْلَقَةُ العَامَّةُ لَكِنْ مَعَ زِيَادَةِ قَيْدِ: "اللَّا ضَرُورَةَ"»؛ مِثَالُهَا مُوجَبَةً: «كُلُّ إِنْسَانٍ مُتَنَفِّسٌ بِالإِطْلَاقِ لَا بِالضَّرُورَةِ»، وَسَالِبَةً: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِمُتَنَفِّسٍ بِالإِطْلَاقِ لَا بِالضَّرُورَةِ».

وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ: «وُجُودِيَّةً»؛ لِمَا مَرَّ، وَ: «اللَّا ضَرُورِيَّةَ»؛ لِأَنَّهَا مُقَيَّدَةٌ بِقَوْلِنَا: «لَا بِالضَّرُورَةِ»، وَهِيَ مُرَكَّبَةٌ:

- إِنْ كَانَتْ مُوجَبَةً: مِنْ مُطْلَقَةٍ عَامَّةٍ مُوجَبَةٍ وَهِيَ الصَّدْرُ؛ أَعْنِي قَوْلَكَ مَثَلاً: «كُلُّ إِنْسَانٍ مُتَنَفِّسٌ بِالإِطْلَاقِ»، فَمُمْكِنَةٍ عَامَّةٍ سَالِبَةٍ وَهِيَ العَجْزُ؛ أَعْنِي قَوْلَكَ: «لَا بِالضَّرُورَةِ»؛ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ أَنْ يُقَالَ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِمُتَنَفِّسٍ بِالإِمْكَانِ العَامِّ»؛ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ أَنَّ الإِمْكَانَ[1] العَامَّ هُوَ سَلْبُ الضَّرُورَةِ عَنِ الطَّرَفِ المُخَالِفِ.

- وَإِنْ كَانَتْ سَالِبَةً: مِنْ مُطْلَقَةٍ عَامَّةٍ سَالِبَةٍ وَهِيَ الصَّدْرُ؛ أَعْنِي قَوْلَكَ مَثَلاً: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِمُتَنَفِّسٍ بِالإِطْلَاقِ»، فَمُمْكِنَةٍ عَامَّةٍ مُوجَبَةٍ وَهِيَ العَجْزُ؛ أَعْنِي قَوْلَكَ: «لَا بِالضَّرُورَةِ»؛ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ أَنْ يُقَالَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ مُتَنَفِّسٌ بِالإِمْكَانِ العَامِّ»؛ لِمَا ذُكِرَ.

---

(١) **الشرشيمي**: قوله: (لِمَا عَلِمْتَ مِنْ أَنَّ الإِمْكَانَ) هذا تعليلٌ لكون قوله: «لَا بِالضَّرُورَةِ» في قوّة الممكنة العامّة؛ لأنّك إذا قلت: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِمُتَنَفِّسٍ بِالإِمْكَانِ العَامِّ» دلَّ على سلب الضّرورة عن قولك: «كُلُّ إِنْسَانٍ مُتَنَفِّسٌ بِالإِطْلَاقِ»، وهذا هو صدر القضيّة الّذي قيّدته بقولك: «لَا بِالضَّرُورَةِ»، فهذه القضيّة المفسّرة مفيدةٌ سلب الضّرورة عن صدر الجملة، كما أفاده المفسّر، وهو قولك: «لَا بِالضَّرُورَةِ».

(٥٦) وَالأَوَّلُ: «المَوضُوعُ» بِالحَمْلِيَّهْ وَالآخِرُ المَحْمُولُ بِالسَّوِيَّهْ

الباجوري

فَهَذِهِ المَذْكُورَاتُ جُمْلَةُ الخَمْسَةَ عَشَرَ، وَبَعْضُهُمْ نَقَصَ عَنْهَا وَبَعْضُهُمْ زَادَ عَلَيْهَا، حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهَا لَا تَنْحَصِرُ فِي عَدَدٍ.

وَعُلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ: أَنَّهَا تَنْقَسِمُ إِلَى مُرَكَّبَةٍ وَبَسِيطَةٍ، فَالمُرَكَّبَةُ: مَا كَانَ فِيهَا زِيَادَةُ «لَا دَائِماً» أَوْ «لَا ضَرُورَة»، أَوْ كَانَ فِيهَا الإِمْكَانُ الخَاصُّ، وَالبَسِيطَةُ مَا عَدَا ذَلِكَ، وَقَدْ أَشَارَ بَعْضُهُمْ لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ(١): [من الرجز]

وَمَا حَوَى مِنَ القَضَايَا «لَا»، كَذَا أَوْ خَاصَّ إِمْكَانٍ مُرَكَّباً خُذَا
وَمَا خَلَا عَنْ ذَيْنِ فَالبَسِيطُ فَادْعُ لِمَنْ أَلَّفَ يَا نَشِيطُ

وَالكَلَامُ عَلَى المُوَجَّهَاتِ كَثِيرٌ، وَقَدْ أُفْرِدَتْ بِالتَّآلِيفِ، وَفِي هَذَا القَدْرِ كِفَايَةٌ.

قَوْلُهُ: (المَوضُوعُ) خَبَرٌ عَنِ «الأَوَّلِ».

وَإِنَّمَا سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُتَخَيَّلُ أَنَّهُ كَشَيْءٍ وُضِعَ لِيُحْمَلَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ؛ كَمَا قَالَهُ ابْنُ يَعْقُوبَ(٢).

وَالمُسَمَّى بِذَلِكَ: الأَوَّلُ فِي الرُّتْبَةِ وَإِنْ ذُكِرَ آخِراً، كَمَا أَنَّ المُسَمَّى بِـ «المَحْمُولِ»: الآخِرُ فِي الرُّتْبَةِ وَإِنْ ذُكِرَ أَوَّلاً.

وَإِنَّمَا كَانَ المَوضُوعُ أَوَّلاً فِي الرُّتْبَةِ وَالمَحْمُولُ آخِراً فِيهَا؛ لِأَنَّ المَوْضُوعَ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ بِالمَحْمُولِ، وَالمَحْكُومُ بِهِ وَصْفٌ لِلمَحْكُومِ عَلَيْهِ فِي المَعْنَى، وَالمَوْصُوفُ سَابِقٌ عَلَى صِفَتِهِ، وَلِهَذَا جَعَلَ النُّحَاةُ رُتْبَةَ المُبْتَدَأ التَّقَدُّمُ، وَرُتْبَةَ الخَبَرِ التَّأَخُّرُ، وَإِنَّمَا جَعَلُوا رُتْبَةَ الفَاعِلِ التَّأَخُّرُ عَنِ الفِعْلِ مَعَ أَنَّهُ مَوْصُوفٌ فِي المَعْنَى لِأَمْرٍ لَفْظِيٍّ، وَهُوَ أَنَّ الفِعْلَ عَامِلٌ فِيهِ، وَرُتْبَةُ العَامِلِ التَّقَدُّمُ عَلَى مَعْمُولِهِ، فَلْيُتَأَمَّلْ.

الأنبابي

قوله: (وَبَعْضُهُمْ زَادَ عَلَيْهَا) إذ لا مانع مِن أن يقال: أنَّ هناك مطلقةً وقتيَّةً، وهي الَّتي حُكِم فيها بالنِّسبة بالفعل في وقتٍ معيَّنٍ، ومطلقةً منتشرةً، وهي الَّتي حُكِم فيها بالنِّسبة بالفعل في وقتٍ غير معيَّنٍ، وغير ذلك كما لا يخفى.

قوله: (لِأَنَّهُ يُتَخَيَّلُ... إلخ) سببُهُ: أنَّ الموضوع أصله أن يكون ذاتاً، والمحمول أصله أن يكون وصفاً، والذَّاتُ أحقُّ بأن تكون حاملةً، والوصفُ أحقُّ بأن يكون محمولاً [ج/ ٢٢].

---

(١) هو ابن مرزوق التلمساني في «نظم جمل» الخونجي في المنطق.

(٢) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ١٧٧).

(٥٦) وَالأَوَّلُ: «المَوضُوعُ» بِالحَمْلِيَّهْ وَالآخِرُ المَحْمُولُ بِالسَّوِيَّهْ
(٥٧) وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ فِيهَا قَدْ حُكِمْ فَإِنَّهَا: «شَرْطِيَّةٌ»، وَتَنْقَسِمْ

الباجوري

قَوْلُهُ: (بِالحَمْلِيَّهْ) مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ صِفَةٌ لِـ «الأَوَّلِ»، وَالتَّقْدِيرُ: وَالأَوَّلُ الكَائِنُ فِي الحَمْلِيَّةِ المَوْضُوعُ.

قَوْلُهُ: (وَالآخِرُ) ـ بِكَسْرِ الخَاءِ ـ بِمَعْنَى: المُتَأَخِّرِ، لَا بِفَتْحِهَا بِمَعْنَى: المُغَايِرِ؛ بِدَلِيلِ مُقَابَلَتِهِ بِـ «الأَوَّلِ»، وَالمُرَادُ: الآخِرُ فِي الرُّتْبَةِ وَإِنْ ذُكِرَ أَوَّلاً، كَمَا عَلِمْتَ.

وَقَوْلُهُ: (المَحْمُولُ) خَبَرٌ عَنِ «الآخِرِ»، وَإِنَّمَا سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُتَخَيَّلُ أَنَّهُ كَشَيْءٍ حُمِلَ عَلَى غَيْرِهِ، كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ عِبَارَةِ ابْنِ يَعْقُوبَ.

قَوْلُهُ: (بِالسَّوِيَّهْ) أَيْ: حَالَ كَوْنِهِمَا مُلْتَبِسَيْنِ بِالسَّوِيَّةِ؛ بِمَعْنَى: الِاسْتِوَاءِ فِي الذِّكْرِ؛ بِحَيْثُ لَا يُذْكَرُ أَحَدُهُمَا دُونَ الآخَرِ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ[١]... إلخ) أَيْ: وَإِنْ حُكِمَ فِيهَا حُكْماً كَائِناً عَلَى وَجْهِ التَّعْلِيقِ[٢]، لَا عَلَى وَجْهِ الحَمْلِ، فَإِنَّهَا... إلخ، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فَـ «عَلَى» بَاقِيَةٌ عَلَى بَابِهَا.

وَيُحْتَمَلُ ـ وَهُوَ الَّذِي اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ المَلَّوِيُّ وَتَبِعَهُ غَيْرُهُ ـ أَنَّهَا بِمَعْنَى: «البَاءِ»؛ وَالمَعْنَى: «وَإِنْ حُكِمَ فِيهَا بِالتَّعْلِيقِ، فَإِنَّهَا... إلخ»[٣].

فَإِنْ قِيلَ: لَا يَخْفَى أَنَّ التَّعْلِيقَ تَوْقِيفُ شَيْءٍ عَلَى شَيْءٍ آخَرَ، وَهَذَا خَاصٌّ بِالشَّرْطِيَّةِ المُتَّصِلَةِ، مَعَ أَنَّ المُصَنِّفَ سَيُقَسِّمُ الشَّرْطِيَّةَ: إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ، وَإِلَى شَرْطِيَّةٍ مُنْفَصِلَةٍ.

أُجِيبَ: بِأَنَّ المُرَادَ بِـ «التَّعْلِيقِ» فِي كَلَامِهِ: الرَّبْطُ بَيْنَ الجُزْأَيْنِ وَلَوْ عَلَى وَجْهِ العِنَادِ،

الأنبابي

قوله: (الرَّبْطُ بَيْنَ الجُزْأَيْنِ وَلَوْ عَلَى وَجْهِ العِنَادِ) أي: سواءٌ كان على وجه التَّوقُّف والتَّرتُّب، أو على وجه التَّنافي، والمرادُ: ربطٌ مخصوصٌ يشمل القسمين، لا مطلق ربطٍ يشملهما وغيرهما، وإلَّا لم يحصل التَّمييز عنِ الحمليَّة، ولم يكن فائدةٌ لقوله: «عَلَى التَّعْلِيقِ».

---

(١) **الشرشيمي:** قوله: (عَلَى التَّعْلِيقِ) المراد به: التَّعلُّق والارتباط.

(٢) **الشرشيمي:** قوله: (حُكْماً كَائِناً عَلَى وَجْهِ التَّعْلِيقِ... إلخ) هذا مِن كينونة الموصوف على صفته؛ بأنَّ الحكم موصوفٌ بكونه متعلِّقاً بغيره ومرتبطاً به، والمراد بـ «الحكم»: حكم الجواب.

(٣) **الشرشيمي:** قوله: (وَالمَعْنَى: «وَإِنْ حُكِمَ فِيهَا بِالتَّعْلِيقِ، فَإِنَّهَا... إلخ») أي: فالتَّعليق محكومٌ به ضمناً، لا صراحةً؛ لأنَّ جملة التَّركيب متضمِّنة لأن يقال: «هذا مرتبطٌ بهذا».

(٥٧) وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ فِيهَا قَدْ حُكِمْ فَإِنَّهَا: «شَرْطِيَّةٌ»، وَتَنْقَسِمْ

الباجوري

أَوْ أَنَّ المُرَادَ: مَا يَشْمَلُ التَّعْلِيقَ صَرِيحاً كَمَا فِي المُتَّصِلَةِ، أَوِ اسْتِلْزَاماً كَمَا فِي المُنْفَصِلَةِ؛ لِأَنَّهَا تَسْتَلْزِمُ تَوَقُّفَ ثُبُوتِ أَحَدِهِمَا عَلَى انْتِفَاءِ الآخَرِ، أَوْ تَوَقُّفَ انْتِفَاءِ أَحَدِهِمَا عَلَى ثُبُوتِ الآخَرِ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: إِنِ انْتَفَى هَذَا ثَبَتَ هَذَا، أَوْ إِنْ ثَبَتَ هَذَا انْتَفَى هَذَا، فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (وَتَنْقَسِمْ... إلخ) قَسَّمَهَا المُصَنِّفُ إِلَى: مُتَّصِلَةٍ، وَمُنْفَصِلَةٍ؛ وَكُلٌّ مِنْهُمَا يَنْقَسِمُ إِلَى: مَخْصُوصَةٍ، وَكُلِّيَّةٍ، وَجُزْئِيَّةٍ، وَمُهْمَلَةٍ.

(١) ـ فَالأُولَى: «مَا حُكِمَ فِيهَا عَلَى وَضْعٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الأَوْضَاعِ المُمْكِنَةِ»؛ أَيْ: حَالٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الأَحْوَالِ المُمْكِنَةِ؛ مِثَالُهَا مُتَّصِلَةً نَحْوُ: «إِنْ جِئْتَنِي الآنَ، أَكْرَمْتُكَ»[1]، وَمُنْفَصِلَةً نَحْوُ: «زَيْدٌ الآنَ: إِمَّا كَاتِبٌ، أَوْ غَيْرُ كَاتِبٍ»[2].

(٢) ـ وَالثَّانِيَةُ: «مَا ذُكِرَ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى تَعْمِيمِ جَمِيعِ الأَوْضَاعِ»؛ مِثَالُهَا مُتَّصِلَةً: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ»[3]، وَمُنْفَصِلَةً: «دَائِماً: إِمَّا أَنْ يَكُونَ العَدَدُ زَوْجاً، أَوْ فَرْداً».

(٣) ـ وَالثَّالِثَةُ: «مَا ذُكِرَ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى تَعْمِيمِ بَعْضِ الأَوْضَاعِ»؛ مِثَالُهَا مُتَّصِلَةً: «قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ هَذَا حَيَوَاناً، كَانَ إِنْسَاناً»[4]، وَمُنْفَصِلَةً: «قَدْ يَكُونُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ حَيَوَاناً، أَوْ فَرَساً».

(٤) ـ وَالرَّابِعَةُ: «مَا لَمْ يُذْكَرْ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ»؛ مِثَالُهَا مُتَّصِلَةً: «إِنْ كَانَ هَذَا إِنْسَاناً، كَانَ حَيَوَاناً»، وَمُنْفَصِلَةً: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ العَدَدُ زَوْجاً، أَوْ فَرْداً»، فَتَنَبَّهْ.

الأنبابي

قوله: (إِلَى: مَخْصُوصَةٍ، وَكُلِّيَّةٍ) ظاهر هذا: أنَّ الكلِّيَّة والجزئيَّة والإهمال لا تجري في المخصوصة، وهو طريقة، وهناك طريقةٌ أخرى مشى عليها السَّنوسيُّ تجعل هذه الأقسام الثَّلاثة في المخصوصة أيضاً.

---

(١) الشرشيمي: قوله: (إِنْ جِئْتَنِي الآنَ) أي: فالمجيءُ الآن حالٌ مِنَ الأحوال الَّتي للمخاطب قد حُكِمَ عليه بالإكرام؛ أي: ربط به الإكرام.

(٢) الشرشيمي: قوله: (زَيْدٌ الآنَ) أي: كون زيد في هذا الزَّمان حالٌ مِن أحواله، بخلاف كونه في صغره، فإنَّه لا يمكن كتابته.

(٣) الشرشيمي: قوله: (كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً) أي: سواءٌ كانت حارَّةً، أو متوسِّطةً، أو ضعيفةً، منكسفةً أو لا؛ مِنَ الأحوال الممكنة، ولا يقال: سواءٌ كانت آكلةً أو شاربةً؛ لأنَّه لا يمكن.

(٤) الشرشيمي: قوله: (قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ... إلخ) أي: قد يكون في بعض الأوقات ترتُّب الإنسانيَّة على الحيوانيَّة؛ بأن يكون هناك غير الإنسان؛ أي: وقد لا يكون بأن يكون الحَيَوان غير الإنسان كـ: «الحمار».

(٥٨) أَيْضاً: إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَهْ، وَمِثْلِهَا شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَهْ

(٥٩) جُزْآهُمَا: مُقَدَّمٌ، وَتَالِي أَمَّا بَيَانُ ذَاتِ الِاتِّصَالِ:

الباجوري

قَوْلُهُ: (أَيْضاً) هُوَ فِي الأَصْلِ مَصْدَرُ «آضَ، يَئِيضُ»: إِذَا رَجَعَ، وَالمَعْنَى: رُجُوعاً إِلَى الِانْقِسَامِ السَّابِقِ فِي الحَمْلِيَّةِ[(١)].

قَوْلُهُ: (إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَهْ) أَيْ نَحْوَ: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ».

وَسُمِّيَتْ: «شَرْطِيَّةً»؛ لِأَنَّهُ حُكِمَ فِيهَا عَلَى وَجْهِ الشَّرْطِ وَالتَّعْلِيقِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَ: «مُتَّصِلَةً»؛ لِاتِّصَالِ طَرَفِيهَا، فَإِنَّهُ كُلَّمَا تَحَقَّقَ أَحَدُهُمَا تَحَقَّقَ الآخَرُ.

قَوْلُهُ: (وَمِثْلِهَا) أَيْ: وَإِلَى مِثْلِهَا، فَهُوَ بِالجَرِّ عَطْفاً عَلَى مَدْخُولِ «إِلَى»، وَالمُرَادُ: أَنَّهَا مِثْلُهَا فِي أَصْلِ الرَّبْطِ، وَإِنْ كَانَ الرَّبْطُ فِي المُتَّصِلَةِ عَلَى وَجْهِ التَّلَازُمِ، وَفِي المُنْفَصِلَةِ عَلَى وَجْهِ التَّعَانُدِ.

هَذَا، وَلَا حَاجَةَ لِزِيَادَةِ قَوْلِهِ: «مِثْلِهَا» مِنْ حَيْثُ المَعْنَى؛ لِأَنَّ المُمَاثَلَةَ فِيمَا ذَكَرَ مُتَحَقِّقَةٌ مِنْ جَعْلِ المُنْفَصِلَةِ قِسْماً مِنَ الشَّرْطِيَّةِ.

قَوْلُهُ: (شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَهْ) أَيْ نَحْوَ: «العَدَدُ: إِمَّا زَوْجٌ، أَوْ فَرْدٌ».

وَسُمِّيَتْ: «شَرْطِيَّةً»؛ لِأَنَّهُ حُكِمَ فِيهَا عَلَى وَجْهِ الشَّرْطِ وَالتَّعْلِيقِ عَلَى مَا مَرَّ، وَ: «مُنْفَصِلَةً»؛ لِانْفِصَالِ طَرَفِيهَا؛ لِأَنَّهُ كُلَّمَا تَحَقَّقَ أَحَدُهُمَا انْتَفَى الآخَرُ، أَوْ كُلَّمَا انْتَفَى أَحَدُهُمَا تَحَقَّقَ الآخَرُ[(٢)].

قَوْلُهُ: (جُزْآهُمَا... إلخ) الضَّمِيرُ عَائِدٌ لِلشَّرْطِيَّةِ المُتَّصِلَةِ وَالشَّرْطِيَّةِ المُنْفَصِلَةِ، فَصَرِيحُ كَلَامِ المُصَنِّفِ أَنَّ جُزْأَيِ المُنْفَصِلَةِ يُقَالُ لَهُمَا: «مُقَدَّمٌ، وَتَالٍ»، وَهُوَ مَا صَرَّحَ بِهِ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ فِي «شَرْحِ الخَوْنَجِيِّ»، وَبَعْضُ شُرَّاحِ «إِيسَاغُوجِي»، وَالقُطْبُ، لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِ السَّنُوسِيِّ فِي «شَرْحِ مُخْتَصَرِهِ» خِلَافُهُ، بَلْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي «شَرْحِ إِيسَاغُوجِي».

الأنبابي

قوله: (وَالمَعْنَى: رُجُوعاً إِلَى الِانْقِسَامِ السَّابِقِ فِي الحَمْلِيَّةِ) كذا في بعض النُّسخ، والصَّوابُ حذف قوله: «السَّابق في الحمليَّة»، كما في بعضٍ آخر؛ لأنَّ مقصوده الرُّجوع إلى مطلق الانقسام، كما هو ظاهرٌ.

قوله: (لِاتِّصَالِ طَرَفِيهَا) أي: اقترانهما صدقاً؛ أي: تحققاً؛ لأنَّ الصِّدق في القضايا بمعنى: التَّحقُّق، وفي المفردات بمعنى: الحمل.

---

(١) «السَّابق في الحملية» زيادة من بعض النسخ الخطية.

(٢) في بعض النسخ الخطية: زيادة «فبينهما التنافي والعناد».

(٥٩) جُــزْآهُــمَــا: مُــقَــدَّمٌ، وَتَــالِــي أَمَّـــا بَـــيَـــانُ ذَاتِ الِاتِّـــصَـــالِ:

الباجوري

وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ أَيْضاً ابْنُ يَعْقُوبَ حَيْثُ قَالَ: المَشْهُورُ فِي الِاصْطِلَاحِ أَنَّ المُقَدَّمَ هُوَ مَدْخُولُ أَدَاةِ الشَّرْطِ فِي المُتَّصِلَةِ، وَالتَّالِي مَا عُلِّقَ عَلَى مَدْخُولِهَا، وَأَمَّا المُنْفَصِلَةُ فَلَا مُقَدَّمَ لَهَا وَلَا تَالِيَ؛ لِأَنَّ المَعْنَى لَا يَخْتَلِفُ فِيهَا بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ. اهـ[1].

قَوْلُهُ: (مُقَدَّمٌ، وَتَالِي) يَعْنِي: أَنَّ الجُزْءَ الأَوَّلَ يُسَمَّى: «مُقَدَّماً»، وَالجُزْءَ الثَّانِي يُسَمَّى: «تَالِياً».

الأنبابي

قوله: (لِأَنَّ المَعْنَى لَا يَخْتَلِفُ... إلخ) أي: فلا ترتيب بين جزأيها في المعنى، بل في الذِّكر فقط.

وقد يُقالُ: قد يكون بينهما ترتيبٌ معنويٌّ، كما إذا كان الحكم في أحدهما إثباتاً لشيءٍ، وفي الآخر نفياً له، فإنَّ رتبة إثباته مقدَّمةٌ على رتبة نفيه؛ إذ لا يعقل سلب شيءٍ إلَّا بعد تعقُّله كما تقدَّم مراراً؛ نحو: «هَذَا الشَّبَحُ[2]: إِمَّا أَنْ يَكُونَ إِنْسَاناً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ إِنْسَانٍ».

ويمكن أن يجاب: بأنَّ الحصر إضافيٌّ؛ أي: بالنِّسبة للعِناد؛ أي: أنَّ التَّرتيب ليس إلَّا في الذِّكر، لا في العِناد، أوِ المنفيُّ التَّرتيبُ المعنويُّ اللَّازم في كلِّ منفصلةٍ، فافهم، أفاده الصَّبَّان[3].

وناقشه العطَّار: بأنَّ قوله: «قد يكون بينهما ترتيبٌ معنويٌّ... إلخ» لا يصحُّ، بل لا يعقل؛ إذ مِنَ المعلوم أنَّ أداة [أ/ ٢٣] الانفصال ربطت القضيَّتين وصيَّرتهما واحدة، كما اعترف به هو في غير هذا المحلِّ، وحينئذٍ فكيف يعقل أنَّ في كلٍّ مِنَ القضيَّتين حكماً بإثباتٍ أو نفيٍ؟ وإنَّما الحكم بالتَّنافي بين الطَّرفين، ولأنَّا لو نظرنا لِمَا اشتمل عليه الطَّرفان قبل الرَّبط، ولاحظناه بعدُ، لزم أنَّ كلَّ قضيَّةٍ شرطيَّةٍ مشتملةٌ على أحكامٍ ثلاثةٍ، ولم يقل بذلك أحدٌ.

قال السَّيِّد في «حواشي القطب»: إنَّ أطراف الشَّرطيَّة ليست قضايا؛ لأنَّ القضيَّة لا تتمُّ إلَّا إذا اعتبر فيها الحكم إيقاعاً أوِ انتزاعاً، وما اعتبر فيه ذلك لا يرتبط بغيره ضرورةً، فإنَّك إذا قلت: «الشَّمسُ طالعةٌ» وأوقعت النِّسْبَة بين طرفيه، لم يتصوَّر ربطه بشيءٍ آخر؛ بأن يصيَّر محكوماً عليه أو به، فما لم تتجرَّد القضيَّة عنِ الحكم، لم يمكن جعلها جزء قضيَّةٍ أخرى. [اهـ]، وإذا تأمَّلت هذا حقَّ التَّأمُّل ظهر لك مصداق ما قلنا، وفي المحشِّي مِن أمثال هذا أشياء كثيرة، ولولا خوف ملل النَّاظر وتشويش الخاطر [ب/ ٣١]، لاستقصيناه. [اهـ كلام العطار][4]، ولا يخفى على النَّبيه ردُّه.

---

(١) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ١٨٣).

(٢) في (ج): «الشيء» بدلاً من «الشبح».

(٣) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٣٨٠، ٣٨١).

(٤) انظر: «حاشية العطار على السلم» (لوحة: ٤٢)، وأراد بـ«المحشِّي»: العلَّامة الصَّبَّان في «حاشيته على الشرح الصغير للملوي على السلم».

(٥٩) جُـزْآهُـمَـا: مُـقَـدَّمٌ، وَتَـالِـي أَمَّـا بَـيَـانُ ذَاتِ الاتِّـصَـالِ:
(٦٠) «مَـا أَوْجَـبَـتْ تَـلَازُمَ الـجُـزْأَيْـنِ» وَذَاتُ الانْـفِـصَـالِ دُونَ مَـيْـنِ:

الباجوري

وَلَا يَرِدُ[١] نَحْوُ قَوْلِكَ: «النَّهَارُ مَوْجُودٌ إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً»؛ لِأَنَّ المَذْكُورَ فِي ذَلِكَ أَوَّلاً لَيْسَ تَالِياً، وَإِنَّمَا هُوَ دَلِيلُهُ؛ لِأَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ التَّحْقِيقِ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ أَنَّ جَوَابَ الشَّرْطِ أَبَداً مُتَأَخِّرٌ، وَالمَذْكُورُ أَوَّلاً دَلِيلُهُ؛ كَذَا يُؤْخَذُ مِنَ «القُطْبِ»، وَبِهِ صَرَّحَ ابْنُ مَرْزُوقٍ فِي «شَرْحِ الجُمَلِ»، لَكِنْ ذَكَرَ السَّعْدُ أَنَّ المَذْكُورَ فِي ذَلِكَ أَوَّلاً هُوَ التَّالِي بِعَيْنِهِ، وَهُوَ وَإِنْ تَقَدَّمَ فِي الذِّكْرِ تَالٍ فِي الرُّتْبَةِ؛ قَالَ: وَالقَوْلُ بِحَذْفِ الجَزَاءِ فِي مِثْلِ هَذَا إِنَّمَا هُوَ اصْطِلَاحُ النُّحَاةِ. اهـ[٢].

وَهُوَ مُتَعَيِّنٌ يَجِبُ المَصِيرُ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ قَدْ عَلِمَهُ مِنِ اصْطِلَاحِ المَنَاطِقَةِ، وَوَجَّهَهُ بَعْضُهُمْ: بِأَنَّ مَقْصُودَ المَنَاطِقَةِ[٣] المَعَانِي، فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ شَيْءٍ يَتِمُّ المَعْنَى بِدُونِهِ، فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (أَمَّا بَيَانُ ذَاتِ الاتِّصَالِ) أَيْ: صَاحِبَةُ الاتِّصَالِ، وَهِيَ المُتَّصِلَةُ.

وَقَوْلُهُ: (مَا أَوْجَبَتْ تَلَازُمَ الجُزْأَيْنِ) أَيْ: فَهِيَ مَا اقْتَضَتْ وَاسْتَلْزَمَتْ[٤] ذَلِكَ، وَالتَّلَازُمُ هُنَا لَيْسَ مِنَ الجَانِبَيْنِ؛ لِأَنَّ القَضِيَّةَ إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى لُزُومِ التَّالِي لِلْمُقَدَّمِ دُونَ العَكْسِ، وَإِنْ كَانَ مُتَحَقِّقاً فِي بَعْضِ المَوَادِّ، فَهُوَ بِمَعْنَى اللُّزُومِ، وَإِضَافَتُهُ إِلَى الجُزْأَيْنِ لِمُلَابَسَتِهِ لَهُمَا بِسَبَبِ كَوْنِهِ نِسْبَةً بَيْنَهُمَا.

وَاعْتُرِضَ عَلَى المُصَنِّفِ بِأَنَّ ذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي المُتَّصِلَةِ اللُّزُومِيَّةِ، وَهِيَ: «الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِصِدْقِ قَضِيَّةٍ عَلَى تَقْدِيرِ صِدْقِ أُخْرَى؛ لِعَلَاقَةٍ بَيْنَهُمَا[٥] تُوجِبُ ذَلِكَ» كَالسَّبَبِيَّةِ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ»، دُونَ الاتِّفَاقِيَّةِ، ....

---

(١) الشرشيمي: قوله: (وَلَا يَرِدُ... إلخ) أي: على قولنا: «الجزء الأوَّل يسمَّى: مقدَّماً».

(٢) انظر: «شرح الرسالة الشمسية للسعد» (ص: ٢٥١).

(٣) العبارة في بعض النسخ الخطية: «بأن المقصود للمناطقة».

(٤) الشرشيمي: قوله: (اقْتَضَتْ وَاسْتَلْزَمَتْ) أي: أفادت.

(٥) الشرشيمي: قوله: (لِعَلَاقَةٍ بَيْنَهُمَا) أي: لملاحظة علاقة، فلا يرد: أنَّ بين ناهقيَّة الحمار وناطقيَّة الإنسان علاقة، وهي إرادة الله تعالى لهما؛ لأنَّها لم تلاحظ، فلا يقال: إنَّها مثل قولك: «كلَّما كان النَّهار موجوداً، فالعالمُ مضيءٌ»؛ من حيث ترتُّب كلٍّ شيءٍ على آخر، فإنَّ هذا المثال ترتُّب الجزأين على شيءٍ ثانٍ، وهو طلوع الشَّمس، كما أنَّ النَّاهقيَّة والحماريَّة مرتَّبة على شيءٍ ثالثٍ، وهو الإرادة؛ لِمَا علمت أنَّ ترتُّبهم على الإرادة غير ملاحظٍ، بخلاف المثال المذكور، فإنَّ العلاقة قد لوحظت فيه، وذلك لظهور طلوع الشَّمس وسببه لهما، وهنا الإرادة وسببيتها لهما.

(٦٠) «مَا أَوْجَبَتْ تَلَازُمَ الجُزْأَيْنِ» وَذَاتُ الِانْفِصَالِ دُونَ مَيْنِ:

(٦١) «مَا أَوْجَبَتْ تَنَافُراً بَيْنَهُمَا» أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ فَلْتُعْلَمَا:

الباجوري

وَهِيَ: «الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِذَلِكَ لَا لِعَلَاقَةٍ تُوجِبُهُ، بَلْ لِاتِّفَاقِ أَنَّ جُزْأَيهَا وُجِدَا مَعاً»؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِنْ كَانَ الإِنْسَانُ نَاطِقاً، فَالحِمَارُ نَاهِقٌ»؛ إِذْ لَا عَلَاقَةَ بَيْنَ نَاطِقِيَّةِ الإِنْسَانِ وَنَاهِقِيَّةِ الحِمَارِ، حَتَّى يَسْتَلْزِمَ أَحَدُهُمَا الآخَرَ، بَلِ اتَّفَقَ أَنَّهُمَا وُجِدَا مَعاً.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ المُرَادَ بِـ «تَلَازُمِ الجُزْأَيْنِ»: تَصَاحُبُهُمَا[١]؛ سَوَاءٌ كَانَ عَلَى وَجْهِ اللُّزُومِ كَمَا فِي اللُّزُومِيَّةِ، أَوْ عَلَى وَجْهِ الِاتِّفَاقِ كَمَا فِي الِاتِّفَاقِيَّةِ، وَيُحْتَمَلُ ـ كَمَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ ـ أَنَّ المُصَنِّفَ نَزَّلَ الِاتِّفَاقِيَّةَ مَنْزِلَةَ العَدَمِ؛ لِعَدَمِ إِنْتَاجِهَا فِي الأَقْيِسَةِ، فَيَكُونُ التَّلَازُمُ بِمَعْنَى عَدَمِ صِحَّةِ الِانْفِكَاكِ عَقْلاً؛ أَفَادَهُ المَلَّوِيُّ فِي «كَبِيرِهِ»[٢].

قَوْلُهُ: (وَذَاتُ الِانْفِصَالِ) أَيْ: صَاحِبَةُ الِانْفِصَالِ، وَهِيَ المُنْفَصِلَةُ.

وَقَوْلُهُ: (دُونَ مَيْنِ) أَيْ: دُونَ كَذِبٍ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ مِنْ تَأْخِيرٍ[٣]، وَالأَصْلُ: وَذَاتُ الِانْفِصَالِ مَا أَوْجَبَتْ تَنَافُراً بَيْنَهُمَا دُونَ مَيْنٍ.

وَقَوْلُهُ: (مَا أَوْجَبَتْ تَنَافُراً بَيْنَهُمَا) أَيْ: مَا اقْتَضَتْ وَاسْتَلْزَمَتْ تَنَافِياً وَعِنَاداً بَيْنَ الجُزْأَيْنِ.

وَاعْتُرِضَ عَلَى المُصَنِّفِ: بِأَنَّ ذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي المُنْفَصِلَةِ العِنَادِيَّةِ، وَهِيَ: «الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِالمُعَانَدَةِ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ لِذَاتِهِمَا»؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: «العَدَدُ: إِمَّا زَوْجٌ، أَوْ فَرْدٌ»، دُونَ الِاتِّفَاقِيَّةِ، وَهِيَ: «الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِتِلْكَ المُعَانَدَةِ لِمُجَرَّدِ الِاتِّفَاقِ»؛ نَحْوُ قَوْلِكَ فِي «شَخْصٍ أَسْوَدَ كَاتِبٍ»: «هَذَا: إِمَّا أَبْيَضُ، أَوْ كَاتِبٌ»[٤].

الأنبابي

قوله: (لَا لِعَلَاقَةٍ تُوجِبُهُ) يرد عليه: أنَّ مِن أنواع العلاقة أن يكون المقدَّم والتَّالي مُسبَّبين عن سببٍ واحدٍ، كما هنا، ولا شكَّ أنَّ ناطقيَّة الإنسان وناهقيَّة الحمار مسبَّبان عن سببٍ واحدٍ، وهو تعلُّق القدرة والإرادة عندنا، فيكون هذا المثال مِن قبيل اللُّزوميَّة.

ويجاب: بأنَّ المراد لملاحظة علاقة، كما في «الصَّبَّان» نقلاً عن بعضهم، أو يقال: المراد علاقةٌ خاصَّةٌ.

(١) الشرشيمي: قوله: (تَصَاحُبُهُمَا) يصحُّ إيقاع المفاعلة هنا على بابها، ويصحُّ كونها على غير بابها.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ٢٦٧).

(٣) الشرشيمي: قوله: (وَهُوَ مُقَدَّمٌ مِنْ تَأْخِيرٍ. . . إلخ) احترز به عن قولك: «الورق: إمَّا أبيض، أو جماد».

(٤) الشرشيمي: قوله: (إِمَّا أَبْيَضُ، أَوْ كَاتِبٌ) لأنَّ «كاتب» هنا ذكر بدل «أسود»، فهو معاند الأبيض بهذا الاعتبار.

(٦١) «مَا أَوْجَبَتْ تَنَافُراً بَيْنَهُمَا» أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ فَلْتُعْلَمَا:
(٦٢) مَانِعُ جَمْعٍ، أَوْ خُلُوٍّ، أَوْ هُمَا وَهُوَ الحَقِيقِيُّ الأَخَصُّ فَاعْلَمَا

الباجوري

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ المُرَادَ بِـ «التَّنَافُرِ» بَيْنَهُمَا: عَدَمُ تَصَاحُبِهِمَا، وَلَوْ لِمُجَرَّدِ الِاتِّفَاقِ، أَوْ أَنَّ المُصَنِّفَ نَزَّلَ الِاتِّفَاقِيَّةَ مَنْزِلَةَ العَدَمِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي المُتَّصِلَةِ.

قَوْلُهُ: (أَقْسَامُهَا) أَيْ: أَقْسَامُ ذَاتِ الِانْفِصَالِ.

قَوْلُهُ: (مَانِعُ جَمْعٍ) كَانَ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ أَنْ يُقَالَ: «مَانِعَةُ جَمْعٍ»، لَكِنَّ المُصَنِّفَ ذَكَّرَ بِاعْتِبَارِ كَوْنِ القَضِيَّةِ خَبَراً، وَلَا حَاجَةَ لِقَوْلِ بَعْضِهِمْ: «حَذَفَ التَّاءَ لِلضَّرُورَةِ».

وَاخْتُلِفَ فِي تَفْسِيرِ مَانِعَةِ الجَمْعِ:

- **فَقِيلَ - وَهُوَ المَشْهُورُ -:** هِيَ: «مَا حُكِمَ فِيهَا بِالتَّنَافِي بَيْنَ الجُزْأَيْنِ صِدْقاً وَكَذِباً، أَوْ صِدْقاً فَقَطْ».

فَالأَوَّلُ: إِذَا كَانَتْ مُرَكَّبَةً مِنَ الشَّيْءِ وَنَقِيضِهِ، أَوِ المُسَاوِي لِنَقِيضِهِ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: «العَدَدُ: إِمَّا زَوْجٌ، أَوْ لَا زَوْجٌ»، وَقَوْلِكَ: «العَدَدُ: إِمَّا زَوْجٌ، أَوْ فَرْدٌ».

وَالثَّانِي: إِذَا كَانَتْ مُرَكَّبَةً مِنَ الشَّيْءِ وَالأَخَصِّ مِنْ نَقِيضِهِ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: «هَذَا: إِمَّا أَبْيَضُ، أَوْ أَسْوَدُ»، فَإِنَّ «أَسْوَدَ» أَخَصُّ مِنْ نَقِيضِ أَبْيَضَ وَهُوَ «لَا أَبْيَضُ»؛ لِشُمُولِهِ الأَسْوَدَ، وَالأَحْمَرَ، وَغَيْرَهِمَا.

- **وَقِيلَ:** هِيَ: «مَا حُكِمَ فِيهَا بِالتَّنَافِي بَيْنَ الجُزْأَيْنِ صِدْقاً فَقَطْ»[1]؛ بِأَنْ كَانَتْ مُرَكَّبَةً مِنَ الشَّيْءِ وَالأَخَصِّ مِنْ نَقِيضِهِ، نَحْوُ مَا ذُكِرَ.

الأنبابي

قوله: (صِدْقاً وَكَذِباً... إلخ) أي: تحقُّقاً وارتفاعاً، أو تحقُّقاً فقط؛ أي: لا يجتمعان ولا يرتفعان، أو يرتفعان.

✿ ✿ ✿

(١) **الشرشيمي: قوله:** (هِيَ: مَا حُكِمَ فِيهَا بِالتَّنَافِي) أي: فضابطها: «ما حكم فيها بالتَّنافي بين الجزأين صدقاً؛ سواءٌ حكم فيهما بالتَّنافي بينهما كذباً أيضاً، أو لا»؛ فالأوَّل ما ذكره أوَّلاً [أ/ ٣٥]، والآخر ما ذكره آخراً، ومانعةُ الخلوّ: «ما حكم فيها بالتَّنافي بين الجزأين كذباً؛ سواءٌ حكم فيهما بالتَّنافي بينهما صدقاً أيضاً، أو لا».

(٦٢) مَـانِـعُ جَـمْـعٍ، أَوْ خُـلُـوٍّ، أَوْ هُـمَـا   وَهُـوَ الـحَـقِـيـقِـيُّ الأَخَـصُّ فَـاعْـلَـمَـا

الباجوري

قَوْلُهُ: (أَوْ خُلُوٍّ) أَيْ: أَوْ مَانِعُ خُلُوٍّ.

وَاخْتُلِفَ أَيْضاً فِي تَفْسِيرِ مَانِعَةِ الخُلُوِّ:

- **فَقِيلَ - وَهُوَ المَشْهُورُ -**: هِيَ: «مَا حُكِمَ فِيهَا بِالتَّنَافِي بَيْنَ الجُزْأَينِ كَذِباً وَصِدْقاً، أَوْ كَذِباً فَقَطْ».

فَالأَوَّلُ: إِذَا كَانَتْ مُرَكَّبَةً مِنَ الشَّيْءِ وَنَقِيضِهِ، أَوِ المُسَاوِي لِنَقِيضِهِ؛ نَحْوُ مَا تَقَدَّمَ.

وَالثَّانِي: إِذَا كَانَتْ مُرَكَّبَةً مِنَ الشَّيْءِ وَالأَعَمِّ مِنْ نَقِيضِهِ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: «هَذَا: إِمَّا غَيْرُ أَبْيَضَ، أَوْ غَيْرُ أَسْوَدَ»[1]، فَإِنَّ «غَيْرَ أَسْوَدَ» أَعَمُّ مِنْ نَقِيضِ «غَيْرِ أَبْيَضَ» وَهُوَ أَبْيَضُ؛ لِكَوْنِهِ فَرْداً مِنْهُ.

- **وَقِيلَ**: هِيَ: «مَا حُكِمَ فِيهَا بِالتَّنَافِي بَيْنَ الجُزْأَينِ كَذِباً فَقَطْ»؛ بِأَنْ كَانَتْ مُرَكَّبَةً مِنَ الشَّيْءِ وَالأَعَمِّ مِنْ نَقِيضِهِ؛ نَحْوُ مَا ذُكِرَ.

قَوْلُهُ: (أَوْ هُمَا) أَيْ: أَوْ مَانِعُهُمَا، فَالضَّمِيرُ فِي الأَصْلِ مُضَافٌ إِلَيْهِ، فَلَمَّا حُذِفَ المُضَافُ انْفَصَلَ الضَّمِيرُ وَقَامَ مَقَامَ المُضَافِ.

وَمَانِعَتُهُمَا هِيَ: «مَا حُكِمَ فِيهَا بِالتَّنَافِي بَيْنَ الجُزْأَينِ صِدْقاً وَكَذِباً»؛ بِأَنْ كَانَتْ مُرَكَّبَةً مِنَ الشَّيْءِ وَنَقِيضِهِ، أَوِ المُسَاوِي لِنَقِيضِهِ؛ نَحْوُ مَا تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ الحَقِيقِيُّ) أَيْ: لِأَنَّ التَّنَافِي فِيهِ أَتَمُّ مِنْهُ فِي الآخَرَيْنِ، فَإِنَّهُ فِيهِ مِنْ جَانِبَيِ الصِّدْقِ وَالكَذِبِ، بِخِلَافِهِ فِيهِمَا.

وَقَوْلُهُ: (الأَخَصُّ) أَيْ: مِنْ مَانِعِ الجَمْعِ وَمِنْ مَانِعِ الخُلُوِّ.

فَالنِّسْبَةُ بَيْنَ مَانِعَتِهِمَا وَمَانِعَةِ الجَمْعِ: العُمُومُ وَالخُصُوصُ بِإِطْلَاقٍ:

- لِاجْتِمَاعِهِمَا فِي المُرَكَّبَةِ مِنَ الشَّيْءِ وَنَقِيضِهِ، أَوِ المُسَاوِي لِنَقِيضِهِ.

---

(١) الشرشيمي: قوله: («هَذَا: إِمَّا غَيْرُ أَبْيَضَ، أَوْ غَيْرُ أَسْوَدَ») فلا يتأتّى ارتفاعهما؛ لأنّه يلزم عليه رفع جميع الألوان؛ لأنّه إذا رفع «غير أبيض» ارتفع سائر جميع الألوان ما عدا البياض، وإذا ارتفع «غير أسود» ارتفع البياض أيضاً، فيلزم عليه: ارتفاع جميع الألوان، وكذا العكس، وقد يجتمعان بأن يكون الشّيء أخضر أو أصفر مثلاً، وقد لا يجتمعان أبيض أو أسود؛ لأنّه إذا كان أبيض لم يوجد غير أبيض، بل وجد غير أسود فقط، وإذا وجد أسود لم يوجد غير أسود، بل وجد غير الأبيض فقط.

(٦٢) مَـانِـعُ جَـمْـعٍ، أَوْ خُـلُـوٍّ، أَوْ هُـمَـا وَهُـوَ الـحَـقِـيـقِـيُّ الأَخَـصُّ فَـاعْـلَـمَـا

✿ ✿ ✿

الباجوري

- وَانْفِرَادِ مَانِعَةِ الجَمْعِ فِي المُرَكَّبَةِ مِنَ الشَّيْءِ وَالأَخَصِّ مِنْ نَقِيضِهِ.

وَكَذَلِكَ النِّسْبَةُ بَيْنَ مَانِعَتِهِمَا وَمَانِعَةِ الخُلُوِّ:

- لِاجْتِمَاعِهِمَا فِي المُرَكَّبَةِ مِنَ الشَّيْءِ وَنَقِيضِهِ، أَوِ المُسَاوِي لِنَقِيضِهِ.
- وَانْفِرَادِ مَانِعَةِ الخُلُوِّ فِي المُرَكَّبَةِ مِنَ الشَّيْءِ وَالأَعَمِّ مِنْ نَقِيضِهِ.

وَأَمَّا النِّسْبَةُ بَيْنَ مَانِعَةِ الجَمْعِ وَمَانِعَةِ الخُلُوِّ فَالعُمُومُ وَالخُصُوصُ مِنْ وَجْهٍ:

- لِاجْتِمَاعِهِمَا فِي المُرَكَّبَةِ مِنَ الشَّيْءِ وَنَقِيضِهِ، أَوِ المُسَاوِي لِنَقِيضِهِ.
- وَانْفِرَادِ مَانِعَةِ الجَمْعِ فِي المُرَكَّبَةِ مِنَ الشَّيْءِ وَالأَخَصِّ مِنْ نَقِيضِهِ.
- وَانْفِرَادِ مَانِعَةِ الخُلُوِّ فِي المُرَكَّبَةِ مِنَ الشَّيْءِ وَالأَعَمِّ مِنْ نَقِيضِهِ.

هَذَا كُلُّهُ عَلَى القَوْلِ الأَوَّلِ فِي كُلٍّ مِنْ مَانِعَةِ الجَمْعِ وَمَانِعَةِ الخُلُوِّ، وَأَمَّا عَلَى القَوْلِ الثَّانِي فِي ذَلِكَ فَالنِّسْبَةُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ التَّبَايُنُ، فَلْيُتَأَمَّلْ.

✿ ✿ ✿

(فَصْلٌ فِي التَّنَاقُضِ)

(٦٣) «تَنَاقُضٌ»: خُلْفُ القَضِيَّتَيْنِ فِيْ كَـيْـفٍ، وَصِـدْقُ وَاحِـدٍ أَمْـرٌ قُـفِـيْ

الباجوري

(فَصْلٌ فِي التَّنَاقُضِ)

قَوْلُهُ: (فَصْلٌ فِي التَّنَاقُضِ) أَيْ: فِي تَعْرِيفِهِ وَأَحْكَامِهِ، وَقَدْ أَشَارَ لِلأَوَّلِ بِالبَيْتِ الأَوَّلِ، وَلِلثَّانِي[1] بِمَا بَعْدَهُ.

وَمَعْنَى التَّنَاقُضِ لُغَةً: «إِثْبَاتُ الشَّيْءِ وَرَفْعُهُ».

وَاصْطِلَاحاً مَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ.

قَوْلُهُ: («تَنَاقُضٌ») مُبْتَدَأٌ، وَالمُسَوِّغُ: إِرَادَةُ الجِنْسِ، أَوْ وُقُوعُهُ فِي مَعْرِضِ التَّفْصِيلِ الآتِي، كَمَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ.

وَقَوْلُهُ: (خُلْفُ القَضِيَّتَيْنِ... إلخ) «الخُلْفُ»: اسْمُ مَصْدَرٍ؛ بِمَعْنَى: الِاخْتِلَافِ، وَهُوَ جِنْسٌ دَخَلَ فِيهِ جَمِيعُ الِاخْتِلَافَاتِ.

وَخَرَجَ بِإِضَافَتِهِ إِلَى «القَضِيَّتَيْنِ»: خُلْفُ غَيْرِهِمَا:

الأنبابي

[قوله:] (فَصْلٌ فِي التَّنَاقُضِ) وجه الحاجة إلى التّناقض والعكس: أنَّ إقامة الدَّليل في بعض المواضع قد يقوم على إبطال النَّقيض، والمطلوب نقيض هذا النَّقيض، أو على صدق المعكوس، والمطلوب عكسه، فإن بطل أحد النَّقيضين كان الآخر حقًّا، وإذا صدق المعكوس صدق العكس؛ إذ يلزم مِن صدق الملزوم صدق اللّازم.

فمِنَ الأوّل قولك في قياس الخلف: «لَوْ لَمْ يَكُنْ هَذَا حَيَوَاناً لَمْ يَكُنْ إِنْسَاناً، لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ» فـ: «هُوَ حَيَوَانٌ»، فهذا المطلوب لم يقمِ الدَّليل ابتداءً عليه، بل على إبطال نقيضه بنفي لازمه، فلزم صدقه.

ومِنَ الثّاني ما ذكروه في الأشكال الثّلاثة غير الأوّل مِن ردِّها للأوّل بالعكس، ومثالُهُ في الثّاني: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِحَيَوَانٍ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، فإذا ردَّ إلى الأوّل بعكس الصُّغرى وجعلها كبرى أنتج: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»، والمطلوب عكسه، وهو لازم صدقه منه.

وإنّما قدّم التّناقض؛ لأنّه يجري في جميع القضايا، بخلاف العكس كما يعلم مِن كلام المصنِّف.

---

(١) في الحجري والمطبوع: «والثاني» بدلاً من «وللثاني».

(٦٣) «تَنَاقُضٌ»: خُلْفُ القَضِيَّتَيْنِ فِيْ كَـيْـفٍ، وَصِـدْقُ وَاحِـدٍ أَمْـرٌ قُـفِـيْ

الباجوري

- مِنَ المُرَكَّبَاتِ الإِنْشَائِيَّةِ؛ كَـ: «قُمْ، لَا تَقُمْ».

- أَوِ المُرَكَّبَاتِ الإِضَافِيَّةِ؛ كَـ: «غُلَامُ زَيْدٍ، لَا غُلَامُ زَيْدٍ[1]».

- وَالمُفْرَدَاتِ؛ كَـ: «زَيْدٌ، لَا زَيْدٌ[2]»، **وَمُقْتَضَى ذَلِكَ**: أَنَّ اخْتِلَافَ المُفْرَدَاتِ لَا يُسَمَّى تَنَاقُضاً فِي اصْطِلَاحِ المَنَاطِقَةِ، وَهُوَ مَا صَرَّحَ بِهِ المَلَّوِيُّ فِي «كَبِيرِهِ»[3]، لَكِنْ فِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ[4] مَا يُفِيدُ أَنَّهُ يُسَمَّى بِذَلِكَ فِي اصْطِلَاحِهِمْ، وَعَلَيْهِ فَتَخْصِيصُ[5] المُصَنِّفِ القَضِيَّتَيْنِ بِالذِّكْرِ؛ لِكَوْنِ القَضَايَا هِيَ المَقْصُودَةُ لَهُمْ بِالأَصَالَةِ، لَا لِلاحْتِرَازِ عَنِ المُفْرَدَيْنِ.

وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ: «**فِي كَيْفٍ**»: خُلْفُ القَضِيَّتَيْنِ فِي غَيْرِهِ[6] مِنْ مَوْضُوعٍ، أَوْ مَحْمُولٍ، أَوْ عُدُولٍ، أَوْ تَحْصِيلٍ[7]، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ:

- **فَالأَوَّلُ** كَمَا فِي قَوْلِكَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ، عَمْرٌو قَائِمٌ».

- **وَالثَّانِي** كَمَا فِي قَوْلِكَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ، زَيْدٌ كَاتِبٌ».

- **وَالثَّالِثُ** كَمَا فِي قَوْلِكَ: «زَيْدٌ هُوَ قَائِمٌ، زَيْدٌ هُوَ لَا قَائِمٌ».

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (لَا غُلَامُ زَيْدٍ) أي: لا غلام منسوبٌ لزيد.

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: (لَا زَيْدٌ) أي: غير زيد؛ أي: شخص مغاير لزيد، **وظاهرُهُ**: أنَّ المفردَين مستقلَّين ليسا في ضمن قضيَّتين، وهو المتعيِّن؛ لأنَّهما إذا كانا في ضمن قضيَّتين كانا مِن نوع اختلاف القضيَّتين في الموضوع.

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ٢٨٤).

(٤) **الشرشيمي**: **قوله**: (لَكِنْ... إلخ) ما وجه تسمية هذا: «تناقضاً»، دون التَّركيب الإضافيِّ، مع أنَّ الإضافيَّ فيه أصل النِّسبة؟! فإن كان مجرَّد اصطلاح فلا مانع، وإن كان لحكمة فما هي؟

ولعلَّها أنَّ المفردين أجزاء القضايا، فكما أنَّ المركَّب منهما يقع فيه الاختلاف ويسمَّى: «تناقضاً»، فكذلك أجزاء القضايا إذا وقع بينهما اختلافٌ يسمَّى: «تناقضاً» أيضاً.

وفيه: أنَّ التَّركيب الإضافيَّ يقع جزءاً مِنَ القضيَّة أيضاً، ولعلَّ جوابَهُ: أنَّ المفردات أكثر دوراناً مِنَ التَّركيب الإضافيِّ.

(٥) **الشرشيمي**: **قوله**: (فَتَخْصِيصُ... إلخ) أي: فيكون المفردين ملحوظَين في التَّعريف أيضاً، ويكون تعريفاً لمطلق تناقض، ويحتمل أنَّه تعريفٌ للتَّناقض الواقع في الجمل فقط، أو يقال: إنَّ المفهوم إذا كان فيه تفصيلٌ لا يُعترض به.

(٦) **الشرشيمي**: **قوله**: (خُلْفُ القَضِيَّتَيْنِ فِي غَيْرِهِ... إلخ) أي: بأن اتَّفقا في الإيجاب أوِ السلب، وإن لم يمثِّل للمتَّفقين في السَّلب وسيأتي، يخرج ذلك أيضاً بقوله: «وصدق واحد... إلخ» عند الاختلاف في الكيف.

(٧) في بعض النسخ الخطية: «وتحصيل» بدلاً من «أو تحصيل».

(٦٣) «تَنَاقُضٌ»: خُلْفُ القَضِيَّتَيْنِ فِيْ كَـيْـفٍ، وَصِـدْقُ وَاحِـدٍ أَمْـرٌ قُـفِـيْ

الباجوري

- وَالرَّابِعُ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ الآنَ، زَيْدٌ قَائِمٌ أَمْسَ»، وَكَمَا فِي قَوْلِكَ: «زَيْدٌ جَالِسٌ فِي الدَّارِ، زَيْدٌ جَالِسٌ فِي المَسْجِدِ». . إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

وَاعْتُرِضَ عَلَى المُصَنِّفِ بِأَنَّ هَذَا التَّعْرِيفَ غَيْرُ مَانِعٍ؛ لِصِدْقِهِ بِخُلْفِ القَضِيَّتَيْنِ فِي الكَيْفِ:

- مَعَ جَوَازِ صِدْقِهِمَا وَكَذِبِهِمَا[1]؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ، عَمْرٌو لَيْسَ بِقَائِمٍ»، وَقَوْلِكَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ، زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ»، وَقَوْلِكَ: «زَيْدٌ صَائِمٌ الآنَ، زَيْدٌ لَيْسَ بِصَائِمٍ أَمْسَ». . إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

- وَمَعَ وُجُوبِ صِدْقِهِمَا؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ».

- وَمَعَ وُجُوبِ كَذِبِهِمَا؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ».

- وَمَعَ صِدْقِ إِحْدَاهُمَا وَكَذِبِ الأُخْرَى[2] اتِّفَاقاً، لَا اطِّرَاداً؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ»، وَقَوْلِكَ: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ»، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ اتِّفَاقاً؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ لَازِمٍ فِي كُلِّ كُلِّيَّتَيْنِ أَوْ جُزْئِيَّتَيْنِ اخْتَلَفَا فِي الكَيْفِ، وَإِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ اتَّفَقَ لِخُصُوصِ المَادَّةِ الَّتِي فِيهَا المَحْمُولُ أَعَمُّ مِنَ المَوْضُوعِ؛ بِدَلِيلِ تَخَلُّفِهِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ، لَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ»، وَفِي نَحْوِ قَوْلِكَ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ».

الأنبابي

قوله: (وَمَعَ وُجُوبِ صِدْقِهِمَا. . . إلخ) النَّقيضُ في هذه الأمثلة ليس جارياً على قانون النَّقيض؛ إذ لم يختلف الكمُّ، ولوِ اختلف لَمَا تأتّى إيراد جميع هذه الأمثلة.

وقوله: (بِدَلِيلِ تَخَلُّفِهِ. . . إلخ) في كلٍّ مِن نقيض هذَين المثالين نظرٌ؛ إذ نقيض الموجبة الكلِّيَّة سالبة جزئيَّة، ونقيض الموجبة الجزئية سالبة كلِّيَّة، كما يعلم مِن كلام المصنِّف، كذا قيل، وهو لا معنى له؛ إذِ المقصودُ أنَّ تعريف التَّناقض بما ذكره المصنِّف يشمل أموراً ليست [جارية على قانون النقيض][3]، وهذا صحيح لا اشتباه فيه، تأمَّل.

---

(١) الشرشيمي: قوله: (مَعَ جَوَازِ صِدْقِهِمَا. . . إلخ) أي: وجواز صدق أحدهما وكذب الآخر، لكن هذا الاحتمال غير مضرٍّ، فلذلك لم يذكره.

(٢) الشرشيمي: قوله: (وَكَذِبِ الأُخْرَى) يرد على هذا: أنَّ الخبر لم يطابق المبتدأ؛ لأنَّ المبتدأ متعدِّدٌ والخبر بخلافه، وأجيب: بأنَّ المعنى: ومجموع صدق أحدهما وكذب الأخرى؛ أيِ: الفردَين بقيد الاجتماع.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من (ب)، وفي هامش الطبعة الحجرية ما نصه: (قوله: «لَيْسَتْ» هكذا في الأصل الَّذي بأيدينا بدون خبر «ليس»، ولعلَّ الأصل: «ليست مِنَ المعرف» أو نحو ذلك.

(٦٣) «تَنَاقُضٌ»: خُلْفُ القَضِيَّتَيْنِ فِيْ كَـيْـفٍ، وَصِـدْقُ وَاحِـدٍ أَمْـرٌ قُـفِـيْ

الباجوري

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ خَرَجَ بِقَوْلِهِ: «وَصِدْقُ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُفِي»، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ مُحْتَمِلاً لِلِاسْتِئْنَافِ، جَعْلُهُ حَالاً أَوْلَى، فَيَكُونُ قَيْداً فِي التَّعْرِيفِ، فَتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (فِي كَيْفٍ) أَيْ: فِي الإِيجَابِ وَالسَّلْبِ، وَكَذَا فِي الكَمِّ؛ أَعْنِي: الكُلِّيَّةَ وَالجُزْئِيَّةَ إِنْ كَانَتِ القَضِيَّةُ الأَصْلِيَّةُ مُسَوَّرَةً، كَمَا سَيَذْكُرُهُ المُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: «وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّورِ... إلخ»، وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ الكَيْفِ هُنَا؛ لِاطِّرَادِهِ فِي جَمِيعِ القَضَايَا حَتَّى الشَّخْصِيَّةَ وَالمُهْمَلَةَ، بِخِلَافِ الكَمِّ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

قَوْلُهُ: (وَصِدْقُ وَاحِدٍ) أَيْ: وَكَذِبُ الآخَرِ، فَفِي كَلَامِهِ اكْتِفَاءٌ.

وَكَانَ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ أَنْ يَقُولَ: «وَصِدْقُ وَاحِدَةٍ... إلخ»، لَكِنَّهُ نَظَرَ إِلَى كَوْنِ[1] القَضِيَّتَيْنِ بِمَعْنَى القَوْلَيْنِ.

وَقَوْلُهُ: (أَمْرٌ قُفِيْ) أَيْ: تُبِعَ، وَذَلِكَ كِنَايَةٌ عَنْ كَوْنِهِ مُطَّرِداً، وَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا عِنْدَ ثُبُوتِ الوَحَدَاتِ المَشْهُورَةِ[2]، وَهِيَ: وَحْدَةُ المَوْضُوعِ، وَوَحْدَةُ المَحْمُولِ، وَوَحْدَةُ الزَّمَانِ، وَوَحْدَةُ المَكَانِ، وَوَحْدَةُ الإِضَافَةِ، وَوَحْدَةُ الشَّرْطِ، وَوَحْدَةُ القُوَّةِ أَوِ الفِعْلِ، وَوَحْدَةُ الكُلِّ أَوِ الجُزْءِ،... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ فِي نَحْوِ:

- قَوْلِنَا: «زَيْدٌ قَائِمٌ، عَمْرٌو لَيْسَ بِقَائِمٍ».

الأنبابي

قوله: (خَرَجَ بِقَوْلِهِ [ج/ ٢٣]: «وَصِدْقُ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُفِي») أي: لأنَّه لا يكون كذلك إلَّا عند ثبوت الوحدات، وعند الاختلاف في الكمِّ، فتدبَّر.

قوله: (جَعْلُهُ حَالاً أَوْلَى) بل متعيِّنٌ.

قوله: (إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ) أي: كوحدة الآلة، ووحدة العلَّة، ووحدة المفعول، ووحدة الحال [أ/ ٢٤]، ووحدة التَّمييز.

---

(١) في بعض النسخ الخطية: «الكون» بدلاً من «إلى كون».

(٢) الشرشيمي: **قوله**: (إِلَّا عِنْدَ ثُبُوتِ) لكن تلك الوحدات لا يجتمع كلُّها في تركيبٍ واحدٍ، وإنَّما يجتمع أغلبها فيه كـ: وحدة الموضوع والمحمول، والزَّمان، والمكان، والشَّرط، والقوَّة أوِ الفعل، ولا يجتمع القوَّة مع الفعل، ولا الجزء مع الكلِّ عند تحقُّق التَّناقض، وليس الجزء والكلُّ في كلِّ تركيبٍ، بل فيما يناسبه فقط، وكذا الآلة، وكذا الإضافة.

(٦٤) فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَهْ فَنَقْضُهَا بِالْكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهْ

الباجوري

ـ وَقَوْلِنَا: «زَيْدٌ قَائِمٌ، زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ».

ـ وَقَوْلِنَا: «زَيْدٌ صَائِمٌ الْيَوْمَ، زَيْدٌ لَيْسَ بِصَائِمٍ أَمْسِ».

ـ وَقَوْلِنَا: «زَيْدٌ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ، زَيْدٌ لَيْسَ بِجَالِسٍ فِي السُّوقِ».

ـ وَقَوْلِنَا: «زَيْدٌ أَبٌ لِعَمْرٍو، زَيْدٌ لَيْسَ بِأَبٍ لِبَكْرٍ».

ـ وَقَوْلِنَا: «الزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ فِي مَالِ الصَّبِيِّ إِذَا بَلَغَ نِصَاباً، الزَّكَاةُ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ فِي مَالِ الصَّبِيِّ إِذَا لَمْ يَبْلُغْ نِصَاباً».

ـ وَقَوْلِنَا: «الْخَمْرُ فِي الدَّنِّ مُسْكِرٌ بِالْقُوَّةِ، الْخَمْرُ فِي الدَّنِّ لَيْسَ بِمُسْكِرٍ بِالْفِعْلِ».

ـ وَقَوْلِنَا: «الزِّنْجِيُّ أَسْوَدُ» ـ أَيْ: جُزْؤُهُ ـ، «الزِّنْجِيُّ لَيْسَ بِأَسْوَدَ» ـ أَيْ: كُلُّهُ ـ.

ـ وَقَوْلِنَا: «زَيْدٌ كَاتِبٌ بِالْقَلَمِ الْحَدِيدِ، زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ بِغَيْرِ الْقَلَمِ الْحَدِيدِ».

وَبِذَلِكَ عُلِمَ أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ: «وَصِدْقُ وَاحِدٌ... إلخ» مُغْنٍ عَنِ اشْتِرَاطِ الْوَحَدَاتِ الْمَذْكُورَةِ، فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ تَكُنْ... إلخ) «الْفَاءُ»: إِمَّا تَفْرِيعِيَّةٌ، أَوْ فَصِيحِيَّةٌ، وَالضَّمِيرُ يَرْجِعُ لِلْقَضِيَّةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ، وَقَوْلُهُ: «فَنَقْضُهَا» مُبْتَدَأٌ، وَقَوْلُهُ: «أَنْ تُبَدِّلَهْ» خَبَرٌ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «بِالْكَيْفِ» عَنْ نَقْضِهَا بِالْجِهَةِ، فَإِنَّ لَهُ أَحْكَاماً مَذْكُورَةً فِي الْمُطَوَّلَاتِ.

وَيُحْتَمَلُ أَنَّ قَوْلَهُ: «بِالْكَيْفِ» هُوَ الْخَبَرُ، وَقَوْلُهُ: «أَنْ تُبَدِّلَهْ» بَدَلٌ مِنْهُ عَلَى حَدِّ الْبَدَلِ فِي نَحْوِ: «نَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ».

وَمُقْتَضَى كَلَامِ الْمُصَنِّفِ: أَنَّ نَقِيضَ الشَّخْصِيَّةِ: شَخْصِيَّةٌ مُخَالِفَةٌ لَهَا فِي الْكَيْفِ، وَنَقِيضَ الْمُهْمَلَةِ: مُهْمَلَةٌ كَذَلِكَ، وَهُوَ عِنْدَ غَيْرِ الْمُصَنِّفِ مُسَلَّمٌ فِي الْأُولَى دُونَ الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّ نَقِيضَ الْمُهْمَلَةِ عِنْدَ غَيْرِ الْمُصَنِّفِ إِنَّمَا هُوَ كُلِّيَّةٌ تُخَالِفُهَا فِي الْكَيْفِ؛ لِكَوْنِهَا فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ:

ـ فَنَقِيضُ الْمُهْمَلَةِ الْمُوجَبَةِ نَحْوُ: «الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ»: سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ نَحْوُ: «لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ».

الأنبابي

قوله: («أَنْ تُبَدِّلَهْ» خَبَرٌ) وقوله: «بِالْكَيْفِ» ـ أي: بحسبه ـ متعلِّقٌ بنقض.

(٦٥) وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّورِ فَانْقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا الْمَذْكُورِ

(٦٦) فَإِنْ تَكُنْ مُوجَبَةً كُلِّيَّهْ نَقِيضُهَا: سَالِبَةٌ جُزْئِيَّهْ

الباجوري

- وَنَقِيضُ الْمُهْمَلَةِ السَّالِبَةِ نَحْوُ: «الإِنْسَانُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ»: مُوجَبَةٌ كُلِّيَّةٌ نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ».

وَاعْلَمْ أَنَّ جَمِيعَ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ لَا يَخْتَصُّ بِالحَمْلِيَّةِ، بَلْ يَجْرِي فِي الشَّرْطِيَّةِ:

- فَمِثَالُ التَّنَاقُضِ فِي الْمَخْصُوصَةِ أَنْ تَقُولَ: «إِنْ جِئْتَنِي الآنَ أَكْرَمْتُكَ»: «لَيْسَ إِنْ جِئْتَنِي الآنَ أَكْرَمْتُكَ».

- وَفِي الْمُهْمَلَةِ أَنْ تَقُولَ: «إِنْ كَانَ هَذَا إِنْسَاناً، فَهُوَ حَيَوَانٌ»: «لَيْسَ إِنْ كَانَ هَذَا إِنْسَاناً، فَهُوَ حَيَوَانٌ»، وَعَلَى هَذَا القِيَاسُ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّورِ... إلخ) أَيْ: سَوَاءٌ كَانَتْ كُلِّيَّةً أَوْ جُزْئِيَّةً، وَسَوَاءٌ كَانَتْ مُوجَبَةً أَوْ سَالِبَةً، فَدَخَلَ فِي كَلَامِهِ جَمِيعُ القَضَايَا، فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (فَانْقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا الْمَذْكُورِ) لَا يَخْفَى عَلَيْكَ:

- أَنَّ سُورَ الإِيجَابِ الكُلِّيِّ ضِدُّهُ سُورُ السَّلْبِ الجُزْئِيِّ، وَبِالعَكْسِ.

- وَسُورُ الإِيجَابِ الجُزْئِيِّ ضِدُّهُ سُورُ السَّلْبِ الكُلِّيِّ، وَبِالعَكْسِ.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ تَكُنْ مُوجَبَةً... إلخ) «الفَاءُ»: إِمَّا تَفْرِيعِيَّةٌ، أَوْ فَصِيحِيَّةٌ، مِثْلُ مَا مَرَّ.

قَوْلُهُ: (نَقِيضُهَا: سَالِبَةٌ جُزْئِيَّهْ) أَيْ: وَبِالعَكْسِ، فَفِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ اكْتِفَاءٌ؛ لِلعِلْمِ بِذَلِكَ مِمَّا ذَكَرَهُ[1]، وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ نَقِيضُ «الْمُوجَبَةِ الكُلِّيَّةِ»: سَالِبَةً كُلِّيَّةً؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَجَازَ كَذِبُهُمَا مَعاً؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ، لَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ»، وَالنَّقِيضَانِ لَا يَكْذِبَانِ مَعاً، كَمَا عُلِمَ مِمَّا مَرَّ.

الأنبابي

قوله: (وَفِي الْمُهْمَلَةِ) انظر هل الخلاف جارٍ في ذلك بين المصنِّف وغيره؛ قياساً على ما تقدَّم؟

✿ ✿ ✿

---

(١) **الشرشيمي**: قوله: (مِمَّا ذَكَرَهُ) وهو قوله: «فَإِنْ تَكُنْ مُوجَبَةً كُلِّيَّةً نَقِيضُهَا... إلخ»، وكذا يقال فيما بعد.

(٦٧) وَإِنْ تَـكُـنْ سَـالِـبَـةً كُـلِّـيَّـهْ   نَـقِـيـضُـهَـا: مُـوجَـبَـةٌ جُـزْئِـيَّـهْ

✿ ✿ ✿

الباجوري

قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّهْ نَقِيضُهَا... إلخ) أَيْ: وَبِالعَكْسِ، فَفِي كَلَامِهِ اكْتِفَاءٌ لِمَا تَقَدَّمَ، وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ نَقِيضُ «السَّالِبَةِ الكُلِّيَّةِ»: مُوجَبَةً كُلِّيَّةً؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَجَازَ كَذِبُهُمَا مَعاً، كَمَا مَرَّ.

✿ ✿ ✿

(فَصْلٌ فِي العَكْسِ المُسْتَوِي)

الباجوري

(فَصْلٌ فِي العَكْسِ المُسْتَوِي)

قَوْلُهُ: (فَصْلٌ فِي العَكْسِ المُسْتَوِي) أَيْ: فِي تَعْرِيفِهِ وَأَحْكَامِهِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ العَكْسَ لُغَةً: «مُطْلَقُ التَّبْدِيلِ وَالقَلْبِ»؛ بِأَنْ يُجْعَلَ السَّابِقُ لَاحِقاً، وَاللَّاحِقُ سَابِقاً.

وَاصْطِلَاحاً يُطْلَقُ بِإِطْلَاقَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: إِطْلَاقُهُ عَلَى القَضِيَّةِ الَّتِي وَقَعَ التَّحْوِيلُ إِلَيْهَا.

وَثَانِيهِمَا: إِطْلَاقُهُ عَلَى المَعْنَى المَصْدَرِيِّ.

وَعَلَى كُلٍّ مِنَ الإِطْلَاقَيْنِ، فَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

(١) ـ **الأَوَّلُ**: عَكْسٌ مُسْتَوٍ، وَيُقَالُ لَهُ: «عَكْسٌ مُسْتَقِيمٌ»؛ لِاسْتِوَاءِ طَرَفَيْهِ وَاسْتِقَامَتِهِمَا بِسَبَبِ سَلَامَةِ كُلٍّ مِنْهُمَا مِنَ التَّبْدِيلِ بِالنَّقِيضِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي اقْتَصَرَ عَلَيْهِ المُصَنِّفُ، وَيُعَرَّفُ:

ـ عَلَى الإِطْلَاقِ الأَوَّلِ بِـ: «أَنَّهُ القَضِيَّةُ الَّتِي تَرَكَّبَتْ بِتَبْدِيلِ كُلٍّ مِنْ طَرَفَيِ القَضِيَّةِ بِالآخَرِ».

ـ وَعَلَى الإِطْلَاقِ الثَّانِي بِـ: «أَنَّهُ قَلْبُ جُزْأَيِ القَضِيَّةِ»... إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ.

(٢) ـ **الثَّانِي**: عَكْسُ نَقِيضٍ مُوَافِقٍ؛ لِمُوَافَقَتِهِ لِأَصْلِهِ فِي الكَيْفِ، وَيُعَرَّفُ:

ـ عَلَى الإِطْلَاقِ الأَوَّلِ بِـ: «أَنَّهُ القَضِيَّةُ الَّتِي تَرَكَّبَتْ بِتَبْدِيلِ كُلٍّ مِنْ طَرَفَيِ القَضِيَّةِ بِنَقِيضِ الآخَرِ، مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالكَيفِيَّةِ».

ـ وَعَلَى الإِطْلَاقِ الثَّانِي بِـ: «أَنَّهُ تَبْدِيلُ كُلٍّ مِنْ طَرَفَيِ القَضِيَّةِ بِنَقِيضِ الآخَرِ»، مَعَ القَيْدِ المَذْكُورِ؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ فِي عَكْسِ «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»: «كُلُّ مَا لَا حَيَوَانٍ لَا إِنْسَانٌ».

(٣) ـ **الثَّالِثُ**: عَكْسُ نَقِيضٍ مُخَالِفٍ؛ لِمُخَالَفَتِهِ لِأَصْلِهِ فِي الكَيْفِ، وَيُعَرَّفُ:

ـ عَلَى الإِطْلَاقِ الأَوَّلِ بِـ: «أَنَّهُ القَضِيَّةُ الَّتِي تَرَكَّبَتْ بِتَبْدِيلِ الطَّرَفِ الأَوَّلِ مِنَ القَضِيَّةِ بِنَقِيضِ الثَّانِي مِنْهَا، وَتَبْدِيلِ الثَّانِي بِعَيْنِ الأَوَّلِ، مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ دُونَ الكَيْفِ».

الأنبابي

قوله: (كَمَا فِي قَوْلِكَ فِي عَكْسِ «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»... إلخ) أي: فعكس الموجبة الكلِّيَّة موجبة كلِّيَّة، بخلافه على العكس المستوي، فإنَّها تنعكس موجبة جزئيَّة، كما صرَّح به المصنِّف، وكذلك بخلافه على العكس المخالف، فإنَّ الكلِّيَّة الموجبة تنعكس كلِّيَّةً سالبةً.

(٦٨) «العَكْسُ»: قَلْبُ جُزْأَيِ القَضِيَّهْ مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالكَيْفِيَّهْ

الباجوري

- وَعَلَى الإِطْلَاقِ الثَّانِي بِـ: «أَنَّهُ تَبْدِيلُ الطَّرَفِ الأَوَّلِ مِنَ القَضِيَّة بِنَقِيضِ الثَّانِي... إلخ»؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ فِي عَكْسِ المِثَالِ المَذْكُورِ: «لَا شَيْءَ مِمَّا لَا حَيَوَانٍ بِإِنْسَانٍ».

وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ المُصَنِّفُ عَلَى الأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ دَوَرَاناً مِنْ غَيْرِهِ، فَافْهَمْ.

قَوْلُهُ: («العَكْسُ») أَيِ: المُسْتَوِي؛ بِدَلِيلِ التَّرْجَمَةِ، وَلِأَنَّهُ المُنْصَرِفُ إِلَيْهِ اللَّفْظُ عِنْدَ الإِطْلَاقِ، وَمِنْ هَذَا يُعْلَمُ أَنَّ تَقْيِيدَ المُصَنِّفِ بِذَلِكَ فِي التَّرْجَمَةِ لِلإِيضَاحِ.

وَقَوْلُهُ: (قَلْبُ جُزْأَيِ القَضِيَّهْ... إلخ) هُوَ أَوْلَى مِنْ قَوْلِ بَعْضِهِمْ: «أَنْ يَصِيرَ المَوْضُوعُ مَحْمُولاً، وَالمَحْمُولُ مَوْضُوعاً»؛ لِشُمُولِهِ لِكُلٍّ مِنَ الحَمْلِيَّةِ وَالشَّرْطِيَّةِ المُتَّصِلَةِ.

نَعَمْ؛ يَرِدُ عَلَيْهِ: أَنَّهُ يَشْمَلُ الشَّرْطِيَّةَ المُنْفَصِلَةَ، مَعَ أَنَّهُ لَا عَكْسَ لَهَا؛ لِعَدَمِ التَّرْتِيبِ الطَّبِيعِيِّ بَيْنَ جُزْأَيْهَا، فَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُقَيِّدَ القَضِيَّةَ بِـ: «كَوْنِهَا ذَاتَ تَرْتِيبٍ طَبِيعِيٍّ».

وَيُجَابُ بِأَنَّ قَوْلَهُ: «قَلْبُ جُزْأَيِ القَضِيَّةِ» مُغْنٍ عَنْ ذَلِكَ القَيْدِ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَهُ مَوْضِعٌ طَبِيعِيٌّ؛ عَلَى أَنَّ المُصَنِّفَ سَيُصَرِّحُ بِذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «وَالعَكْسُ فِي مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ... إلخ».

وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ يَخْرُجُ:

- بِإِضَافَةِ «القَلْبِ» إِلَى «الجُزْأَيْنِ»: كُلٌّ مِنْ عَكْسِ النَّقِيضِ المُوَافِقِ، وَعَكْسِ النَّقِيضِ المُخَالِفِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ قَلْبَ الجُزْأَيْنِ، بَلِ الأَوَّلُ قَلْبُ نَقِيضِهِمَا، وَالثَّانِي قَلْبُ أَحَدِهِمَا وَنَقِيضِ الآخَرِ، كَمَا عُلِمَ مِمَّا مَرَّ.

- وَبِإِضَافَةِ «الجُزْأَيْنِ» إِلَى «القَضِيَّةِ»: قَلْبُ جُزْأَيْ غَيْرِهَا كَـ: المُرَكَّبِ الإِضَافِيِّ؛ كَأَنْ تَقُولَ فِي عَكْسِ «ضَارِبُ غُلَامٍ»: «غُلَامٌ ضَارِبٌ».

الأنبابي

قوله: (عَلَى أَنَّ المُصَنِّفَ سَيُصَرِّحُ بِذَلِكَ فِي قَوْلِهِ... إلخ) أي: فاستغنى عنِ القيد هنا بما يأتي. اهـ «صبّان»(١).

قال العطّار: هذا لا يتمّ، فإنَّ التّعاريف مستقلّةٌ قائمةٌ برأسها، والأصلُ أن تذكر فيها القيود، ولا يجعل ما يذكر في كلام أجنبيٍّ [ب/ ٣٢] عنِ التّعريف دليلاً لقيدٍ فيها، فتأمّل(٢).

---

(١) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٤٢٠).

(٢) انظر: «حاشية العطار على السلم» (لوحة: ٤٧).

(٦٨) «الـعَـكْـسُ»: قَـلْـبُ جُزْأَيِ الـقَـضِـيَّـهْ مَـعَ بَـقَـاءِ الـصِّـدْقِ وَالـكَـيْـفِـيَّـهْ

الباجوري

ـ **وَبِقَوْلِهِ**: «**مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ**»: مَا إِذَا لَمْ يَبْقَ الصِّدْقُ؛ كَأَنْ تَقُولَ فِي عَكْسِ «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ».

ـ **وَبِقَوْلِهِ**: «**وَالكَيفِيَّةِ**»: مَا إِذَا لَمْ تَبْقَ الكَيْفِيَّةُ؛ كَأَنْ تَقُولَ فِي عَكْسِ «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ»: «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ».

ـ **وَبِقَوْلِهِ**: «**وَالكَمِّ**»: مَا إِذَا لَمْ يَبْقَ الكَمُّ إِلَّا فِيمَا اسْتَثْنَاهُ المُصَنِّفُ؛ كَأَنْ تَقُولَ فِي عَكْسِ «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ»: «الحَيَوَانُ إِنْسَانٌ».

فَإِنْ قِيلَ: لَا يَتَأَتَّى قَلْبُ جُزْأَيِ القَضِيَّةِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ قَامَ»؛ لِأَنَّ الفِعْلَ لَا يَصِحُّ جَعْلُهُ مَوْضُوعاً.

أُجِيبَ: بِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ جَعْلُهُ بِذَاتِهِ مَوْضُوعاً، يُجْعَلُ فِي مَحَلِّهِ مَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَوْضُوعاً كَـ: «بَعْضُ القَائِمِ» أَوْ: «بَعْضُ مَنْ قَامَ»، وَيُرْتَكَبُ هَذَا فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: «قَامَ زَيْدٌ»، فَيُقَالُ: «بَعْضُ القَائِمِ، أَوْ: بَعْضُ مَنْ قَامَ زَيْدٌ».

لَا يُقَالُ: لَمْ يَحْصُلْ قَلْبٌ لِجُزْأَيِ القَضِيَّةِ المَذْكُورَةِ، حَتَّى يُسَمَّى ذَلِكَ: «عَكْساً».

لِأَنَّا نَقُولُ: المَدَارُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ عَلَى نِيَّةِ المُتَكَلِّمِ؛ بِأَنْ يَنْوِيَ أَنَّ مَا كَانَ مَوْضُوعاً يَصِيرُ مَحْمُولاً وَبِالعَكْسِ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ فِي اللَّفْظِ، فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (**مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ**) أَيْ: عَلَى وَجْهِ اللُّزُومِ؛ لِيَخْرُجَ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَى وَجْهِ اللُّزُومِ، بَلْ عَلَى وَجْهِ الِاتِّفَاقِ؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ فِي عَكْسِ «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ»: «كُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ»، فَإِنَّ بَقَاءَ الصِّدْقِ فِي ذَلِكَ لَيْسَ عَلَى وَجْهِ اللُّزُومِ، بَلْ أَمْرٌ اتَّفَقَ مِنْ مُسَاوَاةِ المَحْمُولِ لِلمَوْضُوعِ؛ بِدَلِيلِ تَخَلُّفِهِ فِي قَوْلِكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» لَوْ عُكِسَ كُلِّيَّةً.

وَلَمْ يَقُلِ المُصَنِّفُ: «مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالكَذِبِ»؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَذِبِ الأَصْلِ كَذِبُ

الأنبابي

قوله: (**فِي نَحْوِ قَوْلِكَ**: «زَيْدٌ قَامَ») أي: مِن كلِّ تركيبٍ كان المحكوم به فعلاً متقدِّماً، والمحكوم عليه فاعلاً مؤخَّراً، ونظيرُهُ تركيب الفعل ونائبه.

(٦٨) «العَكْسُ»: قَلْبُ جُزْأَيِ القَضِيَّهْ مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالكَيْفِيَّهْ
(٦٩) وَالكَمِّ؛ إِلَّا المُوجَبَ الكُلِّيَّهْ فَعَوَضُوهَا المُوجَبَ الجُزْئِيَّهْ

الباجوري

العَكْسِ[(١)]، فَإِنَّ قَوْلَكَ: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ» كَاذِبٌ، مَعَ صِدْقِ عَكْسِهِ وَهُوَ: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ»، وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ أَنَّ المُرَادَ بِـ «بَقَاءِ الصِّدْقِ»: وُجُودُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَوْجُوداً فِي الأَصْلِ، كَمَا لَا يَخْفَى.

قَوْلُهُ: (وَالكَيْفِيَّهْ) أَيِ: الإِيجَابِ أَوِ السَّلْبِ.

وَقَوْلُهُ: (وَالكَمِّ) أَيِ: الكُلِّيَّةِ أَوِ الجُزْئِيَّةِ.

قَوْلُهُ: (إِلَّا المُوجَبَ الكُلِّيَّهْ) اسْتِثْنَاءٌ مِنَ الأَخِيرِ، وَحَذْفُ «التَّاءِ» مِنَ «المُوجَبَةَ» تَرْخِيماً؛ لِلضَّرُورَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: التَّعْرِيفُ لَا يَدْخُلُهُ الِاسْتِثْنَاءُ؛ لِأَنَّهُ لِلمَاهِيَّةِ، لَا لِلأَفْرَادِ.

أُجِيبَ: بِأَنَّ هَذَا لَيْسَ تَعْرِيفاً، بَلْ هُوَ ضَابِطٌ، كَمَا يُشْعِرُ بِهِ كَلَامُ المُصَنِّفِ فِي «شَرْحِهِ»[(٢)]، وَعَلَى تَسْلِيمِ أَنَّهُ تَعْرِيفٌ، فَمَا ذَكَرَ مِنْ تَدْقِيقَاتِ المَنَاطِقَةِ، وَالمُصَنِّفُ لَمْ يَعْتَنِ بِذَلِكَ؛ تَقْرِيباً وَتَسْهِيلاً لِلْمُبْتَدِئِ؛ أَفَادَهُ المَلَّوِيُّ فِي «كَبِيرِهِ»[(٣)].

الأنبابي

قوله: (أُجِيبَ: بِأَنَّ هَذَا لَيْسَ تَعْرِيفاً. . . إلخ) ينافيه ما صرَّح به المَلَّوِيُّ نفسه في غير موضعٍ بأنَّه تعريفٌ. اهـ «صبَّان»[(٤)].

قوله: (فَمَا ذَكَرَ مِنْ تَدْقِيقَاتِ المَنَاطِقَةِ) قال العطَّار:

أقولُ: لا خلاف في أنَّ التَّعريف إنَّما هو للماهيَّة، والاستثناء إنَّما هو مِنَ الأفراد، وأيضاً: الإخراج

---

(١) **الشرشيمي**: قوله: (لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَذِبِ الأَصْلِ) أي: فالأصل إذا كان كاذباً تارةً يكون عكسه كاذباً، وتارةً يكون صادقاً، فلذلك لم يشترط بقاء كذبه، بخلاف الصِّدق، فإنَّه متى سلم صدق الأصل لزم تسليم صدق الفرع، لكن قول المحشِّي: (وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ أَنَّ المُرَادَ بِـ «بَقَاءِ الصِّدْقِ»: وُجُودُهُ) يعني: أنَّ المدار على الصِّدق؛ أي: صدق العكس؛ سواءٌ كان الأصل صادقاً أو كاذباً، فدخل فيه: عكس الكذب، ففيه: أنَّه لم يشمل عكس الكذب الَّذي ليس صادقاً، فالأَوْلَى إبقاءه على ظاهره، ويُعلم منه: أنَّ الكذب لا يشترط بقاءه.

(٢) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٤٩٥).

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ٢٩٩).

(٤) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٤٢٤).

(٦٩) وَالكَمِّ؛ إِلَّا المُوجَبَ الكُلِّيَّهْ فَعَوَضُوهَا المُوجَبَ الجُزْئِيَّهْ

الباجوري

قَوْلُهُ: (فَعَوَضُوهَا المُوجَبَ الجُزْئِيَّهْ) هَكَذَا فِي بَعْضِ النُّسَخِ، وَفِي بَعْضٍ آخَرَ: «فَعَوْضُهَا المُوجَبَةَ الجُزْئِيَّه» بِفَتْحِ العَيْنِ وَسُكُونِ الوَاوِ، وَإِثْبَاتِ التَّاءِ.

تَنْبِيهٌ:

ـ عُلِمَ مِنْ كَلَامِ المُصَنِّفِ: أَنَّ المُوجَبَةَ الكُلِّيَّةَ تَنْعَكِسُ مُوجَبَةً جُزْئِيَّةً؛ فَتَقُولُ فِي عَكْسِ «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، وَمِثْلُهَا الشَّخْصِيَّةُ المُوجَبَةُ إِنْ كَانَ مَحْمُولُهَا كُلِّيًّا؛ فَتَقُولُ فِي عَكْسِ

الأنبابي

لبعض الأفراد مِنَ الحكم السَّابق[١]، والتَّعاريفُ لا حكم فيها باتِّفاقٍ، والتَّعاريفُ الَّتي يستعملها غير المناطقة لم تخرج عن كونها للماهيَّة، ولذلك إن اقترنت بلفظ «كلّ» تخلَّصوا عن كونها تعاريف إلى أنَّها ضوابط؛ للمنافاة بين لفظة «كلّ» لكونها للأفراد، والتَّعاريف لكونها للماهيَّة.

ومسامحة غير المناطقة في التَّعاريف مسلَّمة؛ إلَّا أنَّها لم تحصل بالاستثناء للمنافاة الَّتي قلناها، فالتَّحقيقُ: أنَّه[٢] لا يصحُّ منه الاستثناء؛ إلَّا إن خرج عن كونه تعريفاً إلى كونه ضابطاً مثلاً، وعلى تسليم التَّسامح فيه بالاستثناء، فلا يحسن ذلك مِنَ المصنِّف؛ لأنَّه الآن إنَّما يتكلَّم باصطلاح المناطقة، وكيف يؤلِّف الإنسان في فنٍّ ولا يلتزم ما التزمه أربابه، فالإشكال مازال باقياً. اهـ[٣].

وقد يقال: نسبته للمناطقة؛ لأنَّهم الباحثون عن ذلك، وإن وافقهم غيرهم، والتَّعاريفُ فيها أحكامٌ ضمنيَّةٌ، والاستثناء باعتبارها، كما قال، وهذا البحث لمَّا كان خفيًّا، وإن كان واقعيًّا عند الجميع، لم يلتفت إليه المصنِّف، خصوصاً والمقصود بهذا المتن المبتدئ الَّذي لم يتنبَّه لمثل هذا، فتأمَّل.

قوله: (تَنْبِيهٌ: عُلِمَ مِنْ كَلَامِ المُصَنِّفِ... إلخ) **حاصل ما يقال**: أنَّ القضايا ثمانية أقسامٍ، أربع موجبات، ونظيرها سوالب، فالأربعُ الموجبات عكس كلٍّ واحدةٍ منها عكساً مستويًّا جزئيَّة موجبة حتَّى الشَّخصيَّة مطلقاً؛ سواءٌ كان محمولها جزئيًّا أو كلِّيًّا، على ما قاله العطَّار، أو إلَّا الشَّخصيَّة الَّتي محمولها جزئيٌّ، فإنَّها تنعكس كنفسها على ما قاله المحشِّي، أو إلَّا ما إذا كان المحمول جزئيًّا فيما عدا الكلِّيَّة على ما يأتي عنِ البنَّاني.

---

(١) هكذا في النسخ الخطية، والعبارة في «حاشية العطار على السلم»: «وأيضاً الاستثناء: إخراج لبعض الأفراد مِنَ الحكم السَّابق».

(٢) أي: التعريف.

(٣) انظر: «حاشية العطار على السلم» (لوحة: ٤٨).

(٦٩) وَالكَمِّ؛ إِلَّا المُوجَبَ الكُلِّيَّهْ فَعَوَضُوهَا المُوجَبَ الجُزْئِيَّهْ

الباجوري

«زَيْدٌ حَيَوَانٌ»: «بَعْضُ الحَيَوَانِ زَيْدٌ»، فَإِنْ كَانَ مَحْمُولُهَا جُزْئِيًّا انْعَكَسَتْ كَنَفْسِهَا؛ فَتَقُولُ فِي عَكْسِ «هَذَا زَيْدٌ»: «زَيْدٌ هَذَا».

ـ **وَعُلِمَ مِنْهُ أَيْضاً**: أَنَّ السَّالِبَةَ الكُلِّيَّةَ تَنْعَكِسُ سَالِبَةً كُلِّيَّةً، فَتَقُولُ فِي عَكْسِ «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسَانٍ»، وَمِثْلُهَا الشَّخْصِيَّةُ السَّالِبَةُ إِنْ كَانَ مَحْمُولُهَا كُلِّيًّا؛ فَتَقُولُ فِي عَكْسِ «لَيْسَ زَيْدٌ بِحَجَرٍ»: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِزَيْدٍ»، فَإِنْ كَانَ مَحْمُولُهَا جُزْئِيًّا انْعَكَسَتْ كَنَفْسِهَا، فَتَقُولُ فِي عَكْسِ «لَيْسَ زَيْدٌ بِعَمْرٍو»: «لَيْسَ عَمْرٌو بِزَيْدٍ».

ـ **وَعُلِمَ مِنْهُ أَيْضاً**: أَنَّ المُوجَبَةَ الجُزْئِيَّةَ تَنْعَكِسُ مُوجَبَةً جُزْئِيَّةً، فَتَقُولُ فِي عَكْسِ «بَعْضُ الحَيَوَانِ

الأنبابي

والأربعُ السَّوالب ينعكس منها اثنتان وهما: السَّالبة الكلِّيَّة، والسَّالبة الشَّخصيَّة الَّتي محمولها جزئيٌّ، فينعكسان كنفسهما، فإن كان محمولها كلِّيًّا انعكست سالبةً كلِّيَّةً، ولا ينعكس منها اثنتان وهما: الجزئيَّة السَّالبة، والمهملة السَّالبة.

قوله: (فَإِنْ كَانَ مَحْمُولُهَا جُزْئِيًّا انْعَكَسَتْ كَنَفْسِهَا) قال العطَّار: الَّذي يظهر أنَّ الشَّخصيَّة تنعكس جزئيَّةً دائماً؛ لتصريحهم بأنَّ الموجبات كلَّها تنعكس جزئيَّةً، وأيضاً المحمول لا يكون كلِّيًّا، فيؤوَّل «زيد» في: «هذا زيد» بـ «المسمَّى بزيد»، كما حقِّق في غير هذا الموضع، وعلى هذا فيقال في عكس «هذا زيد»: «بعض المسمَّى [أ/ ٢٥] بزيد هذا». اهـ[١].

وفي «البنَّانيِّ على المختصر» للسَّنوسيِّ: أنَّ قولهم أنَّ الموجبات تنعكس جزئيَّةً موجبةً صحيحٌ في الكلِّيَّة، وأمَّا في الثَّلاثة الأخر، فانعكاسها إلى الجزئيَّة مقيَّدٌ بأن يكون محمولها كلِّيًّا، فإن كان شخصيًّا؛ نحو: «هذا زيد»، و: «بعض الإنسان زيد»، و: «إنسان زيد»؛ فعكسُها شخصيَّةٌ في الثَّلاثة؛ تقول: «زيد هذا»، و: «زيد بعض الإنسان»، و: «زيد إنسان»، نبَّه عليه السَّعد. اهـ[٢]. وبه تعلم ما في كلام المحشِّي، تأمَّل.

قوله: (فَإِنْ كَانَ مَحْمُولُهَا جُزْئِيًّا انْعَكَسَتْ كَنَفْسِهَا) **فإن قلت**: قد سلف أنَّ الجزئيَّ لا يحمل.

قلت: لا يحمل حمل إيجاب، وما هنا ليس كذلك. اهـ «عطَّار»[٣] [ب/ ٣٣].

✿ ✿ ✿

---

(١) انظر: «حاشية العطار على السلم» (لوحة: ٤٩).

(٢) انظر: «حاشية البناني على شرح مختصر السنوسي في المنطق» مخطوط الأزهرية برقم «١٥٩٧٠» (ق: ٥٢).

(٣) انظر: «حاشية العطار على السلم» (لوحة: ٤٩).

(٧٠) وَالعَكْسُ لَازِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ   بِهِ اجْتِمَاعُ الخِسَّتَيْنِ فَاقْتَصِدْ

الباجوري

إِنْسَانٌ»: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ»، وَمِثْلُهَا المُهْمَلَةُ المُوجَبَةُ، فَتَقُولُ فِي عَكْسِ «الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ»: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، وَيَصِحُّ أَيْضاً عَكْسُهَا كَنَفْسِهَا، فَتَقُولُ فِي عَكْسِ المِثَالِ المَذْكُورِ: «الحَيَوَانُ إِنْسَانٌ».

ـ وَأَمَّا الجُزْئِيَّةُ السَّالِبَةُ فَلَا عَكْسَ لَهَا، فَلَا تَقُولُ فِي «بَعْضِ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»: «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ»، وَمِثْلُهَا المُهْمَلَةُ السَّالِبَةُ، فَلَا تَقُولُ فِي «الحَيَوَانُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»: «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ»، وَلَا «الإِنْسَانُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ»؛ كَمَا نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ[1] المُصَنِّفُ، فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (وَالعَكْسُ لَازِمٌ... إلخ) «أَلْ»: فِيهِ لِلعَهْدِ، وَالمَعْهُودُ إِنَّمَا هُوَ العَكْسُ المُسْتَوِي.

وَخَرَجَ بِهِ: عَكْسُ النَّقِيضِ المُوَافِقِ، وَالمُخَالِفِ؛ فَإِنَّهُ لَازِمٌ لِكُلِّ قَضِيَّةٍ حَتَّى لِمَا وُجِدَ فِيهِ اجْتِمَاعُ الخِسَّتَيْنِ ـ وَهِيَ: السَّالِبَةُ الجُزْئِيَّةُ ـ:

ـ فَمِثَالُ الأَوَّلِ: أَنْ تَقُولَ فِي عَكْسِ «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»: «بَعْضُ مَا لَا إِنْسَانٍ لَيْسَ لَا حَيَوَانٌ».

ـ وَمِثَالُ الثَّانِي: أَنْ تَقُولَ فِي عَكْسِ المِثَالِ المَذْكُورِ: «بَعْضُ مَا لَا إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ».

وَمِثْلُ مَا وُجِدَ فِيهِ اجْتِمَاعُ الخِسَّتَيْنِ: المُهْمَلَةُ السَّالِبَةُ.

وَقَوْلُهُ: (لِغَيْرِ مَا وُجِدْ... إلخ) أَيْ: الَّذِي هُوَ السَّالِبَةُ الجُزْئِيَّةُ.

وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ لَهَا عَكْسٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْقَى فِيهِ الصِّدْقُ عَلَى وَجْهِ اللُّزُومِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يَبْقَى اتِّفَاقاً فِي بَعْضِ المَوَادِّ؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ فِي «بَعْضِ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ»: «بَعْضُ الحَجَرِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، فَإِنَّهُ قَدْ بَقِيَ الصِّدْقُ اتِّفَاقاً لِخُصُوصِ المَادَّةِ؛ بِدَلِيلِ تَخَلُّفِهِ فِي مَادَّةٍ يَكُونُ المَوْضُوعُ فِيهَا أَعَمَّ مِنَ المَحْمُولِ، فَيَصْدُقُ سَلْبُ الأَخَصِّ عَنْ بَعْضِ أَفْرَادِ الأَعَمِّ، وَلَا يَصْدُقُ سَلْبُ الأَعَمِّ عَنْ بَعْضِ أَفْرَادِ الأَخَصِّ، فَإِنَّهُ يَصْدُقُ أَنْ يُقَالَ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، وَلَا يَصْدُقُ أَنْ يُقَالَ: «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ»، كَمَا لَا يَخْفَى.

قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيْ: فِيهِ، وَذَكَّرَ هُنَا الضَّمِيرَ؛ نَظَراً لِلَفْظِ «مَا»، وَأَنَّثَهُ فِيمَا بَعْدُ؛ نَظَراً لِمَعْنَاهَا.

قَوْلُهُ: (اجْتِمَاعُ الخِسَّتَيْنِ) أَيِ: الجُزْئِيَّةِ وَالسَّلْبِ، فَالجُزْئِيَّةُ خِسَّةٌ بِالنَّظَرِ لِلكُلِّيَّةِ؛ لِأَنَّهَا أَشْرَفُ مِنْهَا، وَالسَّلْبُ خِسَّةٌ بِالنَّظَرِ لِلإِيجَابِ؛ لِأَنَّهُ أَشْرَفُ مِنْهُ.

---

(١) في بعض النسخ: «عليه» بدلاً من «على ذلك».

(٧٠) وَالعَكْسُ لَازِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ بِهِ اجْتِمَاعُ الخِسَّتَيْنِ فَاقْتَصِدْ
(٧١) وَمِثْلُهَا المُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّهْ لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الجُزْئِيَّهْ
(٧٢) وَالعَكْسُ فِي مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ وَلَيْسَ فِي مُرَتَّبٍ بِالوَضْعِ

الباجوري

قَوْلُهُ: (فَاقْتَصِدْ) تَتْمِيمٌ لِلبَيْتِ، وَهُوَ مِنَ «الِاقْتِصَادِ»؛ الَّذِي هُوَ: «التَّوَسُّطُ فِي الأُمُورِ»، وَمِنْهُ: «**وَلَا عَالَ مَنِ اقْتَصَدَ**»[١]؛ أَيِ: افْتَقَرَ.

قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهَا) أَيْ: مِثْلُ مَا وُجِدَ بِهِ اجْتِمَاعُ الخِسَّتَيْنِ، وَأَنَّثَ الضَّمِيرَ؛ نَظَراً لِمَعْنَى «مَا» كَمَا مَرَّ.

وَقَوْلُهُ: (المُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّهْ) أَيْ: نَحْوُ قَوْلِكَ: «الحَيَوَانُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ».

وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ لَهَا عَكْسٌ؛ لِأَنَّهُ لَا[٢] يَبْقَ فِيهِ الصِّدْقُ عَلَى وَجْهِ اللُّزُومِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يَبْقَى اتِّفَاقاً فِي بَعْضِ المَوَادِّ؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ فِي «الإِنْسَانُ لَيْسَ بِحَجَرٍ»: «الحَجَرُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ» أَوْ: «بَعْضُ الحَجَرِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، فَإِنَّهُ قَدْ بَقِيَ الصِّدْقُ اتِّفَاقاً لِخُصُوصِ المَادَّةِ؛ بِدَلِيلِ تَخَلُّفِهِ فِي مَادَّةٍ يَكُونُ المَوْضُوعُ فِيهَا أَعَمَّ مِنَ المَحْمُولِ، فَيَصْدُقُ سَلْبُ الأَخَصِّ عَنْ أَفْرَادِ الأَعَمِّ، وَلَا يَصْدُقُ سَلْبُ الأَعَمِّ عَنْ أَفْرَادِ الأَخَصِّ، فَإِنَّهُ يَصْدُقُ أَنْ يُقَالَ: «الحَيَوَانُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، وَلَا يَصْدُقُ أَنْ يُقَالَ: «الإِنْسَانُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ» أَوْ: «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ».

قَوْلُهُ: (وَالعَكْسُ) أَيْ: بِأَقْسَامِهِ الثَّلَاثَةِ، كَمَا قَالَهُ الشَّيْخُ المَلَّوِيُّ فِي «كَبِيرِهِ»[٣]، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ سِيَاقِ كَلَامِ المُصَنِّفِ أَنَّ المُرَادَ العَكْسُ المُسْتَوِي؛ لِأَنَّهُ بِصَدَدِهِ.

وَقَوْلُهُ: (فِي مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ) أَيِ: الَّذِي هُوَ كُلٌّ مِنَ الحَمْلِيَّةِ، وَالشَّرْطِيَّةِ المُتَّصِلَةِ.

وَإِنَّمَا كَانَ كُلٌّ مِنْهُمَا مُرَتَّباً بِالطَّبْعِ؛ لِأَنَّ تَرْتِيبَهُ اقْتَضَاهُ الطَّبْعُ، لِكَوْنِهِ لَوْ أُزِيلَ تَغَيَّرَ المَعْنَى؛ إِذْ بِتَأْخِيرِ المَوْضُوعِ عَنِ المَحْمُولِ فِي الحَمْلِيَّةِ، وَتَأْخِيرِ المُقَدَّمِ عَنِ التَّالِي فِي الشَّرْطِيَّةِ المُتَّصِلَةِ يَتَغَيَّرُ المَعْنَى؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ فِي عَكْسِ «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ» يَصِيرُ المَعْنَى: ثُبُوتُ الإِنْسَانِيَّةِ لِبَعْضِ أَفْرَادِ الحَيَوَانِ بَعْدَ أَنْ كَانَ ثُبُوتُ الحَيَوَانِيَّةِ لِكُلِّ إِنْسَانٍ، وَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ

---

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٦٢٧) من حديث أنس بن مالك ﷺ؛ وأوّل الحديث: «مَا خَابَ مَنِ اسْتَخَارَ، وَلَا نَدِمَ مَنِ اسْتَشَارَ».

(٢) في المطبوع: «لم» بدلاً من «لا».

(٣) انظر: «الشّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ٣٠٥).

(٧٢) وَالعَكْسُ فِي مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ وَلَيْسَ فِي مُرَتَّبٍ بِالوَضْعِ

✿ ✿ ✿

الباجوري

فِي عَكْسِ «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ»: «قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ النَّهَارُ مَوْجُوداً، فَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ» يَصِيرُ المَعْنَى: ثُبُوتُ لُزُومِ طُلُوعِ الشَّمْسِ لِوُجُودِ النَّهَارِ بَعْدَ أَنْ كَانَ ثُبُوتُ لُزُومِ وُجُودِ النَّهَارِ لِطُلُوعِ الشَّمْسِ، فَتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ فِي مُرَتَّبٍ بِالوَضْعِ) أَيِ: الَّذِي هُوَ الشَّرْطِيَّةُ المُنْفَصِلَةُ.

وَإِنَّمَا كَانَتْ مُرَتَّبَةً بِالوَضْعِ فَقَطْ؛ لِأَنَّ تَرْتِيبَهَا لَمْ يَقْتَضِهِ الطَّبْعُ؛ لِكَوْنِهِ لَوْ أُزِيلَ لَمْ يَتَغَيَّرِ المَعْنَى؛ إِذْ بِتَأْخِيرِ المُقَدَّمِ عَنِ التَّالِي فِيهَا لَا يَتَغَيَّرُ المَعْنَى؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ فِي قَوْلِهِمْ «إِمَّا أَنْ يَكُونَ العَدَدُ زَوْجاً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فَرْداً»: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ العَدَدُ فَرْداً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ زَوْجاً» لَمْ يَخْتَلِفِ المَعْنَى، بَلْ هُوَ شَيْءٌ وَاحِدٌ؛ بُدِّلَ، أَوْ لَمْ يُبَدَّلْ؛ إِذِ المَعْنَى عَلَى كُلٍّ: ثُبُوتُ العِنَادِ بَيْنَهُمَا، وَلِذَلِكَ[1] لَمْ يَكُنِ التَّرْتِيبُ فِي ذَلِكَ إِلَّا بِالوَضْعِ.

✿ ✿ ✿

(١) في بعض النسخ الخطية: «فلذلك» بدلاً من «ولذلك».

(بَابٌ فِي القِيَاسِ)

الباجوري

(بَابٌ فِي القِيَاسِ)

قَوْلُهُ: (بَابٌ فِي القِيَاسِ) أَيْ: فِي تَعْرِيفِهِ وَأَحْكَامِهِ وَأَقْسَامِهِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ(١).

وَاعْلَمْ أَنَّ القِيَاسَ فِي اللُّغَةِ: «تَقْدِيرُ شَيْءٍ عَلَى مِثَالِ شَيْءٍ آخَرَ» كَـ: تَقْدِيرِ نَحْوِ «القُمَاشِ» عَلَى الآلَةِ الحِسِّيَّةِ الَّتِي هِيَ مِثَالٌ لِلذِّرَاعِ الكُلِّيِّ.

وَفِي اصْطِلَاحِ الأُصُولِيِّينَ: «حَمْلُ شَيْءٍ عَلَى شَيْءٍ آخَرَ فِي الحُكْمِ بِجَامِعٍ بَيْنَهُمَا»؛ كَـ: حَمْلِ «النَّبِيذِ» عَلَى «الخَمْرِ» فِي الحُرْمَةِ؛ بِجَامِعِ(٢): الإِسْكَارِ فِيهِمَا.

وَفِي اصْطِلَاحِ المَنَاطِقَةِ مَا يُعْلَمُ مِنْ كَلَامِ المُصَنِّفِ مِنْ أَنَّهُ: «قَوْلٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ قَضَايَا مُسْتَلْزِمٌ بِذَاتِهِ قَوْلاً آخَرَ».

وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ يَخْرُجُ:

- بِقَوْلِنَا: «مُؤَلَّفٌ مِنْ قَضَايَا»: مَا لَيْسَ كَذَلِكَ كَـ: القَضِيَّةِ الوَاحِدَةِ، وَلَوْ كَانَتْ مِنَ المُوَجَّهَاتِ المُرَكَّبَةِ؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ بِالإِطْلَاقِ لَا دَائِماً»؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ فِي قُوَّةِ قَضِيَّتَيْنِ، لَا يُطْلَقُ عَلَيْهَا اسْمُ القَضِيَّتَيْنِ.
- وَبِقَوْلِنَا: «مُسْتَلْزِمٌ... إلخ»: مَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ كَـ: الضُّرُوبِ العَقِيمَةِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَسْتَلْزِمُ قَوْلاً آخَرَ.
- وَإِنَّمَا قُلْنَا: «بِذَاتِهِ»؛ لِيَخْرُجَ: قِيَاسُ المُسَاوَاةِ، وَهُوَ: «مَا تَرَكَّبَ(٣) مِنْ قَضِيَّتَيْنِ مُتَعَلِّقُ(٤)

الأنبابي

قوله: (لِلذِّرَاعِ الكُلِّيِّ) وهو ما في الذِّهن، فالذِّراعُ حقيقةً هو ما في الذِّهن، والَّذي في الخارج مثالٌ له.

قوله: (قِيَاسُ المُسَاوَاةِ) تسميَتُهُ: «قياساً» مجازٌ؛ لمشابهة القياس من حيث اشتماله [ج/ ٢٤] على مطلق

---

(١) الشرشيمي: قوله: (وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ) أي: من قوله: «وَتَتْبَعُ النَّتِيجَةُ» إلى آخر الفصل.

(٢) في بعض النسخ الخطية: «الجامع» بدلاً من «بجامع».

(٣) الشرشيمي: قوله: (وَهُوَ: مَا تَرَكَّبَ) أي: قياس المساواة ما تركَّب وإن لم يكن فيه مادَّة المساواة، وإنَّما أضيف إلى المساواة؛ لأنَّه قد يكون مادَّة المساواة مثالاً له.

(٤) الشرشيمي: قوله: (مُتَعَلِّقُ) بكسر اللَّام.

(٧٣) إِنَّ «الـقِـيَـاسَ» مِـنْ قَـضَـايَـا صُـوِّرَا مُـسْـتَـلْـزِمـاً بِـالـذَّاتِ قَـوْلاً آخَـرَا

الباجوري

مَحْمُولِ أُولَاهُمَا مَوْضُوعُ أُخْرَاهُمَا»، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ مَادَّةِ المُسَاوَاةِ؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ مُسَاوٍ لِعَمْرٍو، وَعَمْرٌو مُسَاوٍ لِبَكْرٍ»؛ لِأَنَّهُ وَإِنِ اسْتَلْزَمَ قَوْلاً آخرَ وَهُوَ «زَيْدٌ مُسَاوٍ لِبَكْرٍ»، لَكِنْ لَا لِذَاتِهِ، بَلْ لِمُقَدِّمَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ وَهِيَ فِي المِثَالِ المَذْكُورِ: «مُسَاوِي المُسَاوِي لِشَيْءٍ مُسَاوٍ لِذَلِكَ الشَّيْءِ»؛ بِدَلِيلِ تَخَلُّفِ ذَلِكَ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: «الإِنْسَانُ مُبَايِنٌ لِلفَرَسِ، وَالفَرَسُ مُبَايِنٌ لِلنَّاطِقِ»، فَإِنَّهُ لَا يَسْتَلْزِمُ: «أَنَّ الإِنْسَانَ مُبَايِنٌ لِلنَّاطِقِ»؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ صِدْقَ أَنْ يُقَالَ[١]: «مُبَايِنُ المُبَايِنِ لِشَيْءٍ مُبَايِنٌ لِذَلِكَ الشَّيْءِ».

- **وَإِنَّمَا قُلْنَا**: «قَوْلاً آخَرَ»؛ لِيَخْرُجَ نَحْوُ قَوْلِكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَجَرٍ جِسْمٌ»؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَلْزِمُ قَوْلاً آخَرَ، وَإِنَّمَا يَسْتَلْزِمُ إِحْدَى مُقَدِّمَتَيْهِ اسْتِلْزَامَ الكُلِّ لِجُزْئِهِ[٢].

لَا يُقَالُ: التَّعْرِيفُ شَامِلٌ لِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَلْزِمٌ لِعَكْسِهِ، فَيَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مُسْتَلْزِمٌ قَوْلاً آخَرَ.

لِأَنَّا نَقُولُ: قَدِ اعْتَبَرُوا فِي اللَّازِمِ الإِفْرَادَ؛ حَيْثُ قَالُوا: «قَوْلاً آخَرَ»، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ قَوْلاً وَاحِداً، وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ قَوْلَيْنِ لَا قَوْلاً وَاحِداً؛ لِأَنَّ كُلَّ قَضِيَّةٍ مِنْهُ تَسْتَلْزِمُ عَكْسَهَا.

وَأَوردَ: أَنَّهُ[٣] إِذَا قُلْنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ حَيَوَانٌ» أَنْتَجَ عَيْنَ الصُّغْرَى، وَإِذَا قُلْنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» أَنْتَجَ عَيْنَ الكُبْرَى، فَكُلٌّ مِنْ هَذَيْنِ القِيَاسَيْنِ لَمْ يَسْتَلْزِمْ قَوْلاً آخَرَ، وَإِنَّمَا اسْتَلْزَمَ إِحْدَى مُقَدِّمَتَيْهِ.

وَأُجِيبَ بِأَوْجُهٍ المُتَّجِهُ مِنْهَا: مَنْعُ أَنَّ نَحْوَ ذَلِكَ يُسَمَّى قِيَاساً؛ لِفَسَادِ إِحْدَى مُقَدِّمَتَيْهِ بِاتِّحَادِ طَرَفَيْهَا، فَلَا تَغْفَلْ.

قَوْلُهُ: (إِنَّ القِيَاسَ. . . إلخ) إِنَّمَا أَتَى بِـ «إِنَّ» المُفِيدَةِ لِلتَّوكِيدِ؛ لِأَنَّ المَقَامَ مَقَامُ أَنْ يَتَرَدَّدَ فِي مَعْنَى

الأنبابي

التِّكرار، وإن لم يكن المكرَّر فيه الحدُّ الوسط. وقوله: «مُتَعَلِّقٌ» بكسر اللَّام المراد به: المجرور فقط. وقوله: «وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ مَادَّةِ المُسَاوَاةِ» وحينئذٍ فإضافتُهُ إلى المساواة باعتبار بعض الأمثلة. وقوله: «أَجْنَبِيَّةٍ» أي: ليست مفهومة مِنَ المقدِّمتين، ولا لازمةً لإحداهما.

---

(١) **الشرشيمي: قوله**: (لَا يَلْزَمُ صِدْقَ أَنْ يُقَالَ) بل قد يصدق في قولك: «الإِنْسَانُ مُبَايِنٌ لِلفَرَسِ، وَالفَرَسُ مُبَايِنٌ لِلحِمَارِ»، وقد يكون كما في الَّذي ذكره المحشِّي.

(٢) **الشرشيمي: قوله**: (اسْتِلْزَامَ الكُلِّ) أي: مجموع المقدِّمتين. وقوله: (لِجُزْئِهِ) أي: لكلِّ مقدِّمةٍ على انفرادها.

(٣) **الشرشيمي: قوله**: (وَأَورَدَ: أَنَّهُ. . . إلخ) أي: أورد على التَّعريف أنَّه غيرُ جامعٍ.

(٧٣) إنَّ «القِيَاسَ» مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا ... مُسْتَلْزِماً بِالذَّاتِ قَوْلاً آخَرَا

الباجوري

القِيَاسِ هَلْ هُوَ المَعْنَى الأُصُولِيّ أَوِ المَنْطِقِيّ؟(١) وَحِينَئِذٍ فَالمُخَاطَبُ إِمَّا مُتَرَدِّدٌ فِي ذَلِكَ، أَوْ مُنَزَّلٌ مَنْزِلَةَ المُتَرَدِّدِ، فَحَسُنَ التَّوْكِيدُ بِـ «إِنَّ».

قَوْلُهُ: (مِنْ قَضَايَا) مُتَعَلِّقٌ بِمَا بَعْدَهُ، وَالمُرَادُ بِالجَمْعِ اثْنَتَانِ فَأَكْثَرَ، فَشَمَلَ:

- المُرَكَّبَ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ».

- وَالمُرَكَّبَ مِنْ أَكْثَرَ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: «النَّبَّاشُ آخِذٌ لِلمَالِ خُفْيَةً، وَكُلُّ آخِذٍ لِلمَالِ خُفْيَةً سَارِقٌ، وَكُلُّ سَارِقٍ تُقْطَعُ يَدُهُ».

وَالأَوَّلُ يُسَمَّى: «بَسِيطاً»، وَالثَّانِي: «مُرَكَّباً»(٢).

هَذَا عَلَى رَأْيِ مَنْ يَقُولُ بِـ: «أَنَّ القِيَاسَ المُرَكَّبَ قِيَاسٌ وَاحِدٌ»، **وَالصَّحِيحُ عِنْدَ المُحَقِّقِينَ: أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى أَقْيِسَةٍ بَسِيطَةٍ**(٣)، كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ.

وَعَلَيْهِ فَيُجَابُ عَمَّنْ ذَكَرَ الجَمْعَ كَالمُصَنِّفِ: بِأَنَّهُ أَطْلَقَ الجَمْعَ وَأَرَادَ المُثَنَّى، وَكَثِيراً مَا يُسْتَعْمَلُ ذَلِكَ، أَوْ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ اثْنَتَيْنِ فَأَكْثَرَ؛ نَظَراً إِلَى صُورَةِ التَّرْكِيبِ ظَاهِراً.

وَإِنَّمَا قَالَ المُصَنِّفُ: «مِنْ قَضَايَا»، وَلَمْ يَقُلْ: «مِنْ مُقَدِّمَاتٍ»؛ لِئَلَّا يَلْزَمَ الدَّوْرُ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ

الأنبابي

قوله: (هَلْ هُوَ المَعْنَى الأُصُولِيّ أَوِ المَنْطِقِيّ؟) فيه: أنَّ المخاطب بهذا التَّعريف جاهلٌ بالقياس المنطقيّ، والمقصودُ مِنَ التَّعريف بيانُ المعنى وكشفه، لا التَّعيين؛ على أنَّ المقام يدفع هذا التَّردُّد.

قوله: (وَالمُرَادُ بِالجَمْعِ... إلخ) قال بعض مشايخنا: «مِنْ» تبعيضيَّةٌ، فلا حاجة إلى تأويل القضايا بما فوق الواحد.

قوله: (النَّبَّاشُ) أي: للقبور، أو ما هو أعمُّ.

قوله: (وَالصَّحِيحُ... إلخ) حاصلُهُ: أنَّه تؤخذ نتيجة القياس الأوَّل، وتجعل صغرى القياس الثَّاني،.. وهكذا.

---

(١) الشرشيمي: قوله: (أَوِ المَنْطِقِيِّ) أي: أوِ اللُّغويّ.

(٢) الشرشيمي: قوله: (وَالثَّانِي: «مُرَكَّباً») أي: مِن ثلاث مقدِّمات.

(٣) الشرشيمي: قوله: (يَرْجِعُ إِلَى أَقْيِسَةٍ بَسِيطَةٍ) أي: قياسَين مِن أربعة قضايا؛ إلَّا أنَّه حذف صغرى القياس الثَّاني، وهي نتيجة القياس الأوَّل.

(٧٣) إنَّ «الـقِـيَـاسَ» مِـنْ قَـضَـايَـا صُـوِّرَا مُـسْـتَـلْـزِمـاً بِـالـذَّاتِ قَـوْلاً آخَـرَا

الباجوري

قَدْ عَرَّفُوا «المُقَدِّمَةَ» بِـ: «أَنَّهَا مَا جُعِلَتْ جُزْءَ قِيَاسٍ»، فَأَخَذُوا القِيَاسَ فِي تَعْرِيفِهَا، فَلَوْ أُخِذَتْ هِيَ أَيْضاً فِي تَعْرِيفِهِ لَزِمَ الدَّوْرُ، فَتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (مُسْتَلْزِماً) حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ: «صُوِّرَا[(١)]».

وَاعْتُرِضَ: بِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي أَنَّ اسْتِلْزَامَ القِيَاسِ لِلنَّتِيجَةِ مَعَ التَّصْوِيرِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَلْزِمُهَا عَقِبَهُ.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ عَلَى تَسْلِيمِ[(٢)] ذَلِكَ نَقُولُ: الحَالِيَّةُ تَدُلُّ عَلَى المُقَارَنَةِ، وَهِيَ فِي كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِهِ، كَمَا هُوَ شَائِعٌ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ المُرَادَ بِـ «الِاسْتِلْزَامِ»: مَا يَعُمُّ البَيِّنَ وَغَيْرَهُ، فَشَمَلَ كَلَامُهُ:

- المُرَكَّبَ مِنَ الشَّكْلِ الأَوَّلِ، وَهُوَ المُسَمَّى بِـ: «القِيَاسِ الكَامِلِ».
- وَالمُرَكَّبَ مِنْ سَائِرِ[(٣)] الأَشْكَالِ، وَهُوَ المُسَمَّى بِـ: «غَيْرِ الكَامِلِ».

قَوْلُهُ: (بِالذَّاتِ) أَيْ: بِذَاتِهِ، فَـ «أَلْ» عِوَضٌ عَنِ الضَّمِيرِ عَلَى مَذْهَبِ المُجِيزِ لِذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (قَوْلاً آخَرَا) أَيْ: مُغَايِراً لِكُلٍّ مِنَ المُقَدِّمَتَيْنِ.

وَاعْتُرِضَ: بِأَنَّ النَّتِيجَةَ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مُتَرَكِّبَةً مِنْ أَجْزَاءِ المُقَدِّمَتَيْنِ، وَحِينَئِذٍ فَلَا تَكُونُ مُغَايِرَةً لَهُمَا.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ المُرَادَ بِـ«مُغَايَرَةِ النَّتِيجَةِ لَهُمَا»: كَوْنُهَا لَيْسَتْ عَيْنَ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا، لَا كَوْنَ أَجْزَائِهَا غَيْرَ أَجْزَائِهِمَا، فَإِذَا قُلْتَ مَثَلاً: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ» أَنْتَجَ: «أَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ»، وَهَذِهِ النَّتِيجَةُ مُغَايِرَةٌ لِلْمُقَدِّمَتَيْنِ بِالمَعْنَى المَذْكُورِ، فَافْهَمْ.

الأنبابي

قوله: (البَيِّنَ) أي: ما لم يفتقر إلى واسطةٍ، وغيره ما افتقر إليها كتغيير كلٍّ مِنَ المقدِّمتين، أو إحداهما ليرجع القياس إلى الشَّكل الأوَّل.

---

(١) في بعض النسخ الخطية: «صُوِّرَا... إلخ» بدلاً من «صُوِّرَا».

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: (عَلَى تَسْلِيمِ) أي: فلنا منع ذلك، ونقول: إنَّ معناه مستلزمٌ بعد التَّصوير.

(٣) في بعض النسخ الخطية: «باقي» بدلاً من «سائر».

(٧٤) ثُـمَّ الـقِـيَـاسُ عِـنْـدَهُـمْ قِـسْـمَـانِ: فَـمِـنْـهُ مَـا يُـدْعَـى بِـ: «الِاقْـتِـرَانِـي»

(٧٥) وَهُـوَ الَّـذِي دَلَّ عَـلَـى الـنَّـتِـيـجَـةِ بِـقُـوَّةٍ وَاخْـتَـصَّ بِـالـحَـمْـلِـيَّـةِ

الباجوري

قَوْلُهُ: (ثُمَّ القِيَاسُ... إلخ) «ثُمَّ» لِلتَّرْتِيبِ الذِّكْرِيِّ.

وَقَوْلُهُ: (عِنْدَهُمْ) أَيِ: المَنَاطِقَةِ.

قَوْلُهُ: (فَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِـ: «الِاقْتِرَانِي») يَعْنِي: أَنَّ مِنَ القِيَاسِ قِسْماً يُسَمَّى بِـ: «الِاقْتِرَانِيِّ»؛ لِاقْتِرَانِ حُدُودِهِ، وَاتِّصَالِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ بَيْنَهُمَا بِأَدَاةِ الِاسْتِثْنَاءِ؛ الَّتِي هِيَ «لَكِنْ»، وَسَيَأْتِي قَسِيمُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالِاسْتِثْنَائِي... إلخ».

قَوْلُهُ: (وَهُوَ الَّذِي دَلَّ... إلخ) عَلَى هَذَا التَّعْرِيفِ يَكُونُ مَفْهُومُهُ وُجُودِيًّا، بِخِلَافِهِ عَلَى تَعْرِيفِهِ بِـ: «أَنَّهُ الَّذِي لَمْ تُذْكَرْ فِيهِ النَّتِيجَةُ وَلَا نَقِيضُهَا بِالفِعْلِ».

وَالأَوَّلُ أَوْلَى؛ لِإِيهَامِ الثَّانِي أَنَّهُ قَدْ يُذْكَرُ فِيهِ نَقِيضُ النَّتِيجَةِ بِالقُوَّةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لَكِنَّ الحَامِلَ لَهُمْ عَلَى ذَلِكَ المُقَابَلَةُ بِالِاسْتِثْنَائِيِّ، وَهُوَ تَارَةً تُذْكَرُ فِيهِ النَّتِيجَةُ بِالفِعْلِ[١]، وَتَارَةً يُذْكَرُ فِيهِ نَقِيضُهَا كَذَلِكَ[٢]، كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ.

وَإِنَّمَا كَانَتْ دَلَالَةُ الِاقْتِرَانِيِّ عَلَى النَّتِيجَةِ بِالقُوَّةِ، لَا بِالفِعْلِ؛ لِأَنَّهَا لَا تُذْكَرُ فِيهِ بِصُورَتِهَا، وَإِنْ ذُكِرَتْ فِيهِ مُفَرَّقَةً.

قَوْلُهُ: (وَاخْتَصَّ بِالحَمْلِيَّةِ) يَعْنِي: أَنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى الحَمْلِيَّةِ، وَلَا يَتَعَدَّاهَا إِلَى غَيْرِهَا، فَـ «البَاءُ»

الأنبابي

قوله: (حُدُودِهِ) أي: الثّلاثة الأصغر والأكبر والأوسط، وسمِّيت: «حدوداً»؛ لأنّها أطرافٌ، والحدُّ لغةً: «الطَّرف».

---

(١) الشرشيمي: قوله: (وَهُوَ تَارَةً تُذْكَرُ... إلخ) وذلك إذا استثنيت عين المقدَّم؛ بأن قلت في قولك: «لَوْ كَانَ هَذَا إِنْسَاناً، كَانَ حَيَوَاناً»: «لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ، فَهُوَ حَيَوَانٌ».

(٢) الشرشيمي: قوله: (نَقِيضُهَا) وذلك إن استثنيتَ نقيض التّالي؛ بأن قلت: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ»؛ أي: «فَلَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، فقولك: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ» نقيض: «هُوَ حَيَوَانٌ»، وإن كان ذلك النّقيض لم يذكر على وجه النّتيجة، بل هو المقدّمة الصّغرى في القياس؛ وفيه بعدٌ، أمّا أوّلاً فلأنّ الكلام في الاقترانيّ، وأمّا ثانياً: فإنّ قوله: «وَمَا مِنَ المُقَدِّمَاتِ صُغْرَى... إلخ» خاصٌّ بالاقترانيّ؛ بناءً على ظاهر الاستثناء من عدم تأويله بالاقترانيّ، وإن كان قوله: «فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ... إلخ» يتحقّق فيهما.

(٧٥) وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ ... بِقُوَّةٍ وَاخْتَصَّ بِالحَمْلِيَّةِ

الباجوري

دَاخِلَةٌ عَلَى المَقْصُورِ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ خِلَافَ الغَالِبِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَهَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ المُصَنِّفُ كَابْنِ الحَاجِبِ.

وَالَّذِي عَلَيْهِ الجُمْهُورُ أَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ بِهَا، بَلْ قَدْ يَتَرَكَّبُ مِنَ الشَّرْطِيَّةِ، **وَيَنْتَظِمُ فِيهِ حِينَئِذٍ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ**:

(١) ـ **الأَوَّلُ**: المُرَكَّبُ مِنْ شَرْطِيَّتَيْنِ مُتَّصِلَتَيْنِ.

(٢) ـ **وَالثَّانِي**: المُرَكَّبُ مِنْ شَرْطِيَّتَيْنِ مُنْفَصِلَتَيْنِ.

(٣) ـ **وَالثَّالِثُ**: المُرَكَّبُ مِنْ شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ وَشَرْطِيَّةٍ مُنْفَصِلَةٍ.

(٤) ـ **وَالرَّابِعُ**: المُرَكَّبُ مِنْ حَمْلِيَّةٍ وَشَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ.

(١) ـ **وَالخَامِسُ**: المُرَكَّبُ مِنْ حَمْلِيَّةٍ وَشَرْطِيَّةٍ مُنْفَصِلَةٍ.

وَيَنْعَقِدُ فِي كُلِّ قِسْمٍ مِنْ هَذِهِ الأَقْسَامِ الخَمْسَةِ الأَشْكَالُ الأَرْبَعَةُ الآتِيَةُ؛ مِثَالُ القِسْمِ الأَوَّلِ مِنَ الشَّكْلِ الأَوَّلِ أَنْ يُقَالَ: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ، وَ: لَيْسَ البَتَّةَ إِذَا كَانَ النَّهَارُ مَوْجُوداً فَاللَّيْلُ حَاصِلٌ» يَنْتُجُ: «لَيْسَ البَتَّةَ إِذَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، فَاللَّيْلُ حَاصِلٌ»، وَبَيَانُ بَاقِي الأَمْثِلَةِ يُطْلَبُ مِنَ المُطَوَّلَاتِ.

هَذَا؛ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ المُصَنِّفَ كَابْنِ الحَاجِبِ لَمْ يَكْتَرِثْ بِالمُرَكَّبِ مِنَ الشَّرْطِيَّةِ؛ لِقِلَّةِ جَدْوَاهُ.

الأنبابي

قوله: (وَالثَّانِي... إلخ) مثاله: «كُلُّ عَدَدٍ: إِمَّا زَوْجٌ، أَوْ فَرْدٌ، وَكُلُّ زَوْجٍ: إِمَّا زَوْجُ الزَّوْجِ، أَوْ زَوْجُ الفَرْدِ»، ونتيجتُهُ: «كُلُّ عَدَدٍ: إِمَّا فَرْدٌ، أَوْ زَوْجُ الزَّوْجِ، أَوْ زَوْجُ الفَرْدِ»، وزوجُ الزَّوْجِ هو المنقسم إلى زوجين، وزوجُ الفرد: ما لم ينقسم إليهما.

قوله: (وَالثَّالِثُ... إلخ) مثالُهُ: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا الشَّيْءُ إِنْسَاناً فَهُوَ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ» ينتج: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا الشَّيْءُ إِنْسَاناً، فَهُوَ جِسْمٌ».

قوله: (وَالخَامِسُ... إلخ) مثاله: «كُلُّ عَدَدٍ: إِمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ، وَكُلُّ زَوْجٍ فَهُوَ مُنْقَسِمٌ إِلَى مُتَسَاوِيَيْنِ» ينتج: «كُلُّ عَدَدٍ: إِمَّا فَرْدٌ، أَوْ مُنْقَسِمٌ إِلَى مُتَسَاوِيَيْنِ».

قوله: (وَيَنْعَقِدُ... إلخ) بيانُ ذلك:

ـ أنَّ الحدَّ الوسط إن كان تالياً في الصُّغرى مقدَّماً في الكبرى، فهو الشَّكل الأوَّل؛ كما في مثال المحشِّي.

(٧٦) فَـإِنْ تُـرِدْ تَـرْكِـيـبَـهُ فَـرَكِّـبَـا مُـقَـدِّمَـاتِـهِ عَـلَـى مَـا وَجَـبَـا
(٧٧) وَرَتِّـبِ الـمُـقَـدِّمَـاتِ وَانْـظُـرَا صَـحِـيـحَـهَـا مِـنْ فَـاسِـدٍ مُـخْـتَـبِـرَا

الباجوري

قَوْلُهُ: (فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ... إلخ) مُقْتَضَى السِّيَاقِ: أَنَّ الضَّمِيرَ رَاجِعٌ إِلَى القِيَاسِ الِاقْتِرَانِيِّ؛ لِأَنَّ كَلَامَ المُصَنِّفِ بِصَدَدِهِ، لَكِنَّ الَّذِي قَالَهُ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى القِيَاسِ مِنْ حَيْثُ هُوَ؛ لِأَنَّ مَا سَيَذْكُرُهُ المُصَنِّفُ غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِالِاقْتِرَانِيِّ، وَفِيهِ بُعْدٌ لَا يَخْفَى.

قَوْلُهُ: (مُقَدِّمَاتِهِ) المُرَادُ بِالجَمْعِ هُنَا وَفِيمَا بَعْدُ: مَا فَوْقَ الوَاحِدِ.

قَوْلُهُ: (عَلَى مَا وَجَبَا) أَيْ: عَلَى الوَجْهِ الَّذِي وَجَبَ عِنْدَهُمْ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ ذَلِكَ شَامِلٌ لِجَمِيعِ مَا وَجَبَ، فَقَوْلُهُ: «وَرَتِّبِ المُقَدِّمَاتِ... إلخ» مِنْ ذِكْرِ الخَاصِّ بَعْدَ العَامِّ، وَيُحْتَمَلُ تَخْصِيصُ مَا هُنَا بِغَيْرِ مَا صَرَّحَ بِهِ بَعْدُ كَالإِتْيَانِ بِالحَدِّ الوَسَطِ.

قَوْلُهُ: (وَرَتِّبِ المُقَدِّمَاتِ... إلخ) أَيْ: بِأَنْ تُقَدِّمَ الصُّغْرَى عَلَى الكُبْرَى فِي القِيَاسِ الِاقْتِرَانِيِّ؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ»، وَبِالعَكْسِ فِي الِاسْتِثْنَائِيِّ كَمَا سَيَأْتِي.

قَوْلُهُ: (وَانْظُرَا صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ[1]) أَيِ: انْظُرِ الصَّحِيحَ مِنْهَا مِنَ الفَاسِدِ.

الأنبابي

ـ وإن كان تالياً فيهما، فهو الشَّكل الثَّاني؛ كقولك في الشَّرطيِّ المركَّب مِن متَّصلتين الاقتراني: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ، وَلَيْسَ البَتَّةَ إِذَا كَانَ اللَّيْلُ حَاصِلاً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ».

ـ وإن كان مقدَّماً فيهما، فهو الشَّكل الثَّالث؛ كقولك منه في القياس المذكور: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ، وَكُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالأَرْضُ مُضِيئَةٌ».

ـ وإن كان مقدَّماً في الصُّغرى تالياً في الكبرى، فالرَّابعُ؛ كقولك منه في القياس المذكور: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ، وَكُلَّمَا كَانَتِ الأَرْضُ مُضِيئَةً فَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ».

وبيانُ نتائج هذه الأشكال مع بيان الأمثلة لا يليق هنا.

قوله: (وَبِالعَكْسِ فِي الِاسْتِثْنَائِيِّ) أي [أ/٢٦]: لأنَّ الكبرى في الاستثنائيِّ هي الشَّرطيَّة، والصُّغرى هي الاستثنائيَّة.

---

(١) الشرشيمي: قوله: (مِنْ ذِكْرِ الخَاصِّ بَعْدَ العَامِّ) حتَّى قوله: (وَانْظُرَا صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدِ) وقوله: «مِنْ فَاسِدٍ» متعلِّقٌ بمحذوفٍ؛ أي: متميِّزاً مِن فاسدٍ، لكن قول المحشِّي في تفسير الصَّحيح: «بأن يكون مستجمعاً لشروط الإنتاج» يفيدُ: أنَّه مساوٍ لِمَا هنا، بل هو أعمُّ باعتبار اشتماله على المادَّة أيضاً، والنَّظر في الصِّحَّة قبل التَّركيب، كما أنَّ الاختيار كذلك.

(٧٧) وَرَتِّبِ الْمُقَدِّمَاتِ وَانْظُرَا ... صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا
(٧٨) فَإِنَّ لَازِمَ الْمُقَدِّمَاتِ ... بِحَسَبِ الْمُقَدِّمَاتِ آتِ
(٧٩) وَمَا مِنَ الْمُقَدِّمَاتِ «صُغْرَى» ... فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي «الْكُبْرَى»

الباجوري

وَالأَوَّلُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ صَحِيحاً مِنْ جِهَةِ المَادَّةِ بِأَنْ يَكُونَ صَادِقاً، وَمِنْ جِهَةِ النَّظْمِ بِأَنْ يَكُونَ مُسْتَجْمِعاً لِشُرُوطِ الإِنْتَاجِ، وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ أَنَّ الفَاسِدَ شَامِلٌ لِلفَاسِدِ مِنْ جِهَةِ المَادَّةِ بِأَنْ كَانَ كَاذِباً، وَلِلفَاسِدِ مِنْ جِهَةِ النَّظْمِ بِأَنْ كَانَ غَيْرَ مُسْتَجْمِعٍ لِشُرُوطِ الإِنْتَاجِ.

قَوْلُهُ: (مُخْتَبِرَا) أَيْ: حَالَ كَوْنِكَ مُخْتَبِراً لَهَا هَلْ هِيَ يَقِينِيَّةٌ، أَوْ ظَنِّيَّةٌ؟ وَهَلْ هِيَ عَلَى تَأْلِيفٍ مُنْتِجٍ، أَوْ لَا؟ كَذَا قَالَ الشَّيْخُ المَلَّوِيُّ.

وَلَا حَاجَةَ كَمَا قَالَهُ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ(١) لِقَوْلِهِ: «وَهَلْ هِيَ عَلَى تَأْلِيفٍ... إلخ»؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ مِنْ قَوْلِهِ: «وَانْظُرَا صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ»، فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (فَإِنَّ لَازِمَ المُقَدِّمَاتِ... إلخ) تَعْلِيلٌ لِمَضْمُونِ البَيْتَيْنِ قَبْلَهُ.

وَقَوْلُهُ: (بِحَسَبِ المُقَدِّمَاتِ آتِ) أَيْ: آتٍ بِطَبْقِهَا وَوَفْقِهَا مِنْ حَيْثُ اطِّرَادِ الصِّدْقِ وَعَدَمِ اطِّرَادِهِ(٢)، فَإِنْ كَانَتِ المُقَدِّمَاتُ مُطَّرِدَةَ الصِّدْقِ كَانَ لَازِمُهَا كَذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُطَّرِدَةَ الصِّدْقِ كَانَ لَازِمُهَا كَذَلِكَ.

وَبِتَقْرِيرِ كَلَامِ المُصَنِّفِ عَلَى هَذَا الوَجْهِ انْدَفَعَ مَا قَدْ يُقَالُ: مُقْتَضَى كَلَامِهِ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ كَذِبِ المُقَدِّمَاتِ كَذِبُ لَازِمِهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ قَدْ يَصْدُقُ اللَّازِمُ مَعَ كَذِبِ المُقَدِّمَاتِ؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ جَمَادٌ، وَكُلُّ جَمَادٍ نَاطِقٌ»، فَإِنَّ لَازِمَهُمَا وَهُوَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» صَادِقٌ، **وَوَجْهُ الِانْدِفَاعِ**: أَنَّ المُرَادَ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنِ اطِّرَادِهَا صِدْقاً اطِّرَادُهُ صِدْقاً، وَمِنْ عَدَمِ اطِّرَادِهَا صِدْقاً عَدَمُ اطِّرَادِهِ صِدْقاً، وَهَذَا لَا يُنَافِي أَنَّهُ قَدْ يَصْدُقُ اتِّفَاقاً كَمَا فِي المِثَالِ المَذْكُورِ، فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (وَمَا مِنَ المُقَدِّمَاتِ «صُغْرَى»... إلخ) «مَا»: اسْمٌ مَوْصُولٌ بِمَعْنَى الَّتِي، وَ«صُغْرَى»: خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، وَالجُمْلَةُ صِلَةُ «مَا»، وَ«مِنَ المُقَدِّمَاتِ»: حَالٌ؛ وَالتَّقْدِيرُ: وَالَّتِي هِيَ صُغْرَى حَالَ كَوْنِهَا مِنَ المُقَدِّمَاتِ... إلخ.

---

(١) هو الصبان، انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويِّ» (ص: ٤٥٥).

(٢) **الشرشيمي**: قوله: (مِنْ حَيْثُ اطِّرَادِ الصِّدْقِ... إلخ) مقتضى قوله في بيان متعلَّق الاختبار: «هَلْ هِيَ يَقِينِيَّةٌ، أَوْ ظَنِّيَّةٌ؟» أن يقول هنا: «ومن حيث اليقينيَّة أو الظَّنِّيَّة».

(٧٩) وَمَا مِنَ الْمُقَدِّمَاتِ «صُغْرَى» فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي «الْكُبْرَى»

الباجوري

وَكَانَ يَنْبَغِي لِلمُصَنِّفِ أَنْ يُبَيِّنَ الحَدَّ الأَصْغَرَ وَالأَكْبَرَ وَالأَوْسَطَ أَوَّلاً، ثُمَّ يُبَيِّنُ الصُّغْرَى وَالكُبْرَى، ثُمَّ يَحْكُمُ بِوُجُوبِ الاِنْدِرَاجِ؛ لِأَنَّ صَنِيعَهُ مَعَ قُصُورِهِ فِيهِ الحُكْمُ قَبْلَ التَّصَوُّرِ[(١)]، وَلِذَلِكَ مَهَّدَ الشَّيْخُ المَلَّوِيُّ لِكَلَامِ المُصَنِّفِ بِبَيَانِ ذَلِكَ حَيْثُ قَالَ: وَاعْلَمْ أَنَّ مَوْضُوعَ النَّتِيجَةِ يُسَمَّى: «حَدًّا أَصْغَرَ»، وَمَحْمُولَهَا يُسَمَّى: «حَدًّا أَكْبَرَ»، وَالمُكَرَّرَ فِي المُقَدِّمَتَيْنِ يُسَمَّى: «حَدًّا أَوْسَطَ»، وَالمُقَدِّمَةَ الَّتِي فِيهَا الأَصْغَرُ تُسَمَّى: «الصُّغْرَى»، وَالَّتِي فِيهَا الأَكْبَرُ تُسَمَّى: «الكُبْرَى». اهـ بتصرُّف[(٢)].

ـ وَسُمِّيَ الأَوَّلُ: «حَدًّا أَصْغَرَ»؛ لِكَوْنِهِ فِي الغَالِبِ أَقَلَّ أَفْرَاداً مِنَ الأَكْبَرِ[(٣)].

الأنبابي

قوله: (فِي الغَالِبِ) أي: غالب الموجبات الكلِّيَّة الَّتي هي أشرف النَّتائج، فلا يقال: إنَّ موضوع السَّالبة لا يجوز أن يكون أخصَّ، وموضوعُ الموجبة الجزئيَّة ليس في الغالب أخصَّ، وغير الغالب كونه مساوياً له؛

---

(١) الشرشيمي: قوله: (مَعَ قُصُورِهِ فِيهِ الحُكْمُ) أي [أ/٣٦]: قصوره عن ذكر الأصغر والأكبر والأوسط. وقوله: (قَبْلَ التَّصَوُّرِ) أي: تصوُّر الصُّغرى والكبرى المذكور في قوله: «وَذَاتِ حَدٍّ أَصْغَرٍ... إلخ».

(٢) انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويِّ» (ص: ٤٥٧).

(٣) الشرشيمي: قوله: (لِكَوْنِهِ فِي الغَالِبِ أَقَلَّ... إلخ) يؤخذ مِن هذا: أنَّ تسميته بـ «أصغر» أو «أكبر» نظراً إلى الغالب، وهذا بحسب الظَّاهر والمفهوم، وإذا حقَّقت الأمر وجدت الأصغر أخصَّ مِنَ الأوسط، والأوسط أخصَّ مِنَ الأكبر مطلقاً ومندرجٌ فيه، وإن كان مساوياً له بحسب الظَّاهر، وذلك مثل قولك: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ».
ووجه كون الأصغر في الكلِّ أخصَّ مِنَ الأوسط، والأوسط أخصَّ مِنَ الأكبر: أنَّ ماهيَّة كلِّ شخصٍ أو عارضه أعمُّ مِن ذاته، فإذا قلت: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ جِسْمٌ»، فالمرادُ مِنَ «الإنسان»: أفرادُهُ المندرجةُ في «النَّاطق»؛ أي: كلَّ فردٍ فردٍ بخصوصه كـ: زيد، وعمرو... إلى آخر الأفراد.
وكذلك لو قلت: «كُلُّ إِنْسَانٍ ضَاحِكٌ، وَكُلُّ ضَاحِكٍ جِسْمٌ»، فكلُّ فردٍ بخصوصه مِن أفراد «الإنسان» داخلٌ في العارض، وهو «ضاحك»، فذلك العارض أعمُّ مِن كلِّ فردٍ بخصوصه كما تقدَّم في الماهيَّة.
وكذلك إذا قلت: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ»، فإنَّ المحكوم عليه بمفهوم متغيِّر كلُّ فردٍ فردٍ بخصوصه مِن أفراد العالم، ولا شكَّ أنَّه أخصُّ مِن مفهوم «مُتَغَيِّرٌ»، وإن كان «العالم» و«متغيِّر» بالنَّظر لمفهوم كلٍّ منهما متساويا.
وكذلك: «بَعْضُ الحَيَوَانِ... إلخ» فأفراد البعض؛ أي: كلٌّ منها مندرجٌ في «الإنسان»، مع كون الإنسان أخصُّ يصدق بعض الحيوان بقطع النَّظر عن كونه هنا خصوص البعض الإنسانيِّ بغير الإنسان؛ لِمَا علمت أنَّ المحكوم عليه كلُّ فردٍ بخصوصه.
قال الشَّيخ الصَّبَّان: هذا مبنيٌّ على أنَّ الأصغر بعض الحَيَوان، ومقتضى الاصطلاح: أنَّه الحَيَوَان، وأنَّ «بعض» سور، وحينئذٍ لا يظهر الاندراج. [اهـ]، وفيه: أنَّه ولو جعل «الحَيَوَان» هو الأصغر فالمحكوم عليه كلُّ فردٍ بخصوصه، وتزيد بتلك الأفراد مجموعُ الإنسان، لكن عذر الشَّيخ الصَّبَّان أنَّا لو أردنا بـ «الأصغر»: «الحَيَوَان»، وجعلنا المحكوم عليه كلَّ فردٍ بخصوصه، كان مجموع الأفراد ليس مندرجاً كلَّ واحدٍ منها في «الإنسان»، فإنَّ منها ما ليس بإنسان.

(٧٩) وَمَا مِنَ المُقَدِّمَاتِ «صُغْرَى» فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي «الكُبْرَى»

الباجوري

- وَسُمِّيَ الثَّانِي: «حَدًّا أَكْبَرَ»؛ لِكَوْنِهِ فِي الغَالِبِ أَكْثَرَ أَفْرَاداً مِنَ الأَصْغَرِ.

- وَسُمِّيَ الثَّالِثُ: «حَدًّا أَوْسَطَ»[1]؛ لِتَوَسُّطِهِ بَيْنَ طَرَفَي المَطْلُوبِ؛ بِمَعْنَى: أَنَّهُ وَاسِطَةٌ فِي النِّسْبَةِ بَيْنَهُمَا، لَا بِمَعْنَى: أَنَّهُ مُتَوَسِّطٌ بَيْنَهُمَا لَفْظاً؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَظْهَرُ فِي الشَّكْلِ[2] الأَوَّلِ؛ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ المَلَّوِيِّ فِي «كَبِيرِهِ»[3].

وَقَالَ بَعْضُهُمْ[4]: يُمْكِنُ الْتِزَامُ أَنَّ التَّوَسُّطَ لَفْظِيٌّ فِي جَمِيعِ الأَشْكَالِ؛ إِلَّا أَنَّهُ فِي بَعْضِهَا بِالفِعْلِ وَهُوَ الأَوَّلُ، وَفِي بَعْضِهَا بِالقُوَّةِ وَهُوَ البَقِيَّةُ لِرُجُوعِهَا لِلأَوَّلِ.

- وَسُمِّيَتِ المُقَدِّمَةُ الَّتِي فِيهَا الأَصْغَرُ: «صُغْرَى»؛ لِاشْتِمَالِهَا عَلَى الحَدِّ الأَصْغَرِ.

- وَسُمِّيَتِ المُقَدِّمَةُ الَّتِي فِيهَا الأَكْبَرُ: «كُبْرَى»؛ لِاشْتِمَالِهَا عَلَى الحَدِّ الأَكْبَرِ.

قَوْلُهُ: (فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي «الكُبْرَى») هَكَذَا عِبَارَةُ القَوْمِ، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهَا مِنَ التَّسَامُحِ؛ لِأَنَّهَا تَقْتَضِي أَنَّ الصُّغْرَى بِصُورَتِهَا يَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي الكُبْرَى بِصُورَتِهَا، وَلَيْسَ مُرَاداً، بَلِ المُرَادُ: أَنَّ الأَصْغَرَ[5] الَّذِي اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ الصُّغْرَى يَجِبُ انْدِرَاجُهُ فِي الأَوْسَطِ[6] الَّذِي اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ الكُبْرَى، وَذَلِكَ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ».

الأنبابي

نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ ضَاحِكٌ»، ولا يكون أعمَّ؛ لأنَّ الكلام في النَّتيجة الموجبة الكلِّيَّة، أفاده الصَّبَّان[7].

قوله: (يَجِبُ انْدِرَاجُهُ فِي الأَوْسَطِ) أي: اندراج كلِّ فردٍ فردٍ من أفراده في مفهوم الأوسط.

---

(١) **الشرشيمي**: قوله: (وَسُمِّيَ الثَّالِثُ: «حَدًّا أَوْسَطَ») أما تسميته «أوسط» فظاهرٌ على ما ذكره، وأمَّا تسميته: «حدًّا»؛ فلكونه طرف كلِّ مقدِّمةٍ على حدَّتها، وإن كان ليس حدًّا - أي: طرفاً - بالنَّظر لمجموع المقدِّمات، فلا تنافي بين كونها حدًّا - أي: طرفاً - وبين كونه أوسط، وهذا إن جعل التَّوسُّط لفظيًّا، وأمَّا إن أردت بـ «كونه أوسط»: أنَّه رابطٌ بينهما، فلا إيراد ولا جواب.

(٢) في بعض النسخ الخطية: «المثال» بدلاً من «الشكل».

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ٣٢٨).

(٤) هو الصبان، انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويِّ» (ص: ٤٥٨).

(٥) **الشرشيمي**: قوله: (أَنَّ الأَصْغَرَ... إلخ) أفراده؛ ففيه تقدير مضافَين، لا مضاف فقط كما قال المحشِّي.

(٦) **الشرشيمي**: وقوله: (فِي الأَوْسَطِ) أي: في مفهوم الأوسط، ففيه تقدير مضافين أيضاً.

(٧) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٤٥٧).

(٨٠) وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرٍ: «صُغْرَاهُمَا» وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرٍ: «كُبْرَاهُمَا»

الباجوري

وَهَذَا الِانْدِرَاجُ مُتَحَقِّقٌ فِي الِاسْتِثْنَاءِ[1] أَيْضاً بِتَأْوِيلِهِ بِالِاقْتِرَانِيِّ؛ بِأَنْ يُقَالَ فِي نَحْوِ «لَوْ كَانَ هَذَا إِنْسَاناً كَانَ حَيَوَاناً، لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ»: «هَذَا إِنْسَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» كَذَا قِيلَ.

وَبَحَثَ فِيهِ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ: بِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ لِذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَدَارَ[2] الإِنْتَاجِ فِي الِاسْتِثْنَائِيِّ[3] لَيْسَ عَلَى هَذَا، بَلْ عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِ الْمَلْزُومِ ثُبُوتُ لَازِمِهِ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ[4] كَمَا سَيَأْتِي.

قَوْلُهُ: (وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرٍ) بِالتَّنْوِينِ؛ لِلضَّرُورَةِ، وَكَذَا قَوْلِهِ: (وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرٍ).

وَاعْلَمْ أَنَّهُ جَرَى عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ: «أَصْغَرُ، وَصُغْرَى، وَأَكْبَرُ، وَكُبْرَى»، وَلَيْسَ بِلَحْنٍ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُرِيدُونَ تَفْضِيلاً عَلَى مَعْنَى «مِنْ»، وَإِنَّمَا يُرِيدُونَ مَعْنَى فَاعِلٍ وَفَاعِلَةٍ كَمَا فِي قَوْلِ النَّحْوِيِّينَ: «جُمْلَةٌ صُغْرَى، وَجُمْلَةٌ كُبْرَى»، وَقَوْلِ العَرُوضِيِّينَ: «فَاصِلَةٌ صُغْرَى، وَفَاصِلَةٌ كُبْرَى»، كَمَا قَالَ ابْنُ هَانِئٍ[5]:

[من البسيط]

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

أَفَادَهُ المَلَّوِيُّ فِي «كَبِيرِهِ»[6].

الأنبابي

واستشكل هذا الاندراج: بأنَّ الأوسط قد يكون مساوياً [ب/ ٣٤] للأصغر؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ حَسَّاسٌ»، وأحدُ المتساويين لا يصدق أنَّه مندرجٌ في صاحبه؛ لأنَّ معنى اندراج شيءٍ في شيءٍ أن يكون الشَّيءُ الثَّاني شاملاً للأوَّل ولغيره.

وأجاب السَّعد: بأنَّ مرجع القياس إلى استفادة الحكم على ذات الأصغر بمفهوم الأوسط، وهو أعمُّ قطعاً، وإن كان مفهوم الأصغر مساوياً؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ حَسَّاسٌ»، ونحو: «كُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، أو كان أعمَّ؛ نحو: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ». اهـ «يوسي».

✿ ✿ ✿

(١) في بعض النسخ الخطية: «الاستثنائي» بدلاً من «الاستثناء».

(٢) في المطبوع وبعض النسخ الخطية: «مثال» بدلاً من «مدار».

(٣) في المطبوع وبعض النسخ الخطية: «الاستثناء» بدلاً من «الاستثنائي».

(٤) **الشرشيمي: قوله**: (أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ) أي: كاستلزام نفي اللَّازم نفي الملزوم.

(٥) البيت لأبي نواس في «ديوانه» (ص: ٤٠).

(٦) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ٣٣١).

(٨١) وَ«أَصْغَرٌ» فَذَاكَ ذُو انْدِرَاجِ وَ«وَسَطٌ» يُلْغَى لَدَى الإِنْتَاجِ

✿ ✿ ✿

الباجوري

قَوْلُهُ: (وَ«أَصْغَرٌ» فَذَاكَ ذُو انْدِرَاجٍ) أَيْ: فِي الأَكْبَرِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ المُصَنِّفُ فِي «شَرْحِهِ»[١].

وَبِحَمْلِ الِانْدِرَاجِ هُنَا عَلَى انْدِرَاجِ الأَصْغَرِ فِي الأَكْبَرِ، مَعَ حَمْلِهِ فِيمَا سَبَقَ عَلَى انْدِرَاجِهِ فِي الأَوْسَطِ، انْدَفَعَ ـ كَمَا قَالَهُ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ ـ الِاعْتِرَاضُ عَلَى المُصَنِّفِ بِأَنَّ فِي كَلَامِهِ تِكْرَاراً.

فَإِنْ قِيلَ: انْدِرَاجُ الأَصْغَرِ فِي الأَكْبَرِ لَا يَتَأَتَّى فِي السَّلْبِ؛ نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِحَجَرٍ»؛ لِأَنَّ الحَدَّ الأَكْبَرَ مُبَايِنٌ لِلأَصْغَرِ.

أُجِيبَ بِمَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ: مِنْ أَنَّ مَعْنَى انْدِرَاجِهِ فِيهِ فِي صُورَةِ السَّلْبِ: انْسِحَابُ سَلْبِ الأَكْبَرِ عَلَيْهِ، فَتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (وَ«وَسَطٌ» يُلْغَى لَدَى الإِنْتَاجِ) أَيْ: لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَتَى بِهِ لِيَتَوَصَّلَ بِهِ إِلَى المَطْلُوبِ، فَعِنْدَ الوُصُولِ إِلَيْهِ لَا يُؤْتَى بِهِ، فَهُوَ كَالآلَةِ فِي ذَلِكَ.

✿ ✿ ✿

---

(١) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٥١١).

فَصْلٌ فِي الأَشْكَالِ

(٨٢) «الشَّكْلُ» عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ ... يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتَيْ قِيَاسِ
(٨٣) مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوَارُ ... إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ

الباجوري

فَصْلٌ فِي الأَشْكَالِ

[قَوْلُهُ:] (فَصْلٌ فِي الأَشْكَالِ) أَيْ: فِي بَيَانِهَا، وَبَيَانِ شُرُوطِهَا، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ) يَعْنِي: المَنَاطِقَةِ، وَقَيَّدَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الشَّكْلَ عِنْدَ اللُّغَوِيِّينَ لَا يَخْتَصُّ بِذَلِكَ، بَلْ يُطْلَقُ عَلَى هَيْئَةِ الشَّيْءِ مُطْلَقاً.

قَوْلُهُ: (يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتَيْ قِيَاسٍ) أَيْ: عَلَى هَيْئَتِهِمَا[١] الحَاصِلَةِ مِنِ اجْتِمَاعِ الصُّغْرَى مَعَ الكُبْرَى بِاعْتِبَارِ طَرَفَيِ المَطْلُوبِ مَعَ الحَدِّ الوَسَطِ، فَفِي كَلَامِ المُصَنِّفِ مَجَازٌ لُغَوِيٌّ وَمَجَازٌ بِالحَذْفِ[٢].

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «قَضِيَّتَيْ قِيَاسٍ» عَنْ قَضِيَّتَيْ غَيْرِ قِيَاسٍ؛ كَمَا لَوْ قُلْتَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ»، فَلَا تُسَمَّى هَيْئَتُهُمَا شَكْلاً.

قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوَارُ) ظَاهِرُهُ: أَنَّ عَدَمَ اعْتِبَارِ الأَسْوَارِ شَرْطٌ فِي الشَّكْلِ، كَمَا أَنَّ اعْتِبَارَهَا شَرْطٌ فِي الضَّرْبِ، وَعَلَى هَذَا: فَبَيْنَ الشَّكْلِ وَالضَّرْبِ: «التَّبَايُنُ»[٣].

الأنبابي

قوله: (وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ) أي: مِن بيان الضُّروب المنتجة، ....

(١) في المطبوع: «هيئتها» بدلاً من «هيئتهما».

(٢) الشرشيمي: قوله: (مَجَازٌ لُغَوِيٌّ وَمَجَازٌ بِالحَذْفِ) المجاز الأوَّل في «عَنْ»؛ لكونها بمعنى: «على»، والثَّاني بحذف «هيئة ظاهرة»، وعلى هذا فمعنى المتن: بشرط عدم اعتبار الأسوار، وعلى الثَّاني يكون المعنى: أنَّه لا يشترط في تسميته: «شكلاً» اعتبار وملاحظة الأسوار، بل يسمَّى: «شكلاً» مطلقاً لوحظت أم لم تلاحظ، والأسوارُ موجودةٌ في جميع التَّراكيب.

(٣) الشرشيمي: قوله: (فَبَيْنَ الشَّكْلِ وَالضَّرْبِ: «التَّبَايُنُ») أي: في المفهوم، وإن كان أخصَّ منه في الصِّدق إن نظرت إلى ضربٍ مخصوصٍ، فالأخصيَّة باعتبار أنَّ الموادَّ والأمثلة الَّتي تصلح بسبب اعتبار الأسوار لأنْ يتحقَّق فيها الضَّرب المخصوص أقلُّ مِنَ الموادِّ والأمثلة الَّتي يتحقَّق فيها؛ مثلاً: المادَّة الَّتي يتحقَّق فيها خصوص الضَّرب المذكور ـ أعني: المؤلَّف مِن موجبتين كلِّيَّتين ـ إنِ اعتبرت الأسوار أقلُّ مِن الموادِّ والأمثلة الَّتي يتحقَّق فيها الشَّكل الأوَّل إذا لم تعتبر الأسوار؛ لأنَّه يتحقَّق في هذا الضَّرب وفي غيره عند عدم اعتبارها.

فالخصوصُ والعمومُ باعتبار الماصدق لا باعتبار المفهوم؛ لتباينهما مفهوماً على هذا الوجه، بخلافه على الوجه الثَّاني، فإنَّه أخصُّ مفهوماً وماصدقا.

=

(٨٣) مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوَارُ   إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ

الباجوري

لَكِنَّ الَّذِي أَفَادَهُ سَيِّدِي سَعِيد[1] أَنَّ مَعْنَى قَوْلِ المُصَنِّفِ: «مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوَارُ»: مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطِ اعْتِبَارِهَا، فَالمَنْفِيُّ[2] إِنَّمَا هُوَ شَرْطُ[3] اعْتِبَارِهَا، وَحِينَئِذٍ يَصْدُقُ بِاعْتِبَارِهَا وَعَدَمِ اعْتِبَارِهَا، وَعَلَيْهِ فَبَيْنَ الشَّكْلِ وَالضَّرْبِ: «العُمُومُ وَالخُصُوصُ بِإِطْلَاقٍ»؛ لِأَنَّ كُلَّ ضَرْبٍ شَكْلٌ، وَلَا عَكْسَ، وَاسْتَبْعَدَ الشَّيْخُ المَلَّوِيُّ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ المُصَنِّفِ[4]، لَكِنَّهُ هُوَ الأَنْسَبُ بِقَوْلِهِمْ: «ضُرُوبُ الأَشْكَالِ»؛ أَيْ[5]: أَنْوَاعُهَا.

فَإِنْ قِيلَ: القِيَاسُ لَا يَشْتَمِلُ إِلَّا عَلَى سُورَيْنِ، فَلِمَ جَمَعَ المُصَنِّفُ حَيْثُ قَالَ: «مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوَارُ»؟

أُجِيبَ: بِأَنَّهُ جَمَعَ؛ نَظَراً إِلَى أَنَّ السُّورَ فِي حَدِّ ذَاتِهِ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ: السُّورُ الكُلِّيُّ الإِيجَابِيُّ وَالسَّلْبِيُّ، وَالجُزْئِيُّ[6] الإِيجَابِيُّ وَالسَّلْبِيُّ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَبِأَنَّ «اللَّامَ» لِلْجِنْسِ.

وَلَكَ أَنْ تَقُولَ: أَرَادَ بِـ«الجَمْعِ»: المُثَنَّى، كَمَا تَقَدَّمَ فِي نَظَائِرِهِ.

قَوْلُهُ: (إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ. . . إلخ) يُحْتَمَلُ أَنَّ «إِذْ» تَعْلِيلِيَّةٌ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهَا وَقْتِيَّةٌ.

- **وَعَلَى الأَوَّلِ**، فَاسْمُ الإِشَارَةِ رَاجِعٌ لِلْمَذْكُورِ مِنْ «قَضِيَّتَيِ القِيَاسِ»، بِتَقْدِيرِ المُضَافِ المُتَقَدِّمِ، وَالضَّمِيرُ عَائِدٌ لِاسْمِ الإِشَارَةِ؛ وَالمَعْنَى: لِأَنَّ هَيْئَةَ قَضِيَّتَيِ القِيَاسِ مَعَ اعْتِبَارِ الأَسْوَارِ يُشَارُ لَهَا بِالضَّرْبِ.

الأنبابي

وتبعيَّة النَّتيجة الأخس إلى آخر الفصل[7].

= وهذا إن نظر لضربٍ مخصوصٍ؛ أمَّا إذا اعتبر مطلق ضربٍ مع مطلق شكلٍ كانا متساويين ماصدقا؛ بمعنى: أنَّ كلَّ ما يصلح ضرباً يصلح أن يكون شكلاً. اهـ «صبَّان» مع حذف وتفسير.

(١) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٥١٤).

(٢) في المطبوع: «فالمنتفي» بدلاً من «فالمنفي».

(٣) في بعض النسخ الخطية: «اشتراط» بدلاً من «شرط».

(٤) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ٣٣٤).

(٥) في بعض النسخ الخطية: «بمعنى» بدلاً من «أي».

(٦) في المطبوع وبعض النسخ: «والجزء» بدلاً من «والجزئي».

(٧) العبارة في (ب): «أي من باب الضروب المنتجة ومن قول المصنف وتبع النتيجة إلى آخر الفصل».

(٨٤) وَلِلْمُقَدِّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ ... أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ الحَدِّ الوَسَطْ:

(٨٥) حَمْلٌ بِصُغْرَى وَضْعُهُ بِكُبْرَى ... يُدْعَى بِـ: «شَكْلٍ أَوَّلٍ» وَيُدْرَى

(٨٦) وَحَمْلُهُ فِي الكُلِّ: «ثَانِياً» عُرِفْ ... وَوَضْعُهُ فِي الكُلِّ: «ثَالِثاً» أُلِفْ

الباجوري

ـ وَعَلَى الثَّانِي، فَاسْمُ الإِشَارَةِ رَاجِعٌ لِاعْتِبَارِ الأَسْوَارِ، وَالضَّمِيرُ عَائِدٌ لِلْمَذْكُورِ مِنْ «قَضِيَّتَيِ القِيَاسِ»، بِتَقْدِيرِ المُضَافِ السَّابِقِ، وَالمَعْنَى: وَقْتَ اعْتِبَارِ الأَسْوَارِ يُشَارُ لِهَيْئَةِ قَضِيَّتَيِ القِيَاسِ بِالضَّرْبِ.

وَالمُرَادُ بِالإِشَارَةِ هُنَا: الدَّلَالَةُ، فَـ«اللَّامُ» فِي قَوْلِهِ: «لَهُ» بِمَعْنَى: «عَلَى»، كَمَا يُسْتَفَادُ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ المَلَّوِيِّ فِي «كَبِيرِهِ»(١).

وَالحَاصِلُ: أَنَّ الضَّرْبَ اسْمٌ لِهَيْئَةِ قَضِيَّتَيِ القِيَاسِ الحَاصِلَةِ مِنِ اجْتِمَاعِ الصُّغْرَى مَعَ الكُبْرَى بِاعْتِبَارِ طَرَفَيِ المَطْلُوبِ مَعَ الحَدِّ الوَسَطِ بِشَرْطِ اعْتِبَارِ الأَسْوَارِ؛ كَأَنْ يُلَاحَظَ كَوْنَ هَاتَيْنِ القَضِيَّتَيْنِ كُلِّيَّتَيْنِ، بِخِلَافِ الشَّكْلِ، فَإِنَّهُ اسْمٌ لِلْهَيْئَةِ المَذْكُورَةِ لَا بِهَذَا الشَّرْطِ، بَلْ بِشَرْطِ عَدَمِ اعْتِبَارِ الأَسْوَارِ، أَوْ بِلَا شَرْطٍ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، فَلَا تَغْفَلْ.

قَوْلُهُ: (وَلِلْمُقَدِّمَاتِ) المُرَادُ بِالجَمْعِ المُثَنَّى، كَمَا مَرَّ.

وَقَوْلُهُ: (فَقَطْ) مُقَدَّمٌ مِنْ تَأْخِيرٍ؛ لِأَنَّ حَقَّهَا التَّأْخِيرُ عَنْ قَوْلِهِ: «أَرْبَعَةٌ»، كَمَا لَا يَخْفَى.

قَوْلُهُ: (بِحَسَبِ الحَدِّ الوَسَطْ) أَيْ: بِالنَّظَرِ لِأَحْوَالِهِ مِنْ حَمْلِهِ فِي الصُّغْرَى وَوَضْعِهِ فِي الكُبْرَى، وَحَمْلِهِ فِيهِمَا، وَوَضْعِهِ فِيهِمَا، وَوَضْعِهِ فِي الصُّغْرَى وَحَمْلِهِ فِي الكُبْرَى؛ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا بَعْدُ.

قَوْلُهُ: (حَمْلٌ بِصُغْرَى... إلخ) أَيْ: كَمَا فِي قَوْلِكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ»، وَهَذَا وَمَا بَعْدَهُ تَفْصِيلٌ وَبَيَانٌ لِمَا قَبْلَهُ.

قَوْلُهُ: (يُدْعَى بِـ: «شَكْلٍ أَوَّلٍ») أَيْ: يُسَمَّى بِذَلِكَ.

وَلَا يَخْفَى مَا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّسَامُحِ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ المُسَمَّى بِـ«الشَّكْلِ الأَوَّلِ»: المَذْكُورُ مِنَ الحَمْلِ وَالوَضْعِ، مَعَ أَنَّ المُسَمَّى بِهِ إِنَّمَا هُوَ الهَيْئَةُ الحَاصِلَةُ بِسَبَبِ ذَلِكَ، وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا بَعْدُ.

وَقَوْلُهُ: (وَيُدْرَى) أَيْ: بِشَكْلٍ أَوَّلٍ، فَفِيهِ الحَذْفُ مِنَ الثَّانِي لِدَلَالَةِ الأَوَّلِ.

قَوْلُهُ: (وَحَمْلُهُ فِي الكُلِّ) أَيْ: كَمَا فِي قَوْلِكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِحَيَوَانٍ».

---

(١) انظر: «الشرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ٣٣٥).

(٨٦) وَحَمْلُهُ فِي الكُلِّ: «ثَانِياً» عُرِفْ وَوَضْعُهُ فِي الكُلِّ: «ثَالِثاً» أُلِفْ
(٨٧) وَ«رَابِعُ الأَشْكَالِ»: عَكْسُ الأَوَّلِ وَهِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكَمُّلِ

الباجوري

قَوْلُهُ: («ثَانِياً» عُرِفْ) أَيْ: عُرِفَ شَكْلاً ثَانِياً؛ بِمَعْنَى: أَنَّهُ سُمِّيَ بِذَلِكَ، فَيَكُونُ المُصَنِّفُ قَدْ ضَمَّنَ «عُرِفْ» مَعْنَى: سُمِّيَ.

قَوْلُهُ: (وَوَضْعُهُ فِي الكُلِّ) أَيْ: كَمَا فِي قَوْلِكَ: «كُلُّ حَيَوَانٍ حَسَّاسٌ، وَبَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ».

قَوْلُهُ: («ثَالِثاً» أُلِفْ) أَيْ: أُلِفَ شَكْلاً ثَالِثاً؛ بِمَعْنَى: أَنَّهُ سُمِّيَ بِذَلِكَ، فَيَكُونُ قَدْ دَخَلَهُ التَّضْمِينُ، كَمَا مَرَّ فِي نَظِيرِهِ.

قَوْلُهُ: (عَكْسُ الأَوَّلِ) أَيْ: وَضْعُهُ بِالصُّغْرَى وَحَمْلُهُ بِالكُبْرَى؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ النَّاطِقِ إِنْسَانٌ».

قَوْلُهُ: (وَهِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكَمُّلِ) يَعْنِي: أَنَّ الأَشْكَالَ الأَرْبَعَةَ عَلَى التَّرْتِيبِ المُتَقَدِّمِ فِي الكَمَالِ:

- **فَأَكْمَلُهَا الشَّكْلُ الأَوَّلُ**؛ لِأَنَّهُ عَلَى التَّرْتِيبِ الجَارِي عَلَى مُقْتَضَى الطَّبْعِ؛ حَيْثُ كَانَ فِيهِ الِانْتِقَالُ مِنَ المَوْضُوعِ إِلَى الحَدِّ الوَسَطِ، ثُمَّ مِنَ الحَدِّ الوَسَطِ إِلَى المَحْمُولِ.

- **وَيَلِيَ الشَّكْلَ الأَوَّلَ فِي الكَمَالِ الشَّكْلُ الثَّانِي**؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ الأَشْكَالِ البَاقِيَةِ إِلَيْهِ؛ لِمُشَارَكَتِهِ لَهُ فِي الصُّغْرَى الَّتِي هِيَ أَشْرَفُ[1] المُقَدِّمَتَيْنِ؛ لِاشْتِمَالِهَا عَلَى مَوْضُوعِ المَطْلُوبِ، وَهُوَ أَشْرَفُ مِنْ مَحْمُولِهِ الَّذِي اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ الكُبْرَى؛ لِأَنَّهُ مَتْبُوعٌ، وَالمَحْمُولُ تَابِعٌ لَهُ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا طُلِبَ لِأَجْلِهِ، وَالمَتْبُوعُ أَشْرَفُ مِنَ التَّابِعِ.

وَلَا يُعَارِضُ هَذَا: أَنَّ المَحْمُولَ مَحَطُّ الفَائِدَةِ؛ لِأَنَّ المَفْضُولَ قَدْ يَخْتَصُّ بِمَزِيَّةٍ لَا تُوجَدُ فِي الفَاضِلِ.

- **وَيَلِيَ الشَّكْلَ الثَّانِي فِي الكَمَالِ الشَّكْلُ الثَّالِثُ**؛ لِأَنَّ فِيهِ قُرْباً مَّا إِلَى الشَّكْلِ الأَوَّلِ؛ لِمُشَارَكَتِهِ لَهُ فِي الكُبْرَى، وَإِنْ كَانَتْ أَخَسَّ المُقَدِّمَتَيْنِ؛ لِاشْتِمَالِهَا عَلَى مَحْمُولِ المَطْلُوبِ، وَهُوَ أَخَسُّ مِنْ مَوْضُوعِهِ، كَمَا عُلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ.

- **وَتَعَيَّنَتِ المَرْتَبَةُ الأَخِيرَةُ لِلشَّكْلِ الرَّابِعِ**؛ لِأَنَّهُ لَا قُرْبَ فِيهِ إِلَى الشَّكْلِ الأَوَّلِ أَصْلاً؛ لِمُخَالَفَتِهِ لَهُ فِي كُلٍّ مِنَ المُقَدِّمَتَيْنِ.

---

(١) **الشرشيمي**: قوله: (أَشْرَفُ) [وكذا:] (أخسّ): أفعل تفضيل على غير بابه فيهما، كما قال الصَّبَّان.

(٨٨) فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النِّظَامِ يُعْدَلُ فَفَاسِدُ النِّظَامِ؛ أَمَّا الأَوَّلُ

الباجوري

قَوْلُهُ: (فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النِّظَامِ... إلخ) أَيْ: فَفِي أَيِّ تَرْكِيبٍ يُعْدَلُ فِيهِ عَنِ النِّظَامِ الْمُتَقَدِّمِ فِي الأَشْكَالِ الأَرْبَعَةِ؛ كَأَنْ لَمْ يُؤتَ فِيهِ بِالحَدِّ الوَسَطِ، كَمَا لَوْ قِيلَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَجَرٍ جَمَادٌ»، فَالتَّرْكِيبُ فَاسِدُ النِّظَامِ.

وَهَذَا تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ: «وَلِلْمُقَدِّمَاتِ أَشْكَالٌ... إلخ»، لَكِنْ قَالَ ابْنُ يَعْقُوبَ: التَّنْبِيهُ عَلَى هَذَا مِمَّا يُسْتَغْنَى عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُذْكَرْ أَحَدُ الحُدُودِ الثَّلَاثَةِ، فَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا إِنْتَاجَ بِالضَّرُورَةِ. اهـ[1].

قَوْلُهُ: (أَمَّا الأَوَّلُ... إلخ) غَرَضُ المُصَنِّفِ بِذَلِكَ: بَيَانُ مَا يُشْتَرَطُ لِإِنْتَاجِ كُلِّ شَكْلٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّ ضُرُوبَ كُلِّ شَكْلٍ بِحَسَبِ القِسْمَةِ العَقْلِيَّةِ سِتَّةَ عَشَرَ؛ لِأَنَّ صُغْرَاهُ: إِمَّا كُلِّيَّةٌ، وَإِمَّا جُزْئِيَّةٌ، وَعَلَى كُلٍّ: إِمَّا مُوجَبَةٌ، وَإِمَّا سَالِبَةٌ، وَكَذَلِكَ كُبْرَاهُ، فَإِذَا ضَرَبْتَ الأَرْبَعَ الصُّغْرِيَّاتِ فِي الأَرْبَعِ الكُبْرِيَّاتِ كَانَ الحَاصِلُ مَا ذُكِرَ، لَكِنْ لَيْسَتْ كُلُّهَا مُنْتِجَةً، بَلِ المُنْتِجُ مِنْهَا مَا وُجِدَ فِيهِ مَا يُشْتَرَطُ لِلإِنْتَاجِ، وَمَا عَدَاهُ عَقِيمٌ.

وَلِلْمَنَاطِقَةِ فِي بَيَانِ ذَلِكَ طَرِيقَانِ:

(١) - **أَحَدُهُمَا يُسَمَّى**: «طَرِيقَ الإِسْقَاطِ»، وَهُوَ: «مَا يُتَعَرَّضُ فِيهِ لِبَيَانِ الضُّرُوبِ العَقِيمَةِ صَرِيحاً، وَالْمُنْتِجَةِ تَلْوِيحاً».

(٢) - **وَالآخَرُ يُسَمَّى**: «طَرِيقَ التَّحْصِيلِ»، وَهُوَ: «مَا يُتَعَرَّضُ فِيهِ لِبَيَانِ الضُّرُوبِ المُنْتِجَةِ صَرِيحاً، وَالعَقِيمَةِ تَلْوِيحاً» عَلَى عَكْسِ الأَوَّلِ.

وَبَيَانُ المُنْتِجِ وَالعَقِيمِ مِنْ هَذَا الشَّكْلِ:

(١) - **بِطَرِيقِ الإِسْقَاطِ أَنْ يُقَالَ**: يَسْقُطُ:

- بِالشَّرْطِ الأَوَّلِ - وَهُوَ: إِيجَابُ الصُّغْرَى - ثَمَانِيَةُ ضُرُوبٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ تَكُنِ الصُّغْرَى مُوجَبَةً فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ: سَالِبَةً كُلِّيَّةً، أَوْ سَالِبَةً جُزْئِيَّةً؛ وَعَلَى كُلٍّ لَا تُنْتِجُ مَعَ الأَرْبَعِ الكُبْرِيَّاتِ.

الأنبابي

قوله: (الإِسْقَاطِ) أي: إسقاط الضُّروب العقيمة.

قوله: (التَّحْصِيلِ) أي: تحصيل الضُّروب المنتجة.

---

(١) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٢٤٦).

(٨٩) فَشَرْطُهُ: الإِيْجَابُ فِي صُغْرَاهُ وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ

الباجوري

ـ وَبِالشَّرْطِ الثَّانِي أَرْبَعَةُ ضُرُوبٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ تَكُنِ الكُبْرَى كُلِّيَّةً مَعَ كَوْنِ الفَرْضِ أَنَّ الصُّغْرَى مُوجَبَةٌ، فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ جُزْئِيَّةً مُوجَبَةً، أَوْ جُزْئِيَّةً سَالِبَةً، وَعَلَى كُلٍّ لَا تُنْتِجُ مَعَ الصُّغْرَى المُوجَبَةِ الكُلِّيَّةِ أَوِ الجُزْئِيَّةِ، فَإِذَا ضُمَّتْ هَذِهِ الأَرْبَعَةُ إِلَى الثَّمَانِيَةِ قَبْلَهَا، كَانَتِ الجُمْلَةُ: اثْنَي عَشَرَ ضَرْباً.

(٢) ـ **وَبِطَرِيقِ التَّحْصِيلِ أَنْ يُقَالَ**: الصُّغْرَى لَا تَكُونُ إِلَّا مُوجَبَةً، وَحِينَئِذٍ[1] إِمَّا كُلِّيَّةٌ أَوْ جُزْئِيَّةٌ، وَعَلَى كُلٍّ تَنْتُجُ مَعَ الكُبْرَى المُوجَبَةِ الكُلِّيَّةِ أَوِ السَّالِبَةِ الكُلِّيَّةِ، فَضُرُوبُهُ المُنْتِجَةِ أَرْبَعَةٌ، كَمَا سَيُصَرِّحُ بِهِ المُصَنِّفُ.

(١) ـ **الضَّرْبُ الأَوَّلُ**: أَنْ يَكُونَ مُرَكَّباً مِنْ مُوجَبَتَيْنِ كُلِّيَّتَيْنِ؛ نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُل حَيَوَانٍ جِسْمٌ»، وَنَتِيجَتُهُ: كُلِّيَّةٌ مُوجَبَةٌ، وَهِيَ فِي المِثَالِ المَذْكُورِ: «كُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ».

(٢) ـ **الضَّرْبُ الثَّانِي**: أَنْ يَكُونَ مُرَكَّباً مِنْ مُوجَبَةٍ كُلِّيَّةٍ صُغْرَى وَسَالِبَةٍ كُلِّيَّةٍ كُبْرَى؛ نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِحَجَرٍ»، وَنَتِيجَتُهُ: سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ، وَهِيَ فِي المِثَالِ المَذْكُورِ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ».

(٣) ـ **الضَّرْبُ الثَّالِثُ**: أَنْ يَكُونَ مُرَكَّباً مِنْ مُوجَبَةٍ جُزْئِيَّةٍ صُغْرَى وَمُوجَبَةٍ كُلِّيَّةٍ كُبْرَى؛ نَحْوُ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ»، وَنَتِيجَتُهُ: مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّةٌ، وَهِيَ فِي المِثَالِ المَذْكُورِ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ».

(٤) ـ **الضَّرْبُ الرَّابِعُ**: أَنْ يَكُونَ مُرَكَّباً مِنْ مُوجَبَةٍ جُزْئِيَّةٍ صُغْرَى وَسَالِبَةٍ كُلِّيَّةٍ كُبْرَى؛ نَحْوُ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»، وَنَتِيجَتُهُ: سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ هِيَ[2]: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ».

وَوَجْهُ كَوْنِ النَّتِيجَةِ تَارَةً تَكُونُ سَالِبَةً كُلِّيَّةً، وَتَارَةً تَكُونُ سَالِبَةً جُزْئِيَّةً.. إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِ المُصَنِّفِ فِيمَا يَأْتِي: «وَتَتْبَعُ النَّتِيجَةُ الأَخَسَّ... إلخ».

قَوْلُهُ: (فَشَرْطُهُ: الإِيْجَابُ... إلخ) لَا يَخْفَى أَنَّ الشَّرْطَ الأَوَّلَ مِنْ حَيْثُ الكَيْفِ، وَالشَّرْطَ الثَّانِي مِنْ حَيْثُ الكَمِّ.

---

(١) في بعض النسخ الخطية: «وهي حينئذ» بدلاً من «وحينئذ».

(٢) في بعض النسخ الخطية: «وهي» بدلاً من «هي».

(٩٠) وَالثَّانِ: أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الكَيْفِ مَعْ كُلِّيَّةِ الكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ

الباجوري

وَإِنَّمَا كَانَ مَا ذُكِرَ شَرْطاً لِإِنْتَاجِهِ؛ لِأَنَّهُ:

ـ لَوِ انْتَفَى إِيْجَابُ الصُّغْرَى لَاضْطَرَبَتِ النَّتِيجَةُ، فَقَدْ تَصْدُقُ؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ، وَكُلُّ حَجَرٍ جَمَادٌ»، وَقَدْ تَكْذِبُ؛ كَمَا لَوْ أَبْدَلْتَ[1] الكُبْرَى فِي المِثَالِ المَذْكُورِ بِقَوْلِكَ: «وَكُلُّ حَجَرٍ جِسْمٌ».

ـ وَكَذَا لَوِ انْتَفَتْ كُلِّيَّةُ الكُبْرَى، فَقَدْ تَصْدُقُ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ»، وَقَدْ تَكْذِبُ؛ كَمَا لَوْ أَبْدَلْتَ[2] الكُبْرَى فِي المِثَالِ المَذْكُورِ بِقَوْلِكَ: «وَبَعْضُ الحَيَوَانِ صَهَّالٌ»، فَافْهَمْ.

قوله: (وَالثَّانِ: أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الكَيْفِ... إلخ) يَعْنِي: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِإِنْتَاجِ الشَّكْلِ الثَّانِي شَرْطَانِ:

(١) ـ اخْتِلَافُ مُقَدِّمَتَيْهِ فِي الكَيْفِ.

(٢) ـ وَكُلِّيَّةُ الكُبْرَى.

وَبَيَانُ المُنْتِجِ وَالعَقِيمِ مِنْ هَذَا الشَّكْلِ:

(١) ـ بِطَرِيقِ الإِسْقَاطِ أَنْ يُقَالَ: يَسْقُطُ:

ـ بِالشَّرْطِ الأَوَّلِ ـ وَهُوَ: اخْتِلَافُ مُقَدِّمَتَيْهِ فِي الكَيْفِ ـ ثَمَانِيَةُ ضُرُوبٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَخْتَلِفَا فِي الكَيْفِ: فَإِمَّا أَنْ يَكُونَا مُوجَبَتَيْنِ، أَوْ سَالِبَتَيْنِ؛ وَعَلَى كُلٍّ: فَإِمَّا أَنْ يَكُونَا كُلِّيَّتَيْنِ، أَوْ جُزْئِيَّتَيْنِ، أَوِ الصُّغْرَى كُلِّيَّةً وَالكُبْرَى جُزْئِيَّةً، أَوْ بِالعَكْسِ.

ـ وَبِالشَّرْطِ الثَّانِي ـ وَهُوَ كُلِّيَّةُ الكُبْرَى ـ أَرْبَعَةُ ضُرُوبٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ تَكُنِ الكُبْرَى كُلِّيَّةً مَعَ كَوْنِ الفَرْضِ أَنَّهُمَا اخْتَلَفَا فِي الكَيْفِ: فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ الصُّغْرَى مُوجَبَةً وَالكُبْرَى سَالِبَةً، أَوْ بِالعَكْسِ؛ وَعَلَى كُلٍّ: فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ الصُّغْرَى كُلِّيَّةً، أَوْ جُزْئِيَّةً، فَإِذَا ضُمَّتْ هَذِهِ الأَرْبَعَةُ إِلَى الثَّمَانِيَةِ قَبْلَهَا، كَانَتِ الجُمْلَةُ: اثْنَي عَشَرَ ضَرْباً.

(٢) ـ وَبِطَرِيقِ التَّحْصِيلِ أَنْ يُقَالَ: المُقَدِّمَتَانِ لَا تَكُونَانِ إِلَّا مُخْتَلِفَتَيْنِ كَيْفاً، وَذَلِكَ صَادِقٌ

---

(١) في بعض النسخ الخطية: «بدَّلت» بدلاً من «أبدلت».

(٢) في بعض النسخ الخطية: «بدَّلت» بدلاً من «أبدلت».

(٩٠) وَالثَّانِ: أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الكَيْفِ مَعْ كُلِّيَّةِ الكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ

الباجوري

بِأَنْ تَكُونَ الصُّغْرَى مُوجَبَةً وَالكُبْرَى سَالِبَةً، وَبِالعَكْسِ؛ وَعَلَى كُلٍّ: فَالصُّغْرَى إِمَّا كُلِّيَّةٌ، أَوْ جُزْئِيَّةٌ؛ فَضُرُوبُهُ المُنْتِجَةُ أَرْبَعَةٌ كَالأَوَّلِ[1] كَمَا سَيَذْكُرُهُ المُصَنِّفُ.

(١) ـ **الضَّرْبُ الأَوَّلُ**: أَنْ يَكُونَ مُرَكَّباً مِنْ مُوجَبَةٍ كُلِّيَّةٍ صُغْرَى وَسَالِبَةٍ كُلِّيَّةٍ كُبْرَى؛ نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِحَيَوَانٍ»، وَنَتِيجَتُهُ: سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ كُبْرَى، وَهِيَ فِي المِثَالِ المَذْكُورِ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ».

(٢) ـ **الضَّرْبُ الثَّانِي**: عَكْسُ الأَوَّلِ؛ نَحْوُ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِجَمَادٍ، وَكُلُّ حَجَرٍ جَمَادٌ»، وَنَتِيجَتُهُ: سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ، وَهِيَ فِي المِثَالِ المَذْكُورِ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ».

(٣) ـ **الضَّرْبُ الثَّالِثُ**: أَنْ يَكُونَ مُرَكَّباً مِنْ مُوجَبَةٍ جُزْئِيَّةٍ صُغْرَى وَسَالِبَةٍ كُلِّيَّةٍ كُبْرَى؛ نَحْوُ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسَانٍ»، وَنَتِيجَتُهُ: سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ، وَهِيَ فِي المِثَالِ المَذْكُورِ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ».

(٤) ـ **الضَّرْبُ الرَّابِعُ**: أَنْ يَكُونَ مُرَكَّباً مِنْ سَالِبَةٍ جُزْئِيَّةٍ صُغْرَى وَمُوجَبَةٍ كُلِّيَّةٍ كُبْرَى؛ نَحْوُ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ»، وَنَتِيجَتُهُ: سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ، وَهِيَ فِي المِثَالِ المَذْكُورِ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِنَاطِقٍ».

وَإِنَّمَا أَنْتَجَ هَذَا الشَّكْلُ دَائِماً: سَالِبَةً؛ لِلُزُومِ السَّلْبِ فِي إِحْدَى مُقَدِّمَتَيْهِ؛ كَمَا عُلِمَ مِنْ كَلَامِ المُصَنِّفِ.

قَوْلُهُ: (لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ) لَا يَخْفَى أَنَّ الأَوَّلَ مِنْ حَيْثُ الكَيْفِ، وَالثَّانِي مِنْ حَيْثُ الكَمِّ.

وَإِنَّمَا كَانَ مَا ذُكِرَ شَرْطاً لِإِنْتَاجِهِ؛ لِأَنَّهُ:

ـ لَوِ انْتَفَى اخْتِلَافُهُمَا فِي الكَيْفِ؛ بِأَنْ كَانَتَا مُوجَبَتَيْنِ أَوْ سَالِبَتَيْنِ اضْطَرَبَتِ النَّتِيجَةُ:

أَمَّا فِي المُوجَبَتَيْنِ، فَلِأَنَّهَا قَدْ تَصْدُقُ؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ حَيَوَانٌ»، وَقَدْ تَكْذِبُ؛ كَمَا لَوْ أَبْدَلْتَ[2] الكُبْرَى فِي هَذَا المِثَالِ بِقَوْلِكَ: «وَكُلُّ فَرَسٍ حَيَوَانٌ».

وَأَمَّا فِي السَّالِبَتَيْنِ، فَلِأَنَّهَا قَدْ تَصْدُقُ؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ، وَلَا شَيْءَ

---

(١) في (ب): «مثل الأول» بدلاً من «كالأول».

(٢) في بعض النسخ الخطية: «بدّلت» بدلاً من «أبدلت»، ومثله ما يأتي.

(٩١) وَالثَّالِثُ: الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً إِحْدَاهُمَا

الباجوري

مِنَ الفَرَسِ بِحَجَرٍ»، وَقَدْ تَكْذُبُ؛ كَمَا لَوْ أَبْدَلْتَ الكُبْرَى فِي هَذَا المِثَالِ بِقَوْلِكَ: «وَلَا شَيْءَ مِنَ النَّاطِقِ بِحَجَرٍ».

- وَكَذَا لَوِ انْتَفَتْ كُلِّيَّةُ الكُبْرَى فَقَدْ تَصْدُقُ؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الحَجَرِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ»، وَقَدْ تَكْذُبُ؛ كَمَا لَوْ أَبْدَلْتَ الكُبْرَى فِي هَذَا المِثَالِ بِقَوْلِكَ: «وَبَعْضُ الجِسْمِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ».

قوله: (وَالثَّالِثُ: الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا... إلخ) يَعْنِي: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِإِنْتَاجِ الشَّكْلِ الثَّالِثِ شَرْطَانِ:

(١) - أَحَدُهُمَا مِنْ حَيْثُ الكَيْفِ، وَهُوَ: إِيجَابُ الصُّغْرَى.

(٢) - وَالآخَرُ مِنْ حَيْثُ الكَمِّ، وَهُوَ: كُلِّيَّةُ إِحْدَى المُقَدِّمَتَيْنِ.

وَإِنَّمَا كَانَ مَا ذُكِرَ شَرْطاً لِإِنْتَاجِهِ؛ لِأَنَّهُ:

- لَوِ انْتَفَى إِيجَابُ الصُّغْرَى لَاضْطَرَبَتِ النَّتِيجَةُ؛ فَقَدْ تَصْدُقُ؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ»، وَقَدْ تَكْذُبُ كَمَا لَوْ أَبْدَلْتَ الكُبْرَى فِي هَذَا المِثَالِ بِقَوْلِكَ: «وَكُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ».

- وَكَذَا لَوِ انْتَفَتْ كُلِّيَّةُ إِحْدَاهُمَا، فَقَدْ تَصْدُقُ[1]؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَبَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ»، وَقَدْ تَكْذُبُ كَمَا لَوْ أَبْدَلْتَ الكُبْرَى فِي هَذَا المِثَالِ بِقَوْلِكَ: «وَبَعْضُ الحَيَوَانِ صَاهِلٌ».

وَبَيَانُ المُنْتِجِ وَالعَقِيمِ مِنْ هَذَا الشَّكْلِ:

(١) - بِطَرِيقِ الإِسْقَاطِ أَنْ يُقَالَ: يَسْقُطُ:

- بِالشَّرْطِ الأَوَّلِ - وَهُوَ: إِيجَابُ الصُّغْرَى - ثَمَانِيَةُ ضُرُوبٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ تَكُنِ الصُّغْرَى مُوجَبَةً: فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ سَالِبَةً كُلِّيَّةً، أَوْ سَالِبَةً جُزْئِيَّةً، وَعَلَى كُلٍّ: لَا تُنْتِجُ مَعَ الأَرْبَعِ الكُبْرِيَّاتِ.

الأنبابي

قوله: (وَهُوَ: كُلِّيَّةُ إِحْدَى المُقَدِّمَتَيْنِ) المرادُ به: عدم جزئيَّتهما معاً، فيصدق بكونهما كلِّيَّتين، أو يكون إحداهما كلِّيَّةً والأخرى جزئيَّةً.

---

(١) «فقد تصدق»، زيادة من إحدى النسخ الخطية.

(٩١) وَالثَّالِثُ: الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً إِحْدَاهُمَا

الباجوري

ـ وَبِالشَّرْطِ الثَّانِي ـ وَهُوَ: كُلِّيَّةُ إِحْدَاهُمَا ـ ضَرْبَانِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ تَكُنْ إِحْدَاهُمَا كُلِّيَّةً مَعَ كَوْنِ الفَرْضِ أَنَّ الصُّغْرَى مُوجَبَةٌ، فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ الكُبْرَى مُوجَبَةً أَوْ سَالِبَةً، فَإِذَا ضُمَّ هَذَانِ الضَّرْبَانِ إِلَى الثَّمَانِيَةِ المُتَقَدِّمَةِ كَانَتِ الجُمْلَةُ: عَشْرَةَ أَضْرُبٍ.

(٢) ـ وَبِطَرِيقِ التَّحْصِيلِ أَنْ يُقَالَ: الصُّغْرَى لَا تَكُونُ إِلَّا مُوجَبَةً، وَهِيَ حِينَئِذٍ إِمَّا كُلِّيَّةٌ وَهِيَ تُنْتِجُ مَعَ الأَرْبَعِ الكُبْرَيَاتِ، وَإِمَّا جُزْئِيَّةٌ وَهِيَ تُنْتِجُ مَعَ الكُلِّيَّةِ المُوجَبَةِ أَوِ السَّالِبَةِ، فَضُرُوبُهُ المُنْتِجَةُ: سِتَّةٌ كَمَا سَيَذْكُرُهُ المُصَنِّفُ.

(١) ـ الضَّرْبُ الأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ مُرَكَّباً مِنْ مُوجَبَتَيْنِ كُلِّيَّتَيْنِ؛ نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ»، وَنَتِيجَتُهُ: مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّةٌ، وَهِيَ فِي المِثَالِ المَذْكُورِ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ».

(٢) ـ الضَّرْبُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مُرَكَّباً مِنْ مُوجَبَةٍ كُلِّيَّةٍ صُغْرَى وَسَالِبَةٍ كُلِّيَّةٍ كُبْرَى؛ نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ»، وَنَتِيجَتُهُ: سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ، وَهِيَ فِي المِثَالِ المَذْكُورِ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِفَرَسٍ».

(٣) ـ الضَّرْبُ الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مُرَكَّباً مِنْ مُوجَبَةٍ جُزْئِيَّةٍ صُغْرَى وَمُوجَبَةٍ كُلِّيَّةٍ كُبْرَى؛ نَحْوُ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ حَسَّاسٌ»، وَنَتِيجَتُهُ: مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّةٌ، وَهِيَ فِي المِثَالِ المَذْكُورِ: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَسَّاسٌ».

وَجَعْلُ هَذَا الضَّرْبِ ثَالِثاً وَمَا قَبْلَهُ ثَانِياً هُوَ مَا دَرَجَ عَلَيْهِ الكَاتِبِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ، وَاخْتَارَهُ الإِمَامُ السَّنُوسِيُّ فِي «شَرْحِ مُخْتَصَرِهِ»، وَقَالَ ابْنُ الحَاجِبِ وَجَمَاعَةٌ بِالعَكْسِ، وَأَيَّدَهُ بَعْضُ الفُضَلَاءِ بِأَنَّ المُرَكَّبَ مِنْ مُوجَبَةٍ جُزْئِيَّةٍ صُغْرَى وَمُوجَبَةٍ كُلِّيَّةٍ كُبْرَى يُنْتِجُ الإِيجَابَ، وَالمُرَكَّبَ مِنْ مُوجَبَةٍ كُلِّيَّةٍ صُغْرَى وَسَالِبَةٍ كُلِّيَّةٍ كُبْرَى يُنْتِجُ السَّلْبَ، وَالإِيجَابُ أَشْرَفُ مِنَ السَّلْبِ.

(٤) ـ الضَّرْبُ الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ مُرَكَّباً مِنْ مُوجَبَةٍ كُلِّيَّةٍ صُغْرَى وَمُوجَبَةٍ جُزْئِيَّةٍ كُبْرَى؛ نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الإِنْسَانِ نَاطِقٌ»، وَنَتِيجَتُهُ: مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّةٌ، وَهِيَ فِي المِثَالِ المَذْكُورِ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ».

الأنبابي

قوله: (وَأَيَّدَهُ بَعْضُ الفُضَلَاءِ... إلخ) قال الملَّويُّ: وكأن مَن درج على الأوَّل اعتبر كلِّيَّة المقدِّمتين؛ أي: والكلِّيَّة ولو سالبة أشرفُ مِنَ الجزئيَّة ولو موجبة.

(٩١) وَالثَّالِثُ: الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا وَأَنْ تُـرَى كُـلِّـيَّـةً إِحْـدَاهُـمَـا

الباجوري

(٥) ـ **الضَّرْبُ الخَامِسُ**: أَنْ يَكُونَ مُرَكَّباً مِنْ مُوجَبَةٍ جُزْئِيَّةٍ صُغْرَى وَسَالِبَةٍ كُلِّيَّةٍ كُبْرَى؛ نَحْوُ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِجَمَادٍ»، وَنَتِيجَتُهُ: سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ، وَهِيَ فِي المِثَالِ المَذْكُورِ: «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِجَمَادٍ».

وَجَعْلُ هَذَا الضَّرْبِ خَامِساً وَمَا قَبْلَهُ رَابِعاً هُوَ مَا عَلَيْهِ الإِمَامُ السَّنُوسِيُّ كَصَاحِبِ «الكَشْفِ»؛ نَظَراً لِتَقْدِيمِ مَا تَرَكَّبَ مِنَ المُوجَبَتَيْنِ، وَعَكَسَ صَاحِبُ «الشَّمْسِيَّةِ»؛ نَظَراً لِتَقْدِيمِ مَا اشْتَمَلَ عَلَى مَا اشْتُرِطَ لِلشَّكْلِ الأَوَّلِ.

(٦) ـ **الضَّرْبُ السَّادِسُ**: أَنْ يَكُونَ مُرَكَّباً مِنْ مُوجَبَةٍ كُلِّيَّةٍ صُغْرَى وَسَالِبَةٍ جُزْئِيَّةٍ كُبْرَى؛ نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِفَرَسٍ»، وَنَتِيجَتُهُ: سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ، وَهِيَ فِي المِثَالِ المَذْكُورِ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِفَرَسٍ».

وَإِنَّمَا لَمْ يُنْتِجْ هَذَا الشَّكْلُ كُلِّيَّةً وَلَوْ كَانَ مُرَكَّباً مِنْ كُلِّيَّتَيْنِ؛ لِأَنَّ النَّتِيجَةَ لَا تَكُونُ كُلِّيَّةً إِلَّا إِنْ كَانَ الأَصْغَرُ مُسَوَّراً بِالسُّورِ الكُلِّيِّ فِي الصُّغْرَى، أَوْ فِي عَكْسِهَا(١)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ هُنَا(٢)، فَلْيُتَأَمَّلْ.

الأنبابي

قوله: (عَلَى مَا اشْتُرِطَ لِلشَّكْلِ الأَوَّلِ) وهو كلِّيَّة الكبرى؛ لأنَّ كبراه سالبة كلِّيَّة، وإيجاب الصُّغرى؛ لأنَّها موجبةٌ جزئيَّةٌ، ولا يخفى أنَّ الثَّاني؛ أعني: إيجاب الصُّغرى مشتركٌ بين الضَّربين.

قوله: (وَلَوْ كَانَ مُرَكَّباً مِنْ كُلِّيَّتَيْنِ) أي: كما في الضَّربين الأوَّلين.

قوله: (إِلَّا إِنْ كَانَ الأَصْغَرُ مُسَوَّراً بِالسُّورِ الكُلِّيِّ... إلخ) بأن كان [ج/ ٢٥] السُّور الكلِّيُّ داخلاً عليه متَّصلاً به في الصُّغرى، كما في الضَّربين الأوَّلين مِنَ الشَّكل الأوَّل والثَّاني. اهـ «صبَّان»(٣).

قوله: (أَوْ فِي عَكْسِهَا) كما في الضَّرب الثَّالث مِنَ الشَّكل الرَّابع، ويشترط أيضاً في كلِّيَّة النَّتيجة

---

(١) الشرشيمي: قوله: (إِلَّا إِنْ كَانَ الأَصْغَرُ مُسَوَّراً بِالسُّورِ الكُلِّيِّ فِي الصُّغْرَى) وذلك كما في الشَّكل الأوَّل والثَّاني. وقوله: (أَوْ فِي عَكْسِهَا) كما في الضَّرب الثَّالث مِنَ الشَّكل الرَّابع؛ مثالُهُ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِجَمَادٍ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ»، فإنَّك لو عكست قلت: «لَا شَيْءَ مِنَ الجَمَادِ بِإِنْسَانٍ»، فقد أدخلت السُّور على الأصغر في عكسها.

(٢) الشرشيمي: وقوله: (وَلَيْسَ كَذَلِكَ هُنَا) أي: لأنَّ الحدَّ الوسط موضوعٌ فيهما [أ/ ٣٧]، فالسُّور داخلٌ على الحدِّ الأوسط، لا على الأصغر، وإذا عكستها صارت موجبةً جزئيَّةً، وأيضاً الأصغر قد يكون أعمَّ مِنَ الأكبر؛ نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ»، فلو أنتجت كلِّيَّةً بأن قلت: «كُلُّ حَيَوَانٍ نَاطِقٌ» لزم إثبات الأخصِّ لجميع أفراد الأعمِّ، وهذا كذبٌ، فلذلك أنتجت جزئيَّةً.

(٣) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٥٠٣).

(٩٢) وَرَابِعٌ: عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَينْ؛ إِلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا يَسْتَبِينْ

الباجوري

قوله: (وَرَابِعٌ: عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَينْ... إلخ) يَعْنِي: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِإِنْتَاجِ الشَّكْلِ الرَّابِعِ: أَنْ لَا يَجْتَمِعَ فِيهِ خِسَّتَانِ؛ سَوَاءٌ كَانَتَا مِنْ جِنْسَيْنِ ـ أَعْنِي: جِنْسَ الكَمِّ، وَجِنْسَ الكَيْفِ ـ، أَوْ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ؛ إِلَّا فِي الصُّورَةِ الَّتِي اسْتَثْنَاهَا المُصَنِّفُ، وَهِيَ: مَا إِذَا كَانَتِ الصُّغْرَى مُوجَبَةً جُزْئِيَّةً وَالكُبْرَى سَالِبَةً كُلِّيَّةً، كَمَا سَيَذْكُرُهُ المُصَنِّفُ، فَتَنْتُجُ الصُّغْرَى المَذْكُورَةُ مَعَ تِلْكَ الكُبْرَى، بَلْ لَا تَنْتُجُ إِلَّا مَعَهَا.

فَتَلَخَّصَ مِنْ هَذَا: أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ صُغْرَى هَذَا الشَّكْلِ غَيْرَ مُوجَبَةٍ جُزْئِيَّةٍ اشْتُرِطَ لِإِنْتَاجِهِ أَنْ لَا يَجْتَمِعَ فِيهِ الخِسَّتَانِ، وَإِذَا كَانَتْ مُوجَبَةً جُزْئِيَّةً اشْتُرِطَ لِإِنْتَاجِهِ أَنْ تَكُونَ الكُبْرَى سَالِبَةً كُلِّيَّةً؛ لِأَنَّهُ لَوِ انْتَفَى شَرْطٌ مِنْ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ لَاضْطَرَبَتِ النَّتِيجَةُ، كَمَا أَوْضَحَهُ الإِمَامُ السَّنُوسِيُّ فِي «شَرْحِ مُخْتَصَرِهِ».

وَبَيَانُ المُنْتِجِ وَالعَقِيمِ مِنْ هَذَا الشَّكْلِ:

(١) ـ **بِطَرِيقِ الإِسْقَاطِ أَنْ يُقَالَ**: يَسْقُطُ:

ـ بِاشْتِرَاطِ عَدَمِ اجْتِمَاعِ الخِسَّتَيْنِ فِي القِسْمِ الأَوَّلِ ثَمَانِيَةُ ضُرُوبٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الصُّغْرَى سَالِبَةً جُزْئِيَّةً لَمْ تُنْتِجْ مَعَ الكُبْرَيَاتِ الأَرْبَعِ، وَإِذَا كَانَتْ سَالِبَةً كُلِّيَّةً لَمْ تُنْتِجْ مَعَ ثَلَاثَةٍ مِنْهَا، وَهِيَ السَّالِبَةُ بِقِسْمَيْهَا وَالمُوجَبَةُ الجُزْئِيَّةُ، وَإِذَا كَانَتْ مُوجَبَةً كُلِّيَّةً لَمْ تُنْتِجْ مَعَ السَّالِبَةِ الجُزْئِيَّةِ.

ـ وَبِاشْتِرَاطِ كَوْنِ الكُبْرَى سَالِبَةً كُلِّيَّةً فِي القِسْمِ الثَّانِي ثَلَاثَةُ ضُرُوبٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الصُّغْرَى مُوجَبَةً جُزْئِيَّةً لَمْ تُنْتِجْ مَعَ المُوجَبَةِ بِقِسْمِيهَا وَمَعَ السَّالِبَةِ الجُزْئِيَّةِ، فَإِذَا ضُمَّتْ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ إِلَى الثَّمَانِيَةِ قَبْلَهَا كَانَتِ الجُمْلَةُ: أَحَدَ عَشَرَ.

(٢) ـ **وَبِطَرِيقِ التَّحْصِيلِ أَنْ يُقَالَ**: الصُّغْرَى لَا تَكُونُ سَالِبَةً جُزْئِيَّةً، وَحِينَئِذٍ فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مُوجَبَةً

الأنبابي

على مذهب المتأخِّرين مِن كون المنتج مِنَ الرَّابع ثمانية أضرب أن تكون الكبرى كلِّيَّةً؛ تحرُّزاً عنِ الضَّرب الثَّامن منه، فإنَّ الأصغر فيه مسوَّرٌ بالسُّور الكلِّيِّ في عكس صغراه، ومع ذلك لا ينتج إلَّا جزئيَّةً سالبةً، أفاده الملَّويُّ في «كبيره»، فالاكتفاءُ باشتراط كون الأصغر مسوَّراً بالسُّور الكلِّيِّ إنَّما هو على مذهب الأقدمين. اهـ «صبَّان»[1].

---

(١) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٥٠٣).

(٩٢) وَرَابِعٌ: عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَيْنْ؛ إِلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا يَسْتَبِينْ

الباجوري

كُلِّيَّةً وَهِيَ تُنْتِجُ مَعَ المُوجَبَةِ بِقِسْمَيْهَا وَمَعَ السَّالِبَةِ الكُلِّيَّةِ، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ سَالِبَةً كُلِّيَّةً وَهِيَ تُنْتِجُ مَعَ المُوجَبَةِ الكُلِّيَّةِ فَقَطْ، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مُوجَبَةً جُزْئِيَّةً وَهِيَ تُنْتِجُ مَعَ السَّالِبَةِ الكُلِّيَّةِ فَقَطْ، فَضُرُوبُهُ المُنْتِجَةُ: خَمْسَةٌ، كَمَا سَيَذْكُرُهُ المُصَنِّفُ.

(١) ـ الضَّرْبُ الأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ مُرَكَّباً مِنْ مُوجَبَتَيْنِ كُلِّيَّتَيْنِ؛ نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ»، وَنَتِيجَتُهُ: مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّةٌ، وَهِيَ فِي المِثَالِ المَذْكُورِ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ».

(٢) ـ الضَّرْبُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مُرَكَّباً مِنْ مُوجَبَةٍ كُلِّيَّةٍ صُغْرَى وَمُوجَبَةٍ جُزْئِيَّةٍ كُبْرَى؛ نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ النَّاطِقِ إِنْسَانٌ»، وَنَتِيجَتُهُ: مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّةٌ، وَهِيَ فِي المِثَالِ المَذْكُورِ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ».

(٣) ـ الضَّرْبُ الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مُرَكَّباً مِنْ سَالِبَةٍ كُلِّيَّةٍ صُغْرَى وَمُوجَبَةٍ كُلِّيَّةٍ كُبْرَى؛ نَحْوُ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِجَمَادٍ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ»، وَنَتِيجَتُهُ: سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ، وَهِيَ فِي المِثَالِ المَذْكُورِ: «لَا شَيْءَ مِنَ الجَمَادِ بِنَاطِقٍ».

(٤) ـ الضَّرْبُ الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ مُرَكَّباً مِنْ مُوجَبَةٍ كُلِّيَّةٍ صُغْرَى وَسَالِبَةٍ كُلِّيَّةٍ كُبْرَى؛ نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الفَرَسِ بِإِنْسَانٍ»، وَنَتِيجَتُهُ: سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ، وَهِيَ فِي المِثَالِ المَذْكُورِ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِفَرَسٍ».

(٥) ـ الضَّرْبُ الخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ مُرَكَّباً مِنْ مُوجَبَةٍ جُزْئِيَّةٍ صُغْرَى وَسَالِبَةٍ كُلِّيَّةٍ كُبْرَى، وَهُوَ مَا اسْتَثْنَاهُ المُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: «إِلَّا بِصُورَةٍ... إلخ»؛ نَحْوُ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الجَمَادِ بِحَيَوَانٍ»، وَنَتِيجَتُهُ: سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ، وَهِيَ فِي المِثَالِ المَذْكُورِ: «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِجَمَادٍ».

وَاعْلَمْ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ هُوَ مَذْهَبُ الأَقْدَمِينَ، وَذَهَبَ بَعْضُ المُتَأَخِّرِينَ وَتَبِعَهُ كَثِيرُونَ إِلَى أَنَّ شَرْطَ إِنْتَاجِ هَذَا الشَّكْلِ: إِيجَابُ مُقَدِّمَتَيْهِ مَعَ كُلِّيَّةِ الصُّغْرَى، أَوِ اخْتِلَافُهُمَا بِالكَيْفِ مَعَ كُلِّيَّةِ إِحْدَاهُمَا، وَبَنَوا عَلَى ذَلِكَ أَنَّ المُنْتِجَ مِنْ ضُرُوبِهِ ثَمَانِيَةٌ، وَعَلَيْهِ:

(٦) ـ فَالضَّرْبُ السَّادِسُ: أَنْ يَكُونَ مُرَكَّباً مِنْ سَالِبَةٍ جُزْئِيَّةٍ صُغْرَى وَمُوجَبَةٍ كُلِّيَّةٍ كُبْرَى؛ نَحْوُ: «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِجَمَادٍ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ»، وَنَتِيجَتُهُ: سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ، وَهِيَ فِي المِثَالِ المَذْكُورِ: «بَعْضُ الجَمَادِ لَيْسَ بِنَاطِقٍ».

(٩٢) وَرَابِعٌ: عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَيْنْ؛ إِلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا يَسْتَبِينْ

الباجوري

(٧) ـ وَالضَّرْبُ السَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ مُرَكَّباً مِنْ مُوجَبَةٍ كُلِّيَّةٍ صُغْرَى وَسَالِبَةٍ جُزْئِيَّةٍ كُبْرَى؛ نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الجَمَادِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، وَنَتِيجَتُهُ: سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ، وَهِيَ فِي المِثَالِ المَذْكُورِ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِجَمَادٍ».

(٨) ـ وَالضَّرْبُ الثَّامِنُ: أَنْ يَكُونَ مُرَكَّباً مِنْ سَالِبَةٍ كُلِّيَّةٍ صُغْرَى وَمُوجَبَةٍ جُزْئِيَّةٍ كُبْرَى؛ نَحْوُ: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِجَمَادٍ، وَبَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ»، وَنَتِيجَتُهُ: سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ، وَهِيَ فِي المِثَالِ المَذْكُورِ: «بَعْضُ الجَمَادِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ».

وَيُشْتَرَطُ لِإِنْتَاجِ هَذِهِ الأَضْرُبِ الثَّلَاثَةِ زِيَادَةً عَلَى مَا مَرَّ[١] شُرُوطٌ تُطْلَبُ مِنَ المُطَوَّلَاتِ.

وَقَدْ رَمَزَ بَعْضُهُمْ إِلَى الضُّرُوبِ المُنْتِجَةِ مِنْ كُلِّ شَكْلٍ، لَكِنْ مَعَ الجَرْيِ عَلَى مَا دَرَجَ عَلَيْهِ الكَاتِبِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ، وَعَلَى مَا مَشَى عَلَيْهِ صَاحِبُ «الشَّمْسِيَّةِ» فِي الشَّكْلِ الثَّالِثِ[٢]، وَمَعَ الجَرْيِ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ المُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَنَّ المُنْتِجَ مِنْ ضُرُوبِ الشَّكْلِ الرَّابِعِ ثَمَانِيَةٌ، فَقَالَ:

---

(١) **الشرشيمي**: قوله: (وَيُشْتَرَطُ لِإِنْتَاجِ هَذِهِ الأَضْرُبِ الثَّلَاثَةِ زِيَادَةً عَلَى مَا مَرَّ) وهو إيجاب مقدِّمتيه مع كلِّيَّة الصُّغرى، واختلافهما في الكيف مع كلِّيَّة أحدهما، وذلك الشَّرطُ الزَّائد أن تكون القضيَّة موجَّهةً توجيهاً خاصًّا؛ بأن تكون مشروطةً خاصَّةً أو عرفيَّةً خاصَّةً؛ نحو: «بَعْضُ المُتَيَقِّظِ لَيْسَ بِنَائِمٍ مَا دَامَ مُسْتَيْقِظاً لَا دَائِماً، وَكُلُّ كَاتِبٍ مُسْتَيْقِظٌ»، وكذا يفعل في الباقي.

فالمتقدِّمون حصروا الضُّروب المنتجة في الخمسة الأُوَل، وذكروا أنَّ الثَّلاثة الأخيرة عقيمة، لتحقُّق الاختلاف الموجب للعقم فيها:

أمَّا في الضَّرب السَّادس: فلصدق نتيجة قولنا: «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ، وَكُلُّ فَرَسٍ حَيَوَانٌ»، وكذبها إذا قلنا في الكبرى: «وَكُلُّ نَاطِقٍ حَيَوَانٌ».

وأمَّا في السَّابع: فلصدق نتيجة قولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ، وَبَعْضُ الفَرَسِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، وكذبها إذا قلنا في الكبرى: «وَبَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ».

وأمَّا في الثَّامن: فلصدق نتيجة قولنا: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَبَعْضُ النَّاطِقِ إِنْسَانٌ»، وكذبها إذا قلنا في الكبرى: «وَبَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ».

والجوابُ: أنَّ الاختلاف في هذه الضُّروب إنَّما يتمُّ إذا كان القياس مركَّباً مِنَ المقدِّمات البسيطة، وأمَّا إذا كانت مركَّبةً مِنَ المقدِّمات المركَّبة؛ بأن تكون مشروطةً خاصَّةً أو عرفيَّةً خاصَّةً، فلا يرد النَّقض كما تقدَّم لك تمثيله، فالمتقدِّمون ناظرون إلى المقدِّمات البسيطة، والمتأخِّرون ناظرون إلى المركَّبة.

(٢) **الشرشيمي**: قوله: (مَا دَرَجَ عَلَيْهِ الكَاتِبِيُّ... إلخ) أي: مِن جعل الضَّرب الثَّاني هو المركَّب مِن موجبةٍ كلِّيَّةٍ وسالبةٍ كلِّيَّة.
وقوله: (وَعَلَى مَا مَشَى عَلَيْهِ صَاحِبُ «الشَّمْسِيَّةِ») أي: مِن جعل الضَّرب الرَّابع هو المركَّب مِن موجبةٍ جزئيَّةٍ، ثمَّ سالبة كلِّيَّة، فقوله: «فِي الشَّكْلِ الثَّالِثِ» راجعٌ للاثنين قبله.

(٩٢) وَرَابِعٌ: عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَيْنْ؛ إِلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا يَسْتَبِينْ

الباجوري

كَرِيمٌ كَبِيرٌ كَمْ لِقَلْبٍ بِحُبِّهِ(١) كَوَى بِالتِهَابٍ لِلْفُؤَادِ تَحَصَّلَا
كَحِيلٌ لَهُ لَحْظٌ كَأَنَّ بِطَرْفِهِ لِنَفْسِي سِهَاماً كَالمَنَايَا تَوَغَّلَا
كَلَى كُلَّ كَهْفٍ لَيْسَ بِالحُبِّ كَاذِباً بَدَا لِلْمَلَا كَنْزٌ بِهِ كَمْ سَناً جَلَا
كَفَى كُلَّ كَلٍّ بَلْ لَنَا كَانَ كَافِلاً لَطِيفاً بَهِيًّا لِلْوَرَى سَادَكُمْ عَلَا
كَأَنَّ سَنَاهُ لِلدُّجَى بَدْرُ فَاحْفَظَنْ وَخُذْ صَدْرَ كَلِمِ تَعْلَمَ الشَّكْلَ مُجْمَلاً

(١) الشرشيمي: قوله: (كَرِيمٌ كَبِيرٌ) وقوله: (كَمْ لِقَلْبٍ) موجبةٌ كلِّيَّةٌ ثمَّ سالبةٌ كلِّيَّةٌ، وقوله: (بِحُبِّهِ كَوَى) موجبةٌ جزئيَّةٌ فموجبةٌ كلِّيَّةٌ، وقوله: (بِالتِهَابٍ لِلْفُؤَادِ) موجبةٌ جزئيَّةٌ فسالبةٌ كلِّيَّةٌ، (كَحِيلٌ لَهُ) موجبةٌ كلِّيَّةٌ فسالبةٌ كلِّيَّةٌ، (لَحْظٌ كَأَنَّ) سالبةٌ كلِّيَّةٌ فموجبةٌ كلِّيَّةٌ، (بِطَرْفِهِ لِنَفْسِي) موجبةٌ جزئيَّةٌ فسالبةٌ كلِّيَّةٌ، (سِهَاماً كَالمَنَايَا) سالبةٌ جزئيَّةٌ فموجبةٌ كلِّيَّةٌ، وكذا القياسُ.

فنرجع إلى تفسير معنى الأبيات، فنقول: «كَرِيمٌ كَبِيرٌ» هو الممدوح، وقوله: «كَمْ لِقَلْبٍ بِحُبِّهِ كَوَى» أي: كوى كثيراً مِنَ القلوب بسبب حبِّه، على جعل اللَّام زائدةً تمييزاً لـ: «كم»، أو: كوى قلباً كيَّاتٍ كثيرة، على جعل اللَّام زائدة مفعولٌ بـ «كوى»، وجعل «كَمْ» مفعولاً مطلقاً.

وقوله: «بِالتِهَابٍ لِلْفُؤَادِ» بدل اشتمالٍ مِن قوله: «بِحُبِّهِ»، «تَحَصَّلَا» صفةٌ لـ «التهاب»، وقولُهُ: «كَحِيلٌ» خبرٌ بعد خبرٍ، أو صفةٌ لـ «كريم»، «لَهُ لَحْظٌ»: صفةٌ لـ «كحيل»، «كَأَنَّ بِطَرْفِهِ» أي: ببصره «لِنَفْسِي سِهَاماً» شبيهةٌ بالمَنَايَا المتوغلة كالسَّبع.

«كَلَى كُلَّ كَهْفٍ» أي: حفظ؛ مِنَ «الكلأ»؛ بمعنى: الحفظ، قلبت همزته ألفاً، فهو فعلٌ ماضٍ، ومفعولُهُ: «كُلَّ»، وقوله: «كَهْفٍ» الكهفُ في الأصل: الغار الَّتي في الجبل، والمرادُ منها هنا: الملجأ والبطل، فهو يحفظ الشُّجعان، وقوله: «لَيْسَ بِالحُبِّ كَاذِباً» الباءُ بمعنى: «في»؛ أي: ليس كاذباً في حبِّه، وقوله: «بَدَا لِلْمَلَا كَنْزٌ» أي: ظهر للجماعة حالة كونه كنزاً ملتبساً «بِهِ» أي: كنزاً ناشئاً مِن نفسه، فيكون فيه تجريد.

وقوله: «كَمْ سَنَا جَلَا» أي: أظهر نور وضوء في النَّاس، وقوله: «كَفَى كُلَّ» بضمِّ الكاف وفتح اللَّام مفعولٌ لقوله: «كَفَى»، مضافٌ إلى «كَلٍّ» بفتح الكاف وكسر اللَّام؛ بمعنى: شخصٍ حاصل له تعب ومشقَّة؛ كقوله ﷺ: «مَنْ بَاتَ كَلًّا مِنْ عَمَلِهِ، بَاتَ مَغْفُوراً لَهُ».

وقوله: «بَلْ لَنَا كَانَ كَافِلاً» أي: كان كافلاً لنا، وكان «لَطِيفاً بَهِيًّا لِلْوَرَى»، وقوله: «سَادَكُمْ عُلَا» أي: سادكم شخصٌ علا، وقوله: «كَأَنَّ سَنَاهُ لِلدُّجَى بَدْرُ» مِن غير تنوينٍ خبرُ «كأنَّ»، والدُّجى بمعنى: ظلمة اللَّيل، وقوله: «صَدْرَ كَلِمٍ» بكسر الكاف، وقوله: «فَكَافٌ لِكُلِّيٍّ» مأخوذٌ مِنْ كُلِّ كذا، وقوله: «وَبَاءٌ لِمُوجَبٍ» مأخوذٌ مِن بعض كذا، «وَسِينٌ لِسَلْبِ الجُزْءِ» مأخوذٌ مِن ليس بعضه، وقوله: «وَاللَّامُ» مأخوذٌ مِن لا شيء، وقوله: «أَسْجِلَا» أي: أطلقا عنِ التَّقييد بالجزئيِّ، فهي للسَّلب الكلِّيِّ؛ لجواز أن لا يقع حذفٌ أصلاً، فقدِ ارتفع الطَّرفان.

(٩٢) وَرَابِعٌ: عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَينْ؛ إِلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا يَسْتَبِينْ
(٩٣) صُغْرَاهُمَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّهْ
(٩٤) فَمُنْتِجٌ لِـ«أَوَّلٍ»: أَرْبَعَةُ، كَـ«الثَّانِ»، ثُمَّ «ثَالِثٌ»: فَسِتَّةُ

الباجوري

فَكَافٌ لِكُلِّيٍّ وَبَاءٌ لِمُوجَبِ وَسِينٌ لِسَلْبِ الجُزْءِ وَاللَّامُ أَسْجِلَا

وَعُلِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «فَكَافٌ لِكُلِّيٍّ... إلخ» أَنَّ كُلًّا مِنَ «التَّاءِ» وَ: «الجِيمِ» وَ: «العَيْنِ» وَ: «الفَاءِ» لَيْسَ مِنَ الرَّمْزِ، فَتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (إِلَّا بِصُورَةٍ) أَيْ: فِي صُورَةٍ.

وَقَوْلُهُ: (فَفِيهَا يَسْتَبِينْ) أَيْ: فَفِي تِلْكَ الصُّورَةِ يَظْهَرُ جَمْعُ الخِسَّتَيْنِ، فَالسِّينُ وَالتَّاءُ زَائِدَتَانِ.

وَفِي «يَسْتَبِين» مَعَ «الخِسَّتَيْنِ» سِنَادُ الحَذْوِ ـ بِالوَاوِ بَعْدَ الذَّالِ ـ، وَهُوَ: «اخْتِلَافُ حَرَكَةِ مَا قَبْلَ الرَّوِي بِفَتْحٍ وَغَيْرِهِ»، وَهُوَ جَائِزٌ لِلْمُوَلَّدِينَ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ شَيْخُ الإِسْلَامِ زَكَرِيَّا فِي «شَرْحِ الخَزْرَجِيَّةِ»، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ بَعْضَ المُوَلَّدِينَ اسْتَعْمَلَ زِيَادَةَ سَاكِنٍ فِي الرَّجَزِ آخِرِ الشَّطْرِ الأَوَّلِ وَآخِرِ الشَّطْرِ الثَّانِي كَمَا هُنَا، وَقَدْ مَرَّ مَا فِيهِ، فَتَنَبَّهْ.

قَوْلُهُ: (صُغْرَاهُمَا... إلخ) هَذَا بَيَانٌ لِلصُّورَةِ المُسْتَثْنَاةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّمْثِيلُ لَهَا، فَلَا تَغْفَلْ.

قَوْلُهُ: (فَمُنْتِجٌ... إلخ) «الفَاءُ» لِلسَّبَبِيَّةِ؛ لِأَنَّ مَا تَقَدَّمَ سَبَبٌ لِمَا سَيَذْكُرُهُ، وَجُمْلَةُ المُنْتِجِ: تِسْعَةَ عَشَرَ، عَلَى مَا جَرَى عَلَيْهِ المُصَنِّفُ مِنْ أَنَّ المُنْتِجَ مِنَ الرَّابِعِ خَمْسَةٌ، وَأَمَّا عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ المُتَأَخِّرِينَ فَـ: اثْنَانِ وَعِشْرُونَ.

قَوْلُهُ: (لِـ«أَوَّلٍ») «اللَّامُ» بِمَعْنَى: «مِنْ»، وَهُوَ عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ، وَالأَصْلُ: مِنْ ضُرُوبِ أَوَّلٍ.

الأنبابي

قوله: (فَكَافٌ لِكُلِّيٍّ) أي: موجب.

قوله: (وَبَاءٌ لِمُوجَبِ) أي: جزئيٌّ.

قوله: (وَاللَّامُ أَسْجِلَا) أي: أطلقا؛ أي: أطلق السَّلب فيها عنِ الجزئيَّة، فهي للسَّلب الكلِّيِّ.

قوله: (وَهُوَ: اخْتِلَافُ حَرَكَةِ مَا قَبْلَ الرَّوِي) عبارة الصَّبَّان: وهو اختلاف حركة ما قبل الرِّدف ـ بفتحة ـ مع غيرها، والرِّدفُ حرف اللِّين قبل الرَّوي[1].

---

(١) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٤٩٠).

(٩٤) فَمُنْتِجٌ لِـ«أَوَّلٍ»: أَرْبَعَةُ، كَـ«الثَّانِ»، ثُمَّ «ثَالِثٌ»: فَسِتَّةُ
(٩٥) وَ«رَابِعٌ»: بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتِجَا
(٩٦) وَتَتْبَعُ النَّتِيجَةُ الأَخَسَّ مِنْ تِلْكَ المُقَدِّمَاتِ هَكَذَا زُكِنْ
(٩٧) وَهَذِهِ الأَشْكَالُ بِالحَمْلِيِّ مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ

الباجوري

قَوْلُهُ: (كَـ«الثَّانِ») أَيْ: فِي أَنَّ المُنْتِجَ لَهُ أَرْبَعَةٌ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ «ثَالِثٌ») يُحْتَمَلُ أَنَّ «ثُمَّ» لِلتَّرْتِيبِ فِي الذِّكْرِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهَا لِلتَّرْتِيبِ فِي الشَّرَفِ[1]؛ لِأَنَّ الشَّكْلَيْنِ الأَوَّلَيْنِ أَشْرَفُ مِنَ الآخَرَيْنِ، كَمَا عُلِمَ مِمَّا مَرَّ.

قَوْلُهُ: (فَسِتَّةُ) أَيْ: فَالمُنْتِجُ لَهُ سِتَّةٌ، فَقَوْلُهُ: «سِتَّةٌ» خَبَرٌ لِمُبْتَدَأ مَحْذُوفٍ، وَالفَاءُ زَائِدَةٌ.

قَوْلُهُ: (وَ«رَابِعٌ»: بِخَمْسَةٍ... إلخ) الجَارُّ وَالمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «قَدْ أَنْتَجَا»، وَ«البَاءُ» بِمَعْنَى: «فِي»؛ وَالمَعْنَى: أَنَّ الشَّكْلَ الرَّابِعَ قَدْ أَنْتَجَ فِي خَمْسَةِ أَضْرُبٍ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ هَذَا مَذْهَبُ الأَقْدَمِينَ، فَتَنَبَّهْ.

قَوْلُهُ: (وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتِجَا) وَجُمْلَتُهُ: خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ ضَرْباً؛ بِنَاءً عَلَى مَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ مِنْ أَنَّ المُنْتِجَ مِنَ الشَّكْلِ الرَّابِعِ خَمْسَةٌ فَقَطْ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الضُّرُوبَ العَقْلِيَّةَ بِاعْتِبَارِ جَمِيعِ الأَشْكَالِ أَرْبَعَةٌ وَسِتُّونَ، فَإِذَا أَسْقَطْتَ المُنْتِجَ وَهُوَ تِسْعَةَ عَشَرَ؛ بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ، بَقِيَ خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ، وَأَمَّا عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ المُتَأَخِّرِينَ فَـ: اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ؛ لِأَنَّ المُنْتِجَ عِنْدَهُمْ اثْنَانِ وَعِشْرُونَ، فَإِذَا أَسْقَطْتَهُ بَقِيَ اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ.

قَوْلُهُ: (وَتَتْبَعُ النَّتِيجَةُ الأَخَسَّ) كَانَ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ أَنْ يَقُولَ: «الخِسَّا»؛ لِأَنَّ المَوْصُوفَ بِذَلِكَ المُقَدِّمَةُ، وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ، لَكِنَّهُ ذَكَّرَ بِاعْتِبَارِ تَأْوِيلِ المُقَدِّمَةِ بِالقَوْلِ.

قَالَ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ: «وَيُمْكِنُ أَنَّ التَّذْكِيرَ لِوُقُوعِ الأَخَسِّ عَلَى الكَمِّ أَوِ الكَيْفِ»[2]، وَلَا يَخْفَى أَنَّ «أَفْعَلَ» التَّفْضِيلِ لَيْسَ عَلَى بَابِهِ؛ إِذِ الخِسِّيَّةُ لَيْسَتْ مُتَحَقِّقَةً فِي كُلٍّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ، فَهُوَ بِمَعْنَى الخَسِيسِ.

قَوْلُهُ: (هَكَذَا زُكِنْ) أَيْ: فُهِمَ وَعُلِمَ هَكَذَا.

قَوْلُهُ: (وَهَذِهِ الأَشْكَالُ... إلخ) «البَاءُ» دَاخِلَةٌ عَلَى المَقْصُورِ عَلَيْهِ، فَالمَعْنَى: أَنَّ الأَشْكَالَ الأَرْبَعَةَ المَذْكُورَةَ مَقْصُورَةٌ عَلَى الحَمْلِيِّ، وَلَا تَتَعَدَّاهُ إِلَى الشَّرْطِيِّ، وَهَذِهِ طَرِيقَةٌ لِلْمُصَنِّفِ.

وَالرَّاجِحُ أَنَّهَا لَا تَخْتَصُّ بِالحَمْلِيِّ، بَلْ تَكُونُ فِي الشَّرْطِيِّ أَيْضاً؛ لِأَنَّ:

- جَعْلَ الحَدِّ الوَسَطِ تَالِياً فِي الصُّغْرَى مُقَدَّماً فِي الكُبْرَى يُسَمَّى: «شَكْلاً أَوَّلَ».

---

(١) في المطبوع وبعض النسخ الخطية: «الرتبة» بدلاً من «الشرف».

(٢) هو الصبان، انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويّ» (ص: ٥٠٢).

(٩٧) وَهَـذِهِ الأَشْكَـالُ بِـالـحَـمْـلِيّ مُـخْـتَـصَّـةٌ ولَـيْـسَ بِـالـشَّـرْطِـيِّ

(٩٨) وَالـحَـذْفُ فِـي بَـعْـضِ الـمُـقَـدِّمَـاتِ أَوِ الـنَّـتِـيـجَـةِ لِـعِـلْـمٍ آتِ

الباجوري

ـ وَجَعْلَهُ تَالِياً فِيهِمَا يُسَمَّى: «شَكْلاً ثَانِياً».

ـ وَجَعْلَهُ مُقَدَّماً فِيهِمَا يُسَمَّى: «شَكْلاً ثَالِثاً».

ـ وَجَعْلَهُ مُقَدَّماً فِي الصُّغْرَى تَالِياً فِي الكُبْرَى يُسَمَّى: «شَكْلاً رَابِعاً».

فَمِثَالُ الأَوَّلِ أَنْ تَقُولَ: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ، وَلَيْسَ البَتَّةَ إِذَا كَانَ النَّهَارُ مَوْجُوداً فَاللَّيْلُ حَاصِلٌ»، وَعَلَى هَذَا القِيَاسُ.

قَوْلُهُ: (بِالحَمْلِيِّ) أَيْ: بِالقِيَاسِ الحَمْلِيِّ.

وَيُحْتَمَلُ أَنَّ المُرَادَ ـ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ المَلَّوِيُّ[١] ـ: «بِالقَضِيَّةِ الحَمْلِيَّةِ»، وَعَلَيْهِ فَتَذْكِيرُ المُصَنِّفِ لِتَأْوِيلِ القَضِيَّةِ بِالقَوْلِ.

قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ) هَذَا تَصْرِيحٌ بِمَا عُلِمَ.

وَكَانَ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ أَنْ يَقُولَ: «وَلَيْسَتْ» بِتَاءِ التَّأْنِيثِ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ لِـ «الأَشْكَالِ»، لَكِنَّ المُصَنِّفَ نَظَرَ لِلتَّأْوِيلِ بِالمَذْكُورِ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ المَلَّوِيُّ[٢]، وَالمَعْنَى: وَلَيْسَتْ هَذِهِ الأَشْكَالُ مُلْتَبِسَةً بِالقِيَاسِ الشَّرْطِيِّ، أَوْ بِالقَضِيَّةِ الشَّرْطِيَّةِ، عَلَى نَظِيرِ مَا تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: (وَالحَذْفُ فِي بَعْضِ المُقَدِّمَاتِ) أَيْ: لِبَعْضِهَا، فَـ «فِي» بِمَعْنَى: «اللَّامِ»، وَالمُرَادُ بِـ «بَعْضِهَا»: إِحْدَاهَا[٣]؛ إِمَّا الصُّغْرَى وَإِمَّا الكُبْرَى، لَا مَا يَشْمَلُ جُزْءاً مِنْ أَجْزَاءِ المُقَدِّمَةِ الوَاحِدَةِ.

وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ المُصَنِّفِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الحَذْفُ فِي كُلِّ المُقَدِّمَاتِ، وَهُوَ كَذَلِكَ حَيْثُ كَانَ المَقَامُ مَقَامَ اسْتِدْلَالٍ، كَمَا قَالَهُ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ[٤].

الأنبابي

قوله: (وَهُوَ كَذَلِكَ حَيْثُ كَانَ المَقَامُ مَقَامَ اسْتِدْلَالٍ) قال العطّار: هذا لا معنى له؛ لأنَّ المقام إمَّا خطابيٌّ، وإمَّا استدلاليٌّ.

---

(١) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ٣٧١).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ٣٧٢).

(٣) في بعض النسخ الخطية: «أحدها» بدلاً من «إحداها».

(٤) هو الصبان، انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويّ» (ص: ٥٠٥).

(٩٨) وَالحَذْفُ فِي بَعْضِ المُقَدِّمَاتِ أَوِ النَّتِيجَةِ لِعِلْمٍ آتِ

الباجوري

وَقَوْلُهُ: (أَوِ النَّتِيجَةِ) مِنَ المَعْلُومِ أَنَّ «أَوْ» هُنَا لَيْسَتْ مَانِعَةَ خُلُوٍّ؛ لِجَوَازِ أَنْ لَا يَقَعَ حَذْفٌ أَصْلاً،

الأنبابي

والأوَّل: وهو مقام المخاطبات والمحاورات، لا يحتاج لإيراد الحجج [أ/ ٢٧]، فلا دليل أصلاً.

والثَّاني: لا بدَّ فيه منها.

وإذا كانتِ الحجَّة كلُّها محذوفةً، فمن أين يطَّلع المخاطَب عليها؛ إذ لا بدَّ مِن ذكرها لإلزام الخصم، كما في الدَّليل الإلزاميِّ، أو تحقيق ما هو معتقد المستدلِّ، كما في الدَّليل التَّحقيقيِّ، وأمَّا أنَّه يحذف الدَّليل رأساً، ويقال: «أنَّ في هذا المقام دليلاً محذوفاً» منها[1] لم يقل به أحد؛ على أنَّا لو قلنا: أنَّ المحاورات تطوى فيها الأدلَّة، فمِن أين الاطِّلاع، وقد حذفت كلُّها، ولم يبق ما يدلُّ عليها، ولا يطلع على [ب/ ٣٥] الغيب إلَّا عالم الغيب والشهادة. اهـ[2] ولا يخفى ما فيه.

قوله: (مِنَ المَعْلُومِ أَنَّ «أَوْ» هُنَا لَيْسَتْ مَانِعَةَ خُلُوٍّ... إلخ) قال العلَّامة الصَّبَّان بعد ذلك: وقد تقدَّم نقل السَّعد عنِ «الإشارات»: أنَّه ليس كلُّ ما استعمل فيه أدوات الانفصال يجب أن يكون إحدى المنفصلات الثَّلاث؛ نحو: «العَالِمُ: إِمَّا أَنْ يَعْبُدَ اللهَ، أَوْ يَنْفَعَ النَّاسَ»[3].

قال العطَّار: هذا أعجب ممَّا تقدَّم؛ لأنَّ «أو» في حدِّ ذاتها لا توصف بكونها مانعة جمع أو خلوٍّ، لا عند النُّحاة ولا عند المناطقة، فإن أراد أنَّ التَّركيب الَّذي احتوى عليها؛ يعني: قول المصنِّف: «والحذف... إلخ» قضيَّة مانعة جمع أو خلوٍّ فممنوعٌ؛ لأنَّ المصنِّف لم يرد الحكم بالتَّنافي بين حذف بعض المقدِّمات أوِ النَّتيجة، وإنَّما غرضه الإخبار بأنَّ كل واحدٍ مِنَ الأمرين سائغٌ.

لا يقال: يمكن إرجاع كلامه لقضيَّة منفصلة قائلة: «إما أن تحذف بعض المقدِّمات، أوِ النَّتيجة».

لأنَّا نقول: هذا تركيبٌ آخر ليس هو التَّركيب الَّذي الكلام فيه، على أنَّا لو سلَّمنا جدلاً أنَّ ما ذكره المصنِّف بعينه قضيَّةٌ منفصلةٌ، نقول: إنَّها مانعة جمع، ومنعه لذلك تجويز حذف البعض مع النَّتيجة يعين[4] على صحَّة المثالين اللَّذين ذكرهما، وقد أبطلناهما.

فإن قلت: «أو» هذه ما حقيقتها؛ إذ ليست للشَّكِّ، ولا للإبهام كما لا يخفى، ولا للتَّخيير والإباحة؛ لأنَّهما يسبقان بالطَّلب، ولا طلب هنا.

---

(١) في النسخ الخطية: «منها» بدلاً من «فمما»، والمثبت من الحجري ويوافق عبارة العطار.

(٢) انظر: «حاشية العطار على السلم» (لوحة: ٦١).

(٣) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٥٠٥).

(٤) هكذا في النسخ المعتمدة، وفي «حاشية العطار»: «مبنيٌّ» بدلاً من «يعين».

(٩٨) وَالـحَـذْفُ فِـي بَـعْـضِ الـمُـقَـدِّمَـاتِ أَوِ الـنَّـتِـيـجَـةِ لِـعِـلْـمٍ آتِ

الباجوري

وَلَيْسَتْ مَانِعَةَ جَمْعٍ أَيْضاً؛ لِجَوَازِ حَذْفِ البَعْضِ مَعَ النَّتِيجَةِ، فَتَلَخَّصَ مِنْ هَذَا: أَنَّ صُورَ الحَذْفِ خَمْسٌ: حَذْفُ كُلٍّ وَحْدَهُ، وَحَذْفُ الصُّغْرَى مَعَ النَّتِيجَةِ، وَحَذْفُ الكُبْرَى مَعَهَا.

ـ فَحَذْفُ الصُّغْرَى وَحْدَهَا؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ - فِي مَقَامِ الاِسْتِدْلَالِ عَلَى دَعْوَى أَنَّ «زَيْداً يُحَدُّ» ـ: «لِأَنَّ كُلَّ زَانٍ يُحَدُّ»، فَـ: «زَيْدٌ يُحَدُّ».

ـ وَحَذْفُ الكُبْرَى وَحْدَهَا؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ فِي هَذَا المَقَامِ: «لِأَنَّهُ زانٍ»، فَ: «هُوَ يُحَدُّ».

الأنبابي

قلت: مِن معاني «أو» أنَّها قد يُراد بها إفراد كل واحدٍ مِنَ المعطوفين في وقت؛ كقولك: «كنت أكلت التِّين، أوِ العنب» تريد هذا مرَّة وهذا مرَّة، فدخلت «أو» للإفراد، فالمخاطب يعلم مِن هذا أنَّه لم يرد الشَّكَّ ولا الإبهام، بل قصده أنَّه لا يجمع بينهما، وأفرد كلَّ واحدٍ منهما، نقله الجلال السُّيوطيُّ في «حاشية مغني اللَّبيب» عن شرح «المفصَّل» للأندلسيِّ، والأسلم مِن هذا جعلها للتَّنويع.

إذا علمت هذا كلَّه، علمت أنَّ جوابه المنقول عنِ السَّعد غير محتاجٍ إليه، على أنَّه لم ينقل عبارته كما هي، فإنَّ نصَّها هكذا: اعلم أنَّ كلَّ ما استعملت فيه أدوات الانفصال لا يجب أن يكون إحدى المنفصلات الثَّلاث؛ لأنَّه قال في «الإشارات»: وقد يكون لغير الحقيقيِّ أصناف[1] أخر غير مانعة الجمع ومانعة الخلوِّ؛ كقولنا: «رأيت إمَّا زيداً وإمَّا عمراً»، و: «العالم: إمَّا أن يعبد الله، وإمَّا أن ينفع النَّاس». اهـ وهذه العبارة تنادي بأنَّ الكلام في خصوص القضيَّة المنفصلة، لا في «أو» بعينها، وإلَّا لزم أنَّ كلَّ موضعٍ استعملت «أو» فيه كان فيه انفصال وعناد، ولم يقل بذلك أحد؛ ألا ترى إلى مثال الإباحة: «جالس الحسن أو ابن سيرين»، وقد تأتي للإضراب ولغيره، فإنَّ معانيها تنوف عنِ العشرة. اهـ ولا [ج/٢٦] يخفى ما فيه. [اهـ عبارة العطار][2].

قوله: (أَنَّ صُورَ الحَذْفِ خَمْسٌ) تبع العلَّامة الصَّبَّان[3]، واعترضه العطَّار بأنَّ الصُّور ثلاث، وهي الَّتي اقتصر عليها الملَّويُّ، وأطال في ذلك، فراجعه لتعلم ما فيه[4].

✿ ✿ ✿

---

(١) في (ب): «أمر» بدلاً من «أصناف».

(٢) انظر: «حاشية العطار على السلم» (لوحة: ٦٢).

(٣) انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ٥٠٥).

(٤) انظر: «حاشية العطار على السلم» (لوحة: ٦١).

(٩٨) وَالحَذْفُ فِي بَعْضِ المُقَدِّمَاتِ ... أَوِ النَّتِيجَةِ لِعِلْمٍ آتِ
(٩٩) وَتَنْتَهِي إِلَى ضَرُورَةٍ؛ لِمَا ... مِنْ دَوْرٍ أَوْ تَسَلْسُلٍ قَدْ لَزِمَا

الباجوري

ـ وَحَذْفُ النَّتِيجَةِ وَحْدَهَا؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ فِي المَقَامِ المَذْكُورِ: «لِأَنَّهُ زَانٍ، وَكُلُّ زَانٍ يُحَدُّ».

ـ وَحَذْفُ الصُّغْرَى مَعَ النَّتِيجَةِ؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ فِي ذَلِكَ المَقَامِ: «لِأَنَّ كُلَّ زَانٍ يُحَدُّ».

ـ وَحَذْفُ الكُبْرَى مَعَهَا؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ فِي المَقَامِ المُتَقَدِّمِ: «لِأَنَّهُ زَانٍ»، فَلْيُحْفَظْ.

قَوْلُهُ: (لِعِلْمٍ) أَيْ: عِنْدَ العِلْمِ بِالمَحْذُوفِ، فَـ «اللَّامُ» بِمَعْنَى: «عِنْدَ»، وَاحْتَرَزَ بِذَلِكَ عَمَّا إِذَا فَقَدَ العِلْمَ بِهِ، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ.

قَوْلُهُ: (وَتَنْتَهِي... إلخ) الضَّمِيرُ لِـ «المُقَدِّمَاتِ» المَعْلُومَةِ مِنَ السِّيَاقِ، كَذَا قَالَ الشَّيْخُ المَلَّوِيُّ فِي «كَبِيرِهِ»[١]، وَفِيهِ: أَنَّهَا مَذْكُورَةٌ صَرَاحَةً كَمَا لَا يَخْفَى.

وَقَوْلُهُ: (إِلَى ضَرُورَةٍ) أَيْ: إِلَى ذَاتِ ضَرُورَةٍ؛ يَعْنِي: إِلَى مُقَدِّمَاتٍ ضَرُورِيَّةٍ، وَمِثْلُهَا المُقَدِّمَاتُ المُسَلَّمَةُ.

وَمَحَلُّ مَا ذُكِرَ ـ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ـ: إِذَا لَمْ تَكُنِ المُقَدِّمَاتُ نَفْسُهَا ضَرُورِيَّةً؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «الأَرْبَعَةُ عَدَدٌ يَنْقَسِمُ إِلَى مُتَسَاوِيَيْنِ، وَكُلُّ عَدَدٍ يَنْقَسِمُ إِلَى مُتَسَاوِيَيْنِ زَوْجٌ»، أَوْ مُسَلَّمَةً؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ ـ مُشِيراً إِلَى فِعْلِ شَيْءٍ بِغَيْرِ حَقٍّ ـ: «هَذَا ظُلْمٌ، وَكُلُّ ظُلْمٍ قَبِيحٌ»، وَإِلَّا فَلَا مَعْنَى لَهُ فِي الأَوَّلِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ فِي الثَّانِي.

فَتَلَخَّصَ: أَنَّ المُقَدِّمَاتِ إِنْ لَمْ تَكُنْ ضَرُورِيَّةً وَلَا مُسَلَّمَةً، لَا بُدَّ أَنْ تَنْتَهِيَ إِلَى مُقَدِّمَاتٍ ضَرُورِيَّةٍ أَوْ مُسَلَّمَةٍ، فَإِذَا قُلْتَ مَثَلاً فِي الِاسْتِدْلَالِ عَلَى حُدُوثِ الأَجْرَامِ: «الأَجْرَامُ صِفَاتُهَا حَادِثَةٌ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ حَادِثٌ»، افْتَقَرَ كُلٌّ مِنْ مُقَدِّمَتَيْ هَذَا الدَّلِيلِ إِلَى الِاسْتِدْلَالِ عَلَيْهِ، حَتَّى[٢] يَنْتَهِيَ إِلَى مَا ذُكِرَ:

ـ فَتَسْتَدِلُّ عَلَى الصُّغْرَى بِقَوْلِكَ: «الأَجْرَامُ صِفَاتُهَا مُتَغَيِّرَةٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ»، وَالأُولَى مِنْ هَاتَيْنِ المُقَدِّمَتَيْنِ لَا تَحْتَاجُ إِلَى الِاسْتِدْلَالِ؛ لِكَوْنِهَا ضَرُورِيَّةً بِالمُشَاهَدَةِ، وَالثَّانِيَةُ تَحْتَاجُ إِلَى الِاسْتِدْلَالِ بِـ: «أَنَّهُ إِنْ كَانَ التَّغَيُّرُ مِنْ عَدَمٍ إِلَى وُجُودٍ كَانَ الوُجُودُ طَارِئاً، وَذَلِكَ هُوَ مَعْنَى الحُدُوثِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ وُجُودٍ إِلَى عَدَمٍ كَانَ الوُجُودُ جَائِزاً، وَالجَائِزُ لَا يَكُونُ إِلَّا حَادِثاً».

---

(١) انظر: «الشرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ٣٧٤).

(٢) في بعض النسخ الخطية: «بشيء» بدلاً من «حتى».

(٩٩) وَتَـنْـتَـهِـي إِلَـى ضَـرُورَةٍ؛ لِـمَـا مِـنْ دَوْرٍ أَوْ تَـسَـلْـسُـلٍ قَـدْ لَـزِمَـا

الباجوري

ـ وَتَسْتَدِلُّ عَلَى الكُبْرَى بِقَوْلِكَ: «كُلُّ مَنْ صِفَاتُهُ حَادِثَةٌ لَا يَعْرَى عَنِ الحَوَادِثِ، وَكُلُّ مَا لَا يَعْرَى عَنِ الحَوَادِثِ لَا يَسْبِقُهَا، وَكُلُّ مَا لَا يَسْبِقُهَا حَادِثٌ».

فَقَدِ انْتَهَى كُلٌّ مِنَ الصُّغْرَى وَالكُبْرَى إِلَى الضَّرُورَةِ، وَلَا عِبْرَةَ بِاعْتِرَاضَاتِ الفَلَاسِفَةِ عَلَى بَعْضِ تِلْكَ المُقَدِّمَاتِ؛ لِأَنَّهَا مُجَرَّدُ مُكَابَرَةٍ.

قَوْلُهُ: (لِمَا مِنْ دَوْرٍ... إلخ[١]) وَجْهُهُ: أَنَّهُ لَوْ لَمْ تَنْتَهِ المُقَدِّمَاتُ إِلَى ذَلِكَ، لَزِمَ تَوَقُّفُ العِلْمِ بِهَا عَلَى غَيْرِهَا، وَكَذَا الحَالُ فِي ذَلِكَ الغَيْرِ... وَهَكَذَا:

ـ فَإِنْ عُدْنَا إِلَى بَعْضِ الأَوَائِلِ، لَزِمَ الدَّوْرُ ـ وَهُوَ: «تَوَقُّفُ شَيْءٍ عَلَى مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ» ـ.

ـ وَإِنْ ذَهَبْنَا لَا إِلَى غَايَةٍ لَزِمَ التَّسَلْسُلُ ـ وَهُوَ: «تَوَقُّفُ أَمْرٍ عَلَى أَمْرٍ آخَرَ مُتَوَقِّفٌ عَلَى أَمْرٍ آخَرَ، وَهَكَذَا إِلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ» ـ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ يُوجَدُ فِي بَعْضِ النُّسَخِ زِيَادَةُ أَرْبَعَةِ أَبْيَاتٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِرَدِّ مَا عَدَا الشَّكْلِ الأَوَّلِ إِلَيْهِ وَنَصُّهَا:

وَغَـيْـرُ أَوَّلٍ مِـنَ الأَشْـكَـالِ ... إِلَـيْـهِ مَـرْدُودٌ بِـلَا إِشْـكَـالِ
فَـالـثَّـانِ مَـرْدُودٌ بِـعَـكْـسِ الـكُـبْـرَى ... وَالـثَّـالِـثُ أُرْدُدْهُ بِـعَـكْـسِ الـصُّـغْـرَى
وَرَابِـعٌ بِـعَـكْـسِ تَـرْتِـيـبٍ يُـرَد ... أَوِ الـمُـقَـدِّمَـاتُ هَـكَـذَا وَرَدْ
وَأَوَّلٌ مِـنْـهَـا هُـوَ الـمِـعْـيَـارُ ... لِأَنَّـهُ مِـنْ بَـيْـنِـهَـا الـمَـدَارُ

وَالمُتَبَادَرُ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ كَلَامِ المُصَنِّفِ؛ لِمَا فِيهَا مِنْ عَدَمِ الِاطِّرَادِ[٢] فِي جَمِيعِ الأَضْرُبِ:

إِذْ قَوْلُهُ: «فَالثَّانِ مَرْدُودٌ بِعَكْسِ الكُبْرَى» لَا يَظْهَرُ إِلَّا فِي ضَرْبَيْنِ مِنْ ضُرُوبِهِ: الأَوَّلُ وَالثَّالِثُ:

ـ **فَمِثَالُ الضَّرْبِ الأَوَّلِ** أَنْ تَقُولَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِحَيَوَانٍ» يَنْتُجُ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»، فَإِذَا أَرَدْتَ رَدَّهُ إِلَى الشَّكْلِ الأَوَّلِ عَكَسْتَ كُبْرَاهُ بِأَنْ تَقُولَ هَكَذَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِحَجَرٍ» يَنْتُجُ المَطْلُوبُ بِعَيْنِهِ وَهُوَ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ».

---

(١) الشرشيمي: قوله: (مِنْ دَوْرٍ أَوْ تَسَلْسُلٍ... إلخ) علّةٌ لمفهوم ما قبله، وهو قوله: «وَتَنْتَهِي»، فمفهومُهُ: إذا لم تنته لا يصحُّ الاستدلال بها؛ لئلّا يلزم عليه الدَّور أوِ التَّسلسل.

(٢) في نسخة خطية: «الاضطراب» بدلاً من «الاطراد».

(٩٩) وَتَنْتَهِي إِلَى ضَرُورَةٍ؛ لِمَا مِنْ دَوْرٍ أَوْ تَسَلْسُلٍ قَدْ لَزِمَا

الباجوري

ـ وَمِثَالُ الضَّرْبِ الثَّالِثِ أَنْ تَقُولَ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسَانٍ» يَنْتُجُ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ»، فَإِذَا أَرَدْتَ رَدَّهُ إِلَى الشَّكْلِ الأَوَّلِ عَكَسْتَ كُبْرَاهُ بِأَنْ تَقُولَ هَكَذَا: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ» يَنْتُجُ المَطْلُوبُ بِعَيْنِهِ وَهُوَ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ».

وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ ظَاهِراً فِي كُلٍّ مِنَ الضَّرْبِ الثَّانِي وَالرَّابِعِ:

ـ لِأَنَّ الضَّرْبَ الثَّانِي مُرَكَّبٌ مِنْ سَالِبَةٍ كُلِّيَّةٍ صُغْرَى وَمُوجَبَةٍ كُلِّيَّةٍ كُبْرَى، وَلَوْ رُدَّ إِلَى الشَّكْلِ الأَوَّلِ بِعَكْسِ الكُبْرَى لَكَانَ مِنْ ضُرُوبِهِ العَقِيمَةِ؛ لِأَنَّ صُغْرَاهُ سَالِبَةٌ وَكُبْرَاهُ جُزْئِيَّةٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِإِنْتَاجِ الشَّكْلِ الأَوَّلِ: «إِيجَابُ الصُّغْرَى، وَكُلِّيَّةُ الكُبْرَى»، فَلَا يُمْكِنُ رَدُّهُ بِذَلِكَ.

وَإِنَّمَا يُمْكِنُ رَدُّهُ بِعَكْسِ الصُّغْرَى وَجَعْلِهَا كُبْرَى، ثُمَّ عَكْسِ النَّتِيجَةِ، فَإِذَا قُلْتَ مَثَلاً: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِحَيَوَانٍ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» أَنْتَجَ: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسَانٍ»، فَإِذَا أَرَدْتَ رَدَّهُ إِلَى الشَّكْلِ الأَوَّلِ عَكَسْتَ الصُّغْرَى وَجَعَلْتَهَا كُبْرَى، ثُمَّ عَكَسْتَ النَّتِيجَةَ بِأَنْ تَقُولَ هَكَذَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِحَجَرٍ» يَنْتُجُ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»، فَتَعْكِسُ النَّتِيجَةَ إِلَى قَوْلِنَا: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسَانٍ»، وَهُوَ المَطْلُوبُ.

ـ وَلِأَنَّ الضَّرْبَ الرَّابِعَ مُرَكَّبٌ مِنْ سَالِبَةٍ جُزْئِيَّةٍ صُغْرَى وَمُوجَبَةٍ كُلِّيَّةٍ كُبْرَى، وَلَوْ رُدَّ إِلَى الشَّكْلِ الأَوَّلِ بِعَكْسِ الكُبْرَى، لَكَانَ مِنْ ضُرُوبِهِ العَقِيمَةِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ، فَلَا يُمْكِنُ رَدُّهُ بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا يُمْكِنُ رَدُّهُ بِدَلِيلِ الافْتِرَاضِ، وَقَدْ بَيَّنَهُ الإِمَامُ السَّنُوسِيُّ فِي «شَرْحِ مُخْتَصَرِهِ» بِمَا يَطُولُ ذِكْرُهُ.

وَقَوْلُهُ: «وَالثَّالِثُ أُرْدُدْهُ بِعَكْسِ الصُّغْرَى» لَا يَظْهَرُ إِلَّا فِي أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ مِنْ ضُرُوبِهِ: الأَوَّلُ، وَالثَّانِي، وَالثَّالِثُ، وَالخَامِسُ.

ـ فَمِثَالُ الضَّرْبِ الأَوَّلِ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» يَنْتُجُ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ»، فَإِذَا أَرَدْتَ رَدَّهُ إِلَى الشَّكْلِ الأَوَّلِ عَكَسْتَ صُغْرَاهُ بِأَنْ تَقُولَ هَكَذَا: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» يَنْتُجُ المَطْلُوبُ بِعَيْنِهِ وَهُوَ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ».

ـ وَمِثَالُ الضَّرْبِ الثَّانِي: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ» يَنْتُجُ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِفَرَسٍ»، فَإِذَا أَرَدْتَ رَدَّهُ إِلَى الشَّكْلِ الأَوَّلِ عَكَسْتَ صُغْرَاهُ بِأَنْ تَقُولَ هَكَذَا: «بَعْضُ

(٩٩) وَتَـنْـتَـهِـي إِلَـى ضَـرُورَةٍ؛ لِـمَـا   مِـنْ دَوْرٍ أَوْ تَـسَـلْـسُـلٍ قَـدْ لَـزِمَـا

الباجوري

الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ» يَنْتُجُ المَطْلُوبُ بِعَيْنِهِ وَهُوَ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِفَرَسٍ».

ـ **وَمِثَالُ الضَّرْبِ الثَّالِثِ**: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ» يَنْتُجُ: «بَعْضُ الإِنْسَانِ جِسْمٌ»، فَإِذَا أَرَدْتَ رَدَّهُ إِلَى الشَّكْلِ الأَوَّلِ عَكَسْتَ صُغْرَاهُ بِأَنْ تَقُولَ هَكَذَا: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ» يَنْتُجُ المَطْلُوبُ بِعَيْنِهِ وَهُوَ: «بَعْضُ الإِنْسَانِ جِسْمٌ».

ـ **وَمِثَالُ الضَّرْبِ الخَامِسِ**: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِجَمَادٍ» يَنْتُجُ: «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِجَمَادٍ»، فَإِذَا أَرَدْتَ رَدَّهُ إِلَى الشَّكْلِ الأَوَّلِ عَكَسْتَ صُغْرَاهُ بِأَنْ تَقُولَ هَكَذَا: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِجَمَادٍ» يَنْتُجُ المَطْلُوبُ بِعَيْنِهِ وَهُوَ: «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِجَمَادٍ».

وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ ظَاهِراً فِي كُلٍّ مِنَ الضَّرْبِ الرَّابِعِ وَالسَّادِسِ:

ـ لِأَنَّ الضَّرْبَ الرَّابِعَ مُرَكَّبٌ مِنْ مُوجَبَةٍ كُلِّيَّةٍ صُغْرَى وَمُوجَبَةٍ جُزْئِيَّةٍ كُبْرَى، وَلَوْ رُدَّ إِلَى الشَّكْلِ الأَوَّلِ بِعَكْسِ الصُّغْرَى لَكَانَ مِنْ ضُرُوبِهِ العَقِيمَةِ؛ لِأَنَّ كُبْرَاهُ جُزْئِيَّةٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِإِنْتَاجِ الشَّكْلِ الأَوَّلِ: «كُلِّيَّةُ الكُبْرَى» فَلَا يُمْكِنُ رَدُّهُ بِذَلِكَ

وَإِنَّمَا يُمْكِنُ رَدُّهُ بِعَكْسِ الكُبْرَى وَجَعْلِهَا صُغْرَى، ثُمَّ عَكْسِ النَّتِيجَةِ، فَإِذَا قُلْتَ مَثَلاً: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الإِنْسَانِ نَاطِقٌ» أَنْتَجَ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ»، فَإِذَا أَرَدْتَ رَدَّهُ إِلَى الشَّكْلِ الأَوَّلِ عَكَسْتَ الكُبْرَى وَجَعَلْتَهَا صُغْرَى، ثُمَّ عَكَسْتَ النَّتِيجَةَ بِأَنْ تَقُولَ هَكَذَا: «بَعْضُ النَّاطِقِ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» يَنْتُجُ: «بَعْضُ النَّاطِقِ حَيَوَانٌ»، فَتَعْكِسُ النَّتِيجَةُ إِلَى قَوْلِنَا: «بَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ»، وَهُوَ المَطْلُوبُ.

ـ وَلِأَنَّ الضَّرْبَ السَّادِسَ مُرَكَّبٌ مِنْ مُوجَبَةٍ كُلِّيَّةٍ صُغْرَى وَسَالِبَةٍ جُزْئِيَّةٍ كُبْرَى، وَلَوْ رُدَّ إِلَى الشَّكْلِ الأَوَّلِ بِعَكْسِ الصُّغْرَى، لَكَانَ مِنْ ضُرُوبِهِ العَقِيمَةِ لِمَا ذُكِرَ، فَلَا يُمْكِنُ رَدُّهُ بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا يُمْكِنُ رَدُّهُ بِدَلِيلِ الِافْتِرَاضِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ الإِمَامُ السَّنُوسِيُّ فِي «شَرْحِ مُخْتَصَرِهِ» بِمَا لَا يُنَاسِبُ ذِكْرُهُ هُنَا.

وَقَوْلُهُ: «**وَرَابِعٌ... إلخ**» عَلَى التَّوْزِيعِ؛ لِأَنَّ الشَّقَّ الأَوَّلَ ـ أَعْنِي: «عَكْسَ التَّرْتِيبِ» ـ بِالنِّسْبَةِ لِثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ مِنْ ضُرُوبِهِ: الأَوَّلُ، وَالثَّانِي، وَالثَّالِثُ.

(٩٩) وَتَنْتَهِي إِلَى ضَرُورَةٍ؛ لِمَا ... مِنْ دَوْرٍ أَوْ تَسَلْسُلٍ قَدْ لَزِمَا

✿ ✿ ✿

الباجوري

ـ **فَمِثَالُ الضَّرْبِ الأَوَّلِ أَنْ تَقُولَ**: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ» يَنْتُجُ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ»، فَإِذَا أَرَدْتَ رَدَّهُ إِلَى الشَّكْلِ الأَوَّلِ عَكَسْتَ تَرْتِيبَهُ، ثُمَّ عَكَسْتَ النَّتِيجَةَ بِأَنْ تَقُولَ هَكَذَا: «كُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» يَنْتُجُ: «كُلُّ نَاطِقٍ حَيَوَانٌ»، فَتُعْكَسُ النَّتِيجَةُ إِلَى قَوْلِنَا: «بَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ»، وَهُوَ المَطْلُوبُ.

ـ **وَمِثَالُ الضَّرْبِ الثَّانِي أَنْ تَقُولَ**: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ النَّاطِقِ إِنْسَانٌ» يَنْتُجُ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ»، فَإِذَا أَرَدْتَ رَدَّهُ إِلَى الشَّكْلِ الأَوَّلِ عَكَسْتَ تَرْتِيبَهُ، ثُمَّ عَكَسْتَ النَّتِيجَةَ بِأَنْ تَقُولَ هَكَذَا: «بَعْضُ النَّاطِقِ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» يَنْتُجُ: «بَعْضُ النَّاطِقِ حَيَوَانٌ»، فَتُعْكَسُ النَّتِيجَةُ إِلَى قَوْلِنَا: «بَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ»، وَهُوَ المَطْلُوبُ.

ـ **وَمِثَالُ الضَّرْبِ الثَّالِثِ أَنْ تَقُولَ**: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِجَمَادٍ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ» يَنْتُجُ: «لَا شَيْءَ مِنَ الجَمَادِ بِنَاطِقٍ»، فَإِذَا أَرَدْتَ رَدَّهُ إِلَى الشَّكْلِ الأَوَّلِ عَكَسْتَ تَرْتِيبَهُ، ثُمَّ عَكَسْتَ النَّتِيجَةَ بِأَنْ تَقُولَ هَكَذَا: «كُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِجَمَادٍ» يَنْتُجُ: «لَا شَيْءَ مِنَ النَّاطِقِ بِجَمَادٍ»، فَتُعْكَسُ النَّتِيجَةُ إِلَى قَوْلِنَا: «لَا شَيْءَ مِنَ الجَمَادِ بِنَاطِقٍ»، وَهُوَ المَطْلُوبُ.

وَالشِّقُّ الثَّانِي ـ أَعْنِي: «عَكْسَ المُقَدِّمَاتِ» ـ: بِالنِّسْبَةِ لِلضَّرْبِ الرَّابِعِ وَالخَامِسِ.

ـ **فَمِثَالُ الضَّرْبِ الرَّابِعِ أَنْ تَقُولَ**: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الفَرَسِ بِإِنْسَانٍ» يَنْتُجُ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِفَرَسٍ»، فَإِذَا أَرَدْتَ رَدَّهُ إِلَى الشَّكْلِ الأَوَّلِ عَكَسْتَ مُقَدِّمَتَيْهِ بِأَنْ تَقُولَ هَكَذَا: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ» يَنْتُجُ المَطْلُوبَ بِعَيْنِهِ وَهُوَ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِفَرَسٍ».

ـ **وَمِثَالُ الضَّرْبِ الخَامِسِ أَنْ تَقُولَ**: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الجَمَادِ بِحَيَوَانٍ» يَنْتُجُ: «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِجَمَادٍ»، فَإِذَا أَرَدْتَ رَدَّهُ إِلَى الشَّكْلِ الأَوَّلِ عَكَسْتَ مُقَدِّمَتَيْهِ بِأَنْ تَقُولَ هَكَذَا: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِجَمَادٍ» يَنْتُجُ المَطْلُوبَ بِعَيْنِهِ وَهُوَ: «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِجَمَادٍ»، وَهَذَا مَا يَسَّرَهُ اللهُ تَعَالَى عَلَى هَذِهِ الأَبْيَاتِ، فَاحْفَظْهُ.

✿ ✿ ✿

فَصْلٌ فِي الاسْتِثْنَائِي

(١٠٠) وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِـ: «الِاسْتِثْنَائِي» يُعْرَفُ بِـ: «الشَّرْطِيْ» بِلَا امْتِرَاءِ

الباجوري

فَصْلٌ فِي الاسْتِثْنَائِي

[قَوْلُهُ:] (فَصْلٌ فِي الاسْتِثْنَائِي) لَعَلَّ الْمُصَنِّفَ تَرْجَمَ بِهَذِهِ التَّرْجَمَةِ لِطُولِ العَهْدِ، وَإِلَّا فَكَانَ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ: أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «وَمِنْهُ... إلخ» مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «فَمِنْهُ... إلخ» كَمَا لَا يَخْفَى.

وَاعْلَمْ أَنَّ الِاسْتِثْنَائِيَّ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَتَيْنِ:

(١) ـ إِحْدَاهُمَا: شَرْطِيَّةٌ، وَتُسَمَّى: «كُبْرَى».

(٢) ـ وَالأُخْرَى: اسْتِثْنَائِيَّةٌ، وَتُسَمَّى: «صُغْرَى».

وَلِذَلِكَ يُسَمَّى بِاسْمَيْنِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ؛ فَالأَوَّلُ هُوَ[1] الِاسْتِثْنَائِيُّ؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى الِاسْتِثْنَائِيَّةِ، وَالثَّانِي هُوَ[2] الشَّرْطِيُّ؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى الشَّرْطِيَّةِ.

وَإِنَّمَا سُمِّيَتِ الشَّرْطِيَّةُ: «كُبْرَى»، وَالِاسْتِثْنَائِيَّةُ: «صُغْرَى»؛ لِأَنَّ أَلْفَاظَ الِاسْتِثْنَائِيَّةِ عَلَى نَحْوِ النِّصْفِ مِنْ أَلْفَاظِ الشَّرْطِيَّةِ، وَأَيْضاً: لَوِ اعْتَبَرْتَهُمَا بِالتَّرْتِيبِ الِاقْتِرَانِيِّ؛ بِأَنْ جَعَلْتَهُمَا عَلَى هَيْئَةِ الشَّكْلِ الأَوَّلِ الْمُرَكَّبِ مِنْ حَمْلِيَّةٍ وَشَرْطِيَّةٍ، لَوَجَدْتَ فِيهِ الِاسْتِثْنَائِيَّةَ صُغْرَى وَالشَّرْطِيَّةَ كُبْرَى، فَإِذَا قُلْتَ مَثَلاً: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَاناً فَهُوَ حَيَوَانٌ، لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ» وَجَدْتَهُ فِي قُوَّةِ قَوْلِكَ: «هَذَا إِنْسَانٌ، وَكُلُّ مَا كَانَ إِنْسَاناً فَهُوَ حَيَوَانٌ»، وَنَتِيجَتُهُ عَيْنُ نَتِيجَتِهِ، وَلَا يَخْتَلِفَانِ إِلَّا فِي تَقْدِيمِ الصُّغْرَى وَتَأْخِيرِهَا فِي اللَّفْظِ؛ أَفَادَهُ الْمَلَّوِيُّ فِي «كَبِيرِهِ»[3].

قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ مَا يُدْعَى) أَيْ: مِنَ القِيَاسِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَا يُسَمَّى بِالِاسْتِثْنَائِيِّ؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنِ اشْتِمَالِهِ عَلَى الِاسْتِثْنَائِيَّةِ الْمَذْكُورِ فِيهَا أَدَاةُ الِاسْتِثْنَاءِ، وَهِيَ: «لَكِنْ»، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ أَدَاةُ اسْتِثْنَاءٍ[4]،

---

(١) في نسخة خطية: «وهو» بدلاً من «هو».

(٢) في بعض النسخ الخطية: «وهو» بدلاً من «هو».

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ٣٩٥).

(٤) في المطبوع وبعض النسخ الخطية: «الاستثناء» بدلاً من «استثناء».

(١٠٠) وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِـ: «الإِسْتِثْنَائِي» يُعْرَفُ بِـ: «الشَّرْطِيْ» بِلَا امْتِرَاءِ

(١٠١) وَهْوَ: الَّذِي دلَّ عَلَى النَّتِيْجَةِ أَوْ ضِدِّهَا بِالفِعْلِ لَا بِالقُوَّةِ

الباجوري

مَعَ كَوْنِهَا أَدَاةَ اسْتِدْرَاكٍ؛ لِشِبَهِ الِاسْتِدْرَاكِ بِالِاسْتِثْنَاءِ فِي إِحْدَاثِهِ فِيمَا قَبْلَهُ شَيْئاً[1] لَمْ يُوجَدْ فِيهِ؛ كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ يَعْقُوبَ مَبْسُوطاً[2].

قَوْلُهُ: (يُعْرَفُ[3] بِـ: «الشَّرْطِيْ») بِحَذْفِ «اليَاءِ»، أَوْ ثُبُوتِهَا سَاكِنَةً؛ لِلْوَزْنِ؛ أَيْ: يُسَمَّى بِالشَّرْطِيِّ؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى الشَّرْطِيَّةِ كَمَا مَرَّ.

وَإِنَّمَا لَمْ يُسَمَّ الِاقْتِرَانِيُّ بِذَلِكَ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ يَتَرَكَّبُ مِنَ الشَّرْطِيَّةِ عَلَى الرَّاجِحِ؛ لِعَدَمِ لُزُومِ ذَلِكَ[4] فِيهِ، فَإِنَّهُ قَدْ يَتَرَكَّبُ مِنْ مَحْضِ الحَمْلِيَّاتِ، بَلْ هَذَا هُوَ الأَكْثَرُ فِيهِ، كَذَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ المَلَّوِيِّ فِي «كَبِيرِهِ»[5].

قَوْلُهُ: (بِلَا امْتِرَاءِ) أَيْ: بِلَا شَكٍّ.

قَوْلُهُ: (وَهْوَ: الَّذِي دلَّ... إلخ[6]) يَعْنِي: أَنَّ القِيَاسَ الِاسْتِثْنَائِيَّ هُوَ: «الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ بِالفِعْلِ، أَوْ عَلَى ضِدِّهَا كَذَلِكَ».

فَالأَوَّلُ: إِذَا اسْتَثْنَيْتَ عَيْنَ المُقَدَّمِ؛ كَمَا إِذَا قُلْتَ: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ، لَكِنَّ الشَّمْسَ طَالِعَةٌ» فَـ: «النَّهَارُ مَوْجُودٌ».

وَالثَّانِي: إِذَا اسْتَثْنَيْتَ نَقِيضَ التَّالِي؛ كَمَا إِذَا قُلْتَ: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ، لَكِنَّ النَّهَارَ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ» فَـ: «الشَّمْسُ لَيْسَتْ بِطَالِعَةٍ».

قَوْلُهُ: (أَوْ ضِدِّهَا[7]) المُرَادُ بِـ «الضِّدِّ» هُنَا: مَعْنَاهُ اللُّغَوِيُّ، وَهُوَ: «مُطْلَقُ المُنَافِي»، **فَانْدَفَعَ**

---

(١) الشرشيمي: قوله: (فِي إِحْدَاثِهِ فِيمَا قَبْلَهُ شَيْئاً) فالاستثناءُ إحداث إخراج المستثنى، ولولاه لكان داخلاً، وهذا أحدث فيما قبله الوضع أو الرَّفع.

(٢) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٢٨٢).

(٣) الشرشيمي: قوله: (يُعْرَفُ) خبرٌ لمبتدأ محذوف؛ أي: وهو يعرف.

(٤) الشرشيمي: قوله: (لِعَدَمِ لُزُومِ ذَلِكَ) أي: ولأنَّ علَّة التَّسمية لا توجبها.

(٥) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ٣٨١).

(٦) الشرشيمي: قوله: (وَهْوَ: الَّذِي دلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ) ليس المراد بـ «الدَّلالة» [أ/٣٨]: الإفادة، بلِ المرادُ الاشتمال. وقوله: «دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ» أي: صورتها ونظيرها، لا عينها؛ لأنَّه إذا استثنى عين المقدَّم أنتج عين التَّالي، والتَّالي ليس عين النَّتيجة؛ لأنَّ النَّتيجة قضيَّةٌ تحتمل الصِّدق والكذب، والتَّالي جزء قضيَّةٍ لا يحتملها.

(٧) الشرشيمي: قوله: (أَوْ ضِدِّهَا) وذلك الضِّدُّ هو عين المقدَّم؛ لأنَّه إذا استثنى نقيض التَّالي أنتج نقيض المقدَّم، فيكون القياس مشتملاً على نقيض النَّتيجة وهو عين المقدَّم.

(١٠١) وَهْوَ: الَّذِي دِلَّ عَلَى النَّتِيْجَةِ أَوْ ضِدِّهَا بِالفِعْلِ لَا بِالقُوَّةِ
(١٠٢) فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالِ: أَنْتَجَ وَضْعُ ذَاكَ وَضْعَ التَّالِي
(١٠٣) وَرَفْعُ تَالٍ رَفْعَ أَوَّلٍ، وَلَا يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا لِمَا انْجَلَى

الباجوري

مَا قَدْ يُقَالُ: الضِّدَّانِ هُمَا: «الأَمْرَانِ الوُجُودِيَّانِ اللَّذَانِ بَيْنَهُمَا غَايَةُ الخِلَافِ... إلخ»، وَمَا هُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ، كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ الشَّيْخُ المَلَّوِيُّ(١).

قَوْلُهُ: (بِالفِعْلِ) أَيْ: بِأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَذْكُوراً فِيهِ بِصُورَتِهِ.

وَقَوْلُهُ: (لَا بِالقُوَّةِ) تَصْرِيحٌ بِمَا عُلِمَ.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ... إلخ) غَرَضُهُ بِذَلِكَ: بَيَانُ كَيْفِيَّةِ إِنْتَاجِ القِيَاسِ الشَّرْطِيِّ.

وَقَوْلُهُ: (ذَا اتِّصَالِ) أَيْ: بِأَنْ كَانَتْ شَرْطِيَّةً مُتَّصِلَةً.

وَقَوْلُهُ: (أَنْتَجَ وَضْعُ ذَاكَ وَضْعَ التَّالِي) أَيْ: أَنْتَجَ إِثْبَاتُ المُقَدَّمِ فِي الِاسْتِثْنَائِيَّةِ إِثْبَاتَ التَّالِي فِي النَّتِيجَةِ؛ لِأَنَّ المُقَدَّمَ مَلْزُومٌ لِلتَّالِي، وَثُبُوتُ المَلْزُومِ يَقْتَضِي ثُبُوتَ لَازِمِهِ، وَمِثَالُ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَاناً كَانَ حَيَوَاناً، لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ» فَـ: «هُوَ حَيَوَانٌ».

وَقَوْلُهُ: (وَرَفْعُ تَالٍ رَفْعَ أَوَّلٍ) أَيْ: وَأَنْتَجَ نَفْيُ التَّالِي فِي الِاسْتِثْنَائِيَّةِ نَفْيَ المُقَدَّمِ فِي النَّتِيجَةِ؛ لِأَنَّ التَّالِي لَازِمٌ لِلْمُقَدَّمِ، وَانْتِفَاءُ اللَّازِمِ يَقْتَضِي انْتِفَاءَ المَلْزُومِ، وَمِثَالُ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَاناً كَانَ حَيَوَاناً، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ» فَـ: «لَيْسَ بِإِنْسَانٍ».

قَوْلُهُ: (وَلَا يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا) يَعْنِي: أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الإِنْتَاجُ فِي عَكْسِ وَضْعِ(٢) المُقَدَّمِ وَهُوَ وَضْعُ

الأنبابي

قوله: (بِأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَذْكُوراً [أ/ ٢٨] فِيهِ بِصُورَتِهِ) تصويرٌ للدَّلالة على ذلك بالفعل بيَّن به أنَّ المراد بالدَّلالة على ذلك الاشتمال عليه، لا ما يتبادر منها، وهو الإفادة حتَّى يرد أنَّ الاقترانيَّ يفيد أيضاً النَّتيجة بالفعل.

ثمَّ لا يرد: أنَّه تقدَّم في تعريف القياس أنَّه يجب مغايرة القياس للنَّتيجة لقوله فيه: «مُسْتَلْزِماً بِالذَّاتِ قَوْلاً آخَرَ»؛ لأنَّ المراد بالمغايرة أن لا تكون النَّتيجة مشتملةً على إحدى المقدِّمتين، وهي فيما نحن فيه جزء إحداهما، لا عين إحداهما.

✿ ✿ ✿

(١) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ٣٨٢).

(٢) الشرشيمي: قوله: (وَضْعِ) لأنَّ المراد بـ«العكس»: الرَّفع، وقد شبَّهه بالوضع في أنَّ كلًّا ينتج خلاف نفيه؛ أي: القياس.

(١٠٣) وَرَفْـعُ تَـالٍ رَفْـعَ أَوَّلٍ، وَلَا يَلْـزَمُ فِي عَكْسِهِمَا لِمَا انْجَلَى

(١٠٤) وَإِنْ يَكُـنْ مُنْفَصِلاً: فَوَضْعُ ذَا يُنْتِـجُ رَفْـعَ ذَاكَ، وَالْعَكْسُ كَذَا

الباجوري

التَّالِي، وَلَا فِي عَكْسِ رَفْعِ التَّالِي وَهُوَ رَفْعُ المُقَدَّمِ؛ فَإِذَا قُلْتَ مَثَلاً: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَاناً كَانَ حَيَوَاناً، لَكِنَّهُ حَيَوَانٌ» لَمْ يُنْتِجْ: «أَنَّهُ إِنْسَانٌ» وَلَا: «أَنَّهُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، وَإِذَا قُلْتَ مَثَلاً: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَاناً كَانَ حَيَوَاناً، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ» لَمْ يُنْتِجْ: «أَنَّهُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ» وَلَا: «أَنَّهُ حَيَوَانٌ».

وَلَا يَرِدُ نَحْوَ: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَاناً كَانَ نَاطِقاً»؛ لِأَنَّ اسْتِلْزَامَ وَضْعِ التَّالِي فِيهِ لِوَضْعِ المُقَدَّمِ، وَرَفْعِ المُقَدَّمِ رَفْعُ التَّالِي لَيْسَ لِصُورَةِ القِيَاسِ، بَلْ لِخُصُوصِ المَادَّةِ.

قَوْلُهُ: (لِمَا انْجَلَى) أَيْ: لِمَا اتَّضَحَ مِنْ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ التَّالِي أَعَمَّ مِنَ المُقَدَّمِ؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَاناً، كَانَ حَيَوَاناً»، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وَضْعِ الأَعَمِّ وَضْعُ الأَخَصِّ وَلَا رَفْعُهُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ رَفْعِ الأَخَصِّ رَفْعُ الأَعَمِّ وَلَا وَضْعُهُ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلاً... إلخ) أَيْ: بِأَنْ كَانَتْ شَرْطِيَّةٌ[١] مُنْفَصِلَةً، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهَا: إِمَّا أَنْ تَكُونَ مَانِعَةَ الجَمْعِ وَالخُلُوِّ مَعاً، وَهَذَا القِسْمُ هُوَ[٢] الأَخَصُّ، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مَانِعَةَ الجَمْعِ فَقَطْ، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مَانِعَةَ الخُلُوِّ فَقَط؛ **وَلِذَلِكَ كَانَ القِيَاسُ المُنْفَصِلُ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ**:

(١) ـ **الأَوَّلُ**: «مَانِعُهُمَا»، وَهُوَ الأَخَصُّ، وَهُوَ: «مَا كَانَتْ شَرْطِيَّتُهُ المُنْفَصِلَةُ مَانِعَتَهُمَا».

(٢) ـ **وَالثَّانِي**: «مَانِعُ الجَمْعِ فَقَطْ»، وَهُوَ: «مَا كَانَتْ شَرْطِيَّتُهُ المُنْفَصِلَةُ مَانِعَةَ الجَمْعِ فَقَطْ».

(٣) ـ **وَالثَّالِثُ**: «مَانِعُ الخُلُوِّ فَقَطْ»، وَهُوَ: «مَا كَانَتْ شَرْطِيَّتُهُ المُنْفَصِلَةُ مَانِعَةَ الخُلُوِّ فَقَطْ».

وَقَدْ بَيَّنَ المُصَنِّفُ كَيْفِيَّةَ إِنْتَاجِ كُلٍّ مِنْ هَذِهِ الأَقْسَامِ عَلَى التَّرْتِيبِ المَذْكُورِ، فَذَكَرَ لِلأَوَّلِ أَرْبَعَ نَتَائِجَ[٣]، وَلِكُلٍّ مِنَ الثَّانِي وَالثَّالِثِ نَتِيجَتَيْنِ، كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ.

قَوْلُهُ: (فَوَضْعُ ذَا يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ) أَيْ: فَإِثْبَاتُ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ يُنْتِجُ نَفْيَ[٤] الآخَرِ؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ

---

(١) في بعض النسخ الخطية: «شرطيته» بدلاً من «شرطية».

(٢) في المطبوع: «هو القسم» بدلاً من «القسم هو».

(٣) **الشرشيمي**: **قوله**: (أَرْبَعَ نَتَائِجَ) وذلك أنَّه إذا وضع المقدَّم أنتج رفع التَّالي، وبالعكس، فهاتان صورتان، وإذا رفع المقدَّم أنتج وضع التَّالي، وبالعكس، فهاتن صورتان أيضاً، وفي مانعة الجمع فقط إذا وضع المقدَّم أنتج رفع التَّالي، وبالعكس، فهاتان صورتان، وفي مانعة الخلوّ إذا رفع المقدَّم أنتج وضع التَّالي، وبالعكس، فهاتان صورتان أيضاً، فاتَّضح ما قاله المحشِّي.

(٤) في بعض النسخ الخطية: «رفعَ» بدلاً من «نفي».

(١٠٤) وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلاً: فَوَضْعُ ذَا يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ، وَالعَكْسُ كَذَا
(١٠٥) وَذَاكَ فِي الأَخَصِّ، ثُمَّ إِنْ يَكُنْ مَانِعَ جَمْعٍ فَبِوَضْعِ ذَا زُكِنْ
(١٠٦) رَفْعٌ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ، وَإِذَا مَانِعَ رَفْعٍ كَانَ فَهْوَ عَكْسُ ذَا

الباجوري

اجْتِمَاعُهُمَا؛ فَإِذَا قُلْتَ مَثَلاً: «العَدَدُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ زَوْجاً وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فَرْداً، لَكِنَّهُ زَوْجٌ» أَنْتَجَ: «أَنَّهُ لَيْسَ بِفَرْدٍ»، أَوْ قُلْتَ: «لَكِنَّهُ فَرْدٌ» أَنْتَجَ: «أَنَّهُ لَيْسَ بِزَوْجٍ».

وَقَوْلُهُ: (وَالعَكْسُ كَذَا) أَيْ: رَفْعُ ذَا يُنْتِجُ وَضْعَ ذَاكَ، فَرَفْعُ أَحَدِهِمَا يُنْتِجُ وَضْعَ الآخَرِ؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ ارْتِفَاعُهُمَا؛ فَإِذَا قُلْتَ فِي المِثَالِ المَذْكُورِ: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِزَوْجٍ» أَنْتَجَ: «أَنَّهُ فَرْدٌ»، أَوْ قُلْتَ: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِفَرْدٍ» أَنْتَجَ: «أَنَّهُ زَوْجٌ».

وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِيطَاءَ فِي هَذِهِ القَافِيَةِ؛ لِاخْتِلَافِ المَعْنَى المُسْتَعْمَلُ فِيهِ اسْمُ الإِشَارَةِ[1] فِي الشَّطْرِ الأَوَّلِ وَالشَّطْرِ الثَّانِي.

قَوْلُهُ: (وَذَاكَ فِي الأَخَصِّ) يَعْنِي: أَنَّ مَجْمُوعَ ذَلِكَ[2] فِي الشَّرْطِيِّ الحَقِيقِيِّ الَّذِي هُوَ أَخَصُّ مِنْ غَيْرِهِ؛ بِنَاءً عَلَى مَا قَدَّمَهُ المُصَنِّفُ مِنْ أَنَّ الحَقِيقِيَّةَ[3] أَخَصُّ مِنْ كُلٍّ مِنْ مَانِعَةِ الجَمْعِ وَمَانِعَةِ الخُلُوِّ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ إِنْ يَكُنْ مَانِعَ جَمْعٍ. . . إلخ) يُحْتَمَلُ أَنَّ «ثُمَّ» لِلتَّرْتِيبِ الذِّكْرِيِّ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهَا لِلتَّرْتِيبِ فِي الشَّرَفِ؛ لِأَنَّ الحَقِيقِيَّ أَشْرَفُ مِنْ غَيْرِهِ.

وَقَوْلُهُ: (فَبِوَضْعِ ذَا. . . إلخ) أَيْ: فَبِوَضْعِ[4] أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ فُهِمَ رَفْعُ الآخَرِ؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُهُمَا، فَإِذَا قُلْتَ مَثَلاً: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الجِسْمُ أَبْيَض وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَسْوَدَ، لَكِنَّهُ أَبْيَضُ» أَنْتَجَ: «أَنَّهُ لَيْسَ بِأَسْوَدَ»، أَوْ قُلْتَ: «لَكِنَّهُ أَسْوَدُ» أَنْتَجَ: «أَنَّهُ لَيْسَ بِأَبْيَضَ».

وَقَوْلُهُ: (دُونَ عَكْسٍ) أَيْ: لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ ارْتِفَاعُهُمَا، فَلَا يَنْتُجُ رَفْعُ أَحَدِهِمَا وَضْعَ الآخَرِ، فَلَوْ قُلْتَ فِي المِثَالِ المَذْكُورِ: «لَكِنَّهُ[5] لَيْسَ بِأَبْيَضَ» لَمْ يُنْتِجْ: «أَنَّهُ أَسْوَدُ»، وَلَوْ قُلْتَ: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِأَسْوَدَ» لَمْ يُنْتِجْ: «أَنَّهُ أَبْيَضُ».

---

(١) الشرشيمي: قوله: (لِاخْتِلَافِ المَعْنَى المُسْتَعْمَلُ فِيهِ اسْمُ الإِشَارَةِ) وذلك أنَّ المراد باسم الإشارة الأوَّل أحد الطَّرفين، والمرادُ بالثَّاني: أنَّ رفع أحد الطَّرفين ينتج وضع الآخر.

(٢) في بعض النسخ الخطية: «ذاك» بدلاً من «ذلك».

(٣) في المطبوع وبعض النسخ الخطية: «الحقيقة» بدلاً من «الحقيقية».

(٤) في المطبوع وبعض النسخ الخطية: «فيوضع» بدلاً من «فبوضع».

(٥) في بعض النسخ الخطية: «ولكنه» بدلاً من «لكنه».

(١٠٦) رَفْعٌ لِـذَاكَ دُونَ عَـكْـسٍ، وَإِذَا مَـانِـعَ رَفْـعٍ كَـانَ فَـهْـوَ عَـكْـسُ ذَا

✿ ✿ ✿

الباجوري

قَوْلُهُ: (وَإِذَا مَانِعَ رَفْعٍ كَانَ) لَا يَخْفَى أَنَّ «كَانَ» مُؤَخَّرَةٌ[1] مِنْ تَقْدِيمٍ، وَالأَصْلُ: وَإِذَا كَانَ مَانِعُ رَفْعٍ.

وَقَوْلُهُ: (فَهْوَ عَكْسُ ذَا) أَيْ: عَكْسُ مَانِعِ الجَمْعِ، فَبِرَفْعِ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ زُكِنَ[2] وَضْعُ الآخَرِ دُونَ عَكْسٍ؛ فَإِذَا قُلْتَ مَثَلاً: «هَذَا: إِمَّا غَيْرُ أَبْيَضَ وَإِمَّا غَيْرُ أَسْوَدَ، لَكِنَّهُ لَيْسَ غَيْرُ أَبْيَضَ» أَنْتَجَ: «أَنَّهُ غَيْرُ أَسْوَدَ»، أَوْ قُلْتَ: «لَكِنَّهُ لَيْسَ غَيْرُ أَسْوَدَ» أَنْتَجَ: «أَنَّهُ غَيْرُ أَبْيَضَ»، بِخِلَافِ مَا لَوْ قُلْتَ: «لَكِنَّهُ غَيْرُ أَبْيَضَ»، [فَإِنَّهُ لَا يُنْتِجُ: «أَنَّهُ لَيْسَ غَيْرُ أَسْوَدَ»، وَبِخِلَافِ مَا لَوْ قُلْتَ: «لَكِنَّهُ غَيْرُ أَسْوَدَ» فَإِنَّهُ لَا يُنْتِجُ: «أَنَّهُ لَيْسَ غَيْرُ أَبْيَضَ»][3]، وَإِنَّمَا أَنْتَجَ فِي الشَّقِّ الأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ ارْتِفَاعُهُمَا، وَإِنَّمَا لَمْ يُنْتِجْ فِي الشَّقِّ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُهُمَا.

✿ ✿ ✿

---

(١) في بعض النسخ الخطية: «مؤخر» بدلاً من «مؤخرة».

(٢) في المطبوع وبعض النسخ الخطية: «أنتج» بدلاً من «زكن».

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من النسخ الخطية، مثبت من المطبوع.

(لَوَاحِقُ القِيَاسِ)

(١٠٧) وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ: «مُرَكَّبَا» لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا

الباجوري

(لَوَاحِقُ القِيَاسِ)

فَصْلٌ فِي[١] (لَوَاحِقِ القِيَاسِ) الإِضَافَةُ جِنْسِيَّةٌ، لَا اسْتِغْرَاقِيَّةٌ؛ لِأَنَّ المُصَنِّفَ لَمْ يَتَكَلَّمْ إِلَّا عَلَى ثَلَاثَةٍ مِنْهَا؛ وَهِيَ: القِيَاسُ المُرَكَّبُ، وَقِيَاسُ الِاسْتِقْرَاءِ، وَقِيَاسُ التَّمْثِيلِ؛ وَأَهْمَلَ رَابِعاً وَهُوَ: قِيَاسُ الخُلْفِ[٢]، وَضَابِطُهُ: «أَنْ يُسْتَدَلَّ عَلَى ثُبُوتِ المَطْلُوبِ بِإِبْطَالِ نَقِيضِهِ»؛ كَأَنْ تَقُولَ فِي مَقَامِ الِاسْتِدْلَالِ عَلَى ثُبُوتِ قِدَمِهِ تَعَالَى: «لَوْ لَمْ يَكُنْ قَدِيماً لَكَانَ حَادِثاً، وَلَوْ كَانَ حَادِثاً لَزِمَ المُحَالُ، وَمَا أَدَّى إِلَى المُحَالِ بَاطِلٌ، وَإِذَا بَطَلَ ذَلِكَ بَطَلَ مَا أَدَّى إِلَيْهِ، وَإِذَا بَطَلَ ذَلِكَ ثَبَتَ المَطْلُوبُ».

وَ«أَلْ» فِي «القِيَاسِ» لِلعَهْدِ، وَالمَعْهُودُ: القِيَاسُ البَسِيطُ، وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ جَعْلُ القِيَاسِ المُرَكَّبِ مِنْ جُمْلَةِ اللَّوَاحِقِ.

قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ: «مُرَكَّبَا») أَيْ: وَمِنَ القِيَاسِ مِنْ حَيْثُ هُوَ[٣] مَا يُسَمُّونَهُ: «قِيَاساً مُرَكَّباً».

الأنبابي

قوله: (وَهُوَ: قِيَاسُ الخُلْفِ) أيِ: الباطل، سمِّي بذلك؛ لكونه ينتج الباطل على تقدير عدم صحَّة المطلوب، لا لكونه باطلاً.

وقيل: لأنَّ المستدلَّ به ينزل حجَّته خلف ظهره، ويقصد حجَّة خصمه ليبطلها.

وقيل: لأنَّه يأتي المطلوب مِن خلفه؛ أي: مِن ورائه الَّذي هو نقيضه.

وقيل: لأنَّ نتيجته مما ينبذ خلف الظَّهر؛ لبطلانها، فيصحُّ المطلوب. اهـ «يوسيُّ»[٤].

✿ ✿ ✿

---

(١) «فصل في» زيادة من بعض النسخ الخطية.

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: (وَهُوَ: قِيَاسُ الخُلْفِ) بفتح الخاء؛ أيِ: القياس الدَّالُّ على خَلف المطلوب؛ أي: مخالفه؛ أي: نقيضه؛ فكأنَّه يأتي مِن خلفه الَّذي هو نقيضه، ويتركَّب مِن قياسين: أحدهما: اقترانيٌّ، والآخر: استثنائيٌّ. وقال بعضهم: «سمِّي قياس الخلف؛ لأنَّه يؤدِّي إلى الخلف؛ أيِ: المحال على تقدير عدم حقيَّة المطلوب»، والظَّاهرُ على هذا: أنَّه بضمِّ لخاء.

(٣) **الشرشيمي**: **قوله**: (مِنْ حَيْثُ هُوَ) أي: فيكون في كلامه استخدامٌ، فقد ذكر القياس بمعنى: البسيط، وأعاد عليه الضَّمير بمعنى: مطلق القياس.

(٤) انظر: «نفائس الدرر في حواشي المختصر» (ص: ٦٢٨).

(١٠٧) وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ: «مُرَكَّبَا» لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا
(١٠٨) فَرَكِّبَنْهُ إِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْلَمَهْ وَاقْلِبْ نَتِيْجَةً بِهِ مُقَدِّمَهْ
(١٠٩) يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِأُخْرَى نَتِيْجَةٌ إِلَى هَلُمَّ جَرَّا

الباجوري

وَقَوْلُهُ: (لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا) أَيْ: وَلَوْ بِالقُوَّةِ؛ كَمَا فِي مَفْصُولِ النَّتَائِجِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الحُجَجَ جَمْعُ: «حُجَّةٍ» وَهِيَ: القِيَاسُ، لَكِنَّ المُرَادَ بِالجَمْعِ مَا فَوْقَ الوَاحِدِ.

قَوْلُهُ: (فَرَكِّبَنْهُ[1]) جَوَابُ الشَّرْطِ الَّذِي بَعْدَهُ عَلَى مَذْهَبِ الكُوفِيِّينَ، وَدَلِيلُ جَوَابِهِ عَلَى مَذْهَبِ البَصْرِيِّينَ.

قَوْلُهُ: (وَاقْلِبْ نَتِيْجَةً... إلخ) أَيْ: وَلَوْ تَقْدِيراً؛ كَمَا فِي مَفْصُولِ النَّتَائِجِ.

قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيْ: فِيهِ، فَـ «البَاءُ» بِمَعْنَى: «فِي».

قَوْلُهُ: (مُقَدِّمَهْ) مَعْمُولٌ[2] ثَانٍ لِقَوْلِهِ: «اقْلِبْ»؛ لِتَضْمِينِهِ[3] مَعْنَى: «اجْعَلْ».

قَوْلُهُ: (بِأُخْرَى) أَيْ: مَعَ أُخْرَى، فَـ «البَاءُ» بِمَعْنَى: «مَعَ».

قَوْلُهُ: (إِلَى هَلُمَّ جَرًّا) اعْلَمْ أَنَّ «هَلُمَّ» فِي الأَصْلِ تُسْتَعْمَلُ لِطَلَبِ الإِقْبَالِ، ثُمَّ اسْتُعِيرَتْ لِطَلَبِ الاِسْتِمْرَارِ، وَ«الجَرُّ» فِي الأَصْلِ مَصْدَرُ «جَرَّهُ»: إِذَا سَحَبَهُ، وَالمُرَادُ مِنْهُ هُنَا: الاِسْتِمْرَارُ، وَ«إِلَى» فِي كَلَامِ المُصَنِّفِ مُقَدَّرَةُ الدُّخُولِ عَلَى مَحْذُوفٍ مَوْصُوفٍ بِقَوْلٍ مَحْذُوفٍ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: «إِلَى أَمْرٍ يُقَالُ فِيهِ لِيَسْتَمِرَّ عَلَى ذَلِكَ اسْتِمْرَاراً»[4]. اهـ ....

(١) الشرشيمي: قوله المتن: (فَرَكِّبَنْهُ) أي: فاعلم كيفيَّة تركُّبه المعلومة مِن قوله: «وَاقْلِبْ نَتِيجَةً... إلخ».

(٢) في المطبوع وبعض النسخ الخطية: «مفعول» بدلاً من «معمول».

(٣) في المطبوع وبعض النسخ الخطية: «لتضمنه» بدلاً من «لتضمينه».

(٤) الشرشيمي: قوله: (فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِلَى أَمْرٍ... إلخ) حاصلُ هذا: أنَّك إمَّا أن تستعير «هَلُمَّ» مِن طلب الإقبال إلى طلب الاستمرار، فيكون المعنى على هذا: «أوِ انته في القلب إلى أمرٍ يقال فيه: ليستمرَّ التَّركيب استمراراً هكذا إلى حصوله»؛ أي: يطلب استمرار التَّركيب بقلب النَّتيجة إلى حصول ذلك الأمر، والمراد بـ «الأمر المطلوب»: المقصودُ للمستدلِّ، والضَّميرُ في قوله: «ليستمرَّ» عائدٌ على التَّركيب.

وإمَّا منقولٌ مِن طلب الإقبال إلى المعنى الخبريِّ؛ والمعنى على هذا: «أوِ انته في القلب إلى أمرٍ يستمرُّ التَّركيب بقلب النَّتيجة إلى حصوله»، والمرادُ بـ «الأمر» والضَّمير ما تقدَّم.

وإمَّا أن تنقله إلى الاستمرار؛ والمعنى على هذا: «وانته في القلب استمرار التَّركيب استمراراً إلى حصوله»، والكلام على حذف مضاف؛ أي: إلى سبب استمرار، وذلك السَّبب هو المطلوب المقصود. =

(١١٠) مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ الَّذِي حَوَى يَكُونُ، أَوْ مَفْصُولَهَا كُلٌّ سَوَا

الباجوري

كَذَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ يَعْقُوبَ[١].

وَالَّذِي فِي كَلَامِ الشَّيْخِ المَلَّوِيِّ[٢]: أَنَّ «هَلُمَّ» لَيْسَ لِلطَّلَبِ، بَلْ لِلخَبَرِ، وَعَبَّرَ عَنْهُ بِصِيغَةِ الطَّلَبِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَيَكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَانْتَهِ إِلَى اسْتِمْرَارِ ذَلِكَ اسْتِمْرَاراً، وَمُقْتَضَى هَذَا: أَنَّ «إِلَى» فِي كَلَامِ المُصَنِّفِ بَاقِيَةٌ عَلَى مَعْنَاهَا.

وَقَالَ الشَّيْخُ المَلَّوِيُّ فِي «كَبِيرِهِ»[٣]: أَنَّهَا بِمَعْنَى «مَعَ»، فَكَأَنَّهُ قَالَ: مَعَ الاِسْتِمْرَارِ عَلَى ذَلِكَ اسْتِمْرَاراً، فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ الَّذِي حَوَى... إلخ[٤]) لَا يَخْفَى أَنَّ «مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ وَمَفْصُولَهَا» قِسْمَانِ مِنَ القِيَاسِ المُرَكَّبِ:

(١) ـ **وَالأَوَّلُ** هُوَ: «مَا ذُكِرَتْ فِيهِ نَتَائِجُهُ»؛ نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ حَسَّاسٌ، فَكُلُّ إِنْسَانٍ حَسَّاسٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَسَّاسٌ، وَكُلُّ حَسَّاسٍ نَامٍ، فَكُلُّ إِنْسَانٍ نَامٍ»... وَهَكَذَا، وَإِنَّمَا سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِوَصْلِ نَتَائِجِهِ بِمُقَدِّمَاتِهِ.

(٢) ـ **وَالثَّانِي** هُوَ: «مَا لَمْ تُذْكَرْ فِيهِ نَتَائِجُهُ»؛ نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ حَسَّاسٌ، وَكُلُّ حَسَّاسٍ نَامٍ»... وَهَكَذَا، وَإِنَّمَا سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِفَصْلِ نَتَائِجِهِ عَنْ مُقَدِّمَاتِهِ؛ كَذَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ المَلَّوِيِّ[٥].

= والظَّاهرُ على هذا: أنَّه مبنيٌّ على اسم الفعل موضوعٌ للمصدر، فيكون قد سبَّبه الاستمرار بالإقبال، واستعار اللَّفظ الدَّالَّ على الثَّاني للأوَّل.

وقول المحشِّي: «عَلَى ذَلِكَ» أي: على القلب؛ أي: ليستمرَّ التَّركيب على القلب.

وقوله: «فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَانْتَهِ إِلَى اسْتِمْرَارِ» في هذا مسامحةٌ، فإنَّه على كونه خبراً ليس المعنى على ذلك، كما يعلم ممَّا ذكرناه لك أوَّلاً، وإنَّما هذا احتمالٌ ثالثٌ كما ذكرته لك أيضاً. اهـ مِنَ «الصَّبَّان» بالمعنى مع زيادة.

(١) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٣٠٠).

(٢) انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويِّ» (ص: ٥٢٨).

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ٤٠٦).

(٤) **الشرشيمي**: قوله: (مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ) «متَّصل» خبر يكون مقدَّم، و«الَّذِي حَوَى»: خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: هو الَّذي، فهو تفسيرٌ لـ «مُتَّصِل»، والضَّمير في «يكون» راجعٌ إلى المركَّب. وقوله: (أَوْ مَفْصُولَهَا) معطوفٌ على قوله: «مُتَّصِلَ».

(٥) انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويِّ» (ص: ٥٢٩ ـ ٥٣١).

(١١٠) مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ الَّذِي حَوَى   يَكُونُ، أَوْ مَفْصُولَهَا كُلٌّ سَوَا
(١١١) وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلٍّ اسْتُدِلْ   فَذَا بِـ: «الِاسْتِقْرَاءِ» عِنْدَهُمْ عُقِلْ

الباجوري

وَمُقْتَضَاهُ: أَنَّ النَّتِيجَةَ تُذْكَرُ فِي القِسْمِ الأَوَّلِ مَرَّتَيْنِ: مَرَّةً نَتِيجَةً، وَمَرَّةً مُقَدِّمَةً، وَالَّذِي يُفِيدُهُ كَلَامُ ابْنِ يَعْقُوبَ أَنَّهَا تُذْكَرُ فِيهِ مَرَّةً وَاحِدَةً نَتِيجَةً؛ نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ حَسَّاسٌ، فَكُلُّ إِنْسَانٍ حَسَّاسٌ، وَكُلُّ حَسَّاسٍ نَامٍ، فَكُلُّ إِنْسَانٍ نَامٍ»، . . وَهَكَذَا[١]. قَالَ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ: وَالإِنْصَافُ أَنَّ هَذَا أَوْجَهُ وَأَنْسَبُ بِجَعْلِ مُتَّصِلِ النَّتَائِجِ قِيَاساً وَاحِداً بِحَسَبِ الظَّاهِرِ. اهـ[٢].

لَكِنَّ الأَوَّلَ هُوَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ قَوْلُ المُصَنِّفِ فِيمَا تَقَدَّمَ: «وَاقْلُبْ نَتِيجَةً. . . إلخ»، فَلْيُتَنَبَّهْ.

قَوْلُهُ: (كُلٌّ سَوَا) أَيْ: كُلٌّ مِنْ مُتَّصِلِ النَّتَائِجِ وَمَفْصُولِهَا سَوَاءٌ فِي إِفَادَةِ المَطْلُوبِ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلٍّ اسْتُدِلْ) لَا يَخْفَى أَنَّ كُلًّا مِنْ قَوْلِهِ: «بِجُزْئِيٍّ» وَقَوْلِهِ: «عَلَى كُلٍّ» مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «اسْتُدِلْ»، وَالجُزْئِيُّ كَالكُلِّيِّ صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: وَإِنِ اسْتُدِلَّ بِحُكْمٍ جُزْئِيٍّ عَلَى حُكْمٍ كُلِّيٍّ.

وَقَوْلُهُ: (فَذَا بِـ: «الِاسْتِقْرَاءِ» عِنْدَهُمْ عُقِلْ) اسْمُ الإِشَارَةِ عَائِدٌ لِلِاسْتِدْلَالِ المَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ: «اسْتُدِلْ»، وَالجَارُّ وَالمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «عُقِلْ» عَلَى تَضْمِينِهِ مَعْنَى: «سُمِّيَ»، وَالضَّمِيرُ لِلْمَنَاطِقَةِ.

وَصَرِيحُ هَذَا: أَنَّ المُصَنِّفَ يُفَسِّرُ الِاسْتِقْرَاءَ بِالِاسْتِدْلَالِ بِالحُكْمِ[٣] الجُزْئِيِّ عَلَى الحُكْمِ الكُلِّيِّ؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «كُلُّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الأَسْفَلَ عِنْدَ المَضْغِ؛ لِأَنَّ الإِنْسَانَ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الأَسْفَلَ عِنْدَ المَضْغِ، وَالحِمَارَ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الأَسْفَلَ عِنْدَ المَضْغِ، وَالبَغْلَ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الأَسْفَلَ عِنْدَ المَضْغِ»، . . وَهَكَذَا بَعْدَ أَنْ تَتَبَّعْتَ مُعْظَمَ الجُزْئِيَّاتِ، فَوَجَدْتَهُ كَذَلِكَ، فَظَنَنْتَ أَنَّ سَائِرَ الجُزْئِيَّاتِ مِثْلُ ذَلِكَ المُعْظَمِ، مَعَ أَنَّ بَعْضَ الأَفْرَادِ لَيْسَ كَذَلِكَ كَـ: «التِّمْسَاحِ»، فَإِنَّهُ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الأَعْلَى عِنْدَ المَضْغِ.

هَذَا؛ وَفَسَّرَ بَعْضُهُمُ الِاسْتِقْرَاءَ بِـ: «الحُكْمُ الكُلِّيُّ عَلَى الكُلِّيِّ بِمَا وُجِدَ فِي أَكْثَرِ جُزْئِيَّاتِهِ»[٤]، وَكِلَا هَذَيْنِ التَّفْسِيرَيْنِ ضَعِيفٌ.

---

(١) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٣٠٠).

(٢) هو الصبان، انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويّ» (ص: ٥٣٠).

(٣) في بعض النسخ الخطية: «بحكم» بدلاً من «بالحكم».

(٤) **الشرشيمي**: قوله: (بِـ: الحُكْمُ الكُلِّيُّ عَلَى الكُلِّيِّ بِمَا وُجِدَ. . . إلخ) أي: بسبب ما وجد، وكلِّيَّةُ الحكم جاءت مِن كلِّيَّة المحكوم عليه، ووجه تسمية «الاستقراء»: «قِيَاساً» أنَّه يمكن تركيب القياس منه؛ كقولك: «كُلُّ حَيَوَانٍ فَرَسٌ وَبَغْلٌ وَحِمَارٌ =

(١١٢) وَعَكْسُهُ يُدْعَى: «القِيَاسَ المَنْطِقِي» وَهْوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ فَحَقِّقِ

الباجوري

وَالصَّحِيحُ ـ كَمَا قَالَهُ السَّعْدُ ـ مَا ذَكَرَهُ حُجَّةُ الإِسْلَامِ مِنْ: «أَنَّهُ تَصَفُّحُ أُمُورٍ جُزْئِيَّةٍ لِيُحْكَمَ بِحُكْمِهَا عَلَى أَمْرٍ يَشْمَلُ تِلْكَ الجُزْئِيَّاتِ»[١]، ثُمَّ:

ـ إِنْ كَانَتْ تِلْكَ الأُمُورُ جَمِيعَ الجُزْئِيَّاتِ، كَانَ ذَلِكَ التَّصَفُّحُ: «اسْتِقْرَاءً تَامًّا».

ـ وَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرَهَا كَانَ: «اسْتِقْرَاءً نَاقِصاً»، كَذَا قَالَ بَعْضُ أَهْلِ التَّحْقِيقِ، وَمِثْلُهُ فِي «جَمْعِ الجَوَامِعِ».

وَمُقْتَضَاهُ: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الِاسْتِقْرَاءِ النَّاقِصِ أَنْ تَكُونَ الأُمُورُ المُتَصَفَّحَةُ أَكْثَرَ الجُزْئِيَّاتِ، وَهُوَ مَا جَرَى عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ المَنَاطِقَةِ، وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ خُرُوجُ مَا يَكُونُ بِنِصْفِ الجُزْئِيَّاتِ فَأَقَلَّ، فَلَا يَكُونُ اسْتِقْرَاءً.

وَاسْتَشْكَلَهُ ابْنُ قَاسِمٍ فِي «الآيَاتِ»: بِأَنَّهُ قَدِ اسْتَنَدَ الفُقَهَاءُ فِي مَسَائِلَ إِلَى الِاسْتِقْرَاءِ، مَعَ أَنَّ الأُمُورَ المُتَصَفَّحَةَ فِيهَا لَيْسَتْ أَكْثَرَ الجُزْئِيَّاتِ؛ كَمَا فِي حُكْمِهِمْ بِـ: «أَنَّ أَقَلَّ الحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَأَكْثَرَهُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْماً، وَغَالِبَهُ سِتٌّ أَوْ سَبْعٌ»، فَإِنَّهُمْ قَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ مُسْتَنَدَ الإِمَامِ الشَّافِعِيِّ فِي ذَلِكَ الِاسْتِقْرَاءِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يَتَصَفَّحْ جَمِيعَ نِسَاءِ العَالَمِ وَلَا أَكْثَرَهُنَّ، قَالَ[٢]: فَالوَجْهُ تَرْكُ التَّقْيِيدِ بِالأَكْثَرِ، وَإِنْ قَيَّدَ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ المَنَاطِقَةِ.

نَعَمْ؛ يَنْبَغِي التَّقْيِيدُ بِالبَعْضِ الَّذِي يَحْصُلُ بِتَصَفُّحِهِ ظَنُّ عُمُومِ الحُكْمِ. اهـ بِتَصَرُّفٍ[٣].

قَوْلُهُ: (وَعَكْسُهُ يُدْعَى... إلخ) أَيْ: وَمُفِيدُ عَكْسِهِ[٤] يُدْعَى... إلخ، كَمَا أَشَارَ لَهُ الشَّيْخُ المَلَّوِيُّ فِي «كَبِيرِهِ»[٥]، وَذَلِكَ لِأَنَّ عَكْسَ مَا ذُكِرَ هُوَ الِاسْتِدْلَالُ بِالكُلِّيِّ عَلَى الجُزْئِيِّ، وَلَيْسَ ذَلِكَ هُوَ المُسَمَّى بِـ: «القِيَاسِ المَنْطِقِيِّ»، وَإِنَّمَا المُسَمَّى نَفْسُ المُقَدِّمَتَيْنِ المُسْتَدَلِّ بِهِمَا، فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ المُضَافِ المَذْكُورِ فِي كَلَامِ المُصَنِّفِ.

= وَجَمَلٌ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الأَسْفَلَ عِنْدَ المَضْغِ» ينتج: «كُلُّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الأَسْفَلَ عِنْدَ المَضْغِ»، وفسادُ هذا جاء مِن فساد الصُّغرى؛ لأنَّ فيها الحكم لبعض الجزئيَّات على الكلِّيِّ. اهـ «صبَّان» بالمعنى.

(١) انظر: «شرح الرسالة الشمسية» للسعد التفتازاني (ص: ٣٦٤).

(٢) في المطبوع: «ولا أكثر من كان في زمانه» بدلاً من «ولا أكثرهن قال».

(٣) انظر: «الآيات البينات» للعبادي (٤/٢٤٦).

(٤) الشرشيمي: قوله: (وَمُفِيدُ عَكْسِهِ) وذلك المفيد هو المقدِّمتان.

(٥) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ٤١٢).

(١١٢) وَعَكْسُهُ يُدْعَى: «القِيَاسَ المَنْطِقِي» وَهْوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ فَحَقِّقِ

(١١٣) وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيْ حُمِلْ لِجَامِعٍ فَذَاكَ: «تَمْثِيلٌ» جُعِلْ

(١١٤) وَلَا يُفِيدُ القَطْعَ بِالدَّلِيلِ قِيَاسُ الِاسْتِقْرَاءِ، وَالتَّمْثِيلِ

الباجوري

قَوْلُهُ: (وَهْوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ) أَيْ: فِي قَوْلِهِ: «إِنَّ القِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا... إلخ».

قَوْلُهُ: (وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيْ حُمِلْ) بِإِسْكَانِ «اليَاءِ» الثَّانِيَةِ لِلْوَزْنِ.

وَقَوْلُهُ: (لِجَامِعٍ) أَيْ: بَيْنَ المُشَبَّهِ وَالمُشَبَّهِ بِهِ، وَذَلِكَ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «النَّبِيذُ حَرَامٌ كَالخَمْرِ؛ بِجَامِعِ: الإِسْكَارِ»، وَأَرْكَانُهُ أَرْبَعَةٌ:

١ ـ مُشَبَّهٌ، وَيُسَمَّى: «حَدًّا أَصْغَرَ».

٢ ـ وَمُشَبَّهٌ بِهِ، وَيُسَمَّى: «أَصْلاً».

٣ ـ وَحُكْمٌ، وَيُسَمَّى: «حَدًّا أَكْبَرَ».

٤ ـ وَجَامِعٌ، وَيُسَمَّى: «حَدًّا أَوْسَطَ»؛ كَذَا يُؤْخَذُ مِنْ «شَرْحِ المَلَّوِيِّ الصَّغِيرِ»(١).

وَفِي «شَرْحِهِ الكَبِيرِ»(٢): أَنَّ هَذَا اصْطِلَاحُ المَنَاطِقَةِ(٣)، لَكِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّ المُشَبَّهَ بِهِ يُسَمَّى: «أَصْلاً» فِي اصْطِلَاحِهِمْ، فَلْيُرَاجَعْ.

قَوْلُهُ: (فَذَاكَ: «تَمْثِيلٌ» جُعِلْ) اسْمُ الإِشَارَةِ عَائِدٌ لِلْحَمْلِ المَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ: «حُمِلْ»، وَصَرِيحُ هَذَا: أَنَّ المُصَنِّفَ يُفَسِّرُ التَّمْثِيلَ بِحَمْلِ جُزْئِيٍّ عَلَى جُزْئِيٍّ فِي الحُكْمِ بِجَامِعٍ(٤) بَيْنَهُمَا، وَهُوَ غَيْرُ مُخَالِفٍ لِمَا ذَكَرَهُ السَّعْدُ مِنْ: أَنَّهُ تَشْبِيهُ جُزْئِيٍّ بِجُزْئِيٍّ فِي مَعْنًى مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمَا؛ لِيَثْبُتَ فِي المُشَبَّهِ الحُكْمُ الثَّابِتُ فِي المُشَبَّهِ بِهِ المُعَلَّلُ بِذَلِكَ المَعْنَى(٥)، فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يُفِيدُ القَطْعَ بِالدَّلِيلِ... إلخ) المُرَادُ بِـ«الدَّلِيلِ»: المَدْلُولُ(٦)، فَالمَعْنَى: أَنَّ كُلًّا مِنْ قِيَاسِ الِاسْتِقْرَاءِ وَقِيَاسِ التَّمْثِيلِ لَا يُفِيدُ القَطْعَ بِالمَدْلُولِ الَّذِي اسْتُدِلَّ عَلَيْهِ بِهِمَا:

---

(١) انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويِّ» (ص: ٥٣٥).

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ٤١٣).

(٣) **الشرشيمي**: قوله: (أَنَّ هَذَا اصْطِلَاحُ... إلخ) أيِ: المذكور مِنَ التَّسمية بالأصغر والأكبر... إلخ.

(٤) في المطبوع: «لجامع» بدلاً من «بجامع».

(٥) انظر: «شرح الرسالة الشمسية» للسعد التفتازاني (ص: ٣٦٥).

(٦) **الشرشيمي**: قوله: (المُرَادُ بِـ«الدَّلِيلِ»: المَدْلُولُ... إلخ) أوِ المرادُ: نتيجة الدَّليل، فهو على حذف مضافٍ، ووجه تسمية =

(١١٤) وَلَا يُـفِـيْـدُ الـقَـطْـعَ بِـالـدَّلِـيْـلِ قِـيَـاسُ الِاسْـتِـقْـرَاءِ، وَالـتَّـمْـثِـيْـلِ

✿ ✿ ✿

الباجوري

ـ **أَمَّا الأَوَّلُ**، فَلِأَنَّهُ رُبَّمَا يَكُونُ بَعْضُ الأَفْرَادِ الَّتِي لَمْ تَتَصَفَّحْهَا عَلَى خِلَافِ مَا تَصَفَّحْتَهُ كَمَا تَقَدَّمَ تَوْضِيحُهُ، وَمِنْ هَذَا يُعْلَمُ: أَنَّ الكَلَامَ هُنَا فِي خُصُوصِ الِاسْتِقْرَاءِ النَّاقِصِ، لَا فِي مَا يَشْمَلُ الِاسْتِقْرَاءَ التَّامَّ؛ لِأَنَّهُ يُفِيدُ القَطْعَ بِالَّذِي اسْتُدِلَّ عَلَيْهِ بِهِ، كَمَا إِذَا تَصَفَّحْتَ جَمِيعَ جُزْئِيَّاتِ الحَيَوَانِ، فَوَجَدْتَ المَوْتَ لَازِماً لَهَا، فَاسْتَدَلَّيْتَ بِذَلِكَ عَلَى: «أَنَّ كُلَّ حَيَوَانٍ مَيِّتٌ».

ـ **وَأَمَّا الثَّانِي**، فَلِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ تَشَابُهِ الأَمْرَيْنِ فِي شَيْءٍ أَنَّهُمَا كَذَلِكَ فِي شَيْءٍ آخَرَ.

قَوْلُهُ: (قِيَاسُ الِاسْتِقْرَاءِ، وَالتَّمْثِيلِ) الإِضَافَةُ لِلجِنْسِ، أَوْ أَنَّ قَوْلَهُ: «وَالتَّمْثِيلِ» مَعْطُوفٌ عَلَى «الِاسْتِقْرَاءِ» بِمُلَاحَظَةِ المُضَافِ[1] المَحْذُوفِ؛ لِدَلَالَةِ المُضَافِ الأَوَّلِ عَلَيْهِ.

فَانْدَفَعَ الِاعْتِرَاضُ: بِأَنَّ كُلًّا مِنَ الِاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيلِ قِيَاسٌ مُسْتَقِلٌّ، وَمُقْتَضَى عِبَارَتِهِ أَنَّ مَجْمُوعَهُمَا قِيَاسٌ وَاحِدٌ.

✿ ✿ ✿

= «التَّمثيل»: «قياساً»: أنَّه يمكن تركيب القياس منه؛ كأن يقال مشيراً إلى النَّبيذ: «هَذَا مُسْكِرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» فـ: «هَذَا حَرَامٌ».

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (بِمُلَاحَظَةِ المُضَافِ) وذلك المضاف المحذوف معطوفٌ على المضاف المذكور.

أَقْسَامُ الحُجَّةِ

(١١٥) وَحُجَّةٌ نَقْلِيَّةٌ عَقْلِيَّهْ أَقْسَامُ هَذِي خَمْسَةٌ جَلِيَّهْ:

(١١٦) خَطَابَةٌ، شِعْرٌ، وَبُرْهَانٌ، جَدَلْ وَخَامِسٌ: سَفْسَطَةٌ، نِلْتَ الأَمَلْ

الباجوري

أَقْسَامُ الحُجَّةِ

[قَوْلُهُ:] (أَقْسَامُ الحُجَّةِ) وَجُمْلَتُهَا سِتَّةٌ؛ لِأَنَّ المُصَنِّفَ سَيَذْكُرُ أَنَّهَا تَنْقَسِمُ إِلَى: نَقْلِيَّةٍ، وَعَقْلِيَّةٍ، وَأَنَّ الثَّانِيَةَ تَنْقَسِمُ إِلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتِ الحُجَّةُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ المُتَمَسِّكَ بِهَا يَحُجُّ خَصْمَهُ.

قَوْلُهُ: (وَحُجَّةٌ) مُبْتَدَأٌ، وَالمُسَوِّغُ لِلابْتِدَاءِ بِهَا: قَصْدُهُ[(١)] الجِنْسَ أَوِ التَّفْصِيلَ.

وَقَوْلُهُ: (نَقْلِيَّةٌ) نِسْبَةً لِلنَّقْلِ؛ لِاسْتِنَادِهَا إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ العَقْلُ هُوَ المُدْرِكُ لَهَا، وَهِيَ: «مَا كَانَ كُلٌّ مِنْ مُقَدِّمَتَيْهَا أَوْ إِحْدَاهُمَا مِنَ الكِتَابِ، أَوِ السُّنَّةِ، أَوِ الإِجْمَاعِ؛ تَصْرِيحاً أَوِ اسْتِنْبَاطاً».

فَإِنْ قِيلَ: سَيَجْعَلُ المُصَنِّفُ البُرْهَانَ مِنْ أَقْسَامِ العَقْلِيَّةِ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ يَتَرَكَّبُ مِنْ مُقَدِّمَتَيْنِ كِلْتَاهُمَا أَوْ إِحْدَاهُمَا نَقْلِيَّةٌ.

أُجِيبَ: بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ جَعْلِ البُرْهَانِ مِنْ أَقْسَامِ العَقْلِيَّةِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَقْلِيًّا، عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ بِاخْتِصَاصِ البُرْهَانِ عِنْدَ المَنَاطِقَةِ بِمَا مُقَدِّمَتَاهُ عَقْلِيَّتَانِ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَبْحَثُونَ عَنِ العَقْلِيَّاتِ؛ أَفَادَهُ المَلَّوِيُّ فِي «كَبِيرِهِ»[(٢)].

وَقَوْلُهُ: (عَقْلِيَّهْ) نِسْبَةً لِلعَقْلِ؛ لِاسْتِنَادِهَا إِلَيْهِ.

قَوْلُهُ: (أَقْسَامُ هَذِي) أَي: العَقْلِيَّةِ.

وَقَوْلُهُ: (خَمْسَةٌ جَلِيَّهْ) أَيْ: وَاضِحَةٌ عِنْدَ أَهْلِ المَنْطِقِ.

قَوْلُهُ: (خَطَابَةٌ) هِيَ ـ بِفَتْحِ الخَاءِ ـ: «مَا رُكِّبَ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ مَقْبُولَةٍ، ....

الأنبابي

قوله: (مَقْبُولَةٍ) هي القضايا الَّتي صدرت مِن متكلِّم يعتقد النَّاس فيه اعتقاداً جميلاً، إمَّا لأمرٍ سماويٍّ كما تراه في بعض ناس يحلِّيهم الله تعالى بحلية القَبول والمحبَّة، فما يَرِدُ مِن قِبَلهم يراه النَّاس حقًّا، وإن لم

(١) في بعض النسخ الخطية: «قصد» بدلاً من «قصده».

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ٤١٦، ٤١٧).

(١١٦) خَطَابَةٌ، شِعْرٌ، وَبُرْهَانٌ، جَدَلْ　　وَخَامِسٌ: سَفْسَطَةٌ، نِلْتَ الأَمَلْ

الباجوري

أَوْ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ مَظْنُونَةٍ»[١].

ـ **فَمِثَالُ الأَوَّلِ**: أَنْ تَقُولَ: «العَمَلُ الصَّالِحُ[٢] يُوجِبُ الفَوْزَ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ لَا يَنْبَغِي إِهْمَالُهُ» يَنْتُجُ: «أَنَّ العَمَلَ الصَّالِحَ لَا يَنْبَغِي إِهْمَالُهُ».

ـ **وَمِثَالُ الثَّانِي**: أَنْ تَقُولَ: «فُلَانٌ يَطُوفُ بِاللَّيْلِ بِالسِّلَاحِ، وَكُلُّ مَنْ كَانَ كَذَلِكَ مُتَلَصِّصٌ» يَنْتُجُ: «أَنَّ فُلَاناً مُتَلَصِّصٌ».

وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ القَصْدَ مِنْهَا تَرْغِيبُ المُخَاطَبِ فِيمَا يَفْعَلُهُ[٣]، كَمَا يَفْعَلُهُ الخُطَبَاءُ.

الأنبابي

يكن كذلك، وإمَّا لاختصاصه بصفةٍ ظاهرةٍ تقتضي حسن الاعتقاد؛ كزيادة علمٍ أو عملٍ كـ: القضايا المأخوذة مِن علماء السَّلف، والمقبولة مِن علماء الوقت وعبَّاد الزَّمان. اهـ «يوسيٌّ»[٤].

قوله: (مَظْنُونَةٍ) هي القضايا الَّتي ترجَّح في الذِّهن صدقها، مع تجويز نقيضها. اهـ «يوسيٌّ»[٥].

قوله: (تَرْغِيبُ المُخَاطَبِ) أي: أو ترهيبه، وهذا هو الأصلُ عندهم، وإلَّا فقد تستعمل للرَّدِّ على المدَّعي في دعواه.

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (مَقْبُولَةٍ) أي: مسلَّمة، **وقوله**: (مَظْنُونَةٍ) ظاهرة؛ سواءٌ كانت مشهورةً أو لا. **قوله**: (مَقْبُولَةٍ.. أَوْ مَظْنُونَةٍ) المرادُ بـ «المقبولة»: المسلَّمة؛ سواءٌ كانت مظنونةً أو معتقدةً اعتقاداً جازماً، و«المظنونة» معمَّمٌ فيها أيضاً؛ سواءٌ كانت مسلَّمةً أو لا، ففيهما العمومُ والخصوص الوجهيُّ، وإن قيَّدت «المقبولة» بـ «المظنونة» كان بينهما عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ، وإن قيَّدتها بـ «المعتقدة» فقط كان بينهما التَّباين. اهـ «صبَّان» بالمعنى.

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: (العَمَلُ الصَّالِحُ... إلخ) **فإن قلت**: إنَّ معنى هذا القياس مأخوذٌ مِنَ الكتاب والسُّنَّة، فكيف قولهم: «إنَّ خلاف البرهان لا يركَّب مِنَ النَّقليَّات»؟!

قلت: لعلَّ المعنى: أنَّ خلاف البرهان يركَّب مِنَ الأمور العقليَّة الَّتي لو خلا العقل معها لحكم عليها بذلك، وإن كان معناها [أ/ ٣٩] مطابقاً لما ورد به الكتاب والسُّنَّة.

(٣) **الشرشيمي**: **قوله**: (لِأَنَّ القَصْدَ... إلخ) أي: القصد الأصليَّ منها ذلك، فلا يُنافي أنَّها تأتي لغير ذلك، كما في المثال الثَّاني للخطابة.

(٤) انظر: «نفائس الدرر في حواشي المختصر» (ص: ٦٣٥).

(٥) انظر: «نفائس الدرر في حواشي المختصر» (ص: ٦٣٦).

(١١٦) خَطَابَةٌ، شِعْرٌ، وَبُرْهَانٌ، جَدَلْ وَخَامِسٌ: سَفْسَطَةٌ، نِلْتَ الأَمَلْ

الباجوري

قَوْلُهُ: (شِعْرٌ) هُوَ - بِكَسْرِ الشِّينِ -: «مَا رُكِّبَ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ تَنْبَسِطُ مِنْهَا النَّفْسُ أَوْ تَنْقَبِضُ»[١].

- فَالأَوَّلُ؛ نَحْوُ قَوْلِ مَنْ يُرِيدُ التَّرْغِيبَ فِي شُرْبِ الخَمْرِ: «هَذِهِ خَمْرَةٌ، وَكُلُّ خَمْرَةٍ يَاقُوتَةٌ سَيَّالَةٌ» يَنْتُجُ: «هَذِهِ يَاقُوتَةٌ سَيَّالَةٌ»، فَإِنَّ النَّفْسَ تَنْبَسِطُ مِنْ ذَلِكَ.

- وَالثَّانِي؛ نَحْوُ قَوْلِ مَنْ يُرِيدُ التَّنْفِيرَ مِنَ العَسَلِ: «هَذَا عَسَلٌ، وَكُلُّ عَسَلٍ مِرَّةٌ مُهَوَّعَةٌ» يَنْتُجُ: «هَذَا مِرَّةٌ مُهَوَّعَةٌ».

وَ«المِرَّةُ» - بِالرَّاءِ -: «مَا فِي المَرَارَةِ»[٢]، وَضَبَطَهَا بَعْضُهُمْ بِالدَّالِ، وَعَلَيْهِ فَهِيَ: «مَا يَجْتَمِعُ فِي الجُرْحِ مِنَ القَيْحِ»، وَيَصِحُّ فِي «مُهَوَّعَة» كَسْرُ الوَاوِ المُشَدَّدَةِ وَفَتْحُهَا، فَالأَوَّلُ عَلَى أَنَّهَا تُهَوِّعُ النَّفْسَ، وَالثَّانِي عَلَى أَنَّهَا تُهَوِّعُهَا النَّحْلُ.

وَسُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الغَرَضَ مِنْهُ تَرْغِيبُ النَّفْسِ أَوْ تَرْهِيبُهَا، كَمَا يَفْعَلُهُ الشُّعَرَاءُ.

قَوْلُهُ: (وَبُرْهَانٌ) سَيَأْتِي أَنَّهُ: «مَا رُكِّبَ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ يَقِينِيَّةٍ»؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» يَنْتُجُ: «زَيْدٌ حَيَوَانٌ».

وَسُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ: «البَرْهِ»، وَهُوَ: القَطْعُ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ قَطْعِ الخَصْمِ عَنِ المُنَازَعَةِ.

قَوْلُهُ: (جَدَلْ) هُوَ - بِفَتْحِ أَوَّلَيْهِ[٣] -: ....

الأنبابي

قوله: (مِنْ مُقَدِّمَاتٍ تَنْبَسِطُ مِنْهَا النَّفْسُ) سواءٌ كانت في نفسها صادقةً أو كاذبةً، يقينيَّةً أو غيرها، والقدماءُ لا يعتبرون في الشِّعر الوزن، بل هو التَّخييل، وهو انقباض النَّفس أوِ انبساطها، والمحدِّثون يعتبرون مع التَّخييل الوزن، والجمهورُ لا يعتبرون فيه إلَّا الوزن، وهو المشهور الآن.

قوله: (المَرَارَةِ) هي: علقةٌ لطيفةٌ لازقةٌ بالكبد، مفرزةٌ للمِرَّة - بكسر الميم -.

قوله: (تُهَوِّعُهَا النَّحْلُ) أي: تتقايَّأها.

---

(١) الشرشيمي: قوله: (مِنْ مُقَدِّمَاتٍ تَنْبَسِطُ مِنْهَا النَّفْسُ) أي: مِن جميعها، أو مِن بعضها؛ سواءٌ كانت مسلَّمةً أو غير مسلَّمةٍ، صادقةً أم كاذبةً، كذا في «الكبير» نقلاً عن الصَّبَّان.

(٢) الشرشيمي: قوله: (مَا فِي المَرَارَةِ... إلخ) وهي: المرَّة التي فيها، والمرارةُ: جلدةٌ لاصقةٌ بالكبد. اهـ «صبَّان» بالمعنى.

(٣) في المطبوع: «أوَّله» بدلاً من «أوَّليه».

(١١٦) خَطَابَةٌ، شِعْرٌ، وَبُرْهَانٌ، جَدَلْ وَخَامِسٌ: سَفْسَطَةٌ، نِلْتَ الأَمَلْ

الباجوري

«مَا رُكِّبَ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ مَشْهُورَةٍ أَوْ مُسَلَّمَةٍ[١]؛ إِمَّا عِنْدَ النَّاسِ، وَإِمَّا عِنْدَ الخَصْمِ».

ـ **فَمِثَالُ الأَوَّلِ**: أَنْ تَقُولَ: «الظُّلْمُ قَبِيحٌ، وَكُلُّ قَبِيحٍ يُشِينُ» يَنْتُجُ: «الظُّلْمُ يُشِينُ».

ـ **وَمِثَالُ الثَّانِي**: أَنْ تَقُولَ: «الإِحْسَانُ خَيْرٌ، وَكُلُّ خَيْرٍ يُزِينُ» يَنْتُجُ: «الإِحْسَانُ يُزِينُ».

ـ **وَمِثَالُ الثَّالِثِ**: أَنْ تَقُولَ: «قَوْلُ زَيْدٍ خَبَرُ عَدْلٍ، وَكُلُّ مَا هُوَ كَذَلِكَ يُعْمَلُ بِهِ» يَنْتُجُ: «قَوْلُ زَيْدٍ يُعْمَلُ بِهِ».

وَسُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ فِي المُجَادَلَةِ، وَهُوَ حَسَنٌ إِنْ كَانَ المَقْصُودُ بِهِ حَسَناً، بَلْ قَدْ يَجِبُ كَمَا لَوْ ظَهَرَ مَنْ يُضِلُّ النَّاسَ فِي العَقَائِدِ الدِّينِيَّةِ أَوْ غَيْرِهَا، فَيَجِبُ عَلَى مَنْ يُحْسِنُ ذَلِكَ مُجَادَلَتُهُ؛ أَفَادَهُ بَعْضُهُمْ.

قَوْلُهُ: (وَخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ) هِيَ فِي الأَصْلِ: «الحِكْمَةُ المُمَوَّهَةُ»[٢].

وَالمُرَادُ بِهَا: «مَا رُكِّبَ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ وَهْمِيَّةٍ كَاذِبَةٍ[٣]، أَوْ شَبِيهَةٍ بِالحَقِّ وَلَيْسَتْ بِهِ، أَوْ شَبِيهَةٍ بِالمَشْهُورَةِ[٤] وَلَيْسَتْ بِهَا».

الأنبابي

قوله: (مِنْ مُقَدِّمَاتٍ مَشْهُورَةٍ) هي: القضايا الَّتي عرفها جميع النَّاس؛ سواءٌ كانت يقينيَّةً في نفسها أو لا، وسبب شهرتها فيما بينهم: إمَّا اشتمالها على مصلحةٍ عامَّةٍ تتعلَّق بنظام أحوالهم؛ نحو: «العَدْلُ حَسَنٌ، وَالظُّلْمُ قَبِيحٌ»، وإمَّا لِمَا في طباعهم مِنَ الرَّأفة؛ نحو: «مُوَاسَاةُ الفُقَرَاءِ مَحْمُودَةٌ»، أو مِنَ الغيرة والحميَّة؛ نحو: «كَشْفُ العَوْرَةِ مَذْمُومٌ».

قوله: (أَوْ مُسَلَّمَةٍ) هي: القضايا الَّتي سلَّمها الخصمان ليبنيا عليها حكماً في دفع كلٍّ مِنَ الخصمين صاحبه؛ سواءٌ كانت صادقةً أم لا، يقينيَّةً أم لا.

---

(١) **الشرشيمي**: **قوله**: (مَشْهُورَةٍ أَوْ مُسَلَّمَةٍ... إلخ) يلزم مِن كونها مشهورةً أن تكون مسلَّمةً؛ لأنَّ المشهور ما كان مشهوراً عند جميع النَّاس أو معظمهم، ولا يلزم مِن كونها مسلَّمةً أن تكون مشهورةً؛ لأنَّ المسلَّم يشمل ما كان مسلَّماً عند الخصم فقط، وهذا ليس بمشهورٍ؛ ففيهما: العموم والخصوص المطلق. اهـ «صبَّان» بالمعنى مع زيادة.

كتب ثانياً: **قوله**: (مَشْهُورَةٍ أَوْ مُسَلَّمَةٍ... إلخ) أي: جميعها أو بعضها؛ كما في «الكبير»، وفيه: أنَّ المشهور ما تطابق آراء الكلِّ عليها كـ: حسن الإحسان إلى الأغيار والفقراء، أو آراء طائفةٍ مخصوصة كـ: استحالة التَّسلسل.

(٢) **الشرشيمي**: **قوله**: (الحِكْمَةُ المُمَوَّهَةُ) أي: المصلحة الملبَّسة والمزيَّنة.

(٣) **الشرشيمي**: **قوله**: (وَهْمِيَّةٍ كَاذِبَةٍ) أي: وليست شبيهةً بالحقِّ ولا بالمشهورة؛ لتغاير ما بعدها.

(٤) **الشرشيمي**: **قوله**: (أَوْ شَبِيهَةٍ بِالمَشْهُورَةِ) أي: بأقيسةٍ مشهورة؛ مثاله كما سيأتي: «هَذَا يَتَكَلَّمُ بِأَلْفَاظِ العِلْمِ... إلخ». =

(١١٦) خَطَابَةٌ، شِعْرٌ، وَبُرْهَانٌ، جَدَلْ وَخَامِسٌ: سَفْسَطَةٌ، نِلْتَ الأَمَلْ

الباجوري

ـ فَالأَوَّلُ؛ كَأَنْ تَقُولَ: «الحَجَرُ مَيِّتٌ، وَكُلُّ مَيِّتٍ جَمَادٌ» يَنْتُجُ: «الحَجَرُ جَمَادٌ».

ـ وَالثَّانِي؛ كَأَنْ تَقُولَ مُشِيراً إِلَى صُورَةِ فَرَسٍ عَلَى نَحْوِ حَائِطٍ: «هَذَا فَرَسٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ» يَنْتُجُ: «هَذَا صَهَّالٌ»(١).

ـ وَالثَّالِثُ؛ كَأَنْ تَقُولَ فِي شَخْصٍ يَتَكَلَّمُ بِالعِلْمِ عَلَى غَيْرِ هُدًى(٢): «هَذَا يَتَكَلَّمُ بِأَلْفَاظِ العِلْمِ، وَكُلُّ مَنْ كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ عَالِمٌ» يَنْتُجُ: «هَذَا عَالِمٌ».

وَتُسَمَّى: «مُشَاغَبَةً»(٣)، وَمِنْهَا: «المُغَالَطَةُ الخَارِجِيَّةُ»(٤)، وَهِيَ: «أَنْ يُغِيظَ أَحَدُ الخَصْمَيْنِ الآخَرَ بِكَلَامٍ يَشْغَلُ فِكْرَهُ، لِيُظْهِرَ لِلنَّاسِ أَنَّهُ غَلَبَهُ، وَيَسْتُرُ بِذَلِكَ جَهْلَهُ»، وَهِيَ كَثِيرَةٌ فِي زَمَانِنَا هَذَا، وَهِيَ حَرَامٌ مَا لَمْ تَدْعُ الضَّرُورَةُ إِلَيْهَا فِي دَفْعِ نَحْوِ كَافِرٍ(٥) رَافِضِيٍّ أَوْ مُعْتَزِلِيٍّ.

الأنبابي

قوله: (بِكَلَامٍ يَشْغَلُ فِكْرَهُ) كأن يسبَّه، أو يعيبه، أو يظهر له عيباً يعرفه فيه، أو يقطع كلامه، أو يغرب عليه بعبارةٍ غير مألوفةٍ، أو يخرج به عن محلِّ النِّزاع، والله تعالى أعلم، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّم [أ/ ٣٠].

✿ ✿ ✿

= وما وجه كون هذا شبيهاً بالمشهور دون المثال الثَّاني، مع أنَّ كلًّا شبيهٌ بالحقِّ؟! ولعلَّ الفرق كما سيأتي: أنَّ مدلول القياس الثَّالث تقع صحَّته في وهم كثيرٍ مِنَ النَّاس ممَّن ليس له علمٌ بحقيقة الحال، دون الثَّاني.

وعطف قوله: «أَوْ شَبِيهَةٍ بِالحَقِّ... إلخ» على ما قبله عطفُ خاصٍّ على عامٍّ، أو مباين كما تقدَّم.

كتب ثانياً: قوله: (أَوْ شَبِيهَةٍ بِالمَشْهُورَةِ) المراد: أنَّها ليست مشهورةً بحيث يعترف بها عند النَّاس، لكنَّها تشبه المشهورة؛ لكونه يقع صحَّتها في وهم كثيرٍ مِنَ النَّاس ممَّن ليس لهم علمٌ بحقيقة المتكلِّم؛ قاله شيخنا العدويُّ.

(١) الشرشيمي: قوله: (هَذَا فَرَسٌ... إلخ) فهذا القياس يشبه القياس الَّذي استعمل فيه الفرس بمعناه الحقيقيِّ، وقال الشَّيخ العدويُّ: إنَّ المراد بـ «كون المقدِّمات تشبه الحقَّ»: أنَّ مدلول بعضه يشبهه وهو الصُّورة المنقوشة المعبَّر عنها بـ «الفرس» في قولنا: «هَذَا فَرَسٌ».

(٢) الشرشيمي: قوله: (عَلَى غَيْرِ هُدًى) أي: يخبط في العِلم.

(٣) الشرشيمي: قوله: (مُشَاغَبَةً) هي: تهييج الخصم والشَّرِّ.

(٤) الشرشيمي: قوله: (وَمِنْهَا: «المُغَالَطَةُ الخَارِجِيَّةُ») قال الشيخ الصَّبَّان: جعل المغالطة الخارجية مِن قبيل المشاغبة؛ لظهور معنى المشاغبة لغةً في المغالطة الخارجيَّة، وقال في «الكبير»: المغالطة الخارجيَّة مِنَ المغالطة اللُّغويَّة، لا الاصطلاحيَّة. اهـ وسميِّت بذلك؛ لكونها خارجةً بأجنبيٍّ عنِ المتكلَّم فيه؛ سواءٌ كانت قبله، أو في أثنائه، أو بعده. اهـ «صبَّان».

(٥) في المطبوع: زيادة «من».

(١١٦) خَطَابَةٌ، شِعْرٌ، وَبُرْهَانٌ، جَدَلْ وَخَامِسٌ: سَفْسَطَةٌ، نِلْتَ الأَمَلْ
(١١٧) أَجَلُّهَا «البُرْهَانُ»: مَا أُلِّفَ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ بِاليَقِيْنِ تَقْتَرِنْ

الباجوري

وَمِنْ ذَلِكَ: مَا وَقَعَ لِلقَاضِي البَاقِلَّانِيِّ أَنَّهُ أَقْبَلَ عَلَى مُجْلِسِ المُنَاظَرَةِ وَفِيهِ ابْنُ المُعَلِّمِ أَحَدُ رُؤوسِ الرَّافِضَةِ، فَالْتَفَتَ إِلَى أَصْحَابِهِ وَقَالَ[1]: «قَدْ جَاءَكُمُ الشَّيْطَانُ»، فَسَمِعَ القَاضِي ذَلِكَ مِنْ بُعْدٍ، فَلَمَّا جَلَسَ أَقْبَلَ عَلَى ابْنِ المُعَلِّمِ وَأَصْحَابِهِ وَقَالَ لَهُمْ: قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ [مريم: ٨٣]، وَقَدْ وَقَعَ لَهُ غَيْرَ ذَلِكَ حَتَّى تَعَجَّبَ النَّاسُ لِفِطْنَتِهِ وَإِعْدَادِهِ لِلأُمُورِ أَشْبَاهِهَا.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً: مَا وَقَعَ لِبَعْضِ الأَشْيَاخِ أَنَّهُ بَحَثَ مَعَ بَعْضِ المُدَرِّسِينَ وَكَانَ أَصْلُهُ مِنَ اليَهُودِ[2]، فَقَالَ لَهُ: «هَذَا العِلْمُ الَّذِي نَقْرَأُ فِيهِ عِلْمُ الأُصُولِ» مُعَرِّضاً بِأَنَّهُ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ عِلْمِ الأُصُولِ وَغَيْرِهِ لِيُغِيظَهُ، فَقَالَ لَهُ: «لَمْ يَلْتَبِسْ بِالتَّوْرَاةِ»، مُعَرِّضاً بِأَنَّهُ كَانَ أَصْلُهُ مِنَ اليَهُودِ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً: مَا وَقَعَ لَهُ أَنَّهُ سَأَلَهُ بَعْضُ المُتَعَنِّتِينَ فِي دَرْسِهِ وَكَانَ أَعْوَرَ، فَقَالَ: «هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَجْمَعَ اللهُ تَعَالَى بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ؟»، فَقَالَ لَهُ: «قَدْ جَمَعَ اللهُ تَعَالَى بَيْنَهُمَا فِي وَجْهِكَ»، فَأُفْحِمَ، وَضَحِكَ الحَاضِرُونَ؛ أَفَادَهُ المَلَّوِيُّ فِي «كَبِيرِهِ»[3].

قَوْلُهُ: (نِلْتَ الأَمَلْ) أَيْ: أُعْطِيتَ مَا أَمَّلْتَهُ مِنْ تَحْصِيلِ العُلُومِ مَثَلاً.

قَوْلُهُ: (أَجَلُّهَا «البُرْهَانُ») أَيْ: أَقْوَاهَا؛ لِأَنَّهُ يَتَرَكَّبُ مِنَ المُقَدِّمَاتِ اليَقِينِيَّةِ.

وَيَلِيهِ الجَدَلُ؛ لِأَنَّهُ يَتَرَكَّبُ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ قَرِيبَةٍ مِنَ اليَقِينِ؛ لِأَنَّهَا إِمَّا مَشْهُورَةٌ أَوْ مُسَلَّمَةٌ، ثُمَّ الخَطَابَةُ؛ لِأَنَّهَا تَتَرَكَّبُ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ مَظْنُونَةٍ، ثُمَّ الشِّعْرُ؛ لِانْفِعَالِ النَّفْسِ بِهِ، ثُمَّ السَّفْسَطَةُ، وَإِنَّمَا لَمْ يُرَتِّبْهَا المُصَنِّفُ هَكَذَا؛ لِضَرُورَةِ النَّظْمِ.

قَوْلُهُ: (مَا أُلِّفَ... إلخ) عَطْفُ بَيَانٍ عَلَى «البُرْهَانِ»، أَوْ خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، وَشَمَلَتِ المُقَدِّمَاتُ فِي كَلَامِهِ: الضَّرُورِيَّةُ، وَالنَّظَرِيَّةُ، وَالعَقْلِيَّةُ، وَالنَّقْلِيَّةُ؛ عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

---

(١) في المطبوع: «فقال» بدلاً من «وقال».

(٢) الشرشيمي: قوله: (وَكَانَ أَصْلُهُ مِنَ اليَهُودِ) أي: كان أصل بعض المدرِّسين، وقوله: «فَقَالَ لَهُ» أي: قال له بعض المدرِّسين، وقوله: «فَقَالَ لَهُ: لَمْ يَلْتَبِسْ» أي: قال له بعض الأشياخ، وقوله: «مَا وَقَعَ لَهُ» أي: بعض الأشياخ.

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ٤٣٣).

(١١٨) مِـنْ: أَوَّلِـيَّـاتٍ، مُـشَـاهَـدَاتِ مُـجَـرَّبَـاتٍ، مُـتَـوَاتِـرَاتِ

الباجوري

وَاعْلَمْ أَنَّ البُرْهَانَ قِسْمَانِ: لِمِّيٌّ، وَإِنِّيٌّ[١]؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الحَدَّ الوَسَطَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً لِلمَطْلُوبِ ذِهْناً[٢]، وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ الِاسْتِدْلَالُ، ثُمَّ لَا يَخْلُو:

- فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عِلَّةً فِي الخَارِجِ أَيْضاً؛ بِمَعْنَى: أَنَّهُ سَبَبٌ فِيهِ؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «زَيْدٌ مُتَعَفِّنُ الأَخْلَاطِ[٣]، وَكُلُّ مُتَعَفِّنِ الأَخْلَاطِ مَحْمُومٌ» يَنْتُجُ: «زَيْدٌ مَحْمُومٌ»، فَإِنَّ «تَعَفُّنَ الأَخْلَاطِ» ـ بِمَعْنَى: خُرُوجِ الطَّبَائِعِ عَنِ الِاسْتِقَامَةِ ـ عِلَّةٌ لِثُبُوتِ الحُمَى فِي الخَارِجِ، كَمَا هُوَ عِلَّةٌ لَهُ فِي الذِّهْنِ، وَيُسَمَّى البُرْهَانُ حِينَئِذٍ: «لِمِّيًّا»؛ لِإِفَادَتِهِ اللِّمِّيَّةَ الَّتِي هِيَ العِلَّةُ، وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ فِي السُّؤَالِ عَنْهَا: «لِمَ».

- وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ كَذَلِكَ؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «زَيْدٌ مَحْمُومٌ، وَكُلُّ مَحْمُومٍ مُتَعَفِّنُ الأَخْلَاطِ» يَنْتُجُ: «زَيْدٌ مُتَعَفِّنُ الأَخْلَاطِ»، فَإِنَّ الحُمَى لَيْسَتْ عِلَّةً لِثُبُوتِ تَعَفُّنِ الأَخْلَاطِ فِي الخَارِجِ، بَلِ الوَاقِعُ العَكْسُ، وَيُسَمَّى البُرْهَانُ حِينَئِذٍ: «إِنِّيًّا»؛ لِإِفَادَتِهِ إِنِّيَّةَ الحُكْمِ؛ أَيْ: ثُبُوتِهِ، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ فِيهِ: «إِنْ كَذَا»[٤].

وَالحَاصِلُ: أَنَّهُ مَتَى اسْتُدِلَّ بِالعِلَّةِ عَلَى المَعْلُولِ كَانَ البُرْهَانُ لِمِّيًّا، وَمَتَى اسْتُدِلَّ بِالمَعْلُولِ عَلَى العِلَّةِ كَانَ البُرْهَانُ إِنِّيًّا؛ أَفَادَهُ المَلَّوِيُّ مَعَ زِيَادَةٍ[٥].

قَوْلُهُ: (مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ... إلخ) بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: «مِنْ مُقَدِّمَات... إلخ».

فَإِنْ قِيلَ: ظَاهِرُ كَلَامِ المُصَنِّفِ يَقْتَضِي أَنَّ البُرْهَانَ لَا يَتَرَكَّبُ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الضَّرُورِيَّاتِ السِّتِّ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ يَتَرَكَّبُ مِنَ النَّظَرِيَّاتِ كَمَا مَرَّ.

---

(١) الشرشيمي: قوله: (لِمِّيٌّ، وَإِنِّيٌّ) اللِّمِّيُّ: «ما كان الحدُّ الوسط فيه علَّةً للمطلوب في الخارج»، ويصدق عليه: أنَّه إِنِّيٌّ أيضاً؛ لأنَّه يُفيد أنيَّة المطلوب؛ إلَّا أنَّه لَمَّا كانت فيه اللِّمِّيَّة الخارجيَّة نظراً في التَّسمية إليها، ولم ينظر إلى الإنيَّة، بخلاف الآتي، فإنَّ «الحدَّ الوسط فيه علَّةٌ للمطلوب في الذِّهن فقط»، والعلِّيَّةُ الذِّهنيَّةُ غيرُ معتبرةٍ بينهما في التَّسمية، فلذلك سمِّي بـ «الإِنِّيِّ» فقط، فقوله: «إِنِّيَّةِ الحُكْمِ» أي: الحكم المطلوب، وهو التَّعفُّن.

(٢) الشرشيمي: قوله: (عِلَّةً لِلمَطْلُوبِ ذِهْناً) أي: بأن [أ/ ٤٠] تعتبر أوَّلاً، فالعلَّةُ الذِّهنيَّة هي الَّتي تعتبر أوَّلاً، والخارجيَّة هي الَّتي سببٌ في وجود معلولها خارجاً.

(٣) الشرشيمي: قوله: (الأَخْلَاطِ) أي: طبائع الإنسان؛ وهي: السَّوداء، والصَّفراء، والبلغم، والدَّم.

(٤) الشرشيمي: قوله: (لِأَنَّهُ يُقَالُ فِيهِ: «إِنْ كَذَا») أي: يقال في الحكم المطلوب: «إنَّه كذا»، فهذا القياس يشبه «إنَّ» في أنَّ كلًّا يُفيد تأكيد الحكم.

(٥) انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّوي» (ص: ٥٥٠، ٥٥١).

(١١٨) مِـنْ : أَوَّلِـيَّـاتٍ، مُـشَـاهَـدَاتٍ مُـجَـرَّبَـاتٍ، مُـتَـوَاتِـرَاتٍ

الباجوري

أُجِيبَ: بِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا تَرَكَّبَ مِنْ نَظَرِيَّاتٍ، وَجَبَ أَنْ تَنْتَهِي لِلضَّرُورِيَّاتِ، وَحِينَئِذٍ فَكَأَنَّهُ مُتَرَكِّبٌ مِنْهَا، فَهُوَ مُتَرَكِّبٌ مِنْ هَذِهِ الضَّرُورِيَّاتِ السِّتِّ إِمَّا حَقِيقَةً وَإِمَّا حُكْماً[١].

وَالأَوَّلِيَّاتُ هِيَ: «القَضَايَا الَّتِي يُدْرِكُهَا العَقْلُ بِمُجَرَّدِ تَصَوُّرِ الطَّرَفَيْنِ»؛ كَقَوْلِكَ: «الوَاحِدُ نِصْفُ الِاثْنَيْنِ»، وَ: «الكُلُّ أَعْظَمُ مِنَ الجُزْءِ».

وَقَدْ ضَبَطَ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ «الأُوْلَيَاتِ»: بِضَمِّ الهَمْزَةِ وَسُكُونِ الوَاوِ وَفَتْحِ اللَّامِ وَتَخْفِيفِ اليَاءِ؛ عَلَى أَنَّهُ جَمْعُ: «أُوْلَى»، لَكِنَّ الَّذِي جَرَى عَلَى الأَلْسِنَةِ: «أَوَّلِيَّات»: بِفَتْحِ الهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ الوَاوِ وَكَسْرِ اللَّامِ وَتَشْدِيدِ اليَاءِ، وَهُوَ صَحِيحٌ أَيْضاً؛ عَلَى أَنَّهَا مَنْسُوبَةٌ إِلَى «الأَوَّلِ»؛ لِحُكْمِ العَقْلِ بِهَا مِنْ أَوَّلِ وَهْلَةٍ؛ إِذْ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى شَيْءٍ بَعْدَ تَصَوُّرِ الطَّرَفَيْنِ، بَلْ هُوَ المُتَعَيِّنُ فِي المَتْنِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ المُوَافِقُ لِلوَزْنِ.

قَوْلُهُ: (مُشَاهَدَاتٍ) هِيَ: «القَضَايَا الَّتِي يُدْرِكُهَا العَقْلُ بِسَبَبِ المُشَاهَدَةِ بِالحِسِّ البَاطِنِيِّ[٢]»، كَقَوْلِكَ: «الجُوعُ مُؤْلِمٌ».

وَأَمَّا القَضَايَا الَّتِي يُدْرِكُهَا العَقْلُ بِسَبَبِ المُشَاهَدَةِ بِالحِسِّ الظَّاهِرِ فَهِيَ المَحْسُوسَاتُ، وَهِيَ السَّادِسَةُ فِي كَلَامِ المُصَنِّفِ، لَكِنْ تَسْمِيَةُ الأُوْلَى بِالمُشَاهَدَاتِ وَالثَّانِيَةِ بِالمَحْسُوسَاتِ إِنَّمَا هُوَ اصْطِلَاحٌ لِلمُصَنِّفِ وَابْنُ الحَاجِبِ وَمَنْ وَافَقَهُمَا، وَإِلَّا فَكُلٌّ مِنْهُمَا يُسَمَّى بِاسْمِ الآخَرِ، وَلِذَلِكَ جَعَلَهُمَا بَعْضُ المُحَقِّقِينَ قِسْماً وَاحِداً، وَجَعَلَ القِسْمَ السَّادِسَ: «القَضَايَا الَّتِي قِيَاسَاتُهَا مَعَهَا[٣]»، وَهِيَ: «مَا يُدْرِكُهَا العَقْلُ بِوَاسِطَةٍ لَا تَغِيبُ عَنِ الذِّهْنِ عِنْدَ تَصَوُّرِ الطَّرَفَيْنِ»؛ كَقَوْلِكَ: «الأَرْبَعَةُ زَوْجٌ»، فَإِنَّ العَقْلَ يُدْرِكُ ذَلِكَ بِوَاسِطَةٍ لَا تَغِيبُ عَنِ الذِّهْنِ عِنْدَ تَصَوُّرِ الطَّرَفَيْنِ، وَتِلْكَ الوَاسِطَةُ[٤]: «أَنَّ الأَرْبَعَةَ تَنْقَسِمُ إِلَى مُتَسَاوِيَيْنِ، وَكُلُّ مُنْقَسِمٍ إِلَى مُتَسَاوِيَيْنِ زَوْجٌ».

---

(١) **الشرشيمي**: قوله: (وَإِمَّا حُكْماً) أي: فقد تركّبه مِنَ الضَّروريَّات؛ يقال: إنَّه متركِّبٌ مِنَ الضَّروريَّات حكماً مِن حيث لزومُ انتهائه إلى الضَّروريَّات.

(٢) في بعض النسخ الخطية: «الباطن» بدلاً من «الباطني».

(٣) **الشرشيمي**: قوله: (الَّتِي قِيَاسَاتُهَا مَعَهَا) أي: أدلَّتها مصاحبةٌ في التَّصوُّريِّ عند تصوُّر طرفها.

(٤) **الشرشيمي**: قوله: (وَتِلْكَ الوَاسِطَةُ... إلخ) فهذا قياسٌ ينتج: «أَنَّ الأَرْبَعَةَ زَوْجٌ»، ثمَّ تأخذ تلك النَّتيجة، وتركِّبها مِن مقدِّمةٍ كبرى؛ كقولك: «وَكُلُّ زَوْجٍ لَا يَكُونُ فَرْداً» ينتج: «أَنَّ الأَرْبَعَةَ لَا تَكُونُ فَرْداً».

(١١٨) مِنْ: أَوَّلِيَّاتٍ، مُشَاهَدَاتِ مُجَرَّبَاتٍ، مُتَوَاتِرَاتِ
(١١٩) وَحَدَسِيَّاتٍ، وَمَحْسُوسَاتِ؛ فَتِلْكَ جُمْلَةُ الْيَقِينِيَّاتِ

الباجوري

وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرِ المُصَنِّفُ هَذَا القِسْمَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَكَلَّمَ عَنِ الضَّرُورِيَّاتِ، وَهُوَ فِي الحَقِيقَةِ مِنَ النَّظَرِيَّاتِ، وَإِنَّمَا عَدَّهُ كَثِيرٌ مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ؛ لِأَنَّ قَضَايَاهُ لَمَّا كَانَتْ قِيَاسَاتُهَا لَا تَغِيبُ عَنِ الذِّهْنِ عِنْدَ تَصَوُّرِ الطَّرَفَيْنِ صَارَتْ كَأَنَّهَا ضَرُورِيَّةٌ، وَعُلِمَ مِنْ هَذَا أَنَّ العَدَدَ[١] عَلَى كُلٍّ سِتَّةٌ، فَتَفَطَّنْ.

قَوْلُهُ: (مُجَرَّبَاتٍ) هِيَ: «مَا يُدْرِكُهَا العَقْلُ بِوَاسِطَةِ تَكْرَارٍ يُفِيدُ اليَقِينَ»؛ كَقَوْلِكَ: «السَّقَمُونِيَا مُسْهِلَةٌ لِلصَّفْرَاءِ».

وَكَلَامُ المُصَنِّفِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ المُجَرَّبَاتِ مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ، وَجَعَلَهَا بَعْضُهُمْ مِنَ النَّظَرِيَّاتِ لِمُلَاحَظَةِ قِيَاسٍ خَفِيٍّ[٢]، وَجَعَلَهَا بَعْضُهُمْ وَاسِطَةً بَيْنَ الضَّرُورِيَّاتِ وَالنَّظَرِيَّاتِ.

هَذَا؛ وَالمُتَّجِهُ الَّذِي دَرَجَ عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ العُلَمَاءِ - كَمَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ - أَنَّهَا مِنَ الظَّنِّيَّاتِ.

قَوْلُهُ: (مُتَوَاتِرَاتٍ) هِيَ: «مَا يُدْرِكُهَا العَقْلُ بِوَاسِطَةِ السَّمَاعِ عَنْ جَمْعٍ يُؤْمَنُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الكَذِبِ»؛ كَقَوْلِكَ: «سَيِّدُنَا مُحَمَّدٌ ﷺ ظَهَرَتِ المُعْجِزَةُ عَلَى يَدَيْهِ».

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ عَدَدٌ مَخْصُوصٌ، بَلِ المَدَارُ عَلَى كَوْنِ المُخْبِرِينَ يَمْتَنِعُ تَوَاطُؤُهُمْ .لَى الكَذِبِ، وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ الوَقَائِعِ وَالأَحْوَالِ.

وَكَلَامُ المُصَنِّفِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ المُتَوَاتِرَاتِ مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ، وَجَعَلَهَا بَعْضُهُمْ مِنَ النَّظَرِيَّاتِ، وَجَعَلَهَا بَعْضُهُمْ وَاسِطَةً بَيْنَ الضَّرُورِيَّاتِ وَالنَّظَرِيَّاتِ.

قَوْلُهُ: (وَحَدَسِيَّاتٍ) هِيَ: «القَضَايَا الَّتِي يُدْرِكُهَا العَقْلُ بِوَاسِطَةِ حَدَسٍ[٣] بَيِّنٍ يُفِيدُ العِلْمَ»؛ كَقَوْلِكَ: «نُورُ القَمَرِ مُسْتَفَادٌ مِنْ نُورِ الشَّمْسِ» كَمَا تَقَدَّمَ.

---

(١) في بعض النسخ الخطية: «العد» بدلاً من «العدد».

(٢) **الشرشيمي**: قوله: (قِيَاسٍ خَفِيٍّ) حاصلُ هذا القياس: أنَّ الوقوع التَّكرُّرُ على نهجٍ واحدٍ لا بدَّ له مِن سببٍ، وإن لم تعرف ماهيَّة السَّبب، وكلَّما علم وجود السَّبب عُلِم وجود المسبَّب قطعاً.

قوله: «إنَّ الوقوع متكرِّرٌ على نهجٍ واحدٍ» أي: كتسهيل الصَّفراء، وقوله: «وكلَّما عُلِمَ السَّبب» أي: وذلك كالسَّقمونيا، وقوله: «عُلِم المسبَّب» أي: وذلك كتسهيل الصَّفراء.

(٣) **الشرشيمي**: قوله: (بِوَاسِطَةِ حَدَسٍ) أي: فناسب أن يسمَّى: «حدساً»، كما تقدَّم تقريره في أوَّل الكتاب.

كتب ثانياً: قوله: (بِوَاسِطَةِ حَدَسٍ) أي: مع التَّكرُّر، فينبغي زيادة قيد في تعريف التَّجربيات في قولك: «بِوَاسِطَةِ تَكْرَارٍ» أي: مِن غير حَدَس، وأيضاً المجرَّبات أمورٌ اختياريَّةٌ بخلاف الحدسيَّات.

(١١٩) وَحَدَسِيَّاتٍ، وَمَحْسُوسَاتِ؛ فَتِلْكَ جُمْلَةُ الْيَقِينِيَّاتِ
(١٢٠) وَفِيْ دَلالَةِ الْمُقَدِّمَاتِ عَلَى النَّتِيْجَةِ خِلَافٌ آتِ

الباجوري

وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الحَدَسِيَّاتِ مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ، وَجَعَلَهَا بَعْضُهُمْ مِنَ النَّظَرِيَّاتِ، وَالْمُتَّجِهُ الَّذِي دَرَجَ عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ العُلَمَاءِ أَنَّهَا مِنَ الظَّنِّيَّاتِ.

قَوْلُهُ: (وَمَحْسُوسَاتِ) هِيَ: «مَا يُدْرِكُهَا العَقْلُ بِوَاسِطَةِ الحِسِّ الظَّاهِرِ»؛ كَقَوْلِكَ: «الشَّمْسُ مُشْرِقَةٌ»، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الفَرْقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ المُشَاهَدَاتِ إِنَّمَا هُوَ اصْطِلَاحُ المُصَنِّفِ وَابْنِ الحَاجِبِ وَمَنْ وَافَقَهُمَا، وَإِلَّا فَكُلٌّ مِنْهُمَا يُسَمَّى بِاسْمِ الآخَرِ.

وَاعْتُرِضَ عَلَى التَّعْبِيرِ بِـ «المَحْسُوسَاتِ» بِأَنَّهَا جَمْعُ: «مَحْسُوسٍ»، وَقِيَاسُ اسْمِ المَفْعُولِ: «مُحَسٌّ» لَا «مَحْسُوسٌ»؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُقَالُ: «أَحَسَّ زَيْدٌ كَذَا، أَوْ: بِكَذَا»، وَقِيَاسُ اسْمِ المَفْعُولِ مِنْهُ مَا ذُكِرَ.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ قَدْ يُتَوَسَّعُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ.

هَذَا؛ وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الحِسَّ لَا يُفِيدُ اليَقِينَ؛ لِغَلَطِهِ فِي أُمُورٍ.

قَوْلُهُ: (فَتِلْكَ جُمْلَةُ اليَقِينِيَّاتِ) يَرِدُ عَلَيْهِ: أَنَّ اليَقِينِيَّاتِ قَدْ تَكُونُ نَظَرِيَّةً، فَكَيْفَ يَحْصُرُهَا فِي الضَّرُورِيَّاتِ؟

وَيُجَابُ: بِأَنَّهُ[١] لَمَّا كَانَتِ النَّظَرِيَّاتُ لَا بُدَّ وَأَنْ تَنْتَهِي لِلضَّرُورِيَّاتِ، صَارَتْ كَأَنَّهَا ضَرُورِيَّةً كَمَا مَرَّ.

قَوْلُهُ: (وَفِيْ دَلالَةِ المُقَدِّمَاتِ عَلَى النَّتِيْجَةِ... إلخ) أَيْ: وَفِي إِفَادَةِ المُقَدِّمَاتِ لِلنَّتِيجَةِ... إلخ، كَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ، وَهُوَ الأَنْسَبُ[٢] بِكَلَامِ المَتْنِ[٣] مِمَّا أَشَارَ إِلَيْهِ المَلَّوِيُّ[٤] مِنْ أَنَّ المُرَادَ بِـ «الدَّلَالَةِ»: الِارْتِبَاطُ، وَفِي كَلَامِ المُصَنِّفِ حَذْفٌ؛ وَالتَّقْدِيرُ: وَفِي دَلَالَةِ العِلْمِ أَوِ الظَّنِّ بِالمُقَدِّمَاتِ عَلَى العِلْمِ أَوِ الظَّنِّ بِالنَّتِيجَةِ، فَتَأَمَّلْ.

---

(١) في المطبوع: «بأنها» بدلاً من «بأنه».

(٢) في بعض النسخ الخطية: «أنسب» بدلاً من «الأنسب».

(٣) الشرشيمي: قوله: (وَهُوَ الأَنْسَبُ بِكَلَامِ المَتْنِ... إلخ) أي: لعدم احتياجه إلى تقدير، لكنَّ المراد مِنَ الإفادة الاستلزام، لا إفادة دالِّ المدلول؛ لأنَّ النَّتيجة ليست مدلولةً للمقدِّمات، وإذا كان المراد منه ما ذكر، فيرجع للارتباط الَّذي ارتضاه المحشِّي آخراً.

(٤) انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويّ» (ص: ٥٦٢).

(١٢٠) وَفِـيْ دَلالَـةِ الـمُـقَـدِّمَـاتِ عَـلَـى الـنَّـتِـيْـجَـةِ خِـلَافٌ آتِ

(١٢١) عَـقْـلِـيٌّ، اَوْ عَـادِيٌّ، اَوْ تَـوَلُّـدُ، أَوْ وَاجِـبٌ؛ وَالأَوَّلُ الـمُـؤَيَّـدُ

الباجوري

قَوْلُهُ: (خِلَافٌ آتِ) أَيْ: عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ، كَمَا فَصَّلَهُ المُصَنِّفُ بَعْدُ.

قَوْلُهُ: (عَقْلِيٌّ) خَبَرٌ لِمُبْتَدَأ مَحْذُوفٍ؛ وَالتَّقْدِيرُ: وَهَذَا الِارْتِبَاطُ عَقْلِيٌّ.

وَالمُرَادُ: عَقْلِيٌّ بِلَا تَوَلُّدٍ وَلَا تَعْلِيلٍ:

ـ لِيُغَايِرَ قَوْلَ المُعْتَزِلَةِ بِالتَّوَلُّدِ، فَإِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ أَنَّهُ عَقْلِيٌّ وَإِنْ كَانُوا يَدَّعُونَ أَنَّهُ عَادِيٌّ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ أَخَذُوا قَوْلَهُمْ بِالتَّوَلُّدِ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ وَفِي غَيْرِهَا مِنْ مَذْهَبِ الفَلَاسِفَةِ فِي الأَسْبَابِ الطَّبِيعِيَّةِ، وَهُوَ أَنَّهَا تُؤَثِّرُ فِي مُسَبَّبَاتِهَا بِطَبْعِهَا عَلَى وَجْهِ اللُّزُومِ العَقْلِيِّ عِنْدَ وُجُودِ الشَّرْطِ وَانْتِفَاءِ المَانِعِ؛ غَايَةُ الأَمْرِ أَنَّهُمْ تَسَتَّرُوا بِتَغْيِيرِ العِبَارَةِ[١].

ـ وَلِيُغَايِرَ قَوْلَ الفَلَاسِفَةِ، فَإِنَّهُمْ لَا يُنْكِرُونَ أَنَّهُ عَقْلِيٌّ.

وَاعْتُرِضَ هَذَا القَوْلُ: بِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ تَخَلُّفُ النَّتِيجَةِ عَنِ الدَّلِيلِ، مَعَ أَنَّ ذَلِكَ فِعْلَ القَادِرِ المُخْتَارِ؛ الَّذِي إِنْ شَاءَ فَعَلَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ عَدَمَ خَلْقِ اللَّازِمِ مَعَ خَلْقِ المَلْزُومِ مُحَالٌ، فَلَا تَتَعَلَّقُ بِهِ القُدْرَةُ، وَحِينَئِذٍ فَلَا يُنَافِي أَنَّهُ فِعْلُ القَادِرِ المُخْتَارِ، وَهَكَذَا يُقَالُ فِي كُلِّ مُتَلَازِمَيْنِ عَقْلاً كَـ: «الجَوْهَرِ، وَالعَرَضِ»، وَلَوْ تَوَجَّهَ هَذَا الِاعْتِرَاضُ لَمْ يَثْبُتْ لَازِمٌ عَقْلِيٌّ فِي الكَائِنَاتِ.

قَوْلُهُ: (اَوْ عَادِيٌّ) «أَوْ» فِي ذَلِكَ وَفِيمَا بَعْدَهُ لِتَنْوِيعِ الخِلَافِ.

وَالمُرَادُ: عَادِيٌّ بِلَا تَوَلُّدٍ؛ لِيُغَايِرَ قَوْلَ المُعْتَزِلَةِ بِالتَّوَلُّدِ، فَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ عَادِيٌّ، وَإِنْ كَانَ يَلْزَمُهُمْ أَنَّهُ عَقْلِيٌّ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ يُمْكِنُ عَلَى هَذَا القَوْلِ تَخَلُّفُ النَّتِيجَةِ عَنِ الدَّلِيلِ، وَصَوَّرَهُ بَعْضُهُمْ بِمَا إِذَا لَمْ يَتَفَطَّنِ الشَّخْصُ لِانْدِرَاجِ الأَصْغَرِ تَحْتَ الأَوْسَطِ، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ تَتَخَلَّفُ النَّتِيجَةُ عَنِ الدَّلِيلِ.

---

(١) **الشرشيمي**: قوله: (غَايَةُ الأَمْرِ أَنَّهُمْ تَسَتَّرُوا... إلخ) أي: فلم يعبِّروا بـ «اللزُوم العقليّ» ولا بـ «التَّعليل» الَّذين عبَّر بهما الفلاسفة، بل عبَّروا بـ «التولُّد العاديّ»، فيقولون: إنَّ العبد إذا علم المقدِّمات يتولَّد عنه العِلم بالنَّتيجة، لكن جعل العلم بالمقدِّمات واسطةً لا مؤثِّر بذاته كما قال الفلاسفة، فقولهم: «أن يوجب الفعل لفاعله فعلاً آخر» مِن باب المجاز العقليّ، مِن باب الإسناد إلى الواسطة، والمرادُ بـ «الفعل»: الأمر، فيشمل الكيف كالعِلم. اهـ «صبَّان» بالمعنى وزيادة.

(١٢١) عَقْلِيٌّ، اَوْ عَادِيٌّ، اَوْ تَوَلُّدُ، أَوْ وَاجِبٌ؛ وَالأَوَّلُ المُؤَيَّدُ

✿ ✿ ✿

الباجوري

وَرُدَّ: بِأَنَّ الكَلَامَ فِي الدَّلِيلِ المُسْتَجْمِعِ لِلشُّرُوطِ، وَمِنْهَا التَّفَطُّنُ لِذَلِكَ، وَهُوَ مَفْقُودٌ حِينَئِذٍ.

وَالجَوَابُ بِـ: «أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنَّ صَاحِبَ هَذَا القَوْلِ لَا يَشْتَرِطُ هَذَا الشَّرْطَ» لَا يَخْفَى بُعْدُهُ، فَالأَوْلَى تَصْوِيرُهُ بِمَا إِذَا خَلَقَ اللهُ تَعَالَى العِلْمَ بِالدَّلِيلِ دُونَ العِلْمِ بِالنَّتِيجَةِ؛ خَرْقاً لِلعَادَةِ.

قَوْلُهُ: (اَوْ تَوَلُّدُ) أَيْ: ذُو تَوَلُّدٍ، أَوْ أَنَّ التَّوَلُّدَ بِمَعْنَى: المُتَوَلِّدِ، وَيُؤَيِّدُ الثَّانِي قَوْلُهُ بَعْدُ: «أَوْ وَاجِبٌ».

وَضَابِطُ التَّوَلُّدِ عِنْدَ القَائِلِينَ بِهِ وَهُمُ المُعْتَزِلَةُ ـ قَبَّحَهُمُ اللهُ تَعَالَى ـ: «أَنْ يُوجِبَ الفِعْلُ لِفَاعِلِهِ فِعْلاً آخَرَ»؛ كَمَا فِي: حَرَكَةِ الإِصْبَعِ مَعَ حَرَكَةِ الخَاتَمِ.

وَعَلَى هَذَا فَالعِلْمُ بِالدَّلِيلِ مَخْلُوقٌ لِلشَّخْصِ، وَيَتَوَلَّدُ عَنْهُ العِلْمُ بِالنَّتِيجَةِ، وَهَذَا كَمَا تَرَى مَبْنِيٌّ عَلَى مَذْهَبِهِمُ الفَاسِدِ، وَهُوَ: أَنَّ العَبْدَ يَخْلُقُ أَفْعَالَ نَفْسِهِ الاخْتِيَارِيَّةِ.

قَوْلُهُ: (أَوْ وَاجِبٌ) أَيْ: عَلَى طَرِيقِ التَّعْلِيلِ، فَهَذَا القَوْلُ مَبْنِيٌّ عَلَى القَوْلِ بِتَأْثِيرِ العِلَّةِ فِي مَعْلُولِهَا، وَهُوَ بَاطِلٌ بِالأَدِلَّةِ القَاطِعَةِ.

قَوْلُهُ: (وَالأَوَّلُ المُؤَيَّدُ) أَيِ: المُقَوَّى، حَيْثُ اخْتَارَهُ الإِمَامُ الرَّازِيُّ، وَشَهَّرَهُ حُجَّةُ الإِسْلَامِ وَغَيْرُهُ.

وَالحَاصِلُ: أَنَّ الأَقْوَالَ أَرْبَعَةٌ؛ قَوْلَانِ مِنْهَا لِأَهْلِ الحَقِّ لَكِنَّ الأَوَّلَ هُوَ المُخْتَارُ المَشْهُورُ، وَقَوْلَانِ مِنْهَا لِأَهْلِ الزَّيْغِ وَالضَّلَالِ.

✿ ✿ ✿

خَاتِمَةٌ

(١٢٢) وَخَطَأُ الْبُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا: فِيْ مَادَةٍ، أَوْ صُورَةٍ؛ فَالْمُبْتَدَا

الباجوري

خَاتِمَةٌ

[قَوْلُهُ:] (خَاتِمَةٌ) هِيَ لُغَةً: «مَا يُخْتَمُ بِهِ الشَّيْءُ».

وَاصْطِلَاحاً: «أَلْفَاظٌ مَخْصُوصَةٌ دَالَّةٌ عَلَى مَعَانٍ مَخْصُوصَةٍ قَدْ خُتِمَ بِهَا كِتَابٌ، أَوْ بَابٌ، أَوْ فَصْلٌ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ»، فَهِيَ هُنَا عِبَارَةٌ عَنْ قَوْلِهِ: «وَخَطَأُ الْبُرْهَانِ... إلخ»، فَتَفَطَّنْ.

قَوْلُهُ: (وَخَطَأُ الْبُرْهَانِ... إلخ) اعْتَرَضَهُ سَيِّدِي سَعِيد: بِأَنَّهُ كَانَ الأَوْلَى أَنْ يَقُولَ: «وَخَطَأُ القِيَاسِ»؛ لِأَنَّ الخَطَأَ كَمَا يَكُونُ فِي البُرْهَانِ يَكُونُ فِي غَيْرِهِ، وَهُوَ مَحْذُورٌ فِي القِيَاسِ كُلِّهِ[١].

وَأَجَابَ الشَّيْخُ المَلَّوِيُّ: بِأَنَّهُ اقْتَصَرَ عَلَى البُرْهَانِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ نَفْيُ جَمِيعِ مَا سَيَذْكُرُهُ إِلَّا فِيهِ[٢]؛ قَالَ: وَلَوْ سُلِّمَ[٣] أَنَّهُ يُشْتَرَطُ نَفْيُ جَمِيعِ مَا سَيَذْكُرُهُ فِي غَيْرِهِ، فَتَخْصِيصُهُ البُرْهَانَ بِالذِّكْرِ؛ لِأَنَّهُ المَقْصُودُ الأَهَمُّ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يُفِيدُ اليَقِينَ[٤].

قَوْلُهُ: (حَيْثُ وُجِدَا) أَيْ: فِي أَيِّ تَرْكِيبٍ وُجِدَ[٥]، فَالحَيْثِيَّةُ لِلإِطْلَاقِ.

قَوْلُهُ: (فِيْ مَادَةٍ، أَوْ صُورَةٍ[٦]... إلخ) مُحَصَّلُهُ[٧]: أَنَّهُ قَسَّمَ الخَطَأَ إِلَى قِسْمَيْنِ: خَطَأٌ فِي المَادَّةِ، وَخَطَأٌ فِي الصُّورَةِ، ثُمَّ قَسَّمَ القِسْمَ الأَوَّلَ إِلَى قِسْمَيْنِ: خَطَأٌ فِي اللَّفْظِ، وَخَطَأٌ فِي المَعْنَى.

---

(١) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٥٧٨).

(٢) الشرشيمي: قوله: (لَا يُشْتَرَطُ نَفْيُ جَمِيعِ مَا سَيَذْكُرُهُ... إلخ) وتوضيحُ ذلك: أنَّ الخطأ في الصُّورة يأتي في الكلِّ، والخطأ في المادَّة بالنِّسبة للَّفظ يأتي في الكلِّ أيضاً، وأمَّا الخطأ في المعنى فلا يأتي في غير البرهان؛ لأنَّ القضيَّة الكاذبة تأتي في غير البرهان.

(٣) الشرشيمي: قوله: (وَلَوْ سُلِّمَ... إلخ) الظَّاهرُ: أنَّه تسليمٌ جدليٌّ إن نظر للكلِّ، وتسليمٌ واقعيٌّ إن نظر للبعض؛ كبعض أمثلة الخطابة، وكأمثلة الجَدَل.

(٤) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ٤٥٧).

(٥) في المطبوع: زيادة «والضَّميرُ الَّذي هو نائب فاعل "وجد" للخطأ».

(٦) الشرشيمي: وقول المتن: (فِيْ مَادَةٍ، أَوْ صُورَةٍ) متعلِّقٌ بمحذوفٍ خبر المبتدأ، وقوله: (حَيْثُ وُجِدَا) متعلِّقٌ بما يتعلَّق به الخبر.

(٧) في المطبوع: «ملخصه» بدلاً من «محصله».

(١٢٢) وَخَطَأُ البُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا: فِيْ مَادَةٍ، أَوْ صُورَةٍ؛ فَالمُبْتَدَا
(١٢٣) فِيْ «اللَّفْظِ» كَـ: اشْتِرَاكٍ، أَوْ كَـ: جَعْلِ ذَا تَبَايُنٍ مِثْلَ الرَّدِيْفِ مَأْخَذَا

الباجوري

وَالمُرَادُ بِـ «المَادَّةِ»: مَجْمُوعُ المُقَدِّمَتَيْنِ بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ أَوِ المَعْنَى؛ لِيَتَأَتَّى التَّقْسِيمُ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي خَطَأِ المَادَّةِ، وَالمُرَادُ بِـ «الصُّورَةِ»: النَّظْمُ وَالهَيْئَةُ.

قَوْلُهُ: (فَالمُبْتَدَا) أَيِ: الأَوَّلُ الَّذِي هُوَ الخَطَأُ فِي المَادَّةِ، وَسَيَذْكُرُ مَقَابِلَهُ فِي قَوْلِهِ: «وَالثَّانِ... إلخ».

قَوْلُهُ: (فِيْ اللَّفْظِ) أَيْ: خَطَأٌ فِي اللَّفْظِ، وَسَيَذْكُرُ مُقَابِلَهُ فِي قَوْلِهِ: «وَفِي المَعَانِي... إلخ»، فَتَفَطَّنْ.

قَوْلُهُ: (كَـ: اشْتِرَاكٍ) مِثَالٌ لِسَبَبِ الخَطَأِ، لَا لِلخَطَأِ نَفْسِهِ، وَتَكَلَّفَ بَعْضُهُمْ جَعْلَهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، وَالتَّقْدِيرُ: كَخَطَأِ اشْتِرَاكٍ[١].

وَمِثَالُ ذَلِكَ: أَنْ تَقُولَ مُشِيراً إِلَى الحَيْضِ: «هَذَا قُرْءٌ، وَكُلُّ قُرْءٍ لَا يَحْرُمُ الوَطْءُ فِيهِ» - وَتُرِيدُ الطُّهْرَ - يَنْتُجُ: «هَذَا لَا يَحْرُمُ الوَطْءُ فِيهِ»، فَإِنَّ الخَطَأَ فِي ذَلِكَ فِي مَادَّتِهِ بِسَبَبِ الاِشْتِرَاكِ.

فَإِنْ قِيلَ: الخَطَأُ فِي هَذَا البُرْهَانِ فِي صُورَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَكَرَّرْ فِيهِ الحَدُّ الوَسَطُ مَعْنًى، فَكَيْفَ جَعَلُوهُ مِنَ الخَطَأِ فِي المَادَّةِ؟

أُجِيبَ: بِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ عَدَمُ تَكْرَارِ الحَدِّ الوَسَطِ مَعْنًى نَاشِئاً مِنَ المُشْتَرَكِ الَّذِي هُوَ جُزْءٌ مِنْ أَجْزَاءِ المَادَّةِ[٢]، جَعَلُوا ذَلِكَ الخَطَأَ مِنَ الخَطَأِ فِي المَادَّةِ، وَإِنْ كَانَ يَصِحُّ جَعْلُهُ مِنَ الخَطَأِ فِي الصُّورَةِ بِاعْتِبَارِ عَدَمِ تَكْرَارِ الحَدِّ الوَسَطِ مَعْنًى. انْظُرْ كَلَامَ المَلَّوِيِّ فِي «كَبِيرِهِ»[٣].

قَوْلُهُ: (أَوْ كَـ: جَعْلِ ذَا تَبَايُنٍ... إلخ) لَا يَخْفَى أَنَّ «ذَا» بِمَعْنَى: صَاحِبٍ، فَكَانَ حَقُّهَا الجرَّ بِاليَاءِ، لَكِنَّهَا جَاءَتْ هُنَا بِالأَلِفِ عَلَى لُغَةِ القَصْرِ فِي الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ؛ كَذَا قَالَ المُصَنِّفُ فِي «شَرْحِهِ»، لَكِنِ اعْتَرَضَهُ سَيِّدِي سَعِيد: بِأَنَّ لُغَةَ القَصْرِ إِنَّمَا هِيَ فِي: «أَبٍ، وَ: أَخٍ، وَ: حَمٍ»، لَا فِي: «ذِي، وَ: فَم» بِلَا مِيم، فَإِنَّهُمَا[٤] إِنَّمَا يُعْرَبَانِ بِالأَحْرُفِ؛ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ المُرَادِيُّ، فَكَانَ الأَوْلَى أَنْ يُبْدِلَ ذَلِكَ البَيْتَ؛ بِأَنْ يَقُولَ مَثَلاً:

---

(١) في المطبوع: «اشتراط» بدلاً من «اشتراك».

(٢) **الشرشيمي**: قوله: (نَاشِئاً مِنَ المُشْتَرَكِ الَّذِي هُوَ جُزْءٌ... إلخ) وكونه خبراً أنَّه محمولٌ في الصُّغرى موضوعٌ في الكبرى.

(٣) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ٤٥٨).

(٤) في المطبوع: «لأنهما» بدلاً من «فإنهما»، وما أثبتناه يوافق الأصل.

(١٢٣) فِيْ «اللَّفْظِ» كَـ: اشْتِرَاكٍ، أَوْ كَـ: جَعْلِ ذَا   تَبَايُنٍ مِثْلَ الرَّدِيْفِ مَأْخَذَا

(١٢٤) وَفِيْ «المَعَانِيْ»: لِالْتِبَاسِ الكَاذِبَهْ   بِذَاتِ صِدْقٍ، فَافْهَمِ المُخَاطَبَهْ

الباجوري

فِي اللَّفْظِ كَاشْتِرَاكٍ أَوْ كَجَعْلِ ذِي   تَبَايُنٍ مُرَادِفاً فِي المَأْخَذِ

كَمَا نَقَلَهُ المَلَّوِيُّ فِي «كَبِيرِهِ»[١].

وَمِثَالُ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ: «هَذَا سَيْفٌ» ـ مُشِيراً إِلَى غَيْرِ القَاطِعِ ـ، «وَكُلُّ سَيْفٍ صَارِمٌ» ـ وَتُرِيدُ القَاطِعَ ـ يَنْتُجُ: «هَذَا صَارِمٌ»، فَإِنَّ الخَطَأَ فِي ذَلِكَ فِي مَادَّتِهِ بِسَبَبِ جَعْلِ المُبَايِنِ مِثْلَ الرَّدِيفِ فِي أَخْذِهِ فِي المُقَدِّمَتَيْنِ[٢]؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «زَيْدٌ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ بَشَرٍ حَيَوَانٌ».

وَإِنَّمَا كَانَ الصَّارِمُ مُبَايِناً لِلسَّيْفِ؛ لِأَنَّ السَّيْفَ اسْمٌ لِمَا كَانَ عَلَى الهَيْئَةِ المَعْلُومَةِ وَلَوْ غَيْرَ قَاطِعٍ، وَالصَّارِمُ اسْمٌ لِذَلِكَ بِقَيْدِ أَنْ يَكُونَ قَاطِعاً، فَبَيْنَهُمَا العُمُومُ وَالخُصُوصُ بِإِطْلَاقٍ، فَبَيْنَهُمَا التَّبَايُنُ الجُزْئِيُّ.

قَوْلُهُ: (مِثْلَ الرَّدِيْفِ مَأْخَذَا) أَيْ: مِثْلَهُ فِي الأَخْذِ فِي المُقَدِّمَتَيْنِ.

قَوْلُهُ: (وَفِيْ المَعَانِيْ) مُقَابِلٌ لِقَوْلِهِ: «فِي اللَّفْظِ»، كَمَا مَرَّ.

قَوْلُهُ: (لِالْتِبَاسِ الكَاذِبَهْ.. بِذَاتِ صِدْقٍ) أَيْ: لِاشْتِبَاهِ القَضِيَّةِ الكَاذِبَةِ بِقَضِيَّةٍ ذَاتِ صِدْقٍ؛ بِأَنْ كَانَتْ تِلْكَ القَضِيَّةُ مِنَ القَضَايَا الشَّبِيهَةِ بِالحَقِّ وَلَيْسَتْ بِهِ.

وَاعْتُرِضَ عَلَى المُصَنِّفِ فِي جَعْلِهِ ذَلِكَ عِلَّةً لِلخَطَأِ فِي المَعْنَى؛ بِـ: أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ عِلَّةً لِلخَطَأِ فِي اللَّفْظِ بِسَبَبِ الاشْتِرَاكِ[٣]؛ كَمَا إِذَا قُلْتَ: «هَذِهِ عَيْنٌ» ـ مُشِيراً لِلبَاصِرَةِ ـ «وَكُلُّ عَيْنٍ جَارِيَةٌ» ـ وَتُرِيدُ البَاصِرَةَ ـ يَنْتُجُ: «هَذِهِ جَارِيَةٌ»، فَإِنَّ الخَطَأَ فِي ذَلِكَ فِي مَادَّتِهِ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ لِالتِبَاسِ الكَاذِبَةِ بِذَاتِ صِدْقٍ؛ إِذِ الكُبْرَى كَاذِبَةٌ شَبِيهَةٌ بِالصَّادِقَةِ، وَقَدْ نَصَّ بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ إِمَّا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ وَإِمَّا مِنْ جِهَةِ المَعْنَى.

---

(١) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٥٨٠)، وانظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ٤٦٣).

(٢) **الشرشيمي**: قوله: (جَعْلِ المُبَايِنِ مِثْلَ الرَّدِيفِ... إلخ) أي: كان الرَّديفان واقعان حدًّا وسطاً، وهنا الواقع حدًّا وسطاً هو العامُّ الَّذي ينفرد.

(٣) **الشرشيمي**: قوله: (قَدْ يَكُونُ عِلَّةً لِلخَطَأِ فِي اللَّفْظِ بِسَبَبِ الاشْتِرَاكِ) أي: علَّةً للخطأ في اللَّفظ فقط، وليس مستلزماً للخطأ في الصُّورة، كما تقدَّم لتكرُّر الحدِّ الوسط هنا، بخلافه فيما سبق.

(١٢٤) وَفِيْ «الـمَعَانِيْ»: لِالْتِبَاسِ الكَاذِبَهْ ... بِـذَاتِ صِـدْقٍ، فَـافْـهَـمِ الـمُـخَـاطَـبَـهْ
(١٢٥) كَـ: مِثْلِ جَعْلِ العَرَضِيْ كَالذَّاتِيْ ... أَوْ نَـاتِـجٍ إِحْـدَى الـمُـقَـدِّمَـاتِ

الباجوري

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ جَعْلَهُ ذَلِكَ عِلَّةً لِلخَطَأ فِي المَعْنَى لَا يُنَافِي أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ عِلَّةً لِلخَطَأ فِي اللَّفْظِ؛ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ: أَنَّ قَوْلَهُ: «لِالْتِبَاسِ... إلخ» رَاجِعٌ لِلأَمْرَيْنِ[١]؛ أَعْنِي: الخَطَأ فِي اللَّفْظِ وَالخَطَأ فِي المَعْنَى؛ أَفَادَهُ المَلَّوِيُّ فِي «كَبِيرِهِ»[٢].

قَوْلُهُ: (فَافْهَمِ المُخَاطَبَهْ) أَي: الكَلَامَ المُخَاطَبَ بِهِ، فَالمَصْدَرُ بِمَعْنَى اسْمِ المَفْعُولِ.

قَوْلُهُ: (كَمِثْلِ جَعْلِ العَرَضِيْ كَالذَّاتِيْ[٣]) «الكَافُ»: زَائِدَةٌ، أَوْ أَنَّ «مِثْلِ» لِتَأْكِيدِ مَعْنَى «الكَافِ»؛ كَمَا قِيلَ بِذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وَالمُرَادُ بِـ «العَرَضِيِّ» هُنَا: مَا ثَبَتَ لِلشَّيْءِ بِوَاسِطَةِ غَيْرِهِ؛ كَمَا فِي: المُتَحَرِّكِ بِحَرَكَةِ السَّفِينَةِ، وَبِـ «الذَّاتِيِّ»: مَا ثَبَتَ لِلشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ؛ كَمَا فِي: المُتَحَرِّكِ بِذَاتِهِ.

وَمِثَالُ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ: «الجَالِسُ فِي السَّفِينَةِ مُتَحَرِّكٌ» - وَتُرِيدُ مُتَحَرِّكٌ بِالتَّحَرُّكِ العَرَضِيِّ - «وَكُلُّ مُتَحَرِّكٍ لَا يَثْبُتُ فِي مَوْضِعٍ» - وَتُرِيدُ مَا ذُكِرَ - يَنْتُجُ: «الجَالِسُ فِي السَّفِينَةِ لَا يَثْبُتُ فِي مَوْضِعٍ»، فَإِنَّ الخَطَأ فِي ذَلِكَ فِي مَادَّتِهِ مِنْ حَيْثُ المَعْنَى لِالْتِبَاسِ الكَاذِبَةِ بِذَاتِ صِدْقٍ، بِسَبَبِ جَعْلِ العَرَضِيِّ وَهُوَ المُتَحَرِّكُ بِحَرَكَةِ السَّفِينَةِ كَالذَّاتِيِّ وَهُوَ التَّحَرُّكُ بِالذَّاتِ.

قَوْلُهُ: (أَوْ نَاتِجٍ إِحْدَى المُقَدِّمَاتِ) المُرَادُ بِـ «النَّاتِجِ»: النَّتِيجَةُ.

وَمِثَالُ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ: «هَذِهِ نُقْلَةٌ، وَكُلُّ نُقْلَةٍ حَرَكَةٌ» يَنْتُجُ: «هَذِهِ حَرَكَةٌ»، وَهِيَ عَيْنُ إِحْدَى المُقَدِّمَتَيْنِ، وَمَحَلُّ ذَلِكَ: إِذَا لَمْ يُرِدِ الإِخْبَارَ[٤] بِأَنَّ النُّقْلَةَ تُسَمَّى: «حَرَكَةً»، وَإِلَّا حَصَلَتِ المُغَايَرَةُ بِاعْتِبَارِ مُلَاحَظَةِ التَّسْمِيَةِ.

---

(١) الشرشيمي: قوله: (رَاجِعٌ لِلأَمْرَيْنِ... إلخ) هذا الجواب لا يناسب؛ لأنَّه يُفيد أنَّ الخطأ في المادَّة مِن جهة اللَّفظ، والتباس الكاذبة بالصَّادقة دائماً، مع أنَّه ليس كذلك؛ بدليل «هَذِهِ عَيْنٌ... إلخ»، فإنَّهما صادقتان مع وجود الخطأ في المادَّة مِن جهة اللَّفظ، فالمتعيِّن الجواب الأوَّل.

(٢) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ٤٦٤).

(٣) الشرشيمي: قوله: (كَمِثْلِ جَعْلِ العَرَضِيْ كَالذَّاتِيْ) أي: مِن أنَّ كلًّا لا يثبت في موضع.

(٤) الشرشيمي: قوله: (إِذَا لَمْ يُرِدِ الإِخْبَارَ... إلخ) أي: في الكبرى؛ لأنَّه إذا أُريد ذلك كانتِ النَّتيجة مغايرةً للصُّغرى.

(١٢٦) وَالحُكْمِ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ   وَجَعْلِ كَالقَطْعِيِّ غَيْرِ القَطْعِيْ

الباجوري

وَقَدْ بَحَثَ سَيِّدِي سَعِيدٌ فِي كَلَامِ المُصَنِّفِ[١]: بِأَنَّ الخَطَأَ فِيمَا جُعِلَتْ فِيهِ النَّتِيجَةُ إِحْدَى المُقَدِّمَاتِ لَيْسَ فِي المَعْنَى لِالْتِبَاسِ الكَاذِبَةِ بِذَاتِ صِدْقٍ؛ لِصِدْقِ كُلٍّ مِنَ المُقَدِّمَتَيْنِ، بَلْ لَيْسَ مِنْ جِهَةِ المَادَّةِ أَصْلاً، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ جِهَةِ أَنَّ النَّتِيجَةَ لَيْسَتْ مُغَايِرَةً لِلْمُقَدِّمَتَيْنِ، وَالوَاجِبُ أَنْ تَكُونَ مُغَايِرَةً لَهُمَا، كَمَا عُرِفَ فِي حَدِّ القِيَاسِ.

وَأَجَابَ الشَّيْخُ المَلَّوِيُّ فِي «شَرْحِهِ[٢] الكَبِيرِ» حَيْثُ قَالَ: وَإِذَا دَقَّقْتَ النَّظَرَ وَجَدْتَ إِحْدَى المُقَدِّمَتَيْنِ كَاذِبَةً؛ لِأَنَّ فِيهَا حَمْلُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ، وَالحَمْلُ يَقْتَضِي المُغَايَرَةَ، وَمُغَايَرَةُ الشَّيْءِ لِنَفْسِهِ مُخَالِفَةٌ لِلْوَاقِعِ، فَتَكُونُ كَاذِبَةً[٣] شَبِيهَةً بِالصَّادِقَةِ، فَصَحَّ جَعْلُ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ التِبَاسِ الكَاذِبَةِ بِذَاتِ صِدْقٍ. اهـ[٤] وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ التَّكَلُّفِ.

قَوْلُهُ: (وَالحُكْمِ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ) «اللَّامُ» فِيهِ بِمَعْنَى: «عَلَى».

وَمِثَالُ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ: «هَذَا حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ نَاطِقٌ» يَنْتُجُ: «هَذَا نَاطِقٌ»، فَإِنَّ الخَطَأَ فِي ذَلِكَ فِي مَادَّتِهِ مِنْ حَيْثُ المَعْنَى بِسَبَبِ الحُكْمِ عَلَى الجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ.

وَبَحَثَ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ فِي كَلَامِ المُصَنِّفِ[٥]: بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي ذَلِكَ التِبَاسُ الكَاذِبَةِ بِذَاتِ صِدْقٍ؛ لِأَنَّ المُقَدِّمَةَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا عَلَى الجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ لَيْسَتْ شَبِيهَةً بِالصَّادِقَةِ وَإِنْ كَانَتْ كَاذِبَةً، وَحِينَئِذٍ فَلَا يَصِحُّ جَعْلُ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ التِبَاسِ الكَاذِبَةِ بِذَاتِ صِدْقٍ؛ قَالَ: وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: التِبَاسُ الكَاذِبَةِ بِذَاتِ صِدْقٍ لَيْسَ عِلَّةً لِجَمِيعِ أَنْوَاعِ الخَطَأِ، بَلْ لِمَجْمُوعِهَا، فَافْهَمْ.

قَوْلُهُ: (وَجَعْلِ كَالقَطْعِيِّ[٦] غَيْرِ القَطْعِيْ) بِجَرِّ «غَيْرِ» بِإِضَافَةِ «جَعْلِ» إِلَيْهِ، مِنْ إِضَافَةِ المَصْدَرِ لِمَفْعُولِهِ الأَوَّلِ، وَفَصَلَ بَيْنَ المُضَافِ وَالمُضَافِ إِلَيْهِ بِالمَفْعُولِ الثَّانِي وَهُوَ قَوْلُهُ: «كَالقَطْعِيِّ»

---

(١) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٥٨١).

(٢) في بعض النسخ الخطية: «الشرح» بدلاً من «شرحه».

(٣) **الشرشيمي**: قوله: (فَتَكُونُ كَاذِبَةً... إلخ) أي: مِن حيث استلزام الحمل للمغايرة، فهي شبيهةٌ بالصَّادقة الَّتي فيها التَّغاير المفهوم تحقيقيٌّ.

(٤) انظر: «الشَّرح الكبير على السُّلَّم» للملوي (ص: ٤٦٧).

(٥) هو الصبان، انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويّ» (ص: ٥٧٨).

(٦) **الشرشيمي**: قوله: (وَجَعْلِ كَالقَطْعِيِّ) أي: القضيَّة الكاذبة كالقضيَّة الصَّادقة.

(١٢٧) وَ«الثَّانِ» كَـ: الخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ وَتَـرْكِ شَـرْطِ الـنَّـتْـجِ مِـنْ إِكْـمَـالِـهِ

الباجوري

وَهُوَ جَائِزٌ؛ لِاسْتِكْمَالِهِ الشُّرُوطَ، وَهِيَ كَونُ المُضَافِ شَبِيهاً بِالفِعْلِ فِي العَمَلِ، وَكَوْنُ الفَاصِلِ مَنْصُوبَهُ، وَكَوْنُهُ وَاحِداً.

وَمِثَالُ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ: «هَذَا مَيِّتٌ، وَكُلُّ مَيِّتٍ جَمَادٌ[1]» يَنْتُجُ: «هَذَا جَمَادٌ»، فَإِنَّ الخَطَأَ فِي ذَلِكَ فِي مَادَّتِهِ مِنْ حَيْثُ المَعْنَى بِسَبَبِ جَعْلِ غَيْرِ القَطْعِيِّ كَالقَطْعِيِّ، وَيَأْتِي فِي هَذَا النَّوْعِ مَا ذُكِرَ فِي النَّوْعِ قَبْلَهُ بَحْثاً وَجَوَاباً، فَتَفَطَّنْ.

قَوْلُهُ: (وَ«الثَّانِ») أَيِ: الَّذِي هُوَ الخَطَأُ فِي الصُّورَةِ.

قَوْلُهُ: (كَـ: الخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ) كَأَنْ لَمْ يُؤتَ فِيهِ بِالحَدِّ الوَسَطِ.

وَمِثَالُ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَجَرٍ جَمَادٌ»، فَإِنَّ الخَطَأَ فِي ذَلِكَ فِي صُورَتِهِ بِسَبَبِ الخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِ القِيَاسِ.

قَوْلُهُ: (وَتَرْكِ شَرْطِ النَّتْجِ) المُرَادُ بِـ «النَّتْجِ»: الإِنْتَاجُ.

وَمِثَالُ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ، وَكُلُّ حَجَرٍ جَمَادٌ»، فَإِنَّ الخَطَأَ فِي ذَلِكَ فِي صُورَتِهِ بِسَبَبِ شَرْطِ تَرْكِ[2] إِنْتَاجِ الشَّكْلِ، وَهُوَ إِيجَابُ الصُّغْرَى.

وَقَوْلُهُ: (مِنْ إِكْمَالِهِ) يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنْ «تَرْكِ»، وَعَلَيْهِ فَالمَعْنَى: حَالَ كَوْنِ ذَلِكَ التَّرْكِ مِنْ إِكْمَالِ الثَّانِي[3].

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنْ «شَرْطِ»، وَعَلَيْهِ فَالمَعْنَى: حَالَ كَوْنِ ذَلِكَ الشَّرْطِ مِنْ إِكْمَالِ النَّتْجِ.

وَلَا يَخْفَى مَا فِي ذَلِكَ مِنْ حُسْنِ الِاخْتِتَامِ، وَهُوَ: «أَنْ يَذْكُرَ المُؤَلِّفُ شَيْئاً يُشْعِرُ بِانْقِضَاءِ المَقْصُودِ»؛ كَمَا فِي قَوْلِ بَعْضِ الفُضَلَاءِ[4]: [من الرجز]

وَقُـلْ بِـذُلٍّ: رَبِّ لَا تَـقْـطَـعْـنِـي عَـنْـكَ بِـقَـاطِـعٍ وَلَا تَـحْـرِمْـنِـي

مِـنْ سِـرِّكَ الأَبْـهَـى الـمُـزِيـلِ لِـلـعَـمَـى وَاخْـتِـمْ بِـخَـيْـرٍ يَـا رَحِـيـمَ الـرُّحَـمَـا

---

(١) الشرشيمي: قوله: (وَكُلُّ مَيِّتٍ جَمَادٌ) أي: في عدم الرُّوح.

(٢) في بعض النسخ الخطية: «ترك شرط» بدلاً من «شرط ترك».

(٣) الشرشيمي: قوله: (مِنْ إِكْمَالِ الثَّانِي... إلخ) أي: مِن إكمال الخطأ في الصُّورة؛ أي: مِن إكمال تحصيله؛ أيِ: الخطأ في الصُّورة.

(٤) هو أبو البركات أحمد الدردير العدوي، انظر: «مجموعة الحواشي السنية على شرح الخريدة البهية» (ص: ١٥).

(١٢٨) هَـذَا تَـمَـامُ الـغَـرَضِ الـمَـقْـصُـودِ مِـنْ أُمَّـهَـاتِ الـمَـنْـطِـقِ الـمَـحْـمُـودِ

الباجوري

قَوْلُهُ: (هَذَا تَمَامُ... إلخ) المُتَبَادَرُ أَنَّ اسْمَ الإِشَارَةِ عَائِدٌ لِمَا تَضَمَّنَهُ قَوْلُهُ[١][٢]: «وَخَطَأُ البُرْهَانِ... إلخ» مِنَ القَوَاعِدِ، وَعَلَيْهِ فَـ «تَمَامُ» بِمَعْنَى: مُتَمِّمٍ[٣].

وَجَوَّزَ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ[٤] أَنَّهُ عَائِدٌ لِمَا تَضَمَّنَهُ كَلَامُهُ فِي هَذَا المَتْنِ مِنَ المَسَائِلِ، وَعَلَيْهِ فَـ «تَمَامُ» بِمَعْنَى: جَمِيعِ، وَفِيهِ بُعْدٌ لَا يَخْفَى.

وَقَوْلُهُ: (الغَرَضِ) أَيْ: ذِي الغَرَضِ؛ لِأَنَّ هَذَا المُؤَلَّفَ لَيْسَ غَرَضاً لِشَيْءٍ آخَرَ، بَلْ هُوَ ذُو غَرَضٍ؛ بِمَعْنَى: أَنَّهُ حَاصِلٌ عَلَيْهِ[٥]، وَذَلِكَ الغَرَضُ هُوَ الرِّضَا مَعَ القَبُولِ، كَذَا قَالُوا.

وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ لِادِّعَاءِ الحَذْفِ؛ لِأَنَّهُ لَا شَكَّ أَنَّ مَا تَضَمَّنَهُ كَلَامُهُ مِنَ القَوَاعِدِ غَرَضٌ[٦] مِنَ التَّأْلِيفِ، فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (المَقْصُودِ) صِفَةٌ كَاشِفَةٌ؛ لِأَنَّ الغَرَضَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَقْصُوداً.

قَوْلُهُ: (مِنْ أُمَّهَاتِ المَنْطِقِ) «مِنْ»: إِمَّا بَيَانِيَّةٌ، أَوْ تَبْعِيضِيَّةٌ، وَالإِضَافَةُ: إِمَّا بَيَانِيَّةٌ، أَوْ تَبْعِيضِيَّةٌ؛ فَتَحَصَّلَ[٧] مِنْ ذَلِكَ الِاحْتِمَالَاتُ الأَرْبَعَةُ الَّتِي تَقَدَّمَتْ.

وَ«الأُمَّهَاتُ» جَمْعُ: «أُمٍّ» أَوْ «أُمَّهَةٍ» عَلَى الخِلَافِ فِي ذَلِكَ، وَالمُرَادُ مِنْهَا هُنَا: الأُصُولُ الَّتِي هِيَ القَوَاعِدُ، وَلَا يَرِدُ عَلَى جَعْلِهِمَا بَيَانِيَّتَيْنِ: أَنَّ هَذَا المُؤَلَّفَ لَيْسَ فِيهِ جَمِيعُ أُمَّهَاتِ المَنْطِقِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الِادِّعَاءِ وَالمُبَالَغَةِ.

قَوْلُهُ: (المَحْمُودِ) احْتَرَزَ بِهَذَا الوَصْفِ عَنِ المَنْطِقِ غَيْرِ المَحْمُودِ، وَهُوَ المَحْشُوُّ بِضَلَالَاتِ الفَلَاسِفَةِ، كَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ.

---

(١) في المطبوع: «تضمنه كلامه في قوله» بدلاً من «تضمنه قوله».

(٢) **الشرشيمي**: قوله: (لِمَا تَضَمَّنَهُ قَوْلُهُ... إلخ) أو عائدٌ إلى الخطأ في الصُّورة فقط؛ لأنَّه أقرب مذكورٍ.

(٣) في بعض النسخ الخطية: «متم» بدلاً من «متمم».

(٤) هو الصبان، انظر: «حاشية الصَّبَّان على الشَّرح الصَّغير للملَّويِّ» (ص: ٥٨٢).

(٥) **الشرشيمي**: قوله: (بِمَعْنَى: أَنَّهُ حَاصِلٌ عَلَيْهِ) أي: أنَّ الغرض حاملٌ على هذا المؤلَّف؛ أي: على تأليفه، وذلك الغرضُ هو القَبُول والرِّضا؛ أي: قبول المؤلَّف عند الله تعالى والرِّضى عليه؛ لأنَّه إذا لاحظ أنَّ التَّأليف يترتَّب عليه ذلك، شرع فيه واهتمَّ فيه.

(٦) في بعض النسخ الخطية: زيادة «له».

(٧) في بعض النسخ الخطية: «فيتحصل» بدلاً من «فتحصل».

(١٢٩) قَدِ انْتَهَى بِحَمْدِ رَبِّ الفَلَقِ   مَا رُمْتُهُ مِنْ فَنِّ عِلْمِ المَنْطِقِ
(١٣٠) نَظَمَهُ العَبْدُ الذَّلِيلُ المُفْتَقِرْ   لِرَحْمَةِ المَوْلَى العَظِيمِ المُقْتَدِرْ

الباجوري

وَجَعَلَهُ بَعْضُهُمْ لِبَيَانِ الوَاقِعِ؛ لِأَنَّ المَنْطِقَ مَحْمُودٌ فِي نَفْسِهِ، وَاخْتِلَاطُ بَعْضِهِ بِضَلَالَاتِ الفَلَاسِفَةِ لَا يُصَيِّرُهُ مَذْمُوماً؛ لِأَنَّهُ لِحَاجَةِ التَّمَكُّنِ مِنَ الرَّدِّ عَلَى الفَلَاسِفَةِ.

قَوْلُهُ: (قَدِ انْتَهَى... إلخ) هَذَا البَيْتُ لِوَالِدِ المُؤَلِّفِ قَالَهُ فِي مَنَامِهِ، وَكَانَ قَدْ أَخْبَرَهُ بِهَذَا المُؤَلَّفِ، فَأَمَرَهُ بِإِدْخَالِهِ فِيهِ، فَأَدْخَلَهُ رَجَاءَ بَرَكَتِهِ.

وَإِذَا كَانَ هَذَا البَيْتُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ المُصَنِّفِ، فَلَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ الِاعْتِرَاضُ بِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ لَهُ بَعْدَ قَوْلِهِ: «هَذَا تَمَامُ الغَرَضِ المَقْصُودِ»؛ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ: أَتَى بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ لِأَجْلِ قَوْلِهِ: «بِحَمْدِ رَبِّ الفَلَقِ»، فَتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (بِحَمْدِ رَبِّ الفَلَقِ) «البَاءُ»: لِلْمُلَابَسَةِ[1]، وَمَعْنَى «الحَمْدِ»: الثَّنَاءُ بِالجَمِيلِ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ.

وَ«الرَّبُّ» يُطْلَقُ عَلَى مَعَانٍ مَنْظُومَةٍ فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ: [من الطويل]

قَرِيبٌ مُحِيطٌ مَالِكٌ وَمُدَبِّرٌ   مُرَبٍّ كَثِيرُ الخَيْرِ وَالمُولِ لِلنِّعَمْ
وَخَالِقُنَا المَعْبُودُ جَابِرُ كَسْرِنَا   وَمُصْلِحُنَا وَالصَّاحِبُ الثَّابِتُ القَدَمْ
وَجَامِعُنَا وَالسَّيِّدُ احْفَظْ فَهَذِهِ   مَعَانٍ أَتَتْ لِلرَّبِّ فَادْعُ لِمَنْ نَظَمْ

وَالمُنَاسِبُ مِنْهَا هُنَا: الخَالِقُ.

وَ«الفَلَقُ» يُطْلَقُ: عَلَى فَلَقِ الصُّبْحِ، وَعَلَى جُبٍّ فِي جَهَنَّمَ؛ كَمَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١]، فَلْيُرَاجَعْ.

قَوْلُهُ: (مَا رُمْتُهُ) أَيِ: الَّذِي، أَوْ شَيْءٍ أَرَدْتُهُ وَقَصَدْتُهُ؛ فَـ«مَا»: مَوْصُولَةٌ أَوْ مَوْصُوفَةٌ.

وَقَوْلُهُ: (مِنْ فَنِّ عِلْمِ المَنْطِقِ) «مِنْ»: إِمَّا بَيَانِيَّةٌ أَوْ تَبْعِيضِيَّةٌ عَلَى مَا مَرَّ، وَإِضَافَةُ «فَنّ» لِمَا بَعْدَهُ لِلْبَيَانِ، وَإِضَافَةُ «عِلْم» لِـ«المَنْطِق» مِنْ إِضَافَةِ المُسَمَّى إِلَى الِاسْمِ.

قَوْلُهُ: (نَظَمَهُ) يُطْلَقُ «النَّظْمُ» فِي الأَصْلِ عَلَى إِدْخَالِ اللَّآلِئِ فِي السِّلْكِ، وَالمُرَادُ مِنْهُ هُنَا: جَمْعُ الكَلَامِ عَلَى وَجْهِ التَّقْفِيَةِ وَالوَزْنِ.

---

(١) **الشرشيمي**: قوله: («البَاءُ»: لِلْمُلَابَسَةِ... إلخ) أي: حالٌ مِن قوله: «مَا رُمْتُهُ».

(١٣٠) نَظَمَهُ العَبْدُ الذَّلِيلُ المُفْتَقِرْ   لِرَحْمَةِ المَوْلَى العَظِيمِ المُقْتَدِرْ

الباجوري

وَقَوْلُهُ: (العَبْدُ) أَيِ: المُتَّصِفُ بِالعُبُودِيَّةِ الَّتِي هِيَ غَايَةُ الخُضُوعِ وَالتَّذَلُّلِ، وَهَذَا الوَصْفُ أَشْرَفُ أَوْصَافِ الإِنْسَانِ وَأَرْفَعُهَا؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الإِشَارَةِ إِلَى كَمَالِ اللهِ تَعَالَى، وَاحْتِيَاجِ غَيْرِهِ إِلَيْهِ لِدَلَالَتِهِ عَلَى كَمَالِ الخُضُوعِ وَالتَّذَلُّلِ لِلمَوْلَى تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَلِذَا وُصِفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِهِ فِي المَقَامَاتِ العُلْيَةِ كَـ: مَقَامِ الإِسْرَاءِ، وَمَقَامِ إِنْزَالِ القُرْآنِ، وَمَقَامِ الدَّعْوَةِ إِلَيْهِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١]، ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الكهف: ١]، ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [الجن: ١٩] إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَمِنْ ثَمَّ خُيِّرَ ﷺ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ نَبِيًّا مَلِكاً وَأَنْ يَكُونَ نَبِيًّا عَبْداً، فَاخْتَارَ الثَّانِي، وَمِمَّا يُنْسَبُ لِلقَاضِي عِيَاضٍ: [من الوافر]

وَمِمَّا زَادَنِي شَرَفاً وَتِيهاً   وَكِدْتُ بِأَخْمَصِي أَطَأُ الثُّرَيَّا
دُخُولِي تَحْتَ قَوْلِكَ: ﴿يَٰعِبَادِىَ﴾   وَأَنْ صَيَّرْتَ أَحْمَدَ لِي نَبِيَّا

قَوْلُهُ: (الذَّلِيلُ) تَأْكِيدٌ لِمَا يُفْهَمُ مِنَ «العَبْدِ».

قَوْلُهُ: (المُفْتَقِرْ) هُوَ أَبْلَغُ مِنَ الفَقِيرِ[(١)]؛ لِأَنَّ مَعْنَى «المُفْتَقِرِ»: شَدِيدُ الاحْتِيَاجِ، وَمَعْنَى «الفَقِيرِ»: المُحْتَاجُ، لَا لِأَنَّ بِنَاءَ «المُفْتَقِرِ» زَائِدٌ عَلَى بِنَاءِ «الفَقِيرِ»؛ لِأَنَّ مَحَلَّ قَوْلِهِمْ: «زِيَادَةُ البِنَاءِ تَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ المَعْنَى» إِذَا اتَّحَدَ نَوْعُ الكَلِمَتَيْنِ؛ كَأَنْ يَكُونَا اسْمَيْ فَاعِلٍ، أَوْ صِفَةً مُشَبَّهَةً، وَمَا هُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ «المُفْتَقِرَ» اسْمُ فَاعِلٍ يَدُلُّ عَلَى الحُدُوثِ، وَ«الفَقِيرَ» صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ تَدُلُّ عَلَى الدَّوَامِ.

نَعَمْ؛ يُمْكِنُ أَنْ يُجْعَلَ «المُفْتَقِرُ» صِفَةً مُشَبَّهَةً بِأَنْ يُرَادَ مِنْهُ الدَّوَامُ.

قَوْلُهُ: (لِرَحْمَةِ المَوْلَى) أَيْ: لِإِحْسَانِهِ أَوْ لِإِرَادَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِرَادَةُ المَعْنَى الأَصْلِيِّ فِي حَقِّهِ تَعَالَى، وَهُوَ: «الرِّقَّةُ»؛ لِاسْتِحَالَتِهِ عَلَيْهِ تَعَالَى، وَإِذَا اسْتَحَالَ إِطْلَاقُهَا فِي حَقِّهِ تَعَالَى بِاعْتِبَارِ مَبْدَئِهَا، جَازَ إِطْلَاقُهَا فِي حَقِّهِ تَعَالَى بِاعْتِبَارِ غَايَتِهَا وَهِيَ الإِحْسَانُ، أَوْ إِرَادَتِهِ؛ وَهِيَ عَلَى الأَوَّلِ: صِفَةُ فِعْلٍ، وَعَلَى الثَّانِي: صِفَةُ ذَاتٍ.

---

(١) **الشرشيمي**: قوله: (أَبْلَغُ مِنَ الفَقِيرِ) أي: لكونه مِن باب الافتعال، لكن قد يقال: إنَّ الفقير صفةٌ مشبَّهةٌ، فتُفيد الدَّوام، وهذا يُفيد الحدوث، والدَّوامُ أبلغ مِنَ الحدوث.

والجوابُ: أنَّ اسم الفاعل قد يدلُّ بمعونة المقام على تجدُّد حدوث افتقارٍ بعد افتقارٍ، . . . وهكذا، بخلاف الصِّفة المشبَّهة، فإنَّها تصدق بافتقارٍ واحدٍ دائمٍ، فكان أبلغ منها بهذا الاعتبار. «صبَّان» بالمعنى في البعض.

(١٣٠) نَظَمَهُ العَبْدُ الذَّلِيْلُ المُفْتَقِرْ لِرَحْمَةِ المَوْلَى العَظِيْمِ المُقْتَدِرْ
(١٣١) الأَخْضَرِيُّ عَابِدُ الرَّحْمَنِ المُرْتَجِيْ مِنْ رَبِّهِ المَنَّانِ
(١٣٢) مَغْفِرَةً تُحِيْطُ بِالذُّنُوبِ وَتَكْشِفُ الغِطَا عَنِ القُلُوبِ

الباجوري

وَ«المَوْلَى» يُطْلَقُ عَلَى مَعَانٍ كَثِيرَةٍ مِنْهَا: الحَلِيفُ، وَالنَّاصِرُ، وَالحَلِيمُ الَّذِي لَا يَسْتَفِزُّهُ الغَضَبُ.

قَوْلُهُ: (العَظِيْم) أَيْ: عَظَمَةً مَعْنَوِيَّةً، لَا حِسِّيَّةً؛ لِاسْتِحَالَتِهِ عَلَيْهِ تَعَالَى، فَإِنَّهَا تَسْتَدْعِي الجِسْمِيَّةَ.

قَوْلُهُ: (المُقْتَدِرْ) هُوَ أَبْلَغُ مِنَ «القَادِرِ»؛ لِأَنَّ مَعْنَى «المُقْتَدِرِ»: تَامُّ القُدْرَةِ، وَمَعْنَى «القَادِرِ»: المُتَّصِفُ بِالقُدْرَةِ، وَيَصِحُّ هُنَا أَنْ يُقَالَ: لِأَنَّ زِيَادَةَ البِنَاءِ تَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ المَعْنَى؛ لِاتِّحَادِ نَوْعِ الكَلِمَتَيْنِ المَذْكُورَتَيْنِ، فَإِنَّهُمَا اسْمَا فَاعِلٍ.

قَوْلُهُ: (الأَخْضَرِيُّ) نِسْبَةً لِـ «الأَخْضَر» جَبَلٌ بِالمَغْرِبِ، عَلَى مَا قَالَهُ بَعْضُ المَغَارِبَةِ.

وَهَذَا بَيَانٌ لِنِسْبَتِهِ بِحَسَبِ مَا اشْتُهِرَ عَلَى الأَلْسِنَةِ، وَإِلَّا فَهُوَ مَنْسُوبٌ لِلعَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاس الصَّحَابِيِّ المَشْهُورِ، كَمَا قَالَهُ المُصَنِّفُ فِي «شَرْحِهِ»(١).

قَوْلُهُ: (عَابِدُ الرَّحْمَنِ) إِنَّمَا زَادَ «الأَلِفَ» فِي ذَلِكَ لِلوَزْنِ، وَإِلَّا فَاسْمُهُ: «عَبْدُ الرَّحْمَنِ»، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ المُصَنِّفَ لَمْ يُرِدِ العَلَمَ.

قَوْلُهُ: (المُرْتَجِيْ) أَيِ: المُؤَمِّلَ مَعَ الأَخْذِ فِي الأَسْبَابِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ، وَمَعْمُولُ قَوْلِهِ: «المُرْتَجِيْ» مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: «مَغْفِرَةً تُحِيطُ... إلخ»، وَقَوْلِهِ: «وَإِنْ يُثِبْنَا... إلخ».

قَوْلُهُ: (مِنْ رَبِّهِ المَنَّانِ) أَيْ: كَثِيرِ المَنِّ؛ الَّذِي هُوَ الإِنْعَامُ، أَوْ تَعْدَادُ النِّعَمِ(٢)، وَهُوَ بِالمَعْنَى الثَّانِي مَذْمُومٌ؛ إِلَّا بِالنِّسْبَةِ للهِ وَرَسُولِهِ ﷺ، وَاسْتَثْنَى بَعْضُهُمْ الشَّيْخَ وَالوَالِدَ.

قَوْلُهُ: (مَغْفِرَةً) مَأْخُوذَةٌ مِنَ الغَفْرِ(٣) وَهُوَ: السِّتْرُ، وَالمُرَادُ بِهَا: سِتْرُ الذُّنُوبِ عَنْ أَعْيُنِ المَلَائِكَةِ، قِيلَ: مَعَ كَوْنِهَا بَاقِيَةً فِي الصَّحِيفَةِ، لَكِنْ لَا يُؤَاخِذُ بِهَا صَاحِبُهَا، وَقِيلَ: مَعَ مَحْوِهَا مِنَ الصَّحِيفَةِ مِنْ أَصْلِهَا.

قَوْلُهُ: (تُحِيْطُ بِالذُّنُوبِ) كِنَايَةٌ عَنْ كَوْنِهَا تَعُمُّ جَمِيعَهَا بِحَيْثُ لَا يَبْقَى فَرْدٌ مِنْهَا.

---

(١) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٥٨٥).

(٢) الشرشيمي: قوله: (أَوْ تَعْدَادُ النِّعَمِ) عطفٌ على «الإنعام»، وكلاهما منه تفسير للمَنِّ.

(٣) في بعض النسخ الخطية: «الغفران» بدلاً من «الغفر».

(١٣٢) مَغْفِرَةً تُحِيطُ بِالذُّنُوبِ وَتَكْشِفُ الغِطَا عَنِ القُلُوبِ

(١٣٣) وَأَنْ يُثِيبَنَا بِجَنَّةِ العُلَىٰ فَإِنَّهُ أَكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلَا

(١٣٤) وَكُنْ أَخِيْ لِلْمُبْتَدِيْ مُسَامِحَا وَكُنْ لإِصْلَاحِ الفَسَادِ نَاصِحَا

الباجوري

قَوْلُهُ: (وَتَكْشِفُ الغِطَا عَنِ القُلُوبِ) أَيْ: تُزِيلُ الحِجَابَ المُحْدِقَ بِالقُلُوبِ، الحَائِلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ عَلَّامِ الغُيُوبِ، الحَاصِلَ بِسَبَبِ اقْتِرَافِ الذُّنُوبِ عَنْ تِلْكَ القُلُوبِ[١].

وَفِي الكَلَامِ اسْتِعَارَةٌ بِالكِنَايَةِ، فَيَكُونُ المُصَنِّفُ قَدْ شَبَّهَ القُلُوبَ بِأَشْيَاءَ لَهَا غِطَاءٌ، وَطَوَى لَفْظَ المُشَبَّهِ بِهِ وَرَمَزَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ مِنْ لَوَازِمِهِ وَهُوَ الغِطَاءُ.

وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ فِيهِ اسْتِعَارَةٌ تَصْرِيحِيَّةٌ، فَيَكُونُ قَدْ شَبَّهَ مَا يَحْصُلُ عَلَى القُلُوبِ بِسَبَبِ الذُّنُوبِ بِالغِطَاءِ؛ بِجَامِعِ: المَنْعِ فِي كُلٍّ، وَاسْتَعَارَ لَفْظَ المُشَبَّهِ بِهِ لِلْمُشَبَّهِ، وَعَلَى كُلٍّ فَالكَشْفُ تَرْشِيحٌ إِنْ كَانَ حَقِيقَةً فِي الحِسِّيَّاتِ فَقَطْ كَمَا مرَّ.

قَوْلُهُ: (وَأَنْ يُثِيبَنَا) قَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «مَغْفِرَةً تُحِيطُ... إلخ».

وَقَوْلُهُ: (بِجَنَّةِ العُلَىٰ) أَيْ: بِجنَّةِ[٢] الدَّرَجَاتِ العُلَى، فَـ «العُلَى»: صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ، كَمَا قَالَهُ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ، وَهُوَ أَوْلَى مِنْ قَوْلِ بَعْضِهِمْ: أَنَّهُ مِنْ إِضَافَةِ المَوْصُوفِ لِلصِّفَةِ[٣]، وَلَا يَخْفَى أَنَّ «العُلَى» جَمْعُ: «عُلْيَا» ـ بِضَمِّ العَيْنِ مَعَ القَصْرِ ـ؛ بِمَعْنَى: «العَلْيَاءِ» ـ بِفَتْحِ العَيْنِ مَعَ المَدِّ ـ.

قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ أَكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلَا) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: «المُرْتَجِي... إلخ»، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ لِغَيْرِهِ تَعَالَى تَفَضُّلاً[٤] وَكَرَماً، وَهُوَ كَذَلِكَ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ، وَأَمَّا بِحَسَبِ الحَقِيقَةِ فَلَيْسَ التَّفَضُّلُ وَالكَرَمُ إِلَّا لَهُ تَعَالَى، فَكَلَامُ المُصَنِّفِ بِالنَّظَرِ لِلظَّاهِرِ؛ كَمَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ.

قَوْلُهُ: (وَكُنْ أَخِيْ) أَيْ: فِي الإِسْلَامِ.

وَقَوْلُهُ: (لِلْمُبْتَدِيْ مُسَامِحَا) أَيْ: مِنَ الزَّلَلِ الَّذِي قَدْ يَظْهَرُ فِي هَذَا التَّأْلِيفِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ «المُبْتَدِي» هُوَ: «الآخِذُ فِي صِغَارِ العِلْمِ»، وَلَا يَخْفَى مَا فِي ذَلِكَ وَمَا بَعْدَهُ مِنْ تَوَاضُعِ المُصَنِّفِ؛ حَيْثُ جَعَلَ نَفْسَهُ مُبْتَدِئاً وَلَمْ يَأْمَنْ مِنْ وُقُوعِ الزَّلَلِ فِي تَأْلِيفِهِ.

---

(١) الشرشيمي: قوله: (عَنْ تِلْكَ القُلُوبِ) متعلِّقٌ بـ «تُزِيل».

(٢) في بعض النسخ الخطية: «جنة» بدلاً من «بجنة».

(٣) الشرشيمي: قوله: (مِنْ إِضَافَةِ المَوْصُوفِ لِلصِّفَةِ) أي: على جعل الإضافة للاستغراق؛ ليتأتّى الجمع في المضاف.

(٤) في بعض النسخ الخطية: «تفضيلاً» بدلاً من «تفضلاً».

(١٣٤) وَكُنْ أَخِيْ لِلْمُبْتَدِيْ مُسَامِحَا   وَكُنْ لإِصْلَاحِ الفَسَادِ نَاصِحَا
(١٣٥) وَأَصْلِحِ الفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ   وَإِنْ بَدِيْهَةً فَلَا تُبَدِّلِ
(١٣٦) إِذْ قِيْلَ: كَمْ مُزَيِّفٍ صَحِيْحَا   لأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيْحَا

الباجوري

قَوْلُهُ: (وَكُنْ لإِصْلَاحِ الفَسَادِ نَاصِحَا) «اللَّامُ» بِمَعْنَى: «فِي».

وَالمُرَادُ مِنَ «الفَسَادِ»: الكَلَامُ الفَاسِدُ، وَالمُرَادُ مِنَ «النُّصْحِ» فِي ذَلِكَ: أَنْ لَا يَكُونَ بِبَادِئِ الرَّأْيِ مِنْ غَيْرِ تَأَمُّلٍ وَتَدَبُّرٍ بِعِبَارَةٍ فِيهَا إِسَاءَةُ أَدَبٍ، بَلْ يَكُونُ بَعْدَ إِمْعَانِ النَّظَرِ مَعَ التَّبْجِيلِ وَالتَّعْظِيمِ.

قَوْلُهُ: (وَأَصْلِحِ الفَسَادَ... إلخ) إِنَّمَا ذَكَرَ ذَلِكَ بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَكُنْ لإِصْلَاحِ الفَسَادِ... إلخ»؛ لِلتَّصْرِيحِ بِأَنَّ الإِصْلَاحَ المَطْلُوبَ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ مَصْحُوباً بِالتَّأَمُّلِ، وَإِنْ كَانَ يُفْهَمُ[١] ذَلِكَ مِمَّا قَبْلَهُ لَا بِطَرِيقِ الصَّرَاحَةِ.

هَذَا؛ وَفِي كَلَامِ بَعْضِ المُحَقِّقِينَ حَمْلُ مَا هُنَا عَلَى الإِصْلَاحِ فِي صُلْبِ المَتْنِ، وَمَا قَبْلَهُ عَلَى الإِصْلَاحِ فِي هَامِشِهِ[٢]؛ قَالَ: وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ تَوَهُّمُ التَّكْرَارِ فِي كَلَامِ المُصَنِّفِ. اهـ وَهُوَ بَعِيدٌ جِدًّا، فَالمَصِيرُ إِلَى الأَوَّلِ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ بَدِيْهَةً فَلَا تُبَدِّلِ) ظَاهِرُهُ: أَنَّ المَعْنَى[٣] وَإِنْ كَانَ إِصْلَاحَ الفَسَادِ بَدِيهَةً فَلَا تُبَدِّلِ، لَكِنَّ الأَوْلَى أَنَّ المَعْنَى: وَإِنْ كَانَ الفَسَادُ؛ أَيْ: ظُهُورُهُ[٤] بَدِيهَةً... إلخ.

قَوْلُهُ: (إِذْ قِيْلَ... إلخ) عِلَّةٌ لِمَا قَبْلَهُ، وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ[٥]: [من الوافر]

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلاً صَحِيحاً   وَآفَتُهُ مِنَ الفَهْمِ السَّقِيمِ

وَتَعْبِيرُهُ بِـ «قِيْلَ» لَيْسَ لِلتَّضْعِيفِ، بَلْ لِمُجَرَّدِ العَزْوِ.

---

(١) الشرشيمي: قوله: (وَإِنْ كَانَ يُفْهَمُ) لأنَّ النُّصح مفسَّرٌ بـ «التَّأمُّل» وعدم إساءة الأدب في التَّعبير. وقول المتن: «بِالتَّأَمُّلِ» الباءُ سببيَّةٌ.

(٢) الشرشيمي: قوله: (فِي صُلْبِ المَتْنِ) أي: بأن يغير لفظ المتن بلفظ غيره. وقوله: «فِي هَامِشِهِ» بأن يقول: «لعلَّ الأَوْلى كذا».

(٣) الشرشيمي: قوله: (ظَاهِرُهُ: أَنَّ المَعْنَى... إلخ) لكن لا يلزم على هذا الرِّكَّة؛ لأنَّ إصلاح الفساد بمعنى التَّبديل، فيصير المعنى: وإن كان التَّبديل بديهةً فلا تبدِّل؛ إلَّا أن يقال: إنَّ المعنى: وإن كان التَّبديل المعزوم عليه في الذِّهن بديهيَّةً فلا تبدِّل في الخارج، بأن تغيِّر بالفعل.

(٤) في بعض النسخ الخطية: «ظهور» بدلاً من «ظهوره».

(٥) البيت للمتنبي في «ديوانه» (ص: ٢٣٢).

(١٣٦) إِذْ قِيلَ: كَمْ مُزَيِّفٍ صَحِيحَا لأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيحَا
(١٣٧) وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِيْ: الْعُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِيْ
(١٣٨) وَلِبَنِيْ إِحْدَى وَعِشْرِيْنَ سَنَهْ مَعْذِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَهْ

الباجوري

قَوْلُهُ: (كَمْ مُزَيِّفٍ... إلخ) «كَمْ» هُنَا: لِلتَّكْثِيرِ، وَتُسَمَّى: «خَبَرِيَّةً»، وَ«مُزَيِّف»: إِمَّا بِالجَرِّ عَلَى أَنَّهُ تَمْيِيزٌ لِـ «كَمْ»، أَوْ بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُهَا، أَوْ بِالنَّصْبِ وَإِنْ كَانَ لَا يُسَاعِدُهُ الرَّسْمُ إِلَّا عَلَى طَرِيقَةِ مَنْ يَرْسُمُ المَنْصُوبَ بِصُورَةِ المَرْفُوعِ، وَقَدْ رُوِيَ بِالأَوْجُهِ الثَّلَاثَةِ قَوْلُ الفَرَزْدَقِ:(١) [من الكامل]

كَمْ عَمَّةٍ .... البَيْتَ.

قَوْلُهُ: (لأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيحَا) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: «مُزَيِّفٍ... إلخ».

قَوْلُهُ: (وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِيْ) أَيْ: لِمَنْ لَمْ يَسْلُكْ طَرِيقَ الإِنْصَافِ فِيمَا قَصَدْتُهُ مِنَ المَسَائِلِ، بَلْ سَلَكَ طَرِيقَ اللَّوْمِ فِيهِ، فَـ «اللَّامُ» بِمَعْنَى: «فِي».

وَقَوْلُهُ: (العُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ... إلخ) مَقُولُ القَوْلِ.

وَالمُرَادُ مِنَ «العُذْرِ» هُنَا: الاعْتِذَارُ، فَهُوَ بِالمَعْنَى المَصْدَرِيِّ، وَإِنْ كَانَ يُطْلَقُ كَثِيراً عَلَى مَا يُعْتَذَرُ بِهِ، وَالمُرَادُ بِـ «الوُجُوبِ» هُنَا: التَّأْكِيدُ.

قَوْلُهُ: (لِلْمُبْتَدِيْ) اقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي الذِّكْرِ مَعَ أَنَّ العُذْرَ مَطْلُوبٌ لِغَيْرِهِ أَيْضاً؛ لِأَنَّ طَلَبَهُ لَهُ أَشَدُّ.

قَوْلُهُ: (وَلِبَنِيْ إِحْدَى وَعِشْرِيْنَ سَنَهْ) يُحْتَمَلُ قِرَاءَتُهُ بِصِيغَةِ التَّصْغِيرِ مَعَ تَشْدِيدِ اليَاءِ وَحَذْفِ الهَمْزَةِ، وَيُحْتَمَلُ قِرَاءَتُهُ بِصِيغَةِ الجَمْعِ مَعَ إِسْكَانِ اليَاءِ مُخَفَّفَةً وَإِثْبَاتِ الهَمْزَةِ، وَعَلَيْهِ فَـ «نُونُ» الجَمْعِ مَحْذُوفَةٌ لِلإِضَافَةِ.

وَقَوْلُهُ: (مَعْذِرَةٌ) مَصْدَرٌ مِيمِيٌّ بِمَعْنَى الاعْتِذَارِ.

وَقَوْلُهُ: (مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَهْ) أَيْ: يُطْلَبُ قَبُولُهَا وَاسْتِحْسَانُهَا.

وَغَرَضُ المُصَنِّفِ: طَلَبُ المَعْذِرَةِ لَهُ فِيمَا يُوجَدُ مِنَ الزَّلَلِ فِي هَذَا التَّأْلِيفِ لِكَوْنِهِ أَلَّفَهُ وَهُوَ ابْنُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَةً، فَإِنَّ هَذَا السِّنَّ يَقِلُّ فِي أَبْنَائِهِ مَنْ يُتْقِنُ هَذَا العِلْمَ وَيُحَقِّقُهُ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ العُذْرَ المَطْلُوبَ هُنَا مِنْ حَيْثُ كَوْنِهِ صَغِيراً فِي السِّنِّ، وَفِيمَا مَرَّ مِنْ حَيْثُ كَوْنِهِ مُبْتَدِئاً.

---

(١) انظر: «ديوان الفرزدق» (ص: ٤٥١) وتتمة البيت:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي.

(١٣٩) لَا سِيَّمَا فِيْ عَاشِرِ الْقُرُونِ ذِيْ الْجَهْلِ وَالْفَسَادِ وَالْفُتُونِ

الباجوري

وَأَغْرَبُ مِمَّا وَقَعَ لِلْمُصَنِّفِ بِكَثِيرٍ مَا وَقَعَ لِابْنِ الْحَاجِبِ مِنْ نَظْمِهِ «جُمَلَ» الْخَوْنَجِيِّ وَهُوَ ابْنُ نَحْوِ سِتِّ سِنِينَ، كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي نَظْمِهِ.

قَوْلُهُ: (لَا سِيَّمَا . . . إلخ) اعْلَمْ أَنَّ هَذَا التَّرْكِيبَ يُسْتَعْمَلُ لِيُفِيدَ أَوْلَوِيَّةَ مَا بَعْدَهُ مِمَّا قَبْلَهُ فِي الْحُكْمِ، لَكِنْ:

- تَارَةً يُذْكَرُ بَعْدَهُ اسْمٌ؛ نَحْوُ: «جَاءَنِي الْقَوْمُ لَا سِيَّمَا زَيْدٌ»، وَالْمَعْنَى حِينَئِذٍ: لَا مِثْلَ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ مَوْجُودٌ بَيْنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ جَاؤُنِي، بَلْ هُوَ الْأَخَصُّ مِنْهُمْ بِالْمَجِيْءِ إِلَيَّ.
- وَتَارَةً يُذْكَرُ بَعْدَهُ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مَثَلاً؛ نَحْوُ: «أُحِبُّ زَيْداً لَا سِيَّمَا عَلَى الْفَرَسِ»، وَالْمَعْنَى حِينَئِذٍ: خُصُوصاً عَلَى الْفَرَسِ؛ أَيْ: وَأَخَصُّهُ بِزِيَادَةِ الْمَحَبَّةِ خُصُوصاً عَلَى الْفَرَسِ، فَلَا سِيَّمَا بِمَعْنَى خُصُوصاً فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ، وَ«الْوَاوُ» الدَّاخِلَةُ عَلَيْهَا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ عَلَى كُلٍّ مِنَ الْحَالَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ اعْتِرَاضِيَّةٌ، أَفَادَهُ الرَّضِيُّ مُلَخَّصاً.

وَعَلَى الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ تُنَزَّلَ عِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ، فَإِنَّهُ لَمْ يُذْكَرْ بَعْدَ «لَا سِيَّمَا» اسْماً، بَلْ جَارًّا وَمَجْرُوراً، فَهِيَ نَظِيرُ: «أُحِبُّ زَيْداً لَا سِيَّمَا عَلَى الْفَرَسِ»؛ فَالْمَعْنَى: خُصُوصاً فِي عَاشِرِ الْقُرُونِ. . . إلخ.

قَوْلُهُ: (فِيْ عَاشِرِ الْقُرُونِ) أَيْ: مِنَ الْهِجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى صَاحِبِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَزْكَى التَّحِيَّةِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْقُرُونَ جَمْعُ: «قَرْنٍ»، وَقَدِ اخْتُلِفَ فِيهِ عَلَى أَقْوَالٍ كَثِيرَةٍ:

- مِنْهَا: أَنَّهُ اسْمٌ لِقَدْرٍ مُعْتَدِلٍ مِنَ الزَّمَنِ، وَهُوَ أَعْدَلُ الْأَقْوَالِ وَأَحْسَنُهَا.
- وَمِنْهَا: أَنَّهُ اسْمٌ لِمِئَةِ سَنَةٍ، وَهُوَ مُرَادُ الْمُصَنِّفِ، كَمَا ذَكَرَهُ فِي «شَرْحِهِ»[(١)].

قَوْلُهُ: (ذِيْ الْجَهْلِ) أَيْ: ذِيْ أَهْلِ الْجَهْلِ؛ بَسِيطاً كَانَ وَهُوَ: «عَدَمُ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ»، أَوْ مُرَكَّباً وَهُوَ: «اعْتِقَادُ الشَّيْءِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ».

وَقَوْلُهُ: (وَالْفَسَادِ) أَي: الْخُرُوجِ عَنِ الْحَالَةِ الْمُسْتَقِيمَةِ.

وَقَوْلُهُ: (وَالْفُتُونِ) جَمْعُ: «فِتْنَةٍ»، وَهِيَ: «الشَّرُّ الَّذِي يُفْتَتَنُ بِهِ».

وَإِذَا كَانَ هَذَا حَالُ الْقَرْنِ الْعَاشِرِ، فَمَا بَالُكَ بِمَا بَعْدَهُ مِنَ الْقُرُونِ الَّتِي انْتَشَرَتْ فِيهَا الْفِتَنُ،

---

(١) انظر: «مجموع السُّلَّم المرونق» (ص: ٥٨٧).

(١٤٠) وَكَانَ فِي أَوَائِلِ الْمُحَرَّمِ تَأْلِيفُ هَذَا الرَّجَزِ الْمُنَظَّمِ
(١٤١) مِنْ سَنَةِ: إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ مِنْ بَعْدِ تِسْعَةٍ مِنَ الْمِئِينَ

الباجوري

وَكَثُرَتْ فِيهَا المِحَنُ، وَذَهَبَتْ فِيهَا العُلَمَاءُ الأَعْلَامُ، وَظَهَرَتِ الجُهَلَاءُ اللِّئَامُ، نَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يُوَفِّقَنَا لِمَا يُرْضِيهِ عَلَى الدَّوَامِ بِجَاهِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَيْرِ الأَنَامِ، وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الغُرِّ الكِرَامِ.

قَوْلُهُ: (وَكَانَ فِي أَوَائِلِ المُحَرَّمِ) أَيْ: فِي الأَزْمِنَةِ الَّتِي هِيَ أَوَائِلُ المُحَرَّمِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ الشَّهْرُ المَعْرُوفُ بِـ «المُحَرَّمِ»؛ لِتَحْرِيمِ القِتَالِ فِيهِ فِي صَدْرِ الإِسْلَامِ.

وَقَوْلُهُ: (تَأْلِيفُ... إلخ) فَاعِلُ «كَانَ»؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا تَامَّةٌ كَمَا هُوَ المُتَبَادَرُ، وَمَعْنَى «التَّأْلِيفِ»: «ضَمُّ شَيْءٍ[1] إِلَى شَيْءٍ عَلَى وَجْهٍ فِيهِ أُلْفَةٌ» - بِضَمِّ الهَمْزَةِ -.

وَمُرَادُهُ بِـ «الرَّجَزِ»: المَنْظُومُ مِنْ بَحْرِ الرَّجَزِ الَّذِي أَجْزَاؤُهُ «مُسْتَفْعِلُنْ» سِتَّ مَرَّاتٍ، وَلَعَلَّ المُرَادَ بِـ «المُنَظَّمِ»: تَامُّ النِّظَامِ، لَا المَنْظُومُ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لَهُ فَائِدَةٌ بَعْدَ قَوْلِهِ: «هَذَا الرَّجَزِ»، فَلْيُتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجَعْ.

قَوْلُهُ: (مِنْ سَنَةٍ: إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ) أَيْ: حَالَ كَوْنِ أَوَائِلِ المُحَرَّمِ مِنْ سَنَةٍ... إلخ، أَوْ حَالَ كَوْنِ المُحَرَّمِ مِنْ سَنَةٍ... إلخ، فَقَوْلُهُ: «مِنْ سَنَةٍ... إلخ» حَالٌ مِنَ «الأَوَائِلِ»، أَوْ مِنَ «المُحَرَّمِ»، وَقَوْلُهُ: «إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ» بَدَلٌ أَوْ عَطْفُ بَيَانٍ[2]، لَكِنْ لَا بُدَّ أَنْ يُرَادَ آخِرُ سِنِي إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ حَتَّى يَصِحَّ ذَلِكَ.

نَعَمْ؛ عَلَى القَوْلِ بِإِثْبَاتِ بَدَلِ الكُلِّ مِنَ البَعْضِ لَا يُحْتَاجُ إِلَى مَا ذُكِرَ.

قَوْلُهُ: (مِنْ بَعْدِ تِسْعَةٍ مِنَ المِئِينَ) أَيْ: حَالَ كَوْنِ الإِحْدَى وَالأَرْبَعِينَ مِنْ بَعْدِ... إلخ، فَهَذَا التَّأْلِيفُ كَانَ فِي المِئَةِ العَاشِرَةِ، فَهُوَ فِي عَاشِرِ القُرُونِ، كَمَا قَدَّمَهُ المُصَنِّفُ؛ بِنَاءً عَلَى القَوْلِ بِأَنَّ «القَرْنَ» اسْمٌ لِمِئَةِ سَنَةٍ كَمَا مَرَّ.

---

(١) في المطبوع وبعض النسخ الخطية: «الشيء» بدلاً من «شيء».

(٢) الشرشيمي: قوله: (بَدَلٌ أَوْ عَطْفُ بَيَانٍ) مِن «سَنَةٍ»، فليس «سَنَةٍ» مضافاً إلى «إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ».

تمَّ هذا التَّقرير بعون الله تعالى وقوَّته، والحمد لله على كلِّ حالٍ، ونشكره على حسن الكمال، والصَّلاة والسَّلام على سيِّدنا محمَّد ذي المجد والإفضال، وعلى آله وأصحابه خير آل.

وكان الفراغ مِن تأليف هذا التَّقرير [أ/ ٤١] يوم الثَّلاثاء المبارك اثنا عشر خلت مِن شهر رجب سنة ألف ومئتين وخمسة وسبعين، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ النَّبيِّ الأمِّيِّ وعلى آله وصحبه وسلَّم.

وقد تمَّ نقله على يد أفقر العباد وأحوجهم إلى الله تعالى، الفقير محمَّد أحمد الطُّوخيُّ الحنفيُّ مذهباً الفويُّ بلداً غفر الله له وأدام وصلته بالجامع الأزهر إلى يبلغ السَّعادة الأبديَّة؛ بجاه سيِّد المرسلين ﷺ، وذلك في يوم الجمعة المبارك الموافق إحدى وعشرين يومٍ خلت مِن شهر جمادى الأولى سنة ١٢٩٢ ألف ومئتين واثنين وتسعين.

(١٤٢) ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدَا عَلَى رَسُولِ اللهِ خَيْرِ مَنْ هَدَى
(١٤٣) وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الثِّقَاتِ السَّالِكِيْنَ سُبُلَ النَّجَاةِ
(١٤٤) مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرُجَا وَطَلَعَ الْبَدْرُ الْمُنِيْرُ فِي الدُّجَى

الباجوري

قَوْلُهُ: (ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ... إلخ) «ثُمَّ» لِلتَّرْتِيبِ الذِّكْرِيِّ.

وَقَوْلُهُ: (سَرْمَدَا) أَيْ: دَائِماً.

وَقَوْلُهُ: (عَلَى رَسُولِ اللهِ) مِنَ المَعْلُومِ:

ـ أَنَّ «الرَّسُولَ» أَخَصُّ مِنَ «النَّبِيِّ»؛ لِأَنَّ مَعْنَى الرَّسُولِ: «إِنْسَانٌ أُوحِيَ إِلَيْهِ بِشَرْعٍ يُعْمَلُ بِهِ وَأُمِرَ بِتَبْلِيغِهِ»، وَمَعْنَى النَّبِيِّ: «إِنْسَانٌ أُوحِيَ إِلَيْهِ بِشَرْعٍ يُعْمَلُ بِهِ وَإِنْ لَمْ يُؤْمَرْ بِتَبْلِيغِهِ»؛ هَذَا هُوَ المَشْهُورُ.

ـ **وَقِيلَ**: إِنَّهُمَا مُتَرَادِفَانِ.

ـ وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ، كَمَا أَوْضَحْنَاهُ فِي غَيْرِ هَذَا المَحَلِّ.

قَوْلُهُ: (خَيْرِ مَنْ هَدَى) أَيْ: خَيْرِ مَنْ هَدَى النَّاسَ إِلَى اللهِ تَعَالَى، وَإِذَا كَانَ ﷺ خَيْرَ مَنْ ذُكِرَ، كَانَ خَيْرَ غَيْرِهِ بِالأَوْلَى.

قَوْلُهُ: (الثِّقَاتِ) جَمْعُ: «ثِقَةٍ»؛ بِمَعْنَى: المَوْثُوقِ بِهِ.

وَقَوْلُهُ: (السَّالِكِيْنَ سُبُلَ النَّجَاةِ) أَيِ: المُتَتَبِّعِينَ طُرُقَ النَّجَاةِ؛ أَعْنِي: الأُمُورَ المُوَصِّلَةَ إِلَيْهَا كَـ: الأَمْرِ بِالمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ المُنْكَرِ، وَكَـ: الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالزَّكَاةِ.. إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ سَائِرِ المَأْمُورَاتِ وَالمَنْهِيَّاتِ.

وَفِي كَلَامِ المُصَنِّفِ اسْتِعَارَةٌ بِالكِنَايَةِ، فَيَكُونُ المُصَنِّفُ قَدْ شَبَّهَ النَّجَاةَ بِشَيْءٍ لَهُ سُبُلٌ حِسِّيَّةٌ، وَطَوَى لَفْظَ المُشَبَّهِ بِهِ، وَرَمَزَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ مِنْ لَوَازِمِهِ وَهُوَ السُّبُلُ.

وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ فِيهِ اسْتِعَارَةٌ تَصْرِيحِيَّةٌ، فَيَكُونُ قَدْ شَبَّهَ طُرُقَ النَّجَاةِ الَّتِي هِيَ الأُمُورُ المَذْكُورَةُ بِالسُّبُلِ الحِسِّيَّةِ، وَاسْتَعَارَ لَفْظَ المُشَبَّهِ بِهِ لِلمُشَبَّهِ، وَعَلَى كُلٍّ فَالسُّلُوكُ تَرْشِيحٌ.

قَوْلُهُ: (مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ... إلخ) أَيْ: مُدَّةَ قَطْعِ شَمْسِ النَّهَارِ... إلخ.

وَقَوْلُهُ: (وَطَلَعَ البَدْرُ... إلخ) أَيْ: وَمُدَّةَ طُلُوعِ البَدْرِ... إلخ، فَـ «مَا» مَصْدَرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ.

وَالغَرَضُ مِنْ ذَلِكَ: التَّعْمِيمُ فِي جَمِيعِ الأَوْقَاتِ عَلَى طَرِيقِ الكِنَايَةِ، كَمَا هُوَ عَادَةُ العَرَبِ.

(١٤٤) مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرُجَا وَطَلَعَ الْبَدْرُ الْمُنِيرُ فِي الدُّجَى

الباجوري

وَقَوْلُهُ: (أَبْرُجَا) جَمْعُ: «بُرْجٍ»، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ جَمْعَ قِلَّةٍ، لَكِنَّ الْمُرَادُ مِنْهُ الْكَثْرَةَ؛ لِأَنَّهَا اثْنَا عَشَرَ: الحَمَلُ، وَالثَّوْرُ، وَالجَوْزَاءُ، وَالسَّرَطَانُ، وَالأَسَدُ، وَالسُّنْبُلَةُ، وَالمِيزَانُ، وَالعَقْرَبُ، وَالقَوْسُ، وَالجَدِي، وَالدَّلْو - وَيُقَالُ لَهُ: الدَّانِيُّ(١) -، وَالحُوتُ. وَقَدْ أَشَارَ لِذَلِكَ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ:

حَمَلَ الثَّوْرُ جَوْزَةَ السَّرَطَانِ وَرَعَى اللَّيْثُ سُنْبُلَ المِيزَانِ
وَرَمَى عَقْرَبٌ بِقَوْسٍ لِجَدِي نَزَحَ الدَّلْوَ بِرْكَةَ الحِيتَانِ

وَهَذِهِ الأَبْرُجُ هِيَ أَجْزَاءُ دَائِرَةِ الفَلَكِ الثَّامِنِ؛ الَّذِي هُوَ فَلَكُ الثَّوَابِتِ وَهُوَ المُسَمَّى بِـ «الكُرْسِيِّ»، وَتَوْضِيحُ ذَلِكَ: أَنَّ الحُكَمَاءَ قَسَّمُوا الفَلَكَ المَذْكُورَ اثْنَي عَشَرَ قِسْماً، وَهِيَ الأَبْرُجُ المَذْكُورَةُ، ثُمَّ إِنَّ الشَّمْسَ لَا تُفَارِقُ مُسَامَةَ هَذِهِ الدَّائِرَةِ أَصْلاً مَعَ كَوْنِهَا فِي فَلَكِهَا الَّذِي هُوَ السَّمَاءُ الرَّابِعَةُ، فَإِذَا فَارَقَتْ بُرْجاً مِنْ تِلْكَ الأَبْرَاجِ، وَابْتَدَأَتْ فِي مُسَامَةِ مَا يَلِيهِ يُقَالُ: «قَطَعَتْ بُرْجَ كَذَا، وَحَلَّتْ فِي بُرْجِ كَذَا، . . وَهَكَذَا».

وَاعْلَمْ أَنَّ المُرَادَ أَنَّهَا تَقْطَعُ ذَلِكَ بِسَيْرِهَا الذَّاتِيِّ، وَهُوَ سَيْرُهَا إِلَى جِهَةِ المَشْرِقِ، لَا بِسَيْرِهَا العَرَضِيِّ وَهُوَ سَيْرُهَا إِلَى جِهَةِ المَغْرِبِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ لَنَا.

وَوَجْهُ تَسْمِيَتِهِ بِذَلِكَ أَنَّهُ عَرَضٌ لَهَا(٢) مِنْ حَرَكَةِ الفَلَكِ الأَعْظَمِ(٣)؛ لِأَنَّهُ يَتَحَرَّكُ بِحَرَكَتِهِ(٤) جَمِيعُ مَا احْتَوَى عَلَيْهِ مِنَ الأَفْلَاكِ وَمَا فِيهَا مِنَ الكَوَاكِبِ.

هَذَا؛ وَقَدِ اخْتُلِفَ فِي المُرَادِ بِـ «البُرُوجِ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّاهَا لِلنَّاظِرِينَ﴾ [الحجر: ١٦] عَلَى أَقْوَالٍ؛ أَحْسَنُهَا مَا قَالَهُ عَطِيَّةُ مِنَ: أَنَّ المُرَادَ بِهَا قُصُورٌ فِي السَّمَاءِ(٥).

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: المُرَادُ بِهَا النُّجُومُ العِظَامُ.

وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: النُّجُومُ السَّبْعَةُ الَّتِي هِيَ الكَوَاكِبُ السَّيَّارَةُ، وَهِيَ: زُحَلُ وَهُوَ فِي السَّمَاءِ

---

(١) في بعض النسخ الخطية: «الدالي» بدلاً من «الداني».

(٢) في المطبوع: «لنا» بدلاً من «لها».

(٣) في المطبوع: «الأعلى» بدلاً من «الأعظم».

(٤) في المطبوع: «بتحرك» بدلاً من «بحركته».

(٥) انظر: «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» لابن عطية (٣/ ٣٥٤).

(١٤٤) مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرُجَا وَطَلَعَ الْبَدْرُ الْمُنِيْرُ فِي الدُّجَى

✿ ✿ ✿

الباجوري

السَّابِعَةِ، وَالْمُشْتَرِي وَهُوَ فِي السَّمَاءِ السَّادِسَةِ، وَالْمَرِّيخُ وَهُوَ فِي السَّمَاءِ الخَامِسَةِ، وَالشَّمْسُ وَهِيَ فِي السَّمَاءِ الرَّابِعَةِ، وَالزُّهْرَةُ وَهِيَ فِي السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ، وَعُطَارِدُ وَهُوَ فِي السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ، وَالقَمَرُ وَهُوَ فِي السَّمَاءِ الأُوْلَى، وَقَدْ جَمَعَهَا بَعْضُهُمْ فِي قَوْلِهِ:

زُحَلٌ شَرَى مَرِّيخَهُ مِنْ شَمْسِهِ فَتَزَاهَرَتْ لِعُطَارِدَ الأَقْمَارُ

وَهِيَ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ كَمَا عَلِمْتَ.

قَوْلُهُ: (وَطَلَعَ البَدْرُ) أَيِ: القَمَرُ لَيْلَةَ تَمَامِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي لَيْلَةِ أَرْبَعَ عَشْرَةَ، وَقَوْلُهُمْ: «البَدْرُ هُوَ القَمَرُ لَيْلَةَ أَرْبَعَ عَشْرَةَ» تَقْرِيبِيٌّ.

وَقَوْلُهُ: (المُنِيْرُ) صِفَةٌ لَازِمَةٌ؛ إِذِ البَدْرُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُنِيراً؛ لِأَنَّ المَخْسُوفَ لَا يُسَمَّى بَدْراً.

قَوْلُهُ: (فِي الدُّجَى) جَمْعُ: «دُجْيَةٍ» ـ بِضَمِّ الدَّالِّ وَسُكُونِ الجِيْمِ ـ، وَهِيَ: الظُّلْمَةُ؛ كَمَا فِي «القَامُوسِ».

وَهَذَا آخِرُ مَا يَسَّرَهُ اللهُ تَعَالَى عَلَى هَذَا المَتْنِ النَّفِيسِ، النَّافِعِ لِكُلِّ مَنْ أَرَادَ المُطَالَعَةَ أَوِ[1] التَّدْرِيسَ، وَكُنْ يَا أَخِي غَيْرَ مُقَاصِرٍ، لِمَنْ هُوَ فِي العُلُومِ قَاصِرٌ، وَالْتَمِسْ لَهُ عُذْراً عَمَّا وَقَعَ مِنْهُ مِنَ الهَفَوَاتِ، فَإِنَّ الحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّآتِ، وَالحَمْدُ للهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَنَشْكُرُهُ عَلَى حُسْنِ الكَمَالِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ذِي المَجْدِ وَالإِفْضَالِ، وَعَلَى أَصْحَابِهِ وَآلِهِ خَيْرِ آلٍ.

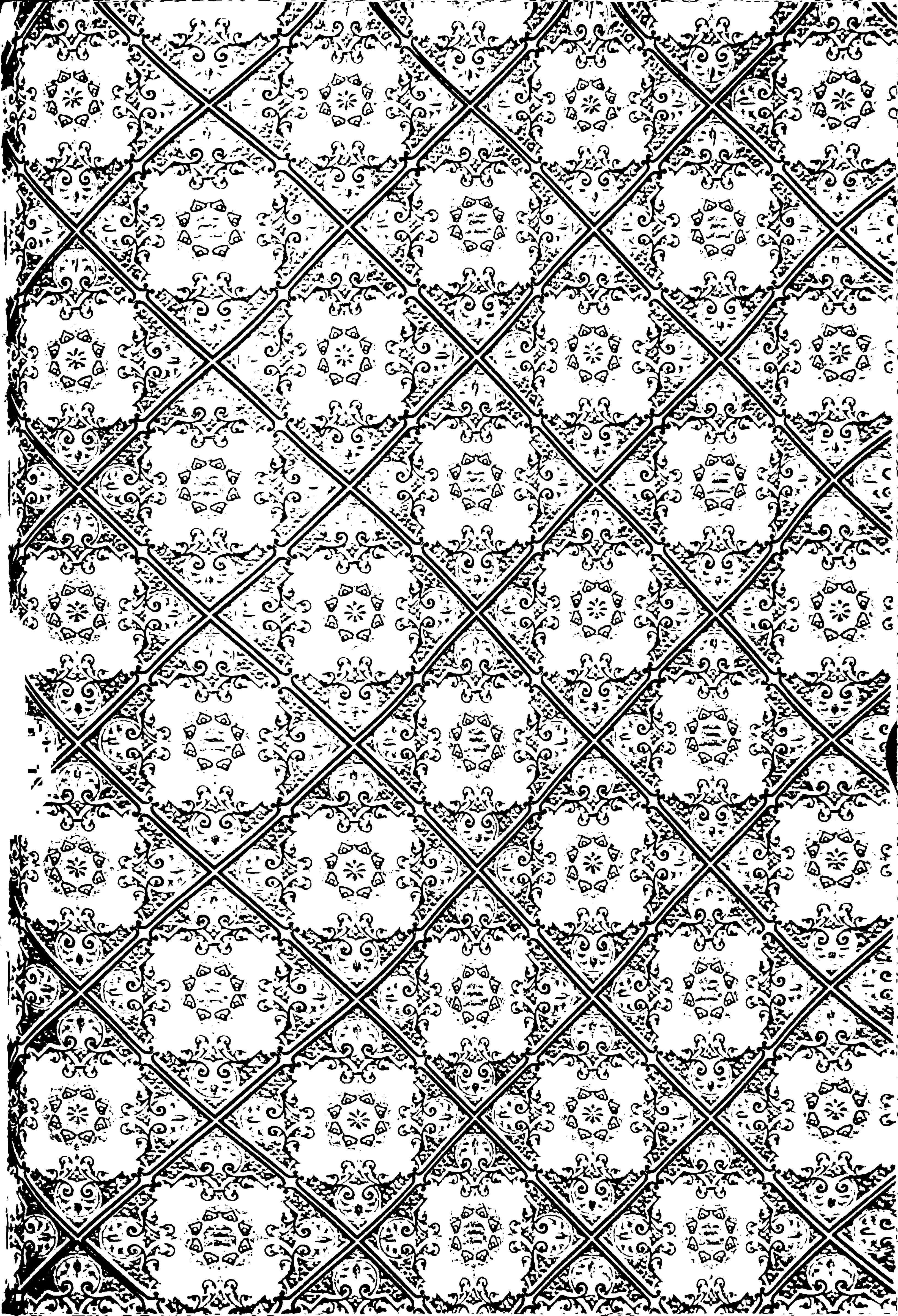
وَكَانَ الفَرَاغُ مِنْ جَمِيعِ[2] هَذِهِ الحَاشِيَةِ النَّفِيسَةِ فِي أَوَائِلِ جُمَادَى الأُوْلَى[3] مِنْ شُهُورِ سَنَةَ ١٢٢٦ مِنَ الهِجْرَةِ المُنِيفَةِ، عَلَى صَاحِبِهَا صَلَوَاتٌ وَتَحِيَّاتٌ شَرِيفَةٌ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ العَلِيِّ العَظِيمِ، وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الوَكِيلُ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيماً كَثِيراً.

✿ ✿ ✿

(١) في (ب): «و» بدلاً من «أو».

(٢) في (أ): «جمع» بدلاً من «جميع»، وفي (ب): «كتابة».

(٣) في (ب): «ربيع الأول» بدلاً من «جمادى الأولى».

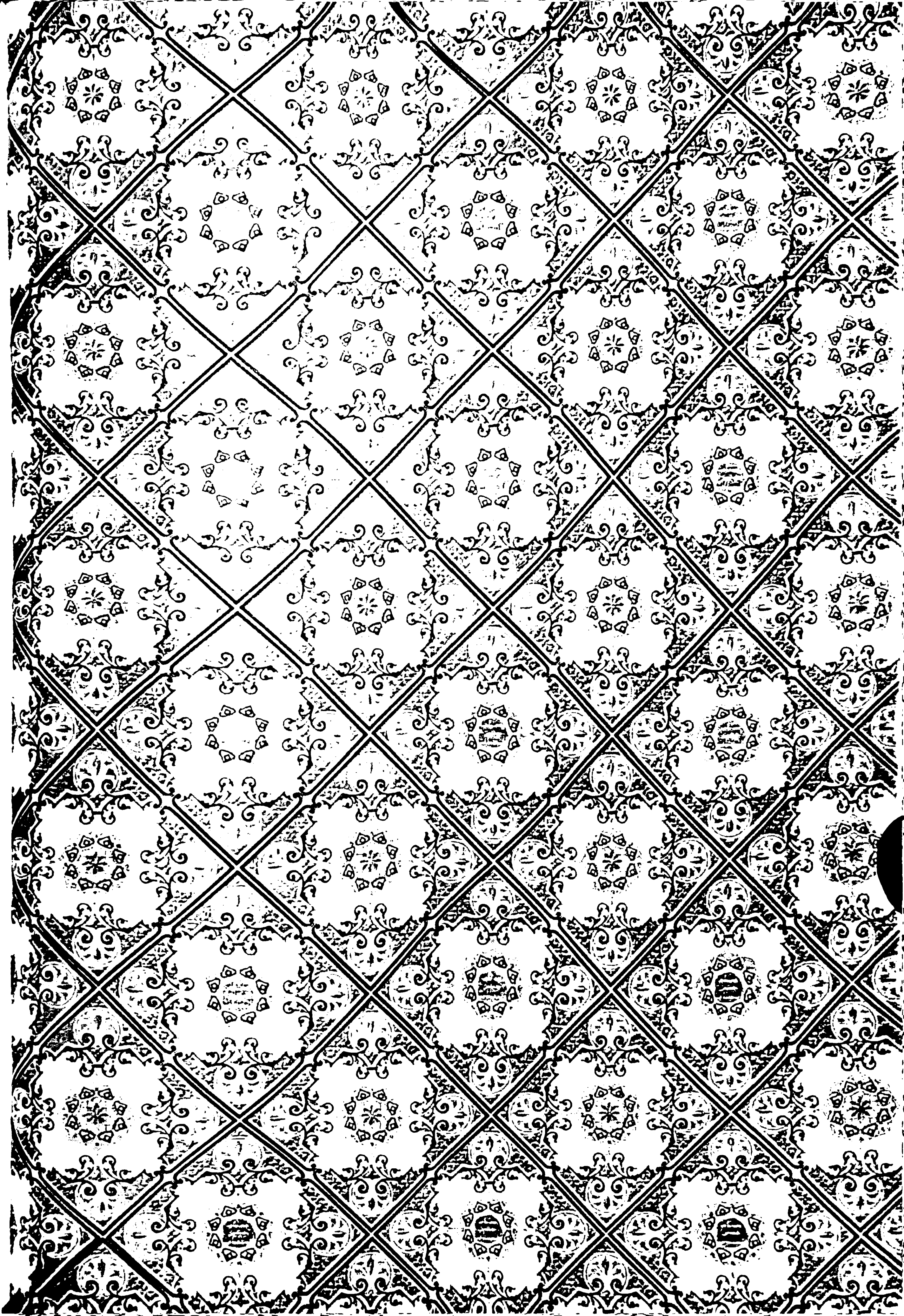


شرح الإمام البناني

على

السلم المرونق

تأليف
الإمام محمد بن الحسن بن مسعود البناني
(ت ١١٩٤هـ)



[مُقَدِّمَةُ الشَّارِحِ]

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ(١)

الحَمْدُ للهِ العَظِيمِ فَضْلُه، العَمِيمِ كَرَمُهُ وَبَذْلُه، نَحْمَدُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى(٢) عَلَى مَا أَنْعَم، وَنَشْكُرُهُ جَلَّ جَلَالَهُ عَلَى مَا أَلْهَم، وَنَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَه، وَنَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّداً خَيْرُ نَبِيٍّ بَعَثَهُ وَأَرْسَلَه، صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ(٣) عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ الأَطْهَار، وَصَحَابَتِهِ المُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَار؛ **وَبَعْدُ**:

قصَارة ______

[مقدِّمة المحشِّي]

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلَّى الله على سيِّدنا ومولانا محمَّدٍ وآله

إنَّ أنفسَ ما سُطِّر في الطُّرُوس مِن تصوُّرٍ أو تصديق، وأبلغَ حجَّةٍ تُرشِد لنتائج التَّحقيق، حمدُ الله المنزَّه عنِ الكلِّ والجزء والتَّركيب والتَّلفيق، المنفردِ بإيجاد أجناس الموضوعات ومحمولاتها مِن غير شرطٍ في ذلك ولا تعليق، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدنا محمَّدٍ صاحب المنطق الفصيح البليغ، الآتي بحدود الشَّريعة والمبيِّن لرسومها بأتمِّ تبليغ، وعلى آله وأصحابه مطالع أنواره الشَّمسيَّة، المصدِّقين لرسالته العامَّة المطلقة الكلِّيَّة؛ **أمَّا بعد**:

فهذه تقاييدُ تتشوَّف لعرائس خدورها الأذهان، وتقارير تتشرَّف بسماع مبانيها الآذان، موضوعةٌ على «**شرح السُّلَّم**» للإمام الرَّبَّانيِّ، الحائزِ قصب السَّبق في استخراج فرائد الفوائد مِن بحر المعاني، أبي عبد الله سيِّدي محمَّد بنِ الحسن البنَّانيِّ ـ أسكنه الله تعالى بفضله ومنِّه دارَ التَّهاني ـ، فيا له مِن شرحٍ جمع بين الإيجاز وإحكام المباني، وتحرير النُّقول وتنقيح المعاني، يُقرِّب للأفهام ما كان شموساً شموعاً، ويُقيِّد المطلق ويطلق ما كان تقييده ممنوعاً، بيد أنَّ عرائسه محجبَةٌ في الخدور، تفتقر في الاطِّلاع عليها لمَن يكشف عنها السُّتور.

---

(١) العبارة في (ب) و(ج): «بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، صَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ، قَالَ الإِمَامُ العَلَّامَةُ أَبُو عَبْدِ اللهِ سَيِّدِي مُحَمَّدُ بْنُ الحَسَنِ البَنَّانِي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى».

(٢) «وَتَعَالَى» زيادة من (أ).

(٣) «وَسَلَّمَ» ساقطة من (أ) و(ج).

فَهَذَا تَقْيِيدٌ عَلَى النَّظْمِ المَوْسُومِ بِـ: «السُّلَّم المُرَوْنَق»، أَلَحَّ عَلَيَّ فِيهِ مَنْ لَا بُدَّ مِنْ إِسْعَافِه، وَبِاللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْتَصِم، مِنْ كُلِّ مَا يُشِينُ وَيَصِم.

✿ ✿ ✿

قصَارة

فطلب مني حُذَّاق الأصحاب، ممَّن له ولوعٌ بتحقيق دقائق هذا الكتاب، أن أضع عليه حاشيةً تُسفر عن وجوه خرائده اللِّثام، وتجعل غوامض مسائله على طرف الثُّمام، فأجبته بأنِّي لست مِن أهل هذا المرام، ولا طاقةَ لي بالخوض في هذه البحور العِظام، ومَن حاول ما ليس في طوقه، عجب النَّاس مِن حمقه، فألحَّ في الطَّلب، وأشار إلى الاستخارة في السَّبب، فاستخرت الله تعالى في المرغوب، وأجبته إذ ذاك للمطلوب.

هذا؛ وقد علمتُ أنِّي لا أسلم مِن منتقدٍ يتعلَّق بطوقي، يعتقد في نفسه أنَّه في المعرفة فوقي، فأقرُّ له بقصر الباع، وقِلَّة النَّظر والاطِّلاع، لكنَّ الذَّكيَّ الماهر، يحمل الكلام القاصر على وجهٍ ظاهرٍ، فإنَّ سيِّد الأكياس، مَن صوَّب خطأ النَّاس، ومَنِ اتَّسع علمه قلَّ إنكاره، فرُبَّ مُنكرٍ لا تُقال عِثاره، والكريمُ حِليته الغَضُّ، واللَّئيمُ مزيَّته العضُّ، جعلنا الله تعالى مِنَ الَّذين يستمعون القول فيتَّبعون أحسَنه، وختم علينا بالحسنى فضلاً منه ومنَّة، فهو المسؤول في المبدأ والتَّمام، والمطلوب منه الإعانة في المقصد والمرام.

✿ ✿ ✿

[الكَلَامُ عَلَى مُقَدِّمَةِ النَاظِمِ]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

(١) الحَمْدُ للهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا ... نَتَائِجَ الفِكْرِ لِأَرْبَابِ الحِجَا

قصَّارة

قوله: (بِسْمِ اللَّهِ) الكلامُ في البسملة بحرٌ زاخرٌ، غاص في لجج بحره الأوائل والأواخر، واستخرجوا منه جواهرَ، تزري بالنُّجوم الزَّوَاهر، فلنقتصر على إشكالٍ أورده الفاضل الشَّيخ عيسى الصَّفويُّ شيخ العباديِّ رحمهما الله على تقدير المتعلَّق خاصًّا مناسباً لما جعلتِ التَّسمية مبدأ له، كما ذهب إليه الزَّمخشريُّ ومَن وافقه.

حاصلُهُ: أنَّ جملة البسملة لا بدَّ أن تكون خبريَّةً أو إنشائيَّةً؛ ضرورةَ انحصارِ الكلام في الخبر والإنشاء:

- **فإن كانت خبريَّةً توجَّه عليه:** أنَّ مِن لازم الخبر الصَّادق أن يتحقَّق مدلولُهُ في نفس الأمر بدونه، ويكون هو حكايةً عنه، كما صرَّح بذلك العلَّامة التَّفتازانيُّ وغيره، وجملةُ البسملة ليست بهذه الصِّفة؛ لأنَّ مِن تتمَّة مدلولها مصاحبةُ الاسم والاستعانة به، ولا يقع ذلك إلَّا بالتَّلفُّظ به.

- **وإن كانت إنشائيَّةً توجَّه عليه:** أنَّ مِن لازم الإنشاء أن يقارن وجوده حصول مدلوله، وهذه الجملة ليست كذلك؛ لأنَّ مدلولها وهو حصول التَّأليف مصحوباً بالاسم الشَّريف لا يقع بمجرَّد النُّطق بها؛ لأنَّ نحو: «الأكل، والسَّفر، والذَّبح» ممَّا ليس بقولٍ لا يحصل بالبسملة، فكيف يقدَّر مثلاً: «أَذْبَحُ» أو: «أُسَافِرُ بِاسْمِ اللهِ» بقصد الإنشاء.

وإنَّما أورد الإشكال على تقدير المتعلَّق خاصًّا؛ لأنَّه لا إشكال في الإنشائيَّة على تقديره عامًّا؛ لحصول الابتداء بالبسملة بمجرَّد النُّطق بها.

وأجاب عن هذا الإشكال شيخ بعض شيوخنا أبو حفص الفاسيُّ رحمه الله بما نصُّه:

أقول: يُجاب باختيار أنَّها إنشائيَّةٌ، وأنَّها لإنشاء متعلَّقها الَّذي هو الاستعانة أوِ المصاحبة؛ يعني: اللَّذَين هما مدلول «الباء»، ولا يلزمُ أن يكون الأصل الَّذي هو الجملةُ غير مقصودٍ أصلاً، بل يكون مقصوداً تبعاً، وإذا كانتِ الجملُ الخبريَّةُ مع بقائها على حالها يكون المقصود الأصليُّ منها هو المتعلَّق الَّذي قيِّد به مضمونها ـ حتى قال الشَّيخ عبد القاهر في «دلائل الإعجاز»: «إنَّ النَّفي

. . . .

قصارة

إذا دخل على كلامٍ قُيِّد بقيدٍ مَّا، يتوجَّه إلى ذلك القيد، . . . وكذا الإثبات، فما مِن كلامٍ فيه أمرٌ زائدٌ على مجرَّد إثبات شيءٍ لشيءٍ أو نفيه عنه إلَّا وهو الغرضُ الأصليُّ والمقصود مِنَ الكلام»[1]، فكيف لا يكون الأمر كذلك مع التَّصرُّف فيها بالنَّقل عن معناها الأصليِّ، فالمقصود بجملة «بسم الله» الاستعانة بالاسم الشَّريف على ما يُراد مِنَ الفعل، أوِ المصاحبة له عند إرادة الشُّروع فيه، والمقصودُ الأصليُّ قبل النَّقل صار بعده تبعاً.

وزعم بعض أفاضل العصر ونبهائه ـ يعني: الهلاليَّ ـ أنَّ هذا الوجه المختار لا يصحُّ:

ـ أمَّا أوَّلاً: فلأنَّ المصاحبة نسبةٌ بين متصاحبَين، فتأخُّرهُما، أو تأخُّر أحدهما ملزومٌ لتأخُّرها، والمتصاحبات هنا: التَّأليف والاسم الشَّريف، فإذا تأخَّر التَّأليفُ ونحوه عنِ النُّطق بالبسملة تأخَّرت مصاحبة الاسم؛ ضرورةَ توقُّف النِّسبة على وجود المنتسبين.

ـ وأمَّا ثانياً: فإنَّ «باء» الاستعانة ـ كما قرِّر في محلِّه ـ هي الدَّاخلة على آلة الفعل الحقيقيَّة؛ نحو: «كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ»، أوِ المجازيَّة نحو: «فَعَلْتُ هَذَا بِعَوْنِ اللهِ تعالى»، والاستعانةُ بالآلة إنَّما تكون حالة الفعل لا قبله، وتأخُّر الفعل مستلزمٌ تأخُّرها؛ كما في قولك: «سَأَكْتُبُ بِالْقَلَمِ»، فجعل الجملة لإنشاء الاستعانة المفهومة مِنَ «الباء» غلطٌ نشأ مِن توهُّم أنَّها بمعنى: «طلب العون»؛ كما في: «أَسْتَعِينُ بِاللهِ»، وليس ذلك معناها، وإنَّما معناها إيقاعُ الفعل بواسطة مدخولها. اهـ.

وهذا الزَّعم غير صوابٍ؛ لأنَّ:

ـ مبنى الإيراد في المصاحبة: توهُّم أخذها مِن حيث هي نسبةٌ بين متصاحبين، وهما: التَّأليف والاسم الشَّريف، وليس كذلك، بلِ المتصاحبان: الشَّخصُ والاسمُ الشَّريف، ولا خفاء في تقدُّمهما على التَّأليف على جهة الاستعداد له؛ حيث كان المرادُ المصاحبة عند إرادة الفعل والعزم عليه.

ـ ومبنى الإيراد في الاستعانة: توهُّم المغايرة بين الاستعانة بالمعنى اللُّغويِّ ـ وهو: «طلب العون» ـ وبين مدلول «الباء»، وذلك ممَّا لا دليل عليه.

فالصَّوابُ: أنَّهما متَّحدان، وطلب العون محاولة الاقتدار على الفعل، فهي سابقةٌ عليه

---

(١) انظر: «دلائل الإعجاز» (ص: ٢٤٤) بتصرف.

أَتَى بِالحَمْدِ(١) ....

قصَارة ____

بالضَّرورة؛ كما في: «كَتَبْتُ بِالقَلَمِ»، فإنَّ تهيئته وتناوله على الوجه الخاصّ محاولةٌ للاقتدار به على الكتابة، ولا خفاء في تقدُّمه عليها.

قوله: (أَتَى بِالحَمْدِ) إنَّما أتى بالحمد، مع أنَّ المتبادر مِنَ العبارة: أنَّ المحمود عليه هنا نعمةُ العِلم، وقد قال الله تعالى: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧]؛ لأنَّ:

ـ ديباجةَ القرآن المجيد موشَّحةٌ بغرَّة التَّحميد.

ـ ولاشتمال «الحمد» على الحاء الحلقيَّة والميم الشَّفويَّة والدَّال اللِّسانيَّة، حتَّى لا يخلو مخرجٌ عن نصيبه مِن ذلك بالكلِّيَّة.

ـ ولكون المقام مقتضياً للحمد، مع إرادة التَّأسِّي.

لم يقدِّم «لفظ الجلالة» وإن كان أهمَّ في ذاته؛ إذ ليست البلاغة إلَّا مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

فإن قلت: أيُّ الجملتَين أبلغ؛ هلِ الاسميَّة أوِ الفعليَّة؟

قلت: قال العلَّامة الفناريُّ: إنَّ الَّذي يقتضيه جانب البلاغة رعايةُ المحمود عليه:

ـ فإن كانت صفةً ثابتةً كصفة الرُّبوبيَّة المحمودِ عليها في سورة الفاتحة جِيء بجملة «الحمد» اسميَّةً.

ـ وإن كان المحمود عليه أمراً متجدِّداً حادثاً جيء بجملة «الحمد» فعليَّةً؛ لأنَّ الفعل يفيد التَّجدُّد والحدوث؛ كما في قول صاحب «جمع الجوامع»: نحمدك اللَّهمَّ على نعمٍ يُؤذن الحمد بازديادها. اهـ(٢).

ويشكل عليه: الإتيانُ بالاسميَّة في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الكهف: ١]، ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾ [الأعراف: ٤٣]، ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى وَهَبَ لِى عَلَى ٱلْكِبَرِ إِسْمَٰعِيلَ﴾ [إبراهيم: ٣٩]، فإنَّ المحمودَ عليه هنا أفعالٌ حادثةٌ.

وقد يُجاب: بأنَّه قصد فيها تعلُّق الحمد بالذَّات، فإنَّه تعالى يستحقُّ الحمد لذاته ولنعمه،

---

(١) في الطبعة الأميرية: «بِالحَمْدَلَةِ» بدلاً من «بالحَمْدِ».

(٢) انظر: «حاشية الفناري على المطول» (ص: ٥٠) بزيادة وتصرف.

بَعْدَ البَسْمَلَةِ:

- اقْتِدَاءً بِكِتَابِ اللهِ تَعَالَى.

- وَامْتِثَالاً لِقَوْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْتَدَأُ فِيهِ بِالحَمْدِ، فَهُوَ أَجْذَمُ»[(١)]، كَمَا وَرَدَ مِثْلُهُ فِي البَسْمَلَةِ.

قصَارة

فإذا قيل: «الحمد لله الرَّزاق» مثلاً: تارةً يغلب جانب الأوَّل فالمناسب الاسميَّة، وتارةً الثَّاني فالمناسب الفعليَّة.

قال ابن هشام: وأتمُّ صيغة وآخذها بحجر البيان ما افتتح الله سبحانه به كتابه؛ تعليماً لنا كيف نحمده، وذلك لاشتمالها على النُّكت البديعيَّة كـ: الاستغراق المستفاد مِن «أل»، والثُّبوتِ المستفاد مِن كون الجملة اسميَّةً، والاشتمال على أنَّ نسبة الحمد لله تعالى غيرُ مقيَّدةٍ بزمانٍ ولا بفاعلٍ، وعلى الاستحقاق المستفاد مِنَ «اللَّام» مع ما فيها مِنَ الأدب باستصغار الحامد نفسه أن يصرِّح بنسبة الحمد إليه، وقد رام قومٌ مِنَ الفصحاء الإغراب، فأتوا بعباراتٍ تقصرُ عنها بدرجاتٍ؛ كقول الحريري: «اللَّهمَّ إنَّا نَحْمَدُكَ»، وقول الزَّمخشري: «اللهَ أَحْمَدُ»، فاعتبِر ذلك وتأدَّب. اهـ.

وللتَّأسِّي بكتاب الله تعالى، واشتمال الجملة الاسميَّة على ما ذكر، واقتضائها زيادةً على ما ذكر: قصر الحمد على الله تعالى المشعر بقطع النَّظر عن ما سواه؛ أخذاً مِن تعريف طرفي الجملة، عدل النَّاظم عنِ الفعليَّة إلى الاسميَّة.

قوله: (بَعْدَ البَسْمَلَةِ) يعني: أنَّ البسملة وجدت بخطِّ المؤلِّف قبيل الحمدلة، وإنَّما لم يأت بها منظومةً؛ لئلَّا تتغيَّر عن أسلوبها.

قوله: (كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ) أي: ذي شأنٍ عظيمٍ وحالٍ يُهتمُّ به، فـ «البال»: الشَّأن، والتَّنكير للتَّعظيم.

فيقال: «تَأْلِيفُ هَذَا الكِتَابِ أَمْرٌ مُهِمٌّ، وَ: كُلُّ أَمْرٍ مُهِمٍّ يُطْلَبُ بَدَاءَتُهُ بِالبَسْمَلَةِ» ينتج: «هَذَا الكِتَابُ يُطْلَبُ بَدَاءَتُهُ بِالبَسْمَلَةِ».

---

(١) هكذا لفظ الحديث في الطبعة الفاسية والطبعة الأميرية و(أ)، واللفظ في (ب): «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِـ "الحَمْدُ للهِ"، فَهُوَ أَجْذَمُ»؛ أخرجه أبي داود (٤٨٤٠)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٢٥٥)، وابن ماجه (١٨٩٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وَمَا أَورَدُوهُ مِنْ: أَنَّ الِابْتِدَاءَ بِأَحَدِهِمَا يُفَوِّتُ الِابْتِدَاءَ بِالآخَرِ، **أُجِيبَ عَنْهُ**:

١ ـ بِحَمْلِ الِابْتِدَاءِ فِيهِمَا عَلَى: **العُرْفِيِّ**(١)؛ الَّذِي يُعْتَبَرُ مُمْتَدًّا مِنْ حِينِ الشُّرُوعِ فِي الشَّيْءِ(٢) إِلَى حِينِ الأَخْذِ فِي المَقْصُودِ.

٢ ـ أَوْ بِحَمْلِهِ فِيهِمَا عَلَى: **الأَعَمِّ مِنَ الحَقِيقِيِّ وَالإِضَافِيِّ**.

٣ ـ أَوْ بِحَمْلِهِ فِي البَسْمَلَةِ عَلَى: **الحَقِيقِيِّ**، وَفِي الحَمْدَلَةِ عَلَى: **الإِضَافِيِّ القَرِيبِ مِنْهُ**؛ بِأَنْ يُذْكَرَ «الحَمْدُ» عَقِبَ «البَسْمَلَةِ» مُتَّصِلاً بِهَا؛ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ [ب/١] القُرْآنُ، فَهُوَ مُبَيِّنٌ لِكَيفِيَّةِ العَمَلِ بِالحَدِيثَيْنِ.

٤ ـ عَلَى أَنَّ الِابْتِدَاءَ بِهِمَا مَعاً مَحْمُولٌ عَلَى الكَمَالِ، ....

قصَارة

قوله: (يُفَوِّتُ الِابْتِدَاءَ بِالآخَرِ) أي: لأنَّ الابتداء بالشَّيء جَعْلُه أوَّل ما يذكر، وذلك ينفي جعل غيره كذلك.

قوله: (إِلَى حِينِ الأَخْذِ فِي المَقْصُودِ) أي: وهو يَسَعُ البسملة والحمدلة.

قوله: (أَوْ بِحَمْلِهِ فِي البَسْمَلَةِ عَلَى الحَقِيقِيِّ) وجه تخصيص البسملة بالحقيقيِّ على هذا: أنَّ حديثها أقوى، ولورودها في القرآن على هذا المنوال.

قوله: (عَلَى أَنَّ الِابْتِدَاءَ) قال شيخنا أبو منصور: هذا جوابٌ رابعٌ.

لا يُقالُ: فيه حمل المقيَّد على المطلق، والمعروف العكس.

لأنَّا نقول: هذا المعروف إنَّما هو في مقيَّدٍ واحدٍ فيحمل عليه المطلق، أمَّا إذا ورد مقيَّدان لا يمكن الجمعُ بينهما، فيحملان على المطلق دفعاً للتَّنافي؛ قال في «جمع الجوامع»: «والمقيَّدُ بمتنافيَين يستغني عنهما». اهـ(٣).

فقوله: «فيحملان على المطلق» ظاهِرُهُ: أنَّ كلَّ مقيَّدين لا يمكن الجمع بينهما يحملان على المطلق، وليس كذلك؛ ألا ترى إلى قوله تعالى في قضاء أيام رمضان: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وفي كفَّارة الصِّيام: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [النساء: ٩٢]، وفي صيام

(١) في (أ): «العُرْفِ» بدلاً من «العُرْفِيِّ».

(٢) «فِي الشَّيْءِ» ساقطة من (ج).

(٣) انظر: «حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع» (٢/ ٨٧).

وَإِلَّا فَقَدْ وَرَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُعْتَبَرَ إِنَّمَا هُوَ مِنْ جِهَةِ عُمُومِهِمَا؛ أَيْ: كَوْنِهِمَا ذِكْراً، وَهُوَ حَدِيثُ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُفْتَتَحُ فِيهِ بِذِكْرِ اللهِ فَهُوَ أَبْتَرُ» أَوْ قَالَ ﷺ: «أَقْطَعُ»، هَكَذَا رَوَاهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ [أ/ ١] فِي «مُسْنَدِهِ»(١).

ثُمَّ «الحَمْدُ» لُغَةً هُوَ: «الوَصْفُ بِالجَمِيلِ عَلَى الجَمِيلِ، ....

قصَارة

التَّمتُّع: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فأطلق الصِّيام في قضاء أيَّام رمضان عنِ التَّتابع والتَّفريق، وقيَّده في كفَّارة الظِّهار بالتَّتابع، وفي صوم التَّمتُّع بالتَّفريق، ولا قائل بأنَّ هذين المقيَّدين يحملان على المطلق.

وكلامُ السُّبكيِّ الَّذي أتى به لا دليلَ فيه، بل معناه: أنَّ المقيَّد بمتنافيَين في موضعين وأطلق في موضعٍ آخر؛ كالآيات المذكورة يَستغني فيها أطلق فيه عنهما.

ثمَّ إنَّ كلام السُّبكيِّ هذا مقيَّدٌ بما إذا تعدَّد المحلُّ كما مثَّلنا، أمَّا إنِ اتَّحد المحلُّ فيحمل المقيَّدان على المطلق؛ كقوله ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ، تُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ يَوْماً وَلَيْلَةً، إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ»، وروي: «ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»، وروي: «بَعْضَ يَوْمٍ»، وروي بالإطلاق(١)، يحمل فيه المقيَّد على المطلق؛ لأنَّ المقصود ما يصدق عليه سفر، وأحاديث البسملة والحمدلة مِن هذا القبيل، فإنَّ(٢) فيها حمل المقيَّدين على المطلق، فتأمَّل.

قوله: (وَإِلَّا فَقَدْ وَرَدَ) الصَّوابُ إسقاط قوله: «وَإِلَّا»، وترتيب ما بعدها على ما قبلها؛ لمَا في ذكرها مِنَ الرَّكاكة.

قوله: (هُوَ: الوَصْفُ) هو جنسٌ في الحدِّ(٣) شاملٌ للوصف بالجميل، وبالقبيح، وبغيرهما.

قوله: (بِالجَمِيلِ) مخرجٌ للوصف بغير الجميل، وللوصف بما ليس جميلاً ولا قبيحاً كـ: المقصود به مجرَّد الإخبار؛ كقولك: «زَيْدٌ تَمِيمِيٌّ».

قوله: (عَلَى الجَمِيلِ) أي: الحسن، مخرجٌ للثَّناء باللِّسان على القبيح؛ أي: في مقابلته، فهو ذمٌّ.

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٨٧١٢) من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه.

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٣٣٩)، وأبو داوود في «سننه» (١٧٢٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه.

(٣) في الطبعة الأميرية: «لأنَّ» بدلاً من «فإنَّ».

(٤) في الطبعة الأميرية: «الحمد» بدلاً من «الحدّ».

عَلَى جِهَةِ التَّعْظِيمِ وَالتَّبْجِيلِ».

وَهُوَ يَتَوَقَّفُ عَلَى أُمُورٍ خَمْسَةٍ:

(١ ـ ٣) ـ الصِّيغَةُ، وَالحَامِدُ، وَالمَحْمُودُ.

وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ يَتَضَمَّنُهَا لَفْظُ «الوَصْفُ»، وَهُوَ خَاصٌّ بِاللِّسَانِ.

قصَارة

قوله: (عَلَى جِهَةِ التَّعْظِيمِ وَالتَّبْجِيلِ) هذا القيد ليس فصلاً مِن فصول الماهيَّة، وإنَّما هو شرطٌ: إمَّا لتحقُّق الحمد، أو للاعتداد به.

وإنَّما اشترط ذلك؛ لأنَّه لو خلا عن مطابقةٍ لم يكن حمداً، بل مداراةً؛ كمَن مدح شخصاً ببعض محاسنه غير قاصدٍ تعظيمه، بلِ اتِّقاءً له.

وذكر الشَّرط في التَّعريف الرَّسميِّ جائزٌ، كأنَّه خاصَّةٌ مِن خواصِّه، فالشَّرطُ المذكور إنَّما أتي به لإخراج ما إذا كان الوصفُ بالجميل على جميلٍ، ولكن لا على جهة عدِّ الموصوف جميلاً، بأن لم يخطر بباله تعظيمه، فإنَّه ليس بحمدٍ.

وبما تقرَّر: تعلم ما في قول شيخنا سيِّدي الطَّيِّب ابن كيران في «شرح المرشد المعين»: «الصَّوابُ إسقاط هذا القيد؛ لأنَّه أتى به لإخراج الهزء والسُّخرية، وذلك خارجٌ بقوله: "عَلَى الجَمِيلِ" إذا ما قصد به الهزء والسُّخرية ليس في مقابلة الجميل». اهـ[(١)] لأنَّ القيد لم يزد لما ذكره، بل لما ذكرناه، وقد أشار لِمَا ذكرنا في «تفسيره»، فانظره.

فإن قلت: لِمَ لَمْ يزد «سواءٌ تعلَّق بالفضائل أو بالفواصل»، كما زاده بعضهم؟

قلنا: لأنَّ الإطلاق يفهم مِن ترك التَّقييد، فالمحمود عليه:

ـ تارةً يكون مِن قبيل الفضائل جمع: «فَضِيلَةٍ»، وهي: الصِّفةُ القاصرة على المحلِّ؛ سواءٌ لم يكن لها أثرٌ كـ: «الحسن»، أو لها أثرٌ كـ: «الشَّجاعة، والعِلم»، فإنَّ الشَّجاعة تظهر بالإقدام والعِلم بالسُّؤال، ولا يتوقَّف الاتِّصافُ بهما على ظهور أثرهما.

ـ وتارةً مِن قبيل الفواصل جمع: «فَاضِلَةٍ»، وهي: الصِّفة المقتضية بذاتها إلى الغير كـ: «الإحسان، والإنعام، والهداية، والتَّعليم».

(١) انظر: «شرح المرشد المعين» لابن كيران (ص: ١٠).

(٤) ـ **وَالرَّابِعُ**: المَحْمُودُ بِهِ، وَهُوَ: «صِفَةُ كَمَالٍ يُدْرِكُ العَقْلُ السَّلِيمُ حُسْنَهَا»، **وَالمُرَادُ**: كَوْنُهُ جَمِيلاً فِي الوَاقِعِ، أَوْ عِنْدَ الحَامِدِ، أَوِ المَحْمُودِ بِزَعْمِ الحَامِدِ.

(٥) ـ **وَالخَامِسُ**: المَحْمُودُ عَلَيْهِ، وَهُوَ: «مَا يَقَعُ الوَصْفُ الجَمِيلُ مُقَابِلَهُ أَوْ بِإِزَائِهِ»، فَهُوَ كَالبَاعِثِ عَلَى الحَمْدِ؛ ....

قصارة

وقد بيَّن بعضهُم معنى الفضائل والفواضل، وأتى بمفرديهما في بيتين، فقال:

فَضَائِلُ: صِفَاتُ ذَاتٍ يَا فَتَى فَوَاضِلُ: صِفَاتُ فِعْلٍ قَدْ أَتَى

مُفْرَدٌ لِأَوَّلٍ أَتَى: «فَضِيلَه» وَالثَّانِ: «فَاضِلَة» خُذِ الوَسِيلَه

قوله: (وَهُوَ يَتَوَقَّفُ) يعني: في الواقع، لا أنَّها أجزاءٌ له، فإنَّ استحالة كون الحامد والمحمود جزأين مِنَ الحمد ضروريَّة، ولا أنَّه يتوقَّف حصول الحمد على ذكرها في صيغته كما توهِّم، بل على وجودها في الواقع.

قوله: (عَلَى أُمُورٍ خَمْسَةٍ) بيانها هنا: أنَّ الصِّيغة لفظ: «الحَمْدُ للهِ»، والحامد: «النَّاظم»، والمحمود هو: «الله»، والمحمود به: «مضمون هذه الجملة»؛ أي: ثبوت الحمد بأسره لله تعالى، والمحمود عليه: «إخراجُ النَّتائج لأرباب العقول الكاملة».

قوله: (وَهُوَ: صِفَةُ كَمَالٍ) يشمل: الصِّفة الوجوديَّة؛ كقولنا: «اللهُ تَعَالَى عَالِمٌ»، والسَّلبيَّة؛ كقولنا: «لَا شَرِيكَ لَهُ».

قوله: (فِي الوَاقِعِ، أَوْ عِنْدَ الحَامِدِ، أَوِ المَحْمُودِ بِزَعْمِ الحَامِدِ) معناه: سواءٌ كان جميلاً في الشَّرع، أو في العادة فقط كـ: الثَّناء على نهب الأموال، وسفك الدِّماء ممَّا كان عند العرب محموداً.

قوله: (وَهُوَ: مَا يَقَعُ) ولا يُفسَّرُ بـ: «السَّبب الحامل على الحمد»؛ لقصوره، فإنَّ الحمد مِنَ الله تعالى يستحيل أن يكون له سببٌ حاملٌ، ولا يُفسَّرُ بـ: «ما جعل الحمد بإزائه»؛ لأنَّ القديم لا يتعلَّق به الجعل.

قوله: (مُقَابِلَهُ) يعني: إذا كان بسبب الفاضلة. وقوله: (بِإِزَائِهِ) بسبب الفضيلة.

ثمَّ المحمود به وعليه:

ـ قد يتغايران بالذَّات؛ كأنْ يحسن إليك زيدٌ، فتقول: «زَيْدٌ شُجَاعٌ، أو عَالِمٌ»، فالمحمودُ به: الشَّجاعة أوِ العلم، والمحمودُ عليه: الإحسانُ.

وَهَذَانِ مُصَرَّحٌ بِهِمَا فِي التَّعْرِيفِ.

وَقَيَّدَ الإِمَامُ الفَخْرُ «المَحْمُودَ عَلَيْهِ» بِـ: «الِاخْتِيَارِيِّ»؛ مُفَرِّقاً بِهِ بَيْنَ الحَمْدِ وَالمَدْحِ.

وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ: خُرُوجُ الثَّنَاءِ عَلَى الصِّفَاتِ القَدِيمَةِ، وَأَنَّهُ لَا يَكُونُ حَمْداً، بَلْ مَدْحاً فَقَطْ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

وَالصَّوَابُ ـ كَمَا صَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ «الفَائِقِ» ـ عَدَمُ التَّقْيِيدِ بِذَلِكَ، وَأَنَّ الحَمْدَ وَالمَدْحَ مُتَرَادِفَانِ[1].

قصَّارة

ـ وقد يتَّحدان بالذَّات، فيكون التَّغايُر بينهما اعتباريًّا؛ كما إذا أحسن إليك زيدٌ فتقول: «زَيْدٌ مُحْسِنٌ»، فالإحسانُ مِن حيث إنَّه باعثٌ على الحمد محمودٌ عليه، ومِن حيث اشتمال الصِّيغة على ذكره محمودٌ به.

قوله: (وَهَذَانِ مُصَرَّحٌ بِهِمَا فِي التَّعْرِيفِ) لا بدَّ مِن ذكرهما تصريحاً أوِ التزاماً؛ لأنَّ معنى الوصف بالجميل نسبة الجميل إلى المحمود، فلا بدَّ مِن ذكر المنتسبين؛ لتوقُّف النِّسبة عليهما.

قوله: (بِـ: «الِاخْتِيَارِيِّ») أي: الصَّادر مِنَ المحمود باختياره كـ: «الإحسان»، وغيره مِن مكارم الأخلاق، **وأخرج به**: ما لا اختيار للموصوف فيه؛ كـ: حُسْنِ الوجه، ورشاقة القدِّ، والطُّول والقِصَر، وصفاء اللُّؤلؤة، ونحو ذلك، فإنَّه مدحٌ لا حمدٌ.

قوله: (وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ: خُرُوجُ الثَّنَاءِ عَلَى الصِّفَاتِ القَدِيمَةِ) يعني: لأنَّها ليست باختياره، وإلَّا كانت حادثةً.

قوله: (بَلْ مَدْحاً فَقَطْ) **اعترضه شيخنا اليازغي** رحمه الله: بأنَّ هذا سَبق قلم؛ إذ صفات الله تعالى القديمة ليست اضطراريَّةً تتوقَّف الذَّات عليها، حتَّى تكون مدحاً كـ: «صفاء اللُّؤلؤة» مثلاً، فكما أنَّها ليست باختياريَّةٍ ليست اضطراريَّةً، قال الرَّازيُّ: «ذاته تعالى لم تحتج إلى شيءٍ مِن صفاته الذَّاتيَّة، وإنَّما اقتضاها كمال الذَّات».

قوله: (صَاحِبُ «الفَائِقِ») هو الزَّمخشريُّ، وما صرَّح به مِنَ الاتِّحاد هو مذهب صاحب «القاموس»؛ إذ قال: «الحَمْدُ مقلوبُ المدح».

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٨) ونص عبارته: «الحمد والمدح أخوان».

وَمَا أُجِيبَ بِهِ عَنْ خُرُوجِ الصِّفَاتِ[(١)] القَدِيمَةِ مِنْ تَعْرِيفِ الحَمْدِ؛ بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ التَّقْيِيدِ مِنْ: «أَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ مَبْدَأً لِلأَفْعَالِ الِاخْتِيَارِيَّةِ، كَانَ الحَمْدُ عَلَيْهَا[(٢)] حَمْداً عَلَى تِلْكَ الأَفْعَالِ الِاخْتِيَارِيَّةِ»، تَمَحُّلٌ غَيْرُ سَدِيدٍ، فَلَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ، وَلَا عَلَى مَا يُحَوِّجُ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ التَّقْيِيدِ.

وَالحَمْدُ عُرْفاً: ....

قصَّارة ______

قوله: (لَمَّا كَانَتْ مَبْدَأً لِلأَفْعَالِ الِاخْتِيَارِيَّةِ) معناه: أنَّ صفاته تعالى القديمة مِنَ القدرة والإرادة والعلم والحياة مثلاً بها يتأتَّى الخَلْق والرَّزق والهداية والتَّعليم وغير ذلك مِنَ الأفعال الاختياريَّة، فالوصفُ بالقدرة وصفٌ بآثارها مِن خَلْقٍ ورزق، . . . وهكذا، فآل الأمر إلى أنَّ الصِّفات القديمة اختياريَّةٌ حُكماً؛ لأنَّها اختياريَّةٌ في المآل.

قوله: (تَمَحُّلٌ غَيْرُ سَدِيدٍ) أي: تكلُّفٌ وحملٌ لكلام الإمام على غير ظاهره، ومع كونه متكلَّفاً غيرُ سديدٍ؛ لأنَّه حينئذٍ يكون الحمد على الأفعال الاختياريَّة، لا على الصِّفات القديمة.

قال شيخنا اليازغي: الحقُّ مع الإمام أنَّ المحمود عليه يُشترَط فيه كونه اختياريًّا، وأنَّ الحمد والمدح متغايران، ولذا يقال: «مَدَحْتُ اللُّؤْلُؤَةَ عَلَى صَفَائِهَا، وَمَدَحْتُ زَيْداً عَلَى وَضَاءَةِ خَدِّهِ وَرَشَاقَةِ قَدِّهِ»، دون: «حَمَدْتُ»، ومَن زعم أنَّ الحمد والمدح أخوان يلزمُهُ أن يصحَّ: «حَمَدْتُ اللُّؤْلُؤَةَ»، وهو خلاف الاستعمال، وكلامُ الإمام مقيَّدٌ بالاختياريِّ؛ حقيقةً كـ: المدح[(٣)] على الأفعال الاختياريَّة، أو حكماً كـ: المدح على الصِّفات القديمة، وهو وإن لم يشعر كلامه بذلك، لكن هذا مراده، كما صرَّح بذلك مَن تصرَّف في كلامه ممَّن هو أدرى بمراده. اهـ.

وقال شيخنا المحقِّق سيِّدي الطَّيِّب ابن كيران أوَّل «تفسيره»: ولإشعار الحمد بالاختيار اختير في افتتاح القرآن على المدح، فكانت أوَّل جملةٍ مِنَ القرآن الحكيم مفيدةٌ أنَّه تعالى فاعلٌ بالاختيار، لا بطبعٍ أو تعليلٍ، وهي قاعدةٌ عظيمةٌ في أصول الدِّين.

قوله: (عُرْفاً) العُرْفُ: إمَّا أن يكون عامًّا، وإمَّا أن يكون خاصًّا بأهل بلدٍ، أو حرفةٍ، أو صناعةٍ،

---

(١) في (ب): «الصِّفَة» بدلاً من «الصِّفَات».

(٢) «عَلَيْهَا» ساقطة من (أ).

(٣) في الطبعة الأميرية: «كالحمد» بدلاً من «كالمدح» هنا وفي ما يأتي بعد قوله: «أو حكماً».

«فِعْلٌ يُنْبِئُ عَنْ تَعْظِيمِ المُنْعِمِ بِسَبَبِ كَوْنِهِ مُنْعِماً».

وَهُوَ مُسَاوٍ لِلشُّكْرِ لُغَةً عَلَى الأَشْهَرِ، وَبَيْنَهُمَا وَبَيْنَ «الحَمْدِ لُغَةً»: عُمُومٌ وَخُصُوصٌ(١) مِنْ وَجْهٍ، ....

قصَارة

أو علم، . . . أو نحو ذلك، والواقعُ هنا - والله تعالى أعلم - هو: عُرْفُ الصُّوفيَّة ومَن يجري مجراهم، على أنَّ عباراتهم في اصطلاحهم مختلفةٌ.

قوله: (فِعْلٌ يُنْبِئُ) الفِعلُ يتناول:

- فعل اللِّسان؛ بأن يثني على المنعِم.

- وفعل الجنان؛ بأن يعتقد اتِّصافه بصفات الكمال، وأنَّه ولي النِّعمة.

- ولفعل الأركان؛ بأن يجهد نفسَه في طاعة الله تعالى وانقياده إليه.

واعترض قوله: «فِعْلٌ»: بأنَّ الفعل الجنانيَّ لا يصحُّ كونه مورداً للحمد؛ لكونه لا يُنبئ عنِ التَّعظيم؛ لأنَّه مِنَ الأمور الباطنيَّة الَّتي لا يُطَّلع عليها.

وأجيب: بأنَّ قوله: «يُنْبِئ»؛ أي: يشعر ويعلم في حدِّ ذاته؛ بحيث لوِ اطَّلع عليه أحدٌ عَلِم تعظيمه.

قوله: (بِسَبَبِ كَوْنِهِ مُنْعِماً) مخرجٌ للفعل المُنبئ بتعظيم المنعِم لا مِن حيث إنَّه منعمٌ، بل مِن حيث إنَّه قام بالمنعِم كمالٌ.

قوله: (مُسَاوٍ لِلشُّكْرِ لُغَةً) يعني: أنَّ الشُّكر لغةً يؤدَّى:

- باللِّسان؛ بأن يتحدَّث بنعمة الله تعالى؛ قال تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]، وقال عليه السَّلام: «التَّحَدُّثُ بِالنِّعَمِ شُكْرٌ»(٢).

- وبالجنان، وهو: الاعترافُ بأنَّ كلَّ نعمةٍ مِنَ الله تعالى؛ قال تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣].

- وبالأركان، وهو: العمل بطاعة الله تعالى؛ قال تعالى: ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا﴾ [سبأ: ١٣]، وقد أشار بعضهم إلى هذه الأقسام الثَّلاثة بقوله: [من الطويل]

---

(١) «وَخُصُوصٌ» ساقطة من طبعة فاس.

(٢) أخرجه الشهاب القضاعي في «مسنده» (٤٤) من حديث النعمان بن بشير رضي الله تعالى عنه.

فَعُمُومُهُمَا بِاعْتِبَارِ المَورِدِ، وَعُمُومُهُ بِاعْتِبَارِ المُتَعَلَّقِ.

وَالشُّكْرُ عُرْفاً: «صَرْفُ العَبْدِ جَمِيعَ مَا أَنْعَمَ اللهُ تَعَالَى بِهِ عَلَيْهِ - مِنْ: سَمْعٍ، وَغَيْرِهِ[(١)] - إِلَى مَا خُلِقَ لِأَجْلِهِ»، ....

قصَارة

أَفَادَتْكُمُ النَّعْمَاءُ مِنِّي ثَلَاثَةً: يَدِي، وَلِسَانِي، وَالضَّمِيرَ الْمُحَجَّبَا

وتقسيمُ الشُّكر اللُّغويِّ إلى هذه الأقسام الثَّلاثة دليلٌ على أنَّ موردَه عامٌّ، ولذلك عرَّفوه بـ: «أنَّه فعلٌ»، وهذا أيضاً معناه شرعاً، فكلُّ واحدٍ مِنَ الأقسام الثَّلاثة يؤدَّى به الشُّكر المطلوب شرعاً.

ويطلق الشُّكر شرعاً أيضاً على الشُّكر العرفي، وهو: «صرفُ العبد»، وهو بهذا المعنى واجبٌ شرعاً على كلِّ مكلَّفٍ، ويأثم بتركه إجماعاً، وأمَّا باعتبار المعنى الأوَّل فليس بواجبٍ خلافاً للمحليِّ حيث فسَّر الشُّكر الواجب في قول ابن السِّبكي: «وَشُكْرُ الْمُنْعِمِ وَاجِبٌ بِالشَّرْعِ» بالشُّكر بأحد الأقسام الثَّلاثة[(٢)].

وقال بعضهم: «إذا كان في مقابلة نعمةٍ معيَّنةٍ يكون واجباً»، وبحث فيه سيِّدي محمَّد بن عبد القادر الفاسي في «شرح الحصن»: «بأنَّ هذه دعوى تحتاج إلى دليلٍ»، فانظره فقد أطال في ذلك[(٣)].

قوله: (**فَعُمُومُهُمَا بِاعْتِبَارِ المَورِدِ**) العمومُ في الحمد العرفيِّ باعتبار المَورد، وإن كان شائعَ الورود؛ بناءً على تعريفه بأنَّه فعلٌ، خلافُ التَّحقيق.

والحقُّ أنَّ العرفيَّ هو اللُّغويُّ المعرَّف بقولهم: «هو: الوصف بالجميل»؛ لأنَّ المفسِّرين أطبقوا على تفسير الحمد الواقع في القرآن بما فسَّره به أهل اللُّغة، فيكونان مترادفين، وليس بينهما العمومُ والخصوصُ مِن وجهٍ كما قالوا؛ لإطباق أهل اللُّغة والشَّرع على أنَّهما بمعنًى واحدٍ.

قوله: (**صَرْفُ العَبْدِ... إلخ**) مِن إضافة المصدر لفاعله، و«جَمِيعَ»: مفعول «صَرْفُ»، و«أَنْعَمَ»: صلة «مَا»، وضميرُ «بِهِ» هو العائد، وضمير «عَلَيْهِ» عائدٌ على العبد. وقوله: «مِنْ سَمْعٍ»؛ أي: مِنَ الحواسِّ الظَّاهرة والباطنة وجميع الجوارح. وقوله: «إِلَى مَا خُلِقَ لِأَجْلِهِ»؛ أي: لمعرفة الله تعالى وعبادته، فقد قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

---

(١) العبارة في (ب): «مِنْ: سَمْعٍ، وَبَصَرٍ، وَغَيْرِهِمَا».

(٢) انظر: «البدر الطالع في حل جمع الجوامع» للمحلي (١/ ٨٨) بالمعنى.

(٣) انظر: «تحفة المخصلين في شرح الحصن الحصين» لمحمد بن عبد القادر الفاسي (١/ ٣٢).

وَهُوَ أَخَصُّ مُطْلَقاً مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ قَبْلَهُ.

وَهَذَا هُوَ الشُّكْرُ المَأْمُورُ بِهِ شَرْعاً، المُعَبَّرُ عَنْهُ بِالتَّقْوَى، وَبِالِاسْتِقَامَةِ(١)، وَبِعِبَادَةِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وَبِطَاعَتِهِ(٢) عَلَى مَا وَرَدَتْ بِهِ النُّصُوصُ المُتَكَاثِرَةُ الآمِرَةُ بِالتَّقْوَى وَطَاعَةِ اللهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ ﷺ.

وَالمُرَادُ بِـ «صَرْفِ الجَمِيعِ»: أَنْ لَا يَخْرُجَ العَبْدُ عَنْ طَاعَةِ رَبِّهِ؛ بِأَنْ تَسْلَمَ أَحْوَالُهُ كُلُّهَا، وَأَوْقَاتُهُ كُلُّهَا مِنَ المُخَالَفَةِ، وَعَنْ ذَلِكَ أَفْصَحَ الإِمَامُ الجُنَيْدُ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ بِقَوْلِهِ: «الشُّكْرُ: أَنْ لَا يُعْصَى اللهُ تَعَالَى بِنِعَمِهِ»، فَلَا تُبْلَغُ حَقِيقَةُ الشُّكْرِ إِلَّا بِكَمَالِ التَّقْوَى وَالِاسْتِقَامَةِ الظَّاهِرَةِ وَالبَاطِنَةِ، أَمَّا(٣) المُخَلِّطُ فِي أَحْوَالِهِ فَلَمْ يُؤَدِّ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ مِنَ الشُّكْرِ بِتَمَامِهِ.

نَعَمْ؛ الطَّاعَةُ الصَّادِرَةُ مِنْهُ هِيَ بَعْضُ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ مِنَ الشُّكْرِ، وَكَوْنُ هَذَا القَدْرِ الإِجْمَالِيِّ هُوَ أَصْلُ الوُجُوبِ(٤) لَا يُنَافِي انْدِرَاجَ غَيْرِ الوَاجِبِ مِنَ الطَّاعَاتِ فِي مُسَمَّى الشُّكْرِ؛ لِأَنَّ الوُجُوبَ العَامَّ مُتَوَجِّهٌ لِلِانْقِيَادِ وَالِاتِّبَاعِ لِكُلِّ مَا جَاءَ الشَّارِعُ بِهِ مِنَ الأَحْكَامِ الَّتِي فَصَّلَهَا وَبَيَّنَهَا؛ قَالَهُ فِي «شَرْحِ الحُصْنِ»(٥).

قصَارة

قوله: (وَهُوَ أَخَصُّ مُطْلَقاً مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ) حقيقةُ العموم والخصوص المطلق: «عبارةٌ عن مقولَين تواردا في محلٍّ واحدٍ، وانفردَ أحدهما بطرفٍ لا يشاركه صاحبُهُ فيه»؛ ومثالُ ذلك: «الحَيَوَان، والإِنْسَان»، فإنَّهما تواردا على «الحَيَوَان النَّاطِق»، وانفرد «الحَيَوَان» بـ: «الصَّاهِل» وغيره ممَّا ليس بناطقٍ.

فأمَّا القسم الأوَّل مِن هذه الثَّلاثة، وهو: «الحمد اللُّغويُّ»، فإنَّ الحمد فيه أعمُّ مطلقاً، فإنَّه يكون باللِّسان وحده، ويكون في مقابلة النِّعمة وغيرها مِنَ الكمالات، والشُّكرُ العرفيُّ لا يكون إلَّا بجميع الآلات، ولا يكون إلَّا في مقابلة نعمة منعمٍ واحدٍ وهو الله تعالى، ففيه قيدان زائدان، وكلُّ ما فيه قيدٌ زائدٌ فهو أخصُّ.

---

(١) في (ب)، و(ج): «وَالِاسْتِقَامَةِ» بدلاً من «وَبِالِاسْتِقَامَةِ».

(٢) في (أ)، و(ب)، و(ج): «وَطَاعَتِهِ» بدلاً من «وَبِطَاعَتِهِ».

(٣) في (أ)، و(ب): «وأمَّا» بدلاً من «أمَّا».

(٤) العبارة في (أ): «هو أصل في الوجود».

(٥) انظر: «تحفة المخصلين في شرح الحصن الحصين» لمحمد بن عبد القادر الفاسي (١/ ٣٣) بتصرف، وبداية النقل من قوله: «هذا هو الشكر المأمور به شرعاً».

تَنْبِيهَانِ:

(١) ـ **الأَوَّلُ**: المُخْتَارُ أَنَّ جُمْلَةَ «الحَمْدِ للهِ» حَقِيقَةٌ عُرْفِيَّةٌ فِي الإِنْشَاءِ، نُقِلَتْ إِلَيْهِ عَنْ[١] أَصْلِهَا الَّذِي هُوَ الخَبَرُ، وَالمُرَادُ بِهَا: «إِنْشَاءُ الثَّنَاءِ بِمَضْمُونِهَا»، لَا: «إِنْشَاءُ مَضْمُونِهَا» كَمَا تُوهِّمَ؛ لِاقْتِضَائِهِ حُدُوثَ اسْتِحْقَاقِهِ تَعَالَى لِلْوَصْفِ بِالجَمِيلِ، وَهُوَ بَاطِلٌ؛ وَلِكَوْنِهَا حَقِيقَةً لَمْ يَحْتَجْ فِي إِفَادَتِهَا الإِنْشَاءَ إِلَى قَرِينَةٍ، وَلَا إِلَى نِيَّةِ إِخْرَاجِهَا عَنْ أَصْلِهَا؛ لِأَنَّهُ هُجِرَ وَصَارَ نَسِيًّا[٢].

قصَارة

وأمَّا القسم الثَّاني، وهو: «الحمد العرفيُّ، والشُّكرُ العرفيُّ»، فإنَّ الحمد فيه أعمُّ مطلقاً؛ لأنَّ الحمد العرفيَّ يكون بجميع الآلات وببعضها، والشُّكرُ العرفيُّ لا يكون إلَّا بجميع الآلات، وهذا كافٍ في كون الحمد أعمَّ؛ لصدقه بالشُّكر العرفيِّ وزيادة ما كان ببعض الآلات لا بجميعها.

والقسمُ الثَّالث هو عين الثَّاني، فما قيل في الثَّاني هو بعينه يقال في الثَّالث.

وظاهرُ كلام الشُّرَّاح: أنَّ النِّسب ستٌّ، وذلك حيث اعتبر نسبة الشُّكر العرفيِّ لكلِّ واحدٍ مِنَ الثَّلاثة قبله، وهو ـ وإن تمالأ عليه الأكثر ـ خلافُ التَّحقيق، بلِ النِّسب ثلاثٌ فقط، كما صرَّح بذلك شيخنا سيِّدي الطَّيب في «تفسيره»؛ لأنَّ الشُّكر اللُّغويَّ هو الحمد العرفيُّ، فنسبته هي بعينها نسبة الشُّكر اللُّغويِّ؛ لترادفهما على معنًى واحدٍ، والنِّسبُ إنَّما تعتبر بين المعنيين المعقولَين، وأمَّا التَّرادف فليس مِنَ النِّسب؛ لأنَّه نسبةٌ بين الألفاظ.

قوله: (**المُخْتَارُ أَنَّ جُمْلَةَ «الحَمْدِ للهِ»**) تبع في هذا المختار: الهلاليَّ في «شرح القادريَّة»، **والصَّوابُ**: القولُ بأنَّها خبريَّةٌ؛ لأنَّ الأصل عدمُ النَّقل؛ لأنَّ المخبِرَ بثبوت الحمدِ للهِ تعالى مثنٍ عليه وحامدٌ له، وإن لم ينشئ ذلك؛ ضرورةَ أنَّ المخبِر عن «زيد» بـ: «أنَّه عالمٌ» مثنٍ عليه بالعلم، فكذلك ما هنا؛ إذ بإخباره يكون مقرًّا لله تعالى بالأوصاف الجميلة، وكما يقال لمَن قال: «الله واحدٌ»: «إنَّه مُوَحِّدٌ»؛ لإقراره بمقتضى خبرها.

قال البقاعيُّ في «حواشيه على السَّعد»: جملةُ الحمد خبريَّةٌ؛ لانطباق حدِّ المركَّب التَّامِّ المحتَمل للصِّدق والكذب عليها، فإنَّ مدلولها ثابتٌ مع قطع النَّظر عن لفظ اللَّافظ واعتبار المعتبر،

---

(١) في (أ): «مِنْ» بدلاً من «عَنْ».

(٢) في (أ): زيادة «مَنْسِيًّا».

(٢) ـ **الثَّانِي**: قَدِ اشْتُهِرَ هُنَا تَقْسِيمُ «الحَمْدِ» إِلَى: مُطْلَقٍ، وَمُقَيَّدٍ.

وَمُرَادُهُمْ [ج/ ١] بِـ «المُقَيَّدِ»: «مَا ذُكِرَ فِيهِ المَحْمُودُ عَلَيْهِ»، وَبِـ «المُطْلَقِ»: «مَا لَمْ يُذْكَرْ»، وَهُوَ تَقْسِيمٌ مَعَ قِلَّةِ جَدْوَاهُ يُوهِمُ انْفِكَاكَهُ عَنِ المَحْمُودِ عَلَيْهِ، وَهُوَ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ مَأْخُوذٌ فِي تَعْرِيفِهِ، فَهُوَ مُقَيَّدٌ أَبَداً؛ سَوَاءٌ ذُكِرَ القَيْدُ أَوْ لَمْ يُذْكَرْ.

قصَّارة

وهو ثبوتُ جميع المحامد لله تعالى، وأمَّا حصولُ الحمد بها مِنَ المتكلِّم فإنَّما أوجده نطقه بها، مع الإذعان لمدلولها، فهي إنشاءٌ مِن هذه الحيثيَّة؛ بمعنى: أنَّ الحمد منه أوجده بعد أن لم يكن، لا بمعنى ما يقابل الخبر، وكذلك قولنا: «زَيْدٌ عَالِمٌ»، فاتِّصافه بالعلم حاصلٌ؛ سواءٌ تكلَّم المتكلِّم بذلك أو لا، فهو خبرٌ محضٌ، وأمَّا قيام هذا المعنى بنفس المتكلِّم مع إذعانه له، فهو أمرٌ حدث بعد أن لم يكن أصلاً، أو بعد أن كان مغفولاً عنه، فهو منشأ بهذا الاعتبار؛ أي: موجد. [اهـ][(١)].

قال شيخنا اليازغيُّ: وفي ذكر الشَّارح لهذا التَّنبيه هنا خروجٌ عنِ الموضوع؛ إذ ليس كونها خبريَّةً وإنشائيَّةً مِن متعلَّقات الفنِّ، والصَّوابُ: أن يذكر ما هو مِن متعلَّقات الفنِّ ككون جملة الحمد قضيَّةً كلِّيَّةً، أو جزئيَّةً، أو شخصيَّةً، أو مهملةً، **وبيان ذلك**: أنَّا ننظر إلى «أل» الدَّاخلة على «الحمد»:

- فإن قلنا: «إنَّها للاستغراق»، فالقضيَّةُ كلِّيَّةٌ؛ لأنَّ الحكم وقع فيها على جميع أفراد الحمد.

- وإن قلنا: «إنَّها لتعريف الجنس»، تكون طبيعيَّةً؛ لأنَّ الحكم وقع فيها على الماهيَّة كقولك: «الإنسان نوعٌ، والحَيَوَان جنسٌ».

- وإن قلنا: «إنَّها عهديَّةٌ»، فتكون شخصيَّةً، والمعهود: حمد الله لنفسه في أزله.

قوله: (الثَّانِي: قَدِ اشْتُهِرَ... إلخ) أصلُ هذا الإشكال لسيِّدي عبد القادر الفاسيِّ ـ نفعنا الله تعالى به ـ، وتبعه عليه ولده سيِّدي محمَّد في «شرح الحصن»، وتبعهما الهلاليُّ في «شرح القادريَّة»، والشَّارح هنا.

وهو إشكالٌ لا حاصل له؛ إذ ليس المرادُ بـ «المقيَّد» ما ذكر فيه المحمود عليه، وبـ «المطلق» ما لم يذكر، كما توهَّم حتَّى يَرِدُ الإشكالُ، بلِ المرادُ بـ «المقيَّد» عند بعضهم: «الحمد للذَّات لأجل شيءٍ»؛ نحو: «الحَمْدُ للهِ الرَّازِقِ»، وبـ «المطلق»: «الحَمْدُ عَلَى مُجَرَّدِ الذَّاتِ»، وعليه درج النفراويُّ في «شرح الرِّسالة».

---

(١) انظر: «النكت والفوائد على شرح العقائد» للبقاعي (ص: ١٦٦).

وَكَذَا قَوْلُهُمْ: «إِنَّ المُقَيَّدَ وَاجِبٌ، وَالمُطْلَقَ مَنْدُوبٌ» مَرْدُودٌ بِوَجْهَيْنِ:

ـ أَحَدُهُمَا: مَا ذُكِرَ مِنْ أَنَّ القَيْدَ(١) مُرَادٌ فِي المُطْلَقِ، وَإِنْ لَمْ يُذْكَرْ.

ـ وَثَانِيهِمَا: أَنَّهُ يُوهِمُ وُجُوبَ [أ/ ٢] الحَمْدِ عَلَى العَبْدِ كُلَّمَا حَصَلَتْ لَهُ نِعْمَةٌ، وَهِيَ غَايَةُ الحَرَجِ؛ إِذْ لَا تَخْلُو لَحْظَةٌ مِنْ نِعَمِ المَوْلَى تَعَالَى(٢) عَلَى عَبْدِهِ لَا تُحْصَى، ...

قصَارة

وعند الجمهور: المقيَّد: «ما كان في مقابلة نعمةٍ»، والمطلق: «ما لم يكن في مقابلتها»، وهذا مفهومٌ مِنَ الوجه الثَّاني الآتي في كلام هذا الشَّارح، ويدلُّ عليه كلام مالك والشَّافعيِّ رضي الله تعالى عنهما، وصرَّح به المحليُّ في شرح قول السُّبكيِّ: «نَحْمَدُكَ اللَّهُمَّ عَلَى نِعَمٍ» قال: «وإنَّما حمد في مقابلة النِّعم لا مطلقاً؛ لأنَّ الأوَّل واجبٌ، والثَّاني مندوبٌ». اهـ(٣).

فقد وجد المحمودُ عليه في كلٍّ مِنَ المقيَّد والمطلق على كلٍّ مِنَ الاصطلاحَين، وانتفى الإيهامُ؛ إذ لا إيهامَ مع التَّصريح بالمراد.

قوله: (إِنَّ المُقَيَّدَ وَاجِبٌ، وَالمُطْلَقَ مَنْدُوبٌ) التَّعبير بـ: «الوجوب» عبَّر به المحليُّ واللَّقانيُّ وغيرهما، وعليه يأتي الإشكالُ، والموجود لكثيرٍ في المسألة حكاية الخلاف: هل المقيَّد أفضل، فيكون أكثر ثواباً وعليه مالك؛ لأنَّه أكثر وروداً في القرآن، أوِ المطلقُ وعليه الشَّافعيُّ؛ لصدقه على جميع المحامد، وليس فيه تصريحٌ بالوجوب، فلا إشكال؟

ومعنى «الوجوب» المعبَّر به هنا ـ كما قال شيخ الشُّيوخ سيِّدي عبد القادر الفاسي ـ: أنَّه حيث وقع فهو واجبٌ؛ بمعنى: أنَّه يخرج به مِن وجوب شكر النِّعمة؛ إذ شكرها لا يتعيَّن له جهة القول ولا لفظ الحمد بخصوصه، بل هو أعمُّ حسبما هو معلومٌ في الشُّكر، فإذا وقع بلفظ الحمد أدَّى به الواجبَ. اهـ.

ولا يقال: مراد مَن قال: «إنَّ المقيَّد واجبٌ»: أنَّه يُثاب عليه ثواب الواجب، لا أنَّه يأثم إن تركه.

لأنَّا نقول: ليس في اصطلاح الأصوليِّين إطلاقُ الواجب على مثل هذا.

قوله: (وَثَانِيهِمَا: أَنَّهُ يُوهِمُ وُجُوبَ الحَمْدِ عَلَى العَبْدِ... إلخ) جوابه: ليس المعنى: أنَّه كلَّما

---

(١) في طبعة فاس فقط: «المُقَيَّدَ» بدلاً من «القَيْدَ».

(٢) في (أ): «نِعْمَةٍ لِلْمَوْلَى تَعَالَى»، وفي (ج): «نِعَمٍ لِلْمَوْلَى تَعَالَى».

(٣) انظر: «البدر الطالع في حل جمع الجوامع» للمحلي (١/ ٦٨).

وَقَدْ صَرَّحَ فِي «شَرْحِ صُغْرَى الصُّغْرَى» مُؤَلِّفُهَا: «بِأَنَّ حُكْمَ الحَمْدِ الوُجُوبُ مَرَّةً فِي العُمْرِ كَـ: الحَجِّ، وَكَلِمَتَيِ الشَّهَادَةِ، وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ»[(١)]؛ عَلَى أَنَّهُ لَوْ سُلِّمَ وُجُوبُ الحَمْدِ عَلَى النِّعْمَةِ، لَمْ يَكُنْ لِلقَيْدِ أَثَرٌ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ حِينَئِذٍ مُرَتَّباً عَلَى حُصُولِ النِّعْمَةِ، لَا عَلَى ذِكْرِ القَيْدِ، بَلْ ذُكِرَ أَوْ لَمْ يُذْكَرْ؛ قَالَهُ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ.

وَ«الله»: «عَلَمٌ عَلَى وَاجِبِ الوُجُودِ[(٢)]، المَوصُوفِ بِالصِّفَاتِ، المُنَزَّهِ عَنِ الآفَاتِ، الَّذِي لَا شَرِيكَ لَهُ فِي المَخْلُوقَاتِ».

- فَفِي الأَوَّلِ: رَدٌّ عَلَى الدَّهْرِيَّةِ؛ لِنَفْيِهِمُ الصَّانِعَ[(٣)].
- وَفِي الثَّانِي: رَدٌّ عَلَى المُعْتَزِلَةِ؛ لِنَفْيِهِمْ صِفَاتِ[(٤)] المَعَانِي.
- وَفِي الثَّالِثِ: رَدٌّ عَلَى المُجَسِّمَةِ.

قصَارة

تجدَّدت نعمةٌ وَجَبَ الحمد عليها، بلِ المعنى: إذا لاحظها، فإنَّه يجب عليه أن يحمد عليها بلسانه، أو ببعض جوارحه وأركانه، ويعاقب على ترك ذلك، وليس فيه الحرجُ الَّذي في الأوَّل.

ويدلُّ لهذا قول الكمال: «الواجبُ ما كان في مقابلة النِّعمة لفظاً أو نيَّةً»، وقول المحليِّ: «أي: في مقابلتها»، وحينئذٍ فقد خفَّ الإشكال.

قوله: (وَقَدْ صَرَّحَ فِي «شَرْحِ صُغْرَى الصُّغْرَى») ما أشار إليه السَّنوسيُّ مِن وجوب الحمد مرَّةً في العُمُر مقيَّدٌ بما إذا لم يكن في مقابلة نعمةٍ؛ أي: لم تلاحظ النِّعمة؛ بدليل قوله في «شرح المختصر»: «فيجب إذاً على كلِّ عاقلٍ أن يحمد الله تعالى ويشكره على كلِّ ما بان له مِنَ الأمور، ووجد في قلبه مِنَ العلوم»[(٥)]، وحينئذٍ فلا دليل لهذا الشَّارح في كلام «شرح صغرى الصُّغرى»، وإذا كان الحمد مِن غير ملاحظة النِّعمة محكوماً بوجوبه مرَّةً في العُمُر، فما زاد على ذلك يكون مستحبًّا.

قوله: (عَلَى أَنَّهُ لَوْ سُلِّمَ وُجُوبُ الحَمْدِ... إلخ) هذا مردودٌ بما تقدَّم مِن أنَّ المراد بـ «المقيَّد»: ما لوحظت فيه النِّعمة، لا ما ذكرت فيه.

---

(١) انظر: «شرح صغرى الصغرى» للسنوسي (ص: ٢٩).

(٢) العبارة في (ب): «عَلَمٌ عَلَى الذَّاتِ الوَاجِبِ الوُجُودِ».

(٣) في (أ): «ذَاتَ اللهِ» بدلاً من «الصَّانِعَ».

(٤) في (ب): «صِفَةَ» بدلاً من «صِفَاتِ».

(٥) انظر: «شرح المختصر في المنطق» للسنوسي (ص: ٣).

- وَفِي الرَّابِعِ: رَدٌّ عَلَى القَدَرِيَّةِ، وَالمَجُوسِ[١]، وَنَحْوِهِمْ.

وَ«أَلْ» فِي «الحَمْدِ»: لِلجِنْسِ، أَوْ لِلِاسْتِغْرَاقِ، أَوْ لِلْعَهْدِ.

وَ«اللَّامُ» فِي قَوْلِهِ: «للهِ»: لِلِاسْتِحْقَاقِ، وَلَا يَصِحُّ كَوْنُهَا لِلْمِلْكِ، قَالَ اليَفْرَنِيُّ: «لِأَنَّ مِنْ أَقْسَامِ الحَمْدِ حَمْدُ اللهِ تَعَالَى لِنَفْسِهِ فِي أَزَلِهِ، وَحَمْدُهُ نَفْسَهُ[٢] بِكَلَامِهِ، وَكَلَامُهُ قَدِيمٌ، وَالقَدِيمُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُمْلَكَ»؛ قَالَ: «فَيَتَعَيَّنُ أَنْ تَكُونَ "اللَّامُ" لِلِاسْتِحْقَاقِ». اهـ[٣].

قصَارة

قوله: (وَ«أَلْ» فِي «الحَمْدِ»: لِلجِنْسِ) المراد بـ «الجنس» هنا: الإشارة إلى الحقيقة مِن حيث هي مع قطع النَّظر عنِ الأفراد، واختار صاحب «الكشَّاف» هذا القول، ومنع - حسبما دلَّ عليه مواضع مِن كلامه - مِن أن تحمل على الاستغراق، ونقل عنه في توجيه منع الاستغراق: أنَّ «اللَّام» لا تفيد سوى التَّعريف، والاسم لا يدلُّ إلَّا على مسمَّاه، فإذن لا يكون ثمَّ استغراقٌ.

ومعنى هذا الكلام: أنَّ المقصودَ مِن هذه الجملة - أعني: الحمد لله -، وهو: «ثبوت الحمد بأسره لله تعالى وحده» مستفادٌ مع بقاء أداة التَّعريف على أصل معناها الوضعيِّ - أعني: الإشارة إلى عهديَّة مدخولها في ذهن السَّامع -، وبقاء الاسم الَّذي هو مدخولها - أعني: حمد الله - على معناه الوضعيِّ؛ أعني: الماهيَّة مِن حيث هي؛ إذ لفظُ «حمد» مِن المصادر الموضوعة للماهيَّة مِن حيث هي، ولامُ الجرِّ للاختصاص، فصار معنى «الحمد لله»: حقيقة الحمد المعروفة لكلِّ أحدٍ مختصَّةٌ بالله تعالى، وهذا هو المقصود، فلا حاجة إلى اعتبار الاستغراق الَّذي يحتاج في استفادته إلى رعاية القرائن الخارجيَّة؛ لأنَّه ليس معنًى وضعيًّا للام التَّعريف، بل يستفادُ مِن معونة القرائن والمقام.

قوله: (أَوْ لِلِاسْتِغْرَاقِ) بمعنى: أنَّ كلَّ حمدٍ هو لله تعالى:

- إمَّا بمعنى: القائم بذاته العليَّة كحمده القديم.

- وإمَّا بمعنى: أنَّه جعله واخترعه جلَّ وعلا؛ كحمده القائم بمخلوقه.

فكلُّ الثَّناء مضافٌ إليه، وإنِ اختلفت جهة الإضافة.

قوله: (أَوْ لِلْعَهْدِ) والمعهودُ: حمدُ الله لنفسه في أزله؛ لـمَّا عَلِم عجز خلقه عن حمده بما هو أهله، فكأنَّه قيل: أحمد الله بذلك الحمد الَّذي حمد به نفسه، وإن كنت لا أعلمه على التَّفصيل؛

---

(١) في (أ): «المَجُوسِيَّة» بدلاً من «المَجُوسِ».

(٢) في (ب): «لِنَفْسِهِ» بدلاً من «نَفْسَهُ».

(٣) انظر: «المباحث العقلية في شرح العقيدة البرهانية» لعلي اليفرني (١/ ٢١٥) بزيادة.

وَقَوْلُهُ: (قَدْ أَخْرَجَا) أَيْ: أَبْرَزَ وَأَظْهَرَ.

وَالنَّتَائِجُ جَمْعُ: «نَتِيجَةٍ»، وَهِيَ ـ كَمَا يَأْتِي ـ: «قَوْلٌ لَازِمٌ لِتَسْلِيمِ مُقَدِّمَتَيِ القِيَاسِ، مُغَايِرٌ لَهُمَا»، وَقَدْ تُطْلَقُ عَلَى أَعَمَّ مِنْ ذَلِكَ مَجَازاً عُرْفِيًّا، وَهُوَ: «مَا يَحْصُلُ عَقِبَ النَّظَرِ مِنَ العِلْمِ بِالمَنْظُورِ فِيهِ».

وَإِسْنَادُ الإِخْرَاجِ إِلَى اللهِ تَعَالَى هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ الحَقِّ؛ فِي أَنَّ حُصُولَ النَّتِيجَةِ عَقِبَ النَّظَرِ بِفِعْلِ اللهِ تَعَالَى؛ سَوَاءٌ قُلْنَا بِأَنَّهَا لَازِمَةٌ لَهُ عَقْلاً ـ وَهُوَ قَوْلُ إِمَامِ الحَرَمَيْنِ ـ، أَوْ عَادَةً ـ

قصَّارة

كقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «**لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ**»[1]، وهذا الوجه ـ أعني: كون التَّعريف عهديًّا ـ هو الَّذي ارتضاه الشَّيخ أبو العبَّاس المرسي، ولِمَا قرَّره للبهاء ابن النحاس النَّحويُّ قال له ابن النحاس: «يا سيِّدي أشهدُ بالله أنَّها العهديَّة»، فكان مِن حقِّ هذا الشَّارح تقديمُ هذا القول.

قوله: (عَلَى أَعَمِّ) وبه فسَّرها هنا سيِّدي سعيد[2]، والصَّواب هو تفسيرها بالمعنى الآتي، كما فعل هذا الشَّارح؛ ليكون فيه براعة الاستهلال.

قوله: (عَقْلاً) معناه: أن يحكم العقل بأنَّ الله تعالى لمَّا خلق النَّظر جعله غير منفكٍّ عنِ النَّتيجة، ولا يوجد بدونها، بل إمَّا أن يوجدا معاً، أو يفقدا معاً، فإن مَن عَلِم «أَنَّ العَالَمَ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ»، واجتمعَ في ذهنه هاتان المقدِّمتان على هذه الهيئة، امتنعَ أن لا يعلم «أَنَّ العَالَمَ حَادِثٌ».

فالتَّلازمُ بين النَّتيجة والنَّظر عقليٌّ مِن غير أن يُوجِدَ أحدهما صاحبه كما للمعتزلة، أو يوجبه كما للفلاسفة، بل كلٌّ منهما مخلوقٌ لله تعالى، لكنَّه جعل كلًّا منهما لازماً في الوجود للآخر كـ: «الجوهر والعَرَض».

وقد صحَّح هذا القول السَّنوسيُّ في «شرح الكبرى»، ونقله الغزاليُّ عنِ الأكثر، وقال فيه النَّاظم فيما يأتي: «وَالأَوَّلُ المُؤَيَّدُ»، وعليه دَرَجَ هنا حيث أضاف «النَّتائج» إلى «الفِكر».

قوله: (أَوْ عَادَةً) بأن يخلق الله تعالى بعض الحوادث عَقِب بعضٍ كـ: «الإحراق عقب مماسَّة النَّار»، و: «العِلم عقب النَّظر»، وله سبحانه أن يخلق النَّظر ولا يخلق العِلم عَقِبه، كما أنَّ له

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤٨٦) من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها مرفوعاً.

(٢) انظر: «مجموع السلم المرونق» (ص: ٣٥٧).

وَهُوَ قَوْلُ الشَّيْخِ الأَشْعَرِيِّ ـ؛ خِلَافاً لِقَوْلِ المُعْتَزِلَةِ فِيهَا بِالتَّوَلُّدِ، وَالفَلَاسِفَةِ بِالإِيجَابِ، وَسَيُنَبِّهُ النَّاظِمُ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «وَفِي دَلَالَةِ المُقَدِّمَاتِ. . . إلخ».

قصَّارة

أن يوجد المماسَّة بدون الإحراق، كما وقع لسيِّدنا إبراهيم على نبيِّنا وعليه الصَّلاة والسَّلام، وكـ: حجر الياقوت، والسَّمند؛ وهو حيوانٌ، قيل: إنَّه يعمل مِن شعره المناديل، فإذا اتَّسخ المنديل ألقي في النَّار ثمَّ يخرج نقيًّا، يقوم له ذلك مقام الغسل بالصَّابون.

لطيفة:

يحكى أنَّ بعض الملوك كان له وزيرٌ اسمه «ياقوت»، فوقعت بينه وبين الأمير وحشةٌ، فعزله وولَّى غيره مكانه، فكتب إليه: [من الخفيف]

أَلْقِنِي فِي لَظًى فَإِنْ غَيَّرَتْنِي ... فَتَيَقَّنْ أَنْ لَسْتُ بِالْيَاقُوتِ
عَرَفَ النَّسْجُ كُلُّ مَنْ حَاكَ لَكِنْ ... لَيْسَ دَاوُدَ فِيهِ كَالْعَنْكَبُوتِ

فأجابه الأمير بقوله: [من الخفيف]

نَسْجُ دَاوُدَ لَمْ يُفِدْ صَاحِبَ الغَا ... رِ، وَكَانَ الفَخَارُ لِلْعَنْكَبُوتِ
وَبَقَاءُ السَّمَنْدِ فِي لَهَبِ النَّا ... رِ يُزِيلُ فَضِيلَةَ اليَاقُوتِ

قوله: (بِالتَّوَلُّدِ) ومعناه: أنَّ يوجب فعلٌ لفاعله فعلاً آخر كـ: «حركة اليد الموجبة لحركة المفتاح»، فإنَّ حركة اليد أوجبت لفاعلها حركة المفتاح، وكلتاهما صادرتان عنه، الأُولى بالمباشرة والثَّانية بالتَّولُّد، فالنَّظرُ عندهم مقدورٌ للعبد مخلوقٌ له ـ مثل حركة اليد ـ يتولَّد عنه علمٌ آخر، وهو العلمُ بالمنظور فيه كتولُّد حركة المفتاح، وهذا القولُ مبنيٌّ على أنَّ العبد خالق النَّظر، والعلم حاصلٌ بالتَّولُّد، وهو باطلٌ؛ لقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾ [فاطر: ٣]، ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، وإذا بطل الأصل المبنيُّ عليه، بطل الفرع المُبْنَى.

قوله: (وَالفَلَاسِفَةِ بِالإِيجَابِ) فإنَّهم قالوا: «إنَّ حصول العِلم عَقِب النَّظر واجبٌ بالعقل، والنَّظر علَّةٌ أثَّرت فيه».

والدَّليل على بطلانه: أنَّ النَّظر ضدُّ العلم، فلا يجامعه، والعِلَّة لا تفارق معلولها، فإنَّ مِن شرطها الاطِّراد والانعكاس.

وَالفِكْرُ قَالَ السَّعْدُ: «وَهُوَ: النَّظَرُ»، وَعَرَّفَهُ: «بِأَنَّهُ مُلَاحَظَةُ المَعْقُولِ لِتَحْصِيلِ المَجْهُولِ»[١].

وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: «إِنَّ الفِكْرَ هُوَ: حَرَكَةُ النَّفْسِ فِي المَعْقُولَاتِ، فَإِنْ تَحَرَّكَتْ فِي المَحْسُوسَاتِ فَهُوَ: تَخْيِيلٌ» رَسْمٌ لَهُ، جَرَى فِيهِ عَلَى جَوَازِ التَّعْرِيفِ بِالأَعَمِّ؛ ....

قصَارة ______

وقد أشار بعضهم إلى هذه الأقوال الأربعة مع نسبتها إلى أربابها بقوله:

قَالَ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ عَقْلِي ... وَاخْتَارَهُ الرَّازِيُّ، كَذَا فِي النَّقْلِ
ثُمَّ السَّنُوسِيُّ الإِمَامُ صَحَّحَهْ ... وَالشَّيْخُ عَادَ وَابْنُ زِكْرِي رَجَّحَهْ
فَمَا لِقَاضٍ، وَالتَّوَلُّدُ اعْتِزَالْ ... وَعِلَّةٌ لِلحُكْمِ مَا لَهَا زَوَالْ

قوله: (مُلَاحَظَةُ المَعْقُولِ) المرادُ بـ «ملاحظة المعقول»: التفات النَّفس إليه، وتركيبه إن كان مركَّباً على وجهٍ مخصوصٍ؛ كملاحظة «الحَيَوَان، والنَّاطِق» وترتيبهما، وكملاحظة المقدِّمتين وترتيبهما.

والمرادُ بـ «المعقول»: المعلومُ الحاضر عند العقل؛ متيقَّناً كان أو مظنوناً؛ مركَّباً أو مفرداً؛ بناءً على القول بجواز التَّعريف به، وهو الحقُّ، كما في «منطق ابن عرفة».

واشترط في الموصِل أن يكون معلوماً؛ لاستحالة التَّوصُّل إلى مجهولٍ بمجهولٍ، وفي المطلوب أن يكون مجهولاً؛ لاستحالة تحصيل الحاصل.

قوله: (وَقَوْلُ مَنْ قَالَ) قائل ذلك قدورة[٢]، وقد نقل ذلك عن إمام الحرمين.

ومعنى قولهم: «حركة النَّفس في المعقولات» يعني: كحركة النَّفس لاستخراج جنس حقيقة «الإنسان» وهو: «الحَيَوَان»، أو فصلها وهو: «النَّاطق»؛ ليوضعَ عند تعريفه الجنس الَّذي هو أعمُّ أوَّلاً ثمَّ الفصل الَّذي هو أخصُّ.

ومعنى قوله: «في المحسوسات»؛ كاستحضار الأجرام وأكوانها وألوانها فلا يسمَّى: «فكراً»، بل: «تخييلاً»، وسمِّي: «تخييلاً»؛ لأنَّ الخيال هو خزانة الحسِّ المشترك الَّذي ترسم فيه صور المحسوسات، على ما زعموا.

---

(١) انظر: «شرح الشمسية» للسعد (ص: ١٠٦، ١١٠).

(٢) انظر: «مجموع السلم المرونق» (ص: ٣٥٧).

لِشُمُولِهِ لِلحَرَكَةِ الَّتِي لَا تَكُونُ لِلتَّأَدِي إِلَى مَجْهُولٍ، مَعَ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِفِكْرٍ عَلَى مَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ القَوْمِ.

وَالحِجَا ـ بِالكَسْرِ وَالقَصْرِ ـ: العَقْلُ، ....

قصَارة

قوله: (لِشُمُولِهِ) يعني: أنَّ «الفِكر» على هذا التَّفسير أعمُّ مِنَ النَّظر؛ لشموله انتقال النَّفس مِن معلومٍ إلى معلومٍ تلذُّذاً.

قوله: (عَلَى مَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ القَوْمِ) يعني: المناطقة.

ـ حيث عرَّفه الكاتبيُّ بـ: «ترتيبُ أمورٍ معلومةٍ للتَّأدِّي إلى مجهولٍ».

ـ والسَّعد بـ: «أنَّه ملاحظة المعقول... إلخ»، وفيه مخالفةٌ قطعاً لاصطلاح الأصوليِّين.

وبه يسقط اعتراضُ شيخنا ابن منصور على الشَّارح بقوله: «فيه نظرٌ؛ إلَّا أن يكون اصطلاح المناطقة مخالفاً لاصطلاح الأصوليِّين»، فتأمَّل.

قوله: (وَالحِجَا ـ بِالكَسْرِ وَالقَصْرِ ـ: العَقْلُ) وقدِ اختلف فيه اختلافاً كثيراً مِن وجوهٍ؛ هل له حقيقةٌ تدرك، أو لا؟ وعلى الأوَّل: هل هو جوهرٌ، أو عَرَضٌ؟ وهل محلُّه الرَّأسُ، أوِ القلبُ؟

ـ فعلى أنَّ له حقيقةٌ تدرك وأنَّه عَرَضٌ، فأحسن ما عرِّف به: «مَلَكَةٌ في النَّفس بها تستعدُّ للعلوم والإدراكات».

ـ وعلى أنَّه جوهرٌ، فأحسن تعاريفه: «أنَّه جوهرٌ لطيفٌ تُدرك به الغائبات بالوسائط والمحسوسات بالمشاهدات، خلقه الله تعالى في الدِّماغ وجعل نوره في القلب».

وقال صاحب «القاموس»: «الحقُّ أنَّه: نورٌ روحانيٌّ تدرك النَّفس به العلوم الضَّروريَّة والنَّظريَّة، وابتداء وجوده عند اجتنان الولد، لا يزال ينمو إلى أن يكمل عند البلوغ»[(١)].

ثمَّ إنَّ أكثر الفقهاء وأقلَّ الفلاسفة على: أنَّه في القلب، وأقلَّ الفقهاء وأكثرَ الفلاسفة على: أنَّه في الدِّماغ؛ محتجِّين: بأنَّه إذا أصيب الدِّماغ فَسَد العقل، وأجيب: بأنَّ استقامة الدِّماغ لعلَّها شرطٌ، والشَّيءُ يفسُدُ بفساد شرطه، ومع الاحتمال فلا جزم.

وينبني على: أنَّه في الدِّماغ أوِ القلب: أنَّ مَن أَوْضَحَ شخصاً فأذهب عقله، فعندنا: عليه ديَّتان: ديَّة العقل، وديَّة الموضحة؛ لأنَّ محلَّ العقل القلبُ؛ لقوله تعالى: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾

(١) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ١٠٣٣).

. . . .

قصَّارة

[الأعراف: ١٧٩]، وعند أبي حنيفة: عليه ديَّة العقل فقط؛ لأنَّ محلَّ العقل عنده الرَّأس، فقد أذهب المنفعة بالجناية على محلِّها.

ثمَّ إنَّ العقل عند أهل الكلام: النَّفس، قال المازريُّ في «شرح التَّلقين» نقلاً عن بعض العلماء: أنَّ النَّفس هي الرُّوح وهي العقل؛ تسمَّى: «نفساً» باعتبار ميلها إلى الملاذِّ والشَّهوات، و: «روحاً» باعتبار تعلُّقها بالجسد تعلُّق التَّدبير بإذن الله تعالى، و: «عقلاً» باعتبار كونها محصِّلةً للعلوم، فصار له ثلاثة أسماءٍ باعتبار ثلاثة أحوالٍ، والموصوفُ واحدٌ.

وعند الحكماء: له مراتب أربع تختلف أسماؤه بحسبها، فالنَّفسُ إن خلت مِنَ العلوم مع كونها قابلةً لها سمِّيت: «عقلاً هيولانيًّا»، وإن حصَّلت الضَّروريَّات فقط سمِّيت: «عقلاً بالمَلَكَة»، وإن حصَّلت النَّظريات أيضاً: فإن لم تكن حاصلةً بالفعل، بل لها قوَّة الاستحضار بمجرَّد التَّوجُّه سمِّيت: «عقلاً بالفعل»، وإن كانت النَّظريَّات حاصلةً عندها سمِّيت: «عقلاً مستفاداً»؛ فالحالاتُ أربع، والمراتب هي النَّفس باعتبار هذه الحالات: فنفس الجنين مثلاً عقلٌ هيُولانيٌّ، ونفس الصَّبيِّ عقلٌ بالمَلَكَة، ونفسُ النَّائم حالة نومه أو غفلته: عقلٌ بالفعل، وحالة حضور معلوماته: عقلٌ مستفادٌ.

وعند الصُّوفيَّة هو: «الاشتغالُ بما هو الأَوْلى في كلِّ وقتٍ، حتَّى لا يكتب عليه كاتبُ الشِّمال شيئاً أبداً».

وهو مأخوذٌ مِن: «عَقَلَ الدَّابَّةَ»؛ لئلَّا تهرب، **ووجهُ الشَّبه**: أنَّه يعقلُ صاحبَهُ عنِ الفواحش والدَّناءات، فيه امتاز الآدميُّ عن سائر الحيوانات وفضلها، وبوفوره تتمُّ مصالحُ الدَّارين، ففي «تيسير الوصول إلى جامع الأصول»: عنِ ابن مسعود رضي الله تعالى عنه مرفوعاً: قال رسول الله ﷺ: **«لَمَّا خَلَقَ اللهُ العَقْلَ قَالَ لَهُ: أَقْبِلْ، فَأَقْبَلَ، فَقَالَ: أَدْبِرْ، فَأَدْبَرَ، فَقَالَ لَهُ: مَا خَلَقْتُ خَلْقاً أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْكَ، وَلَا أُرَكِّبُكَ إِلَّا فِي أَحَبِّ الخَلْقِ إِلَيَّ»**[١]، والحديث مقدوحٌ فيه، ذكره السُّيوطي في «اللآلئ المصنوعة»[٢] بألفاظٍ مختلفةٍ، وحكم على جميعها بالوضع.

---

(١) أورده السيوطي في «جامع الأصول في أحاديث الرسول» (١٩٩٢).

(٢) انظر: «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للسيوطي (١/ ١١٩).

وَ«أَلْ» فِيهِ لِلْكَمَالِ.

وَفِي الْبَيْتِ بَرَاعَةُ الِاسْتِهْلَالِ، وَهِيَ: «أَنْ يَأْتِيَ الْمُتَكَلِّمُ فِي أَوَّلِ كَلَامِهِ بِمَا يُشْعِرُ بِمَقْصُودِهِ».

قصَارة

وبالجملة فبالعقل فُضِّل الإنسان على غيره مِن أنواع الحيوان، وما أحسن قول أبي الطَّيِّب: [من الكامل]

لَوْلَا الْعُقُولُ لَكَانَ أَدْنَى ضَيغَمٍ ... أَدْنَى إِلَى شَرَفٍ مِنَ الإِنْسَانِ

وقول الآخر: [من المنسرح]

مَا وَهَبَ اللهُ لِامْرِئٍ هِبَةً ... أَفْضَلَ مِنْ عَقْلِهِ وَمِنْ أَدَبِهِ

هُمَا حَيَاةُ الْفَتَى فَإِنْ فُقِدَا ... فَفَقْدُهُ لِلْحَيَاةِ أَلْيَقُ بِهِ

وقد أثنى الله تعالى على ذوي العقول الكاملة وبشَّرهم، فقال تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر: ١٧، ١٨].

قوله: (وَ«أَلْ» فِيهِ لِلْكَمَالِ) وهي الَّتي يخلفها «كلُّ» مجازاً؛ نحو: «أَنْتَ الرَّجُلُ» عَلَماً، فهي جنسيَّةٌ لشمول الخصائص، لا الأفراد.

قوله: (لِأَرْبَابِ الْعُقُولِ[١]) أي: لأصحاب جميع العقول، والمرادُ: الكاملُ منها، واختار كونها للجنس مجازاً، لا للجنس على سبيل الحقيقة؛ للإشارة إلى أنَّه قد حصل العقل لأقوامٍ ولم يحصُل لهم العلم كـ: «السُّوفسطائيَّة، والسُّمنيَّة»، وهو في ذلك تابعٌ للسَّنوسيِّ في «شرح مختصره».

وفيه نظرٌ؛ إذِ السُّوفسطائيَّة ـ وهم: قومٌ أنكروا العلم ـ لهم علمٌ، ولا يلزم مِن إنكارهم له انتفاؤه عنهم؛ إذ إنكارُهُمُ الضَّروريَّات مكابرةٌ وعنادٌ، فالوجه أن تكون «أل» جنسيَّةً؛ لشمول الأفراد؛ إذ لو كانت للكمال لكان المعنى: إنَّ الله تعالى أخرج النَّتائج لأهل العقول الكاملة، حتَّى إنَّ مَن لم يكن عقله كاملاً لا يعطى له علمٌ إذا نظر، والمشاهدةُ على خلاف ذلك يعطى لضعاف العقول مِنَ العِلم بحسب عقولهم.

قوله: (بَرَاعَةُ الِاسْتِهْلَالِ) مأخوذةٌ مِنَ «بَرَعَ أَصْحَابَهُ»: إذا فاقهم في العِلم أو في غيره.

والاستهلالُ: صُراخُ المولود عند ولادته، فكما أنَّ صراخه يدلُّ على حياته، كذلك الابتداء

---

(١) قول المحشي: «قوله: لأرباب العقول» ليس في «شرح البناني» هذه العبارة، ولعلَّها نسخة أخرى وقعت للمحشي.

قَوْلُهُ:

(٢) وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ العَقْلِ   كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الجَهْلِ
(٣) حَتَّى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ المَعْرِفَهْ   رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا مُنْكَشِفَهْ

إِضَافَةُ «سَمَاءِ» إِلَى «العَقْلِ»، وَ«سَحَابِ» إِلَى «الجَهْلِ»، ....

قصَارة

المناسب يدلُّ على المقصود، وتسمَّى: «براعة المطلع» أيضاً؛ لأنَّها في موضع يطلعك على حسن القصيدة أو شينها.

قوله: (كُلَّ حِجَابٍ) المرادُ: كلُّ حجابٍ ينبغي أن يُزال عنهم، وهو الَّذي سبق في عِلم الله تعالى أنَّه يُزال، فلا يقتضي اتِّصاف أرباب العقول بالعِلم المحيط.

قوله: (مِنْ سَحَابِ الجَهْلِ) الجهلُ على قسمين:

أحدهما: «عدم العِلم عمَّا مِن شأنه العلم»، ويسمَّى: «الجهل البسيط».

والثَّاني: «تصوُّر المعلوم على خلاف هيَّئته»؛ أي: ما هو عليه في الواقع، ويسمَّى: «الجهل المركَّب».

والأوَّلُ عدميٌّ، والثَّاني وجوديٌّ وهو أقبح مِنَ الأوَّل.

واحترزنا بقولنا: «عَمَّا مِنْ شَأنِهِ العِلْم» عنِ الجدار والبهيمة مثلاً، فلا يُوصَفُ شيءٌ مِن ذلك بالجهل، وبه تعلم بطلان قول القائل:

قَالَ حِمَارُ الحَكِيمِ تُومَا   لَوْ أَنْصَفَ الدَّهْرُ كُنْتُ أَرْكَبُ
لِأَنَّنِي جَاهِلٌ بَسِيطٌ   وَصَاحِبِي جَاهِلٌ مُرَكَّبٌ

حيث وصف الحمار بالجهل البسيط.

قوله: (حَتَّى بَدَتْ) «حتَّى» هنا بمعنى: «الفاء» للتَّعقيب، ويصحُّ أن تكون على بابها؛ بأن تقدَّر الإزالة تدريجيَّة؛ بأن يزال حجاب أوائل العلوم، ثمَّ حجاب أوسطهَا، ثمَّ حجاب كمالها.

قوله: (««سَمَاءِ» إِلَى «العَقْلِ») ما حمله عليه غير متعيِّن، بل يحتمل أن يكون شبَّه العقل بالشَّمس تشبيهاً مضمراً في النَّفس استعارةً بالكناية، وإثباتُ «السَّماء» الَّذي هو مِن لوازم المشبَّه به استعارةٌ تخييليَّةٌ.

وَ«شُمُوسٍ» إِلَى «المَعْرِفَةِ» كُلٌّ مِنْهَا[(١)] مِنْ إِضَافَةِ المُشَبَّهِ بِهِ إِلَى المُشَبَّهِ بَعْدَ حَذْفِ أَدَاةِ التَّشْبِيهِ،[(٢)] مِنَ التَّشْبِيهِ المُؤَكَّدِ، عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ[(٣)]:[(٤)] [من الكامل]

وَالرِّيحُ تَعْبَثُ بِالغُصُونِ وَقَدْ جَرَى ... ذَهَبُ الأَصِيلِ عَلَى لُجَيْنِ المَاءِ

أَيْ: عَلَى مَاءٍ كَاللُّجَيْنِ - بِضَمِّ اللَّامِ وَفَتْحِ الجِيمِ -؛ أَيِ: الفِضَّةِ فِي الصَّفَاءِ وَالبَيَاضِ، وَلَيْسَ ذَهَبُ الأَصِيلِ مِنْ هَذَا القَبِيلِ كَمَا قِيلَ؛ لِأَنَّ الأَصِيلَ هُوَ الوَقْتُ الَّذِي بَيْنَ العَصْرِ وَالغُرُوبِ، وَلَا مَعْنَى لِتَشْبِيهِهِ بِالذَّهَبِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِـ «الذَّهَبِ»: شَمْسُ ذَلِكَ الوَقْتِ، عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِعَارَةِ التَّصْرِيحِيَّةِ، وَقَرِينَتُهَا: الإِضَافَةُ إِلَى «الأَصِيلِ».

وَمُخَدَّرَاتٌ[(٥)] جَمْعُ: «مُخَدَّرَةٍ»؛ أَيْ: مَسْتُورَةٍ[(٦)]؛ إِذِ «الخِدْرُ»: السِّتْرُ[(٧)]، وَفِيهِ:

قصَارة

قوله: (وَ«شُمُوسٍ» إِلَى «المَعْرِفَةِ») لا يتعيَّن هذا الَّذي ذكره، بل يحتمل أن يكون شبَّه المعرفة بسماءٍ لها شموس، والعقل لا يمنعُ تعدُّدها، واقتصر على المشبَّه استعارةً بالكناية، وتخييليَّةً؛ لإثباته الشَّمسَ الَّتي هي مِن لوازم المشبَّه به، وذكر «بَدَتْ» إيهامٌ على حدِّ قول الهذليِّ: [من الكامل]

وَإِذَا المَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا

قوله: (بِضَمِّ اللَّامِ وَفَتْحِ الجِيمِ) تعرَّض لضبطه؛ تعريضاً بالخلخاليِّ حيث ضبطه بفتح اللَّام وكسر الجيم، وقال: «إنَّه الورق الَّذي يسقط، شبَّه به الماء»، فإنَّه لم يفرِّق بين لُجَين الكلام؛ أي: شريفه، ولجينه؛ أي: رديئه، ولم يعرف هجانه - أي: خياره - مِن هجينه؛ أي: خسيسه؛ أي يقال له: «أين وجه الشَّبه؟» فربَّما يقال: «لعلَّه محاه الماء».

قوله: (كَمَا قِيلَ) قائل ذلك قدُّورة[(٨)].

---

(١) في (ب): «مِنْهُمْ» بدلاً من «مِنْهَا».

(٢) في (أ) و(ج): زيادة «فَهُوَ».

(٣) في (ب): «قَوْلِ الشَّاعِرِ» بدلاً من «قَوْلِهِ».

(٤) البيت لابن خفاجة في «ديوانه» (ص: ١٢).

(٥) في (أ) و(ب) و(ج): «وَمُخَدَّرَاتُهَا» بدلاً من «وَمُخَدَّرَاتٌ».

(٦) في (أ): «مَسْتُورَاتٌ» بدلاً من «مَسْتُورَةٍ».

(٧) في (ب): «هُوَ السِّتْرُ» بدلاً من «السِّتْرُ».

(٨) انظر: «مجموع السلم المرونق» (ص: ٣٥٩).

- اسْتِعَارَةٌ بِالكِنَايَةِ؛ لِتَشْبِيهِهِ المَعْرِفَةَ بِقَصْرٍ فِيهِ خُدُورٍ وَفِيهِ عَرَائِسُ[(١)].

- وَتَخْيِيلِيَّةٌ؛ لِإِثْبَاتِهِ الخِدْرَ - الَّذِي هُوَ مِنْ لَوَازِمِ القَصْرِ - لِلْمَعْرِفَةِ، وَذِكْرُ الرُّؤْيَةِ: تَرْشِيحٌ.

- وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ لَفْظُ «المُخَدَّرَاتِ» اسْتِعَارَةٌ تَصْرِيحِيَّةٌ، أَطْلَقَهَا عَلَى المَعَانِي الدَّقِيقَةِ، وَقَرِينَتُهَا [أ/ ٣]: الإِضَافَةُ إِلَى ضَمِيرِ «المَعْرِفَةِ».

وَجُمْلَةُ «رَأَوا . . . إلخ» بَدَلُ اشْتِمَالٍ مِنَ الَّتِي قَبْلَهَا، وَ«مِنْ» الجَارَّةُ لِـ «سَمَاءِ» بِمَعْنَى: «عَنْ»، وَمَجْرُورُهَا بَدَلُ اشْتِمَالٍ مِنَ المَجْرُورِ قَبْلَهُ، لَا بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ - كَمَا قِيلَ [ب/ ٢] -.

قَوْلُهُ:

(٤) نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلَى الإِنْعَامِ بِنِعْمَةِ الإِيمَانِ وَالإِسْلَامِ

أَعَادَ الحَمْدَ بِالجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ؛ لِيُفِيدَ تَوْلِيَةَ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ[(٢)]، وَتَجَدُّدِهِ بِتَجَدُّدِ مُقْتَضِيهِ.

قصَارة

قوله: (لَا بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ كَمَا قِيلَ) القائلُ لذلك عبدُ اللَّطيف.

ووجه المنع: أنَّ العقل ليس بعضاً مِن مصدوق الضَّمير في «عَنْهُمْ»، والضَّميرُ مقدَّرٌ في البدل؛ أعني: الرَّابط بين البدل والمبدل منه، أو «أل» نائبةٌ عنه كما قيل بهما في قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾ [البروج: ٤].

وقول النَّاظم: (عَلَى الإِنْعَامِ) «على» تعليليَّةٌ؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]، **والإنعامُ** مصدر: «أَنْعَمَ بِالنِّعْمَةِ»: إذا أسداها وأوصلها، و«أل» فيه للعموم.

وخصَّ نعمة الإيمان والإسلام بالذِّكر؛ لشرفهما، ولأنَّهما السَّبب في كلِّ نعمةٍ، فكأنَّه قال: «على كلِّ الإنعام بسبب نعمة الإيمان. . . إلخ».

قوله: (لِيُفِيدَ تَوْلِيَةَ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ) **فإن قلت:** لِمَ أتى بالنُّون، ولم يأت بالهمزة، مع أنَّ كلًّا منهما مفيد هذا المعنى؟

قلت: لأحد أمرين:

١ - إمَّا أن يكون قصد التَّشريك؛ إيماءً إلى العجز عنِ القيام بحمد الله تعالى استقلالاً، فاحتاج في ذلك إلى المعين؛ تواضعاً واستحقاراً لنفسه عنِ الاستقلال بالقيام بحمد ربِّه.

---

(١) في (أ) و(ب) و(ج): «فِيهَا عَرَائِسٌ» بدلاً من «وَفِيهِ عَرَائِسٌ».

(٢) في (أ)، و(ب): «تَوْلِيَتَهُ بِنَفْسِهِ» بدلاً من «تَوْلِيَةَ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ».

وَقَوْلُهُ: (جَلَّ) ـ أَيْ: عَظُمَ شَأْنُهُ ـ جُمْلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ، وَقَوْلُ مَنْ قَالَ[1]: «إِنَّهَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ صِفَةٌ لِضَمِيرِ نَحْمَدُهُ» غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الجُمْلَةَ عِنْدَ النُّحَاةِ بِمَنْزِلَةِ النَّكِرَةِ لَا يُوصَفُ بِهَا إِلَّا النَّكِرَةُ، وَلِأَنَّ الضَّمِيرَ لَا يُوصَفُ وَلَا يُوصَفُ بِهِ.

قَوْلُهُ:

(٥) مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرِ مَنْ قَدْ أُرْسِلَا وَخَيْرِ مَنْ حَازَ المَقَامَاتِ العُلَا

(٦) مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَى العَرَبِيِّ الهَاشِمِيِّ المُصْطَفَى

«مَنْ» الأُولَى: بَدَلٌ مِنْ مَفْعُولِ «نَحْمَدُهُ».

وَبَاءُ «بِخَيْرِ»: لِلتَّعْدِيَةِ تَتَعَلَّقُ بِـ «خَصَّنَا»، ....

قصارة

٢ ـ ويحتمل أن يكون قصداً لإظهار نعمة الله تعالى عليه، وهي تعظيمُهُ بجعله أهلاً للتَّأليف؛ امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]. اهـ.

وقد اعترض الكمال هذا الوجه على المحليّ: بأنَّ المقام مقامُ الذِّلَّة والخضوع، لا مقام التَّعرُّض لعظمة العبد، وهو غير مسلَّم.

قال شيخنا سيِّدي حمدون بن الحاج في الجواب عن هذا الاعتراض في «حواشيه على المحلِّيّ»:

فإن قلت: المناسبُ في خطاب الحقِّ أن يتذلَّل ويتملَّق، والعظمةُ تنافيه، فما قولك فيه؟

قلت: هي ليست مقصودةً بالذَّات، ولا تعرُّض لها بنفيٍ ولا إثباتٍ، وإنَّما هي للانتقال، فلا إشكال بحال، خلافاً للكمال، والكمال للمتعال.

قوله: («مَنْ» الأُولَى: بَدَلٌ مِنْ مَفْعُولِ «نَحْمَدُهُ») فيه إشعارٌ بأنَّ هذه نعمةٌ ثالثةٌ يجب شكرها؛ لأنَّ تعليق الحكم على وصفٍ مناسبٍ ممَّا يشعرُ بالعِلِّيَّة؛ أي: نحمده لأجل أن خصَّنا بخير مرسلٍ، المستلزم تفضيلنا على جميع الأمم.

وفي «تفسير البغويِّ» لقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠]: إنَّه أوحى إلى النَّبيِّ ﷺ: «أَنَّ الجَنَّةَ مُحَرَّمَةٌ عَلَى الأَنْبِيَاءِ حَتَّى تَدْخُلَهَا أَنْتَ، وَعَلَى الأُمَمِ حَتَّى تَدْخُلَهَا أُمَّتُكَ»[2]، وهذا غايةُ التَّفضيل.

---

(١) هو الملوي، انظر: «حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي» (ص: ١١٠).

(٢) انظر: «تفسير البغوي» (٧/ ٤٠٢).

قِيلَ: وَيَجوزُ كَوْنُهَا سَبَبِيَّةً بِتَقْدِيرِ: «مَنْ خَصَّنَا بِمَزَايَا بِسَبَبِ خَيْرِ مُرْسَلِ»(١).

وَ«مُحَمَّدٌ»: بَدَلٌ مِنْ «خَيْرِ»، أَوْ عَطْفُ بَيَانٍ عَلَيْهِ إِنْ جُعِلَتْ «مَنْ» الثَّانِيَةُ مَوْصُولَةً، وَإِلَّا فَبَدَلٌ فَقَطْ.

وَ«سَيِّدُ»: بَدَلٌ مِنْ «مُحَمَّدٍ»، لَا نَعْتٌ لَهُ؛ لِأَنَّهُ نَكِرَةٌ، وَرَفْعُهُ [ج/ ٢] أَوْ نَصْبُهُ عَلَى القَطْعِ أَوْلَى لِمَا فِي البَدَلِ مِنْ سُوءِ الأَدَبِ.

قصَارة

قوله: (قِيلَ: وَيَجوزُ كَوْنُهَا سَبَبِيَّةً) قائله: عبد اللَّطيف.

قوله: (بِمَزَايَا) أي: كشهادتنا للرُّسل بالتَّبليغ يوم القيامة.

قوله: (إِنْ جُعِلَتْ «مَنْ» الثَّانِيَةُ مَوْصُولَةً) يعني: في قول النَّاظم: «وَخَيْرِ مَنْ حَازَ»؛ لأنَّها الثَّانية مِن غير ملاحظة الأولى في البيت؛ لأنَّها ليست واقعةً على «النَّبيِّ» ﷺ، فلا يصحُّ الإبدال منها.

وإنَّما جعله تابعاً لـ «خَيْر» الثَّاني دون الأوَّل؛ لِمَا يلزم عليه مِن تقديم النَّسق على البدل أوِ البيان، والمقرَّر في علم النَّحو: أنَّ التَّوابع إذا اجتمعت يبدأ بالنَّعت، ثمَّ بالبيان، ثمَّ بالتَّوكيد، ثمَّ بالبدل، ثمَّ النَّسق، كما صرَّح بذلك في «التَّسهيل»(٢).

قوله: (وَإِلَّا فَبَدَلٌ فَقَطْ) أي: إن لم تجعل «مِن» الثَّانية موصولةً، بل جعلت نكرةً مفسَّرةً بشخصٍ أو نبيٍّ، فلا يكون «محمَّد» حينئذٍ عطف بيانٍ على مذهب الجمهور؛ لاشتراطه في البيان: الاتِّحاد في المعرفة والنَّكرة.

نعم؛ يكون عطف بيانٍ على مذهب الزَّمخشريِّ الَّذي لا يشترط الاتِّحادَ، وهو مردودٌ بإجماع البصريِّين والكوفيِّين.

قوله: (لِمَا فِي البَدَلِ مِنْ سُوءِ الأَدَبِ) أي: لأنَّ المُبدل منه حينئذٍ يكون في نيَّة الطَّرح.

وقيل: إنَّه لزم مِن قولنا: «مخفوض أو مجرور».

وأجيب عنِ الأوَّل: بأنَّه لا يكون مطروحاً مِن كلِّ وجهٍ؛ بدليل قراءة مَن قرأ: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١، ٢] بالجرِّ.

وعنِ الثَّاني: بأنَّ المجرور والمخفوض هو اللَّفظ، ولا بأس به.

---

(١) العبارة في (ب): «مَنْ خَصَّنَا بِمَزَايَا بِسَبَبِ مَنْ خَيْرِ قَدْ أُرْسِلَا».

(٢) انظر: «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» لابن مالك (ص: ١٧٣).

وَتَقْدِيمُ «العَرَبِيِّ» عَلَى «الهَاشِمِيِّ» مِنْ أَحْسَنِ التَّرْتِيبِ؛ لِقَوْلِ السُّيُوطِيِّ: «الصِّفَةُ[(١)] العَامَّةُ لَا تَأْتِي بَعْدَ الخَاصَّةِ»[(٢)].

وَإِنَّمَا أُخِّرَتِ العَامَّةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ [مريم: ٥١]؛ قِيلَ: لِيُفِيدَ أَنَّ نُبُوَّةَ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَتْ مُقَارِنَةً لِرِسَالَتِهِ[(٣)]، لَا سَابِقَةً عَلَيْهَا، وَلِيُطَابِقَ الفَوَاصِلَ اليَائِيَّةَ الَّتِي قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ.

وَأَمَّا الجَوَابُ بِـ: «أَنَّهُ حَالٌ لَا وَصْفٌ»[(٤)]، فَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ إِذِ الحَالُ وَصْفٌ فِي المَعْنَى.

قَوْلُهُ:

(٧) صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ مَا دَامَ الحِجَا ... يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ المَعَانِي لُجَجَا

(٨) وَآلِهِ وَصَحْبِهِ ذَوِي الهُدَى ... مَنْ شُبِّهُوا بِأَنْجُمٍ فِي الاهْتِدَا

قصَارة

قوله: (وَأَمَّا الجَوَابُ بِـ: «أَنَّهُ حَالٌ لَا وَصْفٌ») الَّذي أجاب به قدورة[(٥)]، وجوابُهُ صحيحٌ، والرَّدُّ عليه غير تامٍّ، وذلك أنَّ كونه حالاً يُفيد أنَّ نبوَّة إسماعيل عليه السَّلام كانت مقارِنةً لرسالته؛ إذِ الحالُ تدلُّ على المقارَنة؛ أي: مقارنتها لعاملها؛ نحو: «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً»، فركوبُهُ مقارِنٌ لمجيئه، و«رسول» في الآية بمعنى: «مرسل» هو العامل، وقد أشار لهذا قدورة بقوله: «أي: مرسلاً في حال نبوَّته»، فقد بان أنَّ جواب قدورة أصرحُ في المراد مِن جواب المعترض.

وبعيدٌ عنِ الوهم أن يكون الشَّيخُ قدورة خفي عليه أنَّ الحال وصفٌ، وإنَّما مرادُهُ بقوله: «لا وصف»؛ أي: لا نعت؛ لأنَّه لا يفيد المراد، فاعرف الرِّجال بالحقِّ.

قوله: (صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ) لفظُهُ لفظُ الخبر ومعناه الإنشاء؛ أيِ: الدُّعاء له بالرَّحمة على وجه التَّقرُّب مِنَ المولى على الاحتياج لها.

فإن قلت: كيف أفرد «الصَّلاة» عنِ «السَّلام» وهو مكروهٌ عند جمهور المحدِّثين؛ كما نصَّ عليه زروق في «شرح الوَغْلِيسيَّةِ»؛ لاقترانهما في الآية الكريمة.

---

(١) في (أ) و(ج): «الصِّفَاتُ» بدلاً من «الصِّفَةُ».

(٢) انظر: «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي (٥/ ١٦٦٢).

(٣) في (ب): «مَقْرُونَةً بِرِسَالَتِهِ» بدلاً من «مُقَارِنَةً لِرِسَالَتِهِ».

(٤) هذا الجواب أورده الإمام السيوطي في «الإتقان» واقتصر عليه.

(٥) انظر: «مجموع السلم المرونق» (ص: ٣٦٣).

أَتَى بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ ذِكْرِ(١) اسْمِهِ الشَّرِيفِ ﷺ؛ لِحَدِيثِ: «**البَخِيلُ كُلُّ البَخِيلِ مَنْ ذُكِرْتُ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ**»(٢)، وَحَدِيثِ: «**رَغِمَ أَنْفُ رَجُلٍ ذُكِرْتُ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ**»(٣) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَالإِضَافَةُ فِي «بَحْرِ المَعَانِي» مِنْ إِضَافَةِ المُشَبَّهِ بِهِ إِلَى المُشَبَّهِ؛ أَيْ: يَخُوضُ فِي المَعَانِي الَّتِي هِيَ كَالبَحْرِ فِي اتِّسَاعِ كُلٍّ مِنْهُمَا اتِّسَاعاً يَحْتَاجُ فِي سُلُوكِهِ إِلَى آلَةٍ، وَذِكْرُ اللُّجَجِ وَالخَوْضِ تَرْشِيحٌ لِلتَّشْبِيهِ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ شَبَّهَ فِي نَفْسِهِ «الحِجَا» الَّذِي هُوَ العَقْلُ بِالسَّفِينَةِ فِي التَّوَصُّلِ بِكُلٍّ مِنْهُمَا إِلَى المُرَادِ، وَهَذِهِ اسْتِعَارَةٌ بِالكِنَايَةِ، وَذِكْرُ اللُّجَجِ وَالبَحْرِ اسْتِعَارَةٌ تَخْيِيلِيَّةٌ، وَالمَعَانِي تَجْرِيدٌ، وَهُوَ أَنْ تَذْكُرَ مَا يُلَائِمُ المُشَبَّهَ.

وَاللُّجَجُ جَمْعُ: «لُجَّةٍ»، وَهِيَ: مُعْظَمُ المَاءِ.

وَمَعْنَى البَيْتِ: تَأْبِيدُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ(٤) ﷺ بِدَوَامِ تَفَكُّرِ العَقْلِ فِي مَسَائِلِ العِلْمِ، وَذَلِكَ بِدَوَامِ العُلَمَاءِ، وَدَوَامُهُمْ لِقِيَامِ(٥) السَّاعَةِ؛ ....

قصَارة

قلت: يحتمل أنَّه قد قرن بينهما لفظاً، وأسقط «السَّلام» خطًّا، أو ذهب على أنَّه لا كراهة في ذلك؛ قال الأجهوريُّ: شاع في كتب المتقدِّمين مِن أهل مذهبنا وغيرهم قولهم: «قال عليه السَّلام» ونحوه مقتصرين على «السَّلام»، وأخبرني الثِّقة أنَّه رآه بخطِّ الباجيِّ كذلك، وإذا لم يكره إفراد السَّلام فالصَّلاة أَوْلى.

قوله: (وَحَدِيثِ: «رَغِمَ»... إلخ) هذا الحديث أخرجه التِّرمذي عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه، ومعنى «رغم»: ألصق بالرُّغام؛ أي: التُّراب.

قوله: (جَمْعُ: «لُجَّةٍ») أي: بضمِّ اللَّام، وأمَّا بفتحها فهو: «الخصومة واختلاط الأصوات»؛ قال الشَّاعر: [من الرجز]

فِــي لُــجَّــةٍ أَمْــسِــكْ فُــلَانــاً عَــنْ فُــلِ

---

(١) في (أ) و(ب) و(ج): «عَقِبَ» بدلاً من «عِنْدَ ذِكْرِ».

(٢) أخرجه الترمذي (٣٥٤٦) من حديث الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهما، بدون لفظة: «كُلُّ البَخِيلِ».

(٣) أخرجه الترمذي (٣٥٤٥) من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه.

(٤) في (أ) و(ج): «عَلَيْهِ» بدلاً من «عَلَى النَّبِيِّ».

(٥) في (ب): «إِلَى قِيَامِ» بدلاً من «لِقِيَامِ».

لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ»[١] أَيِ: السَّاعَةُ كَمَا فِي بَعْضِ الطُّرُقِ.

قَوْلُهُ:

(٩) وَبَعْدُ: فَالمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ   نِسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِلِّسَانِ

(١٠) فَيَعْصِمُ الأَفْكَارَ عَنْ غَيِّ الخَطَا   وَعَنْ دَقِيقِ الفَهْمِ يَكْشِفُ الغِطَا

ذَكَرَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى فِي هَذَيْنِ البَيْتَيْنِ بَعْضَ مَا يَنْبَغِي تَقْدِيمُهُ فِي ابْتِدَاءِ التَّعْلِيمِ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: حَقٌّ عَلَى مَنْ أَرَادَ النَّظَرَ فِي عِلْمٍ أَنْ يَعْرِفَ مَبَادِئَهُ: حَدَّهُ، وَمَوْضُوعَهُ، وَفَائِدَتَهُ، وَحُكْمَهُ.

قصَارة

قوله: («لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الحَقِّ») أي: غالبين على الحقِّ؛ أي: لتمكُّنهم منه واتِّباعهم له.

وقدِ اختُلف ما المراد بالطَّائفة؟

فقيل: أهل العِلم؛ لابتداء الحديث في بعض الطُّرق بقوله ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْراً يُفَقِّهْهُ فِي الدِّيْنِ»[٢] وهو أصحُّها، وعليه درج هذا الشَّارح.

وقيل: المجاهدون؛ كما يدلُّ له حديث «مسلم»: «لَنْ يَبْرَحَ هَذَا الدِّينُ قَائِماً، يُقَاتِلُ عَلَيْهِ عِصَابَةٌ مِنَ المُسْلِمِينَ، حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»[٣].

ويمكن أن يقال: لا منافاة بين العلم والجهاد.

وفي «الدَّارقطنيِّ»: عن سعد بن أبي وقاص: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الحَقِّ فِي المَغْرِبِ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»[٤].

قوله: (حَقٌّ) أي: متأكِّد، غاية.

---

(١) أخرجه مسلم (١٩٢٠) من حديث ثوبان رضي الله تعالى عنه.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧١) من حديث معاوية رضي الله تعالى عنه.

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٩٢٢) من حديث جابر بن سمرة رضي الله تعالى عنه.

(٤) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ١١٣).

فَبِالحَدِّ يَعْلَمُ[(١)] مَا هُوَ سَاعٍ فِي طَلَبِهِ، وَبِالفَائِدَةِ يَقْوَى البَاعِثُ عَلَى الطَّلَبِ، وَبِالمَوْضُوعِ يَمْتَازُ لَهُ ذَلِكَ العِلْمُ عَنْ غَيْرِهِ، وَقَدْ أَنْهَى بَعْضُهُمُ المَبَادِئَ إِلَى عَشْرَةٍ، وَذَكَرَهَا أَبُو العَبَّاسِ بْنِ زِكْرِي التِّلِمْسَانِيُّ فِي «مُحَصِّلَ المَقَاصِدِ»، فَقَالَ [أ/ ٤]: [من الرجز]

قصَارة

قوله: (فبالحَدِّ يَعْلَمُ مَا هُوَ سَاعٍ فِي طَلَبِهِ) أي: فكلُّ مسألةٍ تردُ عليه يَعلم بالحدِّ هل هي مِن ذلك العِلم أم لا؟ فيأمَن مِن اختلاط بعض العلوم ببعضٍ.

قوله: (وَبِالمَوْضُوعِ يَمْتَازُ لَهُ ذَلِكَ العِلْمُ عَنْ غَيْرِهِ) وذلك أنَّ العلوم جنسٌ واحدٌ، وإنَّما تنوَّعت وتمايزت بتغاير الموضوعات، حتَّى أنَّه لو لم يكن لعلم موضوعٌ مغايرٌ لموضوع علم آخر:

- بالذَّات كـ: موضوعي النَّحو والطِّبِّ، وهما: اللَّفظ العربي بعد التَّركيب، وبدن الإنسان.

- أو بالاعتبار كـ: موضوعي المعاني والبيان، وهما: اللَّفظ العربيُّ المركَّب، لكنَّ الأوَّل يبحث عنه مِن حيث المطابقة للحال، والثَّاني يبحث عنه من حيث تفاوته في وضوح الدَّلالة.

لم يصحَّ كونهما علمين، وتعريفهما بتعريفين مختلفين.

فتمايزُ العلوم بتمايز موضوعاتها، وموضوعُ كلِّ علمٍ: «ما يُبحَث فيه عن عوارضه الذَّاتيَّة»؛ مثلاً: موضوع علم الفقه: «أفعال المكلَّفين»؛ لأنَّه يُبحث فيه عن عوارضها الذَّاتيَّة مِن وجوبٍ وحرمةٍ وغيرهما، وموضوع الحساب: «الأعداد»؛ لأنَّه يُبحث فيه عن عوارضها الذَّاتيَّة مِن جمعٍ وطرحٍ وضربٍ وغيرها، وموضوع الفرائض: «التَّركات»؛ لأنَّه يُبحث فيه عن عوارضها الذَّاتيَّة مِن قسمةٍ وغيرها.

فإن قيل: هلَّا استغنى بالحدِّ عنِ الموضوع أوِ العكس؛ إذ كلٌّ منهما المقصودُ منه تمييزُ العِلم.

قلنا: كلٌّ منهما مغايرٌ للآخر، فلا يُستغنى بأحدهما عنِ الآخر، فالموضوع مِن تتمَّة الحدِّ، والحدُّ متعلِّقٌ به، والمتعلِّق غير المتعلَّق، وبيانُهُ: أنَّ حدَّ هذا العِلم مثلاً: «العِلْمُ البَاحِثُ عَنْ أَحْوَالِ المَعْلُومَاتِ التَّصَوُّرِيَّةِ وَالتَّصْدِيقِيَّةِ»، والأمورُ التَّصوُّريَّة والتَّصديقيَّة الَّتي يقعُ البحثُ عن أحوالها هي الموضوع.

قوله: (وَذَكَرَهَا أَبُو العَبَّاسِ بْنِ زِكْرِي) هو الإمام المعقولي أحمد بن محمَّد بن زكري التِّلمسانيُّ، صاحبُ التَّآليف العديدة، والنَّظم المسمَّى بـ«محصِّل المقاصد»، توفي رحمه الله بتلمسان سنة تسع وتسعين وثمان مئة.

---

(١) في (ب) و(ج): «يَعْرِفُ» بدلاً من «يَعْلَمُ».

فَــأَوَّلُ الأَبْــوَابِ فِــي الــمَــبَــادِي وَتِــلْــكَ عَــشْــرَةٌ عَــلَــى مُــرَادِي
الــحَــدُّ، وَالــمَــوضُــوعُ، ثُــمَّ الــوَاضِــعْ وَالِاسْــمُ، الِاسْــتِــمْــدَادُ [ب/ ٣]، حُــكْــمُ الــشَّــارِعْ
تَــصَــوُّرُ الــمَــسَــائِــلِ، الــفَــضِــيــلَــهْ وَنِــسْــبَــةٌ، فَــائِــدَةٌ جَــلِــيــلَــهْ
حَــقٌّ عَــلَــى طَــالِــبِ عِــلْــمٍ أَنْ يُــحِــيــطْ بِــفَــهْــمِ ذِي الــعَــشْــرَةِ مَــيْــزُهَــا يُــنِــيــطْ
بِــسَــعْــيِــهِ[١] قَــبْــلَ الــشُّــرُوعِ فِــي الــطَّــلَــبْ بِــهَــا يَــصِــيــرُ مُــبْــصِــراً لِــمَــا طَــلَــبْ

(١) ـ أَمَّا حَدُّهُ فَهُوَ: «العِلْمُ البَاحِثُ عَنْ أَحْوَالِ المَعْلُومَاتِ التَّصَوُّرِيَّةِ وَالتَّصْدِيقِيَّةِ مِنْ حَيْثُ التَّأَدِّي بِهَا إِلَى مَجْهُولٍ تَصَوُّرِيٍّ أَوْ تَصْدِيقِيٍّ».

وَرَسْمُهُ بِاعْتِبَارِ غَايَتِهِ هُوَ أَنْ تَقُولَ: «عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ كَيفِيَّةُ التَّوَصُّلِ بِالمَعْلُوم

قصَّارة

قوله: (فِي المَبَادِي) المبادئ عند المناطقة: «ما تُبنَى عليه مباحث العِلم بحيث لا يمكن الشُّروع فيه بدونها، ولا يتحقَّق إلَّا بها».

قوله: (يُنِيطْ) يحتملُ أن يقرأ بفتح «الياء» أو بضمِّها، وعلى كلٍّ فيه إشكالٌ؛ لأنَّه إن قرئ بضمِّ «الياء» كان مِن «أناط» الرُّباعيُّ، ولم يستعمل، وإن فتح كان مِن «ناط» الثُّلاثيُّ.

وإذا كان كذلك كان مِن حقِّه أن يقول: «ينوط»؛ لأنَّه واويُّ العين كـ: «قال، يقول»؛ قاله شيخنا اليازغي.

و«ينيط» بمعنى: يعلق؛ معطوفٌ على «يحيط»، و«ميِّزها» معمول «ينيط» قدِّمَ عليه.

قوله: (العِلْمُ البَاحِثُ) أي: المبحوث فيه.

اعترضه شيخنا اليازغيُّ: بأنَّه رسمٌ لا حدٌّ؛ إذ كونه باحثاً عن أحوال المعلومات ـ أي: مبحوثٌ فيه ـ عَرَضٌ مِن عرضيَّاته، وليس مِن ذاتيَّات العلم، فلو أراد حدَّه لقال: «قواعد وضوابط يعرفُ بها أحوال... إلخ».

قوله: (يُعْرَفُ بِهِ كَيفِيَّةُ التَّوَصُّلِ... إلخ) فإنَّ كونه يعرف به كيفيَّة التَّوصُّل هو غايةُ العلم، وغايةُ الشَّيء يكون خارجاً عنه، والتَّعريفُ بالخارج رسمٌ؛ قاله السَّعد[٢].

(١) في (أ): «فَسَعْيُهُ» بدلاً من «بِسَعْيِهِ».

(٢) انظر: «شرح الرسالة الشمسية» للسعد (ص: ١١٠).

إِلَى الْمَجْهُولِ»، وَبِعُمُومِ لَفْظِ «الْمَعْلُومِ» وَ«الْمَجْهُولِ» يَخْرُجُ مِنْهُ: عِلْمُ الْحِسَابِ.

وَبِاعْتِبَارِ أَنَّهُ آلَةٌ تَقُولُ: «هُوَ[1]: آلَةٌ قَانُونِيَّةٌ تَعْصِمُ مُرَاعَاتُهَا الذِّهْنَ عَنِ الْخَطَأِ فِي فِكْرِهِ»، وَالآلَةُ هِيَ الْوَاسِطَةُ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْمُنْفَعِلِ فِي وُصُولِ أَثَرِهِ إِلَيْهِ كَـ: الْمِنْشَارِ لِلنَّجَّارِ، وَ«قَانُونِيَّةٌ» نِسْبَةٌ إِلَى «قَوَانِينَ» جَمْعُ: «قَانُونٍ» وَهُوَ: الضَّابِطُ؛ لِأَنَّ النَّسَبَ إِلَى الْجَمْعِ يُرَدُّ إِلَى الْوَاحِدِ، كَمَا قَالَ فِي «الْخُلَاصَةِ»:

وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِباً لِلْجَمْعِ .... إلخ

وَأَصْلُ «الْقَانُونِ» بِالْيُونَانِيَّةِ: «الْمِسْطَرَةُ»، ....

قصَارة

قوله: (وَبِعُمُومِ لَفْظِ «الْمَعْلُومِ»... إلخ) أشار به لردِّ ما أوردوه على هذا الحدِّ مِن لزوم فساد الطَّرد بدخول علم الحساب.

وحاصلُ ما أجاب به: أنَّ عموم المعلوم والمجهول في رسم المنطق يخرج علم الحساب؛ لأنَّه يتوصَّل فيه بمعلومٍ خاصٍّ إلى مجهولٍ خاصٍّ.

قوله: (وَبِاعْتِبَارِ أَنَّهُ آلَةٌ) فيه إشارةٌ إلى أنَّ الرَّسم الأوَّل مبنيٌّ على أنَّه علمٌ، ويدلُّ له قوله فيما تقدَّم: «عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ»، وفي ذلك كلِّه إشارةٌ إلى الخلاف الواقع في المنطق هل هو علمٌ أو آلةٌ؟ فقيل: إنَّه عِلمٌ مِنَ العلوم. وقيل: إنَّه آلةٌ لغيره؛ لأنَّه يتوصَّل به إلى غيره مِنَ العلوم.

والتَّحقيق: أنَّه علمٌ في نفسه آلةٌ لغيره، فيكون الخلاف لفظيًّا؛ كما نصَّ عليه الفخر.

قوله: (وَهُوَ: الضَّابِطُ) أي: القاعدة الكلِّيَّة، وهو: «أمرٌ كلِّيٌّ ينطبق على أحكام جزئيَّات موضوعاته».

واحترز بقوله: «قانونيَّة» عنِ الآلة الحسِّيَّة كـ: المنشار والقدوم؛ لأنَّه جزئيَّةٌ؛ إذ كلُّ محسوسٍ خارجاً جزئيٌّ.

لا يقال: المنشار ونحوه كلِّيٌّ؛ لصدقه على كثيرين، فلا يخرج بقوله: «قانونيَّة».

لأنَّا نقول: الَّذي يصدق على كثيرين مفهومه، وليس هو آلةٌ لشيءٍ، والآلةُ إنَّما هي مصدوقُهُ، فالفرقُ ظاهرٌ.

قوله: (وَأَصْلُ «الْقَانُونِ» بِالْيُونَانِيَّةِ: «الْمِسْطَرَةُ») أي: آلة التَّسطير، وهي معلومةٌ، فنُقل اللَّفظ عن معناه الأصليِّ، وجعل مرادفاً للضَّابط.

---

(١) في (أ): «إِنَّهُ» بدلاً من «هُوَ».

وَأُسْنِدَتِ العِصْمَةُ لِلْمُرَاعَاةِ؛ لِوُقُوعِ الخَطَأ لِلْمَنْطِقِيِّ عِنْدَ عَدَمِ مُرَاعَاةِ قَوَاعِدِهِ؛ كَمَا يَقَعُ اللَّحْنُ لِلنَّحَوِيِّ إِذَا أَهْمَلَ قَوَاعِدَهُ.

وَالذِّهْنُ: «قُوَّةٌ لِلنَّفْسِ مُعِدَّةٌ لِاكْتِسَابِ العُلُومِ»، **وَالفِكْرُ** هُوَ: «النَّظَرُ» كَمَا لِلسَّعْدِ[١].

(٢) ـ **وَأَمَّا مَوْضُوعُ المَنْطِقِ**[٢]، فَهُوَ: المَعْلُومَاتُ التَّصَوُّرِيَّةُ وَالتَّصْدِيقِيَّةُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تُوَصِّلُ إِلَى أَمْرٍ مَجْهُولٍ مِنْ تَصَوُّرٍ أَوْ تَصْدِيقٍ، لَا مِنْ حَيْثُ هِيَ؛ لِأَنَّ مَوْضُوعَ كُلِّ عِلْمٍ مَا يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ عَوَارِضِهِ الذَّاتِيَّةِ، وَالمَنْطِقُ إِنَّمَا يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ ذَلِكَ.

قصَارة

قوله: (وَأُسْنِدَتِ العِصْمَةُ لِلْمُرَاعَاةِ) فيه إشارةٌ إلى أنَّ الإسناد مجازيٌّ، وذلك أنَّ العصمة في الحقيقة إنَّما هي بقواعد المنطق، والمراعاةُ شرطٌ، ففي الإسناد مجازٌ، ولا بدَّ مِن زيادة: «بِتَوْفِيقِ اللهِ تَعَالَى» في هذا الرَّسم بأن يقال: «تعصم مراعاتها الذِّهن عنِ الخطأ في الفِكر بتوفيق الله تعالى».

قوله: (مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تُوَصِّلُ إِلَى أَمْرٍ مَجْهُولٍ) احترز بذلك عنِ: البحث عنها مِن حيثيَّةٍ أخرى غير الإيصال كـ: كون هذا المعلوم موجوداً في الخارج أو لا، قديماً أو حادثاً، إلى غير ذلك؛ فالمنطقُ إنَّما يُبحث فيه عنِ الأحوال التَّصوُّريَّة والتَّصديقيَّة مِن حيث الإيصال فقط:

فالتَّصوُّر كـ: كونه حدًّا أو رسماً، وكونه جنساً أو فصلاً أو خاصَّةً يتركَّب مِنَ ذلك الحدِّ أوِ الرَّسم.

والتَّصديقُ مِن حيث كونه حجَّةً، ومِن حيث كونه قضيَّةً، وعكس قضيَّةٍ، ونقيض قضيَّةٍ، فيؤلّف مِن ذلك الحجَّة، . . . وهكذا.

قوله: (عَنْ عَوَارِضِهِ الذَّاتِيَّةِ) المرادُ بـ «الذَّاتيَّة»: «ما يلحق الشَّيءَ لذاته»، واحترز عن: «غير الذَّاتيَّة».

وتفصيلُ ذلك: أنَّ العوارض ستَّةٌ؛ لأنَّ ما يَعرِضُ للشَّيء: إمَّا أن يكون عروضه لذاته، أو لجزئه، أو لأمرٍ خارجٍ عنه. والأمرُ الخارجُ عنِ المعروض: إمَّا مساوٍ له، أو أعمُّ منه، أو أخصُّ منه، أو مباينٌ.

فالثَّلاثة الأُوَلُ وهي العارض للذَّات، وللجزء، والمساوي تسمَّى: «أعراضاً ذاتيَّةً»؛ لاستنادها إلى ذات المعروض:

---

(١) انظر: «شرح الرسالة الشمسية» للسعد التفتازاني (ص: ١١٠).

(٢) في (ب): «مَوْضُوعُهُ» بدلاً من «مَوْضُوعُ المَنْطِقِ».

(٣) ـ وَأَمَّا وَاضِعُهُ، فَهُوَ: «أَرِسْطَطَالِيسُ»، وَيُقَالُ أَيْضاً: «أَرِسْطُو»، ....

قصَارة

١ ـ أمَّا العارضُ للذَّات فكالمدرك للعلوم الغريبة العارض للإنسان لكونه إنساناً.

٢ ـ وأمَّا العارض للجزء فكالمتحرِّك بالإرادة العارض للإنسان بواسطة كونه حيواناً.

٣ ـ وأمَّا العارض للمساوي فكالمتعجِّب العارض للإنسان بواسطة إدراك العلوم الغريبة؛ إلَّا أنَّ في جعل المدرك للعلوم مساوياً للإنسان ما لا يخفى، والتَّعبيرُ باسم الفاعل سالمٌ مِنَ التَّسامح الوارد في تعبيرهم بالمصدر كما قالوا: أنَّ المراد بـ «العارض» هنا المحمول الخارج، والإدراك والتَّحرُّك والتَّعجُّب لا تحمل على الإنسان مواطأةً، لكنَّها لـمَّا كانت مبادئ العوارض أطلقوها، وأرادوا ما يشتقُّ منها كما عبَّرنا.

وأمَّا الثَّلاثة الأخيرة وهي العارضُ لأمرٍ خارجٍ أعمُّ مِنَ المعروض، والعارضُ للخارج الأخصِّ، والعارضُ بسبب المباين:

١ ـ فكالحركة اللَّاحقة للأبيض بواسطة أنَّه جسمٌ، وهو أعمُّ مِنَ الأبيض.

٢ ـ وكالضَّحك العارض للحيوان بواسطة أنَّه إنسانٌ، وهو أخصُّ مِنَ الحَيَوَان.

٣ ـ وكالحرارة العارضة للماء بسبب النَّار، وهي مباينةٌ للماء.

وتسمَّى هذه: «أعراضاً غريبةً»؛ لِمَا فيها مِنَ الغرابة بالقياس للمعروض.

إذ تمهَّد هذا، عَلِمت أنَّ موضوع المنطق: المعلوماتُ التَّصوُّريَّة والتَّصديقيَّة؛ لأنَّ المنطقيَّ إنَّما يبحث عن أعراضها الذَّاتيَّة، وما يُبحث في العِلم عن أعراضه الذَّاتيَّة هو موضوع العِلم، ومَن رام تحقيق مباحث الموضوع فعليه بكتاب «البرهان مِن منطق الشِّفاء».

قوله: (أَرِسْطُو) ويقال له أيضاً: «رُسطاليس» ـ بضمِّ الرَّاء وحذف الهمزة من أوَّله وإحدى الطَّائين ـ، وقد وقع في قول أبي الطيِّب: [من الكامل]

مَـنْ مُـبْـلِـغُ الأَعْـرَابِ أَنِّـي بَـعْـدَهَـا ... جَـالَـسْـتُ رُسْـطَـالِـيـسَ وَالإِسْـكَـنْـدَرَا

وبعضهم قال: «أرسطاليس»، وعليه قول القائل: [من الوافر]

إِذَا شُـــورِكْـــتَ فِـــي أَمْـــرٍ بِـــدُونٍ ... فَـلَا يَـكُ مِـنْـكَ فِـي هَـذَا نُـفُـورُ

فَـفِـي الـحَـيَـوَانِ يَـجْـتَـمِـعُ اضْـطِـرَاراً ... أَرِسْـطَـالِـيـسُ وَالـكَـلْـبُ الـعَـقُـورُ

. . . .

قصَّارة

وهو عجميٌّ، والأسماءُ العجميَّة كثيراً ما يعتَريها التَّغيير؛ كما قالوا: «جبريل، وجبرائيل، وجبرين»، و«إبراهيم، وإبراهام ـ بالألف ـ».

ويقال له: «المعلم الأكبر»؛ لأنَّه واضعُ التَّعاليم المنطقيَّة ومخرجها مِنَ القوَّة إلى الفعل، وكان ذلك في زمن ذي القرنين الرُّوميِّ؛ قيل: إنَّه بذل له خمس مئة ألف دينار، ورتَّب له كلَّ سنةٍ مئة ألف وعشرين ألف دينار.

وكان أرسطو كبير حكماء الخليقة غير مُنازع، أخذ الحكمة عن أفلاطون، وهو عن سقراط، وكان مسكنه مدينة أثينا، قتله قومُه مسموماً لمَّا نهاهم عن عبادة الأوثان، ومِن كلامه في كتاب «السِّياسة»: «مَنِ استخفَّ بالنَّاموس قتله النَّاموس» أي: مَنِ استخفَّ بالشَّرع قتله الشَّرع، وهذا يدلُّ على أنَّه كان مؤمناً بشرع زمانه، فقولهم: «هذا العلم مِن علم الكفرة»؛ معناه: أخذ بعد الإسلام مِن أيديهم.

وأوَّل مَن دوَّنه في الإسلام ـ كما قال الغزاليُّ ـ الإمام أبو نصر محمَّد بن محمَّد الفارابيُّ التُّركيُّ الحكيم المشهور، كان أعجوبة الزَّمان، ارتحل مِن بلده فاراب إلى بغداد، وكان لا يجارى في علم المنطق وجميع علوم الفلسفة، وذكر ابن خلكان: أنَّه لمَّا ورد على سيف الدَّولة، وكان مجلسه مجلس الفضلاء، فدخل عليهم في زَيِّ الأتراك، وكان ذلك دأبه، فقال له سيف الدَّولة: «اقعد»، قال: «حيث أنا أم حيث أنت؟»، فقال: «حيث أنت»، وتخطَّى رقاب النَّاس إلى مجلس سيف الدَّولة، وزاحمه فيه حتَّى أخرجه عنه، فقال الأمير لمملوكٍ على رأسه بلسانٍ قلَّ مَن يعرفُهُ: «إنَّ الشَّيخ أساء الأدب، وإنِّي مسائله عن أشياء، فإن لم يُجب فاخرقوا به»، فقال له أبو نصر بذلك اللِّسان: «اصبر، فإنَّ الأمور بعواقبها»، فتعجَّب الأمير وقال له: «أتحسن هذا اللِّسان؟»، قال: «أحسن أكثر مِن سبعين لساناً»، فعظم عنده.

وأخذ يتكلَّم مع العلماء في كلِّ فنٍّ حتَّى أسكت الكلَّ، وبقي يتكلَّم وحده وهم يكتبون عنه، فأخرجهم الأمير وخلا به، فقال له: «هل لك في أن تأكل؟»، قال: «لا». فقال: «أتشرب؟»، قال: «لا». قال: «أتسمع؟»، قال: «نعم»، فاحضر القينان وأنواع الملاهي، فما حرَّك أحدٌ منهم آلةً إلَّا عابَهُ، فقال له الأمير: «أتحسن شيئاً مِن هذا؟»، قال: «نعم»، ثمَّ أخرج خريطة فيها عيدان فركَّبها، ولعب بها، فضحك كل مَن في المجلس حتَّى البواب، ثمَّ حرَّكها ثانياً فبكوا، ثمَّ ثالثاً فناموا، فتركهم نياماً وخرج[1]، توفي سنة ٣٣٩ هجرية ودفن بظاهر دمشق.

---

(١) انظر: «وفيات الأعيان» لابن خلكان (٥/ ١٥٥).

وَهُوَ حَكِيمٌ يُونَانِيٌّ كَانَ قَبْلَ الإِسْلَامِ بِكَثِيرٍ، وَهُوَ شَيْخُ الإِسْكَنْدَرِ، وَمِنْ كَلَامِهِ فِي شَيْخِهِ أَفْلَاطُونَ مَا مَعْنَاهُ: «أُحِبُّ الحَقَّ وَأُحِبُّ أَفْلَاطُونَ مَا اتَّفَقَا، فَإِنِ اخْتَلَفَا كَانَ الحَقُّ أَوْلَى مِنْهُ».

وَالحَاجَةُ إِلَى مَعْرِفَةِ وَاضِعِ الفَنِّ غَيْرُ قَوِيَّةٍ.

(٤) ـ **وَأَمَّا اسْمُهُ**، فَـ: «المَنْطِقُ» كَمَا[1] فِي النَّظْمِ، وَسَمَّاهُ الغَزَالِيُّ: «مِعْيَارُ العُلُومِ»،

قصَارة

قوله: (يُونَانِيٌّ) يونان؛ قال ابن خلدون: معدودٌ في التَّوراة مِن ولد يافث لصلبه، واسمه «يافان» بفاء تقرب مِن الواو، فعرَّبته العرب إلى «يونان»[2].

قوله: (الإِسْكَنْدَرِ) هو ذو القرنين الرُّوميُّ، ولقِّب «الإسكندر»؛ لأنَّه اختطَّ مدينة الإسكندرية، مَلَك الهنود وبلاد الصِّين والسِّند وبلاد خرسان والتُّرك، وحملت له الهدايا من كلِّ ناحيةٍ، ومات ببابل مسموماً لاثنتين وأربعين سنةً من عمره، بعد أن ملك ثنتَي عشرة سنةً.

قوله: (وَالحَاجَةُ إِلَى مَعْرِفَةِ وَاضِعِ الفَنِّ غَيْرُ قَوِيَّةٍ) يعني: لأنَّ العلم يحصل للإنسان مِن غير معرفة واضعه، فقد مهر في «الحساب» مَن لا يحصى كَثرةً مع عدم معرفة واضعه، وذلك لأنَّ القاعدة:

ـ أنَّ ما كان معقولاً فبرهانه في نفسه، وشاهدُهُ معه لا يحتاج لمعرفة قائله؛ إلَّا مِن حيث كون ذلك كمالاً فيه.

ـ والمنقولُ موكولٌ لأمانة ناقله، فلزم تعريفه والبحث عن حاله؛ لأنَّ مَن اعتمد في نقله على مَن لا يعرف حاله، كان كالباني على غير أساسٍ.

ـ وما تركَّب من معقولٍ ومنقولٍ كـ: «الفِقه، والنَّحو»، غلبت شائبةُ النَّقل فيه.

قوله: (وَأَمَّا اسْمُهُ) إنَّما احتيج إلى معرفة الاسم؛ لأنَّ ما لا يُعرف اسمه لا يحسن طلبه؛ إذ بالاسم يتأتَّى الإخبارُ عنِ المسمَّى.

قوله: (مِعْيَارُ العُلُومِ) المعيارُ هو: «ما يختبر به الشَّيء ليعرفَ نقصانه مِن تمامه؛ حسًّا أو معنًى»، وهذا العلم كذلك.

---

(١) في (ب): زيادة «تَقَدَّمَ».

(٢) انظر: «تاريخ ابن خلدون» (٢/ ٢١٨).

وَيُسَمَّى أَيْضاً: «عِلْمُ المِيْزَانِ»، وَ: «مِفْتَاحُ العُلُومِ العَقْلِيَّةِ».

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَجْهُ تَسْمِيَةِ هَذَا العِلْمِ بِـ «المَنْطِقِ»: أَنَّ المَنْطِقَ يُطْلَقُ بِالِاشْتِرَاكِ عَلَى التَّكَلُّمِ، وَعَلَى إِدْرَاكِ الكُلِّيَّاتِ، وَعَلَى قُوَّتِهَا، وَلَمَّا كَانَ هَذَا العِلْمُ يُقَوِّي الأَوَّلَ، وَيُعْطِي الثَّانِي إِصَابَةً، وَالثَّالِثَ كَمَالاً سُمِّي بِالمَنْطِقِ. اهـ.

(٥) ـ **وَأَمَّا اسْتِمْدَادُهُ**، فَالمُرَادُ بِهِ مَبَادِئُهُ الِاصْطِلَاحِيَّة، وَهِيَ مَا يُبْنَى عَلَيْهِ مِنَ[1] الفَنُّ مِنْ أُمُورٍ تَصَوُّرِيَّةٍ وَأُمُورٍ تَصْدِيقِيَّةٍ.

ـ **فَالتَّصَوُّرِيَّةُ**: حُدُودُ الأَشْيَاءِ الَّتِي تُسْتَعْمَلُ فِيهِ، وَيَكْثُرُ دَورُهَا فِيهِ كَـ: حُدُودِ الكُلِّيِّ وَأَقْسَامِهِ، وَالجُزْئِيِّ، وَالقَضِيَّةِ، وَالمَوْضُوعِ وَالمَحْمُولِ، وَالمُقَدَّمِ وَالتَّالِي، . . وَنَحْوِ ذَلِكَ.

ـ **وَالتَّصْدِيقِيَّةُ** [ج/٣] **مِنْهَا** كَقَوْلِنَا: «النَّقِيضَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ، وَلَا يَرْتَفِعَانِ»، وَ: «نَفْيُ الأَعَمِّ يَسْتَلْزِمُ[2] نَفْيَ الأَخَصِّ»، وَ: «ثُبُوتُ الأَخَصِّ يُوجِبُ ثُبُوتَ الأَعَمِّ»، وَ: «الكُلُّ أَعْظَمُ مِنَ الجُزْءِ»، . . وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ البَدِيهِيَّاتِ.

وَفَائِدَةُ مَعْرِفَةِ الِاسْتِمْدَادِ: الرُّجُوعُ إِلَيْهِ عِنْدَ قَصْدِ تَحْقِيقِ مَسْأَلَةٍ مِنَ الفَنِّ.

قصَارة

قوله: (وَيُسَمَّى أَيْضاً: «عِلْمُ المِيْزَانِ») سمِّي به؛ لأنَّ القوَّة النَّاطقة تزن به ما تفكِّر فيه مِنَ الإدراكات، فتدرك صحَّة الصَّحيح وسقم السَّقيم.

قوله: (وَ: مِفْتَاحُ العُلُومِ) لأنَّ به تفتح أبوابها؛ أي: طرقها الموصلة إليها، وبه يتأتَّى سلوكها، ولذلك وصَّوا على تقديمه في التَّعليم بعد النَّحوِ؛ كما قال الغزاليُّ:

ارْكَبْ جَوَادَ النَّحْوِ، ثُمَّ لِيَكُنْ مِنْكَ عَلَى المَنْطِقِ إِكْبَابُ

قوله: (وَأَمَّا اسْتِمْدَادُهُ) الاستمدادُ يطلق:

١ ـ ويُراد به: مبادئ العلم الاصطلاحيَّة، كما ذكر هذا الشَّارح.

٢ ـ وقد يُراد به: الأخذ؛ أي: أخذ العِلم مِن غيره؛ كاستمداد علم البيان مثلاً مِن كلام البلغاء.

لكنَّ الأوَّل أوفق بمقاصد أرباب الميزان.

---

(١) «مِن» ساقطة من (أ) و(ج).

(٢) في (أ) و(ب) و(ج): «يُوجِبُ» بدلاً من «يَسْتَلْزِمُ».

(٦) ـ وَأَمَّا حُكْمُ الشَّارِعِ فَسَيَأْتِي.

(٧) ـ وَأَمَّا مَسَائِلُهُ، فَهِيَ القَضَايَا المُتَضَمِّنَةُ لِلأَحْكَامِ التَّصَوُّرِيَّةِ وَالتَّصْدِيقِيَّةِ مِنْ حَيْثُ(١) يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى المَجْهُولِ مِنْ تَصَوُّرٍ أَوْ تَصْدِيقٍ.

وَالمُرَادُ بِـ «تَصَوُّرِ المَسَائِلِ»: مَعْرِفَتُهَا عَلَى وَجْهٍ إِجْمَالِيٍّ، وَفَائِدَةُ تَقْدِيمِهَا: زِيَادَةُ التَّمْيِيزِ، وَأَمَّا الإِحَاطَةُ بِجَمِيعِهَا فَهِيَ نَفْسُ مَقَاصِدِ العِلْمِ، فَلَا يَصِحُّ جَعْلُهَا مِنْ مَبَادِئِهِ.

(٨) ـ وَأَمَّا فَضِيلَتُهُ، فَاعْلَمْ أَنَّ فَضِيلَةَ كُلِّ عِلْمٍ بِقَدْرِ شَرَفِ فَائِدَتِهِ، فَبِمَعْرِفَةِ فَائِدَةِ [أ/ ٥] العِلْمِ تُعْرَفُ فَضِيلَتُهُ.

قصَارة

وإنَّما احتيج إلى معرفته؛ لأنَّه الحامل على معرفة النِّسبة بين العلوم، حتَّى أنَّه إذا عُلم أنَّ هذا العِلم مستمدٌّ مِن ذلك كان جزئيًّا له، أو مستمدًّا له كان كليًّا له.

قوله: (مَسَائِلُهُ) مسائلُ العلم هي: «القضايا الَّتي يُطلب في ذلك العِلم نسبة محمولاتها إلى موضوعاتها بالبرهان».

وهي نفس العلم، فلا يصحُّ عدُّها من المبادئ، وإنَّما الَّذي مِنَ المبادئ: ضبطُها ومعرفتُها على وجهٍ إجماليٍّ، وذلك بأن يقال: كلُّ مسألةٍ في العِلم لا يخلو موضوعها مِن خمسة أقسام:

١ ـ إمَّا أن يكون عين موضوع العلم مجرَّداً؛ كقولنا في النَّحو: «الكلمةُ بعد التَّركيب: إمَّا معربةٌ، أو مبنيَّةٌ».

٢ ـ أو مع عَرَضٍ ذاتيٍّ؛ نحو: «الكلمة المعربة: إمَّا ظاهرة الإعراب، أو مقدَّرته».

٣ ـ أو نوع موضوعها؛ نحو: «الاسم: يُسند، ويُسند إليه»، و: «الأمرُ يُفيد الوجوب».

٤ ـ أو نوعاً مع عَرَضٍ ذاتيٍّ؛ نحو: «الاسم المعرب: إمَّا منصرفٌ، أو غيرُ منصرفٍ».

٥ ـ أو يكون وصفاً ذاتيًّا للموضوع؛ كقولنا: «الإعراب والبناء: إمَّا ظاهران، أو مقدَّران».

قوله: (وَأَمَّا فَضِيلَتُهُ) إنَّما لم يكتفوا بمعرفة الفائدة عن معرفة الفضيلة؛ تنشيطاً للطَّالب، وزيادةً في رغبته، وناهيك بفضيلة هذا العلم أنَّه: الحاكم على ما سواه بالرَّدِّ والقَبول.

---

(١) في (ب): زيادة «إِنَّهَا».

(٩) ـ وَأَمَّا نِسْبَتُهُ لِغَيْرِهِ[1] مِنَ العُلُومِ، فَهِيَ أَنَّ المَنْطِقَ كُلِّيٌّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى سَائِرِ العُلُومِ؛ لِأَنَّ أَعْلَى العُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ عِلْمُ التَّوْحِيدِ، وَهُوَ مُفَرَّعٌ عَنْ عِلْمِ المَنْطِقِ؛ إِذْ حَاصِلُ عِلْمِ الكَلَامِ [ب/ ٤] اسْتِدْلَالٌ خَاصٌّ، وَعِلْمُ المَنْطِقِ يَبْحَثُ عَنْ مُطْلَقِ الِاسْتِدْلَالِ، فَصَارَ أَعَمَّ.

(١٠) ـ وَأَمَّا فَائِدَتُهُ، فَهِيَ الِاحْتِرَازُ عَنِ الخَطَأِ فِي الفِكْرِ.

قصَارة

قوله: (كُلِّيٌّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى سَائِرِ العُلُومِ) وذلك: أنَّ كلَّ علمٍ كانت مسائله المطلوبة فيه تؤخذ في علمٍ آخر مسلَّمةً؛ بحيث يتوقَّف الثَّاني على الأوَّل؛ سمِّي الأوَّل: «أعلى» و: «كلِّيًّا للثَّاني»، والثَّاني: «أسفل» و: «جزئيًّا للأوَّل»؛ كـ: المنطق مع الكلام، فإنَّ مسائل المنطق تؤخذ في الكلام مسلَّمةً، وتبنى عليها مسائل الكلام، وكـ: علم النَّحو مع البيان، فإنَّ مسائل النَّحو تؤخذ في البيان مسلَّمةً وتبنى عليها مسائل البيان، وكذا البيان مع التَّفسير.

فيكون المنطق كلِّيًّا بالنِّسبة للكلام، والكلام كلِّيًّا بالنِّسبة لِمَا عداه مِن سائر العلوم الدِّينيَّة، والنَّحو كلِّيًّا بالنِّسبة للبيان، والبيان كلِّيًّا بالنِّسبة للتَّفسير.

قوله: (خَاصٌّ) أي: بالله تعالى، ورسله عليهم الصَّلاة والسَّلام.

قوله: (وَأَمَّا فَائِدَتُهُ) إنَّما عدُّوها مِنَ المبادئ؛ لأنَّ البحث مع جهلها عبثٌ وضلالٌ.

والفائدة في اللُّغة: «ما حصل مِن علمٍ أو مالٍ».

١ ـ مشتقَّة مِنَ «الفيد»؛ بمعنى: استحداث المال والخير.

٢ ـ **وقيل:** اسم فاعلٍ مِن «فأدته»: أصبتُ فؤاده، **واعترض هذا:** بأنَّه شاملٌ للشَّرِّ، مع أنَّها خاصَّةٌ بالخير.

وعلى المعنى الثَّاني مشى الشِّهاب الخفاجيُّ، فقال: [من الرجز]

مِنَ الفُؤَادِ اشْتُقَّتِ الفَائِدَه ... وَالنَّفْسُ يَا صَاحِ بِذَا شَاهِدَه
لِذَا تَرَى أَفْئِدَةُ النَّاسِ قَدْ ... مَالَتْ لِمَنْ فِي قُرْبِهِ فَائِدَه

وفي العرف هي: «المصلحةُ المرتَّبة على فعلٍ مِن حيث ثمرتُهُ ونتيجتُهُ»؛ **وتلك المصلحة:**

ـ مِن حيث إنَّها في طرف الفعل؛ تسمَّى: «غايةً له».

ـ ومِن حيث إنَّها مطلوبةٌ للفاعل بالفعل؛ تسمَّى: «غرضاً».

(١) في (ب): «إِلَى غَيْرِهِ» بدلاً من «لِغَيْرِهِ».

وَقَوْلُ النَّاظِمِ: (نِسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِلِّسَانِ) لَمْ يُرِدْ بِهِ بَيَانَ النِّسْبَةِ الاصْطِلَاحِيَّةِ، بَلِ المُرَادُ بِهَا: الفَائِدَةُ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «لِلْجَنَانِ»، وَقَوْلِهِ: «فَيَعْصِمُ... إلخ»، خِلَافاً لِمَنْ وَهِمَ.

وَإِذَا عَلِمْتَ أَنَّ الإِنْسَانَ إِنَّمَا فُضِّلَ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الحَيَوَانِ بِالقُوَّةِ العَاقِلَةِ المُدْرِكَةِ لِلعُلُومِ، وَعَلِمْتَ أَنَّ فَائِدَةَ المَنْطِقِ صِيَانَةُ الذِّهْنِ عَنِ الخَطَأ فِيهَا، عَلِمْتَ شُفُوفَ[1] هَذَا العِلْمِ وَفَضْلِهِ وَعُلُوَّ دَرَجَتِهِ، وَمِمَّا يُنْسَبُ لِلْغَزَالِيِّ فِي مَدْحِهِ:

حِكْمَةُ المَنْطِقِ شَيْءٌ عَجِيبُ ... وَاخْتِلَافُ النَّاسِ فِيهِ أَعْجَبُ
كُلُّ عِلْمٍ هُوَ قَانُونٌ لَهُ ... وَبِهِ يُدْرَكُ مَا يُسْتَصْعَبُ
وَلَهُ فِي نَفْسِ مَنْ لَمْ يَرَهُ ... نَفْرَةٌ تُوجِبُ مَا لَا يَجِبُ
وَكَذَا يَنْفُرُ مَنْ لَيْسَ لَهُ ... أَدَبٌ عَمَّنْ لَدَيْهِ أَدَبُ

قصَارة

ـ ومِن حيث إنَّها باعثةٌ للفاعل على الإقدام على الفعل؛ تسمَّى: «عِلَّةً غائيَّةً».

فالفائدة والغاية متَّحدان بالذَّات مختلفان بالاعتبار، كما أنَّ الغَرَض والعِلَّة الغائيَّة كذلك.

فأفعال الله تعالى يترتَّب عليها حِكَمٌ ومصالح لا تحصى، فذهب الأشاعرة والحكماء إلى أن تلك المصالح غاياتٌ لأفعاله تعالى، ومنافعُها راجعةٌ إلى المخلوقات، وليس شيءٌ منها غرضاً له وعِلَّةً غائيَّةً لفعله؛ لأنَّ الغرض يؤدِّي إلى نُقصانه سبحانه تعالى، وهو محالٌ، وما ورد مِنَ الأحاديث والآيات الموهمة لكون أفعاله تعالى معلَّلةٌ بالأغراض، فهي محمولةٌ على الغايات المرتَّبة عليها، وليس شيءٌ مِن أفعاله خالياً عنِ المصلحة.

قوله: (شُفُوفَ) أي: رِقَّة ولطافة هذا العلم.

قوله: (وَمِمَّا يُنْسَبُ لِلْغَزَالِيِّ فِي مَدْحِهِ) الغزاليُّ: هو أبو عبد الله محمَّد بن محمَّد بن محمَّد الغزاليُّ الطُّوسيُّ، العلَّامة الماهر الرَّئيس في العلوم كلِّها، الجامع بين الشَّريعة والحقيقة، يلقَّبُ: «حجَّة الإسلام»، كان أبوه غزَّالاً فاشتهر بالغزَّال، فنُسِب إليه، كان مِن أئمَّة الشَّافعيَّة، له تآليف مشهورةٌ في الأصول والفِقه وعلم الدِّين، توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة خمس وخمس مئة.

ولبعضهم أيضاً في مدح المنطق:

كَمُلْ حَقِيقَةُ مَنْطِقٍ بِمَنْطِقِهِمْ ... أَكْرِمْ بِتَحْقِيقِ عِلْمٍ مِنْ قَوَاعِدِهِ

(١) في (أ) و(ج): «شَرَف» بدلاً من «شُفُوف».

قَوْلُهُ:

(١١) فَهَاكَ مِنْ أُصُولِهِ قَوَاعِدَا   تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوَائِدَا

(١٢) سَمَّيْتُهُ بِـ: «السُّلَّمِ المُرَوْنَقِ»   يُرْقَى بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ المَنْطِقِ

«هَاكَ»: اسْمُ فِعْلٍ بِمَعْنَى: «خُذْ»، وَ«الكَافُ»: حَرْفُ خِطَابٍ؛ يُفْتَحُ لِلْمُذَكَّرِ وَيُكْسَرُ لِلْمُؤنَّثِ، وَيُثَنَّى وَيُجْمَعُ؛ فَيُقَالُ: «هَاكَ، وَهَاكِ، وَهَاكُمَا، وَهَاكُمْ، وَهَاكُنَّ»، وَقَدْ تُبْدَلُ مِنَ الكَافِ هَمْزَةٌ، تَتَصَرَّفُ[1] كَتَصَرُّفِهِ فَيُقَالُ: «هَاءَ» لِلْمُذَكَّرِ بِفَتْحِ الهَمْزَةِ، وَ«هَاءِ» لِلْمُؤَنَّثِ بِكَسْرِهَا، وَ«هَاؤمَا، وَهَاؤمَ، وَهَاؤنَّ»، وَبِهَذِهِ اللُّغَةِ جَاءَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩]؛ أَيْ: هَاكُمْ.

وَقَوْلُهُ: (مِنْ أُصُولِهِ) أَيْ: مِنْ قَوَاعِدِهِ، وَ«مِنْ» تَبْعِيضِيَّةٌ؛ أَيْ: خُذْ مِنْ قَوَاعِدِهِ قَوَاعِدَ قَلِيلَةً.

وَالمُرَادُ بِـ «فُنُونِهِ»: جُزْئِيَّاتُ تِلْكَ القَوَاعِدِ.

وَ«المُرَوْنَقُ»: المُحَسَّنُ؛ فِي «الصِّحَاحِ»: «رَوْنَقُ السَّيْفِ: مَاؤُهُ وحُسْنُهُ»[2].

قصَارة

فَكُلُّ عِلْمٍ رَقِيقٍ عِلْمُ مَقْصِدِهِ   وَكُلُّ فَهْمٍ دَقِيقٍ مِنْ فَوَائِدِهِ

قوله: (وَ«مِنْ» تَبْعِيضِيَّةٌ) الظَّاهر: أنَّها للبيان فيهما، كما عند عبد اللَّطيف.

قوله: (المُرَوْنَقُ) أَوْلى منه: «الموثَّق» وأنسب.

والمرونق: المزيَّن، أنشد النَّاظم في «شرحه» قول الشَّاعر:

فَهَذَا عَلَيْهِ رَوْنَقُ الخَطِّ وَحده   وَهَذَا عَلَيْهِ رَوْنَقُ الخَطِّ والمَلِك

ولابن سهل في المعنى ـ وما ألطفه ـ: [من الكامل]

قَدْ جَرَى مَاءُ النَّعِيمِ بِوَجْهِهِ   فَاسْوَدَّ مَجْرَى المَاءِ فِي الجَمَرَاتِ

كَتَبَتْ حُرُوفَ الشِّعْرِ فِي وَجَنَاتِهِ   مَا قَدْ جَنَتْ عَيْنَاهُ فِي المُهجَاتِ

فَتَرَى ذُنُوبَ جُفُونِهِ فِي خَدِّهِ   لَكِنْ عَلَيْهَا رَوْنَقُ الحَسَنَاتِ

✿ ✿ ✿

---

(١) في الطبعة الأميرية: «فَتَصَرَّفُ» بدلاً من «تَتَصَرَّفُ».

(٢) انظر: «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» للجوهري (٢/ ١٤٨٥).

وَأَرَادَ بِـ «سَمَاءِ عِلْمِ المَنْطِقِ»: مَسَائِلَهُ الصَّعْبَةَ، وَفِيهِ اسْتِعَارَةٌ مُرَشَّحَةٌ بِذِكْرِ الرُّقِيِّ[١].

قَوْلُهُ:

(١٣) واللهَ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصَا لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصَا

(١٤) وَأَنْ يَكُونَ نَافِعاً لِلْمُبْتَدِي بِهِ إِلَى المُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي

قَوْلُهُ: (لَيْسَ قَالِصاً) أَيْ: لَيْسَ مُنْقَبِضاً[٢] عَنْ دَرَجَةِ[٣] الإِخْلَاصِ، وَجُمْلَةُ «بِهِ إِلَى المُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي»: فِي مَحَلِّ نَصْبِ حَالٍ مِنْ ضَمِيرِ «خَالِصَا[٤]».

✿ ✿ ✿

---

(١) في (أ) و(ب): «الرَّوْنَقِ» بدلاً من «الرُّقِيِّ»، وهو تصحيف.

(٢) في (ب): «مَنْقُوصاً» بدلاً من «مُنْقَبِضاً».

(٣) في (ج): «دَرَجَاتِ» بدلاً من «دَرَجَةِ».

(٤) في (أ) و(ب) و(ج): «نَافِعاً» بدلاً من «خَالِصاً».

قَوْلُهُ:

فَصْلٌ فِي جَوازِ الاشْتِغَالِ بِهِ

(١٥) وَالخُلْفُ فِي جَوَازِ الِاشْتِغَالِ بِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالِ:
(١٦) فَابْنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَاوِي حَرَّمَا، وَقَالَ قَوْمٌ: يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَا
(١٧) وَالقَوْلَةُ المَشْهُورَةُ الصَّحِيحَهْ: جَوَازُهُ لِكَامِلِ القَرِيحَهْ
(١٨) مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَالكِتَابِ لِيَهْتَدِيْ بِهِ إِلَى الصَّوَابِ

ذَكَرَ فِي هَذِهِ الأَبْيَاتِ حُكْمَ الشَّارِعِ فِي هَذَا الفَنِّ؛ لِيَكُونَ طَالِبُهُ عَلَى بَصِيرَةٍ فِي حُكْمِهِ.

وَالأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ ذَكَرَهَا الزَّرْكَشِيُّ[1]:

(١) ـ فَالقَوْلُ الأَوَّلُ: بِتَحْرِيمِهِ، عَزَاهُ لِابْنِ الصَّلَاحِ وَالنَّوَوِيِّ، ....

قصَارة

فَصْلٌ فِي جَوازِ الاشْتِغَالِ بِهِ

ترجَّم المصنِّف للجواز، وذكر في داخل التَّرجمة الخلاف.

ويجاب عنه: بأنَّ في كلامه حذف «الواو» مع ما عطفته؛ أي: في جواز الاشتغال به وحرمته وندبه.

قوله: (لِيَكُونَ طَالِبُهُ عَلَى بَصِيرَةٍ فِي حُكْمِهِ) لأنَّه قدِ انعقد الإجماعُ على أنَّه لا يجوز لأحدٍ الإقدام على أمرٍ حتَّى يعلمَ حكمَ الله تعالى فيه، ولأنَّ الطَّالب مع جهله ربَّما يقع فيما عساه أن يكون ممنوعاً أو مكروهاً فإذا علمه أحجم، أو يعرض عمَّا عساه أن يكون واجباً أو مندوباً فإذا علمه أقدم، وزاد نشاطاً ورغبةً.

قوله: (فَالقَوْلُ الأَوَّلُ: بِتَحْرِيمِهِ، عَزَاهُ لِابْنِ الصَّلَاحِ وَالنَّوَوِيِّ) استدلَّ القائل بالمنع بدليلين:

الأوَّل: أنَّه من علوم الفلاسفة، وهم مِن أهل العقائد الفاسدة، يوشك أنَّ مَن استغرق همَّته في علومهم أن يسترقُّوه في بعض العقائد.

الثَّاني: أنَّ الصَّحابة ومَن في معناهم مِنَ السَّلف الصَّالح لم يشتغلوا به، ولو كان محتاجاً إليه ما أغفلوه.

---

(١) انظر: «فتح الرحمن بشرح لقطة العجلان للزركشي» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ص: ١٦٧).

وَعَزَاهُ السُّيُوطِيُّ لِأَكْثَرِ أَهْلِ العِلْمِ مِنَ المُحَدِّثِينَ وَالفُقَهَاءِ[١].

قَالَ بَعْضُ أَهْلِ التَّحْقِيقِ: فِيهِ نَظَرٌ، بَلِ القَوْلُ بِتَحْرِيمِهِ عَلَى الإِطْلَاقِ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُعَدَّ قَوْلاً؛ لِأَنَّهُمْ:

- إِنْ قَالُوا ذَلِكَ مَعَ جَهْلِهِمْ بِهِ وَبِمَنْفَعَتِهِ، فَهُوَ حُكْمٌ عَلَيْهِ قَبْلَ تَصَوُّرِهِ، فَيَكُونُ بَاطِلاً.

- وَإِنْ كَانَ مَعَ عِلْمِهِمْ بِذَلِكَ، تَعَيَّنَ - كَمَا عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الأَئِمَّةِ - حَمْلُ كَلَامِهِمْ عَلَى مَا وَرَاءَ القَدْرِ المُحْتَاجِ إِلَيْهِ؛ الَّذِي لَخَّصَهُ أَئِمَّةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَتَعَاطَوْهُ وَوَصَّوا بِالمُحَافَظَةِ عَلَيْهِ؛ إِذْ لَا شُبْهَةَ تُوهِمُ حُرْمَتَهُ، ....

قصارة

وكلا الدَّليلين في غاية السُّقوط:

أمَّا الأوَّل: فإنَّ كثيراً من علوم الفلاسفة نقلت إلى الإسلام، وأثبتها الأئمَّة على سبيل الوجوب أوِ النَّدب كـ: التَّوقيت، والطِّبِّ، والحساب.

والثَّاني: أنَّ المنطق مركوزٌ في الطِّباع بنقل الإجماع؛ إذ حاصله استدلالٌ بوجود أحدِ المتلازمين على الآخر، وبعدمه على عدمه، أوِ استدلالٌ بوجود أحدِ المتعاندين على عدم الآخر، أو بعدمه على وجوده، وهذا لا ينكره عاقلٌ، وحينئذٍ فليس للفلاسفة إلَّا مجرَّد النِّسبة والاصطلاح، ولا جرم أنَّ مَن له ذهنٌ سليمٌ لا يحتاج إلى الاصطلاحات المنطقيَّة، كما لا يحتاج العربيُّ إلى تعلُّم اصطلاحات العربيَّة.

قوله: (وَعَزَاهُ السُّيُوطِيُّ... إلخ) قد صرح رضي الله تعالى عنه في «النُّقاية» و«الإتقان» بتحريم المنطق، وراجعه في ذلك ناصر السُّنَّة أبو عبد الله المغيلي نظماً ونثراً حتَّى رجع عن ذلك، كما قاله الفقيه سيِّدي أحمد بابا، ويدلُّ لهذا مدحه إيَّاه في نظم «العقود»[٢].

قوله: (بَعْضُ أَهْلِ التَّحْقِيقِ) عنى به الهلاليَّ.

قوله: (مَعَ جَهْلِهِمْ بِهِ) كما يحكى أنَّ ابن الصلاح اشتغل به نحواً من عشرين عاماً، فلم يحصل فيه على طائلٍ، فرجع عنه وحرَّمه.

قوله: (وَوَصَّوا بِالمُحَافَظَةِ عَلَيْهِ) قد نقل الولي الصالح السَّنوسيُّ عنِ الإمام الأبي في «شرحه على مسلم»: «أنَّ الشَّيخ ابن عرفة كان يوصي تلامذته عليه، ويؤكِّد الوصية».

---

(١) انظر: «شرح عقود الجمان في المعاني والبيان» للسيوطي (ص: ٨٩)، «إتمام الدراية لقراء النقاية» للسيوطي (ص: ١٨٠).

(٢) وما في «شرح العقود» للإمام السيوطي ذمٌّ لهذا الفن، فلعل المحشي وهم في نقله المدح، انظر: «شرح عقود الجمان» للإمام السيوطي (ص: ٢٠).

فَيَكُونُ الخِلَافُ فِي حَالٍ، لَا حَقِيقِيًّا.

(٢) ـ وَالقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ، وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ الغَزَالِيِّ(١)، وَابْنِ عَرَفَةَ فِي [أ/٦] نَقْلِ الأَبِّيِّ عَنْهُ، وَالسَّنُوسِيِّ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ الحَقُّ؛ لِأَنَّهُ وَسِيلَةٌ إِلَى تَحْصِيلِ العُلُومِ الَّتِي مِنْهَا مَنْدُوبٌ وَوَاجِبٌ.

وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ وَاجِباً مَعَ أَنَّهُ يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى العِلْمِ الوَاجِبِ كَالعَقَائِدِ؛ لِأَنَّ تَحْصِيلَ العُلُومِ الوَاجِبَةِ لَيْسَ مَوْقُوفاً عَلَيْهِ؛ لِحُصُولِهَا لِمَنْ لَا يُحْصَى كَثْرَةً مِنَ العُلَمَاءِ الَّذِينَ لَمْ يَتَعَاطَوْهُ، فَلَيْسَ حُصُولُ العُلُومِ الكَسْبِيَّةِ(٢) بِدُونِهِ مِنْ خَوَارِقِ العَادَاتِ(٣)، بَلْ هُوَ شَائِعٌ كَثِيرٌ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ السَّنُوسِيُّ(٤)، خِلَافاً لِمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ اليُوسِيُّ فِي «حَاشِيَتِهِ»(٥)، وَلِمَا فِي «شَرْحِ المَطَالِعِ»(٦) مِنَ الحُكْمِ بِوُجُوبِ مَعْرِفَتِهِ، ....

قصَارة ________________________________

وقال الغزاليُّ: «مَن لا معرفة له بالمنطق لا يوثق بعلمه»، نقله زكريا في «شرح إيساغوجي».

وقال أبو عليٍّ الماكريُّ: هذا الفنُّ لا يعطيه الله بكماله إلَّا لمَن أحبَّ مِن أوليائه.

قوله: (فَيَكُونُ الخِلَافُ فِي حَالٍ) أي: لفظيًّا، ومعناه: أنَّه لوِ اطَّلع عليه اليوم المحرِّمون له مِن حيث إنَّه يشوِّش الفِكر، ونحو ذلك؛ لأجازوه كما أنَّه لو بقي على حاله الأوَّل لحرَّمه المجيزون له؛ لاشتماله على بعض الأمور المفسدة للعقائد كقولهم فيه بالجنس المنفرد، وتمثيلهم له بالعقل المفارق الَّذي هو عند القائل به جوهر مجرَّد، وتقسيمهم له إلى عشرة عقول؛ الَّتي لا يقسمها لذلك إلَّا الفلاسفة، وتمثيلهم أيضاً للكلِّيِّ الَّذي لا نهاية له بحركة الأفلاك إلى غير ذلك، وحيث هذَّبه الأئمَّة زالتِ العِلَّة، فيزول معلولها وهو التَّحريم.

قوله: (فِي نَقْلِ الأَبِّيِّ عَنْهُ) أي: لا في «منطقه»، فإنَّه صرَّح فيه بالوجوب.

قوله: (وَغَيْرِهِمْ) أي: مِنَ المتكلِّمين والأصوليِّين وكثيرٍ مِنَ الفقهاء.

قوله: (كَمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ السَّنُوسِيُّ) في «شرح منطق ابن عرفة» معترضاً تعبيره بالوجوب.

---

(١) انظر: «المستصفى من علم الأصول» للغزالي (١/ ٢٠).

(٢) في (ج): «المُكْتَسَبَةِ» بدلاً من «الكَسْبِيَّةِ».

(٣) في (ب) و(ج): «العَادَةِ» بدلاً من «العَادَاتِ».

(٤) في «شرحه على إيساغوجي»؛ انظر: «شرح إيساغوجي» للسنوسي مخطوط الأزهرية «١٢٩٨٦٣» (لوحة: ٢).

(٥) انظر: «حواشي اليوسي على شرح الكبرى للسنوسي» (١/ ٢٧٧).

(٦) انظر: «شرح المطالع» للقطب الرازي (١/ ٢٧).

فَإِنَّهُ [ب/ ٥] ضَعِيفٌ.

(٣) ـ **وَالقَوْلُ الثَّالِثُ**: جَوَازُهُ لِمَنْ وَثِقَ بِصِحَّةِ ذِهْنِهِ، وَمَارَسَ الكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَهُوَ المُخْتَارُ عِنْدَ الشَّيْخِ تَقِي الدِّينِ السُّبْكِيِّ[١].

وَالنَّوَاوِيُّ نِسْبَةً إِلَى «نَوَى»، وَهِيَ قَرْيَةٌ مِنْ قُرَى الشَّامِ، وَالنِّسْبَةُ إِلَيْهَا: «نَوَوِيٌّ» مِنْ غَيْرِ أَلِفٍ[٢]، وَزِيَادَةُ الأَلِفِ فِيهِ جَائِزَةٌ عِوَضاً مِنْ إِحْدَى يَائَيِ النَّسَبِ إِذَا حُذِفَتْ ـ كَمَا هُنَا [ج/ ٤] ـ، ....

قصَّارة

والشَّيخ السَّنوسيُّ هو الإمام أبو عبد الله محمَّد ابن الولي الصَّالح أبي يعقوب يوسف بن عمر بن شعيب السَّنوسيُّ نسبةً إلى بني سنوس قبيلةً بالمغرب، ببوادي تلمسان، ذكر الشَّيخ أبو العبَّاس بابا: أنَّه شريفٌ حسَنيٌّ مِن قبل أمِّ أبيه، توفِّي بعد عصر يوم الأحد ثامن عشر جمادى الأخيرة عام خمسةٍ وتسعين وثمان مئة.

قوله: (فَإِنَّهُ ضَعِيفٌ) أي: سواءٌ حملنا الوجوب على الوجوب العينيِّ أوِ الكفائيِّ، وهما مذهبان ذكرهما السَّيِّد في «حاشيته»، وكونه عيناً في غاية الضِّعف، وكأنَّ قائله يقول بوجوب معرفة الله تعالى بالدَّليل التَّفصيليِّ عيناً، ويزعم أنَّه لا يتأتَّى إلَّا بالمنطق، وكلاهما غير مسلَّم.

قوله: (وَهُوَ المُخْتَارُ عِنْدَ الشَّيْخِ تَقِي الدِّينِ السُّبْكِيِّ) المفهوم مِن كلام الأئمَّة عكس ما اختاره السُّبكيُّ، وصحَّحه النَّاظم؛ إذ كاملُ القريحة ربَّما استغنى عنه كحال السَّلف الصَّالح، وإنَّما يحتاجُ إليه النَّاقصُ ليحصل له الكمال، وأيضاً: المنطقُ آلةٌ توصل إلى ممارسة الكتاب والسُّنَّة وفهمهما، ومَن حصَّلهما دونه استغنى عنه؛ إذ لا فائدة في تعليم السَّبب بعد حصول المسبَّب؛ لأنَّه تحصيلُ الحاصل.

قوله: (مِنْ قُرَى الشَّامِ) مثله في «القاموس»، فقول قدورة: «مِن قرى مصر» وهمٌ.

والنَّوويُّ هو الإمام الحافظ أبو زكريا يحيى بن شرف النَّوويُّ الشَّافعيُّ، قال التَّقي السُّبكيُّ: مجموع ما اجتمع في النَّوويِّ لم يجتمع بعد الصَّحابة والتَّابعين في غيره، وذكر المناويُّ: إنَّه لم يمت حتَّى تقطَّب، وظهرت له كراماتٌ كثيرةٌ مِن سماع الهاتف، وانشقاق الحائط، وفتح الباب المقفل، وكان يقول بحرمة النَّظر للأمرد، ولو بلا شهوة، فامتحنه بعض المرد، وصعد إلى أعلى

---

(١) انظر: «فتاوى التقي السبكي» (٢/ ٦٤٤).

(٢) في الطبعة الأميرية: «بِغَيْرِ أَلِفٍ» بدلاً من «مِنْ غَيْرِ أَلِفٍ».

نَصَّ عَلَيْهِ فِي «التَّسْهِيلِ»؛ إِذْ قَالَ: «وَقَدْ يُعَوَّضُ مِنْ إِحْدَى يَائَي النَّسَبِ أَلِفٌ قَبْلَ اللَّامِ، وَشَذَّ اجْتِمَاعُهُمَا». اهـ[١]. فَسَقَطَ القَوْلُ بِأَنَّهُ لِلضَّرُورَةِ، أَوْ لِلإِشْبَاعِ.

✿ ✿ ✿

قصَارة

خلوته وأكبَّ عليه، فبمجرَّد وقوع بصره عليه سقط لحم وجه الأمرد، وانتصب للتَّصنيف فكان لا ينام اللَّيل، واستمرَّ على ذلك حتَّى هجمت عليه المنيةُ سنة ٦٧٦، ودفن بنوى.

قوله: (نَصَّ عَلَيْهِ فِي «التَّسْهِيلِ») وقال في «الكافية» أيضاً:

وَأَلِفُ «الشَّآم» وَ«اليَمَانِي» قَدْ عَوَّضُوهُمَا مِنَ اليَا الثَّانِي[٢]

قوله: (فَسَقَطَ القَوْلُ بِأَنَّهُ لِلضَّرُورَةِ) قائله سيِّدي سعيد[٣].

وأيضاً: مقابلتُهُ الإشباع بالضَّرورة غير صوابٍ؛ لأنَّ الإشباعَ ليس بمقيسٍ، فلا يجوز للمولَّدين إلَّا في الضَّرورة، وما ذهب إليه في الآية غير صحيحٍ، وإن قيل به؛ إذ فيه الحمل على غير المقيس.

والصَّوابُ: أنَّ الألف بدل عين الكلمة، وأنَّه استفعل مِنَ السُّكون؛ أي: ما انتقلوا مِن كون الإيمان إلى كون الكفر.

✿ ✿ ✿

---

(١) انظر: «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» لابن مالك (ص: ٢٦٦).

(٢) هكذا في النسخ المعتمدة، ورواية البيت في مطبوع «شرح الكافية الشافية» (٤/ ١٩٣٦):

وَأَلِفُ «الشَّآم» وَ«اليَمَانِي» جَاءَ مُعَوِّضاً مِنَ اليَا الثَّانِي

(٣) انظر: «مجموع السلم المرونق» (ص: ٣٧٣).

(أَنْوَاعُ العِلْمِ الحَادِثِ)

وَصْفُهُ[١] العِلْمَ بِـ «الحَادِثِ»؛ لِزِيَادَةِ البَيَانِ، وَإِلَّا فَذِكْرُ «الأَنْوَاعِ» يُخْرِجُ: العِلْمَ القَدِيمَ؛ لِأَنَّهُ وَاحِدٌ لَا تَعَدُّدَ لَهُ عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَ الجُمْهُورِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ.

وَالعِلْمُ الحَادِثُ عِنْدَ القَوْمِ هُوَ: «حُصُولُ صُورَةِ الشَّيْءِ فِي العَقْلِ».

وَالشَّيْءُ هُنَا بِالمَعْنَى اللُّغَوِيِّ، فَيَصْدُقُ بِالمُوجُودِ وَالمَعْدُومِ، وَبِالمُفْرَدِ[٢] وَالنِّسْبَةِ؛ مُطَابِقَةً لِلْوَاقِعِ وَغَيْرَ مُطَابِقَةٍ.

قصَارة

(أَنْوَاعُ العِلْمِ الحَادِثِ)

لمَّا كان الغرض مِنَ المنطق معرفة كيفيَّة التَّوصُّل ببعض العلوم الحادثة إلى بعضٍ، حَسُن أن يعرِّف العلم الحادث أوَّلاً، وينوِّع باعتبار طريقه الموصل إليه، وباعتبار أنَّ مِن شأنه الإيصال أوِ الإيصال إليه، وأن يخصَّ كلٌّ باسمٍ يُعرف به.

قوله: (لِزِيَادَةِ البَيَانِ) فيه تنكيتٌ على مَن يقول: «إنَّه لإخراج علم الله تعالى القديم»، **ووجه الرَّدِّ**: ما أشار له الشَّارح مِن أنَّ العلم القديم خرج بذكر «الأنواع» أوَّلاً.

قوله: (عِنْدَ القَوْمِ) المرادُ بهم: الحكماء، وهذا التَّعريف مبنيٌّ على الوجود الذِّهنيِّ، ويتناول: الظَّنَّ، والجهل المركَّب، والتَّقليد، بلِ الشَّكَّ والوهمَ، وتسميتها: «عِلْماً» مخالفٌ للُّغة والعرف العامِّ والشَّرع، لكن لا مشاحة في الاصطلاح.

قوله: (وَالشَّيْءُ هُنَا بِالمَعْنَى اللُّغَوِيِّ) أي: لا بالمعنى المصطلح عليه عند محقِّقي المتكلِّمين؛ لأنَّ المعدوم عندهم ليس بشيءٍ، ومرادُهم: نفي تقرُّر الذَّوات في الخارج بدون الوجود ردًّا على المعتزلة، وذلك أنَّ أكثر المعتزلة قالوا: المعدوم الممكن قبل وجوده شيءٌ وذواتٌ ثابتةٌ متقرِّرةٌ في نفسها في الخارج؛ إلَّا أنَّ الممكنات قبل أن تُكسَى بنور الوجود كأشياء مخبوءةٍ في بيتٍ مظلمٍ، ثمَّ يفيض الله تعالى على مَن شاء منها نورَ الوجود، فيبرز للعيان، فالفاعلُ المختارُ إنَّما فعل عندهم الوجود لا الذَّوات.

---

(١) في (ج): «وَصَفَ» بدلاً من «وَصْفُهُ».

(٢) في (ب) و(ج): «وَالمُفْرَدِ» بدلاً من «وَبِالمُفْرَدِ».

وَصُورَةُ الشَّيْءِ: مِثَالُهُ الْمُطَابِقُ لَهُ، الْمُنْطَبِعُ فِي العَقْلِ انْطِبَاعَ الصُّورِ الْمُبْصَرَاتِ فِي الْمِرْآةِ.

وَاعْتُرِضَ تَعْرِيفُ العِلْمِ بِمَا مَرَّ: بِأَنَّ الْحُصُولَ وَصْفٌ لِلْصُّورَةِ، وَالعِلْمُ وَصْفٌ لِلعَالِمِ، فَلَا يُفَسَّرُ بِهِ.

وَأَجَابَ السَّعْدُ: بِأَنَّ الْمُعَرِّفَ لِلْعِلْمِ هُوَ حُصُولُ الصُّورَةِ فِي العَقْلِ، لَا مُجَرَّدُ الْحُصُولِ، وَالعَالِمُ كَمَا يَتَّصِفُ بِالعِلْمِ يَتَّصِفُ بِحُصُولِ الصُّورَةِ فِي عَقْلِهِ. اهـ[1].

وَعَرَّفَهُ ابْنُ عَرَفَةَ وَالسَّيِّدُ بِـ: «أَنَّهُ الإِدْرَاكُ»، وَهُوَ مُسَاوٍ لِلأَوَّلِ.

وَمَنْ[2] عَرَّفَ العِلْمَ هَهُنَا بِـ: «أَنَّهُ مَعْرِفَةُ المَعْلُومِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ»، ....

قصَارة

قال البدر الزَّركشيُّ: وهذا يجرُّ بهم إلى القول بقِدم العالَم، وعندنا الموجود ليس بشيءٍ؛ أي: ذاتٍ قبل الوجود، فالفاعلُ المختارُ فعل الذَّوات ووجوداتها.

قوله: (الْمُنْطَبِعُ فِي العَقْلِ) أي: بأن ترسم صورَتُهُ في العقل، **فمعنى «تصوُّر الإنسان»:** ارتسام صورة منه في العقل، بها يمتاز الإنسان عن غيره، كما تثبت صورة الشَّيء في المرآة؛ إلَّا أنَّ المرآة تثبت فيها مثل المحسوسات، والنَّفس تنطبع فيها مثل المعقولات.

قوله: (وَأَجَابَ السَّعْدُ) أي: في «شرح الشَّمسيَّة».

قوله: (بِـ: «أَنَّهُ الإِدْرَاكُ») **فيه:** أنَّ الإدراك مجازٌ عنِ العلم؛ لأنَّ معناه الحقيقيُّ هو اللُّحوقُ والوصول، والمجازُ لا يُستعمل في الحدود؛ **فإن أجيب:** باشتهاره في معنى العلم، **قلنا:** يلزمُ عليه إذاً تعريف الشَّيء بنفسه، فكأنَّه قيل: هو أيِ: العلم.

قوله: (وَهُوَ مُسَاوٍ لِلأَوَّلِ) أعني: حصول صورة الشَّيء في العقل، وفيه تسامحٌ؛ لأنَّ الإدراك ليس هو الحصول، بل هو الوصول؛ يقال: «أَدْرَكْتُ الشَّيْءَ» وصلتُ إليه، والحصولُ لازمٌ عنه.

قوله: (مَعْرِفَةُ المَعْلُومِ) هذا التَّعريف للقاضي أبي بكر الباقلَّانيِّ.

وأورد عليه: أنَّ فيه دوراً، وأنَّ قوله: «عَلَى مَا هُوَ بِهِ» قيدٌ زائدٌ لا حاجة إليه؛ إذِ المعرفةُ لا تكون إلَّا كذلك؛ لأنَّ إدراك الشَّيء على غير ما هو به جهالةٌ، لا معرفة.

---

(١) انظر: «شرح الرسالة الشمسية» للسعد التفتازاني (ص: ٩٧).

(٢) في الطبعة الأميرية: «وَأَمَّا مَنْ» بدلاً من «وَمَنْ».

كَمَا لِبَعْضِ الشُّرَّاحِ، فَقَدْ خَرَجَ عَنْ مُصْطَلَحِ القَوْمِ إِلَى مُصْطَلَحِ الأُصُولِ، وَلَزِمَهُ فَسَادُ العَكْسِ بِخُرُوجِ[1]: الظَّنِّ وَالِاعْتِقَادِ الفَاسِدِ، مَعَ أَنَّهُمَا مِنْ أَفْرَادِ المُعَرَّفِ هُنَا.

وَأَكْثَرُ مِنْهُ فَسَاداً تَعْرِيفُ مَنْ عَرَّفَهُ بِـ: «حُكْمُ الذِّهْنِ الجَازِمُ المُطَابِقُ لِمُوجِبٍ»؛ لِزِيَادَتِهِ عَلَى مَا قَبْلَهُ بِخُرُوجِ: الِاعْتِقَادِ الصَّحِيحِ وَجَمِيعِ التَّصَوُّرَاتِ؛ ذَكَرَهُ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ، وَهُوَ وَاضِحٌ.

وَالدَّوْرُ الَّذِي أَوْرَدُوهُ عَلَى تَعْرِيفِهِ بِـ: «أَنَّهُ مَعْرِفَةُ المَعْلُومِ»، الحَقُّ فِي الجَوَابِ عَنْهُ: أَنَّ المُرَادَ بِـ «المَعْلُومِ»: ذَاتُهُ لَا بِقَيْدِ وَصْفُهُ العُنْوَانِيِّ الَّذِي هُوَ العِلْمُ.

قصَارة

قوله: (كَمَا لِبَعْضِ الشُّرَّاحِ) هو سيِّدي سعيد، فإنَّه قال: «والمختارُ قول القاضي: أنَّه معرفة المعلوم»[2].

قوله: (وَلَزِمَهُ فَسَادُ العَكْسِ) قال شيخنا اليازغيُّ: هذا هو وجه خروجه عن مصطلح القوم لا شيء زائد عليه، **فصوابُ العبارة إذاً:** فقد خرج عن مصطلح القوم إلى مصطلح الأصوليِّين؛ لأنَّ العلم عند المناطقة شاملٌ للظَّنِّ وللاعتقاد الفاسد، وهما خارجان عن هذا الحدِّ، وعند الأصوليِّين خاصٌّ باليقين.

قوله: (وَأَكْثَرُ مِنْهُ فَسَاداً تَعْرِيفُ مَنْ عَرَّفَهُ بِـ: حُكْمُ الذِّهْنِ... إلخ) فقوله: «حكم الذِّهن» مخرجٌ لجميع التَّصوُّرات؛ إذ لا حكم فيها، و: «الجازم» مخرجٌ للظَّنِّ، وقد كان خرج عنِ التَّعريف قبله أيضاً، و: «المطابق» مخرجٌ للفاسد وقد خرج أيضاً عنِ التَّعريف قبله، و: «لموجب» مخرجٌ للاعتقاد الصَّحيح، فقدِ اتَّضح زيادة فساد هذا على ما قبله، وممَّن عرَّف العلم هنا بهذا التَّعريف الشَّيخ عبد اللَّطيف.

قوله: (وَالدَّوْرُ الَّذِي أَوْرَدُوهُ) بيانُهُ: أنَّ «المعلوم» اسم مفعولٍ مشتقٌّ من العِلم الَّذي هو المصدر، ومعرفةُ المشتقِّ متوقِّفةٌ على معرفة المشتقِّ منه، فآل الأمرُ إلى أنَّ العلم توقَّف على معرفة المعلوم، ومعرفةَ المعلوم توقَّفت على العِلم، وهذا عين الدَّور.

قوله: (أَنَّ المُرَادَ بِـ «المَعْلُومِ»: ذَاتُهُ... إلخ) اعلم: أنَّ الوصف يُرادُ منه تارةً الذَّات والمعنى

---

(١) في (ب): «لِخُرُوجِ» بدلاً من «بِخُرُوجِ».

(٢) انظر: «مجموع السلم المرونق» (ص: ٣٨١).

وَأَمَّا الجَوَابُ: «بِانْفِكَاكِ الجِهَةِ»، أَوْ: «بِأَنَّ الدَّوْرَ مَعِيٌّ، لَا سَبْقِيٌّ، وَالمُحَالُ الثَّانِي دُونَ الأَوَّلِ»، فَكِلَاهُمَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ[(١)] تَوَقُّفَ المُشْتَقِّ عَلَى مَعْرِفَةِ المُشْتَقِّ مِنْهُ مِنْ جِهَةِ المَعْنَى وَاللَّفْظِ، وَلِأَنَّ مَعْرِفَةَ المُعَرِّفِ ـ بِالكَسْرِ ـ سَبَبٌ فِي مَعْرِفَةِ المُعَرَّفِ[(٢)]، فَهُوَ سَبْقِيٌّ، لَا مَعِيٌّ.

قَوْلُهُ:

(١٩) إِدْرَاكُ مُفْـرَدٍ: «تَـصَـوُّراً» عُـلِـمْ   وَدَرْكُ نِـسْـبَـةٍ بِـ«تَـصْـدِيـقٍ» وُسِـمْ

قَسَّم «العِلْمَ» المَذْكُورَ إِلَى: تَصَوُّرٍ، وَتَصْدِيقٍ.

وَفَسَّرَ التَّصَوُّرَ بِـ: «أَنَّهُ إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ»، وَالمُفْرَدُ[(٣)]: «مَا سِوَى وُقُوعِ النِّسْبَةِ التَّامَّةِ أَوْ لَا وُقُوعِهَا»:

ـ فَيَدْخُلُ فِيهِ: المَحْكُومُ عَلَيْهِ وَالمَحْكُومُ بِهِ كَـ: «الإِنْسَانِ، وَالكَاتِبِ» فِي قَوْلِكَ: «الإِنْسَانُ كَاتِبٌ».

قصَارة

معاً، وتارةً الذَّات فقط كـ: «ضارب»، فأطلق المعلوم هنا وأريد الشَّيء؛ إذ لفظُ «المعلوم» يدلُّ على شيءٍ متَّصفٍ بالمعلوميَّة، فألغي ذلك الوصف العنوانيُّ الَّذي هو المعلوميَّة، ورُوعي الشَّيء فقط.

قوله: («بِانْفِكَاكِ الجِهَةِ») يعني: أنَّ توقُّف العِلم على المعلوم مِن جهة التَّصوُّر، وتوقُّف المعلوم على العلم مِن جهة الاشتقاق.

قوله: (أَوْ: بِأَنَّ الدَّوْرَ مَعِيٌّ) الدَّورُ المعيُّ: «أن يتوقَّف وجود كلٍّ مِن الأمرين في الخارج أوِ الذِّهن على مصاحبة الآخر»، كما في: الجوهر والعَرَض، والأبوَّة والبنوَّة؛ المثالُ الأوَّل للخارج، والثَّاني للذِّهن، وهذا لا استحالة فيه، بل هو واجبٌ.

قوله: (إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ) أي: إدراك العقل المعنى المفرد؛ أي: وصول النَّفس إلى المعنى بتمامه كـ: إدراك معنى «الإنسان» وهي: «الحَيَوَانيَّة والنَّاطقيَّة» يسمَّى في الاصطلاح: «تصوُّراً».

---

(١) في الطبعة الفاسية: «وَإِنْ» بدلاً من «لِأَنَّ».

(٢) في (ب): زيادة «بِالفَتْحِ».

(٣) في (أ): «وَالمُرَادُ بِالمُفْرَدِ» بدلاً من «وَالمُفْرَدُ».

- **وَتَدْخُلُ فِيهِ**: النِّسْبَةُ الحُكْمِيَّةُ الَّتِي هِيَ مَوْرِدُ الإِيجَابِ وَالسَّلْبِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ الحُكْمِ، كَمَا يَقَعُ مِنَ الشَّاكِّ.

- **وَتَدْخُلُ فِيهِ أَيْضاً**: النِّسْبَةُ النَّاقِصَةُ كَنِسْبَةِ المُضَافِ إِلَى المُضَافِ إِلَيْهِ، وَالنَّعْتِ إِلَى المَنْعُوتِ، وَالنِّسْبَةُ الإِنْشَائِيَّةُ وَالمَشْكُوكُ فِيهَا عَلَى السَّوَاءِ، وَغَيْرُ المَقْصُودَةِ كَنِسْبَةِ الجُمْلَةِ الوَاقِعَةِ صِلَةً أَوْ خَبَراً، فَإِدْرَاكُ [أ/٧] كُلٍّ مِنْ هَذِهِ الأَشْيَاءِ تَصَوُّرٌ.

وَأَمَّا التَّصْدِيقُ فَفَسَّرَهُ بِـ: «أَنَّهُ(١) إِدْرَاكُ النِّسْبَةِ»، **وَأَرَادَ بِهَا**: الحُكْمَ؛ لِيُطَابِقَ قَوْلَ جُمْهُورِ الحُكَمَاءِ: «أَنَّ التَّصْدِيقَ هُوَ: إِدْرَاكُ وُقُوعِ النِّسْبَةِ أَوْ لَا وُقُوعِهَا»، وَهُوَ مُرَادِفٌ لِلْحُكْمِ؛ أَيِ: العِلْمُ بِثُبُوتِ أَمْرٍ لِأَمْرٍ أَوِ انْتِفَاءِ أَمْرٍ عَنْ أَمْرٍ، ....

قصَارة

قوله: (كَمَا يَقَعُ مِنَ الشَّاكِّ) أي: يتصوَّر المحكوم عليه والمحكوم به ومعنى النِّسبة، ويشكُّ في وقوعها أو لا وقوعها، فلو لم يتصوَّر النِّسبة لم يمكنه أن يشكَّ فيها هل هي واقعةٌ أو ليست بواقعةٍ؟

قوله: (وَالنِّسْبَةُ الإِنْشَائِيَّةُ) أي: لأنَّها لا تحتمل صدقاً ولا كذباً.

قوله: (وَالمَشْكُوكُ فِيهَا عَلَى السَّوَاءِ) تبع في هذا الهلاليَّ، وفيه نظرٌ؛ إذ هو مكرَّرٌ مع قوله قبل: «وَتَدْخُلُ فِيهِ النِّسْبَةُ الحُكْمِيَّةُ... كَمَا يَقَعُ مِنَ الشَّاكِّ».

قوله: (وَأَرَادَ بِهَا: الحُكْمَ) أي: فهو مِن باب استعمال اللَّفظ في غير ما وُضِعَ له، وحملُهُ على هذا التَّجوُّز عدم وجدان قول بكون مسمَّى التَّصديق النِّسبة فقط.

قوله: (هُوَ: إِدْرَاكُ وُقُوعِ النِّسْبَةِ) معنى قولهم: «إدراك وقوع النِّسبة... إلخ»؛ أيِ: العلم بوقوعها أو لا؛ أيِ: اعتقاد أنَّها واقعةٌ أو ليست بواقعةٍ؛ سواءٌ كان ذلك الاعتقاد جازماً أم لا، فيدخل: الظَّنُّ، دون الشَّكِّ والوَهم؛ إذ لا اعتقادَ فيهما.

وهذا المعنى الَّذي فسَّر به التَّصديق هو معنى الحكم عند المناطقة، كما أشار إليه الشَّارح بقوله: «وهو مرادفٌ للحكم؛ أيِ: العلم بثبوت... إلخ» هذا هو الحكم أيضاً عند المتكلِّمين.

وحاصله: أنَّ التَّصديق مرادفٌ للحكم عند المناطقة، والحكمُ عند المناطقة يرادفُ الحكم عند المتكلِّمين، بل هو بعينه، ثمَّ إنَّ قولهم: «وقوع النِّسبة أو لا وقوعها» يُوهم ـ كما قال شيخنا سيِّدي الطَّيِّب ـ أن لا نسبة في السَّلب، وليس كذلك، ولكنَّهم أرادوا النِّسبة الثُّبوتيَّة.

---

(١) في (ج): «بِقَوْلِهِ: إِنَّهُ» بدلاً من «بِـ: أَنَّهُ».

أَوْ بِوُقُوعِ النِّسْبَةِ الِاتِّصَالِيَّةِ وَالِانْفِصَالِيَّةِ، فَإِدْرَاكُ مَضْمُونِ ذَلِكَ كُلِّهِ تَصْدِيقٌ؛ سَوَاءٌ كَانَ جَازِماً أَمْ لَا، مُطَابِقاً لِلْوَاقِعِ أَمْ لَا.

وَعِنْدَ الإِمَامِ الرَّازِيّ[١]: التَّصْدِيقُ عِبَارَةٌ عَنْ مَجْمُوعِ أَرْبَعَةِ إِدْرَاكَاتٍ: إِدْرَاكِ المَحْكُومِ عَلَيْهِ، وَإِدْرَاكُ المَحْكُومِ بِهِ، وَإِدْرَاكِ النِّسْبَةِ الحُكْمِيَّةِ، وَإِدْرَاكِ أَنَّهَا وَاقِعَةٌ أَوْ لَيْسَتْ وَاقِعَةً؛

قصَّارة

قوله: (الِاتِّصَالِيَّةِ وَالِانْفِصَالِيَّةِ) على حذف موصوفٍ؛ أي: في القضيَّة الاتِّصاليَّة، أو في القضيَّة الانفصاليَّة، لكن ليس فيه كبير فائدةٍ؛ إذِ النِّسبةُ لا تختلفُ ثبوتاً وانتفاءً باعتبار الحمليَّات والشَّرطيَّات.

قوله: (أَمْ لَا) يدخل فيه ـ كما تقدَّم ـ: الظَّنُّ فقط، دون الشَّكِّ والوهم؛ إذ لا حكم فيهما.

قوله: (وَعِنْدَ الإِمَامِ الرَّازِيِّ) وهو الملقَّب بـ «الفخر» أيضاً، وهو الإمام أبو عبد الله محمَّد بن عمر بنِ الحسين البكري الطبرستانيُّ الأصل الرَّازيُّ المولد، المعروف بابن الخطيب.

فاق أهل زمانه في علم الكلام وعلم الأوائل، وله التَّصانيف العجيبة، والاختراعات الغريبة، ومناقبه أكثر مِن أن تُحصى، حكى شرف الدِّين بن عنين: أنَّه حضر درسه يوماً بخوارزم، وكان اليوم شاتياً وقد سقط ثلجٌ كثيرٌ، وخوارزم بردها في غاية الشِّدَّة، فسقطت بالقرب منه حمامةٌ وقد طردها بعض الجوارح، فلمَّا وقعت لم تقدر على الطَّيران مِن شدَّة البرد والخوف، فلمَّا قام الإمام مِنَ الدَّرس وقف عليها، وأخذها فأنشده ابن عنين في الحال مِن أبياتٍ: [من الكامل]

مَنْ نَبَّأَ الوَرْقَاءَ أَنَّ مَحَلَّكُمْ ... حَرَمٌ، وَأَنَّكَ مَلْجَأٌ لِلْخَائِفِ؟
وَفَدَتْ عَلَيْكَ وَقَدْ تَدَانَى حَتْفُهَا ... فَحَبَوْتَهَا بِبَقَائِهَا المُسْتَأْنَفِ

توفي رحمه الله بالرَّي يوم الاثنين عيد الفطر سنة ستٍّ وست مئة بمدينة هراة، وهو ابن ثلاث وستين سنة، ومِن نظمه: [من الطويل]

نِهَايَةُ أَقْدَامِ العُقُولِ عِقَالُ ... وَأَكْثَرُ سَعْيِ العَالَمِينَ ضَلَالُ
وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طُولَ عُمْرِنَا ... سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا
وَأَرْوَاحُنَا فِي وَحْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا ... وَحَاصِلُ دُنْيَانَا أَذًى وَوَبَالُ

قوله: (وَإِدْرَاكِ أَنَّهَا وَاقِعَةٌ) أي: الحكم بذلك.

---

(١) «الرَّازيّ» زيادة من نسخة المحشّي.

فَهُوَ عِنْدَ الجُمْهُورِ بَسِيطٌ، وَعِنْدَ الإِمَامِ مُرَكَّبٌ مِنْ أَرْبَعَةِ أَجْزَاءٍ، وَالإِدْرَاكَاتُ [ب/ ٦] الثَّلَاثَةُ الأُوَلُ عِنْدَهُمْ: شُرُوطٌ لَهُ، وَعِنْدَهُ: أَجْزَاءٌ لَهُ.

وَرَجَّحَ السَّيِّدُ مَذْهَبَ الجُمْهُورِ بِأَنَّ تَقْسِيمَ العِلْمِ إِلَى هَذَيْنِ القِسْمَيْنِ إِنَّمَا هُوَ لِامْتِيَازِ كُلٍّ مِنْهُمَا عَنِ الآخَرِ بِطَرِيقٍ يُسْتَحْصَلُ[١] بِهِ، وَقَدِ اخْتُصَّ الإِدْرَاكُ المُسَمَّى بِالحُكْمِ بِطَرِيقٍ وَاحِدٍ وَهُوَ الحُجَّةُ، وَمَا عَدَاهُ مِنْ سَائِرِ الإِدْرَاكَاتِ لَهُ طَرِيقٌ آخَرُ هُوَ القَوْلُ الشَّارِحُ، فَلَا فَائِدَةَ فِي ضَمِّ الإِدْرَاكَاتِ الثَّلَاثَةِ إِلَى الحُكْمِ مَعَ مُشَارَكَتِهَا لِسَائِرِ التَّصَوُّرَاتِ فِي طَرِيقِهَا؛ إِذْ لَمْ يَجْعَلُوا لِهَذَا المَجْمُوعِ طَرِيقاً يَخُصُّهُ، فَمَنْ لَاحَظَ مَقْصُودَ هَذَا الفَنِّ وَهُوَ بَيَانُ الطَّرِيقِ المُوَصِّلِ إِلَى العِلْمِ لَمْ يَلْتَبِسْ عَلَيْهِ أَنَّ الوَاجِبَ فِي تَقْسِيمِهِ مُلَاحَظَةُ الامْتِيَازِ فِي الطَّرِيقِ. اهـ بِاخْتِصَارٍ[٢].

وَاعْلَمْ أَنَّهُ اخْتُلِفَ فِي الحُكْمِ:

- **فَقِيلَ:** «هُوَ: فِعْلٌ لِلنَّفْسِ زَائِدٌ عَلَى العِلْمِ».
- **وَقِيلَ:** «هُوَ: حَدِيثُ النَّفْسِ التَّابِعُ لِلعِلْمِ»، وَهَذَا أَيْضاً فِعْلٌ[٣]، فَلَا يُنَافِي الأَوَّلَ، وَقَدْ ذَكَرَ الإِمَامُ العِبَارَتَيْنِ.

قصَّارة

قوله: (وَرَجَّحَ السَّيِّدُ) أي: في حواشي «شرح الشَّمسيَّة» للقطب الشِّيرازي.

قوله: (إِذْ لَمْ يَجْعَلُوا لِهَذَا المَجْمُوعِ) أي: الَّذي هو التَّصديقُ والإدراكات الثَّلاث.

قوله: (فِعْلٌ لِلنَّفْسِ) أي: إيقاعَها المحكوم به على المحكوم عليه، أوِ انتزاعَها إيَّاه عنه.

وهذا القول للمتأخِّرين، ومنهم الكاتبيُّ، توهَّموا أنَّ الحكم فعلٌ مِن جهة أنَّ الألفاظ الَّتي يعبَّر بها عنه كالإسناد والإيقاع والانتزاع والإيجاب والسَّلب تدلُّ على ذلك، وهو غرور، فقد قال الغزاليُّ في «المستصفى»: «مَن طلب المعاني مِنَ الألفاظ ضاع وهلك، وكان كمَن استدبر المغرب وهو يطلبه»[٤].

قوله: (وَهَذَا أَيْضاً فِعْلٌ) تبع في هذا الهلاليَّ، وفيه نظرٌ؛ فإنَّ هذا يُناسب كونه انفعالاً؛

---

(١) في (ب) و(ج): «يُتَحَصَّلُ» بدلاً من «يُسْتَحْصَلُ».

(٢) انظر: «شرح المطالع» للقطب الرازي مع تعليقات السيد الشريف (١/ ٣٦)، «حاشية السيد على القطب على الشمسية» (١/ ٣٠).

(٣) قولُ البنانيِّ: «وهذا أيضاً فعلٌ» كتب بهامش بعض النُّسخ ما نصُّهُ: والصَّوابُ في المسألة أنَّ الحديث إذا فسِّر بـ: «التَّحديث» فهو فعلٌ كما قاله الشَّارح، وإذا فسِّر بـ: «التَّحدُث» فهو انفعالٌ كما قاله غيره، والله تعالى أعلم. اهـ هامش النُّسخة الحجريَّة.

(٤) انظر: «المستصفى» لحجة الإسلام الغزالي (١/ ١٨).

ـ **وَقِيلَ**: «هُوَ: انْفِعَالٌ، وَهُوَ: تَأْثِيرُ النَّفْسِ النَّاشِئُ عَنِ العِلْمِ»، وَعَلَيْهِمَا(١) **لَا يَصِحُّ** تَفْسِيرُ التَّصْدِيقِ بِالحُكْمِ كَمَا عِنْدَ الجُمْهُورِ، وَلَا بِمَجْمُوعِ الإِدْرَاكَاتِ الَّتِي رَابِعُهَا **الحُكْمُ** كَمَا عِنْدَ الإِمَامِ؛ لِأَنَّ التَّصْدِيقَ قِسْمٌ مِنَ العِلْمِ، وَالعِلْمُ مِنْ مَقُولَةِ الكَيْفِ مُبَايِنٌ لِلْفِعْلِ وَالِانْفِعَالِ، ....

قصَارة

لأنَّ النَّفس تتأثَّر به كما يتأثَّر السَّمعُ بالطَّابع عند طبعه به، وفي «شرح الخريدة» لشيخنا سيِّدي الطَّيِّب: «وقيل: انفعالٌ، وهو: تأثُّر النَّفس النَّاشئ عنِ العلم، وهذا معنى قول بعضهم: هو حديث النَّفس التَّابع للعلم». اهـ منه.

قوله: (وَعَلَيْهِمَا لَا يَصِحُّ تَفْسِيرُ التَّصْدِيقِ بِالحُكْمِ) ظاهرُهُ: أنَّ مَن قال: «إنَّ الحكم فعلٌ أوِ انفعالٌ»، فسَّر التَّصديق بالحكم، وليس كذلك؛ إذِ القائلُ بتلك كما تقدَّم المتأخِّرون، وقد فسَّروا التَّصديق بالنِّسبة المقارنة للحكم.

ومَن قال: «إنَّ التَّصديق هو الحكم»، فسَّر التَّصديق بالإدراك كما قدَّم هذا الشَّارح نفسه، فإيَّاك أن تتوهَّم أنَّ مَن فسَّره بالحكم أو بالمجموع يقول: «إنَّه فعلٌ أوِ انفعالٌ»، خلافاً لِمَا تعطيه عبارة هذا الشَّارح.

قوله: (وَالعِلْمُ مِنْ مَقُولَةِ الكَيْفِ) أي: تكيَّفت به النَّفس، والكيفُ: «عَرَضٌ لا يتوقَّف تعقُّله على تعقُّل الغير»، والفعلُ والانفعالُ يتوقَّف تعقُّلهما على تعقُّل الغير؛ فالأوَّلُ: «كون الشَّيء مؤثِّراً في غيره»، والثَّاني: «كون الشَّيء مؤثَّراً عن غيره».

قال شيخنا سيِّدي الطَّيِّب: ولمَّا اعتقد المتأخِّرون أنَّ الحكم فعلٌ، وكان العِلمُ كيفاً ذهب جمعٌ منهم، كصاحبي «الكشَّاف» و«المطالع» إلى: أنَّ التَّصديق الَّذي هو قسمٌ من العِلم: «التَّصوُّر المقارن للحكم»؛ لأنَّ جعل التَّصديق الَّذي هو قسمٌ مِنَ العلم مرادفاً للحكم أو كُلًّا له، مع كون الحكم فعلاً والعلم كيفاً، لا وجه له، وإلَّا لزم تقسيمُ العلم إلى ما ليس بعلمٍ.

وذهب الكاتبيُّ ـ لِمَا رأى الإمام أنَّ التَّصديق مركَّبٌ مِنَ الأمور الأربعة، وأنَّ الحكم فعلٌ ـ إلى: أنَّ العلم لا ينقسم إلى تصوُّرٍ وتصديقٍ؛ لئلَّا يلزم المحذور، بل إلى تصوُّرٍ ساذجٍ وإلى تصوُّرٍ معه حكمٌ، ويقال: للمجموع تصديقٌ، فبعض أجزاء التَّصديق عنده ـ وهو التَّصوُّرات الثَّلاث ـ قسمٌ

---

(١) في (أ): «وَعَلَيْهَا» بدلاً من «وَعَلَيْهِمَا».

وَإِلَّا لَزِمَ تَقْسِيمُ العِلْمِ إِلَى مَا لَيْسَ بِعِلْمٍ.

وَالمُحَقِّقُونَ عَلَى أَنَّ الحُكْمَ لَيْسَ بِفِعْلٍ وَلَا بِانْفِعَالٍ، بَلْ هُوَ نَوْعٌ مِنَ العِلْمِ مُرَادِفٌ لِلتَّصْدِيقِ؛ قَالَ فِي «شَرْحِ المَطَالِعِ»: التَّحْقِيقُ أَنَّهُ لَيْسَ لِلنَّفْسِ بَعْدَ تَصَوُّرِ الطَّرَفَيْنِ هُنَا تَأْثِيرٌ وَفِعْلٌ، بَلْ إِذْعَانٌ وَقَبُولٌ لِلنِّسْبَةِ، وَهُوَ إِدْرَاكُ أَنَّهَا وَاقِعَةٌ أَوْ لَيْسَتْ بِوَاقِعَةٍ. اهـ[1].

قصَارة

مِنَ العِلم، وليس التَّصديق بجملته قسماً مِنَ العِلم، لكن لزمه على ظاهر العبارة فسادٌ كبيرٌ، وذلك لأنَّه خالف ما أجمعوا عليه مِن تقسيم العلم إلى تصوُّرٍ وتصديقٍ. اهـ بإيضاح.

قوله: (وَإِلَّا لَزِمَ تَقْسِيمُ العِلْمِ إِلَى مَا لَيْسَ بِعِلْمٍ) أمَّا على بساطة التَّصديق فالأمرُ واضحٌ، وأمَّا على التَّركُّب: فلأنَّ المركَّب مِنَ العلم وغيره ليس بعلمٍ.

قوله: (بَلْ إِذْعَانٌ وَقَبُولٌ لِلنِّسْبَةِ) المراد بـ «الإذعان والقبول» هنا ـ كما قال الهلاليُّ ـ: «اعتقادُ أنَّ النِّسبة الإيجابيَّة أوِ السَّلبيَّة مطابقةٌ للواقع» كما عبَّر به ابن سينا، لا التَّسليم والرِّضا كما في تفسير التَّصديق بمعنى الإيمان؛ إذ لا يلزمُ مِنِ اعتقاد الشَّيء الرِّضا به؛ بدليل: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦].

قوله: (وَهُوَ إِدْرَاكُ) فيه تسامحٌ؛ لأنَّ الإذعان ليس هو نفس الإدراك، بل لازمٌ له؛ إذِ الإذعانُ هو الاعتقادُ، وهو لازمٌ للإدراك، فقد بان أن ليس الإدراك هنا بمعنى: «انتقاشُ الصُّورة في الذِّهن» حتَّى يكون انفعالاً، بلِ: «الاعتقادُ» أيِ: العلم بوقوع النِّسبة أو لا وقوعها.

فإنَّا إذا تصوَّرنا الطَّرفين والنِّسبة، وشككنا فيها يحصل لنا ضربٌ مِنَ العِلم، لأنَّا لا نشكُّ فيما لا نعلمه، ثمَّ إذا زال الشَّكُّ ووقع الحكم، فقد علمنا ضرباً آخر مِنَ العِلم، وهذا الضَّرب متميِّزٌ عنِ الأوَّل بحقيقته وبلازمه الَّذي هو احتمال الصِّدق والكذب، ولا خفاء أنَّ الحاصل بعد زوال الشَّكِّ هو الحكم فقط، فلو لم يكن إدراكاً، بل فعلاً لم يحصل هناك ضربٌ آخر مِنَ العلم متعلِّقٌ بالنِّسبة.

ثمَّ إنَّ تفسير الحكم بـ «الإدراك» اعترضَهُ اللَّقانيُّ: بأنَّه يستلزم استحالة حكم النَّفس بغير مدركها، فلا يكون في الكذب عمداً حكمٌ، فلا يكون قسماً مِنَ الخبر، وهو ظاهر البطلان.

وأجيب: بأنَّ الخبر الكاذب إن لم ينصب المتكلِّم قرينةً على الكذب فيه، فهو بظاهره يقتضي أنَّ المتكلِّم أدرك النِّسبة، وأنَّه إنَّما تكلَّم بما أدركه، وهذا كافٍ في صدق التَّعريف، وإن نصب قرينةً فهو مجازٌ، والكلامُ حينئذٍ صدقٌ.

---

(١) انظر: «شرح المطالع» للقطب الرازي مع تعليقات السيد الشريف (١/ ٣٠).

قَالَ السَّعْدُ: بِدَلِيلِ اتِّصَافِهِ هُنَا بِأَنَّهُ بَدِيهِيٌّ أَوْ مُكْتَسَبٌ(١).

قَوْلُهُ:

(٢٠) وَقَـدِّمِ الأَوَّلَ عِـنْـدَ الـوَضْـعِ ... لِأَنَّـهُ مُـقَـدَّمٌ بِـالـطَّـبْـعِ

المُرَادُ بِـ «تَقْدِيمِهِ عِنْدَ الوَضْعِ»: بِاعْتِبَارِ الذِّكْرِ وَالكِتَابَةِ وَالتَّعَلُّمِ وَالتَّعْلِيمِ، وَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّمَ مَا يُوَصِّلُ إِلَى التَّصَوُّرِ ـ وَهُوَ المُعَرِّفُ ـ عَلَى مَا يُوَصِّلُ إِلَى التَّصْدِيقِ ـ وَهُوَ الحُجَّةُ ـ.

وَالمُرَادُ بِـ «تَقْدِيمِهِ عَلَيْهِ بِالطَّبْعِ»: كَوْنُ التَّصَوُّرِ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ التَّصْدِيقُ؛ لِامْتِنَاعِ الحُكْمِ بِدُونِ [ج/ ٥] التَّصَوُّرَاتِ الثَّلَاثَةِ كَمَا تَقَدَّمَ، لَكِنْ تَوَقُّفُ التَّصْدِيقِ عَلَى التَّصَوُّرَاتِ لَيْسَ بِكُنْهِ الحَقِيقَةِ؛ أَيْ: بِالذَّاتِيَّاتِ، بَلْ يَكْفِي حُصُولُهَا بِوَجْهٍ مَّا كَـ: الحُكْمِ عَلَى المَلَائِكَةِ مَثَلاً بِأَنَّهُمْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ.

قصَارة

قوله: (بِدَلِيلِ اتِّصَافِهِ) أي: هو إدراكٌ؛ بدليل اتِّصافه بما ذكر؛ إذ لو كان للنَّفس تأثيرٌ فيه لكان كلُّه مكتسباً.

قوله: (وَقَدِّمِ الأَوَّلَ) مرادُهُ: تقديم ما يفيد الأوَّل الَّذي هو التَّصوُّر على ما يفيد التَّصديق؛ بدليل قول الشَّارح: «هُوَ بِاعْتِبَارِ الذِّكْرِ. . . إلخ»؛ إذِ الَّذي يذكر مفيد التَّصوُّر لا نفسه.

قوله: (وَالتَّعَلُّمِ وَالتَّعْلِيمِ) الصَّوابُ: «عند التَّعلُّم والتَّعليم وغيرهما»؛ لأنَّ التَّعلُّم والتَّعليم لا يخلوان عن ذكرٍ وكتابةٍ.

قوله: (وَالمُرَادُ بِـ «تَقْدِيمِهِ عَلَيْهِ بِالطَّبْعِ»: كَوْنُ. . . إلخ) إنَّما كان هذا هو المراد؛ لأنَّ التَّقديم الطَّبيعيَّ هو أن يكون الشَّيء بحيث يحتاج إليه شيءٌ آخر، ولا يكون هو علَّةٌ للآخر، ولا شكَّ أنَّ التَّصوُّر بالنِّسبة للتَّصديق كذلك؛ إذ ليس التَّصوُّر علَّةً للتَّصديق؛ إذ لا يلزمُ مِن وجود التَّصوُّرات الثَّلاثة وجود التَّصديق كما في قضيَّة الشَّاكِّ، والتَّصديق يحتاج إلى التَّصوُّر.

ونظيرُ هذا: الواحد بالنِّسبة إلى الاثنين، فإنَّه يوجد بدونهما، والعلَّةُ لا توجد بدون المعلول.

قوله: (بِوَجْهٍ مَّا) هو وإن كان كذلك، لكن لا بدَّ أن يتصوَّر كلًّا من المحكوم عليه وبه والنِّسبة الحكميَّة تصوُّراً بحسب ذلك التَّصديق، وعلى الوجه الَّذي يناسبُهُ ويقتضيه، فإذا رأينا شبحاً مِن بعيدٍ صحَّ أن نحكم عليه: «بأنَّه شاغلٌ فراغاً»؛ لأنَّ هذه الصِّفة تثبت له بمجرَّد كونه جسماً مِن غير افتقارٍ

---

(١) انظر: «شرح الرسالة الشمسية» للسعد التفتازاني (ص: ٩٨).

قَوْلُهُ:

(٢١) وَ«النَّظَرِيْ»: مَا احْتَاجَ لِلتَّأَمُّلِ وَعَكْسُهُ هُوَ «الضَّرُورِيُّ» الجَلِي

هَذَا تَقْسِيمُ العِلْمِ[1] بِحَسَبِ طَرِيقِهِ المُوَصِّلِ إِلَيْهِ، وَمَا قَبْلَهُ تَقْسِيمٌ لَهُ بِحَسَبِ مُتَعَلَّقِهِ.

وَيَعْنِي أَنَّ التَّصَوُّرَاتِ وَالتَّصْدِيقَاتِ:

ـ مِنْهَا مَا هُوَ نَظَرِيٌّ، وَهُوَ: «مَا يَحْتَاجُ فِي حُصُولِهِ إِلَى فِكْرٍ وَنَظَرٍ» كَـ: «تَصَوُّرِ مَعْنَى الرُّوحِ وَالعَقْلِ» فِي التَّصَوُّرَاتِ، «وَالحُكْمِ بِأَنَّ العَالَمَ حَادِثٌ، أَوْ لَيْسَ بِقَدِيمٍ» فِي التَّصْدِيقَاتِ.

قصَّارة

إلى شيءٍ آخر، ولو أردنا أن نحكم عليه بالتَّحرُّك لم نستطع حتَّى نتصوَّر: «أنَّه حَيَوَانٌ»، أو بالضَّحك لم نستطع حتَّى نتصوَّر: «أنَّه إنسانٌ».

قوله: (وَ«النَّظَرِيْ») قدَّم «النَّظريَّ» على «الضَّروريِّ»، وإن كان مقتضى الطَّبع عكسه؛ لكون قيوده وجوديَّةً، بخلاف الضَّروريِّ، فإنَّها عدميَّةٌ، والأعدامُ إنَّما تعرف بمَلَكَاتها؛ أي: بوجوداتها.

وما دَرَجَ عليه النَّاظم مِن تقسيم العِلم الحادث إلى: ضروريٍّ ونظريٍّ هو مذهب المحقِّقين، وهو الأصحُّ، وهناك أقوالٌ أُخر ضعيفةٌ لا يُلتفت لها.

فإن قيل: علمُ المنطق لا يصحُّ أن يكون ضروريًّا ولا نظريًّا؛ لأنَّا إن قلنا: إنَّه ضروريٌّ، لزم أن لا يدوَّن، وإن قلنا: إنَّه نظريٌّ، احتاج إلى قانونٍ آخر ينظر فيه، وذلك إلى آخر، وهَلُمَّ جرًّا، فيدور أو يتسلسل.

وأجيب عن هذه المعارضة: بأنَّه ليس كلُّه نظريًّا حتَّى يحتاج لعِلمٍ وقانونٍ آخر، ولا كلُّه ضروريًّا حتَّى يُستغنى عن تدوينه وتعلُّمه، بل بعضه ضروريٌّ كالشَّكل الأوَّل، وبعضه نظريٌّ كغيره، ونظريُّهُ يُكتسَب من ضروريُّهُ بطريقٍ ضروريٍّ، فلا حاجة إلى علمٍ وقانونٍ آخر. اهـ.

قوله: (كَـ: «**تَصَوُّرِ مَعْنَى الرُّوحِ وَالعَقْلِ**») **أمَّا العقل** فهو: «نورٌ روحانيٌّ تُدرك به النَّفس العلوم الضَّروريَّة والنَّظريَّة» كما تقدَّم عن صاحب «القاموس».

وأمَّا الرُّوح فقدِ اختلف النَّاس فيها على فرقتين:

١ ـ فرقة أمسكت عنِ الخوض في حقيقتها، ولم تتعرَّض لها بأعمِّ مِن كونه موجوداً، وتمسَّكوا

(١) في الطبعة الأميرية و(أ) و(ب) و(ج): «تَقْسِيمٌ لِلْعِلْمِ» بدلاً من «تَقْسِيمُ العِلْمِ».

ـ وَمِنْهَا مَا هُوَ ضَرُورِيٌّ، وَهُوَ مِنَ التَّصَوُّرَاتِ: «(١) مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى فِكْرٍ وَنَظَرٍ» كَـ: «تَصَوُّرِ مَعْنَى الحَرَارَةِ وَالبُرُودَةِ»، وَمِنَ التَّصْدِيقَاتِ: «مَا لَا يَحْتَاجُ بَعْدَ تَصَوُّرِ الطَّرَفَيْنِ [أ/٨] إِلَى فِكْرٍ وَنَظَرٍ، وَسَوَاءٌ احْتَاجَ طَرَفَاهُ إِلَى فِكْرٍ أَمْ لَا» كَـ: «الحُكْمِ بِأَنَّ الإِنْسَانَ مُغَايِرٌ لِلْفَرَسِ، وَأَنَّ الحَلَاوَةَ مُسْتَلَذَّةٌ مَثَلاً».

ثُمَّ الضَّرُورِيُّ لَا تَحْتَاجُ النَّفْسُ فِي حُصُولِهِ لَهَا إِلَى نَظَرٍ كَمَا مَرَّ، وَقَدْ تَحْتَاجُ إِلَى حَدَسٍ أَوْ تَجْرِبَةٍ أَوْ حِسٍّ كَمَا سَتَعْرِفُهُ ....

قصَّارة

بقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥]، وفي «جمع الجوامع»: «حقيقة الرُّوح لم يتكلَّم فيها رسول الله ﷺ، فنمسك عنها»(٢).

٢ - وفرقة خاضت فيها، وتأوَّلوا الآية بأنَّ اليهود قالوا: إن أجاب عنها فليس بنبيٍّ، وإن لم يجب فنبيٌّ، فلم يأذن الله تعالى له في الجواب تأكيداً لمعجزته ﷺ، لا لعدم إمكان الكلام فيه.

ثمَّ اختلف هؤلاء في حقيقته على أقوال كثيرةٍ، قال الشَّيخ زروق في «شرح الرِّسالة»: يحكى أنَّ في مسألة الرُّوح سبع مئة قول، والمحتمل مِن ذلك لأهل السُّنَّة ثلاثة أقوالٍ؛ أحسنها وهو قول المحقِّقين كإمام الحرمين، ونقل عنِ الأشعري: «أنَّ الرُّوح جسمٌ نورانيٌّ لطيفٌ سارٍ في البدن كسريان النَّار في الفحم، والماء في العود الأخضر، أجرى الله تعالى العادة باستمرار حياة الأجسام ما استمرَّت مُشابِكَةً لها».

قوله: (إِلَى حَدَسٍ أَوْ تَجْرِبَةٍ أَوْ حِسٍّ) الحدس: «التَّخمين»، وسيأتي أنَّ التَّحقيق: «أنَّه عبارةٌ عنِ الظَّفَر عند الالتفات إلى المطالب بالحدود الوسطى دفعةً واحدةً».

ومثالُ ذلك: الحكم على نور القمر بكونه مستفاداً مِن نور الشَّمس، فالانتقالُ في الحدس دفعيٌّ؛ لأنَّه مِنَ الحدِّ الوسط إلى المطلوب، وليس فيه ترتيبٌ في الدَّليل، بخلاف النَّظر، ففيه انتقالٌ مِنَ الصُّغرى إلى الكبرى، فمهما احتاج إدراكك إلى ترتيبٍ في الدَّليل فهو نظرٌ، وإلَّا فهو حدسٌ؛ كما ننظر إلى اختلاف تشكُّلات نور القمر بحسب اختلاف أوضاعه مِنَ الشَّمس قُرباً وبعداً؛ لأنَّه كلَّما قرب مِنَ الشَّمس قلَّ نوره، وكلَّما بَعُد منها كَثُر نوره، فتصل إلى المطلوب مِن غير احتياج ترتيب.

---

(١) في (ب): زيادة «وَهُوَ».

(٢) انظر: «حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع» (٤٧٩/٢).

فِي مَوَادِّ الأَقِيسَةِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

قَوْلُهُ:

(٢٢) وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وُصِلْ ... يُدْعَى بِـ: «قَوْلِ شَارِحٍ» فَلْتَبْتَهِلْ

(٢٣) وَمَا لِتَصْدِيقٍ بِهِ تُوُصِّلَا ... بِـ: «حُجَّةٍ» يُعْرَفُ عِنْدَ العُقَلَا

يَعْنِي: أَنَّ المَعْلُومَ الَّذِي يُلَاحَظُ لِلتَّوَصُّلِ بِهِ إِلَى مَا جُهِلَ [ب/٧] مِنَ التَّصَوُّرِ مُبَاشَرَةً

قصّارة

ومثال ما احتاج إلى التّجربة: الحكم على النّار بأنّها محرقةٌ.

ومثال الحسّ: الحكم بأنّ النّار حارةٌ، ويشمل الحسُّ الحواسَّ الخمس، وهي المشاعر، ومنه قول الشّاعر:

وَالرَّأْسُ مُرْتَفِعٌ فِيهِ مَشَاعِرُهُ ... تَهْدِي السَّبِيلَ لَهُ سَمْعٌ وَعَيْنَانِ

قوله: (فِي مَوَادِّ الأَقِيسَةِ) أي: عند قول النّاظم: «مِنْ: أَوَّلِيَّاتٍ... إلخ».

قوله: (وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ... البيتين) **لا يقال:** وقع في كلام النّاظم تقديم النّائب عنِ الفاعل على الفعل، وهو ممنوعٌ في الصّناعة النّحويّة، وذلك في البيت الأوّل والثّاني.

لأنّا نقول: النّائب عنِ الفاعل لم يتقدّم فيهما، بل هو ضميرُ المصدر على ما قيل في قوله تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ﴾ [السبأ: ٥٤]، وقول الشّاعر: [من الطويل]

فَيَا لَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا

ووقع مثل هذا لابن مالك في قوله:

وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ

وأجيب عنه بمثل ما ذكرنا.

قوله: (مُبَاشَرَةً) أي: مِن حدٍّ تامٍّ، أو ناقصٍ، أو رسم تامٍّ، أو ناقصٍ.

واحترز به عنِ: الموصل بواسطةٍ كالكلّيِّ مِن حيث إنّه كلّيٌّ، أو مِن حيث إنّه جنسٌ أو فصلٌ أو خاصّةٌ؛ لتوقُّف ذلك على التّركيب والنّسبة إلى المعرِّف.

يُسَمَّى: «قَوْلاً شَارِحاً»، كَمَا يُسَمَّى: «[(١)] مُعَرِّفاً» - بِالكَسْرِ -، وَالَّذِي يُلَاحَظُ لِلتَّوَصُّلِ بِهِ إِلَى مَا جُهِلَ مِنَ التَّصْدِيقِ مُبَاشَرَةً يُسَمَّى: «حُجَّةً» وَ: «قِيَاساً».

✿ ✿ ✿

قصَارة

قوله: (يُسَمَّى: «قَوْلاً شَارِحاً») يعني: في الاصطلاح؛ لأنَّه يشرح الماهيَّة ويميِّزها عمَّا يشاركها في الجنسيَّة.

قوله: (مُبَاشَرَةً) أي: مِن برهانٍ، أو جدلٍ، أو خطابةٍ، أو شعرٍ، أو سفسطةٍ.

احترز به عنِ: القضيَّة مِن حيث إنَّها قضيَّةٌ، ونحو ذلك.

قوله: (يُسَمَّى: «حُجَّةً») أي: لأنَّ مَن تمسَّك به يحجُّ خصمه؛ أي: يغلبه.

✿ ✿ ✿

(١) في (ج): زيادة «قَوْلاً».

(أَنْواعُ الدَّلَالَةِ الوَضْعِيَّةِ)

قَدْ عُلِمَ أَنَّ نَظَرَ المَنْطِقِيِّ مُنْحَصِرٌ فِي أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ: التَّعْرِيفَاتِ وَمَبَادِئِهَا، وَالحُجَجِ وَمَبَادِئِهَا.

وَلَمَّا كَانَتْ لَهَا أَلْفَاظٌ تَدُلُّ عَلَيْهَا، وَبِهَا يُتَصَرَّفُ فِيهَا، احْتِيجَ أَوَّلاً إِلَى مَعْرِفَةِ الدِّلَالَةِ وَأَقْسَامِهَا، وَمَا يُعْتَبَرُ مِنْهَا فِي الفَنِّ، وَمَا لَا يُعْتَبَرُ.

وَالدَّلَالَةُ - بِتَثْلِيثِ الدَّالِ - **هِيَ لُغَةً**: مَصْدَرُ «دَلَّهُ عَلَى الشَّيْءِ»: هَدَاهُ إِلَيْهِ[(١)].

وَفِي الِاصْطِلَاحِ عِنْدَ الأَقْدَمِينَ هِيَ: «فَهْمُ أمرٍ مِنْ أَمْرٍ» كـ: فَهْمِ مَعْنَى الذَّكَرِ البَالِغِ الآدَمِيِّ مِنْ لَفْظِ «الرَّجُلِ»، وَالأَمْرُ الأَوَّلُ فِي التَّعْرِيفِ هُوَ المَدْلُولُ، وَالثَّانِي هُوَ الدَّالُّ.

وَقَدِ اعْتُرِضَ[(٢)] بِأَوْجُهٍ:

(١) - **مِنْهَا**: أَنَّ الدَّلَالَةَ وَصْفٌ لِلَّفْظِ مَثَلاً، وَالفَهْمُ وَصْفٌ لِلشَّخْصِ لَا لِلَّفْظِ، فَلَا يَصِحُّ تَفْسِيرُهَا بِهِ.

قصَارة

(أَنْواعُ الدَّلَالَةِ الوَضْعِيَّةِ)

قوله: (المَنْطِقِيِّ) أي: مِن حيث هو منطقيٌّ، لا مِن حيثيَّةٍ أخرى كـ: كونه نحويًّا مثلاً.

قوله: (وَمَبَادِئِهَا) مبادئ **التَّعريفات** هي: الكلِّيَّات الخمس. ومبادئ **الحجج** هي: القضايا.

قوله: (احْتِيجَ أَوَّلاً إِلَى مَعْرِفَةِ الدِّلَالَةِ) **فإن قيل**: المتوقِّف عليه في إدراك المعاني هو اللَّفظ الدَّالُّ، لا الدَّلالة، فلِمَ احتيج إلى معرفة الدَّلالة؟!

قلنا: لمَّا كان الدَّالُّ بنفسه متوقِّفاً على الدَّلالة؛ لاشتقاقه منها، احتجنا إلى معرفتها.

ويؤخذ مِن كلام هذا الشَّارح: أنَّ لا شغل للمنطقيِّ مِن حيث إنَّه منطقيٌّ بالألفاظ، وإنَّما نظره فيها بطريق العروض؛ لأنَّ بحثه عنِ القول الشَّارح والحجَّة وكيفيَّة ترتيبها، وهي لا تتوقَّف على الألفاظ؛ إذِ الموصل إلى التَّصوُّر ليس لفظ الجنس والفصل، بل معناهما، وكذلك الموصل إلى التَّصديق مفهومات القضايا، لا ألفاظها.

قوله: (مَثَلاً) زاد لفظة: «مَثَلاً»؛ لِمَا سيأتي مِن أنَّ الدَّلالة تكون غير لفظيَّةٍ.

---

(١) «إِلَيْهِ» ساقطة من الطبعة الفاسية.

(٢) في (ج): زيادة «هَذَا الحَدُّ».

(٢) ـ وَمِنْهَا: أَنَّ الدَّلَالَةَ عِلَّةٌ لِلْفَهْمِ؛ إِذْ يُقَالُ: «فُهِمَ مِنَ اللَّفْظِ كَذَا»، لِدَلَالَتِهِ عَلَيْهِ، وَالعِلَّةُ خِلَافُ المَعْلُولِ، فَلَا يَصِحُّ تَفْسِيرُهَا بِهِ.

(٣) ـ وَمِنْهَا: أَنَّ الدَّالَّ يُوصَفُ بِالدَّلَالَةِ قَبْلَ الفَهْمِ وَبَعْدَهُ، فَلَوْ كَانَتِ الدَّلَالَةُ هِيَ الفَهْمُ لَلَزِمَ تَقَدُّمُهَا عَلَى نَفْسِهَا.

وَأُجِيبَ عَنِ الأَوَّلِ: بِأَنَّهُ غَلَطٌ نَشَأَ مِنْ تَفْصِيلِ المُرَكَّبِ، وَذَلِكَ أَنَّ الفَهْمَ الَّذِي فُسِّرَتْ بِهِ الدَّلَالَةُ فَهْمٌ مُقَيَّدٌ بِالمَجْرُورِ بِـ «مِنْ»، وَهُوَ الأَمْرُ الدَّالُّ كَمَا مَرَّ، وَالمُخْتَصُّ بِالشَّخْصِ هُوَ الفَهْمُ المُجَرَّدُ عَنِ القَيْدِ، **وَتَحْقِيقُ ذَلِكَ:** أَنَّ الفَهْمَ لَهُ انْتِسَابٌ إِلَى السَّامِعِ وَإِلَى اللَّفْظِ وَإِلَى المَعْنَى:

- فَيُوصَفُ بِهِ الأَوَّلُ عَلَى مَعْنَى: أَنَّهُ فَاهِمٌ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّهُ الَّذِي قَامَ هُوَ بِهِ.
- وَيُوصَفُ بِهِ الثَّانِي عَلَى مَعْنَى: أَنَّهُ مَفْهُومٌ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ مَنْشَؤُهُ.
- وَيُوصَفُ بِهِ الثَّالِثُ عَلَى مَعْنَى: أَنَّهُ مَفْهُومٌ[١]؛ لِأَنَّهُ مُتَعَلَّقُهُ.

وَتَعَقَّبَ السَّيِّدُ هَذَا الجَوَابَ بِمَا حَاصِلُهُ: أَنَّ الفَهْمَ مِنْ حَيْثُ حَقِيقَتُهُ إِنَّمَا هُوَ صِفَةٌ لِلشَّخْصِ قَائِمَةٌ بِهِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِلَّفْظِ وَلَا لِلْمَعْنَى.

قصَارة

قوله: (وَأُجِيبَ عَنِ الأَوَّلِ: بِأَنَّهُ غَلَطٌ نَشَأَ مِنْ تَفْصِيلِ المُرَكَّبِ) تفصيلُ المركَّب يذكرُ في الأغاليط، وهو أن يجعل الجزء صادقاً حيث لا يصدق إلَّا الكلُّ؛ نحو: «الرُّمان حلوٌ حامضٌ» يصدقُ المجموعُ، ولا يصدقُ الواحدُ.

وقد قرَّر السَّعد في «المطوَّل» الاعتراض على وجهٍ آخر، وهو: أنَّ الدَّلالة صفةٌ للَّفظ، والفهم إن كان بمعنى المصدر المبنيِّ للفاعل ـ أعني: الفاهميَّة ـ فهو صفةٌ للسَّامع، وإن كان مِنَ المبنيِّ للمفعول ـ أعني: المفهوميَّة ـ فهو صفةٌ للمعنى، وعلى كلِّ حالٍ فلا يصحُّ حمله على الدَّلالة الَّتي هي صفةٌ للَّفظ[٢].

وأجاب بنحو جواب الشَّارح.

قوله: (وَتَعَقَّبَ السَّيِّدُ) أشار إلى ذلك في «شرح المفتاح»، و«حواشي المطوَّل»، و«حواشي المطالع».

---

(١) في الطبعة الأميرية: زيادة «مِنْهُ».

(٢) انظر: «المطول شرح تلخيص المفتاح» للسعد (ص: ٥٠٨).

نَعَمْ؛ يُفْهَمُ مِنْ تَعَلُّقِهِ بِاللَّفْظِ صِفَةٌ لَهُ هِيَ كَوْنُهُ مَفْهُوماً مِنْهُ المَعْنَى.

وَأَجَابَ: بِأَنَّ القَوْمَ وَإِنْ عَبَّرُوا عَنِ الدَّلَالَةِ بِـ «الفَهْمِ»، لَكِنْ تَسَامَحُوا فِي التَّعْبِيرِ[1]، وَمُرَادُهُمْ لَازِمُ ذَلِكَ، وَهُوَ كَوْنُ اللَّفْظِ مَفْهُوماً مِنْهُ المَعْنَى، وَاتَّكَلُوا عَلَى ظُهُورِ أَنَّ الدَّلَالَةَ صِفَةٌ لِلَّفْظِ، ....

قصارة

وحاصل ما ذكره: أنَّ كون الفهم نسبةً بين السَّامع والمعنى، واللَّفظُ لا يستلزم أن يكون صفةً حقيقيَّةً لكلٍّ منها، وذلك لأنَّ مِنَ المعاني النِّسبيَّة:

- ما هو قائمٌ بكلٍّ من المنتسبين، فيوصف بها كلٌّ منهما كـ: الأخوَّة الَّتي بين زيد وعمرو، والشِّركة الَّتي بينهما.

- ومنها ما هو قائمٌ بأحدهما متعلِّقٌ بالآخر، فيوصف بها مَن قامت به، لا مَن تعلَّقت به كـ: الأبوَّة، فإنَّها قائمةٌ بالأب متعلِّقةٌ بالابن، فلا يصحُّ وصف الابن بها، ومِن هذا القبيل الفهمُ والدَّلالةُ كما يشهدُ به الاشتقاق، فلا يصحُّ وصفُ اللَّفظ بالفهم حقيقةً، وإنَّما يصحُّ وصفُهُ بكونه مفهوماً منه.

- ومنها ما هو قائمٌ بمجموع المنتسبين، فلا يوصف بها أحدهما، بل مجموعهما كـ: التَّشابه؛ فيقال: زيد وعمرو متشابهان.

قوله: (نَعَمْ؛ يُفْهَمُ مِنْ تَعَلُّقِهِ بِاللَّفْظِ) أي: بواسطة حرف الجرِّ.

وأشار إلى أنَّ الفهم وإن كان صفةً قائمةً بالسَّامع فقط، لكنَّه متعلِّقٌ بالمعنى بغير واسطةٍ، وباللَّفظ بواسطة حرف الجرِّ؛ كما يدلُّ عليه قولك: «فهمَ السَّامع المعنى مِنَ اللَّفظ»، فهناك ثلاثة أشياء: الفهم، وتعلُّقه بالمعنى، وتعلُّقه باللَّفظ؛ فالأوَّل: صفةٌ للسَّامع، والأخيران: صفةٌ للفهم، **وإذا تبيَّن** أنَّ الفهم له تعلُّقٌ باللَّفظ، فيوصَفُ اللَّفظُ بالحالة الَّتي حصلت له مِن تعلُّق فهم السَّامع به، وهي كونه مفهوماً منه المعنى.

قوله: (وَأَجَابَ) يعني: عنِ الاعتراض السَّابق؛ أي: حيث تعقَّب السَّيِّد هذا الجواب؛ أي: الَّذي أجاب به السَّعد وغيره، فالجوابُ عنِ الاعتراض الوارد ما ذكره.

قوله: (وَمُرَادُهُمْ لَازِمُ ذَلِكَ) يعني: أنَّ القوم أطلقوا الملزوم الَّذي هو الفهم، ولم يقصدوا به

---

(١) في (ج): «بِالتَّعْبِيرِ» بدلاً من «فِي التَّعْبِيرِ».

وَأَنَّ الفَهْمَ لَيْسَ صِفَةً لَهُ، فَإِطْلَاقُ الفَهْمِ عَلَى الكَوْنِ المَذْكُورِ مَجَازٌ مُرْسَلٌ، مِنْ إِطْلَاقِ المَلْزُومِ عَلَى اللَّازِمِ، وَالقَرِينَةُ عَقْلِيَّةٌ كَمَا ذَكَرَهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ[(١)].

وَأُجِيبَ عَنِ الثَّانِي: بِأَنَّ المَعْلُولَ بِالدَّلَالَةِ إِنَّمَا هُوَ الفَهْمُ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ صِفَةً لِلْفَاهِمِ، وَلَيْسَ هُوَ مَعْنَى الدَّلَالَةِ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهَا كَمَا سَلَفَ: الفَهْمُ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ صِفَةً لِلْمَفْهُومِ مِنْهُ، وَهُوَ لَا يَصِحُّ تَعْلِيلُهُ بِالدَّلَالَةِ.

وَأُجِيبَ عَنِ الثَّالِثِ: بِأَنَّ الدَّالَّ لَا يُوصَفُ بِالدَّلَالَةِ قَبْلَ الفَهْمِ حَقِيقَةً، بَلْ مَجَازاً مُرْسَلاً مِنْ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِاسْمِ مَا يَؤُولُ هُوَ إِلَيْهِ.

قصَارة

معناه الصَّريح، بل ما يفهم منه ممَّا هو صفةُ اللَّفظ؛ أعني: كونه مفهوماً منه المعنى، ولمَّا كان هذا مِن قبيل المجاز أشار إلى قرينته بقوله: «وَاتَّكَلُوا».

قوله: (وَأَنَّ الفَهْمَ لَيْسَ صِفَةً لَهُ) أي: فلا بدَّ إذن أن يقصدوا بالفهم الَّذي ذكروه في تعريفهما معنًى هو صفةٌ له، وليس ذلك إلَّا كونه مفهوماً منه المعنى.

قوله: (وَأُجِيبَ عَنِ الثَّانِي) **حاصلُ الجواب:** أنَّ الصِّفة المفهومة مِن تعلُّق الفهم باللَّفظ وهو: «كون اللَّفظ... إلخ» عين الدَّلالة، فلا يصحُّ تعليلها بالدَّلالة، فلا تقول: «كون اللَّفظ مفهوماً منه المعنى للدَّلالة»؛ لأنَّ الكون هو عين الدَّلالة، وحينئذٍ فمعنى قولك: «فهمت كذا مِن اللَّفظ؛ لأنَّه دلَّني عليه»: أنَّك اتَّصفت بالفاهميَّة مِنَ اللَّفظ؛ لكون اللَّفظ منشأً لفهمه، ولا مرية أنَّ هذا السُّؤال لا يرد على ما مرَّ عنِ السَّيِّد، فلا يحتاج إلى الجواب.

فإن قيل: يرد على قولهم: «فهم السَّامع المعنى مِنَ اللَّفظ؛ لدلالته عليه»: أنَّ الدَّلالة سابقةٌ على الفهم؛ لأنَّ العلَّة سابقةٌ على المعلول.

أجيب: بأنَّ المعنى: أنَّ السَّامع اتَّصف بالفاهميَّة مِنَ اللَّفظ لكون اللَّفظ صالحاً لأنْ يدلَّ على فهمه؛ إذ لم توجد الدَّلالة بالفعل؛ لأنَّها لغةً: الإرشاد، وما لم يحصل فهم بالفعل لم يتحقَّق إرشاد، فلم تتقدَّم الدَّلالة حينئذٍ.

قوله: (بَلْ مَجَازاً) **حاصلُهُ:** أنَّ اعتراضهم مبنيٌّ على أنَّ وصف الدَّالِّ بالدَّلالة قبل الفَهم حقيقة، فينافي تفسيرها بالعلم، وليس الأمر كذلك، بل مجازاً مرسلاً، فبطلت حينئذٍ المنافاة وصحَّ تفسير الدَّلالة بالفهم.

---

(١) انظر: «شرح المطالع» للقطب الرازي مع تعليقات السيد الشريف (١/ ١١٩).

وَذَهَبَ الْمُتَأَخِّرُونَ إِلَى أَنَّ الدَّلَالَةَ هِيَ الحَيْثِيَّةُ؛ أَيْ: «كَوْنُ أَمْرٍ بِحَيْثُ يَصِحُّ أَنْ يُفْهَمَ مِنْهُ أَمْرٌ(١)؛ سَوَاءٌ فُهِمَ أَوْ لَمْ يُفْهَمْ(٢)»، وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى: «كَوْنُ أَمْرٍ بِحَيْثُ يَلْزَمُ مِنَ العِلْمِ بِهِ العِلْمُ [أ/ ٩] بِأَمْرٍ آخَرَ»، وَعَلَيْهِ: يَكُونُ وَصْفُ الدَّالِّ بِالدَّلَالَةِ قَبْلَ الفَهْمِ حَقِيقَةً.

فَإِنْ قُلْتَ: يَلْزَمُ عَلَى مَذْهَبِ الأَقْدَمِينَ حُدُوثُ دَلَالَةِ كَلَامِ اللهِ تَعَالَى القَدِيمِ؛ لِعَدَمِ الفَاهِمِ فِي الأَزَلِ، وَيَلْزَمُ مِنْ حُدُوثِهَا حُدُوثُ مَوْصُوفِهَا، ....

قصَارة

قوله: (سَوَاءٌ فُهِمَ أَوْ لَمْ يُفْهَمْ) هذه الزِّيادة وقعت للشَّيخ السَّنوسيِّ، وتبعه عليها جمعٌ، وليست في كلام المتأخِّرين، فهذه زيادةٌ مِن عنده؛ بناءً على فهمه ـ كجماعةٍ ـ الخلاف بين الفريقين.

والحقُّ: أنَّه لا خلاف بينهما، فالمتأخِّرون قائلون بأنَّ الدَّالَّ لا يُوصفُ بالدَّلالة حقيقةً إلَّا بعد الفهم، ولم يريدوا بالحيثيَّة مجرَّد المصاحبة للفهم، وإنَّما أرادوا: أنَّ الدَّلالة هي كون اللَّفظ محلًّا لتعلُّق الفهم به.

وحاصلُهُ: أنَّ الأقدمين وإن عرَّفوا الدَّلالة بالفهم، فمرادهم: ما يُفهم منه ممَّا هو صفةٌ للَّفظ؛ أعني: كونه بحيث يفهم منه المعنى، كما تقدَّم عنِ السَّيِّد، والمتأخِّرون لم يقصدوا بقولهم: «كون أمر بحيث يصحُّ أن يفهم. . . إلخ» مجرَّد الصَّلاحيَّة للفهم، بل قصدوا كون اللَّفظ محلًّا لتعلُّق الفهم به، وهذا هو معنى كلام المتقدِّمين، فرجع الخلاف إلى وفاق، ولم يبق بين الفريقين شِقاق.

وتوهَّم جماعةٌ الخلاف مبنيٌّ على تحكيم الألفاظ، مع الغفلة عنِ المراد، وتقدَّم قول الغزالي: «مَن طلب المعاني. . . إلخ».

قوله: (وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى) أشار بهذا الرَّفع توهُّم مباينة هذا التَّعريف لِمَا قبله.

قوله: (وَعَلَيْهِ: يَكُونُ) أي: على ما ذهب إليه المتأخِّرون، وهو مبنيٌّ على فهمه مخالفة هذا التَّعريف لتعريف الأقدمين، وقد علمت ما فيه.

قوله: (فَإِنْ قُلْتَ: يَلْزَمُ) تبع في هذا السُّؤال الهلاليَّ، وهو معترضٌ مِن وجوهٍ:

الأوَّل: أنَّه كان مِن حقِّه أن لو أتى به مِن جملة الاعتراضات ويجيب عنه، لكن الهلاليَّ أتى به سؤالاً فتبعه.

---

(١) في (ب): زيادة «آخَرَ».

(٢) في (ب): «أَوْ لَا» بدلاً من «أَوْ لَمْ يُفْهَمْ».

وَذَلِكَ بَاطِلٌ.

قُلْتُ: أُجِيبَ بِأَنَّ الصِّفَةَ الَّتِي يَلْزَمُ مِنْ حُدُوثِهَا حُدُوثُ مَوْصُوفِهَا هِيَ الصِّفَةُ الحَقِيقِيَّةُ، وَالدَّلَالَةُ إِنَّمَا هِيَ مُجَرَّدُ نِسْبَةٍ عَارِضَةٍ لِلدَّالِّ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ حُدُوثِهَا حُدُوثُهُ، كَمَا أَنَّ التَّعَلُّقَ التَّنْجِيزِيَّ لِلْقُدْرَةِ حَادِثٌ، وَهِيَ قَدِيمَةٌ بِلَا مِرْيَةٍ.

ثُمَّ الدَّالُّ إِنْ كَانَ لَفْظاً فَالدَّلَالَةُ لَفْظِيَّةٌ، وَإِلَّا فَغَيْرُ لَفْظِيَّةٍ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: وَضْعِيَّةٍ، وَعَقْلِيَّةٍ، وَطَبِيعِيَّةٍ؛ ....

قصَارة

الثَّاني: أنَّه بناه على الخلاف بين الأقدمين والمتأخِّرين، وقد علمت ما فيه.

الثَّالثُ: أنَّه مبنيٌّ أيضاً على أنَّ الفاهم هو المخاطَب، والتَّحقيقُ خلافه كما حقَّقه خاتمةُ المحقِّقين شيخنا سيِّدي الطيِّب، فقول هذا الشَّارح: «لعدم الفاهم» فيه نظرٌ؛ لأنَّ الفاهم هو الله تعالى العالِم بمدلولات كلامه في أزله، وليس المرادُ بـ «الفاهم»: المخاطَب؛ لِمَا يلزم عليه مِن عدم دلالة كلامه تعالى على جميع معلوماته حتَّى فيما لا يزال؛ لعدم الفاهم المخاطَب، كيف والعقلُ والنَّقلُ مطبقان على دلالة الكلام على جميع المعلومات؛ أي: تعلُّقه بها؟!

ومعنى «الفهم» بالنِّسبة إليه مجازٌ ليس مقصوداً على حقيقته، بلِ المراد به علم المدلول مِنَ الدَّالِّ.

لا يقال: علمه تعالى المعلومات مِنَ الكلام الدَّالِّ عليها يقتضي حدوث علمه، مع أنَّه قديمٌ.

لأنَّا نقول: إذا كانتِ الدَّلالة قديمةً فلا يلزم ذلك، وبذلك يتعيَّن أن تكون «مِنْ» في قولهم: «فَهْمُ أَمْرٍ مِنْ أَمْرٍ» ابتدائيَّةً، لا تعليليَّةً.

قوله: (وَذَلِكَ بَاطِلٌ) أي: فيكون قول الأقدمين المؤدِّي إلى هذا المحذور باطلاً.

قوله: (فَلَا يَلْزَمُ مِنْ حُدُوثِهَا حُدُوثُهُ) تسليم حدوث الدَّلالة باطلٌ؛ لأنَّ معناها التَّعلُّق؛ أي: تعلُّق الكلام القديم بجميع المعلومات، وهو نفسيٌّ، والنَّفسيُّ لا يتغيَّر ولا يختلف، فلا يمكن حدوثه، وسيأتي لهذا الشَّارح قريباً أنَّ تعلُّق الكلام الَّذي هو الدَّلالة قديمٌ كالكلام، والتَّنظيرُ بالتَّعلُّق التَّنجيزيِّ لا يصحُّ لحدوثه وقِدَم الدَّلالة.

قوله: (فَالدَّلَالَةُ لَفْظِيَّةٌ) أي: منسوبةٌ إلى اللَّفظ، وإنَّما نُسِبت إليه؛ لأنَّه آلةٌ لإحضار المعنى في ذهن السَّامع، فإذا تكلَّم باللَّفظ متكلِّمٌ يُريد إفهامَ معناه، فقد دلَّ المتكلِّم على ذلك المعنى بذلك

لِأَنَّ الدَّلَالَةَ إِنْ كَانَتِ اخْتِيَارِيَّةً فَهِيَ الوَضْعِيَّةُ، وَإِلَّا فَإِنْ أَمْكَنَ تَخَلُّفُهَا فَهِيَ الطَّبِيعِيَّةُ، وَإِلَّا فَهِيَ [ب/ ٨] العَقْلِيَّةُ، فَصَارَتِ الدَّلَالَةُ سِتَّةَ أَقْسَام:

(١) ـ فَدَلَالَةُ اللَّفْظِ الوَضْعِيَّةُ كَدَلَالَةِ لَفْظِ[1] «الأَسَدِ» عَلَى «السَّبْعِ» المَعْرُوفِ حَقِيقَةً، أَوْ عَلَى «الرَّجُلِ الشُّجَاعِ» مَجَازاً؛ ....

قصَّارة

اللَّفظ، فهو الدَّالُّ في الحقيقة، وأمَّا اللَّفظ فواسطةٌ بينه وبين المعنى، فوصفُهُ بالدَّلالة مجازٌ مرسلٌ، كما يقال في «السَّيف»: «قَاطِعٌ»، والقاطعُ إنَّما هو الضَّارب به، وهو آلةٌ فقط.

قوله: (لِأَنَّ الدَّلَالَةَ إِنْ كَانَتِ اخْتِيَارِيَّةً) أشار بما ذكر إلى وجه حصر الدَّلالتين فيما ذكر، وهو صحيحٌ، واعتراضُ شيخنا ابن منصور عليه باطلٌ؛ **ونصُّ كلامه**: وفيما أشرنا إليه مِن أنَّ الطَّبيعيَّة لا اختيار فيها نظرٌ؛ إذ لا فرق بينها وبين الوضعيَّة في أنَّ الدَّالَّ لا يقتضي المدلول لذاته، وأنَّه لا يترتَّب عليه إلَّا بجعلٍ، فلولا أنَّ الله تعالى جعل الماء يترتَّب عليه النَّبات لم يترتَّب، وهو سبحانه فاعلٌ مختارٌ، ولو شاء لم يجعل الحمرة عَقِب الخجل. اهـ كلامه، وهو تابعٌ في ذلك للشَّارح في حاشيته على «المختصر»، وزاد الشَّارح: فالحقُّ أنَّ العاديَّة اختياريَّةٌ كالوضعيَّة.

وفي اعتراضه تبعاً لـمَن ذُكر نظرٌ، وذلك لأنَّ الاختيار في الطَّبيعيَّة معناه كما فسَّره به هذا الباحث أنَّ الدَّالَّ لا يقتضي ثبوت المدلول لذاته، وهو مخالفٌ للاختيار في الوضعيَّة؛ إذ معناه كما قال ياسين أنَّ الواضع له أن يضع اللَّفظ مثلاً لهذا المعنى أو لغيره أو يتركه مهملاً، فاشتبه على هذا الباحث الاختيارُ في جانب الوضعيَّة بالاختيار الَّذي يذكره المتكلِّمون مصحِّحاً للإرادة، ويجعلونه مقابلاً للعِلَّة والطَّبع.

وإذا علمت هذا، ظهر أن لا اختيار في الطَّبيعيَّة بالمعنى المراد في الوضعيَّة، فيكون الحصر صحيحاً، وظاهر كلام المحشي حيث قال: «لا فرق... إلخ» أنَّ الاختيار فيهما بمعنًى، وليس كذلك، وإن كان الاختيار بالمعنى الَّذي ذكره في الطَّبيعيَّة صحيحاً في الوضعيَّة؛ إلَّا أنَّه غير مرادٍ حين إطلاقه في جانب الدَّلالة، وإذا انتفى كونه مراداً عند الإطلاق ثبت المعنى الآخر الَّذي بيَّنه ياسين، وهو منتفٍ في الطَّبيعيَّة؛ إذ ليس للإنسان اختيارٌ في جعله الحمرة دالَّةً على الخجل، بلِ الحمرة تعلوه عند حيائه مِن غير قصدٍ له فيها، وكذلك قول الإنسان: «أح» مثلاً، فإنَّ الَّذي ألجأه

(١) «لَفْظِ» زيادة من (أ) و(ب) و(ج).

بِنَاءً عَلَى أَنَّ المَجَازَ مَوْضُوعٌ بِالنَّوْعِ [ج/٦]، وَمِنْ ذَلِكَ: دَلَالَةُ أَلْفَاظِ القُرْآنِ عَلَى مَعَانِيهِ الإِفْرَادِيَّةِ، وَكَذَا التَّرْكِيبِيَّةِ؛ لِأَنَّ التَّحْقِيقَ أَنَّ دَلَالَةَ المُرَكَّبِ وَضْعِيَّةٌ، لَا عَقْلِيَّةٌ.

(٢) ـ وَدَلَالَةُ اللَّفْظِ العَقْلِيَّةُ كَدَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَى لَافِظٍ يَقُومُ هُوَ بِهِ، وَهِيَ عَامَّةٌ فِي جَمِيعِ الأَلْفَاظِ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ عَرَضٌ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَقُومَ بِنَفْسِهِ.

(٣) ـ وَدَلَالَةُ اللَّفْظِ الطَّبِيعِيَّةُ ....

قصَارة

إلى التَّلفُّظ بها إنَّما هو الوجع، وقد يتخلَّفُ هذا المدلول كمدلول الحمرة، فظهر مِن هذا كلِّه بطلان قول المحشي: «لا فرق... إلخ»، والشَّارح في حواشيه على «المختصر»: «فالحقُّ... إلخ».

لا يقال: كلام الشَّيخ ياسين إنَّما هو في بيان الاختيار في الوضع، لا في الدَّلالة.

لأنَّا نقول: معنى قوله: «له أن يضع اللَّفظ لهذا المعنى»: له أن يضعه ليكون دالًّا على هذا المعنى، أو على غيره من المعاني، أو لا يدلُّ على شيءٍ أصلاً، فإنَّ الغرض مِنَ الوضع هو الدَّلالةُ، فينبغي أن يرجع الاختيارُ إليها.

قوله: (بِنَاءً عَلَى أَنَّ المَجَازَ مَوْضُوعٌ بِالنَّوْعِ) سيأتي أنَّ هذا هو الرَّاجح، وهو خلاف مصطلح محقِّقي البيانيِّين.

قوله: (وَضْعِيَّةٌ، لَا عَقْلِيَّةٌ) أطلق في «الوضعيَّة»، والحقُّ التَّقييد بـ «النَّوع» كما فعل فيما يأتي عند قول النَّاظم: «مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ».

قوله: (كَدَلَالَةِ اللَّفْظِ) أي: المسموع مِن وراء جدارٍ، ولا بدَّ مِن هذه الزِّيادة كما في عبارة غيره؛ لأنَّ وجود اللَّافظ المشاهد معلومٌ بحاسَّة البصر، لا بدلالة العقل.

وأمَّا حياة اللَّافظ فإنَّما يدلُّ عليها بالعادة لا بالعقل؛ لأنَّ الكلام عقلاً لا يتوقَّف على الحياة، وقد تجتمع الدَّلالة الوضعيَّة والعقليَّة في لفظٍ واحدٍ بالنِّسبة إلى مدلولٍ واحدٍ، لكن باعتبارين؛ مثل قول القائل مِن وراء الجدار: «أنا حيٌّ».

قوله: (لِأَنَّ اللَّفْظَ عَرَضٌ) أي: لأنَّه أصواتٌ مقطَّعةٌ، وهي: كيفيَّةٌ تعرض للنَّفس الضَّروري.

قوله: (الطَّبِيعِيَّةُ) أيِ: المستندة إلى الطَّبع؛ أيِ: الغريزة الَّتي طبع الخلق عليها.

والقياسُ: «طبعية» لقول «الخلاصة»:

وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةَ الْتُزِمْ

كَدَلَالَةِ «أَحْ» عَلَى الوَجَعِ، وَالصُّرَاخِ الضَّرُورِيِّ عَلَى مُصِيبَةٍ نَزَلَتْ بِالصَّارِخِ.

(٤) ـ وَدَلَالَةُ غَيْرِ اللَّفْظِ الوَضْعِيَّةُ كَدَلَالَةِ الكِتَابَةِ عَلَى الأَلْفَاظِ، وَدَلَالَةِ الإِشَارَةِ عَلَى مَعْنَى «نَعَمْ» أَوْ «لَا».

(٥) ـ وَدَلَالَةُ غَيْرِ اللَّفْظِ العَقْلِيَّةُ كَدَلَالَةِ التَّغَيُّرِ عَلَى الحُدُوثِ، وَدَلَالَةِ الحُدُوثِ عَلَى وُجُودِ الخَالِقِ، وَمِنْ هَذَا القِسْمِ: دَلَالَةُ كَلَامِ اللهِ تَعَالَى القَدِيمِ ـ أَعْنِي: المَعْنَى القَائِمَ بِالذَّاتِ العَلِيَّةِ ـ عَلَى مُتَعَلَّقَاتِهِ:

ـ أَمَّا أَنَّهَا غَيْرُ لَفْظِيَّةٍ فَظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ تَعَالَى بِالمَعْنَى المَذْكُورِ لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ.

ـ وَأَمَّا أَنَّهَا عَقْلِيَّةٌ: فَلِأَنَّ تَعَلُّقَ الكَلَامِ ـ وَهُوَ دَلَالَتُهُ ـ نَفْسِيٌّ لَهُ كَتَعَلُّقِ غَيْرِهِ مِنَ الصِّفَاتِ، وَالنَّفْسِيُّ لَا يَتَغَيَّرُ وَلَا يَتَخَلَّفُ، وَالوَضْعِيَّةُ وَالطَّبْعِيَّةُ يَصِحُّ تَغَيُّرُهُمَا كَمَا تَقَدَّمَ، وَأَيْضاً: تَعَلُّقُ الكَلَامِ قَدِيمٌ كَالكَلَامِ، وَالوَضْعِيَّةُ وَالطَّبْعِيَّةُ حَادِثَتَانِ ....

قصارة

ولحقت التَّاء؛ لأنَّ المنسوب مؤنَّثٌ وهو «دلالة».

وهلِ المراد طبع اللَّفظ أو طبع اللَّافظ؟ صرَّح القطب بالثَّاني، فإنَّه لـمَّا مثل بـ«أح» قال: «فإنَّ طبع اللَّافظ يقتضي التَّلفُّظ به عند عروض المعنى له»(١).

قوله: (كَدَلَالَةِ «أَحْ») في «القاموس»: «أَحَّ الرَّجُلُ» بالحاء: سعل، وفي باب الخاء المعجمة: «أخْ» كلمةُ تكرُّهٍ وتأوُّهٍ.

وقال السَّيِّد: «أح» بفتح الهمزة أو ضمِّها، والحاء المهملة: دالٌّ على وجع الصَّدر، ويقال: «أح الرَّجل، أحاً» إذا سعل. اهـ.

وهذا خلاف عُرْفِنا اليوم، فإنَّه فيه بالحاء المهملة دالٌّ على الوجع مطلقاً، وكلام السَّيِّد موافقٌ لِمَا في «القاموس»، وهو مبنيٌّ على عُرْفِهم.

قوله: (لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ) أي: لوجوب حدوثهما وفنائهما، ووجوب قِدمه وبقائه، والتَّباينُ في اللَّوازم يُوجب التَّباين في الملزومات.

قوله: (وَأَيْضاً: تَعَلُّقُ الكَلَامِ) قال شيخنا اليازغيُّ: هذا عين ما قبله، أفاد به زيادة البيان.

---

(١) انظر: «مجموعة شروح الشمسية» (١/ ١٧٦).

كَمَوْصُوفِهِمَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

(٦) ـ وَدَلَالَةُ غَيْرِ اللَّفْظِ الطَّبِيعِيَّةُ كَدَلَالَةِ حُمْرَةِ الوَجْهِ عَلَى الخَجَلِ، وَصُفْرَتِهِ عَلَى الوَجَلِ، وَجَمِيعُ مَا يَسْتَدِلُّ بِهِ الأَطِبَاءُ عَلَى المَرَضِ مِنْ هَذَا النَّوْعِ.

وَالمُعْتَبَرُ عِنْدَ القَوْمِ مِنْ هَذِهِ الأَقْسَامِ: القِسْمُ الأَوَّلُ فَقَطْ، وَهُوَ دَلَالَةُ اللَّفْظِ الوَضْعِيَّةُ، وَلَهَا تَرْجَمَ النَّاظِمُ، إِلَّا أَنَّهُ تَرَكَ مِنْهَا وَصْفاً ذَكَرَهُ فِي أَوَّلِ البَيْتِ وَهُوَ: كَوْنُ الدَّلَالَةِ لَفْظِيَّةً.

وَلَا يُقَالُ: حَذَفَ مِنَ البَيْتِ أَيْضاً قَيْدَ «الوَضْعِيَّةِ» الَّذِي ذَكَرَهُ فِي التَّرْجَمَةِ، فَيَكُونُ مِنْ نَوْعِ الِاحْتِبَاكِ.

لِأَنَّا نَقُولُ: لَمْ يَحْذِفْهُ مِنَ البَيْتِ، بَلْ هُوَ مَأْخُوذٌ مِنَ العَهْدِ الَّذِي فِي الإِضَافَةِ فِي قَوْلِهِ: «دَلَالَةُ اللَّفْظِ».

وَإِنَّمَا اعْتَبَرُوا مِنَ الدَّلَالَاتِ[1] القِسْمَ الأَوَّلَ فَقَطْ؛ لِانْضِبَاطِهِ وَعُمُومِ النَّفْعِ بِهِ

قصَارة

قوله: (كَمَوْصُوفِهِمَا) أي: الموضوع والمطبوع.

قوله: (وَدَلَالَةُ غَيْرِ اللَّفْظِ الطَّبِيعِيَّةُ) في وجود هذا القسم خلافٌ، والمختار عند غير واحدٍ مِنَ المحقِّقين وجوده. انظر: «الفناري».

قوله: (لِأَنَّا نَقُولُ) لم يحذفه مِنَ البيت، بل هو مأخوذٌ مِنَ العهد.

كتب عليه بعض المحقِّقين: هذا الجواب لا يُنافي الاحتباك، بل يصحِّحه؛ لأنَّ كونه مأخوذاً مِنَ العهد لا يصيِّره مذكوراً حتَّى يختلَّ الاحتباك، بل لفظ «الوضعيَّة» محذوفٌ مِنَ البيت على كلِّ حالٍ، وعهديَّته قصاراها أنَّها قرينةٌ دالَّةٌ على اعتبارها ملاحظاً ومقدَّراً فيه، فيكون قد حذف مِنَ البيت لفظ «الوضعيَّة» الَّذي أثبت نظيره في التَّرجمة، والمعيِّن لهذا المحذوف هو القرينة العهديَّة، وحذف أيضاً مِنَ التَّرجمة لفظ «اللَّفظيَّة» الَّذي أثبت نظيره في البيت، فتمَّ الاحتباك الَّذي هو مِنَ المحسِّنات، وصحَّ ما قاله سيِّدي سعيد، فلا اعتراض عليه.

قوله: (لِانْضِبَاطِهِ وَعُمُومِ النَّفْعِ بِهِ) أمَّا الانضباط: فلأنَّ ما وضعه الواضع لا يتغيَّر ولا يتخلَّف بحسب الأشخاص. وأمَّا عموم النَّفع به: فإنَّه يعمُّ الموجودات والمعدومات، بخلاف «الإشارة» مثلاً.

---

(١) في الطبعة الأميرية و(ب) و(ج): «الدَّلَالَةِ» بدلاً من «الدَّلَالَاتِ».

فِي العَقْلِيَّاتِ وَالنَّقْلِيَّاتِ وَغَيْرِهِمَا، وَفِي التَّعَلُّم وَالتَّعْلِيم بِخِلَافِ غَيْرِهَا، مَعَ خِفَّةِ مَؤنَةِ اللَّفْظِ؛ لِأَنَّهُ كَيْفِيَّاتٌ[1] تُعْرِضُ لِلْنَّفْسِ الضَّرُورِيَّ، وَلِذَا قَالَ ابْنُ السُّبْكِيِّ: «مِنَ الأَلْطَافِ حُدُوثُ المَوْضُوعَاتِ اللُّغَوِيَّةِ لِيُعَبِّرَ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ»[2].

قَالَ السَّعْدُ: وَلِلْقَصْدِ إِلَى إِبْقَائِهَا وَإِعْلَامِ الغَائِبِينَ بِهَا؛ لِتَعُمَّ الفَائِدَةُ وَتَتِمَّ العَائِدَةُ، وَضَعُوا أَشْكَالَ الكِتَابَةِ دَالَّةً عَلَى الأَلْفَاظِ، فَصَارَ لِلْشَّيْءِ وُجُودَاتٌ أَرْبَعٌ: وُجُودٌ [أ/ ١٠]

قصَارة

قوله: (فِي العَقْلِيَّاتِ. . . إلخ) صوابُهُ: في التَّعلُّم والتَّعليم وغيرهما في العقليَّات والنَّقليَّات وغيرهما، أيِ: الطبيعيَّات، وأمَّا عبارته فتقتضي أنَّ التَّعلُّم والتَّعليم في غير العقليَّات والنَّقليَّات؛ إذِ العطف يقتضي المغايرة.

قوله: (بِخِلَافِ غَيْرِهَا) أيِ: اللَّفظيَّة الوضعيَّة، وهما العقليَّة والطَّبيعيَّة؛ لاختلاف العقول ذكاءً وبلادةً، حتَّى أنَّ بعض العقول يناقض بعضاً، والطَّبيعيَّة لا تنضبط لاختلاف الطَّبائع، وأمَّا ما وضعه الواضع فلا يتغيَّر ولا يختلف.

قوله: (مِنَ الأَلْطَافِ حُدُوثُ. . . إلخ) أي: ألطاف الله تعالى، فـ «أل» عِوَضٌ مِنَ المضاف إليه؛ أي: مِنَ الأمور الملطوف بالنَّاس بها.

قوله: (اللُّغَوِيَّةِ) لا يختصُّ بلغة العرب، وإن كان الغالب انصراف اللُّغة لها، بل يشمل غيرها.

قوله: (لِيُعَبِّرَ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ) هذه علَّةٌ لـ «الألطاف»؛ أي: ليعبِّر كلٌّ مِنَ النَّاس لغيره عمَّا في نفسه ممَّا يحتاج إليه في معاشه ومعاده، حتَّى يعاونه ذلك الغير عليه؛ لعدم استقلاله بما يحتاج إليه، فإنَّ الإنسان لا يمكن تعيُّشه إلَّا بمشاركته أبناء جنسه، وإعلامهم بما في ضميره مِنَ المقاصد والأغراض.

قوله: (قَالَ السَّعْدُ) أي: في «شرح الشَّمسيَّة».

قوله: (وَلِلْقَصْدِ إِلَى إِبْقَائِهَا) أيِ: الألفاظ.

قوله: (فَصَارَ لِلْشَّيْءِ وُجُودَاتٌ أَرْبَعٌ. . . إلخ) بيانُها: أنَّ «زيداً» مثلاً:

١ ـ له وجودٌ في المسجد، أو في الدَّار، أو حيث هو بشخصه، وهو وجوده في الأعيان، ويعبَّر عنه بـ: «الخارجيّ»، و: «الأصليّ»، و: «الحقيقيّ».

---

(١) في (ب): «كَيْفِيَّةٌ» بدلاً من «كَيْفِيَّاتٌ».

(٢) في «جمع الجوامع» انظر: «حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع» (١/ ٣٤٢).

فِي الأَعْيَانِ، وَوُجُودٌ فِي الأَذْهَانِ، وَوُجُودٌ فِي العِبَارَةِ، وَوُجُودٌ فِي الكِتَابَةِ، وَالأَوَّلَانِ حَقِيقِيَّانِ وَالأَخِيرَانِ مَجَازِيَّانِ. اهـ[(١)].

وَالتَّحْقِيقُ عِنْدَ السَّنُوسِيِّ فِي «شَرْحِ المُقَدِّمَاتِ»[(٢)]: أَنَّ الأَوَّلَ فَقَطْ هُوَ الحَقِيقِيُّ، وَهُوَ الظَّاهِرُ.

تَنْبِيهٌ:

فَإِنْ قُلْتَ: كَلَامُ الشَّيْخِ السَّنُوسِيِّ فِي كُتُبِهِ وَغَيْرِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَلْفَاظَ القُرْآنِ تَدُلُّ عَلَى الكَلَامِ القَدِيمِ ـ أَعْنِي: المَعْنَى القَائِمَ بِذَاتِهِ سُبْحَانَهُ ـ، فَمِنْ أَيِّ نَوْعٍ هَذِهِ الدَّلَالَةُ؟

قُلْتُ: اضْطَرَبَ فِيهَا كَلَامُ المُتَأَخِّرِينَ:

(١) ـ فَنُقِلَ عَنِ الشَّيْخِ السُّكْتَانِيِّ فِي «أَجْوِبَتِهِ»: أَنَّهُ اخْتَارَ فِيهَا أَنَّهَا وَضْعِيَّةٌ، وَبَنَاهُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الحَاجِبِ فِي «مُخْتَصَرِهِ» الأَصْلِيِّ[(٣)] مِنْ أَنَّ الكَلَامَ النَّفْسِيَّ . . . .

قصَارة

٢ ـ فإذا خطر في بالك صار له وجودٌ آخر في ذهنك، وهو الوجود في الأذهان.

٣ ـ فإذا ذكرت اسمه صار له وجودٌ ثالثٌ في كلامك، وهو الوجود في العبارة، وقد يقال له: «الوجود في اللِّسان»؛ لكون اللِّسان آلةً لذكره.

٤ ـ فإذا كتبت اسمه صار له وجودٌ رابعٌ في كتابتك، وهو الوجود في الكتابة، وقد يقال له: «الوجود في البنان»؛ أي: الأصابع؛ لأنَّها آلةٌ لكتابة اسمه.

فالذِّهنيُّ تابعٌ للحقيقيِّ، واللِّسانيُّ للذِّهنيِّ، والبنانيُّ للِّسانيِّ، وواضحٌ أنَّ الأخيرين مجازيان كما قال؛ إذِ الموجود في الكلام اللَّفظ الدَّالُّ على ذاته، لا ذاته، وفي الكتاب الرَّسم الدَّالُّ على اسمه، لا نفس ذاته.

قوله: (وَهُوَ الظَّاهِرُ) بيانُهُ: أنَّ الذَّات إنَّما توجد حقيقةً معه، وأمَّا الذِّهنُ إنَّما ترسم فيه صورتها؛ أي: مثل صورتها؛ أي: مثالها المطابق لها.

قوله: (تَنْبِيهٌ: فَإِنْ قُلْتَ. . . إلخ) لمَّا ذكر رحمه الله تعالى أنَّ دلالة ألفاظ القرآن على معانيه وضعيَّةٌ، ودلالة كلام الله تعالى القديم على متعلَّقاته عقليَّةٌ، وبقي عليه القسمُ الثَّالثُ أشار إليه هنا.

---

(١) انظر: «شرح الرسالة الشمسية» للسعد التفتازاني (ص: ١١٨).

(٢) انظر: «شرح المقدمات» للسنوسي (ص: ٢٦١).

(٣) في (أ): «الأُصوليِّ» بدلاً من «الأَصْليِّ».

نِسْبَةٌ بَيْنَ مُفْرَدَيْنِ قَائِمَةٌ بِنَفْسِ المُتَكَلِّمِ، وَحِينَئِذٍ فَهِيَ مَدْلُولُ جُمَلِ القُرْآنِ.

وَرُدَّ: بِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الكَلَامُ القَدِيمُ هُوَ النِّسْبَةُ لِأُمُورٍ:

ـ مِنْهَا: أَنَّ النِّسَبَ أُمُورٌ اعْتِبَارِيَّةٌ لَا وُجُودَ لَهَا فِي الخَارِجِ، وَالكَلَامُ القَدِيمُ مَعْنًى وُجُودِيٌّ مُتَحَقِّقٌ فِي الخَارِجِ كَسَائِرِ صِفَاتِ المَعَانِي.

ـ وَمِنْهَا: أَنَّ النِّسَبَ المَدْلُولَ عَلَيْهَا بِجُمَلِ القُرْآنِ كَثِيرَةٌ جِدًّا، وَمُتَغَايِرَةٌ تَغَايُراً حَقِيقِيًّا [ب/ ٩] بَيِّناً، وَكَلَامُ اللهِ تَعَالَى القَدِيمُ صِفَةٌ وَاحِدَةٌ لَا تَعَدُّدَ فِيهَا عِنْدَ أَهْلِ الحَقِّ كَسَائِرِ المَعَانِي.

قصَارة

قوله: (نِسْبَةٌ) احترز عن: المعاني المفهومة مِن مفردات القرآن؛ كمدلول «الله»، ومدلول «الأرض» و: «السماء»، ونحو ذلك، فليست كلام الله تعالى قطعاً.

قوله: (مِنْهَا: أَنَّ النِّسَبَ أُمُورٌ اعْتِبَارِيَّةٌ) أشار بهذا الكلام إلى تركيب قياسٍ مِن ثاني الشَّكل الثَّاني، **وبيانُهُ أن تقول**: «لَا شَيْءَ مِنَ النِّسَبِ بِمَوجُودٍ فِي الخَارِجِ، وَالكَلَامُ القَدِيمُ مُوجُودٌ فِي الخَارِجِ» ينتج من ثاني الثَّاني: «لَا شَيْءَ مِنَ النِّسَبِ بِالكَلَامِ القَدِيمِ».

قوله: (وَمُتَغَايِرَةٌ تَغَايُراً حَقِيقِيًّا) قال الهلاليُّ: إذ لا يرتابُ ذو مسكةٍ في أنَّ النِّسبة المدلول عليها بقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩] ليست عين النِّسبة المدلول عليها بقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢]، والمدلول عليها بقوله جلَّ وعلا: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ [النساء: ١٦٣] غير المدلول عليه بقوله سبحانه: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨]، وإذا كان التَّغاير في مثل هذه الأمثلة واضحاً فكيف به في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا﴾ [هود: ١٠٨]... إلخ مع قوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا﴾ [هود: ١٠٦]، وفي قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ﴾ [الحجر: ٤٦] مع قوله تعالى: ﴿اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا﴾ [الأعراف: ١٨]، وإذا اتَّضح التَّغاير مع الاتحاد في النَّوع ـ أعني: الإنشائيَّة والخبريَّة ـ، فهو مع الاختلاف أوضح وأجلى.

قوله: (وَكَلَامُ اللهِ تَعَالَى القَدِيمُ صِفَةٌ وَاحِدَةٌ) أي: عند الأشاعرة، ويأتي هنا قياسٌ مِنَ الثَّاني فيقال: «هَذِهِ النِّسَبُ المَدْلُولُ عَلَيْهَا بِأَلفَاظِ القُرْآنِ مُتَعَدِّدَةٌ حَقِيقَةً، وَكَلَامُ اللهِ تَعَالَى لَيْسَ بِمُتَعَدِّدٍ حَقِيقَةً» ينتج مِن أوَّل الثَّاني: «هَذِهِ النِّسَبُ المَدْلُولُ عَلَيْهَا بِأَلفَاظِ القُرْآنِ لَيْسَتْ بِكَلَامِ اللهِ تَعَالَى».

ـ وَمِنْهَا: أَنَّ كَوْنَهُ نِسْبَةً يَقْتَضِي التَّغَيُّرَ ـ أَيْ: بِتَغَيُّرِ الطَّرَفَيْنِ ـ، وَكَلَامُهُ تَعَالَى[١] قَدِيمٌ لَا يَلْحَقُهُ التَّغَيُّرُ.

وَأَمَّا كَلَامُ ابْنِ الحَاجِبِ فَقَدْ تَأَوَّلَهُ المُحَقِّقُونَ مِنْ «شُرَّاحِهِ» وَغَيْرِهِمْ: بِأَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ تَقْدِيرِ مُضَافٍ؛ أَيْ: ذُو نِسْبَةٍ.

(٢) ـ وَاخْتَارَ ابْنُ عَرَضُونَ فِي «شَرْحِ الحَفِيدَةِ[٢]»: أَنَّ دَلَالَةَ[٣] القُرْآنِ عَلَى الكَلَامِ القَدِيمِ عَقْلِيَّةٌ؛ قَالَ: كَدَلَالَةِ «اسْقِنِي المَاءَ»؛ عَلَى أَنَّ المُتَكَلِّمَ بِهِ مُقْتَضٍ فِي نَفْسِهِ لِلْمَاءِ، وَأَنَّهُ مُتَحَدِّثٌ فِي ضَمِيرِهِ بِذَلِكَ.

قصَّارة

قوله: (أَيْ: بِتَغَيُّرِ الطَّرَفَيْنِ) مثلاً قولك: «زَيْدٌ قَائِمٌ» نسبة، و: «عَمْرٌو قَائِمٌ» نسبةٌ أخرى، والطَّرفان متغايران، فيحصل التَّغاير في النِّسبة بسبب تغيُّر الطَّرفين.

قوله: (وَأَمَّا كَلَامُ ابْنِ الحَاجِبِ فَقَدْ تَأَوَّلَهُ... إلخ) ممَّن تأوَّله ابن زكري في «محصل المقاصد» ونصُّهُ: قول ابن الحاجب الكلام النَّفسيُّ نسبة يجب ردُّه إن لم يرد أنَّه ذو نسبة. اهـ.

وممَّن صرَّح بهذا المضاف صاحب «المراصد» ونصُّه:

وَقَوْلُ مُعَرِّفُ الكَلَامِ النَّفْسِي ... وَهُوَ المُضَافُ لِلْجَنَابِ القُدْسِي
صِفَةُ مَعْنًى قَائِمٌ بِالذَّاتِ ... ذُو نِسْبَةٍ مُنَاقِضُ الصِّفَاتِ

فتحصَّل من هذا: أنَّ الكلام القديم ليس هو نفس النِّسبة، بل هو صفةُ معنًى متعلِّقٌ بالنِّسبة، لا عينها.

قوله: (فِي «شَرْحِ الحَفِيدَةِ») هي للسَّنوسيِّ.

وجزم العلَّامة القَسْطِينيُّ بأنَّها عقليَّةٌ كما عند ابن عرضون، ووجهه: بأنَّ قول القائل: «اسقني الماء» يدلُّ على قيام الطَّلب بنفسه، وليست دلالته عليه بالوضع؛ لأنَّ الواضع إنَّما وضع الألفاظ لتدلَّ على المسمَّيات الكائنة في الخارج، وأمَّا أنَّ مَن تكلَّم بها قد قامت معانٍ بباطنه، فهذا القدر لا تعرّض للواضع إليه، وإنَّما هو أمرٌ يحكمُ به العقلُ مِن جهة الوجدان، وهذا المراد بالدَّلالة العقليَّة، وليس المراد بها أنَّ الألفاظ ملزومةٌ عقلاً؛ لقيام معانٍ بنفس المتكلِّم بها. اهـ.

---

(١) في الطبعة الأميرية: «وَكَلَامُ اللهِ تَعَالَى» بدلاً من «وَكَلَامُهُ تَعَالَى».

(٢) في الطبعة الأميرية: «العَقِيدَةِ» بدلاً من «الحَفِيدَةِ».

(٣) في (ب): زيادة «ألفاظ».

وَهُوَ مَرْدُودٌ؛ بِأَنَّ الأَلْفَاظَ لَيْسَتْ مَلْزُومَةً عَقْلاً؛ لِقِيَامِ مَعَانٍ بِنَفْسِ المُتَكَلِّمِ بِهَا.

(٣) ـ وَالحَقُّ مَا حَقَّقَهُ العَبَّادِيُّ، وَنَقَلَهُ عَنْهُ الشَّيْخُ يَاسِينُ فِي «حَوَاشِي شَرْحِ الصُّغْرَى» مِنْ: أَنَّ مَدْلُولَ القُرْآنِ لَيْسَ هُوَ الصِّفَةُ القَائِمَةُ بِذَاتِهِ تَعَالَى، بَلْ مَدْلُولُهُ بَعْضُ مُتَعَلَّقَاتِ

قصَارة

أي: ذلك لازمٌ لزوماً ذهنيًا؛ أي: بيِّناً، وحينئذٍ فلا يرد الاعتراضُ الَّذي أتى به بناني فيما يأتي.

وقال الشَّيخ سيِّدي محمَّد بن عبد القادر الفاسيُّ ـ نفعنا الله تعالى به ـ في تسمية دلالة نحو: «اسقني الماء» على ما ذكره دلالة عقليَّة نظرٌ، ولعلَّه اصطلاحٌ أو تجوّز في إطلاق العقليَّة على ما يقابل الوضعيَّة؛ إذِ الطَّبيعيَّة أعمُّ مِن اعتبار القطع أوِ الظَّنِّ؛ أي: فتصدق بالعقليَّة، ومرادُهُ: أنَّ الدَّلالة حينئذٍ طبيعيَّةٌ؛ لأنَّها تحتمل النَّقيض؛ لأنَّ الله تعالى أجرى عادة الخلق بمصاحبة الكلام اللِّسانيِّ للنَّفسانيِّ.

ثمَّ قال الشَّيخ المذكور: وفرض دلالة لفظ «اسقني الماء» على ما في النَّفس إنَّما هو مع نفي الأسباب المقتضية لعدم القصد مِن نومٍ وشبهه، وهذا النَّظر إنَّما هو في المنظر به؛ أي: اسقني الماء؛ لأنَّ العادة إنَّما تجري فيه. اهـ.

قوله: (لَيْسَتْ مَلْزُومَةً عَقْلاً) أيِ: اللُّزوم الذِّهنيَّ بحيث كلَّما وُجِدَ اللَّفظ دلَّ على قيام معنًى بنفس المتكلِّم به؛ إذ قد يتكلَّم بألفاظٍ لا تقصدُ معانيها أصلاً، وحينئذٍ فالدَّلالة ليست عقليَّةً، وقد علمت مِن كلام القسمطيني المتقدِّم أنَّ هذا الاعتراض غير واردٍ على مَن يقول: إنَّها عقليَّةٌ؛ لأنَّه لا يلزم مِن قوله: «إنَّها عقليَّةٌ» أن يكون اللُّزوم ذهنيًا حتَّى يعترض عليه: «بأنَّ الألفاظ ليست ملزومةً... إلخ»، فكان مِن حقِّ هذا الشَّارح أن لوِ اعترض على المجيب بفساد القياس؛ إذ مِن شرطه المساواة، وهي منتفيةٌ هنا؛ إذ لا مناسبة بين نسبة الكلام النَّفسانيِّ إلى المخلوق ونسبته إلى الباري تعالى، فيقتضي كلامُهُ أنَّ كلَّ ما يلغو به كلُّ مخلوقٍ مِن باطلٍ أو غيره دالٌّ على أنَّ تلك المعاني قائمةٌ بالباري، وهو متكلِّمٌ بها؛ لأنَّه الَّذي أوجد جميع الحروف الجارية على لسان الخلق، فتأمَّل.

قوله: (فِي «حَوَاشِي شَرْحِ الصُّغْرَى») عند قول «الشَّرح»: «وهو الَّذي عبَّر عنه بالنَّظم المعجز».

قوله: (بَلْ مَدْلُولُهُ) هذا الَّذي ينساق إليه العقل، وقائله هو الشَّهاب القاسميُّ.

قوله: (بَعْضُ مُتَعَلَّقَاتِ) المتعلَّقات: الأمر، والنَّهي، والخبر،.. وغيرها، فكلامُ الله تعالى صفةٌ واحدةٌ لها متعلَّقاتٌ تنقسم إلى: أمرٍ، ونهيٍ، وخبرٍ؛ فالتَّكثير في تلك المتعلَّقات دونها.

الصِّفَةِ القَدِيمَةِ، كَمَا أَنَّ غَيْرَهُ مِنَ الكُتُبِ السَّمَاوِيَّةِ كَذَلِكَ؛ قَالَ: وَحِينَئِذٍ يَظْهَرُ أَنَّ مَدْلُولَ القُرْآنِ غَيْرُ مَدْلُولِ الإِنْجِيلِ. . وَهَكَذَا؛ ضَرُورَةَ أَنَّ المُتَعَلَّقَاتِ المَدْلُولَةَ لِلْقُرْآنِ غَيْرُ المَدْلُولَةِ لِغَيْرِهِ، فَإِنَّ فِيهِ مِنَ الأَحْكَامِ مَا لَيْسَ فِي غَيْرِهِ. اهـ[١].

وَعَلَيْهِ[٢] فَتَسْمِيَتُهُ بِكَلَامِ اللهِ تَعَالَى:

ـ إِمَّا حَقِيقِيَّةٌ[٣]؛ لِكَوْنِهِ[٤] مُنَزَّلاً مِنَ اللهِ تَعَالَى، لَيْسَ مِنْ تَأْلِيفِ الخَلْقِ، وَلَا دَاخِلاً تَحْتَ كَسْبِهِمْ، فَتَكُونُ إِضَافَتُهُ إِلَيْهِ مِنْ إِضَافَةِ المَخْلُوقِ لِلْخَالِقِ تَشْرِيفاً؛ كَمَا يُقَالُ لِلْجَنَّةِ: «دَارُ اللهِ تَعَالَى».

ـ وَإِمَّا مَجَازٌ[٥]؛ لِكَوْنِهِ قُصِدَتْ بِهِ الدَّلَالَةُ عَلَى بَعْضِ مَدْلُولِ الصِّفَةِ القَدِيمَةِ، كَمَا يُقَالُ لِلْكَلَامِ المُتَرْجَمِ بِهِ عَنْ كَلَامِ السُّلْطَانِ ـ وَللهِ تَعَالَى المَثَلُ الأَعْلَى ـ: «هَذَا كَلَامُ السُّلْطَانِ»، وَكَمَا نَقُولُ لِلْمَحْكِيِّ فِي القُرْآنِ عَنِ الأَنْبِيَاءِ وَأُمَمِهِمْ الأَعْجَمِيِّينَ: «هَذَا كَلَامُهُمْ»، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ هُوَ كَلَامُهُمْ، بَلْ جُعِلَ تَرْجَمَةً عَنْ كَلَامِهِمْ، وَبِهِ تَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَ الأَئِمَّةِ: «إِنَّهُ مِنْ بَابِ تَسْمِيَةِ الدَّالِّ بِاسْمِ المَدْلُولِ» هُوَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ؛ أَيْ: بِاسْمِ دَالِّ المَدْلُولِ، كَمَا صَرَّحَ

قصَارة

ثمَّ إنَّ تلك المتعلَّقات تنقسم باعتبار الألفاظ الدَّالَّة عليها إلى القرآن وغيره مِن بقيَّة الكتب، وحينئذٍ يظهر أنَّ مدلول القرآن غير مدلول الإنجيل كما في «الشَّرح».

قوله: (كَمَا يُقَالُ لِلْجَنَّةِ: «دَارُ اللهِ تَعَالَى») أي: وإن كانت الدُّور كلُّها لله تعالى؛ لأنَّ بناءها ليس مِن عمل المخلوقين، ولا هي مِن نوع بنائهم المكتسب لهم، وعلى هذا: تكون تسميته بـ «كلام الله» حقيقةً، والتَّعليلُ المذكور إنَّما هو توجيه لتخصيصه بالإضافة إلى الله تعالى فقط.

قوله: (مَجَازٌ) علاقةُ هذا المجاز: ترادفُ الدَّالين على مدلولٍ واحدٍ؛ لأنَّ مدلولَهُ في الجملة مدلول كلام الله تعالى.

قوله: (المُتَرْجَمِ بِهِ عَنْ كَلَامِ السُّلْطَانِ) أي: لكونه دالًّا على المعاني المدلولة لكلام السُّلطان.

---

(١) انظر: «حاشية ياسين العليمي على شرح الصغرى للسنوسي» مخطوط الأزهرية برقم (١٤٨٤) (لوحة: ١٨١).

(٢) في الطبعة الأميرية: «وَحِينَئِذٍ» بدلاً من «وَعَلَيْهِ».

(٣) في (أ) و(ب) و(ج): «حَقِيقَة» بدلاً من «حَقِيقِيَّة».

(٤) في (ب): «كَكَوْنِهِ» بدلاً من «لِكَوْنِهِ».

(٥) الضبط في (أ) و(ج): «مَجَازاً» بدلاً من «مَجَازٌ».

بِهِ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ.

(٢٤) دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَافَقَهْ يَدْعُونَهَا: «دَلَالَةَ الْمُطَابَقَهْ»

(٢٥) وَجُزْئِهِ: «تَضَمُّناً»، وَمَا لَزِمْ فَهُوَ: «الْتِزَامٌ» إِنْ بِعَقْلٍ الْتُزِمْ

وَلَمَّا كَانَتْ دَلَالَةُ اللَّفْظِ الوَضْعِيَّةُ ـ وَهِيَ الْمُعْتَبَرَةُ عِنْدَهُمْ كَمَا تَقَدَّمَ ـ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: دَلَالَةِ مُطَابَقَةٍ، وَدَلَالَةِ تَضَمُّنٍ، وَدَلَالَةِ الْتِزَامٍ:

أَشَارَ النَّاظِمُ إِلَى القِسْمِ [ج/ ٧] الأَوَّلِ بِقَوْلِهِ: (دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَافَقَهْ) أَيْ: عَلَى المَعْنَى الَّذِي وَافَقَ مَا وُضِعَ لَهُ اللَّفْظُ؛ أَيْ: مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ وُضِعَ لَهُ.

قصَارة

قوله: (بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ) عنَى به: أبا مدين شارح «السُّلَّم»، قاضي مكناسة في وقته في تأليفٍ له تكلَّم فيه على قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، ووافقه المحقِّق سيِّدي أحمد بن يعقوب قائلاً: إنَّه مِن تسمية الدَّالِّ باسم ما يحاكيه في الدَّلالة، ومال إليه المحقِّق سيِّدي محمَّد بن عبد القادر الفاسي، وعلى هذا: فالدَّلالة وضعيَّةٌ.

هذا؛ ولم يجر هنا قول بأنَّ دلالة النَّظم المعجز على المعنى القديم طبيعيَّةٌ؛ لأنَّ دلالة اللَّفظ طبعاً هي أن يفهم أمرٌ مِنَ اللَّفظ بواسطة الطَّبع الَّذي جُبل عليه اللَّافظ به، واللَّافظ بالنَّظم المعجز هو المخلوق مِن مَلَكٍ أو نبيٍّ أو غيره، ولا يختلج في وهم أحدٍ أنَّ طبع المخلوق يكون واسطةً في فهم المعنى القائم بالذَّات العليَّة مِنَ اللَّفظ المقروء.

قوله: (تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ) وجه الحصر في الثَّلاثة: أنَّه لا يلزم مِن حُضور اللَّفظ في الذِّهن حضورُ المعنى إلَّا لعلاقةٍ بينهما، وهي إمَّا كون اللَّفظ موضوعاً للمعنى كما في المطابقة، أو لأمرٍ يلزمه ذلك المعنى.

ثمَّ هذا اللَّازم: إمَّا داخلٌ في ملزومه كما في التَّضمُّن، وإمَّا خارجٌ كما في الالتزام، وهذا الحصر استقرائيٌّ لا عقليٌّ؛ لأنَّه بقي دلالة اللَّفظ على مجموع الثَّلاثة، أو على الكلِّ والجزء، أو على الكلِّ واللَّازم، أو على الجزء واللَّازم.

قوله: (مَا وُضِعَ لَهُ اللَّفْظُ) صوابُهُ: «على المعنى الَّذي وافق اللَّفظ»، وأمَّا عبارته ففيها قلَقٌ؛ لأنَّ معناها حينئذٍ: على المعنى الَّذي وافق المعنى الَّذي وُضِعَ له اللَّفظ، والموافقُ غير الموافق، فيلزمُ أن يكون اللَّفظ غير موضوعٍ للمعنى بنفسه، بل للمعنى الموافق للمعنى الَّذي وضع له اللَّفظ، وهو فاسدٌ.

وَكَلَامُهُ يَشْمَلُ الحَقِيقَةَ وَالمَجَازَ، فَهُوَ أَحْسَنُ مِنْ تَعْبِيرِ «المُخْتَصَرِ» بِـ: «المُسَمَّى»[1]؛ لِأَنَّهُ لَا يَشْمَلُ المَجَازَ [أ/ ١١]، فَيَلْزَمُ عَلَيْهِ كَوْنُ التَّعْرِيفِ غَيْرَ جَامِعٍ.

(يَدْعُونَهَا) أَيْ: يُسَمُّونَهَا: («دَلَالَةَ المُطَابَقَهْ») وَذَلِكَ كَدَلَالَةِ لَفْظِ «الأَرْبَعَةِ» عَلَى: «ضِعْفِ الاثْنَيْنِ»، وَلَفْظِ «الإِنْسَانِ» عَلَى: «الحَيَوَانِ النَّاطِقِ»، وَلَفْظِ «الأَسَدِ» عَلَى: «الرَّجُلِ الشُّجَاعِ» عِنْدَ القَرِينَةِ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ المَجَازَ مَوْضُوعٌ كَمَا مَرَّ، فَإِنَّ الوَضْعَ عِنْدَهُمْ هُوَ: «تَعْيِينُ أَمْرٍ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَمْرٍ بِنَفْسِهِ أَوْ بِقَرِينَةٍ»، فَيَدْخُلُ المُشْتَرَكُ ـ كَـ: «عَيْنٍ» ـ بِقَوْلِهِمْ:

قصَارة

قوله: (فَهُوَ أَحْسَنُ مِنْ تَعْبِيرِ «المُخْتَصَرِ» بِـ: «المُسَمَّى») ظاهِرُهُ: أنَّ صاحب «المختصر» عبَّر في دلالة المطابقة بـ: «المسمَّى»، وليس كذلك، بل عبَّر بـ: «المعنى».

نعم؛ في التَّضمُّن والالتزام عبَّر بـ: «المسمَّى».

وفي كلام هذا الشَّارح إشارةٌ إلى أنَّ بين المعنى والمسمى فرقاً، وحاصلُهُ: أنَّ المعنى ما يُعنى باللَّفظ؛ أي: يُقصد به، فهو اسم مكانٍ مِنَ العِناية، فإذا قلت: «معنى هذا اللَّفظ كذا» فالمرادُ: أنَّ محلَّ العِناية به هو هذا، وما يُعنى به يصدق بالحقيقيِّ والمجازيِّ، بخلاف المسمَّى، فهو: ما وضع له اللَّفظ ليدلَّ عليه بنفسه.

وأمَّا الفرق بين المعنى والمفهوم فهو اعتباريٌّ، وذلك أنَّ الصُّورة الحاصلة في العقل من حيث إنَّها تُقصد باللَّفظ تسمَّى: «معنًى»، ومِن حيث إنَّها تحصل مِنَ اللَّفظ في العقل تسمَّى: «مفهوماً»، فالمدلولُ سمِّي بـ «المعنى» نظراً لعنايته باللَّفظ؛ أي: قصده به، وسمِّي بـ «المفهوم» باعتبار حصوله مِنَ اللَّفظ في العقل، وارتسامه فيه.

قوله: (بِنَاءً عَلَى أَنَّ المَجَازَ مَوْضُوعٌ) أي: بالنَّوع؛ لأنَّ الواضعَ اعتبر العلاقات بالنَّوع، وهذا هو الرَّاجح كما هو مبسوطٌ في «التَّلويح».

وقيل: غير موضوعٍ أصلاً، وبه صرَّح صاحب «المفتاح»، وجزم به السَّيِّد في «حواشي المطوَّل».

فينبني على الأوَّل الرَّاجح: أنَّه إذا استعمل اللَّفظ في جزء ما وضع له، أو لازمه مجازاً بقرينةٍ، لم تكن دلالته عليه تضمُّناً ولا التزاماً، بل مطابقةً، ودلالته على جزء ذلك المعنى المجازيِّ تضمُّنٌ،

---

(١) انظر: «شرح المختصر في المنطق» للسنوسي (ص: ٧) طبعة حجرية.

«بِنَفْسِهِ»؛ لِأَنَّ احْتِيَاجَهُ لِلْقَرِينَةِ[١] لَيْسَ لِتَحْصِيلِ الدَّلَالَةِ، بَلْ لِدَفْعِ مَا عُرِضَ لَهَا مِنَ الإِيْهَامِ[٢] بِسَبَبِ تَزَاحُمِ الأَوْضَاعِ، وَيَدْخُلُ المَجَازُ بِقَوْلِهِمْ: «أَوْ بِقَرِينَةٍ».

قصَارة

وعلى لازمه التزامٌ، فتكون أقسام الدَّلالة في المعنى المجازيِّ كالحقيقيِّ، وهو الَّذي حقَّقه السَّعد في «المطوَّل»، وصوَّبه السَّنوسيُّ في «شرح إيساغوجي»، وجرى عليه في «المختصر»، وكذا الشَّارح هنا؛ إلَّا أنَّ اصطلاح البيانيِّين إنَّما هو على الثَّاني المرجوح، وذلك أنَّهم قالوا: إنَّ اختلاف العبارة في وضوح الدَّلالة وخفائها على المعنى الواحد لا يتأتَّى بدلالة المطابقة، وجعلوا المجاز بأقسامه ممَّا يقع به الاختلاف، فلزم أن يكون المعنى المجازيُّ غيرَ مدلولٍ عليه بالمطابقة، وبنوا هذا على أنَّ المجاز غير موضوعٍ، وأنَّ المطابقة لا تكون إلَّا عن وضعٍ، فإذا أطلق اللَّفظ وأريد جزء معناه، أو لازمه مجازاً بقرينةٍ، فإنَّ السَّامع العالِم بالوضع يَفهم مِنَ اللَّفظ معناه الأصليَّ مطابقةً، وجزأه في ضمنه تضمُّناً، أو لازمه التزاماً، ثمَّ بواسطة القرينة يدرك أنَّ المراد إنَّما هو الجزء، أوِ اللَّازم مجازاً، فالجزءُ مفهومٌ في ضمن الكلِّ لكنَّه مرادٌ لا في ضمنه، وبين فهم الجزء في ضمن الكلِّ وإرادته لا في ضمنه بونٌ بعيدٌ.

والأوَّل هو دلالة التَّضمُّن دون الثَّاني، وليس هذا الفهم الثَّاني واحداً مِنَ الدَّلالات الثَّلاث؛ لأنَّه بالقرينة لا بالوضع، فالدَّلالات الثَّلاث حينئذٍ مستندةٌ للوضع فقط، وكون اللَّفظ حقيقةً أو مجازاً مستندٌ للاستعمال فقط.

وذكر السَّيِّد في «حواشي العضد»: أنَّ الخلاف في المجاز هل موضوعٌ أم لا لفظيٌّ منشؤه؟ هل الوضع تعيين اللَّفظ بنفسه للمعنى؟ وعليه لا وضع في المجاز أصلاً؛ لأنَّ الواضع لم يعيِّن اللَّفظ بنفسه للمعنى المجازيِّ، بل بالقرينة، فاستعماله فيه بالمناسبة لا بالوضع، أوِ الوضع تعيين اللَّفظ بإزاء المعنى، وعلى هذا ففي المجاز وضعٌ نوعيٌّ قطعاً؛ إذ لا بدَّ مِنَ العلاقة المعتبر نوعُهَا عند الواضع، وعلى هذا الثَّاني دَرَج في «الشَّرح»، وبنحو ما عرَّف به الشَّارح «الوضع» عرَّفَهُ في «جمع الجوامع».

قوله: (لِأَنَّ احْتِيَاجَهُ لِلْقَرِينَةِ لَيْسَ لِتَحْصِيلِ الدَّلَالَةِ) معنى ذلك: أنَّ المشترك قبل القرينة يدلُّ على كلِّ واحدٍ مِنَ المعاني الَّتي وُضِعَ لها، لكن دلالةً مبهمةً؛ لتزاحم الأوضاع، فإذا جاءتِ

(١) في (ب): «إِلَى القَرِينَةِ» بدلاً من «لِلْقَرِينَةِ».

(٢) في (أ) و(ب): «الإِبْهَامِ» بدلاً من «الإِيْهَامِ».

وَأَشَارَ إِلَى الثَّانِي بِقَوْلِهِ: (وَجُزْئِهِ: «تَضَمُّناً») أَيْ: وَدَلَالَةَ اللَّفْظِ عَلَى جُزْءِ الـمَعْنَى الَّذِي وُضِعَ هُوَ لَهُ؛ أَيْ: مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ جُزْءٌ[1] يُسَمُّونَهَا: «تَضَمُّناً»؛ أَيْ: دَلَالَةَ تَضَمُّنٍ كَدَلَالَةِ لَفْظِ «الأَرْبَعَةِ» عَلَى «الوَاحِدِ» رُبْعِهَا، أَوِ «الِاثْنَيْنِ» نِصْفِهَا، أَوِ «الثَّلَاثَةِ» ثَلَاثَةِ أَرْبَاعِهَا، وَكَدَلَالَةِ لَفْظِ «الإِنْسَانِ» عَلَى: «الحَيَوَانِ» فَقَطْ، أَوْ عَلَى «النَّاطِقِ» فَقَطْ.

وَاخْتُلِفَ: هَلْ فِيهَا انْتِقَالٌ مِنْ فَهْمِ الكُلِّ إِلَى فَهْمِ الجُزْءِ وَعَلَيْهِ الجُمْهُورُ، أَوْ لَا انْتِقَالَ أَصْلاً، بَلْ لَيْسَ هُنَاكَ إِلَّا فَهْمٌ وَاحِدٌ: إِنْ قِيسَ إِلَى الـمَجْمُوعِ كَانَ مُطَابَقَةً، وَإِنْ قِيسَ إِلَى بَعْضِ الأَجْزَاءِ [ب/ ١٠] كَانَ تَضَمُّناً، وَهُوَ الصَّوَابُ.

قصَارة

القرينةُ عيَّنت إحدى تلك الأوضاع، فلم تكن إذن القرينةُ في المشترك لإيجاد تلك الدَّلالة؛ بمعنى: أنَّها لم تكن ثمَّ كانت، بل لتعيُّنها بعد وجودها.

وأمَّا القرينةُ في المجاز فهي لإيجاد الدَّلالة في اللَّفظ لفقدها عند الإطلاق.

قوله: (يُسَمُّونَهَا: «تَضَمُّناً») أشار به: إلى أنَّ «تضمُّناً» في كلام النَّاظم عطف مفعول بفعلٍ محذوفٍ يدلُّ عليه «يَدْعُونَهَا».

وحينئذٍ **لا يقال**: إنَّ في كلام النَّاظم عطف معمولي عاملين مختلفي اللَّفظ والمعنى، وهما عطف «جُزْئِهِ» على «مَا» و: «تَضَمُّناً» على «دَلَالَة»، مع اختلاف العاملين، وهو ممنوعٌ كما صحَّحه في «التَّسهيل»، كما توهِّم.

قوله: (وَاخْتُلِفَ: هَلْ فِيهَا انْتِقَالٌ) في هذه المسألة ثلاثة أقوالٍ:

الأوَّل: أنَّ فيها انتقالاً مِن فهم الكلِّ إلى فهم الجزء، فيكون فهم الكلِّ سابقاً وفهم الجزء متأخِّراً عنه، وعليه الجمهور كما في «الشَّرح»، وهو الَّذي في «التَّلخيص» و«جمع الجوامع»، والسَّعد في «مطوَّله»، ومعناه: أنَّ اللَّفظ إذا أطلق على الكلِّ يفهم الكلُّ منه مِن غير ملاحظة أجزاءٍ على الانفراد، وإحضارٍ لها بالبال، ثمَّ يلتفتُ الذِّهن إلى الأجزاء مفصَّلةً، وإنَّما يتحقَّق التَّضمُّن بهذا الالتفات الثَّاني فقط.

والحاصل: أنَّ أصحاب هذا القول قالوا: إنَّ دلالة التَّضمُّن فهم الجزء بعد فهم الكلِّ، وهذا القول ليس بصوابٍ؛ لأنَّ القوم صرَّحوا باستلزام المطابقة في المركَّبات للتضمُّن، ولا مرية أنَّه

---

(١) في (أ) و(ب): «جُزْؤُهُ» بدلاً من «جُزْءٌ».

وَأَشَارَ إِلَى الثَّالِثِ بِقَوْلِهِ: (وَمَا لَزِمْ فَهُوَ: «الْتِزَامٌ») أَيْ: وَدَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَعْنًى لَازِمٍ لِلْمَعْنَى الَّذِي وُضِعَ هُوَ لَهُ خَارِجٌ عَنْهُ؛ أَيْ: مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَازِمٌ لَهُ هِيَ الْتِزَامٌ؛ أَيْ: دَلَالَةُ الْتِزَامٍ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ اللُّزُومُ ذِهْنِيًّا، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ ....

قصَارة

لا استلزام على هذا القول؛ لأنَّه يكون المعنى هكذا: «كلَّما أطلق اللَّفظ فهم معناه إجمالاً، وكلَّما فهم معناه إجمالاً فهم جزؤه تفصيلاً»، ولا خفاء في كذب الكبرى حينئذٍ؛ إذ لا يلزم مِن فهم الكلِّ إجمالاً فهم الجزء تفصيلاً؛ لأنَّ النَّفس قد تلتفتُ إلى تفصيل الجزء بعد فهم الكلِّ، وقد لا تلتفت، وما أجيب به عن هذا الإيراد لا ينهض.

القول الثَّاني: أنَّ دلالة التَّضمُّن لا انتقال فيها أصلاً، وليس للجزء فهمٌ يخصُّهُ، وإنَّما هناك فهمٌ واحدٌ، إن قيس إلى المجموع كان مطابقةً، وإن قيس إلى آحاد الأجزاء كان تضمُّناً، فالدَّلالةُ على الكلِّ لا تُغايرُ الدَّلالةَ على الجزء مغايرةً بالذَّات، بل بالإضافة والاعتبار، فهي بالنِّسبة إلى كلِّ المعنى مطابقةً، وبالنِّسبة إلى جزئه تضمُّناً، فدلالةُ التَّضمُّن على هذا القول: فهم الجزء في ضمن الكلِّ، وحينئذٍ تحقَّق استلزام المطابقة للتضمُّن، وعلى هذا القول: الآمديُّ وابن الحاجب والعضد، والسَّعد في «حاشيته»، والسَّيِّد في «حاشية المطوَّل»، وابن أبي شريف، وغيرهم، وصوَّبه الشَّارح هنا، ودرج عليه شيخنا سيِّدي حمدون في «خريدته» وهو الحقُّ ونصُّه:

وَجُزْؤُهُ تَضَمُّناً وَلَا انْتِقَال

القولُ الثَّالث: يقول بتعدُّد الفهم أيضاً كالأوَّل؛ إلَّا أنَّ فهم الجزء مِنَ اللَّفظ سابقٌ على فهم الكلِّ منه، فيكون الانتقال مِنَ اللَّفظ إلى الجزء، ومِنَ الجزء إلى الكلِّ عكس القول الأوَّل، وهذا القول باطلٌ؛ إذ لا يلزم مِن إطلاق اللَّفظ فهم جزء المعنى؛ لعدم وضعه له، ولا مِن فهم الجزء فهم الكلِّ؛ لأنَّ الجزء أعمُّ، ولا يلزمُ مِن فهم الأعمِّ فهم الأخصِّ، ولبطلانه لم يتعرَّض له الشَّارح رحمه الله تعالى أصلاً.

قوله: (وَدَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَعْنًى لَازِمٍ... إلخ) هذا التَّقريرُ أنسبُ بكلام النَّاظم ممَّا قرَّره به أبو مدين ونصُّه: وإن دلَّ على ما لزم فهو ـ أيِ: اللَّفظ؛ أي: دلالته ـ التزامٌ؛ أي: دلالة التزام، فيكون الكلام على حذف شرطٍ ومضافين.

بِقَوْلِهِ: (إِنْ بِعَقْلِ الْتَزَمْ) أَيْ: إِنِ الْتَزَمَ بِذِهْنٍ.

وَمُرَادُهُم بِـ «اللُّزُومِ الذِّهْنِيِّ»: أَنْ يَكُونَ المَعْنَى كُلَّمَا فُهِمَ مِنَ اللَّفْظِ فُهِمَ ذِهْناً لَازِمُهُ؛ سَوَاءٌ:

ـ لَزِمَهُ فِي الذِّهْنِ وَالخَارِجِ مَعاً كَـ: «الزَّوجِيَّةِ» المَدْلُولِ عَلَيْهَا بِلَفْظِ «الأَرْبَعَةِ»، فَإِنَّهَا لَازِمَةٌ لِمَعْنَى الأَرْبَعَةِ فِي الذِّهْنِ وَفِي الخَارِجِ عَنْهُ، ....

قصَارة

قوله: (أَيْ: إِنِ الْتَزَمَ بِذِهْنٍ) ظاهرُهُ: مرادفة العقليِّ للذِّهنيِّ، وليس كذلك، بلِ العقليُّ أعمُّ كما يأتي بيانه، فالنَّاظمُ أطلق العامَّ وأراد به الخاصَّ، والقرينةُ العرف، فإنَّ المعتبر عند المناطقة هو اللَّازم الذِّهنيُّ.

فإن قلت: هلِ اللَّازم الذِّهنيُّ مرادفٌ للَّازم البيِّن أم لا؟

قلت: في ذلك مذهبان:

أحدهما وهو مذهب كثيرٍ مِنَ المناطقة: ترادفهما، وعليه درج السَّنوسيُّ، وشيخنا سيِّدي الطَّيِّب، وهو ظاهر كلام الشَّارح هنا.

ثانيهما وهو مذهب الأكثر: أنَّ البيِّن أعمُّ مِنَ الذِّهنيِّ.

فالبيِّنُ هو: ما يلزم مِنَ العلم باللَّازم والملزوم معاً العلم به.

وغيرُ البيِّن: ما لا يكفي فيه ذلك، بل يحتاجُ إلى قرينةٍ منفصلةٍ كـ: لزوم الحدوث للأجرام؛ لأنَّه لا بدَّ مِن أمرٍ ثالثٍ وهو التَّغيُّر.

ثمَّ البيِّن ينقسمُ إلى: ذهنيٍّ وغيره، فإن كفى في العلم به العلم بالملزوم؛ بمعنى: أنَّه كلَّما حصل العلم بالملزوم حصل العلمُ باللَّازم، وبلزومه للملزوم، فهو ذهنيٌّ كـ: لزوم الزَّوجيَّة للأربعة، والبصر للعمى، وإن لم يكفِ فيه العلمُ بالملزوم وحده، بلِ افتقر إلى العلم باللَّازم أيضاً كـ: مغايرة الإنسان للفرس، فإنَّ مغايرة الإنسان للفرس أمرٌ لازمٌ للإنسان، لكن مَن تصوَّر «الإنسان» لا يلزمُهُ بمجرَّد ذلك أن يخطر بباله مغايرته للفرس، بل يتصوَّر «الإنسان» وهو غافلٌ عنِ «الفرس» جملةً، فكيف عن مغايرته إيَّاه، فهو بيِّنٌ غير ذهنيٍّ، وهذه الطَّريقةُ أتمُّ فائدةً، وعلى الطَّريقة الأولى درج صاحب «القادرية» تبعاً لأصله، فقال:

.... وَاللُّزُومُ يَنْقَسِم:

وَيُقَالُ لِهَذَا اللَّازِمِ: «اللَّازِمُ المُطْلَقُ».

ـ أَوْ لَزِمَهُ فِي الذِّهْنِ فَقَطْ دُونَ الخَارِجِ كَـ: «البَصَرِ» المَدْلُولِ عَلَيْهِ بِلَفْظِ «العَمَى»، فَإِنَّهُ كُلَّمَا تُصُوِّرَ العَمَى فِي الذِّهْنِ تُصُوِّرَ مَعَهُ البَصَرُ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلْعَمَى إِلَّا عَدَمُ البَصَرِ عَمَّا هُوَ مِنْ شَأْنِهِ[١]، فَالبَصَرُ لَازِمٌ لَهُ ذِهْناً، وَهُوَ مُنَافٍ لَهُ خَارِجاً، وَلَيْسَ البَصَرُ مَدْلُولاً عَلَيْهِ بِالعَمَى تَضَمُّناً؛ إِذْ لَيْسَ العَمَى هُوَ العَدَمُ وَالبَصَرُ حَتَّى يَكُونَ البَصَرُ جُزْءاً مِنْ مَعْنَاهُ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ العَدَمُ المُضَافُ إِلَى البَصَرِ، وَالمُضَافُ إِلَيْهِ خَارِجٌ عَنِ المُضَافِ.

وَأَمَّا دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى خَارِجٍ عَنْ مَعْنَاهُ لَازِمٌ لَهُ فِي الخَارِجِ دُونَ الذِّهْنِ فَلَا تُسَمَّى فِي المَنْطِقِ: دَلَالَةَ الْتِزَامٍ، وَتُسَمَّى بِذَلِكَ فِي عِلْمَيِ الأُصُولِ وَالبَيَانِ، وَذَلِكَ كَدَلَالَةِ لَفْظِ «الغُرَابِ» عَلَى «السَّوَادِ»، وَ«الثَّلْجِ» عَلَى «البَيَاضِ»، ....

قصَارة

لِبَيِّنٍ وَغَيْرِهِ، وَذَا إِلَى ... وَاسِطَةٍ يَحْتَاجُ، وَالبَيِّنُ لَا

بَلْ هُوَ كُلَّمَا المُسَمَّى فُهِمَا ... فُهِمَ ذِهْناً مَا لَهُ قَدْ لَزِمَا

قوله: («اللَّازِمُ المُطْلَقُ») سمِّي: «مطلقاً»؛ لعدم تقييد لزومه بالذِّهن ولا بالخارج.

قوله: (تُصُوِّرَ مَعَهُ البَصَرُ) أي: مفهومه، وهو: القوَّة الباصرة الَّتي مِن شأنها إدراك ما ينطبعُ فيه مِن أصول أشباح الأجسام.

قوله: (وَلَيْسَ البَصَرُ) أصل هذا للقطب في «شرح الشَّمسيَّة» ونصُّه:

فإن قلت: البصرُ جزء مفهوم العمى، فلا تكون دلالته عليه بالالتزام، بل بالتَّضمُّن.

قلنا: العمى عدم البصر، لا العدمُ والبصر.

قوله: (العَدَمُ المُضَافُ إِلَى البَصَرِ) أي: المضاف دون المضاف إليه، ولكن لا بدَّ مِن اعتبار الإضافة، وإلَّا لكان مفهومُهُ العدمُ مطلقاً، وهو باطلٌ، فالإضافةُ معتبرةٌ دون المضاف إليه.

قوله: (وَتُسَمَّى بِذَلِكَ فِي عِلْمَيِ الأُصُولِ وَالبَيَانِ) ولذلك كثرت الفوائد الَّتي يستنبطونها مِنَ الكتاب والسُّنَّة وألفاظ الأئمَّة، ولو اشترطوا اللُّزوم الذِّهنيَّ لخرج كثيرٌ مِنَ معاني المجاز والكنايات عن أن تكون مدلولاً التزاميًّا.

ومَن عبَّر به كصاحب «التَّلخيص» فإنَّه قال: «وشرطه اللُّزوم الذِّهنيُّ، ولو لاعتقاد المخاطَب

---

(١) في (أ) و(ج): زيادة «أَنْ يُبْصِرَ».

وَ(١): «التَّغَيُّرِ» عَلَى «الحُدُوثِ»، وَ: «الأَثَرِ» عَلَى «وُجُودِ المُؤَثِّرِ».

أَمَّا الأَوَّلَانِ: فَلِأَنَّ العَقْلَ يُجَوِّزُ كَوْنَ الغُرَابِ أَبْيَضَ وَالثَّلْجِ أَزْرَقَ مَثَلاً، وَإِذَا قَطَعْتَ النَّظَرَ عَمَّا فِي الخَارِجِ وَرَجَعْتَ إِلَى نَفْسِ حَقِيقَتِهِمَا، عَلِمْتَ انْتِفَاءَ اللُّزُومِ.

وَأَمَّا الأَخِيرَانِ: فَلِأَنَّ العَقْلَ لَيْسَ كُلَّمَا تَصَوَّرَ التَّغَيُّرَ وَالأَثَرَ عَلِمَ الحُدُوثَ وَالمُؤَثِّرَ، بَلْ يَتَصَوَّرُ الأَوَّلَيْنِ ذَاهِلاً عَنِ الأَخِيرَيْنِ، أَوْ جَاهِلاً بِلُزُومِهِمَا لَهُمَا، وَهَذَا مَعْنَى عَدَمِ اللُّزُومِ فِي الذِّهْنِ، وَإِنْ كَانَ العَقْلُ بَعْدَ الِاسْتِدْلَالِ يَقْطَعُ بِاللُّزُومِ فِي الخَارِجِ، وَلَا يُجَوِّزُ انْتِفَاءَهُ.

قصَارة

بعرفٍ أو غيره»، أراد أنَّ اللَّازم يحصُل بحصول الملزوم في الذِّهن؛ سواءٌ كان على الفور أو بعد التَّأمُّل في القرائن والأمارات، لا عدم انفكاك تعقُّل المدلول الالتزاميِّ عن تعقُّل المسمَّى في الذِّهن أصلاً الَّذي هو اللُّزومُ البيِّن المعتبر عند المنطقيِّين، وإلَّا لَما تأتَّى الاختلاف بالوضوح في دلالة الالتزام، ولخرج كثيرٌ مِن معاني المجاز والكنايات عن أن تكون مدلولاً التزاميًّا.

ولكون الذِّهنيِّ يختلف المراد به باختلاف الاصطلاحين بيَّن السَّعد المراد به عند صاحب «التَّلخيص» بقوله: وليس المراد بـ «اللُّزوم» عدم انفكاك تعقُّل المدلول الالتزاميِّ عن تعقُّل المسمَّى في الذِّهن أصلاً؛ أعني: اللُّزوم البيِّن المعتبر عند المنطقيِّين.

قوله: (وَ: «التَّغَيُّرِ» عَلَى «الحُدُوثِ») تبع هذا الهلاليَّ على عادته، وفيه نظرٌ، بل ما تصوَّرت التَّغيُّر إلَّا وتصوَّرت معه الحدوث، ولذلك جعله المناطقة في الأقيسة دالًّا على الحدوث، والموجود في كلام السَّنوسيِّ وغيره: «والأجرام على الحدوث»، وهو حقٌّ.

والظَّاهر أنَّ ما ذكره الشَّارح مِن كون لزوم الحدوث للتَّغيُّر ليس ذهنيًّا إنَّما هو باعتبار الأشخاص والأحوال؛ بدليل أنَّه قال بعده: «نعم؛ إذا صار اللُّزوم في الثَّاني بديهيًّا».

قوله: (وَلَا يُجَوِّزُ انْتِفَاءَهُ) أي: كما يجوِّزه في بياض الثَّلج وسواد الغراب، فالانتفاء الَّذي لا يجوِّزه العقل حينئذٍ هو انتفاء اللُّزوم في الخارج.

وأمَّا انتفاؤه في الذِّهن فالعقلُ يجوِّزه؛ بمعنى: أنَّه بعد العلم باللُّزوم بين الدَّالِّ والمدلول يجوِّز العقل حصول الدَّالِّ في العقل بدون حصول المدلول فيه، وإن كان لا ينفكُّ عنه خارجاً؛ هذا معنى قولهم: «اللُّزوم الذِّهنيُّ هو أن يكون المعنى كلَّما فهم فهم لازمه».

---

(١) في الطبعة الأميرية: «وَكَدَلَالَةِ» بدلاً من «وَ».

وَبِهِ تَعْلَمُ: أَنَّ اللَّازِمَ فِي الخَارِجِ فَقَطْ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُجَوِّزُ العَقْلُ انْتِفَاءَ لُزُومِهِ فِي الخَارِجِ أَيْضاً، وَقِسْمٌ يُحِيلُهُ.

نَعَمْ؛ إِذَا صَارَ اللُّزُومُ فِي الثَّانِي بَدِيهِيًّا عِنْدَ العَقْلِ بِحَيْثُ يَصِيرُ كُلَّمَا فُهِمَ المَلْزُومُ فُهِمَ لَازِمُهُ، فَإِنَّهُ يَكُونُ ذِهْنِيًّا حِينَئِذٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَمِمَّا [أ/١٢] هُوَ لَازِمٌ فِي الخَارِجِ فَقَطْ مَا يَلْزَمُ بَعْضَ الأَعْدَادِ مِنَ التَّمَامِ كَالسِّتَّةِ وَكَالثَّمَانِيَةِ وَالعِشْرِينَ، وَمِنَ النُّقْصَانِ[1] كَالثَّمَانِيَةِ وَنَحْوِهَا لِنَقْصِ أَجْزَائِهَا مِنِ النِّصْفِ فَمَا دُونَهُ عَنْ جُمْلَتِهَا، وَمِنَ الزِّيَادَةِ كَالِاثْنَي عَشَرَ وَنَحْوِهَا لِزِيَادَةِ أَجْزَائِهَا عَلَيْهَا.

قصَّارة

فاللَّازمُ في الخارج فقط قسمان كما أشار لذلك الشَّارح:

١ - قسمٌ يجوِّز العقل انتفاء لزومه في الخارج أيضاً.

٢ - وقسمٌ يحيله.

فتنبَّه لذلك، فإنَّه قد يغلط فيه، ويعتقد أنَّ القسم الثَّاني ذهنيٌّ، ومنشأ الغلط: اعتقادُ أنَّ الذهنيَّ هو العقليُّ.

قوله: (**قِسْمٌ يُجَوِّزُ العَقْلُ انْتِفَاءَ لُزُومِهِ**) مثالُهُ ما تقدَّم مِن دلالة الثَّلج على البياض، والغراب على السَّواد.

قوله: (**وَقِسْمٌ يُحِيلُهُ**) يعني: بعد قيام الدَّليل والبرهان، وذلك كما تقدَّم مِن دلالة الأثر على المؤثِّر، فإنَّ العقل إذا أقام الدَّليل يقطعُ باللُّزوم بين الأثر والمؤثِّر، ويحيل انتفاء اللُّزوم بينهما.

قوله: (**مَا يَلْزَمُ بَعْضَ الأَعْدَادِ مِنَ التَّمَامِ... إلخ**) تمام العدد: مساواة أجزائه مِنَ النِّصف والرُّبع والثُّمن والثُّلث والسُّدس ونحو ذلك لأصله؛ بحيث إذا نظر إلى العدد وإلى أجزائه وجد أحدهما لا يزيد ولا ينقص كـ: «السِّتَّة» لها نصفٌ وهو ثلاثة، وثلث وهو اثنان، وسدسٌ وهو واحد، فإذا ضممت هذه الأجزاء وجدتها مساوية لأصل العدد بحيث لا تزيد ولا تنقص.

وكذا الثَّمانية والعشرون لها نصفٌ وهو أربعة عشر، وربع وهو سبعة، وسبع وهو أربع، ونصف سبع وربعه، وهذه الأجزاء مساويةٌ لأصل العدد.

---

(١) في (أ): «وَالنُّقْصَانِ» بدلاً من «وَمِنَ النُّقْصَانِ».

وَوَجْهُ نِسْبَةِ الدَّلَالَاتِ الثَّلَاثِ إِلَى الوَضْعِ:

(١) ـ أَنَّهُ سَبَبٌ فِي الأُوْلَى، وَسَبَبُ سَبَبٍ فِي الأَخِيرَتَيْنِ[١].

(٢) ـ وَقِيلَ: إِنَّ الأَخِيرَتَيْنِ عَقْلِيَّتَانِ؛ نَظَراً إِلَى أَنَّ سَبَبَهُمَا هُوَ فَهْمُ الكُلِّ وَالمَلْزُومُ؛

قصَارة

والعدد النَّاقص: ما نقصت أجزاؤه عن أصله. **والزَّائدُ:** ما زادت عليه.

ثمَّ الأجزاء معتبرةٌ في هذه الأوصاف ولو مع الإضافة؛ كما في: «الثَّمانية والعشرين» ما لم يقع تكرارٌ، فلا يقال: الثَّمانية لها ربع النِّصف؛ لأنَّه مكرَّرٌ مع الثُّمن، وليس عندهم في الآحاد تامٌّ عدا السِّتَّة، ولا في العشرات تامٌّ إلَّا الثَّمانية والعشرون.

قوله: (وَوَجْهُ نِسْبَةِ الدَّلَالَاتِ الثَّلَاثِ إِلَى الوَضْعِ: أَنَّهُ سَبَبٌ فِي الأُوْلَى... إلخ) **بحث فيه اليوسي في «حواشي المختصر»:** بأنَّ الوضع ليس هو السَّببُ التَّامُّ للمطابقة؛ لتوقُّفها على أمرين آخرين هما: العلم بالوضع، وخطور اللَّفظ بالبال.

وأجاب بجوابين؛ أحسنهما: أنَّه لم يعتبرهما لاشتراط الدَّلالات الثَّلاث فيهما، فالتَّفصيل المذكور إذن بعد وجودهما.

قوله: (وَسَبَبُ سَبَبٍ... إلخ) هذا لا يناسب مختاره مِن أنَّه لا انتقال؛ إذِ السَّبب يتقدَّم على المسبَّب، وفهمُ الكلِّ على أنَّه لا انتقال ليس سابقاً على فهم الجزء؛ **اللَّهمَّ إلَّا أن يجاب:** بأنَّ المراد بالسَّببيَّة اللُّزوم؛ أي: الوضع سببٌ في فهم المعنى، وفهم المعنى يلزمُ فهم الجزء.

قوله: (وَقِيلَ: إِنَّ الأَخِيرَتَيْنِ عَقْلِيَّتَانِ) على هذا القول دَرجَ صاحبُ «المفتاح»، وتبعه القزوينيُّ في «التَّلخيص»، وكذا السُّبكيُّ في «جمع الجوامع»، وعلى القول الأوَّل أكثر المناطقة كما في «زكريا»، وهو مبنيٌّ على أنَّ المراد بـ «اللَّفظيَّة الوضعيَّة»: فهم المعنى مِنَ اللَّفظ الموضوع؛ كان بواسطة أم لا.

ووجهُهُ: أنَّ المنطقيِّين يبحثون عنِ المعاني العقليَّة الصَّرفة الَّتي لا دخل للوضع فيها، فناسب أن يريدوا بـ «العقليَّة»: ما ليس لغير العقل مدخلٌ فيه، وأمَّا البيانيُّون فإنَّما يبحثون عنِ المعاني مِن حيث إنَّ للوضع فيها دخلاً كالمعاني المجازيَّة، فناسب أن يريدوا بـ «العقليَّة»: ما لغير العقل فيه مدخلٌ، فكلٌّ اصطلح على ما ناسب منه.

---

(١) في (أ): «الأَخِيرَيْنِ» بدلاً من «الأَخِيرَتَيْنِ».

سَوَاءٌ فُهِمَ مِنَ اللَّفْظِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ.

(٣) ـ **وَقِيلَ**: دَلَالَةُ التَّضَمُّنِ وَضْعِيَّةٌ؛ لِدُخُولِ الجُزْءِ فِي المَوْضُوعِ لَهُ، وَالِالْتِزَامِ عَقْلِيَّةٌ؛ لِخُرُوجِ اللَّازِمِ عَنْهُ.

(٤) ـ **وَقِيلَ**: الِالْتِزَامِيَّةُ عَقْلِيَّةٌ اتِّفَاقاً، وَإِنَّمَا الخِلَافُ فِي التَّضَمُّنِيَّةِ، وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ هِيَ الَّتِي سَلَكَهَا ابْنُ عَرَفَةَ، وَالخِلَافُ لَفْظِيٌّ.

تَنْبِيهَانِ:

(١) ـ **الأَوَّلُ**: أَوْرَدَ القَرَافِيُّ عَلَى حَصْرِ الدَّلَالَةِ الوَضْعِيَّةِ فِي الثَّلَاثِ: أَنَّ دَلَالَةَ العَامِّ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِهِ خَارِجَةٌ عَنْ جَمِيعِهَا:

قصَّارة

قوله: (سَوَاءٌ فُهِمَ مِنَ اللَّفْظِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ) أي: سواءٌ وُضع للكلِّ لفظٌ أم لا، وفيه إشارةٌ إلى أنَّه لا يجب لكلِّ معنًى لفظٌ؛ ضرورة بقاء كثيرٍ مِنَ المعاني كأنواع الرَّوائح مثلاً لا ألفاظ لها، وإنَّما تعرف بالإضافة كـ: «رائحة كذا»، وكذا: أنواع الطُّعوم والألم.

قوله: (وَقِيلَ: دَلَالَةُ التَّضَمُّنِ وَضْعِيَّةٌ... إلخ) على هذا القول المحقِّقون مِنَ الأصوليِّين كالآمديِّ وابن الحاجب والعضد؛ لأنَّ الفهم في الدَّلالتين واحدٌ، فإنِ اعتبر بالنِّسبة إلى كلِّ واحدٍ مِنَ الجزأين سمِّيت الدَّلالة: «تضمُّناً»، وإنِ اعتبر بالنِّسبة إلى المجموع سمِّيت: «مطابقةً»، وأمَّا السُّبكيُّ في «جمع الجوامع» فقد تبع البيانيِّين في اصطلاحهم.

قوله: (وَالخِلَافُ لَفْظِيٌّ) هذا ما حقَّقه الشَّيخ أبو عبد الله الشَّريف التِّلمساني شارح «الجمل»، وذلك إن عنينا بـ «الدَّلالة الوضعيَّة»: أنَّها الَّتي تتوقَّف على الوضع؛ سواءٌ كان الوضع كافياً في فهم المعنى أم لا، فالتَّضمُّن والالتزام وضعيَّتان.

وإن عنينا بـ «الدَّلالة الوضعيَّة»: ما يكون الوضع فيه كافياً في فهم المعنى، فالدَّلالتان عقليَّتان.

قوله: (أَوْرَدَ القَرَافِيُّ) هو العلَّامة شهاب الدِّين أبو العبَّاس أحمد بن إدريس الصنهاجيُّ المصريُّ القرافيُّ، انتهت إليه رئاسة المالكيَّة في عصره، وبرع في الفقه وأصوله، ألَّف التَّصانيف الشَّهيرة كـ: «الذَّخيرة»، و«القوانين»، و«شرح المحصول»، و«التَّنقيح» وشرحه، توفِّي في جمادى الأخيرة سنة أربع وثمانين وستُّ مئة، ودفن بالقرافة، وقد صرَّح بهذا الإشكال أيضاً السَّهرورديُّ وغيره.

قوله: (أَنَّ دَلَالَةَ العَامِّ) هو لفظٌ يستغرق الصَّالح له مِن غير حصرٍ كـ: لفظ «العلماء» في قولنا: «لا تؤذ العلماء»، ولفظ «المشركين» في قوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥].

ـ فَلَيْسَتْ مُطَابَقَةً؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ العَامَّ غَيْرُ مُرَادٍ بِهِ المُفْرَدُ وَحْدَهُ، بَلْ جَمِيعُ الأَفْرَادِ دَفْعَةً[1] وَاحِدَةً.

ـ وَلَا تَضَمُّناً؛ لِأَنَّ التَّضَمُّنَ فَهْمُ الجُزْءِ فِي ضِمْنِ الكُلِّ، وَالعَامُّ كُلِّيَّةٌ لَا كُلٌّ، كَمَا تَقَرَّرَ فِي الأُصُولِ.

ـ وَلَا الْتِزَاماً؛ لِأَنَّ الفَرْدَ غَيْرُ خَارِجٍ عَنْ مَدْلُولِ العَامِّ، وَلَوْ كَانَ الفَرْدُ الوَاحِدُ خَارِجاً لَخَرَجَ [ب/١١] جَمِيعُ الأَفْرَادِ؛ لِتَسَاوِي نِسْبَتِهَا إِلَى العَامِّ، فَيَبْقَى بِلَا مَعْنًى.

وَأَجَابَ السُّبْكِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ: بِأَنَّهَا مُطَابَقَةٌ؛ لِأَنَّ قَضِيَّةَ العَامِّ فِي قُوَّةِ قَضَايَا بِعَدَدِ أَفْرَادِهِ،

قصَارة

قوله: (وَالعَامُّ كُلِّيَّةٌ لَا كُلٌّ) هذا غلطٌ نشأ مِن تركيب المفصَّل؛ أي: مِن اعتبار وصف المحمول ثابتاً للعامِّ، وهو تركيبٌ للعامِّ مع غيره، فإنَّ «فاقتلوا المشركين» مثلاً قضيَّةٌ كلِّيَّةٌ، وليس الكلامُ فيها بمجموعها، وإنَّما الكلامُ في خصوص موضوعها؛ أيِ: المشركون؛ إذ هو العامُّ، وليس هو قضيَّةً ولا كلِّيَّةً، وإنَّما هو مفردٌ كلٌّ.

قوله: (وَأَجَابَ السُّبْكِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ) المراد بـ «السُّبكيِّ»: قاضي القضاة تاج الدِّين أبو نصر عبد الوهاب بن تقي الدِّين، ولد بمصر سنة «٧٢٦»، ولازمَ الاشتغال بفنون العلم على أبيه وغيره حتَّى مهر وهو شابٌّ، وصنَّف كتباً نفيسةً، وشهرت في حياته، كتب إلى نائب الشَّام يقول: «أنا اليوم مجتهد الدُّنيا على الإطلاق، ولا يقدر أحدٌ يرد عليَّ هذه الكلمة»، وهو مقبولٌ فيما قال عن نفسه.

ومِن تصانيفه: «جمع الجوامع»، و«منع الموانع»، و«شرح مختصر ابن الحاجب»، و«شرح منهاج البيضاوي»، و«التَّوشيح»، و«التَّرشيح»، و«الطَّبقات»، وغير ذلك.

مات عشية الثُّلاث سابع ذي الحجة عام «٧٧١».

وممَّن تبعه المحليُّ، وزكريا في «شرح مقدمة الزركشي»، وممَّن أجاب به العضد والأصبهاني في «شرح المحصول».

قوله: (فِي قُوَّةِ قَضَايَا بِعَدَدِ أَفْرَادِهِ) بيانُهُ: أنَّ قضيَّة العامِّ وهي: «اقتلوا المشركين» مثلاً في قوله: «اقتل زيداً المشرك، وعمراً المشرك، وبكراً المشرك» وهكذا بعدد أفراد العامِّ، وكلُّ واحدةٍ مِن هذه القضايا تدلُّ مطابقةً على مدلولها.

---

(١) في (أ): «جُمْلَةً» بدلاً من «دَفْعَةً».

وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْ تِلْكَ القَضَايَا تَدُلُّ[(١)] مُطَابَقَةً، فَكَذَا مَا فِي قُوَّتِهَا، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ.

وَالحَقُّ عِنْدَ المُحَقِّقِينَ: أَنَّهَا تَضَمُّنٌ؛ ضَرُورَةَ أَنَّ العَامَّ مُسْتَغْرِقٌ لِجَمِيعِ الأَفْرَادِ، وَالفَرْدُ الوَاحِدُ بَعْضٌ مِنَ الجَمِيعِ قَطْعاً، فَيَكُونُ مَفْهُوماً فِي ضِمْنِ الكُلِّ قَطْعاً.

وَقَوْلُهُمْ: «العَامُّ كُلِّيَّةٌ» مُؤَوَّلٌ؛ أَيْ: مَدْلُولُهُ مِنْ حَيْثُ الحُكْمِ عَلَيْهِ كُلِّيَّةٌ، أَوْ مَدْلُولُهُ مَعَ مَا نُسِبَ إِلَيْهِ قَضِيَّةٌ كُلِّيَّةٌ، وَإِنَّمَا العَامُّ مِنْ حَيْثُ هُوَ كُلٌّ، وَإِنَّمَا الكُلِّيَّةُ القَضِيَّةُ المُشْتَمِلَةُ عَلَيْهِ، وَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ كَوْنِهِ كُلًّا، وَكَوْنِ قَضِيَّتِهِ كُلِّيَّةً[(٢)]؛ إِذْ لَا مَانِعَ [ج/٨] مِنْ تَوَجُّهِ .....

قصَارة

قوله: (وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ) أي: لأنَّه لا يلزم مِن كونه في قوَّتها أن تكون دلالتُهُ كدلالة كلِّ واحدٍ منها؛ ضرورة أنَّه دالٌّ على جميع الأفراد دفعةً واحدةً، وعلى المفرد الواحد إجمالاً، وهي دالَّةٌ عليه تفصيلاً، فلا يلزمُ مِن كون هذه القضايا المفردة تدلُّ مطابقةً أن تدلَّ صيغة العموم مطابقةً؛ لأنَّها تدلُّ على الجميع.

قوله: (أَنَّهَا تَضَمُّنٌ) أي: وقول القرافيِّ أنَّ التَّضمُّن فهمُ الجزء في ضمن الكلِّ، نقول: هو كذلك هنا، فإنَّ العامَّ بحسب مدلوله كلٌّ، وأفرادُهُ الَّتي تحته أجزاؤه.

قوله: (أَيْ: مَدْلُولُهُ مِنْ حَيْثُ الحُكْمِ عَلَيْهِ) يعني: لأنَّ الحكم إنَّما توجَّه إلى كلِّ فردٍ فردٍ، فلذلك كانتِ القضيَّةُ كلِّيَّةً.

قوله: (أَوْ مَدْلُولُهُ مَعَ مَا نُسِبَ إِلَيْهِ) يعني: لأنَّ الحكم نسب إلى كلِّ فردٍ فردٍ مِن تلك الأفراد، فتكون القضيَّة حينئذٍ كلِّيَّةً.

قوله: (وَإِنَّمَا العَامُّ مِنْ حَيْثُ هُوَ كُلٌّ) أي: لأنَّه شاملٌ لجميع الأفراد دفعةً واحدةً، وكلُّ فردٍ جزءٌ منه، فهو مفردٌ ليس بقضيَّةٍ ولا بمركَّبٍ أصلاً، وإذا انتفى كونه قضيَّةً وثبت أنَّه مفردٌ، فكيف يكون كلِّيَّةً، وقد وقع في عبارة كثيرٍ مِن الأصوليِّين أنَّ العامَّ كلٌّ، وفي «المحليِّ»: «أنَّ مسمَّى العامِّ واحدٌ، وهو كلُّ الأفراد». اهـ وحينئذٍ فدلالة العامِّ على جميع أفراده بالمطابقة، وعلى بعضها بالتَّضمُّن، كما هو الحقُّ.

---

(١) في (أ) و(ج): زيادة «عَلَيْهِ».

(٢) العبارة في (ب): «وَبَيْنَ كَوْنِهِ قَضِيَّةً كُلِّيَّةً».

الحُكْمِ الإِيجَابِيِّ أَوِ السَّلْبِيِّ إِلَى كُلِّ فَرْدٍ مِنَ الأَفْرَادِ المَدْلُولِ عَلَى جُمْلَتِهَا بِالعَامِّ مُطَابَقَةً، وَعَلَى كُلِّ فَرْدٍ مِنْهَا تَضَمُّناً.

(٢) ـ **الثَّانِي**: لَا بُدَّ مِنِ اعْتِبَارِ الحَيْثِيَّةِ فِي تَعَارِيفِ الدَّلَالَاتِ الثَّلَاثِ؛ لِيَسْلَمَ طَرْدُهَا وَعَكْسُهَا مِنَ الفَسَادِ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ قَدْ يَكُونُ مُشْتَرَكاً:

ـ بَيْنَ المَعْنَى وَجُزْئِهِ كَلَفْظِ «الرَّكْعَةِ» المَوْضُوعِ تَارَةً لِمَجْمُوعِ أَرْكَانِهَا، وَتَارَةً لِلانْحِنَاءِ المَخْصُوصِ.

ـ أَوْ بَيْنَ المَعْنَى وَلَازِمِهِ كَلَفْظِ «الشَّمْسِ» المَوْضُوعِ لِلْقُرْصِ تَارَةً، وَلِلشُّعَاعِ أُخْرَى.

فَإِذَا أُطْلِقَ لَفْظُ «الرَّكْعَةِ» عَلَى المَجْمُوعِ المَذْكُورِ؛ ....

قصَارة

قوله: (الحُكْمِ الإِيجَابِيِّ أَوِ السَّلْبِيِّ) أي: نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ قَامَ» أو: «لَمْ يَقُمْ»؛ إذ لا شكَّ أنَّ «إنساناً» عامٌّ بدليل «كلُّ»، والحكم توجَّه إلى كلِّ فردٍ فردٍ، وقضيَّةُ العامِّ لا تكون إلَّا كلِّيَّةً.

وقول الهلاليِّ: قد تكون جزئيَّةً؛ نحو: «لَمْ يَقُمْ كُلُّ إِنْسَانٍ» فيه نظرٌ؛ لأنَّ «كلُّ» هنا لم نبق على عمومها، فليس هنا عامٌّ.

قوله: (لَا بُدَّ مِنِ اعْتِبَارِ الحَيْثِيَّةِ) لأنَّ الحيثيَّة معتبرةٌ في الأمور الَّتي تختلف بالإضافة والاعتبار، وإنَّما لم يصرِّح بها للعلم مِن شهرتها، فليس ارتكابه ممَّا يوجب خفاءً في التَّعاريف، وحيث اعتبرت سَلم كلٌّ مِنَ التَّعاريف مِنَ الانتقاض بالأخيرين، لكن يرد عليه: أنَّ التَّعريف محلُّ الإيضاح والبسط، فلو صرَّح بها كما فعل الفخر كان أَوْلى.

قوله: (لِيَسْلَمَ طَرْدُهَا وَعَكْسُهَا) أي: مِن انتقاض أحدهما بالآخر.

أمَّا الطَّرد وهو المنع، فإنَّا إذا أطلقنا لفظ الرّكعة مثلاً على مجموعها مطابقةً، وفهمنا الانحناء بالتَّضمُّن، فيصدق عليه أيضاً المطابقة؛ لأنَّ الرُّكوع موضوعٌ للانحناء أيضاً، فيدخل فيها غير المحدود، فيكون الطَّرد فاسداً؛ لكونه غير مانعٍ مِن دخول غير المحدود فيه.

وأمَّا العكس وهو الجمع، فلو لم تعتبر الحيثيَّة لكان إطلاق لفظ الرّكعة على الانحناء فقط تضمُّناً فقط، لا مطابقةً، فلا يكون التَّعريف جامعاً.

كَحَدِيثِ: «فَارْكَعْ رَكْعَةً تُوتِرُ لَكَ مَا قَدْ صَلَّيْتَ»[١]، فَفَهْمُ الِانْحِنَاءِ فِي ضِمْنِهِ دَلَالَةُ تَضَمُّنٍ[٢]، لَا مُطَابَقَةٍ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ صَدَقَ عَلَيْهِ فَهْمُ المَعْنَى مِنْ لَفْظٍ مَوْضُوعٍ لَهُ، لَكِنْ لَمْ[٣] يُفْهَمْ مِنْهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَوْضُوعٌ لَهُ، بَلْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَوْضُوعٌ لِلْمُرَكَّبِ المُنْدَرِجِ هُوَ فِيهِ.

وَكَذَا إِذَا أُطْلِقَ لَفْظُ «الشَّمْسِ» عَلَى القُرْصِ؛ كَحَدِيثِ: «تَدْنُو الشَّمْسُ مِنْ رَبِّهَا». . . إلخ[٤]، وَفُهِمَ مِنْهُ لَازِمُهُ الَّذِي هُوَ الشُّعَاعُ، فَفَهْمُهُ مِنْهُ الْتِزَامٌ لَا مُطَابَقَةٌ؛ إِذْ لَمْ يُفْهَمْ مِنْهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَوْضُوعٌ لَهُ، بَلْ مِنْ حَيْثُ وَضْعُهُ لِمَلْزُومِهِ.

قصَارة

قوله: (كَحَدِيثِ: «فَارْكَعْ رَكْعَةً») هذا الحديث صحيحٌ متَّفقٌ عليه، أخرجَهُ الشَّيخان: عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، وَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَنْصَرِفَ فَارْكَعْ رَكْعَةً تُوتِرُ لَكَ مَا قَدْ صَلَّيْتَ**».

قوله: (فَفَهْمُ الِانْحِنَاءِ فِي ضِمْنِهِ دَلَالَةُ تَضَمُّنٍ، لَا مُطَابَقَةٍ) معناه: أنَّ ذلك الفهم تضمُّنٌ، وإن صدق عليه أنَّه فهم تمام المعنى مِنَ اللَّفظ الموضوع له؛ إذ لم يفهم مِن تلك الحيثيَّة؛ مثلاً: إذا فرضنا اللَّفظ مشتركاً بين الشَّيء ولازمه، والمجموع المركَّب مِنَ اللَّازم والملزوم كلفظ الشَّمس للجِرم والشُّعاع، والمجموع المركَّب منهما، فإذا ذكر لفظ «الشَّمس» ففهم منه «الشُّعاع»، فذاك الفهم مطابقةٌ إن كان مِن حيث إنَّ الشُّعاع تمام الموضوع له اللَّفظ، وإن صدق عليه أنَّه فهم الجزء ممَّا وضع للكلِّ أوِ اللَّازم ممَّا وضع للملزوم؛ إذ لم يفهم مِن تلك الحيثيَّة.

لا يقال: دلالة اللَّفظ على المعنى المطابقيِّ موقوفةٌ على إرادة المتكلِّم، فإذا أطلق اللَّفظ المشترك على الكلِّ لم يدلَّ على الجزء بالمطابقة؛ لعدم كونه مراداً، بلِ التَّضمُّن فقط، وقس على ذلك اللَّفظ المشترك بين المعنى وجزئه، وبين الملزوم ولازمه.

لأنَّا نقول: كون الدَّلالة تابعةً للإرادة خلاف التَّحقيق، والحقُّ: أنَّ الدَّلالة تابعةٌ للفهم، لا للإرادة، فجاز أن يكون للَّفظ دلالتان باعتبار كونه مفهوماً منه المعنى؛ على أنَّه تمام الموضوع له تارةً، وجزءاً مِنَ الموضوع له أخرى، وإن أراد المتكلِّم أحدهما معيَّناً، بل وإن لم يرد شيئاً،

---

(١) أخرجه البخاري (٩٩٣)، ومسلم (١٧٤٨)، من حديث سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما.

(٢) العبارة في (ب): «فَفَهْمُ الِانْحِنَاءِ فِي ضِمْنِهِ تَضَمُّناً؛ أَيْ: دَلَالَةَ تَضَمُّنٍ».

(٣) في (أ): «لَا» بدلاً من «لَمْ».

(٤) أخرجه مسلم بنحوه (٧٢٠٦) من حديث سيدنا المقداد بن الأسود رضي الله تعالى عنه.

وَإِذَا أُطْلِقَ لَفْظُ «الرَّكْعَةِ» عَلَى الِانْحِنَاءِ، وَ«الشَّمْسِ» عَلَى الشُّعَاعِ، فَفَهْمُهُمَا مِنْهُمَا مُطَابَقَةٌ، لَا تَضَمُّنٌ وَلَا التِزَامٌ، فَافْهَمْ.

✿ ✿ ✿

قصَارة

فإنَّا قاطعون بأنَّا إذا سمعنا اللَّفظ وكنَّا عالمين بالوضع، نتعقَّل معناه؛ سواءٌ أراده اللَّافظ أم لا، ولا نعني بـ «الدَّلالة» سوى هذا، فالقول بأنَّ الدَّلالة تابعةٌ للإرادة باطلٌ، كما في «المطوَّل» تبعاً لشرح «المطالع».

والحاصلُ: أنَّ اللَّفظ إذا كان مشتركاً بين الجزء والكلِّ، وأطلق على الكلِّ، انتقل الذِّهن منه إلى الجزء لكونه موضوعاً له، وإلى الكلِّ أيضاً، لكن انتقاله إلى الكلِّ متضمِّنٌ انتقاله إلى الجزء إجمالاً، فله إلى الجزء انتقالان تفصيليٌّ قصديٌّ بسبب كونه موضوعاً له، وإجماليٌّ ضمنيٌّ بسبب كونه جزءاً مِنَ الموضوع له، فله عليه دلالتان.

وكذا في اللَّفظ المشترك بين اللَّازم والملزوم ينتقل الذِّهن منه إلى اللَّازم ابتداءً لكونه موضوعاً له، وبتوسُّط الملزوم أيضاً، وكذا في التَّضمُّن والالتزام إذا أطلق المشترك على الجزء دلَّ عليه مطابقةً وتضمُّناً، أو على اللَّازم دلَّ عليه مطابقةً والتزاماً، هذا ملخَّص ما حقَّقه السَّيِّد في حواشي «شرح المطالع».

فإن قيل: يلزم أن يدلَّ اللَّفظ على الجزء أوِ اللَّازم في حالةٍ واحدةٍ دلالتين مِن جهتين مختلفتين.

قلنا: لا امتناع في ذلك؛ إلَّا لو كان معنى دلالة اللَّفظ على المعنى تحصيله وإيجاده، فيلزمُ مِن ذلك تحصيل المحصل وإيجاد الموجد، وهو محالٌ، لكنَّا لا نقول بذلك، بل معناها التفات النَّفس إلى المعنى عند إطلاق اللَّفظ أو تخيُّله، وإذا علم أنَّ اللَّفظ موضوعٌ لمعانٍ متعدِّدةٍ، وكانت تلك المعاني مرتسمةً في العقل، فإذا أطلق هذا اللَّفظ انتقل الذِّهن منه إلى جميع تلك المعاني، ولاحظ كلَّ واحدٍ منها.

قوله: (وَإِذَا أُطْلِقَ لَفْظُ «الرَّكْعَةِ») من الأوَّل: قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: **«مَنْ أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ فَقَدْ أَدْرَكَ السَّجْدَةَ»**[1].

---

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (٢٣)، من حديث سيدنا أبي هريرة رضي الله تعالى عنه.

. . . .

قصَّارة

ومن **الثَّاني**: حديث «الموطأ» في بيان وقت النَّبيِّ ﷺ للعصر والشَّمس في حجرتها[1] - أي: عائشة رضي الله تعالى عنها -.

ومنه: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٥]؛ أي: الضَّوء؛ لأنَّ القرص لا يكون دليلاً.

✿ ✿ ✿

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (٥)، من حديث سيدتنا عائشة رضي الله تعالى عنها.

(فَصْلٌ فِي مَبَاحِثِ الأَلْفَاظِ)

قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ المُعْتَبَرَ عِنْدَهُمْ مِنْ أَقْسَامِ الدَّالِّ إِنَّمَا هُوَ اللَّفْظُ الدَّالُّ بِالوَضْعِ، وَأَرَادَ فِي هَذَا الفَصْلِ ذِكْرَ مَبَاحِثِهِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مُرَكَّباً أَوْ مُفْرداً، وَكَوْنُ[1] المُفْرَدِ كُلِّيًّا أَوْ جُزْئِيًّا، أَوْ[2] غَيْرُ ذَلِكَ؛ لِيَنْسَاقَ بِذَلِكَ إِلَى الكَلَامِ عَلَى الكُلِّيَّاتِ الَّتِي [أ/ ١٣] هِيَ مَبَادِئُ التَّعْرِيفَاتِ.

وَمَبَاحِثُ جَمْعُ: «مَبْحَثٍ»، اسْمُ مَصْدَرٍ بِمَعْنَى: «البَحْثِ»، وَهُوَ: «التَّفْتِيشُ وَالِاسْتِقْصَاءُ».

قَالَ:

(٢٦) مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ: إِمَّا مُرَكَّبٌ، وَإِمَّا مُفْرَدُ

قَسَّمَ اللَّفْظَ إِلَى قِسْمَيْنِ: مُرَكَّبٍ، وَمُفْرَدٍ؛ وَمُرَادُهُ: تَقْسِيمُ اللَّفْظِ الدَّالِّ بِالوَضْعِ، فَـ «أَلْ» فِي «الأَلْفَاظِ» لِلْعَهْدِ، وَالمَعْهُودُ: اللَّفْظُ الدَّالُّ بِالوَضْعِ.

قصَارة

(فَصْلٌ فِي مَبَاحِثِ الأَلْفَاظِ)

قوله: (اسْمُ مَصْدَرٍ) أي: لأنَّه مبدوءٌ بميمٍ زائدةٍ لغير المفاعَلة، وما كان كذلك فهو اسم مصدرٍ، ويصحُّ أن يكون اسمَ مكانٍ كـ: «مَقْعَدٍ، وَمَقَاعِد»؛ أي: محلَّ البحث.

ثمَّ إنَّه كان مِن حقِّ النَّاظم أن يقدِّم هذه التَّرجمة ويأتي بها محلَّ الباب السَّابق، ويستغني عن أنواع الدَّلالة، ويعبِّر بـ «باب» فيقولُ: «بَابٌ فِي مَبَاحِثِ اللَّفْظِ»؛ لأنَّ الباب السَّابق ـ أعني: «أَنْوَاعُ الدَّلَالَةِ» ـ مِن جملة المباحث اللَّفظيَّة، وقد أشار لما ذكرنا الشَّيخ قدورة.

قوله: (إِمَّا مُرَكَّبٌ، وَإِمَّا مُفْرَدُ) درج النَّاظم في تقسيمه «اللَّفظ المستعمل: إلى مفردٍ، وإلى مركَّب» على مذهب مَن يقول: إنَّ القسمة ثنائيَّةٌ، وهو الصَّحيح، قال صاحب القادريَّة:

اللَّفْظُ قِسْمَانِ لَدَيْهِمْ يُعْرَفُ مُفْرَدٌ أَوْ مُرَكَّبٌ مُؤَلَّفُ

ومنهم مَن جعل القسمة ثلاثيَّة:

١ ـ مفردٌ، وهو: «الَّذي لا يدلُّ جزؤه على شيءٍ».

---

(١) في (ب): «أَوْ كَوْنُ» بدلاً من «وَكَوْنُ».

(٢) في (أ): «وَ» بدلاً من «أَوْ».

فَيُؤخَذُ مِنْهُ: أَنَّ دَلَالَةَ المُرَكَّبِ وَضْعِيَّةٌ بِالنَّوْعِ، وَهُوَ التَّحْقِيقُ كَمَا بَيَّنَهُ الدَّمَامِينِيُّ وَغَيْرُهُ، خِلَافاً لِمَنْ قَالَ: «إِنَّهَا عَقْلِيَّةٌ».

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى تَعْرِيفِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ القِسْمَيْنِ، فَقَالَ:

(٢٧) فَأَوَّلٌ: مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ، بِعَكْسِ مَا تَلَا

قصَارة

٢ - ومركَّبٌ، وهو: «ما يدلُّ جزؤه لا على جزء معناه».

٣ - ومؤلَّفٌ، وهو: «ما يدلُّ جزؤه على جزء معناه».

قوله: (فَيُؤخَذُ مِنْهُ: أَنَّ دَلَالَةَ المُرَكَّبِ) يعني: على المعنى التَّركيبيِّ؛ أعني: الحادث بالتَّركيب؛ إذ قولك: «زَيْدٌ قَائِمٌ» يدلُّ «زَيْد» منه على الذَّات المعيَّنة، و«قائم» على ذاتٍ مَّا متَّصفة بالقيام، وهاتان الدَّلالتان وضعيَّتان قطعاً، ولا خلاف في ذلك، ومجموع اللَّفظين بالإعراب المخصوص يدلُّ على ثبوت القيام لزيد، وهو معنًى ثالث حدث بالتَّركيب، **فللمركَّب دلالةٌ زائدةٌ على ما تدلُّ عليه مفرداته، وهو محلُّ النِّزاع**.

قوله: (وَضْعِيَّةٌ بِالنَّوْعِ) الَّذي يؤخذ مِن كلام النَّاظم: أنَّها موضوعةٌ فقط، وأمَّا كونها موضوعة بالنَّوع فلا يؤخذ مِن كلامه.

ومعنى **«كونها موضوعةً بالنَّوع»**: أنَّ المركَّب أنواعٌ: خبر، وأمر، ونهي ونداء؛ وكلٌّ منها موضوعٌ لمعناه الخاصِّ به.

قوله: (وَهُوَ التَّحْقِيقُ كَمَا بَيَّنَهُ الدَّمَامِينِيُّ وَغَيْرُهُ) وكذا شهره أيضاً ابن عَرفة، واختاره التَّاجُ السُّبكيُّ والقرافيُّ؛ وحجَّتهم: أنَّ العرب حجرت في التَّركيب كما حجرت في المفردات، فليس لنا أن نستعمل تركيباً إلَّا إذا سمعَ له نظيرٌ في كلام العرب، فلا يقدَّم مثلاً المضاف إليه على المضاف، ولا الفاعل على الفعل؛ لأنَّ ذلك لم يسمع.

قوله: (خِلَافاً لِمَنْ قَالَ: «إِنَّهَا عَقْلِيَّةٌ») بمعنى: أنَّ مَن عَلِم مسمَّى «زيد»، وعَلِم مسمَّى «قائم»، وسمع «زَيْدٌ قَائِمٌ» بإعرابه المخصوص، فَهِم بالضَّرورة معنى هذا الكلام، وإن لم يسمع مِنَ العرب؛ **وحجَّتهم**: أنَّها لو كانت وضعيَّةً لتوقَّفت المركَّبات على السَّماع كتوقُّف المفردات، وإلى هذا القول ذهب ابن الحاجب والسَّكاكيُّ، وتبعهما ابن مالك وصحَّحه الأزهريُّ.

قال المحقِّق سيِّدي محمَّد بن عبد القادر الفاسي رحمهما الله تعالى: ولعلَّ كلامهم عند التَّحقيق

فـ «أَوَّلٌ»: مُبْتَدَأ، وَسَوَّغَ الِابْتِدَاءَ بِهِ مَعَ تَنْكِيرِهِ: كَوْنُهُ صِفَةً لِمُقَدَّرٍ؛ أَيْ: فَقِسْمٌ أَوَّلٌ، وَمَا بَعْدَهُ خَبَرُهُ.

وَضَمَّ الزَّايَ فِي «جُزْءُ» لِلوَزْنِ.

وَالمَعْنَى: أَنَّ المُرَكَّبَ عِنْدَ المَنَاطِقَةِ هُوَ: «مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ»؛ نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ»، فَالجُزْءُ الأَوَّلُ مِنْ هَذِهِ الجُمْلَةِ وَهُوَ «قَامَ» دَلَّ عَلَى قِيَامٍ حَاصِلٍ فِي المَاضِي، وَجُزْؤُهَا الثَّانِي وَهُوَ «زَيْدٌ» دَلَّ عَلَى الذَّاتِ الَّتِي حَصَلَ مِنْهَا [ب/ ١٢] القِيَامُ، وَكُلٌّ مِنْ هَذَيْنِ المَعْنَيَيْنِ[١] جُزْءٌ مِنْ مَعْنَى الجُمْلَةِ الَّذِي هُوَ حُصُولُ القِيَامِ فِيمَا مَضَى مِنْ «زَيْدٍ».

وَكَذَا قَوْلُنَا: «غُلَامُ زَيْدٍ» وَنَحْوُهُ مِنَ المُرَكَّبِ الإِضَافِيِّ الَّذِي لَمْ يُجْعَلْ عَلَماً، فَإِنَّ مَعْنَاهُ: ذَاتٌ مَوْصُوفَةٌ بِالغُلَامِيَّةِ مَنْسُوبَةٌ لِذَاتٍ مُسَمَّاةٍ بِـ «زَيْدٍ»، وَلَفْظُ «غُلَامُ» يَدُلُّ عَلَى الأُولَى، وَ«زَيْدٍ» عَلَى الثَّانِيَةِ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا جُزْءٌ مِنْ مَجْمُوعِ المُضَافِ وَالمُضَافِ إِلَيْهِ.

قصَارة

يرجع إلى وفاقٍ، فمَن نفى الوضعَ أراد الشَّخصيَّ، ومَن أثبته أراد النَّوعيَّ، فلا يبقى بينهما خلافٌ حتَّى ينبني عليه شيءٌ كما توهِّم.

قوله: (وَسَوَّغَ الِابْتِدَاءَ بِهِ مَعَ تَنْكِيرِهِ: كَوْنُهُ صِفَةً لِمُقَدَّرٍ) نظيره: مثالُ الموضح: «شَوْهَاءُ وَلُودُ خَيْرٌ مِنْ حَسْنَاءَ عَقِيمٌ».

واعتراضُ شيخنا ابن منصور عليه: «بأنَّ المبتدأ هو المقدَّر، لا الصِّفة» لا يَرِدُ، بلِ الظَّاهرُ: أنَّ الصِّفة قامت مقام الموصوف وأعربت إعرابه، فتكون هي المبتدأ، وحينئذٍ يقال: إنَّ المسوِّغ للابتداء بالنَّكرة كون المبتدأ في الأصل صفةً لموصوفٍ؛ لأنَّ الموصوف لا يحذف وتبقى صفته؛ إلَّا لاعتبار نوع استقلالٍ لها وتشبيهها بما غلبت عليه الاسميَّة، فلم يحتج إلى موصوفٍ، وحينئذٍ فما كان ينبغي للشَّارح أن يقول: «مقدَّر».

قوله: (لِلوَزْنِ) فيه نظرٌ؛ لأنَّ ضمَّ الزَّاي لغةٌ، وقد قرئ بها في السَّبع في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزُءًا﴾ [البقرة: ٢٦٠]، ﴿لِكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾ [الحجر: ٤٤].

قوله: (وَكَذَا قَوْلُنَا: «غُلَامُ زَيْدٍ») أشار بهذا الكلام إلى ردِّ ما نقله اليوسيُّ في «شرحه لجمع الجوامع» مِن: أنَّ المركَّب الإضافيَّ الَّذي لم ينقل إلى العَلَميَّة؛ نحو: «غُلَامُ زَيْدٍ» مفردٌ

(١) في (أ): «القِسْمَيْنِ» بدلاً من «المَعْنَيَيْنِ».

فَـ «مَا» الَّتِي فِي التَّعْرِيفِ: وَاقِعَةٌ عَلَى اللَّفْظِ الدَّالِّ بِالوَضْعِ؛ بِقَرِينَةِ جَعْلِهِ مَوْرِدَ التَّقْسِيمِ، وَهِيَ كَالجِنْسِ، فَيَخْرُجُ عَنْهَا: المُهْمَلُ كَـ: «دَيْزٍ»، فَلَا يُوصَفُ بِتَرْكِيبٍ وَلَا إِفْرَادٍ.

وَقَوْلُهُ: (دَلَّ جُزْؤُهُ) مُخْرِجٌ لِمَا لَا جُزْءَ لَهُ كَـ: بَاءِ الجَرِّ وَلَامِهِ، وَلِمَا لَهُ جُزْءٌ غَيْرُ دَالٍّ كَـ: «زَيْدٍ».

قصَارة

عند مَن يشترط في المركَّب كون الأجزاء مادية؛ لأنَّ جزئه الأخيرَ الماديَّ وهو «زَيْدٌ» خارجٌ عن معنى المضاف، وأمَّا مَن لا يشترط ذلك ويعتبر الصُّوريَّ والماديَّ فهو عنده مركَّبٌ؛ لأنَّ له جزأين: الماديَّ الأوَّل والصُّوريَّ. اهـ.

فردَّه الشَّيخ البنَّانيُّ هنا تبعاً لبعض شيوخه: بأنَّه مركَّبٌ حقيقةً على كلِّ حالٍ مِنَ المذهبين؛ لأنَّ له جزأين ماديَّين سوى صورته: لفظ «غلام»، ولفظ «زيد»؛ وهما ماديَّان، وكلٌّ منهما دالٌّ على جزء المعنى التَّركيبيِّ، وكونُ المضاف إليه خارجاً عن معنى المضاف لا يستلزم أن يكون خارجاً عنِ المجموع، وهذا الوجه أحد الأنظار الثَّلاثة فيه، انظر: «شرح الخريدة» لشيخنا سيِّدي الطَّيِّب إن شئت.

قوله: (وَهِيَ كَالجِنْسِ) أي: وليست جنساً حقيقةً؛ لأنَّ الجنس هو: ما يقعُ في الجواب بقيد «ما هو؟» على كثيرين مختلفين بالحقيقة كما يأتي، لكنَّها كالجنس في العموم والإبهام.

قوله: (فَيَخْرُجُ عَنْهَا: المُهْمَلُ) فيه إشارةٌ إلى الاعتراض على قدورة؛ حيث جعل المهمل خارجاً بقوله: «دَلَّ»، **ووجه الرَّدِّ**: أنَّ «ما» واقعةٌ على اللَّفظ المقسم، وقد مرَّ أنَّه خاصٌّ بالدَّالِّ وضعاً.

على أنَّا نقول: المهمل خرج بقوله: «مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ»؛ إذِ المهمل لم يستعمل، كما صرَّح بذلك بعض المحقِّقين.

قوله: (دَلَّ جُزْؤُهُ) فيه إشارةٌ إلى الاعتراض على قدورة؛ لأنَّه جعل «دَلَّ» توطئةً، وليس بصوابٍ، بل «دَلَّ جُزْؤُهُ» كلُّه قيدٌ، فلا يمكن أن يكون احترازاً عن شيءٍ؛ لأنَّ الإخراج إنَّما يكون بالفصول.

والجوابُ «بأنَّه يكون توطئةً باعتبار عمله فيما بعده، وفصلاً باعتبار الإخراج» مردودٌ؛ بأنَّه لا يكون فصلاً؛ لأنَّ ما أخرجه به ـ وهو: المهمل ـ قد خرج بما قبله.

وَقَوْلُهُ: (عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ) مُخْرِجٌ لِمَا لَهُ جُزْءٌ دَالٌّ عَلَى غَيْرِ جُزْءِ مَعْنَاهُ كَـ: «بَعْلَبَكَّ» عَلَماً لِبَلَدٍ، فَإِنَّ كُلًّا مِنْ «بَعْلَ، وَبَكَ» دَالٌّ عَلَى مَعْنًى، لَكِنَّهُ غَيْرُ جُزْءٍ مِنْ مَعْنَى «بَعْلَبَكَّ»؛ إِذِ البَعْلُ مَعْنَاهُ: الزَّوْجُ، وَالبَكُّ: الدَّقُّ مَصْدَرُ بَكَّهُ.

وَيَخْرُجُ بِهَذَا أَيْضاً: كُلُّ مُرَكَّبٍ إِضَافِيٍّ جُعِلَ عَلَماً كَـ: عَبْدِ شَمْسٍ، وَ: امْرِئِ القَيْسِ، وَنَحْوِهِمَا؛ إِذْ لَا يَدُلُّ وَاحِدٌ مِنَ الجُزْأَيْنِ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ الَّذِي هُوَ الشَّخْصُ المُسَمَّى، فَإِنَّ «عَبْدِ» يَدُلُّ عَلَى ذَاتٍ مُتَّصِفَةٍ بِالعُبُودِيَّةِ، وَهِيَ كُلُّ المَعْنَى لَا جُزْؤُهُ، ....

قصَارة

فإن قيل: إضافة اسم الجنس إلى المعرفة في قوله: «جُزْؤُهُ» تُفيدُ العموم؛ أي: دلَّ كلُّ جزءٍ مِن أجزائه، ونحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ» ليس كلُّ جزءٍ مِن أجزائه دالًّا على جزء معناه؛ ضرورةَ أنَّ مِن أجزائه ما لا دلالة له أصلاً كـ: «الزَّاي» و«القاف».

قلنا: المراد بـ «الجزء» ـ كما قال الوليُّ العراقيُّ ـ: ما صار به اللَّفظ مركَّباً؛ أعني: الجزءَ بلا واسطة، فلا يفيد العكس بالزَّاي والقاف؛ لأنَّ كلًّا منهما جزء جزءٍ، لا جزء، وكلامُنا في هذا دون ذاك.

قوله: (فَإِنَّ كُلًّا مِنْ «بَعْلَ، وَبَكَ» دَالٌّ عَلَى مَعْنًى) أي: موضوعٌ لمعنًى يدلُّ عليه قبل المزج؛ إلَّا أنَّه لم تعتبر هذه الدَّلالة حين التَّركيب.

قوله: (فَإِنَّ «عَبْدِ» يَدُلُّ عَلَى ذَاتٍ... إلخ) كلامُهُ يقتضي: أنَّ العبوديَّة ملاحظةٌ بعد التَّسمية، وليس كذلك؛ إذ لا دلالة لجزء العَلَم المنقول مِنَ المركَّب على ما يأتي، وعليه: فيخرج نحو: «عبد شمس» وكذا: «بعلبك» بقوله: «مَا دَلَّ جُزْؤُهُ»، وحينئذٍ يبقى هذا القيد ضائعاً؛ لأنَّ كلَّ ما خرج به خرج بما قبله؛ لأنَّه إذا لم تكن لأجزاء هذه المثل دلالةٌ، كانت خارجةً بقوله: «دَلَّ جُزْؤُهُ» فيبقى قوله: «عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ» ضائعاً.

والحقُّ في الجواب عن هذا ما أجاب به الشَّارح في «حواشيه على المختصر»: بأنَّهم لم يعتبروا خصوص دلالة الجزء حال جزئيَّته، بل مرادهم أن ينظر إلى اللَّفظ، فإن كان لبعض أجزائه دلالةٌ على تقدير انفراده خرج بهذا القيد، وإلَّا فبما قبله.

قوله: (وَهِيَ كُلُّ المَعْنَى) قال شيخنا اليازغيُّ: كلُّ المعنى هو الذَّات المسمَّاة بـ «عبد شمس»، والعبوديَّة غيرُ ملاحظةٍ فيها أصلاً.

وَكَذَا[١] «امْرؤ» بِمَعْنَى: رَجُلٍ.

وَقَوْلُهُمْ: «يَخْرُجُ بِهَذَا القَيْدِ أَيْضاً: أَبْكَمَ وَإِنْسَانَ؛ لِأَنَّ جُزْءَ أَبْكَمَ وَهُوَ أَبْ يَدُلُّ عَلَى الوَالِدِ، وَكَذَا كَمْ كِنَايَةٌ عَنْ عَدَدٍ مُسْتَفْهَمٍ عَنْهُ، أَوْ مُخْبَرٌ بِكَثْرَتِهِ، وَكَذَا إِنْ فِي إِنْسَانٍ حَرْفُ شَرْطٍ، وَهَذِهِ المَعَانِي أَجْنَبِيَّةٌ مِنْ مَعْنَى أَبْكَمَ الَّذِي هُوَ شَخْصٌ مُتَّصِفٌ بِالبَكَمِ، وَإِنْسَانٍ الَّذِي مَفْهُومُهُ حَيَوَانٌ نَاطِقٌ» فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الأَبْ وَكَمْ لَا يَصِحُّ كَوْنُهُ جُزْءاً مِنْ «أَبْكَمَ» الَّذِي هُوَ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ مُشْتَقٌّ مِنَ البَكَمِ، وَلَا أَنَّ «إِنْ» جُزْءٌ مِنْ «إِنْسَانٍ»؛ لِأَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ «الإِنْسِ»، أَوْ مِنَ «النِّسْيَانِ» عَلَى الخِلَافِ فِيهِ؛ كَمَا لَا يُقَالُ فِي «رَجُلٍ»: ....

قصَارة

قوله: (وَكَذَا «امْرؤ» بِمَعْنَى: رَجُلٍ) أي: فإنَّه يدلُّ على ذاتٍ متَّصفةٍ بالرُّجوليَّة، وهي كلُّ المعنى، وهو أيضاً غير ظاهرٍ؛ إذ «رجل» نكرةٌ شائعٌ، ومسمَّى: «امرئ القيس» ذاتٌ معيَّنةٌ؛ إذِ العَلَمُ المقصودُ منه تعيين المسمَّى، فليست حينئذٍ الذَّات المتَّصفة بالرُّجوليَّة هي كلُّ المعنى؛ قاله شيخنا المذكور، وبه تعلم ما في كلام شيخنا ابن منصور، فانظره.

قوله: (جُزْءاً مِنْ «أَبْكَمَ» الَّذِي هُوَ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ) لأنَّ وزن «أبكم»: «أفعل»، فالهمزة زائدةٌ، ولا وجود لهذه الصِّيغة في الأصل الَّذي هو «البكم»، بل لا تركيب فيه أصلاً، وليس لك أن تعتبر المشتقَّ دون المشتقِّ منه؛ لأنَّ بعض الأوَّل مأخوذٌ في الثَّاني لا محالة.

قوله: (لِأَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ «الإِنْسِ»، أَوْ مِنَ «النِّسْيَانِ») الأوَّل: للبصريِّين، فهو فعلان مِنَ «الإنس»؛ قال بعضهم:

وَمَا سُمِّيَ الإِنْسَانُ إِلَّا لِأُنْسِهِ وَلَا القَلْبُ إِلَّا أَنَّهُ يَتَقَلَّبُ

والثَّاني: للكوفيِّين، وأصلُهُ: «انْسِيَان» فهو: «افْعِلَان» مِنَ «النِّسيان»، نُقلت حركة «الياء» إلى «السِّين» تخفيفاً، وحُذفت «الياء»؛ لالتقاء السَّاكنين، ويدلُّ لهذا تصغيره على «أنيسيان»، ودعوى الشُّذوذ على خلاف الأصل، ولبعضهم:

قَالَتْ وَقَدْ حُمَّ الفِرَاقُ وَكَأْسُهُ قَدْ خُولِطَ السَّاقِي بِهَا وَالكَأْسِ
لَا تَنْسَيَنْ تِلْكَ العُهُودَ فَإِنَّمَا سُمِّيتَ إِنْسَاناً لِكَوْنِكَ نَاسِي

وهو اسم جنسٍ إفراديٌّ، يقال على الواحد المذكَّر والمؤنَّث.

---

(١) في (ب): «وَكَذَلِكَ» بدلاً من «وَكَذَا».

إِنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنْ أَمْرَيْنِ مِنَ الرُّؤيَةِ وَالجَوَلَانِ؛ وَالصَّوَابُ: أَنَّهُمَا خَرَجَا بِمَا قَبْلَ هَذَا القَيْدِ.

وَزَادَ الشَّيْخُ السَّنُوسِيُّ وَغَيْرُهُ فِي التَّعْرِيفِ: «دَلَالَةً مَقْصُودَةً»؛ قَالُوا: لِلاحْتِرَازِ بِهِ عَنْ نَحْوِ: «الحَيَوَانِ النَّاطِقِ» إِذَا جُعِلَ عَلَماً لِإِنْسَانٍ، فَكُلٌّ مِنْ جُزْأَيْهِ دَالٌّ عَلَى جُزْءِ مَعْنَى «الإِنْسَانِ»، لَكِنْ هَذِهِ الدَّلَالَةَ غَيْرُ مَقْصُودَةٍ مِنَ العَلَمِ؛ لِأَنَّ القَصْدَ مِنْهُ تَعْيِينُ مُسَمَّاهُ، وَالمَعْنَى الأَصْلِيُّ[1] التَّرْكِيبِيُّ غَيْرُ مَلْحُوظٍ فِيهِ البَتَّةَ.

وَاسْتَحْسَنَ الشَّيْخُ السَّنُوسِيُّ أَنْ يُزَادَ فِيهِ بَعْدَ «مَقْصُودَةً»: «خَالِصَةً»؛ أَيْ: مِنْ شَوَائِبِ العَلَمِيَّةِ؛ لِلتَّحَرُّزِ بِهِ عَنِ العَلَمِ الإِضَافِيِّ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ مَعَ [أ/ ١٤] تَعْيِينِ مُسَمَّاهُ إِفَادَةَ مَعْنَاهُ التَّرْكِيبِيِّ لِغَرَضِ تَفَاؤُلٍ، أَوْ مَدْحٍ، أَوْ غَيْرِهِ، كَمَا فِي[2]: «أَبِي السُّعُودِ» وَ: «حُجَّةِ الإِسْلَامِ» وَنَحْوِهِمَا، وَكَأَنَّ القَوْمَ لَمْ يَعْتَبِرُوا هَذِهِ الدَّلَالَةَ؛ لِأَنَّ المَقْصُودَ بِالذَّاتِ مِنَ العَلَمِ إِنَّمَا هُوَ تَعْيِينُ المُسَمَّى، ....

قصارة

وفي «القاموس»: والمرأةُ إنسان، وبالهاء عاميَّة، وبه تعلم ما في قول بعض المولّدين:

إِنْسَانَةٌ فَتَّانَةٌ ... بَدْرُ الدُّجَى مِنْهَا خَجِلْ

قوله: (مِنْ أَمْرَيْنِ مِنَ الرُّؤيَةِ وَالجَوَلَانِ) الأمر مِنَ «الرُّؤية»: «رَه» بفتح الرَّاء، ومِنَ «الجولان»: «جُلْ» بضمِّ الجيم وسكون اللَّام.

قوله: («دَلَالَةً مَقْصُودَةً») **الحقُّ**: أنَّه لا دلالة لجزء العَلَم المنقول مِنَ المركَّب على جزء معناه، لا دلالة مقصودةً ولا غير مقصودةٍ، **فالصَّوابُ**: ترك هذا القيد كما في النَّظم.

قوله: (لِغَرَضِ تَفَاؤُلٍ، أَوْ مَدْحٍ) مِن ذلك قول أبي العلاء المعرِّي:

سَأَلْنَ فَقُلْتُ مَقْصِدُنَا سَعِيدٌ ... فَكَانَ اسْمُ الأَمِيرِ لَهُنَّ فَالَا

وقال آخر في رجلٍ اسمه أبو المحاسن:

قَصَدْتُ أَبَا المَحَاسِنِ كَيْ أَرَاهُ ... بِشَوْقٍ كَادَ يَجْذُبُنِي إِلَيْهِ

فَلَمَّا أَنْ أَتَيْتُ رَأَيْتُ فَرْداً ... وَلَمْ أَرَ مِنْ بَنِيهِ ابْناً لَدَيْهِ

فقولُهُ: «أبا المحاسن» لقبٌ وكنيةٌ؛ لأنَّ الفرق بينهما اعتباريٌّ، وقيد الحيثيَّة مرادٌ في الأمور المختلفة بالاعتبار؛ انظر: «ياسين على مختصر السَّعد» و: «اللَّقانيُّ على التَّوضيح».

---

(١) في (أ): زيادة «أيْ».

(٢) في (ب) و(ج): «كَـ» بدلاً من «كَمَا في».

لَا مَعْنَاهُ الأَصْلِيَّ.

وَقَوْلُهُ: (بِعَكْسِ مَا تَلَا) «بِعَكْسٍ» بِالتَّنْوِينِ: خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَ«مَا تَلَا»: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَ«مَا»: وَاقِعَةٌ عَلَى المُفْرَدِ، **وَالمَعْنَى**: أَنَّ تَعْرِيفَ المُفْرَدِ الَّذِي تَلَا المُرَكَّبَ كَائِنٌ بِعَكْسِ تَعْرِيفِ المُرَكَّبِ.

وَالمُرَادُ: العَكْسُ اللُّغَوِيُّ؛ أَيْ: بِخِلَافِهِ؛ فَيُقَالُ فِي تَعْرِيفِهِ: «هُوَ: اللَّفْظُ الَّذِي لَا يَدِلُّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ»؛ أَيْ: دَلَالَةً مَقْصُودَةً، فَيَدْخُلُ فِيهِ:

- مَا لَا جُزْءَ لَهُ كَـ: بَاءِ الجَرِّ وَلَامِهِ؛ لِأَنَّ السَّالِبَةَ تَصْدُقُ مَعَ نَفْيِ المَوْضُوعِ.
- وَمَا لَهُ جُزْءٌ غَيْرُ دَالٍّ بِالوَضْعِ كَـ: «زَيْدٍ»، وَمِثْلُهُ: أَبْكَمُ، وَإِنْسَانٌ [ج/٩]، وَرَجُلٌ؛ عَلَى مَا هُوَ الحَقُّ.
- وَمَا لَهُ جُزْءٌ دَالٌّ عَلَى غَيْرِ جُزْءِ مَعْنَاهُ كَـ: بَعْلَبَكَ، وَامْرِئِ القَيْسِ.
- وَمَا لَهُ جُزْءٌ دَالٌّ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ دَلَالَةً غَيْرَ مَقْصُودَةٍ كَـ: «حَيَوَانٍ نَاطِقٍ» عَلَماً عَلَى إِنْسَانٍ مُعَيَّنٍ(١).

تَنْبِيهَان:

(١) ـ **الأَوَّلُ**: اعْلَمْ أَنَّ الجُزْءَ قِسْمَانِ: مَادِيٌّ، وَصُورِيٌّ.

فَالمَادِيُّ هُوَ: «نَفْسُ جَوْهَرِ اللَّفْظِ» كَـ: غُلَامٍ وَزَيْدٍ مِنْ «غُلَامُ زَيْدٍ».

قصَارة

قوله: (لَا مَعْنَاهُ الأَصْلِيَّ) أي: لا إفادة معناه الأصليّ؛ أيِ: التَّركيبيِّ الثَّابت قبل العَلَميَّة، ولذا عدَّه النُّحاة كلمةً واحدةً حقيقةً، وكلمتَين مجازاً؛ كما في «شرح التَّسهيل»، وحينئذٍ فلا حاجة للزِّيادة الَّتي ذكرها.

قوله: (وَمَا لَهُ جُزْءٌ دَالٌّ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ دَلَالَةً غَيْرَ مَقْصُودَةٍ) الصَّواب كما تقدَّم: أنَّه لا دلالة لجزء العلم المنقول مِنَ المركَّب على جزء معناه، لا بقصد ولا بغيره، فلا حاجة لوصف الدَّلالة بالقصد ولا لوصفها بخالصةٍ؛ لعدم اعتبارهم دلالة الأجزاء في الأعلام.

قوله: (مَادِيٌّ) منسوبٌ إلى «المادَّة»، وموادُ المركَّب: مفرداتُهُ الَّتي تركَّب منها، فكلُّ مفردٍ مِن مفرداته جزءٌ ماديٌّ.

---

(١) في (أ): «غَيْرِ مُعَيَّنٍ» بدلاً من «مُعَيَّنٍ».

وَالصُّورِيُّ [ب/ ١٣] هُوَ: «الهَيْئَةُ العَارِضَةُ لَهُ بِالتَّرْكِيبِ»، وَنَظِيرُهُمَا فِي السَّرِيرِ خَشَبُهُ، وَصُورَةُ تَأْلِيفِهِ.

ثُمَّ الجُزْءُ المَادِيُّ قَدْ يَكُونُ مُقَدَّراً فِي اللَّفْظِ كَالضَّمَائِرِ المُسْتَتِرَةِ، فَإِنَّهَا مِنْ قَبِيلِ المَادِيِّ عِنْدَهُمْ، وَاخْتَلَفُوا فِي الصُّورِيِّ هَلْ يُعْتَبَرُ[(١)] فِي المُرَكَّبِ أَوْ لَا يُعْتَبَرُ، وَالصَّحِيحُ: عَدَمُ اعْتِبَارِهِ، وَلِذَا قَالُوا فِي الفِعْلِ نَحْو: «قَامَ» أَنَّهُ مِنَ المُفْرَدِ؛ لِعَدَمِ اعْتِبَارِهِمْ جُزْئِهِ الصُّوْرِيِّ الَّذِي هُوَ الصِّيْغَةُ، وَإِلَّا لَكَانَ مُرَكَّباً؛ لِأَنَّ فِيهِ جُزْأَيْنِ المَادَّةُ وَالصِّيْغَةُ.

قصَّارة

قوله: (العَارِضَةُ لَهُ) أي: وليست جزء اللَّفظ، فالأجزاء لا تكون إلَّا ماديَّةً.

قوله: (قَدْ يَكُونُ مُقَدَّراً) ردٌّ به ما ذكره بعضهم مِن أنَّ الماديَّ هو ما يُسمع، والصُّوريَّ ما لا يسمع؛ لأنَّه ظاهر القصور؛ لاقتضائه أنَّ نحو: «أقوم» ليس بمركَّبٍ عند مَن يشترط كون الأجزاء كلِّها ماديَّةٌ؛ لكون الضَّمير لا يسمع، وهو باطلٌ.

قوله: (وَالصَّحِيحُ: عَدَمُ اعْتِبَارِهِ) أي: لأنَّه الهيئة العارضة، والهيئةُ أمرٌ اعتباريٌّ لا مدخل لها في التَّركيب، فالأجزاء لا تكون إلَّا ماديَّةً؛ قاله السَّيِّد في «حواشي الرَّضي».

واعترضه بعضهم: بأنَّ الهيئة الصُّوريَّة لها دخلٌ في التَّركيب؛ لأنَّ الحركات المرتَّبة الَّتي حصلت هيئة للَّفظ مقدَّرةٌ بحروف، فالفتحة مقدَّرةٌ بالألف، والكسرة بالياء، والضَّمَّة بالواو، فهي إذاً أصواتٌ منطوقٌ بها، فلها دخلٌ في الجزئيَّةِ، واللَّفظ بسببها يحكم عليها بالتَّركيب؛ قال: وممَّن نصَّ على أنَّ الحركات مقدَّرةٌ بالحروف سيبويه. اهـ.

قلت: ما ذكره مِن أنَّ الهيئة مقدَّرةٌ بالحروف ولها دخلٌ في الجزئيَّة لا يقتضي أن تكون الهيئة عندهم معتبرةٌ في تسمية المركَّب مركَّباً، فالهيئة وإن كانت داخلةً غير معتبرةٍ؛ بدليل أنَّهم قالوا في الفعل إنَّه مفردٌ؛ لعدم اعتبارهم جزئه الصُّوريَّ، وعلى ما قاله المعترضُ يلزمُ أن يكون الفعل مركَّباً، ولم يقل به أحدٌ.

نعم؛ قول السَّيِّد: «لأنَّ الهيئة أمرٌ اعتباريٌّ» أي: ليست ألفاظاً مسموعة غير مسلَّمٍ؛ بدليل ما تقدَّم.

قوله: (الَّذِي هُوَ الصِّيْغَةُ) أعني: الصُّورة الحاصلة للحروف باعتبار التَّقديم والتَّأخير، والحركات

---

(١) في (أ): «هُوَ مُعْتَبَرٌ» بدلاً من «يُعْتَبَرُ».

(٢) ـ **الثَّانِي**: قَدَّمَ النَّاظِمُ المُرَكَّبَ وَتَعْرِيفَهُ عَلَى المُفْرَدِ؛ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ لِلمَفْهُومِ، وَمَفْهُومُ المُرَكَّبِ وُجُودِيٌّ، وَمَفْهُومُ المُفْرَدِ عَدَمِيٌّ؛ لِأَنَّهُ سُلِبَ فِيهِ مَا أُثْبِتَ فِي المُرَكَّبِ، وَلَا يُعْقَلُ سَلْبُ أَمْرٍ إِلَّا بَعْدَ تَعَقُّلِ الأَمْرِ المَسْلُوبِ.

لَا يُقَالُ: المُفْرَدُ جُزْءُ المُرَكَّبِ، وَالجُزْءُ سَابِقٌ عَلَى الكُلِّ، **وَأَيْضاً**: الجُزْءُ لَازِمٌ لِلْكُلِّ ضَرُورَةً، فَكَيْفَ يُجْعَلُ قَسِيماً لَهُ، وَقَسِيمُ الشَّيْءِ يُبَايِنُهُ.

لِأَنَّا نَقُولُ: كَوْنُهُ جُزْءاً مِنَ المُرَكَّبِ وَلَازِماً لَهُ إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ ذَاتِهِمَا؛ أَيْ: مَصْدُوقِهِمَا، وَذَلِكَ لَا يُنَافِي التَّقَابُلَ بَيْنَهُمَا، وَالتَّبَايُنُ بِحَسَبِ مَفْهُومِهِمَا المُقْتَضِي تَأَخُّرَ[١] ذِكْرِ المُفْرَدِ عَنِ المُرَكَّبِ، فَافْهَمْ.

قصَارة

والسَّكنات تدلُّ على الزَّمان المعيَّن، وذلك أنَّ الفعل يدلُّ على الحدث بمادَّته، وعلى الزَّمان بصيغته، والدَّليلُ على أنَّ الصِّيغة تدلُّ على الزَّمان اختلافه باختلافها، وإنِ اتَّحدت المادَّة كـ: «ضرب، يضرب»، واتِّحاد الزَّمان عند اتِّحاد الهيئة، وإنِ اختلفت المادَّة كـ: «ضرب، وطلب».

واعترض هذا بأنَّ صيغة الماضي مِنَ المجهول مخالفةٌ لصيغته مِنَ المعلوم، ولا اختلاف للزَّمان والمضارعُ يدلُّ على الحال والاستقبال؛ على أنَّ الأصحَّ ولا اختلاف لصيغته، فلا يتمُّ الدَّليل.

وأجيب: بأنَّ المراد بالهيئة الَّتي يختلف الزَّمان باختلافها: الهيئة النَّوعيَّة؛ مثلاً: الواضعُ وضع للماضي صيغاً مختلفةً دلَّت هيئآتها المخصوصة المترادفة على الزَّمان الماضي، فمتى اختلفت تلك الهيئة المخصوصة اختلفت دلالة الصِّيغ.

فإن قيل: ينبغي أن يكون المضارع مركَّباً لا محالة؛ لدلالة زوائده على حال الفاعل، وباقيه على الحدث والزَّمان وهما جزئان ماديَّان.

فالجواب: أنَّ الدَّالَّ الفعلُ بواسطة زوائده، لا هي.

قوله: (وَلَا يُعْقَلُ سَلْبُ أَمْرٍ. . . إلخ) أي: لأنَّ السَّلب حكمٌ، والحكمُ على الشَّيء فرعُ تصوُّره بوجهٍ مَّا، ولا يُنافي هذا كون القضيَّة السَّلبيَّة تصدق، وإن لم يوجد موضوعُهَا؛ إذ لا يلزمُ مِن عدم وجوده عدمُ تعقُّله؛ انظر: «اليوسي».

قوله: (لَا يُقَالُ) **حاصل السُّؤال**: أنَّه يلزم على ما درج عليه النَّاظم أمران: الدَّور، وكون قسم الشَّيء يُباينُهُ.

---

(١) في (أ): «تَأخِيرَ» بدلاً من «تَأَخُّرَ».

قَوْلُهُ:

(٢٨) وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ ـ أَعْنِي: المُفْرَدَا ـ: ....

قصَارة

بيانُ الأوَّل: أنَّ الجزء سابقٌ على الكلِّ، فيكون الكلُّ متوقِّفاً عليه، فلوِ انعكس الأمر وكان المفردُ متوقِّفاً على المركَّب كما ذكرتم، لَزِمَ الدَّورُ.

وأمَّا الثَّاني: فظاهرٌ.

وحاصلُ الجواب: أنَّ الجهة منفكَّةٌ، فإنَّ المفرد يتوقَّف على المركَّب مِن حيث المفهوم؛ أي: ما لا يدلُّ جزؤه، والمركَّب يتوقَّف عليه مِن حيث المصدوق، وكذلك تقابلهما مِن حيث المفهوم، وكون الجزء لازماً للكلِّ مِن حيث المصدوق.

وبالجملة كلٌّ مِنَ المفرد والمركَّب له مفهومٌ ومصدوقٌ، ومصدوقُ المركَّب ـ أي: ذاته ـ؛ كـ: «زيد قائم» ونحوه متأخِّرٌ عن مصدوق المفرد كـ: «زيد» و«عمرو» ونحوهما، ومفهومُ المركَّب وهو ما دلَّ جزؤه... إلخ متقدِّمٌ على مفهوم المفرد، وهو ما لا يدلُّ جزؤه؛ لأنَّ الثَّاني سلبٌ للأوَّل، وسلبُ الشَّيء فرعٌ عن وجوده؛ قال الهلاليُّ: وهذا البحث مثله يوردُ في تقسيم العِلم إلى التَّصوُّر والتَّصديق؛ لأنَّ التَّصوُّر جزءٌ مِنَ التَّصديق عند الإمام، ولازمٌ له عند غيره، ومع ذلك جعل قسيماً له، وجوابُهُ ما ذكر آنفاً.

تنبيه:

لم يقيِّد المقسم إلى المفرد والمركَّب بـ: «الدَّالِّ بالمطابقة» كما فعل الإمام الفخرُ والكاتبيُّ، بل أطلق تبعاً لابن التِّلِمسانيِّ في اعتراضه على الإمام، وهو ظاهر «الجُمَل»، و«المطالع»، و«المختصر»؛ لأنَّ الوجوه الَّتي وجِّه بها التَّقييد بالمطابقة المذكورة حسبما في حواشي أبي حفص الفاسي على «المختصر» إنَّما تدلُّ على أنَّه لا يصحُّ تقييدُ الدَّالِّ بالتَّضمُّن أوِ الالتزام، والمطلوبُ بيانُ سبب العدول عنِ الإطلاق، أوِ التَّقييد بالمطابقة، ولا يدلُّ عليه شيءٌ مِنَ الوجوه. انظر: «حاشية أبي حفص»، وبه تعلم أنَّ قول شيخنا ابن منصور: «الحقُّ التَّقييد كما فعل الفخر» لا يتمُّ.

قوله: (وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ ـ أَعْنِي: المُفْرَدَا ـ) جعل النَّاظم موردَ القسمة المفرد تبعاً للسَّنوسيِّ؛ ليعمَّ الاسم والفعل والحرف، وليس المراد: أنَّ كلَّ واحدٍ مِنَ الثَّلاثة فيه قسمان، بلِ المرادُ: أنَّ المفرد مِن حيث هو فيه قسمان.

.... كُــلِّــيٌّ، اَوْ جُــزْئِــيٌّ حَــيْــثُ وُجِــدَا

أَفَادَ بِهِ: أَنَّ المُفْرَدَ يَنْقَسِمُ بِحَسَبِ تَشَخُّصِ مَعْنَاهُ وَعَدَمِ تَشَخُّصِهِ إِلَى قِسْمَيْنِ: كُلِّيٍّ، وَجُزْئِيٍّ.

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى تَعْرِيفِهِمَا بِقَوْلِهِ:

(٢٩) فَــمُــفْــهِــمُ اشْــتِــرَاكٍ «الــكُــلِّــيُّ» كَــ: «أَسَــدٍ»، وَعَــكْــسُــهُ: «الــجُــزْئِــيُّ»

يَعْنِي: أَنَّ الكُلِّيَّ هُوَ: «الَّذِي يُفْهِمُ الشَّرِكَةَ فِي مَعْنَاهُ»؛ أَيْ: لَا يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِ مَعْنَاهُ مِنْ صِدْقِهِ عَلَى مُتَعَدِّدٍ كَـ: «إِنْسَانٍ» وَ: «أَسَدٍ»؛ فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا صَادِقٌ عَلَى أَفْرَادٍ، وَكَذَا «أَسَدٌ» كُلِّيٌّ أَيْضاً بِاعْتِبَارِ مَعْنَاهُ المَجَازِيِّ؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى: زَيْدٍ الشُّجَاعِ، وَعَمْرٍو الشُّجَاعِ، وَغَيْرِهِمَا.

وَالجُزْئِيُّ هُوَ: «الَّذِي لَا يُفْهِمُ الشَّرِكَةَ فِي مَعْنَاهُ»؛ بِأَنْ يَمْنَعَ نَفْسُ تَصَوُّرِ مَعْنَاهُ مِنْ صِدْقِهِ عَلَى مُتَعَدِّدٍ كَـ: «زَيْدٍ»، فَإِنَّ تَصَوُّرَ الذَّاتِ المُعَيَّنَةِ المُسَمَّاةِ بِهِ يَمْنَعُ مِنْ صِدْقِهِ عَلَى مُتَعَدِّدٍ بِالضَّرُورَةِ، وَإِنْ[١] شَارَكَ زَيْداً غَيْرُهُ فِي اسْمِهِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ لِاشْتِرَاكِهِمَا[٢] فِي مَدْلُولٍ وَاحِدٍ، بَلْ لِتَعَدُّدِ الوَضْعِ، وَهَذَا مُرَادُهُ بِالعَكْسِ؛ إِذِ العَكْسُ هُنَا بِالمَعْنَى اللُّغَوِيِّ أَيْضاً كَمَا مَرَّ.

وَالمُرَادُ بِـ «الصِّدْقِ»: ....

قصَارة

وجعل القطب في «شرح الشَّمسيَّة» موردَ القسمة الاسم، ووجَّهه السَّيِّد في «حواشيه»: بأنَّ انقسام اللَّفظ إلى الكلِّيِّ والجزئيِّ إنَّما هو بحسب اتِّصاف معناه بالكلِّيَّة والجزئيَّة، ومعنى الاسم مِن حيث هو معناه صالحٌ للاتِّصاف بهما، بخلاف معنى الفعل والحرف، فإنَّه غير مستقلٍّ بالمفهوميَّة، فلا يصحُّ أن يحكم عليه بشيءٍ، وبحث فيه شيخنا سيِّدي الطَّيِّب، انظر: «شرح الخريدة».

قوله: (كُلِّيٌّ، اَوْ جُزْئِيٌّ) ينبغي قراءتهما بترك التَّنوين ليصحَّ الوزن.

قوله: (بِحَسَبِ تَشَخُّصِ مَعْنَاهُ) إنَّما قال: «مَعْنَاهُ» دون «مُسَمَّاه» كما للسَّنوسيِّ في «شرح المختصر»؛ ليشمل: الحقيقيَّ والمجازيَّ.

---

(١) في الطبعة الأميرية: «فَإِنْ» بدلاً من «وَإِنْ».

(٢) في الطبعة الفاسية: «فِي اشْتِرَاكِهِمَا» بدلاً من «لِاشْتِرَاكِهِمَا».

حَمْلُ الْمُوَطأَةِ دُونَ حَمْلِ الاِشْتِقَاقِ وَالإِضَافَةِ، وَهُوَ - أَيْ: حَمْلُ الْمُوَاطَأَةِ -: «إِثْبَاتُ شَيْءٍ لِآخَرَ بِلَا وَاسِطَةِ اشْتِقَاقٍ أَوْ إِضَافَةٍ»؛ كَـ: إِثْبَاتِ الإِنْسَانِ لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو فِي قَوْلِكَ: «زَيْدٌ إِنْسَانٌ، وَعَمْرٌو إِنْسَانٌ»، بِخِلَافِ إِثْبَاتِ العِلْمِ لَهُمَا فِي قَوْلِكَ: «زَيْدٌ عَالِمٌ، وَعَمْرٌو ذُو عِلْمٍ»، فَالعِلْمُ لَا يَكُونُ كُلِّيًّا بِاعْتِبَارِ حَمْلِهِ عَلَى زَيْدٍ وَعَمْرٍو؛ إِذْ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِمَا مُوَاطَأَةً، وَإِنَّمَا يَكُونُ كُلِّيًّا بِاعْتِبَارِ حَمْلِهِ عَلَى المَنْطِقِ وَالنَّحْوِ مَثَلاً لِصِحَّةِ قَوْلِكَ: «المَنْطِقُ عِلْمٌ، وَالنَّحْوُ عِلْمٌ».

وَهَذَا التَّقْسِيمُ بِحَسَبِ الحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ لِلْمَعْنَى؛ إِذْ هُوَ [أ/ ١٥] مَعْرُوضُ التَّشَخُّصِ وَعَدَمِهِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ اللَّفْظُ: «كُلِّيًّا» وَ: «جُزْئِيًّا» مَجَازاً مُرْسَلاً؛ مِنْ تَسْمِيَةِ الدَّالِّ بِاسْمِ مَدْلُولِهِ.

وَالمُرَادُ بِـ «تَصَوُّرِ المَعْنَى»: حُصُولُهُ فِي الذِّهْنِ، لَا حُصُولَ صُورَتِهِ؛ إِذْ هُوَ نَفْسُ الصُّورَةِ وَإِلَّا لَزِمَ إِثْبَاتُ الصُّورَةِ لِلصُّورَةِ.

قصَّارة

قوله: (حَمْلُ المُوَطأَةِ) سمِّي: «حَمْلَ مُوَاطَأة»؛ لموافقة المحمول للمحمول عليه، بأن يكون المحمول عليه مِن أفراد المحمول.

قوله: (إِثْبَاتُ شَيْءٍ لِآخَرَ) وقال ابن التِّلِمْساني: حمل المواطأة حمل أجزاء الشَّيء عليه؛ كقولنا: «الإِنْسَانُ جَوْهَرٌ، الإِنْسَانُ جِسْمٌ، الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ، الإِنْسَانُ نَاطِقٌ»، وكلُّ هذا الحمل ليس زائداً على ماهيَّة الإنسان.

قوله: (إِذْ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِمَا) أي: بالنَّظر إلى الحقيقة، وأمَّا عند قصد المبالغة فلا مانع مِن أن يقال: «مَالِكٌ علم» و: «الشَّافعيُّ علم» ونحوهما، ويكون بهذا كلِّيًّا؛ إذ قد يُحمل المصدر على الذَّات مبالغةً؛ كقولك: «زيد علم»؛ قال الشَّاعر يصف ناقة:

تَرْتَعُ مَا غَفَلَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَرَتْ ... فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ

قوله: (وَإِنَّمَا يَكُونُ كُلِّيًّا بِاعْتِبَارِ حَمْلِهِ عَلَى المَنْطِقِ) أي: لأنَّه يحمل عليه حمل مواطأة.

قوله: (إِنَّمَا هُوَ لِلْمَعْنَى) أي: وأمَّا اللَّفظ فهو صالحٌ في نفسه لكلِّ معنًى.

قوله: (وَالمُرَادُ بِـ «تَصَوُّرِ المَعْنَى») أي: في تعريف الجزئيِّ المتقدِّم له.

قوله: (حُصُولُهُ فِي الذِّهْنِ) أي: ارتسامه فيه، وهذا عين الصُّورة، وليس هناك شيءٌ زائدٌ على هذا

وَقُلْنَا: «نَفْسُ تَصَوُّرِهِ»؛ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي كَوْنِهِ جُزْئِيًّا أَنْ يَكُونَ الْمَنْعُ مِنْ صِدْقِهِ عَلَى مُتَعَدِّدٍ نَاشِئاً مِنْ مُجَرَّدِ تَصَوُّرِهِ، وَأَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِمَنْعِ الصِّدْقِ عَلَى مُتَعَدِّدٍ إِذَا كَانَ الْمَنْعُ مَأْخُوذاً مِنْ خَارِجٍ فَقَطْ، فَلَا يُسَمَّى بِسَبَبِهِ جُزْئِيًّا، بَلْ هُوَ كُلِّيٌّ، فَدَخَلَ فِي تَعْرِيفِ الْكُلِّيِّ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

أَحَدُهَا: مَا لَمْ يُوجَدْ مِنْ أَفْرَادِهِ شَيْءٌ؛ سَوَاءٌ:

ـ اسْتَحَالَ وُجُودُهُ كَـ: الشَّرِيكِ، وَالْجَمْعِ بَيْنَ الضِّدَّيْنِ؛ فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا [ب/ ١٤] لَا يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِهِ مِنْ صِدْقِهِ عَلَى مُتَعَدِّدٍ؛ إِلَّا أَنَّ وُجُودَ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فِي الْخَارِجِ مُسْتَحِيلٌ.

ـ أَمْ(١) لَمْ يَسْتَحِلْ(٢) كَـ: بَحْرٍ مِنْ زِئْبَقٍ، وَجَبَلٍ مِنْ يَاقُوتٍ؛ فَإِنَّ الْعَقْلَ يُجَوِّزُ صِدْقَ

قصَارة

الارتسام الَّذي هو حصول المعنى، حتَّى يقال: حصلت صورة المعنى في الذِّهن، وكأنَّك قلت: حصلت صورة الصُّورة، فتأمَّل.

قوله: (وَقُلْنَا: «نَفْسُ تَصَوُّرِهِ»؛ لِلتَّنْبِيهِ... إلخ) معناه: إنَّما قيَّد المنع بنفس التَّصوُّر ليخرج بعض أقسام الكلِّيِّ عن تعريف الجزئيِّ؛ إذ لو قيل: «الجزئيُّ: هو ما امتنع فيه الشَّركة» تبادر منه الامتناع بحسب نفس الأمر، فيندرج فيه مفهوم واجب الوجود، والكلِّيَّات الفرضيَّة، فإنَّ العقل إذا تصوَّر واجب الوجود، ولاحظ معه برهان التَّوحيد امتنع مِنَ الشَّركة فيه، فوجب تقييد المنع بنفس التَّصوُّر.

قوله: (وَالْجَمْعِ بَيْنَ الضِّدَّيْنِ) **فإن قيل**: إذا تحقَّقت كلِّيَّة هذا بفرض صدقه على كثير، وإن كان صدقه عليها ممتنعاً في نفس الأمر، لزم في كلِّ جزئيٍّ كـ: «زيد» أن يكون كلِّيًّا بفرض تعدُّد مصدوقه، وإن كان ممتنعاً في نفس الأمر.

أجيب: بأنَّ الواضع وضع الأوَّل ونحوه للحقيقة الذِّهنيَّة مِن غير تشخُّص، وذلك لا ينافي فرض التَّعدُّد، ووضع زيداً مثلاً للذَّات المشخَّصة بخصوصها، وذلك ينافي فرض التَّعدُّد فيها، فالممتنعُ في الأوَّل المفروض فقط بخلاف الثَّاني، فيمتنع فيه الفرض والمفروض.

قوله: (كَـ: بَحْرٍ مِنْ زِئْبَقٍ) اعترض هذا التَّمثيل: بأنَّ الكلام في المفرد، وهذان مركَّبان.

---

(١) في (ب): «أوْ» بدلاً من «أمْ».

(٢) في (أ): «يَسْتَحِيل» بدلاً من «يَسْتَحِل».

كُلٌّ مِنْهُمَا عَلَى كَثِيرٍ؛ إِلَّا أَنَّ أَفْرَادَهُمَا لَمْ يُوجَدْ مِنْهَا فِي الخَارِجِ شَيْءٌ.

ثَانِيهَا: مَا وُجِدَ مِنْهُ فَرْدٌ وَاحِدٌ:

- إِمَّا مَعَ اسْتِحَالَةِ وُجُودِ غَيْرِهِ بِدَلِيلٍ خَارِجٍ عَنْ تَصَوُّرِهِ؛ كَـ: «الإِلَهِ»؛ أَي: المَعْبُودِ بِحَقٍّ، فَإِنَّ مُجَرَّدَ تَصَوُّرِ مَعْنَاهُ لَا يَمْنَعُ مِنْ تَعَدُّدِ مَصْدُوقِهِ، لَكِنْ قَامَ الدَّلِيلُ القَاطِعُ عَلَى وُجُوبِ انْفِرَادِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِالأُلُوهِيَّةِ، وَاسْتِحَالَةِ ثُبُوتِهَا لِغَيْرِهِ، وَتَفْسِيرُ الإِلَهِ بِـ: «المُسْتَغْنِي عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ، المُفْتَقِرِ إِلَيْهِ كُلُّ مَا عَدَاهُ» لَا يَمْنَعُ كَوْنَهُ كُلِّيًا؛ إِذْ لَا يُوجِبُ تَشَخُّصَهُ؛ لِأَنَّهُ بِهَذَا المَعْنَى يَحْتَمِلُ أَنْ[1] يَصْدُقَ عَلَى كَثِيرٍ عَلَى سَبِيلِ البَدَلِيَّةِ، وَكَذَا يُقَالُ فِي مَفْهُومِ الوَاحِدِ ....

قصارة

وردّه اليوسيُّ: بأنَّ هذا مفردٌ مقيَّدٌ لا مركَّبٌ؛ إذِ المقصود: «البحر» فقط بقيد أن يكون مِن كذا، لا البحريَّة والزِّئبقيَّة معاً، حتَّى يكون مركَّباً، وكذا المراد بـ «الجبل»: الجبل بقيد أن يكون مِن ياقوت.

والزِّئبق كـ: «زبرج» و«درهم»: اسمٌ معرَّبٌ مهموزٌ بعد الزَّاي، ويجوز تخفيفه، والمعرَّب بفتح العين وتشديد الرَّاء المفتوحة هو اللَّفظ الموجود في لغة العجم، ثمَّ استعملته العرب.

قوله: (كَـ: «الإِلَهِ») كان ينبغي إسقاط هذا القسم مِن أقسام الكلِّيِّ؛ لأنَّ لفظ الكلِّيِّ مُوهِمٌ في مقام الألوهيَّة ما لا يصحُّ في حقِّه تعالى مِنَ التَّعدُّد والجسميَّة والتَّركُّب، فلا ينبغي إطلاقه كما صرَّح بذلك القرافيُّ في «شرح التَّنقيح» ونصُّه: إطلاق لفظ «الكلِّيِّ» على واجب الوجود سبحانه فيه إيهام تمنع مِن إطلاقه الشَّريعة، فلذلك تركته أدباً. اهـ.

قال سيِّدي عيسى السُّكتانيُّ: وكذا الجزئيُّ يُوهِم النِّسبة إلى جزء الشَّيء الموضوع للمجموع، فذلك مستحيلٌ في حقِّه تعالى.

قوله: (عَلَى سَبِيلِ البَدَلِيَّةِ) بيانُهُ: أنَّا إذا قلنا في «ذاتٍ»: «مستغنيةٌ عمَّا سواها، وما عداها مفتقرٌ إليها»، لا يمكن أن نقول في ذاتٍ أخرى: «أنَّها مستغنيةٌ عمَّا سواها... إلخ»؛ لأنَّ الفرض أنَّ ما عدا الذَّات الأولى مفتقرٌ إليها، فلا يقبل التَّعدُّد إلَّا على سبيل البدليَّة.

على أنَّه يُجاب: بأنَّ هذا المحذور إنَّما يمنعُ التَّعدُّد خارجاً لا ذهناً، **وغايةُ ما يرد**: الجمع بين النَّقيضين، وهو محالٌ، وقد مرَّ أنَّ المحال يفرضه العقل، ويجوِّز صدقه على كثيرين كالجمع بين الضِّدَّين، وقد تعقَّلت الجاهليَّة الإله ولم يمنعهم تعقُّله مِن اعتقاد الشِّركة.

---

(١) في (أ): «أَنَّهُ» بدلاً من «أَنْ».

وَنَحْوِهِ.

ـ وَإِمَّا مَعَ جَوَازِهِ كَـ: «شَمْسٍ»، فَإِنَّ تَصَوُّرَ مَعْنَاهُ الَّذِي هُوَ: «كَوْكَبٌ مُضِيءٌ يُخْفِي ضَوْءُهُ الكَوَاكِبَ» مَثَلاً، لَا يَمْنَعُ مِنْ صِدْقِهِ عَلَى كَثِيرٍ، لَكِنْ لَمْ يُوجَدْ مِنْهُ إِلَّا فَرْدٌ وَاحِدٌ، مَعَ جَوَازِ أَنْ يَخْلُقَ اللهُ تَعَالَى أَفْرَاداً كَثِيرَةً مِنْهُ، كَمَا خَلَقَ تَعَالَى أَفْرَاداً كَثِيرَةً مِنَ النَّجْمِ.

ثَالِثُهَا: مَا وُجِدَ مِنْهُ أَفْرَادٌ:

ـ إِمَّا مُتَنَاهِيَةٌ كَـ: «النَّجْمِ»، وَ: «الإِنْسَانِ».

ـ وَإِمَّا غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ، وَهَذَا الأَخِيرُ لَا مِثَالَ لَهُ عِنْدَ أَهْلِ الحَقِّ؛ لِاسْتِحَالَةِ وُجُودِ حَوَادِثَ لَا نِهَايَةَ لَهَا.

وَمُثِّلَ لَهُ بِـ: «حَرَكَةِ الأَفْلَاكِ» عَلَى رَأْيِ كَفَرَةِ الفَلَاسِفَةِ الزَّاعِمِينَ قِدَمَ الأَفْلَاكِ، وَثُبُوتَ حَوَادِثَ لَا أَوَّلَ لَهَا، وَهُوَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ المَوْجُودَ فِي الحَالِ حَرَكَةٌ وَاحِدَةٌ، وَمَا مَضَى مِنَ الحَرَكَاتِ قَدِ انْعَدَمَ، وَالمُسْتَقْبَلُ مِنْهَا بَاقٍ فِي العَدَمِ.

قصارة

قوله: (وَنَحْوِهِ) كمفهوم الَّذي لا ثاني له، والَّذي لا شريك له.

قوله: (مَعَ جَوَازِ أَنْ يَخْلُقَ اللهُ تَعَالَى أَفْرَاداً... إلخ) أي: لكن مِن لطفه بعباده خلق لهم شمساً واحدةً؛ إذ لو خلق شموساً فربَّما لا يُستطاع التَّصرُّف معها عادةً، أو تحرق كلَّ شيءٍ.

قوله: (الزَّاعِمِينَ قِدَمَ الأَفْلَاكِ) أي: وأنَّ كلَّ حركةٍ قبلها حركةٌ، فاضطرهم الحال إلى القول بحوادث لا أوَّل لها؛ لأنَّهم يقولون بحدوث الحركة؛ إذ لا يمكنهم القول بقدمها مع انعدامها.

وأبطل أهل السُّنَّة هذا المذهب: بأنَّه يلزمُ عليه الجمعُ بين النَّقيضين؛ لقولهم: «حوادث قديمة»، وحوادث جمع: «حَادِثٍ»، والحادثُ: ما سُبِقَ بعدم، وكون الشَّيء موجوداً معدوماً جمعٌ بين النَّقيضين. اهـ.

وقال المنجور في «حاشيته على الكبرى»: لا تناقض في هذا؛ لأنَّ المراد: حوادث بحسب الشَّخص، لا أوَّل لها بحسب النَّوع، فـ «حوادث» إشارةٌ إلى أنَّ كلَّ واحدٍ مسبوقٌ بعدم نفسه، و: «لا أوَّل لها» إشارةٌ إلى أنَّها لا تنتهي إلى واحدٍ هو أوَّل العدد. اهـ فتأمَّله.

قوله: (وَهُوَ بَاطِلٌ) أي: حتَّى على مذهب الفلاسفة، ووجهُهُ: ما أشار إليه الشَّارح، لكن صرَّح السَّعد: بأنَّ معنى «عدم التَّناهي» في هذا القسم: أنَّ الأفراد لا تنتهي إلى حدٍّ لا يوجد بعده فردٌ آخر، لا أنَّ الأفراد الغير المتناهية تكون موجودةً دفعةً، وحينئذٍ فيكون الاعتراض على هذا المثال والَّذي بعده باطلاً.

وَمَثَّلَ لَهُ بَعْضُ العُلَمَاءِ بـ: «نَعِيم الجَنَّةِ»؛ وَرُدَّ: بِأَنَّ الكَلَامَ فِيمَا وُجِدَ مِنَ الأَفْرَادِ، وَمَا دَخَلَ الوُجُودَ مِنْ أَفْرَادِ النَّعِيمِ فَهُوَ مُتَنَاهٍ، وَإِنَّمَا يُوْصَفُ النَّعِيمُ بِعَدَمِ التَّنَاهِي بِاعْتِبَارِ المُسْتَقْبَلِ.

وَلَوْ مُثِّلَ لَهُ بِـ: «كَمَالِ البَارِي تَعَالَى»؛ لِأَنَّهُ [أ/ ١٠] لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحَالَةِ عَدَمِ النِّهَايَةِ فِي القَدِيمِ كَمَا قَالَهُ المَنْجُورُ وَغَيْرُهُ، لَكَانَ أَقْرَبَ.

وَقَدَّمَ الكُلِّيَّ عَلَى الجُزْئِيِّ؛ لِأَنَّ الكُلِّيَّ هُوَ المَقْصُودُ بِالذَّاتِ فِي هَذَا الفَنِّ؛ إِذْ هُوَ مَادَّةُ التَّعَارِيفِ وَالأَقْيِسَةِ، وَالجُزْئِيَّ لَا يُعَرَّفُ وَلَا يُعَرَّفُ بِهِ، وَلَا يُبَرْهَنُ بِهِ وَلَا عَلَيْهِ، وَالمُرَادُ: أَنَّ مَصْدُوقَهُ لَا يُعَرَّفُ... إلخ، أَمَّا مَفْهُومُهُ فَهُوَ كُلِّيٌّ.

تَنْبِيهَاتٌ:

(١) ـ **الأَوَّلُ**: المُفْرَدُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ.

وَالمُقْسَمُ مِنْهَا إِلَى: كُلِّيٍّ وَجُزْئِيٍّ إِنَّمَا هُوَ الِاسْمُ.

وَأَمَّا الفِعْلُ فَهُوَ كُلِّيٌّ دَائِماً؛ سَوَاءٌ اعْتَبَرْنَا الحَدَثَ، أَوِ الإِسْنَادَ؛ لِصِحَّةِ حَمْلِهِ

قصَارة

قوله: (وَلَوْ مُثِّلَ لَهُ بِـ: «كَمَالِ البَارِي تَعَالَى») أي: لأنَّ أفراده موجودةٌ لا تتناهى.

قوله: (لِأَنَّهُ لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ... إلخ) شيخنا اليازغيُّ: هذه العبارة بَشِيعَةٌ جدًّا، كما يظهر بالتَّأمُّل.

قوله: (وَقَدَّمَ الكُلِّيَّ) أي: وإن كانت قيودُ الكلِّيِّ عدميَّةً.

قوله: (وَلَا يُبَرْهَنُ بِهِ) غير صحيحٍ، ويدلُّ على بطلانه قول النَّاظم فيما يأتي: «وَإِنْ بِجُزْئِي عَلَى كُلِّي اسْتُدِلْ... إلخ».

قوله: (وَالمُرَادُ: أَنَّ مَصْدُوقَهُ) مصدوقُ الجزئيِّ: أفرادُهُ كـ: زيد وعمرو مثلاً، فهي لا تعرف لكونها جزئيَّةً، ومفهومُهُ وهو: «ما يمنع نفس تصوُّره... إلخ» كلِّيٌّ لا مانعَ مِن تعريفه.

قوله: (اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ) وبعضهم يسمِّي «الفعل»: كلمةً، و«الحرف»: أداةً.

قوله: (سَوَاءٌ اعْتَبَرْنَا الحَدَثَ) أي: الواقع في أحدِ الأزمنة، وهو لا يمنع تصوُّره مِن صدقه على كثيرٍ، ولذلك صحَّ اتِّصافُ كلٍّ مِنَ الفاعلين بذلك الحدث.

قوله: (أَوِ الإِسْنَادَ) أي: النِّسبة. الصَّواب: أنَّه جزئيٌّ باعتبار النِّسبة، وصحَّة حمله على كثيرين باعتبار الحدث لا باعتبار النِّسبة كما هو ظاهرُهُ.

عَلَى كَثِيرٍ(١) مِنَ الفَاعِلِينَ. **وَقِيْلَ**: إِنَّهُ كُلِّيٌّ بِاعْتِبَارِ الحَدَثِ فَقَطْ، جُزْئِيٌّ بِاعْتِبَارِ النِّسْبَةِ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ المُرَادَ بِهِ نِسْبَةٌ مُعَيَّنَةٌ إِلَى فَاعِلٍ مَخْصُوصٍ، وَهُوَ غَيْرُ ظَاهِرٍ.

وَأَمَّا الحَرْفُ: فَقِيلَ: إِنَّهُ لَيْسَ بِكُلِّيٍّ وَلَا جُزْئِيٍّ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لَهُ فِي نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ فِي مَدْخُولِهِ.

وَاعْتُرِضَ: بِأَنَّ الحَرْفَ مُفْرَدٌ قَطْعاً، وَالكُلِّيَّةُ وَالجُزْئِيَّةُ بِاعْتِبَارِ المُفْرَدِ [أ/ ١٦] عَلَى طَرَفَيْ نَقِيضٍ لَا يُمْكِنُ رَفْعُهُمَا.

وَالحَقُّ: أَنَّ مَعْنَى الحَرْفِ جُزْئِيٌّ؛ لِمَا فِي «رِسَالَةِ العَضُدِ»، وَأَوْضَحَهُ السَّيِّدُ فِي بَحْثِ

قصَارة

قوله: (وَقِيْلَ: إِنَّهُ كُلِّيٌّ) قائله الهلاليُّ.

قوله: (وَهُوَ غَيْرُ ظَاهِرٍ) بلِ الَّذي حقَّقه العضد والسَّيِّد في «رسالتيهما»: أنَّه كلِّيٌّ باعتبار الحدث جزئيٌّ باعتبار النِّسبة كما ذكر هذا القائل؛ إذِ المرادُ بالنِّسبة نسبة معيَّنة إلى فاعلٍ مخصوصٍ؛ نحو: «قَامَ زَيْدٌ»، فالمقصودُ نسبة القيام إلى زيدٍ، وهي نسبةٌ معيَّنةٌ.

ونصُّ كلام السَّيِّد: وأمَّا مفهوم الفعل كـ: «ابتدئ» مثلاً، فيشتمل على معنًى يستقلُّ بالمفهوميَّة هو معنى الابتداء مطلقاً، وعلى نسبة مخصوصة بينه وبين فاعله، وتلك النِّسبة ملحوظةٌ بينهما مِن حيث إنَّها حالةٌ بين الطَّرفين، وآلةٌ لتعرف حالهما مرتبطاً أحدهما بالآخر. اهـ.

فهذه النِّسبة ليست مقصودةً بالذَّات، بل هي حالةٌ للفعل وفاعله، تابعةٌ في القصد لهما، فليكن الفعل باعتبار نسبته كذلك، **وحاصلُهُ**: أنَّك إذا نظرت إلى الفعل باعتبار الحدث فهو كلِّيٌّ، وباعتبار النِّسبة فهو جزئيٌّ، وكذا باعتبار المجموع فهو جزئيٌّ أيضاً؛ إذِ المركَّب مِنَ الكلِّيِّ والمشخَّص جزئيٌّ لا كلِّيٌّ، ألا يرى إلى «زيد» فإنَّه مركَّبٌ مِنَ الإنسانيَّة الَّتي هي كلِّيَّةٌ والمشخَّصات.

وإنَّما حكمنا عليه بالجزئيَّة لِمَا فيه مِن المشخَّصات.

قال شيخنا سيِّدي محمَّد بن منصور: وهذا الاعتبار الأخير هو الاعتبار السَّديد الَّذي ليس لنا عنه محيد؛ إذِ الكلِّيَّةُ والجزئيَّةُ باعتبار مفهوم الكلمة، وقد وضع الفعل لمجموعهما مع الزَّمان فلا مرية حينئذٍ في كونه جزئيًّا؛ إذِ المركَّبُ مِنَ الكلِّيِّ والمشخَّص جزئيٌّ، فتأمَّل.

قوله: (فَقِيلَ: إِنَّهُ لَيْسَ بِكُلِّيٍّ) قائله السَّيِّد في «حواشي القطب».

---

(١) في (أ): «كَثِيرِينَ» بدلاً من «كَثِيرٍ».

الِاسْتِعَارَةِ التَّبَعِيَّةِ مِنْ: أَنَّهُ مَوْضُوعٌ وَضْعاً عَامًّا لِكُلِّ مَعْنًى مُعَيَّنٍ بِخُصُوصِهِ مَقْصُودٍ لِغَيْرِهِ، فَكَلِمَةُ «مِنْ» مَثَلاً مَوْضُوعَةٌ لِتُسْتَعْمَلَ فِي كُلِّ ابْتِدَاءٍ مُعَيَّنٍ بِخُصُوصِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ حَالَةٌ[1] لِغَيْرِهِ مَلْحُوظٌ بِالتَّبَعِ لَهُ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: «سِرْتُ مِنَ الدَّارِ إِلَى المَسْجِدِ»، فَـ «مِنْ» دَالَّةٌ عَلَى ابْتِدَاءٍ مُعَيَّنٍ غَيْرِ مَقْصُودٍ لِنَفْسِهِ وَلَا مَلْحُوظٍ لِذَاتِهِ، بَلْ قُصِدَ تَبَعاً لِلسَّيْرِ وَالدَّارِ [ب/ ١٥]، وَجُعِلَ آلَةً لِتُعْرَفَ حَالُهُمَا، وَلِذَا كَانَ غَيْرَ مُسْتَقِلٍّ بِالمَفْهُومِيَّةِ، وَلَمْ يَصِحَّ الإِخْبَارُ بِهِ وَلَا عَنْهُ، وَلَزِمَ أَنْ يُذْكَرَ مَعَ الحَرْفِ مُتَعَلَّقُهُ وَمَجْرُورُهُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الِابْتِدَاءَ المُعَيَّنَ جُزْئِيٌّ، بِخِلَافِ الِابْتِدَاءِ المُطْلَقِ، فَإِنَّهُ كُلِّيٌّ، وَلِذَا كَانَ لَفْظُ الِابْتِدَاءِ اسْماً، وَكَلِمَةُ «مِنْ» حَرْفاً.

(٢) ـ **الثَّانِي**: اخْتَلَفُوا هَلْ يَخْتَصُّ الجُزْئِيُّ بِالعَلَمِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ المَعَارِفِ كَـ: الضَّمِيرِ، وَاسْمِ الإِشَارَةِ، وَالمَوْصُولِ، وَنَحْوِهَا، أَوْ يَعُمُّهَا؟

قصَارة

قوله: (مِنْ: **أَنَّهُ مَوْضُوعٌ وَضْعاً عَامًّا**) أي: وضع لمعنًى مِنَ النِّسبة كـ: «الابتداء» مثلاً للابتداءات المخصوصة؛ يعني: وضعَ وضعاً عامًّا، والمقصودُ منه: المفردات.

قوله: (**فِي كُلِّ ابْتِدَاءٍ مُعَيَّنٍ بِخُصُوصِهِ**) لا شكَّ أنَّ الابتداء المعيَّن يمنع تصوُّره مِن صدقه على كثيرٍ فهو إذن جزئيٌّ، بخلاف مطلق الابتداء، فإنَّه معنًى كلِّيٌّ لا يمنعُ تصوُّره مِن صدقه على كثيرٍ.

قوله: (**وَلِذَا كَانَ غَيْرَ مُسْتَقِلٍّ بِالمَفْهُومِيَّةِ**) أي: لأنَّ النِّسبة لا تتعيَّن إلَّا بالمنسوب إليه، فذكر متعلَّق الحرف إنَّما هو لقصوره في معناه؛ لامتناع حصوله في الذِّهن بدون متعلَّقه، ولذلك قالوا: إنَّ الحرف معناه في غيره.

قوله: (**وَلَا شَكَّ أَنَّ الِابْتِدَاءَ المُعَيَّنَ**... **إلخ**) **أتى به جواباً عن سؤالٍ حاصلُهُ**: أنَّ «مِن» حرف ومعناها الابتداء، والابتداءُ اسم، فتكون «من» اسماً، **فأجاب**: بأنَّ الابتداء الَّذي هو اسم مطلق الابتداء، و«مِن» معناها: ابتداء مخصوص معيَّن، وهو غير مطلق الابتداء.

وليس قوله: «ولا شك... إلخ» مِن كلام السَّيِّد، وإنَّما هو لازمٌ لكلامه؛ إذِ السَّيِّد مصرِّحٌ بأنَّ الحرف لا يصحُّ أن يحكم عليه، ولا أن يتَّصف بالجزئيَّة، ومثله عنده الفعل باعتبار النِّسبة؛ لأنَّ النِّسبة آلةٌ بين الفعل والفاعل، فلا يصحُّ أن يحكم عليه باعتبارها ولا باعتبار المجموع المركَّب مِنَ الحدث والنِّسبة فضلاً عن أن يحكم عليه بالكلِّيَّة أوِ الجزئيَّة.

---

(١) في (ب) و(ج): «آلَةٌ» بدلاً من «حَالَةٌ».

وَأَكْثَرُ الْمُحَقِّقِينَ عَلَى الأَوَّلِ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا وُضِعَتْ كُلِّيَّةً، وَإِنَّمَا عُرِضَتْ لَهَا الْجُزْئِيَّةُ عِنْدَ الِاسْتِعْمَالِ، فَهِيَ كُلِّيَّةٌ وَضْعاً جُزْئِيَّةٌ اسْتِعْمَالاً.

وَأَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ عَلَى الثَّانِي؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا وُضِعَتْ لِجُزْئِيٍّ؛ ....

قضارة ______

نعم؛ الحكم باعتبار الحدث؛ لأنَّه مأخوذٌ في مفهومه، فلذا كان الفعل مسنداً دائماً، فامتاز عنِ الحرف باعتبار اشتمال معناه على ما هو مسندٌ إلى غيره، بخلاف الحرف؛ إذ ليس له معنى يصلح لأن يكون مسنداً. اهـ وما بيَّنه في وضع الحرف والفعل مسلَّمٌ لكن لا ينتج له مدَّعاه؛ إذ لا شكَّ أنَّ الفرد الواحد المعيَّن مِنَ الابتداء يمنع تصوُّره... إلخ، وأيضاً قوله: «لا يصحُّ أن يحكم عليه» يقال عليه: ليس معنى اتِّصاف الحرف بالجزئيَّة أنَّك تحمل عليه بالجزئيَّة وتصفه لفظاً بها حتَّى يلزم ما ذكرت، بل معنى الجزئيَّة فيه: أنَّك إذا تعقَّلت معناه تتعقَّله جزئيًّا، **وحاصلُهُ**: أنَّ غاية ما هنا اتِّصاف في نفس الأمر دون وصف وحكم عليه بذلك.

قوله: (**وَأَكْثَرُ الْمُحَقِّقِينَ**) منهم: أبو حيان، والرَّضيُّ، والسَّعد، والقرافيُّ.

قوله: (**بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا وُضِعَتْ كُلِّيَّةً**) أي: فـ «أنا» مثلاً موضوعٌ لمفهوم المتكلِّم، فإذا استعمله متكلِّمٌ معيَّن تعيَّن بواسطة قرينة التَّكلُّم، و«هذا» مثلاً موضوعٌ لمشارٍ إليه مفردٍ مذكَّرٍ فإذا أشير به له تعيَّن بواسطة الإشارة الحسِّيَّة،.. وهكذا.

وليست لفظة «أنا» موضوعةً لواحد مِنَ الأشخاص بعينه وإلَّا كانت في غيره مجازاً، ولا لكلِّ واحدٍ منها وإلَّا كانت مشتركة موضوعة أوضاعاً بعدد أفراد المتكلِّم وذلك مستبعد جدًّا، فوجب أن تكون موضوعة لمفهومٍ كلِّيٍّ شاملٍ لكلِّ الأفراد، ويكون الغرض مِن وضعها له استعمالها في أفراده المعيَّنة دونه، فتكون معيَّنةً لا جزئيَّةً.

قوله: (**وَأَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ**) هذا هو التَّحقيق، وهو الَّذي اعتمده العضد والسَّيِّد في «حواشي المطوَّل»، والدَّماميني في «شرح التسهيل»، فلا يلزمُ الاشتراك ولا المجاز، ولو كانت كما قال الأوَّل كانت مجازات لا حقائق لها؛ إذ لم تستعمل فيما وضعت له مِن ذلك المفهوم الكلِّيِّ يوماً مَّا.

ولو كان الأمر كذلك لما اختلفت أئمَّة اللُّغة في عدم استلزام المجاز الحقيقة، وإنَّما احتجَّ مَن نفى الاستلزامَ إلى التَّمسُّك بأمثلةٍ نادرةٍ كـ: الرَّحمن؛ لكون ذلك منتشراً جدًّا.

أَيْ: لِمُشَخَّصٍ بِاعْتِبَارِ تَعَقُّلِهِ[(١)] لَا بِخُصُوصِهِ، بَلْ بِأَمْرٍ عَامٍّ كَالإِشَارَةِ فِي اسْمِ الإِشَارَةِ، وَالتَّكَلُّمِ أَوِ الخِطَابِ فِي الضَّمِيرِ، وَيُسَمَّى هَذَا الوَضْعُ: «وَضْعاً عَامًّا لِمَوْضُوعٍ لَهُ خَاصٌّ»، بِخِلَافِ وَضْعِ العَلَمِ، فَإِنَّهُ خَاصٌّ لِخَاصٍّ، لَكِنْ يُسْتَثْنَى مِنَ المَعَارِفِ مَا كَانَ مِنْهَا فِي قُوَّةِ النَّكِرَةِ كَـ: المُعَرَّفِ بِلَامِ الحَقِيقَةِ، أَوِ العَهْدِ حَيْثُ يَكُونُ المَعْهُودُ غَيْرَ مُعَيَّنٍ، وَالمُعَرَّفِ بِالإِضَافَةِ الجِنْسِيَّةِ، وَالمَوْصُولِ الَّذِي يُرَادُ بِهِ الجِنْسُ، فَإِنَّهَا كُلِّيَّاتٌ قَطْعاً؛ انْظُرْ «رِسَالَةَ العَضُدِ».

(٣) ـ **الثَّالِثُ**: الجُزْئِيُّ بِالمَعْنَى السَّابِقِ يُسَمَّى: «الجُزْئِيَّ الحَقِيقِيَّ»؛ لِأَنَّ جُزْئِيَّتَهُ بِالنَّظَرِ إِلَى ذَاتِهِ.

قصارة

قوله: (بِاعْتِبَارِ تَعَقُّلِهِ) معناه: أنَّ الواضع يعتبر أمراً مشتركاً بين جزئيَّات مشخَّصات كـ: التَّكلُّم، ويقول مثلاً: هذا اللَّفظ موضوعٌ لكلِّ واحدٍ مِن هذه الجزئيَّات المشخَّصات بخصوصه بحيث لا يفهم منه إلَّا واحدٌ بخصوصه دون القدر المشترك، وإنَّما يتعقَّل ذلك القدر المشترك ليكون آلةً للوضع لتلك الجزئيَّات، لا لأنَّه هو الموضوع له، هذا معنى كون الوضع عامًّا والموضوع له خاصًّا.

قال السَّيِّد في «حواشي شرح المطالع»: ومَن لم يعرف الوضع العامَّ لموضوعٍ له خاصٌّ وقع في حيص بيص؛ أي: ضيق وشدَّة.

قوله: (بِخِلَافِ وَضْعِ العَلَمِ) هذا هو القسم الثَّاني مِنَ الأقسام الثَّلاثة الَّتي قسَّم العضدُ في «رسالته» اللَّفظ الموضوع إليها؛ والأوَّل: وضع عامٌّ لموضوعٍ له خاصٌّ وهو الذي تقدَّم، والثَّالث: وضع لفظة «رجل» لمعناه؛ أي: ما وضع لأمرٍ عامٍّ وضعاً عامًّا، وأمَّا عكس الأوَّل وهو وضع خاصٌّ لعامٍّ فمحال الوجود؛ إذ لا يكون الجزئيُّ آلةً لملاحظة الكلِّيِّ.

قوله: (لَكِنْ يُسْتَثْنَى) هذا المستثنى هو داخلٌ في القسم الثَّالث الَّذي ذكرناه، وهو وضع عامٌّ لموضوعٍ له عامٌّ.

قوله: (كَـ: المُعَرَّفِ بِلَامِ الحَقِيقَةِ... إلخ) مثاله: «الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ المَرْأَةِ».

ومثالُ العهد: «لَقِيْتُ رَجُلاً فَأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ»، واحترز بقوله: «حَيْثُ يَكُونُ المَعْهُودُ غَيْرَ مُعَيَّنٍ» ممَّا إذا كان المعهود معيَّناً نحو: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

---

(١) في (أ): «تَعَلُّقِهِ» بدلاً من «تَعَقُّلِهِ».

وَيُطْلَقُ الجُزْئِيُّ أَيْضاً عِنْدَهُمْ عَلَى كُلِّ مَعْنًى مُنْدَرِجٍ تَحْتَ كُلِّيٍّ، وَيُسَمُّونَهُ: «الجُزْئِيَّ الإِضَافِيَّ»؛ سَوَاءٌ مَنَعَ تَصَوُّرُهُ الشَّرِكَةَ فِيهِ كَـ: «زَيْدٍ»، فَهُوَ مُنْدَرِجٌ تَحْتَ كُلِّيٍّ، بَلْ كُلِّيَّاتٍ كَـ: «الإِنْسَانِ»، وَ: «الحَيَوَانِ»، أَوْ لَمْ يَمْنَعْهَا كَـ: «الرَّجُلِ»، فَهُوَ مُنْدَرِجٌ تَحْتَ الإِنْسَانِ مَثَلاً، وَكَـ: «الإِنْسَانِ» فَإِنَّهُ مُنْدَرِجٌ تَحْتَ «الحَيَوَانِ»، . . . وَهَكَذَا.

وَبِهِ تَعْلَمُ: أَنَّ الإِضَافِيَّ أَعَمُّ بِإِطْلَاقٍ مِنَ الحَقِيقِيِّ، وَسُمِّيَ: «إِضَافِيًّا»؛ لِأَنَّ جُزْئِيَّتَهُ بِالإِضَافَةِ لِمَا انْدَرَجَ هُوَ فِيهِ.

(٤) ـ الرَّابِعُ: الجُزْئِيُّ الحَقِيقِيُّ يَنْقَسِمُ إِلَى: عَلَمِ شَخْصٍ، وَإِلَى عَلَمِ جِنْسٍ.

قصَارة

ومثالُ المعرَّف بالإضافة الجنسيَّة: «جَاءَ غُلَامُ الأَمِيرِ» حيث لا عهد، وهو مبنيٌّ على ما حقَّقه السَّيِّد مِن مجيء تعريف الإضافة جنسيًا، واحترز بـ «الإضافة الجنسيَّة» مِنَ العهد؛ نحو: «جَاءَ غُلَامُكَ» إذا كان الغلام معهوداً بينكما.

ومثالُ الموصول الَّذي يُراد به الجنس: قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ﴾ [البقرة: ١٧١] أي: يصيح، واحترز بالقيد عن نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [القصص: ٨٥].

ومِنَ الكلِّيِّ أيضاً: ضمير الغيبة العائد على كلِّيٍّ، على ما ارتضاه بعض المحقِّقين.

قوله: (عَلَى كُلِّ مَعْنًى مُنْدَرِجٍ تَحْتَ كُلِّيٍّ) معنى «اندراجه تحته»: دخول جميع ما يصدق عليه تحت الكلِّيِّ، وذلك خاصٌّ بالأخصِّ مطلقاً كـ: «الإنسان» المندرج جميع مصدوقاته تحت «الحيوان»، بخلاف الأخصِّ مِن وجهٍ كـ: الأبيض والإنسان، فليس أحدهما جزئيًّا بالإضافة إلى الآخر، وإن كان كلٌّ منهما داخلاً تحت الآخر ببعض أفراده؛ قاله السَّعد، خلافاً للكاتبيِّ.

ثُمَّ إنَّ في قول الشَّارح: «على كلِّ معنى» بحثاً؛ حيث ذكر لفظة «كل» مع أنَّ التَّعريف للماهيَّة، و«كل» للأفراد.

وأجيب: بأنَّ المعرَّف هو ما بعد «كل»، وفائدةُ الإتيان بها التَّصريحُ بأنَّ الحدَّ مطَّرد منعكسٌ مِن أوَّل الأمر.

قوله: (وَبِهِ تَعْلَمُ: أَنَّ الإِضَافِيَّ أَعَمُّ بِإِطْلَاقٍ) أي: لأنَّ كلَّ جزئيٍّ حقيقيٍّ فهو جزئيٌّ إضافيٌّ، ولا عكس:

أَمَّا الأوَّل: فلاندراج كلِّ شخصٍ تحت ماهيَّته المعرَّاة عنِ المشخَّصات، كما إذا جرَّدنا زيداً عنِ المشخَّصات الَّتي صار بها شخصاً معيَّناً بقيت الماهيَّة الإنسانيَّة وهي أعمُّ.

فَالأَوَّلُ: «مَا تَعَيَّنَ مُسَمَّاهُ فِي الخَارِجِ عَنِ الذِّهْنِ»؛ كَـ: زَيْدٍ، وَمَكَّةَ.

وَالثَّانِي: «مَا تَعَيَّنَ مُسَمَّاهُ فِي الذِّهْنِ»؛ كَـ: أُسَامَةَ، وَأَبِي الحَارِثِ لِلأَسَدِ.

وَقَدِ اضْطَرَبُوا فِي الفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اسْمِ الجِنْسِ كَـ: «أَسَدٍ»، وَالمُخْتَارُ مِنْ ذَلِكَ مَا حَقَّقَهُ ابْنُ خَاتِمَةَ: أَنَّ عَلَمَ الجِنْسِ مَوْضُوعٌ لِلحَقِيقَةِ؛ لِيُمَيِّزَهَا عَنْ غَيْرِهَا مِنَ الحَقَائِقِ الذِّهْنِيَّةِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ وُجُودِهَا فِي أَفْرَادِهَا الخَارِجِيَّةِ، وَاسْمُ الجِنْسِ مَوْضُوعٌ لِلحَقِيقَةِ[1] ....

قصَارة

وأمَّا الثَّاني: فلجواز كون الجزئيِّ الإضافيِّ كلِّيًّا، وامتناع كون الجزئيِّ الحقيقيِّ كذلك.

قوله: (مَا تَعَيَّنَ مُسَمَّاهُ فِي الخَارِجِ عَنِ الذِّهْنِ) أي: بلا قيد؛ إذِ العَلَم الشَّخصيُّ ـ كما قال ابن مالك ـ: اسمٌ يعيِّن مسمَّاه تعيِّناً مطلقاً، ويدخل في هذا القسم العَلَم بالغلبة كـ: البيت وابن عمر، فإنَّه علمٌ على شخصٍ معيَّن في الخارج؛ إلَّا أنَّ الوضع فيه بالنَّقل مِنَ المسمَّى اتِّفاقيٌّ كما صرَّح به بعض المحقِّقين.

قوله: (فِي الذِّهْنِ) أي: بلا قيد، وهذا محطُّ الفرق بين العَلَم الشَّخصيِّ وبين العَلَم الجنسيِّ.

قوله: (وَالمُخْتَارُ مِنْ ذَلِكَ مَا حَقَّقَهُ ابْنُ خَاتِمَةَ) هو العلَّامة أبو العباس أحمد بن علي بن محمد بن خاتمة النَّاظم النَّاثر ذو التآليف الحسنة، توفِّي في حدود الثَّمانين وسبع مئة.

وهذا الفرق المختارُ عند الشَّارح هو ما حقَّقه أيضاً العضد والسَّيِّد الشَّريف والدَّمامينيُّ.

قوله: (مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ وُجُودِهَا فِي أَفْرَادِهَا... إلخ) معناه: أنَّ عَلَم الجنس عندهم موضوعٌ للحقيقة المتَّحدة في الذِّهن المشخَّصة فيه الَّتي لم تُلاحظ فيها الأفراد البتَّة دالٌّ على عهديَّتها في ذهن المخاطَب بجوهر لفظه، وحينئذٍ فاستعمالُهُ في فردٍ خارجيٍّ مبهمٍ أو معيَّنٍ؛ نحو: «إن لقيت أسامة ففرَّ منه، وهذا أسامة مقبلاً» إنَّما هو مِن حيث مطابقة الفرد الحقيقة؛ أي: صدقها عليه مِن حيث هي هي، لا مِن حيث عهديَّتها في ذهن المخاطب المعتبرة في علم الجنس، فاستعمالُهُ في الفرد مطلقاً مجازٌ على ما صرَّح به ابن الحاجب والرَّضي وتبعهما شيخنا سيِّدي الطَّيِّب في «حواشيه على ضج»، لا حقيقة كما توهَّمه السَّعد وتبعه المحليُّ وغيره؛ لأنَّ الأفراد مستلزمةٌ للحقيقة مِن حيث هي هي، لا مِن حيث الحضور الَّذي هو معنى التَّعريف.

---

(١) في (أ)، و(ب): زيادة «الذِّهْنِيَّةِ».

بِاعْتِبَارِ وُجُودِهَا فِي أَفْرَادِهَا الخَارِجِيَّةِ، وَلِذَا[(١)] كَانَ الأَوَّلُ جُزْئِيًّا وَالثَّانِي كُلِّيًّا.

قصَارة

قوله: (بِاعْتِبَارِ وُجُودِهَا فِي أَفْرَادِهَا الخَارِجِيَّةِ) أي: فيكون اسم الجنس موضوعاً للماهيَّة مع وحدة لا بعينها، وتسمَّى: «فرداً مبهماً»، و: «فرداً منتشراً»، ووحدة شائعة، وهذا القول للآمديِّ وابن الحاجب والسِّبكيِّ وسعد الدِّين.

وقيل: إنَّ اسم الجنس موضوعٌ للماهيَّة مِن حيث هي هي، واستعماله في الفرد إنَّما هو لتحقُّق الماهيَّة فيه وكونه حاصلاً لها، وهو استعمالٌ حقيقيٌّ لا مجازيٌّ؛ لأنَّ اللَّفظ مستعملٌ في الحقيقة، والفرديَّةُ مستفادةٌ مِن خارج، **فالفرقُ بين علم الجنس واسمه على القول الأوَّل مِن وجهين**:

أحدهما: أنَّ علم الجنس موضوعٌ للماهيَّة مع قطع النَّظر عن ماصدقاتها، واسم الجنس لها بقيد وجودها في واحدٍ لا بعينه، وهو مِنَ الماصدقات.

ثانيهما: أنَّ علم الجنس يدلُّ بجوهر لفظه على كون تلك الحقيقة معهودةً في ذهن المخاطَب حاضرةً فيه متصوَّرةً له، واسم الجنس لا يدلُّ على عهدٍ أصلاً.

وأمَّا على القول الثَّاني فمِن وجهٍ واحدٍ وهو: أنَّ كلًّا منهما وإن كان موضوعاً للماهيَّة مع قطع النَّظر عن أفرادها، لكن في علم الجنس زيادة قيد، وهو: الدَّلالة بجوهر لفظه على كون تلك الحقيقة معهودةً معلومةً للمخاطَب، واسم الجنس لا يدلُّ على تلك إلَّا بالأداة إن كانت.

والخلاف إنَّما هو في موضوع اسم الجنس المنكر، وأمَّا المعرَّف بلام الحقيقة فهو مساوٍ في المعنى لعَلَم الجنس؛ هذا كلُّه حيث قلنا: إنَّ عَلَم الجنس معرفةٌ لفظاً ومعنًى، أمَّا إن قلنا: إنَّه معرفةٌ لفظاً فقط فهو مرادفٌ في المعنى لاسم الجنس كما يقوله ابن مالك والرَّضيُّ، فهو حينئذٍ مِنَ الكلِّيَّات، وإلى الفرق المذكور بين عَلَم الجنس واسم الجنس أشرت بقولي:

إِذَا أَرَدْتَ الفَرْقَ بَيْنَ عَلَمِ ... الجِنْسِ وَاسْمِهِ حَقِّقْ وَافْهَمِ
فَالعَلَمُ الحَقِيقَةُ المُسْتَحْضَرَه ... فِي الذِّهْنِ وَالْغِ الفَرْدَ أَنْ تَعْتَبِرَه
وَالِاسْمُ مَا وُضِعَ لِلْحَقِيقَه ... بِقَيْدِ الإِفْرَادِ فَذِي طَرِيقَه
وَقِيلَ: إِنَّ الِاسْمَ لِلْحَقِيقَه ... مِنْ حَيْثُ مَا هِيَ أَتَى حَقِيقَه
وَالفَرْدُ أَيْضاً فِيهِ غَيْرُ مُعْتَبَر ... وَأَوَّلٌ حَقَّقَهُ ذَوُو النَّظَر

---

(١) في (ب): «وَلِذَلِكَ» بدلاً من «وَلِذَا».

وَقَدِ اخْتُلِفَ فِي أَسْمَاءِ الكُتُبِ كَـ: «المُوَطَّأ»، وَ«المُدَوَّنَة» مَثَلاً:

- فَقِيلَ: إِنَّهَا مِنْ قَبِيلِ عَلَمِ الشَّخْصِ.

- وَقِيلَ: مِنْ قَبِيلِ عَلَمِ الجِنْسِ.

فَمَنْ قَالَ: «عَلَمُ شَخْصٍ» قَالَ: إِنَّ «المُوَطَّأ» مَثَلاً وُضِعَ لِكُلِّ مُعَيَّنٍ بِخُصُوصِهِ مِنْ تِلْكَ الأَعْرَاضِ وَالأَلْفَاظِ مِنْ أَيِّ شَخْصٍ صَدَرَتْ، وَفِي أَيِّ زَمَانٍ وَقَعَتْ؛ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي وَضْعِ المَعَارِفِ غَيْرِ العَلَمِ.

قضارة

وَقِـيْـلَ: إِنَّ الـفَـرْقَ فِـي الـلَّـفْـظِ فَـقَـط	مَـعْـنَـاهُـمَـا مُـتَّـحِـدٌ بِـلَا شَـطَـط
وَذَا وَإِنْ قَـالَ بِـهِ ابْـنُ مَـالِـك	وَمَـذْهَـبُ الـرَّضِـي عَـلَـيْـهِ سَـالِـك
قَـدْ رَدَّهُ الـمُـحَـقِّـقُ الـمُـرَادِي	فَـانْـظُـرْهُ كَـيْ تَـفُـوزَ بِـالـمُـرَادِ

قوله: (كَـ: «المُوَطَّأ»، وَ«المُدَوَّنَة») وكذا أيضاً: القرآن العظيم، وأسماءُ سوره كـ: «البقرة» و: «آل عمران»، وأسماءُ القصائد ك: «الهمزيَّة» و: «بانت سعاد».

قوله: (فَمَنْ قَالَ: «عَلَمُ شَخْصٍ» قَالَ: إِنَّ «المُوَطَّأ» مَثَلاً... إلخ) أشار الشَّارح بهذا الكلام إلى جواب عن سؤالٍ أُوْرِدَ على مَن قال: «إنَّها من قبيل عَلَم الشَّخص»؛ حاصلُهُ: أنَّ العلم الشَّخصيَّ يستحيل تعدُّد ما يطلق عليه، وما نحن فيه متعدِّدٌ، فإنَّ القرآن كما يطلق على اللَّفظ الصَّادر مِن جبريل عليه السَّلام، كذلك يطلق على الصَّادر مِنَ النَّبيِّ ﷺ، والصَّادرُ مِن كلِّ أحدٍ بعده، واللَّفظُ عَرَضٌ يتعدَّد بتعدُّد مَن قام به، بل ويتعدَّد أيضاً بتعدُّد الوقت وإنِ اتَّحد المقوّم به، فإنَّ اللَّفظ الصَّادر مِن «زيد» الآن غير الصَّادر منه قبل أو بعد بالضَّرورة.

ومحصَّل الجواب ما عند الشَّارح رحمه الله تعالى.

قوله: (نَظِيرَ مَا مَرَّ) مثل ذلك كما قال الهلاليُّ: ما لو وضع أب مثلاً لفظ «محمَّد» لكلِّ شخصٍ معيَّنٍ بخصوصه مِنَ الأولاد المولودين له بعد، فإنَّ كلَّ مَن وجد منهم بعد يكون «محمَّد» عَلَماً عليه بخصوصه، فكذا يقال: إنَّ ابن مالك وضع «تسهيل الفوائد» لكلِّ فردٍ معيَّنٍ بخصوصه مِن أفراد اللَّفظ المؤلَّف بالتَّأليف المخصوص الَّذي أوَّله: «حامداً لله رب العالمين»، وآخره: «وهذا ممَّا ينقاد إليه ولا يقاس عليه»، فكلُّ فردٍ وجد مِن أفراده يكون «تسهيل الفوائد» عَلَماً عليه؛ سواءٌ صَدَر مِن مؤلِّفه أو مِن غيره.

وَأُورِدَ عَلَيْهِ: أَنَّ الاِسْمَ المَوْضُوعَ لِخُصُوصِيَّاتٍ وَضْعاً عَامًّا كَـ: «الضَّمِيرِ» إِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ غَالِباً فِي الفَرْدِ المُعَيَّنِ مِنْهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُعَيَّنٌ، وَأَسْمَاءُ الكُتُبِ غَالِبُ اسْتِعْمَالِهَا فِيمَا يَتَعَقَّلُهُ الذِّهْنُ مُشْتَرَكاً بَيْنَ أَفْرَادِهَا، لَا فِي الفَرْدِ(١) المُعَيَّنِ مِنْهَا [أ/١٧].

وَالمُخْتَارُ: أَنَّهَا مِنْ قَبِيلِ عَلَمِ الجِنْسِ، وَأَنَّ الوَاضِعَ اعْتَبَرَ نَوْعاً وَاحِداً مِنَ العَرَضِ، وَوَضَعَ لَهُ الاِسْمَ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ أَفْرَادِهِ.

وَوَضْعُ الاِسْمِ لِلحَقِيقَةِ الذِّهْنِيَّةِ لَا يُنَافِي اسْتِعْمَالَهُ حَقِيقَةً فِي أَفْرَادِهَا؛ لِوُجُودِ الحَقِيقَةِ فِي ضِمْنِهَا.

قصَارة

قوله: (وَأُورِدَ) المورد لهذا الإيراد هو العلَّامة أبو العباس الهلاليُّ، قال: «ولي فيه بحثٌ».

قوله: (فِيمَا يَتَعَقَّلُهُ الذِّهْنُ مُشْتَرَكاً. . . إلخ) نحو: «القرآن أشرف الكتب»، و: «المختصر أشمل مِنَ الرِّسالة»، و«بانت سعاد أقصر مِنَ البردة» إلى غير ذلك ممَّا لا يُحصى.

قوله: (وَالمُخْتَارُ: أَنَّهَا مِنْ قَبِيلِ عَلَمِ الجِنْسِ) بيانُهُ: أنَّ الأمر الكلِّيَّ إذا قطع النَّظر عن أفراده ولوحظت حقيقته مِن حيث هي كان شيئاً واحداً لا تعدُّد فيه متشخِّصاً ذهناً، فيصدق على الاسم الموضوع بهذا الاعتبار حقيقة أنَّه عَلَم جنسٍ، فيقال مثلاً: إنَّ ابن مالك وضع «تسهيل الفوائد» للتَّأليف المتكيِّف بالهيئة المخصوصة بعد تشخيص ذلك في ذهنه، مع قطع النَّظر عنِ اللَّافظ به ليتميَّز بذلك عن غيره مِنَ التَّآليف.

ثمَّ إنَّ هذا الشَّارح لم يحك القول الثَّالث وهو: أنَّها مِن قبيل أسماء الأجناس؛ لعدم صحَّته؛ لأنَّه مردودٌ بأنَّها لم تستعمل استعمال النَّكرات إلَّا القرآن، فإنَّ له استعمالين:

استعمال النَّكرات: فيصدق على كلِّ جزءٍ مِنَ الكتاب العزيز أنَّه قرآن، وهو حينئذٍ اسم جنس بلا ريب، وليس الكلام فيه.

واستعمالُ المعارف: فلا يطلق إلَّا على جملة الكتاب كلِّه مِن أوَّل الفاتحة إلى آخر سورة النَّاس، وهذا هو المبحوث فيه.

قوله: (لَا يُنَافِي اسْتِعْمَالَهُ حَقِيقَةً) فيه نظرٌ؛ لما تقدَّم لنا مِن أنَّ استعمال عَلَم الجنس في الفرد مطلقاً مجازٌ؛ على ما صرَّح به الرَّضيُّ وابن الحاجب، وهو الحقُّ.

---

(١) في الطبعة الفاسية: «المُفْرَدِ» بدلاً من «الفَرْدِ».

وَكَذَلِكَ اخْتُلِفَ أَيْضاً فِي أَسْمَاءِ [ب/١٦] العُلُومِ كَـ: «المَنْطِقِ»، وَ: «النَّحْوِ» مَثَلاً، وَالحَقُّ:

ـ أَنَّهَا إِنْ أُرِيدَ بِهَا: القَوَاعِدُ المَخْصُوصَةُ، فَهِيَ أَعْلَامُ أَشْخَاصٍ؛ لِأَنَّ مَجْمُوعَ تِلْكَ القَوَاعِدَ شَيْءٌ وَاحِدٌ لَا تَعَدُّدَ فِيهِ، وَإِنَّمَا تَتَعَدَّدُ الأَلْفَاظُ الدَّالَّةُ عَلَيْهَا.

ـ وَإِنْ أُرِيدَ بِهَا: الإِدْرَاكُ أَوِ المَلَكَةُ، فَهِيَ مِنْ قَبِيلِ عَلَمِ الجِنْسِ.

(٥) ـ **الخَامِسُ**: وَجْهُ التَّسْمِيَةِ بِـ: «الجُزْئِيِّ» وَ: «الكُلِّيِّ»: أَنَّ المَعْنَى الكُلِّيَّ ......

قصَارة

قوله: (وَإِنَّمَا تَتَعَدَّدُ الأَلْفَاظُ الدَّالَّةُ عَلَيْهَا) أي: والإدراكات المتعلِّقة بها، كما تتعدَّد أسماء الشَّخص الواحد ويتعدَّد تصوُّره في ذهن زيد وعمرو وغيرهما.

قوله: (وَإِنْ أُرِيدَ بِهَا: الإِدْرَاكُ أَوِ المَلَكَةُ، فَهِيَ مِنْ قَبِيلِ عَلَمِ الجِنْسِ) لأنَّ معانيه حينئذٍ أعراضٌ تتعدَّد أفرادُها، فلا يتأتَّى رعاية التَّشخُّص فيها.

وكونُها مِن قبيل عَلَم الجنس هو ما حقَّقه السَّيِّد والعباديُّ وغيرُهما.

وبحث فيه عالم الأمَّة سيِّدي الحسنُ اليوسيُّ بما حاصله: إنَّ كونها أعلاماً يردُّه تعريفُها؛ إذِ التَّعريفُ إنَّما هو للمفاهيم الكلِّيَّة والعَلَمُ الجزئيُّ لا يعرَّف لِمَا تقدَّم أنَّ الجزئيَّات لا تحدُّ، ونقل كلامَهُ بطوله تلميذه المحقِّق ابن زكري في «شرح الفريدة».

وأجاب عن هذا البحث بعض المحقِّقين بما ملخَّصُهُ: أنَّ عَلَم الجنس يلاحظ مِن جهتين:

١ ـ مِن جهة حضوره الذِّهنيِّ، ومِن هذه الحيثيَّة لا يتأتَّى تعريفُهُ.

٢ ـ ويلاحظ لا مِن جهة حضوره الذِّهنيِّ، بل مِن حيث هو هو، وهو بهذا الاعتبار يكون أمراً كلِّيًّا فيعرَّف، فإذا قيل لك: «ما المنطق؟» لم يأتِ الجوابُ بالحيثيَّة الأولى؛ لأنَّه جاهلٌ به، فألجأ الحال إلى أن يُجاب بالماهيَّة مِن حيث هي، فإذا حضرت في ذهن السَّامع أشرت إليه مِن حيث حضوره في ذهنه، فقلت له: «هذا هو المنطق». اهـ.

وقد تكلَّم على المسألة ابن أبي شريف والعباديُّ وابن زكري في «شرح الفريدة» وأطال بنحو أربعة أوراقٍ، فانظره إن شئت.

كَـ: «الإِنْسَانِ» مَثَلاً جُزْءٌ مِنَ المَعْنَى الجُزْئِيِّ كَـ: «زَيْدٍ»؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى الإِنْسَانِيَّةِ وَالمُشَخَّصَاتِ، وَالمَعْنَى الجُزْئِيُّ كُلٌّ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ، فَنَسَبُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى الآخَرِ.

قَوْلُهُ:

(٣٠) وَأَوَّلاً لِلذَّاتِ إِنْ فِيهَا انْدَرَجْ فَانْسِبْهُ، أَوْ لِعَارِضٍ إِذَا خَرَجْ

لَمَّا كَانَتِ الكُلِّيَّاتُ مَبَادِئُ المُعَرِّفَاتِ حُدُوداً وَرُسُوماً، وَكَانَتِ الحُدُودُ إِنَّمَا تَكُونُ بِالذَّاتِيَّاتِ، وَالرُّسُومُ بَالعَرَضِيَّاتِ، احْتِيجَ إِلَى مَعْرِفَةِ الذَّاتِيِّ وَالعَرَضِيِّ، فَبَيَّنَهُمَا هُنَا؛ وَيَعْنِي:

قصَارة

قوله: (كَـ: «الإِنْسَانِ» مَثَلاً) أي: وكذا «الحَيَوان» فإنَّه جزءٌ مِنَ «الإنسان»؛ لتركُّب «الإنسان» مِنَ: الحيوانيَّة والنَّاطقيَّة، فسمِّي «الإنسان»: «كلِّيًّا»؛ لانتسابه إلى الكلِّ الَّذي هو زيدٌ ونحوه، وكذا سمِّي «الحَيَوان»: «كلِّيًّا»؛ لانتسابه إلى الكلِّ الَّذي هو الإنسان، وسمِّي «زيد»: «جزئيًّا»؛ لأنَّه منسوبٌ إلى جزئه الَّذي هو الإنسان أوِ الحيوان ونحو ذلك.

قوله: (لِاشْتِمَالِهِ عَلَى الإِنْسَانِيَّةِ وَالمُشَخَّصَاتِ) المشخَّصات هي: «الأوصافُ الَّتي بها أمكَنَ أن تُوجَد هويَّتُهُ في الخارج مِن: طولٍ أو قِصرٍ، أو غلظ أو رِقَّة، أو بياض أو سواد، . . ونحوها»؛ لأنَّ الكلِّيَّ لا يمكن وجودُهُ في الخارج عارياً عن هذه الأوصاف.

قوله: (فَنَسَبُوا . . . إلخ) أي: نسبوا الكلَّ كـ: «زيد» إلى جزئه وهو «الإنسان»، فقالوا فيه: جزئيٌّ، ونسبوا الجزء الَّذي هو «الإنسان» إلى كلِّه وهو «زيد» فقالوا فيه: كلِّيٌّ، فمصدوقُ الكلِّيِّ جزءٌ ومصدوقُ الجزئيِّ كلٌّ.

وبحث في هذا التَّوجيه بعضهم: بأنَّ فيه تعسُّفاً، واختار: أنَّ الكلِّيَّ منسوبٌ للفظ «كل» الَّتي للشُّمول؛ لشموله لأفراده، والجزئيَّ منسوبٌ للجزء لكونه جزءاً مِن أفراد الكلِّيِّ. اهـ.

واعترضه الشَّارح في حواشيه على «المختصر»: بعدم وجود الشُّمول في نحو: «زيد إنسان»، فتأمَّله.

قول النَّاظم: (أَوْ لِعَارِضٍ) فيه تسامحٌ؛ لأنَّه يقتضي أنَّ النِّسبة للَّفظ عارض حتَّى يقال: «عارضي»، وليس الأمر كذلك، ويوجدُ في بعض النُّسخ: «عرض»، ولا إشكال حينئذٍ.

(١) ـ أَنَّ أَوَّلَ القِسْمَيْنِ [ج/١١] السَّابِقَيْنِ وَهُوَ «الكُلِّيُّ»:

١ ـ يُنْسَبُ إِلَى الذَّاتِ؛ أَيِ: المَاهِيَّةِ، فَيُقَالُ فِيهِ: «ذَاتِيٌّ» إِذَا كَانَ مُنْدَرِجاً فِيهَا؛ أَيْ: جُزْءاً مِنْهَا.

٢ ـ وَيُنْسَبُ إِلَى العَرَضِ، فَيُقَالُ فِيهِ: «عَرَضِيٌّ» إِذَا كَانَ خَارِجاً عَنْهَا.

٣ ـ **وَمَفْهُومُهُ**: أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ جُزْءاً مِنَ المَاهِيَّةِ وَلَا خَارِجاً مِنْهَا[١]؛ بِأَنْ كَانَ هُوَ نَفْسُ المَاهِيَّةِ، فَلَا يُقَالُ فِيهِ: ذَاتِيٌّ وَلَا عَرَضِيٌّ، وَعَلَيْهِ فَالقِسْمَةُ ثُلَاثِيَّةٌ.

فَالذَّاتِيُّ هُوَ: «الكُلِّيُّ الَّذِي يَكُونُ جُزْءاً مِنْ مَاهِيَّةِ أَفْرَادِهِ»، وَيَصْدُقُ بِالجِنْسِ كَـ: «الحَيَوَانِ» لِـ «الإِنْسَانِ»، وَبِالفَصْلِ كَـ: «النَّاطِقِ» لَهُ.

وَالعَرَضِيُّ هُوَ: «الكُلِّيُّ الخَارِجُ عَنْ مَاهِيَّةِ أَفْرَادِهِ»، وَيَصْدُقُ بِالعَرَضِ العَامِّ كَـ: «المُتَحَرِّكِ» لِـ «الإِنْسَانِ»، وَبِالعَرَضِ الخَاصِّ وَيُسَمَّى: «الخَاصَّةَ» كَـ: «الضَّاحِكِ» لِـ «الإِنْسَانِ».

وَمَا لَيْسَ جُزْءاً وَلَا خَارِجاً هُوَ **النَّوْعُ**؛ كَـ: «الإِنْسَانِ»؛ لِأَنَّهُ نَفْسُ مَاهِيَّةِ أَفْرَادِهِ.

قصَارة

قوله: (أَيِ: المَاهِيَّةِ) الماهيَّةُ عند الإطلاق أعمُّ مِن أن تكون حقيقيَّةً أوِ اعتباريَّةً؛ إذ ماهيَّةُ الشَّيء ومائيَّتُهُ: «ما به يكون الشَّيء هو هو؛ معدوماً كان أو موجوداً»، فماهيَّةُ «الإنسان»: ما به يكون الإنسان إنساناً؛ أعني: الحَيَوَان النَّاطق، وماهيَّةُ «العنقاء»: ما يتعقَّل ويفهمُ مِن لفظه، فالماهيَّةُ أعمُّ مِنَ الحقيقة، فلا يقال: ذات العنقاء ولا حقيقته، بل ماهيَّته؛ أي: ما يتعقَّل منه.

قال في «شرح المقاصد»: الماهيَّة إذا اعتبرت مع التَّحقُّق سمِّيت: «ذاتاً» و: «حقيقةً»، وإذا اعتبرت مع التَّشخُّص سمِّيت: «هويَّةً»، وقد يُرادُ بـ «الذَّات»: ما صدقت عليه مِنَ الأفراد. اهـ باختصار.

فالماهيَّةُ لفظها مأخوذٌ مِن «مَا هِيَ؟»؛ لأنَّه يجاب بها عنِ السُّؤال بـ «ما هي؟» كما هو ظاهر كلام شارح «المقاصد»، وارتضاه الشَّيخ جسُّوس.

وأمَّا جعل اليوسيِّ لها: «منسوبةً إلى ما، فضعفت الألف فقيل: مائيَّة، ثمَّ قُلبت الهمزةُ هاءً»، فخارجٌ عنِ القياس.

---

(١) في (أ): «عَنْهَا» بدلاً من «مِنْهَا».

(٢) ـ وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ القِسْمَةَ ثُنَائِيَّةً فَقَطْ، وَيَقُولُ: «العَرَضِيُّ هُوَ: مَا لَيْسَ جُزْءاً مِنَ المَاهِيَّةِ»، فَيَشْمَلُ النَّوْعَ.

(٣) ـ وَبَعضُهُمْ يَجْعَلُهَا ثُنَائِيَّةً أَيْضاً، وَيُدْخِلُ النَّوْعَ فِي الذَّاتِيِّ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الذَّاتِيَّ هُوَ: «مَا لَيْسَ خَارِجاً عَنِ المَاهِيَّةِ».

فَالأَقْوَالُ ثَلَاثَةٌ؛ إِلَّا أَنَّ فِي تَسْمِيَةِ النَّوْعِ: «ذَاتِيًّا» عَلَى الثَّالِثِ نِسْبَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ «يَاءَ» النِّسْبَةِ قَدْ تَلْحَقُ الأَسْمَاءَ لِلْمُبَالَغَةِ؛ نَحْوُ: «أَحْمَرِيٌّ» فِي «أَحْمَرَ».

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ الذَّاتَ كَمَا تُطْلَقُ عَلَى الحَقِيقَةِ تُطْلَقُ عَلَى مَا صَدُقَاتِهَا، وَعَلَيْهِ تَكُونُ نِسْبَةُ النَّوْعِ إِلَيْهَا مِنْ نِسْبَةِ الحَقِيقَةِ إِلَى مَا صَدُقَاتِهَا.

قصَّارة

وأمَّا المائيَّة: فمنسوبةٌ إلى لفظة «ما» الاستفهاميَّة؛ لأنَّها تقعُ في جواب السُّؤال بـ «مَا» كـ: الكيفيَّة والكميَّة للمسؤول عنه بـ «كيف» و: «كم»، وضُوعفت الألف فقلبت الثَّانية همزةً فقيل: «مائيَّة»، ولو قلبت الهمزة واواً فقيل: «ماوية» لجاز على قاعدة النَّسب في الثُّنائي الَّذي آخره لين.

قوله: (هَذَا هُوَ المَفْهُومُ مِنْ كَلَامِ النَّاظِمِ)[١] وهو المشهور، وذلك لأنَّ النَّوع هو نفس الماهيَّة والشَّيءُ لا يكون داخلاً في نفسه ولا خارجاً عنها، وإنَّما يتصوَّر الدُّخول والخروج في الشَّيء لا في غيره؛ إذ لا بدَّ أن يتَّصف بأحدهما بالنِّسبة إلى غيره، وعلى هذا درج شيخنا سيِّدي حمدون في «خريدته» فقال:

وَسَـمِ بِـالـذَّاتِـيِّ كُـلِّـيًّـا دَخَـل حَـقِـيـقَـةً، وَالـعَـرَضِـيُّ مَـا عَـدَل

قوله: (وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ القِسْمَةَ ثُنَائِيَّةً) هذا مذهب الجمهور، وعليه دَرَجَ صاحبُ «القادريَّة»، فقال:

وَكُـلُّ مَـا جُـزْء حَـقِـيـقَـةٍ جَـلَا ذَاتِـيٌّ، وَإِلَّا عَـرَضِـيًّـا اجْـعَـلَا

قوله: (لِلْمُبَالَغَةِ) أي: بولغ في كون النَّوع ذاتيًّا وحقيقةً؛ تنبيهاً على أنَّه جزأها فقط، بل هو عينها؛ لأنَّه لـمَّا اختصَّ عنِ الجنس والفصل بكونه تمام الماهيَّة بُولِغ في جوهر لفظه بزيادة ياء مشدَّدة في آخره؛ مبالغةً في معناه.

---

(١) هكذا هي في الطبعة الفاسية، وفي هامشها: «ليس في نسخة الشارح. انتهى بخطه»، وفي الطبعة الأميرية وضعت الفقرة بدون لفظة «قوله» على أنها تتمة للقولة السابقة.

وَقَدْ عُلِمَ أَنَّ العَرَضِيَّ عِنْدَ المَنَاطِقَةِ هُوَ: العَارِضُ لِلمَاهِيَّةِ المَحْمُولُ عَلَيْهَا كَـ: الأَبْيَضِ لِلْحَيَوَانِ، وَهُوَ غَيْرُ العَرَضِ عِنْدَ المُتَكَلِّمِينَ، بَلْ هُوَ: عِنْدَهُمْ الصِّفَةُ الحَادِثَةُ كَـ: «البَيَاضِ»، وَلَا يَشْتَرِطُونَ حَمْلاً، وَلَيْسَ فِي العَرَضِيِّ عِنْدَ القَوْمِ نِسْبَةَ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ نِسْبَةِ أَفْرَادِ الأَعَمِّ إِلَيْهِ، وَأَمَّا الذَّاتِيُّ فَمَنْسُوبٌ لِلذَّاتِ بِمَعْنَى الحَقِيقَةِ، لَا لِذَاتٍ[1] بِمَعْنَى صَاحِبَةٍ، وَلِكَوْنِهَا بِمَعْنَى الحَقِيقَةِ أُدْخِلَتْ عَلَيْهَا «أَلْ»، وَأُفْرِدَتْ عَنِ الإِضَافَةِ، وَاسْتِعْمَالُهَا بِهَذَا المَعْنَى لَيْسَ أَمْراً اصْطِلَاحِيًّا فَقَطْ، خِلَافاً لِلكَاتِبِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ، بَلْ هُوَ مِنْ وَضْعِ اللُّغَةِ وَارِدٌ فِي كَلَامِ العَرَبِ؛ كَقَوْلِ سَيِّدِنَا خُبَيْبٍ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ:[2][3] [من الطويل]

وَذَلِـكَ فِـي ذَاتِ الإِلَـهِ وَإِنْ يَـشَـأْ ... يُـبَـارِكْ عَـلَـى أَوْصَـالِ شِـلْـوٍ مُـمَـزَّعِ

قصّارة

قوله: (وَقَدْ عُلِمَ) لعلَّه علم مِن قوله قبل في تعريفه: «هُوَ: الكلِّيُّ الخارج عن ماهيَّة أفراده»؛ لأنَّ الأفراد لا تكون أفراداً له إلَّا إذا صحَّ أن يحمل عليها، وقد تبع الشَّارح في هذا الهلاليَّ على عادته.

والَّذي صرَّح به اليوسيُّ: أنَّ العَرَض عند هؤلاء القوم أعمُّ مِنَ العَرَض عند المتكلِّمين، لا مباينٌ له، وأمثلتهم له تُنبئك عن هذا العموم، فإنَّهم تارةً يمثِّلون بالمصدر، وتارةً باسم الفاعل، والتَّسامحُ خلافُ الأصل، وهذا الشَّارح نفسه مثَّل فيما تقدَّم بالضَّحك والتَّحرُّك على ما في بعض النُّسخ، وفي بعضها بالمتحرِّك والضَّاحك.

قوله: (وَلَيْسَ فِي العَرَضِيِّ... إلخ) جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّرٍ تقديرُهُ: إذا كان العَرَض عندهم هو العارض للماهيَّة المحمول عليها اتَّحد المنسوب والمنسوب إليه، فيكون مِن نسبة الشَّيء إلى نفسه.

وأجيب: بمنع الاتِّحاد؛ لأنَّ المراد كلُّ فردٍ مِن أفراد العارض المحمول يقالُ له: «عَرَضِيٌّ»، فالمنسوبُ هو الفردُ والمنسوبُ إليه النَّوع، كما لو قسَّمت النَّاس إلى عربيٍّ وعجميٍّ، فالمنسوب إليه - أعني: العرب والعجم - قسمان للنَّاس، فالمنسوب الفرد، والمنسوب إليه النَّوع.

قوله: (وَذَلِكَ فِي ذَاتِ الإِلَهِ) ما أشار إليه هذا الشَّارح مِن أنَّ الذَّات هنا بمعنى الحقيقة هو الَّذي في «البخاريِّ» في كتاب التَّوحيد، والَّذي اختاره الشَّارح السُّبكيُّ والكرمانيُّ: أنَّ الذَّات هنا بمعنى الطَّاعة والسَّبيل.

---

(١) في (ب): «لِلذَّاتِ» بدلاً من «لِذَاتٍ».

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٤٥) من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه.

(٣) في (ب): زيادة:

مَـا أُبَـالِـي حِـيـنَ أُقْـتَـلُ مُـسْـلِـمـاً ... عَـلَـى أَيِّ شِـقٍّ كَـانَ لِـلَّـهِ مَـصْـرَعِـي

وَقَوْلِ الآخَرِ:

فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ القَوْمِ فِي ذَاتِ مَالِهِ   إِذَا كَانَ بَعْضُ القَوْمِ فِي مَالِهِ وَفْرُ

قِيلَ [أ/ ١٨]: وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَصْلِحُواْ ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١] أَيْ: حَقِيقَةَ وَصْلِكُمْ، وَعَلَيْهِ دَرَجَ فِي «القَامُوسِ»[١]، وَبِذَلِكَ رَدَّ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ وُرُودَهَا بِهَذَا المَعْنَى، غَيْرَ أَنَّ قَوْلَهُمْ فِي النَّسَبِ إِلَيْهَا: «ذَاتِيٌّ» غَيْرُ جَارٍ عَلَى القِيَاسِ؛ إِلَّا إِنْ جُعِلَتِ «التَّاءُ» أَصْلِيَّةً، وَهُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ.

قصَارة

والأوصالُ جمع: «وصْلٍ» وهو العضو، **والشِّلو** ـ بكسر الشِّين المعجمة ـ: الجسد، **والممزع** ـ بالزَّاي ثمَّ المهملة ـ: المقطَّع، **ومعنى الكلام**: أعضاء جسدٍ مقطَّع، وقبل البيت:

فَلَسْتُ أُبَالِي حِينَ أُقْتَلُ مُسْلِماً   عَلَى أَيِّ شِقٍّ كَانَ لِلَّهِ مَصْرَعِي

قال رضي الله تعالى عنه هذا لمَّا اجتمعَ القوم لصلبه، وذلك لمَّا أُسِر في بعث الرَّجيع موضع مِن بلاد هذيل حين بعثه النَّبيُّ ﷺ مع خمسة رجالٍ مِنَ الصَّحابة لتعليم الشَّرائع لبعض المسلمين، فأسر فيمَن أسر قرب مكَّة وابتاعه عقبة بن الحارث ليقتله بأبيه، فحبس حتَّى تنسلخ الأشهر الحرُمُ، ولمَّا خرجوا به إلى التَّنعيم ليقتلوه صلَّى ركعتين، فسمع النَّبيَّ ﷺ بهذه الصَّلاة فاستحسنها، فصارت سنَّة لمَن قُتل مِنَ المسلمين.

قوله: (قِيلَ. . . إلخ) قائلُهُ مِنَ المفسِّرين ابن عطية، والَّذي ذكره صاحب «الكشَّاف» أنَّها بمعنى الأحوال.

قوله: (غَيْرُ جَارٍ عَلَى القِيَاسِ) يقال عليه: كيف لا يكون جارياً على القياس ويونس يقول به، كما يقول بذلك في النِّسبة إلى بنت:

وَيُونُس أَبَى حَذْفَ التَّا

وذلك أنَّه لمَّا رأى التَّاء في «ذات» للإلحاق قال: إنَّ الكلمة كلَّها تدلُّ على التَّأنيث كـ: بنت وأخت وأشباهما ممَّا يدلُّ على التَّأنيث بالصِّيغة، لا بالتَّاء، فلمَّا لم تتمحَّض التَّاء للدَّلالة على التَّأنيث أبقاها.

قوله: (وَهُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ) الصَّوابُ: أنَّه لا يصحُّ أصلاً؛ لأنَّ «التَّاء» للإلحاق بفلس إن قلنا

---

(١) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ١٣٥١).

وَمُقْتَضَى صَنِيعُ «القَامُوسِ»: أَنَّهَا زَائِدَةٌ، وَعَلَيْهِ فَالقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ: «ذَوَوِيٌّ» بِرَدِّ المَحْذُوفِ، وَلِذَا[1] [ب/١٧] قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: إِنَّ قَوْلَ المُتَكَلِّمِينَ فِي النِّسْبَةِ إِلَى «ذَاتٍ»: «ذَاتِيٌّ» بِإِثْبَاتِ تَاءِ التَّأْنِيثِ لَحْنٌ. اهـ.

تَنْبِيهَان:

(١) ـ **الأَوَّلُ**: قَدْ عَلِمْتَ الفَرْقَ بَيْنَ الذَّاتِيِّ وَالعَرَضِيِّ مِنْ حَيْثُ مَفْهُومُهُمَا، وَكَثِيراً مَا يَلْتَبِسَانِ مِنْ حَيْثُ المَصْدُوقُ، وَمِنْ هُنَا يَشْكُلُ الفَرْقُ بَيْنَ الفَصْلِ وَالخَاصَّةِ، حَتَّى زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ تَفْرِيقَهُمْ بَيْنَ النَّاطِقِ وَالضَّاحِكِ حَيْثُ جَعَلُوا الأَوَّلَ فَصْلاً وَالتَّعْرِيفَ بِهِ حَدًّا، وَالثَّانِي خَاصَّةً وَالتَّعْرِيفَ بِهِ رَسْماً إِنَّمَا هُوَ اصْطِلَاحِيٌّ فَقَطْ، ....

قصَارة

أصله: «ذوي»، أو بجمل إن قلنا أصله: «ذوي» فهي زائدةٌ قطعاً، وعلى كلٍّ حُذفت اللَّامُ وعوِّض عنها تاء التَّأنيث، والظَّاهرُ ما قاله أبو حيَّان مِن أنَّ «ذا» ثنائي الوضع نحو «ما»، وإنَّ الألف أصلٌ لا منقلبةٌ عن شيءٍ؛ لأنَّ أصل المبنيَّات وضعها على حرفٍ أو حرفين، ويؤيِّده قول السِّيرافيِّ: «ذا» على حرفين كـ «لا»، فلمَّا صغروا ألحقوا ياءَ التَّصغير تتميماً له، وأيَّد ابن يعيش هذا الرَّأي: بأنَّه إذا سمِّي به قيل: «ذاء» بزيادة ألف تُقلب همزة، كما لو سميت بـ«لا». وهذا حكم ما لا ثالث له وضعاً وثانيه لين، وإن كان له ثالث رددته إليه.

قوله: (بِرَدِّ المَحْذُوفِ) يعني: اللَّام، وإذا رُدت عادت العين إلى الصِّحة لقوله:

وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالُ اسْتُحِق .... إلخ

ثمَّ تقلب اللَّام ألفاً، فإن نسبت إليها قلبت الألف واواً لقوله:

... وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنْ

قوله: (لَحْنٌ) فيه نظرٌ، وإن تبع ابن هشام في التَّلحين غيره؛ لمَا تقدَّم أنَّ يونس يقول به.

نعم؛ التَّلحين في خليفتي مسلَّمٌ، ولا خلاف فيه.

قوله: (وَكَثِيراً مَا يَلْتَبِسَانِ مِنْ حَيْثُ المَصْدُوقُ) أي: بأن لا يدري في بعض الكلِّيَّات أهو داخلٌ في الماهيَّة فيحكم عليه بأنَّه ذاتيٌّ، أو خارجٌ فيحكم عليه بأنَّه عرضيٌّ؟ إذ كثيراً ما يشتبه الجنسُ بالعَرَض العامِّ، والفصلُ بالخاصَّة على الأذكياء النَّحارير فضلاً عن غيرهم.

---

(١) في الطبعة الأميرية: «وَكَذَا» بدلاً من «وَلِذَا».

وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ، فَإِنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ جُزْءاً مِنَ الحَقِيقَةِ، أَوْ خَارِجاً عَنْهَا أَمْرٌ ثَابِتٌ فِي الوَاقِعِ لَيْسَ رَاجِعاً لِلِاصْطِلَاحِ.

نَعَمْ؛ التَّسْمِيَةُ بِالفَصْلِ وَالخَاصَّةِ أَمْرٌ اصْطِلَاحِيٌّ، وَلَكِنْ لَيْسَ الكَلَامُ فِيهَا، **وَقَدْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا القُدَمَاءُ بِثَلَاثَةِ فُرُوقٍ:**

الأَوَّلُ: أَنَّ الذَّاتِيَّ هُوَ الَّذِي لَا يُمْكِنُ فَهْمُ الذَّاتِ بِدُونِهِ، وَالعَرَضِيَّ بِخِلَافِهِ.

الثَّانِي: أَنَّ الذَّاتِيَّ هُوَ الَّذِي لَا يُعَلَّلُ، وَالعَرَضِيَّ يُعَلَّلُ.

قصَارة

قوله: (وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ) ليس ما فهمه هذا الشَّارح هو مراد هذا القائل، كما أفصح عن ذلك شيخنا المحقِّق سيِّدي الطَّيِّب، فقال: إنَّ مراد هذا القائل أنَّهم لم يتحقَّقوا أنَّ النَّاطق جزء الحقيقة، والضَّاحك خارجٌ عنها بحسب الواقع ونفس الأمر، فاصطلحوا على اعتقاد أنَّ النَّاطق داخلٌ والضَّاحك خارجٌ قصداً للتَّقريب والتَّمثيل، وليس مراد هذا القائل: أنَّ كون الشَّيء ذاتيًّا أو عَرَضيًّا إنَّما هو بحسب الاصطلاح؛ إذ لا يقول به مميِّز فضلاً عن متميِّز.

قوله: (وَقَدْ فَرَّقَ... إلخ) هذه الفروق الثَّلاثة ذكرها الإمام أبو حامد الغزاليُّ في كتاب «مقاصد الفلاسفة»، انظر نصَّه في حواشي أبي حفص على «المختصر».

قوله: (أَنَّ الذَّاتِيَّ هُوَ الَّذِي لَا يُمْكِنُ... إلخ) قال أبو علي بن سينا: الذَّاتيُّ ما إذا فهم معناه وأخطر بالبال، وفهم معنى ما هو ذاتيٌّ له وأخطر بالبال معه لم يمكن أن نفهم ذات الموصوف إلَّا بعد فهم ذلك المعنى أوَّلاً كـ: الإنسان والحيوان، فإنَّك إذا فهمت ما الحيوان، وفهمت ما الإنسان، فلا تفهم الإنسان إلَّا وقد فهمت أوَّلاً أنَّه حيوانٌ، وأمَّا ما ليس ذاتيًّا فقد تفهم ذات الموصوف مجرَّداً دونه كـ: كونه أبيض، أو موجوداً مثلاً.

قوله: (أَنَّ الذَّاتِيَّ هُوَ الَّذِي لَا يُعَلَّلُ) أي: لا يثبت لما هو ذاتيٌّ له بعلَّةٍ، فلا تقول: «لِمَ كان الإنسان حيواناً أو ناطقاً؟»؛ لأنَّ الإنسان هو كذلك، فكأنَّك قلت: «لِمَ كان الإنسان إنساناً؟».

وكذا: السَّواد مثلاً لونٌ لذاته، لا لشيءٍ آخر يجعله لوناً، فلا تقول: «لِمَ كان لوناً؟»، بخلاف الضَّحك، فإنَّه يثبت للإنسان بعلَّةٍ.

الثَّالِثُ: أَنَّ الذَّاتِيَّ هُوَ الَّذِي لَا تَبْقَى الذَّاتُ مَعَ تَوَهُّمِ رَفْعِهِ، وَالعَرَضِيَّ بِخِلَافِهِ؛ مِثَالُهُ: «النَّاطِقُ»، فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ فَهْمُ مَاهِيَّةِ الإِنْسَانِ بِدُونِهِ، وَيُمْكِنُ فَهْمُهَا بِدُونِ «ضَاحِكٍ»، كَمَا أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ لَهَا بِلَا عِلَّةٍ، وَالضَّاحِكُ مَعْلُولٌ بِالتَّعَجُّبِ المَعْلُولِ بِإِدْرَاكِ الغَرَائِبِ المَسْبُوقِ بِمُطْلَقِ الإِدْرَاكِ المَسْبُوقِ بِالقُوَّةِ العَاقِلَةِ الَّتِي هِيَ النَّاطِقِيَّةُ، وَكَمَا أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ تَوَهُّمُ رَفْعِ النَّاطِقِ مَعَ بَقَاءِ حَقِيقَةِ الإِنْسَانِ، بِخِلَافِ الضَّاحِكِ.

وَقَدْ أَشَارَ ابْنُ الحَاجِبِ فِي «أَصْلِيِّهِ» إِلَى الأَوَّلَيْنِ بِقَوْلِهِ: «الذَّاتِيُّ: مَا لَا يُتَصَوَّرُ فَهْمُ الذَّاتِ قَبْلَ فَهْمِهِ كَـ: اللَّوْنِيَّةِ لِلسَّوَادِ، وَالجِسْمِيَّةِ لِلإِنْسَانِ، وَقَدْ يُعَرَّفُ: بِأَنَّهُ غَيْرُ مُعَلَّلٍ وَبِالتَّرْتِيبِ العَقْلِيِّ». اهـ[1].

قصارة

قوله: (الثَّالِثُ: أَنَّ الذَّاتِيَّ... إلخ) **الظَّاهرُ**: أنَّ هذا الثَّالث لازمٌ عنِ الأوَّل؛ لأنَّه يلزم مِن كون الشَّيء لا تعقل الذَّات بدونه أن لا تبقى الذَّات مع قطع النَّظر عنه، فلو أتى بدله بالفرق الثَّالث الَّذي أتى به ابن الحاجب الآتي بعد، لكان أَوْلى.

قوله: (المَسْبُوقِ بِالقُوَّةِ العَاقِلَةِ) **اعترضه بعضهم**: بأنَّ الصَّواب إسقاط هذه المرتبة؛ لاقتضائها أنَّ مطلق الإدراك متسبَّبٌ عنِ القوَّة النَّاطقة، وليس كذلك؛ لأنَّ البهائم عندها مطلق الإدراك مِن غير القوَّة المدركة.

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الشَّارح رحمه الله تعالى تكلَّم على مطلق الإدراك المتَّصف به الإنسان؛ بدليل: أنَّه جعله سبباً لإدراك الغرائب، السَّبب في التَّعجُّب الَّذي هو سببٌ في الضَّحك، ولا شكَّ أنَّ مطلق الإدراك بهذا المعنى ناشئٌ عنِ القوَّة النَّاطقة، فصحَّ ما قاله الشَّارح.

قوله: (وَقَدْ أَشَارَ ابْنُ الحَاجِبِ فِي «أَصْلِيِّهِ») «أصليِّه» بالياء المشدَّدة، ومرادُهُ: «مختصره الأصليّ» أي: المنسوب إلى الأصول، وذلك أنَّ ابن الحاجب له مختصران: أحدهما في الفروع، والآخر في الأصول، فنبَّه الشَّارح هنا على أنَّه ذكر ما ذكر في «مختصره في الأصول».

وابن الحاجب هو: جمال الدِّين أبو عمرو عثمان بن أبي بكر الكرديُّ الإسناويُّ ثمَّ المصريُّ المالكيُّ الفقيه المقرئ النَّحويُّ الأصوليُّ، صاحب التَّصانيف البديعة، وكان أبوه حاجباً للأمير عزِّ الدِّين موسك الصَّلاحي، فقرأ القراءات على الغزنوي والشَّاطبي، كان مِن أركان الدِّين في العِلم

(١) انظر: «مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل» لابن الحاجب (١/ ٢٠٩).

وَقَدِ اعْتَرَضَ الطُّوسِيُّ عَلَى الأَخِيرَيْنِ: بِأَنَّ مِنَ اللَّوَازِمِ العَرَضِيَّةِ مَا يُشَارِكُ الذَّاتِيَّ فِيهِمَا كَـ: الزَّوْجِيَّةِ لِلِاثْنَيْنِ، وَالفَرْدِيَّةِ لِلثَّلَاثَةِ، وَهَذَا[1] إِنَّمَا يَتَّجِهُ فِي الثَّالِثِ إِنْ أُرِيدَ بِتَوَهُّمِ رَفْعِهِ فَرْضُ انْتِفَائِهِ؛ أَمَّا إِنْ أُرِيدَ بِهِ مُجَرَّدَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْهُ، فَلَا يَتَّجِهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَصَوَّرْنَا ضِعْفَ الوَاحِدِ مَثَلاً، وَقَطَعْنَا النَّظَرَ عَنِ انْقِسَامِهِ بِمُتَسَاوِيَيْنِ لَمْ يَلْزَمْ مِنْ ذَلِكَ بُطْلَانُ تَصَوُّرِ كُنْهِ الِاثْنَيْنِ، بِخِلَافِ الذَّاتِيِّ، وَمَعْنَى التَّرْتِيبِ العَقْلِيِّ فِي كَلَامِ ابْنِ الحَاجِبِ أَنَّ ذَاتِيَّ الشَّيْءِ يَتَقَدَّمُ فِي الوُجُودَيْنِ الذِّهْنِيِّ وَالخَارِجِيِّ، فَلَا يُتَعَقَّلُ الإِنْسَانُ فِي الذِّهْنِ؛ أَيْ: بِالكُنْهِ

قصارة

والعمل؛ صنَّف «مختصره» في الأصول، و«منتهى السول» في الأصول، و«المختصر» في الفروع، و«الكافية» في النَّحو، و«الوافية» فيه أيضاً، و«الشَّافية» في التَّصريف، وشرح الثَّلاثة كلَّها، وله قصيدةٌ في العَروض، مات بالإسكندرية سادس عشر شوال عام (٦٤٦هـ) عن (٨٥) سنة.

قوله: (وَهَذَا إِنَّمَا يَتَّجِهُ فِي الثَّالِثِ) ظاهره: أنَّ الاعتراض على الثَّاني ظاهرٌ مسلَّمٌ، وفيه نظرٌ؛ إذ لا نسلِّم أنَّ الزَّوجيَّة لا تعلَّل؛ لأنَّ الانقسام بمتساويين الَّذي هو معنى الزَّوجيَّة معلَّلٌ بالذَّات؛ أي: بكون العدد ضعف الواحد، فتقول: «هو زوج لكونه ضعف الواحد»؛ تعليلاً للَّازم بالملزوم، وحينئذٍ فالثَّاني مسلَّمٌ كالأوَّل والثَّالث.

قوله: (وَمَعْنَى التَّرْتِيبِ العَقْلِيِّ) هذا فرقٌ رابعٌ، وهو غير الأوَّل كما هو ظاهرٌ.

وبيانُهُ: أنَّك لا بدَّ أن تتعقَّل كونه حيواناً، ثمَّ تحكم عليه بالإنسانيَّة؛ إذ لا بدَّ مِن اتِّصال الرُّوحِ بجسم الإنسان أوَّلاً ليكون إنساناً، ولا يمكنك أن تقول: لا بدَّ مِن ضاحكٍ أوَّلاً حتى يكون إنساناً، بل لا بدَّ مِن إنسانٍ أوَّلاً ليكون ضاحكاً.

قوله: (فِي الوُجُودَيْنِ الذِّهْنِيِّ وَالخَارِجِيِّ) فيه نظرٌ؛ لأنَّ الذَّاتيَّ لا يتقدَّم إلَّا في الوجود الذِّهنيِّ، لا فيه وفي الخارجيِّ، فقد حقَّق السَّعد: أنَّ الكلِّيَّة تنافي الوجودَ الخارجيَّ، على أنَّ قول ابن الحاجب: «وبالتَّرتيب العقليِّ» يأبى حمله على الوجود الخارجيِّ، وذلك ظاهرٌ. انظر: «القول الفصل».

قوله: (فَلَا يُتَعَقَّلُ) أي: لا يوجد.

قوله: (أَيْ: بِالكُنْهِ) أي: وأمَّا مجرَّد التَّصوُّر بوجهٍ مَّا فيمكن قبل فهم الذَّاتيَّات، كما في التَّعريف بالخاصَّة.

---

(١) في (ب)، (ج): «وَهُوَ» بدلاً من «وَهَذَا».

حَتَّى تُتَعَقَّلَ أَجْزَاؤُهُ مِنَ الحَيَوَانِيَّةِ وَالنَّاطِقِيَّةِ، وَلَا يُوجَدُ الإِنْسَانُ فِي الخَارِجِ حَتَّى تُوجَدَ الحَيَوَانِيَّةُ وَالنَّاطِقِيَّةُ.

وَقَدْ ذَكَرَ[١] القَرَافِيُّ: أَنَّ الذَّاتِيَّ يُتَبَيَّنُ بِأَحَدِ طَرِيقَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُعْلَمَ[٢] مِنَ اللُّغَةِ أَنَّ اللَّفْظَ وُضِعَ لِأَمْرَيْنِ مَثَلاً، فَيُعْلَمَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دَاخِلٌ فِي المُسَمَّى، وَأَنَّ مَا عَدَاهُمَا خَارِجٌ عَنْهُ، وَكَذَا الوَضْعُ الشَّرْعِيُّ كَالصَّلَاةِ، وَالعُرْفِيُّ كَالحَالِ عِنْدَ النُّحَاةِ، وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِالنَّقْلِ.

الثَّانِي[٣]: أَنْ يَفْرِضَ العَقْلُ حَقِيقَةً مُرَكَّبَةً مِنْ شَيْئَيْنِ، فَيَكُونُ مَا عَدَاهُمَا خَارِجاً عَنْهَا[٤].

قصَّارة

قوله: (وَقَدْ ذَكَرَ القَرَافِيُّ) تبعه على ذلك الزَّركشيُّ وغيره، وعليه: فلا بدَّ أن يكون للوضع دخلٌ في تعريف الدَّاخل مِنَ الخارج، وإن لم يكن فترجع إلى فرض العقل.

قوله: (بِأَحَدِ طَرِيقَيْنِ) مرجعهما: إمَّا الوضع وإمَّا الاعتبار، فإذا ثبت في لفظ أنَّه وضع لمفهوم، فما احتوى عليه ذلك المفهوم مِنَ الأجزاء العقليَّة ذاتيٌّ له، وما سواه عرضيٌّ؛ سواءٌ كان الوضعُ لغويًّا أو شرعيًّا أو عرفيًّا.

فاللُّغويُّ كـ: «الإنسان» مثلاً ثبت بنقل أهل اللُّغة أنَّه وضع لمفهوم «الحَيَوَان النَّاطِق»، فنعلم أنَّ كلًّا مِن هذين ذاتيٌّ له، وما سواهما مِنَ: الضَّاحك، والكاتب، ونحوهما عَرَضيٌّ له؛ لخروجهما عمَّا وضع له اللَّفظ.

والشَّرعيُّ كـ: «الإيمان» مثلاً ثبت باستقراء الشَّريعة أنَّه وضعَ: «للتَّصديق بما جاء به الرَّسول ﷺ»، فنعلم أنَّ كلًّا مِنَ «التَّصديق، وكونه بما جاء به الرَّسول» ذاتيٌّ له، وما سوى ذلك مِن: كون الإيمان عاصماً، ومنجياً مِنَ الخلود في النَّار ونحوهما عرضيٌّ له، ونظيرُهُ: الصَّلاة للأركان المخصوصة.

---

(١) في (ب): «وَقَالَ» بدلاً من «وَقَدْ ذَكَرَ».

(٢) في (ب): «العِلْمُ» بدلاً من «أَنْ يُعْلَمَ».

(٣) في (ب): «وَالثَّاني» بدلاً من «الثَّاني».

(٤) في (أ): «عَنْهُمَا» بدلاً من «عَنْهَا».

(٢) ـ الثَّانِي: يُعْلَمُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ ذَاتِيًّا أَوْ عَرَضِيًّا أَمْرٌ نِسْبِيٌّ يَخْتَلِفُ بِالإِضَافَةِ؛ مَثَلاً: الحَيَوَانُ ذَاتِيٌّ لِلإِنْسَانِ؛ لِدُخُولِهِ فِي مَاهِيَّتِهِ، وَعَرَضِيٌّ لِلنَّاطِقِ لِخُرُوجِهِ عَنْ مَاهِيَّتِهِ، فَهُوَ عَرَضٌ لَهُ عَامٌّ، وَالنَّاطِقُ ذَاتِيٌّ لِلإِنْسَانِ كَمَا[1] مَرَّ، وَعَرَضِيٌّ بِالنِّسْبَةِ لِلحَيَوَانِ [أ/ ١٩]؛ لِخُرُوجِهِ عَنْ مَاهِيَّتِهِ، فَهُوَ خَاصَّةٌ لَهُ غَيْرُ شَامِلَةٍ، وَعَلَى هَذَا فَقِسْ.

قصَارة

والعرفيُّ ك: «الحال» ثبت في عرف النُّحاة أنَّه: «موضوعٌ للوصف الفضلة المبيِّن للهيئة»، فنعلم أنَّ كلًّا مِن هذه الأجزاء ذاتيٌّ، وما سواها عرضيٌّ ك: كونه منصوباً، أو مفرداً، أو جملةً، أو منكراً.

وأمَّا الاعتبار فإن تنظر في مفهوم شيءٍ وتعتبره باعتباراتٍ، وتعزل منها ما تراه قواماً لذلك الشَّيء فيكون ذاتيًّا، وما بقي عرضيٌّ؛ كأن تنظر في الإنسان الخارجيِّ فتعتبر له مِنَ الأوصاف: أنَّه جسمٌ، وأنَّه حسَّاسٌ متحرِّكٌ بالإرادة متفكِّرٌ بالقوَّة، فهي قوامُهُ فهي ذاتيَّةٌ، وغيرها ك: «الضَّحك» عرضيٌّ.

قوله: (وَعَرَضَيٌّ لِلنَّاطِقِ) أي: لأنَّ المراد بـ «النَّاطق» هو: «المتفكِّر في العلوم»، والحَيَوَان خارجٌ عنه.

قوله: (وَالنَّاطِقُ ذَاتِيٌّ لِلإِنْسَانِ) ما ذكره مِن أنَّ النَّاطق فصلٌ ذاتيٌّ للإنسان؛ أي: وكذا الصَّاهل للفرس، والنَّاهق للحمار؛ إنَّما يأتي على قول الحكماء والغزاليِّ والحليميِّ.

أمَّا جمهور المتكلِّمين فالأجسامُ عندهم كلُّها متماثلةٌ في الماهيَّة لا تختلف إلَّا بالعوارض، وأنَّ النَّاطقيَّة وغيرَها عوارضُ، ولذلك صحَّ مسخ الإنسان قرداً ونحوه، وإلى هذا ذهب الشَّيخ المنجور وهو الحقُّ؛ لأنَّ الرُّوح على مذهب أهل الحقِّ جوهرٌ، وحقيقةُ الإنسان مثلاً تركَّبت مِنَ الجواهر الفردة، والجواهر كلُّها متماثلةٌ بالحقيقة؛ إذِ الجوهرُ عبارةٌ عنِ المتحيِّز بذاته، وهذا المفهوم واحدٌ في جميعها، فلا تختلف إلَّا بالعوارض.

ومذهب الحكماء ومَن وافقهم: أنَّ الإنسان ليس محض الجِرم، بل فيه المجرَّد وهو الرُّوح، ولا يلزم مِن تماثل الأجرام تماثل الحقائق، وإلى هذا ذهب الشَّيخ القصَّار، والمجرَّد عندهم ما ليس بجرمٍ ولا عَرَضٍ؛ أي: ليس متحيِّزاً ولا قائماً بمتحيِّزٍ، وجعلوا منه النُّفوس والعقول والملائكة.

قوله: (وَعَرَضِيٌّ بِالنِّسْبَةِ لِلحَيَوَانِ) أي: لأنَّ الحَيَوَان هو الجسمُ النَّامي الحسَّاسُ المتحرِّكُ بالإرادة، فالنَّاطقُ خارجٌ عن حقيقته.

---

(١) في (أ)، و(ب): «لِمَا» بدلاً من «كَمَا».

وَقَوْلُ النَّاظِمِ: «وَأَوَّل» مُبْتَدَأ [ج/١٢]، وَالمُسَوِّغُ[١] التَّفْصِيلُ، وَجُمْلَةُ الشَّرْطِ وَجَوَابُهُ خَبَرُهُ، وَيَصِحُّ نَصْبُهُ عَلَى الاشْتِغَالِ [ب/١٨] بِتَقْدِيرِ عَامِلٍ يُفَسِّرُهُ «انْسِبْهُ» عَلَى أَنَّ «الفَاءَ» الدَّاخِلَةَ عَلَيْهِ زَائِدَةٌ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ، وَهَذَا الوَجْهُ يُرَجِّحُهُ تَقَدُّمُ مَعْمُولِ «انْسِبْهُ»، وَهُوَ «لِلذَّاتِ» عَلَى أَدَاةِ الشَّرْطِ، وَذَلِكَ يَمْنَعُ كَوْنَ «انْسِبْهُ» جَوَاباً، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ:

(٣١) وَالكُلِّيَاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ: جِنْسٌ، وَفَصْلٌ، عَرَضٌ، نَوْعٌ، وَخَاصْ

هَذِهِ مَبَادِئُ التَّعْرِيفَاتِ، وَهِيَ الكُلِّيَّاتُ الخَمْسُ، وَتُسَمَّى بِاليُونَانِيَّةِ: ....

قصَارة ______

قوله: (عَلَى أَنَّ «الفَاءَ» الدَّاخِلَةَ عَلَيْهِ زَائِدَةٌ) أشار بهذا إلى دفع الاعتراض الوارد على الاشتغال، وهو أنَّ «انسبه» في حيِّز الشَّرط فلا يفسِّر عاملاً؛ لقول ابن مالك:

[كَذَا] إِذَا الفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ .... البيت

وحاصلُ الجواب: أنَّ «الفاء» زائدةٌ، و«انْسُبْهُ» ليس في حيِّز الشَّرط حتَّى لا يفسر عاملاً؛ لأنَّه مقدَّمٌ في التَّقدير، فكأنَّ النَّاظم قال: «وأوَّل انسبه للذَّات»، ولا يخفى ما في هذا الوجه مِنَ التَّكلُّف، لكن أحوجه إليه تقدُّم «لِلذَّات»، ومعمولُ الجواب لا يتقدَّم على أداة الشَّرط كما أشار له بقوله: «وهذا الوجه يرجِّحه... إلخ»، ويرد هذا: بأنَّ المعمول ظرفٌ، وهم يتوسَّعون في الظُّروف، وحينئذٍ فالأَوْلى ترك التَّكلُّف المحوج لصحَّة الاشتغال.

قول النَّاظم: (وَالكُلِّيَاتُ خَمْسَةٌ... إلخ) أورد عليه: أنَّ هذا التَّقسيم غيرُ حاصرٍ؛ لخروج الصِّنف كـ: الزِّنجيِّ والرُّوميِّ.

وأجيب: بأنَّ ما ذكر داخلٌ في الخاصَّة الغير الشَّاملة، وقد أشار الشَّارح لهذا في السُّؤال.

ثمَّ إنَّه كان مِن حقِّ النَّاظم أن يقول: «فالكلِّيَّات» بفاء التَّفريع؛ لتفرُّع هذا عمَّا قبله.

ورَخَّمَ «خَاص» بحذف التَّاء، وحَذفَ صفة «عَرَض»؛ أي: عامّ.

قوله: (بِاليُونَانِيَّةِ) هي: لغةُ جيلٍ مِنَ النَّاس كان قبل الإسلام بكثيرٍ، مشهورين بالعِلم والحكمة؛ قيل: مِنَ الرُّوم مِن ولد إسحاق، وقيل: إنَّ يونان هو ابن يافث بن نوح.

(١) في (ب): «وَسَوَّغَ الابْتِدَاءُ بِهِ» بدلاً من «وَالمُسَوِّغُ».

«إِيْسَاغُوجِي»، كَمَا يُسَمَّى بِهِ أَيْضاً العِلْمُ البَاحِثُ عَنْهَا.

وَوَجْهُ انْقِسَامِ الكُلِّيِّ إِلَيْهَا:

أَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ تَمَامَ مَاهِيَّةِ أَفْرَادِهِ، أَمْ[1] لَا:

(١) ـ **الأَوَّلُ:** النَّوْعُ كَـ: «الإِنْسَانِ»، فَإِنَّهُ تَمَامُ مَاهِيَّةِ أَفْرَادِهِ كَـ: «زَيْدٍ، وَعَمْرٍو»، وَغَيْرِهِمَا؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَزِدْ عَلَيْهِ إِلَّا بِالعَوَارِضِ المُشَخِّصَةِ.

وَالثَّانِي: إِمَّا دَاخِلٌ فِي مَاهِيَّةِ أَفْرَادِهِ بِأَنْ يَكُونَ جُزْءاً مِنْهَا، وَإِمَّا خَارِجٌ عَنْهَا:

(٢) ـ فَالدَّاخِلُ فِي المَاهِيَّةِ: جِنْسٌ إِنْ كَانَ أَعَمَّ مِنْهَا كَـ: «الحَيَوَانِ» الدَّاخِلِ فِي مَاهِيَّةِ الإِنْسَانِ، فَإِنَّهُ أَعَمُّ مِنْهَا لِصِدْقِهِ بِهَا، وَبِالفَرَسِ مَثَلاً.

(٣) ـ وَفَصْلٌ إِنِ اخْتُصَّ بِهَا كَـ: «النَّاطِقِ»، فَإِنَّهُ جُزْءٌ مِنْ مَاهِيَّةِ الإِنْسَانِ وَمُخْتَصٌّ بِهَا.

وَالمُرَادُ بِـ«النَّاطِقِ»: المُفَكِّرُ[2] بِالقُوَّةِ العَاقِلَةِ، وَلَيْسَ المُرَادُ بِهِ: المُتَكَلِّمُ بِالفِعْلِ أَوْ بِالقُوَّةِ.

وَالخَارِجُ عَنِ المَاهِيَّةِ:

(٤) ـ إِنِ اخْتَصَّ بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ كَـ: «الضَّاحِكِ، وَالكَاتِبِ» لِـ«الإِنْسَانِ»، فَهُوَ الخَاصَّةُ.

(٥) ـ وَإِنْ شَمَلَهَا وَغَيْرَهَا كَـ: «المَاشِي» بِاعْتِبَارِ الإِنْسَانِ، فَهُوَ العَرَضُ العَامُّ.

وَقَدْ عَرَفْتَ بِمَا ذُكِرَ أَنَّ:

ـ **النَّوْعَ** هُوَ: «الكُلِّيُّ الَّذِي هُوَ تَمَامُ الحَقِيقَةِ»، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ فِيهِ: «هُوَ: مَا صَدَقَ فِي جَوَابِ "مَا هُوَ؟" عَلَى كَثِيرِينَ مُتَّفِقِينَ فِي الحَقِيقَةِ[3]».

قصَارة

قوله: («إِيْسَاغُوجِي») هو لفظٌ معناه عندهم: «الكلِّيَّات الخمس»، وقيل: معناه المدخل؛ أي: مكان الدُّخول في المنطق؛ سمِّي بذلك باسم الحكيم الَّذي استخرجه ودوَّنه.

قوله: (إِنْ كَانَ أَعَمَّ مِنْهَا) أي: بأن كان شاملاً لها ولماهيَّةٍ أخرى.

قوله: (وَلَيْسَ المُرَادُ) أي: لأنَّ الأوَّل خاصَّةٌ غيرُ شاملةٍ، والثَّاني شاملةٌ.

قوله: (وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ فِيهِ: هُوَ: مَا صَدَقَ... إلخ) معنى «ما صدق»: ما حمل وأخبر، وهو جنسٌ.

---

(١) في (أ)، و(ب)، و(ج): «أَوْ» بدلاً من «أَمْ».

(٢) في (أ): «المُتَفَكِّرُ» بدلاً من «المُفَكِّرُ».

(٣) في (أ): «بِالحَقِيقَةِ» بدلاً من «فِي الحَقِيقَةِ».

ـ وَالجِنْسَ هُوَ: «جُزْءُ المَاهِيَّةِ الصَّادِقُ عَلَيْهَا وَعَلَى غَيْرِهَا»، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: «هُوَ: مَا صَدَقَ فِي جَوَابِ "مَا هُوَ؟" عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ فِي الحَقِيقَةِ».

قصَارة

وقوله: «فِي جَوَابِ مَا هُوَ» مخرجٌ للعَرَض العامِّ؛ لأنَّه لا يقع في جواب شيءٍ، ويخرج الفصل والخاصَّة؛ لأنَّهما يقعان في جواب «أيّ».

وقوله: «مُتَّفِقِينَ» مخرجٌ للجنس، فإذا سُئل عن زيدٍ وعمرٍو مثلاً فقيل: «ما زيدٌ وعمرٌو؟» كان: «الإنسان» جواباً عنهما؛ لأنَّه تمام ماهيَّتهما المشتركة بينهما.

ثمَّ إنَّه كان مِن حقِّ الشَّارح أن يزيد بعد «مُتَّفِقِينَ» لفظة: «فَقَطْ»، كما فعل بعد في التَّنبيه الثَّاني؛ ليخرج الجنس الصَّادق في جواب «ما هو؟» على متَّفقين جمعت مع مخالفٍ لها في الحقيقة؛ كأن يُقال: «ما زيدٌ وعمرٌو وخالدٌ وهذا الفرس؟» فيقال: «الحيوان»، فقد صدق الجنس على متَّفقين لكن لا فقط.

فإن قيل: يَرِدُ على هذا التَّعريف أنَّ النَّوع كما يصدقُ على كثيرين متَّفقين، كذلك يصدق على واحدٍ.

قلنا أجيب بأنَّ قوله: «ما صدق... إلخ» معناه: ما صحَّ أن يصدق؛ صدق بالفعل أم لا؛ إذِ المرادُ بالكثيرين ما يشمل الموجودين والمعدومين، فيدخل فيه الأنواعُ كلُّها ما تعدَّدت أفراده كـ: «إنسان»، وما وجد منه فردٌ كـ: «الشَّمس»، وما لم يوجد منه فردٌ كـ: «العنقاء»؛ أي: على القول بأنَّه اسمٌ بلا مسمَّى، وهو الَّذي صدَّر به في «القاموس»، ونصُّه: عنقاء مغرب طائرٌ معروف الاسم لا الجسم، أو عظيم يبعد في طيرانه، ومعنى مغرب: أنَّها تغرب في نحو الجبل، وعلى الأوَّل قول الصَّفيِّ الحِليِّ:

لَـمَّـا رَأَيْـتُ بَـنِـي الـزَّمَـانِ وَمَـا بِـهِـم ... خِـلٌّ وَفِـيٌّ لِـلـشَّـدَائِـدِ اصْـطُـفِـي

أَيْـقَـنْـتُ أَنَّ الـمُـسْـتَـحِـيـلَ ثَـلَاثَـةٌ: ... الـغُـوْلُ، وَالـعَـنْـقَـاءُ، وَالـخِـلُّ الـوَفِـي

قوله: (وَالجِنْسَ هُوَ: جُزْءُ المَاهِيَّةِ... إلخ) مثالُهُ: «حيوان»، فإنَّه جزءٌ مِن ماهيَّة «الإنسان»، وإذا سئل عنِ «الإنسان، والفرس» بـ «مَا»، كان «الحيوان» جواباً عنهما؛ لأنَّه تمام الماهيَّة المشتركة بينهما.

ـ **وَالفَصْلَ** هُوَ: «جُزْءُ المَاهِيَّةِ الخَاصُّ بِهَا»، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: «هُوَ: مَا صَدَقَ فِي جَوَابِ "أَيُّ مَا هُوَ؟" صِدْقاً ذَاتِيًّا».

ـ **وَالخَاصَّةَ** هِيَ: «الكُلِّيُّ الخَارِجُ عَنِ المَاهِيَّةِ الخَاصُّ بِهَا»، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: «هِيَ: مَا صَدَقَ فِي جَوَابِ "أَيُّ مَا هُوَ؟" صِدْقاً عَرَضِيًّا».

ـ **وَالعَرَضَ العَامَّ** هُوَ: «الكُلِّيُّ الخَارِجُ عَنِ المَاهِيَّةِ الشَّامِلُ لَهَا وَلِغَيْرِهَا»، وَقَدْ مَرَّتْ أَمْثِلَتُهَا.

فَإِنْ قُلْتَ: فِي أَيِّ الأَقْسَامِ يَدْخُلُ الصِّنْفُ كَـ: العَرَبِيِّ، وَالرُّومِيِّ مَثَلاً.

قُلْتُ: هُوَ دَاخِلٌ فِي الخَاصَّةِ غَيْرِ الشَّامِلَةِ.

تَنْبِيهَان:

(١) ـ **الأَوَّلُ**: قَدْ جَرَى فِي التَّعْرِيفَاتِ المُتَقَدِّمَةِ ذِكْرُ جَوَابِ "مَا هُوَ؟"، وَجَوَابِ "أَيُّ مَا هُوَ؟"[(١)]، **وَبَيَانُ ذَلِكَ**: أَنَّ أَدَوَاتِ السُّؤَالِ، وَإِنْ كَانَتْ كَثِيرَةً، فَالمُحْتَاجُ إِلَيْهِ هُنَا اثْنَانِ: «مَا» وَ: «أَيُّ».

قصَارة

قوله: (مَا صَدَقَ فِي جَوَابِ "أَيُّ مَا هُوَ؟" صِدْقاً ذَاتِيًّا) مثلاً إذا سئل عن «الإنسان» بـ «أيّ»، فقيل: «أيُّ شيءٍ هو في ذاته؟»، كان «النَّاطق» جواباً عنه؛ لأنَّه يميِّزه عمَّا يشاركه في الجنس.

قوله: (وَالعَرَضَ العَامَّ هُوَ: الكُلِّيُّ الخَارِجُ... إلخ) لمَّا كان العَرَضُ العامُّ لا يُقال في الجواب، لم يذكرِ الشَّارح التَّعريف الآخر، كما فعل فيما عداه مِن باقي الكلِّيَّات.

تنبيهات:

الأوَّل: الظَّاهرُ أنَّ التَّعاريف الأُوَل لهذه الكلِّيَّات حدودٌ؛ لأنَّها المفهومات الَّتي حصلت، فعُيِّن الاسم بإزائها، فليس لها مفهومات وراءها، والثَّواني رسومٌ؛ لأنَّ الجنس مثلاً له حقيقةٌ في نفسه؛ سواءٌ قيل في الجواب أم لا؛ قاله السَّعدُ.

الثَّاني: أن قيد الحيثيَّة مرادٌ في تعاريف هذه الكلِّيَّات الخمس وإن حذف لفظاً، فيقال في الجنس مثلاً: «الكلِّيُّ الصَّادق على كثيرين مختلفين بالحقيقة مِن حيث هو كذلك»؛ لأنَّ هذه أمورٌ إضافيَّةٌ

---

(١) في (أ): «أَيُّ شَيْءٍ هُوَ؟» بدلاً من «أَيُّ مَا هُوَ؟».

أَمَّا «مَا»: فَيُسْأَلُ[(١)] بِهَا عَنْ تَمَامِ حَقِيقَةِ المَسْؤُولِ عَنْهُ، هَذَا هُوَ الأَصْلُ فِيهَا، وَقَدْ يُسْأَلُ بِهَا عَنِ الوَصْفِ؛ كَقَوْلِهِمْ[(٢)]: «مَا زَيْدٌ أَكَرِيمٌ أَمْ بَخِيلٌ؟»، لَكِنَّهُ خِلَافُ الأَصْلِ.

ثُمَّ المَسْؤُولُ[(٣)] بِهَا:

ـ إِنْ كَانَ عَنْ كُلِّيٍّ وَاحِدٍ لَا يُشَارِكُهُ غَيْرُهُ فِي تَمَامِ حَقِيقَتِهِ[(٤)] كَـ: «الإِنْسَانِ»، فَجَوَابُهُ بِالحَدِّ التَّامِّ؛ أَيِ: الدَّالِّ عَلَى جَمِيعِ أَجْزَاءِ الحَقِيقَةِ مُطَابَقَةً أَوْ تَضَمُّناً.

قصَارة

تختلف بالاعتبار، فليس الجنسُ جنساً إلَّا بالقياس إلى نوعه، وليس هو نوعاً إلَّا بالقياس إلى جنسه، فالجنسُ يكون نوعاً وفصلاً وخاصَّةً وعرضاً عامًّا باعتبار اختلاف الإضافات؛ مثلاً: «الحسَّاس» جنسٌ للسَّميع والبصير، ونوعٌ للمدرك، وفصلٌ للحَيَوَان، وخاصَّةٌ للجسم، وعَرَضٌ عامٌّ للنَّاطق؛ هذا هو الصَّواب كما قرّر به، لا أنَّه عَرَضٌ عامٌّ للإنسان كما قيل؛ لأنَّه جزء جزئه، وجزءُ الجزء جزءٌ، فيكون ذاتيًّا لا عرضيًّا، وهو ظاهرٌ.

الثَّالثُ: اعترض بعضهم تعريف الجنس وغيره مِنَ الكلِّيَّات بـ: «المقول في جواب "ما هو؟"» أو: «أيُّ ما هو؟» بأنَّ فيه دوراً؛ لأنَّ معرفة ما يُجابُ به في السُّؤال عن تمام المشترك تتوقَّف على الجنس، ومعرفةُ الجنس تتوقَّف على المقول في جواب «ما هو؟»،. . وهكذا في غيره.

والحقُّ: أن لا دور؛ لأنَّ معرفة ما يُجابُ به عن تمام المشترك لا تتوقَّف على العِلم بكونه جنساً، بل على العِلم بأنَّه تمام المشترك بين حقائق الأمور المسؤول عنها.

قوله: (عَنْ تَمَامِ حَقِيقَةِ المَسْؤُولِ عَنْهُ) أي: سواءٌ كان واحداً كلِّيًّا كـ: «الإنسان»، أو جزئيًّا كـ: «زيد»، أو متعدِّداً متَّحد الحقيقة كـ: «زيد وعمرو، أوِ: الزِّنجيِّ والرُّوميِّ، أو: زيد والرُّوميِّ»، أو مختلف الحقيقة كـ: «الإنسان والفرس، أو: زيد وشدقم، أو: زيد والفرس».

قوله: (وَقَدْ يُسْأَلُ بِهَا عَنِ الوَصْفِ) ذكر ذلك السكاكيُّ وغيره.

قوله: (مُطَابَقَةً أَوْ تَضَمُّناً) أيِ: لا التزاماً؛ لأنَّ الالتزاميَّة مهجورةٌ في الجواب عنِ السُّؤال بـ«ما»، فلا يجاب في السُّؤال بـ«ما» عنِ الإنسان بالنَّاطق وحده، وإن دلَّ على بقيَّة الأجزاء التزاماً كما ذكر.

---

(١) في (ب): «يُسْأَلُ» بدلاً من «فَيُسْأَلُ».

(٢) في (ب): «فَيُقَالُ» بدلاً من «كَقَوْلِهِمْ».

(٣) في (أ)، و(ب): «السُّؤَالُ» بدلاً من «المَسْؤُولُ».

(٤) في (أ): «الحَقِيقَةِ» بدلاً من «حَقِيقَتِهِ».

فَإِذَا قِيلَ: «مَا هُوَ الإِنْسَانُ؟»، فَجَوَابُهُ: «الحَيَوَانُ النَّاطِقُ»، وَإِنَّمَا زِدْتُ: «لَا يُشَارِكُهُ غَيْرُهُ... إلخ»؛ تَحَرُّزاً عَنِ الصِّنْفِ.

- وَإِنْ كَانَ عَنْ جُزْئِيٍّ كَـ: «زَيْدٍ»، وَمِثْلُهُ الصِّنْفُ كَـ: «الزِّنْجِيِّ»، أَوْ[1] عَنْ مُتَعَدِّدٍ مُتَّحِدِ الحَقِيقَةِ كَـ: «زَيْدٍ وَعَمْرٍو»، أَوِ: «الزِّنْجِيِّ وَالرُّومِيِّ»، أَوْ: «زَيْدٍ وَالرُّومِيِّ»؛ فَجَوَابُهُ بِالنَّوْعِ.

فَإِذَا قِيلَ: «مَا هُوَ زَيْدٌ؟»، أو: «مَا هُوَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو؟»، أو: «مَا هُوَ الزِّنْجِيُّ وَالرُّومِيُّ؟»، أو: «مَا هُوَ الرُّومِيُّ وَزَيْدٌ؟»، فَجَوَابُ ذَلِكَ كُلِّهِ بِـ: «الإِنْسَان»؛ لِأَنَّهُ تَمَامُ حَقِيقَةِ الجَمِيعِ.

وَلَا يُحْتَاجُ فِي جَوَابِ السُّؤَالِ عَنِ الصِّنْفِ كَـ: «الزِّنْجِيِّ» إِلَى زِيَادَةِ وَصْفِهِ الخَاصِّ بِهِ كَـ: الأَسْوَدِ، كَمَا لَا يُحْتَاجُ فِي جَوَابِ السُّؤَالِ عَنِ الشَّخْصِ إِلَى زِيَادَةِ العَارِضِ المُشَخِّصِ؛ لِأَنَّ السُّؤَالَ بِـ «مَا» إِنَّمَا يَكُونُ [أ/ ٢٠] [ب/ ١٩] عَنِ الحَقِيقَةِ، لَا عَنِ العَوَارِضِ، فَإِذَا عَرَفَهَا السَّائِلُ، وَأَرَادَ السُّؤَالَ عَنِ العَارِضِ، فَلْيَسْأَلْ بِغَيْرِ «مَا».

- وَإِنْ كَانَ السُّؤَالُ عَنْ تَمَامِ الذَّاتِيِّ [ج/ ١٣] المُشْتَرَكِ بَيْنَ مُتَعَدِّدٍ مُخْتَلِفِ الحَقِيقَةِ

قصَارة

قوله: (فَإِذَا قِيلَ: «مَا هُوَ الإِنْسَانُ؟»... إلخ) هذا مثال الدَّلالة التَّضمُّنيَّة؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ مِن أجزاء الحيوان مدلولٌ عليه بالحيوان بالتَّضمُّن، ومثال الدَّلالة المطابقيَّة أن تقول في جواب «ما الإنسان؟»: «الجسم النَّامي الحسَّاس المتحرِّك بالإرادة النَّاطق».

قوله: (تَحَرُّزاً عَنِ الصِّنْفِ) وهو كلِّيٌّ شاركه غيره في حقيقته، وذلك لأنَّ الصِّنف لا يُجاب عنه إلَّا بالنَّوع كما يأتي.

قوله: (وَمِثْلُهُ الصِّنْفُ) أي: مثل الجزئيِّ كلِّيٌّ يشاركُهُ غيره في تمام حقيقته.

قوله: (كَـ: «الزِّنْجِيِّ») بالفتح، وقد يكسر: جيلٌ مِنَ السُّودان.

قوله: (وَلَا يُحْتَاجُ فِي جَوَابِ... إلخ) أشار بهذا للرَّدِّ على السَّنوسيِّ حيث استظهر زيادة ذلك حتَّى يقال في جواب «ما الزِّنجيُّ»: «الإنسان الأسود».

قوله: (وَإِنْ كَانَ السُّؤَالُ عَنْ تَمَامِ الذَّاتِيِّ... إلخ) الصَّوابُ إسقاط قول الشَّارح: «تمام الذَّاتيِّ المشترك»، ويقول: «وإن كان السُّؤال عن متعدِّدٍ؛ لأنَّ قوله: وإن كان... إلخ» في مقابلة قوله فيما تقدَّم: «أو عن متعدِّدٍ متَّحدِ الحقيقة»، وحينئذٍ يكون الكلام جارياً على أسلوبٍ واحدٍ.

---

(١) في (أ): «وَ» بدلاً من «أَوْ».

كَـ: «الإِنْسَانِ وَالفَرَسِ»، أَوْ: «زَيْدٍ وَشَدْقَمْ»، أَوْ: «زَيْدٌ وَالفَرَسِ»؛ فَجَوَابُهُ بِالجِنْسِ.

فَإِذَا قِيلَ: «مَا هُوَ الإِنْسَانُ وَالفَرَسُ؟»، أَوْ: «مَا هُوَ زَيْدٌ وَشَدْقَمْ؟»، أَوْ: «مَا هُوَ زَيْدٌ وَالفَرَسُ؟»، فَجَوَابُهُ: «الحَيَوَانُ»؛ لِأَنَّهُ تَمَامُ المُشْتَرَكِ بَيْنَ المَسْؤُولِ عَنْهُمَا فِي الصُّوَرِ الثَّلَاثِ.

فَقَدِ انْحَصَرَ جَوَابُ السُّؤَالِ بِـ «مَا» فِي ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: الحَدُّ، وَالنَّوْعُ، وَالجِنْسُ.

وَإِنَّمَا لَمْ يُفَصِّلُوا فِي غَيْرِ الكُلِّيِّ الوَاحِدِ؛ لِأَنَّهُ كَمَا احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ قَصْدُ السُّؤَالِ عَنِ التَّفْصِيلِ، احْتَمَلَ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ قَصْدُهُ عَنِ الحَقِيقَةِ إِجْمَالاً، وَهُمْ يَقْتَصِرُونَ فِي أَجْوِبَتِهِمْ عَلَى قَدْرِ الحَاجَةِ، فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ لِلسَّائِلِ فَلْيُرَاجِعِ المَسْؤُولَ.

وَأَمَّا «أَيُّ»: فَيُسْأَلُ بِهَا عَمَّا يُمَيِّزُ المَسْؤُولَ عَنْهُ، وَيُفَصِّلُهُ عَمَّا يُشَارِكُهُ؛ ذَاتِيًّا كَانَ، أَوْ عَرَضِيًّا، وَجَوَابُهُ يَكُونُ بِالكُلِّيِّ المُمَيِّزِ لِلحَقِيقَةِ عَمَّا سِوَاهَا؛ ذَاتِيًّا كَانَ وَهُوَ الفَصْلُ، أَوْ عَرَضِيًّا وَهُوَ الخَاصَّةُ، فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ فِي الجَوَابِ بِأَحَدِهِمَا؛ إِلَّا إِنْ قَيَّدَ السَّائِلُ، فَإِنْ[1] قَالَ: «أَيُّ مَا هُوَ الإِنْسَانُ فِي ذَاتِهِ؟» تَعَيَّنَ الأَوَّلُ، أَوْ: «فِي عَرَضِهِ؟» تَعَيَّنَ الثَّانِي.

وَبِهَذَا كُلِّهِ تَفْهَمُ التَّعَارِيفَ السَّابِقَةَ، وَتَقْرِيرُهَا وَاضِحٌ مِنْهُ، وَاللهُ تَعَالَى المُوَفِّقُ.

(٢) ـ التَّنْبِيهُ الثَّانِي: اعْلَمْ أَنَّ النَّوْعَ قِسْمَانِ:

١ ـ **حَقِيقِيٌّ**، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ: «الكُلِّيُّ المَقُولُ فِي جَوَابِ "مَا هُوَ؟" عَلَى كَثِيرِينَ مُتَّفِقِينَ

قصَارة

قوله: (وَشَدْقَمْ) هو بالدَّال المهملة كما في «القاموس»: اسم جمل كان للنُّعمان بنِ المنذر.

قوله: (فَجَوَابُهُ: «الحَيَوَانُ») فإن قيل: تقدم أنَّ «ما» إنَّما يُسأل بها عنِ الحقيقة، فكيف تجاب بالجنس وحده دون الفصل؟

فالجواب: أنَّ المراد بالحقيقة الذَّات؛ أي: ما يكون ذاتاً، وليس المرادُ بها الماهيَّة.

قوله: (وَأَمَّا «أَيُّ»: فَيُسْأَلُ بِهَا عَمَّا يُمَيِّزُ... إلخ) أي: يُطلب بها تمييز تفصيل ما عرف إجمالاً عن غيره؛ كأن يقال: «أيُّ الثِّياب عندك؟»، فيقال: «كتان أو صوف»، وكأن يقال: «أيُّ شيءٍ هو الإنسان مِن أنواع الحيوانات؟» فيقال: «النَّاطق منها» وهو الفصل، أوِ: «الضَّاحك» وهو الخاصَّة.

قوله: (حَقِيقِيٌّ) إنَّما سمِّي: «حقيقيًّا»؛ لأنَّ نوعيَّته باعتبار حقيقته، لا باعتبار الإضافة إلى شيءٍ.

---

(١) في (أ): «بِأَنْ» بدلاً من «فَإِنْ»، وفي (ب): «بِأَنْ يَقُولَ».

بِالحَقِيقَةِ[١] فَقَطْ».

٢ ـ **وَإِضَافِيٌّ**، وَهُوَ: «الكُلِّيُّ المَقُولُ فِي جَوَابِ "مَا هُوَ؟" عَلَى كَثِيرِينَ المُنْدَرِجِ تَحْتَ جِنْسٍ».

وَمِنْ تَعْرِيفِهِمَا يُعْلَمُ: أَنَّ بَيْنَهُمَا عُمُوماً وَخُصُوصاً مِنْ وَجْهٍ: فَالإِضَافِيُّ أَعَمُّ مِنَ الحَقِيقِيِّ مِنْ جِهَةِ عَدَمِ تَقْيِيدِهِ بِـ: «مُتَّفِقِي الحَقِيقَةِ»، وَأَخَصُّ مِنْ جِهَةِ تَقْيِيدِهِ بِـ: «المُنْدَرِجِ تَحْتَ جِنْسٍ»، وَالحَقِيقِيُّ بِالعَكْسِ:

ـ يَجْتَمِعَانِ فِي النَّوْعِ السَّافِلِ، وَهُوَ: «الَّذِي لَا نَوْعَ تَحْتَهُ»، وَيُسَمَّى: «نَوْعَ الأَنْوَاعِ» كَـ: «الإِنْسَانِ»، فَإِنَّهُ إِنَّمَا تَحْتَهُ الأَصْنَافُ وَالأَفْرَادُ، فَهُوَ حَقِيقِيٌّ؛ لِصِدْقِهِ عَلَى مُتَّفِقِي الحَقِيقَةِ فَقَطْ، وَإِضَافِيٌّ لِانْدِرَاجِهِ تَحْتَ جِنْسٍ، بَلْ أَجْنَاسٍ كَـ: «الحَيَوَانِ»، وَ: «الجِسْمِ».

ـ وَيَنْفَرِدُ الإِضَافِيُّ فِي الجِنْسِ السَّافِلِ كَـ: «الحَيَوَانِ»، وَالمُتَوَسِّطِ كَـ: «الجِسْمِ».

ـ وَيَنْفَرِدُ الحَقِيقِيُّ فِي النَّوْعِ البَسِيطِ؛ أَيِ: الَّذِي لَا جِنْسَ فَوْقَهُ وَلَا نَوْعَ تَحْتَهُ كَـ: «النُّقْطَةِ»، وَ: «الوَحْدَةِ»؛ بِنَاءً عَلَى مَا لِلفَلَاسِفَةِ مِنْ كَوْنِهِمَا عَرَضَيْنِ وُجُودِيَّيْنِ، فَإِنَّهُمَا غَيْرُ مُنْدَرِجَيْنِ تَحْتَ جِنْسٍ، وَإِلَّا تَرَكَّبَتَا مِنْهُ وَمِنَ الفَصْلِ، وَالفَرْضُ بَسَاطَتُهُمَا، ....

قصَارة

قوله: (فَقَطْ) زادها تحرُّزاً عنِ الجنس الصَّادق على متَّفقين جمعت مع مخالفٍ، كما تقدَّم بيانه.

قوله: (وَإِضَافِيٌّ) سمِّي هذا إضافيًّا؛ لأنَّ نوعيَّته باعتبار الإضافة إلى ما فوقه ممَّا اندرج هو فيه.

قوله: (وَيُسَمَّى: «نَوْعَ الأَنْوَاعِ») سمِّي بذلك؛ لأنَّه نوعٌ لجميع الأنواع كما أنَّ الجنس العالي جنس لجميع الأجناس.

قوله: (كَـ: «النُّقْطَةِ، وَ: الوَحْدَةِ») النُّقطة: عَرَضٌ موجودٌ لا يقبل القسمة، فلا جزءَ له، ولذا لم يندرج تحت جنسٍ مِنَ الأجناس العالية، والوحدة: عرضٌ يُوجِب كون الشَّيء لا يقبل القسمة أصلاً، لا حسًّا ولا عقلاً، فهي بسيطةٌ، ولا شيء مِنَ البسيط بمندرجٌ تحت جنسٍ، وإلَّا لتركَّب مِن ذلك الجنس وفصله الخاصِّ به، والفرض بساطتُهُ.

وفي «المواقف»: اعلم أنَّهم عرَّفوا الوحدة بـ: «كون الشَّيء بحيث لا ينقسم إلى أمورٍ متشاركة

---

(١) في (أ)، و(ب): «فِي الحَقِيقَةِ» بدلاً من «بِالحَقِيقَةِ».

فَالنُّقْطَةُ عِنْدَهُمْ هِيَ مَبْدَأُ الخَطِّ التَّعْلِيمِيِّ، ....

قصّارة

في الحقيقة»؛ أي: سواءٌ لم ينقسم أصلاً كالنُّقطة، أوِ انقسم إلى ما يخالفه في الحقيقة كزيد المنقسم إلى أعضائه.

قوله: (فَالنُّقْطَةُ عِنْدَهُمْ هِيَ مَبْدَأُ الخَطِّ التَّعْلِيمِيِّ) والخطُّ التَّعليميُّ عندهم: «امتدادٌ يقبل الانقسام طولاً، لا عرضاً وعمقاً»، وهو مبدأ السَّطح.

والسَّطحُ: «عَرَضٌ يقتضي الانقسام طولاً وعرضاً فقط»، وهو مبدأ الجسم التَّعليميِّ؛ الَّذي هو: «عَرَضٌ محيطٌ بالجسم الطَّبيعيِّ الموجود خارجاً»، ويعبَّر عن هذا العَرَض بـ: «الكمِّ» وبـ: «المقدار»، وهو: «الَّذي يقبل القِسمة طولاً وعرضاً وعمقاً».

فالجسمُ التَّعليميُّ عندهم سارٍ في الطَّبيعيِّ سَرَيان النَّار في الفحم، فهو عَرَضٌ عارضٌ للطَّبيعيِّ، فالشَّكلُ المربَّع مثلاً: ذاته ـ أي: جوهره ـ جسمٌ طبيعيٌّ، وامتداداتُهُ الثَّلاثة: جسمٌ تعليميٌّ، فالجسمُ التَّعليميُّ مركَّبٌ مِن سطوح، وتلك السُّطوح محيطةٌ بالجسم الطَّبيعيِّ، ولكن منها ما هو ظاهرٌ، ومنها ما هو باطنٌ، فإذا أخذت خشبة مثلاً مربَّعةً متساوية الأبعاد، فلها ستَّةُ سطوحٍ ظاهرةٍ، فلو نشرتها على جزأين فأكثر، ظهرت سطوحٌ أُخَر كانت فيها باطنة.

وسمِّي الجسم: «تعليميًّا»؛ لأنَّه يُبحث عنه في العلوم التَّعليميَّة؛ أيِ: المنسوبة إلى التَّعليم، فإنَّهم كانوا يبتدئون بها في تعاليمهم ورياضاتهم لنفوس الصِّبيان؛ لأنَّها أسهل إدراكاً.

وهذه العلوم التَّعليميَّة هي الباحثة عن أحوال الكمِّ المتَّصل والمنفصل، والكمُّ: «عَرَضٌ يقبل القِسمة والتَّجزؤ لذاته»؛ أي: قسمة وهميَّة، وهو منفصلٌ كالأعداد، ومتَّصلٌ وهو: «ما كان بين أجزائه حدٌّ مشتركٌ تتلاقى عنده» كـ: النُّقطة بين نقطتين في الخطِّ، وكذا الحال بين الماضي والمستقبل.

والمتَّصل إمَّا غير قارِّ الذَّات ـ أي: غير مجتمع الأجزاء في الوجود ـ كالزَّمان، وإمَّا قارُّ الذَّات كالمقادير، وسواءٌ كان المقدار يقبل القِسمة في جهةٍ واحدةٍ فقط وهو الخطُّ، أو في جهتين فقط وهو السَّطح، أو في ثلاث وهو الجسم فالمقادير الثَّلاثة كلُّها أعراضٌ مِن قبيل الكمِّ المتَّصل، وهذا كلُّه على رأي الحكماء.

وَأَنْكَرَ ذَلِكَ أَهْلُ السُّنَّةِ فَقَالُوا: إِنَّهَا مُنْتَفِيَةٌ فِي الخَارِجِ، وَكَذَا الوَحْدَةُ.

نَعَمْ؛ إِنْ أُرِيدَ بِـ «النُّقْطَةِ»: الجَوْهَرُ الفَرْدُ، وَبِـ «الخَطِّ»: مَا تَرَكَّبَ مِنْ جَوْهَرَيْنِ فَأَكْثَرَ، كَانَ صَحِيحاً، لَكِنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى الجَوْهَرِ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

قَالَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

(٣٢) وَأَوَّلُ ثَلَاثَةٌ بِلَا شَطَطْ: جِنْسٌ قَرِيبٌ، أَوْ بَعِيدٌ، أَوْ وَسَطْ

مُرَادُهُ بِـ «الأَوَّلِ»: الجِنْسُ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الجِنْسَ لَهُ تَقْسِيمَانِ:

(١) ـ **أَحَدُهُمَا** ـ وَهُوَ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ كَلَامُ النَّاظِمِ؛ لِأَنَّهُ المُحْتَاجُ إِلَيْهِ غَايَةً فِي المُعَرِّفَاتِ ـ أَنَّهُ يَنْقَسِمُ:

١ ـ إِلَى قَرِيبٍ لِلمَاهِيَّةِ؛ الَّتِي هُوَ جِنْسٌ لَهَا.

٢ ـ وَإِلَى بَعِيدٍ عَنْهَا.

لِأَنَّ الجِنْسَ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ تَمَامُ المُشْتَرَكِ بَيْنَ المَاهِيَّةِ وَمَاهِيَّةٍ أُخْرَى، وَالمُرَادُ بِـ «التَّمَامِ» هُنَا: الجَمِيعُ، لَا الجُزْءُ المُتَمِّمُ، ثُمَّ هُوَ:

قصَارة

قوله: (وَأَنْكَرَ ذَلِكَ أَهْلُ السُّنَّةِ) يعني: أنَّ أهل السُّنَّة رضي الله تعالى عنهم أنكروا عرضيَّة الكميَّات وزيادتها على الجسم، فقالوا: ليس لنا إلَّا الجسم الطَّبيعيّ المركَّب مِنَ الجواهر الخارجيَّة، فالنُّقطة عدميَّة حينئذٍ، فالمقاديرُ الثَّلاثة عندهم مِنَ الجواهر، فالخطُّ جوهرٌ ينقسم طولاً، والسَّطحُ جوهرٌ ينقسم طولاً وعرضاً، والجسمُ جوهرٌ ينقسمُ طولاً وعرضاً وعمقاً، والعجبُ مِنَ الحكماء كيف نفوا الجوهر الفرد مع قولهم: «إنَّ النُّقطة عَرَضٌ»، ومعلومٌ أنَّ العرض لا يقوم بنفسه، فلا بدَّ مِن جوهرٍ يقوم به.

قول النَّاظم: (وَأَوَّلُ ثَلَاثَةٌ... إلخ) قوله: (لِأَنَّهُ المُحْتَاجُ إِلَيْهِ) أي: لأنَّه إن كان قريباً فالتَّعريفُ تامٌّ، وإلَّا فناقصٌ؛ لأنَّ تمام الحدِّ ونقصانه إنَّما يترتَّبان على القريب والبعيد، لا على السَّافل والعالي.

قوله: (الجَمِيعُ) أي: جميع ما وقع فيه الاشتراك بين الماهيَّة وماهيةٍ أخرى، وذلك كـ: «الحَيَوَان»، فإنَّه شاملٌ لجميع ما وقع فيه الاشتراك بين الإنسان والفرس مِنَ: الجسم النَّامي، والجسم المطلق، والجوهر.

ـ إِنْ كَانَ تَمَامَ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ الماهِيَّةِ وَبَيْنَ كُلِّ ماهِيَّةٍ تُشارِكُها فِيهِ، فَهُوَ: جِنْسٌ قَرِيبٌ لَهَا كَـ: «الحَيَوَانِ» لِـ «الإِنْسَانِ»، فَإِنَّهُ تَمَامُ المُشْتَرَكِ بَيْنَ الإِنْسَانِ وَالفَرَسِ، ثُمَّ لَا تَجِدُ ماهِيَّةً تُشارِكُ الإِنْسَانَ فِي الحَيَوَانِيَّةِ إِلَّا وَالحَيَوَانُ تَمَامُ المُشْتَرَكِ بَيْنَها [أ/ ٢١] وَبَيْنَهُ، وَلَيْسَ وَرَاءَهُ تَمَامُ مُشْتَرَكٍ آخَرُ.

ـ وَإِنْ كَانَ الجِنْسُ تَمَامَ المُشْتَرَكِ بَيْنَ المَاهِيَّةِ وَبَيْنَ بَعْضِ مَا يُشَارِكُهَا[1] دُونَ بَعْضٍ، فَهُوَ: بَعِيدٌ عَنْهَا كَـ: «الجِسْمِ» بِاعْتِبَارِ مَاهِيَّةِ «الإِنْسَانِ»؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ تَمَامَ المُشْتَرَكِ بَيْنَ الإِنْسَانِ وَالحَجَرِ، فَإِنَّهُ[2] لَيْسَ تَمَامَ [ب/ ٢٠] المُشْتَرَكِ بَيْنَ الإِنْسَانِ وَالفَرَسِ مَثَلاً؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا أَيْضاً فِي زَائِدٍ عَلَيْهِ كَـ: «النَّامِي»، وَ: «الحَسَّاسِ».

نَعَمْ؛ يَكُونُ الجِسْمُ قَرِيباً لِلْحَجَرِ؛ لِأَنَّهُ تَمَامُ المُشْتَرَكِ بَيْنَ مَاهِيَّةِ الحَجَرِ وَبَيْنَ كُلِّ مَاهِيَّةٍ تُشَارِكُهَا فِي الجِسْمِيَّةِ، وَلَا مَحْذُورَ فِي اتِّصَافِهِ بِالقُرْبِ مِنْ شَيْءٍ وَالبُعْدِ مِنْ شَيْءٍ آخَرَ؛ لِأَنَّ القُرْبَ وَالبُعْدَ نِسْبِيَّانِ، فَصَحَّ اتِّصَافُ الجِنْسِ الوَاحِدِ بِهِمَا بِاعْتِبَارِ نِسْبَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ.

ثُمَّ البَعِيدُ: إِمَّا بِمَرْتَبَةٍ كَـ: «النَّامِي» بِالنِّسْبَةِ لِـ «الإِنْسَانِ»، أَوْ بِمَرْتَبَتَيْنِ كَـ: «الجِسْمِ» لِـ «الإِنْسَانِ» أَيْضاً، أَوْ بِأَكْثَرَ كَـ: «الجَوْهَرِ» لَهُ.

وَقَدْ تَبَيَّنَ: أَنَّ هَذِهِ القِسْمَةَ ثُنَائِيَّةٌ، وَذَلِكَ هُوَ المَعْرُوفُ عِنْدَهُمْ، وَالنَّاظِمُ جَعَلَهَا ثُلَاثِيَّةً

قصَارة

قوله: (كَـ: «الجِسْمِ» بِاعْتِبَارِ مَاهِيَّةِ... إلخ) الجسم عند أهل السُّنَّة هو: «المتحيِّز القابل للقسمة، ولو في جهةٍ واحدةٍ»، وقالتِ المعتزلة: «هو: الطَّويل العريض العميق».

قوله: (لِاشْتِرَاكِهِمَا أَيْضاً فِي زَائِدٍ عَلَيْهِ) أي: أخصَّ منه.

قوله: (فَصَحَّ اتِّصَافُ الجِنْسِ الوَاحِدِ بِهِمَا... إلخ) مثلاً الجسم قريبٌ مِنَ الحجر، والماء بعيدٌ مِنَ النَّبات بمرتبةٍ، ومِنَ الإنسان بمرتبتين، والنَّامي قريبٌ مِنَ النَّبات بعيدٌ مِنَ الإنسان بمرتبةٍ واحدةٍ.

قوله: (كَـ: «الجَوْهَرِ» لَهُ) **الجوهر لغةً**: «الأصل»؛ لأنَّه أصل المركَّبات، ومِن أجل ذلك امتنع إطلاقُهُ على الباري تعالى؛ لأنَّه ليس بأصلٍ لغيره، حتَّى يكون جزءاً له.

واصطلاحاً: «ما قام بنفسه».

---

(١) في (أ): زيادة «فِيْهِ».

(٢) «فَإِنَّهُ» زيادة من (ج).

حَيْثُ قَالَ: «جِنْسٌ قَرِيبٌ، أَوْ بَعِيدٌ، أَوْ وَسَطٌ»، وَلَعَلَّ مُرَادَهُ بِـ «الوَسَطِ»: بَعْضُ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ البَعِيدُ فِي القِسْمَةِ المَذْكُورَةِ، وَذَلِكَ بِأَنْ يُحْمَلَ:

- البَعِيدُ عَلَى: مَا لَيْسَ فَوْقَهُ تَمَامُ مُشْتَرَكٍ؛ كَـ: «الجَوْهَرِ» لِـ «الإِنْسَانِ».
- وَالقَرِيبُ عَلَى: مَا لَيْسَ تَحْتَهُ تَمَامُ مُشْتَرَكٍ؛ كَـ: «الحَيَوَانِ» لَهُ.
- وَالوَسَطُ عَلَى: مَا فَوْقَهُ تَمَامُ مُشْتَرَكٍ وَتَحْتَهُ تَمَامُ مُشْتَرَكٍ كَـ: «النَّامِي» لَهُ، فَإِنَّ تَحْتَهُ الحَيَوَانُ وَفَوْقَهُ الجِسْمُ وَالجَوْهَرُ.

وَهَذَا خِلَافُ المَعْرُوفِ، عَلَى أَنَّ مَا جَعَلَهُ وَسَطاً إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ لِلإِنْسَانِ وَالفَرَسِ وَنَحْوِهِمَا، وَهُوَ قَرِيبٌ بِالنِّسْبَةِ لِلنَّبَاتِ مَثَلاً كَمَا تَقَدَّمَ.

تَنْبِيهٌ:

كَمَا يَنْقَسِمُ الجِنْسُ إِلَى: قَرِيبٍ وَبَعِيدٍ، كَذَلِكَ الفَصْلُ أَيْضاً:

- يَكُونُ قَرِيباً، وَهُوَ فَصْلُ النَّوْعِ عَنْ جِنْسِهِ القَرِيبِ كَـ: «النَّاطِقِ» لِـ «الإِنْسَانِ».

قصَارة

قوله: (عَلَى أَنَّ مَا جَعَلَهُ) لا حاجة إلى هذه العلاوة؛ لأنَّ هذه أمور نسبيَّة، وقيد الحيثيَّة معتبرٌ فيها، وإن حذف لفظاً، فيقال في الجنس مثلاً: «هو: الكلِّيُّ الصَّادق على كثيرين مختلفين بالحقيقة، مِن حيث هو كذلك»؛ لأنَّ الأمور الإضافيَّة تختلف بحسب الاعتبار، فليس الجنس جنساً إلَّا بالقياس لنوعه، وليس النَّوع نوعاً إلَّا بالقياس إلى جنسه، فالجنسُ يكون فصلاً ونوعاً وخاصَّةً وعرضاً عامًّا كما تقدَّم التَّنبيه عليه في البيت قبل هذا، فلا يُعترض على النَّاظم مِن هذه الحيثيَّة، وإنَّما الاعتراض عليه مِن حيث إنَّه جعل القسمة ثلاثيَّة، مع أنَّ المعروف أنَّها ثنائيَّة؛ إذ هو المناسب للتَّعريف؛ لأنَّ التَّعريف: إمَّا تامٌّ أو ناقصٌ، فالقريبُ يكون مع التَّامِّ والبعيد بمرتبة أو أكثر مع النَّاقص، فأيُّ فائدةٍ لعدِّها ثلاثةً، مع أنَّ مقصود التَّقسيم ينحصرُ في قسمين.

قوله: (فَصْلُ النَّوْعِ) أي: الفصل المميِّز للنَّوع عن مشاركه في الجنس القريب.

قوله: (كَـ: «النَّاطِقِ» لِـ «الإِنْسَانِ») أي: كالنَّاطق الفاصل لماهيَّة الإنسان عن مشاركها في جنسها القريب الَّذي هو الحَيَوَان، فإنَّ «النَّاطق» فصلُ النَّوع؛ أي: بينه عن مشاركه في جنسه القريب الَّذي هو الحَيَوان الشَّامل للإنسان وغيره.

ـ وَيَكُونُ بَعِيداً، وَهُوَ فَصْلُ الجِنْسِ كَـ: «الحَسَّاسِ» لِـ «الحَيَوَانِ».

هَذِهِ طَرِيقَةُ الكَاتِبِيِّ، وَالمَعْرُوفُ لِغَيْرِهِ: أَنَّ الفَصْلَ القَرِيبَ هُوَ تَمَامُ المُمَيِّزِ كَـ: «النَّاطِقِ» لِـ «الإِنْسَانِ»، وَالبَعِيدَ هُوَ: جُزْءُ تَمَامِ المُمَيِّزِ؛ كَمَا لَوْ قَدَّرْتَ أَنَّ «النَّاطِقَ» مُرَكَّبٌ مِنْ جِنْسٍ وَفَصْلٍ، فَيَكُونُ فَصْلُ «النَّاطِقِ» قَرِيباً لَهُ، وَبَعِيداً عَنِ «الإِنْسَانِ»، ....

قصَارة

قوله: (كَـ: «الحَسَّاسِ» لِـ «الحَيَوَانِ») أي: كالحسَّاس الفاصل لماهيَّة الإنسان عن مشاركها في جنسها البعيد الَّذي هو النَّامي، فإنَّ الحسَّاس فصل ماهيَّة «الإنسان» عن مشاركها في جنسها البعيد الَّذي هو «النَّامي» الشَّاملُ للحيوان والنَّبات، وهو بعيدٌ مِنَ الإنسان؛ لأنَّه فصلُ جنسه، ولا يحصل به التَّمييز التَّامُّ للماهيَّة، لكنَّه يميِّزها عمَّا لا يشاركها فيه كتمييز الإنسان بالإحساس مثلاً عنِ الشَّجر والحجر ونحوهما، لا عنِ الفرس والطَّائر.

قوله: (هَذِهِ طَرِيقَةُ الكَاتِبِيِّ) أي: صاحب «الشَّمسية»، وتبعه عليها سعد الدِّين في «التَّهذيب»، وهي الصَّواب كما يأتي.

قوله: (كَمَا لَوْ قَدَّرْتَ أَنَّ «النَّاطِقَ» مُرَكَّبٌ مِنْ جِنْسٍ وَفَصْلٍ) أي: كالعاقل والمتفكِّر، وفيه نظرٌ؛ إذ لا يمكن أن يكون للفصل جنسٌ؛ إذ لو كان للفصل جنسٌ، لكان ذلك الجنس جزءاً مِنَ الفصل، ولا شيء مِن أجزاء الجنس بداخلٍ في الفصل، وإلَّا لم يكن المجموعُ فصلاً، بل يكون الفصل في الحقيقة الجزء الأخير.

وأيضاً: بتقدير النَّاطق مركَّباً مِن جنسٍ وفصلٍ، يصير نوعاً؛ والفرض أنَّه فصلٌ، والمعروف لهم في هذه المسألة أنَّ المقسم إلى القريب والبعيد فصل الوجود، لا فصل الجنس، وفصلُ الوجود هو أحدُ جزأي الحقيقة المركَّبة مِن أمرين متساويين، فكلٌّ مِنَ الجزأين فصل الوجود؛ لأنَّه ميَّزها عمَّا يشاركها في الوجود، وهذا بناء على جواز تركيب الماهيَّة مِن أمرين متساويين، كما إذا فرضنا أنَّ الإنسان تركَّب مِن متساويين: النَّاطق والضَّاحك؛ إذ لا شكَّ في مساواتهما للإنسان، وكلاهما مساوٍ للآخر، لا أعمَّ ولا أخصَّ، فكلاهما فصلٌ قريبٌ له.

فإن فرضنا: أنَّ النَّاطق تركَّب مِن متساويين العاقل والمتفكِّر، وتركَّب المتفكِّر أيضاً مِنَ الذَّكيِّ والمتفطِّن، فيكون المتفطِّن فصلاً قريباً للمتفكِّر، وفصل فصل للنَّاطق بعيداً بمرتبة، وفصل فصل فصل للإنسان بعيداً بمرتبتين، والمتفكِّر قريباً للنَّاطق بعيداً مِنَ الإنسان بمرتبة، والنَّاطق قريباً لا غير، وبتعدُّد الإضافة تُزادُ مراتب البعد، ولا بدَّ أن تنتهي إلى تمام المميِّز في بعض الفصول؛ لئلَّا يتسلسل.

وَكَذَا لَوْ قَدَّرْتَ أَنَّ الفَصْلَ المُقَدَّرَ لِـ «النَّاطِقِ» مُرَكَّبٌ مِنْ جِنْسٍ وَفَصْلٍ أَيْضاً، فَيَكُونُ فَصْلُ فَصْلِ النَّاطِقِ بَعِيداً عَنِ «الإِنْسَانِ» بِمَرْتَبَتَيْنِ، وَعَنِ «النَّاطِقِ» بِمَرْتَبَةٍ، . . . وَهَكَذَا، وَهَذِهِ أُمُورٌ تَقْدِيرِيَّةٌ لَا يُعْرَفُ لَهَا تَحَقُّقٌ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢) ـ **التَّقْسِيمُ الثَّانِي لِلجِنْسِ**: أَنَّهُمْ ذَكَرُوا لَهُ أَرْبَعَ مَرَاتِبَ: عَالٍ، وَسَافِلٍ، وَمُتَوَسِّطٍ، وَمُنْفَرِدٍ.

١ ـ **فَالجِنْسُ العَالِي** هُوَ: الَّذِي لَا جِنْسَ فَوْقَهُ، وَتَحْتَهُ الأَجْنَاسُ، وَيُسَمَّى: «جِنْسَ

قصَارة

قوله: (وَكَذَا لَوْ قَدَّرْتَ) فيه نظرٌ؛ إذ لا يمكن أن يكون للفصل جنسٌ كما تقدَّم.

قوله: (وَهَذِهِ أُمُورٌ تَقْدِيرِيَّةٌ. . . إلخ) أي: لأنَّ الفصل المميِّز في الوجود ليس محقَّق الوجود، بل هو مبنيٌّ على احتمال يذكر، ولأجل ذلك عدل الكاتبيُّ عن هذا الاصطلاح إلى الأوَّل، وجعل التَّقسيم في فصل الجنس الَّذي هو موجودٌ قطعاً، وهو ما يفصل الشَّيء عن جنسٍ؛ سواءٌ كان المفصول به جنساً أو نوعاً، ولذا ينقسم إلى فصل النَّوع إن كان المفصول به نوعاً حقيقيًّا كـ: «النَّاطق»، وفصل جنس إن كان المفصول به جنساً كـ: «الحسَّاس» بهذا الاعتبار.

والَّذي غرَّ هذا الشَّارح حتَّى جعل للفصل جنساً ظاهرُ كلام السَّنوسيِّ، مع أنَّه إن حمل كلام السَّنوسيِّ على ذلك لا يلتئم كلامه، كما يُعلم بالوقوف عليه.

تنبيهٌ:

إذا نُسِب الفصل إلى ما يميِّزه فهو مقوِّمٌ له، أو إلى ما ميِّز عنه فهو مقسمٌ؛ مثلاً: «النَّاطق» فصلٌ ميِّز «الإنسان» عنِ «الحيوان» المشترك بينه وبين غيره، فالنَّاطق مقوِّمٌ للإنسان؛ أي: داخلٌ في قوامه؛ أي: حقيقته؛ لأنَّه جزؤها الَّذي تقوَّمت به؛ أي: تركَّبت منه، وهو ـ أعني: «النَّاطق» ـ مقسمٌ للحَيَوان؛ أي: محصِّل لقسم منه؛ لأنَّه محصل للإنسان، وهو قسمٌ مِنَ الحَيَوان، فالجنسُ العالي يجب أن يكون له فصلٌ يقسمه؛ ضرورة أنَّ تحته الأنواع الإضافيَّة والحقيقيَّة، ولا يجوز أن يكون له فصلٌ يقوِّمه؛ إذ لا جنس فوقه.

والنَّوعُ السَّافل يجب أن يكون له فصلٌ يقوِّمه؛ ضرورةَ اندراجه تحت جنس، ولا يجوز أن يكون له فصلٌ يقسمه؛ ضرورة أنَّه لا نوع تحته، والمتوسِّط مِنَ الأنواع والأجناس يجب أن يكون له فصل مقوِّمٌ وفصل مقسم.

الأَجْنَاسِ» [ج/ ١٤] كَـ: «الجَوْهَرِ»، فَإِنَّهُ لَا جِنْسَ فَوْقَهُ وَتَحْتَهُ أَجْنَاسٌ كَـ: «الجِسْمِ»، وَ: «النَّامِي»، وَ: «الحَيَوَانِ».

وَأَمَّا «الحَادِثُ» وَ: «المَوْجُودُ» وَ: «الشَّيْءُ»، فَإِنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ أَعَمَّ مِنَ «الجَوْهَرِ»، لَكِنْ لَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهَا بِجِنْسٍ لَهُ؛ لِخُرُوجِهَا عَنِ مَاهِيَّتِهِ[1]، وَقَدْ عَدُّوهَا مِنْ لَوَازِمِ الوُجُودِ لَا المَاهِيَّةِ، فَهِيَ كُلُّهَا مِنَ العَرَضِيَّاتِ، فَلِذَا لَمْ يَذْكُرُوهَا، وَقَدْ صَرَّحَ الغَزَالِيُّ فِي كُتُبِهِ بِأَنَّ الوُجُودَ لَا يَصِحُّ كَوْنُهُ مِنَ الذَّاتِيَّاتِ، فَلَا يَكُونُ مِنَ الأَجْنَاسِ العَالِيَةِ قَائِلاً: لِأَنَّ الحَقِيقَةَ تُتَصَوَّرُ بِدُونِهِ؛ أَيْ: فَلِذَا لَمْ يَعُدُّوهُ، لَا لِمَا[2] قِيلَ مِنْ أَنَّهُمْ تَرَكُوهُ تَأَدُّباً؛ لِأَنَّهُ يَشْمَلُ وَاجِبَ الوُجُودِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُقَالُ إِلَّا لَوْ صَحَّ كَوْنُهُ جِنْساً، وَهُوَ لَا يَصِحُّ.

٢ ـ وَالجِنْسُ السَّافِلُ هُوَ: الَّذِي لَا جِنْسَ تَحْتَهُ كَـ: «الحَيَوَانِ»، فَإِنَّهُ لَا جِنْسَ تَحْتَهُ، وَإِنَّمَا تَحْتَهُ الأَنْوَاعُ كَـ: «الإِنْسَانِ» وَ: «الفَرَسِ»، وَفَوْقَهُ الأَجْنَاسُ.

٣ ـ وَالجِنْسُ المُتَوَسِّطُ هُوَ: الَّذِي فَوْقَهُ جِنْسٌ وَتَحْتَهُ جِنْسٌ كَـ: «الجِسْمِ» فَوْقَهُ «الجَوْهَرُ»، وَتَحْتَهُ «الحَيَوَانُ».

٤ ـ وَالمُنْفَرِدُ هُوَ: الَّذِي لَا جِنْسَ فَوْقَهُ وَلَا جِنْسَ تَحْتَهُ؛ ....

قصَارة

قوله: (كَـ: «الجَوْهَرِ») أي: الفرد، وهو كما قال السُّبكيُّ: الجزء الَّذي لا يتجزَّأ؛ أي: لا ينقسم لا طولاً ولا عرضاً، لا فعلاً ولا وهماً ولا فرضاً، ولا يُرى عادة إلَّا بانضمام غيره إليه.

ومثَّله بعضهم تقريباً للفهم بما يُرى في كوَّة مقابلة للشَّمس مِنَ الهباء.

قوله: (لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُقَالُ إِلَّا لَوْ صَحَّ كَوْنُهُ جِنْساً) ظاهِرُهُ: أنَّه على تقدير صحَّة كونه جنساً، يشمل: واجب الوجود، وليس الأمر كذلك؛ إذ لا يتأتَّى ذلك إلَّا لو كان يطلق على واجب الوجود أنَّه جنسٌ؛ إذِ الجنسُ العالي أفرادُهُ أجناس، ولا يجوز في واجب الوجود أن يُقال له: جنسٌ؛ لأنَّه لو كان له جنسٌ، لكان له فصلٌ، ولو كان له فصلٌ لكان مركَّباً مِن جنسٍ وفصلٍ، والتَّركيبُ محالٌ، فتأمَّل.

قوله: (وَالمُنْفَرِدُ... إلخ) اعترض بعضُهم ذكر هذا القسم، وقال: الصَّوابُ إسقاطه؛ لأنَّه لا نسبة بينه وبين غيره بعمومٍ ولا خصوصٍ، والكلامُ في بيان المراتب، والمنفردُ ليس واقعاً في سلسلة التَّرتيب.

(١) في الطبعة الأميرية: «الماهيَّة» بدلاً من «ماهيَّته».

(٢) في (أ): «كَمَا» بدلاً من «لِمَا».

وَمِثَالُهُ مُتَعَذِّرٌ.

قصارة

وبيانُ ذلك أنَّ الجنس إمَّا أعمُّ الأجناس وهو العالي، ويسمَّى: «جنس الأجناس»، وإمَّا أخصُّ وهو السَّافل ولا يسمَّى: «جنس الأجناس»، خلافاً لقدورة، وإمَّا أعمُّ مِن بعضٍ وأخصُّ مِن بعضٍ، وهو المتوسِّط، أو مباينٌ للكلِّ، وهو المنفرد، فقدِ اتَّضح أنَّه لا نسبة بينه وبين غيره.

وقد يجاب: بأنَّهم إنَّما ذكروه نظراً إلى أنَّ التَّرتيب فيه باعتبار النَّفي، فتأمَّله.

ومثل ما ورد هنا يَرِدُ في النَّوع المنفرد.

قوله: (وَمِثَالُهُ مُتَعَذِّرٌ) أي: على مذهب أهل الحقِّ؛ لأنَّ الأجناس العشرة الَّتي ظفرت بها الفلاسفة كلُّها تحتها جنسٌ، وغيرُها لم يقم دليلٌ على وجوده ولا على عدمه، وتسمَّى هذه الأجناس عندهم: «المقولات العشرة»، وقد أشار لها بعض الفضلاء بقوله:

زَيْدٌ الطَّوِيلُ الأَزْرَقُ ابْنُ مَالِكِ ... بِبَيْتِهِ بِالأَمْسِ كَانَ مُتَّكِي
بِيَدِهِ سَيْفٌ لَوَاهُ فَالْتَوَى ... فَهَذِهِ عَشْرُ مَقُولاَتٍ حَوَى

«زيد»: أشار به إلى الجوهر، وهو ماهيَّة إذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع، فخرج: العَرَضُ؛ لأنَّه موجودٌ في موضوعٍ؛ أي: موصوفٍ.

«الطَّويل»: الكمُّ، وهو عندهم عَرَضٌ يقبلُ القسمة لذته، وهو: إمَّا متَّصلٌ، أو منفصلٌ.

«الأزرق»: الصِّفة، وهي الكيف، وهو عَرَضٌ لا يقبل القسمة لذاته، ولا يتوقَّف تعقُّله على تعقُّل غيره، فخرج بالقيد الأوَّل: الكمُّ، وبالثَّاني: الأعراض السَّبعة الباقية؛ لأنَّها نسبيَّات.

«ابن مالك»: الإضافة، وهي النِّسبة المتكرِّرة كالأبوَّة والبنوَّة والفوقيَّة والتَّحتيَّة، وحاصلُهَا: أنَّها هيئة لا تُعقل ماهيَّتها إلَّا بالقياس إلى تعقُّل ماهيَّةٍ أخرى، تكون تلك الهيئة أيضاً معقولةً بالقياس إلى تعقُّل الهيئة الأولى.

«ببيته»: الأين، وهو: حصول الشَّيء في مكانٍ، وهو المعبَّر عنه بالكون، وعبَّر الحكماء عنه بـ «الأين»؛ لأنَّه يقع في جواب: «أين كذا؟».

«بالأمس»: المتى، وهو: حصول الشَّيء في زمانٍ، وسمُّوه بذلك؛ لوقوعه في جواب متى.

«كان متكئ»: الوضع، وهو: هيئة تعرض للجسم باعتبار حصول نسبة بين أجزائه، وحصول نسبة بين تلك الأجزاء والأمور الخارجيَّة عنها كـ: القيام والقعود والانتكاس والانبطاح والإقعاء.

وَقَدْ مُثِّلَ لَهُ بِمَا يُسَمَّى: «عَقْلاً» عِنْدَ الفَلَاسِفَةِ، وَهُوَ مُجَرَّدٌ [أ/ ٢٢]؛ أَيْ: لَيْسَ مُتَحَيِّزاً وَلَا قَائِماً بِمُتَحَيِّزٍ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ جِنْسٌ عِنْدَهُمْ، وَأَفْرَادُهُ [ب/ ٢١] أَنْوَاعٌ تَحْتَهُ تَخْتَلِفُ بِالفُصُولِ، وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهُ نَوْعاً، وَأَفْرَادُهُ أَشْخَاصٌ تَخْتَلِفُ بِالعَوَارِضِ، وَهَذَا بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ دَاخِلاً عِنْدَهُمْ تَحْتَ جِنْسِ الجَوْهَرِ، وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهُ دَاخِلاً تَحْتَهُ، فَيَكُونُ نَوْعاً إِضَافِيًّا، أَوْ جِنْساً إِضَافِيًّا، وَلَا يَصِحُّ حَمْلُ كَلَامِ النَّاظِمِ عَلَى هَذَا التَّقْسِيمِ، وَقَدْ غَلَطَ مَنْ حَمَلَهُ عَلَيْهِ، وَفَسَّرَ القَرِيبَ بِالسَّافِلِ، وَالبَعِيدَ بِالعَالِي، ....

قصَارة

«بيده»: الملك، وهو: هيئة تعرض للجسم باعتبار ما يحيط به أو بعضه، وينتقل بانتقاله كالتَّقمُّص والتَّعمُّم والتَّختُّم، فإنِ انتقل بانتقاله، ولم يحط كوضع القميص على الرَّأس، أو أحاط ولم ينتقل كالحال في الخيمة، فليس بملك.

«لواه»: الفعل، وهو: تأثيرُ الشَّيء في غير ما دام يؤثِّر كالمسخن ما دام يسخن.

«فالتوى»: الانفعال، وهو: تأثير الشَّيء عن غيره ما دام يتأثَّر؛ كـ: المسخن ما دام يتسخن، أمَّا السُّخونة والبرودة عقب التَّسخين والتَّبريد، فهما غير الانفعال؛ لبقائهما بعد، ولذلك وقع التَّقييد بـ «ما دام»، وإنَّما هما مِن مقولات الكيف، وهذه التَّعاريف كلُّها رسومٌ ناقصةٌ؛ إذ لا يُتصوَّر لها جنسٌ، كيف وهي العالية، ولم يدَّع الحكماء للحصر في هذه العشرة برهاناً، وإنَّما عمدتهم فيه الاستقراء، وهو مبنيٌّ على أنَّ الوجود ليس بجنس، كما هو الحقُّ.

قوله: (بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ جِنْسٌ عِنْدَهُمْ) فيه إشعارٌ بأنَّ في المسألة عندهم خلافاً.

وبيانُهُ: أنَّ الفلاسفة ـ قبَّحهم الله تعالى ـ اختلفوا أوَّلاً في العقل؛ هل هو داخلٌ تحت جنس أم لا؟ وعلى أنَّه ليس داخلاً فهل أفراده كأفراد الحيَوان؛ أي: مختلفة بالحقيقة، فيكون هو جنساً منفرداً أفراده تختلف بالفصول، أو كأفراد الإنسان؛ أي: متَّفقة بالحقيقة، فيكون هو نوعاً منفرداً أفراده تختلف بالخواصِّ؟

والتَّمثيلُ به هنا على القول الأوَّل، ومثَّل به فيما يأتي؛ بناءً على القول الثَّاني، وهذا كلُّه مبنيٌّ على أنَّه ليس بداخلٍ تحت جنسٍ، كما صرَّح بذلك الشَّارح، أمَّا على القول بأنَّه داخلٌ تحت جنسٍ، فقالوا: إنَّ الجوهر وهو ماهيَّةٌ إذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع كما مرَّ يدخل تحته خمسة أنواع؛ لأنَّه إمَّا حالٌّ ويسمَّى: «الصُّورة»، كالصُّورة الإنسانيَّة الواردة على النُّطفة، والرَّماديَّة الواردة على الحطب، فيذهب اسم النُّطفة والحطب ومسمَّياهما، وبذلك لا تلتبس

وَقَدْ عَلِمْتَ المُغَايَرَةَ بَيْنَهُمَا مَفْهُوماً وَمَصْدُوقاً.

قضَارة

بالعرض؛ لأنَّ العَرَض إنَّما يذهب معه الاسم كـ: ثوب أبيض وردت عليه الحمرة أو بالعكس، فمسمَّى الثَّوب باقٍ ووصفه ذهب.

وإمَّا محلٌّ وهو الهَيُولى كالنُّطفة فيما تقدَّم، فالهَيُولى غير الموضوع؛ لأنَّ الموضوع لا يتغيَّر بما يرد عليه، وإمَّا مركَّبٌ منهما؛ أي: مِنَ الحال والمحلِّ، وهو الجسم كالسَّرير، فإنَّ صورته التَّأليف وهيولاه الخشب والمسامير، وهي المادة، أو لا حالٌ ولا محلٌّ وهو المجرَّد، وفيه قسمان؛ لأنَّه إمَّا أن يتعلَّق بالبدن تعلُّق التَّدبير والتَّصريف وهو النَّفس، أو لا يتعلَّق به وهو العقل، فالعقلُ على قولهم جوهرٌ مجرَّدٌ عنِ المادَّة وعلائقها، وليس في حيِّز، وقالوا ـ لعنهم الله تعالى ـ: إنَّ صانعَ هذا العالم فاعلٌ بالتَّعليل تعالى الله عن قولهم علوًّا كبيراً، وسمُّوه: «عقلاً»، وهو العقل الأكبر عندهم، وسمُّوه بـ «العقل»؛ لأنَّه يدبِّر الأشياء، ثمَّ قالوا: لا يصدر عنه إلَّا أربعة أمورٍ: نفس الفلك، وصورة له، ومادَّة له، وعقل.

ثمَّ هذا العقل الثَّاني يصدر عنه أربعة أخرى أيضاً كالأوَّل، وهكذا الثَّالث إلى أن ينتهي ذلك إلى العاشر، ويسمُّونه ـ أيِ: العاشر ـ: «العقل الفعَّال» أو: «الفيَّاض»؛ لأنَّه يفيض في زعمهم على العالَم السُّفليِّ [الكون و] الفساد؛ أيِ: التَّغيُّر ـ لعنهم الله تعالى وأخزاهم ـ، فهذه العقول العشرة هي المرادة بأفراد العقل.

والحاصلُ: أنَّ هذا التَّقسيم مبنيٌّ على القول بأنَّ العقل داخلٌ تحت جنس كما قرَّرنا، وأمَّا على القول الآخر فالجوهر منقسمٌ إلى الثَّلاثة الأُوَل فقط مِنَ الأقسام الخمسة المتقدِّمة، وبه تعلم ما وقع لقدورة تبعاً لـ «نسج الحلل» مِن أنَّ الجنس عندهم هو الهَيُولى والصُّورة كالجوهر، مع أنَّهما قسمان مِن أقسام الجوهر، فيكونان مباينين على كِلا المذهبين، والحقُّ عند أهل السُّنَّة رضي الله تعالى عنهم أنَّ الجوهر إن لم يقبل القِسمة فهو الفردُ، وإلَّا فهو الجسم، وأنكروا ما عدا ذلك.

قوله: (وَقَدْ عَلِمْتَ المُغَايَرَةَ بَيْنَهُمَا مَفْهُوماً وَمَصْدُوقاً) أمَّا المغايرةُ في المفهوم: فلأنَّ الجنس القريب على الأوَّل هو تمام المشترك بين الماهيَّة وبين كلِّ ماهيَّة تشاركها فيه، والسَّافلُ هو الَّذي لا جنس تحته وفوقه جنس.

وأمَّا مصدوقاً: فالجسمُ النَّامي فإنَّه على التَّقسيم الأوَّل جنسٌ قريبٌ بالنِّسبة إلى النَّبات؛ لأنَّه تمام المشترك بينه وبين كلِّ ما يشاركه فيه بخلافه على الثَّاني، فهو جنسٌ وسط؛ لأنَّ فوقه جنسٌ وهو الجسم المطلق، وتحته جنسٌ وهو الحيوان.

تَنْبِيهٌ:

كَمَا أَنَّ الجِنْسَ لَهُ مَرَاتِبُ أَرْبَعٌ، **كَذَلِكَ النَّوْعُ الإِضَافِيُّ لَهُ مَرَاتِبُ أَرْبَعٌ:**

١ ـ **فَالنَّوْعُ السَّافِلُ** هُوَ: الَّذِي لَا نَوْعَ تَحْتَهُ، وَيُسَمَّى: «نَوْعَ الأَنْوَاعِ»؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الأَنْوَاعِ الإِضَافِيَّةِ الَّتِي فَوْقَهُ كَـ: «الإِنْسَانِ».

٢ ـ **وَالنَّوْعُ العَالِي** هُوَ: الَّذِي لَا نَوْعٌ إِضَافِيٌّ فَوْقَهُ كَـ: «الجِسْمِ»، فَإِنَّهُ لَيْسَ فَوْقَهُ إِلَّا الجِنْسَ العَالِي، وَهُوَ «الجَوْهَرُ».

٣ ـ **وَالنَّوْعُ المُتَوَسِّطُ** هُوَ: الَّذِي فَوْقَهُ نَوْعٌ وَتَحْتَهُ نَوْعٌ كَـ: «الحَيَوَانِ» فَوْقَهُ «الجِسْمُ»، وَتَحْتَهُ «الإِنْسَانُ».

٤ ـ **وَالنَّوْعُ المُنْفَرِدُ** هُوَ: الَّذِي لَا نَوْعَ فَوْقَهُ، وَلَا نَوْعَ تَحْتَهُ، وَمِثَالُهُ أَيْضاً مُتَعَذِّرٌ؛ إِلَّا أَنَّهُ مُثِّلَ لَهُ بِالعَقْلِ عِنْدَ الفَلَاسِفَةِ، عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ مِنْهُمْ: «إِنَّهُ نَوْعٌ، وَإِنَّهُ مُنْدَرِجٌ تَحْتَ الجَوْهَرِ» كَمَا مَرَّ، وَكَوْنُهُ لَا نَوْعَ فَوْقَهُ لَا يُنَافِي أَنَّ الجِنْسَ فَوْقَهُ، فَبَطَلَ اعْتِرَاضُ مَنِ اعْتَرَضَ عَلَى المُمَثِّلَيْنِ بِهِ، وَهَوَّلَ فِي ذَلِكَ بِأَنَّ جَعْلَهُ مِنْ أَقْسَامِ الإِضَافِيِّ يَسْتَلْزِمُ تَرْكِيبَهُ؛ لِانْدِرَاجِهِ تَحْتَ جِنْسٍ حَتْماً، مَعَ أَنَّ المُنْفَرِدَ[1] غَيْرُ مُرَكَّبٍ.

✿ ✿ ✿

قصَارة

قوله: (النَّوْعُ الإِضَافِيُّ) قال بعضهم: الصَّوابُ إسقاط هذا الوصف؛ لأنَّ الأربع مراتب إنَّما هي لمطلق النَّوع؛ إذِ النَّوع المنفرد ليس بإضافيٍّ، وهم جعلوه مِنَ الإضافيِّ، وقد تبع الشَّارح فيه الهلاليَّ التَّابع للسَّنوسيِّ التَّابع للخونجيِّ، وقد اعترض هذه العبارة ابن مرزوق بما ذكرنا.

وإنَّما قيَّدوا النَّوع بـ «الإضافيِّ»؛ لأنَّ الأنواع الحقيقيَّة يستحيل أن تترتَّب؛ لأنَّ النَّوع الحقيقيَّ لا يكون نوع آخر فوقه حقيقي، وإلَّا لكان النَّوع الحقيقيُّ جنساً بخلاف الأنواع الإضافيَّة، فيجوز أن يكون نوعٌ إضافيٌّ فوقه نوعٌ آخر إضافيٌّ؛ إذ لا منع.

قوله: (وَإِنَّهُ مُنْدَرِجٌ تَحْتَ الجَوْهَرِ) أي: فيكون الجوهر جنساً له؛ يقال عليه وعلى غيره في جواب «ما هو؟»، وتكون العقول العشرة أفراداً له لا أنواعاً حتَّى يتحقَّق تحته نوعٌ آخر.

قوله: (فَبَطَلَ اعْتِرَاضُ مَنِ اعْتَرَضَ) المعترض هو الشَّيخ أبو مدين في «شرح السُّلم»، فإنَّه قال: في الكلام تناقضٌ، وبيدي نحو مِن عشرين مؤلَّفاً مِنَ الفنِّ، وما منها إلَّا وقع له هذا التَّناقض.

---

(١) في (أ): «المُفْرَدَ» بدلاً من «المُنْفَرِدَ».

. . . .

قصَّارة

وجوابُهُ ما أشار له الشَّارح تبعاً للهلاليّ رحمه الله تعالى، **وحاصلُهُ**: ليس المراد بـ «المنفرد» في هذا التَّقسيم: البسيط الَّذي لا تركيب فيه حتَّى يقتضي ذلك عدم اندراجه تحت جنسٍ، فلا يكون نوعاً إضافيًّا، بلِ المرادُ: ما لا نوع تحته ولا نوع فوقه إضافيٌّ، وإنَّما فوقه الجنس الَّذي أوجب كونه نوعاً إضافيًّا، وحينئذٍ فلا إشكال في صحَّة التَّمثيل به، لكن الاعتراض على المثال أمره خفيفٌ؛ لأنَّه لا يلزم مِن فساد المثال فسادُ الممثَّل له، ولذلك شاع على الألسنة: «الاعتراض على المثال ليس مِن دأب الرِّجال».

✿ ✿ ✿

(فَصْلٌ فِي بَيَانِ نِسْبَةِ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي)

(٣٣) وَنِسْبَةُ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي   خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلَا نُقْصَانِ:
(٣٤) تَوَاطُؤٌ، تَشَاكُكٌ، تَخَالُفُ،   وَالاشْتِرَاكُ، عَكْسُهُ التَّرَادُفُ

قَسَّمَ اللَّفْظَ ـ أَيِ: الكُلِّيَّ ـ إِلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ، **وَوَجْهُ الحَصْرِ فِيهَا أَنْ تَقُولَ**: **اللَّفْظُ** إِمَّا وَاحِدٌ أَوْ مُتَعَدِّدٌ، وَالمَعْنَى فِي كُلٍّ مِنْهُمَا: إِمَّا وَاحِدٌ أَوْ مُتَعَدِّدٌ؛ فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ، وَالقِسْمُ الأَوَّلُ مِنْهَا وَهُوَ لَفْظٌ وَاحِدٌ لِمَعْنًى وَاحِدٍ قِسْمَانِ: مُتَوَاطِئٌ وَمُشَكِّكٌ، وَبِذَلِكَ كَانَتْ خَمْسَةَ أَقْسَامٍ.

فَالمُتَوَاطِئُ هُوَ: «الكُلِّيُّ الَّذِي تَسَاوَتْ فِي مَعْنَاهُ أَفْرَادُهُ الخَارِجِيَّةُ» كَـ: «الإِنْسَانِ»، فَإِنَّ أَفْرَادَهُ كَـ: زَيْدٍ وَعَمْرٍو مُتَسَاوِيَةٌ فِي الإِنْسَانِيَّةِ، وَلَيْسَ بَعْضُهَا أَوْلَى مِنْ بَعْضٍ بِهَا،

قصَّارة

فصلٌ في نسبة الألفاظ للمعاني

قول النَّاظم: (وَنِسْبَةُ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي) ظاهر إطلاقه يقتضي أنَّ هذه النِّسب تأتي في الفعل، وهو كذلك؛ فالمتواطئ كـ: «ذهب»، والمشكِّك كـ: «وجد»، والمتباين كـ: «قام، وقعد»، والمترادف كـ: «جلس، وقعد»، والمشترك كـ: «عسعس» لـ: «أقبل وأدبر».

ويقتضي أنَّ هذه النِّسب تكون في المفرد وفي المركَّب، مع أنَّه لم يأت في المركَّب إلَّا البعض، وهو الاشتراك، ومثَّله العقباني بـ: «أراق دمي»؛ لأنَّه يحتمل الإخبار برؤية القدم، أو بإراقة الدَّم، ومنه قول بعضهم:

إِلَى حَتْفِي مَشَى قَدَمِي   أَرَى قَدَمِي أَرَاقَ دَمِي

واعترض بأنَّ هذا في اللَّفظ، لا في الرَّقم، فصوابُ التَّمثيل: «دعاني»، فإنَّه يكون أمراً للاثنين، وإخباراً عن مفردٍ غائبٍ، وقدِ اجتمعا في قوله:

دَعَانِي مَنْ مَلَامِكُمَا سَفَاهَا   فَدَاعِي الشَّوْقِ قَبْلَكُمَا دَعَانِي

قوله: (وَلَيْسَ بَعْضُهَا أَوْلَى مِنْ بَعْضٍ) فإن قلت: يَرِدُ عليه أنَّ كثيراً مِن أفراد الإنسان أَوْلى بمعناه مِن بعضٍ؛ لشدَّة فطنته، وحدَّة فؤاده، واشتماله على لطائف هي أليق بناطقيَّته، وأبعد عن جانب غيره مِنَ الحيوانات؛ كما قيل:

أَوِ الذِّهْنِيَّةُ كَـ: «الشَّمْسِ»، فَإِنَّ أَفْرَادَهُ المُقَدَّرَةُ وَالفَرْدُ المَوْجُودُ مِنْهُ كُلُّهَا مُتَسَاوِيَةٌ فِي مَعْنَى الشَّمْسِ لَا يُدْرِكُ العَقْلُ رُجَحَاناً لِبَعْضٍ مِنْهَا عَلَى بَعْضٍ.

وَسُمِّيَ هَذَا: «مُتَوَاطِئاً»؛ لِأَنَّ التَّوَاطُؤَ لُغَةً: «التَّوَافُقُ»، وَأَفْرَادُهُ مُتَوَافِقَةٌ فِيهِ لَمْ تَخْتَلِفْ.

وَالمُشَكِّكُ هُوَ: «الكُلِّيُّ الَّذِي اخْتَلَفَتْ أَفْرَادُهُ فِيهِ بِأَنْ يَكُونَ وُجُودُهُ فِي بَعْضِهَا أَكْثَرَ» كَـ: «البَيَاضِ»، فَإِنَّهُ فِي الثَّلْجِ أَكْثَرُ مِنْهُ فِي العَاجِ، أَوْ يَكُونُ أَقْدَمَ أَوْ أَقْوَى كَـ: «الوُجُودِ»،

قصَارة

النَّاسُ كَالأَرْضِ وَمِنْهَا هُمُ ... مِنْ خَشِنِ الطَّبْعِ وَمِنْ لَيِّنِ
فَجَنْدَلٌ تُدْمَى بِهِ أَرْجُلُ ... وَإِثْمِدٌ يُجْعَلُ فِي الأَعْيُنِ

وأيضاً: فإنَّ لبعض أفراده تقدُّماً على البعض، فلا يكون متواطئاً.

فالجوابُ: أنَّ الاختلاف بتلك الأوصاف ليس راجعاً إلى نفس الحقيقة، بل هو مِن عوارض وجودها في ضمن أفرادها، وليس المراد الأوَّلويَّة أو الأقدميَّة أوِ الأشديَّة في الوجود، بل في الاتِّصاف بمفهوم اللَّفظ؛ بمعنى: أنَّ العقل إذا حاول مطابقة المفهوم لكثيرين وجد بعض الأفراد أوْلى بهذا المفهوم، أو أقدم، أو أشدُّ، وأفرادُ الإنسان ليست كذلك؛ لأنَّ مطابقة الإنسانيَّة لجميعها على السَّويَّة والتَّقدُّم إنَّما هو في وجودها، فافهم، نقله شيخنا سيِّديَّ الطَّيِّب.

قوله: (**بِأَنْ يَكُونَ وُجُودُهُ فِي بَعْضِهَا أَكْثَرَ**) معناه: أن يكون لفظٌ موضوعٌ لمعنى، وذلك المعنى موجودٌ في أفراده، وهو مختلفٌ فيها بأن يكون وجوده في بعضها أكثر مِن وجوده في الآخر، أو أشدَّ كـ: «النُّور»، فإنَّ لفظه موضوعٌ لمعنى وهو الشُّعاع، وذلك المعنى موجودٌ في السِّراج والشَّمس، لكن وجوده في الشَّمس أكثر، ونظيرُهُ: «البياض» الَّذي في مثال الشَّارح.

قوله: (**أَوْ أَقْوَى**) تبع فيه الهلاليَّ، والصَّوابُ: «أو أَوْلى»؛ إذِ الأقوى هو الأشدُّ والأكثر.

قوله: (**كَـ: «الوُجُودِ»**) أي: فإنَّه موجودٌ في واجب الوجود، وفي الممكن الوجود، لكنَّه في واجب الوجود قديمٌ، وفي الممكن حادثٌ، وقدِ اجتمع في لفظ «الوجود» ثلاثة أمورٍ كلُّها يحصل بها التَّشكيك، فإنَّه أقوى؛ لكون آثاره أقوى مِن آثار الممكنات، وأقدم، وأوْلى. اهـ.

قال الحفيد في «شرح التَّهذيب» ما نصُّه: وهنا بحثٌ، وهو أنَّهم جعلوا الأشديَّة باعتبار كثرة الآثار أو كمالها، والظَّاهرُ: أنَّ ذلك يوجد في المتواطئ كـ: «الإنسان»؛ إذ بعض أفراده كنبيِّنا محمَّدٍ ﷺ أكثر وأكمل بحسب الخواصِّ الإنسانيَّة كالإدراك وغيره. اهـ.

فَإِنَّهُ فِي الْقَدِيمِ أَقْوَى مِنْهُ فِي الْحَادِثِ وَأَسْبَقُ، وَهَذَا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ حَقِيقَةَ الْوُجُودِ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ وَاحِدَةٌ، وَالتَّحْقِيقُ تَبَايُنُهُمَا فِي الْحَقِيقَةِ، وَأَنَّ لَفْظَ «الْوُجُودِ» مِنْ قَبِيلِ الْمُشْتَرَكِ، لَا الْمُشَكِّكِ.

وَسُمِّيَ مَا تَفَاوَتَتْ أَفْرَادُهُ: «مُشَكِّكاً»؛ لِأَنَّهُ يُشَكِّكُ النَّاظِرُ فِيهِ؛ أَيْ: يُوقِعُهُ فِي الشَّكِّ، فَلَا يَدْرِ هَلْ أَفْرَادُهُ مُتَّحِدَةٌ[1] فِي الْحَقِيقَةِ فَيَكُونُ مُتَوَاطِئاً، أَوْ مُخْتَلِفَةٌ فِيهَا فَيَكُونُ مُشْتَرَكاً[2]، كَذَا قَالُوا؛ وَالتَّحْقِيقُ كَمَا عِنْدَ الشَّيْخِ الْيُوسِيِّ: أَنَّ الْمُشَكِّكَ لَا تَفَاوتَ بَيْنَ أَفْرَادِهِ فِي أَصْلِ الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا تَفَاوتَتْ بِالْعَوَارِضِ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْمُشَكِّكُ هُوَ مَا تَفَاوتَتْ أَفْرَادُهُ تَفَاوتاً بَيِّناً يُتَوَهَّمُ رُجُوعُهُ لِلْحَقِيقَةِ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَ التَّحْقِيقِ رَاجِعاً [أ/ ٢٣] لِلْعَوَارِضِ.

الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ الْأَرْبَعَةِ: مُقَابِلُ الْأَوَّلِ؛ أَيْ: لَفْظٌ مُتَعَدِّدٌ لِمَعْنًى مُتَعَدِّدٍ، وَهُوَ: الْمُتَبَايِنُ كَـ: «رَجُلٍ»، وَ: «فَرَسٍ»، وَ: «كِتَابٍ».

قصَارة

والجوابُ عنه ما تقدَّم نقله عن شيخنا سيِّديِّ الطَّيِّب.

قوله: (وَالتَّحْقِيقُ تَبَايُنُهُمَا... إلخ) أي: حقيقة وجود القديم مباينةٌ لحقيقة وجود الحادث؛ لأنَّ تباين اللَّوازم ملزومٌ لتباين الملزومات، فيكون إذاً لفظ «الوجود» مِن قبيل المشترك.

قوله: (وَالتَّحْقِيقُ كَمَا عِنْدَ الشَّيْخِ الْيُوسِيِّ: أَنَّ الْمُشَكِّكَ لَا تَفَاوتَ... إلخ) أي: لأنَّ هذا التَّفاوت إن كان داخلاً في مفهوم اللَّفظ كان مشتركاً، وإن كان خارجاً عنه كان أصل المعنى حاصلاً في الكلِّ على السَّواء؛ إذ لا عبرة بالخارج، فيكون في الحقيقة مِن قبيل المتواطئ، وعلى كلٍّ فلا ينبغي أن يعدَّ قسماً برأسه، ولكن لـمَّا كان هذا التَّفاوتُ بالعوارض تفاوتاً بيِّناً يتوهَّم رجوعه للحقيقة، وإن كان عند التَّحقيق راجعاً للعوارض عدُّوه قسماً على حدته مقابلاً لِما ليس فيه هذا التَّفاوت، هذا ما أشار إليه اليوسيّ.

وقال ابن مرزوق: ما تحقَّقنا فيه الوضع للقدر المشترك مع عدم اعتبار ما وقع به التَّفاوت سمَّيناه: «متواطئاً»، وما تحقَّقنا الوضع له مع الخصوصيَّات سمَّيناه: «مشتركاً»، وما شككنا فيه سمَّيناه بـ «المشكِّك»، فتكون حقيقة المشكِّك اصطلاحاً هو اللَّفظ الموضوع لمعنى مختلف في محالِّه لم يدر قصد الواضع منه هل هو القدر المشترك فقط، أو هو مع الخصوصيَّات، والله تعالى أعلم.

---

(١) في (ب): «مُتَّفِقَةٌ» بدلاً من «مُتَّحِدَةٌ».

(٢) في (ب): «مُشَكِّكاً» بدلاً من «مُشْتَرَكاً».

وَاعْلَمْ أَنَّ التَّبَاينَ بِالمَعْنَى المَذْكُورِ - أَيْ: مُقَابِلِ التَّرَادُفِ - يَقَعُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَام؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ كُلِّيًّا فِي المَفْهُومِ وَالمَصْدُوقِ بِأَنْ لَا يَصْدُقَ أَحَدُهُمَا عَلَى شَيْءٍ مِمَّا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الآخَرُ كَـ: «الإِنْسَانِ»، وَ: «الحَجَرِ»، وَمِنْهُ تَبَاينُ المُشْتَقِّ وَالمُشْتَقِّ مِنْهُ كَـ: «العِلْمِ»، وَ: «العَالِمِ»، وَقَدْ يَكُونُ فِي المَفْهُومِ فَقَطْ، وَذَلِكَ إِمَّا مَعَ تَسَاوِيهِمَا فِي المَصْدُوقِ كَـ: «الضَّاحِكِ»، وَ: «النَّاطِقِ»، وَإِمَّا مَعَ عَدَمِ التَّسَاوِي بِأَنْ يَفْتَرِقَا فِي بَعْضِ أَفْرَادِ المَصْدُوقِ، وَالِافْتِرَاقُ إِمَّا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ وَهُوَ العُمُومُ وَالخُصُوصُ بِإِطْلَاقٍ كَـ: «الحَيَوَانِ»، وَ: «الإِنْسَانِ»، فَالأَكْثَرُ أَفْرَاداً أَعَمُّ، وَالأَقَلُّ أَخَصُّ، وَمِنْ ذَلِكَ الصِّفَةُ وَالمَوْصُوفُ كَـ: «السَّيْفِ»، وَ: «الصَّارِمِ»، وَكَـ: «النَّاطِقِ»، وَ: «الفَصِيحِ»، وَإِمَّا مِنَ الجِهَتَيْنِ مَعاً وَهُوَ العُمُومُ وَالخُصُوصُ مِنْ وَجْهٍ كَـ: «الإِنْسَانِ»، وَ: «الأَسْوَدِ»، وَكَـ: «الصَّارِمِ»، وَ: «المُهَنَّدِ»، وَهَذِهِ هِيَ النِّسَبُ الأَرْبَعُ الَّتِي لَا بُدَّ بَيْنَ كُلِّ مَعْقُولَيْنِ مِنْ وَاحِدَةٍ مِنْهَا(١).

قصَارة

قوله: (كَـ: «العِلْمِ، وَ: العَالِمِ») فإنَّ معنى «العلم» كما قال القاضي أبو بكر الباقلَّاني: «معرفة المعلوم»، ومعنى العالِم: «الذَّات المتَّصفة بالعِلم»، ولا فرق بين أن يكون معنى المشتقِّ منه قائماً بالمشتقِّ كالمثال، أو موضوعاً لمحلِّ عمل كالحديد للحدَّاد، فإنَّ الحديد الَّذي هو مشتقٌّ منه موضوعٌ للجسم الشَّديد الأسود، وهو محلُّ عمل للحدَّاد الَّذي هو المشتقُّ؛ أي: يعمل منه الأشياء كالسيوف والدُّروع، وغير ذلك، فقولُ قدُّورة: «موضوعاً لعمل» على حذف مضافٍ؛ أي: محل عمل، أو يكون موجداً له؛ أي: يكون المشتقُّ سبباً مجازيًّا في وجود المشتقِّ منه كالمال والمتموَّل، فإنَّ الموجد للمال بسبب التِّجارة وغيرها هو المتموَّل؛ أي: صاحب المال.

قوله: (وَهَذِهِ هِيَ النِّسَبُ الأَرْبَعُ... إلخ) اعلم أنَّ هذه النِّسب إنِ اعتبرت بين المفردين كانت معتبرةً بينهما في الحمل؛ نحو: «كلُّ إنسان ناطق» وبالعكس، وفي الوجود؛ أي: «كلَّما وجد الإنسان وجد النَّاطق»، وإنِ اعتبرت بين القضيَّتين كانت معتبرةً في الوجود فقط دون الصِّدق؛ إذ لا يتصوَّر حمل القضايا على شيءٍ.

وتعرَّض الشَّارح لذكر هذه النِّسب؛ لأنَّ المحلَّ لائقٌ بها فهي فائدةٌ حسنةٌ، وقد أشار لها صاحب «القادرية» بقوله:

---

(١) في (أ): «مِنْهُمَا» بدلاً من «مِنْهَا».

وَوَجْهُ الحَصْرِ فِيهَا: أَنَّ المَعْقُولَيْنِ؛ أَيِ: المَفْهُومَيْنِ الحَاصِلَيْنِ فِي العَقْلِ [ج/ ١٥] إِمَّا أَنْ لَا يَجْتَمِعَا البَتَّةَ وَهُمَا المُتَبَايِنَانِ بِالمَعْنَى الأَخَصِّ، وَإِمَّا [ب/ ٢٢] أَنْ لَا يَفْتَرِقَا البَتَّةَ وَهُمَا المُتَسَاوِيَانِ، وَإِمَّا أَنْ يَجْتَمِعَا تَارَةً وَيَفْتَرِقَا تَارَةً، وَالِافْتِرَاقُ إِمَّا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ وَهُوَ العُمُومُ وَالخُصُوصُ بِإِطْلَاقٍ، وَإِمَّا مِنْ جِهَتَيْنِ بِأَنْ يُفَارِقَ كُلٌّ صَاحِبَهُ وَهُوَ العُمُومُ وَالخُصُوصُ مِنْ وَجْهٍ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَمْثِلَتَهَا.

قصَّارة

وَكُلُّ مَعْقُولَيْنِ فَاعْلَمْ قَدْ وَجَبْ	بَيْنَهُمَا بَعْضٌ مِنْ أَرْبَعِ نِسَبْ
وَهِيَ العُمُومُ وَالخُصُوصُ المُطْلَقْ	أَوِ الَّذِي مِنْ جِهَةٍ يُحَقَّقْ
ثُمَّ المُسَاوَاةُ مَعَ التَّبَايُنِ	وَالحَصْرُ فِي ذَاكَ بِسَبْرٍ كَائِنِ

قوله: (وَوَجْهُ الحَصْرِ فِيهَا) **اعترض السَّيِّد هذا الحصر**: بنقائض الأمور الشَّاملة للموجودات الذِّهنيَّة والخارجيَّة؛ نحو: «شيء» و: «ممكن»، فإنَّهما متساويان، ونقيضاهما وهما: «لا شيء» و: «لا ممكن» مفهومان ليس بينهما واحدة مِنَ النِّسب الأربع، أمَّا نفي ما عدا المساواة فظاهرٌ، وأمَّا نفي المساواة فلأنَّها معتبرةٌ في الوجود، ولا وجود لهما.

قوله: (وَهُمَا المُتَبَايِنَانِ بِالمَعْنَى الأَخَصِّ) يعني: التَّباين الكلِّيَّ؛ لأنَّ قوله: «أن لا يجتمعا البتَّة» شاملٌ للتَّناقض والتَّضادِّ وتقابل العدم والمَلَكة، وأمَّا التَّباين الجزئيُّ فمندرجٌ تحت العموم مِن وجهٍ، والعموم بإطلاقٍ؛ إذ تقول: «بعض الأبيض ليس بإنسانٍ، وبعض الحيوان ليس بإنسان»، فهو غيرُ مرادٍ هنا.

تنبيهٌ:

اعلم: **أنَّ المتساويين** كـ: «الإنسان، والنَّاطق»، نقيضاهما متساويان أبداً كـ: «لا إنسان، ولا ناطق»؛ بمعنى: أنَّ كلَّ ما صدق عليه «لا إنسان» صدق عليه «لا ناطق»، وبالعكس.

وأمَّا المتباينان فنقيضاهما لا يكون أبداً بينهما إلَّا التَّباين، أوِ العموم والخصوص مِن وجهٍ:

١ ـ فالأوَّل كـ: «الإنسان، ولا ناطق» فهما متباينان، ونقيضاهما: «لا إنسان، وناطق» وهما متباينان أيضاً؛ إذ كلَّما ثبت أحدهما ارتفع الآخر.

٢ ـ والثَّاني كـ: «الإنسان، ولا حيوان» فهما متباينان، ونقيضاهما: «لا إنسان، وحيوان» وبينهما عمومٌ وخصوصٌ مِن وجهٍ؛ لاجتماعهما في الفرس، وانفراد حيوان في الإنسان، وانفراد «لا إنسان» في الحجر.

فَإِنْ قِيلَ: القِسْمَةُ غَيْرُ حَاصِرَةٍ؛ لِبَقَاءِ التَّنَاقُضِ.

قُلْنَا: هُوَ دَاخِلٌ فِي القِسْمِ الأَوَّلِ، وَهُوَ التَّبَايُنُ الكُلِّيُّ؛ لِأَنَّ النَّقِيضَيْنِ لَا يَجْتَمِعَانِ البَتَّةَ كَـ: «حَيَوَانٍ، وَ: لَا حَيَوَانٍ»، وَمِثْلُهُ التَّضَادُّ فِي نَحْوِ: «البَيَاضِ، وَ: السَّوَادِ»، وَالتَّضَايُفُ فِي مِثْلِ: «الأُبُوَّةِ، وَ: البُنُوَّةِ».

فَإِنْ قُلْتَ: قَوْلُكَ فِي القِسْمِ الثَّانِي: «أَنْ لَا يَفْتَرِقَا البَتَّةَ» يَشْمَلُ المُتَرَادِفَيْنِ كَـ: «الإِنْسَانِ، وَ: البَشَرِ»، وَلَا يَصِحُّ عَلَى هَذَا[1]: عَدُّ التَّرَادُفِ مِنْ أَقْسَامِ التَّبَايُنِ.

قُلْتُ: جَعْلُ مَوْضُوعِ القِسْمَةِ المَعْقُولَيْنِ؛ أَيِ: المَفْهُومَيْنِ المُخْتَلِفَيْنِ يَمْنَعُ شُمُولَ المُتَرَادِفَيْنِ لِاتِّحَادِ مَفْهُومِهِمَا.

قصَارة

وأمَّا اللَّذان بينهما عمومٌ وخصوصٌ مِن وجه، فكذلك نقيضاهما لا يكون أبداً بينهما إلَّا العموم والخصوص مِن وجهٍ أوِ التَّباين:

١ ـ فالأوَّل؛ نحو: «الإنسان، والأبيض» فبينهما العموم والخصوص مِن وجهٍ وهو ظاهرٌ، ونقيضاهما: «لا إنسان، ولا أبيض» وهما كذلك؛ لاجتماعهما في الغراب مثلاً، وانفراد الأوَّل في الثَّلج، والثَّاني في الزَّنجيِّ.

٢ ـ والثَّاني كـ: «الحَيَوان، ولا إنسان» بينهما العموم والخصوص مِن وجهٍ؛ لاجتماعهما في الفرس مثلاً، وانفراد الحيوان في الإنسان، ولا إنسان في الجماد؛ ونقيضاهما: «لا حيوان، وإنسان» وهما متباينان ضرورةً.

وأمَّا اللَّذان بينهما عمومٌ وخصوصٌ بإطلاقٍ، فيلزمُ أن يكون بين نقيضيهما عموم وخصوص بإطلاقٍ كذلك، لكن على العكس؛ أي: نقيض الأعمِّ أخصُّ، ونقيضُ الأخصِّ أعمُّ، وذلك كـ: «الإنسان، والحيوان»، فالإنسانُ أخصُّ، ونقيضاهما: «لا إنسان، ولا حيوان»؛ فـ «لا إنسان» أعمُّ مِن «لا حيوان»؛ لصدق «لا إنسان» على ما صدق عليه «لا حيوان» مِن كلِّ مباينٍ للحَيَوان، وزيادته عليه بصدقه على غير الإنسان مِن أنواع الحيوان، وذلك واضحٌ، وقد أشار ابن مرزوق إلى النِّسب الأربع الَّتي بين النَّقائض بقوله:

فَذُو التَّسَاوِي وَالعُمُومُ المُطْلَقُ   نَقِيضُ كُلٍّ مِثْلُهُ فَحَقِّقِ

---

(١) «على هذا» زيادة من الطبعة الأميرية فقط.

القِسْمُ الثَّالِثُ مِنَ الأَقْسَامِ الأَرْبَعَةِ عِنْدَ المُصَنِّفِ: أَنْ يَتَّحِدَ اللَّفْظ وَيَتَعَدَّدَ مَعْنَاهُ، وَهُوَ: المُشْتَرَكُ ـ بِفَتْحِ الرَّاءِ ـ، وَهُوَ: مَا تَعَدَّدَ مُسَمَّاهُ؛ أَيْ: مَا وُضِعَ هُوَ لَهُ وَضْعاً حَقِيقِيًّا؛ بِأَنْ وُضِعَ لِمَعْنًى بِخُصُوصِهِ، ثُمَّ لِمَعْنًى آخَرَ بِخُصُوصِهِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ نَقْلِهِ مِنَ المَعْنَى الأَوَّلِ إِلَى الثَّانِي كَـ: «عَيْنٍ»، فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ لِلْبَاصِرَةِ، وَمَوْضُوعٌ أَيْضاً لِلْجَارِيَةِ، وَكَذَا لِلنَّقْدِ، وَغَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ نَقْلِهِ مِنْ وَاحِدٍ لِآخَرَ، وَلَيْسَ مَوْضُوعاً لِمَعْنًى وَاحِدٍ هُوَ قَدْرٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهَا، وَكَذَا: «القِرْءُ» لِلطُّهْرِ وَالحَيْضِ، بِخِلَافِ نَحْوِ: «إِنْسَانٍ»، فَإِنَّهُ مُنْفَرِدٌ؛ لِأَنَّ مُسَمَّاهُ قصَارة

وَالـمُـتَـبَـايِـنُ وَذُو الـوَجْـهِ انْـتَـمَـى كُـلٌّ لِـكُـلٍّ مِـنْـهُـمَـا فَـلْـتُـعْـلَـمَـا

قوله: (وَيَتَعَدَّدَ مَعْنَاهُ) صوابُهُ: «مسمَّاه» كما عبَّر به الهلاليُّ تبعاً لـ «المختصر»؛ إذِ المعنى يعمُّ المجاز، والمجازُ لا يكون اللَّفظ مشتركا باعتباره، وإن قلنا: إنَّه موضوعٌ؛ لأنَّ الاشتراك معتبرٌ بالوضع الأوَّل، كما أشار له هذا الشَّارح بقوله: «وضعاً حقيقيًّا».

وقال في «جمع الجوامع»: «وعكسه إن كان حقيقة فيهما فمشتركٌ»، وبه تعلمُ ما وقع لقدورة هنا؛ حيث قال: «كالعين، فإنَّها موضوعةٌ للباصرة، ولعين الماء، والذَّهب، والجاسوس»، فأدخل الجاسوس هنا.

قوله: (ثُمَّ لِمَعْنًى آخَرَ) فيه إشعارٌ بتعدُّد الوضع، وبه يخرج ما عدا العَلَم مِنَ المعارف؛ لأنَّها على ما اختاره السَّيِّد وضعت لجزئيَّات، فإنَّه يقتضي أنَّها مِن قبيل المشترك؛ حيث تعدَّد فيها الموضوعُ له، لكن لم يتعدَّد فيها الوضع.

قوله: (كَـ: «عَيْنٍ») تمثيلُهُ بـ «عين» و: «قرء» يُشعر بأنَّ مسمَّياته لا تكون كلُّها إلَّا شائعةً، فإن كانت مسمَّياته متشخِّصة كلُّها كالعلم الواقع فيه اشتراك، أو مختلفة كالحارث العلم، والصِّفة أوِ الفضل العَلَم، والمصدر فلا يسمَّى مشتركاً؛ لأنَّ الاشتراك إنَّما يُعتبر بالقياس إلى وضعٍ واحدٍ، والعِلمُ قد تعدَّد واضعُه غالباً؛ ذكره العباديُّ، وجرى عليه اليوسيُّ في «حواشي المختصر»، وصرَّح السَّيِّد بأنَّ الأقسام الثَّلاثة كلُّها مِن قبيل المشترك.

قوله: (بِخِلَافِ نَحْوِ: «إِنْسَانٍ»، فَإِنَّهُ مُنْفَرِدٌ) المنفردُ مقابل المشترك، ولم يشر المصنِّف إليه هنا، وتكلَّم عليه صاحب «المختصر» حيث قال: وهو مشتركٌ إن تعدَّد مسمَّاه كـ: «عين»، ومنفرد إنِ اتَّحد كـ: «إنسان، ورجل»، فنحو: «إنسان، ورجل» متواطئ باعتبار، ومنفرد باعتبارٍ آخر.

مَعْنًى وَاحِدٌ لَا تَعَدُّدَ فِيهِ، وَهُوَ: «الحَيَوَانُ النَّاطِقُ»، وَإِنَّمَا تَعَدَّدَتْ أَفْرَادُهُ كَـ: «زَيْدٍ، وَ: بَكْرٍ»، فَهُوَ مَوْضُوعٌ لِمَعْنًى وَاحِدٍ هُوَ القَدْرُ المُشْتَرَكُ بَيْنَهَا، وَإِنَّمَا أُطْلِقَ عَلَى كُلٍّ مِنْهَا إِنْسَانٌ؛ لِوُجُودِ مُسَمَّاهُ فِيهِ، لَا لِوَضْعِهِ لَهُ.

وَكَذَا: «أَسَدٌ» مُسَمَّاهُ مَعْنًى وَاحِدٌ هُوَ[1]: «الحَيَوَانُ المُفْتَرِسُ»، وَالتَّعَدُّدُ فِي أَفْرَادِهِ فَقَطْ، وَأَمَّا إِطْلَاقُهُ عَلَى الرَّجُلِ الشُّجَاعِ فَهُوَ مَجَازٌ؛ لِعَلَاقَةِ المُشَابَهَةِ فِي الجُرْأَةِ، فَلَا يَكُونُ بِسَبَبِهِ مُشْتَرَكاً.

القِسْمُ الرَّابِعُ: أَنْ يَتَعَدَّدَ اللَّفْظُ وَيَتَّحِدَ مُسَمَّاهُ، وَهُوَ: المُتَرَادِفُ، وَهُوَ: اللَّفْظُ المُتَعَدِّدُ الَّذِي اتَّحَدَ مَعْنَاهُ كَـ: «البُرِّ، وَ: الحِنْطَةِ، وَ: القَمْحِ»، وَكَـ: «الإِنْسَانِ، وَ: البَشَرِ»، وَكَـ: «الأَسَدِ، وَ: السَّبُعِ».

سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِتَرَادُفِ اللَّفْظَيْنِ عَلَى المَعْنَى الوَاحِدِ، كَأَنَّهُ مَرْكُوبٌ لَهُمَا، وَقَدْ عَرَفْتَ[2] أَنَّهُ نِسْبَةٌ بَيْنَ الأَلْفَاظِ.

تَنْبِيهٌ:

هَذَا التَّقْسِيمُ نَحْوُهُ لِابْنِ الحَاجِبِ وَالسُّبْكِيِّ[3].

قصارة

وأشار الشَّارح بهذا الكلام إلى الفرق بين المشترك ونحو: «إنسان»، مع أنَّ الكلَّ فيه تعدُّد.

وحاصلُ الفرق بينهما: أنَّ المشترك تعدَّد معناه؛ أي: مفهومه؛ بأن وصع لمعنًى، ثمَّ لآخر مع قطع النَّظر عنِ الأوَّل، ولفظ إنسان لم يتعدَّد معناه، وإنَّما تعدَّد مصدوقه، لكن يقتضي كلامُهُ أنَّ المسمَّى لا يُطلق على المصدوق، وفيه نظرٌ، والَّذي حرَّره سعد الدِّين في «تلويحه»: أنَّ المسمَّى يُطلق على المفهوم والماصدق كما تقدَّم، فصوابُهُ: «يدلُّ مسمَّاه معناه، والمشترك واقعٌ» خلافاً لِمَن نفاه.

قوله: (وَكَذَا: «أَسَدٌ») أشار به إلى جواب سؤالٍ، وهو: أنَّ «أسداً» قد تعدَّد وضعه، فإنَّه موضوعٌ للحَيَوَان المفترس، وللرَّجل الشُّجاع.

وحاصلُ الجواب: أنَّ مسمَى «الأسد» واحدٌ، وهو الحيوان المفترس، وإطلاقُهُ على الرَّجل الشُّجاع مجازٌ.

---

(١) في (ج): «وَهُوَ» بدلاً من «هُوَ».

(٢) في (ج): «عَلِمْتَ» بدلاً من «عَرَفْتَ».

(٣) في (ج): «وَابْنِ السُّبْكِيِّ» بدلاً من «وَالسُّبْكِيِّ».

وَاعْتُرِضَ: بِأَنَّ الأَقْسَامَ فِيهِ مُتَدَاخِلَةٌ، فَإِنَّ المُتَرَادِفَ يَكُونُ [أ/ ٢٤] مُتَوَاطِئاً، وَيَكُونُ مُشَكِّكاً مَثَلاً، وَكَذَا المُتَبَايِنَ، وَأَيْضاً فِيهِ تَخْلِيطُ نِسْبَةِ الأَلْفَاظِ فِيمَا بَيْنَهَا بِنِسْبَتِهَا لِلمَعَانِي، **فَاللَّائِقُ أَنْ يُقَسَّمَ اللَّفْظ ثَلَاثَ تَقْسِيمَاتٍ:**

أَحَدُهَا: بِاعْتِبَارِ تَعَدُّدِ مُسَمَّاهُ وَوَحْدَتِهِ، يَنْقَسِمُ: إِلَى مُشْتَرَكٍ، وَإِلَى مُنْفَرِدٍ.

ثَانِيهَا: بِاعْتِبَارِ تَسَاوِي أَفْرَادِهِ فِي مَعْنَاهُ وَاخْتِلَافِهَا، يَنْقَسِمُ: إِلَى مُتَوَاطِئٍ، وَإِلَى مُشَكِّكٍ.

ثَالِثُهَا: بِاعْتِبَارِ نِسْبَتِهِ إِلَى لَفْظٍ آخَرَ، يَنْقَسِمُ: إِلَى مُتَرَادِفٍ، وَإِلَى مُتَبَايِنٍ.

وَلَا يَلِيقُ أَنْ تُجْعَلَ التَّقْسِيمَاتُ الثَّلَاثُ تَقْسِيماً وَاحِداً، وَاللهُ تَعَالَى المُوَفِّقُ.

(٣٥) وَاللَّفْظُ: إِمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبَرُ ... وَأَوَّلٌ ثَلَاثَةٌ سَتُذْكَرُ

(٣٦) «أَمْرٌ» مَعَ اسْتِعْلَا، وَعَكْسُهُ: «دُعَا» ... وَفِي التَّسَاوِي فَـ: «الْتِمَاسٌ» وَقَعَا

قصارة

قوله في التَّنبيه: (وَاعْتُرِضَ) فيه نظرٌ، فإنَّه لا تداخل؛ لاختلاف المدركين؛ لأنَّا لا ننظر في المترادف لمعانيه، وإنَّما ننظر لهذه الألفاظ منسوبةً لهذا المعنى.

قوله: (وَكَذَا المُتَبَايِنَ) معناه: إذا كان كلُّ لفظٍ منه موضوعاً لمعنى واحدٍ، فيصدق على كلٍّ منهما أنَّه لفظٌ واحدٌ لمعنًى واحدٍ، فيكون داخلاً في القسم الأوَّل؛ لأنَّه اتَّحد لفظه ومعناه، وذلك مخلٌّ بالتَّقسيم.

قلت: هذا الاعتراض مغالطةٌ، وذلك أنَّ بين القسمين كمال المغايرة؛ إذِ القسمُ الأوَّل هو لفظٌ واحدٌ لمعنى واحد، وهذا الثَّاني لفظٌ متعدِّدٌ لمعنى متعدِّد، ولا شكَّ في افتراقهما بهذا الاعتبار، فلا التفات إلى القسم الأوَّل.

قوله: (وَأَيْضاً فِيهِ تَخْلِيطُ) فيه نظرٌ؛ لأنَّ الألفاظ لا نسبة بينها باعتبار أنفسها، وإنَّما النِّسبة فيها باعتبار المعنى، ويوضِّح لك ذلك: أنَّ التَّباين يكون مع اتِّحاد اللَّفظ كـ: «عين» بالنِّسبة إلى معانيها، وكذا التَّرادف فهذا اللَّفظ باعتبار ما وضع له يرادف الآخر، وهلمَّ جرًّا، وعليه: فكان مِن حقِّ المصنِّف أن يذكر المنفرد؛ قاله شيخنا ابن منصور.

قول النَّاظم: (وَاللَّفْظُ: إِمَّا طَلَبٌ... إلخ) أيِ: اللَّفظ المركَّب، فحذف صفته لقرينة دلالة سياق التَّقسيم على ذلك؛ لأنَّ الطَّلب والخبر إنَّما يكونان في المركَّبات.

فَرَغَ مِنْ ذِكْرِ أَقْسَامِ المُفْرَدِ، وَهَذَا شُرُوعٌ مِنْهُ فِي ذِكْرِ أَقْسَامِ المُرَكَّبِ التَّامِّ، وَهُوَ الكَلَامُ، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ لَوْ أَخَّرَ هَذَا التَّقْسِيمَ بَعْدَ المُعَرِّفَاتِ، وَجَعَلَهُ مُقَدِّمَةً لِذِكْرِ القَضَايَا الَّتِي هِيَ مَبَادِئُ الحُجَجِ؛ لِأَنَّ المَقْصُودَ مِنْهُ إِنَّمَا هُوَ الخَبَرُ؛ إِذْ هُوَ الَّذِي تَرَكَّبَ[١] مِنْهُ الحُجَجُ، كَمَا أَنَّ عَلَيْهِ أَنْ لَوْ قَيَّدَ اللَّفْظَ بِـ «المُرَكَّبِ»؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ يُوهِمُ أَنَّ هَذَا مِنْ أَقْسَامِ المُفْرَدِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

وَاعْلَمْ أَنَّ لَهُمْ فِي تَقْسِيمِ الكَلَامِ إِلَى خَبَرٍ وَغَيْرِهِ طَرِيقَتَيْنِ[٢]:

(١) - **إِحْدَاهُمَا**: أَنَّ القِسْمَةَ ثُلَاثِيَّةٌ يَنْقَسِمُ إِلَى: خَبَرٍ، وَطَلَبٍ، وَإِنْشَاءٍ.

وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ الكَلَامَ إِمَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ مَدْلُولُهُ فِي الخَارِجِ بِدُوْنِهِ وَهُوَ الخَبَرُ كَـ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَإِمَّا أَنْ لَا يَتَحَقَّقَ مَدْلُولُهُ إِلَّا بِهِ، وَهَذَا إِمَّا أَنْ يُفَارِقَ مَعْنَاهُ زَمَنَ التَّكَلُّمِ بِهِ وَهُوَ الإِنْشَاءُ كَـ: «بِعْتُ، وَ: أَنْكَحْتُ»، وَإِمَّا أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنْهُ وَهُوَ الطَّلَبُ كَـ: «قُمْ، وَ: اضْرِبْ»

قصَارة

قوله: (وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ لَوْ أَخَّرَ. . . إلخ) أجيب عنِ النَّاظم: بأنَّ ما عدا الخبر، وهو الطَّلب مِن قبيل التَّصوُّر، فلذلك قدَّم النَّاظم هذا الفصل.

وردَّ: بأنَّ المقصود إنَّما هو الخبر، وغيرُ الخبر إنَّما هو تابعٌ، فلا يلاحظ في التَّقدُّم، وإلى ردِّ هذا الجواب أشار الشَّارح بقوله: «لِأَنَّ المَقْصُودَ إِنَّمَا هُوَ الخَبَرُ».

قوله: (كَمَا أَنَّ عَلَيْهِ أَنْ لَوْ قَيَّدَ اللَّفْظَ بِـ «المُرَكَّبِ») أشار به للاعتراض على النَّاظم حيث لم يقيِّد اللَّفظ بالمركَّب.

ويجابُ عنه: بأنَّه حذفه لقرينةٍ كما تقدَّم.

قوله: (إِحْدَاهُمَا: أَنَّ القِسْمَةَ ثُلَاثِيَّةٌ) أي: فيكون الطَّلب قسيماً للإنشاء، لا قسيماً منه، والتَّنبيه مرادٌ، فالإنشاءُ لا أخصَّ منه؛ يقال له: «تنبيه»؛ لأنَّك نبَّهت به على مرادك، و: «إنشاء»؛ لأنَّك أنشأته؛ أي: ابتكرته مِن غير أن يكون موجوداً في الخارج، وهذه الطَّريقة هي طريقة الإمام ومَن تبعه، والطَّريقةُ الثَّانية للبيانيِّين، وهي المشهورة، وعليها درج شيخنا سيِّدي حمدون في «خريدته»؛ فقال:

---

(١) في (أ) و(ب): «الَّتِي تَتَرَكَّبُ» بدلاً من «الَّذِي تَرَكَّبَ».

(٢) في (أ) و(ب): «طَرِيقَيْنِ» بدلاً من «طَرِيقَتَيْنِ».

(٢) - **الطَّرِيقَةُ**[1] **الثَّانِيَةُ**: أَنَّ القِسْمَةَ ثُنَائِيَّةٌ، وَأَنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى: خَبَرٍ، وَإِنْشَاءٍ فَقَطْ؛ ثُمَّ الإِنْشَاءُ يَنْقَسِمُ إِلَى: طَلَبٍ، وَتَنْبِيهٍ.

فَاخْتِلَافُ الطَّرِيقَتَيْنِ[2] فِي الطَّلَبِ هَلْ [ب/ ٢٣] هُوَ دَاخِلٌ فِي الإِنْشَاءِ، أَوْ قِسْمٌ بِرَأْسِهِ؟

وَوَجْهُ الخِلَافِ: أَنَّ الطَّلَبَ لَهُ زَمَنَانِ: زَمَنٌ حَالِيٌّ وَهُوَ زَمَنُ الطَّلَبِ، وَاسْتِقْبَالِيٌّ وَهُوَ زَمَنُ الحَدَثِ.

فَمَنْ نَظَرَ إِلَى الأَوَّلِ أَدْرَجَهُ فِي الإِنْشَاءِ، وَمَنْ نَظَرَ إِلَى الثَّانِي جَعَلَهُ قِسْماً بِرَأْسِهِ.

وَالطَّرِيقَةُ الأُولَى هِيَ الَّتِي فِي النَّظْمِ، ثُمَّ الطَّلَبُ يَشْمَلُ طَلَبَ الفِعْلِ وَهُوَ الأَمْرُ، وَطَلَبَ

قضَارة

مَا احْتَمَلَ المَيْنَ لِذَاتِهِ خَبَرِ ... قَضِيَّةٌ، وَالعَكْسُ إِنْشَاءٌ ظَهَرِ

ثمَّ الإنشاء ينقسمُ إلى: طلبٍ، وتنبيهٍ؛ وذلك: أنَّ اللَّفظ إن دلَّ بالقصد الأوَّل على طلب فعلٍ وهو الأمر، أو كفٍّ وهو النَّهي، أو عِلم بالماهيَّة وهو الاستفهام سمِّي: «طلباً»، وإلَّا سمِّي: «تنبيهاً» كـ: التَّمنيِّ، والتَّرجيِّ، والنِّداء، والعرض، والتَّخصيص، والدُّعاء؛ لأنَّ دلالتها على الطَّلب لا بالقصد الأوَّل.

قوله: (فَمَنْ نَظَرَ إِلَى الأَوَّلِ) هذا هو الحقُّ؛ لأنَّ النَّظر الثَّاني ليس نظراً في الحقيقة في مدلول اللَّفظ؛ لأنَّ مدلول «قم» مثلاً هو: الأمر بالقيام، والامتثالُ وعدمُهُ خارجٌ عن مدلول اللَّفظ.

وحاصلُهُ: أنَّ الطَّلب له زمنان: زمنٌ مِن حيث هو إنشاء وهو حاليٌّ، وزمنُ حدوث الفعل وهو مستقبلٌ؛ فطلب حدوث الحدث مِنَ المخاطَب مقارنٌ للتَّلفُّظ به، وحدوث ذلك مِنَ المخاطَب مستقبل، ومعناه الَّذي وضع له هو الأوَّل، والثَّاني متعلَّق معناه، وعليه:

فإن أُريد تعريفه مِن حيث كونه إنشاء قلت: «ما قارن معناه زمان التَّكلُّم به».

وإن أُريد تعريفه مِن حيث الخصوصيَّة الَّتي يتميَّزُ بها عن مطلق الإنشاء قلت: «ما تأخَّر معناه عن زمان التَّلفُّظ به».

قوله: (وَالطَّرِيقَةُ الأُولَى هِيَ الَّتِي فِي النَّظْمِ) أي: إلَّا أنَّه حذف لفظ «الإنشاء»، فيكون في كلامه حذف «الواو» مع ما عطفت، والدَّليل على ذلك: ذكر النَّاظم الطَّلب.

---

(١) في (أ) و(ب): «الطَّريقُ» بدلاً من «الطَّريقةُ».

(٢) في (أ) و(ب): «الطَّريقَيْنِ» بدلاً من «الطَّريقتَيْنِ».

الكَفِّ وَهُوَ النَّهِيُ، وَطَلَبَ العِلْمِ بِالمَاهِيَّةِ وَهُوَ الاِسْتِفْهَامُ، لَكِنَّ المُقْسَمَ مِنْهُ إِلَى أَمْرٍ وَدُعَاءٍ وَالتِمَاسٍ هُوَ الأَوَّلُ، فَالأَمْرُ هُوَ مَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الاِسْتِعْلَاءِ؛ أَيْ: طَلَبِ العُلُوِّ؛ سَوَاءٌ كَانَ عَالِياً فِي نَفْسِ الأَمْرِ، أَمْ لَا.

وَالدُّعَاءُ هُوَ مَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الخُضُوعِ، وَهُوَ ضِدُّ الاِسْتِعْلَاءِ.

وَالاِلتِمَاسُ هُوَ مَا كَانَ مُجَرَّداً عَنْهُمَا.

ثُمَّ اعْتِبَارُ الاِسْتِعْلَاءِ فَقَطْ فِي الأَمْرِ دُونَ العُلُوِّ هُوَ قَوْلُ ابْنِ الحَاجِبِ وَالآمِدِيِّ، وَهُوَ أَحَدُ أَقْوَالٍ أَرْبَعَةٍ؛ قَالَ ابْنُ الهُمَامِ فِي «تَحْرِيرِهِ»: وَهُوَ الحَقُّ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ فِرْعَونَ: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الشعراء: ٣٥] مَجَازٌ عَنْ «تُشِيرُونَ»؛ ....

قصَارة

هذا مرادُهُ، وهو جريٌ على غير ظاهرِ النَّظم، فإنَّ ظاهره حيث أتى بالقضيَّة المنفصلة. أنَّ الحصر في الخبر والطَّلب، وهي طريقة ثالثة لابن مالك وابنه؛ قال ابن هشام في «شرح اللمعة». «وليست بشيء».

قوله: (لَكِنَّ المُقْسَمَ مِنْهُ إِلَى أَمْرٍ وَدُعَاءٍ وَالتِمَاسٍ هُوَ الأَوَّلُ) يعني: طلب الفعل، وعليه فقول النَّاظم: «وأول» لا بدَّ فيه مِن تأويل، وكأنَّ في الكلام استخدام.

قوله: (هُوَ قَوْلُ ابْنِ الحَاجِبِ وَالآمِدِيِّ) هو أيضاً قول الإمام الرَّازيِّ وأبي الحسين مِنَ المعتزلة، كما صرَّح بذلك السُّبكيُّ.

قوله: (وَهُوَ أَحَدُ أَقْوَالٍ أَرْبَعَةٍ) ثانيها: قيل: إنَّه لا يُعتبر فيه علوٌّ ولا استعلاءٌ، وهو ما مشى عليه العضد والبيضاويُّ، وهو مذهب الأكثر، وصدَّر به السُّبكيُّ، وقال قدُّورة: إنَّه الأصحُّ عند علماء الأصول.

وقيل: يعتبر كلُّ واحدٍ منهما.

وقيل: يعتبر العلو فقط، وهو مذهب الشِّيرازيِّ والسَّمعانيِّ وابن الصَّبَّاغ.

قوله: (وَقَوْلُهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ فِرْعَونَ) المقصودُ مِن هذا الكلام: الرَّدُّ على مَنِ احتجَّ بهذه الآية على أنَّه لا يُعتبر في الأمر عُلوٌّ ولا استعلاء؛ إذ لا يتوهَّم هنا علوٌّ ولا استعلاء؛ بدليل: أنَّهم كانوا يعبدونه ويقاتلون على دينه.

لِلقَطْعِ بِأَنَّ الصِّيْغَةَ فِي التَّضَرُّعِ وَالتَّسَاوِي لَا تُسَمَّى أَمْراً. اهـ.

وَكَذَا تَجْرِي هَذِهِ الأَقْسَامُ فِي طَلَبِ الكَفِّ أَيْضاً عَلَى هَذَا القَوْلِ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

✿ ✿ ✿

قصَارة

ووجه الرَّدِّ: أنَّ الأمر هنا مجازٌ عنِ المشورة؛ يعني: أنَّه طلب منهم الإشارة ببعض الرَّأي؛ فالمعنى حينئذٍ: «بأيِّ شيءٍ تشيرون عليَّ مِنَ الرَّأي في أمر موسى»، ولا أمر هنا بهذا المعنى.

قلت: الصَّوابُ عدمُ الاشتراط كما هو مذهب الأكثر؛ لوروده صريحاً في قول عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنه:

أَمَـرْتُـكَ أَمْـراً جَـازِمـاً فَـعَـصَـيْـتَـنِـي وَكَـانَ مِـنَ الـتَّـوْفِـيـقِ قَـتْـلُ ابْـنِ هَـاشِـمِ

إذ لا استعلاء هنا؛ لأنَّ معاوية كان أمير إذ ذاك، وتأويل الأمر بالمشورة هنا بعيدٌ؛ لأنَّ في تأكيد «أمرتك» بقوله: «أمراً جازماً» تأييد الإرادة الحقيقيَّة ومبعد لإرادة «أشرت»، فليتأمَّل.

والمرادُ بـ «ابن هاشم» في البيت: رجلٌ مِن بني هاشم خرج مِنَ العراق على سيِّدنا معاوية رضي الله تعالى عنه، فأمسكه، فأشار عليه سيِّدنا عمرو رضي الله تعالى عنه بقتله، فخالفه وأطلقه لحلمه، فخرج عليه مرَّةً أخرى، فأنشده سيِّدنا عمرو رضي الله تعالى عنه البيت، فلم يرد بـ «ابن هاشم»: سيِّدنا عليِّ بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه.

قوله: (لِلقَطْعِ) قال الكمال عقيبه دعوى القطع: تبع فيه المولى سعد الدِّين، وهو محلُّ توقُّفٍ.

قوله: (وَكَذَا تَجْرِي هَذِهِ الأَقْسَامُ فِي طَلَبِ الكَفِّ) هي وإن كانت جاريةً فيه، لكن لا يسمَّى مع الاستعلاء أمراً، بل نهياً؛ اللَّهمَّ إلَّا إذا بنينا على المجاز؛ أخذاً مِن قولهم: «النَّهي عنِ الشَّيء أمرٌ بضدِّه»، فيكون الشَّارح كأنَّه أشار إلى جواب ثانٍ عنِ المصنِّف، وهو أنَّه أدرجَ النَّهي في قسم الأمر.

وحاصلُ ما أشار إليه النَّاظم في البيتين: أنَّ الكلامَ ينقسمُ إلى الخبر وإلى الطَّلب فقط، وأنَّ الثَّاني ينقسم إلى الثَّلاثة الأقسام.

وإن أردت استيفاء ضبط الأقسام، فاعلم: أنَّ المركَّب اللِّسانيَّ:

- **إمَّا مهملٌ** كالهذيان، وهو: «لفظ مركَّبٌ لا معنًى له بالوضع»، وهو موجودٌ، خلافاً للإمام الرَّازيِّ وليس موضوعاً.

- **أو مستعملٌ**؛ بأن يكون له معنًى.

. . . .

قصَارة

والمستعملُ: إمَّا تامٌّ، أو غيره.

والتَّامُّ: إمَّا أن يفيد بالوضع طلباً، أم لا.

والمفيدُ للطَّلب:

- إمَّا أن يفيد طلب ذكر الماهيَّة وهو الاستفهام؛ نحو: «ما هذا؟».
- أو طلب تحصيلها مع الاستعلاء وهو الأمر؛ نحو: «قم».
- أو طلب الكفِّ عنها كذلك، وهو النَّهي؛ نحو: «لا تقعد».
- أو مع التَّساوي والخضوع فهما: دعاءٌ والتماسٌ.

وغيرُ المفيد للطَّلب:

- إن كان لا يحتمل صدقاً ولا كذباً فهو: تنبيهٌ، وإنشاءٌ؛ أي: يسمَّى بكلٍّ مِنَ الأمرين.
- وإن كان يحتمل ما ذكر فهو خبرٌ؛ فهذه تسعةُ أقسام.

وسمِّي الطَّلبُ المجرَّد عنِ القيدين: «التماساً»؛ لأنَّ الالتماس هو الطَّلب، وقد وُجِد مطلق الطَّلب.

وسمِّي الَّذي لا يحتمل صدقاً وليس فيه طلب: «إنشاءً»؛ لأنَّ الإنشاء في اللُّغة: «الإيجاد»، ومنه: ﴿إِنَّآ أَنشَأۡنَٰهُنَّ إِنشَآءٗ﴾ [الواقعة: ٣٥]، وممَّا يدخل في الإنشاء: أفعال المقاربة، كما صرَّح به السَّعد والرَّضي؛ لأنَّ معناها: استقرابُ الوقوع، لا الإخبار بالقرب، وإنَّما الإخبار المذكور لازمٌ لمعناها.

✿ ✿ ✿

فَصْلٌ فِي بَيَانِ الكُلِّ وَالكُلِّيَّةِ وَالجُزْءِ وَالجُزْئِيَّةِ

لَمَّا تَقَدَّمَ فِي كَلَامِ النَّاظِمِ ذِكْرُ الكُلِّيِّ وَالجُزْئِيِّ، وَكَانَتْ هَذِهِ الأَلْفَاظُ مُشَارِكَةً لَهُمَا فِي المَادَّةِ مَعَ تَبَاعُدِ مَعَانِيهَا، بَيَّنَهَا هُنَا؛ تَتْمِيماً لِلْفَائِدَةِ، وَدَفْعاً لِلالْتِبَاسِ(١).

[(٣٧) «الكُلُّ»: حُكْمُنَا عَلَى المَجْمُوعِ كَـ: «كُلُّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وُقُوعِ»]

قَوْلُهُ: («الكُلُّ»: حُكْمُنَا عَلَى المَجْمُوعِ) يَعْنِي: أَنَّ الكُلَّ عِبَارَةٌ عَنِ الحُكْمِ عَلَى المَجْمُوعِ مِنْ حَيْثُ [ج/١٦] هُوَ مَجْمُوعٌ؛ أَيْ: مِنْ غَيْرِ اسْتِقْلَالِ وَاحِدٍ بِهِ عَنْ آخَرَ؛ سَوَاءٌ كَانَ الحُكْمُ ثَابِتاً لِكُلِّ الأَفْرَادِ مَعَ عَدَمِ الِاسْتِقْلَالِ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧]، أَوْ لِبَعْضِهَا مَعَ عَدَمِ الِاسْتِقْلَالِ أَيْضاً؛ نَحْوُ: «كُلُّ بَنِي تَمِيمٍ يَحْمِلُونَ الصَّخْرَةَ العَظِيمَةَ»، فَإِنَّ الحَمْلَ لَا يَعُمُّ جَمِيعَهُمْ؛ إِذْ قَدْ يَكُونُ فِيهِمْ(٢) مَنْ لَا يَحْضُرُ، ثُمَّ البَعْضُ الَّذِي حَضَرَ لَا يَسْتَقِلُّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِالحَمْلِ، بَلْ يَتَعَاوَنُونَ وَيُسَمَّى هَذَا الثَّانِي أَيْضاً بِـ: «البَعْضِ المَجْمُوعِيِّ» [أ/ ٢٥]، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الحُكْمَ المَحْمُولَ عَلَى لَفْظِ العَدَدِ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ بَابِ الكُلِّ عِنْدَ عَدَمِ الِاسْتِقْلَالِ كَالآيَةِ.

وَأَمَّا مَعَ الِاسْتِقْلَالِ؛ نَحْوُ: «العَشَرَةُ مُقِرٌّ بِهَا»، فَهُوَ كُلِّيَّةٌ لَا كُلٌّ؛ لِأَنَّ المُرَادَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ العَشَرَةِ مُقِرٌّ بِهِ(٣)، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

قصَّارة

فَصْلٌ فِي بَيَانِ الكُلِّ وَالكُلِّيَّةِ وَالجُزْءِ وَالجُزْئِيَّةِ

قوله: (وَيُسَمَّى هَذَا الثَّانِي أَيْضاً بِـ: «البَعْضِ المَجْمُوعِيِّ») كان مِن حقِّه أن ينبِّه على أنَّ الأوَّل يسمَّى أيضاً بـ: «الكلِّ المجموعيِّ»؛ بدليل المقابلة.

قوله: (وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الحُكْمَ... إلخ) أتى به؛ رفعاً لِمَا يتوهَّم مِن تمثيله للكلِّ مع عدم الاستقلال بالآية، وكان الحكم فيها محمولٌ على العدد: أنَّ ذلك يكون مطَّرداً مع كلِّ حكمٍ على العدد، فرفع الإيهام بهذا الكلام.

---

(١) في الطبعة الفاسية، و(أ): «لِلإِلْبَاسِ» بدلاً من «لِلالْتِبَاسِ».

(٢) في (ب): «مِنْهُمْ» بدلاً من «فِيهِمْ».

(٣) «مقرّ بها» زيادة من الطبعة الأميرية، و(أ) و(ب) و(ج).

وَذَكَرَ مِثَالَ الكُلِّ بِقَوْلِهِ: (كَـ: «كُلُّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وُقُوعِ») أي: كَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ - كَمَا فِي «الصَّحِيحِ» - لِذِي اليَدَيْنِ، وَاسْمُهُ: خِرْبَاقُ، حِيْنَ سَأَلَهُ لَمَّا سَلَّمَ مِنِ اثْنَتَيْنِ سَهْواً بِقَوْلِهِ: «أَقَصُرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيْتَ يَا رَسُولَ اللهِ؟»: «**كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ**»؛ أَيْ: مَجْمُوعُهُ لَمْ يَقَعْ، وَذَلِكَ لَا يُنَافِي وُقُوعَ بَعْضِهِ وَهُوَ النِّسْيَانُ.

هَذَا مُرَادُ المُصَنِّفِ، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ، بَلِ الحَدِيثُ مِنْ بَابِ الكُلِّيَّةِ؛ أَيِ: الحُكْمِ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ بِخُصُوصِهِ كَمَا حَقَّقَهُ السَّعْدُ وَغَيْرُهُ؛ لِوُجُوهٍ:

(١) - **أَحَدُهَا**: أَنَّ «كُلَّ» إِذَا وَقَعَ فِي حَيِّزِهَا نَفْيٌ، كَانَتْ لِعُمُومِ السَّلْبِ، لَا لِسَلْبِ العُمُومِ، هَذَا هُوَ المُقَرَّرُ فِي اللُّغَةِ، وَلِذَلِكَ عَدَّهُ المَنَاطِقَةُ مِنْ أَسْوَارِ الكُلِّيَّةِ السَّالِبَةِ؛ نَحْوُ: «كُلُّ حَيَوَانٍ لَيْسَ بِحَجَرٍ»، بِخِلَافِ عَكْسِهِ؛ ....

قصَارة

قوله: (كَمَا فِي «الصَّحِيحِ») أي: البخاري، ولفظ الحديث: روى أبو هريرة رضي الله تعالى عنه أنَّ رسول الله ﷺ صلَّى إحدى العشاءين في الحضر، وسلَّم في ركعتين، فقام ذو اليدين وقال: «أقصرت الصَّلاة أم نسيتَ يا رسول الله؟»، فقال ﷺ: «**كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ**»، فقال ذو اليدين: «بعض ذلك قد كان»، فأقبل النَّبيُّ ﷺ على القوم وفيهم أبو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما فقال: «**أَحَقٌّ مَا يَقُولُ ذُو اليَدَيْنِ**»، فقالا: نعم، فقام عليه الصَّلاة والسَّلام وأتمَّ الصَّلاة، ثمَّ سجد سجدتين للسَّهو.

قوله: (وَاسْمُهُ: خِرْبَاقُ) وفي «شرح الخريدة» لشيخنا: أنَّ اسمه عمرو بن أدد، ولقِّب بذي اليدين؛ لضبطه، وقيل: لطول يديه.

قوله: («كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ») هذا لفظُ الحديث، وبه تعلم أنَّ قول النَّاظم: «كَكُلِّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وُقُوعِ» نقلٌ له بالمعنى، وفيه خلافٌ؛ فالأكثرُ مِنَ العلماء ومنهم الأئمَّة الأربعة على جوازه، ولو كان قدسيًّا للعارف، ودليلهم ما رواه الطَّبرانيُّ[1]: مِن حديث عبد الله بن سلمان اللَّيثيِّ قال: قلت: يا رسول الله إنِّي أسمع منك الحديث لا أستطيع أن أرويه كما أسمع منك، يزيد حرفاً أو ينقص حرفاً، فقال ﷺ: «**إِذَا لَمْ تَحِلُّوا حَرَاماً وَلَم تُحَرِّمُوا حَلَالاً، فَلَا بَأسَ**»، فذكر ذلك للحسن، فقال: لولا هذا ما حدَّثنا؛ نقله العباديُّ.

قوله: («كُلُّ حَيَوَانٍ لَيْسَ بِحَجَرٍ») أي: فإنَّه يُفيد نفي الحجريَّة عن كلِّ واحدٍ واحدٍ مِن أفراد الحيوان، ومنه قول الشَّاعر:

---

(١) في «المعجم الكبير» (٦٤٩١).

نَحْوُ: «لَيْسَ كُلُّ حَيَوَانٍ بِإِنْسَانٍ» فَمِنْ أَسْوَارِ الجُزْئِيَّةِ السَّالِبَةِ.

(٢) - **الثَّانِي**: أَنَّ السَّائِلَ بِـ «أَمْ» وَ: «الهَمْزَةِ» يَطْلُبُ تَعْيِينَ أَحَدِ أَمْرَيْنِ يَعْتَقِدُ ثُبُوتَ أَحَدِهِمَا، وَجَوَابُهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِتَعْيِينِ أَحَدِهِمَا، أَوْ[1] بِنَفْيِ كُلٍّ مِنْهُمَا رَدًّا عَلَى السَّائِلِ، وَتَخْطِئَةً لَهُ فِي اعْتِقَادِهِ ثُبُوتَ أَحَدِهِمَا، وَلَا يَصِحُّ بِنَفْيِ الجَمْعِ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ السَّائِلَ لَمْ يَعْتَقِدِ الجَمْعَ بَيْنَهُمَا، حَتَّى يُجَابَ بِنَفْيِهِ.

(٣) - **وَالثَّالِثُ**: مَا رُوِيَ أَنَّهُ لَمَّا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَقَعْ**»، قَالَ لَهُ ذُو اليَدَيْنِ: «بَلْ بَعْضُ ذَلِكَ قَدْ كَانَ»، فَلَوْ كَانَ قَوْلُهُ: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَقَعْ» مِنْ بَابِ الكُلِّ؛

قصَّارة

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي ... عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

برفع «كلُّ»، وعدل عنِ النَّصب وإن كان لا يحتاج إلى إضمار العائد؛ لإفادة العموم المذكور.

قوله: («لَيْسَ كُلُّ حَيَوَانٍ بِإِنْسَانٍ») هو نفيٌ للعموم، وإذا انتفى العموم بقي البعض، ومثله قول أبي الطَّيِّب مِن قصيدة يمدح بها كافور الأخشيديَّ صاحب مصر:

مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى المَرْءُ يُدْرِكُهُ ... تَجْرِي الرِّيَاحُ بِمَا لَا تَشْتَهِي السُّفُنُ

وقول بعض العرب: «ما كلُّ سوداء تمرة».

والسُّفُن في البيت بضمَّتين جمع: «سفينة»، قال الشُّمُنيُّ في «حواشي المغني»: وربَّما أولع بعض الطَّلبة بقراءته السَّفِن بفتح السِّين وكسر الفاء موهماً أنَّه صاحب السَّفينة، فيكون الإسنادُ حقيقيًّا، وليس بشيءٍ؛ لأنَّه يقال له: «سفان» كما في «الصِّحاح» و«القاموس»، ولا ضرورةَ تدعو إلى الحقيقة، والمجازُ أبلغ منه.

ثمَّ إنَّ هذه القاعدة الَّتي ذكرها الشَّارح نصَّ عليها الشَّيخ عبد القاهر وغيره، **واعترضها السَّعد في «المطوَّل»** بنحو: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ [القلم: ١٠]، ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٣]، ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة: ٢٧٦].

وأجاب حفيد السَّعد: بأنَّ كلام الشَّيخ يمكن أن يكون مبنيًّا على الوضع، وإفادة تلك الأمثلة لشمول النَّفي بواسطة القرائن؛ أي: لأنَّ الدَّليل القاطع هنا دلَّ على إرادة كلِّ فردٍ. اهـ.

وفي «المطول»: الحقُّ أنَّ هذا الكلام أكثريٌّ لا كلِّيٌّ، وأجاب ابن هشام في «المغني» بما نصُّهُ:

---

(١) في (أ): زيادة «لا».

أَيْ: لِنَفْيِ الـمَجْمُوعِ وَثُبُوتِ البَعْضِ، لَمَا حَسُنَ مِنْ ذِي اليَدَيْنِ أَنْ يَقُولَ: «بَعْضُ ذَلِكَ قَدْ كَانَ».

(٤) - **الرَّابِعُ**: أَنَّهُ لَمَّا قَالَ ذُو اليَدَيْنِ: «بَعْضُ ذَلِكَ قَدْ كَانَ»، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلشَّيْخَيْنِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمَا: «**أَحَقٌّ مَا يَقُولُ ذُو اليَدَيْنِ**»، فَقَالَا: «نَعَمْ»، فَلَوْ كَانَ قَصْدُهُ بِقَوْلِهِ أَوَّلاً: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَقَعْ» ثُبُوتَ البَعْضِ مَا سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ آخِراً.

فَإِنْ قُلْتَ: حَيْثُ تَبَيَّنَ أَنَّ «كُلَّ ذَلِكَ لَمْ يَقَعْ» كُلِّيَّةٌ، لَا كُلٌّ، فَمَا وَجْهُ صِدْقِهَا، وَالفَرْضُ أَنَّهُ قَدْ [ب/ ٢٤] وَقَعَ أَحَدُهُمَا، وَهُوَ النِّسْيَانُ؟

أُجِيبَ: بِأَنَّ الـمُرَادَ: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَقَعْ فِي ظَنِّي»؛ بِقَرِينَةِ الـمُرَاجَعَةِ وَسُؤَالِهِ ﷺ لِلشَّيْخَيْنِ آخِراً.

قصَارة

والجوابُ عنِ الآية أنَّ دلالة المفهوم إنَّما يعوَّل عليها عند عدم المعارض، وهو هنا موجودٌ؛ إذ دلَّ الدَّليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقاً.

قوله: (لَمَا حَسُنَ مِنْ ذِي اليَدَيْنِ... إلخ) أي: لأنَّ الجزئيَّة الموجبة إنَّما تناقض الكلِّيَّة السَّالبة؛ إذ إثباتُ البعض إنَّما يُنافي النَّفي عنِ كلِّ فردٍ، لا النَّفي عنِ المجموع.

فإن قيل: المحوِّجُ لحمل النَّاظم الحديث على الكلِّ إشكالُ الكلِّيَّة؛ لأنَّه قد تبيَّن أنَّ أحد الأمرين واقعٌ وهو النِّسيان، فلو حمل الحديث على الكلِّيَّة حسبما أنتجته الدَّلائل، لكان الكلام غير صادقٍ؛ لأنَّ الصِّدق مطابقة الخبر للواقع.

أجيب: بأنَّ قوله ﷺ: «**كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ**» مجازٌ عن قوله: «لم أشعر بشيءٍ منهما»؛ لأنَّ عدم وقوع الشَّيء يستلزم عدمَ الشُّعور به، فيكون مِن قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللَّازم، وعليه: فمعنى قول ذي اليدين: «بعض ذلك قد كان»: إن كنتم ما شعرتم بشيءٍ منهما، فبعض ذلك قد كان قطعاً، ومثلُهُ متعارفٌ كما لا يخفى.

أو بأنَّ المراد: كلُّ ذلك لم يكن في ظنِّي أو في اعتقادي، ويكون هذا المقدَّر مِن تتمَّة الخبر، فكأنَّه قال: الَّذي أعتقده أو أظنُّه أنَّه لم يقع واحدٌ منهما، ولا شكَّ أنَّه مطابقٌ للواقع، لا لاعتقاده عليه الصَّلاة والسَّلام فقط، حتَّى يرد: أنَّ هذا الجواب إنَّما ينبني على مذهب النَّظَّام: «إنَّ الصِّدق مطابقة الخبر لاعتقاد المخبر»، وقد أنشد شارح «مشارق» الصَّغَّاني عند شرح هذا الحديث:

تَنْبِيهٌ:

كَمَا يُطْلَقُ الكُلُّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، يُطْلَقُ أَيْضاً عَلَى المَاهِيَّةِ المُرَكَّبَةِ مِنْ أَجْزَاءٍ؛ كَمَا يُقَالُ فِي المِزْوَدِ: «إِنَّهُ كُلٌّ» بِاعْتِبَارِ أَجْزَائِهِ، وَكَذَا السَّرِيرُ كُلٌّ، . . . وَهَكَذَا، فَعُلِمَ أَنَّ لِلْكُلِّ ثَلَاثُ إِطْلَاقَاتٍ: يُطْلَقُ عَلَى المَاهِيَّةِ المُرَكَّبَةِ، وَعَلَى الكُلِّ المَجْمُوعِيِّ، وَعَلَى البَعْضِ المَجْمُوعِيِّ.

فَيُقَابِلُ الكُلُّ المَجْمُوعِيُّ الكُلِّيَّةَ، وَبَيَّنَهَا بِقَوْلِهِ:

(٣٨) وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكِمَا فَإِنَّهُ: «كُلِّيَّةٌ» قَدْ عُلِمَا

يَعْنِي: أَنَّ الكُلِّيَّةَ هِيَ الحُكْمُ الثَّابِتُ لِكُلِّ فَرْدٍ اسْتِقْلَالاً؛ نَحْوُ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنبياء: ٣٥]، وَيُسَمَّى: «الكُلَّ الجَمِيعِيَّ»، وَتُطْلَقُ الكُلِّيَّةُ أَيْضاً عَلَى القَضِيَّةِ المُشْتَمِلَةِ عَلَيْهِ، وَسَوَاءٌ كَانَتْ مُسَوَّرَةً بِـ«كُلٍّ» أَوْ بِغَيْرِهَا مِنْ أَسْوَارِ الكُلِّيَّةِ كَمَا يَأْتِي فِي القَضَايَا.

[(٣٩) وَالحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ: «الجُزْئِيَّهْ» وَ«الجُزْءُ» مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّهْ]

وَيُقَابِلُ البَعْضَ المَجْمُوعِيَّ: الجُزْئِيَّةَ، وَهِيَ قَوْلُهُ: (وَالحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ: «الجُزْئِيَّهْ») يَعْنِي: أَنَّ الجُزْئِيَّةَ هِيَ الحُكْمُ الثَّابِتُ لِبَعْضِ الأَفْرَادِ مَعَ اسْتِقْلَالِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا بِهِ؛ نَحْوُ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، وَيُسَمَّى: «البَعْضَ الجَمِيعِيَّ»، كَمَا تُسَمَّى القَضِيَّةُ المُشْتَمِلَةُ عَلَيْهِ: «جُزْئِيَّةً» أَيْضاً.

قصَّارة

يَا سَائِلِي عَنْ رَسُولِ اللهِ: كَيْفَ سَهَا وَالسَّهْوُ مِنْ كُلِّ قَلْبٍ غَافِلٍ لَاهٍ؟
قَدْ غَابَ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ سِرُّهُ فَسَهَا عَمَّا سِوَى اللهِ، فَالتَّعْظِيمُ للهِ

قول النَّاظم: (وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكِمَا. . فَإِنَّهُ: «كُلِّيَّةٌ». . . إلخ) فيه اقتصارٌ على أحدِ التَّسميتين، فإنَّه كما يسمَّى بذلك يسمَّى أيضاً بـ: «الكلِّ الجميعيِّ[1]»، كما نبَّه على ذلك الشَّارح، وهذا الَّذي بمعنى الكلِّيَّة هو المقصود هنا؛ إذ هو المستعملُ في أسوار القضايا؛ كقولنا: «كلُّ جِرْمٍ متغيِّر حصولاً أو قبولاً، وكلُّ متغيِّرٍ حادثٌ» فينتج: «كلُّ جِرم حادثٌ»، دون الكلِّ المجموعيِّ؛ لعدم إنتاجه في الشَّكل الأوَّل فضلاً عن غيره؛ لجواز كون الأوسط أعمَّ مِنَ الأصغر، والحكمُ على مجموع أفراد الأعمِّ لا يستلزم الحكمَ على مجموع أفراد الأخصِّ، كقولنا: مجموع الإنسان حيوان، ومجموع الحيوان فرس أو حمار، فلا ينتج؛ لأنَّ مجموع الإنسان ليس بفرس ولا حمار.

---

(١) في الطبعة الفاسية: «الحقيقي» بدلاً من «الجميعي».

وَيُقَابِلُ الكُلُّ بِمَعْنَى المَاهِيَّةِ المُرَكَّبَةِ مِنْ أَجْزَاءٍ: «الجُزْءُ»، وَأَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (وَ«الجُزْءُ» مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّهْ) أَيْ: وَاضِحَةٌ؛ إِذْ هُوَ: «مَا تَرَكَّبَ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ كُلٌّ»، **فَتَبَيَّنَ أَنَّ كُلًّا مِنَ الكُلِّيَّةِ وَالجُزْئِيَّةِ وَالجُزْءِ مُقَابِلٌ لِلكُلِّ بِاعْتِبَارِ** [أ/٢٦] **أَحَدِ إِطْلَاقَاتِهِ الثَّلَاثِ.**

✿ ✿ ✿

قصَارة

قوله: (فَتَبَيَّنَ أَنَّ كُلًّا مِنَ الكُلِّيَّةِ وَالجُزْئِيَّةِ... إلخ) **بيانُهُ:** الكلِّيَّةُ تقابل الكلَّ؛ بمعنى: الحكم على مجموع الأفراد، والجزئيَّة تقابلُهُ باعتبار إطلاقه على الحكم الثَّابت لبعض الأفراد، وهو البعض المجموعيّ، والجزءُ يقابله باعتبار إطلاقه على الماهيَّة المركَّبة مِن أجزاء، وإلى هذا المعنى أشار شيخنا سيِّدي حمدون في «خريدته» بقوله:

وَقَابِلِ الثَّلَاثَةِ المَرْعِيَّه ... بِالجُزْءِ فَالكُلِّيَّةِ الجُزْئِيَّه

ومرادُهُ بـ «الثَّلاثة»: المعاني الَّتي للكلِّ، كما تقدَّم.

✿ ✿ ✿

فَصْلٌ فِي المُعَرِّفَاتِ

لَمَّا وَقَعَ الفَرَاغُ مِنْ مَبَادِئِ التَّعْرِيفَاتِ، شَرَعَ فِي مَقَاصِدِهَا وَهِيَ المُعَرِّفَاتِ؛ جَمْعُ: «مُعَرِّفٍ» - بِالكَسْرِ - اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ «عَرَّفْتُهُ الشَّيْءَ تَعْرِيفاً»؛ أَيْ: صَيَّرْتُهُ عَارِفاً بِهِ، وَيُسَمَّى المُعَرِّفُ بِـ: «التَّعْرِيفِ» أَيْضاً تَسْمِيَةً لَهُ بِالمَصْدَرِ، وَمَرَّ أَنَّهُ يُسَمَّى أَيْضاً بِـ: «القَوْلِ الشَّارِحِ».

وَقَدَّمَ بَحْثَ المُعَرِّفَاتِ عَلَى الحُجَجِ وَمَبَادِئِهَا؛ لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ مُفِيدَ التَّصَوُّرِ يُقَدَّمُ صِنَاعَةً عَلَى مُفِيدِ التَّصْدِيقِ، وَلِأَنَّ المُعَرِّفَ وَإِنْ كَانَ مُرَكَّباً فَهُوَ فِي قُوَّةِ المُفْرَدِ، وَالقَضَايَا مُرَكَّبَةٌ حَقِيقَةً لَيْسَتْ فِي تَأْوِيلِ مُفْرَدٍ، وَكَمَا أَنَّ المُفْرَدَ مُقَدَّمٌ عَلَى المُرَكَّبِ، فَكَذَلِكَ مَا فِي قُوَّةِ المُفْرَدِ.

وَلَمْ يَذْكُرِ النَّاظِمُ لِلمُعَرِّفِ حَدًّا وَلَا رَسْماً، وَقَدْ رَسَمَهُ فِي «الشَّمْسِيَّةِ» بِقَوْلِهِ: «المُعَرِّفُ لِلشَّيْءِ هُوَ: الَّذِي يَلْزَمُ مِنْ تَصَوُّرِهِ تَصَوُّرُهُ أَوِ امْتِيَازُهُ عَنْ غَيْرِهِ»، وَ«أَوْ» فِيهِ لِلتَّقْسِيمِ، لَا لِلتَّرْدِيدِ[1]، وَالأَوَّلُ: الحَدُّ التَّامُّ، وَالثَّانِي غَيْرُهُ.

قصَارة

فَصْلٌ فِي المُعَرِّفَاتِ

قوله: (بِـ: «القَوْلِ الشَّارِحِ») أي: لشرحه الماهيَّة في الجملة، فيكون المرادُ بـ «الشَّرح»: مطلق البيان، أو يكون مِن باب التَّغليب، وإلَّا فبعضه وهو الرَّسم لا يشرح الماهيَّة، بل يميِّزها فقط.

قوله: (وَلَمْ يَذْكُرِ النَّاظِمُ لِلمُعَرِّفِ حَدًّا وَلَا رَسْماً) الظَّاهرُ: أنَّه إنَّما ترك ذلك؛ استغناءً عنه بذكر الشُّروط الَّتي ذكرها بعد، فكأنَّه يقول: «ما وجدت فيه الشُّروط فهو معرِّفٌ، وما لا فلا».

ويحتمل أن يكون تركه؛ بناءً على ما ذكره بعضهم مِن أنَّ تعريف الحدِّ لا يمكن؛ إذ لو كان له تعريفٌ، لكان لتعريفه تعريف، ويلزمُ التَّسلسل، وهو بعيدٌ؛ لأنَّ مفهوم المعرِّف صادقٌ على كلِّ فردٍ؛ سواءٌ كان معرِّفاً لغير المعرِّف، أو معرِّفاً للمعرِّف، فالتَّعريفُ الواحد كافٍ في الجميع، فلا تسلسل أصلاً.

وأيضاً عبارتهم: المعرِّف للشَّيء وهو صادقٌ على كلِّ شيءٍ، ومِن جملتها المعرِّف، ومعرِّفه،... وهكذا كلُّ كلامٍ صدق عليه عنوانُ موضوعه، فهو مندرجٌ في حكم نفسه؛ كقولنا: «كلُّ قضيَّةٍ موجبة كلِّيَّةٍ تنعكس جزئيَّة بالمستوي»، فهذا الحكم متناولٌ لهذه القاعدة نفسها.

---

(١) في (أ): «لِلتَّرَدُّدِ» بدلاً من «لِلتَّرْدِيدِ».

وَاعْتُرِضَ عَلَيْهِ: بِفَسَادِ الطَّرْدِ؛ لِصِدْقِهِ عَلَى الْمُتَضَايِفَيْنِ كَـ: «الأُبُوَّةِ، وَ: الْبُنُوَّةِ»، فَإِنَّ تَصَوُّرَ أَحَدِهِمَا مُسْتَلْزِمٌ تَصَوُّرَ الآخَرِ، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدُهُمَا مُعَرِّفاً لِلآخَرِ.

وَأُجِيبَ عَنْهُ: بِأَنَّهُ يَخْرُجُ الْمُتَضَايِفَانِ بِمُرَاعَاةِ الْحَيْثِيَّةِ فِي التَّعْرِيفِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: مَا يَلْزَمُ مِنْ تَصَوُّرِهِ تَصَوُّرُهُ مِنْ حَيْثُ ذَلِكَ التَّصَوُّرِ، فَيَكُونُ التَّصَوُّرُ الأَوَّلُ سَبَباً فِي الثَّانِي، وَالْمُتَضَايِفَانِ لَا سَبَبِيَّةَ فِيهِمَا، بَلْ يُتَصَوَّرَانِ مَعاً.

وَمِنْهُمْ مَنْ عَدَلَ عَنِ التَّعْبِيرِ بِـ «اللُّزُومِ» إِلَى التَّعْبِيرِ بِـ «السَّبَبِ»، فَقَالَ: «الْمُعَرِّفُ لِلشَّيْءِ: مَا تَكُونُ ....

قصَارة

قوله: (وَقَدْ رَسَمَهُ فِي «الشَّمْسِيَّةِ») إيَّاه تبع شيخنا في «خريدته»؛ إذ قال:

مُعَرِّفٌ مَا إِنْ تُصُوِّرَ حَصَلْ تَصَوُّرُ الْمَطْلُوبِ أَوْ مُيِّزَ كَمَلْ

فقوله: «مَا»؛ أي: معنى؛ لأنَّ الموصل إلى التَّصوُّر معنى الجنس والفصل، لا لفظهما، ودخل بالقيد الأوَّل: الحدُّ التَّامُّ، وبالثَّاني: النَّاقص والرَّسم، وخرج بقوله: «كمل»: العامُّ؛ لأنَّه لا يفيد الامتياز عن كلِّ ما عداه.

قوله: (وَأُجِيبَ) حاصلُ هذا الجواب مع إيضاحٍ: عدمُ تسليم ورود المتضايفين؛ إذِ المرادُ مِن استلزام تصوُّر المعرِّف تصوُّر المطلوب أن يكون تصوُّر المطلوب حاصلاً مِن تصوُّره ومكتسباً منه، وظاهرٌ: أنَّ أحد المتضايفين بالنِّسبة إلى الآخر ليس كذلك، وبمثل هذا يجاب عن إيراد اللَّوازم البيِّنة كـ: البصر بالنِّسبة للعمى، والجدار بالنِّسبة إلى السَّقف.

قوله: (الْمُعَرِّفُ لِلشَّيْءِ: مَا تَكُونُ مَعْرِفَتُهُ... إلخ) هذا التَّعريف للأقدمين، وإيَّاهم تبع الخونجيُّ في «جمله»، والسَّنوسيُّ في «مختصره»، والقادريُّ إذ قال:

مُعَرِّفُ الأَشْيَاءِ وَمَاهِيَّتِهَا مَا عُرْفُهُ سَبَبُ مَعْرِفَتِهَا

وهو شاملٌ للأعمِّ والأخصِّ، والأقدمون يجيزون التَّعريف بالأعمِّ، وصوَّب السَّيِّد ذلك، ونحوه للمولى في «شرح الشَّمسيَّة»، ونسبه لابن سينا وكثيرٍ مِنَ المحقِّقين؛ قال: وكتبُ اللُّغة مشحونةٌ بالتَّعريفات الاسميَّة بالأعمِّ.

قال الخبيصيُّ: وهو الصَّواب عند المحقِّقين.

مَعْرِفَتُهُ سَبَباً لِمَعْرِفَةِ ذَلِكَ الشَّيْءِ عِنْدَ حَمْلِهِ عَلَيْهِ»، فَيَخْرُجُ: الْمُتَضَايِفَانِ؛ إِذْ لَيْسَ تَصَوُّرُ أَحَدِهِمَا سَبَباً فِي تَصَوُّرِ الآخَرِ.

وَالمُرَادُ بِـ «المَعْرِفَةِ»: تَصَوُّرُ الشَّيْءِ بِالكُنْهِ، أَوْ تَمْيِيزِهِ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ [ج/١٧]، وَذَلِكَ كَـ: «الحَيَوَانِ النَّاطِقِ»، فَإِنَّ تَصَوُّرَهُ يُوجِبُ تَصَوُّرَ مَاهِيَّةِ الإِنْسَانِ بِالكُنْهِ عِنْدَ حَمْلِهِ عَلَيْهَا؛ كَأَنْ يُقَالَ مَثَلاً: «الإِنْسَانُ هُوَ: الحَيَوَانُ النَّاطِقُ»، وَكَـ: «الضَّاحِكِ»، فَإِنَّ تَصَوُّرَهُ مَحْمُولاً عَلَى الإِنْسَانِ يُوجِبُ تَمَيُّزَ[1] الإِنْسَانِ عَمَّا سِوَاهُ؛ لِكَوْنِ الضَّاحِكِ خَاصَّةً لَهُ.

وَتَقْيِيدُ سَبَبِيَّتِهِ بِحَمْلِهِ عَلَى المُعَرَّفِ ـ بِالفَتْحِ ـ كَمَا ذَكَرْنَا لَا بُدَّ مِنْهُ؛ إِذْ قَدْ يُتَصَوَّرُ «الحَيَوَانُ النَّاطِقُ» وَيُجْهَلُ أَنَّهُ هُوَ مَاهِيَّةُ «الإِنْسَانِ»، فَلَا يَعْرِفُهُ إِلَّا بِحَمْلِهِ عَلَيْهِ.

قَالَ السَّعْدُ: إِنَّمَا يَكُونُ الشَّيْءُ مُعَرِّفاً إِذَا اعْتُبِرَتْ نِسْبَتُهُ إِلَى المَطْلُوبِ[2] تَعْرِيفُهُ؛ مِثْلَ: الجِسْمِ النَّاطِقِ إِنِ[3] اعْتُبِرَتْ نِسْبَتُهُ إِلَى الإِنْسَانِ، فَقَدْ أَفَادَ امْتِيَازَهُ عَنْ كُلِّ مَا عَدَاهُ، وَإِلَّا فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ مُعَرِّفٌ لَهُ. اهـ.

قصَارة

وجوازُ التَّعريف بالأخصِّ أَوْلى مِنَ الأعمِّ؛ إذ قربُ الأخصِّ إلى المعرَّف أكثر مِن قرب الأعمِّ، والمتأخِّرون لمَّا اشترطوا في المعرِّف الاطِّراد والانعكاس، حكموا بأنَّ الأعمَّ والأخصَّ لا يصلحان للتَّعريف أصلاً، ولذلك عدل الكاتبيُّ عنِ تعريف الأقدمين إلى ما ذكره.

ووجَّه شيخنا سيِّدي الطَّيِّب ما للمتأخِّرين: بأنَّ التَّعريف بالأعمِّ أوِ الأخصِّ يُوهم أنَّ ما هو خارجٌ عنِ المعرَّف منه، وإن ما هو منه خارجٌ عنه، فيوقع في الجهل، فيكون كالمغالطة في باب القياس، فيكون خطأً ممنوعاً يجبُ اجتنابه.

قوله: (مَعْرِفَتُهُ سَبَباً لِمَعْرِفَةِ) المراد بـ «المعرفة» الأولى: الحضورُ، وبالثَّانية: الحصولُ عن جهلٍ؛ بمعنى: أنَّ حضور الشَّيء بالبال محمولاً على المعرَّف ـ بفتح الرَّاء ـ سببٌ لحصول معرفة الشَّيء المجهول، فإذا قيل: «الإنسان هو الحَيَوَان النَّاطق»، فحضورُ «الحيوان النَّاطق» المعلومَين أوَّلاً محمولين على «الإنسان» سببٌ لمعرفة حقيقة «الإنسان» المجهولة.

(١) في (أ): «تمييز» بدلاً من «تَمَيُّز».

(٢) في (أ): «لِلْمَطْلُوبِ» بدلاً من «إِلَى المَطْلُوبِ».

(٣) في (أ): «إذِ» بدلاً من «إنِ».

أَيْ: فَلَا يُقَالُ: إِنَّ التَّعْرِيفَ [ب/ ٢٥] الْمَذْكُورَ غَيْرُ جَامِعٍ؛ لِخُرُوجِ نَحْوِ: «الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ» مِنْهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ مَحْمُولٍ عَلَى «الإِنْسَانِ».

لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّهُ حِينَئِذٍ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمُعَرِّفِ؛ لِفَقْدِ شَرْطِهِ مِنْهُ، وَهُوَ الْحَمْلُ.

فَإِنْ قُلْتَ: هَلْ يَلْزَمُ فِي حَمْلِ الْحَدِّ عَلَى الْمَحْدُودِ الْحُكْمُ عَلَى الشَّيْءِ قَبْلَ تَصَوُّرِهِ؟

قُلْتُ: لَا يَلْزَمُ، إِنَّمَا فِيهِ الْحُكْمُ قَبْلَ التَّصْوِيرِ لِلْغَيْرِ، وَهُوَ لَا يَضِرُّ.

قصَارة

وإنَّما قلنا ذلك؛ لأنَّا لو أردنا بالأُولى: عنِ جهلٍ، لَزِمَ التَّعريفُ بمجهولٍ، ولو كان المعرَّف ـ بفتحها ـ لا يحتاج إلى تحصيله عن جهلٍ حال التَّعريف، لزم تعريف المعلوم، وهو عبثٌ؛ إلَّا أنَّ ما ذكر يلزم عليه استعمال لفظ المعرفة في معنيين هو فيهما حقيقةٌ ومجازٌ، وسوَّغ ذلك الاتِّكالُ على ما عُلِم مِن أنَّ المجهول لا يُعرف، والمعلوم لا يعرف، فكان ذلك كالقرينة على المراد.

قوله: (**قُلْتُ: لَا يَلْزَمُ، إِنَّمَا فِيهِ الْحُكْمُ... إلخ**) معناه: أنَّ الحادَّ ما حكم على الإنسان بكذا إلَّا حيث تصوَّر الإنسان؛ إذِ الحكمُ على الشَّيء فرعُ تصوُّره.

نعم؛ الغير المحدود له لا يتصوَّره إلَّا بعد هذا الحكم الحاصل مِنَ الحادِّ، ففيه الحكمُ قبل التَّصوير للغير الَّذي هو المحدود له، وذلك لا يضرُّ، وفيما تضمَّنه كلام هذا الشَّارح مِن أنَّ الحادَّ يحكمُ على المحدود بالحدِّ نظرٌ؛ إذ لا حكم في الحدِّ أصلاً؛ لأنَّ الحادَّ ينقشُ في الذِّهن صورة المحدود ويصوِّرُها، فإذا قال: «الإنسان هو: الحَيَوان النَّاطق» لم يقصد حكماً، وإلَّا كان مصدقاً لا مصوِّراً.

هذا بالنِّسبة للحادِّ، أمَّا المحدود له، فلا يحكم على «الإنسان» بشيءٍ إلَّا حيث انتقشت صورتُهُ في ذهنه وتصوُّرها مِن تلقاء الحادِّ، فهو إذاً حكمٌ لم يحكم إلَّا بعد التَّصوُّر، فاندفع السُّؤال والجواب، والله تعالى أعلم بالصَّواب.

وهذا معنى ما نقله شيخنا ابن منصور عن ياسين مِن: أنَّ هذا الحمل إنَّما هو صوريٌّ ولا تصديقَ ولا حكمَ، بل هو تصويرٌ ونقشٌ في صحيفة الذِّهن، ولهذا لا يتوجَّه عليه منعٌ كما يأتي، وبه تعلم ما وقع للشَّيخ اليوسيِّ في «حواشي المختصر».

وَيُؤْخَذُ مِنَ التَّعْرِيفِ الْمَذْكُورِ أُمُوراً:

أَحَدُهَا: أَنَّ الْمُعَرِّفَ لِلْمَاهِيَّةِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ غَيْرَهَا؛ لِأَنَّ مَعْرِفَتَهُ سَبَبٌ لِمَعْرِفَتِهَا، وَالسَّبَبُ غَيْرُ الْمُسَبَّبِ، وَوَجْهُ الْمُغَايَرَةِ فِي الْحَدِّ التَّامِّ: أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى الْمَاهِيَّةِ تَفْصِيلاً، وَالْمَحْدُودُ تُلَاحَظُ مِنْهُ[1] الْمَاهِيَّةُ إِجْمَالاً، وَاخْتِلَافُ الِاعْتِبَارِ بِالْإِجْمَالِ وَالتَّفْصِيلِ كَافٍ فِي الْمُغَايَرَةِ.

وَأَمَّا الْحَدُّ النَّاقِصُ وَالرَّسْمُ مُطْلَقاً، فَوَجْهُ الْمُغَايَرَةِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْمَاهِيَّةِ وَاضِحٌ، فَالتَّعْرِيفُ وَالْمُعَرَّفُ مَعَ اتِّحَادِهِمَا فِي الْمَصْدُوقِ هُمَا مُخْتَلِفَانِ تَارَةً بِالْمَفْهُومِ، وَتَارَةً بِالْإِجْمَالِ وَالتَّفْصِيلِ.

فَإِنْ قُلْتَ: مَا وَجْهُ الْمُغَايَرَةِ فِي تَعْرِيفِ أَحَدِ الْمُتَرَادِفَيْنِ بِالْآخَرِ كَتَعْرِيفِ «الْإِنْسَانِ» بِـ: «الْبَشَرِ» إِذَا كَانَ اسْمُ الْبَشَرِ أَشْهَرَ مِنْهُ؟

قصارة

قوله: (لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ غَيْرَهَا) مرادُهُ: أن يكون بينهما مغايرة في المعنى مِن وجهٍ مَّا مع الاتِّحاد في المصدوق، لا المغايرة في اللَّفظ فقط، وبه تعلم أنَّه لا تنافي بين كون الحدِّ مغايراً للمحدود، وبين كونهما متَّحدين؛ إذِ الحدُّ التَّامُّ مثلاً هو نفس المحدود.

قوله: (وَاضِحٌ) بيانُهُ: أنَّ الحدَّ النَّاقص إنَّما يذكر فيه بعض الذَّاتيَّات، ويترك فيه ذكر البعض، والبعضُ مغايرٌ للكلِّ مفهوماً، وإن ساواه مصدوقاً، والرَّسمُ يكونُ بالخاصَّة وحدها، أو مع الجنس، والخواصُّ مغايرةٌ للمختَّص بها مفهوماً كـ: «الكاتب» مثلاً لـ «الإنسان»، فمفهومُهُ يُفيد ما لا إشعار للإنسان به.

قوله: (فَإِنْ قُلْتَ... إلخ) حاصلُ هذا الإيراد: أنَّ التَّعريفَ اللَّفظيَّ لا يتعقَّلُ فيه إجمالٌ ولا تفصيلٌ، فلا مغايرة بينهما.

وجوابُهُ: أنَّ المعرِّف اللَّفظيَّ ليست فيه مغايرةٌ في المعنى؛ لأنَّ المقصود منه بيان المدلول اللُّغويَّ، وإنَّما فيه المغايرة اللَّفظيَّة، وهي فيه كافيةٌ، وإنَّما اشترطوا له الأشهريَّة فقط، كما حقَّقه اليوسيُّ وسلَّمه له هذا الشَّارح في «حواشي المختصر»، وأومأ إليه قدورة.

وأمَّا قوله هنا: «قلت: يأتي... إلخ» ففيه نظرٌ؛ لأنَّه بناه على ما توهَّمه صاحب «النهاية»

---

(١) في (أ): «فِيهِ» بدلاً من «مِنْهُ».

قُلْتُ: يَأتِي أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى التَّعْرِيفِ بِالخَاصَّةِ؛ أيْ(١): هُوَ المُسَمَّى بِالبَشَرِ، وَكَوْنُهُ مُسَمًّى [أ/ ٢٧] بِالبَشَرِ مُغَايِرٌ لِمَفْهُومِهِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مَعْرِفَةُ المُعَرِّفِ ـ بِالكَسْرِ ـ سَابِقَةٌ عَلَى مَعْرِفَةِ المُعَرَّفِ(٢)؛ لِوُجُوبِ تَقَدُّمِ السَّبَبِ عَلَى مُسَبَّبِهِ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ أَجْزَاءُ التَّعْرِيفِ مُتَصَوَّرَةً عِنْدَ المُعَرِّفِ لَهُ قَبْلَ التَّعْرِيفِ بِهَا، فَلَا يَصِحُّ التَّعْرِيفُ بِمَجْهُولٍ؛ لِامْتِنَاعِ التَّوَصُّلِ بِمَجْهُولٍ إِلَى مَجْهُولٍ إِلَّا إِذَا ذُكِرَ تَعْرِيفُ المَجْهُولِ مَعَهُ؛ كَأَنْ يُقَالَ فِي تَعْرِيفِ «الإِنْسَانِ» لِمَنْ يَجْهَلُهُ، وَيَجْهَلُ «الحَيَوَانِ»: «الإِنْسَانُ هُوَ الحَيَوَانُ النَّاطِقُ»، وَ(٣): «الحَيَوَانُ هُوَ: الجِسْمُ النَّامِي الحَسَّاسُ»، وَلِهَذَا الشَّرْطِ يَمْتَنِعُ تَعْرِيفُ الشَّيْءِ بِمَا تَتَوَقَّفُ مَعْرِفَتُهُ عَلَى مَعْرِفَةِ ذَلِكَ الشَّيْءِ كَالمُتَضَايِفَيْنِ كَـ: «الأُبُوَّةِ، وَالبُنُوَّةِ»؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الآخَرِ، بَلْ يُعْرَفَانِ مَعاً.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ المُعَرِّفُ ـ بِالكَسْرِ ـ أَجْلَى عِنْدَ السَّامِعِ مِنَ المُعَرَّفِ ـ بِالفَتْحِ ـ أَيْ: أَظْهَرَ مِنْهُ وَأَوْضَحَ، فَلَا يُعَرَّفُ الشَّيْءُ بِمَا يُسَاوِيهِ فِي الخَفَاءِ كَتَعْرِيفِ «الزَّوْجِ»

قصَارة

و«المختصر» مِن أنَّ التَّعريف اللَّفظيَّ مِن قبيل الرَّسم النَّاقص؛ لأنَّه تعريفٌ للشَّيء بكونه مسمًّى بكذا، وذلك خاصَّةٌ مِن خواصِّه، وذلك كلُّه باطلٌ، كما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

قوله: (سَابِقَةٌ عَلَى مَعْرِفَةِ المُعَرَّفِ) أي: لا تتوقَّف عليه، فلو توقَّفت معرفته عليه كتعريف «الشَّمس» بـ: «أنَّها كوكبٌ نهاريٌّ»، مع أنَّ النَّهار الَّذي نُسِبَ إليه متوقِّفٌ تعقُّلُهُ على تعقُّل الشَّمس؛ لأنَّ النَّهار الوقت مِن طلوع الشَّمس فوق الأفق إلى غروبها، لم يصحَّ، وحينئذٍ فهذا الشَّرط يُحترز به عن أن يكون في التَّعريف دورٌ، أو مجهولٌ لم يؤت بتعريفه معه، كما أشار له هذا الشَّارح.

قوله: (أَنْ تَكُونَ أَجْزَاءُ التَّعْرِيفِ) أي: الماهيَّة نفسها، أو خواصُّها الَّتي يقعُ بها التَّعريفُ.

قوله: (أَجْلَى) هو بمعنى: «جلى»، لا على بابه مِنَ المشاركة والزِّيادة؛ لاقتضائه أنَّ المحدود جليٌّ، مع أنَّ الجليَّ لا يُطلب تعريفُهُ.

قوله: (كَتَعْرِيفِ «الزَّوْجِ»... إلخ) هذا راجعٌ إلى تعريف الشَّيء بضدِّه، ومنه: «المتحرِّك: ما ليس بساكن»، وعكسه.

---

(١) في (أ): «إذْ» بدلاً من «أيْ».

(٢) في الطبعة الفاسية، و(أ): «الماهية» بدلاً من «المعرَّف».

(٣) في (أ): «وَفِي» بدلاً من «وَ».

بِـ: «مَا لَيْسَ بِفَرْدٍ» وَ: «الفَرْدِ» بِـ: «مَا لَيْسَ بِزَوْجٍ» بِالنِّسْبَةِ لِمَنِ اسْتَوَيَا عِنْدَهُ، وَأَمَّا مَنْ عَرَفَ أَنَّ الزَّوْجَ هُوَ: «العَدَدُ المُنْقَسِمُ إِلَى مُتَسَاوِيَيْنِ»، فَيَصِحُّ أَنْ يُعَرَّفَ لَهُ الفَرْدُ بِـ: «مَا لَيْسَ بِزَوْجٍ».

وَلَا بِمَا هُوَ أَخْفَى مِنْهُ كَتَعْرِيفِ «النَّارِ» بِـ: «أَنَّهَا جِسْمٌ كَالنَّفْسِ»، فَإِنَّ النَّفْسَ أَخْفَى مِنَ النَّارِ، وَهَذَا الشَّرْطُ يُغْنِي عَنْهُ مَا قَبْلَهُ، وَإِنَّمَا ذَكَرْنَاهُ تَبَعاً لِلْمُخْتَصَرِ.

الرَّابِعُ: أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ المُعَرِّفُ مُسَاوِياً لِلمُعَرَّفِ فِي الصِّدْقِ؛ أَيْ: أَنْ يَصْدُقَ كُلٌّ مِنْهُمَا عَلَى كُلِّ مَا يَصْدِقُ عَلَيْهِ الآخَرُ، فَلَا يَكُونُ المُعَرِّفُ ـ بِالكَسْرِ ـ أَعَمَّ مِنَ المُعَرَّفِ، وَلَا أَخَصَّ مِنْهُ.

قصَارة

فإن قلت: هذا الشَّرط في الرَّسم لكونه بالعَرَضيَّات ظاهرٌ، وأمَّا الحدُّ فهل يعتبر فيه ذلك أم لا؟

قلت: نعم، لكن ليس معناه في الحدِّ أنَّ ذاتيَّات الشَّيء إن لم تكن أعرف تركناها وجئنا بذاتيَّاتٍ أخرى أعرف منها؛ لاستحالة ذلك، بل ينتقل إلى طلب المعرَّف الثَّاني إلى أن ينتهي الأمر إلى حيِّز البداهة.

قوله: (وَلَا بِمَا هُوَ أَخْفَى) هذا أحرويٌّ، فكان مِن حقِّه أن يقول: «وبالأَوْلى أن لا يعرف الشَّيء بما هو أخفى».

قوله: (كَتَعْرِيفِ «النَّارِ» بِـ: «أَنَّهَا جِسْمٌ كَالنَّفْسِ») أي: في البساطة وعدم أجزاء متباينة، أو في أنَّها تحدث خفَّة للجارِّ كما أنَّ الجسم يخفُّ بالنَّفس، كما قيل:

ثَـقُـلَـتْ زُجَـاجَـاتٌ أَتَـتْـنَـا فُـرَّغـاً ... حَـتَّـى إِذَا مُـلِـئَـتْ بِـصَـرْفِ الـرَّاحِ

خَـفَّـتْ وَكَـادَتْ أَنْ تَـطِـيـرَ بِـمَـا حَـوَتْ ... وَكَـذَا الـجُـسُـومُ تَـخِـفُّ بِـالأَرْوَاحِ

قوله: (وَهَذَا الشَّرْطُ يُغْنِي عَنْهُ مَا قَبْلَهُ) أي: لأنَّ شرط كونه سابقاً في المعرفة على المعرَّف يتفرَّع عنه أن لا يتعرَّف الشَّيء بمساويه في الجهل، فأحرى ما هو أخفى.

وأجيب: بأنَّ أخذ الشَّيء تصريحاً أَوْلى مِن أخذه التزاماً، فالتَّنصيصُ على الشُّروط مطابقة ليحافظ على جميعها أَوْلى، لكنَّ الأَوْلى أن لو قدَّم هذا الشَّرط؛ لأنَّ إغناء المتأخِّر عنِ المتقدِّم لا يضرُّ، بخلاف العكس.

قوله: (الرَّابِعُ) تبعَ في هذا التَّفريع السَّنوسيَّ في «شرح المختصر»، وفي أخذه مِنَ الحدِّ المذكور نظرٌ؛ لِمَا تقدَّمَ: أنَّ هذا التَّعريف للمتقدِّمين، وهم يجيزون التَّعريف بالأعمِّ والأخصِّ.

كَمَا لَا يَكُونُ مُبَايِناً لَهُ بِالأَوْلَى، فَبِكَوْنِهِ غَيْرَ أَعَمّ يَكُونُ مُطَّرِداً؛ أَيْ: مَانِعاً غَيْرَ المَحْدُودِ مِنَ الدُّخُولِ فِي حَدِّهِ، وَبِكَوْنِهِ غَيْرَ أَخَصّ يَكُونُ مُنْعَكِساً؛ أَيْ: جَامِعاً لِجَمِيعِ أَفْرَادِ المَحْدُودِ، وَبِالأَوْلَى يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ أَعَمَّ وَأَخَصَّ مِنْ وَجْهٍ؛ لِفَسَادِ طَرْدِهِ وَعَكْسِهِ مَعاً، وَالمُبَايِنُ أَشَدُّ فَسَاداً؛ لِعَدَمِ صِدْقِهِ عَلَى شَيْءٍ مِنَ المَطْلُوبِ، وَيَأْتِي إِيْضَاحُ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

قَوْلُهُ:

(٤٠) مُعَرِّفٌ عَلَى ثَلَاثَةٍ قُسِمْ: حَدٌّ، وَرَسْمِيٌّ، وَلَفْظِيٌّ عُلِمْ

قَسَّمَ المُعَرِّفَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، وَفِي الحَقِيقَةِ هِيَ خَمْسَةٌ؛ لِأَنَّ الحَدَّ تَامٌّ وَنَاقِصٌ، وَالرَّسْمَ تَامٌّ وَنَاقِصٌ، وَالخَامِسُ المُعَرِّفُ اللَّفْظِيُّ.

وَبَقِيَ عَلَيْهِ قِسْمَانِ آخَرَانِ هُمَا: التَّعْرِيفُ بِالمِثَالِ، وَالتَّعْرِيفُ بِالقِسْمَةِ؛ فَصَارَتِ الأَقْسَامُ سَبْعَةً.

وَقَوْلُهُ: (مُعَرِّفٌ) مُبْتَدَأ، وَسَوَّغَ الِابْتِدَاءَ بِهِ قَصْدُ الجِنْسِ.

(٤١) فَـ«الحَدُّ» بِـ: الجِنْسِ وَفَصْلٍ وَقَعَا وَ«الرَّسْمُ» بِـ: الجِنْسِ وَخَاصَةٍ مَعَا

وَأَشَارَ إِلَى الحَدِّ التَّامِّ بِقَوْلِهِ: (فَـ«الحَدُّ» بِـ: الجِنْسِ وَفَصْلٍ وَقَعَا) يَعْنِي: أَنَّ الحَدَّ التَّامَّ هُوَ: «مَا كَانَ بِالجِنْسِ القَرِيبِ وَالفَصْلِ»، فَحَذَفَ الوَصْفَ فِي الحَدِّ وَالجِنْسِ؛ لِدَلَالَةِ مَا ذَكَرَ فِي النَّاقِصِ بَعْدَهُ عَلَيْهِ، وَسَوَاءٌ ذُكِرَتْ فِيهِ أَجْزَاءُ الجِنْسِ مُفَصَّلَةً كَتَعْرِيفِ «الإِنْسَانِ»

قصَارة ______

نعم؛ لو كان التَّفريعُ عنِ الحدِّ الأوَّل، لكان ذكره صحيحاً، وكلامُهُ مشعرٌ بخلافه.

قول النَّاظم: (مُعَرِّفٌ عَلَى ثَلَاثَةٍ... إلخ) **وجه الحصر فيها:** أنَّ التَّعريف إمَّا بمجرَّد الذَّاتيَّات أو لا، الأوَّل: الحدُّ، والثَّاني: إمَّا أن يصحَّ أن يكون مركَّباً أو لا، الأوَّل: الرَّسمُ، والثَّاني: اللَّفظيُّ.

قوله: (وَرَسْمِيٌّ) الجاري على الألسنة إسقاط «ياء» النَّسب، وزاد النَّاظمُ «ياء» النَّسب؛ نظراً إلى أنَّ المقسم وهو مطلق المعرِّف جنسٌ، فيصحُّ أن يُنسب إلى بعض أنواعه؛ كما يُقال: «الحَيَوَانُ: إمَّا إِنْسَانِيٌّ، أَوْ فَرَسِيٌّ»؛ أي: هذا الجنس ينقسمُ إلى: حصَّةٍ إنسانيَّةٍ، وحصَّةٍ فرسيَّةٍ، ولا يخفى ما فيه مِنَ التَّكلُّف، أحوج إليه ضيقُ النَّظم.

بـ: «أَنَّهُ الجِسْمُ النَّامِي الحَسَّاسُ المُتَحَرِّكُ بِالإِرَادَةِ النَّاطِقُ»، أَوْ مُجْمَلَةً [ب/ ٢٦] كَتَعْرِيفِهِ[1] بـ: «أَنَّهُ الحَيَوَانُ النَّاطِقُ».

وَبِالجُمْلَةِ الحَدُّ التَّامُّ هُوَ المُشْتَمِلُ عَلَى جَمِيعِ الذَّاتِيَّاتِ بِالمُطَابَقَةِ أَوْ بِالتَّضَمُّنِ، وَلَا عِبْرَةَ بِدَلَالَةِ الِالْتِزَامِ.

وَسُمِّيَ: «حَدًّا»؛ لِأَنَّ الحَدَّ لُغَةً: «المَنْعُ»، وَهُوَ يَمْنَعُ غَيْرَ أَفْرَادِ المَحْدُودِ مِنَ الدُّخُولِ فِيهِ، وَيَمْنَعُ مَا هُوَ مِنْ أَفْرَادِ المَحْدُودِ مِنَ الخُرُوجِ عَنْهُ.

وَسُمِّيَ: «تَامًّا»؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى الذَّاتِيَّاتِ بِكَمَالِهَا.

قصَارة

قوله: (الحَسَّاسُ المُتَحَرِّكُ بِالإِرَادَةِ) إنَّما جمع بينهما في تعريف «الحَيَوَان»، وإن كان أحدهما كافٍ في إخراج غير «الحَيَوَان» مِن أنواع النَّامي؛ تنبيهاً على تركُّب ماهيَّة «الحَيَوَان» منهما، زيادةً على الجسميَّة والنُّموِّ، فيمتازُ عن مشاركه فيما قبل بهاتين القوَّتين، وهما المدركَة والمتحرِّكة، وإن كانت إحداهما كافيةً في إخراج غير «الحَيَوَان» مِن أنواع النَّامي، فقيود الحدود يُرادُ منها بيان الماهيَّة، والإخراجُ تابعٌ فلا يضرُّ تخلُّفُهُ.

قوله: (بِالمُطَابَقَةِ أَوْ بِالتَّضَمُّنِ) المطابقةُ: «ذكر أجزاء الجنس مفصَّلةً» كتعريف «الإنسان» بـ: «أنَّه الجسم النَّامي. . . إلخ»، والتَّضمُّنُ: «ذكر الأجزاء مجملةً» كتعريفه بـ: «الحَيَوَان النَّاطق».

قوله: (وَلَا عِبْرَةَ بِدَلَالَةِ الِالْتِزَامِ) أي: كتعريف «الإنسان» بـ: «النَّاطق»، فلا يسمَّى: حدًّا تامًّا.

قوله: (لِأَنَّ الحَدَّ لُغَةً: «المَنْعُ») منه: الحَدِيدُ؛ سمِّي بذلك؛ لأنَّه يمنعُ مِنَ الأعداء، ويُقالُ: «حَدَّتِ المرأة على زوجها، وأحدت» إذا منعت نفسها مِنَ الزِّينة، وحدودُ الله تعالى: ما منع منها، أو منع مِن مخالفتها والتَّعدي إلى غيرها؛ قال الله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧].

قوله: (وَسُمِّيَ: «تَامًّا») ظاهرُهُ: أنَّه لا يُشترط في تمام الحدِّ وجوب التَّرتيب، بأن يقدَّم الجنس عند إرادة الحدِّ والرَّسم التَّامَّين على المميِّز فصلاً أو خاصَّةً، وفي «شرح المختصر» للسَّنوسيِّ: ومنهم مَن شرط في تمامه التَّرتيب بذكر الجزء الأعمِّ مقدَّماً على ذكر الجزء الأخصِّ، فإن عكس هذا التَّرتيب لم يسمَّ عند هؤلاء حدًّا تامًّا، بل ناقصاً. اهـ.

والمُشترطُ لذلك هو السَّرَّاج، كما يُؤخذ مِن قول ابن عرفة: «ويقدَّم الأعمُّ لكونه أعرف، وفي كونه واجباً أو أَوْلى قولا السَّرَّاج والأثير مع الخونجيِّ». اهـ.

---

(١) في (أ): «كَتَعْرِيفِ الإِنْسَانِ» بدلاً من «كَتَعْرِيفِهِ».

وَأَشَارَ إِلَى الرَّسْمِ التَّامِّ بِقَوْلِهِ: (وَ«الرَّسْمُ» بِـ: الجِنْسِ وَخَاصَةٍ مَعَا) أَي: الرَّسْمُ التَّامُّ هُوَ: «مَا تَرَكَّبَ مِنَ الجِنْسِ القَرِيبِ وَالخَاصَّةِ»، فَحَذَفَ أَيْضاً الوَصْفَ مِنَ الرَّسْمِ وَالجِنْسِ؛ لِدَلَالَةِ مَا ذَكَرَهُ فِي الرَّسْمِ النَّاقِصِ عَلَيْهِ.

وَالمُرَادُ: الخَاصَّةُ الشَّامِلَةُ اللَّازِمَةُ كَتَعْرِيفِ «الإِنْسَانِ» بِـ: «أَنَّهُ الحَيَوَانُ الضَّاحِكُ» أَيْ: بِالقُوَّةِ، وَأَمَّا الضَّاحِكُ بِالفِعْلِ فَغَيْرُ شَامِلٍ وَلَا لَازِمٍ [أ/٢٨]، فَلَا يُعَرَّفُ بِهِ؛ لِفَسَادِ عَكْسِهِ.

وَسُمِّيَ: «رَسْماً»؛ لِأَنَّ الرَّسْمَ فِي اللُّغَةِ [ج/١٨]: «أَثَرُ الشَّيْءِ وَعَلَامَتُهُ»، وَالخَاصَّةُ أَثَرٌ وَعَلَامَةٌ لِمَا اخْتُصَّ بِهَا.

وَسُمِّيَ: «تَامًّا»؛ لِذِكْرِ الجِنْسِ القَرِيبِ فِيهِ، فَفِيهِ كَمَالٌ بِالنِّسْبَةِ لِلنَّاقِصِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ الفَرْقِ بَيْنَ الفَصْلِ وَالخَاصَّةِ.

وَأَشَارَ إِلَى الحَدِّ النَّاقِصِ بِقَوْلِهِ:

(٤٢) وَ«نَاقِصُ الحَدِّ» بِـ: فَصْلٍ، اوْ مَعَا جِنْسٍ بَعِيدٍ، لَا قَرِيبٍ وَقَعَا

يَعْنِي: أَنَّ الحَدَّ النَّاقِصَ لَا يُذْكَرُ فِيهِ الجِنْسُ القَرِيبُ، بَلْ يَكُونُ إِمَّا بِالفَصْلِ وَحْدَهُ كَتَعْرِيفِ «الإِنْسَانِ» بِـ: «النَّاطِقِ»، أَوْ بِالفَصْلِ مَعَ الجِنْسِ البَعِيدِ كَتَعْرِيفِهِ بِـ: «الجِسْمِ النَّاطِقِ».

قصَارة

قال السَّنوسيُّ في «شرحه» للخونجيِّ: وهذا الثَّاني أظهر؛ لأنَّ المقصود مِنَ التَّعريف، وهو التَّمييز أو تصوُّر المعرَّف بذاتيَّاته، أو ببعضها لا يختلُّ بسبب عدم ملاحظة التَّرتيب.

وقال الهلاليُّ: ولا يشكُّ أنَّ الغرض مِنَ التَّامِّ حاصلٌ مع التَّرتيب ودونه.

قول النَّاظم: (وَخَاصَةٍ) في هذا البيت، والثَّالث بعده بتخفيف الصَّاد ضرورةً؛ إذ لا يجوز التقاء السَّاكنين في الشِّعر إلَّا ضرورةً.

قوله: (وَالمُرَادُ: الخَاصَّةُ الشَّامِلَةُ اللَّازِمَةُ) الدَّليل على أنَّ مراده ما ذكر: قرينة شرط الانعكاس، واحترز بـ «الشَّاملة»: مِن غير الشَّاملة كتعريف «الإنسان» بـ: «الضَّاحك بالفعل»، وبـ «اللَّازمة»: مِن غير اللَّازمة كتعريف «الإنسان» بـ: «المتنفِّس بالفعل».

قول النَّاظم: (وَ«نَاقِصُ الحَدِّ» بِـ: فَصْلٍ) فيه إضافة الصِّفة إلى الموصوف؛ أي: والحدُّ النَّاقص. **وقوله:** (بِفَصْل) أي: قريب، وهو مبنيٌّ على جواز التَّعريف بالمفرد، وفيه خلافٌ؛

سُمِّيَ: «حَدًّا»؛ لِمَا مَرَّ، وَنَاقِصاً؛ لِنَقْصِ بَعْضِ الذَّاتِيَّاتِ مِنْهُ.

وَأَشَارَ إِلَى الرَّسْمِ النَّاقِصِ بِقَوْلِهِ:

(٤٣) وَ«نَاقِصُ الرَّسْمِ» بِـ: خَاصَةٍ فَقَطْ   أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ قَدِ ارْتَبَطْ

يَعْنِي: أَنَّ الرَّسْمَ النَّاقِصَ هُوَ: «مَا يَكُونُ بِالخَاصَّةِ وَحْدَهَا»؛ مُفْرَدَةً كَانَتْ كَتَعْرِيفِ «الإِنْسَانِ» بِـ: «الضَّاحِكِ»، وَالمُرَادُ: الضَّاحِكُ بِالقُوَّةِ، أَوْ مُرَكَّبَةً كَتَعْرِيفِهِ بِـ: «المُنْتَصِبِ القَامَةِ البَادِي البَشَرَةِ العَرِيضِ الأَظْفَارِ»، فَمَجْمُوعُ هَذِهِ العَوَارِضِ الثَّلَاثَةِ خَاصَّةٌ وَاحِدَةٌ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا بِانْفِرَادِهِ عَرَضٌ عَامٌّ، أَوْ يَكُونُ بِالجِنْسِ البَعِيدِ وَالخَاصَّةِ كَتَعْرِيفِ «الإِنْسَانِ» بِـ: «الجِسْمِ الضَّاحِكِ».

سُمِّيَ: «رَسْماً»؛ لِمَا سَبَقَ، وَنَاقِصاً؛ لِأَنَّهُ نَقَصَ مِنْهُ بَعْضُ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ الرَّسْمُ التَّامُّ مِنَ الذَّاتِيَّاتِ أَوْ جَمِيعِهِ.

وَحَاصِلُ مَا تَقَدَّمَ: أَنَّ التَّعْرِيفَ بِالفَصْلِ حَدٌّ، وَبِالخَاصَّةِ رَسْمٌ؛ ثُمَّ مَا كَانَ مِنْهُمَا مَعَ الجِنْسِ القَرِيبِ تَامٌّ، وَمَا كَانَ بِغَيْرِ القَرِيبِ نَاقِصٌ.

(٤٤) وَمَا بِـ«لَفْظِيٍّ» لَدَيْهِمْ شُهِرَا: تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرَا

يَعْنِي: أَنَّ المُعَرِّفَ الَّذِي اشْتُهِرَ عِنْدَهُمْ تَسْمِيَتُهُ بِـ «اللَّفْظِيِّ» هُوَ: «الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ تَفْسِيرُ اللَّفْظِ»؛ بِأَنْ لَا يَكُونَ اللَّفْظُ وَاضِحاً فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنًى، فَيُبَدَّلُ بِلَفْظٍ آخَرَ أَشْهَرَ مِنْهُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى ذَلِكَ المَعْنَى؛ كَأَنْ يُقَالَ: «الهِزَبْرُ: الأَسَدُ»، وَ: «العَسْجَدُ: الذَّهَبُ».

قصارة

قال في «شرح المختصر»: ومنهم مَن شرط التَّركيب في المعرِّف مطلقاً، فالتَّعريفُ عند هؤلاء لا يصلح بالخاصَّة ولا بالفصل المفردين وحدهما. اهـ. وجعل ابن سينا إفادة المفرد التَّصوُّرات قليلاً رديئاً.

قول النَّاظم: (أَبْعَدٍ) أي: بعيد، وصرفه ضرورةً، وكلَّما كان الجنس أبعد كان التَّعريف بالنُّقصان أدخل.

قوله: (وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا بِانْفِرَادِهِ عَرَضٌ عَامٌّ) أي: فالمنتصبُ القامة يصدق بـ «الإنسان» وبـ «الطَّائر»؛ إذِ المرادُ به: مَن يمشي على رجلين البادي البشرة؛ أيِ: الجلد يصدقُ به وبـ «الحوت»، والعريض الأظفار يصدق به وبـ «البقر، والإبل» مثلاً.

قوله: (الهِزَبْرُ) كـ: «سِجل، ودِرهم»، ومِن أسمائه أيضاً: الهرماس، والغضنفر.

وَأَمَّا التَّعْرِيفُ بِالمِثَالِ وَهُوَ التَّعْرِيفُ بِالشِّبْهِ فَهُوَ[١]: «أَنْ يُشَبَّهَ المُعَرَّفُ بِشَيْءٍ مَعْرُوفٍ عِنْدَ السَّامِعِ؛ لِقَصْدِ إِيْضَاحِ المُشَبَّهِ»؛ كَأَنْ يُشَبَّهَ «العِلْمُ» بِـ: «إِدْرَاكِ البَصَرِ»؛ بِمَعْنَى: أَنَّ العِلْمَ هُوَ انْطِبَاعُ صُورَةِ المَعْلُومِ فِي البَصِيرَةِ، كَمَا أَنَّ إِدْرَاكَ البَصَرِ هُوَ انْطِبَاعُ صُورَةِ المُبْصَرِ فِي القُوَّةِ البَاصِرَةِ.

وَمِنْهُ: ذِكْرُ جُزْئِيٍّ مِنْ جُزْئِيَّاتِ المُعَرَّفِ؛ كَأَنْ يُقَالَ مَثَلاً: العِلْمُ كَإِدْرَاكِنَا أَنَّ الوَاحِدَ نِصْفُ الِاثْنَيْنِ.

وَأَمَّا التَّعْرِيفُ بِالقِسْمَةِ فَهُوَ: «تَمْيِيزُ المُعَرَّفِ عَمَّا يُشَارِكُهُ بِطَرِيقِ التَّقْسِيمِ»؛ كَأَنْ يُقَالَ مَثَلاً فِي تَعْرِيفِ «العِلْمِ»: «الِاعْتِقَادُ: إِمَّا جَازِمٌ، أَوْ غَيْرُ جَازِمٍ. وَالثَّانِي: الظَّنُّ، وَالجَازِمُ: إِمَّا مُطَابِقٌ لِلوَاقِعِ أَوْ غَيْرُ مُطَابِقٍ، وَالثَّانِي: الجَهْلُ المُرَكَّبُ، وَالمُطَابِقُ: إِمَّا ثَابِتٌ لَا يَحْتَمِلُ النَّقِيضَ، أَوْ غَيْرُ ثَابِتٍ؛ الأَوَّلُ: العِلْمُ، وَالثَّانِي: التَّقْلِيدُ»، فَخَرَجَ مِنَ التَّقْسِيمِ: «أَنَّ العِلْمَ هُوَ: الِاعْتِقَادُ الجَازِمُ المُطَابِقُ الثَّابِتُ».

قصَارة

فإن قيل: اشتراطُ الأظهريَّة في المعرِّف الشَّامل لجميع أقسامه يُغني عنِ اشتراط الأشهريَّة هنا.

أجيب: بأنَّ الأشهريَّة هنا ليست وصفاً إلَّا للألفاظ بخلاف الأظهريَّة، فيصحُّ اعتبارها في المعاني.

قوله: (فَهُوَ: أَنْ يُشَبَّهَ المُعَرَّفُ... إلخ) هذا هو الَّذي نقله سعد الدِّين عنِ الغزاليِّ في معناه، وبعضهم حمل التَّمثيل على ذكر جزئيٍّ مِن جزئيَّات المعرَّف كما ذكره الشَّارح بعد، وكلتا الطَّريقتين صالحةٌ للتَّمييز، فلذلك قال الشَّارح: «ومنه... إلخ».

قوله: (وَأَمَّا التَّعْرِيفُ بِالقِسْمَةِ فَهُوَ: تَمْيِيزُ... إلخ) كلام الغزاليِّ يدلُّ على أنَّ المراد بالتَّقسيم هو ما ذكره الشَّارح؛ قال الهلاليُّ: ويمكن أن يُراد بالتَّقسيم ذكر أقسام الشَّيء المعرَّف؛ كأن يقال مثلاً: «العلم هو: التَّصوُّر والتَّصديق»، أو يقال: «الكلمة هي: الاسم، والفعل، والحرف»، فيكون هذا تعريفاً بالنِّسبة لمَن علم الأقسام بخواصِّها، وجهل المقسم فتحمل له الأقسام على المعرَّف؛ ليعرف أنَّ المعرَّف هو مجموع هذه الأقسام.

---

(١) في (أ): «وَهُوَ» بدلاً من «فَهُوَ».

وَالحَقُّ أَنَّ التَّمْثِيلَ وَالتَّقْسِيمَ كِلَاهُمَا[(١)] مِنَ التَّعْرِيفِ بِالخَاصَّةِ، فَيَنْدَرِجَانِ فِي الرَّسْمِ، وَلِذَا أَسْقَطَهُمَا النَّاظِمُ، وَكَذَا اللَّفْظِيُّ يَرْجِعُ فِي التَّحْقِيقِ إِلَى التَّعْرِيفِ بِالخَاصَّةِ [ب/ ٢٧]، فَإِنَّهُ إِذَا قِيلَ: «مَا الحِنْطَةُ؟» فَمَعْنَاهُ: «مَا مَدْلُولُ الحِنْطَةِ؟»، فَإِذَا قُلْنَا: «هِيَ القَمْحُ»، فَمَعْنَاهُ: «هُوَ الحَبُّ المُسَمَّى بِالقَمْحِ»، فَـ «المُسَمَّى بِالقَمْحِ» خَاصَّةٌ لِـ «الحِنْطَةِ»؛ فَالأَوْلَى لِلنَّاظِمِ أَنْ لَوْ أَسْقَطَ أَيْضاً اللَّفْظِيَّ، كَمَا فَعَلَ صَاحِبُ «المُخْتَصَرِ»؛ لِانْدِرَاجِهِ فِي الرَّسْمِ.

قصارة

قوله: (وَالحَقُّ أَنَّ التَّمْثِيلَ وَالتَّقْسِيمَ كِلَاهُمَا مِنَ التَّعْرِيفِ بِالخَاصَّةِ) الصَّواب: أنَّ ما مثَّل به مِنَ التَّعريف بالقسمة ليس مِن أقسام التَّعريف في شيءٍ، بل طريق يستخرج به ما يصلح أن يكون معرِّفاً؛ لظهور أنَّ المعرِّف في المثال المتقدِّم ما يخرج مِنَ القِسمة؛ أعني: اعتقاد جازم، وأمَّا التَّعريف بالشِّبه فهو كما قال داخلٌ في التَّعريف بالخاصَّة فيكون رسماً.

قوله: (وَكَذَا اللَّفْظِيُّ يَرْجِعُ... إلخ) تبع في هذا الهلاليَّ وغيره، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ المسمَّى بـ «القمح» عين المسمَّى بـ «الحنطة»، لا أنَّه لازمٌ خارجٌ، فمسمَّى المعرِّف عين مسمَّى المعرف، ولذا قال بعض المحقِّقين: التَّحقيقُ أنَّ إطلاق التَّعريف على اللَّفظيِّ مجازٌ في الاصطلاح؛ لأنَّ تصوُّر معنى المعرِّف والمعرَّف واحدٌ، فليس هناك معنيان تصوُّر أحدهما مكتسب مِن تصوُّر الآخر، كما في التَّعاريف الحقيقيَّة؛ لاتِّحاد معنى اللَّفظين وترادفهما، فاعلمه.

قوله: (فَـ «المُسَمَّى بِالقَمْحِ» خَاصَّةٌ... إلخ) فيه نظرٌ؛ لأنَّ المسمَّى بـ «القمح» عين المسمَّى بـ «الحنطة»، لا أنَّه لازمٌ خارجٌ، فالأَوْلى ما فعل النَّاظم، فيكون المعرِّف قسمين: حقيقيٌّ، ولفظيٌّ؛ والأوَّل لا تصديق فيه ولا حكم، بل تصويرٌ ونقش في صحيفة الذِّهن، فلا حكم بين الحدِّ والمحدود حتَّى يمنع، فلا يصحُّ أن يُقال: لا نُسلِّم أنَّ الإنسان حَيَوَانٌ ناطقٌ؛ لأنَّ ذلك بمثابة أن يُقال للكاتب لا نُسلِّم كتابتك.

نعم؛ يصحُّ أن يقال: لا نُسلِّم أنَّ هذا حدٌّ للإنسان، أو أنَّ الحيوان جنسٌ له، وأنَّ النَّاطق فصلٌ إلى غير ذلك؛ لأنَّ هذه دعاوى ظنِّيَّة، وهذا كلُّه بخلاف اللَّفظيِّ، فلو قيل: «الإنسان: حيوان ناطق» فأريد أنَّ هذا مدلوله لغةً، أوِ: «الفعل: ما دلَّ على حدث مقترنٍ بزمنٍ معيَّن» وأريد أنَّ هذا مفهومه اصطلاحاً كان تعريفاً لفظيًّا وحكماً قابلاً للمنع الَّذي يدفع بمجرَّد نقل أو وجود استعمال؛ إلَّا أنَّ إطلاق التَّعريف على اللَّفظيِّ مجازٌ في الاصطلاح، كما تقدَّم.

---

(١) في (أ): «كُلٌّ مِنْهُمَا» بدلاً من «كِلَاهُمَا».

(٤٥) وَشَرْطُ كُلٍّ: أَنْ يُرَى «مُطَّرِدَا» «مُنْعَكِساً»، وَ«ظَاهِراً» لَا أَبْعَدَا
(٤٦) وَ«لَا مُسَاوِياً»، وَ«لَا تَجَوُّزَا» بِلَا قَرِينَةٍ بِهَا تُحُرِّزَا

وَبَعْدَ الكَلَامِ عَلَى أَقْسَامِ المُعَرِّفِ، أَشَارَ إِلَى شُرُوطِهِ فَقَالَ: (وَشَرْطُ كُلٍّ: أَنْ يُرَى «مُطَّرِدَا». . «مُنْعَكِساً») أَيْ: يُشْتَرَطُ فِي كُلِّ مُعَرِّفٍ أَنْ يَكُونَ مُطَّرِداً؛ أَيْ: مَانِعاً، وَأَنْ يَكُونَ

قصَارة

تنبيهان:

الأوَّل: لم يعتبروا العَرَض العامَّ في المعرِّفات فلا يعرف به، لا وحده ولا مع غيره؛ لأنَّه ليس ذاتيًا، فيحصل به ما يحصل بالجنس مِنَ الاطِّلاع على جزء الماهيَّة، وليس مختصًّا، فيحصل به ما يحصل بالخاصَّة مِن تمييز المعرِّف عن كلِّ ما سواه، وكذا لم يعتبروا تركيب الخاصَّة مع الفصل؛ لأنَّها لكونها خارجةً عنِ الماهيَّة لا تفيد الاطِّلاع على الذَّاتيِّ، والتَّميزُ حاصلٌ بالفصل، فلا حاجة إليها، وظاهرُ كلام جماعةٍ مِنَ المناطقة أنَّ التَّعريف بالعَرَض العامِّ مع الفصل؛ كقولنا في «الإنسان» «هو: الماشي النَّاطق»، أو الفصل مع الخاصَّة كقولنا: «هو: النَّاطقُ الضَّاحك» مِنَ الحدِّ النَّاقص ومفهومُ كلام الخونجيِّ في «الكشف» أنَّهما مِنَ الرَّسم النَّاقص، والتَّعريفُ بالعَرَض العامِّ مع الخاصَّة رسمٌ ناقصٌ عند قوم. انظر الهلاليَّ.

الثَّاني: أكثر التَّعاريف المستعملة رسومٌ؛ لِما نقله في «شرح المقاصد» عن «مستصفى» الغزاليِّ مِن أنَّ الاطِّلاع على الجنس والفصل يتعسَّر في أكثر الأشياء، ونقل الحطَّاب عن البرزليِّ في البيوع ما نصُّه: حقائق الأشياء لا يعلمها إلَّا الله تعالى، فهو المحيط بها مِن جميع الجهات، والمطلوبُ في معرفة الحقائق الشَّرعيَّة وغيرها إنَّما هو ما يميِّزها مِن حيث الجملة عمَّا يشاركها في بعض حقائقها، قال بعض حُذَّاق المنطقيِّين وهذا المعنى كثيراً ما يقعُ مِن حكماء المتقدِّمين يكون قصدهم التَّنبيه على ما يقع به التَّمييز، ولو بأدنى خاصيَّة، فيعترض عليهم المتأخِّرون لاعتقادهم أنَّهم يأتون بالحقائق الَّتي تشمل على جميع الذَّاتيَّات، وهم لا يقصدون ذلك؛ لأنَّه لا يعلم حقائق الأشياء إلَّا الله تعالى، وقد أشار لهذا ابن البنا [المراكشي] في «رفع الحجاب».

قول النَّاظم: (وَشَرْطُ كُلٍّ. . . إلخ): قوله: (مُطَّرِداً؛ أَيْ: مَانِعاً) فسَّر الاطِّراد بـ: «المنع»، والانعكاس بـ: «الجمع»، وسيأتي لهذا الشَّارح التَّنبيه على أنَّ هذا التَّفسير مِن باب اللَّازم، فهو مِن قبيل المجاز، لا الحقيقة.

مُنْعَكِساً؛ أَيْ: جَامِعاً، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ المُعَرِّفُ مُسَاوِياً [أ/ ٢٩] لِلْمُعَرَّفِ فِي الصِّدْقِ كَمَا مَرَّ؛ أَيْ: أَنْ يَصْدُقَ كُلٌّ مِنْهُمَا عَلَى كُلِّ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الآخَرُ مِنَ الأَفْرَادِ، فَلَا يَكُونُ المُعَرِّفُ ـ بِالكَسْرِ ـ أَعَمَّ مِنَ المُعَرَّفِ، وَلَا أَخَصَّ مِنْهُ، كَمَا لَا يَكُونُ مُبَايِناً لَهُ بِالأَوْلَى.

فَبِامْتِنَاعِ كَوْنِهِ أَعَمَّ يَكُونُ مُطَّرِداً، وَالِاطِّرَادُ هُوَ التَّلَازُمُ فِي الثُّبُوتِ؛ أَيْ: كُلَّمَا وُجِدَ الحَدُّ وُجِدَ المَحْدُودُ؛ إِذْ لَوْ كَانَ أَعَمَّ لَمْ يَلْزَمْ مِنْ وُجُودِهِ وُجُودُ الأَخَصِّ، وَبِذَلِكَ يَلْزَمُ أَنْ لَا يَدْخُلَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ غَيْرِ أَفْرَادِ المَحْدُودِ، فَيَكُونُ مَانِعاً.

وَبِامْتِنَاعِ كَوْنِهِ أَخَصَّ يَكُونُ مُنْعَكِساً، وَالمُرَادُ بِـ «الِانْعِكَاسِ»: عَكْسُ المُرَادِ بِالِاطِّرَادِ.

وَفَسَّرَهُ العَضُدُ بِـ: «العَكْسِ المُسْتَوِي»؛ أَيْ: كُلَّمَا وُجِدَ المَحْدُودُ وُجِدَ الحَدُّ، فَيَلْزَمُ أَنْ لَا يَخْرُجَ شَيْءٌ مِنْ أَفْرَادِ المَحْدُودِ عَنِ الحَدِّ، فَيَكُونُ جَامِعاً.

قصارة

قوله: (فَلَا يَكُونُ المُعَرِّفُ ـ بِالكَسْرِ ـ أَعَمَّ... إلخ) ظاهِرُهُ: أنَّه إذا امتنع أن يكون أعمَّ، وأن يكون أخصَّ أن لا يكون أعمَّ مِن وجهٍ أخصَّ مِن وجهٍ مِن باب أحرى؛ كتعريف «الإنسان» بـ: «الأبيض»؛ لفساد الطَّرد والعكس حينئذٍ.

قوله: (أَيْ: كُلَّمَا وُجِدَ الحَدُّ وُجِدَ) صوابُهُ أن يقول: كلَّما وُجِدَ المعرِّفُ وُجِدَ المعرَّف؛ ليشمل ما إذا كان حدًّا، وما إذا كان رسماً، وكذا يقال فيما بعده.

قوله: (وَفَسَّرَهُ العَضُدُ) هو عبد الرَّحمن بن أحمد بن عبد الغفار عضد الدِّين الشَّافعيُّ، كان إماماً في المعقول مشاركاً في الفنون، كثيرُ العِلم والمال والأنعام، مِن أنجب تلامذته الكرمانيُّ والتَّفتازانيُّ، له شرح على «مختصر ابن الحاجب الأصلي»، و: «المواقف»، و: «رسالة في المنطق»، مات مسجوناً سنة ستٍّ وثمان مئة.

قوله: (بِـ: «العَكْسِ المُسْتَوِي») تبع العَضُد على هذا التَّفسير المولى سعد الدِّين، والجلال المحليُّ في «شرح جمع الجوامع»، غير أنَّ ما ذكره الشَّارح هنا يخالف ما سيأتي له مِن أنَّ العكس على هذا التَّفسير لم يوافق الاصطلاح؛ **اللَّهمَّ إلَّا أن يقال**: ما هنا مبنيٌّ على قول ابن هارون، مِن أنَّ القضيَّة تنعكس كنفسها إذا كان المحمول مساوياً، وما يأتي على قول الجمهور أنَّ الكلِّيَّة لا تنعكس إلَّا جزئيَّة؛ لأنَّ العكس هو ما كان وجه اللُّزوم.

وَفَسَّرَهُ ابْنُ الحَاجِبِ بِـ: «التَّلَازُمِ فِي الِانْتِفَاءِ»؛ أَيْ: كُلَّمَا انْتَفَى الحَدُّ انْتَفَى المَحْدُودُ، وَذَلِكَ يَنْفِي كَوْنَ الحَدِّ أَخصَّ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ الأَخصِّ نَفْيُ الأَعَمِّ، فَمَآلُهُمَا وَاحِدٌ.

وَتَفْسِيرُ العَضُدِ مُوَافِقٌ فِي إِطْلَاقِ العَكْسِ لِلُّغَةِ وَلِلعُرْفِ أَيْضاً كَمَا ذَكَرَهُ المَحَلِّيُّ؛ حَيْثُ

قصَارة

قوله: (وَفَسَّرَهُ ابْنُ الحَاجِبِ) هو الفقيه المحصِّل أبو عمر عثمان بن الحاجب صاحب المختصرين العجيبين وغيرهما، توفي سنة سبعٍ وأربعين وستِّ مئة، وتبعه على هذا التَّفسير القطب والسَّنوسيِّ، وما فسَّر به هو العكس لازمٌ لِمَا فسَّره به العضد؛ لأنَّه عكس نقيضه الموافق، فالمخالفة بينهما إنَّما هي في العبارة فقط، وإلَّا فمآلهما عند التَّأمُّل واحدٌ كما ذكره الشَّارح؛ لأنَّ مرادهما أن لا يكون الحدُّ أخصَّ، وكِلا التَّفسيرين يقتضيه.

واعترض العضد تفسير ابن الحاجب هذا: بأنَّه تفسيرٌ للانعكاس بلازمه، لا ببيان مفهومه وحقيقته؛ لأنَّه عكس نقيض المفهوم وعكس النَّقيض على ما سيأتي تبديل كلٍّ مِن طرفَي القضيَّة بنقيض الآخر مع بقاء الصِّدق والكيف.

قوله: (لِلُّغَةِ) أي: لأنَّ العكس فيها مطلق التَّبديل والتَّحويل.

قوله: (وَلِلعُرْفِ أَيْضاً) أي: عرف التَّخاطب، وحقيقتُهُ: تبديل طرفي القضيَّة مع بقاء الكيف والكمِّ صِدقاً وكذباً.

قوله: (كَمَا ذَكَرَهُ المَحَلِّيُّ) اسمُهُ: محمَّد بن أحمد، ولقبه: جلال الدِّين، كان قوَّالاً في الحقِّ لا تأخذه في الله لومة لائم، وكان يقول: «فهمي لا يقبل الخطأ»، ولم يكن يقدر على الحفظ، وحفظ يوماً كرَّاسة فامتلأ بدنه حرارة، كان يغلب عليه الملل وقلَّة الإقراء، وعُرِض عليه القضاة فامتنع منه، توفِّي سنة أربع وستين وثمان مئة.

وقدِ اعترض اللَّقانيَّ قوله: «تفسير العضد موافقٌ للعُرف»: بأنَّ هذا اشتباه؛ لأنَّ العرفيَّ إنَّما يقع في جملة، والمدَّعى عكس الحدِّ، ولا يتأتَّى فيه العرفيُّ؛ لأنَّه لا يكون إلَّا في قضيَّةٍ، وهذا مِنَ النَّاصر تحقيق دقيق، وإن أنكره تلميذه العبَّاديُّ.

يُقَالُ[١]: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» وَبِالعَكْسِ، وَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» وَلَا عَكْسَ، وَإِنْ خَالَفَ الِاصْطِلَاحَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الكُلِّيَّةَ المُوجَبَةَ لَا تَنْعَكِسُ كَنَفْسِهَا.

وَتَفْسِيرُ ابْنُ الحَاجِبِ إِنَّمَا يُوَافِقُ اللُّغَةَ فَقَطْ؛ قَالَ المَحَلِّيُّ: «وَالأَوَّلُ أَظْهَرُ فِي المُرَادِ؛ أَيْ: مَعْنَى الجَامِعِ مِنْ تَفْسِيرِ ابْنِ الحَاجِبِ وَغَيْرِهِ»[٢]. اهـ.

وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ اللَّقَانِيُّ وَغَيْرُهُ: بِأَنَّ العَكْسَ يُطْلَقُ بِاعْتِبَارَيْنِ: بِمَعْنَى: عَكْسِ العِلَّةِ المُقَابِلِ لِطَرْدِهَا، وَبِمَعْنَى: عَكْسِ القَضِيَّةِ اللَّازِمَ لَهَا، وَبِالِاعْتِبَارِ الأَوَّلِ فَسَّرَهُ

قصَّارة

قوله: (وَإِنْ خَالَفَ الِاصْطِلَاحَ) تبع المحليُّ في هذا المولى سعد الدِّين في «حواشي العضد»، واعترضَهُ السَّيِّد وزعم أنَّه موافقٌ للاصطلاح أيضاً؛ لأنَّ طرفي الكلِّيَّة الموجبة إذا استويا، صحَّ أن تنعكس كنفسها، وصدق على ذلك العكس حدُّ العكس الاصطلاحيِّ، وفيه نظرٌ؛ لأنَّهم زادوا على تعريفه بقولهم: «تبديل... إلخ» على وجه اللُّزوم بحيث لا يخصُّ مادَّة دون مادَّة، وسيأتي التَّصريح بهذه الزِّيادة لهذا الشَّارح إن شاء الله تعالى.

قوله: (بِاعْتِبَارَيْنِ) صوابُهُ: «باعتبارات»، كما يُنبئ عنه كلامُ اللَّقانيِّ حيث صرَّح بأنَّ العكس قد يُطلق على الابتداء بآخر الشَّيء مِن كلمةٍ أو حرفٍ، ثمَّ ما يليه إلى أوَّله، ومنه النَّوع المسمَّى بـ: «قلب الكلام في البديع»، وقد يُطلق على تبديل طرفي القضيَّة مع بقاء الكيف والكمِّ صادقاً أو كاذباً، وهذا هو المسمَّى بـ: «العكس العرفيِّ»، وقد يُطلق على تبديل طرفي القضيَّة على وجهٍ يصحُّ، وهذا هو المسمَّى في المنطق بـ: «العكس المستوي»، وقد يُقال لتلازم الشَّيئين في الانتفاء كالطَّرد؛ لتلازمهما في الثُّبوت، وهذا هو المسمَّى في القياس الأصوليِّ بالطَّرد والعكس بين العِلَّة والحكم.

إذا علمت هذا، فقولهم: «الحدُّ المطَّرد المنعكس» لا يصحُّ فيه المعنى الأوَّل؛ لأنَّه غيرَ مراد، ولا العرفيَّ والمنطقيَّ؛ لأنَّ الموصوف بهما القضيَّة، والحدُّ ليس بقضيَّةٍ، فتعيَّن الأخير، وهو مدَّعى ابن الحاجب، وهو الحقُّ.

قوله: (بِمَعْنَى عَكْسِ العِلَّةِ المُقَابِلِ لِطَرْدِهَا) هذا ما عليه الأصوليُّون، وقد ذكروا ذلك في مبحث القياس، ومعنى «الطَّرد» عندهم: كلَّما وجدت العِلَّة وُجِدَ الحكم، والعكس: كلَّما انتفتِ العِلَّة انتفى، فليفسَّر العكس هنا بما فسِّر به في العِلَّة؛ لأنَّ إلحاق المعرَّف بالعِلَّة أنسب لأمورٍ ثلاثةٍ:

---

(١) في (أ): «قَالَ» بدلاً من «يُقَالُ».

(٢) انظر: «حاشية العطار على شرح المحلي» (١/ ١٧٨).

ابْنُ الحَاجِبِ، وَهُوَ أَوْلَى؛ لِأَنَّ العِلَّةَ عِنْدَهُمْ بِمَعْنَى المُعَرِّفِ، وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ المُفْرَدَاتِ، بِخِلَافِ القَضِيَّةِ، وَلِأَنَّ الوَصْفَيْنِ لَازِمَانِ لِلعِلَّةِ، لَا لِلقَضِيَّةِ؛ إِذْ لَا يُقَالُ: «اطَّرَدَتِ القَضِيَّةُ وَانْعَكَسَتْ».

وَقَدْ عَلِمْتَ مِمَّا قَدَّمْنَاهُ: أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنَ الِاطِّرَادِ المَنْعُ، وَمِنَ الِانْعِكَاسِ الجَمْعُ، وَلِذَا قَدْ يُفَسِّرُونَهُمَا بِهِمَا تَجَوُّزاً؛ كَمَا قَالَ أَبُو العَبَّاسِ بْنُ زِكْرِي:

شَرْطُ الجَمِيعِ العَكْسُ الِاطِّرَادْ   الجَمْعُ وَالمَنْعُ هُمَا[1] المُرَادْ
هَذَا الَّذِي فَسَّرَ لِلْجُمْهُورِ   وَالعَكْسُ فِي ذَاكَ مِنَ المَهْجُورِ

وَلَا يَخْفَى مَا فِي كَلَامِهِ مِنَ اللَّفِّ وَالنَّشْرِ المُرَتَّبِ عَلَيْهِ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَالعَكْسُ فِي ذَاكَ مِنَ المَهْجُورِ» إِلَى رَدِّ طَرِيقَةِ القَرَافِيِّ؛ حَيْثُ فَسَّرَ الِاطِّرَادَ بِالجَمْعِ، وَالِانْعِكَاسَ بِالمَنْعِ، وَالمُنَاسَبَةُ مُمْكِنَةٌ عَلَى اصْطِلَاحِهِ أَيْضاً، لَكِنَّهَا عَلَى المَشْهُورِ أَظْهَرُ، وَلَا مَشَاحَةَ فِي الِاصْطِلَاحِ.

قصَارة

أحدها: أنَّ العِلَّة في اصطلاح الأصوليِّين بمعنى المعرِّف؛ لأنَّها علامة على الحكم، فالإسكار علامة على حرمة المسكر.

والثَّاني: أنَّ المعرَّف مفردٌ.

والثَّالث: أنَّ الوصفين لم يجتمعا في القضيَّة؛ إذ لا يقال: «قضيَّة مطَّردة»، وإنَّما اجتمعا في العِلَّة، وهذا معنى ما أشار إليه الشَّارح بقوله: «لأنَّ العِلَّة عندهم... إلخ».

قوله: (إِلَى رَدِّ طَرِيقَةِ القَرَّافِيِّ) سبقه إلى ذلك أبو عليٍّ التَّميميُّ في «التَّذكرة».

قوله: (حَيْثُ فَسَّرَ الِاطِّرَادَ... إلخ) قال اليوسيُّ: كأنَّه يعني أنَّ معنى «الاطِّراد»: كلَّما انتفى الحدُّ انتفى المحدود، وهذا هو الجمعُ، والانعكاس: أن يكون كلَّما انتفى المحدود انتفى الحدُّ، وهو المنع وهو ظاهرٌ.

قوله: (أَظْهَرُ) أي: لأنَّ الاطِّراد هو التَّلازمُ في الثُّبوت، كما في اطِّراد العِلَّة، فيكون العكس هو التَّلازم في الانتفاء.

---

(١) في (أ): «هُوَ» بدلاً من «هُمَا».

تَنْبِيهٌ:

اعْتَرَضَ غَيْرُ وَاحِدٍ كَوَلِيِّ الدِّينِ العِرَاقِيِّ، وَتَبِعَهُ بَعْضُ الشُّرَّاحِ تَعْبِيرَهُمْ بِـ «المُطَّرِدِ»: بِقَوْلِ سِيْبَوِيهِ [ج/١٩]: «يَقُولُونَ طَرَدْتُهُ فَذَهَبَ، وَلَا يَقُولُونَ فَانْطَرَدَ، وَلَا فَاطَّرَدَ»، وَبِقَوْلِ «الصِّحَاحِ»: أَنَّ اطَّرَدَ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ[١].

وَهُوَ اعْتِرَاضٌ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ إِذِ الَّذِي قَالَ فِيهِ سِيْبَوِيهِ مَا ذَكَرَ هُوَ «الطَّرْدُ» بِمَعْنَى: الذَّهَابِ، وَلَيْسَ مَا هُنَا مِنْهُ، بَلِ المُطَّرِدُ هُنَا مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: «اطَّرَدَ المَاءُ» بِمَعْنَى: اتَّصَلَ جَرْيُهُ، وَ: «اطَّرَدَ الشَّيْءُ»: تَتَابَعَ؛ كَأَنَّ التَّعْرِيفَ الَّذِي لَا يَنْخَرِمُ، وَكَذَا القَاعِدَةُ الَّتِي لَا تَنْخَرِمُ شُبِّهَا بِالعَيْنِ[٢] الَّتِي لَا يَنْقَطِعُ جَرْيُهَا، وَاسْتُعِيرَ لَهُمَا الِاطِّرَادُ، ثُمَّ شَاعَ ذَلِكَ

قصَارة

قوله: (اعْتَرَضَ غَيْرُ وَاحِدٍ) حاصلُ هذا الاعتراض: أنَّ في قولهم مطَّرد مخالفةٌ للُّغة مِن وجهين:

أحدهما: أنَّ استعمال اسم الفاعل على مطَّرد يدلُّ على أنَّه مِنَ الرباعيِّ، مع أنَّه غير موجودٍ في اللُّغة لقول الشَّارح يقولون: طردته فذهب... إلخ، ولا يقولون: «فانطراد ولا فاطرد» أي: لا يؤتى له بمطاوع مِن لفظه، بل مِن معناه، وحيث كان اطَّرد غير موجودٍ في اللُّغة، يكون ما أخذ منه وهو مطَّرد غير موجودٍ أيضاً.

والثَّاني: هو قول «الصِّحاح» الَّذي نقله الشَّارح.

وحاصلُ الجواب: أنَّ الاعتراض غلطٌ مِن وليِّ الدِّين العراقيِّ ومَن تبعه نشأ مِنِ اعتقادهم أنَّه مأخوذٌ مِن معنى الذَّهاب، قال فيه الشَّارح ما قال، وليس بظاهرٍ، والظَّاهرُ أنَّه مأخوذٌ مِن «اطَّرد الماء».

قوله: (وَلَيْسَ مَا هُنَا مِنْهُ) أي: لأنَّه إن أريد ذلك لوصف الحدِّ بالطَّارد؛ لأنَّه يمنعُ لا بالمطَّرد؛ لأنَّه لا يُوصَف بكونه مطروداً.

قوله: (وَاسْتُعِيرَ لَهُمَا الِاطِّرَادُ) أي: على طريق الاستعارة بالكناية والتَّخييليَّة؛ لعدم ذكر المشبَّه به، والإتيان بما هو مِن لوازمه، ويحتمل أن تكون الاستعارة أصليَّة بأن يشبه وجدان حكم القاعدة في جميع الجزئيَّات والأحوال باتِّصال جرى الماء في جميع الأحوال، فاستعير له الاطِّرادُ أصليَّةً،

---

(١) انظر: «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» (٢/ ٥٠٢).

(٢) في الطبعة الأميرية: زيادة «الجَارِيَة».

حَتَّى صَارَ حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً، أَوْ مَأخُوذٌ مِنَ: «اطَّرَدَ الأَمْرُ» أي: اسْتَقَامَ؛ كَمَا فِي «القَامُوسِ»، فَهُوَ حَقِيقَةٌ لُغَوِيَّةٌ، وَهَذَا أَظْهَرُ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ: (وَ«ظَاهِراً» لَا أَبْعَدَا... وَ«لَا مُسَاوِياً») هَذَا هُوَ الشَّرْطُ الثَّالِثُ؛ أَيْ: يَجِبُ فِي كُلِّ مُعَرِّفٍ أَنْ يَكُونَ ظَاهِراً؛ أَيْ: أَظْهَرَ مِنَ المُعَرَّفِ - بِالفَتْحِ -؛ أَيْ: أَجْلَى مِنْهُ، وَأَوْضَحَ عِنْدَ السَّامِعِ، فَلَا يَجُوزُ التَّعْرِيفُ بِالأَبْعَدِ؛ أَيِ: الأَخْفَى، وَلَا بِالمُسَاوِي لَهُ فِي الخَفَاءِ، فَالأَخْفَى كَتَعْرِيفِ «النَّارِ» بِـ: «أَنَّهَا جِسْمٌ كَالنَّفْسِ»، وَالنَّفْسُ [أ/ ٣٠] أَخْفَى مِنْهَا عِنْدَ العَقْلِ، وَتَعْرِيفُ «الذَّهَبِ» بِـ: «أَنَّهُ النَّضَارُ» أَوِ[1]: «العَسْجَدُ»، وَالقَمَرِ بِـ: «أَنَّهُ الزِّبْرِقَانِ»، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الأَلْفَاظِ الغَرِيبَةِ.

فَإِنْ قُلْتَ: إِذَا كَانَ كُلٌّ مِنَ المُعَرِّفِ وَالمُعَرَّفِ مَجْهُولاً عِنْدَ السَّامِعِ، فَهُمَا سَوَاءٌ عِنْدَهُ [ب/ ٢٨]، فَكَيْفَ يَتَصَوَّرُ كَوْنَ أَحَدِهِمَا أَخْفَى عِنْدَهُ؟!

قُلْتُ: هُمَا وَإِنِ اسْتَوَيَا فِي الجَهْلِ عِنْدَهُ، قَدْ يَكُونُ الاِطِّلَاعُ عَلَى أَحَدِهِمَا أَصْعَبُ وَالوُصُولُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ أَشَقُّ، وَيَكُونُ الآخَرُ بِحَيْثُ يُتَوَصَّلُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ بِأَقْرَبِ طَرِيقٍ.

وَمِثَالُ المُسَاوِي فِي الخَفَاءِ: كَتَعْرِيفِ «الزَّوْجِ» بِـ: «مَا لَيْسَ بِفَرْدٍ»، وَعَكْسِهِ، وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لِمَنِ اسْتَوَيَا عِنْدَهُ، وَأَمَّا مَنْ عَرَفَ أَنَّ الزَّوْجَ هُوَ: «العَدَدُ المُنْقَسِمُ إِلَى مُتَسَاوِيَيْنِ»، فَيَصِحُّ أَنْ يُعَرَّفَ لَهُ الفَرْدُ بِـ: «مَا لَيْسَ بِزَوْجٍ».

وَقَوْلُهُ: (وَ«لَا تَجَوُّزَا»... بِلَا قَرِينَةٍ بِهَا تُحُرِّزَا) هَذَا هُوَ الشَّرْطُ الرَّابِعُ؛ أَيْ: يَجِبُ فِي كُلِّ مُعَرِّفٍ أَنْ لَا يُرْتَكَبَ فِيهِ المَجَازُ بِلَا ظُهُورِ قَرِينَةٍ تُعَيِّنُ المُرَادَ مِنْهُ؛ كَتَعْرِيفِ

قصارة

وجرت الاستعارة في الفروع تبعيَّة، ثمَّ شاع ذلك حتَّى صار حقيقةً عرفيَّةً غير منظورٍ فيها للأصل أصلاً.

قوله: (وَهَذَا أَظْهَرُ) أي: لأنَّه لا مجاز فيه بخلاف الأوَّل.

قوله: (أَيْ: أَجْلَى) ليس على بابه، كما تقدَّم التَّنبيه عليه.

قوله: (وَيَكُونُ الآخَرُ بِحَيْثُ يُتَوَصَّلُ... إلخ) يوضِّح لك ذلك: أنَّ مِنَ المرئيَّات بالبصر ما هو كذلك، فيُقاس إدراك البصيرة على إدراك البصر.

---

(١) في الطبعة الفاسية: «وَ» بدلاً من «أَوْ».

«الطَّوَافِ» بِـ: «أَنَّهُ صَلَاةٌ دُونَ سُجُودٍ، وَلَا إِحْرَامٍ وَسَلَامٍ»، وَكَتَعْرِيفِ «البَلِيدِ» بِـ: «الحِمَارِ»، فَإِنْ ظَهَرَتْ قَرِينَةٌ جَازَ.

قَالَ السَّعْدُ: فَإِنْ قِيلَ: المَجَازُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ قَرِينَةٍ؛ لِكَوْنِهَا مَأْخُوذَةً فِي تَعْرِيفِهِ؛ أَيْ: لِأَنَّهُمْ عَرَّفُوهُ بِـ: «أَنَّهُ اللَّفْظُ المُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ، مَعَ قَرِينَةٍ تَصْرِفُهُ عَمَّا وُضِعَ لَهُ».

قُلْنَا: هُوَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ قَرِينَةٍ دَالَّةٍ عَلَى أَنَّ اللَّفْظَ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِيمَا وُضِعَ لَهُ، وَهِيَ غَيْرُ القَرِينَةِ الدَّالَّةِ عَلَى تَعْيِينِ المُرَادِ. اهـ[1].

وَأَيْضاً: قَرِينَةُ المَجَازِ مِنْ حَيْثُ هُوَ قَدْ تَكُونُ خَفِيَّةً، وَقَرِينَتُهُ فِي التَّعْرِيفِ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ وَاضِحَةً؛ لِأَنَّ مَقْصُودَ التَّعْرِيفِ الإِيضَاحِ.

وَقَوْلُهُ: «تُحُرِّزَا» مَبْنِيٌّ لِلمَفْعُولِ، وَالجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ صِفَةٍ لِقَرِينَةٍ.

(٤٧) وَ«لَا بِمَا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ»، وَ«لَا مُشْتَرَكٍ مِنَ القَرِينَةِ خَلَا»

وَقَوْلُهُ: (وَلَا بِمَا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ) هَذَا شَرْطٌ خَامِسٌ، وَأَطْلَقَ المُصَنِّفُ المَحْدُودَ عَلَى مُطْلَقِ المُعَرَّفِ مَجَازاً؛ مِنِ اسْتِعْمَالِ الأَخَصِّ فِي الأَعَمِّ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: «وَشَرْطُ كُلٍّ... إلخ».

قصارة

قوله: (فَإِنْ ظَهَرَتْ قَرِينَةٌ جَازَ) أي: زائدة على قرينة المجاز، فتزيدُ على القرينة في تعريف الطَّواف الَّتي هي دون سجود... إلخ، يلزمها الدَّور إنَّ بالبيت سبعاً، وتزيدُ في تعريف البليد على القرينة الحاليَّة الَّتي قرينةُ المجاز يكتب مثلاً فنقول: «هو حمارٌ يكتب أو يضحك».

قوله: (وَأَيْضاً: قَرِينَةُ المَجَازِ... إلخ) أصلُ هذا القيد للهلاليِّ، وتبعه هذا الشَّارح، وكأنَّه أشار به إلى تمييز القرينة الأولى الأصليَّة في المجاز عنِ القرينة الثَّانية المبيِّنة للمراد، فكأنَّه يقول: القرينة الَّتي تستعمل في التَّعاريف لا بدَّ أن تكون واضحةً؛ لأنَّ المقصود مِنَ التَّعريف الإيضاح، فلا تُناسبه الاعتبارات الخفيَّة؛ لئلَّا يسبق الوهم إلى خلاف المراد، فلا يتوهَّم مِن هذا أنَّ القرينة لا تكون إلَّا لفظيَّة، بل كلٌّ منهما يكون لفظيًّا وحاليًّا، فالمشترط الوضوح فقط.

قول النَّاظم: (وَ«لَا بِمَا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ») أي: لا يدري إلَّا بمحدود.

قوله: (مِنِ اسْتِعْمَالِ الأَخَصِّ فِي الأَعَمِّ) فيه نظرٌ، وإنَّما هو مِن إطلاق أحد اللَّفظين على الآخر

(١) انظر: «شرح السعد على الرسالة الشمسية» (ص: ١٩٩).

وَالمَعْنَى: أَنَّهُ يَجِبُ فِي كُلِّ مُعَرِّفٍ أَنْ لَا يَكُونَ فِيهِ لَفْظٌ تَتَوَقَّفُ مَعْرِفَتُهُ عَلَى المُعَرَّفِ ـ بِالفَتْحِ ـ؛ لِأَنَّهُ دَوْرٌ مُحَالٌ؛ لِاقْتِضَائِهِ كَوْنَ كُلٍّ مِنْهُمَا مُتَقَدِّماً عَلَى الآخَرِ وَمُتَأَخِّراً عَنْهُ؛ كَتَعْرِيفِ «العِلْمِ» بِـ: «أَنَّهُ مَعْرِفَةُ المَعْلُومِ»، مَعَ تَوَقُّفِ تَصَوُّرِ المَعْلُومِ عَلَى العِلْمِ، وَكَذِكْرِ أَحَدِ المُتَضَايِفَيْنِ كَالأُبُوَّةِ وَالبُنُوَّةِ فِي تَعْرِيفِ الآخَرِ، وَكَتَعْرِيفِ «الشَّمْسِ» بِـ: «أَنَّهُ كَوْكَبٌ نَهَارِيٌّ»، مَعَ كَوْنِ الشَّمْسِ مَأْخُوذَةً فِي تَعْرِيفِ النَّهَارِ؛ لِأَنَّهُ: «الزَّمَنُ الَّذِي تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ فَوْقَ الأُفُقِ».

وَذَكَرَ القَرَّافِيُّ أَنَّ المَنْعَ مِنْ هَذَا لَيْسَ عَلَى سَبِيلِ اللُّزُومِ، بَلْ يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ المُخَاطَبِ، فَإِنْ كَانَ المُخَاطَبُ يَعْرِفُ النَّهَارَ وَيَجْهَلُ الشَّمْسَ صَحَّ أَنْ يُقَالَ لَهُ: «هِيَ: الكَوْكَبُ المُضِيْءُ نَهَاراً»، وَإِنْ كَانَ يَعْرِفُ الشَّمْسَ وَيَجْهَلُ النَّهَارَ صَحَّ أَنْ يُقَالَ: «هُوَ: الَّذِي تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ فَوْقَ الأُفُقِ»، قَالَ: وَالأَصْلُ فِي هَذَا البَابِ: أَنْ يُعَرَّفَ لِلسَّامِعِ مَا يَجْهَلُهُ بِمَا يَعْلَمُهُ. اهـ.

وَذَلِكَ عِنْدَ المُحَقِّقِينَ خَاصٌّ بِالرُّسُومِ وَالتَّعْرِيفَاتِ اللَّفْظِيَّةِ، كَمَا حَقَّقَهُ العَبَّادِيُّ وَغَيْرُهُ. فَمَا أَوْرَدَهُ الشَّيْخُ يَحْيَى الشَّاوِيُّ عَلَى كَلَامِ القَرَّافِيِّ مِنْ: «أَنَّ الحَدَّ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ صَحِيحاً فِي نَفْسِهِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ مُخَاطَبٍ دُونَ مُخَاطَبٍ، وَإِلَّا كَانَتْ صِحَّتُهُ مُتَوَقِّفَةً عَلَى غَيْرِهِ». اهـ[1] غَيْرُ وَارِدٍ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ فِي التَّعْرِيفِ الحَقِيقِيِّ[2]، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

قصَارة

الَّذي يباينه؛ لأنَّه أطلق المحدود على المميِّز بالرَّسم ولا قرينة، فكان كلام المصنِّف ليس بصوابٍ، وإنَّما كان ذلك خاصًّا بالرَّسول؛ لأنَّ الجزء الذَّاتيَّ لا يمكن توقُّفه على كلِّه، فكان مِن حقِّ الشَّارح أن ينبِّه على خطأ النَّاظم؛ **اللَّهمَّ إلَّا أن يُقال**: اتَّكل على ما يفهم بعد: «وذلك عند المحقِّقين. . . إلخ».

ثمَّ الدَّور إمَّا أن يكون مصرَّحاً ويسمَّى: «ظاهراً» أيضاً، وهو: «توقُّف الشَّيء على ما يتوقَّف عليه بلا واسطة» كالمثل الَّتي أتى بها، أو مكنيًّا ويسمَّى أيضاً: «مضمراً» وهو: «توقُّف الشَّيء على ما يتوقَّف عليه بواسطةٍ أو أكثر» كما يُقال: «الاثنان أوَّل عدد وينقسم بمتساويين، والمتساويان الشَّيئان الغير المتفاضلين، والشَّيئان الاثنان»، والمكنِّيُّ وإن كان في البادئ أخفى مِنَ المصرَّح، فالمصرَّح أشنعُ لظهوره.

---

(١) «اهـ» زيادة من (أ).

(٢) في (أ): زيادة «لَا الرُّسُومِ».

وَقَوْلُهُ: (وَلَا مُشْتَرَكٍ مِنَ القَرِينَةِ خَلَا) شَرْطٌ سَادِسٌ؛ أَيْ: كَمَا يُمْنَعُ فِي التَّعْرِيفِ دُخُولُ المَجَازِ فِيهِ دُونَ ظُهُورِ قَرِينَةٍ، كَذَلِكَ يُمْنَعُ فِيهِ المُشْتَرَكُ دُونَ قَرِينَةٍ تُعَيِّنُ المُرَادَ مِنْهُ؛ كَذِكْرِ «العَيْنِ» فِي تَعْرِيفِ «النَّقْدِ» مَثَلاً.

وَقَوْلُهُ:

(٤٨) وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ المَرْدُودِ أَنْ تَدْخُلَ الأَحْكَامُ فِي الحُدُودِ

هَذَا [أ/ ٣١] شَرْطٌ سَابِعٌ.

وَأَرَادَ بِـ «الحُدُودِ»: مُطْلَقُ المُعَرِّفَاتِ مَجَازاً بِقَرِينَةِ مَا تَقَدَّمَ، وَالمُرَادُ بِـ «الأَحْكَامِ» هُنَا: العَوَارِضُ الَّتِي تَعْرِضُ لِلحَقِيقَةِ، وَيُطْلَبُ تَصَوُّرُ الحَقِيقَةِ لِتُثْبَتَ تِلْكَ العَوَارِضُ أَوْ تُنْفَى، فَفِيهِ إِطْلَاقُ الحُكْمِ عَلَى المَحْكُومِ بِهِ، ....

قصَارة

قوله: (مَثَلاً) زاد لفظة: «مثلاً»؛ ليدخل نحو: «الحيوان» في تعريف «الأبيض»، وإنَّما منع ذلك؛ لأنَّ المقصود مِنَ التَّعريف البيان، والإجمال في لفظ المفرد ينافيه، فلو كانت ثمَّ قرينة مع المشترك تبيِّن المرادُ منه؛ كأن يقال في تعريف «الأبيض»: «الحَيَوَان المفرِّق للبصر»، وكأن يُقال في تعريف «النقد»: «العين أي: النَّضَّار» جاز، كما قال القرافيُّ قياساً على ما للغزاليِّ في المجاز؛ لأنَّ المقصود البيان، وقد حصل.

قول النَّاظم: (أَنْ تَدْخُلَ الأَحْكَامُ): قال الشَّارح: (وَالمُرَادُ بِـ «الأَحْكَامِ» هُنَا: العَوَارِضُ... إلخ) يؤخذُ مِن قوله: «المُرَادُ كَذَا» أنَّ هناك معاني أُخَر غير مرادة، وهي كونه بمعنى الإدراك أوِ النِّسبة أو غيرهما ممَّا فسِّر به الحكم، وذلك لأنَّ الَّذي يتوهَّم صحَّة دخوله حقيقةً في الحدِّ هو المحكوم به.

ثمَّ إنَّ هذه العوارض الَّتي تعرض للحقيقة تكون أعراضاً عامَّةً كـ: «رفع الفاعل، ونصب المفعول»، وتكون خاصَّةً كـ: «كون الفاعل الأصل فيه أن يتَّصل بفعله، وكون المفعول الأصل فيه أن ينفصل»، وعلى الأخيرين يَرِدُ السُّؤال الَّذي أتى به الشَّارح، وذلك أنَّ العوارض العامَّة منعوا التَّعريف بها، والخاصَّة لم يمنعوا التَّعريف بها حيث تكون شاملةً للأزقة، فيرد حينئذٍ؛ أي: فرق بين ما منعوا التَّعريف به مِنَ الخواصِّ، وسمُّوه: «أحكاماً»، وبين ما أجازوا التَّعريف به. انظر: «الهلاليَّ».

وَهُوَ شَائِعٌ، وَإِنَّمَا مُنِعَ فِي التَّعْرِيفِ؛ لِأَنَّ الحُكْمَ لَا يُعْرَفُ ثُبُوتُهُ إِلَّا بَعْدَ تَصَوُّرِ المَحْكُومِ عَلَيْهِ، فَلَوْ جُعِلَ جُزْءاً مِنْ تَعْرِيفِهِ لَزِمَ الدَّوْرُ.

فَإِنْ قُلْتَ: أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ الأَحْكَامِ الخَاصَّةِ بِالمَحْكُومِ عَلَيْهِ، وَبَيْنَ مَا أُجِيزَ التَّعْرِيفُ بِهِ مِنَ الخَوَاصِّ؟

قُلْتُ: الخَوَاصُّ الَّتِي يَصِحُّ التَّعْرِيفُ بِهَا هِيَ الَّتِي عَرَفَ السَّامِعُ ثُبُوتَهَا لِلمَاهِيَّةِ، وَتَمَيَّزَتِ المَاهِيَّةُ عِنْدَهُ بِهَا، فَلَا تُذْكَرُ لَهُ فِي التَّعْرِيفِ مِنْ حَيْثُ الحُكْمُ بِهَا عَلَى المُعَرَّفِ حَتَّى يَحْتَاجَ إِلَى تَصَوُّرِهِ قَبْلَهَا، بَلْ لِيُمَيَّزَ عِنْدَهُ بِهَا، بِخِلَافِ الأَحْكَامِ، فَإِنَّهُ لَا يُعْرَفُ ثُبُوتُهَا إِلَّا بَعْدَ تَصَوُّرِ المَحْكُومِ عَلَيْهِ بِدُونِهَا.

مَثَلاً: مَنْ عَرَفَ المَرْفُوعَاتِ وَتَمَيَّزَتْ عِنْدَهُ، وَسَأَلَ عَمَّا يُمَيِّزُ الفَاعِلَ مِنْهَا، صَحَّ أَنْ يُعَرَّفَ لَهُ «الفَاعِلُ» بِـ: «أَنَّهُ اسْمٌ مَرْفُوعٌ بِفِعْلٍ مُقَدَّمٍ عَلَيْهِ، أَوْ بِجَارٍ مَجْرَاهُ»، وَمَنْ سَمِعَ أَنَّ كُلَّ فَاعِلٍ مَرْفُوعٌ، وَاحْتَاجَ إِلَى تَصَوُّرِ الفَاعِلِ لِيَنْطِقَ بِهِ مَرْفُوعاً، لَمْ يَصِحَّ تَعْرِيفُهُ لَهُ بِـ: «أَنَّهُ الِاسْمُ المَرْفُوعُ... إلخ»؛ لِأَنَّهُ لَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِالرَّفْعِ حَتَّى يَتَصَوَّرَهُ، وَلَا يَتَصَوَّرُهُ إِلَّا بِتَصَوُّرِ أَجْزَاءِ تَعْرِيفِهِ الَّتِي مِنْهَا أَنَّهُ مَرْفُوعٌ، فَيَلْزَمُ الدَّوْرُ، وَبِمَا ذَكَرْنَا يُجَابُ عَنْ ذِكْرِ ابْنِ مَالِكٍ لِلنَّصْبِ فِي تَعْرِيفِ الحَالِ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

قصَارة

قوله: (وَهُوَ شَائِعٌ) صرَّح بذلك السَّيِّد في عبارة «المطوَّل» في بحث إيراد المسند إليه موصوفاً.

قوله: (فَإِنْ قُلْتَ: أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ الأَحْكَامِ الخَاصَّةِ... إلخ) أي: الَّتي منعتم إدخالها في التَّعريفات، وبين ما أجيز... إلخ، وأصلُ السُّؤال والجواب للهلاليّ؛ إلَّا أنَّ هذا الشَّارح اختصر كلامه.

قوله: (وَبِمَا ذَكَرْنَا يُجَابُ عَنْ ذِكْرِ ابْنِ مَالِكٍ لِلنَّصْبِ... إلخ) انظر هذا مع أنَّ النَّصب مِن عوارض الألفاظ، لا مِن عوارض المفهوم الَّذي هو محلُّ التَّعريفات، وذلك أنَّ الحال مثلاً وضع في العرف النَّحويِّ لهذا المعرَّف الخاصِّ؛ أعني: «الوصفَ الفضلة الَّذي ذكر لبيان الهيئة»، فهذه الأمور كلُّها جزءٌ مِنَ المسمَّى بخلاف النَّصب فليس بهذه المثابة؛ إذ لم يعتبر في مفهومه كما يُؤخذ مِن كلامهم، بل لا يصحُّ اعتباره داخلاً في المفهوم، وليس هو مِنَ اللَّوازم البيِّنة لهذا المفهوم؛ إذ لا يلزم مِن تحقُّق الأمور المعتبرة في مفهومه تحقُّق النَّصب، فالتَّحقيقُ: أنَّ النَّصب مِن عوارض الماصدقات الخارجيَّة، لا مِن عوارض المفهوم.

وَظَاهِرُ قَوْلِهِ: «أَنْ تَدْخُلَ الأَحْكَامُ فِي الحُدُودِ»: أَنَّ ذَلِكَ يَمْتَنِعُ؛ سَوَاءٌ قَصَدَ كَوْنَهَا جُزْءاً مِنَ التَّعْرِيفِ أَوْ لَا [ب/٢٩] [ج/٢٠]، وَهُوَ كَذَلِك، خِلَافاً لِبَعْضِ الشُّرَّاحِ؛ لِأَنَّهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ جُزْءاً مِنْهُ كَانَتْ فِي أَثْنَائِهِ حَشْواً مُفْسِداً.

قصَّارة

لا يقال: النَّصبُ مِنَ الأمور الثَّابتة للحال، فلِمَ لا يصحُّ تعريفه به؟

لأنَّا نقول: لا يلزمُ مِن كون الشَّيء ثابتاً للشَّيء كونه بيِّن اللُّزوم، وصحَّة التَّعريف لا يكفي فيها إلَّا الثَّاني.

فإن قيل: أيُّ فرقٍ بين النَّصب وبين كونه فضلةً؟

قلنا: الفرق بينهما ما بين الضَّبِّ والنُّون، فإنَّه كونه فضلة مِنَ الأمور المعنويَّة المعقولة الَّتي لا يختلف حالُها باختلاف اللُّغات، فهي مِن مقتضيات الأفكار، لا مِن مقتضيات الأوضاع فقط، بخلاف النَّصب، فإنَّه مِنَ الأمور الوضعيَّة الَّتي مرجعُها لكيفيَّة التَّلفُّظ بالكلمة، فلا يلزم مِن صحَّة التَّعريف بالفضلة لكونها داخلةً في مفهوم الحال صحَّته بالنَّصب الَّذي هو ليس كذلك، فافهمه.

قوله: (سَوَاءٌ قَصَدَ كَوْنَهَا جُزْءاً مِنَ التَّعْرِيفِ أَوْ لَا) وذلك لأنَّ المطلوب تصوُّر المعرَّف ليثبت له ذلك الحكم أو ينفى عنه، فلو جعل الحكم جزءاً مِنَ المعرِّف لم يكن متصوَّراً إلَّا بعد الحكم عليه به، والفرضُ أنَّ الحكم عليه به موقوفٌ على تصوُّره، فجاء الدَّور.

فإن قيل: الحكمُ على الشَّيء إنَّما يتوقَّف على تصوُّره بوجهٍ مَّا، وقد حصل بذكر بعض أجزاء التَّعريف.

فالحواب: أنَّ الحكم يتوقَّف على التَّصوُّر بوجهٍ مَّا إذا لم يكن المحكوم به جزءاً مِنَ التَّعريف المحصِّل لتصوُّره، أمَّا إذا كان جزءاً منه فلا؛ لأنَّ مقصودَ المعرِّف أن يصوِّر المعرَّف للمخاطب؛ ليحكم عليه متصوَّراً بوجهٍ أكمل، فإذا أدخل في التَّعريف الحكم فلا يتصوَّر بذلك الوجه الأكمل إلَّا بعد الحكم عليه، فالدَّور لازمٌ بالنَّظر إلى غرضه، ولو سُلِّم فيكون الشَّيء معرَّفاً به ومحكوماً به متناقضان قطعاً؛ لأنَّ كونه معرَّفاً به يقتضي أنَّه سيق للتَّقييد والتَّصوير، وكونه محكوماً به يقتضي أنَّه سيق للتَّصديق والإخبار عنِ المعرَّف، فتنافيا.

قوله: (حَشْواً مُفْسِداً) أي: والحشو في التَّعريف لا يجوز، كما أشار إليه شيخ الصِّناعة في كتبه.

نَعَمْ؛ يَجُوزُ ذِكْرُهَا قَبْلَهُ إِذَا حَصَلَ تَصَوُّرُ المَحْكُومِ عَلَيْهِ بِوَجْهٍ مَّا؛ لِأَنَّ الحُكْمَ عَلَى الشَّيْءِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تَصَوُّرِهِ بِالكُنْهِ، بَلْ يَكْفِي فِي الحُكْمِ مُطْلَقُ الشُّعُورِ.

وَقَوْلُهُ:

(٤٩) وَلَا يَجُوزُ فِي الحُدُودِ ذِكْرُ «أَوْ» وَجَائِزٌ فِي الرَّسْمِ فَادْرِ مَا رَوَوْا

هَذَا شَرْطٌ ثَامِنٌ.

وَمُرَادُهُ: أَنَّ «أَوْ» الَّتِي لِلتَّقْسِيمِ لَا تَجُوزُ فِي الحَدِّ، بَلْ لَا تُمْكِنُ، وَإِنَّمَا تَجُوزُ فِي الرُّسُومِ؛ لِأَنَّ الحَدَّ كَمَا تَقَدَّمَ يَكُونُ بِالفَصْلِ، وَلَا يُمْكِنُ لِلحَقِيقَةِ الوَاحِدَةِ فَصْلَانِ؛ لِأَنَّ المُرَكَّبَ مِنَ الجِنْسِ وَهَذَا الفَصْلِ يُغَايِرُ المُرَكَّبَ مِنَ الجِنْسِ وَذَلِكَ الفَصْلِ الآخَرِ، فَيَكُونَانِ حَقِيقَتَيْنِ لَا حَقِيقَةً وَاحِدَةً، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ الأَصْبَهَانِيِّ: يَجُوزُ ذِكْرُ «أَوْ» فِي الرَّسْمِ، بِخِلَافِ الحَقِيقِيِّ؛ لِأَنَّ النَّوْعَ الوَاحِدَ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ لَهُ فَصْلَانِ عَلَى البَدَلِ. بِخِلَافِ الخَاصَّتَيْنِ. اهـ[1].

قصَارة

نعم؛ يجوز ذكر الحكم قبله إذا حصل تصوُّرُ المحكوم عليه بوجهٍ مَّا، وكان الأهمُّ هو الحكم، قال شيخنا سيِّدي الطَّيِّب: هذا كلُّه إن أُريدَ بالوصف المذكور أثناء التَّعريف الحكم على المعرَّف، وأمَّا إذا أخذ لا مِن حيث إنَّه حكمٌ، بل مِن حيث إنَّه خاصَّةٌ كالنَّصب للحال، فلا يلزم حينئذٍ شيءٌ ممَّا ذكر، فالشَّيءُ الواحد له اعتباران، وبهذا يجاب عن قول ابن مالك:

الحَالُ وَصْفُ فَضْلَة .... إلخ

فتأمَّله مع ما تقدَّم.

قول النَّاظم: (وَلَا يَجُوزُ فِي الحُدُودِ ذِكْرُ «أَوْ») فيه تصريحٌ بأنَّ المراد بـ«الحدود» ظاهرها، لا تأويل فيها كما في البيت قبل، بل تبقى على خصوصها، وذلك حيث قابلها بالرُّسوم.

قوله: (بَلْ لَا تُمْكِنُ) فيه إشارةٌ إلى الاعتراض على النَّاظم بأنَّ الشَّرط لا محلَّ له.

قوله: (لِأَنَّ المُرَكَّبَ مِنَ الجِنْسِ وَهَذَا الفَصْلِ يُغَايِرُ... إلخ) بيانُهُ: إذا قيل لك مثلاً: «ما الفرس والإنسان؟»، فتقول: «الحيوان النَّاطق أوِ الصَّاهل»، فهما حدَّان؛ إلَّا أنَّك اختصرت العبارة والأصل: «الإنسان هو: الحَيوان النَّاطق، والفرس هو: الحَيَوَان الصَّاهل».

قوله: (الأَصْبَهَانِيِّ) بالفتح لا غير.

---

(١) انظر: «فتح الرحمن شرح لقطة العجلان» لشيخ الإسلام (ص: ١٣٥).

وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: «إِنَّ التَّقْسِيمَ يَسُوغُ فِي كُلٍّ مِنَ الحُدُودِ وَالرُّسُوم» غَيْرُ صَحِيحٍ، وَلِهَذَا قَالُوا: لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لِلشَّيْءِ الوَاحِدِ حَدَّانِ تَامَّانِ؛ إِلَّا إِذَا كَانَ التَّغَايُرُ بَيْنَهُمَا بِالإِجْمَالِ وَالتَّفْصِيلِ كَحَدِّ «الإِنْسَانِ» بِـ: «أَنَّهُ الحَيَوَانُ النَّاطِقُ»، وَبِـ: «أَنَّهُ الجِسْمُ النَّامِي الحَسَّاسُ المُتَحَرِّكُ بِالإِرَادَةِ النَّاطِقُ».

وَأَمَّا الرَّسْمُ فَلِكَوْنِهِ بِالخَاصَّةِ، وَالشَّيْءُ الوَاحِدُ قَدْ تكونُ لَهُ صِفَاتٌ[1] وَعَوَارِضُ تَخْتَصُّ بِهِ، جَازَ أَنْ تُذْكَرَ فِي تَعْرِيفِهِ خَاصَّتَانِ تَتَوَسَّطُ بَيْنَهُمَا «أَوْ» الَّتِي لِلتَّقْسِيمِ؛ حَيْثُ يَكُونُ مَجْمُوعُهُمَا شَامِلاً، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ بِانْفِرَادِهَا غَيْرُ شَامِلَةٍ؛ كَمَا يُقَالُ فِي تَعْرِيفِ «الإِنْسَانِ»: «هُوَ: الحَيَوَانُ العَرَبِيُّ أَوِ العَجَمِيُّ».

وَالأَحْسَنُ: أَنْ تَتَوَسَّطَ «الوَاوُ» كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ؛ لِأَنَّ الخَاصَّتَيْنِ مَجْمُوعُهُمَا بِمَعْنَى خَاصَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ النُّحَاةِ فِي تَعْرِيفِ الاِسْتِثْنَاءِ: «هُوَ: الإِخْرَاجُ بِإِلَّا أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا مِنْ مَذْكُورٍ أَوْ مَتْرُوكٍ... إلخ».

وَقَيَّدْنَا «أَوْ» بِالَّتِي لِلتَّقْسِيمِ؛ لِأَنَّ الَّتِي لِلشَّكِّ أَوْ لِلإِبْهَامِ لَا تَجُوزُ فِي التَّعْرِيفَاتِ مُطْلَقاً؛ حُدُوداً [أ/ ٣٢] كَانَتْ، أَوْ رُسُوماً، وَكَذَا الَّتِي لِلتَّخْيِيرِ أَوْ لِلإِبَاحَةِ؛ لِأَنَّ شَرْطَهُمَا الطَّلَبُ، وَلَا مَحَلَّ لَهُ فِي التَّعْرِيفِ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

قصّارة

قوله: (وَقَوْلُ مَنْ قَالَ) أشار بهذا الكلام للرَّدِّ على عبد اللَّطيف وقدُّورة حيث حملا كلام النَّاظم على هذا، مع أنَّه لا يقبله، فالتَّحقيق: ما لهذا الشَّارح تبعاً للهلاليِّ.

قوله: (وَالأَحْسَنُ أَنْ تَتَوَسَّطَ «الوَاوُ») ظاهرُ «المغني» تعيينها، وأنكر أن تكون «أو» للتَّقسيم، وأوَّل ما ورد منها، والَّذي قاله العارف بالله أبو زيد الفاسي في «حواشيه على المحليِّ»: إنَّ النَّظر يقتضي تعيين «أو» في تقسيم الكلِّيِّ إلى جزئيَّاته، والواو في تقسيم الكلِّ إلى أجزائه؛ قال بعضهم: وهذا هو الحقُّ، فاعرفه.

قوله: (مُطْلَقاً) أي: لمنافاتها الغرض.

قوله: (وَكَذَا الَّتِي لِلتَّخْيِيرِ أَوْ لِلإِبَاحَةِ) الَّذي حرَّره شيخنا سيِّدي الطَّيِّب: أنَّه إن قامت قرينةٌ على ذلك، جاز ذكرها في التَّعريف مطلقاً.

---

(١) في (أ): «صِفَتَانِ» بدلاً من «صِفَاتٌ».

تَنْبِيهٌ:

لَا يُكْتَسَبُ الحَدُّ بِالبُرْهَانِ، فَلَا يُطْلَبُ الحَادُّ بِإِقَامَةِ الحُجَّةِ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا يُعْتَرَضُ عَلَيْهِ بِأَنَّ فِيهِ خَلَلاً صُورِيًّا أَوْ مَادِيًّا، أَوْ يُعَارَضُ بِحَدٍّ آخَرَ أَحْسَنَ مِنْهُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ البُرْهَانَ يُطْلَبُ بِهِ التَّصْدِيقُ بِثُبُوتِ شَيْءٍ لِغَيْرِهِ، أَوِ انْتِفَائِهِ عَنْهُ، وَالحَدُّ هُوَ حَقِيقَةُ المَحْدُودِ، وَإِنَّمَا غَايَرَهَا بِاعْتِبَارِ التَّفْصِيلِ كَمَا مَرَّ.

هَذَا إِذَا أُرِيدَ إِفَادَةُ المَاهِيَّةِ، أَمَّا إِذَا قِيلَ: «الإِنْسَانُ: حَيَوَانٌ نَاطِقٌ» وَأُرِيدَ: الإِخْبَارُ بِأَنَّ ذَلِكَ مَفْهُومَهُ لُغَةً أَوْ شَرْعاً، خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ حَدًّا، وَصَارَ حُكْماً يُمْنَعُ وَيُطْلَبُ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ، وَدَلِيلُهُ النَّقْلُ عَنْ أَهْلِهِ لُغَةً أَوْ شَرْعاً، فَالمَعْنَى الوَاحِدُ لَهُ اعْتِبَارَانِ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

✿ ✿ ✿

قصَارة

قوله: (خَلَلاً صُورِيًّا أَوْ مَادِيًّا) الخللُ الصُّوريُّ كتقديم المميز فصلاً أو خاصَّةً على الجنس، ومنه أن يُقال في العشق: هو إفراط المحبة، وإنَّما هو المحبَّة المفرطة.

والخللُ الماديُّ يكون معنويًّا ولفظيًّا؛ فالمعنويُّ كتعريف الشَّيء بمساويه في الخفاء، أو بما فيه دور، أو بالأعمِّ أو بالأخصِّ، واللَّفظيُّ كاستعمال الألفاظ الغريبة فيه، والَّتي ينفرُ منها الطَّبعُ، وكالحشو وارتكاب المجاز، والمشترك بلا قرينة.

قوله: (أَحْسَنَ مِنْهُ) فيه إشارةٌ إلى الاعتراض على ابن هارون حيث قال: وطريقُ المنازعة فيه ـ أي: الحدِّ ـ أن يُعارض بحدٍّ آخر راجحٌ عليه، أو مساوياً له، فذكر أنَّ المعارضة تكون بالمساوي، وليس ذلك بظاهرٍ، وقد نقل قدُّورة كلامه كلُّه، فانظره.

قوله: (وَالحَدُّ هُوَ حَقِيقَةُ المَحْدُودِ) أي: فالحادُّ حينئذٍ بمنزلة نقَّاشٍ ينقش في ذهنك صورة مفهوم أو موجود، فإذا قيل: لا نُسلِّم أنَّ الحيوان النَّاطق معرِّفٌ للإنسان، كان ذلك بمنزلة أن يُقال للكاتب: لا نُسلِّم كتابتك، ولو وقع الاستدلال عليه للزم الدَّور؛ إذِ الاستدلالُ على ثبوت شيءٍ لشيءٍ يتوقَّفُ على تصوُّر ذلك الشَّيء، وتصوُّره إنَّما يكون بالتَّعريف، فلو توقَّف على الدَّليل للزم الدَّور.

✿ ✿ ✿

بَابٌ فِي القَضَايا وَأَحْكَامِهَا

هَذَا شُرُوعٌ مِنْهُ فِي الأَمْرِ الثَّالِثِ مِنَ الأُمُورِ الأَرْبَعَةِ الَّتِي انْحَصَرَ فِيهَا الفَنُّ كَمَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ: مَبَادِئُ التَّصْدِيقَاتِ، بَعْدَ أَنْ فَرَغَ مِنَ التَّصَوُّرَاتِ وَمَبَادِئِهَا.

وَالقَضَايَا جَمْعُ: «قَضِيَّةٍ» كَـ: مَطَايَا[1] جَمْعُ: «مَطِيَّةٍ».

وَأَحْكَامُهَا هِيَ: النَّقَائِضُ وَالعُكُوسِ.

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى تَعْرِيفِ القَضِيَّةِ بِقَوْلِهِ:

(٥٠) مَا احْتَمَلَ الصِّدْقَ لِذَاتِهِ جَرَى بَيْنَهُمُ: «قَضِيَّةً» وَ«خَبَرَا»

فَقَوْلُهُ: «مَا» أَيْ: مُرَكَّبٌ؛ بِقَرِينَةِ مَا قَدَّمَهُ[2] مِنَ التَّقْسِيمِ، وَلأَنَّ المُرَكَّبَ هُوَ الجِنْسُ القَرِيبُ لِلقَضِيَّةِ، فَيَخْرُجُ عَنْهُ: المُفْرَدُ، وَيَشْمَلُ: المُرَكَّبَ النَّاقِصَ وَالتَّامَّ، وَالإِنْشَاءَ وَالخَبَرَ.

قصَارة

بَابٌ فِي القَضَايا وَأَحْكَامِهَا

قال النَّاظم: (مَا احْتَمَلَ.. البيت) كان الأَوْلى أن لو عبَّر بـ «الكذب» بدل «الصِّدق»؛ لِمَا تقرَّر ـ على ما سيأتي ـ مِن أنَّ مدلول الخبر الصِّدقُ فقط، وأمَّا الكذبُ فليس بمدلول اللفظ، وإنَّما هو احتمالٌ عقليٌّ نقيض مدلوله.

قال الرَّضيُّ في «شرح الحاجبية»: وأمَّا قولهم: «الخبرُ يحتمل الصِّدق والكذب»، فليس مرادهم: أنَّ الكذب مدلولٌ للفظ الخبر كالصِّدق، بل مرادُهُم: أنَّ العقل لا يمنع أن يكون مدلول اللَّفظ غير ثابتٍ، فهو محتمل الكذب مِن حيث العقل، وبه يتبيَّن أنَّ نسبة الاحتمال إلى المين أَوْلى، كما فعل شيخنا في «خريدته» حيث قال:

مَا احْتَمَلَ المَيْنَ

لأنَّه أظهر في امتياز الخبر عن غيره مِنَ المركَّبات الإنشائيَّة والتَّقييديَّة؛ لأنَّ كلَّ ما عدا الخبر لا يحتملُ المين.

قوله: (بِقَرِينَةِ مَا قَدَّمَهُ مِنَ التَّقْسِيمِ) التَّقسيمُ الَّذي قدَّمه هو قوله: «وَاللَّفْظُ: إِمَّا طَلَبٌ، أَوْ خَبَرٌ»،

---

(١) في الطبعة الفاسية: زيادة «في».

(٢) في (أ): «ذَكَرَهُ» بدلاً من «قَدَّمَهُ».

وَقَوْلُهُ: «احْتَمَلَ الصِّدْقَ... إلخ»:

ـ مُخْرِجٌ لِلمُرَكَّبِ النَّاقِصِ تَقْيِيدِيًّا كَـ: «الحَيَوَانِ النَّاطِقِ».

ـ أَوْ إِضَافِيًّا كَـ: «غُلَامِ زَيْدٍ».

ـ وَمُخْرِجٌ أَيْضاً: لِلإِنْشَاءَاتِ، فَإِنَّ هَذِهِ الأُمُورَ لَا تَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالكَذِبَ لِذَاتِهَا، وَقَدْ تَحْتَمِلُهُ لِأَمْرٍ خَارِجٍ عَنْهَا؛ نَحْوُ: «اسْقِنِي مَاءً»، فَإِنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ مِنْ حَيْثُ مَفْهُومُ الطَّلَبِ صِدْقاً وَلَا كَذِباً، لَكِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ بِحَسَبِ العُرْفِ نِسْبَةً خَبَرِيَّةً مُحْتَمِلَةً لِلصِّدْقِ وَالكَذِبِ، وَهِيَ: «أَنَّهُ عَطْشَانُ».

ـ وَكَذَا: النِّسْبَةُ التَّقْيِيدِيَّةُ؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ العَالِمُ»، فَإِنَّهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا الصِّدْقُ وَالكَذِبُ، لَكِنَّهَا فِيهَا إِشَارَةٌ إِلَى نِسْبَةٍ خَبَرِيَّةٍ تَقْبَلُهُمَا؛ لِأَنَّ المُتَبَادَرَ أَنَّهُ لَا يُوصَفُ الشَّيْءُ إِلَّا بِمَا هُوَ ثَابِتٌ لَهُ.

ـ وَكَذَا يُقَالُ فِي: الإِضَافِيَّةِ؛ إِذْ لَا يُضَافُ الشَّيْءُ إِلَّا لِمَا هُوَ كَائِنٌ لَهُ، فَبِهَذَا الِاعْتِبَارِ

قصَارة

وليس فيه تصريحٌ بالمركَّب، بلِ التَّركيب فيه تقديريٌّ، وحيث كان الأمر كذلك، فكيف يدلُّ المقدَّر على المحتمل؟!

والصَّوابُ: أنَّ الدَّالَّ على التَّركيب في المحلَّين ما هو معلومٌ عندهم مِن أنَّ الخبر وغيره ممَّا ذكر معه إنَّما هما في المركَّب.

قوله: (**وَلأَنَّ المُرَكَّبَ... إلخ**) أي: فلا يقدَّر لفظ؛ لأنَّه أبعد مِن مركَّب.

قوله: (**تَقْيِيدِيًّا**) المركَّب التَّقييديُّ هو: أن يكون ثاني الجزأين قيداً للأوَّل، وعليه: فذكر الإضافيِّ معه تكرارٌ، فالأَوْلى أن يقول بدله: أو غير تقييدي؛ كتركيب الحرف مع فعل أو مع اسم.

قوله: (**نَحْوُ: «اسْقِنِي مَاءً»**) مثله قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرْ لِيٓ أَمْرِي﴾ [طه: ٢٥ ـ ٢٦]، فإنَّه يستلزم: «أنا مفتقرٌ لذلك»، وكذا قوله: «افعل كذا»، فإنَّه يستلزم: «أنَّك محتاجٌ إليه».

قوله: (**لَا يُوصَفُ الشَّيْءُ إِلَّا بِمَا هُوَ ثَابِتٌ لَهُ**) أي: وعليه فيتضمَّن المركَّبُ المتقدِّم زيد عالم.

قوله: (**إِلَّا لِمَا هُوَ كَائِنٌ لَهُ**) أي: فيشعر المركَّب أنَّ لزيدٍ غلاماً.

تَحْتَمِلُ النِّسْبَةُ الإِنْشَائِيَّةُ وَالنَّاقِصَةُ الصِّدْقَ وَالكَذِبَ، وَذَلِكَ خَارِجٌ عَنْ مَفْهُومَيْهِمَا، وَلِذَلِكَ زَادَ فِي التَّعْرِيفِ قَوْلَهُ: «لِذَاتِهِ».

وَشَمَلَ التَّعْرِيفُ: المُرَكَّبَ تَحْقِيقاً كَـ: «قَامَ زَيْدٌ»، وَتَقْدِيراً نَحْوُ: «أَقُومُ»، فَإِنَّ ضَمِيرَهُ المُسْتَتِرَ فِي حُكْمِ المَذْكُورِ، وَقَدْ تُقَدَّرُ القَضِيَّةُ كُلُّهَا كَالوَاقِعَةِ بَعْدَ «نَعَمْ، وَبَلَى».

وَشَمَلَ التَّعْرِيفُ أَيْضاً: الخَبَرَ [ب/ ٣٠]:

ـ الَّذِي قُطِعَ بِصِدْقِهِ: لِخَارِجٍ عَنْ حَقِيقَتِهِ بِالنَّظَرِ إِلَى المُخْبِرِ؛ كَأَخْبَارِ اللهِ تَعَالَى وَأَخْبَارِ رُسُلِهِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ لِاسْتِحَالَةِ الكَذِبِ عَلَيْهِمْ، أَوْ: بِالنَّظَرِ إِلَى خُصُوصِ المَادَّةِ؛ نَحْوُ: «الوَاحِدُ نِصْفُ الِاثْنَيْنِ».

ـ وَكَذَا مَا قُطِعَ بِكَذِبِهِ: لِخَارِجٍ عَنْ حَقِيقَتِهِ لِخُصُوصِ المَادَّةِ؛ نَحْوُ: «الوَاحِدُ رُبُعُ الِاثْنَيْنِ»، وَكَخَبَرِ مُسَيْلِمَةَ بِأَنَّهُ نَبِيٌّ، وَالدَّجَّالَ بِأَنَّهُ إِلَهٌ، فَإِنَّهُ مَقْطُوعٌ بِكَذِبِهِ؛ لِخُصُوصِ المَادَّةِ؛ لِقِيَامِ البُرْهَانِ القَاطِعِ عَلَى كَذِبِهِ، لَا لِذَاتِ الخَبَرِ، وَلَا لِخُصُوصِ المُخْبِرِ ـ بِالكَسْرِ ـ كَمَا قِيلَ؛ إِذْ لَوْ أَخْبَرَ مُسَيْلِمَةُ بِقِيَامِ زَيْدٍ لَمْ يُقْطَعْ بِكَذِبِهِ.

قصَارة

قوله: (كَالوَاقِعَةِ بَعْدَ «نَعَمْ، وَبَلَى») أي: الَّتي يدلُّ عليها كلام السَّائل، وهذا بناء على ما للمحقِّقين مِن أنَّ «نعم، وبلى» ليستا قضيَّتين.

وذهب ابن طلحة وابن عصفور مِنَ النَّحويِّين إلى أنَّ «نعم، وبلى» قضيَّتان؛ بناءً منهم على عدم اشتراط التَّركيب في الكلام.

قوله: (كَمَا قِيلَ) أشار به للرَّدِّ على الشَّيخ اليوسي في «حواشي المختصر»، فإنَّه جعل الخبر مِن مسيلِمة ممَّا قطع بكذبه للمخبر، وهو ظاهرُ كلام قدُّورة أيضاً، وليس الأمر كذلك، فأقسامُ الخبر على ما ذكر الشَّارح أربعةٌ فقط، لا خمسةٌ خلافاً لليوسي:

١ ـ ما يحتمل الصِّدق والكذب مطلقاً؛ كخبر مَن ليس معصوماً بنحو: «قيام زيد».

٢ ـ وما يحتملهما لذاته وتعيَّن صدقه؛ نظراً للخارج مِن مخبر كخبر مَن يستحيل عليه الكذب.

٣ ـ أو نظراً لخصوص المادَّة؛ نحو: «الواحد نصف الاثنين»، و: «الأربعة زوج».

٤ ـ أو تعيَّن كذبه نظراً إلى المخبر به.

وليس عندنا ما هو مقطوعٌ بكذبه نظراً إلى المخبر؛ إذ لم يرد نصٌّ مِنَ الشَّرع أنَّ كلَّ ما أخبر به

وَهَـذِهِ الأَقْسَامُ كُلُّهَا تَـحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالكَذِبَ بِالنَّظَرِ إِلَى مُجَرَّدِ ذَاتِ الخَبَرِ؛ أَيْ: حَقِيقَتِهِ، وَهِيَ إِثْبَاتُ شَيْءٍ لِشَيْءٍ، وَلِذَلِكَ شَمَلَهَا التَّعْرِيفُ.

فَقَوْلُهُ: «مَا احْتَمَلَ» مُبْتَدَأ، وَتَصْدِيرُهُ بِـ «مَا»؛ لِيَشْمَلَ القَضِيَّةَ العَقْلِيَّةَ.

وَقَوْلُهُ: «الصِّدْقَ» فِيهِ حَذْفُ «الوَاوِ» وَمَعْطُوفِهَا؛ أَيِ: الصِّدْقِ وَالكَذِبِ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «احْتَمَلَ» عَلَى حَدِّ: ﴿تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١]؛ أَيْ: وَالبَرْدَ؛ إِذِ الاِحْتِمَالُ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي [أ/ ٣٣] التَّرَدُّدِ بَيْنَ اثْنَيْنِ، وَجُمْلَةُ «جَرَى» فِي مَوْضِعِ رَفْعِ خَبَرِ المُبْتَدَأ، وَأَفَادَ بِهِ: أَنَّ المُحْتَمِلَ [ج/ ٢١] لِلأَمْرَيْنِ يُسَمَّى: «قَضِيَّةً» بِاعْتِبَارِ مَا تَضَمَّنَهُ مِنَ القَضَاءِ؛ أَيِ: الحُكْمِ، وَيُسَمَّى: «خَبَراً» بِاعْتِبَارِ مَا فِيهِ مِنَ الأَخْبَارِ بِمَضْمَنِهِ، وَكَذَا يُسَمَّى:

قصارة

مسيلِمة أوِ الدَّجَّال كذبٌ، وخبرُ دعوى مسيلِمة الرِّسالة والدَّجَّال الألوهيَّة مقطوعٌ بكذبه لخصوص المادة.

قوله: (القَضِيَّةَ العَقْلِيَّةَ) أيِ: المفهوم العقليُّ المركَّب مِنَ: المحكوم عليه، وبه، والحكمُ؛ وهي المسمَّاة بـ «القضيَّة» حقيقةً، وإطلاقُها على الملفوظة مجازٌ؛ لدلالتها عليها، كما اختاره السَّيِّد.

وقيل: إنَّ إطلاق القضيَّة على العقليَّة واللَّفظيَّة بالاشتراك، لا بالحقيقة والمجاز.

قوله: (إِلَّا فِي التَّرَدُّدِ بَيْنَ اثْنَيْنِ... إلخ) فلا يُقال لِما ليس له إلَّا معنًى واحد هو محتمل له، والمعيَّن للمحذوف العلم، فإنَّ مقابل الصِّدق إنَّما هو الكذب.

قوله: (أَيِ: الحُكْمِ) أي: وعليه فتسميتها بذلك مِن تسمية الشَّيء باسم جزئه، فـ «القضيَّة»: «فعيلة» مِنَ «القضاء»؛ أيِ: الحكم؛ بمعنى: «مفعولة»؛ لأنَّها مقضيٌّ فيها بثبوت النِّسبة بين طرفيها.

قوله: (وَيُسَمَّى: «خَبَراً»... إلخ) قال السَّيِّد في «التَّلويح»: اعلم أنَّ المركَّب التَّامَّ المحتمل للصِّدق والكذب يسمَّى:

- مِن حيث اشتماله على الحكم: «**قضيَّةً**».
- ومِن حيث احتماله الصِّدق والكذب: «**خبراً**».
- ومِن حيث إفادته الحكم: «**إخباراً**».
- ومِن حيث كونه جزءاً مِنَ الدَّليل: «**مقدِّمةً**».

«تَصْدِيقاً» تَسْمِيَةً لَهُ بِأَشْرَفِ احْتِمَالَيْهِ، أَوْ لِأَنَّ الخَبَرَ إِنَّمَا وُضِعَ لِيَدِلَّ عَلَى الصِّدْقِ، وَاحْتِمَالُ الكَذِبِ أَمْرٌ عَقْلِيٌّ، لَا إِشْعَارَ لِلَّفْظِ بِهِ.

تَنْبِيهٌ:

الصِّدْقُ: «مُطَابَقَةُ الخَبَرِ لِلْوَاقِعِ» وِفَاقاً لِأَهْلِ السُّنَّةِ، لَا لِلاعْتِقَادِ فَقَطْ، وَلَا لِلاعْتِقَادِ مَعَ الوَاقِعِ خِلَافاً لِغَيْرِهِمْ، وَالكَذِبُ خِلَافُهُ، **وَالمُرَادُ بِـ «الخَبَرِ»** فِي تَعْرِيفِهِمَا مَعْنَاهُ اللُّغَوِيُّ،

قصَارة

ـ ومِن حيث كونه يطلب بالدَّليل: «**مطلوباً**».

ـ ومِن حيث كونه يحصل بالدَّليل: «**نتيجةً**».

ـ ومِن حيث إنَّه يقع في العِلم ويُسأل عنه: «**مسألةً**»؛ فالذَّاتُ واحدةٌ، واختلافُ العبارات باختلاف الاعتبارات.

قوله: (**أَمْرٌ عَقْلِيٌّ**) بمعنى: أنَّه لا يمتنع عقلاً أن يكون مدلولُ اللَّفظ غيرَ ثابتٍ؛ لأنَّ دلالةَ الألفاظ على معانيها وضعيَّةٌ ليست عقليَّةً تقتضي استلزام الدَّليل للمدلول استلزاماً عقليًّا يستحيل التَّخلُّف معه، كما في دلالة الأثر على المؤثِّر.

قوله: (**لِلْوَاقِعِ**) أي: طابق الاعتقاد أو خالفه، أو لم يصحبه اعتقاد، والكذب ما خالف الواقع كذلك، فهذه أقسامٌ ستَّةٌ.

قوله: (**لِلاعْتِقَادِ فَقَطْ**) أي: كما هو مذهب النَّظَّام.

قوله: (**وَلَا لِلاعْتِقَادِ مَعَ الوَاقِعِ**) أي: كما هو مذهب الجاحظ، فهو يثبت الواسطة، فالصِّدقُ مطابقة الخبر لهما، والكذب مخالفته لهما وغيرهما، وهو أربعةُ أقسامٍ ليس بصدقٍ ولا كذب، وعلى هذه الأقوال الثَّلاثة اقتصر صاحب «التَّلخيص»، فالمطابقُ للواقع والاعتقاد صادقٌ اتِّفاقاً، والمخالفُ لهما كاذبٌ اتِّفاقاً.

والمطابقُ للواقع المخالف للاعتقاد: الجمهورُ صادقٌ، والنَّظَّام كاذبٌ، والجاحظ غيرهما؛ أي: غير الصِّدق والكذب.

وعكسه: الجمهور كاذبٌ، والنَّظَّام صادقٌ، والجاحظ لا ولا.

والمطابقُ للواقع الَّذي لا اعتقاد فيه: الجمهور صادقٌ، والنَّظَّام كاذبٌ، والجاحظ لا ولا.

والمخالف للواقع الَّذي لا اعتقاد فيه: الجمهور كاذبٌ، والنَّظَّامُ كذلك، والجاحظ لا ولا.

وَالمُرَادُ بِـ «الخَبَرِ» الَّذِي عَرَّفَ بِهِمَا كَمَا فِي النَّظْمِ مَعْنَاهُ الِاصْطِلَاحِيُّ، فَلَا دَوْرَ؛ تَأَمَّلْ.

وَاخْتُلِفَ فِي مَدْلُولِ الخَبَرِ:

فَقِيلَ: هُوَ حُصُولُ النِّسْبَةِ فِي نَفْسِ الأَمْرِ.

وَقِيلَ: هُوَ الحُكْمُ بِالثُّبُوتِ أَوِ الِانْتِفَاءِ.

وَالتَّحْقِيقُ عِنْدَ السَّعْدِ فِي «المُطَوَّلِ» الأَوَّلُ، وَعِنْدَ السُّبْكِيِّ الثَّانِي، وَعَلَى الأَوَّلِ

قصَارة

قوله: (وَالمُرَادُ بِالخَبَرِ. . . إلخ) هذا جوابٌ عنِ اعتراضٍ يَرِدُ على النَّاظم، وهو: أنَّه أدخل الصِّدق والكذب في تعريف الخبر، مع أنَّ الصِّدق: «مطابقة الخبر للواقع»، والكذب: «عدم مطابقة الخبر. . . إلخ»، فتوقُّف كلٌّ منهما على الآخر، فيلزمُ الدَّور.

والجوابُ: المرادُ بـ «الخبر» في تعريفهما ـ أيِ: الصِّدق والكذب ـ معناه اللُّغويُّ؛ أيِ: الإخبار؛ أي: إلقاء الخبر، والخبرِ الَّذي عرف بهما ـ أيِ: الصَّدق والكذب ـ معناه الاصطلاحيُّ؛ أيِ: القضيَّة، فلا دور.

وأصلُ هذا الجواب للسَّعد؛ قال: وأيضاً الصِّدق والكذب المأخوذان في تعريف الخبر وصفان للمتكلِّم؛ أيِ: الإعلام بالشَّيء على ما هو عليه، أو على خلافه، والمعرفان بالخبر وصفان للكلام.

وأجيب أيضاً: بأنَّ الصِّدق والكذب قدِ اشتهر بين الخاصَّة والعامَّة حتَّى استغنيا عنِ التَّعريف، وحينئذٍ فيصحُّ تعريف الخبر بهما، ولا دور.

قوله: (فَقِيلَ: هُوَ حُصُولُ النِّسْبَةِ) أيِ: الثُّبوت والانتفاء في نفس الأمر، وهو للقرافيِّ في «شرح المحصول».

قوله: (وَقِيلَ: هُوَ الحُكْمُ بِالثُّبُوتِ) أي: إدراك أنَّ النِّسبة واقعةٌ أو ليست بواقعةٍ، وهو قول الإمام في «المحصول».

قوله: (وَالتَّحْقِيقُ عِنْدَ السَّعْدِ فِي «المُطَوَّلِ» الأَوَّلُ. . . إلخ) هذا هو الَّذي ارتضاه ابن أبي شريف في «حواشي المحليِّ»، وهو الظَّاهر؛ لأنَّا نقطع بأنَّ الَّذي نقصده بقولنا: «زيد قائم» هو إفادة المخاطَب ثبوت القيام لزيد، لا حكمنا بذلك، ولهذا يصحُّ إذا قيل لك: «مِن أين تعلم هذا؟» أن تقول: «سمعتُهُ مِن فلان»، ولو كان مفهوم القضيَّة هو الحكم لكان واقعاً دائماً.

قوله: (وَعِنْدَ السُّبْكِيِّ الثَّانِي) ظاهرُ كلام المحليِّ ترجيح هذا القول.

فَهُوَ حِكَايَةٌ لِمَا فِي نَفْسِ الأَمْرِ، فَصِدْقُهُ مُطَابَقَةُ الحِكَايَةِ لِلمَحْكِيِّ، وَكَذِبُهُ عَدَمُهَا، وَعَلَى الثَّانِي فَمَعْنَى الصِّدْقِ فِيهِ مُطَابَقَةُ مُتَعَلَّقِ مَدْلُولِهِ لِنَفْسِ الأَمْرِ، وَالكَذِبِ عَدَمُهَا.

(٥١) ثُمَّ القَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ: شَرْطِيَّةٌ حَمْلِيَّةٌ؛ وَالثَّانِي:
(٥٢) كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ؛ وَالأَوَّلُ: إِمَّا مُسَوَّرٌ، وَإِمَّا مُهْمَلُ
(٥٣) وَالسُّورُ: كُلِّيًّا، وَجُزْئِيًّا يُرَى وَأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرَى:
(٥٤) إِمَّا بِكُلٍّ، أَوْ بِبَعْضٍ، أَوْ بِلَا شَيْءٍ، وَلَيْسَ بَعْضُ أَوْ شِبْهِ جَلَا

قَوْلُهُ: (ثُمَّ القَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ: شَرْطِيَّةٌ حَمْلِيَّةٌ) يَعْنِي: أَنَّ القَضِيَّةَ تَنْقَسِمُ قِسْمَةً أَوَّلِيَّةً إِلَى قِسْمَيْنِ: شَرْطِيَّةٍ وَحَمْلِيَّةٍ؛ لِأَنَّهَا إِنْ تَرَكَّبَتْ مِنْ مُفْرَدَيْنِ أَوْ مَا فِي قُوَّتِهِمَا فَحَمْلِيَّةٌ، وَإِنْ كَانَتْ مُرَكَّبَةً مِنْ قَضِيَّتَيْنِ لَيْسَتَا فِي تَأْوِيلِ مُفْرَدٍ فَهِيَ شَرْطِيَّةٌ.

قصَارة

وبحث فيه بعضهم: بأنَّه يلزم عليه أن لا يتحقَّق تناقض بين قضيَّتين؛ إذِ الحكمُ بأنَّ «زيداً قائمٌ» لا يُنافي الحكم بأنَّه «ليس بقائمٍ»، وإنَّما التَّنافي بين ثبوت القيام له في الواقع وبين انتفائه عنه.

وما أجيب عن هذا البحث مِن: «أنَّ معنى التَّناقض: اختلاف متعلِّق مدلول قضيَّتين بالإيجاب أوِ السَّلب» يردُّه ما هو شائعٌ مِن أنَّ التَّناقض إنَّما هو بين مفهومي قضيَّتين، ولم يصرِّحوا بأنَّه بين المتعلِّقين يوماً مَّا فيما رأيناه؛ قاله الهلاليُّ.

قوله: (وَعَلَى الثَّانِي فَمَعْنَى الصِّدْقِ فِيهِ... إلخ) أشار بهذا إلى الجواب عن إيراد أورد عليه، وهو: أنَّ في احتمال الصِّدق والكذب على هذا الثَّاني بحثاً، وذلك أنَّ مدلوله الَّذي هو الحكم بثبوت الشَّيء أوِ انتفائه واقعٌ لا محالة، فلا يتصوَّر تخلُّف المدلول البتَّة، بل متى قال القائل: «زيد قائم»، فقد حكم بثبوت القيام له؛ سواءٌ كان الثُّبوت في نفس الأمر واقعاً أم لا، كما تقدَّم.

وحاصلُ الجواب: أنَّ الصِّدق والكذب على هذا المذهب ليسا بمعنى مطابقة مدلول الخبر لِمَا في نفس الأمر وعدمها، بل معنى مطابقة متعلَّق مدلوله وعدمها، وقد تقدَّم ردَّه.

قول الناظم: (ثُمَّ القَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ... إلخ): قوله: (أَوْ مَا فِي قُوَّتِهِمَا) يشمل ثلاث صور: كون المحمول مفرداً بالقوَّة، وكون الموضوع مفرداً بالقوَّة، وكون كلٍّ واحدٍ منهما في قوَّة المفرد، وأمثلتهما مذكورةٌ في الشَّرح.

فَدَخَلَ فِي الحَمْلِيَّةِ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ:

١ ـ مَا تَرَكَّبَ مِنْ مُفْرَدَيْنِ؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ عَالِمٌ»، أَوْ: «زَيْدٌ لَيْسَ بِعَالِمٍ».

٢ ـ وَمَا مَحْمُولُهُ جُمْلَةٌ[١] فِي تَأْوِيلِ مُفْرَدٍ؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ»؛ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ: «زَيْدٌ قَائِمُ الأَبِ»، وَلَا شَكَّ أَنَّ «قَائِمُ الأَبِ» مُفْرَدٌ مُقَيَّدٌ؛ إِذِ المُرَادُ بِالمُفْرَدِ هُنَا مَا لَيْسَ بِقَضِيَّةٍ؛ بِقَرِينَةِ المُقَابَلَةِ، لَا مُقَابِلَ المُرَكَّبِ، وَكَذَا قَوْلُنَا: «خَيْرُ الذِّكْرِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» فَهُوَ فِي قُوَّةِ: «خَيْرُ الذِّكْرِ كَلِمَةُ الشَّهَادَةِ» أَوْ هَذَا اللَّفْظُ.

٣ ـ وَالثَّالِثُ: عَكْسُهُ؛ نَحْوُ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ» فَهُوَ فِي قُوَّةِ قَوْلِنَا: «هَذَا اللَّفْظُ المَخْصُوصُ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ».

٤ ـ وَالرَّابِعُ: مَا تَرَكَّبَ مِنْ جُمْلَتَيْنِ كِلْتَاهُمَا فِي قُوَّةِ المُفْرَدِ؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ عَالِمٌ» نَقِيضُهُ: «زَيْدٌ لَيْسَ بِعَالِمٍ»، فَهُوَ فِي قُوَّةِ: هَذِهِ القَضِيَّةُ نَقِيضُ هَذِهِ.

قَالَ السَّعْدُ: وَالمُرَادُ بِمَا فِي قُوَّةِ المُفْرَدِ مَا يُمْكِنُ التَّعْبِيرُ عَنْهُ بِلَفْظٍ مُفْرَدٍ حَالَ كَوْنِهِ جُزْءاً مِنْ تِلْكَ القَضِيَّةِ، وَعِنْدَ[٢] إِفَادَةِ حُكْمِهَا. اهـ[٣]. وَقَدْ عَلِمْتَهُ بِالأَمْثِلَةِ المَذْكُورَةِ.

وَسُمِّيَتْ: «حَمْلِيَّةً»؛ نِسْبَةً إِلَى الحَمْلِ، وَهُوَ: الحُكْمُ بِثُبُوتِ شَيْءٍ لِشَيْءٍ أَوْ سَلْبِهِ عَنْهُ، وَهُوَ قَدْرٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ، ....

قصَارة

قوله: (لَا مُقَابِلَ المُرَكَّبِ) أي: وهو ما دلَّ جزؤه على جزء معناه، وإلَّا لكان «زيد قائم الأب» ليس مفرداً؛ لأنَّ جزأه يدلُّ على جزء المعنى، وكذلك: «أبو زيد» مِن قولك: «قام أبو زيد».

قوله: (نِسْبَةً إِلَى الحَمْلِ، وَهُوَ: الحُكْمُ بِثُبُوتِ) عبارته هنا أحسن مِن قوله في «حواشي مختصر السَّنوسيِّ»: سمِّيت حمليَّة نسبة إلى الحمل الَّذي هو النِّسبة؛ لأنَّ النِّسبة مورد الحمل؛ أيِ: الحكم، لا نفس الحمل.

قوله: (أَوْ سَلْبِهِ) صريحٌ في أنَّ الحمل كما يصدق بالإثبات يصدقُ بالسَّلب، والَّذي عبَّر به شيخنا سيِّدي الطَّيِّب: أنَّ الحمل هو إثبات شيءٍ لشيءٍ، وحملت السَّالبة على الموجبة؛ لشبهها بها

---

(١) في (أ): زيادة «وَاحِدَةٌ».

(٢) في الطبعة الفاسية: «عِنْدَ» بدلاً من «وَعِنْدَ».

(٣) انظر: «شرح السعد على الرسالة الشمسية» (ص: ٢٠١).

خِلَافاً لِمَنْ قَالَ: إِنَّهَا مَنْسُوبَةٌ إِلَى المَحْمُولِ.

وَمِثَالُ الشَّرْطِيَّةِ قَوْلُنَا: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ» وَ: «إِمَّا أَنْ تَكُونَ الشَّمْسُ طَالِعَةً، وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ النَّهَارُ مَوْجُوداً».

وَقَدْ عُلِمَ أَنَّهَا فِي كُلٍّ مِنَ المِثَالَيْنِ تَرَكَّبَتْ مِنْ جُزْأَيْنِ كَانَا قَضِيَّتَيْنِ قَبْلَ الرَّبْطِ بِالشَّرْطِ.

فَإِنْ قُلْتَ: كُلٌّ مِنْ طَرَفَي الشَّرْطِيَّةِ يَصِحُّ التَّعْبِيرُ عَنْهُ أَيْضاً بِالمُفْرَدِ؛ لِصِحَّةِ أَنْ تَقُولَ فِي المِثَالِ الأَوَّلِ: «طُلُوعُ الشَّمْسِ مَلْزُومٌ لِوُجُودِ النَّهَارِ».

قُلْتُ: جَوَابُهُ مَا تَقَدَّمَ عَنِ السَّعْدِ مِنْ أَنَّ المُرَادَ بِـ «مَا فِي قُوَّةِ المُفْرَدِ»: مَا يُمْكِنُ التَّعْبِيرُ عَنْهُ بِلَفْظٍ مُفْرَدٍ، حَالَ كَوْنِهِ جُزْءاً مِنْ تِلْكَ القَضِيَّةِ، وَإِذَا بَقِيَ الرَّبْطُ الَّذِي فِي الشَّرْطِيَّةِ لَمْ يُمْكِنْ جَعْلُ المُفْرَدَيْنِ فِي مَوْضِعِ طَرَفَيْهَا، بِخِلَافِ الحَمْلِيَّةِ كَمَا تَقَدَّمَ.

قصَارة

فيما تركَّبت منه، فتسميةُ كلٍّ واحدةٍ منهما: «حمليَّة» حقيقةً في الاصطلاح، فظاهرُهُ: أنَّ الحمل خاصٌّ بالإثبات، خلاف ما يقتضيه كلامُ هذا الشَّارح مِن أنَّه يعمُّ السَّلب.

قوله: (خِلَافاً لِمَنْ قَالَ: إِنَّهَا مَنْسُوبَةٌ إِلَى المَحْمُولِ) بيانُهُ: أنَّه لو كان الأمر كذلك لقيل فيها محموليَّة.

قوله: (كَانَا قَضِيَّتَيْنِ قَبْلَ الرَّبْطِ بِالشَّرْطِ) أشار بهذا الكلام إلى أنَّ تسميتهما قضيَّتين إنَّما هو باعتبار ما قبل ربطهما بأداة الشَّرط والعناد، وأمَّا بعد ربطهما بالشَّرط فليستا قضيَّتين؛ لأنَّ ما عرض لهما مِنَ الرَّبط أخرجهما عنِ احتمال الصِّدق والكذب وصيَّر نسبتهما ناقصةً ومجموعهما قضيَّة واحدة.

قوله: (فَإِنْ قُلْتَ... إلخ) أصلُ هذا الإيراد للقطب الشِّيرازيِّ، وأصلُ الجواب عنه لسعد الدِّين التَّفتازانيِّ.

قوله: (مَا تَقَدَّمَ) أي: عنِ السَّعد.

قوله: (حَالَ كَوْنِهِ جُزْءاً مِنْ تِلْكَ القَضِيَّةِ) أي: وعند إفادة حكمها.

قوله: (لَمْ يُمْكِنْ جَعْلُ المُفْرَدَيْنِ فِي مَوْضِعِ طَرَفَيْهَا) أي: والَّذي أوردته كان فيه الرَّبط بين كون الشَّمس طالعةً، وبين وجود النَّهار، فصار فيه الرَّبط حينئذٍ واقعاً بين طلوع الشَّمس وبين ملزوميَّته؛ لوجود النَّهار، فخرج وجود النَّهار عن كونه طرفاً أصلاً.

وَسُمِّيَتْ: «شَرْطِيَّةً»؛ لِوُجُودِ أَدَاةِ الشَّرْطِ فِيهَا مِثْلَ: «كُلَّمَا» فِي المِثَالِ الأَوَّلِ، وَمَعْنَاهَا: تَعْلِيقُ حُصُولِ مَضْمُونِ قَضِيَّةٍ عَلَى حُصُولِ مَضْمُونِ أُخْرَى، وَلِشِبْهِ الثَّانِيَةِ بِالأُولَى فِيمَا تَرَكَّبَتْ مِنْهُ.

(وَالثَّانِي . . كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ؛ وَالأَوَّلُ: إِمَّا مُسَوَّرٌ، وَإِمَّا مُهْمَلُ. . . وَالسُّورُ: كُلِّيًّا، وَجُزْئِيًّا يُرَى [أ/ ٣٤]) اعْلَمْ أَنَّ الحَمْلِيَّةَ تَنْقَسِمُ أَوَّلاً أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ: شَخْصِيَّةٍ، وَمُهْمَلَةٍ، وَكُلِّيَّةٍ، وَجُزْئِيَّةٍ؛ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا كَمَا يَأْتِي: إِمَّا مُوجَبَةٌ، أَوْ سَالِبَةٌ؛ فَهِيَ ثَمَانِيَةٌ مِنْ ضَرْبِ أَرْبَعَةٍ فِي اثْنَيْنِ.

وَوَجْهُ انْقِسَامِ الحَمْلِيَّةِ إِلَيْهَا [ب/ ٣١]: أَنَّ مَوْضُوعَهَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ شَخْصاً مُعَيَّناً، أَوْ كُلِّيًّا:

قصَارة

قوله: (وَمَعْنَاهَا تَعْلِيقُ حُصُولِ. . . إلخ) أي: وعليه فإطلاق ذلك على السَّالبة إنَّما هو اصطلاحٌ.

قول الناظم: (وَالثَّانِي . . كُلِّيَّةٌ. . . إلخ) مرادُهُ بـ «الكلِّيَّة»: ما ليس موضوعُها جزئيًّا، فتدخل: المهملةُ، والمسوَّرتان الكلِّيَّة والجزئيَّة، لا المسوَّرة بكلٍّ، وإلَّا فَسُد تقسيمه، كما نبَّه على ذلك الشَّارح آخراً.

قوله: (شَخْصاً مُعَيَّناً) أي: مشاراً به إلى معيَّنٍ محسوسٍ، وليس المرادُ: أنَّ مدلول الموضوع يكون شخصاً فقط.

وتبع في التَّعبير بقوله: «معيَّناً» صاحب «الجمل»، وهو أَوْلى مِن تعبير السَّنوسيِّ بقوله: «إن كان موضوعها جزئيًّا»؛ لأنَّ عبارة الشَّارح تشمل ما عدا العِلم مِنَ المعارف؛ نحو: «هذا قائم» و: «أنا كاتب» مشاراً بهما إلى معيَّنٍ محسوسٍ، كما أشار إلى ذلك الشَّارح بالمثال، ولو على القول بأنَّها وضعت كلِّيَّةً، واستعملت في معيَّنٍ، بخلاف ما للسَّنوسيِّ؛ لأنَّ عنده الجزئيُّ الحقيقيُّ مقصورٌ على العِلم، وأنَّ غير العَلَم مِنَ المعارف وضع كلِّيًّا، وتبع الشَّارح في عبارته شيخنا سيِّدي حمدون في «خريدته»، فقال:

وَإِنْ أَتَى الـمَوْضُوعُ فِي الحَمْلِيَهْ مُعَيَّناً، فَهَذِهِ الشَّخْصِيَهْ

ـ **الأُوْلَى**: الشَّخْصِيَّةُ وَتُسَمَّى: «مَخْصُوصَةً»؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ عَالِمٌ»، وَ: «زَيْدٌ لَيْسَ بِعَالِمٍ»، وَمِنْهَا: «أَنَا قَائِمٌ»، وَ: «ذَاكَ مُنْطَلِقٌ» لِمَا سَبَقَ تَحْقِيقُهُ فِي بَحْثِ[١] الجُزْئِيِّ؛ سُمِّيَتْ: «شَخْصِيَّةً»؛ لِكَوْنِ الحُكْمُ فِيهَا مَخْصُوصاً بِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ.

ـ **وَالَّتِي مَوْضُوعُهَا كُلِّيٌّ**:

إِمَّا أَنْ يُقْرَنَ مَوْضُوعُهَا بِمَا يَدُلُّ عَلَى عُمُومِ الأَفْرَادِ، وَهِيَ: «**الكُلِّيَّةُ**»؛ نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» وَ: «لَا شَيْءَ مِنَ النَّاطِقِ بِفَرَسٍ».

وَإِمَّا أَنْ يُقْرَنَ بِمَا يَدُلُّ عَلَى بَعْضِ الأَفْرَادِ، وَهِيَ: «**الجُزْئِيَّةُ**»؛ نَحْوُ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ» وَ: «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِعَرَبِيٍّ».

وَالدَّالُّ عَلَى التَّعْمِيمِ هُوَ السُّوْرُ الكُلِّيُّ، وَالدَّالُّ عَلَى التَّبْعِيضِ هُوَ السُّوْرُ الجُزْئِيُّ، وَتُسَمَّى القَضِيَّةُ بِسَبَبِهِ: «مُسَوَّرَةً»؛ أَخْذاً مِنْ سُورِ البَلَدِ المُحِيطِ بِجَمِيعِهِ أَوْ بَعْضِهِ، **وَتُسَمَّى المُسَوَّرَةُ أَيْضاً بِـ: «المَحْصُورَةِ»**.

قصَارة

قوله: (لِمَا سَبَقَ تَحْقِيقُهُ) أي: مِن أنَّ غير العَلَم مِنَ المعارف وضع جزئيًا.

قوله: (لِكَوْنِ الحُكْمُ فِيهَا مَخْصُوصاً... إلخ) **الأَوْلى أن يقول**: «لأنَّ موضوعها شخصٌ معيَّنٌ» كما تقدَّم الإيماء إليه، وأمَّا ما ذكره هذا الشَّارح فهو تعليلٌ لتسميتها مخصوصة، لا لتسميتها شخصيَّةً.

قال اليوسيُّ: سمِّيت شخصيَّةً؛ لأنَّ موضوعها شخصٌ معيَّنٌ، ومخصوصةً؛ لاختصاص حكمها... إلخ، والخطبُ في مثل هذا سهلٌ.

قوله: (أَخْذاً مِنْ سُورِ البَلَدِ) **أشار بهذا إلى**: أنَّ في الكلام استعارةٌ، وذلك أنَّه شبَّه اللَّفظ الدَّالَّ على كميَّة الأفراد كلِّها أو بعضها بالسُّور المحسوس المحيط بالبلد أو بعضه؛ بجامع: الإحاطة بالأشياء، واستعيرَ لفظه للمشبَّه.

قوله: (وَتُسَمَّى المُسَوَّرَةُ أَيْضاً بِالمَحْصُورَةِ) سمِّيت بذلك؛ لحصر أفراد الموضوع فيها بأنَّها الكلُّ أوِ البعض.

---

(١) في (أ): «مَبْحَثِ» بدلاً من «بَحْثِ».

وَإِمَّا أَنْ لَا يُقْرَنَ بِشَيْءٍ مَعَ صَلَاحِيَّتِهِ لِلسُّورِ؛ لِكَوْنِ الحُكْمِ عَلَى الأَفْرَادِ القَابِلَةِ لِلتَّعْمِيمِ وَضِدِّهِ، وَهِيَ: «المُهْمَلَةُ»؛ نَحْوُ: «الحَيَوَانُ إِنْسَانٌ»، «الحَيَوَانُ لَيْسَ بِفَرَسٍ»، سُمِّيَتْ: «مُهْمَلَةً»؛ لِإِهْمَالِهَا مِنَ السُّورِ مَعَ صَلَاحِيَّتِهَا لَهُ، أَوْ لِإِهْمَالِ اسْتِعْمَالِهَا فِي الأَدِلَّةِ؛ اسْتِغْنَاءً عَنْهَا بِالجُزْئِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا فِي قُوَّتِهَا.

أَمَّا إِذَا كَانَ المَوْضُوعُ كُلِّيًّا غَيْرَ صَالِحٍ لِلسُّورِ؛ لِكَوْنِ الحُكْمِ فِيهَا لَيْسَ عَلَى الأَفْرَادِ القَابِلَةِ لَهُ، بَلْ عَلَى نَفْسِ المَاهِيَّةِ الَّتِي لَا تَعَدُّدَ فِيهَا؛ نَحْوُ: «الإِنْسَانُ نَوْعٌ»، وَ: «الحَيَوَانُ

قصَارة

قوله: (نَحْوُ: «الحَيَوَانُ إِنْسَانٌ») **فإن قيل**: هذا المثال ونحوه لا يصلح أن يكون مثالاً للمهملة، وذلك أنَّ المعرَّف بـ «أل»:

- إن أريد به: الماهيَّة مِن حيث هي مع الحضور الذِّهنيِّ، فالقضيَّةُ: شخصيَّةٌ، كالمصدَّرة بعَلَم الجنس.
- وإن أُريد: معهودٌ خارجيٌّ، فهي: شخصيَّةٌ أيضاً، كالمصدَّرة بعَلَم الشَّخص.
- وإن أُريد: الماهيَّة في ضمن جميع الأفراد، فهي: كلِّيَّةٌ، كالمسوَّرة بـ «كل».
- وإن أُريد: الماهيَّة في ضمن فردٍ مَّا لقيام قرينة، فجزئيَّةٌ، فلا إهمال في كلام العرب.

فالجوابُ: أنَّ الإهمال يتحقَّق بضمن الحقيقة في ضمن الأفراد بلا اعتبار تبعيضٍ فيها، ولا تعميم، بل مِن حيث وجودها، لا في ضمن جميع الأفراد، ولا في ضمن فردٍ معيَّنٍ، بل مِن حيث كونها محتملةٌ للكلِّيَّة والجزئيَّة، وهذا الوجه مذكورٌ في «المفتاح»، فلا يُقال: إنَّه وجهٌ خامسٌ لم يذكروه.

وأيضاً: الاستغراق مفوَّضٌ إلى المقام، والقضيَّةُ بالنَّظر إليها في نفسها محتملةٌ للكلِّيَّة والجزئيَّة.

قوله: (سُمِّيَتْ مُهْمَلَةً؛ لِإِهْمَالِهَا) أي: لأنَّ الإهمال في اللُّغة معناه: «التَّرك»، وفي العرف: «ترك إدخال السُّور في القضيَّة الصَّالحة له».

قوله: (لِأَنَّهَا فِي قُوَّتِهَا) **بيانُهُ**: أنَّ الحكم الثَّابت للأفراد مطلقاً: إمَّا ثابتٌ لجميعها، أو لبعضها؛ وأيًّا مَّا كان فالجزئيَّة صادقةٌ قطعاً، وأمَّا الكلِّيَّة فمحتملةٌ، فجعلوها في قوَّة الجزئيَّة دون الكلِّيَّة؛ أخذاً بالمحقَّق، وطرحاً للمشكوك.

جِنْسٌ»، **فَإِنَّهَا تُسَمَّى**: «طَبِيعِيَّةً»؛ لِوُقُوعِ الحُكْمِ فِيهَا عَلَى نَفْسِ الطَّبِيعَةِ وَالحَقِيقَةِ، **وَتَرَكَ النَّاظِمُ هَذَا القِسْمَ تَبَعاً لِغَيْرِهِ؛ لِكَوْنِهِ لَيْسَ مِنَ القَضَايَا المُسْتَعْمَلَةِ فِي العُلُوم**.

فَقَوْلُ النَّاظِمِ: «**وَالثَّانِي**» أَيِ: الحَمْلِيَّةُ، وَقَدَّمَهَا عَلَى الشَّرْطِيَّةِ؛ **لِأَنَّهَا مِنْهَا بِمَنْزِلَةِ المُفْرَدِ مِنَ المُرَكَّبِ**.

وَقَوْلُهُ: «**كُلِّيَّة**» قَدْ عُلِمَ أَنَّ الكُلِّيَّةَ عِنْدَهُمْ هِيَ القَضِيَّةُ المَحْكُومُ فِيهَا عَلَى كُلِّ فَرْدٍ، لَكِنْ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ هَذَا مُرَادُهُ هُنَا؛ لِأَنَّ تَقْسِيمَهَا إِلَى مُسَوَّرٍ وَمُهْمَلٍ يَمْنَعُهُ، وَإِنَّمَا مُرَادُهُ بِالكُلِّيَّةِ مَا مَوْضُوعُهَا كُلِّيٌّ؛ سُوِّرَتْ أَوْ لَا، وَلِذَا قَابَلَهَا بِالشَّخْصِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ خِلَافُ الِاصْطِلَاحِ.

وَقَوْلُهُ: «**وَالأَوَّلُ**» أَيِ: الَّتِي مَوْضُوعُهَا كُلِّيٌّ: إِمَّا مُسَوَّرَةٌ، أَوْ مُهْمَلَةٌ. . . إلخ [ج/ ٢٢].

قَوْلُهُ: (**وَأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرَى: إِمَّا بِكُلٍّ، اَوْ بِبَعْضٍ، اَوْ بِلَا شَيْءٍ، وَلَيْسَ بَعْضُ أَوْ شِبْهِهِ جَلَا**) قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ السُّوْرَ قِسْمَانِ:

١ ـ كُلِّيٌّ، وَهُوَ: مَا دَلَّ عَلَى تَعْمِيمِ الحُكْمِ لِجَمِيعِ الأَفْرَادِ.

٢ ـ وَجُزْئِيٌّ، وَهُوَ: مَا دَلَّ عَلَى تَبْعِيضِهِ.

وَالقَضِيَّةُ مَعَ كُلٍّ مِنْهُمَا: إِمَّا مُوجَبَةٌ أَوْ سَالِبَةٌ، فَلِذَا انْقَسَمَ السُّوْرُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ، وَقَدْ ذَكَرَ أَمْثِلَتَهَا.

قصَّارة

قوله: (**لِكَوْنِهِ لَيْسَ مِنَ القَضَايَا المُسْتَعْمَلَةِ فِي العُلُومِ**) أي: لأنَّ المقصود مِنَ العلوم أحوال الموجودات المتأصِّلة، والموجودات المتأصِّلة هي الأفراد، والطَّبيعةُ إنَّما توجد في ضمنها.

فإن قلت: لِمَ تعرَّض للشَّخصيَّة مع أنَّها ليست معتبرةً في العلوم؛ إذ لا يبحث فيها عنِ الأشخاص؟

قلت: أجيب عن ذلك: بأنَّ الشَّخصيَّة قد تقوم مقام الكلِّيَّة، فتنتج في كبرى الشَّكل الأوَّل؛ كقولك: «هذا زيد، وزيد إنسان»، بخلاف الطَّبيعيَّة فلا تنتج شيئاً في كبرى الشَّكل الأوَّل؛ نحو: «زيد إنسان، والإنسان نوع»؛ إذ لا يصدق زيد نوع؛ قاله السَّيِّد.

قول النَّاظم: (**وَأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ. . . إلخ**) حذفه التَّاء مِن «أربعة»، وهو عدد مذكورٌ معه معدوده جائزٌ بقِلَّة، وليس بضرورةٍ.

فَسُورُ الإِيجَابِ الكُلِّيِّ: لَفْظُ «كُلّ» الإِفْرَادِيُّ، لَا المَجْمُوعِيُّ، وَلَفْظُ «جَمِيعَ» وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا؛ نَحْوُ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وَ: «جَمِيعُ مَا سِوَى اللهِ تَعَالَى حَادِثٌ»، وَمِنْ ذَلِكَ «أَلْ» الاِسْتِغْرَاقِيَّةُ؛ نَحْوُ: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨].

وَسُورُ السَّلْبِ الكُلِّيِّ: «لَا شَيْءَ» وَ: «لَا وَاحِدَ»، وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا؛ نَحْوُ: «لَا شَيْءَ مِنَ العَالَمِ بِقَدِيمٍ»، وَ: «لَا وَاحِدَ مِنَ الجَائِزِ بِغَنِيٍّ عَنِ الفَاعِلِ المُخْتَارِ»، وَمِنْهُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، وَ: «لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ»(١)، وَ: «مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرٍّ».

وَسُورُ الإِيجَابِ الجُزْئِيِّ: «بَعْضُ» وَ: «وَاحِدٌ»، وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا، وَمِنْهُ النَّكِرَةُ فِي الإِثْبَاتِ مُطْلَقاً؛ نَحْوُ: «بَعْضُ العُصَاةِ مَغْفُورٌ لَهُ»، وَ: «وَاحِدٌ مِنَ الأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَشْفَعُ فِي جَمِيعِ الخَلْقِ»، وَ: «اثْنَانِ مِنَ القُضَاةِ فِي النَّارِ»، وَ: «عَشَرَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ مُبَشَّرُونَ بِالجَنَّةِ».

قصَارة

قوله: (وَلَفْظُ «جَمِيعَ» وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا) أي: مِن كلِّ ما يدلُّ على إثبات الحكم لكلِّ فردٍ؛ نحو. «جاء القوم قاطبة، أو جميعاً، أو عامَّة، أو طرًّا، أو كافَّةً، أو أجمعون»، وسائر ألفاظ العموم كـ: «أل» الاستغراقيَّة.

قوله: («لَا شَيْءَ» وَ: «لَا وَاحِدَ»، وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا) أي: مِن كلِّ ما دلَّ على عموم السَّلب؛ نحو: لا إنسان، ولا واحد مِن كلِّ نكرةٍ وقعت في سياق النَّفي، وهي إمَّا نصٌّ في العموم، وإمَّا ظاهرةٌ؛ فالأوَّل إذا كانت مختصَّةً بالنَّفي؛ نحو: «ما جاءني أحدٌ»، أو مع «مَن» ظاهرة؛ نحو: «ما لباغ من مفر»، أو مقدَّرة؛ نحو: «لا إله إلَّا الله»، و: «لا أحد أغير مِنَ الله»، والثَّاني وهي ما إذا كانت ظاهرةً فيه، فتحمل عليه إلَّا لقرينة، ومثال ما إذا كانت في غيرهما نحو: «ما جاءني رجل».

قوله: (وَمِنْهُ النَّكِرَةُ فِي الإِثْبَاتِ مُطْلَقاً) أي: مفردةً كانت؛ نحو: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ﴾ [القصص: ٢٠]، أو جمعاً؛ نحو: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠].

وقد تستعمل النَّكرة المثبتة في العموم مجازاً كثيراً في المبتدأ؛ نحو: «تمرة خيرٌ مِن جرادة»، وقليلاً في غيره؛ نحو: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ﴾ [الانفطار: ٥]، وفي المقامات:

---

(١) بنحوه أخرجه البخاري (٥٢٢٠)، ومسلم (٢٧٦٠)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه.

وَسُورُ السَّلْبِ الجُزْئِيِّ [أ/ ٣٥]: «لَيْسَ بَعْضٌ» وَ: «بَعْضُ لَيْسَ» وَ: «لَيْسَ كُلُّ»؛ نَحْوُ: «لَيْسَ بَعْضُ النَّاسِ بِمُحَاسَبٍ»، وَ: «بَعْضُ الذَّنْبِ لَيْسَ بِمَغْفُورٍ»، وَ: «لَيْسَ كُلُّ مَيْتٍ تَأْكُلُهُ الأَرْضُ»، وَ: «مَا جَمِيعُ النَّاسِ بِمُؤْمِنِينَ».

وَفَرَّقُوا بَيْنَ هَذِهِ الأَلْفَاظِ: بِأَنَّ[١] «لَيْسَ كُلُّ» مَفْهُومُهُ المُطَابِقِيُّ رَفْعُ الإِيْجَابِ الكُلِّيِّ، وَيَلْزَمُهُ السَّلْبُ الجُزْئِيُّ، وَهُوَ سَلْبُ المَحْمُولِ عَنِ البَعْضِ، وَالآخَرَانِ بِالعَكْسِ، فَإِنَّ مَفْهُومَهُمَا المُطَابِقِيَّ هُوَ السَّلْبُ الجُزْئِيُّ، وَيَلْزَمُهُمَا رَفْعُ الإِيجَابِ الكُلِّيِّ.

قصَارة

يَا أَهْلَ ذَا المَغْنَى وَقِيتُمْ شَرًّا ... وَلَا لَقِيتُمْ مَا بَقِيتُمْ ضَرًّا

قوله: (رَفْعُ الإِيْجَابِ الكُلِّيِّ، وَيَلْزَمُهُ... إلخ) بيانُهُ: أنَّا إذا قلنا: «كلُّ حيوانٍ إنسانٌ» كان معناه: ثبوت الإنسانيَّة لكلِّ فردٍ مِن أفراد الحَيَوان، وإذا قلنا: «ليس كلُّ حَيَوانٍ إنساناً» فقد رفعنا ذلك الحكم؛ أي: ليست الإنسانيَّة ثابتةٌ لكلِّ فردٍ مِن أفراد الحيوان؛ هذا مدلوله المطابقيُّ وهو صادقٌ بأن تكون الإنسانيَّة ليست ثابتةً لشيءٍ مِن أفراده، وهو السَّلب الكلِّيُّ، أو تكون ثابتةً للبعض منسلبةً عنِ البعض، وأيًّا مَّا كان يتحقَّق السَّلب الجزئيُّ؛ لأنَّه إنِ انسلب الحكم عنِ الجميع، فقدِ انسلب عنِ البعض، وإنِ انسلب عنِ البعض وثبت للبعض، فقدِ انسلب عنِ البعض أيضاً، فليس كلٌّ يستلزمُ السَّلبَ الجزئيَّ لا محالةَ، فكان دالًّا عليه بالالتزام، ولا شكَّ أنَّه يحتمل السَّلبَ الكلِّيَّ أيضاً معه، كما قرَّرنا، لكنَّهم لم يعتبروه فيه، بلِ اقتصروا على السَّلب الجزئيِّ؛ أخذاً بالمحقَّق وتركاً للمشكوك.

وما ذكره السَّعد في «شرح التَّلخيص» مِن: أنَّ استعمال «ليس كل» في السَّلب الجزئيِّ إنَّما هو أكثريٌّ، لا لازم؛ بدليل: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٣]، فسيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى.

قوله: (فَإِنَّ مَفْهُومَهُمَا المُطَابِقِيَّ هُوَ السَّلْبُ الجُزْئِيُّ) أي: لأنَّ معناهما سلبُ المحمول عن بعض أفراد الموضوع، ويلزمهما: رفع الإيجاب الكلِّيِّ؛ لأنَّه إذا انتفى عنِ البعض لم يكن ثابتاً لكلِّ فردٍ بالضَّرورة.

---

(١) في (أ): «فَإِنَّ» بدلاً من «بِأَنَّ».

قَالَ السَّعْدُ: وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ «لَيْسَ كُلُّ» وَ: «لَيْسَ بَعْضُ» إِنِ اعْتُبِرَا دَاخِلَيْنِ عَلَى نَفْسِ الْقَضِيَّةِ رَافِعَيْنِ لَهَا، فَالأَوَّلُ رَفْعُ الإِيْجَابِ الكُلِّيِّ؛ أَيْ: فَيَكُونُ سَلْباً جُزْئِيًّا؛ لِأَنَّهُ نَقِيضُ الإِيْجَابِ الكُلِّيِّ، وَالثَّانِي: رَفْعُ الإِيْجَابِ الجُزْئِيِّ؛ أَيْ: فَيَكُونُ سَلْباً كُلِّيًّا؛ لِأَنَّهُ نَقِيضُ الإِيْجَابِ الجُزْئِيِّ.

وَإِنِ اعْتُبِرَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى المَحْمُولِ؛ أَيْ: بِأَنْ أُرِيدَ بِهِمَا سَلْبَ المَحْمُولِ عَنِ المَوْضُوعِ، لَا سَلْبَ القَضِيَّةِ نَفْسِهَا كَمَا فِي الوَجْهِ الأَوَّلِ، فَالأَوَّلُ سَلْبٌ كُلِّيٌّ [ب/٣٢]، وَالثَّانِي سَلْبٌ جُزْئِيٌّ. [اهـ][(١)].

فَكُلٌّ مِنْهُمَا يَكُونُ كُلِّيًّا عَلَى تَقْدِيرٍ، وَجُزْئِيًّا عَلَى تَقْدِيرٍ، وَإِنَّمَا عُدَّا مِنْ أَسْوَارِ الجُزْئِيَّةِ؛ لِأَنَّ الجُزْئِيَّ صَادِقٌ فِي ضِمْنِ الكُلِّيِّ، فَأَخَذُوا المُحَقَّقَ وَتَرَكُوا المَشْكُوكَ.

وَالفَرْقُ بَيْنَ «لَيْسَ بَعْضُ» وَ: «بَعْضُ لَيْسَ»: أَنَّ الأَوَّلَ قَدْ يُسْتَعْمَلُ لِلسَّلْبِ الكُلِّيِّ؛ نَحْوُ: «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِحَجَرٍ»؛ لِأَنَّهُ لِإِبْهَامِهِ ....

قصَارة

قوله: (قَالَ السَّعْدُ: وَالتَّحْقِيقُ) أتى به اعتراضاً على الفرق المتقدِّم، ولم يأت هذا الشَّارح بصدر كلام السَّعد، فإنَّه لمَّا قرَّر الفرق الَّذي ذكره؛ قال: ولقائلٍ أن يقول: كما أنَّ «ليس كل» صريحةٌ في رفع الإيجاب الكلِّيِّ، فكذلك «ليس بعض» صريحٌ في رفع الإيجاب الجزئيِّ، والسَّلبُ الجزئيُّ لازمٌ في الصُّورتين، والتَّحقيق... إلخ.

قوله: (رَافِعَيْنِ لَهَا) أي: بمعنى أنَّها ليست محقَّقةً في نفس الأمر، وليست بموجودة.

قوله: (سَلْبٌ كُلِّيٌّ) لدلالته على أنَّ المحمول مسلوبٌ عن كلِّ فردٍ.

قوله: (سَلْبٌ جُزْئِيٌّ) أي: لدلالته على أنَّ المحمول مسلوبٌ عن بعض الأفراد، وحينئذٍ فقد تمَّ الفرق مفصَّلاً.

قوله: (وَإِنَّمَا عُدَّا مِنْ أَسْوَارِ... إلخ) هذا جوابٌ عن سؤالٍ، وهو: لِمَ كانا مِن أسوار الجزئيَّة، مع كون كلٍّ منهما على تقدير: كلِّيًّا، وعلى تقدير: جزئيًّا؟!

ومحطُّ الجواب قولُهُ: «لأنَّ الجزئيَّ... إلخ».

قوله: (فِي ضِمْنِ الكُلِّيِّ) أي: دون العكس.

قوله: («لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ بِحَجَرٍ») أي: لا شيء مِن أبعاضه بحجر.

(١) انظر: «شرح السعد على الرسالة الشمسية» (ص: ٢١٢) بزيادة.

شَبِيهٌ بِالنَّكِرَةِ، وَالنَّكِرَةُ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ تَعُمُّ، بِخِلَافِ الثَّانِي، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي سِيَاقِهِ.

وَقَوْلُهُ: «أَوْ شِبْهٍ جَلَا» عَطْفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ، أَفَادَ بِهِ: أَنَّ الأَسْوَارَ لَا تَنْحَصِرُ فِي الأَلْفَاظِ المَذْكُورَةِ، بَلْ هِيَ وَمَا فِي مَعْنَاهَا كَمَا تَقَدَّمَ، فَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى التَّعْمِيمِ فَهُوَ سُورُ الكُلِّيَّةِ بِأَيِّ لَفْظٍ كَانَ، فَيَدْخُلُ نَحْوُ: «جَاءَ النَّاسُ كَافَّةً، أَوْ: عَامَّةً، أَوْ: أَجْمَعُونَ»، . . . وَهَكَذَا فِي بَقِيَّتِهَا.

وَقَوْلُهُ:

(٥٥) وَكُلُّهَا: مُوجَبَةٌ، وَسَالِبَهْ فَهْيَ إِذاً إِلَى الثَّمَانِ آيِبَهْ

أَشَارَ بِهِ إِلَى تَتْمِيمِ أَقْسَامِ القَضَايَا المُتَقَدِّمَةِ؛ لِأَنَّهُ قَدَّمَ أَنَّهَا أَرْبَعَةٌ: شَخْصِيَّةٌ، وَمُهْمَلَةٌ، وَكُلِّيَّةٌ، وَجُزْئِيَّةٌ؛ وَبِضَرْبِهَا فِي قِسْمَيِ الإِيْجَابِ وَالسَّلْبِ تَصِيرُ ثَمَانِيَةً.

قصَارة

قوله: (شَبِيهٌ بِالنَّكِرَةِ) إطلاقٌ في محلِّ التَّفصيل؛ لأنَّه في نحو: «ليس بعض الحَيَوان بحجر» نكرةٌ، لا شبيه بالنَّكرة، وفي مثال الشَّارح شبيهٌ بالنَّكرة.

قوله: (فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي سِيَاقِهِ) هذا الفرق سلَّمه الشَّيخ الطَّيِّب، وكذا الهلاليُّ، **واعترضه شيخنا ابن منصور:** بأنَّ الضَّمير العائد عليه واقعٌ في سياقه: «بعض الإنسان ليس بحجر»، ولا فرق بين الضَّمير ومعاده.

وهذا الاعتراضُ إنَّما يتمشَّى على القول بأنَّ الضَّمير هنا نكرةٌ، وفيه خلافٌ ـ أي: في ضمير النَّكرة ـ؛ **والحقُّ:** أنَّه معرفةٌ.

وأيضاً: الضَّميرُ تابعٌ لمعاده في عمومه وخصوصه؛ إذ لا يتجاوزُ مفسَّره، ومفسره شيءٌ محصورٌ لا يمكن التَّعميمُ فيه، وما استدلَّ به لا يثبت مدَّعاه على تقدير بطلان هذا الفرق، فيقال: الفرق بينهما أنَّ «بعض ليس» يستعمل في الإيجاب العدوليِّ؛ بأن تذكر الرَّابطة أو تنوى بعده، وقبل السَّلب؛ نحو: «بعض الحيوان هو ليس بإنسان»، بخلاف «ليس بعض»؛ لتقدُّم السَّلب فيه لفظاً، فلا يُستعمل في الإيجاب العدوليِّ.

قول النَّاظم: (وَكُلُّهَا: مُوجَبَةٌ، وَسَالِبَهْ) عبَّر في جانب الإيجاب بصيغة اسم المفعول، وفي جانب السَّلب بصيغة اسم الفاعل؛ لأنَّه راعى في الإيجاب الإيقاع؛ أي: قضايا أوقع فيها الإيجاب، وفي الثَّاني الدَّلالة على السَّلب، فكأنَّها هي الَّتي سلبت.

وَ«آيِبَة» أَيْ: رَاجِعَةٌ، وَإِنْ ضُمَّتْ إِلَيْهَا الطَّبِيعِيَّةُ بِقِسْمَيْهَا صَارَتْ عَشَرَةً، لَكِنْ فِي كَلَامِهِ تَدَاخُلٌ؛ لِذِكْرِهِ الإِيْجَابَ وَالسَّلْبَ فِي أَقْسَامِ السُّوْرِ.

قَوْلُهُ:

(٥٦) وَالأَوَّلُ: «المَوْضُوعُ» بِالحَمْلِيَّةْ وَالآخِرُ: «المَحْمُولُ» بِالسَّوِيَّةْ

ذَكَرَ لِلْقَضِيَّةِ الحَمْلِيَّةِ طَرَفَيْنِ:

الأَوَّلُ: المَوْضُوعُ، وَهُوَ المَحْكُومُ عَلَيْهِ؛ قُدِّمَ أَوْ أُخِّرَ، سُمِّيَ: **«مَوْضُوعاً»**؛ لِأَنَّهُ تُخِيِّلَ فِيهِ كَأَنَّهُ شَيْءٌ وُضِعَ ـ أَيْ: نُصِبَ ـ لِيُحْمَلَ عَلَيْهِ شَيْءٌ آخَرُ.

وَالثَّانِي: المَحْمُولُ، وَهُوَ المَحْكُومُ بِهِ؛ قُدِّمَ أَوْ أُخِّرَ، سُمِّيَ: **«مَحْمُولاً»**؛ لِأَنَّهُ تُخِيِّلَ فِيهِ كَأَنَّهُ شَيْءٌ جُعِلَ فَوْقَ المَوْضُوعِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الحَمْلِيَّةَ مُرَكَّبَةٌ فِي الحَقِيقَةِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَجْزَاءٍ؛ هِيَ:

١، ٢ ـ الطَّرَفَانِ.

٣ ـ وَالثَّالِثُ: النِّسْبَةُ الحُكْمِيَّةُ، وَهِيَ: «كَوْنُ الشَّيْءِ ثَابِتاً لِلشَّيْءِ، أَوْ غَيْرَ ثَابِتٍ لَهُ».

٤ ـ وَالرَّابِعُ: الحُكْمُ، وَهُوَ: «إِدْرَاكُ أَنَّ النِّسْبَةَ وَاقِعَةٌ أَوْ لَيْسَتْ بِوَاقِعَةٍ»، ....

قصَارة

ولو عبَّر في الكلِّ باسم الفاعل أوِ اسم المفعول؛ لحصلت المناسبة، فيراعى في اسم الفاعل الدَّلالة على الإيجاب أوِ السَّلب أوِ الإثبات أوِ النَّفي، وفي اسم المفعول كونهما أوقع فيهما الإيجاب أوِ السَّلب، لكن ما جرى عليه هو الجاري على الألسنة.

قول الناظم: (وَالأَوَّلُ: «المَوْضُوعُ»... البيتَ): قوله: (النِّسْبَةُ الحُكْمِيَّةُ) قيَّدها بـ«الحكميَّة»؛ احترازاً عنِ الماديَّة، وعنِ النِّسبة الَّتي هي عبارةٌ عنِ الحكم.

وفيه إشعارٌ بأنَّ النِّسبة: لفظٌ مشتركٌ بين النِّسبة الماديَّة، وبين النِّسبة باعتبار ما في نفس الأمر، ومِنَ الوقوع أوِ الانتزاع، وبين الحكميَّة وهي الحاصلة عند الحاكم باعتبار ما يعتقدُهُ العقل مِنَ الوقوع واللَّا وقوع، وقد يتوافقان، وقد يتخالفان بأن تكون إحداهما وقوعاً والأخرى لا وقوعاً، وبين الحكم الَّذي هو إثبات شيءٍ لشيءٍ أو انتفاؤه عنه، كما أشار لذلك الشَّارح بعدُ بقوله: «وَيُسَمَّى الحُكْمُ أَيْضاً: نِسْبَةً».

قوله: (وَالرَّابِعُ: الحُكْمُ) عبَّر عنه بعضهم بـ: «الحمل».

أَوْ تَقُولُ: «هُوَ الإِيقَاعُ وَالِانْتِزَاعُ».

وَيُسَمَّى اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى الحُكْمِ: «رَابِطَةً»؛ تَسْمِيَةً لِلدَّالِّ بِاسْمِ المَدْلُولِ؛ إِذِ الحُكْمُ فِي الحَقِيقَةِ هُوَ الرَّابِطُ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ.

وَيُسَمَّى الحُكْمُ أَيْضاً: «نِسْبَةً»؛ قَالَ السَّعْدُ: إِذَا تَعَقَّلْنَا زَيْداً، وَالكَاتِبَ، وَالنِّسْبَةَ؛ أَيْ: مَفْهُومَ كَوْنِهِ ثَابِتاً لَهُ أَوْ غَيْرَ ثَابِتٍ، لَمْ تَحْصُلِ القَضِيَّةُ كَمَا هُوَ حَالُ الشَّاكِّيْنَ وَ(١) المُتَوَهِّمِينَ، فَإِنَّهُمْ يَعْقِلُونَ الطَّرَفَيْنِ وَالنِّسْبَةَ بَيْنَهُمَا مِنْ غَيْرِ حُكْمٍ، حَتَّى إِذَا زَالَ الشَّكُّ، وَاعْتَقَدَ الذِّهْنُ أَنَّ النِّسْبَةَ وَاقِعَةٌ أَوْ لَيْسَتْ بِوَاقِعَةٍ؛ أَعْنِي: أَنَّ المَحْمُولَ ثَابِتٌ لِلْمَوْضُوعِ أَوْ لَيْسَ بِثَابِتٍ لَهُ، حَصَلَتِ القَضِيَّةُ.

قَالَ(٢): وَلِهَذَا قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ سِينَا: لَيْسَ مَجْمُوعُ مَعَانِي القَضِيَّةِ مَعْنَى المَوْضُوعِ وَالمَحْمُولِ، بَلْ يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَعْتَقِدَ الذِّهْنُ مَعَ ذَلِكَ النِّسْبَةَ بَيْنَ المَعْنَيَيْنِ بِإِيجَابٍ أَوْ سَلْبٍ.

قصَارة

قوله: (أَوْ تَقُولُ: هُوَ الإِيقَاعُ) فيه إشارةٌ إلى الخلاف في مدلول الحكم، وصدَّر بما هو الحقُّ مِن أنَّ الحكم هو إدراكٌ ـ أي: إذعان ـ وقَبولٌ للنِّسبة الحكميَّة، فيكون مِن مقولات الكيف كما تقدَّم، وأشار بقوله: «أو تقول» إلى أنَّ الحكم فعلٌ على ما قيل، وتقدَّم أنَّ التَّحقيق خلافُهُ، وأنَّ القائل به اغترَّ بظاهر الألفاظ.

قوله: (وَيُسَمَّى اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى الحُكْمِ: «رَابِطَةً») سمِّي بذلك؛ لربطه المحمول بالموضوع؛ تسميةً للدَّالِّ باسم المدلول، فعبارةُ الشَّارح أوضح مِن تعبير القادريِّ بـ: «النِّسبة»؛ حيث قال:

وَمَا جَرَى بَيْنَهُمَا مِنْ نِسْبَه ... فَلَفْظُهَا سَمِّهِ بِالرَّابِطَه

وكذا مِن قول السَّنوسيِّ في «المختصر»: «ويسمَّى اللَّفظ الدَّالُّ على النِّسبة بينهما: رابطةً»؛ لإيهامه أنَّ المراد النِّسبة الحكميَّة الَّتي هو مورد الإيجاب والسَّلب، وليس كذلك، وإنَّما المرادُ: النِّسبة الَّتي هي الحكم؛ أي: إدراك أنَّ النِّسبة واقعةٌ أم لا؛ إذ لا تحقُّق للقضيَّة إلَّا بالحكم كما سيتَّضح، وقد تبع الشَّارح في تعبيره شيخنا سيِّدي حمدون في «خريدته»، فقال:

وَمَا عَلَى الحُكْمِ يَدُلُّ رَابِطَه ... وَهِيَ تَجُولُ مَعَ ذَيْنِ رَابِطَه

قوله: (قَالَ السَّعْدُ) يعني: في «شرح الشَّمسيَّة»؛ يدلُّ على ذلك قولُهُ بعد: «لكنَّه لم يتعرَّض»؛ لأنَّ المرادَ به صاحب «الشَّمسيَّة».

---

(١) في (أ): «أو» بدلاً من «وَ».

(٢) «قَالَ» زيادة من (أ).

فَالأَجْزَاءُ [أ/ ٣٦] فِي التَّحْقِيقِ أَرْبَعَةٌ، لَكِنَّهُ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلنِّسْبَةِ الَّتِي هِيَ مَوْرِدُ الإِيْجَابِ وَالسَّلْبِ؛ لِانْدِرَاجِهَا تَحتَ النِّسْبَةِ الَّتِي تَرْبُطُ المَحْمُولَ بِالمَوْضُوعِ؛ أَعْنِي: الحُكْمَ وَإِدْرَاكَ أَنَّ النِّسْبَةَ وَاقِعَةٌ أَوْ لَيْسَتْ بِوَاقِعَةٍ، وَلِهَذَا اقْتَصَرُوا فِي الأَلْفَاظِ عَلَى ثَلاثَةٍ؛ لِأَنَّ الرَّابِطَةَ الدَّالَّةَ عَلَى الحُكْمِ دَالَّةٌ عَلَى تِلْكَ النِّسْبَةِ. اهـ.

وَبِهِ يُرَدُّ قَوْلُ مَنْ قَالَ: أَنَّ الحُكْمَ لَيْسَ جُزْءاً لِلْقَضِيَّةِ، وَإِنَّمَا هُوَ وَصْفٌ لِلحَاكِمِ، وَيُرَدُّ(١) أَيْضاً بِأَنَّ الرَّابِطَةَ مَوْضُوعَةٌ لَهُ، وَهِيَ جُزْءٌ مِنَ القَضِيَّةِ.

ثُمَّ هَذِهِ الرَّابِطَةُ الغَالِبُ تَرْكُهَا فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ؛ اسْتِغْنَاءً عَنْهَا بِالإِعْرَابِ وَالِاقْتِرَانِ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ، وَقَدْ يُحْتَاجُ إِلَيْهَا فَتُذْكَرُ، وَلِهَذَا - وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - اقْتَصَرَ النَّاظِمُ عَلَى ذِكْرِ الطَّرَفَيْنِ، وَهِيَ فِي لُغَةِ العَرَبِ ضَمِيرُ الفَصْلِ؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ هُوَ العَالِمُ»، وَلَيْسَ عَائِداً إِلَى مَا قَبْلَهُ؛ إِذْ لَيْسَ بِاسْمٍ، ....

قصَارة

قوله: (وَلِهَذَا اقْتَصَرُوا فِي الأَلْفَاظِ عَلَى ثَلاثَةٍ) أي: ما يدلُّ على الموضوع، والمحمول، والحكم؛ ولم يجعلوا شيئاً دالًّا على النِّسبة بخصوصها.

قوله: (وَبِهِ يُرَدُّ قَوْلُ مَنْ قَالَ) أي: بما ذكرناه عنِ السَّعد.

وبجعلهم الرَّابطة جزءاً مِنَ القضيَّة، مع أنَّها دالَّةٌ بالمطابقة على الإيقاع والانتزاع الَّذي هو معنى الحكم يردُّ قول مَن قال: «إنَّ الحكم... إلخ»؛ إذ لا يكون اللَّفظ جزءاً مِنَ القضيَّة إلَّا إذا كان معناه جزءاً مِن معناها.

قوله: (الغَالِبُ تَرْكُهَا) مفهوم «الغالب»: أنَّه قد يحتاج إليها، فتذكَّر.

قوله: (فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ) لا في غيرها مِن لغة اليونان والعجم، فلهم بها مزيد اهتمام، فيلتزمونها في كلِّ موضع نيَّة؛ سواءٌ ذكرت، أو لم تذكر.

قوله: (وَهِيَ فِي لُغَةِ العَرَبِ ضَمِيرُ الفَصْلِ؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ هُوَ العَالِمُ») فلولا الضَّمير؛ لتوهُّم أنَّ العالِم صفةٌ لزيد، لا محكوم به عليه، ولا شكَّ أنَّ ضمير الفصل لا يوجد في كلامهم في كلِّ محلٍّ، وإنَّما يكون بين جزأي الابتداء إذا كانا معرفتين أو نكرتين كمعرفتين في امتناع لحاق «أل».

وما أفهمه كلامُ هذا الشَّارح: مِن أنَّ ضمير الفصل موضوعٌ للرَّبط في اللُّغة العربيَّة حيث يكون

---

(١) في (أ): «وَبِهِ يُرَدُّ» بدلاً من «وَيُرَدُّ».

وَإِنَّمَا هُوَ حَرْفٌ جِيْءَ بِهِ لِمَعْنًى فِي غَيْرِهِ، وَهُوَ أَنَّ مَا بَعْدَهُ مَحْكُومٌ بِهِ عَلَى مَا قَبْلَهُ، لَا صِفَةَ لَهُ، وَقَدْ تَوَسَّعَ المَنْطِقِيُّونَ فَاسْتَعْمَلُوا لَفْظَةَ «هُوَ» بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الحُكْمِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ المَوْضُوعُ[1] صَالِحاً لِضَمِيرِ الفَصْلِ؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ هُوَ كَاتِبٌ».

قصَارة

الموضع صالحاً له، وإلَّا امتنع، واكتفى برابطة الإعراب هو الَّذي صرَّح به التَّفتازاني في حواشي «الكشاف»؛ إذ صرَّح بأنَّ ضمير الفصل له فوائد ثلاثة: الحصر، والفصل، والرَّبط.

وكذلك العقبانيُّ صرَّح بذلك، بلِ الظَّاهرُ مِن كلام السَّنوسيِّ: أنَّ العرب وضعت الضَّمير للرَّبط، وإن لم يكن الموضعُ موضعَ ضمير فصل، وبه صرَّح ابن سينا.

والَّذي حرَّره جماعةٌ كابن واصل في «شرح الجمل»، والسعد في «شرح الشَّمسيَّة»، والقطب في «شرح المطالع»: أنَّ العرب لم تضع للرَّبط لفظاً أصلاً؛ استغناءً برابطة الإعراب ـ أي: حركة الإعراب ـ، أو ما يقوم مقامها مِنَ الحروف، بل حركة الرَّفع تحقيقاً أو تقديراً لا غير؛ لأنَّا إذا قلنا: «زيد عالم» على سبيل التِّعداد، لم يفهم منه الرَّبط والإسناد، وإذا قلنا: «زيد قائم» بالرَّفع، فُهِمَ ذلك منه، فالرَّابطةُ هي الحركة الإعرابيَّة فقط.

قال ابن واصل: ضميرُ الفصل ليس برابطة، وإنِ اعتقد بعضهم أنَّه رابطةٌ، وإنَّما أتي به في نحو: «زيد هو الكاتب» فصلاً بين كون «الكاتب» صفة، وبين كونه خبراً.

وما ذكره هؤلاء مِن أنَّ العرب لم تضع للرَّبط لفظاً هو الَّذي صوَّبه شيخنا سيِّدي الطَّيِّب، واستظهره شيخنا ابن منصور، وبه يكون كلامهم جارٍ على أسلوبٍ واحدٍ.

قوله: (وَإِنَّمَا هُوَ حَرْفٌ... إلخ) أتى بطريق الحصر ردًّا على الخليل القائل: «بأنَّه اسمٌ»، ونسب أبو حيان في «الارتشاف»: القول بحرفيَّته للأكثر، وصحَّحه ابن عصفور، وذلك لأنَّه موضوعٌ لكلِّ نسبةٍ مخصوصةٍ غير مقصودةٍ لذاتها، بل تتعقَّل تبعاً للطَّرفين، وهذا معنى الحرف.

وعلى القول: «بأنَّه اسمٌ» بنى السَّعد قوله في «المطوَّل»: «لأنَّه ـ أي: ضمير الفصل ـ في المعنى عبارةٌ عنه ـ أي: عنِ المسند إليه ـ، وفي اللَّفظ مطابقٌ له»؛ أي: في الغيبة والحضور والإفراد والتَّذكير وفروعهما، وأمَّا على قول الجمهور فلا هو عبارة عنه، ولا له مفسَّرٌ، وتسميته ضميراً باعتبار الصُّورة فقط.

---

(١) في (أ): «المَوْضِعُ» بدلاً من «المَوْضُوعُ».

وَأَمَّا غَيْرُ العَرَبِ، فَلَهُمْ أَلْفَاظٌ أُخَرُ تَكُونُ رَابِطَةً، وَتُسَمَّى القَضِيَّةُ عِنْدَ حَذْفِ الرَّابِطَةِ: «ثُنَائِيَّةً»، وَعِنْدَ ذِكْرِهَا: «ثُلاثِيَّةً» [ج/ ٢٣].

تَنْبِيهَاتٌ:

الأَوَّلُ: المَقْصُودُ مِنَ المَوْضُوعِ مَصْدُوقُهُ؛ أَيْ: أَفْرَادُهُ؛ بِدَلِيلِ قَبُولِ السُّوْرِ، إِلَّا الطَّبِيعِيَّةَ فَيُقْصَدُ بِهِ [ب/ ٣٣] فِيهَا مَفْهُومُهُ، وَالمُرَادُ مِنَ المَحْمُولِ مَفْهُومُهُ، لَا مَصْدُوقُهُ؛ هَذَا هُوَ المَعْرُوفُ وَالمُتَعَيِّنُ، ....

قصَارة ______

قوله: (وَأَمَّا غَيْرُ العَرَبِ، فَلَهُمْ أَلْفَاظٌ أُخَرُ... إلخ) المستعمل عند الفلاسفة أصالةً في الرَّبط: «هست» في الفارسيَّة، و: «استِبر» في اليونانيَّة.

ولمَّا احتاج الفلاسفة الَّذين يتكلَّمون بالعربيَّة أوَّل الوضع لفظاً يقوم مقام ذلك، التمسوا في لغة العرب لفظاً ينقلونه إلى ذلك، فاختار بعضهم لفظة: «هو»؛ لأنَّها قد تستعمل في بعض الأمكنة الَّتي تستعمل فيها لفظة: «هست»؛ كما في قولنا: «هذا هو زيد، وهذا هو الشَّاعر».

قوله: (مَصْدُوقُهُ؛ أَيْ: أَفْرَادُهُ) اعلم: أنَّ الألفاظ المستعملة عندهم هنا: المصدوق، والماصدق، والذَّات؛ وكلُّها بمعنًى واحدٍ؛ أيِ: الأفراد الَّتي يصدقُ عليها الشَّيء، فمصدوقُ الموضوع وماصدقاتُهُ وذاتُهُ: أفراده كـ: «زيد، وعمرو» في: «كلُّ إنسانٍ كاتبٌ».

والماصدقُ: بعضهم ينطق به ساكن الصَّاد مجموعاً فيه السَّاكنان على غير حدِّ الجمع، وبعضهم بفتحها وهو منقولٌ مِن «ما» الموصولة الاسميَّة وصلتها؛ إذ أصلُهُ: «ما صدق عليه الشَّيء».

قوله: (بِدَلِيلِ قَبُولِ السُّوْرِ) فلو قصدنا بإنسان في قولنا: «كلُّ إنسانٍ حَيَوَان» الحقيقة مِن حيث هي؛ أعني: المفهوم الَّذي هو الحيوان النَّاطق، لم يصحَّ دخول «كل» عليه؛ إذِ الحقيقةُ من حيث هي شيءٌ واحدٌ لا تعدُّد فيه، ويلزم أيضاً: أن لا يصدق «كلُّ إنسانٍ شخصٌ».

قوله: (وَالمُرَادُ مِنَ المَحْمُولِ مَفْهُومُهُ) أي: لأنَّا لو أردنا الماصدق:

- فإمَّا أن يكون مصدوقه غير مصدوق الموضوع، فيبطل الحمل للكذب؛ لأنَّ أفراد «الحيوان» في قولنا: «كلُّ إنسان حيوان» مباينةٌ لأفراد «الإنسان»؛ لصدقها بأفراد الإنسان وغيره مِنَ العجماوات.

- وإن كان مصدوقه هو مصدوق الموضوع، لزم انتفاء الفائدة في الحمل، فإذا أردنا بـ: «إنسان» في قولنا: «كلُّ كاتب إنسان»: زيد وعمرو ونحوهما صدقاً، قلنا: «زيد وعمرو وخالد ونحوهم هم زيد وعمرو وخالد ونحوهم»، وذلك خالٍ عنِ الفائدة.

خِلَافاً لِمَا فِي «شَرْحِ المُخْتَصَرِ».

وَالعُنْوَانُ هُوَ وَصْفُ المَوْضُوعِ وَمَفْهُومُهُ؛ سَوَاءٌ كَانَ تَمَامَ مَاهِيَّةِ أَفْرَادِهِ؛ نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، أَوْ جُزْأَهَا؛ نَحْوُ: «كُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ»، أَوْ خَارِجاً عَنْهَا؛ نَحْوُ: «كُلُّ ضَاحِكٍ إِنْسَانٌ».

قصَارة

قوله: (خِلَافاً لِمَا فِي «شَرْحِ المُخْتَصَرِ») أي: حيث قال: الموضوع يحتمل منه أربع مفهومات:

الأوَّل: ذاتُهُ وحقيقتُهُ.

الثَّاني: أفرادُهُ.

الثَّالث: الموصوفُ به.

الرَّابع: ماصدقَ عليه مِن غير اعتبار أحدهما.

وذلك لِمَا فيه مِنَ الفساد، وذلك أنَّه أطلق الذَّات على الحقيقة، والمعروف في هذا المقام إطلاقها على الأفراد، **وأيضاً فإنَّ قوله**: «**الثَّالث: الموصوف به**» تكرارٌ مع ما قبله؛ إذ هو عينه؛ إذِ الموصوفُ بالإنسانيَّة في قولنا: «الإنسان حَيوان» مثلاً أفرادُهُ.

قوله: (وَالعُنْوَانُ هُوَ وَصْفُ المَوْضُوعِ وَمَفْهُومُهُ) لو قال: «ومفهوم الموضوع هو وصفه وعنوانه» لكان أنسب.

وأشار الشَّارح بهذا الكلام إلى أنَّ وصف الموضوع وعنوانه ومفهومه ألفاظٌ تستعمل عندهم هنا، وهي بمعنًى واحدٍ، وهو حقيقةُ الشَّيء ومدلوله المطابقيُّ، وأنَّ العنوان يكون تمام ماهيَّة الذَّات، ويكون جزءاً لها، ويكون خارجاً عنها؛ فمفهوم «إنسان» في المثال الأوَّل، ومفهوم «حيوان» في الثَّاني، ومفهوم «ضاحك» في الثَّالث هو المسمَّى بعنوان الموضوع، والأفرادُ الَّتي صدق عليها هذا العنوان هي المسمَّاة: ذات الموضوع.

وسمِّي المفهوم: «عنواناً»؛ لأنَّ الأفراد تعرف به كما يعرف الكتاب بعنوانه، فالمحكوم عليه هو الأفراد، لا مِن حيث كون مفهوم الموضوع حقيقتها، وإلَّا لخرج «كلُّ ضاحكٍ إنسان»، ولا مِن حيث كونه صفةً عارضةً لها، وإلَّا لخرج «كلُّ إنسان حيوان»، بل مِن حيث كونه صادقاً عليها، فتكون جزئيَّات له؛ سواءٌ كان حقيقتها، أو جزء حقيقتها، أو وصفاً لها.

وَالحَقُّ: أَنَّ كَيْفِيَّةَ صِدْقِهِ عَلَى أَفْرَادِهِ عِنْدَ الإِطْلَاقِ بِالفِعْلِ كَمَا يَقُولُهُ ابْنُ سِينَا، لَا بِالإِمْكَانِ كَمَا يَقُولُهُ الفَارَابِيُّ؛ ....

قصَارة

قوله: (كَيْفِيَّةَ صِدْقِهِ عَلَى أَفْرَادِهِ... إلخ) اعلم: أنَّ وصف المحمول هو محطُّ القصد، وإليه ينصرف التَّصديق والتَّكذيب، وغير ذلك مِن لوازم الخبر كالمطابقة وعدمها، وضرورة النِّسبة وغيرها مِن سائر الجهات، ووصف الموضوع وإن كان خارجاً عنِ القصد؛ إلَّا أنَّهم لم يهملوه على الجملة، بلِ اختلفوا في كيفيَّة صدقه على أفراده على ثلاثة أقوال: بالفعل، أو بالإمكان، أو هو تابع لوصف المحمول في فعليَّته وإمكانه.

قوله: (بِالفِعْلِ كَمَا يَقُولُهُ ابْنُ سِينَا) المراد بـ «الفعل» على القول باعتباره: اتِّصاف الذَّات بالعنوان حقيقةً مِن غير تعرُّضٍ لكون ذلك الاتِّصاف واجباً؛ أي: بالضَّرورة، أو غيره دائماً، أو غيره؛ فإذا قلنا مثلاً: «كلُّ أبيض جسم» دخل فيه: الزَّنجيُّ على القول بالإمكان؛ لإمكان اتِّصافه بالبياض، ولم يدخل فيه على القول باعتبار الفعل؛ لأنَّه لم يتَّصف به خارجاً.

وليس المراد بـ «الفعل»: حصولُهُ فرضاً لا خارجاً، حتَّى يدخل الزَّنجيُّ في قولنا: «كلُّ أبيض جسم» إن فرضه الذِّهن أبيض، كما ذكره السَّعد؛ إذِ الأوَّل هو الَّذي يشهد له استعمال العرب؛ قاله الهلاليُّ.

وتبع ابن سينا على هذا القول المتأخِّرون، فهو قولُ الأكثر، وابن سينا هو الرَّئيس الفاضل الماهر المعروف بـ «الشَّيخ» في ألسنة القوم إذا أطلق، وهو أبو علي الحسن بن عبد الله بن سينا ـ بكسر المهملة، فمثناة مِن تحت، فنون، فألف مقصورة ـ، له التَّآليف المشهورة، وتوفي بهمذان سنة ثمان وعشرين وأربع مئة.

قوله: (لَا بِالإِمْكَانِ) المرادُ به: «ما يقابل الامتناع»، فيصدقُ بالفعل، وليس المراد به: «ما يقابل الفعل»، وهو القوَّة، وينبئ عليهما دخول النُّطفة في الإنسان إذا قلنا: «كلُّ إنسان حيوان» إذا أريد بالإمكان القوَّة؛ لأنَّ النُّطفة إنسانٌ بالقوَّة، دون ما إذا أردنا به ما هو أعمُّ مِنَ الفعل؛ إذ يمتنع اتِّصافُ النُّطفة بالإنسانيَّة، فليست داخلةً في الموضوع؛ إذ ليست إنساناً بالإمكان الَّذي هو أعمُّ مِنَ الفعل.

وحاصلُ ما تقدَّم: أنَّا إذا قلنا مثلاً: «كلُّ كاتب ضاحك»:

إِذِ الأَوَّلُ هُوَ الَّذِي يَشْهَدُ لَهُ الِاسْتِعْمَالُ فِي لُغَةِ العَرَبِ، وَعَلَى كُلٍّ فَتَارَةً يُقْصَدُ بِالمَوْضُوعِ الأَفْرَادُ ....

قصّارة

ـ فعلى قول ابن سينا معناه: «كل شخص متَّصف بالكتابة بالفعل ماضياً، أو حالياً، أو آتياً فهو ضاحكٌ».

ـ وعلى قول الفارابيِّ يكون معناه: «كلُّ فرد يمكن اتِّصافه بالكتابة ماضياً، أو حالياً، أو آتياً».

ـ وعلى القول الثَّالث وهو لحفيد ابن رشد: تكون جهة صدق الكاتب على الأفراد كجهة صدق الضَّاحك، فإن أردت أنَّه ضاحكٌ بالفعل، فالمرادُ بالموضوع الكاتب بالفعل، وإن أردت أنَّه ضاحك بالإمكان فالمراد بالكاتب مَن يمكن اتِّصافه بالكتابة.

هذا عند الإطلاق، فإن قيِّد نحو: «كلُّ كاتب بالفعل فهو كذا»، فلا نزاع.

قوله: (يَشْهَدُ لَهُ الِاسْتِعْمَالُ) أي: كقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ﴾ [المائدة: ٣٨]، و: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ﴾ [النور: ٢]؛ أي: كلُّ مَن ثبت له السَّرقة بالفعل والزنا بالفعل، وإلَّا أمر بقطع يد كلِّ إنسانٍ؛ لإمكان سرقته، وجلد كلٍّ لإمكان زناه.

واعترض بعض المحقِّقين ترجيحهم القول بالفعل بهذا: بأنَّ الإمكان المرادُ به ما هو أعمُّ مِنَ الفعل؛ إذِ المرادُ: الإمكان العامّ المعدود في موادِّ القضايا، وهو الإمكان في نفس الأمر؛ أي: كون الشَّيء غير ممتنعٍ، فيصدقُ بالفعل، ومهما صدق الأخصُّ صدق الأعمُّ، فكلام الفارابي صادقٌ بالآيتين، لكنَّ الشَّارح أشار إلى ترجيح مذهب الشَّيخ الَّذي يفرض الاتِّصاف بالفعل؛ بأنَّ الاستعمال إنَّما جاء على ذلك، فلا حاجة إلى اعتبار الإمكان العامِّ.

قوله: (وَعَلَى كُلٍّ فَتَارَةً... إلخ) أشار بهذا إلى ردِّ ما قيل: إنَّ القضيَّة الخارجيَّة لا تأتي على مذهب الفارابيِّ القائل بالإمكان في صدق العنوان؛ لأنَّهم اعتبروا في الخارجيَّة الوجود خارجاً، وذلك يستلزمُ الصِّدق بالفعل.

ووجه الرَّدِّ: أنَّ الخلاف بينهما في صدق العنوان على الأفراد؛ سواءٌ اعتبرنا وجودها في الخارج أو في التَّقدير، ولا يلزم مِن اعتبار وجود الأفراد خارجاً أن يصدق عليها العنوان بالفعل، كما زعمه القائل.

الـمَوْجُودَةُ فِي أَحَدِ الأَزْمِنَةِ، وَتُسَمَّى القَضِيَّةُ حِينَئِذٍ: «خَارِجِيَّةً»، وَتَارَةً يُقْصَدُ بِهِ[1] مَا يَشْمَلُهَا وَيَشْمَلُ الـمُقَدَّرَةَ فِي الذِّهْنِ، وَتُسَمَّى القَضِيَّةُ حِينَئِذٍ: «حَقِيقِيَّةً»، وَكُلٌّ مِنْهُمَا أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ: مُوجَبَةٍ، وَسَالِبَةٍ، كُلِّيَّةٍ، وَجُزْئِيَّةٍ؛ وَبِذَلِكَ تَكُونُ النِّسَبُ بَيْنَهَا سِتَّ عَشْرَةَ نِسْبَةً، انْظُرْهَا فِي «الـمُخْتَصَرِ».

قصَارة

قوله: (الـمَوْجُودَةُ فِي أَحَدِ الأَزْمِنَةِ) أي: كقولنا: «كلُّ مؤمن فهو مخلَّدٌ في الجنَّة»؛ أي: كلُّ مَن وجد مِنَ المؤمنين أو يوجد فهو في الجنَّة.

قوله: (وَتُسَمَّى القَضِيَّةُ حِينَئِذٍ: «خَارِجِيَّةً») أي: لأنَّ الأفراد المحكوم عليها فيها خارجيَّةٌ، وذلك أنَّك إذا قلت: «كلُّ كاتب إنسانٌ»، فالمعنى: كلُّ فردٍ صدقَ عليه الكاتبُ بالفعل في الخارج؛ بأن وجد الآن أو قبل أو يوجد.

ومرادُنا: الصِّدق التَّقييديُّ، لا الحكميُّ؛ أي: تقييد المحكوم عليه بأنَّه موجودٌ، لا الحكمَ بأنَّه موجودٌ، فإذا قلنا: «كلُّ بياضٍ لونٌ» يكون معناه: كلُّ فردٍ يصدقُ عليه اسمُ «البياض» في الخارج: بأن يكون موصوفاً في الخارج بالبياضيَّة، فهو محكومٌ عليه باللَّونيَّة، **ولا يقتضي ذلك**: أن يكون ثَمَّ في الخارج أثبتت له البياضيَّة بالفعل، وإلَّا كانتِ السَّالبة مقتضيَّةً لوجود الموضوع، فلا يصحُّ ما تقرَّر مِن أنَّها لا تقتضي وجود الموضوع.

قوله: (مَا يَشْمَلُهَا وَيَشْمَلُ الـمُقَدَّرَةَ فِي الذِّهْنِ) مثلاً كأن تريد بقولك: «كلُّ مؤمن مخلَّدٌ في الجنة»: كلُّ مَن لو قدِّر وجوده، فكان مؤمناً جرى في علم الله تعالى وإرادته أن يوجد أو لا يوجد، فهو مخلَّدٌ في الجنَّة.

قوله: (سِتَّ عَشْرَةَ نِسْبَةً) **حاصلُها**: أنَّ المحصورات أربع كما ذكر الشَّارح، وكلٌّ مِن هذه الأربع تنظرُ مع غيرها، فتلك ستَّ عشرة مِن ضرب أربع في أربع، فإنِ اتَّفق كمها وكيفُها بأن كانتا معاً كلِّيَّتين موجبتين أو سالبتين، أو جزئيَّتين موجبتين أو سالبتين؛ ففيه أربعُ صورٍ، وإنِ اختلفا في الكمِّ والكيف، أو في أحدهما، كانت اثنتي عشرة صورة، وقد وضع اليوسي رحمه الله تعالى جدولاً يضبط هذه النِّسب؛ هذه صورته:

(١) في (أ): «بِهَا» بدلاً من «بِهِ».

الثَّانِي: قَالَ الشَّيْخُ السَّنُوسِيُّ فِي «شَرْحِ إِيْسَاغُوجِيّ»: لَعَلَّ الْمُصَنِّفُ إِنَّمَا تَرَكَ تَفْسِيرَ الرَّابِطَةِ؛ لِعَدَمِ لُزُومِ ذِكْرِهَا فِي جَمِيعِ اللُّغَاتِ، وَإِنَّمَا يَلْتَزِمْ ذِكْرُهَا الْفُرْسُ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى أَيْضاً تَرَكَ بَيَانَ الْجِهَةِ، وَهِيَ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى كَيْفِيَّةِ نِسْبَةِ الْقَضِيَّةِ؛ ....

قصَارة

الحقيقيَّة / الخارجيَّة	كلِّيَّة موجبة	جزئيَّة سالبة	كلِّيَّة سالبة	جزئيَّة موجبة
كلِّيَّة موجبة	العموم من وجه		المباينة	الحقيقيَّة أعمُّ
جزئيَّة سالبة	العموم من وجه		الحقيقيَّة أخصُّ	العموم من وجه
كلِّيَّة سالبة	العموم من وجه		الحقيقيَّة أخصُّ	العموم من وجه
جزئيَّة موجبة	العموم من وجه		المباينة	الحقيقيَّة أعمُّ

ووجه العمل به: أن تأخذ قضيَّة مَّا مِن القضايا المكتوبة في طول الجدول وهي الخارجيَّات لأربعُ، مع قضيَّةٍ مَّا مِنَ القضايا المكتوبة في عرضه وهي الحقيقيَّاتُ الأربعُ، وتنظر بيت التَّقاطع بينهما، فتجد فيه المناسبة.

مثلاً: إذا أخذت أُوْلى الطُّوليَّات وهي الكلِّيَّة الموجبة الخارجيَّة، مع أُوْلى العرضيَّات وهي الكلِّيَّة الموجبة الحقيقيَّة، ونظرت بيت التَّقاطع وجدت فيه: «العموم من وجه»، وهو النِّسبة بينهما، . . وهكذا في سائرها، وأمثلة ذلك وتوجيهه ينظر في «حاشية اليوسي»، لكنِّي أذكر لك مثالاً واحداً لعلَّه ينشرحُ صدرك لنظر ما بقي: فإذا كانتا معاً موجبتين فبينهما عمومٌ مِن وجهٍ:

- يصدقان معاً في نحو: «كلُّ إنسان حيوان».

- وتنفردُ الحقيقيَّة في نحو: «كل عنقاء طائر» مِن كلِّ ممكن معدوم وقع فيه الحكمُ باعتبار فرض الوجود، لا باعتبار الوجود.

- وتنفردُ الخارجيَّة حيث يكون المحمول ثابتاً لجميع الأفراد الخارجيَّة دون المقدَّرة؛ كما لو فرضت أنَّه لم يوجد ولا يوجد في الخارج مِن أنواع اللَّون إلَّا السَّواد، فيصدقُ بالاعتبار الخارجيِّ: «كلُّ لون سواد» لا بالاعتبار الحقيقيِّ، والحق الجزئيَّة.

الَّتِي هِيَ الضَّرُورَةُ، وَمُقَابِلُهَا الإِمْكَانُ أَوِ الدَّوَامُ، وَمُقَابِلُهُ الإِطْلَاقُ، فَإِنَّ هَذِهِ الكَيْفِيَّةَ لَا بُدَّ مِنْهَا لِكُلِّ نِسْبَةٍ فِي نَفْسِ الأَمْرِ، وَتُسَمَّى بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا فِي نَفْسِ الأَمْرِ: «مَادَّةً»، فَإِنْ صَرَّحَ بِاللَّفْظِ الدَّالِّ عَلَيْهَا؛ كَأَنْ يُقَالَ مَثَلاً: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ بِالضَّرُورَةِ» سُمِّيَ ذَلِكَ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَيْهَا، وَهُوَ قَوْلُنَا: «بِالضَّرُورَةِ»: «جِهَةً»، وَسُمِّيَتِ القَضِيَّةُ إِذْ ذَاكَ: «مُوَجَّهَةً». اهـ.

قصَارة

قوله: (الَّتِي هِيَ الضَّرُورَةُ، وَمُقَابِلُهَا... إلخ) إنَّما انحصرت أنواعُ الكيفيَّة في الأمور الأربعة؛ لأنَّ الكيفيَّة: إمَّا ضرورة، أو لا ضرورة.

ولا ضرورة هي الإمكان العامّ؛ لأنَّ الضَّرورة هي: «ما لا يجوِّز العقل خلافه»، ومقابلُهُ: «ما يجوِّز العقل خلافه» وهو الإمكان، فتقابلا تقابل المساوي للنَّقيض، فصحَّ الانحصار بعدم وجود ثالث، وأمَّا في الأخيرين فلأنَّ الدَّوام يقابله: «لا دوام»، وهو إطلاق.

قوله: (لِكُلِّ نِسْبَةٍ) مرادُهُ: النِّسبة الحكميَّة الَّتي هي موردُ الإيجاب والسَّلب، وهي ثبوتُ الشَّي للشَّيء أوِ انتفاؤه عنه، لا الماديَّة، ولا الحكم لِمَا تقدَّم أنَّ النِّسبة تُطلقُ بالاشتراك على ما ذكر.

ومعنى كلامه: أنَّ هذه النِّسبة لا بدَّ لها مِن كيفيَّة تتكيَّف بها في نفس الأمر؛ أي: صفة تتَّصفُ بها بحسب الواقع، وقد أشار لهذا المعنى شيخنا سيِّدي حمدون، فقال:

لَا بُدَّ لِلنِّسْبَةِ مِنْ ضَرُورَهْ ... بِنَظَرٍ تَكُونُ أَوْ ضَرُورَهْ
أَوْ ضِدُّهَا الإِمْكَانُ، ثُمَّ الإِطْلَاق ... أَوْ ضِدُّهُ الدَّوَامُ ذَاتُ إِطْلَاق
تُدْعَى لَدَى اصْطِلَاحِهِمْ: مُوَجَّهَه ... إِنْ كَلِمَةٌ كَانَتْ لَهَا مُوَجِّهَه

أي: مدلولاً بها عليها.

قوله: («مَادَّةً») أي: مادَّة القضيَّة، كما تسمَّى أيضاً: «عنصرها».

قوله: (وَسُمِّيَتِ القَضِيَّةُ إِذْ ذَاكَ: «مُوَجَّهَةً») كما أنَّها تسمَّى عند تركه منها: «معراة»، وإن كانت في نفس الأمر لا تخرجُ عن معنى الجهة، وهي حينئذٍ محتملة لجميع الجهات؛ إلَّا أنَّ الجهة الَّتي جعلها الحاكمُ للنِّسبة دالَّة على المادة تارةً تكون موافقةً للمادَّة في نفس الأمر، فتكون القضيَّة صادقةً؛ نحو: «كلُّ إنسان حيوان بالضَّرورة»، و: «كلُّ جرم متحرِّك بالإمكان الخاصِّ»، وتارةً تكون مخالفة لها، فتكون القضيَّة كاذبة؛ كما لو جعلت الضَّرورة جهة للمثال الثَّاني والإمكان الخاصِّ جهة للأوَّل.

وَالمُرَادُ بِـ «الضَّرُورَةِ»: وُجُوبُ النِّسْبَةِ بِالعَقْلِ وَلَوْ نَظَرِيًّا.

وَالمُرَادُ بِـ «الإِمْكَانِ»: كَوْنُ النِّسْبَةِ غَيْرَ مُمْتَنِعَةٍ، وَ: «الدَّوَامِ»: اسْتِمْرَارُ النِّسْبَةِ، وَ: «الإِطْلَاقِ»: ثُبُوتُ المَحْمُولِ لِلمَوْضُوعِ بِالفِعْلِ، أَوْ نَفْيُهُ عَنْهُ كَذَلِكَ.

وَالمُرَادُ بِـ «مُقَابَلَةِ الإِمْكَانِ لِلضَّرُورَةِ»: أَنَّهُ يُقَابِلُهَا فِي نَقِيضِ قَضِيَّتِهَا؛ نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ بِالضَّرُورَةِ»، وَنَقِيضُهُ: «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ بِالإِمْكَانِ»، وَكَذَا الإِطْلَاقُ يُقَابِلُ الدَّوَامَ فِي نَقِيضِ [أ/٣٧] قَضِيَّتِهِ، وَإِلَّا فَالإِمْكَانُ أَعَمُّ مِنَ الضَّرُورَةِ، وَالإِطْلَاقُ أَعَمُّ مِنَ الدَّوَامِ، وَالأَعَمُّ يُجَامِعُ الأَخَصَّ وَلَا يُقَابِلُهُ.

قصَارة

وبهذا يرد ما يقال: إذا كانت الجهةُ دالَّةً على المادَّة، وهي الكيفيَّة الَّتي في نفس الأمر، فنحو: «كلُّ إنسان حيوان بالإمكان الخاصِّ» لا تكون موجَّهةً؛ لأنَّها ليست دالَّةً على ما في نفس الأمر، بل على خلافه.

قوله: (وُجُوبُ النِّسْبَةِ بِالعَقْلِ) أي: سواءٌ كانت إيجابيَّة أو سلبيَّة ضروريًّا؛ نحو: «كلُّ إنسان حيوان بالضَّرورة»، أو نظريًّا؛ نحو: «العالم حادث بالضَّرورة» و: «ليس العالم بقديم بالضَّرورة».

قوله: (كَوْنُ النِّسْبَةِ غَيْرَ مُمْتَنِعَةٍ) يعني: نسبة المحمول للموضوع؛ إيجابيَّةً كانت، أو سلبيَّةً؛ نحو: «كلُّ إنسان كاتبٌ بالإمكان».

قوله: (وَ: «الدَّوَامِ»: اسْتِمْرَارُ النِّسْبَةِ) أي: استمرار نسبة المحمول للموضوع بدوام ذات الموضوع إيجاباً أو سلباً؛ نحو: «كلُّ كافر معذَّب في الآخرة دائماً».

قوله: (وَ: «الإِطْلَاقِ»: ثُبُوتُ المَحْمُولِ لِلمَوْضُوعِ بِالفِعْلِ) مثالُهُ: «كلُّ إنسان فهو ميِّت بالإطلاق العامِّ».

فإن قيل: الإطلاقُ في الأصل عدم التَّقييد بجهةٍ مِنَ الجهات، فلا ينبغي عدُّه في الموجِّهات.

فالجوابُ: أنَّهم اصطلحوا على تخصيص اسم المطلقة بما كانت نسبتها فعليَّة؛ لتبادر الفعل إلى الذِّهن عند الإطلاق دون الإمكان فللفعليَّة كيفيَّةٌ زائدةٌ على نفس النِّسبة؛ لأنَّ النِّسبة أعمُّ مِن أن تكون بالفعل أو بالإمكان، فليس المراد بـ «الإطلاق»: عدم التَّقييد، حتَّى يَرِدَ ما ذكر.

قوله: (وَالمُرَادُ بِـ «مُقَابَلَةِ الإِمْكَانِ لِلضَّرُورَةِ»... إلخ) **أشار بهذا إلى الجواب عنِ البحث الوارد هنا**، وهو: أنَّ كلَّ واحدٍ مِن هذه الأربعة بينه وبين غيره: عموم وخصوص بإطلاق، فأعمُّها

ثُمَّ لَمَّا كَانَتِ الأَنْوَاعُ الأَرْبَعَةُ تَقَعُ مُطْلَقَةً وَمُقَيَّدَةً، وَقَيْدُهَا يَتَنَوَّعُ إِلَى أَنْوَاعٍ، بَلَغَتْ

قصَّارة

الإمكان؛ لصدقه على الواقع بالفعل وغير الواقع، ويليه: الإطلاق؛ لصدقه على الدَّوام وغيره، ويليه: الدَّوام؛ لصدقه بالواجب وغيره، ولا مقابلة بين أعمّ وأخصّ.

ومحصِّل الجواب مع إيضاحٍ: أنَّ التَّقابل الَّذي بين الضَّرورة والإمكان، والَّذي بين الدَّوام والإطلاق: تقابل الشَّيء والمساوي لنقيضه؛ لأنَّ نقيض الضَّرورة الموجبة: لا ضرورة، وهو مساوٍ للإمكان العامِّ السَّالب، ونقيض الدَّوام الموجب: لا داوم، وهو مساوٍ للإطلاق العامِّ السَّالب؛ مثلاً: «كلُّ إنسان حيوان بالضَّرورة» معناه: أنَّ ثبوت الحيوانيَّة لمَّا صدق عليه الإنسان واجبٌ عقلاً؛ أي: يمتنعُ سلبُه، وذلك صدق ونقيضه الكاذب: «ليس بعض الإنسان بحيوان بالإمكان العامّ»، ومعناه: أنَّ نفي الحيوانيَّة عن بعض ما صدق عليه الإنسان ممكنٌ عامٌّ ليس بممتنع، فامتناعُ السَّلب الَّذي هو معنى الضَّرورة، وعدم امتناعه الَّذي هو معنى الإمكان المقابل لها متناقضان.

ولمَّا لم يكن بين الضَّرورة ولا ضرورة واسطة، لم تكن بين ما يساويهما أيضاً، وهو الضَّرورة والإمكان، ومثل هذا يجري في الدَّوام والإطلاق.

فتبيَّن مِن هذا أنَّ الإمكان مثلاً له اعتباران:

الأوَّل: مِن حيث مفهومه، وهو بهذا الاعتبار يعمُّ جميع الموجِّهات، ولا تكون الضَّرورة مقابلة له.

والثَّاني: اعتباره مِن حيث نسبته بالإيجاب والسَّلب، فتقابله حينئذ: الضَّرورة في نقيض نسبته؛ لأنَّ إمكان الإيجاب تقابله ضرورة السَّلب؛ بمعنى: أنَّهما لا يجتمعان، وكذا: إمكان السَّلب تقابله ضرورة الإيجاب؛ أي: لا يجتمعان.

وهكذا يقال في الدَّوام والإطلاق، فـ: «كلُّ إنسان هو ميت بالإطلاق»، يناقضُهُ: «بعض الإنسان ليس بميت دائماً».

قوله: (مُطْلَقَةً وَمُقَيَّدَةً) المرادُ بـ «المطلقة» هنا: خلاف المقيَّدة؛ بدليل المقابلة، لا المطلقة الَّتي تكون نسبتها الإطلاق، فإنَّها تكون مطلقة ومقيَّدة؛ نحو: «كلُّ كاتبٍ فهو متحرِّك الأصابع بالإطلاق حين هو كاتب».

عَلَى مَا فِي «المُخْتَصَرِ» إِلَى تِسْعَ عَشَرَةَ قَضِيَّةً، انْظُرْهَا فِيهِ.

التَّنْبِيهُ الثَّالِثُ: جَمِيعُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ القَضَايَا الحَمْلِيَّةَ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: مُحَصَّلَةٍ، وَمَعْدُولَةٍ.

فَالمُحَصَّلَةُ هِيَ: «الَّتِي لَا يَكُونُ حَرْفُ السَّلْبِ جُزْءاً لِشَيْءٍ مِنْ طَرَفِيهَا»؛ بِأَنْ لَا يَكُونَ فِيهَا سَلْبٌ أَصْلاً؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ عَالِمٌ»، أَوْ يَكُونَ فِيهَا وَلَمْ يُجْعَلْ جُزْءاً مِنْ أَحَدِهِمَا؛ نَحْوُ: «لَيْسَ زَيْدٌ بِعَالِمٍ».

وَالمَعْدُولَةُ هِيَ: «الَّتِي يُجْعَلُ السَّلْبُ جُزْءاً مِنْ مَوْضُوعِهَا»؛ نَحْوُ: «كُلُّ لَا حَيٍّ جَمَادٌ»، أَوْ مِنْ مَحْمُولِهَا؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ هُوَ لَا عَالِمٌ»، أَوْ مِنْهُمَا؛ نَحْوُ: «كُلُّ لَا حَيٍّ هُوَ لَا عَالِمٌ»، فَالأُوْلَى مَعْدُولَةُ المَوْضُوعِ، وَالثَّانِيَةُ مَعْدُولَةُ المَحْمُولِ، وَالثَّالِثَةُ مَعْدُولَةُ الطَّرَفَيْنِ.

قصَارة

قوله: (تِسْعَ عَشَرَةَ قَضِيَّةً) أربع مطلقة مِنَ القيد مِن كلِّ نوعٍ واحدة، وخمس عشرة مقيَّدة؛ ستُّ ضروريَّات، وثنتان مِنَ الدَّوائم، وثلاث مِنَ المطلقات بالمعنى السَّابق، وأربع مِنَ الممكنات؛ فالضَّروريَّة مطلقها ومقيدها سبع، والدَّوائم كذلك ثلاث، والمطلقات مِن حيث هي أربعٌ، والممكنات جميعها خمس، **وقد نظم هذا شيخ بعض شيوخنا مولانا أبو حفص الفاسي، فقال**:

وَلِلضَّرُورَةِ انْمِ مُطْلَقاً يُرَى ... مَشْرُوطَةً وَقْتِيَّةً مُنْتَشِرَا
بِقَيْدِ لَا دَوَامَ أَوْ فِي مَا سَوَى ... مُطْلَقَةٍ، فَالنَّظْمُ سَبْعاً قَدْ حَوَى
وَلِلدَّوَامِ مُطْلَقاً عُرْفِيَّة ... وَبِالعُمُومِ وَالخُصُوصِ تُنْعَت
فَهِيَ ثَلَاثٌ وَلِلإِطْلَاقِ بَدَا ... مُطْلَقَةٌ عَمَّتْ وَزِدْ مَا وُجِدَا
بِلَا ضَرُورَةٍ وَلَا دَوَام ... حِينِيَّةٌ تَرْبَعُ فِي النِّظَام
ثَمَّتْ لِلإِمْكَانِ مَا عَمَّ وَمَا ... خُصَّ وَمَا لِلوَقْتِ وَالحِينِ انْتَمَى
وَلِلدَّوَامِ فَهِيَ خَمْسٌ تَعْلَم ... ثُمَّ المُرَكَّبَاتُ مِنْهَا تُنْظَم
مُمْكِنَةٌ خُصَّتْ وَذَاتاً لَا كَذَا ... سَبْعٌ وَبِالشَّطْرِ بِهَا فَلْتَأْخُذَا

١ ـ **فالمطلقةُ الضَّروريَّة**؛ نحو: «كلُّ جِرمٍ حادثٌ بالضَّرورة».

٢ ـ **والمشروطة العامَّة**: «ما قيِّدت ضرورتها بوصف الموضوع مِن غير تعرُّض لنفي الدَّوام عند مفارقة ذلك الوصف»؛ نحو: «كلُّ كاتبٍ متحرِّكُ الأصابع بالضَّرورة ما دام كاتباً»، سمِّيت: «مشروطةً»؛ لأنَّا شرطنا ضروريَّتها بدوام العنوان للذَّات، وعامَّةً؛ لأنَّها أعمُّ مِن أختها الَّتي بعدها.

. . . .

قصَارة

٣ ـ **والمشروطة الخاصَّة** مثلها، لكن مع التَّعرُّض لنفي الدَّوام عند مفارقة الوصف؛ نحو: «كلُّ كاتبٍ متحرِّك الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً».

٤ ـ **والوقتيَّة**؛ نحو: «كلُّ إنسان متحرِّك الأصابع بالضَّرورة وقت الكتابة»، سمِّيت: «وقتيَّةً» لتقييدها بالوقت، ومطلقة؛ لعدم تقييدها بما يأتي.

٥ ـ **والوقتيَّة غير الموصوفة بإطلاق** مثلها، لكن مع التَّعرُّض لنفي الدَّوام.

٦ ـ **والمنتشرة المطلقة** كالوقتيَّة إلَّا أنَّ الوقت فيها غير معيَّنٍ؛ نحو: «كلُّ ممكنٍ معدوم بالضَّرورة وقتاً مَّا».

٧ ـ **والمنتشرة غير الموصوفة بإطلاقٍ** مثلها، لكن مع التَّقييد، فهذه الضَّروريَّات السَّبع؛ الأولى مطلقة، والمشروطتان مقيَّدتان بدوام الوصف، والوقتيَّتان بوقتٍ معيَّنٍ، والمنتشرتان بوقتٍ مبهم.

وأمَّا الدَّوائم:

١ ـ **فالدَّائمةُ المطلقة**؛ نحو: «كلُّ فلك متحرِّك دائماً».

٢ ـ **والعرفيَّة العامَّة**: «ما قيِّد دوامُها بوصف الموضوع مِن غير تعرُّضٍ لنفي الدَّوام عند مفارقة ذلك الوصف»؛ نحو: «كلُّ آكل متحرِّك الفكُّ الأسفل ما دام آكلاً»، سمِّيت: «عرفيَّةً»؛ للاكتفاء في دوام نسبتها بالعرف والعادة، وإن لم يقتض العقل دوامها، كما في المثال المذكور، وعامَّةً؛ لأنَّها أعمُّ مِنَ الَّتي بعدها.

٣ ـ **والعرفيَّةُ الخاصَّة** مثلها مع التَّقييد؛ فأمثلةُ الضَّروريَّات الثَّلاث الأُوَل إن حذف منها لفظ «الضرورة»، صارت أمثلةً للدَّوائم الثَّلاث على التَّرتيب.

فهذه الدَّوائم الثَّلاث: الأولى مطلقة، والعرفيَّتان مقيَّدتان بدوام الوصف.

وأمَّا المطلقات:

١ ـ **فالمطلقة العامَّة**؛ نحو: «كلُّ إنسان ميِّتٌ بالإطلاق العامِّ».

٢ ـ **والمطلقة الوجوديَّة اللَّا ضروريَّة** وهي: «المحكوم فيها بفعليَّة النِّسبة مع التَّقييد بنفي الضَّرورة»؛ نحو: «كلُّ إنسان فهو ميِّت لا بالضَّرورة»، سمِّيت: «وجوديَّةً»؛ لوجود نسبتها بالفعل، و: «لا ضروريَّة»؛ لتقييدها بنفي الضَّرورة.

. . . .

قصَّارة

٣ ـ **والوجوديَّة اللَّا دائمة** مثلها مع التَّقييد بنفي الدَّوام؛ نحو: «كلُّ إنسان حيٌّ لا دائماً».

٤ ـ **والمطلقة الحينيَّة** هي: «الَّتي قيَّدت نسبتها الفعليَّة بحين وصف الموضوع»؛ نحو: «كلُّ كاتب متحرِّك الأصابع بالإطلاق حين هو كاتب».

والفرقُ بين التَّقييد بحين وصف الموضوع والتَّقييد بدوام وصفه: أنَّ التَّقييد بحين الوصف لا يستغرق جميع أحيانه، بخلاف دوام الوصف يستغرق جميع أحيان وصف الموضوع، وبهذا تعرف الفرق بين العرفيَّة العامَّة وبين المطلقة الحينيَّة مِن حيث القيد.

فهذه المطلقاتُ الأربعُ الأولى منهنَّ مطلقة، والثَّلاث بعدها مقيَّدات بنفي الدَّوام، ونفي الضَّرورة، وبحين وصف الموضوع.

وأمَّا الممكنات:

١ ـ **فالممكنة العامَّة**؛ نحو: «كلُّ إنسانٍ حَيَوَان بالإمكان العامِّ»؛ لأنَّ المراد بها ما نسبتها غير ممتنعة.

٢ ـ **والممكنة الخاصَّة**: «ما حكم فيها بأنَّ نسبتها غير ممتنعة ولا ضروريَّة، بل جائزةٌ مستوية الطَّرفين»؛ نحو: «كلُّ جرم متحرِّك بالإمكان الخاصِّ»، سمِّيت: «ممكنةً»؛ لأنَّ جهتها إمكان، و«خاصَّةً»؛ لاختصاصها بمستوي الطَّرفين، فلا تصدق بالضَّرورة، بخلاف العامَّة.

٣ ـ **والممكنة الوقتيَّة** هي: الَّتي قيَّد إمكانها بوقتٍ معيَّن»؛ نحو: «كلُّ إنسان ميِّت بالإمكان العامِّ وقت مفارقة الرُّوح له»، سمِّيت: «ممكنةً» لِمَا سبق، و«وقتيَّةً»؛ لتقييد جهة إمكانها بوقتٍ معيَّنٍ.

٤ ـ **والممكنة الحينيَّة** وهي: «الَّتي قيَّد إمكانها بحين وصف الموضوع»؛ نحو: «كلُّ آكل جائع بالإمكان حين هو آكل».

٥ ـ **والممكنة الدَّائمة**: «الَّتي حكم فيها بدوام الإمكان»؛ نحو: «كلُّ ممكن معدوم بالإمكان دائماً».

فهذه الممكنات الخمس؛ الأولى منهنَّ مطلقة، والأربع بعدها مقيَّدة؛ إمَّا بخصوص الإمكان، أو بوقتٍ معيَّن، أو بالدَّوام، أو بحين وصف الموضوع.

وَالمَعْدُولَةُ عِنْدَ الإِطْلَاقِ تُصْرَفُ لِمَعْدُولَةِ المَحْمُولِ.

قصَارة

ثمَّ إنَّ هذه القضايا الموجَّهة تنقسم إلى:

١ ـ **بسيطة** وهي: «المحكوم فيها بحكمٍ واحدٍ إيجاباً أو سلباً»؛ نحو: «كلُّ إنسان حيوان بالضَّرورة»، و: «لا شيء مِن الإنسان بحجرٍ بالضَّرورة».

٢ ـ **والمركَّبة** هي: «المحكوم فيها بحكمين إيجابيٍّ وسلبيٍّ»؛ سمِّيت: «مركَّبةً»؛ لأنَّ معناها مركَّبٌ مِن معنى قضيَّتين موجبةً وسالبةً؛ نحو: «كلُّ إنسان ميت بالإطلاق لا دائماً»، فهذه اشتملت على قضيَّتين: إحداهما: موجبة وهي ما قبل قولنا: «لا دائماً»، والأخرى سالبة وهي المفهومة مِن قولنا: «لا دائماً»؛ لأنَّ معناه أنَّ الموت لا يدوم للإنسان، وإنَّما ينتفي دوامه إذا انتفى الموت عنه بالفعل يوماً مَّا، فصار قولنا: «لا دائماً» في قوَّة قولنا: «لا شيء مِنَ الإنسان بميِّت بالإطلاق العامِّ»، فتكون هذه المركَّبة وهي الوجوديَّة اللَّا دائمة مركَّبة مِن مطلقتين عامَّتين موجبة وسالبة.

والضَّابطُ لمعرفة المركَّب والبسيط: أنَّ ما اشتمل مِنَ الموجَّهات على التَّقييد بلا دائماً أو لا بالضَّرورة، أو على الإمكان الخاصِّ فهو مركَّبٌ وما سوى ذلك بسيط، كما أفاده الإمام ابن مرزوق في نظم «الجمل»، بقوله:

وَمَا حَوَى مِنَ القَضَايَا لَا كَذَا أَوْ خَاصِ إِمْكَانٍ مُرَكَّبٍ خُذَا
وَمَا عَرَى عَنْ ذَيْنِ بِالبَسِيطِ فَادْعُ لِمَنْ قَرَّبَ يَا نَشِيطِ

و«خاصٌّ» في كلامه: بتخفيف الصَّاد؛ للوزن مضاف إلى «إمكان» إضافة وصف لموصوفه، و: «عرى» مِن باب «فَرِح»، فالمركَّباتُ حينئذٍ مِنَ الموجِّهات التِّسع عشرة سبع.

قوله في التنبيه الثالث: (وَالمَعْدُولَةُ عِنْدَ الإِطْلَاقِ... إلخ) وجه ذلك كما قال السَّعد: أنَّ العدول في الموضوع ممَّا لا أثر له في المعنى؛ لأنَّ المراد مِنَ الموضوع ما صدق عليه؛ أيِ: الأفراد سواءٌ عبَّر عنه بما فيه عدول، أو تحصيل بخلاف المحمول، فإنَّ المراد منه المفهوم، فيختلف بالتَّحصيل والعدول؛ لأنَّ الحكم على الشَّيء بالأمور الوجوديَّة يخالفُ الحكم عليه بالأمور العدميَّة.

ابْنُ عَرَفَةَ: وَالمَعْدُولَةُ مَا السَّلْبُ جُزْءُ طَرَفِهَا، وَغَيْرُهَا مُحَصَّلَةٌ، فَالأَقْسَامُ أَرْبَعَةٌ، وَالمُعْتَبَرُ حَالُ المَحْمُولِ. اهـ.

سُمِّيَتْ: «مَعْدُولَةً»؛ لِأَنَّ حَرْفَ السَّلْبِ فِيهَا قَدْ عُدِلَ بِهِ عَمَّا هُوَ الأَصْلُ فِيهِ، مِنْ كَوْنِهِ دَالًّا عَلَى سَلْبِ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ عَنِ الآخَرِ.

وَكُلٌّ مِنَ المَعْدُولَةِ وَالمُحَصِّلَةِ: إِمَّا مُوجَبَةٌ، أَوْ سَالِبَةٌ؛ فَالأَقْسَامُ أَرْبَعَةٌ، وَالفَرْقُ بَيْنَهَا ظَاهِرٌ، وَإِنَّمَا يَقَعُ الِالْتِبَاسُ بَيْنَ المُحَصِّلَةِ السَّالِبَةِ؛ نَحْوُ: «لَيْسَ زَيْدٌ بِعَالِمٍ»، وَبَيْنَ المَعْدُولَةِ المَوْجَبَةِ؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ هُوَ لَا عَالِمٌ»؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فِيهَا سَلْبٌ وَاحِدٌ.

وَفَرَّقُوا بَيْنَهَا بِأَنْ قَالُوا: إِنَّ السَّالِبَةَ المُحَصِّلَةَ أَعَمُّ مِنَ المُوجَبَةِ المَعْدُولَةِ؛ لِأَنَّهُ كُلَّمَا ثَبَتَ أَنَّ زَيْداً مَوْصُوفٌ بِغَيْرِ العِلْمِ، وَهُوَ مَعْنَى المَعْدُولَةِ، ثَبَتَ أَنَّهُ لَيْسَ مَوْصُوفاً بِالعِلْمِ، وَهُوَ مَعْنَى السَّالِبَةِ، ....

قصَارة

قوله: (فَالأَقْسَامُ أَرْبَعَةٌ) مرادُهُ بـ «الأقسام» هنا: معدولة الموضوع، ومعدولة المحمول، ومعدولة الطَّرفين والمحصلة فهي غير الأقسام الأربعة الآتية بعد.

قوله: (لِأَنَّ حَرْفَ السَّلْبِ فِيهَا قَدْ عُدِلَ... إلخ) بيانُهُ: أنَّ حرف السَّلب إنَّما وضع لرفع النِّسبة؛ أي: سلب الحكم ورفعه، ولا دخل له في حمل ولا وضع، فإذا جعل مع غيره بمنزلة شيءٍ واحدٍ محمولاً؛ نحو: «زيد لا عالم»، أو موضوعاً؛ نحو: «لا حيوان جماد»، فقد عدل به عن موضوعه الأصليِّ.

قوله: (وَفَرَّقُوا بَيْنَهَا بِأَنْ قَالُوا: إِنَّ السَّالِبَةَ... إلخ) هذا الَّذي أشار له هذا الشَّارح هو مِن جهة المصدوق، واقتصر عليه؛ لأنَّ به يظهر الأثر خارجاً، **وإلَّا فقد فرَّقوا بينهما مِن جهة المفهوم، والمصدوق، والمادَّة، واللَّفظ**:

- **أمَّا الفرقُ مِن جهة المفهوم**، فهو: أنَّ الحكم في الموجبة المعدولة بالإيقاع، وفي السَّالبة المحصِّلة بالانتزاع؛ فـ «زيد لا عالم» حكمٌ بإيقاع نسبة «لا عالم» على «زيد»، و: «زيد ليس هو بعالم» نزعنا نسبة «لا عالم» عنه.

- **وأمَّا مِن جهة الماصدق**، فهو ما أشار له الشَّارح.

وَتَزِيدُ السَّالِبَةُ بِصِدْقِهَا عِنْدَ عَدَمِ وُجُودِ المَوْضُوعِ؛ لِأَنَّ المُوْجَبَةَ تَقْتَضِي وُجُودَ المَوْضُوعِ بِخِلَافِ السَّالِبَةِ؛ هَذَا الَّذِي اشْتُهِرَ بَيْنَهُمْ.

وَالتَّحْقِيقُ: أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، بَلْ هُوَ كَمَا فِي «شَرْحِ المُخْتَصَرِ» مُخْتَصٌّ بِمَا إِذَا كَانَ المَحْمُولُ وَصْفاً وُجُودِيًّا؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ عَالِمٌ أَوْ أَبْيَضُ مَثَلاً»، وَالمَحْمُولُ فِي المَعْدُولَةِ عَدَمِيٌّ، وَحِينَئِذٍ فَهِيَ مُسَاوِيَةٌ لِلسَّالِبَةِ المُحَصِّلَةِ لَا عُمُومَ بَيْنَهُمَا، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تَصْدُقُ عِنْدَ وُجُودِ المَوْضُوعِ وَعِنْدَ عَدَمِهِ، كَمَا أَنَّ الحَقَّ فِي المُوْجَبَةِ المُحَصِّلَةِ؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ عَالِمٌ»، وَالسَّالِبَةِ المَعْدُولَةِ [ب/ ٣٤]؛ نَحْوُ: «لَيْسَ زَيْدٌ بِلَا عَالِمٍ» أَنَّهُمَا مُتَسَاوِيَتَانِ أَيْضاً؛ لِأَنَّ مَدْلُولَ السَّالِبَةِ نَفْيُ كَوْنِ زَيْدٍ غَيْرَ عَالِمٍ، فَيَجِبُ أَنْ يَثْبُتَ لَهُ نَقِيضُهُ، وَهُوَ كَوْنُهُ عَالِماً، وَإِلَّا ارْتَفَعَ النَّقِيضَانِ، فَيَلْزَمُ أَنْ لَا يَصْدُقَ كُلٌّ مِنْهُمَا إِلَّا بِوُجُودِ المَوْضُوعِ لِحُكْمِهِمَا عَلَيْهِ بِوَصْفٍ وُجُودِيٍّ، خِلَافاً لِمَن قَالَ «بِعُمُومِ الثَّانِيَةِ»، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

قصَّارة

- **وأمَّا مِن جهة المادَّة**، فإنَّ حرف السَّلب جزءٌ مِنَ المحمول في المعدولة، وخارجٌ عنه رافعٌ له في السَّالبة.

- **وأمَّا مِن جهة اللَّفظ**، فهو: تأخُّر الرَّابطة لفظاً أو نيَّةً عنِ السَّلب في السَّالبة، وتقدُّمها كذلك عليه في الموجبة؛ لأنَّ شأن الرَّابطة أن تربط ما بعدها بما قبلها؛ إيجاباً كان أو سلباً، فإن تأخَّر عنها حرف السَّلب صار مربوطاً بها ومحكوماً به، مع ما انضاف إليه على ما قبلها، وخرج عن أن يكون سالباً لشيءٍ، فكانتِ القضيَّة موجبة، وإن تأخَّرت عن حرف السَّلب سلبها، فكانت القضيَّة سالبةً؛ لأنَّ الرَّبط فيها مسلوبٌ.

قوله: (وَتَزِيدُ السَّالِبَةُ بِصِدْقِهَا عِنْدَ عَدَمِ وُجُودِ المَوْضُوعِ) أي: كما إذا قلت: «العنقاء ليس ببصير»، ولا يصحُّ: «العنقاء هو ليس ببصير».

قوله: (وَالتَّحْقِيقُ... إلخ) هو تابعٌ فيه للسَّنوسيِّ.

واعترضه شيخنا سيِّدي الطَّيِّب: بأنَّ التَّحقيق أنَّ ثبوت صفة مَّا لموضوع مَّا يقتضي ثبوت ذلك الموضوع؛ إذ لو لم يكن ثابتاً ما ثبتت له، فالإيجابُ يقتضي وجود الموضوع في الذِّهن مِن حيث إنَّه حكمٌ، فلا بدَّ مِن تصوُّر المحكوم عليه، وصدق ثبوت المحمول للموضوع يقتضي وجوده أيضاً؛ لأنَّ ثبوت المحمول له فرع ثبوته في نفسه.

والفرقُ بين هذين الوجودين: أنَّ الأوَّل الَّذي يقتضيه الحكمُ إنَّما يعتبر حال الحكم؛

وَاعْلَمْ أَنَّ العُدُولَ يُعْرَفُ بِتَقَدُّمِ الرَّابِطَةِ عَلَى حَرْفِ السَّلْبِ؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ هُوَ لَا عَالِمٌ»، فَإِنْ لَمْ تُذْكَرْ رَابِطَةٌ، وَقَعَ الفَرْقُ بِالنِّيَّةِ؛ أَيْ: إِذَا نَوَى كَوْنَهُ جُزْءاً مِنَ المَحْمُولِ بِأَنْ يَنْوِيَ رَبْطَ السَّلْبِ فَعُدُولٌ، وَإِلَّا فَتَحْصِيلٌ.

قَالَ السَّعْدُ: أَوْ يُعْرَفُ بِأَنْ يُصْطَلَحَ عَلَى تَخْصِيصِ بَعْضِ الأَلْفَاظِ بِالسَّلْبِ وَبَعْضِهَا

قصَّارة

أي: بمقدار ما يحكم الحاكم بالمحمول على الموضوع كلحظة مثلاً، وأمَّا الوجود الَّذي يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع فهو بحسب ثبوت ذلك المحمول إن دائماً فدائمٌ، وإن ساعةً فساعةٌ، وإن لحظةً فلحظةٌ، وإن خارجاً فخارجٌ، وإن ذهناً فذهنٌ، فالسَّالبةُ تشارك الموجبة في اقتضاء الوجود الأوَّل دون الثَّاني، وليس مرادُ القوم أنَّ الموجبة تقتضي وجود الموضوع في الخارج حتَّى يعترض عليهم: بأنَّ الحقَّ التَّفصيل في القضايا.

والحاصلُ: أنَّ الحضور في الذِّهن لا بدَّ منه في كلٍّ منهما؛ إذ لا يلزم مِن عدم وجود الشَّيء عدمُ تعقُّله للحكم عليه، ولذا أطلقوا في أنَّ الحكم على الشَّيء فرعُ تصوُّره، فالمشتركُ بينهما هو الوجود في الذِّهن حال الحكم؛ أي: وقوعه، وأمَّا الوجود حال اعتبار الحكم فلا تقتضيه إلَّا الموجبة دون السَّالبة، فانتفاءُ المحمول عنِ الموضوع لا يقتضي وجوده، وثبوته للموضوع يقتضي وجوده.

وكأنَّ الشَّيخ السَّنوسيَّ حيث اعترض كلام القوم فَهِمَ أنَّ مرادهم أنَّ الموجبة تقتضي وجود الموضوع في الخارج، فاعترض عليهم بأنَّ الحقَّ التَّفصيل في القضايا، وقد علمت أنَّ التَّحقيق خلافه، فلا محلَّ للاعتراض، وسبق السَّنوسيَّ لهذا الاعتراض على المناطقة الفخرُ الرَّازيُّ، وأبو عثمان العقبانيُّ.

وكلامُ السَّعد في «شرح المقاصد» يدلُّ على أنَّ التَّحقيق في الموجبة المعدولة أنَّها تقتضي وجود الموضوع؛ لأنَّ محمولها ثبوتيٌّ، فالمحكومُ به في نحو: «زيد لا عالم» هو ثبوت نسبة ضد العلم الَّذي هو الجهل، فـ «لا عالم» في قوَّة: جاهل، بخلاف السَّالبة المحصِّلة فالمحكوم به فيها هو انتفاء العلم مِن غير التفات إلى ثبوت ضدِّه، وهذا هو الحقُّ.

قوله: (وَاعْلَمْ أَنَّ العُدُولَ... إلخ) هذا إنَّما يكون فرقاً بعد ثبوت الفرق المعنويِّ، وهو لم يثبت على ما ظهر مِن كلامه.

بِالعُدُولِ؛ كَمَا يُقَالُ: «زَيْدٌ لَيسَ كَاتِباً» فِي السَّالِبَةِ، وَ: «زَيْدٌ لَا كَاتِبَ أَوْ غَيْرَ كَاتِبٍ» فِي المَعْدُولَةِ. اهـ[١].

وَأَمَّا العُدُولُ فِي المَوْضُوعِ فَهُوَ بِأَنْ يُقَدَّمَ السُّورُ عَلَى حَرْفِ السَّلْبِ؛ نَحْوُ: «كُلُّ لَا حَيٍّ جَمَادٌ».

التَّنْبِيهُ الرَّابِعُ: تَقَدَّمَ أَنَّ السُّوْرَ هُوَ: «مَا دَلَّ عَلَى تَعْمِيمِ الأَفْرَادِ، أَوْ تَبْعِيضِهَا»، وَأَنَّ المَقْصُودَ مِنْ مَوْضُوعِ القَضِيَّةِ مَصْدُوقُهُ، وَمِنْ [ج/ ٢٤] مَحْمُولِهَا مَفْهُومُهُ، وَلِذَا[٢] كَانَ مِنْ حَقِّ السُّورِ أَنْ لَا يَدْخُلَ إِلَّا عَلَى مَا لَهُ أَفْرَادٌ يُقْصَدُ الحُكْمُ عَلَيْهَا تَعْمِيماً أَوْ تَبْعِيضاً، وَهُوَ المَوْضُوعُ الكُلِّيُّ لَا الجُزْئِيُّ؛ لِأَنَّهُ لَا أَفْرَادَ لَهُ، وَلَا المَحْمُولُ مُطْلَقاً؛ لِأَنَّ [أ/ ٣٨] المَقْصُودَ مِنْهُ مَفْهُومُهُ، لَا أَفْرَادُهُ، فَإِذَا دَخَلَ السُّورُ عَلَى المَوْضُوعِ الجُزْئِيِّ أَوْ عَلَى المَحْمُولِ؛ كُلِّيًّا كَانَ أَوْ جُزْئِيًّا، فَقَدِ انْحَرَفَ عَنْ مَوْضِعِهِ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ، وَتُسَمَّى القَضِيَّةُ حِينَئِذٍ: «مُنْحَرِفَةً»، وَقَدْ بَلَغُوا عَدَدَ صُورِ المُنْحَرِفَاتِ ....

قصارة

قوله في التَّنبيه الرَّابع: (إِلَّا عَلَى مَا لَهُ أَفْرَادٌ) أي: سواءٌ كانت خارجيَّةً، أو حقيقيَّةً، أو ذهنيَّةً.

قوله: (يُقْصَدُ الحُكْمُ عَلَيْهَا) إنَّما قال: «يقصد... إلخ»؛ إشارةً إلى أنَّ الموضوع لا يقصد منه الأفراد دائماً؛ إذ قد يقصد منه المفهوم فقط، كما في الطَّبيعيَّات.

قوله: (لِأَنَّ المَقْصُودَ مِنْهُ مَفْهُومُهُ) أي: الحكم بحقيقة المحمول على ما صدق عليه الموضوع، ولهذا قالوا: «المحمول لا يكون موجوداً عيناً، وإنَّما يكون كلِّيًّا»، وما ورد مِن نحو: «هذا زيدٌ» فمؤوَّلٌ بصاحب هذا الاسم.

قوله: (وَتُسَمَّى القَضِيَّةُ حِينَئِذٍ: «مُنْحَرِفَةً») مِن باب تسمية الكلِّ باسم البعض؛ لأنَّ المنحرف في الحقيقة إنَّما هو السُّور؛ قال شيخنا سيِّدي حمدون بنِ الحاج:

وَإِنْ أَتَتْ أَسْوَارُهَا مُنْحَرِفَه ... عَنْ حَقِّهَا، فَهَذِهِ مُنْحَرِفَه

وقال صاحب «القادريَّة»:

وَسَمِ مُنْحَرِفَةً إِذَا عَلَى ... جُزْئِيٍّ أَوْ ذِي الحَمْلِ سُورٌ دَخَلَا

---

(١) انظر: «شرح السعد على الشمسية» (ص: ٢٣٠).

(٢) في (أ): «وَإِذَا» بدلاً من «وَلِذَا».

إِلَى مِئَةٍ وَاثْنَتَي عَشْرَةَ قَضِيَّةٍ، انْظُرْهَا فِي «المُخْتَصَرِ».

وَضَابِطُ الكَاذِبِ بِسَبَبِ الانْحِرَافِ: أَنَّ كُلَّ قَضِيَّةٍ أَثْبَتَتْ لِلجُزْئِيِّ أَفْرَاداً؛ نَحْوُ: «كُلُّ زَيْدٍ عَالِمٌ»، أَوْ حَكَمَتْ بِاجْتِمَاعِ أَفْرَادٍ فِي فَرْدٍ وَاحِدٍ؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ كُلُّ عَالِمٍ»، فَهِيَ كَاذِبَةٌ، وَإِلَّا يَكُنْ فِيهَا أَحَدُ الأَمْرَيْنِ، فَهِيَ كَغَيْرِهَا فِي الصِّدْقِ وَالكَذِبِ.

قصَارة

قوله: (إِلَى مِئَةٍ وَاثْنَتَي عَشْرَةَ قَضِيَّةٍ) بيانُها: أنَّ السُّور إن دخل على المحمول: فإمَّا أن يكون كلِّيًّا؛ نحو: «زيد كل إنسان»، أو جزئيًّا نحو: «زيد كل عمرو».

والسُّورُ أيضاً: إمَّا كلِّيٌّ أو جزئيٌّ؛ كقولك في المثالين بدل «كل»: «بعض»؛ فهذه أربعةُ أحوالٍ في المحمول.

والموضوعُ مع كلِّ واحدٍ منها: إمَّا كلِّيٌّ أو جزئيٌّ، وكلٌّ: إمَّا مسوَّر بالسُّور الكلِّيِّ أوِ الجزئيِّ أو مهمل، فهذه ستَّة أقسام، وأمثلتها على النَّشر المرتَّب: «كلُّ إنسان كل زيد»، و: «كلُّ زيد كلُّ عمرو»، و: «بعض الإنسان كل زيد»، و: «بعض زيد كل عمرو»، و: «الإنسان كل زيد»، فإذا ضربت أحوال الموضوع السِّتَّة في أربعة أحوال المحمول؛ يخرج: أربعة وعشرون.

ثمَّ الطَّرفان في جميعها: إمَّا أن يقترنا بحرف السَّلب معاً، أو لا يقترنان، أو يقترن الموضوع فقط، أوِ المحمول فقط، فهذه أربع حالات، تضربها في الأربع والعشرين؛ بستَّة وتسعين؛ أربع وعشرون في حمل الكلِّيِّ على الكلِّيِّ، ومثله في حمل الجزئيِّ على الجزئيِّ، ومثليها في التَّخالف حمل الكلِّيِّ على الجزئيِّ، وحمل الجزئيِّ على الكلِّيِّ.

وقد يكون الانحراف بدخول السُّور على الموضوع الجزئيِّ فقط، ولا يدخل على المحمول أصلاً؛ نحو: «كل زيد إنسان»، وحينئذٍ فالسُّور: إمَّا كلِّيٌّ أو جزئيٌّ؛ نحو: «بعض زيد إنسان»، فهذه حالتان في الموضوع والمحمول مع كلٍّ منهما؛ إمَّا كلِّيٌّ أو جزئيٌّ؛ نحو: «كل زيد عمرو»، و: «بعض زيد عمرو»، فهذه أربع؛ مِن ضرب اثنين في اثنين، وكلٌّ منها: إمَّا أن تقترن الطَّرفان فيه بحرف السَّلب أو لا، أوِ الموضوع فقط، أوِ المحمول فقط؛ أربعةٌ في أربعةٍ، بست عشرة تُضَمُّ إلى السِّتَّة والتِّسعين، يجتمع مئة واثنتا عشرة قضيَّة.

قوله: (وَضَابِطُ الكَاذِبِ) قد أشار إلى هذا الضَّابط شيخنا سيِّدي حمدون بقوله:

تَكْذُبُ إِنْ تُثْبِتْ لِجُزْئِي شَيَاع ... وَعَكْسُ ذَا أَيْضاً يَكُونُ فِي ضَيَاع

وَقَصْدُنَا بِهَذِهِ التَّنْبِيهَاتِ تَشْوِيقُ الطَّالِبِ إِلَى الْمُطَوَّلَاتِ؛ نَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يُصْلِحَ قُلُوبَنَا وَأَحْوَالَنَا بِمَنِّهِ؛ آمِينَ.

قَوْلُهُ:

(٥٧) وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ فِيهَا قَدْ حُكِمْ   فَإِنَّهَا: «شَرْطِيَّةٌ»، وَتَنْقَسِمْ

(٥٨) أَيْضاً: إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَهْ،   وَمِثْلِهَا شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَهْ

(٥٩) جُزْآهُمَا: مُقَدَّمٌ، وَتَالِي   ....

لَمَّا تَكَلَّمَ عَلَى مَا قَصَدَهُ مِنَ الحَمْلِيَّاتِ، ذَكَرَ هُنَا مُقَابِلَهَا، وَهُوَ الشَّرْطِيَّةُ، وَتَقَدَّمَ أَنَّهَا: «هِيَ: القَضِيَّةُ الَّتِي تَرَكَّبَتْ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ فِي الأَصْلِ، وَرَبَطَ بَيْنَهُمَا حَرْفُ الشَّرْطِ أَوِ العِنَادِ»، وَعَنْ هَذَا الرَّبْطِ[1] الشَّامِلِ لِلأَمْرَيْنِ عَبَّرَ هُنَا بِـ: «التَّعْلِيقِ»؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ قَسَّمَهَا:

- إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ، وَهِيَ: «الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِتَعْلِيقِ حُصُولِ مَضْمُونِ قَضِيَّةٍ عَلَى حُصُولِ مَضْمُونِ أُخْرَى، أَوْ بِنَفْيِ ذَلِكَ»؛ نَحْوُ: «إِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ وُجِدَ النَّهَارُ»، أَوْ: «لَيْسَ إِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ وُجِدَ اللَّيْلُ».

قصارة

وصاحب «القادريَّة» بقوله:

وَحَيْثُ أَفْرَادُ لِجُزْئِي بَدَتْ   أَوْ جُمِعَتْ فِي الفَرْدِ فِيهَا كَذَبَتْ

قول النَّاظم: (وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ فِيهَا قَدْ حُكِمْ... إلخ) «عَلَى» في كلامه بمعنى: «الباء»؛ على حدِّ قولهم: «ركبتُ الفرسَ على اسم الله تعالى»؛ أي: باسم الله تعالى.

قوله: (وَتَقَدَّمَ أَنَّهَا: هِيَ: القَضِيَّةُ الَّتِي تَرَكَّبَتْ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ) بهذا أيضاً عرَّفها سيِّدي عبد السَّلام القادريُّ، فقال:

فَإِنْ عَلَى قَضِيَّتَيْنِ اشْتَمَلَتْ   فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ قَدْ رُسِمَتْ

وزاد الشَّارح هنا قوله: «في الأصل»؛ إشارةً إلى أنَّ تسميتها قضيَّتين إنَّما هو باعتبار ما قبل ربطهما بأداة الشَّرط والعِناد، أمَّا بعد ربطهما فليستا قضيَّتين؛ لأنَّ ما عرض لهما مِنَ الرَّبط أخرجهما عنِ احتمال الصِّدق والكذب، وصيَّر نسبتهما ناقصةً، ومجموعهما قضيَّة.

---

(١) في (أ): «الشَّرْطِ» بدلاً من «الرَّبْطِ».

- وَإِلَى شَرْطِيَّةٍ مُنْفَصِلَةٍ، وَهِيَ: «الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِثُبُوتِ العِنَادِ بَيْنَ مَضْمُونَي قَضِيَّتَيْنِ، أَوْ سَلْبِ ذَلِكَ»؛ نَحْوُ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ العَدَدُ زَوْجاً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فَرْداً»، أَوْ: «لَيْسَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا إِنْسَاناً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ حَيَوَاناً».

غَيْرَ أَنَّ إِطْلَاقَ التَّعْلِيقِ عَلَى هَذَا الرَّبْطِ مَجَازٌ؛ تَشْبِيهاً لَهُ بِرَبْطِ المُتَّصِلَةِ، فَفِيهِ اسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ؛ بِقَرِينَةِ مَا بَعْدَهُ، وَهُوَ جَائِزٌ عَلَى الصَّحِيحِ.

كَمَا أَنَّ تَسْمِيَةَ المُنْفَصِلَةِ: «شَرْطِيَّةً» مَجَازٌ أَيْضاً؛ لِشِبْهِهَا بِالمُتَّصِلَةِ فِيمَا تَرَكَّبَتْ مِنْهُ.

ثُمَّ الأَوَّلُ مِنَ الطَّرَفَيْنِ فِي كُلٍّ مِنْهُمَا يُسَمَّى: «مُقَدَّماً»؛ لِأَنَّهُ هُوَ الطَّالِبُ المَتْبُوعُ، وَثَانِيهِمَا يُسَمَّى: «تَالِياً»؛ لِأَنَّهُ المَطْلُوبُ التَّابِعُ.

ثُمَّ هَذَا فِي القَضِيَّةِ المُنْفَصِلَةِ جَارٍ عَلَى حَسَبِ تَرْتِيبِ اللَّفْظِ فَقَطْ، وَفِي المُتَّصِلَةِ[١] عَلَى حَسَبِ تَرْتِيبِ المَعْنَى، وَإِنْ قُدِّمَ التَّالِي لَفْظاً؛ نَحْوُ: «النَّهَارُ مَوْجُودٌ إِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ»، وَلَا يُخْرِجُهُ تَقَدُّمُهُ[٢] عَنْ كَوْنِهِ تَالِياً.

وَأَمَّا تَقْدِيرُ[٣] الجَوَابِ بَعْدَ الشَّرْطِ عِنْدَ النُّحَاةِ، فَلِمُرَاعَاةِ تِلْكَ الصِّنَاعَةِ فَقَطْ؛ لِأَنَّ الأَدَاةَ

قصَارة

قوله: (وَهُوَ جَائِزٌ عَلَى الصَّحِيحِ) ويدلُّ له حمل مالك والشَّافعيِّ رضي الله تعالى عنهما قوله تعالى: ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [النساء: ٤٣] على المسِّ باليد والوطء، وفي «السبكي»: مسألة المشترك يصحُّ إطلاقه على معنييه معاً مجازاً، ثمَّ قال بعد ذلك: وفي الحقيقة والمجاز الخلاف خلافاً للقاضي؛ أي: قطعه بعدم صحَّة ذلك.

قوله: (كَمَا أَنَّ تَسْمِيَةَ المُنْفَصِلَةِ: «شَرْطِيَّةً» مَجَازٌ أَيْضاً) وجه التَّجوُّز: أنَّ المنفصلة لمَّا كانت مشتملةً على العِناد بين طرفيها، وهو خلاف الشَّرط الَّذي هو تعليق شيءٍ على شيءٍ، سمِّيت: «شرطيَّةً»؛ مِن باب تسمية الشَّيء باسم ضدِّه، فهو مجازٌ لغويٌّ؛ علاقتُهُ: المشابهة في مطلق الرَّبط؛ لأنَّ الشَّرطيَّة فيها ربط شيءٍ بشيءٍ في الحصول، وهذه فيها ربط شيءٍ بشيءٍ في الانتفاء، فظهر: أنَّ قول الشَّارح مجازٌ؛ يعني: في اللُّغة، وإلَّا فهي حقيقةٌ اصطلاحيَّةٌ.

---

(١) في (أ): زيادة «جَارٍ».

(٢) في (أ): «تَقْدِيمُهُ» بدلاً من «تَقَدُّمُهُ».

(٣) في الطبعة الفاسية: «تَقْدِيمُ» بدلاً من «تَقْدِيرُ».

لَهَا الصَّدْرُ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ عِنْدَ المَنْطِقِيِّ؛ لِأَنَّ مَلْحُوظَهُ المَعْنَى فَقَطْ، وَتَعْمِيمُ التَّسْمِيَةِ فِي طَرَفَيِ المُتَّصِلَةِ وَالمُنْفَصِلَةِ، كَمَا فَعَلَ النَّاظِمُ طَرِيقَةٌ لِبَعْضِهِمْ، وَبَعْضُهُمْ قَصَرَهَا عَلَى طَرَفَيِ المُتَّصِلَةِ قَالَ: لِأَنَّ طَرَفَيِ المُنْفَصِلَةِ لَا تَرْتِيبَ بَيْنَهُمَا فِي المَعْنَى، وَإِنَّمَا هُوَ اخْتِيَارُ المُتَكَلِّمِ يُقَدِّمُ أَيُّهُمَا شَاءَ، وَالمَعْنَى وَاحِدٌ، وَهَذَا صَنِيعُ «المُخْتَصَرِ» [ب/ ٣٥].

ثُمَّ بَيَّنَ المُتَّصِلَةَ فَقَالَ:

(٥٩) **أَمَّا بَيَانُ ذَاتِ الاتِّصَالِ:** . . . .

(٦٠) «**مَا أَوْجَبَتْ تَلَازُمَ الجُزْأَيْنِ**» . . . .

يَعْنِي: أَنَّ الشَّرْطِيَّةَ المُتَّصِلَةَ هِيَ: «الَّتِي أَوْجَبَتْ - أَيْ: أَثْبَتَتْ - التَّلَازُمَ بَيْنَ طَرَفَيْهَا»، وَهَذَا التَّعْرِيفُ غَيْرُ جَامِعٍ؛ لِعَدَمِ شُمُولِهِ لِلاتِّفَاقِيَّةِ وَالسَّالِبَةِ(١).

وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: «المُتَّصِلَةُ هِيَ: الَّتِي حَكَمَتْ بِالصُّحْبَةِ، أَوْ سَلْبِهَا بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ»؛ نَحْوُ: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً كَانَ حَيَوَاناً»، وَ: «لَيْسَ هُوَ - أَيِ: الشَّيْءُ - كُلَّمَا كَانَ حَيَوَاناً كَانَ إِنْسَاناً».

قصَارة

قوله: (وَلَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ عِنْدَ المَنْطِقِيِّ... إلخ) **أشار بهذا لردِّ قول ابن مرزوق**: التَّحقيقُ أنَّ المقدَّم لا يزال مقدَّماً في اللَّفظ؛ لأنَّ جواب الشَّرط أبداً متأخِّرٌ، ولو تقدَّم شيءٌ فهو دليلُ الجزاء لا عينه.

ووجه الرَّدِّ: أنَّ ملحوظ المناطقة المعنى فقط، وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى تقدير الجواب، مع تقدُّم ما يصلح له بحسب المعنى، وهذا هو الحقُّ خلافاً للقطب وابن مرزوق، ولعلَّ السَّعد بالقطب عرَّض في قوله: «وأمَّا القول» بحذف الجزاء في هذا المقام، فهو للنُّحاة فقط.

قوله: (طَرِيقَةٌ لِبَعْضِهِمْ) **المرادُ به**: القطب، وعلى هذه الطَّريقة درج صاحب «القادريَّة»، فقال:

أُوْلَاهُمَا مُقَدَّمٌ، وَأَمَّا أُخْرَاهُمَا فَتَالِيًا تَسَمَّى

قوله: (وَهَذَا صَنِيعُ «المُخْتَصَرِ») **هذا هو الظَّاهر المستفادُ مِن صنيع صاحب «الخريدة» أيضاً.**

قول النَّاظم: (أَمَّا بَيَانُ ذَاتِ الاتِّصَالِ:... إلخ: **قوله**: (غَيْرُ جَامِعٍ؛ لِعَدَمِ شُمُولِهِ لِلاتِّفَاقِيَّةِ وَالسَّالِبَةِ) **قد يقال**: لمَّا كان السَّلبُ فرع الإيجاب وطارئاً عليه، اقتصر على تعريف الموجبة؛ لأنَّها الأصل، فالسَّالبة داخلةٌ تبعاً لأصلها.

---

(١) في الطبعة الفاسية: «وَلِلسَّالِبَةِ» بدلاً من «وَالسَّالِبَةِ».

وَسُمِّيَتْ: «مُتَّصِلَةً»؛ لِاتِّصَالِ صِدْقِ أَحَدِ طَرَفَيْهَا بِصِدْقِ الآخَرِ فِي الإِيْجَابِ وَالسَّلْبِ[١].

ثُمَّ هِيَ تَنْقَسِمُ:

- إِلَى لُزُومِيَّةٍ، وَهِيَ: «الَّتِي تَكُونُ الصُّحْبَةُ بَيْنَ طَرَفَيْهَا لِمُوجِبٍ»؛ بِأَنْ يَكُونَ الأَوَّلُ مِنْهُمَا سَبَباً لِلثَّانِي [أ/ ٣٩]، أَوْ عَكْسَهُ عَقْلاً أَوْ عَادَةً أَوْ شَرْعاً، أَوْ يَشْتَرِكُ الطَّرَفَانِ فِي سَبَبٍ، أَوْ يَكُونَا مُتَضَايِفَيْنِ:

فَالعَقْلِيُّ؛ نَحْوُ: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً، كَانَ حَيَوَاناً».

وَالعَادِيُّ؛ نَحْوُ: «كُلَّمَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ وُجِدَ الضَّوْءُ».

وَالشَّرْعِيُّ؛ نَحْوُ: «كُلَّمَا مَالَتِ الشَّمْسُ وَجَبَتْ صَلَاةُ الظُّهْرِ»، وَيَكُونُ الأَوَّلُ مُسَبَّباً عَنِ الثَّانِي فِي عَكْسِ هَذِهِ الأَمْثِلَةِ.

قصَارة

قوله: (ثُمَّ هِيَ تَنْقَسِمُ: إِلَى لُزُومِيَّةٍ) قد ترك النَّاظم التَّعرُّض لهذا التَّقسيم، وتعرَّض له صاحب «القادريَّة»، وكذا شيخنا سيِّدي حمدون، ونصُّه:

وَانْسُبْ إِلَى اللُّزُومِ حَيْثُ تُوجَبُ ... أَوْ لَا، فَذِي لِلِاتِّفَاقِ تُنْسَبُ

قوله: (لِمُوجِبٍ) أي: لسببٍ اقتضاها؛ بحيث يتعذَّر انفكاك المستصحب عن صاحبه.

قوله: (فَالعَقْلِيُّ؛ نَحْوُ: كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً... إلخ) بيانه: أنَّ الحيوان جزءٌ مِن حقيقة الإنسان، والكلُّ يستحيل أن ينفكَّ عن جزئه.

ونظيرُ هذا المثال قولك: «كلَّما كانتِ الشَّمس طالعةً، كان النَّهار موجوداً»، فالتَّلازمُ بينهما عقليٌّ كما في «المغني»؛ لأنَّ للشَّمس دخلاً في مسمَّى النَّهار؛ لأنَّ النَّهار ـ كما قال السَّنوسيُّ في «كبراه» ـ: «عبارةٌ عن ظهور الشَّمس فوق الأفق»، فلها دخلٌ في مسمَّى النَّهار.

وقيل: التَّلازمُ بينهما عاديٌّ، وعليه درج في «المختصر»؛ بناءً على أنَّ مطلق الضَّوء كافٍ في مسمَّى النَّهار؛ لأنَّ النَّهار هو الزَّمان الَّذي ينتشر فيه ذلك الضَّوء الخاصُّ، ويمكن أن يخلق الله تعالى ذلك الزَّمان بضوئه المخصوص مِن غير طلوع شمسٍ، وأن تطلع الشَّمس فوق الآفاق على هيئة النُّجوم بلا نهارٍ، وأمَّا مِن جهة الشَّرع، فلا تلازم بينهما، كما قال الزَّرقانيُّ؛ لأنَّ النَّهار في الشَّرع مِن طلوع الفجر.

---

(١) «وَالسَّلْبِ» ساقطة من الطبعة الفاسية، ومن (أ).

وَالمُشْتَرِكَانِ فِي سَبَبٍ؛ نَحْوُ: «كُلَّمَا كَانَ الضَّوْءُ مَوْجُوداً، فَالكَوَاكِبُ خَفِيَّةٌ».

وَالمُتَضَايِفَانِ؛ نَحْوُ: «كُلَّمَا كَانَ زَيْدٌ أَباً لِعَمْرٍو، فَعَمْرٌو ابْنٌ لَهُ».

- **وَإِلَى اتِّفَاقِيَّةٍ**، وَهِيَ: «الَّتِي تَكُونُ الصُّحْبَةُ بَيْنَ طَرَفَيْهَا لِغَيْرِ مُوجِبٍ»؛ بِأَنِ اتَّفَقَ فَقَطْ صِدْقُهُمَا فِي الوُجُودِ؛ نَحْوُ: «كُلَّمَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَالإِنْسَانُ حَيَوَانٌ»، فَإِنَّ أَحَداً مِنَ الطَّرَفَيْنِ لَا يَقْتَضِي الآخَرَ، لَا عَقْلاً وَلَا شَرْعاً وَلَا عَادَةً.

وَقَدْ تُفَسَّرُ «الاتِّفَاقِيَّةُ» بِأَعَمَّ مِمَّا مَرَّ، وَهِيَ: «أَنْ يَكُونَ تَالِيهَا صَادِقاً، وَلَا يُنَافِي فِي صِدْقِهِ صِدْقَ المُقَدَّمِ»، وَفَائِدَتُهَا: رَفْعُ مَا يُتَوَهَّمُ مِنَ التَّنَافُرِ بَيْنَ أَمْرَيْنِ؛ نَحْوُ: «**لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ**»[1]، قَدْ تُتَوَهَّمُ مُنَافَاةُ عَدَمِ الخَوْفِ لِعَدَمِ المَعْصِيَةِ، وَأَنَّ مَنْ لَمْ يَخَفْ

قصارة

ولأجل ما في هذا المثال مِنَ الخلاف عدل عنه الشَّارح.

قوله: (لِغَيْرِ مُوجِبٍ) أي: بأن لا يقتضي صدق أحدهما الآخر بوجهٍ.

قوله: (كُلَّمَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ. . . إلخ) أي: فإنَّ طلوع الشَّمس لا إشعارَ له بحيوانيَّة الإنسان، ولا يقتضيها لا عقلاً، ولا شرعاً، ولا عادةً.

ونظيرُ المثال: «إن كانتِ السَّماء فوق الأرض، فالعسل حلو».

قوله: (بِأَعَمَّ) إنَّما كانت أعمَّ؛ لأنَّه اعتبر في الأولى صدق المقدَّم، ولم يعتبر في هذه، بلِ اللُّزوم بين التَّالي وبينه؛ سواءٌ فُرِض صدقه أم لا؛ كما في قولك: «إن كانتِ السَّماء فوق الأرض، فالنَّبيذُ مسكر».

ثمَّ إن إجراء هذه الأسامي - أعني: المتَّصلةُ اللُّزوميَّة والاتِّفاقيَّة - على السَّوالب ليس بحسب مفهوم اللُّغة، بل بحسب الاصطلاح، فهي مجازاتٌ لغويَّةٌ؛ علاقتها: المشابهة فيما منه التَّركيب وحقائق اصطلاحيَّة.

قوله: (نَحْوُ: «لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ») جعله السَّنوسيّ تبعاً للعقبانيِّ حديثاً، ومثله في «المطوَّل».

وقيل: هو أثرٌ عن عُمر بن الخطَّاب رضي الله تعالى عنه.

وذكر بهاء الدِّين السُّبكيُّ في «شرح التلخيص»، وكذا العراقيُّ ووالده ابن زرعة والسُّيوطيُّ: أنَّه لا يوجد في شيءٍ مِن كتب الحديث حديثاً، ولا أثراً مع الفحص عنه.

(١) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ١٧٥): «أنه من كلام النحاة، ولا أصل له في الحديث النبوي».

يَعْصِي، فَرَفَعَ ذَلِكَ التَّوَهُّمَ، وَمِثْلُهُ: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾ [لقمان: ٢٧] الآيَةَ، ﴿لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي﴾ [الكهف: ١٠٩] الآيَةَ، ﴿قُل لَّوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وَمِثْلُ ذَلِكَ: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣]، وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الكَلَامِ كَثِيرٌ.

وَأَمَّا: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ﴾ [الأنفال: ٢٣]، فَقَالَ السَّعْدُ: إِنَّهُ مِنْ قَبِيلِ اللُّزُومِيَّةِ وَارِدٌ عَلَى قَاعِدَةِ اللُّغَةِ.

قصَارة

نعم؛ في «الحلية» عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال في سالم مولى أبي حذيفة: «أنَّ سالماً شديد الحبِّ لله، لو كان لا يخافُ اللهَ ما عصاه»، وفي إسنادِهِ: ابن لهيعة، وهو ضعيفٌ.

قوله: (وَمِثْلُهُ: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾... إلخ) أي: فإنَّه ربَّما يُتوهَّمُ التَّنافر بين كون الأشجار أقلاماً، وعدم نفاد كلمات الله تعالى، فرفع هذا التَّوهُّم وصار المعنى: أنَّ كلمات الله تعالى لا نفاد لها، مع كون الأشجار أقلاماً، فكيف مع عدم ذلك؟!

قوله: (وَمِثْلُ ذَلِكَ: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ﴾) يعني: أنَّ التَّولِّي لازمٌ على تقدير الإسماع، فكيف على تقدير عدم الإسماع؟! فهو دائمُ الوجود.

وهذا إن فسِّر «التَّولِّي» بـ: «عدم الانتفاع» كما في «الكشَّاف»، وأمَّا لو فسِّر بـ: «الإعراض» كما في السَّعد، فهي واردةٌ على الاستعمال المشهور؛ أي: مِن قبيل استعمال «لو» الامتناعيَّة؛ نحو: «لو جئتني لأكرمتك».

قوله: (فَقَالَ السَّعْدُ: إِنَّهُ مِنْ قَبِيلِ اللُّزُومِيَّةِ وَارِدٌ عَلَى قَاعِدَةِ اللُّغَةِ) ذكر ذلك في «المطوَّل» بعد أن زيَّف قول مَن قال: إنَّ الآية على صورة قياسٍ اقترانيٍّ، والحدُّ الوسط هو: «لأسمعهم»، فإذا حذف عند الإنتاج، قيل: «ولو علم الله فيهم خيراً لتولَّوا»، وهذا محالٌ؛ لأنَّه على تقدير علم الخير فيهم لا يحصل منهم التَّولِّي، بلِ الإذعان والقَبول، وإنَّما جاء البطلان مِن فقد كلِّيَّة الكبرى في الشَّكل الأوَّل؛ لأنَّها هنا مهملةٌ؛ كقولك: «الإنسان حيوان، والحيوان فرس» فالنَّتيجة باطلةٌ.

وكيف يقال: إنَّ الله تعالى أتى بقياسٍ ليس فيه شرط الإنتاج؛ لأنَّه إن لم يعلمه فهو جهلٌ، وإن علمه وأتى به على خلاف ذلك فهو سفهٌ، فالحقُّ: أنَّها واردةٌ على قاعدة اللُّغة؛ يعني: أنَّ سبب

. . . .

قصَارة

عدم الإسماع عدم العِلم بالخير فيهم، ثمَّ ابتدأ قوله: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا﴾ [الأنفال: ٢٣] كلاماً آخر على طريقة: «لو لم يخف الله، لم يعصه».

وأجاب في «المغني» عن هذه الشُّبهة: بأنَّ التَّقدير في الآية: «ولو عَلِم الله تعالى فيهم خيراً وقتاً مَّا لأسمعهم، ولو أسمعهم لتولَّوا بعد ذلك»، فيكون قياساً فيه شرط الإنتاج؛ أي: ولو علم الله فيهم خيراً وقتاً مَّا لتولَّوا بعد ذلك، ولا استحالة فيها حينئذٍ.

واعترض السَّيِّد قوله: «على قاعدة اللُّغة»: بأنَّه يُفهمُ مِن ظاهره: أنَّ المعنى الثَّاني إنَّما هو بحسب الأوضاع الاصطلاحيَّة لأرباب المعقول، وفيه بعدٌ جدًّا، بلِ الحقُّ: أنَّه مِنَ المعاني المعتبرة عند أهل اللُّغة الواردة في استعمالاتهم؛ إلَّا أنَّه أقلُّ استعمالاً مِنَ الأوَّل كالثَّالث الآتي، وقد أشار إلى الأقسام الثَّلاثة أبو حفص الفاسيُّ، ونظمها بقوله:

وَاسْتَعْمَلُوا «لَوْ» فِي انْتِفَاءِ التَّالِي ... لِنَفْيِ شَرْطٍ غَالِبَ الأَحْوَالِ
وَفِي دَلَالَةِ انْتِفَائِهِ عَلَى ... نَفْيِ مُقَدَّمٍ بِبُرْهَانٍ جَلَا
وَرَبْطُهُ بِأَبْعَدِ النَّقِيضَيْنِ ... لِيُعْلَمُ اسْتِمْرَارُهُ بِلَا مَيْنِ
وَكُلُّهَا فِي مُحْكَمِ الكِتَابِ ... فَاحْفَظْ لِكَيْ تُهْدَى إِلَى الصَّوَابِ

مثالُ الاستعمال الأوَّل: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦]، ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَأٓمَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ﴾ [يونس: ٩٩]، ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ﴾ [الأنفال: ٢٣]، ولغلبته اقتصر الجمهور في تفسيرها عليه، فقالوا: حرف امتناع لامتناع؛ يعنون: لامتناع الثَّاني لامتناع الأوَّل.

ومثالُ الاستعمال الثَّاني، وهو المسمَّى عند علماء البيان بالطَّريقة البُرهانيَّة، وهو: «أن تفيد أنَّ العِلم بانتفاء الثَّاني عِلَّةٌ للعلم بانتفاء الأوَّل»؛ نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، ﴿لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً مَّا وَرَدُوهَا﴾ [الأنبياء: ٩٩]، ﴿لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ﴾ [سبأ: ١٤]، ﴿لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١]، وهذا الوجه أقلُّ استعمالاً مِن الوجه الأوَّل.

ومثالُ الاستعمال الثَّالث ـ وهو: أن تفيد استمرار وجود مضمون الجزاء على تقدير، وجود مضمون الشَّرط، وعلى تقدير عدمه بالأَوْلى، وذلك إذا ربط ذلك الجزاء بأبعد النَّقيضين، فيكون

قَوْلُهُ:

(٦٠) . . . . وَذَاتُ الِانْفِصَالِ دُونَ مَيْنِ:

(٦١) «مَا أَوْجَبَتْ تَنَافُراً بَيْنَهُمَا» . . . .

يَعْنِي: أَنَّ الْمُنْفَصِلَةَ هِيَ: «الَّتِي أَوْجَبَتْ تَنَافُراً بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ»، وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ: «مُنْفَصِلَةً»، وَهُوَ أَيْضاً غَيْرُ جَامِعٍ؛ لِعَدَمِ شُمُولِ السَّالِبَةِ.

ثُمَّ الْمُنْفَصِلَةُ قِسْمَانِ:

(١) ـ عِنَادِيَّةٌ، وَهِيَ: «الَّتِي يَكُونُ التَّنَافُرُ بَيْنَ طَرَفَيْهَا لِمُوجِبٍ مِنْ تَنَاقُضٍ، أَوْ تَضَادٍّ»؛ نَحْوُ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ العَدَدُ: زَوْجاً أَوْ فَرْداً» [ج/ ٢٥]، وَ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ: شَجَراً أَوْ حَجَراً».

قصارة

وجوده مع النَّقيض المناسب أحرى ـ؛ نحو: «نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه»، وقوله عليه الصَّلاة والسَّلام في درة ـ بالمهملة ـ بنت أمِّ سلمة ـ أي: هند ـ لمَّا بلغه تحدُّث النِّساء أنَّه يُريد أن ينكحها: «أَنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حَجْرِي مَا حَلَّتْ لِي، إِنَّهَا لَابْنَةُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعِ»[١]، رتَّب عدم حلِّها على عدم كونها ربيبة، فيترتَّب عليه بالأَوْلى.

قول النَّاظم: (وَذَاتُ الِانْفِصَالِ... إلخ): قوله: (وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ: «مُنْفَصِلَةً») يعني: لِمَا بين طرفيها مِنَ التَّنافر؛ أيِ: الانفصال.

وقيل: سمِّيت منفصلةً؛ لاشتمالها على أداة الانفصال، وهي «إمَّا».

قوله: (وَهُوَ أَيْضاً غَيْرُ جَامِعٍ؛ لِعَدَمِ شُمُولِ السَّالِبَةِ) يعني: أنَّ تعريف النَّاظم خاصٌّ بالموجبة؛ نحو: «إمَّا أن يكون العدد زوجاً، وإمَّا أن يكون فرداً».

ويُجاب عنِ النَّاظم: بأنَّه إنَّما اقتصر على الإيجاب؛ لأنَّه الأصل، والسَّلبُ طارئٌ عليه.

قوله: (قِسْمَانِ: عِنَادِيَّةٌ) سمِّيت: «عناديَّةً»؛ لتعانُد طرفيها بالنَّظر إلى أنفسهما.

وترك النَّاظم هذا التَّقسيم ولم يتعرَّض له، وقد تعرَّض له شيخنا سيِّدي حمدون في «خريدته»، فقال:

وَانْسُبْ إِلَى العِنَادِ حَيْثُ يُوجَبُ ... أَوْ لَا، فَلِاتِّفَاقِ أَيْضاً تُنْسَبُ

قوله: (نَحْوُ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ العَدَدُ... إلخ) هذا المثال غير مطابقٍ لِمَا التَّمثيل له؛ لأنَّه تركَّب

(١) أخرجه البخاري (٥٣٧٢) من حديث أم حبيبة رضي الله تعالى عنها.

(٢) ـ وَاتِّفَاقِيَّةٌ، وَهِيَ: «الَّتِي يَكُونُ التَّنَافُرُ بَيْنَ طَرَفَيْهَا لِغَيْرِ مُوجِبٍ»؛ بِأَنْ لَا يُنَافِي أَحَدُهُمَا الآخَرَ، لَكِنِ اتَّفَقَ أَنْ صَدَقَ أَحَدُهُمَا وَكَذَبَ الآخَرُ، وَلَيْسَ صِدْقُ صَادِقِهِمَا هُوَ الَّذِي أَوْجَبَ كَذِبَ الآخَرِ، وَلَا العَكْسُ؛ نَحْوُ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الإِنْسَانُ حَيَوَاناً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الحِمَارُ جَمَاداً»، فَإِنَّهُ لَا تَنَافِي بَيْنَهُمَا، لَكِنِ اتَّفَقَ أَنْ صَدَقَ الأَوَّلُ وَكَذَبَ الثَّانِي.

ثُمَّ تَنْقَسِمُ المُنْفَصِلَةُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: حَقِيقِيَّةٍ، وَمَانِعَةِ جَمْعٍ، وَمَانِعَةِ خُلُوٍّ.

وَأَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ:

(٦١) .... أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ فَلْتُعْلَمَا:

(٦٢) مَانِعُ جَمْعٍ، أَوْ خُلُوٍّ، أَوْ هُمَا وَهْوَ الحَقِيقِيُّ الأَخَصُّ فَاعْلَمَا

فَالحَقِيقِيَّةُ هِيَ: «الَّتِي لَا يَجْتَمِعُ طَرَفَاهَا عَلَى الصِّدْقِ، وَلَا عَلَى الكَذِبِ»، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ صِدْقِ أَحَدِهِمَا وَكَذِبِ الآخَرِ، وَلَا تَتَرَكَّبُ مُوجَبَتُهَا العِنَادِيَّةُ الصَّادِقَةُ إِلَّا مِنَ الشَّيْءِ وَنَقِيضِهِ أَوْ مُسَاوِي نَقِيضِهِ:

قصَارة

مِنَ الشّيء والمساوي لنقيضه، والمطابق أن يقول: «إمّا أن يكون الموجود قديماً، وإمّا أنّ لا يكون قديماً».

ويمكن الجواب عنِ الشّارح: بأنّه قصد بالمثالين التّنبيه على أنّ المقصود ما هو أعمّ ممّا ذكر، فليس تركيبها خاصًّا بالتّناقض والتّضادّ.

قول النّاظم: (أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ... إلخ): قوله: (فَالحَقِيقِيَّةُ هِيَ: «الَّتِي لَا يَجْتَمِعُ طَرَفَاهَا عَلَى الصِّدْقِ، وَلَا عَلَى الكَذِبِ») وقد أشار لهذا المعنى شيخنا سيِّدي حمدون في «الخريدة»، فقال:

ثُمَّ الحَقِيقِيَّةُ مَا قَدْ مَنَعَا فِيهَا اجْتِمَاعُ الصِّدْقِ وَالمَيْنَ مَعا

قوله: (وَلَا تَتَرَكَّبُ مُوجَبَتُهَا العِنَادِيَّةُ) أشار بهذا: إلى أنّ التّعاريف الّتي ذكروا للمنفصلات الثّلاث إنّما هي لموجبتها، وأمّا سالبة كلٍّ منها، فهي الّتي حكم فيها بسلب معنى موجبتها.

قوله: (إِلَّا مِنَ الشَّيْءِ وَنَقِيضِهِ... إلخ) يعني: لأنّه بذلك يقتسم طرفاها الصّدق والكذب؛ لأنّ النّقيضين لا يجتمعان على صدقٍ ولا كذبٍ، وكذا ما يساويهما، وهو واضحٌ، وإلى كون الحقيقيّة تتركّب ممّا ذكر، أشار صاحب «القادريّة» بقوله:

وَمِنْ نَقِيضَيْنِ وَمِمَّا قَدْ بَدَا مُسَاوِياً لِذَيْنِ رُكِّبَ أَبَدا

ـ فَالنَّقِيضَانِ؛ نَحْوُ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ المَوْجُودُ قَدِيماً، وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ قَدِيماً».

ـ وَالمُسَاوِي لِلنَّقِيضِ؛ نَحْوُ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ المَوْجُودُ قَدِيماً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ حَادِثاً»، فَنَقِيضُ «قَدِيم»: «لَا قَدِيمَ» وَهُوَ مُسَاوٍ لِـ «حَادِثٍ»، وَنَقِيضُ «حَادِثٍ»: «لَا حَادِثَ»، وَهُوَ مُسَاوٍ لِـ «قَدِيم» عِنْدَ حَمْلِهِمَا عَلَى المَوْجُودِ، كَمَا فِي المِثَالِ، وَإِلَّا فَالسَّلْبُ أَعَمُّ لِصِدْقِهِ بِمَا لَمْ يُوجَدْ، وَلِكَوْنِ التَّنَافُرِ فِيهِمَا فِي جِهَتَيِ الصِّدْقِ وَالكَذِبِ[1] سُمِّيَتْ: «حَقِيقِيَّةً».

وَلِمَانِعَةِ الجَمْعِ تَفْسِيرَانِ[2]:

ـ **أَحَدُهُمَا أَخَصُّ**، وَهِيَ: «الَّتِي تَمْنَعُ الجَمْعَ فَقَطْ»؛ بِأَنْ لَا يَجْتَمِعُ طَرَفَاهَا عَلَى الصِّدْقِ، وَيَجْتَمِعَانِ عَلَى الكَذِبِ، وَهَذِهِ لَا تَتَرَكَّبُ مُوجَبَتُهَا العِنَادِيَّةُ الصَّادِقَةُ إِلَّا [أ/ ٤٠] مِنَ الشَّيْءِ وَمَا هُوَ أَخَصُّ مِنْ نَقِيضِهِ؛ نَحْوُ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الثَّوْبُ أَبْيَضَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ

قصارة

بعد قوله:

وَإِنْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا تَنَافُرْ ... فَهِيَ بِمُنْفَصِلَةٍ تُفَسَّرْ

فَإِنْ يَكُنْ ذَلِكَ صِدْقاً وَكَذِبْ ... فَبِالحَقِيقِيَّةِ سَمِّهَا تَصِبْ

قوله: (وَلِكَوْنِ التَّنَافُرِ... إلخ) معناه: أنَّها سمِّيت حقيقيَّةً؛ لكون التَّنافر بين طرفيها حقيقيٌّ؛ لوجوده في الصِّدق والكذب، بخلاف التَّنافر في الباقيتين، فهو نسبيٌّ إضافيٌّ، لا حقيقيٌّ؛ بمعنى: أنَّه بالنَّظر إلى إحدى الجهتين فقط، وأمَّا بالنَّظر إلى الأخرى فلا تنافر، فكان التَّنافر فيها أشدَّ مِنَ التَّنافر في الباقيتين.

قوله: (بِأَنْ لَا يَجْتَمِعُ طَرَفَاهَا عَلَى الصِّدْقِ) قد أشار إلى حقيقتها مع الَّتي بعدها شيخنا في «خريدته»، فقال:

مَانِعَةُ الجَمْعِ لِصِدْقٍ مَنَعَتْ ... مَانِعَةُ الخُلُوِّ مَيْناً رَفَعَتْ

وسمِّيت «مانعةَ جمعٍ»؛ لأنَّ الحكم فيها يمنع جمع طرفيها في الوجود.

قوله: (وَيَجْتَمِعَانِ عَلَى الكَذِبِ) أي: بأن يرتفعا معاً.

قوله: (وَهَذِهِ لَا تَتَرَكَّبُ مُوجَبَتُهَا العِنَادِيَّةُ الصَّادِقَةُ إِلَّا مِنَ الشَّيْءِ وَمَا هُوَ أَخَصُّ... إلخ) قال صاحب «القادريَّة»:

---

(١) في (أ): زيادة «مَعاً».

(٢) العبارة في الطبعة الفاسية: «وَمَانِعَةُ الجَمْعِ لَهَا تَفْسِيرَانِ».

أَسْوَدَ» [ب/ ٣٦]، فَنَقِيضُ «أَبْيَضَ»: «لَا أَبْيَضَ»، وَأَسْوَدُ أَخَصُّ مِنْهُ؛ كَمَا أَنَّ أَبْيَضَ أَخَصُّ مِنْ نَقِيضِ أَسْوَدَ، وَهُوَ لَا أَسْوَدَ، فَلَوْ صَدَقَا مَعاً، لَلَزِمَ صِدْقُ الشَّيْءِ وَنَقِيضِهِ؛ لِأَنَّ صِدْقَ كُلٍّ مِنْهُمَا يَسْتَلْزِمُ صِدْقَ نَقِيضِ الآخَرِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ صِدْقَ الأَخَصِّ يَسْتَلْزِمُ صِدْقَ الأَعَمِّ، وَصِدْقُ الشَّيْءِ وَنَقِيضُهُ مَحَالٌ.

وَإِنَّمَا صَحَّ اجْتِمَاعُهُمَا عَلَى الكَذِبِ؛ لِأَنَّ كَذِبَ الأَخَصِّ لَا يَسْتَلْزِمُ كَذِبَ الأَعَمِّ، فَلَمْ يَلْزَمْ مِنْ كَذِبِهِمَا كَذِبُ الشَّيْءِ مَعَ نَقِيضِهِ.

- الثَّانِي: أَنْ تُفَسَّرَ بِمَا هُوَ أَعَمُّ مِمَّا ذُكِرَ، وَهِيَ: «الَّتِي لَا يَجْتَمِعُ طَرَفَاهَا عَلَى الصِّدْقِ؛ سَوَاءٌ اجْتَمَعَا عَلَى الكَذِبِ أَمْ لَا»، فَتَكُونُ بِهَذَا المَعْنَى شَامِلَةً لِلحَقِيقِيَّةِ.

وَكَذَا مَانِعَةُ الخُلُوِّ لَهَا تَفْسِيرَانِ:

- أَحَدُهُمَا أَخَصُّ، وَهِيَ: «الَّتِي تَمْنَعُ الكَذِبَ فَقَطْ»؛ بِأَنْ لَا يَجْتَمِعَ طَرَفَاهَا عَلَى الكَذِبِ، وَيَجْتَمِعَانِ عَلَى الصِّدْقِ.

سُمِّيَتْ: «مَانِعَةَ خُلُوٍّ»؛ لِأَنَّ طَرَفَيْهَا يَمْتَنِعُ خُلُوُّ الوُجُودِ عَنْهُمَا، ....

قصَارة

وَمِـنْ قَـضِـيَّـةٍ وَمِـنْ أَخَـصِّ مَـا ... نَـاقَـضَـهَـا تَـرْكِـيـبُـهَـا تَـحَـتَّـمَـا

ومثالُ ذلك: «إمَّا أن تكون الكلمة اسماً، وإمَّا أن تكون فعلاً»، فنقيضُ «اسم»: «ليس باسم»، والفعل أخصُّ منه؛ لصدقه أيضاً بالحرف، ونقيض «فعل»: «ليس بفعل»، والاسمُ أخصُّ منه؛ لصدقه أيضاً بالحرف.

قوله: (لِأَنَّ صِدْقَ كُلٍّ مِنْهُمَا يَسْتَلْزِمُ... إلخ) بيانُهُ: أنَّه لو صدق أبيض وأسود، صدق «لا أبيض» من أجل صدق «أسود»، و: «لا أسود» مِن أجل صدق «أبيض»، فيصدقُ أبيض ولا أبيض، وأسود ولا أسود، وهو محالٌ.

قوله: (لِأَنَّ كَذِبَ الأَخَصِّ) أي: ارتفاعُهُ لا يستلزم كذب الأعمِّ؛ أي: ارتفاعه.

قوله: (فَلَمْ يَلْزَمْ مِنْ كَذِبِهِمَا كَذِبُ الشَّيْءِ... إلخ) أي: لا يلزمُ مِن ارتفاع الأخصِّ مِنَ النَّقيض ارتفاعه، فلا يلزمُ مِن ارتفاع الطَّرفين ارتفاع نقيضهما، فلا يلزم مِن كذب أبيض وأسود، كذب: لا أبيض ولا أسود؛ لإمكان صدقهما في الأحمر.

وَهِيَ الَّتِي تَتَرَكَّبُ مُوجَبَتُهَا العِنَادِيَّةَ الصَّادِقَةَ مِنَ الشَّيْءِ وَمَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ نَقِيضِهِ، وَهُمَا نَقِيضَا طَرَفَيْ مَانِعَةَ الجَمْعِ؛ نَحْوُ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الثَّوْبُ غَيْرَ أَبْيَضَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ أَسْوَدَ»، فَيَصِحُّ اجْتِمَاعُهُمَا بِأَنْ يَكُونَ أَحْمَرَ مَثَلاً، وَلَا يَصِحُّ ارْتِفَاعُهُمَا بِأَنْ يَكُونَ أَبْيَضَ أَسْوَدَ، وَلِأَنَّ ارْتِفَاعَ كُلٍّ مِنْهُمَا يَسْتَلْزِمُ ارْتِفَاعَ نَقِيضِ الآخَرِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ ارْتِفَاعَ الأَعَمِّ يَسْتَلْزِمُ ارْتِفَاعَ الأَخَصِّ، فَيَجْتَمِعُ ارْتِفَاعُ الشَّيْءِ وَنَقِيضِهِ، وَهُوَ مُحَالٌ، وَصَحَّ صِدْقُهُمَا مَعاً؛ لِأَنَّ صِدْقَ الأَعَمِّ لَا يَسْتَلْزِمُ صِدْقَ الأَخَصِّ، فَلَمْ يَلْزَمْ مِنْ صِدْقِهِمَا صِدْقُ الشَّيْءِ وَنَقِيضِهِ.

- **الثَّانِي**: أَنْ تُفَسَّرَ بِمَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ، وَهِيَ: «الَّتِي لَا يَجْتَمِعُ طَرَفَاهَا عَلَى الكَذِبِ؛ سَوَاءٌ اجْتَمَعَا عَلَى الصِّدْقِ أَمْ لَا»، وَهِيَ بِهَذَا التَّفْسِيرِ شَامِلَةٌ أَيْضاً لِلحَقِيقِيَّةِ.

وَبِمَا ذُكِرَ تَعْلَمُ: أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْ مَانِعَتَي الجَمْعِ وَالخُلُوِّ بِالمَعْنَى الثَّانِي أَعَمُّ مِنْ خَاصَّتِهَا بِإِطْلَاقٍ، وَمِنَ الحَقِيقِيَّةِ بِإِطْلَاقٍ، وَأَعَمُّ مِنْ مُقَابِلَتِهَا مِنْ وَجْهٍ؛ لِاجْتِمَاعِهِمَا فِي الحَقِيقِيَّةِ، وَانْفِرَادِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِمَعْنَاهَا الأَخَصِّ، فَهَذِهِ خَمْسُ نِسَبٍ، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ

قصَارة

قوله: (وَهِيَ الَّتِي تَتَرَكَّبُ مُوجَبَتُهَا... إلخ) قال صاحب «القادريَّة»:

وَإِنْ يَكُنْ فِي كَذِبٍ فَقَطْ فَهِيَ ... مَانِعَةُ الخُلُوِّ بِلَا مُشْتَبَهِ
وَمِنْ قَضِيَّةٍ وَمِنْ أَعَمْ ... نَقِيضُهَا تَرَكَّبَتْ عَنْ عِلِمْ

قوله: (بِأَنْ يَكُونَ أَحْمَرَ) أي: غير أبيض، وغير أسود.

قوله: (وَلِأَنَّ ارْتِفَاعَ كُلٍّ مِنْهُمَا يَسْتَلْزِمُ... إلخ) بيانُهُ: أنَّه يلزم مِن ارتفاع - أي: كذب غير أبيض وغير أسود -، كذب أبيض مِن أجل كذب غير أسود، وكذب أسود مِن أجل كذب غير أبيض، فيكذب غير أبيض وأبيض وغير أسود وأسود، وهو محالٌ.

قوله: (فَلَمْ يَلْزَمْ مِنْ صِدْقِهِمَا) أي: لا يلزم مِن صدق الأعمِّ مِنَ النَّقيض صدقه، فلا يلزم مِن صدق الطَّرفين صدق نقيضهما، فلا يلزمُ مِن صدق غير أبيض وغير أسود صدق أبيض وأسود؛ لإمكان كذبهما بتحقُّق الأحمر.

قوله: (الثَّانِي: أَنْ تُفَسَّرَ بِمَا هُوَ أَعَمُّ) قد أشار الهلاليُّ إلى التَّفسير الأعمِّ في القضيَّتين معاً بقوله:

وَلِلأَخِيرَتَيْنِ تَفْسِيرٌ أَعَمْ ... مِمَّا مَضَى وَحَذْفُ قِطٍّ فِيهِ انْحَتَمْ

مِنْهُمَا بِالمَعْنَى الأَخَصِّ مُبَايِنَةٌ لِمُقَابِلَتِهَا بِكُلٍّ مِنَ المَعْنَيَيْنِ وَلِلحَقِيقِيَّةِ، فَهَذِهِ[1] خَمْسُ نِسَبٍ أُخْرَى كُلُّهَا تَبَايُنٌ، فَالمَجْمُوعُ عَشْرُ نِسَبٍ.

وَبِمَا ذُكِرَ تَعْلَمُ: أَنَّ قَوْلَ النَّاظِمِ: «وَهُوَ» أي: القِسْمُ الأَخِيرُ: «الحَقِيقِيُّ الأَخَصُّ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِـ: «مَانِعِ الجَمْعِ» وَ: «مَانِعِ الخُلُوِّ»: المَعْنَى الثَّانِي الأَعَمَّ؛ لِتَكُونَ الحَقِيقِيَّةُ أَخَصَّ مِنْهُمَا، وَلَا يَصِحُّ حَمْلُ كَلَامِهِ عَلَى المَعْنَى الأَوَّلِ الأَخَصِّ، وَإِنْ كَانَ هُوَ المُتَبَادَرَ مِنَ التَّقْسِيمِ أَوَّلاً؛ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ تَبَايُنِهِمَا حِينَئِذٍ مَعَ الحَقِيقِيَّةِ.

تَنْبِيهَاتٌ:

(١) ـ **الأَوَّلُ**: قَدْ عُلِمَ[2] مِنْ تَعْرِيفِ الحَقِيقِيَّةِ أَنَّهَا لَا تَتَرَكَّبُ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ طَرَفَيْنِ؛ إِذْ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ الشَّيْءِ وَنَقِيضِهِ أَوِ المُسَاوِي لِنَقِيضِهِ.

قصَارة

قوله: (فَالمَجْمُوعُ عَشْرُ نِسَبٍ) أربع عموم بإطلاق، وواحدة عموم مِن وجهٍ، وخمس تباين، ويجمع النِّسب كلَّها جدول؛ هذه صورته:

الحقيقيَّة				
مانعة جمع بالأخصِّ	تباين			
مانعة خلوٍّ بالأخصِّ	تباين	تباين		
مانعة جمع بالأعمِّ	عموم بإطلاق	عموم بإطلاق	تباين	
مانعة خلوٍّ بالأعمِّ	عموم بإطلاق	تباين	عموم بإطلاق	عموم من وجه

فنسب الحقيقيَّة أولاً إلى ما تحتها واحداً بعد واحدٍ، والنِّسبُ هي المذكورة في الجدول الموالي طولاً، ثمَّ تُنسب مانعة الجمع بالأخصِّ إلى ما تحتها كذلك، والنِّسب هي الموالية في الجدول بعد، . . . وهكذا.

قوله: (وَبِمَا ذُكِرَ تَعْلَمُ: أَنَّ قَوْلَ النَّاظِمِ. . . إلخ) أشار بهذا الكلام للرَّدِّ على قدُّورة؛ الَّذي لم يأت بالتَّفسير الأعمِّ؛ لأنَّ مانعة الجمع ومانعة الخلوِّ على التَّفسير الأخصِّ مباينتان للحقيقيَّة.

قوله في التَّنبيه الأوَّل: (إِذْ لَا وَاسِطَةَ) قد وجِّه المنع أيضاً: بأنَّها لو تركَّبت مِن ثلاثة، فإذا صدق

(١) في الطبعة الفاسية، و(أ): «وَهَذِهِ» بدلاً من «فَهَذِهِ». (٢) في (أ): «عُرِفَ» بدلاً من «عُلِمَ».

وَأَمَّا نَحْوُ: «الكَلِمَةُ: إِمَّا اسْمٌ، أَوْ فِعْلٌ، أَوْ حَرْفٌ» وَشِبْهُهُ مِمَّا تَكُونُ فِيهِ القِسْمَةُ حَاصِرَةً، وَهِيَ أَكْثَرُ مِنِ اثْنَيْنِ، فَقَالَ السَّعْدُ: إِنَّهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى قَضَايَا حَقِيقِيَّةٍ، وَالتَّقْدِيرُ: «الكَلِمَةُ: إِمَّا اسْمٌ أَوْ غَيْرُهُ، وَغَيْرُهُ: إِمَّا فِعْلٌ أَوْ حَرْفٌ».

وَأَمَّا مَانِعَةُ الجَمْعِ وَالخُلُوِّ فَقَدْ قِيلَ: بِجَوَازِ تَرْكِيبِهِمَا مِنْ أَكْثَرِ مِنِ اثْنَيْنِ؛ لِصِحَّةِ الوَسَائِطِ بَيْنَ الشَّيْءِ وَمَا هُوَ أَعَمُّ أَوْ أَخَصُّ مِنْ نَقِيضِهِ.

وَتَعَقَّبَهُ السَّعْدُ[1]: بِأَنَّ النِّسْبَةَ لَا تَتَحَقَّقُ إِلَّا بَيْنَ اثْنَيْنِ، وَأَنَّ نَحْوَ: «الحَيَوَانُ: إِمَّا إِنْسَانٌ، أَوْ فَرَسٌ، أَوْ طَائِرٌ» قَضَايَا مَوَانِعُ جَمْعٍ أَوْ خُلُوٍّ[2].

قصَّارة

الأوَّل وكذب الثَّاني، فالثَّالث إن صدق وافق الأوَّل، وإن كذب وافق الثَّاني، فلم يُعاند الصَّادق إن كان صادقاً ولا الكاذب إن كان كاذباً.

قوله: (وَأَمَّا نَحْوُ: الكَلِمَةُ: إِمَّا اسْمٌ... إلخ) مثله الشَّكل في المنطق: إمَّا أوَّل، أو ثانٍ، أو ثالثٌ، أو رابعٌ؛ لأنَّه يتوهَّم في هذا وشبهه أنَّ القضيَّة حقيقيَّة؛ لأنَّ مجموع الأجزاء لا تجتمع ولا ترتفع.

قوله: (فَقَالَ السَّعْدُ: إِنَّهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى قَضَايَا) وحاصلُ كلامه: أنَّ الحقيقيَّة لا تتركَّبُ إلَّا مِن جزأين فقط؛ إذ لا تتحقَّق النِّسبة إلَّا بين اثنين، وأمَّا ما أورد مِنَ الأمثلة فمشتمل على قضايا، **والتَّقديرُ**: الشَّكل إمَّا أوَّل أو غيره، وغيره: إمَّا ثانٍ أو غيره،... وهكذا.

قوله: (فَقَدْ قِيلَ: بِجَوَازِ... إلخ) وعليه درج صاحب «المختصر» تبعاً للعقبانيِّ وابن مرزوق، وجرى عليه كثيرٌ مِنَ النَّاس، لكنَّ التَّحقيقُ ما حقَّقه السَّعد في «شرح الشَّمسيَّة» تبعاً للقطب في «شرح المطالع»، وهو ما نقله هذا الشَّارح.

قوله: (لِصِحَّةِ الوَسَائِطِ بَيْنَ الشَّيْءِ وَمَا هُوَ أَعَمُّ أَوْ أَخَصُّ مِنْ نَقِيضِهِ) نحو: «إمَّا أن يكون الشَّيء شجراً، وإمَّا أن يكون حجراً، وإمَّا أن يكون بشراً» في مانعة الجمع، ونحو: «إمَّا أن يكون غير شجر، أو غير حجر، أو غير بشر» في مانعة الخلوِّ.

قوله: (وَتَعَقَّبَهُ السَّعْدُ) أي: بما مرَّ في الحقيقيَّة مِن أنَّها في التَّحقيق قضايا ثلاث موانع جمع في المثال الأوَّل، وخلوٍّ في الثَّاني.

---

(١) في الطبعة الأميرية: «السَّيِّدُ» بدلاً من «السَّعْدُ».

(٢) في (أ): «وَكَذَا يُقَالُ فِي مَانِعَةِ الخُلُوِّ» بدلاً من «أَوْ خُلُوٍّ».

فَإِنْ قُلْتَ: عَلَى تَقْدِيرِهِ لَا يَبْقَى فَرْقٌ بَيْنَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى حَقِيقِيَّاتٍ، وَمَا اشْتَمَلَ عَلَى مَوَانِعَ جَمْعٍ أَوْ خُلُوٍّ.

قُلْتُ: الفَرْقُ بَيْنَهُمَا يَتَبَيَّنُ بِالأَخِيرَةِ مِنَ القَضَايَا، فَإِنَّهَا إِذَا كَانَتِ القِسْمَةُ [أ/ ٤١] حَاصِرَةً تَكُونُ حَقِيقِيَّةً؛ نَحْوُ: «الكَلِمَةُ: إِمَّا اسْمٌ أَوْ غَيْرُهُ، وَغَيْرُهُ: إِمَّا فِعْلٌ أَوْ حَرْفٌ»، فَكُلٌّ[(١)] مِنْهُمَا حَقِيقِيَّةٌ، وَإِذَا كَانَتْ غَيْرَ حَاصِرَةٍ كَمَا فِي المِثَالِ الثَّانِي تَكُونُ الأَخِيرَةُ مَانِعَةَ جَمْعٍ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ: «الحَيَوَانُ: إِمَّا إِنْسَانٌ أَوْ غَيْرُهُ، وَغَيْرُهُ: إِمَّا فَرَسٌ أَوْ طَائِرٌ»، فَهَذِهِ الأَخِيرَةُ مَانِعَةُ جَمْعٍ قَطْعاً، وَكَذَا يُقَالُ فِي مَانِعَةِ الخُلُوِّ.

(٢) ـ الثَّانِي: قَدْ عُلِمَ أَنَّ المَقْصُودَ مِنَ الشَّرْطِيَّةِ هُوَ الحُكْمُ بِمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ صُحْبَةٍ أَوْ تَنَافُرٍ بِأَنْوَاعِهِ [ج/ ٢٦]، أَوْ سَلْبِهِمَا، وَحِينَئِذٍ فَصِدْقُهَا هُوَ مُطَابَقَةُ حُكْمِهِمَا المَذْكُورِ لِلوَاقِعِ، وَكَذِبُهَا عَدَمُهَا مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ لِكَوْنِ طَرَفَيْهَا فِي أَصْلِهِمَا صَادِقَيْنِ أَوْ كَاذِبَيْنِ أَوْ مُخْتَلِفَيْنِ، فَتَصْدُقُ مَعَ كَذِبِ الطَّرَفَيْنِ فِي الأَصْلِ؛ نَحْوُ: «لَوْ كَانَ زَيْدٌ حَجَراً لَكَانَ جَمَاداً»، فَهَذِهِ صَادِقَةٌ لِصِدْقِ لُزُومِ جَمَادِيَّتِهِ لِحَجَرِيَّتِهِ، وَإِنْ كَانَتْ جَمَادِيَّتِهِ وَحَجَرِيَّتِهِ مُسْتَحِيلَتَيْنِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٣].

قصَّارة ــــــــــــــــ

قوله: (فَإِنْ قُلْتَ) أصلُ هذا البحث للسَّيِّد مع السَّعد. وقوله: «قُلْتُ» هو جوابٌ للهلاليِّ عنِ الإيراد المذكور؛ ونصُّ كلامه باختصار: الفرق بينهما أنَّ ما اشتمل على جميع الأقسام يمكن جعله مِن حقيقيَّات مِن غير أن يُزاد قسمٍ آخر، وما لم يشتمل على جميعها لا يمكن ذلك إلَّا بزيادة شيءٍ آخر غير مذكورٍ ولا مقصودٍ، فالقائلُ إمَّا أن يكون الشَّيء شجراً أو حجراً أو بشراً إنَّما حكم بالتَّنافر بين الثَّلاثة المذكورات لا غير، وهي يمكن اجتماعها على الكذب، فلا يمكن جعلها، والحالةُ هذه حقيقيَّات ثلاثاً.

قوله: (فَصِدْقُهَا هُوَ مُطَابَقَةُ حُكْمِهِمَا المَذْكُورُ... إلخ) وذلك أنَّ صدق القضيَّة بمطابقة ما تضمَّنته مِنَ الحكم للواقع، فصدقُ الحمليَّة بموافقة النِّسبة الَّتي فيها للواقع، فيكون صدق الشَّرطيَّة بموافقة حكمها الَّذي هو الاتِّصال والانفصال للواقع؛ إذ هو المحكوم به في الشَّرطيَّة، ولا عبرة بصدق الطَّرفين ولا كذبهما.

---

(١) في (أ): «وَكُلٌّ» بدلاً من «فَكُلٌّ».

وَمَعَ(١) كَذِبِ الـمُقَدَّمِ فَقَطْ؛ نَحْوُ: «لَوْ كَانَ زَيْدٌ فِي السَّمَاءِ مَا نَجَا مِنَ الـمَوْتِ»، وَلَا تَخْفَى أَمْثِلَةُ بَقِيَّةِ الأَقْسَامِ فِي الـمُتَّصِلَةِ وَفِي الـمُنْفَصِلَةِ.

وَإِنَّمَا قَيَّدْنَا بِـ «الأَصْلِ»؛ لِأَنَّ الطَّرَفَيْنِ لَا يُوصَفَانِ بِالكَذِبِ حَالَ كَوْنِهِمَا فِي القَضِيَّةِ؛ لِأَنَّ جُزْءَ القَضِيَّةِ لَا يُوْصَفُ بِصِدْقٍ وَلَا كَذِبٍ، افْهَمْ.

قصَارة

قوله: (وَمَعَ كَذِبِ المُقَدَّمِ فَقَطْ) اقتصر على المثال ولم يأت بمثالٍ عكسه، وهو ما تألَّف مِن مقدَّم صادق وتالٍ كاذب؛ لكون الصِّدق فيه محالاً؛ لاستدعائه المحال، وهو صدق الكاذب وكذب الصَّادق؛ لأنَّ صدق الملزوم يستلزم صدق اللَّازم، وكذب اللَّازم يستلزم كذب الملزوم.

قوله: (وَلَا تَخْفَى أَمْثِلَةُ بَقِيَّةِ الأَقْسَامِ) بيان ذلك:

ـ **أنَّ المتَّصلة الصَّادقة:** تتركَّب مِن صادقين؛ نحو: «إن كان زيد إنساناً كان حيواناً»، ومن كاذبين كما مرَّ عنِ الشَّارح، ومِن مقدَّم كاذب وتالٍ صادق؛ كما مرَّ، دون العكس.

والمتَّصلة الكاذبة: تكذب عن كاذبين؛ نحو: «إن كان زيد حماراً كان حجراً»، وعن صادقين؛ نحو: «كلَّما كان الإنسان ناطقاً كان الحمار ناهقاً» حيث لا علاقة، وعن مقدَّم صادقٍ وتالٍ كاذب؛ نحو: «إن كان زيد حيواناً كان حجراً»، وعن عكسه؛ نحو: «إن كان زيد حجراً كان ناطقاً».

فقد بان لك أنَّ المتَّصلة اللُّزوميَّة تكذب عن أقسام أربعة، وتصدق عن ثلاث.

ـ **وأمَّا المنفصلة:**

فالحقيقيَّة: تصدق عن صادق وكاذب؛ نحو: «إمَّا أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً»، وتكذب عن صادقين نحو: «إمَّا أن يكون زيدٌ إنساناً، وإمَّا أن يكون ناطقاً»، وعن كاذبين؛ نحو: «إمَّا أن يكون زيد حجراً أو شجراً».

ومانعة الجمع: تصدق عن كاذبين كالمثال المذكور قبل، وعن صادقٍ وكاذبٍ؛ نحو: «إمَّا أن يكون زيد إنساناً أو حماراً»، وتكذب عن صادقين؛ نحو: «إمَّا أن يكون زيد إنساناً أو ناطقاً».

ومانعة الخلوّ: تصدقُ عن صادقين؛ نحو: «إمَّا أن يكون الحَيَوان متحرِّكاً أو نامياً»، وعن صادقٍ وكاذبٍ؛ نحو: «إمَّا أن يكون الحَيَوان متحرِّكاً أو جامداً»، وتكذب عن كاذبين؛ نحو: «إمَّا أن يكون الحجر ناطقاً أو متحرِّكاً بالإرادة».

---

(١) في (أ): «أَوْ مَعَ» بدلاً من «وَمَعَ».

لَكِنْ ذَكَرَ السَّعْدُ أَنَّ كَوْنَ الطَّرَفَيْنِ فِي الْمُتَّصِلَةِ انْخَلَعَا عَنْ مَعْنَى الْخَبَرِيَّةِ، وَصَارَ مَجْمُوعُهُمَا [ب/ ٣٧] هُوَ الْخَبَرُ إِنَّمَا هُوَ بِاعْتِبَارِ أَهْلِ الْمَنْطِقِ، وَأَمَّا بِاعْتِبَارِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ فَالْخَبَرُ عِنْدَهُمْ هُوَ الْجَزَاءُ فَقَطْ، وَهُوَ الْمُحْتَمِلُ لِلصِّدْقِ وَالْكَذِبِ.

وَأَمَّا الشَّرْطُ فَهُوَ قَيْدٌ لِلْخَبَرِ فَقَطْ، كَمَا يُقَيَّدُ بِالظَّرْفِ، فَمَعْنَى «إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ» عَلَى الِاعْتِبَارِ الْمَنْطِقِيِّ: الْحُكْمُ بِلُزُومِ الْإِكْرَامِ لِلْمَجِيْءِ، وَعَلَى اعْتِبَارِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ: الْحُكْمُ بِحُصُولِ الْإِكْرَامِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ مُقَيَّدٌ بِوَقْتِ الْمَجِيْءِ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: «أُكْرِمُكَ وَقْتَ مَجِيْئِكَ».

وَرَدَّهُ السَّيِّدُ فِي «حَوَاشِي الْمُطَوَّلِ»، وَحَقَّقَ: أَنَّ اعْتِبَارَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ مُوَافِقٌ لِاعْتِبَارِ الْمَنَاطِقَةِ؛ لِصِدْقِ الشَّرْطِيَّةِ مَعَ تَخَلُّفِ مَدْلُولِ كُلٍّ مِنْ طَرَفِيهَا أَوْ أَحَدِهِمَا إِذَا كَانَ الرَّبْطُ مُوَافِقاً لِلْوَاقِعِ، وَإِنَّ الرَّبْطَ هُوَ الْمَقْصُودُ فِي الْعَرَبِيَّةِ مِنَ الشَّرْطِيَّاتِ؛ نَحْوُ: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [يوسف: ٢٦]، ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

قصّارة

وما ذكر كلُّه خاصٌّ بالموجبات، وأمَّا السَّوالبُ في المتَّصلات والمنفصلات فعلى العكس؛ أي: تصدق فيما تكذب فيه الموجبات، وتكذب فيما تصدق فيه، والله تعالى أعلم.

قوله: (لَكِنْ ذَكَرَ السَّعْدُ) صرَّح بذلك في «المطوَّل»، «والتَّلويح»، و«شرح الشَّمسيَّة»، وما ذكره مِن أنَّ اعتبار أهل اللِّسان على خلاف اعتبار أهل الميزان هو ظاهر كلام القزوينيِّ ومتبوعه، والحقُّ ما حقَّقه السَّيِّد، على ما سيأتي.

قوله: (الْحُكْمُ بِلُزُومِ الْإِكْرَامِ لِلْمَجِيْءِ) أي: فيكون المحكوم عليه هو الشَّرط، والمحكوم به هو الجزاء، ومفهومُ القضيَّة: الحكم بلزوم الجزاء للشَّرط، فتصدقُ القضيَّةُ بمطابقة الحكم باللُّزوم للواقع، وتكذب بعدم ذلك، فكلٌّ مِنَ الطَّرفين قدِ انخلع عن معنى الخبريَّة، واحتمال الصِّدق والكذب.

قوله: (وَرَدَّهُ السَّيِّدُ فِي «حَوَاشِي الْمُطَوَّلِ») أي: وكذا في «شرح المفتاح» وغيرهما.

وبيانُهُ: أنَّ الجزاء إذا قيِّد حكمُهُ بزمنٍ أو قيد آخر، كان صدقه بتحقُّق حكمه في ذلك الزَّمان، أو مع ذلك القيد وكذبه بعدمه فيه أو معه، فإذا قلت: «اضرب زيداً يوم الجمعة، أو: قائماً»، فلا بدَّ في صدقه مِن تحقُّق ضربك إيَّاه، وتحقُّق ذلك القيد معه، فإذا لم تضربه أو ضربته في غير يوم الجمعة، أو في غير حال القيام كان كاذباً، فإذا قلت: «إن ضربني زيد ضربته»، فلو كان معناه: «ضربته وقت ضربه إيَّاي» لم يكن صادقاً؛ إلَّا إذا تحقَّق الضَّرب منك مع ذلك القيد، فإذا فرض

. . . .

قصَارة

انتفاء القيد؛ أعني: وقت ضربه إيَّاك لم يكن الضَّرب المقيَّد به واقعاً، فيكون الخبرُ الدَّالُّ على وقوعه كاذباً؛ سواءٌ وجد منك الضَّرب في غير ذلك الوقت، أم لم يوجد، وذلك باطلٌ قطعاً؛ لأنَّه إذا لم يضربك ولم تضربه، وكنت بحيث إن ضربك ضربته عدَّ كلامك هذا صادقاً عرفاً ولغةً.

وكذا إن قلت: «إن جئتني، أو: كلَّما جئتني أكرمتك»، لم يشتبه على مَن له أدنى تمييز أنَّ هذا الكلام قد يكون صادقاً، وإن لم يوجد شيءٌ مِنَ المجيء والإكرام أصلاً، ولو كان أكرمتك كلاماً خبريًّا قيِّد بقيدٍ، لوجب أن يكون صدقه بتحقُّق الإكرام له مع ما قيِّد به؛ إذ صدقُ الخبر بتحقُّق مضمونه مقيَّداً أو مطلقاً؛ ألا ترى أنَّ قولك: «سأكرمك راكباً» لا يُتصوَّر صدقه إلَّا بتحقُّق الإكرام مع قيد الرُّكوب.

فظهر: أنَّ الحكم الإخباريَّ متعلِّقٌ بارتباط أحدِ الطَّرفين بالآخر، لا بالنِّسبة بين أجزاء الجزاء، وأنَّ ما ذهب إليه الميزانيون لا يخالف كلام أهل العربيَّة، كيف وهم بصدد بيان مفهومات القضايا المستعملة في العرف، وقد صرَّح النَّحويُّون بأنَّ كلم المجازات تدلُّ على سببيَّة الأوَّل ومسببيَّة الثَّاني، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ المقصود هو الارتباط بين الشَّرط والجزاء.

نعم؛ كلام السَّكاكيِّ والرَّضي والقزوينيِّ وصاحب «التبيان» يوافق ما اختاره السَّعد، قال المولى خسرو: ويؤيِّد هذه التَّفرقة ـ أعني: الَّتي درج عليها السَّعد ـ اختيار أبي حنيفة ما نسب إلى أهل الميزان، واختيار الشَّافعيِّ ما نسب إلى أهل العربية في تعليق الطَّلاق على ملك العصمة في قول الحالف لأجنبيَّة: «إن تزوَّجتك فأنت طالق»؛ فقال الحنفيُّ: «تعليقُ الطَّلاق يمنع كون الجزاء مسبَّباً للحكم ـ أيِ: التَّحريم ـ في الحال، فلا يعتبر طلاقاً وسبباً للتَّحريم إلَّا في المستقبل حين وجود الشَّرط»؛ أي: ملك العصمة، ومثله لمالك، فاعتبر الجزاء سبباً حين وجود الشَّرط لا قبله، فجوَّزا الإضافة إلى الملك؛ أي: إضافة الحكم الَّذي هو التَّحريم إلى ملك العصمة، وهو في الحقيقة مضافٌ للطَّلاق.

وقال الشَّافعيُّ: «تعليق الطَّلاق لا يمنع كونه سبباً للتَّحريم في الحال»؛ بناءً على ما لأهل العربيَّة مِن أنَّ الجزاء هو الكلام، والشَّرط قيدٌ فيه، فكأنَّه نجر طلاقها قبل التَّزوُّج، فلا تحرم عليه بعد التَّزوُّج؛ لعدم ملكه العصمة حين الطَّلاق. اهـ.

وَأَجَابَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ: بِأَنَّ كُلًّا مِنَ الِاسْتِعْمَالَيْنِ وَارِدٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، فَنَحْوُ: «إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ أُعْطِيكَ دِرْهَماً» جَارٍ عَلَى مَا ذَكَرَهُ السَّعْدُ مِنَ الإِخْبَارِ بِمَدْلُولِ الْجَزَاءِ مُقَيَّداً [بِطُلُوعِ الشَّمْسِ، وَنَحْوُ: «إِذَا كَانَ هَذَا إِنْسَاناً كَانَ حَيَوَاناً» جَارٍ عَلَى مَا لِلسَّيِّدِ][1]؛ إِلَّا أَنَّ الِاسْتِعْمَالَ الَّذِي ذَكَرَهُ السَّيِّدُ أَكْثَرُ وُقُوعاً، وَالْكَلَامُ فِي الْمَسْأَلَةِ طَوِيلُ الذَّيْلِ، فَلْيُنْظَرْ فِي مَحَلِّهِ، وَاللهُ تَعَالَى الْمُوَفِّقُ.

(٣) ـ الثَّالِثُ: اعْلَمْ أَنَّ الشَّرْطِيَّةَ مُتَّصِلَةً أَوْ مُنْفَصِلَةً تَنْقَسِمُ أَوَّلاً إِلَى قِسْمَيْنِ: مَخْصُوصَةٍ وَغَيْرِهَا:

قصَارة

وما ذكره مِن بناء خلاف الإمامين على تلك التَّفرقة لا يخفى ما فيه مِنَ التَّعسُّف، وأنَّه لا وجه له، والظَّاهرُ: أنَّ الخلاف مبنيٌّ على أنَّه هل يشترط ملك العصمة حال التَّعليق وعليه الشَّافعيُّ، أو لا يشترط وعليه الحنفيُّ، والله تعالى أعلم.

قوله: (وَأَجَابَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ) قد نقل ياسين هذا التَّفصيل في «حاشية مختصر السَّعد» وفيه نظرٌ؛ إذ لا دليل على هذا التَّفصيل، ولم يوجد مثالٌ صريحٌ فيما قاله السَّعد، ولا يحتمل أن يكون وارداً على ما قاله السَّيِّد، فليحمل الباب كلُّه على نهجٍ واحدٍ، فنحو: «إذا طلعت الشَّمس أعطيك درهماً» جارٍ أيضاً على ما للسَّيِّد مِنَ الارتباط، والمقصودُ به: تحقيق إعطاء الدِّرهم لتعليقه على ما هو محقَّق، وهو طلوع الشَّمس، ويدلُّك على صحَّة ما ذكرناه ما نجده مِنَ الفرق بينه وبين قولك: «أعطيك درهماً وقت طلوع الشَّمس».

وأمَّا إن إذا معمولة لِمَا في جوابها مِن فعل وشبهه، فلا يقتضي أن تكون كسائر القيود مِنَ الظَّرفيَّة وغيرها، كيف وهي متضمِّنة لمعنى الشَّرط، ولا معنى للشَّرط إلَّا تعليق حصول مضمون جملة على حصول مضمون أخرى، فكلتا الجملتين جزء كلام لا محالة.

قوله: (الثَّالِثُ: اعْلَمْ أَنَّ الشَّرْطِيَّةَ مُتَّصِلَةً أَوْ مُنْفَصِلَةً تَنْقَسِمُ) أشار بهذا التَّنبيه إلى بيان أنَّ أقسام الشَّرطيَّة كأقسام الحمليَّة، فتكون مخصوصة كما تكون الحمليَّة مخصوصة، وإن كان خصوص الحمليَّة بكون موضوعها جزئيًّا، وخصوص الشَّرطيَّة بأن يخصَّ اللُّزوم في المتَّصلة، والعِناد في المنفصلة بحالة، أو زمان معيَّن، وعليه: فما كان ينبغي للنَّاظم إغفال هذا التَّقسيم، وقد أشار شيخنا سيِّدي حمدون في «خريدته» بقوله:

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الطبعة الفاسية.

فَالمَخْصُوصَةُ هِيَ: «الَّتِي قُيِّدَ لُزُومُهَا أَوْ عِنَادُهَا بِزَمَنٍ مُعَيَّنٍ، أَوْ حَالَةٍ مُعَيَّنَةٍ»؛ نَحْوُ: «كُلَّمَا جَاءَنِي أَحَدٌ اليَوْمَ أَوْ رَاكِباً أَكْرَمْتُهُ»، وَنَحْوُ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الإِنْسَانُ وَهُوَ مُكَلَّفٌ أَوْ وَقْتَ تَكْلِيفِهِ مُطِيعاً أَوْ عَاصِياً».

وَغَيْرُ المَخْصُوصَةِ هِيَ: «الَّتِي لَا يَتَقَيَّدُ لُزُومُهَا أَوْ عِنَادُهَا بِمَا ذُكِرَ».

وَلَمَّا كَانَتِ المَخْصُوصَةُ مِنَ الشَّرْطِيَّةِ لَيْسَتْ بِمَعْنَى المَخْصُوصَةِ مِنَ الحَمْلِيَّةِ، صَحَّ أَنْ تَقْبَلَ مِنَ الأَقْسَامِ مَا لَا تَقْبَلُهُ المَخْصُوصَةُ مِنَ الحَمْلِيَّةِ، فَتَنْقَسِمُ كُلٌّ مِنَ المَخْصُوصَةِ وَغَيْرِ المَخْصُوصَةِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: كُلِّيَّةٍ، وَجُزْئِيَّةٍ، وَمُهْمَلَةٍ.

وَهَذِهِ الأَقْسَامُ لَاحِقَةٌ لَهَا بِحَسَبِ تَعْمِيمِ اللُّزُومِ وَالعِنَادِ، وَعَدَمِ تَعْمِيمِهِمَا، فَهَذِهِ سِتَّةُ أَقْسَامٍ فِي المُتَّصِلَةِ، وَمِثْلُهَا فِي المُنْفَصِلَةِ، وَكُلٌّ مِنْهَا: إِمَّا مُوجَبَةٌ أَوْ سَالِبَةٌ؛ ....

قصَارة

وَإِنْ تَكُنْ شَرْطِيَّةً مَخْصُوصَه ... بِحَالَةٍ أَوْ زَمَنٍ مَخْصُوصَه

أي: تسمَّى بذلك.

قوله: (وَهَذِهِ الأَقْسَامُ لَاحِقَةٌ لَهَا بِحَسَبِ تَعْمِيمِ اللُّزُومِ... إلخ) أي: تعميم اللُّزوم والعِناد في جميع الأوضاع الممكنة إن كانت موجبةً، وتعميمُ سلب لزومها أو عنادها في جميع تلك الأحوال إن كانت سالبة.

فمعنى **«كلِّيَّة اللُّزوميَّة المتَّصلة»**: إثبات لزوم تاليها لمقدَّمها، أو سلبه عن جميع الأوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدَّم، فإذا قلنا: «كلَّما كان زيد إنساناً، كان حيواناً» أردنا: أنَّ لزوم حيوانيَّة زيد لإنسانيَّته ثابتٌ مع كلِّ وضعٍ يمكن أن يجامع إنسانيَّته مِن كونه ضاحكاً أو كاتباً، قاعداً أو قائماً، كائناً في أيِّ زمانٍ، وفي أيِّ مكان.

فكلِّيَّةُ الشَّرطيَّة ليست لأجل أنَّ مقدَّمها أو تاليها كلِّيٌّ، بل كلِّيَّتها بحسب الحكم الَّذي فيها، وإن كان مقدَّمُها وتاليها شخصَّيين، كما أنَّ كلِّيَّة الحمليَّة ليست بحسب كلِّيَّة الموضوع أوِ المحمول، بل باعتبار كلِّيَّة الحكم.

قوله: (فَهَذِهِ سِتَّةُ أَقْسَامٍ فِي المُتَّصِلَةِ):

- مثال المخصوصة الكلِّيَّة: «كلَّما جئتني راكباً أكرمتك»، والجزئيَّة: «قد يكون إذا جئتني راكباً أكرمتك»، والمهملة نحو: «إن جئتني راكباً أكرمتك».

فَهِيَ أَرْبَعٌ وَعِشْرُونَ.

وَالمُعْتَبَرُ فِي إِيْجَابِ الشَّرْطِيَّةِ وَسَلْبِهَا هُوَ: مَا حُكِمَ بِهِ فِيهَا مِنَ الصُّحْبَةِ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ أَوِ العِنَادِ؛ سَوَاءٌ كَانَ الطَّرَفَانِ إِيْجَابِيَّيْنِ، أَوْ سَلْبِيَّيْنِ، أَوْ مُخْتَلِفَيْنِ.

وَسُورُ الإِيْجَابِ الكُلِّيِّ [أ/ ٤٢] فِي المُتَّصِلَةِ[١]: «كُلَّمَا» وَ«مَهْمَا» ....

قصّارة

ـ وغير المخصوصة الكلِّيَّة؛ نحو: «كلَّما جئتني أكرمتك» بحذف القيد، والجزئيَّة: «قد يكون... إلخ»، والمهملة: «إن جئتني أكرمتك».

ـ والمنفصلات المخصوصة الكلِّيَّة؛ نحو: «دائماً إمَّا أن تكون وأنت حيٌّ عالماً أو جاهلاً»، والجزئيَّة: «قد يكون إمَّا أن تكون وأنت حيٌّ عالماً أو جاهلاً»، والمهملة؛ نحو: «إمَّا أن تكون وأنت حيٌّ عالماً أو جاهلاً».

ـ وغير المخصوصة كلِّيَّة؛ نحو: «دائماً إمَّا أن يكون العدد زوجاً أو فرداً»، وجزئيَّة: «قد يكون إمَّا أن يكون العدد... إلخ»، ومهملة نحو: «إمَّا أن يكون العدد».

قوله: (فَهِيَ أَرْبَعٌ وَعِشْرُونَ) هذا مِن غير اعتبار اللُّزوم والاتِّفاق، وإنِ اعتبر كانت ثمانية وأربعين، وإنِ اعتبرت في المنفصلة اعتبار منع الجمع والخلوِّ، أو أحدهما زادت على ذلك.

قوله: (سَوَاءٌ كَانَ الطَّرَفَانِ إِيْجَابِيَّيْنِ) أي: فتكون موجبة عن إيجابيين ولا إشكال؛ نحو: «كلَّما كانتِ الشَّمس طالعة، فالنَّهار موجودٌ»، وتكون موجبة عن سالبتين؛ نحو: «كلَّما لم يكن الشَّيء حيواناً، لم يكن ناطقاً»، وتكون سالبة عن موجبتين؛ نحو: «ليس البتة إذا كان الشَّيء حيواناً، كان حجراً».

قوله: (وَسُورُ الإِيجَابِ الكُلِّيِّ) لمَّا لم يتعرَّض النَّاظم رحمه الله تعالى لأسوار الشَّرطيَّة، أشار لها الشَّارح هنا في هذا التَّنبيه، وكان مِن حقِّ النَّاظم التَّعرُّض لها كما تعرَّض لأسوار الحمليَّة، وقد أشار لسور المتَّصلة شيخنا سيِّدي حمدون بقوله:

وَالسُّورُ: «كُلَّمَا» وَ: «لَيْسَ كُلَّمَا» ... وَ: «قَدْ يَكُونُ»، وَشَبِيهُ عُلِمَا

ولسور المنفصلة بقوله:

وَالسُّورُ: «دَائِماً» وَ: «لَيْسَ الْبَتَّه» ... وَ: «قَدْ يَكُونُ»، وَشَبِيهُ نُلْتَه

(١) في الطبعة الفاسية، و(أ): «لِلْمُتَّصِلَةِ» بدلاً من «فِي المُتَّصِلَةِ».

وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا؛ نَحْوُ: «كُلَّمَا كَانَ المَوْجُودُ جَائِزاً كَانَ حَادِثاً»، وَ: «مَهْمَا كَانَ الشَّيْءُ غَنِيًّا عَنِ الفَاعِلِ، كَانَ قَدِيماً»، وَ: «مَتَى كَانَ حَادِثاً كَانَ مُفْتَقِراً إِلَى مُحْدِثٍ».

وَسُورُ الإِيجَابِ الكُلِّيِّ فِي المُنْفَصِلَةِ: «دَائِماً»، وَمَا فِي مَعْنَاهُ؛ نَحْوُ: «دَائِماً: إِمَّا أَنْ يَكُونَ المَوْجُودُ قَدِيماً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ حَادِثاً».

وَسُورُ السَّلْبِ الكُلِّيِّ فِي المُتَّصِلَةِ وَفِي المُنْفَصِلَةِ مَعاً: «لَيْسَ البَتَّةَ»؛ نَحْوُ: «لَيْسَ البَتَّةَ إِذَا كَانَ المَوْجُودُ حَادِثاً، كَانَ غَنِيًّا عَنِ الفَاعِلِ»، وَنَحْوُ: «لَيْسَ البَتَّةَ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ قَدِيماً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ غَنِيًّا عَنِ الفَاعِلِ».

وَسُورُ الإِيجَابِ الجُزْئِيِّ لَهُمَا مَعاً: «قَدْ يَكُونُ»؛ كَقَوْلِنَا فِي المُتَّصِلَةِ: «قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ الإِنْسَانُ مُؤمِناً نَجَا مِنْ عَذَابِ القَبْرِ»، وَفِي المُنْفَصِلَةِ: «قَدْ يَكُونُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ المَرْءُ مُطِيعاً أَوْ عَاصِياً».

وَسُورُ السَّلْبِ الجُزْئِيِّ لَهُمَا مَعاً: «قَدْ لَا يَكُونُ»، وَلِلْمُتَّصِلَةِ فَقَطْ: «لَيْسَ كُلَّمَا»، وَلِلْمُنْفَصِلَةِ فَقَطْ: «لَيْسَ دَائِماً»؛ تَقُولُ فِي المُتَّصِلَةِ: «قَدْ لَا يَكُونُ إِذَا كَانَ مُؤمِناً نَجَا مِنْ عَذَابِ القَبْرِ»، وَ: «لَيْسَ كُلَّمَا كَانَ مُؤمِناً نَجَا مِنْ عَذَابِ القَبْرِ»، وَفِي المُنْفَصِلَةِ: «قَدْ لَا يَكُونُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ الإِنْسَانُ مُطِيعاً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَاصِياً»، وَ: «لَيْسَ دَائِماً: إِمَّا أَنْ يَكُونَ الإِنْسَانُ مُطِيعاً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَاصِياً».

وَإِهْمَالُ الشَّرْطِيَّةِ: أَنْ تُجَرَّدَ أَدَاةُ الاتِّصَالِ، وَهِيَ «لَوْ، وَإِنْ، وَإِذَا»، وَأَدَاةُ الانْفِصَالِ وَهِيَ لَفْظَةُ «إِمَّا» مِنْ كُلِّ مَا يَدِلُّ عَلَى تَعْمِيمٍ أَوْ تَبْعِيضٍ؛ نَحْوُ: «إِنْ كَانَ حَيَوَاناً كَانَ إِنْسَاناً»، ....

قصَارة

قوله: (وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا) أي: مِن كلِّ لفظٍ دالٍّ على عموم اللُّزوم في الأزمنة والأوضاع والأحوال كـ: «متى».

قوله: («دَائِماً»، وَمَا فِي مَعْنَاهُ) أي: مِن كلِّ لفظٍ دالٍّ على عموم العِناد للأزمنة والأوضاع والأحوال؛ نحو: «أبداً إمَّا أن يكون الجسم حيواناً أو جماداً».

قوله: (وَلِلْمُتَّصِلَةِ فَقَطْ: «لَيْسَ كُلَّمَا») وذلك أنَّك إذا قلت: «كلَّما كان كذا، كان كذا»، فهو إيجابٌ كلِّيٌّ، فإذا قلت: «ليس كلَّما» كان معناه: رفع الإيجاب الكلِّيِّ لا محالة، وإذا ارتفع الإيجاب الكلِّيّ تحقَّق السَّلبُ الجزئيُّ.

وَ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَيَوَاناً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فَرَساً».

وَالمُهْمَلَةُ فِي قُوَّةِ الجُزْئِيَّةِ.

تَنْبِيهٌ:

تَقَدَّمَ مِنْ أَسْوَارِ المُتَّصِلَةِ: «كُلَّمَا»، وَالأَصْلُ فِيهَا: أَنْ تَكُونَ لِعُمُومِ الأَفْرَادِ، فَتَكُونُ القَضِيَّةُ مَعَهَا حَمْلِيَّةً؛ نَحْوُ: «كُلَّمَا هُوَ فِي الدُّنْيَا نَافِذٌ»، وَقَدْ تَكُونُ ظَرْفاً؛ لِاكْتِسَابِهَا الظَّرْفِيَّةَ مِنْ «مَا» الوَاقِعَةِ عَلَى الحِيْنِ، فَتُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالَ أَدَوَاتِ الرَّبْطِ، وَتَقْتَضِي شَرْطاً وَجَوَاباً؛ نَحْوُ: ﴿كُلَّمَآ أَوْقَدُواْ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٦٤]، وَهَذَا مُرَادُ المَنَاطِقَةِ.

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضاً لِلْمُتَّصِلَةِ «مَهْمَا»، وَهِيَ فِي الأَصْلِ: اسْمٌ مُبْهَمٌ لِغَيْرِ العَاقِلِ أُشْرِبَتْ مَعْنَى الشَّرْطِ؛ نَحْوُ: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٣٢] الآيَةَ، وَأَهْلُ المَنْطِقِ يَسْتَعْمِلُونَهَا ظَرْفاً:

قصارة

قوله: (وَ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَيَوَاناً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فَرَساً») الصَّوابُ: ما مثَّل به السَّنوسيُّ: «إمَّا أن يكون الشَّيء حيواناً، وإمَّا أن لا يكون إنساناً» أي: إذا كان فرساً، أو حماراً، أو طائراً.

قوله: (تَنْبِيهٌ) لم يقل: «التَّنبيه الرَّابع»، ويجعله مِن جملة التَّنبيهات؛ لتعلُّقه بالتَّنبيه الَّذي قبله.

قوله: (مِنْ «مَا» الوَاقِعَةِ عَلَى الحِيْنِ) أيِ: الوقت؛ يُريدُ: إن جعلت اسميَّة، أوِ النَّائبة عنه هي وصلتها إن جعلت مصدريَّة، وهي حين تستعمل استعمال أدوات الرَّبط تكتب متَّصلة؛ لِمَا تقرَّر في الخطِّ؛ كقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًاۙ قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُۖ﴾ [البقرة: ٢٥] أي: كلَّ وقتٍ رزقوا، أو كلَّ وقت رزق قالوا، ونحوه: ﴿كُلَّمَآ أَوْقَدُواْ﴾ [المائدة: ٦٤] الآية، ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُمۚ﴾ [البقرة: ١٠٠].

قوله: («مَهْمَا») قال الخليل: أصلها «ما» فزيدت عليها أخرى، فقلبت ألف الأولى هاء؛ كراهية التَّكرار.

قوله: (نَحْوُ: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ﴾) أي: أيُّ شيءٍ تأتنا به مِنَ الآيات لتسحرنا... إلخ.

قوله: (وَأَهْلُ المَنْطِقِ يَسْتَعْمِلُونَهَا ظَرْفاً) قال السَّعد: «مهما» بحسب اللُّغة إنَّما هي لعموم الأفراد حتَّى تصلح سوراً للكلِّيَّة الحمليَّة، وهم قد نقلوها إلى عموم الأوضاع؛ أيِ: الأزمان والأحوال وجعلوها سوراً للكلِّيَّة المتَّصلة. اهـ.

فَقِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ لَحْنٌ مِنْهُمْ.

وَقِيلَ: عَلَى مَذْهَبِ مَنْ أَجَازَ ظَرْفِيَّتَهَا [ب/ ٣٨] وَهُوَ ابْنُ مَالِكٍ، وَاسْتَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ بِشَوَاهِدَ تَأَوَّلَهَا كُلَّهَا وَلَدُهُ بِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ فِيهَا عَلَى الحَدَثِ لَا الزَّمَنِ[1]؛ مِنْهَا قَوْلُ حَاتِمٍ:

وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ ... وَفَرْجَكَ نَالَا مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا

فَقَالَ الوَالِدُ [ج/ ٢٧]: «المَعْنَى: مَتَى تُعْطِ»، وَقَالَ وَلَدُهُ: «المَعْنَى: إِعْطَاءً تُعْطَى».

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضاً: «**قَدْ لَا يَكُونُ**»، وَهُوَ لَحْنٌ؛ لِأَنَّ «قَدْ» لَا تَدْخُلُ عَلَى المَنْفِيِّ، وَكَثِيراً مَا يَقَعُ لِغَيْرِهِمْ كَقَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ: «وَالمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ».

وَالضَّمِيرُ فِي «**لَيْسَ البَتَّةَ**»: ضَمِيرُ الشَّأْنِ، وَالجُمْلَةُ بَعْدَهُ: الخَبَرُ، وَكَذَا تَقُولُ فِي «قَدْ يَكُونُ»، وَنَحْوِهِ؛ ....

قصَّارة

واعترضه **اليوسيُّ**: بأنَّها ليست مِنَ الألفاظ الاصطلاحيَّة حتَّى يكون لهم فيها نقل، بل هي لفظٌ لغويٌّ، فذلك لحنٌ، أو جارٍ على ما ذكر ابن مالكٍ في «التَّسهيل» أنَّها ترد ظرفاً، وهذا مرادُ الشَّارح بقوله: «فقيل لحن... إلخ»، **لكنَّ الظَّاهر** منه: أنَّ القائل بأنَّه لحنٌ هو غير القائل بالثَّاني، وليس الأمر كذلك.

وعبارةُ الهلاليِّ: والمناطقة يستعملونها ظرفاً، فإمَّا أن يكون ذلك لحناً منهم، أو ذهاباً على مذهب مَن أجاز ظرفيَّتها، وهو ابن مالك. اهـ.

قوله: (وَهُوَ ابْنُ مَالِكٍ) قال في «المغني»: وهذه المقالة سبق إليها ابن مالك غيره، وتأوَّل ذلك ابنه بأنَّها واقعةٌ على الحدث، والزَّمخشريُّ ممَّن شدَّد النَّكير على مَن يستعملها كذلك، فقال: هذه الكلمة في عدد الكلمات الَّتي يخرجها مَن لا يد له في علم العربيَّة، ويضعها غير موضعها، ويظنُّها بمعنى: متى، ثمَّ يذهب فيفسِّر: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٣٢] الآية؛ بمعنى: الوقت، فيلحد في آيات الله تعالى وهو لا يشعر.

قوله: (كَقَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ: «وَالمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ») مثله قول خليل: قد لا يحرمن مِنَ الرَّضاع إن جعلت «قد» حرفاً، واستعملها بعضهم اسم فعل، وهو بعيدٌ.

---

(١) في (أ): «الزَّمَانِ» بدلاً من «الزَّمَنِ».

رِعَايَةً لِجَانِبِ الصِّنَاعَةِ النَّحوِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ القَصْدُ مِنْ تِلْكَ الأَسْوَارِ إِنَّمَا هُوَ تَعْمِيمُ الحُكْمِ أَوْ تَبْعِيضُهُ، لَا مَا فِيهَا مِنَ النِّسْبَةِ.

وَالبَتَّةَ مِنَ: «البَتِّ»؛ بِمَعْنَى: القَطْعِ، يَلْزَمُهَا النَّصْبُ عَلَى المَصْدَرِ بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ، وَهَمْزَتُهَا وَصْلِيَّةٌ كَغَيْرِهَا، وَلَا يَجِبُ قَطْعُهَا، خِلَافاً لِمَا فِي «التَّصْرِيحِ».

✿ ✿ ✿

قصَارة

قوله: (رِعَايَةً لِجَانِبِ الصِّنَاعَةِ النَّحَوِيَّةِ) أشار بهذا الكلام إلى جوابٍ عن سؤالٍ، وهو: أنَّ الشَّرطيَّة بذلك الإعراب تصير حمليَّة؛ لأنَّ الحمليَّة هي الَّتي تصدَّر بمبتدأ، فتكون هذه حمليَّة وقع محمولها شرطيَّة؛ كقولك: «زيد أو: كأن زيد إن جئته يكرمك».

والجواب: أنَّ ما ذكرناه مِنَ الإعراب رعاية لجانب الصِّناعة النَّحويَّة، ولم يقصد به وضع الاسم الَّذي هو ضمير الشَّأن؛ ليحمل عليه ما بعده حتَّى يلزم ما ذكرت، بلِ اعتبار المعنى هو المرَاعَى في المنطق، فما القصد مِن تلك الأسوار إلَّا بيان تعميم الحكم أو تبعيضه.

قوله: (وَالبَتَّةَ مِنَ: «البَتِّ») أي: فعلة مِنَ البت، وهو: «القطع»، يلزمها النَّصبُ على المفعوليَّة المطلقة بفعلٍ محذوفٍ.

قوله: (وَهَمْزَتُهَا وَصْلِيَّةٌ كَغَيْرِهَا) يعني: لأنَّ همزة «أل» وصليَّة على قول سيبويه، وعليه درج ابن مالك في «ألفيَّته» فقال:

وَهَمْزَةُ «أَلْ» كَذَا

أي: وصل

قوله: (وَلَا يَجِبُ قَطْعُهَا) أي: كما ذهب إليه الخليل، فالخلافُ في همزة «أل» دخلت على «بت» أو غيره.

قوله: (خِلَافاً لِمَا فِي «التَّصْرِيحِ») أي: حيث نقل عن «اللباب»: أنَّها همزة قطع، وهو يقتضي: أنَّها ليست كسائر همزات «أل»، فلذلك يقال: ما في «اللباب» ليس بلباب.

✿ ✿ ✿

فَصْلٌ فِي التَّنَاقُضِ

لَمَّا فَرَغَ مِنْ أَقْسَامِ القَضَايَا، أَخَذَ يَذْكُرُ بَعْضَ أَحْكَامِهَا، وَهُوَ: التَّنَاقُضُ، وَالعَكْسُ.

وَوَجْهُ الحَاجَةِ إِلَيْهِمَا: مَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ الحَاجِبِ بِقَوْلِهِ: «وَلَمَّا كَانَ الدَّلِيلُ قَدْ يُقَامُ عَلَى إِبْطَالِ الشَّيْءِ(١)، وَالمَطْلُوبُ نَقِيضُهُ، وَقَدْ يُقَامُ(٢) عَلَى الشَّيْءِ وَالمَطْلُوبُ عَكْسُهُ، احْتِيجَ إِلَى تَعْرِيفِهِمَا».

قَالَ ابْنُ هَارُونَ: مِثَالُ المَطْلُوبِ الَّذِي يَقُومُ الدَّلِيلَ عَلَى إِبْطَالِ نَقِيضِهِ: **قِيَاسُ الخُلْفِ**، فَإِنَّهُ يُنْتِجُ نَقِيضَ المَطْلُوبِ. اهـ(٣).

وَمِثَالُهُ أَنْ تَقُولَ فِي الِاسْتِدْلَالِ عَلَى حُدُوثِ العَالَمِ: «لَوْ لَمْ يَكُنْ حَادِثاً، لَمْ يَكُنْ

قصارة

فَصْلٌ فِي التَّنَاقُضِ

لمَّا كان التَّناقض مقدَّماً على العكس طبعاً؛ لكون العكس في بعض أحواله يحتاج للاستدلال عليه بالتَّناقض، قدِّم عليه وضعاً.

قوله: (قِيَاسُ الخُلْفِ) هو بضمِّ الخاء؛ بمعنى: «الباطل»؛ لأنَّه باطلٌ في نفسه، بل لأنَّه ينتج باطلاً؛ أي: كذباً.

وبفتحها بمعنى: «وراء»؛ لأنَّ ما ينتجه ينبذ إلى خلف؛ أي: وراء؛ لبطلانه، أو لأنَّه يأتي المطلوب مِن خلفه؛ أي: ورائه الَّذي هو نقيضه، ولا يرتكب قياس الخلف إلَّا في المواضع الَّتي يكون فيها الاستدلال على صحَّة الشَّيء بإبطال نقيضه أيسر وأمكن.

قوله: (لَوْ لَمْ يَكُنْ حَادِثاً) فالمطلوبُ هنا لم يقم الدَّليل ابتداءً عليه، بل على إبطال نقيضه بنفي لازمه، فلزم صدقه.

ونظيرُ هذا المثال: «لو لم يكن هذا حيواناً، لم يكن إنساناً، لكنَّه إنسانٌ، فهو حيوانٌ».

---

(١) في الطبعة الفاسية: «النَّقِيضِ» بدلاً من «الشَّيْءِ».

(٢) في الطبعة الفاسية و(أ): «يُقَدَّمُ» بدلاً من «يُقَامُ».

(٣) «اهـ» زيادة من (أ).

مُتغَيِّراً، لَكِنَّهُ مُتغَيِّرٌ، فَهُوَ حَادِثٌ»، لَكِنَّ الوَاقِعَ فِي قِيَاسِ الخُلْفِ كَمَا مَثَّلْنَا [أ/ ٤٣] هُوَ الِاسْتِدْلَالُ عَلَى المَطْلُوبِ بِإِبْطَالِ نَقِيضِهِ، لَا أَنَّهُ يُنْتِجُ نَقِيضَ المَطْلُوبِ كَمَا ذَكَرَهُ؛ تَأَمَّلْ(١).

قَالَ: وَمِثَالُ المَطْلُوبِ الَّذِي يَقُومُ الدَّلِيلُ عَلَى عَكْسِهِ مَا يَقَعُ فِي الأَشْكَالِ الثَّلَاثَةِ غَيْرِ الأَوَّلِ، فَإِنَّهَا عِنْدَ رَدِّهَا لِلأَوَّلِ قَدْ تُنْتِجُ غَيْرَ المَطْلُوبِ، عَلَى مَا ذَكَرُوهُ، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ فِي الشَّكْلِ الثَّانِي: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِحَيَوَانٍ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» يُنْتِجُ: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسَانٍ»، وَيُرَدُّ إِلَى الشَّكْلِ الأَوَّلِ بِعَكْسِ الصُّغْرَى وَجَعْلِهَا كُبْرَى، وَعَكْسُ النَّتِيجَةِ.

وَالتَّنَاقُضُ فِي الِاصْطِلَاحِ هُوَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ المُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ:

(٦٣) «تَنَاقُضٌ»: خُلْفُ القَضِيَّتَيْنِ فِي كَيْفٍ، وَصِدْقُ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُفِي

«خُلْفُ» بِمَعْنَى: اخْتِلَافِ، وَ«الكَيْفُ»: الإِيْجَابُ وَالسَّلْبُ، وَقَوْلُهُ: «وَصِدْقُ وَاحِدٍ» أَيْ: فَقَطْ، وَ«قُفِيْ» بِمَعْنَى: تَبِعَ؛ أَيْ: لُزُوماً، وَالجُمْلَةُ حَالِيَّةٌ فَهِيَ قَيْدٌ فِيمَا قَبْلَهَا مِنْ تَمَامِ

قصَارة

قوله: (يُنْتِجُ: لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ... إلخ) هذا هو المطلوب، فإذا ردَّ إلى الأوَّل بعكس الصُّغرى وجعلها كبرى؛ ينتج: «لا شيء مِنَ الإنسان بحجرٍ»، وهو عكس المطلوب، لازمٌ صدقه منه؛ لأنَّ العكس لازمٌ للمطلوب، وهو صادقٌ، ولازمُ اللَّازمِ لازمٌ.

قوله: (وَعَكْسُ النَّتِيجَةِ) صوابُهُ: «فتنعكسُ النَّتيجة».

قول النَّاظم: («تَنَاقُضٌ»: خُلْفُ) هو تفاعل بين اثنين؛ مِنَ: «النَّقض»، وهو: الإبطال والهد والحل؛ هذا معناه لغةً، وأمَّا عرفاً فهو: «اختلاف قضيَّتين» كما أشار له النَّاظم.

قوله: (وَ«الكَيْفُ»: الإِيْجَابُ وَالسَّلْبُ) بهذا فسَّر الكيف أيضاً العلَّامة ابن القاضي لمَّا سأله أمير وقته مولانا أحمد الذَّهبيِّ السَّعدي عنه وعن الكمِّ أيضاً، فقال:

يَا سَائِلاً طَبْعُهُ لِلْعِلْمِ مُنْحَرِفُ ... وَقَلْبُهُ بِصَلَاحِ النَّاسِ مَشْغُوفُ
الكَمُّ: كُلِّيَّةٌ جُزْئِيَّةٌ ذَكَرُوا ... وَالكَيْفُ: لِلسَّلْبِ وَالإِيجَابِ مَعْرُوفُ

قوله: (أَيْ: فَقَطْ) قيدٌ زائدٌ على كلام النَّاظم؛ لأنَّه إنَّما قال: «وَصِدْقُ وَاحِدٍ»، وهل الآخر صادق أو كاذب يبقى ما هو أعمُّ؟

---

(١) في (أ): «تَأَمَّلْهُ» بدلاً من «تَأَمَّلْ».

التَّعْرِيفِ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: «التَّنَاقُضُ هُوَ: اخْتِلَافُ قَضِيَّتَيْنِ بِالإِيجَابِ وَالسَّلْبِ عَلَى وَجْهٍ يَقْتَضِي بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ الِاخْتِلَافِ لُزُومَ صِدْقِ إِحْدَاهُمَا وَكَذِبِ الأُخْرَى».

فَخَرَجَ: اخْتِلَافُ غَيْرِ القَضِيَّتَيْنِ؛ كَاخْتِلَافِ مُفْرَدَيْنِ؛ نَحْوُ: «فَرَسٍ، وَلَا فَرَسٍ»، وَاخْتِلَافِ إِنْشَائَيْنِ؛ نَحْوُ: «قُمْ، وَلَا تَقُمْ»، فَذَلِكَ وَمَا أَشْبَهَهُ وَإِنْ كَانَ تَنَاقُضاً فِي المَعْنَى، لَكِنْ لَا يُسَمَّى تَنَاقُضاً فِي الِاصْطِلَاحِ.

وَخَرَجَ بِـ «ذِكْرِ الكَيْفِ»: الِاخْتِلَافُ بِغَيْرِهِ كَاخْتِلَافِ قَضِيَّتَيْنِ بِالعُدُولِ وَالتَّحْصِيلِ، وَالكُلِّيَّةِ وَالجُزْئِيَّةِ، وَالشَّرْطِيَّةِ وَالحَمْلِيَّةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ عَلَى أَنَّ قَيْدَ الكَيْفِ يُغْنِي عَنْهُ مَا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ مَا خَرَجَ بِهِ يَخْرُجُ بِمَا بَعْدَهُ، كَذَا قِيلَ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ يَخْرُجُ بِالكَيْفِ نَحْوُ: «العَالَمُ حَادِثٌ، العَالَمُ قَدِيمٌ»، وَهُوَ لَا يَخْرُجُ بِمَا بَعْدَهُ، تَأَمَّلْ.

قصَارة

قوله: (فَكَأَنَّهُ يَقُولُ) فيه إشعارٌ بأنَّ عبارة النَّاظم غير وافية بهذا المعنى كلِّه، لكن قوَّة كلامه تُعطي ذلك.

قوله: (فَخَرَجَ: اخْتِلَافُ غَيْرِ القَضِيَّتَيْنِ) إنَّما خصُّوا بحثهم بتناقض القضايا دون تناقض المفردات، وإن كان ينبغي أن تكون مباحثهم عامَّة؛ لأنَّ التَّناقض لا يُتصوَّر في غير القضايا، كما قرَّره السَّيِّد في «شرح المواقف» في غير موضعٍ منه، وذلك لأنَّ المتناقضين هما المفهومان المتمانعان لذاتهما، ولا تمانع بين التَّصوُّرات، فإنَّ مفهومي «الإنسان» و: «لا إنسان» لا يتمانعان؛ إلَّا إذا اعتبر ثبوتهما لشيءٍ، كما تشهد به البديهة، وحينئذٍ يحصل هناك قضيَّتان متنافيتان صدقاً وكذباً، فمَن زعم أنَّ بين مفهومي «فرس» و: «لا فرس» تقابل الإيجاب والسَّلب مطلقاً فقد سها؛ إلَّا إن بنى ذلك على النَّظر إلى الظَّاهر، فرفع المفرد إنَّما يسمَّى: «سلباً» لا: «نقضاً».

قوله: (وَمَا أَشْبَهَهُ) كاختلاف مركَّبين ناقصين كـ: «ثوب زيد» و: «لا ثوبه»، واختلاف مفرد وقضيَّة.

قوله: (كَذَا قِيلَ) قائله الهلاليُّ، وبيَّنه بقوله: لأنَّه لا يقتضي شيءٌ مِنَ الاختلافات لزوم صدق أحدهما وكذب الآخر إلَّا الاختلاف في الكيف. اهـ.

وعليه: فالاختلاف بغير الإيجاب والسَّلب لا يقتضي لذاته صدق أحدهما وكذب الآخر.

قوله: (وَفِيهِ نَظَرٌ) في نظره نظرٌ.

وَخَرَجَ بِالقَيْدِ الأَخِيرِ: الِاخْتِلَافُ فِي الكَيْفِ عَلَى وَجْهٍ يَصِحُّ مَعَهُ صِدْقُهُمَا وَكَذِبُهُمَا؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ، زَيْدٌ لَيْسَ بِضَاحِكٍ»، أَوْ يَصِحُّ مَعَهُ كَذِبُهُمَا فَقَطْ، وَذَلِكَ كَاخْتِلَافِ كُلِّيَّتَيْنِ بِالإِيْجَابِ وَالسَّلْبِ تَكْذُبَانِ مَعاً، حَيْثُ يَكُونُ المَحْمُولُ أَخَصَّ مِنَ المَوْضُوعِ؛ نَحْوُ: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ»، فَإِنْ كَانَ أَعَمَّ أَوْ مُسَاوِياً كَذَبَتِ السَّالِبَةُ فَقَطْ؛ نَحْوُ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ، أَوْ بِنَاطِقٍ»، وَإِنْ كَانَ مُبَايِناً كَذَبَتِ المُوجَبَةُ فَقَطْ؛ نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ فَرَسٌ»، أَوْ عَلَى وَجْهٍ يَصِحُّ مَعَهُ صِدْقُهُمَا فَقَطْ، وَذَلِكَ كَالجُزْئِيَّتَيْنِ تَصْدُقَانِ مَعاً، حَيْثُ يَكُونُ المَحْمُولُ أَخَصَّ مِنَ المَوْضُوعِ؛ نَحْوُ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، فَإِنْ كَانَ أَعَمَّ أَوْ مُسَاوِياً صَدَقَتِ المُوجَبَةُ فَقَطْ؛ نَحْوُ: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، أَوْ نَاطِقٌ»، وَإِنْ كَانَ مُبَايِناً صَدَقَتِ السَّالِبَةُ فَقَطْ؛ نَحْوُ: «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِفَرَسٍ»، وَلَا يُعَدُّ [ب/ ٣٩] هَذَا الِاخْتِلَافُ تَنَاقُضاً؛ لِأَنَّ اقْتِسَامَهُمَا[1] الصِّدْقَ وَالكَذِبَ إِنَّمَا هُوَ لِخُصُوصِ المَادَّةِ، وَلِذَا صَحَّ صِدْقُهُمَا مَعاً أَوْ كَذِبُهُمَا فِي بَعْضِ المَوَادِّ.

وَقَوْلُنَا: «بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ الِاخْتِلَافِ» قَيْدٌ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَقَدْ بَقِيَ عَلَى النَّاظِمِ، خَرَجَ بِهِ: الِاخْتِلَافُ الَّذِي يَقْتَضِي صِدْقَ إِحْدَاهُمَا فَقَطْ، لَكِنْ لَا لِذَاتِهِ، بَلْ بِوَاسِطَةٍ؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ إِنْسَانٌ، زَيْدٌ لَيْسَ بِنَاطِقٍ»، فَإِنَّهُ يَقْتَضِي صِدْقَ إِحْدَاهُمَا وَكَذِبَ الأُخْرَى بِوَاسِطَةِ مَعْرِفَةِ أَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ، فَلَيْسَ قَوْلُنَا: «زَيْدٌ إِنْسَانٌ» نَقِيضاً فِي الِاصْطِلَاحِ لِقَوْلِنَا: «زَيْدٌ لَيْسَ بِنَاطِقٍ».

قصَارة

ووجهه: أنَّ التَّركيب الأوَّل في مثاله غير الثَّاني؛ لأنَّ المحمول قدِ اختلف لفظاً، والاختلافُ إنَّما يعتبر في مسمَّى التَّناقض بعد اتِّحاد القضيَّتين في كلِّ وجهٍ، وسيأتي في الوحدات اشتراط اتِّحاد المحمول، وقد سلم بنَّاني كلام الهلالي هذا في «حاشية المختصر».

نعم؛ يُجاب عن اعتراض الهلاليِّ بأن إغناء المتأخِّر عنِ المتقدِّم لا يضرُّ، وإنَّما المضرُّ العكسُ؛ لأنَّ الثَّاني حينئذٍ يكون زائداً لغير غرض.

قوله: (فَلَيْسَ قَوْلُنَا: «زَيْدٌ إِنْسَانٌ» نَقِيضاً فِي الِاصْطِلَاحِ) اعترض اليوسيُّ خروج نحو هذا عنِ الحدِّ: بأنَّ هذا إن كان اصطلاحاً لأهل الفنِّ فنعم، وإلَّا فلا خفاء في أن يقال لِمَن قال: «هذا إنسان، هذا ليس بناطق» إنَّه تناقض كلامُهُ في المعنى. اهـ.

---

(١) في (أ): زيادة «عَلَى».

وَاعْلَمْ أَنَّهُ يُفْهَمُ مِنَ التَّقْيِيدِ بِلُزُومِ صِدْقِ إِحْدَاهُمَا فَقَطْ: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنِ اتِّحَادِ النِّسْبَةِ فِي ثَمَانِيَةِ أُمُورٍ؛ إِذْ لَا يَتَحَقَّقُ التَّنَاقُضُ إِلَّا بِهَا، وَهِيَ: وَحْدَةُ المَوْضُوعِ، وَوَحْدَةُ المَحْمُولِ، وَوَحْدَةُ القُوَّةِ وَالفِعْلِ، وَوَحْدَةِ الزَّمَانِ، وَوَحْدَةِ المَكَانِ، وَوَحْدَةِ الإِضَافَةِ، وَوَحْدَةِ الشَّرْطِ، وَوَحْدَةِ الكُلِّ وَالجُزْءِ؛ إِذْ لَوِ انْتَفَى شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الوَحَدَاتِ لَمْ يَتَحَقَّقِ التَّنَاقُضُ؛ لِأَنَّهُ:

١ ـ عِنْدَ الاخْتِلَافِ فِي المَوْضُوعِ؛ نَحْوُ [أ/ ٤٤]: «زَيْدٌ كَاتِبٌ، عَمْرٌو لَيْسَ بِكَاتِبٍ»، يَصِحُّ صِدْقُهُمَا مَعاً، أَوْ كَذِبُهُمَا مَعاً، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ لَا تَنَاقُضَ بَيْنَ صَادِقَيْنِ، وَلَا بَيْنَ كَاذِبَيْنِ.

٢ ـ وَكَذَا فِي المَحْمُولِ؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ كَاتِبٌ، زَيْدٌ لَيْسَ بِشَاعِرٍ».

٣ ـ وَفِي القُوَّةِ وَالفِعْلِ؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ كَاتِبٌ ـ أَيْ: بِالقُوَّةِ ـ، زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ ـ أَيْ: بِالفِعْلِ ـ».

٤ ـ وَفِي الزَّمَانِ؛ نَحْوُ: «نَبِيُّنَا ﷺ صَلَّى لِبَيْتِ المَقْدِسِ ـ أَيْ: قَبْلَ الأَمْرِ بِالتَّوَجُّهِ لِلْكَعْبَةِ ـ، نَبِيُّنَا ﷺ لَمْ يُصَلِّ لِبَيْتِ المَقْدِسِ ـ أَيْ: بَعْدَ مَا ذُكِرَ ـ».

٥ ـ وَفِي المَكَانِ؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ يُصَلِّي ـ أَيْ: فِي المَسْجِدِ ـ، زَيْدٌ لَيْسَ بِمُصَلٍّ ـ أَيْ: فِي الدَّارِ ـ».

٦ ـ وَفِي الإِضَافَةِ؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ أَبٌ ـ أَيْ: لِعَمْرٍو ـ، وَزَيْدٌ لَيْسَ بِأَبٍ ـ أَيْ: لِخَالِدٍ ـ».

٧ ـ وَفِي الشَّرْطِ؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ يَدْخُلُ الجَنَّةَ ـ أَيْ: بِشَرْطِ مَوْتِهِ عَلَى الإِيمَانِ ـ، زَيْدٌ لَا يَدْخُلُهَا ـ أَيْ: بِشَرْطِ [ج/ ٢٨] مَوْتِهِ عَلَى الكُفْرِ عِيَاذاً بِاللهِ تَعَالَى ـ».

٨ ـ وَفِي الكُلِّ وَالجُزْءِ؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ أَسْوَدُ ـ أَيْ: بَعْضُهُ ـ، زَيْدٌ لَيْسَ بِأَسْوَدَ ـ أَيْ: كُلِّهِ ـ».

قصارة

ولعلَّه لم يقف على كلام السَّعد ونصُّه: إنَّما اعتبروا اتِّحاد المحمول والموضوع حتَّى لا يكون قولنا: «زيد ناطق» نقيضاً لقولنا: «زيد ليس بإنسان»، وإن كان مساوياً لنقيضه؛ لأنَّ المساواة كثيرة، فلو لم يعتبروا اتِّحاد الطَّرفين؛ لتعسَّر ضبط النَّقائض. اهـ.

وَقَدْ جَمَعَ بَعْضُ الشُّيُوخِ هَذِهِ الثَّمَانِيَةُ فِي قَوْلِهِ:

وَمَا لَهُ تَحَقُّقٌ إِلَّا بِأَنْ ... تُوجَدُ وَحَدَاتٌ ثَمَانٍ فَاعْلَمَنْ

وَضْعٌ، وَوَقْتٌ، وَمَكَانٌ، حَمْلُ ... كُلٌّ، إِضَافَةٌ، وَشَرْطٌ، فِعْلُ

وَاكْتَفَى بَعْضُهُمْ بِثَلَاثِ وَحَدَاتٍ: وَحْدَةُ الْمَوْضُوعِ، وَوَحْدَةُ الْمَحْمُولِ، وَوَحْدَةُ الزَّمَانِ؛ وَيَرْجِعُ بَعْضُ مَا بَقِيَ إِلَى: وَحْدَةِ الْمَحْمُولِ، وَبَعْضُهُ إِلَى: وَحْدَةِ الْمَوْضُوعِ.

وَاكْتَفَى بَعْضُهُمْ بِوَحْدَةِ الطَّرَفَيْنِ، وَهُوَ أَقْرَبُ مِمَّا قَبْلَهُ.

وَالتَّحْقِيقُ: اشْتِرَاطُ وَحْدَةٍ وَاحِدَةٍ هِيَ: «وَحْدَةُ النِّسْبَةِ الْحُكْمِيَّةِ»؛ بِحَيْثُ يَرِدُ السَّلْبُ عَلَى مَا وَرَدَ عَلَيْهِ الإِيجَابُ؛ إِذْ جَمِيعُ الوَحَدَاتِ تَرْجِعُ إِلَى وَحْدَةِ النِّسْبَةِ؛ لِأَنَّهُ مَتَى اخْتَلَفَ

قصَارة

قوله: (وَقَدْ جَمَعَ بَعْضُ الشُّيُوخِ) المراد به: المحقِّق سيِّدي العربي الفاسيُّ، وبعد البيتين:

وَرَدَّهَا قَوْمٌ عَلَى تَفْصِيلِ ... لِوَحْدَةِ الْمَوْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ

وَرَدَّهَا مُحَقِّقٌ عَنْ حَزْمِ ... لِوَحْدَةِ النِّسْبَةِ ذَاتِ الْحُكْمِ

قوله: (وَاكْتَفَى بَعْضُهُمْ... إلخ) المراد به: الإمام الرَّازيُّ.

قوله: (وَيَرْجِعُ بَعْضُ مَا بَقِيَ إِلَى: وَحْدَةِ الْمَحْمُولِ... إلخ) فوحدةُ الشَّرط والكلِّ والجزء داخلةٌ في وحدة الموضوع؛ لأنَّا إن قلنا: «اللَّون مفرِّقٌ للبصر بشرط كونه أبيض، اللَّون غير مفرِّق للبصر بشرط كونه غير أبيض»، أو قلنا: «الزِّنجيُّ أسود ـ أي: بعضه ـ، الزِّنجي ليس بأسود ـ أي: كلُّه ـ»، فاللَّون الأبيض خلاف غير الأبيض، وبعض الزِّنجيِّ خلاف كلِّه.

ووحدةُ المكان والقوَّة والفعل والإضافة داخلةٌ في وحدة المحمول؛ لأنَّ الجلوس في المسجد خلاف الجلوس في الدَّار، والإسكارُ بالفعل خلاف الإسكار بالقوَّة، وأبوَّة زيد خلاف أبوَّة عمرو.

قوله: (وَاكْتَفَى بَعْضُهُمْ بِوَحْدَةِ الطَّرَفَيْنِ، وَهُوَ أَقْرَبُ مِمَّا قَبْلَهُ) هذا مذهب الكاتبيِّ، وإنَّما كان أقرب؛ لأنَّ وحدة الزَّمان ترجع لوحدة المحمول، كما رجعت إليه وحدة المكان؛ لأنَّ الصَّلاة قبل الأمر بالتَّوجُّه غيرها بعده.

قوله: (وَالتَّحْقِيقُ) هذا مذهب المحقِّق الحكيم أبي نصر الفارابيِّ، فإنَّ نسبة المحمول إلى أحدِ الموضوعين مغايرة نسبته إلى الآخر، ونسبة أحد المحمولين إلى الموضوع مغايرة نسبة الآخر إليه، ونسبةُ المحمول إلى أحد الأمرين بشرط مغايرة لنسبته إليه بغير ذلك الشَّرط، وعلى هذا القياس.

وَاحِدٌ مِنْهَا، اخْتَلَفَتِ النِّسْبَةُ، بَلِ اتِّحَادُ النِّسْبَةِ يَشْمَلُ أُمُوراً أُخَرَ غَيْرَ الثَّمَانِيَةِ لَا يَتَحَقَّقُ التَّنَاقُضُ إِلَّا بِهَا؛ كَاتِّحَادِ المَفْعُولِ بِهِ وَلَهُ وَمَعَهُ وَالحَالُ وَالآلَةُ وَغَيْرُ ذَلِكَ؛ إِذْ مَتَى اخْتَلَفَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ تَنَاقُضٌ.

تَنْبِيهٌ:

أَنْوَاعُ التَّقَابُلِ أَرْبَعَةٌ: تَقَابُلُ التَّضَادِّ، وَتَقَابُلُ التَّضَايُفِ، وَتَقَابُلُ العَدَمِ وَالمَلَكَةِ، وَتَقَابُلُ التَّنَاقُضِ.

قصَارة

ولمَّا أنْ كان مذهب هذا الحبر الحكيم هو الَّذي يجنح له الطَّبع السَّليم، درج عليه شيخنا سيِّدي حمدون في «خريدته»، فقال:

فَشَرْطُهُ: اتِّحَادُ نِسْبَةٍ جَرَتْ

قوله: (إِذْ مَتَى اخْتَلَفَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ تَنَاقُضٌ) فلا تناقض في قولك: «جاء زيد» أي: راكباً، و: «لم يجيء زيد» أي: غير راكب، و: «زيد آكل» أيِ: الخبز «زيد ليس بآكل» أيِ: اللَّحم، وقد عدَّ نحو هذا ممَّا فيه نفي الشَّيء وإثباته باعتبارين مختلفين مِنَ المحسِّنات البديعيَّة عند أهل البيان، ويسمَّى عندهم: «الطِّباق»، ومنه:

خُلِقُوا وَمَا خُلِقُوا لِمَكْرُمَةٍ ... فَكَأَنَّهُمْ خُلِقُوا وَمَا خُلِقُوا

رُزِقُوا وَمَا رُزِقُوا سَمَاحَ يَدٍ ... فَكَأَنَّهُمْ رُزِقُوا وَمَا رُزِقُوا

فقدِ اختلف المفعول له في الأوَّل؛ أي: خلقوا لغير مكرمة، وما خلقوا لمكرمة، واختلف المفعول الثَّاني في الثَّاني؛ أي: رزقوا مالاً وما رزقوا سماح يد، فباعتبار ما ذكر لم يكن في هذا تناقضٌ.

قوله: (أَنْوَاعُ التَّقَابُلِ) قد عرَّف الحكماء «المتقابلين»: «بأنَّهما أمران لا يجتمعان في زمنٍ واحدٍ في ذاتٍ واحدةٍ مِن جهةٍ واحدةٍ»، كما عرَّفوا «المثلين»: «بكلِّ اثنين اشتركا في تمام الماهيَّة».

قوله: (تَقَابُلُ التَّضَادِّ) الضِّدَّان: «هما اللَّذان لا يجتمعان، ويمكن ارتفاعهما» كالسَّواد والبياض؛ إذ يمكن ارتفاعهما بالحمرة والخضرة، والنَّقيضان: «هما اللَّذان لا يجتمعان ولا يرتفعان».

وَوَجْهُ الحَصْرِ: أَنَّ المُتَقَابِلَيْنِ: إِمَّا وُجُودِيَّانِ، أَوْ أَحَدُهُمَا وُجُودِيٌّ وَالآخَرُ عَدَمِيٌّ، فَالوُجُودِيَّانِ إِنْ تَوَقَّفَ تَعَقُّلُ أَحَدِهِمَا عَلَى تَعَقُّلِ الآخَرِ كَـ: «الأُبُوَّةِ، وَالبُنُوَّةِ» فَالمُتَضَايِفَانِ، أَوْ لَا كَـ: «البَيَاضِ، وَالسَّوَادِ» فَالضِّدَّانِ، وَاللَّذَانِ أَحَدُهُمَا وُجُودِيٌّ وَالآخَرُ عَدَمِيٌّ إِنِ اعْتُبِرَ فِي العَدَمِيِّ كَوْنُ المَحَلِّ قَابِلاً لِلوُجُودِيِّ كَـ: «البَصَرِ، وَالعَمَى» بِالنِّسْبَةِ إِلَى زَيْدٍ مَثَلاً، بِخِلَافِ الحَائِطِ فَعَدَمٌ وَمَلَكَةٌ، وَإِنْ لَمْ يُعْتَبَرْ كَـ: السَّوَادِ وَنَفْيِهِ، فَالنَّقِيضَانِ، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ المُتَقَابِلَيْنِ[1] لا يَكُونَانِ عَدَمِيَّيْنِ.

قَالَ السَّعْدُ: وَلَيْسَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، وَقَدْ أَطْبَقَ المُتَأَخِّرُونَ عَلَى أَنَّ نَقِيضَ العَدَمِيِّ يَكُونُ عَدَمِيًّا كَـ: الِامْتِنَاعِ وَاللَّا امْتِنَاعِ، وَالعَمَى وَاللَّا عَمًى. اهـ.

وَهَذَا دَاخِلٌ فِي تَقَابُلِ التَّنَاقُضِ؛ لِأَنَّ نَقِيضَ كُلِّ شَيْءٍ رَفْعُهُ؛ سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ الشَّيْءُ ثُبُوتِيًّا أَوْ سَلْبِيًّا، فَلَوْ قِيلَ فِي وَجْهِ الحَصْرِ: الأَمْرَانِ إِمَّا وُجُودِيَّانِ أَوْ لَا، وَغَيْرُ الوُجُودِيَّيْنِ إِمَّا تَقَابُلُ أَمْرٍ وَسَلْبُهُ عَنْ مَحَلٍّ يَقْبَلُهُ، فَهُوَ تَقَابُلُ العَدَمِ وَالمَلَكَةِ، وَإِمَّا تَقَابُلُ أَمْرٍ وَسَلْبُهُ مُطْلَقاً، فَهُوَ تَقَابُلُ التَّنَاقُضِ لَشَمَلَ مَا ذَكَرَ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٦٤) فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَهْ ... فَنَقْضُهَا بِالكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهْ

(٦٥) وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّورِ ... فَانْقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا المَذْكُورِ

بَيَّنَ بِهِ: أَنَّ مَا تَقَدَّمَ مِنِ اخْتِلَافِ الكَيْفِ؛ أَيْ: مَعَ اتِّحَادِ النِّسْبَةِ إِنَّمَا يَكْفِي فِي التَّنَاقُضِ إِذَا كَانَتِ القَضِيَّةُ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَةً، أَمَّا إِنْ كَانَتْ مُسَوَّرَةً كُلِّيَّةً أَوْ جُزْئِيَّةً، فَلَا بُدَّ أَنْ يُزَادَ فِيهَا مَعَ مَا تَقَدَّمَ شَرْطُ الِاخْتِلَافِ فِي الكَمِّ:

قصَّارة

قوله: (وَهَذَا دَاخِلٌ فِي تَقَابُلِ التَّنَاقُضِ) فيه إشارةٌ إلى أنَّ الحقَّ صحَّة التَّقابل بين العدمين؛ إلَّا أنَّه لا يخرج تقابلهما عنِ الأنواع الأربعة، وقد صرَّح بهذا الهلاليُّ، وذلك لأنَّ نقيض كلِّ شيءٍ رفعُهُ؛ سواءٌ كان ذلك المرفوع ثبوتيًّا أو سلبيًّا، وعليه فيقال في وجه الحصر: المتقابلان: إمَّا ثبوتيان، أم لا؛ فالأوَّل: إن توقَّف تعقُّله على تعقُّل الآخر فالمتضايفان، وإلَّا فالمتضادَّان، والثَّاني: إمَّا تقابل أمرٍ وسلبه عن محلٍّ يقبله فتقابل عدم وملَكة، وإمَّا تقابل أمر وسلبه مطلقاً فتقابل النَّقيضين، وهذا هو مرادُ الشَّارح بقوله: «الأمران: إمَّا وجوديان»؛ إلَّا أنَّه اختصر في التَّقسيم؛ اتِّكالاً على ما سبق.

قول النَّاظم: (فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً): ....

---

(١) في (أ): «النَّقِيضَيْنِ» بدلاً من «المُتَقَابِلَيْنِ».

فَنَقِيضُ الشَّخْصِيَّةِ المُوْجَبَةِ؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ عَالِمٌ»: شَخْصِيَّةٌ سَالِبَةٌ نَحْوُ: «زَيْدٌ لَيْسَ بِعَالِمٍ»، وَبِالعَكْسِ.

وَنَقِيضُ المُهْمَلَةِ المُوْجَبَةِ؛ نَحْوُ: «الإِنْسَانُ حَيَوَانٌ» [ب/ ٤٠]: مُهْمَلَةٌ سَالِبَةٌ [أ/ ٤٥]؛ نَحْوُ: «الإِنْسَانُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ» وَبِالعَكْسِ.

هَذَا ظَاهِرُهُ، وَهُوَ فِي المُهْمَلَةِ غَيْرُ صَحِيحٍ، بَلْ حُكْمُهَا حُكْمُ الجُزْئِيَّةِ عِنْدَ جَمِيعِ أَهْلِ المَنْطِقِ، فَنَقِيضُهَا نَقِيضُ جُزْئِيَّتِهَا؛ لِأَنَّهَا فِي قُوَّتِهَا كَمَا تَقَدَّمَ، فَنَقُولُ فِي المُهْمَلَةِ المُوْجَبَةِ: «الحَيَوَانُ إِنْسَانٌ»، وَتُرِيدُ بِـ «أَلْ» الحَقِيقَةَ فِي ضُمْنِ أَفْرَادِهَا حَيْثُ لَا قَرِينَةَ عَلَى إِرَادَةِ جَمِيعِ الأَفْرَادِ، وَلَا عَلَى بَعْضِهَا، وَهُوَ فِي قُوَّةِ قَوْلِكَ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»؛ لِتَحَقُّقِ بَعْضِ الأَفْرَادِ، وَنَقِيضُهَا نَقِيضُ هَذِهِ الجُزْئِيَّةِ الَّتِي هِيَ فِي قُوَّتِهَا، وَهُوَ: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ».

وَكَذَا تَقُولُ فِي المُهْمَلَةِ السَّالِبَةِ؛ نَحْوُ: «الحَيَوَانُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ» وَهِيَ فِي قُوَّةِ قَوْلِكَ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، وَنَقِيضُهَا نَقِيضُ هَذِهِ الجُزْئِيَّةِ وَهِيَ الكُلِّيَّةُ المُوجَبَةُ؛ أَيْ: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ».

قصَارة

قوله: (بَلْ حُكْمُهَا حُكْمُ الجُزْئِيَّةِ) صرَّح بذلك شيخنا سيِّدي حمدون في «خريدته»، فقال:

وَمَـا لِـجُـزْئِـيَّـةٍ امْـنَـحْ مُـهْـمَـلَـه

قوله: (وَتُرِيدُ بِـ «أَلْ» الحَقِيقَةَ فِي ضُمْنِ أَفْرَادِهَا) مرادُهُ: أنَّ المهملة هي الَّتي يُراد بالألف واللَّام فيها الحقيقة، لكن لا مِن حيث هي، بل مِن حيث وجودها في ضمن أفرادها، مع فقد قرينة تبيِّن إرادة الكلِّ أوِ البعض، ولذا احتملتِ الكلِّيَّة والجزئيَّة.

قال المحقِّق سيِّدي أحمد بن مبارك: وتحقيقُ ذلك أن تقول: «أل» المعرفة: إمَّا أن تكون لتعريف الحقيقة، أو لتعريف حصَّة منها:

والأُولى: إمَّا أن يُراد بها: الحقيقة مِن حيث هي؛ نحو: «الإنسان نوع»، ومنها الدَّاخلة على المعرف؛ نحو: «الإنسان حيوان ناطق»، والقضيَّة معها تسمَّى: «طبيعيَّة»، وإن أُريد الحقيقة مِن حيث هي مع الحضور الذِّهنيِّ فشخصيَّةٌ، كالمصدَّرة بعَلَم الجنس.

وإمَّا أن يُراد بها: الحقيقة في ضمن أفرادها:

وَإِنَّمَا لَمْ يَصِحَّ نَقِيضُ المُهْمَلَةِ كَنَفْسِهَا؛ لِأَنَّ المُهْمَلَتَيْنِ يَصِحُّ صِدْقُهُمَا مَعاً كَالجُزْئِيَّتَيْنِ؛ نَحْوُ: «الحَيَوَانُ إِنْسَانٌ، الحَيَوَانُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، وَلَا تَنَاقُضَ بَيْنَ صَادِقَيْنِ، كَمَا تَقَدَّمَ.

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى تَفْصِيلِ المَحْصُورَةِ بِالسُّورِ بِقَوْلِهِ:

(٦٦) فَإِنْ تَكُنْ مُوجَبَةً كُلِّيَّهْ نَقِيضُهَا: سَالِبَةٌ جُزْئِيَّهْ

قصارة

ـ فإن قامت قرينةٌ على إرادة الكلِّ، فهي للاستغراق، والقضيَّةُ معها كلِّيَّة؛ سواءٌ كان الاستغراق حقيقيًّا؛ نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، أو عرفيًّا نحو: «جمع الأمير الصَّاغة»، أو ادِّعائيًّا نحو: «أنت الرَّجل علماً».

ـ وإن قامت قرينة على إرادة البعض، فهي للعهد الذِّهنيِّ؛ نحو: «ادخل السُّوق» حيث لا عهد في الخارج، ومنه: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٤]، والقضيَّةُ معها جزئيَّة كالمصدَّرة بالنَّكرة.

ـ وإن لم تقم قرينة على البعض ولا على الكلِّ، فالأمرُ محتملٌ، ففي المقام الخطابيِّ تحمل على الكلِّيَّة، وفي المقام الاستدلاليِّ تحمل على الجزئيَّة؛ لأنَّها المخفَّفة، وفي غيرهما محتملٌ، وفي هذا تتصوَّر المهملة، وقد ذكر صاحب «المفتاح» هذا الوجه، ومثَّل له بقوله ﷺ: «**المُؤمِنُ غِرٌّ كَرِيمٌ**»(١).

وأمَّا الثَّانية ـ وهي الَّتي لتعريف الحصَّة ـ:

١ ـ فإن تقدَّم لمدخولها ذكر صراحةً أو كنايةً، فهي للعهد الذِّكريِّ؛ نحو: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦]، فالأنثى تقدَّمت صراحةً والذَّكر تقدَّم كنايةً.

٢ ـ وإن كان مدخولها حاضراً فهي للعهد الحضوريِّ؛ نحو: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

٣ ـ وإن كان معلوماً بالقرائن فهي للعهد العلميِّ؛ نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠].

والقضيَّة في الثَّلاث شخصيَّة.

قول النَّاظم: (فَإِنْ تَكُنْ مُوجَبَةً كُلِّيَّهْ.. نَقِيضُهَا: سَالِبَةٌ جُزْئِيَّهْ) إنَّما كانتِ السَّالبة الجزئيَّة نقيضتها؛ لأنَّ الكلِّيَّة الموجبة حكمت بثبوت المحمول لجميع الأفراد، والسَّالبة الجزئيَّة حكمت بسلبه عن بعض الأفراد، فإن ثبت للجميع في نفس الأمر، بطل سلبه عنِ البعض، فتصدقُ الكلِّيَّة

---

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/ ٨٢) من حديث كعب بن مالك رضي الله تعالى عنه.

(٦٧) وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّهْ   نَقِيضُهَا: مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ

يَعْنِي: أَنَّ نَقِيضَ الكُلِّيَّةِ المُوجَبَةِ؛ نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»: جُزْئِيَّةٌ سَالِبَةٌ؛ نَحْوُ: «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ»، وَبِالعَكْسِ.

وَنَقِيضُ الكُلِّيَّةِ السَّالِبَةِ؛ نَحْوُ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ»: جُزْئِيَّةٌ مُوجَبَةٌ؛ نَحْوُ: «بَعْضُ الإِنْسَانِ فَرَسٌ»، وَبِالعَكْسِ.

وَيُزَادُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي تَحَقُّقِ التَّنَاقُضِ فِي جَمِيعِ القَضَايَا: شَرْطُ اخْتِلَافِ الجِهَةِ؛ كَتَقَابُلِ الضَّرُورِيَّةِ بِالمُمْكِنَةِ العَامَّةِ؛ ....

قصارة

الموجبة، وتكذب السَّالبة الجزئيَّة، وإن لم يثبت للجميع فقدِ انسلب إمَّا عن كلِّ فردٍ، وإمَّا عنِ البعض، وأيًّا مَّا كان تصدقُ السَّالبة الجزئيَّة وتكذب الموجبة الكلِّيَّة، فقدِ اقتسمتا الصِّدق والكذب، وإنَّما لم تناقضها المساوية لها في الكمِّ، وهي السَّالبة الكلِّيَّة؛ لأنَّهما لا يقتسمان الصِّدق والكذب لصحَّة كذبهما معاً، كما إذا قلت: «كلُّ حيوان إنسان، ولا شيء مِنَ الحيوان بإنسان».

قول النَّاظم: (وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّهْ.. نَقِيضُهَا: مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ) إنَّما كانت نقيضتها؛ لأنَّ الكلِّيَّة السَّالبة حكمت بسلب المحمول عن جميع الأفراد، والموجبة الجزئيَّة حكمت بثبوته لبعض الأفراد، فإن كان في نفس الأمر منفياً عنِ الجميع صدقتِ السَّالبة الكلِّيَّة، وكذبتِ الموجبة الجزئيَّة، وإن لم ينسلب عنِ الجميع فقد ثبت إمَّا لكلِّ فردٍ أو للبعض، وأيًّا مَّا كان صدقت الجزئيَّة الموجبة لدخول البعض في الكلِّ، وإنَّما لم تناقضها المساوية لها في الكمِّ، وهي الجزئيَّة السَّالبة؛ لعدم اقتسامهما الصِّدق والكذب؛ لصحَّة صدقهما معاً؛ نحو: «بعض الحيوان إنسان، ليس بعض الحيوان إنساناً».

قوله: (شَرْطُ اخْتِلَافِ الجِهَةِ) لم يتعرَّض النَّاظم لهذا الشَّرط، وأشار له صاحب «الخريدة» بقوله:

لَا بُدَّ فِي الجِهَاتِ مِنْ مُقَابَلَه

وإنَّما اشترطوه لعدم تحقُّق التَّناقض عند اتِّحاد الجهة مع رعاية ما ذكرنا؛ كقولنا: «كلُّ إنسان كاتب بالضَّرورة، وليس كلُّ إنسان بكاتب بالضَّرورة»؛ لكذبهما معاً.

قوله: (كَتَقَابُلِ الضَّرُورِيَّةِ بِالمُمْكِنَةِ العَامَّةِ) أي: لأنَّ سلب ضرورة الإيجاب إمكانٌ عامٌّ سالب، وسلبُ ضرورة السَّلب إمكانٌ عامٌّ موجب، ولا يخفى أنَّنا إذا قلنا: «نقيض الضَّروريَّة ممكنة»، علم أنَّ نقيض الممكنة تكون ضروريَّة.

نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ بِالضَّرُورَةِ»، «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ بِالإِمْكَانِ العَامِّ»، وَالدَّائِمَةُ بِالمُطْلَقَةِ العَامَّةِ نَحْوُ: «كُلُّ فَلَكٍ مُتَحَرِّكٌ دَائِماً، بَعْضُ الفَلَكِ لَيْسَ بِمُتَحَرِّكٍ بِالإِطْلَاقِ»، انْظُرْ تَفْصِيلَ ذَلِكَ فِي «المُخْتَصَرِ» وَغَيْرِهِ.

قَوْلُهُ: (فَنَقْضُهَا بِالكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهْ) «أَنْ» وَالفِعْلُ فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ فِي مَحَلِّ جَرٍّ، بَدَلُ اشْتِمَالٍ مِنْ قَوْلِهِ: «بِالكَيْفِ» أَيْ: فَنَقْضُهَا بِتَبْدِيلِ الكَيْفِ.

وَقَوْلُهُ: (فَانْقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا) «البَاءُ» بِمَعْنَى: «مَعَ»؛ أَيْ: فَأْتِ بِنَقِيضِهَا حَالَ كَوْنِهِ مُصَاحِباً لِلِاخْتِلَافِ فِي السُّورِ، فَيُفِيدُ أَنَّ المُسَوَّرَةَ لَا بُدَّ فِي تَنَاقُضِهَا مِنْ شَرْطَيْنِ هُمَا تَبْدِيلُ الكَيْفِ وَتَبْدِيلُ الكَمِّ؛ أَيْ: مَعَ اتِّحَادِ النِّسْبَةِ، وَحَذْفُ [ج/ ٢٩] «الفَاءِ» مِنْ جَوَابِ الشَّرْطِ مِنْ كُلٍّ مِنَ البَيْتَيْنِ الأَخِيرَيْنِ لِلضَّرُورَةِ، وَعَلَى قَاعِدَةِ اشْتِرَاطِ تَبْدِيلِ الكَمِّ فِي المُسَوَّرَةِ جَرَى قَوْلُهُ تَعَالَى رَدًّا عَلَى اليَهُودِ: ﴿إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ ۗ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ

قصارة

قوله: (نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ بِالضَّرُورَةِ») هذه ضرورة مطلقة، وقد تقدَّم أنَّ الضَّروريَّة المطلقة هي الَّتي حكم فيها بوجوب نسبة المحمول للموضوع ما دامت ذات الموضع، والممكنة العامَّة هي الَّتي حكم فيها بأن نسبتها غير ممتنعةٍ مِن غير تعرُّضٍ لكونها واجبةً أو جائزةً، فتقابل كلِّيَّة الأفراد بجزئيَّتها، والضَّرورة بالإمكان العامِّ، وكيف الإيجاب بكيف السَّلب.

وبيانُ اقتسام هاتين القضيَّتين للصِّدق والكذب: أنَّ المحمول إمَّا أن يجوِّز العقل سلبه عن شيءٍ مِن أفراد الموضوع أوْ لا، فإن جوَّز ذلك صدقتِ الجزئيَّة السَّالبة؛ نحو: «كلُّ إنسان حجر، وبعض الإنسان ليس بحجر»، وإن لم يجوِّز العقل السَّلب في شيءٍ مِنَ الأفراد، فقد صدقتِ الموجبةُ وكذبتِ السَّالبة.

قوله: (وَالدَّائِمَةُ بِالمُطْلَقَةِ العَامَّةِ) أي: لأنَّ سلب دوام الإيجاب إطلاق عامٌّ سالبٌ، وسلبُ دوام السَّلب إطلاقٌ عامٌّ موجبٌ، والدَّائمة هي الَّتي حكم فيها بدوام النِّسبة ما دامت ذات الموضوع، والمطلقة هي الَّتي حكم فيها بالنِّسبة الفعليَّة مِن غير تعرُّضٍ لأكثر مِن ذلك؛ أي: إنَّ محمولها ثابتٌ لموضوعها بالفعل، ومنتفٍ عنه بالفعل مِن غير تقييدٍ بضرورةٍ، ولا مقابلها.

قوله: (لِلضَّرُورَةِ) مِن ذلك قول حسَّان:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا ... وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانِ

فكان مِن حقِّه أن يقول: «فالله»، لكنَّه حذف «الفاء» ضرورةً.

بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [الأنعام: ٩١] وَهُمْ يَعْتَرِفُونَ، فَنَاقَضَ السَّلْبَ الكُلِّيَّ بِالإِيجَابِ الجُزْئِيِّ؛ قَالَهُ ابْنُ هَارُونَ.

تَنْبِيهٌ:

جَمِيعُ مَا ذَكَرَهُ يَجْرِي فِي الحَمْلِيَّةِ وَفِي الشَّرْطِيَّةِ، وَيُزَادُ فِي الشَّرْطِيَّةِ شَرْطُ الاتِّحَادِ فِي الجِنْسِ، وَهُوَ الاتِّصَالُ وَالانْفِصَالُ، وَفِي النَّوْعِ وَهُوَ فِي المُتَّصِلَةِ كَوْنُهَا لُزُومِيَّةً أَوِ اتِّفَاقِيَّةً، وَفِي المُنْفَصِلَةِ كَوْنُهَا عِنَادِيَّةً أَوِ اتِّفَاقِيَّةً؛ حَقِيقِيَّةً، أَوْ مَانِعَةَ جَمْعٍ، أَوْ مَانِعَةَ خُلُوٍّ، وَأَمْثِلَةُ ذَلِكَ وَاضِحَةٌ مِمَّا تَقَدَّمَ.

✿ ✿ ✿

قصارة

قوله: (فَنَاقَضَ السَّلْبَ الكُلِّيَّ بِالإِيجَابِ الجُزْئِيِّ) أي: لأنَّ قولهم: ﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١] في قوَّة قولهم: «لا شيء مِنَ البشر بمنزل عليه الكتاب»، وقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ﴾ [الأنعام: ٩١] في قوَّة قوله: «بعض البشر أنزل عليه الكتاب»، وهذه جزئيَّةٌ موجبةٌ صادقةٌ تبطل كلِّيَّتهم السَّالبة الكاذبة.

قوله: (جَمِيعُ مَا ذَكَرَهُ) أي: مِن تعريف التَّناقض والشُّروط؛ إلَّا أنَّه يعتبر في الشَّرطيَّة ما تقبله مِنَ الشُّروط كالاتِّحاد في الطَّرفين والزَّمان والمكان، ونحو ذلك؛ كاختلاف الكمِّ لا الجهة؛ إذ لا تقبلها.

وحاصلُهُ: أنَّ الشَّرطيَّة تناقضها شرطيَّة أخرى تخالفها في كمِّها وكيفها، وتوافقها في جنسها ونوعها، فنقيضُ الكلِّيَّة الموجبة اللُّزوميَّة جزئيَّةٌ سالبةٌ لزوميَّةٌ، ونقيضُ الكلِّيَّة السَّالبة اللُّزوميَّة الجزئيَّة الموجبة اللُّزوميَّة، والاتِّفاقيَّة تابعةٌ للزوميَّة في ذلك، ونقيضُ الكلِّيَّة الموجبة العِناديَّة جزئيَّة سالبة عناديَّة، وعلى هذا فقِس.

قوله: (وَأَمْثِلَةُ ذَلِكَ وَاضِحَةٌ مِمَّا تَقَدَّمَ) مثلاً قولنا: «كلَّما كان هذا إنساناً، كان حيواناً» نقيضُهُ: «قد لا يكون إذا كان إنساناً كان حيواناً»، وقولنا: «ليس البتَّة إذا كان هذا إنساناً، كان حجراً» نقيضُهُ: «قد يكون إذا كان إنساناً كان حجراً»، وبالعكس فيهما، ونقيضُ المهملة نقيض الجزئيَّة.

وقولنا: «دائماً إمَّا أن يكون العدد زوجاً، وإمَّا أن يكون فرداً» نقيضُهُ: «قد لا يكون إمَّا أن يكون العدد زوجاً، وإمَّا أن يكون فرداً».

وقولنا: «ليس البتَّة إمَّا أن يكون الشَّيء إنساناً، وإمَّا أن يكون ناطقاً» نقيضُهُ: «قد يكون إمَّا أن يكون... إلخ»، والمهملة كالجزئيَّة.

✿ ✿ ✿

فَصْلٌ فِي العَكْسِ المُسْتَوِي

هَذَا هُوَ البَحْثُ الثَّانِي مِنْ أَحْكَامِ القَضَايَا.

وَالعَكْسُ فِي اللُّغَةِ: «قَلْبُ الشَّيْءِ؛ بِجَعْلِ أَوَّلِهِ آخِرَهُ، أَوْ أَعْلَاهُ أَسْفَلَهُ، وَنَحْوِ ذَلِكَ»؛ مَصْدَرُ: «عَكَسَهُ، يَعْكُسُهُ» مِنْ بَابِ: «ضَرَبَ».

وَفِي الِاصْطِلَاحِ هُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ المَعْنَى المَصْدَرِيِّ وَاسْمِ المَفْعُولِ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: عَكْسُ مُسْتَوٍ، وَعَكْسُ نَقِيضٍ مُوَافِقٍ، وَعَكْسُ نَقِيضٍ مُخَالِفٍ، وَاقْتَصَرَ المُصَنِّفُ عَلَى الأَوَّلِ وَهُوَ المُسْتَوِي؛ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ دُونَ غَيْرِهِ.

وَأَشَارَ إِلَى تَعْرِيفِهِ بِالمَعْنَى المَصْدَرِيِّ بِقَوْلِهِ [أ/٤٦]:

(٦٨) «العَكْسُ»: قَلْبُ جُزْأَيِ القَضِيَّهْ ... مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالكَيْفِيَّهْ

(٦٩) وَالكَمِّ؛ إِلَّا المُوجَبَ الكُلِّيَّهْ ... فَعَوَّضُوهَا المُوجَبَ الجُزْئِيَّهْ

وَمُرَادُهُ بِـ «قَلْبُ جُزْأَيِ القَضِيَّهْ»: تَبْدِيلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ طَرَفَيِ القَضِيَّةِ ذَاتِ التَّرْتِيبِ الطَّبِيعِيِّ بِعَيْنِ الآخَرِ، مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالكَيْفِ عَلَى وَجْهِ اللُّزُومِ.

قصَارة

فَصْلٌ فِي العَكْسِ المُسْتَوِي

قوله: (قَلْبُ الشَّيْءِ) أي: مطلق القلب؛ أيِ: التَّحويل.

قوله: (وَفِي الِاصْطِلَاحِ هُوَ مُشْتَرَكٌ) أي: وأمَّا في اللُّغة فلا اشتراك؛ إذ هو حقيقةٌ في المصدر، فإن أطلق على المعكوس إليه فمجازٌ مرسلٌ، ثمَّ صار في الاصطلاح حقيقةً عرفيَّةً.

قوله: (عَكْسُ مُسْتَوٍ... إلخ) سمِّي: «مستويًا»؛ لاستواء الأصل والعكس في ذات الطَّرفين، وإنِ اختلف التَّرتيب.

وسمِّي الثَّاني: «عكس نقيض»؛ لوقوع التَّبديل فيه بنقيض الطَّرفين، و: «موافقاً»؛ لموافقته العكس للأصل في الكيف.

وسمِّي الثَّالث: «عكس نقيض»؛ لكون التَّبديل في أحدِ الجزأين بالنَّقيض، و: «مخالفاً»؛ لمخالفة العكس الأصل في الكيف.

قوله: (ذَاتِ التَّرْتِيبِ الطَّبِيعِيِّ) أيِ: المعنويِّ.

فَخَرَجَ بِـ «طَرَفَيِ الْقَضِيَّةِ»: تَبْدِيلُ السُّورِ مَثَلاً وَالجِهَةِ، وَتَبْدِيلُ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ فَقَطْ؛ كَقَوْلِكَ: «زَيْدٌ إِنْسَانٌ، زَيْدٌ عَالِمٌ».

وَدَخَلَ فِي القَضِيَّةِ الحَمْلِيَّةِ وَالمُتَّصِلَةِ، وَأَمَّا المُنْفَصِلَةُ فَلَا عَكْسَ لَهَا، كَمَا سَيُنَبِّهُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «وَالعَكْسُ فِي مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ»... البَيْتَ، وَهُوَ مُحْتَرَزُ التَّقْيِيدِ بِذَاتِ التَّرْتِيبِ الطَّبِيعِيِّ.

وَقَوْلُنَا: «بِعَيْنِ الآخَرِ» مُخْرِجٌ لِعَكْسِ النَّقِيضِ بِنَوْعَيْهِ [ب/ ٤١]؛ لِأَنَّ التَّبْدِيلَ فِيهِمَا كَمَا يَأْتِي لَيْسَ بِعَيْنِ كُلٍّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ.

قصَارة

معنى التَّرتيب في ذلك:

- أنَّ الحمليَّة: يقتضي الطَّبع تقديم موضوعها وتأخير محمولها؛ إذِ الثَّاني مسوقٌ للأوَّل، وتعقُّل المسوق ثانٍ عن تعقُّل المسوق له.

- والمتَّصلة أيضاً: يقتضي الطَّبع تقديم مقدَّمها وتأخير تاليها؛ لأنَّ الأوَّل طالبٌ للصُّحبة وملزومٌ، والثَّاني مطلوبٌ لها ولازمٌ، وتعقُّل الملزوم والطَّالب سابقٌ على تعقُّل اللَّازم والمطلوب.

- بخلاف المنفصلة: فترتيبُ طرفيها لفظيٌّ فقط، فلك أن تقدِّم وتؤخِّر ما شئته منهما، والمعنى بحاله لا يتبدَّل؛ وهذا الَّذي ذكره وهو مرتضى المحقِّقين، وزعم القطب أنَّها تنعكس؛ لأنَّ الحكم في نحو: «إمَّا أن يكون العدد زوجاً، وإمَّا أن يكون فرداً» بمعاندة الزَّوجيَّة للفرديَّة، وفي عكسه بمعاندة الفرديَّة للزَّوجيَّة، وسيأتي للشَّارح ردُّه.

ثمَّ إنَّ هذا القيد كما يخرج المنفصلة كما ذكر، يخرج أيضاً: الاتِّفاقيَّة المتَّصلة؛ لأنَّ ترتيب طرفيها لفظيٌّ، لا معنويٌّ؛ نبَّه على ذلك السَّعد.

قوله: (وَقَوْلُنَا: «بِعَيْنِ الآخَرِ» مُخْرِجٌ لِعَكْسِ النَّقِيضِ... إلخ) لا يحتاج لهذا القيد؛ لأنَّ عكس النَّقيض بنوعيه خرج بإضافة «قلب» لـ «جزأي القضيَّة» في كلام النَّاظم؛ لعدم بقاء عين الطَّرفين فيهما؛ لأنَّ قوله: «قلب جزأي القضيَّة» مخرج لقلب غير جزأيها، وحينئذٍ فلا يحتاج إلى تقييد القلب بالعين كما فعل الشَّارح.

وموجبُ ذلك له: توهُّم اتِّحاد التَّعبير بالتَّبديل، كما فعل صاحب «المختصر»، والتَّعبير بالقلب كما فعل النَّاظم، والفرقُ بينهما كما قال شيخنا سيِّدي الطَّيِّب: أبين مِن أن يبيَّن.

وَالمُرَادُ بِـ «تَبْدِيلِهِمَا بِهِمَا»: أَنْ يَجْعَلَ كُلٌّ مِنْهُمَا فِي مَرْتَبَةِ الآخَرِ مَنْسُوخاً مِنْهُ حُكْمُ مَا نُقِلَ عَنْهُ مِنْ كَوْنِهِ مَوْضُوعاً أَوْ مَحْمُولاً، أَوْ مُقَدَّماً أَوْ تَالِياً، مُعْطَى حُكْمَ مَا نُقِلَ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ.

فَإِذَا قُلْنَا مَثَلاً: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» فَعَكْسُهُ بِالمُسْتَوِي: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، فَالإِنْسَانُ كَانَ مَوْضُوعاً مَقْصُوداً بِهِ الأَفْرَادُ، فَصَارَ مَحْمُولاً مَقْصُوداً بِهِ المَفْهُومُ، وَالحَيَوَانُ كَانَ مَحْمُولاً مَقْصُوداً بِهِ المَفْهُومُ، فَصَارَ مَوْضُوعاً مَقْصُوداً بِهِ الأَفْرَادُ.

وَإِذَا قُلْنَا فِي المُتَّصِلَةِ: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً، كَانَ حَيَوَاناً» فَعَكْسُهُ بِالمُسْتَوِي: «قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ حَيَوَاناً، كَانَ إِنْسَاناً»، فَالإِنْسَانُ كَانَ مَلْزُوماً فَصَارَ لَازِماً، وَالحَيَوَانُ كَانَ لَازِماً فَصَارَ مَلْزُوماً، فَكُلٌّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ بَعْدَ التَّبْدِيلِ يَزُولُ عَنْهُ مَا كَانَ لَهُ قَبْلَهُ، وَيَصِيرُ لَهُ مَا كَانَ لِصَاحِبِهِ، وَلَيْسَ المُرَادُ أَنَّ المَوْضُوعَ يَصِيرُ مَحْمُولاً، وَهُوَ مُرَادٌ بِهِ الأَفْرَادُ كَمَا كَانَ، وَالمَحْمُولُ يَصِيرُ مَوْضُوعاً وَهُوَ مُرَادٌ بِهِ المَفْهُومُ كَمَا كَانَ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ القَوَاعِدِ.

وَقَوْلُهُ: (مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ) احْتَرَزَ بِهِ: مِنَ التَّبْدِيلِ المَذْكُورِ الَّذِي لَا يَبْقَى مَعَهُ الصِّدْقُ المَفْرُوضُ فِي الأَصْلِ؛ كَقَوْلِنَا: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ» فِي عَكْسِ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، وَلَيْسَ المُرَادُ بِـ «بَقَاءِ الصِّدْقِ»: أَنَّ الأَصْلَ وَالعَكْسَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَا صَادِقَيْنِ فِي الوَاقِعِ، بَلِ المُرَادُ: أَنَّ الأَصْلَ يَكُونُ بِحَيْثُ لَوْ فُرِضَ صِدْقُهُ لَزِمَ صِدْقُ العَكْسِ؛ قَالَهُ القُطْبُ.

وَإِنَّمَا اعْتَبَرَ بَقَاءَ الصِّدْقِ وَلَمْ يَعْتَبِرْ بَقَاءَ الكَذِبِ؛ لِأَنَّ العَكْسَ لَازِمٌ لِلأَصْلِ، وَقَدْ عُلِمَ: أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ صِدْقِ المَلْزُومِ صِدْقُ لَازِمِهِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَذِبِهِ كَذِبُ لَازِمِهِ، فَقَوْلُنَا:

قصَارة

قوله: (بِحَيْثُ لَوْ فُرِضَ صِدْقُهُ لَزِمَ صِدْقُ العَكْسِ) أي: سواءٌ كان صادقاً في نفس الأمر، أم لا.

قوله: (وَقَدْ عُلِمَ: أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ صِدْقِ المَلْزُومِ صِدْقُ لَازِمِهِ) أي: وإلَّا للزم صدقُ الملزوم بدون اللَّازم، وهو محالٌ.

قوله: (وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَذِبِهِ كَذِبُ لَازِمِهِ... إلخ) لجواز أن يكون الصَّادق لازماً للكاذب؛ إذ لا يلزم من كذب الملزوم الأخصِّ كذب اللَّازم الأعمِّ، والدَّليل على أنَّه أعمُّ: صدقُهُ مع كذب الأصل كالمثال، وشرطه ابن سينا في «النَّجاة»؛ بناءً على جعله العكس مِنَ اللَّازم المساوي، فلا يسمَّى عنده في هذا القول: «عكساً» إلَّا ما وافق في الصِّدق والكذب معاً، ووافق في كتابه «الشفاء» الجمهور.

«كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ» كَاذِبٌ مَعَ صِدْقِ عَكْسِهِ، وَهُوَ قَوْلُنَا: «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ».

وَقَوْلُهُ: (وَالكَيْفِيَّهْ) أَيِ: الإِيجَابُ وَالسَّلْبُ، يُخْرِجُ: التَّبْدِيلَ الَّذِي لَمْ يَبْقَ مَعَهُ الكَيْفُ؛ كَمَا لَوْ قُلْتَ فِي عَكْسِ «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»: «لَيْسَ بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَاناً»، فَلَا يُسَمَّى عَكْساً فِي العُرْفِ.

وَقَوْلُنَا: «عَلَى وَجْهِ اللُّزُوم» يُخْرِجُ: التَّبْدِيلَ المَذْكُورِ إِذَا بَقِيَ مَعَهُ الصِّدْقُ وَالكَيْفُ عَلَى وَجْهِ الاتِّفَاقِ دُونَ لُزُومٍ؛ كَقَوْلِنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ»، فَإِنَّهُ يَصْدُقُ مَعَهُ «كُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ»، لَكِنْ صِدْقُ الكُلِّيَّةِ المُوجَبَةِ فِي عَكْسِ مِثْلِهَا إِنَّمَا هُوَ اتِّفَاقِيٌّ؛ لِخُصُوصِ[1] المَادَّةِ؛ أَعْنِي: كَوْنَ المَحْمُولِ مُسَاوِياً لِلمَوْضُوعِ، وَلَيْسَ لَازِماً لِصُورَةِ الكُلِّيَّةِ المُوْجَبَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ؛ بِدَلِيلِ تَخَلُّفِهِ، حَيْثُ يَكُونُ المَحْمُولُ أَعَمَّ فِي قَوْلِكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، فَإِنَّ عَكْسَهُ لَا يَصْدُقُ كُلِّيَّةً، بَلْ جُزْئِيَّةً، فَلِهَذَا كَانَتِ الكُلِّيَّةُ المُوجَبَةُ لَا تَنْعَكِسُ كَنَفْسِهَا؛ لِعَدَمِ اطِّرَادِ صِدْقِهِ حِينَئِذٍ، وَلِهَذَا اسْتَثْنَى المُصَنِّفُ هَذِهِ الصُّورَةَ مِنِ اشْتِرَاطِ بَقَاءِ الكَمِّ بِقَوْلِهِ:

قصَارة

قوله: (أَيِ: الإِيجَابُ وَالسَّلْبُ) أي: فإن كان الأصل موجباً كان العكس موجباً، وإن كان سالباً كان سالباً، وذلك لأنَّ العكس مِن لوازم الأصل، والموجب قد يتخلَّف عنِ السَّالب، وبالعكس أي: في قولنا: «كلُّ إنسانٍ ناطقٌ» لا يصدق العكس سالباً؛ أعني قولنا: «بعض النَّاطق ليس بإنسان»، وفي نحو قولنا: «لا شيء مِنَ الإنسان بفرس» لا يصدق العكس موجباً؛ أعني قولنا: «بعض الفرس إنسان»، فاللَّازمُ المنضبط هو الموافق في الكيف.

قوله: («عَلَى وَجْهِ اللُّزُومِ») قيدٌ لا بدَّ منه بقي على النَّاظم، وأحسنُ مِن تعريف النَّاظم قول صاحب «القادريَّة»:

المُسْتَوِي: تَبْدِيلُ كُلِّ طَرَف ... مُرَتَّبٍ طَبْعاً بِآخَرَ يَفِي
مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالكَيْفِ عَلَى ... وَجْهِ اللُّزومِ بَعْدَهُ مُحَصِّلَا

وقول شيخنا في «خريدته»:

وَهُوَ: قَلْبُ طَرَفَيْ قَضِيَّه ... تَرْتِيبُهَا بِالطَّبْعِ لَا الوَضْعِيَّه
مَعَ بَقَاءِ الكَيْفِ وَالصِّدْقِ بِلَا ... تَخَلُّفٍ، وَمَا إِلَيْهِ حُوِّلَا

(١) في (أ): «فِي خُصوصِ» بدلاً من «لِخُصوصِ».

«إِلَّا المُوْجَبَ الكُلِّيَّهْ. . . إلخ»، وَمَا اخْتَارَهُ ابْنُ هَارُونَ مِنَ التَّفْصِيلِ فِيهَا؛ أَيْ: إِنَّهَا تَنْعَكِسُ كَنَفْسِهَا إِنْ كَانَ المَحْمُولُ مُسَاوِياً، وَتَنْعَكِسُ جُزْئِيَّةً إِذَا كَانَ أَعَمَّ مُخَالِفٌ لِلجُمْهُورِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَعْتَبِرُونَ مِنَ [أ/ ٤٧] الأَحْكَامِ إِلَّا مَا كَانَ مُطَّرِداً فِي جَمِيعِ المَوَادِّ.

وَظَاهِرُ المُصَنِّفِ: أَنَّ القَضَايَا كُلَّهَا تَنْعَكِسُ كَنَفْسِهَا غَيْرُ الكُلِّيَّةِ المُوجَبَةِ، وَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ أُصُولَ القَضَايَا أَرْبَعٌ: كُلِّيَّةٌ، وَجُزْئِيَّةٌ، وَمُهْمَلَةٌ، وَشَخْصِيَّةٌ؛ وَكُلُّهَا: مُوجَبَةٌ وَسَالِبَةٌ، فَالمَجْمُوعُ ثَمَانِيَةٌ.

فَأَمَّا المُوجَبَاتُ الأَرْبَعُ فَعَكْسُهَا كُلُّهَا بِالمُسْتَوِي جُزْئِيَّةٌ مُوجَبَةٌ، فَالكُلِّيَّةُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَإِذَا قُلْتَ فِي الجُزْئِيَّةِ: «بَعْضُ الأَبْيَضِ حَيَوَانٌ» فَعَكْسُهُ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ أَبْيَضُ»، وَإِذَا قُلْتَ فِي المُهْمَلَةِ [ج/ ٣٠]: «الجِسْمُ حَيَوَانٌ» فَعَكْسُهُ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ جِسْمٌ»، وَإِذَا قُلْتَ فِي الشَّخْصِيَّةِ: «زَيْدٌ حَيَوَانٌ» فَعَكْسُهُ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ زَيْدٌ»، وَإِنَّمَا تَنْعَكِسُ الجُزْئِيَّةُ وَالمُهْمَلَةُ وَالشَّخْصِيَّةُ إِلَى جُزْئِيَّةٍ إِذَا كَانَ مَحْمُولُهَا كُلِّيًّا، كَمَا فِي هَذِهِ المُثُلِ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ المَحْمُولُ جُزْئِيًّا حَقِيقِيًّا فَتَنْعَكِسُ كُلُّهَا شَخْصِيَّةً؛ نَحْوُ: «هَذَا زَيْدٌ» فَعَكْسُهَا: «زَيْدٌ هَذَا». وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ: «الإِنْسَانُ زَيْدٌ» وَ: «بَعْضُ الإِنْسَانِ زَيْدٌ» فَعَكْسُهَا: «زَيْدٌ إِنْسَانٌ»، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

قصارة

قوله: (لِأَنَّهُمْ لَا يَعْتَبِرُونَ مِنَ الأَحْكَامِ إِلَّا مَا كَانَ مُطَّرِداً فِي جَمِيعِ المَوَادِّ) أي: وأمَّا قول ابن هارون: «إنَّه عكس؛ لاطِّراده في باب مساواة الطَّرفين كـ: اطِّراد الجزئيَّة عكساً عند عدم المساوة» وهمٌ؛ لأنَّ المعتبر مِنَ الاطِّراد ما لا نظر معه إلى الموادِّ، لا مطلق الاطِّراد.

قوله: (فَعَكْسُهَا كُلُّهَا بِالمُسْتَوِي جُزْئِيَّةٌ) قد نبَّه على هذا صاحب «القادريَّة» فقال:

فَالمُوْجَبَاتُ عَكْسُهَا عَكْسُ اسْتِوَا ... جُزْئِيَّةٌ مُوجَبَةٌ عَلَى سَوَا

لكن ظاهره الإطلاقُ، وليس كذلك، بل محلُّ ذلك: ما إذا كان المحمول كلِّيًّا، كما نبَّه على ذلك الشَّارح، ولقد أحسن الكاتبيُّ في قوله في الموجبات: «حكمها أن لا تنعكس كلِّيَّة»، فصدق كلامُهُ بالجزئيَّة والشَّخصيَّة، وبيانُ لزوم صدق الجزئيَّة الموجبة في عكس الموجبات الأربع: أنَّ محمولها لمَّا صدق في الأصل على ما صدق عليه العنوان، لزم مِن ذلك أيضاً أنَّ عنوانها أيضاً صدق على ما صدق عليه المحمول، فصحَّ أن يجعل المحمول عنواناً في العكس لتلك الأفراد الَّتي كان صدق عليها في الأصل، وأن يجعل العنوان محمولاً على الأفراد الَّتي دلَّ في الأصل على صدقه عليه.

وَأَمَّا السَّوَالِبُ الأَرْبَعُ: فَالجُزْئِيَّةُ وَالمُهْمَلَةُ لَا عَكْسَ لَهُمَا كَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ: «وَالعَكْسُ لَازِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ... إلخ»، وَالكُلِّيَّةُ إِنْ كَانَ مَحْمُولُهَا كُلِّيًّا فَتَنْعَكِسُ كَنَفْسِهَا؛ نَحْوُ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ» عَكْسُهُ: «لَا شَيْءَ مِنَ الفَرَسِ بِإِنْسَانٍ»، وَإِنْ كَانَ مَحْمُولُهَا جُزْئِيًّا؛ نَحْوُ: «لَا شَيْءَ مِنَ الفَرَسِ بِزَيْدٍ» فَعَكْسُهَا شَخْصِيَّةٌ وَهِيَ: «لَيْسَ زَيْدٌ بِفَرَسٍ» [ب/٤٢]، وَالشَّخْصِيَّةُ إِذَا كَانَ مَحْمُولُهَا جُزْئِيًّا؛ نَحْوُ: «لَيْسَ زَيْدٌ هَذَا» فَانْعِكَاسُهَا كَنَفْسِهَا نَحْوُ: «لَيْسَ هَذَا زَيْداً» ظَاهِرٌ، وَإِذَا كَانَ مَحْمُولُهَا كُلِّيًّا؛ نَحْوُ: «لَيْسَ زَيْدٌ بِفَرَسٍ» فَإِنَّهَا تَنْعَكِسُ كُلِّيَّةً سَالِبَةً وَهِيَ: «لَا شَيْءَ مِنَ الفَرَسِ بِزَيْدٍ»، لَا شَخْصِيَّةً وَذَلِكَ وَاضِحٌ.

وَقَدْ عَلِمْتَ بِمَا ذَكَرَ أَنَّ إِطْلَاقَ النَّاظِمِ شَرْطَ بَقَاءِ الكَمِّ فِي غَيْرِ الكُلِّيَّةِ المُوجَبَةِ لَيْسَ بِصَوَابٍ، وَأَنَّ الِاعْتِذَارَ عَنْهُ: بِأَنَّ الشَّخْصِيَّةَ المُوجَبَةَ تَنْدَرِجُ فِي كُلِّيَّتِهَا؛ لِتَنَزُّلِهَا مَنْزِلَتِهَا بِكَوْنِهَا كُبْرَى فِي الشَّكْلِ الأَوَّلِ، وَأَنَّ الشَّخْصِيَّةَ السَّالِبَةَ لَمَّا دَلَّتْ عَلَى سَلْبِ مَحْمُولِهَا عَمَّا صَدَقَ عَلَيْهِ مَوْضُوعُهَا صَدَقَ عَلَى عَكْسِهَا بِالكُلِّيَّةِ أَنَّهُ عَكْسٌ لَهَا كَنَفْسِهَا، غَيْرُ مُخَلِّصٍ؛ لِمَا عَلَمْتَ مِنَ التَّفْصِيلِ فِي كُلٍّ مِنَ الشَّخْصِيَّتَيْنِ، وَفِي الكُلِّيَّةِ السَّالِبَةِ وَالجُزْئِيَّةِ وَالمُهْمَلَةِ المُوجَبَتَيْنِ.

حضارة

وحاصلُهُ: أنَّه لمَّا كان حكمها إيجاباً، فقد دلَّت على تصادق وصف الموضوع ووصف المحمول على ذاتٍ واحدةٍ، فصحَّ أن يكون كلٌّ مِنَ الوصفَين عنواناً ومحمولاً، ثـمَّ لا أقلَّ في التَّصادق أن يكون جزئيًّا، وإلَّا حصلت المنافاة، فيكذب الأصل، والفرضُ صدقه، فلزم لا محالة صدق الجزئيَّة في عكس الأربع إن كان المحمول كلِّيًّا، وإلَّا فلا يدخل عليه السُّور إن صار موضوعاً، فلا تنعكس إلَّا شخصيَّةً.

قوله: (وَأَنَّ الِاعْتِذَارَ عَنْهُ... إلخ) المعتذر هو قدُّورة والهلاليُّ.

قوله: (وَأَنَّ الشَّخْصِيَّةَ السَّالِبَةَ) بيانُهُ: أنَّ الشَّخصيَّة السَّالبة لمَّا دلَّت على سلب محمولها عمَّا صدق عليه موضوعها؛ أي: مِن غير أن يخرج شيءٌ مِنَ الموضوع عن هذا الحكم، صدق على عكسها بالكلِّيَّة أنَّه عكسٌ لها كنفسها؛ أي: حيث دلَّ عكسها على انتفاء محموله عمَّا صدق عليه موضوعه مِن غير أن يخرج شيءٌ مِنَ الموضوع عن ذلك الحكم، فعكسها حينئذٍ كنفسها مِن حيث الحكم، لا في التَّسمية؛ لأنَّه ليس مثلها في التَّسمية إذا كان محمولها كلِّيًّا، فمعنى قولهم: «كنفسها» حكماً، لا تسميةً، كما فهم المعترض.

وَاعْلَمْ: أَنَّ مَا جَرَى مِنَ الِانْعِكَاسِ وَعَدَمِهِ فِي الحَمْلِيَّاتِ يَجْرِي فِي الشَّرْطِيَّاتِ المُتَّصِلَاتِ، وَالأَمْثِلَةُ وَاضِحَةٌ.

قصَارة

وبيان لزوم صدق انعكاسها ـ أعني: المخصوصة ـ والكلِّيَّة السَّالبتين كأنفسهما: أنَّهما لمَّا دلَّتا على انتفاء محمولهما على جميع ما صدق عليه موضوعهما، ولا يصحُّ انتفاؤه عنه كلِّيًا إلَّا إذا كان مبايناً، والمباينة لا تكون إلَّا مِنَ الجانبين، لزم مِن ذلك انتفاء عنوانهما عن كلِّ ما صدق عليه محمولهما، وهو العكس.

قوله: (وَاعْلَمْ: أَنَّ مَا جَرَى مِنَ الِانْعِكَاسِ وَعَدَمِهِ فِي الحَمْلِيَّاتِ يَجْرِي فِي الشَّرْطِيَّاتِ المُتَّصِلَاتِ) أي: غير أنَّ المخصوصة فيها لا تكون قسيمة للكلِّيَّة والجزئيَّة والمهملة؛ أي: لأنَّها قابلةٌ للسُّور والإهمال كما تقدَّم، فصارت المتَّصلات ستًّا لا ثمانيةً: الكلِّيَّة والجزئيَّة والمهملة، وكلُّها موجبة وسالبة، ولا يراعى كونها مخصوصة وغيرها؛ إذ لا يختلف الحكم فيهما:

ـ فالثَّلاث الموجبات عكسها بالمستوي: جزئيَّةٌ موجبةٌ، فإذا قلت: «كلَّما كان الشَّيء إنساناً كان حيواناً» أو: «قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً، كَانَ حَيَوَاناً» أو: «إِنْ كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَاناً، كَانَ حَيَوَاناً»؛ فعكسهن: «قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ حَيَوَاناً، كَانَ إِنْسَاناً».

وبيان لزوم صدق الجزء في عكسها: أنَّك إذا قلت: «كلَّما كان الشَّيء إنساناً كان حيواناً» دلَّ على لزوم تاليها لمقدَّمها؛ أي: لزوم الحيوانيَّة للإنسانيَّة بحيث لا تنفكُّ عنها، وتلك الحالةُ الَّتي لا تنفكُّ فيها الحيوانيَّة ولا تزول عنِ الإنسانيَّة لا تنفكُّ فيها أيضاً الإنسانيَّة عنِ الحيوانيَّة، وهي حالة النَّاطقيَّة؛ إذ لوِ انتفتِ الإنسانيَّةُ مع وجود الحيوانيَّة لم تكن بينهما صحبة، فلا يصدق الأصل، والفرضُ صدقُهُ.

ـ وأمَّا الثَّلاث السَّوالب:

فالكلِّيَّة السَّالبة تنعكس كنفسها، فإذا قلت: «ليس البتَّة إذا كان الشَّيء إنساناً، كان حجراً» فعكسه: «ليس البتَّة إذا كان الشَّيء حجراً كان إنساناً»؛ لأنَّها لا تصدق إلَّا عند انتفاء اللُّزوم انتفاءً كلِّيًّا، وإذا انتفى كلِّيًّا عن جانبٍ انتفى عنِ الآخر، فلزم صحَّة العكس.

وأمَّا الجزئيَّة والمهملة السَّالبتان، فلا عكس لهما أصلاً؛ لجواز كون التَّالي أخصَّ، فيستلزمُ المقدَّم كلِّيًّا، ويبطل السَّلبُ الجزئيُّ؛ نحو: «قد يكون إذا كان الشَّيء حيواناً، كان إنساناً»، وعكسُهُ كاذبٌ، وهو ظاهرٌ.

. . . .

قصَارة

هذا في اللُّزوميَّة، وأمَّا الاتِّفاقيَّة فلا عكس لها.

تنبيهٌ:

جرت عادة القوم في إثبات العكوس بطرقٍ ثلاثة، نظمها بعضهم بقوله:

أَدِلَّـةُ الـعَـكْـسِ ثَـلَاثُ فَـاعْـلَـمَـا … أَنْ تَـفْـرُضَ الـمَـوْضُـوعَ شَـخْـصاً عُـلِـمَـا
وَتَـحْـمِـلُ الـمَـحْـمُـولَ وَالـعِـنْـوَانَـا … عَـلَـيْـهِ مُـنْـتِـجٌ لَـهُ مَـا كَـانَـا
وَالـخُـلْـفُ ضَـمُّـكَ نَـقِـيضَ الـمُـدَّعَـى … لِـلأَصْـلِ يُـنْـتِـجُ الـمُـحَـالَ فَـاسْـمَـعَـا
وَالـعَـكْـسُ عَـكْـسُـكَ نَـقِـيضَ الـعَـكْـسِ … بِـمَـا يُـنَـافِـي الأَصْـلَ دُونَ لَـبْـسِ

ومعناه:

(١) ـ **أنَّ الافتراض** هو: أن تفرض ذات الموضوع في الأصل شيئاً معيَّناً؛ بأن تعبِّر عنه بعنوانٍ آخر ممَّا يختصُّ به، فيصدقُ عليه المحمول صدقاً كلِّيًا، ويصدق عليه العنوان كذلك، فتحصل مِن ذلك قضيَّتان يتركَّب منهما قياسٌ مِنَ الضَّرب الأوَّل مِنَ الشَّكل الثَّالث، ينتج العكس المدَّعى؛ مثالُهُ: إذا صدق مثلاً «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ»، وجب أن يصدق في عكسه: «بعض الحَيَوان إنسان»، فنفرض ذات الموضوع شيئاً معيَّناً، وليكن «النَّاطق» مثلاً، فيصدقُ على النَّاطق محمول الأصل كلِّيًا، ويصدقُ عليه العنوان كلِّيًا، فيأتي مِن ذلك قضيَّتان وهما: «كلُّ ناطق حيوان، وكلُّ ناطق إنسان»، وهذه صورة الضَّرب الأوَّل مِنَ الشَّكل الثَّالث، فينتج: «بعض الحيوان إنسان»، وهذه النَّتيجة هي العكس المدَّعى لزوم صدقه لصدق الكلِّيَّة الموجبة، وقد نظم معنى الافتراض وشروطه أيضاً العلَّامة المحقِّق سيِّدي محمَّد المسْنَاوي الدَّلائي رحمه الله تعالى، فقال:

وَالافْـتِـرَاضُ عِـنْـدَهُـمْ تَـعْـيِـينُ … لِـذَاتِ مَـوْضُـوعٍ بِـهِ تَـبْـيِـينُ
فَـيَـصْـدُقُ الـمَـحْـمُـولُ كُـلِّـيًّـا كَـمَـا … يَـصْـدُقُ عِـنْـوَانٌ عَـلَـيْـهِ فَـاعْـلَـمَـا
يَـأْتِـي مِـنَ الـقَـضِـيَّـتَـيْـنِ أَوَّلُ … وَثَـالِـثُ الأَشْـكَـالِ وَهُـوَ الأَفْـضَـلُ
يُـنْـتِـجُ نَـفْـسَ الـعَـكْـسِ دُونَ مَـيْـنِ … وَيُـوضِّـحُ الـصُّـبْـحَ لِـذِي عَـيْـنَـيْـنِ
وَهُـوَ لَا يَـجْـرِي لُـزُوماً إِلَّا … فِـي الـمُـوجَـبَـاتِ وَالـمُـضَـاهِـي أَصـلا
أَعْـنِـي الـسَّـوَالِـبَ الـمُـرَكَّـبَـاتِ … بِـشَـرْطِ كَـوْنِ الـكُـلِّ فِـعْـلِـيَّـاتِ
وَإِنْ يَـرَى الـمَـحْـمُـولُ ذَا وُجُـودِ … فَـافْـهَـمْ رُزِقْـتَ الـفَـوْزَ بِـالـمَـقْـصُـودِ

تَنْبِيهٌ:

وَأَمَّا عَكْسُ النَّقِيضِ المُوَافِقُ فَهُوَ: تَبْدِيلُ كُلٌّ مِنْ طَرَفَي القَضِيَّةِ ذَاتِ التَّرْتِيبِ الطَّبِيعِيِّ بِنَقِيضِ الآخَرِ، مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالكَيْفِ عَلَى وَجْهِ اللُّزُوم، فَقُيُودُهُ كَقُيُودِ المَسْتَوِي، فَمَا خَرَجَ بِتِلْكَ يَخْرُجُ بِهَذِهِ؛ إِلَّا أَنَّ التَّبْدِيلَ هُنَا لِكُلٌّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ بِنَقِيضِ الآخَرِ، وَبِذَلِكَ خَرَجَ المُسْتَوِي؛ لِأَنَّ التَّبْدِيلَ فِيهِ بِالعَيْنِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَعَكْسَ النَّقِيضِ المُخَالِفَ ....

قصَارة

وحاصلُ الشُّروط أنَّ الافتراض لا يجري إلَّا في الموجبات وما في قوَّتها مِنَ السَّوالب المركَّبات، بشرط كون المحمول وجوديًا، وكون الجميع فعليَّات؛ لأنَّ هذه هي الَّتي تقتضي وجود الموضوع، بخلاف الخلف والعكس، فإنَّهما يجريان في الموجبات والسَّوالب.

(٢) ـ **وقوله: «وَالخُلْفُ... إلخ» معناه**: أنَّه لو لم يصدق «بعض الحيوان إنسان» في عكس: «كلُّ إنسان حيوان»، لصدق نقيض هذا العكس وهو: «لا شيء مِنَ الحيوان إنسان»، فنضمُّ هذا النَّقيض كبرى إلى الأصل هكذا: «كلُّ إنسان حيوان، ولا شيء مِنَ الحيوان بإنسان» ينتج مِن ثاني الشَّكل الأوَّل: «لا شيء مِنَ الإنسان بإنسان» وهو باطلٌ بالضَّرورة، وصورة القياس صحيحة، فانحصر الخللُ في مادَّته، وصغراهُ وهي الأصل قد سُلِّم صدقها، فانحصر الكذب في كبراه، وهو نقيض العكس المدَّعى، وإذا بطل نقيض العكس صدق العكس، وهو المطلوب.

(٣) ـ **وأمَّا طريق العكس**: فإنَّه لو لم يصدق «بعض الحيوان إنسان» عكساً، لصدق قولنا: «كلُّ إنسان حيوان»؛ لصدق نقيضه وهو: «لا شيء مِنَ الحيوان بإنسان»، فتعكسُ هذا النَّقيض لكونه كلِّيَّة سالبة تنعكس كنفسها إلى قولنا: «لا شيء مِنَ الإنسان بحيوان»، وهو منافٍ للأصل المفروض صدقه المقول فيه: «كلُّ إنسان حيوان»؛ لأنَّه أخصُّ مِن نقيضه، وما نافى الصَّادق كاذبٌ، وإذا كذب هذا، كذب ملزومه وهو: «لا شيء مِنَ الحيوان بإنسان»، فيصدق نقيض هذا الملزوم وهو: «بعض الحيوان إنسان»، وهو العكس المدَّعى.

قوله: (فَهُوَ: تَبْدِيلُ كُلٌّ مِنْ طَرَفَي... إلخ) هذا تعريفٌ لعكس النَّقيض الموافق بالمعنى المصدريِّ الشَّامل للحمليَّات والشَّرطيَّات، وبه عرَّفه شيخنا سيِّدي حمدون في «خريدته» مقتصراً عليه، فقال:

تَـبْـدِيـلُ كُـلٌّ بِـنَـقِـيـضِ الآخَـرِ   مَـعَ اشْـتِـرَاطِ مَـا مَـضَـى مِـنْ صُـوَر

وأمَّا اسماً فهو: قضيَّةٌ تركَّبت بذلك التَّبديل.

كَمَا يَأْتِي.

مِثَالُ الـمُوَافِقِ إِذَا قُلْنَا مَثَلاً: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» فَعَكْسُهُ بِالـمُوَافِقِ: «كُلُّ مَا لَيْسَ بِحَيَوَانٍ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، وَقَوْلُنَا: «مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ» يُخْرِجُ مَا لَمْ يَبْقَ فِيهِ الصِّدْقُ، كَعَكْسِ الكُلِّيَّةِ السَّالِبَةِ كَنَفْسِهَا، فَإِنَّهُ يَكْذِبُ فِي بَعْضِ المَوَادِ؛ نَحْوُ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ».

وَأَمَّا **عَكْسُ النَّقِيضِ الـمُخَالِفُ** فَهُوَ: تَبْدِيلُ الأَوَّلِ مِنْ طَرَفَي القَضِيَّةِ ذَاتِ التَّرْتِيبِ الطَّبِيعِيِّ بِنَقِيضِ الثَّانِي، وَالثَّانِي بِعَيْنِ الأَوَّلِ مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ دُونَ الكَيْفِ عَلَى وَجْهِ اللُّزُومِ، وَلَا يَخْفَى مَا أَخْرَجَتْ قُيُودُهُ، وَسُمِّيَ: «مُخَالِفاً»؛ لِمُخَالَفَةِ العَكْسِ لِأَصْلِهِ فِي الكَيْفِ.

قصَارة

قوله: (كَمَا يَأْتِي) أي: مِن أنَّ التَّبديل بالنَّقيض ليس لكلٍّ مِنَ الطَّرفين، بل لواحدٍ فقط.

قوله: (مِثَالُ الـمُوَافِقِ) أي: في الحمليَّات، وأمَّا مثالُهُ في الشَّرطيَّات إذا قلنا مثلاً: «كلَّما كان الشَّيء إنساناً، كان حيواناً»، فعكسُهُ بالموافق: «كلَّما لم يكن الشَّيء حيواناً، لم يكن إنساناً»، وفي عكس قولنا: «ليس البتَّة إذا كان الشَّيء إنساناً، كان جماداً»: «قد لا يكون إذا لم يكن الشَّيء جماداً، لم يكن إنساناً».

وأمَّا الكلِّيَّة السَّالبة الحمليَّة فلا تنعكس هنا كنفسها؛ لعدم اطِّراد الصِّدق عندما تعكسها كنفسها، كما صرَّح به الشَّارح.

قوله: («لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ») لأنَّك لو عكستها بالموافق كنفسها قلت: «لا شيء مِن غير الفرس غير إنسان»، فيكون كاذباً مع صدق أصله، ولا عبرة باتِّفاق الصِّدق في نحو عكس قولنا: «لا شيء مِن الموجود بمعدوم» إلى قولك: «لا شيء مِن غير المعدوم غير موجود»؛ بناءً على أنَّه لا واسطة بين الموجود والمعدوم، خلافاً لِمَن يقول بثبوت الأحوال، ومثلُهُ أيضاً قولنا: «لا شيء مِنَ العدد الزَّوج بفرد»، فإنَّه يصدق معه قولنا: «لا شيء مِن غير الفرد غير زوج»، ولكن صدق هذا كلُّه ليس لازماً لصورة الكلِّيَّة السَّالبة في كلِّ ما ذكره، فلذلك زاد الشَّارح في التَّعريف قوله: «على وجه اللُّزوم».

قوله: (فَهُوَ: تَبْدِيلُ الأَوَّلِ... إلخ) هذا تعريفه مصدراً، وبه عرَّفه شيخنا سيِّدي حمدون في «خريدته»، فقال:

وَهُوَ جَعْلُكَ نَقِيضَ اللَّاحِقِ ... أَوَّلَ وَالثَّانِي عَيْنَ السَّابِقِ
مَعَ انْتِفَاءِ الكَيْفِ دُونَ مَا دَرَى

وَمِثَالُهُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» عَكْسُهُ المُخَالِفُ: «لَا شَيْءَ مِنْ غَيْرِ الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ».

وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الكُلِّيَّةَ المُوجَبَةَ تَنْعَكِسُ كُلِّيَّةً فِي المُوَافِقِ وَالمُخَالِفِ، بِخِلَافِ السَّالِبَةِ الكُلِّيَّةِ، فَإِنَّهَا تَنْعَكِسُ فِيهَا جُزْئِيَّةً، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٧٠) وَالعَكْسُ لَازِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ ... بِهِ اجْتِمَاعُ الخِسَّتَيْنِ فَاقْتَصِدْ

(٧١) وَمِثْلُهَا المُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّهْ ... لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الجُزْئِيَّهْ

بَيَّنَ بِهَذَا [أ/ ٤٨]: أَنَّ الجُزْئِيَّةَ السَّالِبَةَ، وَهِيَ الَّتِي اجْتَمَعَ فِيهَا خِسَّتَانِ، وَهُمَا: السَّلْبُ وَالجُزْئِيَّةُ، لَا عَكْسَ لَهَا، وَكَذَا المُهْمَلَةُ السَّالِبَةُ؛ لِأَنَّهَا فِي قُوَّتِهَا؛ بِدَلِيلِ صِدْقِ الأَصْلِ فِي قَوْلِكَ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ، وَالحَيَوَانُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، وَكَذِبِ عَكْسِهِ

قصَارة

وأمَّا اسماً فهو: «قضيَّة حصلت بذلك التَّبديل».

قوله: (وَمِثَالُهُ) أي: في الحمليَّة.

ومثالُهُ في الشَّرطيَّة: «كلَّما كان الشَّيء إنساناً كان حيواناً» عكسه: «ليس البتَّة إذا لم يكن الشَّيء حيواناً كان إنساناً».

واحترز بقوله: «مع بقاء الصِّدق» ممَّا لم يبق فيه الصِّدق؛ كأن تعكس «لا شيء مِنَ الإنسان بفرس» إلى قولك: «كلُّ ما ليس بفرس إنسان».

وبقوله: «دون الكيف» مِن أن تعكس هذه الكلِّيَّة إلى قولنا: «ليس كلُّ ما ليس بفرس إنساناً»، فلا يسمَّى: «عكساً» وإن بقي الصِّدق؛ لعدم لزوم الكيف.

وبقوله: «على وجه اللُّزوم» مِن أن تعكس «لا شيء مِنَ الزَّوج بفردٍ» إلى قولك: «كلُّ غير الفرد زوج»، فقد صدق هنا اتِّفاقيًّا، وليس لازماً لصورة الكلِّيَّة السَّالبة؛ بدليل كذبه في «لا شيء مِنَ الإنسان بفرس»، وقد مرَّ.

قوله: (فَإِنَّهَا تَنْعَكِسُ فِيهَا جُزْئِيَّةً) أي: فعكس «لا شيء مِنَ الإنسان بفرس»: «بعض غير الفرس إنسان».

قول النَّاظم: (وَالعَكْسُ لَازِمٌ... إلخ): **قوله:** (بِدَلِيلِ صِدْقِ الأَصْلِ فِي قَوْلِكَ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ) أي: ممَّا يكون فيه الموضوع أعمُّ مِنَ المحمول، أوِ المقدَّم أعمُّ مِنَ التَّالي، فيصدقُ «قد لا يكون إذا كان الشَّيء حيواناً، كان فرساً»، ولا يصدق في عكسه: «قد لا يكون إذا كان الشَّيء

فِي قَوْلِكَ: «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ»؛ إِذْ لَا يَصِحُّ سَلْبُ الأَعَمِّ عَنْ شَيْءٍ مِنَ أَفْرَادِ الأَخَصِّ، وَإِذَا لَمْ تَصْدُقِ الجُزْئِيَّةُ السَّالِبَةُ فِي عَكْسِهَا لَمْ تَصْدُقِ الكُلِّيَّةُ السَّالِبَةُ بِالأَحْرَى؛ لِأَنَّ الجُزْئِيَّةَ أَعَمُّ مِنَ الكُلِّيَّةِ، وَكَذِبُ الأَعَمِّ يُوجِبُ كَذِبَ الأَخَصِّ، وَتَخَلُّفُ الصِّدْقِ فِي مَادَّةٍ وَاحِدَةٍ يَكْفِي فِي بَيَانِ عَدَمِ الِانْعِكَاسِ، كَمَا عَلِمْتَ.

ثُمَّ قَالَ:

(٧٢) وَالعَكْسُ فِي مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ ... وَلَيْسَ فِي مُرَتَّبٍ بِالوَضْعِ

يَعْنِي: أَنَّ العَكْسَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي القَضَايَا الَّتِي التَّرْتِيبُ بَيْنَ طَرَفَيْهَا طَبِيعِيٌّ؛ أَيْ: مَعْنَوِيٌّ بِحَيْثُ لَوْ أُزِيلَ ذَلِكَ التَّرْتِيبُ تَغَيَّرَ المَعْنَى، وَذَلِكَ فِي القَضَايَا الحَمْلِيَّةِ وَالشَّرْطِيَّةِ المُتَّصِلَةِ اللُّزُومِيَّةِ كَمَا تَقَدَّمَ، بِخِلَافِ القَضِيَّةِ المُنْفَصِلَةِ؛ نَحْوُ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ العَدَدُ زَوْجاً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فَرْداً»، فَإِنَّ تَبْدِيلَ طَرَفَيْهَا لَا يُسَمَّى فِي العُرْفِ عَكْساً؛ إِذْ لَا تَأْثِيرَ لَهُ فِي المَعْنَى [ب/٤٣]، وَبَحْثُ القَوْمِ غَالِباً إِنَّمَا هُوَ فِي المَعْقُولَاتِ لَا فِي المَلْفُوظَاتِ، وَتَرْتِيبُ طَرَفَي المُنْفَصِلَةِ إِنَّمَا هُوَ بِالوَضْعِ؛ أَيْ: لَفْظِيٌّ فَقَطْ، فَلَكَ أَنْ تُقَدِّمَ وَتُؤَخِّرَ مَا شِئْتَهُ مِنْهُمَا، وَالمَعْنَى بِحَالِهِ لَا يَتَبَدَّلُ، فَقَوْلُنَا: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ العَدَدُ زَوْجاً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فَرْداً»؛ مَعْنَاهُ: أَنَّ الزَّوْجِيَّةَ وَالفَرْدِيَّةَ مُتَعَانِدَتَانِ، وَهَذَا المَعْنَى بِعَيْنِهِ هُوَ نَفْسُ المَفْهُومِ، مَعَ تَقْدِيمِ الفَرْدِيَّةِ عَلَى الزَّوْجِيَّةِ؛ إِذِ المَعْنَى فِيهِمَا: هَذَانِ الطَّرَفَانِ مُتَعَانِدَانِ، وَمُرَادُهُمْ بِالعَكْسِ مَا يَلْزَمُ مَفْهُومَ القَضِيَّةِ عِنْدَ التَّبْدِيلِ، وَالشَّيْءُ لَا يَلْزَمُ نَفْسَهُ، فَلِهَذَا صَرَّحُوا بِأَنَّ المُنْفَصِلَةَ لَا عَكْسَ لَهَا، وَلَيْسَ مَفْهُومُ المُنْفَصِلَةِ أَنَّ الطَّرَفَ الأَوَّلَ كَالزَّوْجِيَّةِ مُعَانِدٌ لِلثَّانِي كَالفَرْدِيَّةِ، حَتَّى يَلْزَمَ أَنْ يَكُونَ مَفْهُومُهَا عِنْدَ التَّبْدِيلِ أَنَّ الفَرْدِيَّةَ مَثَلاً مُعَانِدَةٌ لِلزَّوْجِيَّةِ، وَهُوَ غَيْرُ المَفْهُومِ الأَوَّلِ لَكِنَّهُمَا مُتَلَازِمَانِ، كَمَا زَعَمَ القُطْبُ فِي «شَرْحِ الشَّمْسِيَّةِ»، بَلْ مَعْنَاهَا مَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلاً،

قصارة

فرساً، كان حيواناً»؛ لأنَّه كلَّما كان الشَّيء فرساً كان حيواناً لزوماً، والتَّخلُّف في شيء مِنَ المواد دليلٌ على عدم لزوم الانعكاس.

قوله: (وَتَخَلُّفُ الصِّدْقِ فِي مَادَّةٍ وَاحِدَةٍ) أي: فصدقهما في قولك: «بعض الإنسان ليس بأبيض» عكساً لقولك: «بعض الأبيض ليس بإنسان» اتِّفاقيٌّ، فلا يسمَّى ذلك: «عكساً».

قوله: (وَهُوَ غَيْرُ المَفْهُومِ الأَوَّلِ) أي: لأنَّ المفهوم مِن معاندة هذا لذلك غير المفهوم مِن معاندة

كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ السَّعْدُ، وَمِثْلُ الْمُنْفَصِلَةِ الِاتِّفَاقِيَّةُ الْمُتَّصِلَةُ، فَإِنَّ تَبْدِيلَ طَرَفَيْهَا لَا يُسَمَّى فِي العُرْفِ عَكْساً أَيْضاً؛ لِأَنَّ تَرْتِيبَهُمَا لَفْظِيٌّ، لَا مَعْنَوِيٌّ؛ نَبَّهَ عَلَيْهِ أَيْضاً السَّعْدُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

✿ ✿ ✿

قصَارة

ذلك لهذا، لكنَّهم لم يعتبروه؛ لعرائه عنِ الفائدة، ومبنى ما ذكره القطب على ما زعمه: أنَّ مفهوم مقدَّم المنفصلة المعاند ـ بالكسر ـ ومفهوم تاليها المعانَد ـ بالفتح ـ، ولم يرتض ذلك سعدُ الدِّين.

✿ ✿ ✿

بَابٌ فِي القِيَاسِ

هَذَا هُوَ المَقْصِدُ[(١)] الأَقْصَى، وَالمَطْلَبُ الأَعْلَى مِنْ هَذَا الفَنِّ [ج/ ٣١]؛ إِذْ هُوَ العُمْدَةُ فِي تَحْصِيلِ المَطَالِبِ التَّصْدِيقِيَّةِ الَّتِي هِيَ أَشْرَفُ مِنَ التَّصَوُّرِيَّةِ.

وَهُوَ فِي اللُّغَةِ مَصْدَرُ «قَاسَ الشَّيْءَ عَلَى الشَّيْءِ» أَيْ: قَدَّرَهُ بِقَدْرِهِ.

وَفِي العُرْفِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ النَّاظِمُ بِقَوْلِهِ:

(٧٣) إِنَّ «القِيَاسَ» مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا ... مُسْتَلْزِماً بِالذَّاتِ قَوْلاً آخَرَا

فَجُمْلَةُ «صُوِّرَا مِنْ قَضَايَا» فِي مَحَلِّ صِفَةٍ لِمُقَدَّرٍ؛ أَيْ: «قَوْلٌ صُوِّرَ مِنْ قَضَايَا».

وَ«**القَوْلُ**» جِنْسٌ لِلقِيَاسِ المَعْقُولِ، كَمَا أَنَّهُ جِنْسٌ لِلقِيَاسِ المَلْفُوظِ، وَالمُرَادُ هُنَا الأَوَّلُ؛ لِقَوْلِ السَّيِّدِ إِنَّ إِطْلَاقَ القِيَاسِ عَلَى المَلْفُوظِ مَجَازٌ لِدَلَالَتِهِ عَلَى المَعْقُولِ.

قصَارة

بَابٌ فِي القِيَاسِ

قوله: (هُوَ المَقْصِدُ الأَقْصَى) أي: لأنَّ التَّصوُّرات لا تطلبُ في العلوم إلَّا لكونها وسائل إلى التَّصديقات.

قوله: (إِذْ هُوَ العُمْدَةُ فِي تَحْصِيلِ المَطَالِبِ) أي: دون غيره ممَّا يوصل إلى التَّصديق مِن استقراءٍ وتمثيلٍ، فهو إذن مقصودٌ أعظم في هذا الفنِّ بالقياس إلى التَّصوُّرات، وبالقياس إلى سائر ما يوصل إلى التَّصديقات، ولذا جعلوا الاستقراء والتَّمثيل مِن لواحق القياس كما سيأتي.

ومسائلُ النَّحو مبنيَّةٌ على الاستقراء كقولهم: «الفاعل مرفوعٌ».

والتَّمثيلُ هو القياس الأصوليُّ الَّذي هو حمل معلوم على معلوم لمساواته في علَّة حكمه عند الحامل؛ نحو قولهم: «النَّبيذُ حرامٌ كالخمر؛ بجامع الإسكار».

قوله: (وَ«القَوْلُ» جِنْسٌ... إلخ) معناه: أنَّ القول المقدَّر يشمل المعقول والملفوظ؛ لأنَّ القول يُطلق عليهما، والقياسُ الملفوظ إنَّما هو قياسٌ مِن حيث إنَّه دالٌّ على معنًى معقولٍ، وهو جنسٌ يتناول كلَّ مركَّبٍ، ولا يسمَّى غير المركَّب في عرفهم قولاً، ولا يصحُّ جعل القول هنا شاملاً للنَّوعين؛ لأنَّ فيه جمع حقيقتين في تعريف، فلذا قال الشَّارح: «والمرادُ هنا... إلخ».

---

(١) في الطبعة الفاسية: «المَقْصُودُ» بدلاً من «المَقْصِدُ».

وَقَوْلُهُ: «مِنْ قَضَايَا» يُخْرِجُ: القَضِيَّةَ الوَاحِدَةَ، وَالمُرَكَّبَ النَّاقِصَ كَالإِضَافِيِّ، وَمُرَادُهُ: مِنْ قَضِيَّتَيْنِ فَأَكْثَرَ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ التَّثْنِيَةَ جَمْعٌ فِي المَعْنَى، أَوِ المُرَادُ: مِنْ جِنْسِ القَضَايَا، وَعَلَى كُلٍّ فَهُوَ شَامِلٌ لِلقِيَاسِ البَسِيطِ، وَهُوَ مَا تَرَكَّبَ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ، وَلِلْمُرَكَّبِ وَهُوَ مَا تَرَكَّبَ مِنْ أَكْثَرَ، وَسَيَذْكُرُهُ النَّاظِمُ فِي قَوْلِهِ: «وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُرَكَّبَا... إلخ».

وَقَوْلُهُ: «مُسْتَلْزِماً» يُخْرِجُ: الأَقْوَالَ المُرَكَّبَةَ الَّتِي لَا تَسْتَلْزِمُ قَوْلاً آخَرَ، وَلَوْ كَانَتْ تُسَمَّى: «دَلِيلاً» كَالِاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيلِ؛ إِذَا لَمْ يُفْرَغَا فِي قَالَبِ القِيَاسِ المَنْطِقِيِّ، فَإِنَّهُمَا بَعْدَ تَسْلِيمِ مُقَدِّمَاتِهِمَا لَا يُقْطَعُ بِلُزُومِ المَدْلُولِ لَهُمَا، وَيَأْتِي بَيَانُهُمَا إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى فِي كَلَامِ النَّاظِمِ.

قصارة

قوله: (بِنَاءً عَلَى أَنَّ التَّثْنِيَةَ جَمْعٌ فِي المَعْنَى) أي: فيكون أطلق الجمع وأراد التَّثنية، وكثيراً ما يُستعمل.

قوله: (أَوِ المُرَادُ: مِنْ جِنْسِ القَضَايَا) أي: فلا يكون مقيَّداً بما دلَّ عليه لفظ الجمع مِن ثلاثة فأعلى، وهذا كما تقول: «الكلام يتألف مِنَ الاسم والفعل والحرف»، وإن كان لا يُشترط اجتماعها.

فإن قيل: إذا أُريد الجنس دخلت القضيَّة الواحدة، والإجماع على اشتراط اثنين فقط.

فجوابه: أنَّ قوله: «صوِّر» يرفع ذلك؛ لأنَّه بمعنى ألِّف، ولا يعني مطلق التَّأليف، بل تأليفاً مخصوصاً هو مِنَ القضايا، كما أفاده تقييده بذلك.

قوله: (إِذَا لَمْ يُفْرَغَا فِي قَالَبِ القِيَاسِ المَنْطِقِيِّ) كما إذا قلنا في التَّمثيل: «النَّبيذُ حرامٌ؛ لأنَّ الخمر حرامٌ، وعلَّة حرمتها: الإسكار، وهو موجودٌ في النَّبيذ»، فالمطلوبُ: «النَّبيذ حرامٌ»، ومقدِّماته هي ما بعده، فبعد تسليمه لا يلزم عقلاً أنَّ النَّبيذ حرامٌ؛ لإمكان أن يوجد فارقٌ بين النَّبيذ والخمر يلغي اعتبار الإسكار فيه، ويمنع مِن إلحاقه بالخمر في التَّحريم؛ أمَّا إذا أفرغا فيه فيفيدان القطع باللُّزوم؛ كقولك: «النَّبيذُ مسكرٌ، وكلُّ مسكرٍ حرامٌ» وإن كانتِ النَّتيجة ظنِّيَّة؛ لكون مقدِّمتي القياس ظنِّيَّتَين، وكقولك في الاستقراء: «هذا آكل، وكلُّ آكلٍ يحرِّك فكَّه الأسفل»، فهو قياسٌ منطقيٌّ؛ للقطع بلزوم النَّتيجة، وإن كانتِ الكبرى ظنِّيَّة، فقولنا في النَّحو: «هذا فاعل، وكلُّ فاعل مرفوع» قياسٌ منطقيٌّ، وإنَّما الاستقرائيُّ دليلُ كبراه.

وَقَوْلُهُ: «بِالذَّاتِ» مُخْرِجٌ: لِلقَوْلِ [أ/٤٩] المُؤَلَّفِ مِنْ قَضَايَا إِذَا لَزِمَ مِنْهُ قَوْلٌ آخَرُ لَا لِذَاتِهِ، بَلْ لِخُصُوصِ المَادَّةِ أَوْ بِوَاسِطَةِ مُقَدِّمَةٍ غَرِيبَةٍ، فَالأَوَّلُ كَقَوْلِنَا: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِصَاهِلٍ»، فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِصَاهِلٍ»، وَهُوَ صَادِقٌ لَكِنَّهُ لَازِمٌ لِخُصُوصِ المَادَّةِ، لَا لِذَاتِ المُقَدِّمَتَيْنِ؛ [بِدَلِيلِ أَنَّكَ لَوْ جَعَلْتَ «النَّاطِقَ» فِي الكُبْرَى بَدَلَ «الصَّاهِلِ»، لَكَذَبَتِ النَّتِيجَةُ مَعَ صِدْقِ المُقَدِّمَتَيْنِ][(١)].

وَأَمَّا الثَّانِي فَالمُرَادُ بِالمُقَدِّمَةِ الغَرِيبَةِ أَنْ تَكُونَ أَجْنَبِيَّةً غَيْرَ لَازِمَةٍ لِإِحْدَى مُقَدِّمَتَيِ القِيَاسِ؛ كَقِيَاسِ المُسَاوَاةِ، وَهُوَ مَا تَرَكَّبَ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ ....

قصَارة

قوله: (لَا لِذَاتِ المُقَدِّمَتَيْنِ) أي: بل لِمَا عُلِم مِن خارجٍ مِن مباينة الإنسان للصَّاهل.

قوله: (فَالمُرَادُ بِالمُقَدِّمَةِ الغَرِيبَةِ أَنْ تَكُونَ أَجْنَبِيَّةً) اعلم أنَّ القوم يقسمون الغريبة:

- **إلى أجنبيَّةٍ**؛ أي: غير لازمةٍ لإحدى المقدِّمتين، كما في الشَّارح.

- **وإلى غيرِ أجنبيَّةٍ**: بأن تكون لازمةً لإحدى المقدِّمتين؛ كقولنا: «جزء الجوهر يُوجِبُ ارتفاعُهُ ارتفاع الجوهر، وكلُّ ما ليس بجوهرٍ لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر»، فإنَّ هذا يستلزمُ: «أنَّ جزء الجوهر جوهرٌ»، لكن بواسطة مقدِّمة تكون عكس نقيض المقدِّمة الثَّانية وهي: «كلُّ ما يوجب ارتفاعُهُ ارتفاع الجوهر، فهو جوهرٌ»، مع أنَّه ليس بقياسٍ بالنِّسبة إلى هذه المقدِّمة اللَّازمة.

والشَّارحُ تبعاً للسَّنوسيِّ كأنَّه لم يرتضِ ذلك، فاقتصر على القسم الأوَّل، وكأنَّه يسوِّي بين المبيَّن بعكس النَّقيض والمبيَّن بالمستوي في أنَّ كلًّا منهما داخلٌ، والمناطقةُ لمَّا فسَّروا المقدِّمة الغريبة بما تكون حدودها مغايرةً لحدود القياس فرَّقوا بين العكس المستوي وعكس النَّقيض.

ومستندُ الشَّارح ومتبوعه في ذلك: أنَّ الشَّيخ سعد الدِّين قال: سبب ذلك ـ أيِ: التَّفريق ـ أنَّهم اعتقدوا وجوب تكرُّر الحدِّ الوسط، وهو حاصلٌ في المبيَّن بالعكس المستوي، دون عكس النَّقيض، وهذا الوجوب ممَّا لا يقتضيه تعريف القياس. اهـ.

لكن قال اليوسيُّ: مقتضى عبارتهم حيث يقولون: هذا على هيئة قياسٍ، وهذا ليس على هيئته أن لا يسمَّى: «قياساً منطقيًّا» إلَّا ما تكرَّر فيه الحدُّ الوسط، مع غيره مِنَ الشُّروط، فانظره.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الطبعة الفاسية.

مُتعلَّقُ مَحمُولِ أُوْلَاهُمَا يَكُونُ مَوْضُوعَ الأُخْرَى؛ كَقَوْلِنَا: «الإِنْسَانُ مُسَاوٍ لِلنَّاطِقِ، وَالنَّاطِقُ مُسَاوٍ لِلكَاتِبِ»، فَيَلْزَمُهُمَا: «الإِنْسَانُ مُسَاوٍ لِلكَاتِبِ»، لَكِنْ لَا لِذَاتِهِمَا، بَلْ بِوَاسِطَةِ مُقَدِّمَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ، وَهِيَ: «أَنَّ كُلَّ مُسَاوٍ لِمُسَاوِي الشَّيْءِ، مُسَاوٍ لِذَلِكَ الشَّيْءِ»، وَلِهَذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ ذَلِكَ اللُّزُومُ إِلَّا حَيْثُ تَصْدُقُ هَذِهِ المُقَدِّمَةُ؛ نَحْوُ: «التَّغَيُّرُ مَلْزُومٌ لِلحُدُوثِ، وَالحُدُوثُ مَلْزُومٌ لِلافْتِقَارِ» يَسْتَلْزِمُ: «التَّغَيُّرُ مَلْزُومٌ لِلافْتِقَارِ» بِوَاسِطَةِ: «أَنَّ مَلْزُومَ المَلْزُومِ مَلْزُومٌ».

وَأَمَّا إِذَا لَمْ تَصْدُقْ تِلْكَ المُقَدِّمَةُ الأَجْنَبِيَّةُ، فَلَا يَحْصُلُ مِنْهُ شَيْءٌ؛ كَقَوْلِنَا: «الإِنْسَانُ مُبَايِنٌ لِلْفَرَسِ، وَالفَرَسُ مُبَايِنٌ لِلنَّاطِقِ» فَلَا يَلْزَمُهُ: «أَنَّ الإِنْسَانَ مُبَايِنٌ لِلنَّاطِقِ»؛ لِعَدَمِ صِدْقِ: «أَنَّ مُبَايِنَ المُبَايِنِ مُبَايِنٌ»، وَكَقَوْلِنَا: «الثَّلَاثَةُ نِصْفُ سِتَّةٍ، وَالسِّتَّةُ نِصْفُ الاثْنَي عَشَرَ»، فَلَا يَصْدُقُ [ب/ ٤٤]: «الثَّلَاثَةُ نِصْفُ الاثْنَي عَشَرَ»؛ لِعَدَمِ صِدْقِ: «أَنَّ نِصْفَ النِّصْفِ نِصْفٌ».

فَإِنْ قُلْتَ: وَكَذَا الإِنْتَاجُ فِي الشَّكْلِ الأَوَّلِ بِوَاسِطَةِ مُقَدِّمَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ، وَهِيَ: «أَنَّ المُنْدَرِجَ تَحْتَ المُنْدَرِجِ مُنْدَرِجٌ».

أُجِيبَ: بِأَنَّهَا لَيْسَتْ أَجْنَبِيَّةً، بَلْ هِيَ مَفْهُومُ صُورَةِ القِيَاسِ، فَهِيَ بَيَانٌ لِلُزُومِ النَّتِيجَةِ لِصُورَةِ القِيَاسِ فِي أَيِّ مَادَّةٍ فُرِضَتْ.

وَدَخَلَ فِي التَّعْرِيفِ: القِيَاسُ الكَامِلُ كَالشَّكْلِ الأَوَّلِ، وَغَيْرُ الكَامِلِ وَهُوَ مَا يَتَوَقَّفُ إِنْتَاجُهُ عَلَى مُقَدِّمَةٍ غَيْرِ أَجْنَبِيَّةٍ، بَلْ عَكْساً لِإِحْدَى المُقَدِّمَتَيْنِ كَمَا يَأْتِي فِي رَدِّ الأَشْكَالِ غَيْرِ الأَوَّلِ إِلَى الأَوَّلِ.

قصَارة

قوله: (**مُتَعَلَّقُ مَحمُولِ أُوْلَاهُمَا يَكُونُ مَوْضُوعَ الأُخْرَى**) بيانُهُ في المثال: أنَّ المتعلَّق هو النَّاطق، والمحمول هو مساوٍ.

قوله: (**فَإِنْ قُلْتَ... إلخ**) أصل هذا الإيراد للمغيلي، والَّذي أجاب عنه بما ذكر الهلاليُّ، وزاد: فإنَّ الاندراج المذكور مأخوذٌ مِنَ المقدِّمتين، لا مِن خارجٍ.

قوله: (**القِيَاسُ الكَامِلُ**) المرادُ بـ «الكامل»: ما لا يتوقَّف في إنتاجه على بيان، بل يكفي وضع مقدِّماته في تسليم نتيجته كالشَّكل الأوَّل.

قوله: (**كَمَا يَأْتِي فِي رَدِّ الأَشْكَالِ غَيْرِ الأَوَّلِ**) أي: عند غير القائل بأنَّ إنتاج الثَّاني والثَّالث بيِّنٌ في نفسه، غنيٌّ عنِ الرَّدِّ إلى الأوَّل، وأمَّا عنده فيكونان كاملين.

وَقَوْلُهُ: «قَوْلاً آخَرَ» يُخْرِجُ الْمُقَدِّمَتَيْنِ بِاعْتِبَارِ اسْتِلْزَامِهِمَا لِإِحْدَاهِمَا اسْتِلْزَامَ الْكُلِّ لِجُزْئِهِ، فَلَوْلَا هَذَا الْقَيْدُ لَدَخَلَ كُلُّ قَضِيَّتَيْنِ؛ سَوَاءٌ كَانَتَا عَلَى تَأْلِيفِ قِيَاسٍ مُنْتِجٍ أَمْ لَا.

قَالَ السَّعْدُ: وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّهَا لَازِمَةٌ عَنِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ، فَإِنَّ مَعْنَى اللُّزُومِ عَنْهُمَا أَنْ يَكُونَ لَهُمَا دَخْلٌ فِي ذَلِكَ، وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمُقَدِّمَةَ الْأُخْرَى لَا دَخْلَ لَهَا فِي ذَلِكَ. اهـ.

وَحِينَئِذٍ يَكُونُ قَوْلُهُ: «آخَر» لِمُجَرَّدِ الْبَيَانِ، لَا لِلْإِخْرَاجِ.

وَأُورِدَ عَلَى اشْتِرَاطِ الْمُغَايَرَةِ [ج/٣٢]: أَنَّا إِذَا قُلْنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، فَإِنَّهُ يُنْتِجُ عَيْنَ الْكُبْرَى.

وَالْجَوَابُ: أَنَّا نَمْنَعُ كَوْنَ هَذَا وَنَحْوِهِ قِيَاساً؛ لِأَنَّ «كُلُّ إِنْسَانٍ إِنْسَانٌ» لَيْسَ بِقَضِيَّةٍ؛ إِذْ لَا بُدَّ فِي الْقَضِيَّةِ الْمُوجَبَةِ مِنْ تَغَايُرِ الطَّرَفَيْنِ مَفْهُوماً، وَاتِّحَادِهِمَا مَصْدُوقاً، وَحَيْثُ كَانَا مُتَّحِدَيْنِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ بَطَلَ حَمْلُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ؛ لِعَرَائِهِ عَنِ الْفَائِدَةِ.

وَشَمَلَ التَّعْرِيفُ: الْقِيَاسَ الصَّادِقَ الْمُقَدِّمَاتِ وَغَيْرَهُ، فَيَشْمَلُ: ....

قصارة

قوله: (آخَرَ) أي: مغاير، وفيه إشارةٌ إلى وجوب مغايرة النَّتيجة لكلٍّ مِنَ المقدِّمتين؛ لأنَّ النَّتيجة عير مفروضة التَّسليم بخلاف المقدِّمتين، ولأنَّه لو لم تعتبر المغايرة، لزم أن يكون كلُّ قضيَّتين قياساً؛ كقولنا: «كلُّ إنسان حيوان، وكل حجر جماد»، فإنَّهما يستلزمان إحداهما؛ ضرورةَ استلزام الكلِّ للجزء، لكن إحداهما غير مغايرة، فخرجت بقيد المغايرة، كما أشار إلى ذلك الشَّارح بقوله: «وقوله: قولاً آخر يخرج المقدِّمتين».

قوله: (وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمُقَدِّمَةَ الْأُخْرَى لَا دَخْلَ لَهَا فِي ذَلِكَ) أي: بخلاف القياس، فإنَّ لكلٍّ مِن مقدِّمتيه على الانفراد دخلاً في النَّتيجة؛ لأنَّ أخذ الجزأين مِنَ الصُّغرى، والآخر مِنَ الكبرى.

قوله: (فَإِنَّهُ يُنْتِجُ عَيْنَ الْكُبْرَى) أي: لا قولاً آخر مغايراً.

قوله: (مِنْ تَغَايُرِ الطَّرَفَيْنِ مَفْهُوماً، وَاتِّحَادِهِمَا مَصْدُوقاً) أي: تغايرهما ذهناً واتِّحادهما خارجاً، وحيث اتِّحدا في الذِّهن وفي الخارج فليست بقضيَّة، كما يدلُّ عليه ما تقدَّم في مبحث القضايا.

قوله: (الصَّادِقَ الْمُقَدِّمَاتِ وَغَيْرَهُ) فالصَّادق المقدِّمات كقولنا: «كلُّ إنسانٍ حيوان، وكلُّ حيوان جسم»، وغيرُهُ هو القياس الكاذب المقدِّمات كقول القائل: «كلُّ إنسان فرس، وكلُّ فرس صهَّال»؛ لأنَّ القياس مِن حيث هو قياس إنَّما يجب أن يؤخذ بحيث يشمل البرهانيَّ والجدليَّ... إلخ، وذلك لأنَّ معنى لزوم الشَّيء للشَّيء هو كون الشَّيء بحيث لو وجد لازمه، وإن كان لا يوجد هو ولا لازمه.

البُرْهَانِيّ، وَالجَدَلِيّ، وَالخِطَابِيّ، وَالشِّعْرِيّ، وَالسُّوفُسْطَائِيّ.

وَاعْلَمْ أَنَّ النَّتِيجَةَ تُسَمَّى قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الاِسْتِدْلَالِ: «دَعْوَى»، وَبَعْدَ الشُّرُوعِ فِيهِ: «مَطْلُوباً»، وَبَعْدَ تَكْمِيلِهِ: «نَتِيجَةً».

ثُمَّ قَالَ:

(٧٤) ثُمَّ القِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ: فَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِـ: «الِاقْتِرَانِي»

(٧٥) وَهْوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ بِقُوَّةٍ وَاخْتَصَّ بِالحَمْلِيَّةِ

اعْلَمْ أَنَّ القِيَاسَ قِسْمَانِ: اقْتِرَانِيٌّ، وَاسْتِثْنَائِيٌّ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَشْتَمِلَ عَلَى المَطْلُوبِ الَّذِي هُوَ النَّتِيجَةُ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ مُسْتَلْزِماً لَهَا بِذَاتِهِ، فَإِنِ اشْتَمَلَ عَلَيْهَا؛ يَعْنِي: أَوْ عَلَى نَقِيضِهَا بِالقُوَّةِ دُونَ الفِعْلِ؛ بِأَنِ اشْتَمَلَ عَلَى مَادَّتِهَا دُونَ صُورَتِهَا، فَهُوَ الِاقْتِرَانِيُّ؛ كَقَوْلِنَا: «كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ، وَكُلُّ مُؤَلَّفٍ حَادِثٌ» يَنْتُجُ: «كُلُّ جِسْمٍ حَادِثٌ»، فَهَذَا القِيَاسُ لَمْ تُذْكَرْ فِيهِ النَّتِيجَةُ بِصُورَتِهَا [أ/ ٥٠]؛ أَيْ: تَرْكِيبِهَا الخَاصِّ، لَكِنْ بِمَادَّتِهَا، وَهِيَ طَرَفَاهَا: «الجِسْمُ» مَذْكُورٌ فِي الصُّغْرَى، وَ«الحَادِثُ» مَذْكُورٌ فِي الكُبْرَى، وَالشَّيْءُ يُوجَدُ مَعَ مَادَّتِهِ بِالقُوَّةِ قَبْلَ حُصُولِ الصُّورَةِ.

قصَارة

قوله: (البُرْهَانِيَّ، وَالجَدَلِيَّ... إلخ) سيأتي شرح هذه الأقسام كلِّها إن شاء الله تعالى عند تعرُّض النَّاظم لها.

قوله: («دَعْوَى») أي: أنَّ النَّتيجة الَّتي هي الحكم المطلوب ثبوته تسمَّى قبل الشُّروع في الاستدلال على ثبوتها: «دعوى»؛ أي: لأنَّ المتكلِّم ادَّعى ثبوتها بلا إقامة دليل، وبعد أن يشرع في الاستدلال وقبل تمامه تسمَّى: «مطلوباً»؛ لأنَّها لمَّا سيق الدَّليل على ثبوتها، صارت مطلوبة الثُّبوت، وبعد أن يكمل الاستدلال ويفرغ منه تسمَّى: «نتيجةً»، و: «حجَّةً»؛ لأنَّ مَن تمسَّك بها حجَّ خصمه؛ أي: غلبه.

قول النَّاظم: (ثُمَّ القِيَاسُ عِنْدَهُمْ... إلخ): قوله: (يَعْنِي: أَوْ عَلَى نَقِيضِهَا) فيه نظرٌ، بل لا يشتمل على نقيضها، كما قد يكون ذلك في الاستثنائيِّ.

قوله: (دُونَ صُورَتِهَا) أي: هيئتها مِنَ التَّرتيب والتَّقديم والتَّأخير.

وَسُمِّيَ: «اقْتِرَانِيًّا»؛ لِاقْتِرَانِ الحُدُودِ فِيهِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ بِأَدَاةِ[١] اسْتِثْنَاءٍ مَثَلاً.

وَظَاهِرُ قَوْلِهِ: «وَاخْتَصَّ بِالحَمْلِيَّهْ»: أَنَّ الِاقْتِرَانِيَّ لَا يَكُونُ فِي الشَّرْطِيَّاتِ، وَهُوَ ظَاهِرُ ابْنِ الحَاجِبِ أَيْضاً.

وَاعْتَرَضُوهُ: بِمَا ذَكَرَهُ ابْنُ سِينَا وَغَيْرُهُ مِنْ: أَنَّهُ يُوجَدُ فِي الشَّرْطِيَّاتِ كَالحَمْلِيَّاتِ؛ وَمِثَالُهُ: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ جِسْماً كَانَ مُؤَلَّفاً، وَكُلَّمَا كَانَ مُؤَلَّفاً كَانَ حَادِثاً» يَنْتُجُ: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ جِسْماً كَانَ حَادِثاً»، وَهِيَ مَذْكُورَةٌ فِي القِيَاسِ بِمَادَّتِهَا فَقَطْ؛ لِأَنَّ مُقَدَّمَهَا مَذْكُورٌ فِي الصُّغْرَى، وَتَالِيهَا مَذْكُورٌ فِي الكُبْرَى.

وَأُجِيبَ عَنْهُ: بِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَاخْتَصَّ بِالحَمْلِيَّةِ» أَنَّ الِاقْتِرَانِيَّ اخْتَصَّ عَنْ قَسِيمِهِ الَّذِي هُوَ الِاسْتِثْنَائِيُّ بِالحَمْلِيَّةِ؛ أَيْ: بِتَرْكِيبِهِ مِنَ القَضَايَا الحَمْلِيَّةِ الصِّرْفَةِ، بِخِلَافِ الِاسْتِثْنَائِيِّ فَلَيْسَ يَتَرَكَّبُ مِنْهَا وَحْدَهَا أَبَداً.

وَعَلَيْهِ فَـ «البَاءُ» فِي «بِالحَمْلِيَّةِ»: دَاخِلَةٌ عَلَى المَقْصُورِ، لَا عَلَى المَقْصُورِ عَلَيْهِ، وَأَمَّا إِنِ اشْتَمَلَ القِيَاسُ عَلَى النَّتِيجَةِ أَوْ عَلَى نَقِيضِهَا بِالفِعْلِ، بِأَنْ[٢] ذُكِرَتْ فِيهِ بِمَادَّتِهَا وَصُورَتِهَا، فَهُوَ الِاسْتِثْنَائِيُّ، وَسَيَأْتِي كَلَامُهُ.

قضارة

قوله: (وَسُمِّيَ: «اقْتِرَانِيًّا»؛ لِاقْتِرَانِ الحُدُودِ فِيهِ) أي: حدود القياس الثّلاثة بعضها مع بعضٍ.

قوله: (مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ بِأَدَاةِ اسْتِثْنَاءٍ) كما في القياس الاستثنائيِّ.

وقيل: سمِّي: «اقترانيًّا»؛ لاقتران الوسط فيه، وهو الطّرف المكرّر بكلٍّ مِنَ الأصغر والأكبر.

قوله: (وَهُوَ ظَاهِرُ ابْنِ الحَاجِبِ) فإنّه ذكر: أنَّ القياس الاقترانيَّ يكون بغير شرطٍ ولا تقسيمٍ؛ أي: ليس فيه مقدّمة مشتملة على شرطٍ وهي المتّصلة؛ لاشتمالها على حرف الشّرط، ولا تقسيم وهي المنفصلة؛ لاشتمالها على حرف التّقسيم وهو «إمّا».

قوله: (وَأُجِيبَ عَنْهُ) هذا الجواب أحسن مِنَ الجوابَين اللّذين ذكرهما قدّورة.

---

(١) في (أ): «مَادَّةِ» بدلاً من «بِأَدَاةِ».

(٢) في (أ): «بَلْ» بدلاً من «بِأَنْ».

قَوْلُهُ:

(٧٦) فَـإِنْ تُـرِدْ تَـرْكِـيـبَـهُ فَـرَكِّـبَـا مُـقَـدِّمَـاتِـهِ عَـلَـى مَـا وَجَـبَـا

(٧٧) وَرَتِّـبِ الـمُـقَـدِّمَـاتِ وَانْـظُـرَا صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا

(٧٨) فَـإِنَّ لَازِمَ الـمُـقَـدِّمَـاتِ بِـحَـسَـبِ الـمُـقَـدِّمَـاتِ آتِ

لَمَّا كَانَتِ النِّسْبَةُ بَيْنَ طَرَفَي المَطْلُوبِ مَجْهُولَةً، احْتِيجَ فِي القِيَاسِ إِلَى أَمْرٍ ثَالِثٍ يَكُونُ مَعْلُومَ النِّسْبَةِ إِلَى كِلَيْهِمَا، فَنَشَأَتْ [ب/ ٤٥][(١)] مِنْ رَبْطِهِ بِمَوْضُوعِ المَطْلُوبِ أَوْ مُقَدَّمِهِ قَضِيَّةٌ، وَمِنْ رَبْطِهِ بِمَحْمُولِهِ أَوْ تَالِيهِ أُخْرَى، فَكَانَ قَضِيَّتَيْنِ مُشْتَمِلَتَيْنِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَطْرَافٍ فِي اللَّفْظِ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ فِي المَعْنَى.

وَتُسَمَّى القَضِيَّتَانِ: «مُقَدِّمَتَيْنِ» مِنْ حَيْثُ الِاسْتِدْلَالُ بِهِمَا.

وَأَحَدُ طَرَفَيْ إِحْدَاهِمَا هُوَ مَوْضُوعُ المَطْلُوبِ أَوْ مُقَدَّمُهُ وَيُسَمَّى: «الأَصْغَرَ»؛ لِأَنَّهُ غَالِباً أَخَصُّ مِنَ الطَّرَفِ الآخَرِ لِلمَطْلُوبِ، وَالأَخَصُّ أَقَلُّ أَفْرَاداً.

وَأَحَدُ طَرَفِي المُقَدِّمَةِ الأُخْرَى هُوَ مَحْمُولُ المَطْلُوبِ أَوْ تَالِيهِ، وَيُسَمَّى: «الأَكْبَرَ»؛ لِأَنَّهُ أَعَمُّ مِنَ الأَوَّلِ غَالِباً، فَهُوَ أَكْثَرُ أَفْرَاداً.

وَالطَّرَفُ الآخَرُ لِكُلٍّ مِنَ المُقَدِّمَتَيْنِ هُوَ الأَمْرُ الثَّالِثُ المَعْلُومُ النِّسْبَةِ إِلَى طَرَفَي المَطْلُوبِ، وَيُسَمَّى: «الحَدَّ الوَسَطِ»؛ لِأَنَّهُ وَاسِطَةٌ فِي الحُكْمِ بِالأَكْبَرِ عَلَى الأَصْغَرِ فِي المَطْلُوبِ؛ سَوَاءٌ تَوَسَّطَ فِي اللَّفْظِ كَمَا فِي الشَّكْلِ الأَوَّلِ، أَمْ لَا، وَيُسَمَّى أَيْضاً بِـ: «المُكَرَّرِ»؛ لِإِعَادَتِهِ فِي الثَّانِيَةِ، وَبِتَكَرُّرِهِ فِيهَا حَصَلَ الِارْتِبَاطُ بَيْنَ المُقَدِّمَتَيْنِ.

قصَارة

قول النَّاظم: (فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ... إلخ): **قوله:** (مُقَدِّمَاتِهِ) جمع: «مقدِّمة» - بالكسر - عند الجمِّ الغفير، وقد تفتح؛ بناءً على تعدِّي فعلها ولزومه، فمَن كسر جعلها مأخوذةً مِن: «قدم»؛ بمعنى: «تقدَّم»، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تُقَدِّمُوا﴾ [الحجرات: ١]، ومَن فتح أخذها مِن: «قدم» المتعدِّي.

وهي عند المناطقة: «القضيَّة المجعولة جزء الدَّليل» أي: القياس، سمِّيت بذلك؛ لتقدُّمها أمام المطلوب؛ أخذاً لها مِن مقدِّمة الجيش للجماعة المتقدِّمة منه.

قوله: (مَجْهُولَةً) أي: إذ لو كانت معلومةً لم تحتج إلى استدلالٍ وقياسٍ.

---

(١) هنا نهاية النسخة (ب)، وهي مبتورة الآخر.

وَتُسَمَّى الأَطْرَافُ الثَّلَاثَةُ بِـ: «الحُدُودِ»؛ لِأَنَّ حَدَّ الشَّيْءِ وَطَرَفَهُ مُنْتَهَاهُ، وَهُوَ مُنْتَهَى المُقَدِّمَتَيْنِ، فَهَذِهِ كَيْفِيَّةُ تَرْكِيبِهِ المُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ: «فَرَكِّبَا.. مُقَدِّمَاتِهِ عَلَى مَا وَجَبَا».

وَالأَلِفُ فِي «رَكِّبَا»: بَدَلٌ مِنْ نُونِ التَّوْكِيدِ الخَفِيفَةِ، وَكَذَا فِي قَوْلِهِ: «وَانْظُرَا»، وَأَرَادَ بِـ «المُقَدِّمَاتِ» أَقَلَّ الجَمْعِ وَهُوَ اثْنَانِ، وَهَذَا القَدْرُ فِي القِيَاسِ البَسِيطِ كَافٍ، وَسَيَأْتِي الكَلَامُ عَلَى المُرَكَّبِ، وَلَا بُدَّ مِنْ تَرْتِيبِ المُقَدِّمَتَيْنِ، وَاخْتِبَارِ الصَّحِيحِ مِنْهُمَا مِنَ الفَاسِدِ؛ إِذْ لَا تَصِحُّ النَّتِيجَةُ لُزُوماً إِلَّا بَعْدَ صِحَّةِ المُقَدِّمَتَيْنِ؛ لِأَنَّهَا لَازِمَةٌ لَهُمَا، وَلَازِمُ المُقَدِّمَتَيْنِ بِحَسْبِهِمَا، فَلَا يَلْزَمُ صِدْقُهُ إِلَّا بِصِدْقِهِمَا.

قَالَ ابْنُ سِينَا: الحَقُّ أَنَّهُ إِنْ كَانَ القِيَاسُ صَحِيحُ التَّأْلِيفِ صَادِقُ المُقَدِّمَاتِ، وَجَبَ أَنْ تَكُونَ النَّتِيجَةُ صَادِقَةً. اهـ. فَأَمَّا إِنْ كَذَبَتَا أَوْ إِحْدَاهُمَا فَقَدْ تَكْذُبُ النَّتِيجَةُ؛ نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَجَرٌ، وَكُلُّ حَجَرٍ جَمَادٌ»، وَقَدْ تَصْدُقُ؛ نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ صَهَّالٌ، وَكُلُّ صَهَّالٍ حَيَوَانٌ».

قصارة

قوله: (وَتُسَمَّى الأَطْرَافُ الثَّلَاثَةُ بِـ: «الحُدُودِ») وبذلك سمَّاها صاحب «الخريدة»، فقال:

حُدُودُهُ ثَلَاثَةٌ فَمَا حُكِمْ عَلَيْهِ فِي المَطْلُوبِ أَصْغَرٌ عُلِمْ
وَمَا بِهِ حُكِمَ أَكْبَرُ وَمَا جَاءَ لِجَمْعٍ وَسَطاً قَدْ عُلِمَا

قوله: (فَلَا يَلْزَمُ صِدْقُهُ إِلَّا بِصِدْقِهِمَا) أي: لأنَّ صدق الملزوم يُوجب صدق اللَّازم، وممَّا يناسب هنا ما قيل في التَّهنئة بولادة ابن دقيق العيد:

هُنِئْتَ بِالبَرِّ التَّقِيِّ وَمَنْ يَكُنْ بَرًّا تَقِيًّا مِثْلَ ذَلِكَ يُنْتِجُ
إِنَّ المُقَدِّمَتَيْنِ مَهْمَا كَانَتَا صِدْقاً فَمِثْلُهُمَا النَّتِيجَةُ تَخْرُجُ

قوله: (وَقَدْ تَصْدُقُ) أي: لأنَّ النَّتيجة لازمٌ للمقدِّمتين، وكذبُ الملزوم لا يوجب كذب اللَّازم، بخلاف صدق الملزوم فإنَّه يوجب صدق اللَّازم كما تقدَّم.

وأورد على لزوم صدق النَّتيجة عند صدق مقدِّماتها صورتان:

الأولى: إذا قلت: «الإنسان وحده ناطق، وكلُّ ناطق حيوان» ينتج: «الإنسان وحده حيوان»، وهو كذبٌ، مع صدق مقدِّمتيه.

ثُمَّ قَالَ:

(٧٩) وَمَا مِنَ الْمُقَدِّمَاتِ «صُغْرَى» فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي «الْكُبْرَى»

يَعْنِي: أَنَّ الْمُقَدِّمَةَ الصُّغْرَى وَهِيَ ذَاتُ الحَدِّ الأَصْغَرِ مُنْدَرِجَةٌ فِي الكُبْرَى وَهِيَ [أ/ ٥١] ذَاتُ الحَدِّ الأَكْبَرِ، وَفِي الحَقِيقَةِ الأَصْغَرُ هُوَ الْمُنْدَرِجُ تَحْتَ الأَوْسَطِ المَحْكُومِ عَلَيْهِ بِالأَكْبَرِ كَمَا يَأْتِي؛ لِيَلْزَمَ الحُكْمُ بِالأَكْبَرِ عَلَى الأَصْغَرِ، وَهُوَ المَطْلُوبُ. فَلَوِ اسْتَغْنَى بِقَوْلِهِ الآتِي: «وَأَصْغَرٌ فَذَاكَ ذُو انْدِرَاجٍ» عَنْ هَذَا البَيْتِ كَانَ أَوْلَى.

وَلَفْظُ ابْنِ الحَاجِبِ: وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ فِي الْمُقَدِّمَتَيْنِ أَنَّ الصُّغْرَى خُصُوصٌ، وَالكُبْرَى عُمُومٌ، فَيَجِبُ انْدِرَاجُ الخُصُوصِ فِي العُمُومِ، فَيَلْتَقِي[1] مَوْضُوعُ الصُّغْرَى وَمَحْمُولُ الكُبْرَى، وَهُوَ النَّتِيجَةُ. اهـ.

قصَّارة

والثَّانية: إذا قلت: «الأربعة عدد، وكلُّ عدد إمَّا زوج وإمَّا فرد» فإنَّه ينتج: «الأربعة: إمَّا زوج وإمَّا فرد»، وهو كذبٌ أيضاً، مع صدق المقدِّمتين.

قلت: أجيب عنِ الأولى: بأنَّها مِنَ الضُّروب العقيمة الَّتي لا تنتج، بيانُهُ: أنَّ الصُّغرى مركَّبة مِن قضيَّتين: إحداهما موجبة، وهي: «الإنسان ناطق»، والأخرى سالبة وهي «ليس غير الإنسان بناطق» عبَّر عنها بقوله: «وحده»، ومتى كانتِ الصُّغرى سالبة في الشَّكل الأوَّل لم ينتج.

وعنِ الأخرى: أنَّها أيضاً عقيمة، وبيانُهُ: أنَّ الكبرى في قوَّة قضيَّتين جزئيَّتين: إحداهما: «بعض العدد زوج»، والأخرى: «بعض العدد فرد» عبَّر عنهما بـ: «العدد إمَّا زوج وإمَّا فرد»، ومتى كانتِ الكبرى جزئيَّة في الشَّكل الأوَّل لم تنتج.

قول الناظم: (وَمَا مِنَ الْمُقَدِّمَاتِ «صُغْرَى».. البيت) ليس صغرى وكبرى بلحن؛ إذ لم يريدوا بالأصغر والأكبر التَّفضيل، على معنى من، بل على معنى فاعل فصحت المطابقة، ولو لم يحل تال ولم يضف؛ قال ابن هاني:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا ... حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

وكما يقول النَّحويُّون: «جملة صغرى وكبرى»، والعروضيُّون: «فاصلة كبرى وصغرى».

---

(١) في (أ): «فَيَنْتَفِي» بدلاً من «فَيَلْتَقِي».

ثُمَّ هَذَا الِانْدِرَاجُ خَاصٌّ بِالشَّكْلِ الأَوَّلِ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ غَيْرُهُ مِنَ الأَشْكَالِ رَاجِعاً فِي بَيَانِهِ إِلَيْهِ، أَطْلَقَ النَّاظِمُ فِيهِ، وَلَا فَرْقَ فِي هَذَا الِانْدِرَاجِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الوَسَطُ [ج/ ٣٣] أَعَمَّ مِنَ الأَصْغَرِ؛ نَحْوُ: «كُلُّ عَرَبِيٍّ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» وَهُوَ ظَاهِرٌ، أَوْ مُسَاوِياً لَهُ؛ نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ حَيَوَانٌ»؛ لِأَنَّهُمَا وَإِنْ تَسَاوَيَا فِي الصِّدْقِ، لَكِنَّ الأَصْغَرَ مُرَادٌ مِنْهُ ذَاتُهُ، وَالأَوْسَطُ مَفْهُومُهُ، وَذَاتُ الأَصْغَرِ أَخَصُّ مِنْ مَفْهُومِ الأَوْسَطِ، فَصَحَّ الِانْدِرَاجُ.

وَبِهَذَا يُجَابُ عَنِ الِانْدِرَاجِ فِي نَحْوِ: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ»؛ لِأَنَّ العَالَمَ وَالمُتَغَيِّرَ مُسْتَوِيَانِ فِي الصِّدْقِ.

وَقِيلَ: إِنَّ المُتَغَيِّرَ أَعَمُّ؛ لِقِصَرِ[1] العَالَمِ عَلَى المَوْجُودِ المُمْكِنِ، وَزِيَادَةِ المُتَغَيِّرِ بِالأَحْوَالِ الحَادِثَةِ كَكَوْنِ الشَّيْءِ أَبْيَضَ أَوْ أَسْوَدَ، وَالإِضَافَاتُ الِاعْتِبَارِيَّةُ كَالأُبُوَّةِ وَالبُنُوَّةِ؛ لِأَنَّهَا مِنَ المُتَغَيِّرِ، وَلَيْسَتْ بِمَوْجُودَةٍ، وَالِانْدِرَاجُ حِينَئِذٍ ظَاهِرٌ.

ثُمَّ قَالَ:

(٨٠) وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرٍ: «صُغْرَاهُمَا» وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرٍ: «كُبْرَاهُمَا»

(٨١) وَ«أَصْغَرٌ» فَذَاكَ ذُو انْدِرَاجِ وَ«وَسَطٌ» يُلْغَى لَدَى الإِنْتَاجِ

قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ حُدُودَ القِيَاسِ ثَلَاثَةٌ:

١ ـ أَحَدُهَا: الأَصْغَرُ، وَهُوَ مَوْضُوعُ المَطْلُوبِ أَوْ مُقَدَّمُهُ، وَالمُقَدِّمَةُ المُشْتَمِلَةُ عَلَيْهِ تُسَمَّى: «الصُّغْرَى».

٢ ـ وَالثَّانِي: الأَكْبَرُ، وَهُوَ مَحْمُولُ المَطْلُوبِ أَوْ تَالِيهِ، وَالمُقَدِّمَةُ المُشْتَمِلَةُ عَلَيْهِ تُسَمَّى: «الكُبْرَى».

قصارة

قوله: (وَلَا فَرْقَ) فيه إشارةٌ للرَّدِّ على قدُّورة؛ حيث خصَّ الاندراجَ بما إذا كان المحمول أعمَّ.

قوله: (وَذَاتُ الأَصْغَرِ أَخَصُّ مِنْ مَفْهُومِ الأَوْسَطِ) أي: وإن تساويا مصدوقاً.

✿ ✿ ✿

(١) في الطبعة الفاسية: «لِصِدْقِ» بدلاً من «لِقَصْرِ».

٣ ـ وَالثَّالِثُ: الحَدُّ الوَسَطُ الجَامِعُ بَيْنَهُمَا، وَفِيهِ يَنْدَرِجُ الأَصْغَرُ، وَعِنْدَ الإِنْتَاجِ يُحمَلُ الأَكْبَرُ عَلَى الأَصْغَرِ، وَيُلْغَى الوَسَطُ؛ نَحْوُ: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ» نَتِيجَتُهُ[1]: «العَالَمُ حَادِثٌ»، وَذَلِكَ وَاضِحٌ.

✿ ✿ ✿

(١) في (أ): «يُنْتِجُ» بدلاً من «نَتِيجَتُهُ».

فَصْلٌ [فِي الأَشْكَالِ]

(٨٢) «الشَّكْلُ» عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ ... يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتَيْ قِيَاسِ

(٨٣) مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوَارُ ... إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ

يَعْنِي: أَنَّ مَجْمُوعَ قَضِيَّتَي القِيَاسِ يُسَمَّى: «شَكْلاً» بِاعْتِبَارِ الهَيْئَةِ الحَاصِلَةِ لَهُ مِنْ وَضْعِ الحَدِّ الوَسَطِ فِي المُقَدِّمَتَيْنِ؛ أَيْ: حَالَتِهِ مِنْ كَوْنِهِ مَوْضُوعاً وَمُقَدَّماً، أَوْ مَحْمُولاً وَتَالِياً، وَيُسَمَّى: «ضَرْباً»، وَ: «قَرِينَةً» بِاعْتِبَارِ الأَسْوَارِ؛ أَيْ: إِيْجَابَ المُقَدِّمَتَيْنِ وَسَلْبَهَا وَكُلِّيَّتَهَا وَجُزْئِيَّتَهَا[1].

قَوْلُهُ:

(٨٤) وَلِلْمُقَدِّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ ... أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ الحَدِّ الوَسَطْ:

(٨٥) حَمْلٌ بِصُغْرَى وَضْعُهُ بِكُبْرَى ... يُدْعَى بِـ: «شَكْلٍ أَوَّلٍ» وَيُدْرَى

(٨٦) وَحَمْلُهُ فِي الكُلِّ: «ثَانِياً» عُرِفْ ... وَوَضْعُهُ فِي الكُلِّ: «ثَالِثاً» أُلِفْ

(٨٧) وَ«رَابِعُ الأَشْكَالِ»: عَكْسُ الأَوَّلِ ... وَهْيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكَمُّلِ

يَعْنِي: أَنَّ الشَّكْلَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ بِحَسَبِ اقْتِرَانِ الحَدِّ الوَسَطِ بِكُلٍّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ؛ لِأَنَّ الوَسَطَ:

قصَارة

(فَصْلٌ [فِي الأَشْكَالِ])

قول النَّاظم: («الشَّكْلُ»... إلخ) الشَّكلُ لغةً: «المثل والهيئة»، ولذا سمِّي القياس عند المناطقة: «شكلاً»؛ لكونه على هيئة مخصوصة، وتعدُّد الأشكال بحسب تعدُّد الهيئات.

وأمَّا الضَّرب لغةً فهو: «النَّوع»، وقد يتَّحد الشَّكل مع اختلاف الضَّرب كما في ضروب الشَّكل الأوَّل، وقد يكون بالعكس فيتَّحد الضَّرب مع اختلاف الشَّكل كالضَّرب الأوَّل مِنَ الشَّكل الأوَّل والضَّربِ الأوَّل مِنَ الشَّكل الثَّالث كلاهما مِن كلِّيَّتين موجبتين.

قول النَّاظم: (أَشْكَالٌ فَقَطْ.. أَرْبَعَةٌ) قدَّم «فقط» ضرورةً، والتَّقديرُ: أشكال أربعة فقط.

---

(١) العبارة في (أ): «أَيْ: إِيْجَابَ المُقَدِّمَتَيْنِ وَسَلْبَهُمَا وَكُلِّيَّتَهُمَا وَجُزْئِيَّتَهُمَا».

ـ إِمَّا مَحْمُولٌ أَوْ تَالٍ فِي الصُّغْرَى، مَوْضُوعٌ أَوْ مُقَدَّمٌ فِي الكُبْرَى، وَيُسَمَّى هَذَا القِسْمُ بِـ: «الشَّكْلِ الأَوَّلِ»، وَبِـ: «النَّظْمِ الكَامِلِ»؛ لِأَنَّهُ الوَارِدُ عَلَى النَّظْمِ الطَّبِيعِيِّ، وَهُوَ: الِانْتِقَالُ مِنَ الأَصْغَرِ إِلَى الأَوْسَطِ، ثُمَّ مِنْهُ إِلَى الأَكْبَرِ، وَهُوَ البَيِّنُ الإِنْتَاجِ، وَالمُنْتِجُ لِلْمَطَالِبِ الأَرْبَعَةِ.

ـ وَإِمَّا مَحْمُولٌ أَوْ تَالٍ فِيهِمَا، وَيُسَمَّى هَذَا القِسْمُ بِـ: «الشَّكْلِ الثَّانِي»؛ لِمُوَافَقَتِهِ لِلأَوَّلِ[١] فِي أَشْرَفِ مُقَدِّمَتَيْهِ وَهِيَ الصُّغْرَى؛ لِاشْتِمَالِهَا عَلَى أَشْرَفِ المَطْلُوبِ وَهُوَ مَوْضُوعُهُ[٢]؛ الَّذِي لِأَجْلِهِ يُطْلَبُ المَحْمُولُ إِيجَاباً أَوْ سَلْباً، وَلِإِنْتَاجِهِ لِلْكُلِّيِّ الَّذِي [أ/ ٥٢] هُوَ أَشْرَفُ وَإِنْ كَانَ سَلْباً، مِنَ الجُزْئِيِّ وَإِنْ كَانَ إِيجَاباً؛ لِأَنَّ الكُلِّيَّ أَنْفَعُ فِي العُلُومِ، وَأَدْخَلُ تَحْتَ الضَّبْطِ.

ـ وَإِمَّا مَوْضُوعٌ أَوْ مُقَدَّمٌ فِيهِمَا، عَكْسَ الثَّانِي، وَيُسَمَّى هَذَا القِسْمُ بِـ: «الشَّكْلِ الثَّالِثِ»؛ لِمُوَافَقَتِهِ لِلأَوَّلِ[٣] فِي غَيْرِ أَشْرَفِ مُقَدِّمَتَيْهِ، وَهِيَ الكُبْرَى.

قصَارة

قوله: (وَهُوَ مَوْضُوعُهُ؛ الَّذِي لِأَجْلِهِ يُطْلَبُ المَحْمُولُ) يعارضُ هذا: بأنَّ المحمول هو محطُّ الفائدة.

قوله: (لِمُوَافَقَتِهِ لِلأَوَّلِ فِي غَيْرِ أَشْرَفِ مُقَدِّمَتَيْهِ، وَهِيَ الكُبْرَى) إنَّما وافقه في الكبرى؛ لأنَّ الحدَّ الأوسط موضوعٌ في كبراهما معاً، وإنَّما يختلفان في الصُّغرى، ففي الأوَّل محمولٌ فيها، وفي الثَّالث موضوعٌ فيها.

قيل: يَرِدُ عليه: أنَّ الثَّاني وافق الأوَّل في الصُّغرى، والثَّالث وافق الأوَّل في الكبرى، ومرجع موافقة الثَّاني إلى محمول الصُّغرى، ومرجع موافقة الثَّالث إلى الموضوع، وقد تبيَّن أنَّ الموضوع أشرف مِنَ المحمول على ما ذكروا، فيكون الثَّالث أشرف مِنَ الثَّاني. اهـ.

وفيه نظرٌ؛ إذِ الثَّالث وإن وافق الأوَّل في الموضوع، لكن ذلك الموضوع غير معتبرٍ لإلغائه عند الإنتاج، والعبرة إنَّما هي بموضوع المطلوب ومحموله، ولوِ اعتبرنا الموضوع مِن حيث هو موضوعٌ لما فضَّلنا الصُّغرى على الكبرى؛ لوجوده فيهما، والله تعالى أعلم.

---

(١) في (أ): «الشَّكْلَ الأَوَّلَ» بدلاً من «لِلأَوَّلِ».

(٢) في (أ): «المَوْضُوعُ» بدلاً من «مَوْضُوعُهُ».

(٣) في (أ): «الأَوَّلَ» بدلاً من «لِلأَوَّلِ».

ـ وَإِمَّا مَوْضُوعٌ أَوْ مُقَدَّمٌ فِي الصُّغْرَى، مَحْمُولٌ أَوْ تَالٍ فِي الكُبْرَى، عَكْسَ الأَوَّلِ، وَيُسَمَّى هَذَا بِـ: «الشَّكْلِ الرَّابِعِ»؛ لِمُخَالَفَتِهِ لِلأَوَّلِ فِي مُقَدِّمَتَيْهِ مَعاً، وَلِذَا كَانَ بَعِيداً عَنِ الطَّبْعِ جِدًّا، حَتَّى أَسْقَطَهُ بَعْضُهُمْ عَنْ دَرَجَةِ الِاعْتِبَارِ.

فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَشْكَالٍ مُرَتَّبَةٌ فِي الكَمَالِ عَلَى حَسَبِ مَا رَتَّبْنَاهَا، كَمَا قَالَ النَّاظِمُ: «وَهِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكَمُّلِ»، وَقَدْ عُلِمَ وَجْهُ ذَلِكَ.

وَكُلُّ شَكْلٍ مِنْهَا يَتَقَرَّرُ فِيهِ سِتَّةَ عَشَرَ ضَرْباً؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْ مُقَدِّمَتَيْهِ إِمَّا كُلِّيَّةٌ مُوجَبَةٌ أَوْ سَالِبَةٌ، أَوْ جُزْئِيَّةٌ مُوجَبَةٌ أَوْ سَالِبَةٌ، وَأَرْبَعَةٌ فِي أَرْبَعَةٍ بِسِتَّةَ عَشَرَ، فَمَجْمُوعُ الضُّرُوبِ أَرْبَعَةٌ وَسِتُّونَ؛ مِنْ ضَرْبِ أَرْبَعَةٍ عِدَّةِ الأَشْكَالِ فِي سِتَّةَ عَشَرَ عِدَّةِ مَا فِي كُلِّ شَكْلٍ مِنَ الضُّرُوبِ.

وَلَمْ يَعْتَبِرُوا فِي عَدِّ الضُّرُوبِ الشَّخْصِيَّةِ وَلَا المُهْمَلَةِ؛ لِأَنَّ الأُولَى فِي قُوَّةِ الكُلِّيَّةِ، وَالثَّانِيَةَ فِي قُوَّةِ الجُزْئِيَّةِ، فَاسْتَغْنَوا بِهِمَا عَنْهُمَا.

تَنْبِيهَانِ:

الأَوَّلُ: ذَكَرُوا أَنَّ الأَشْكَالَ الثَّلَاثَةَ الأُوَلَ مَوْجُودَةٌ[1] بِالقُوَّةِ فِي القُرْآنِ العَظِيمِ:

ـ **أَمَّا الأَوَّلُ:** فَفِي احْتِجَاجِ الخَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى انْفِرَادِ اللهِ تَعَالَى بِالرُّبُوبِيَّةِ، وَنَفْيُهَا

قصَارة

والتَّحقيقُ: أنَّ هذا التَّرتيب الَّذي ذكروه بين الأشكال إنَّما هو مِنَ المناسبات الخطابيَّة.

قوله: (حَتَّى أَسْقَطَهُ بَعْضُهُمْ) أراد به: الفارابيُّ، وابن سينا، والغزاليُّ.

وذكره جالينوس، وتابعه الإمام الرَّازيُّ، وتبع الإمام مَن بعده.

قوله: (عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكَمُّلِ) أي: الشَّرف والمزيَّة؛ قال في «شرح المطالع»: وهذا التَّرتيب أمرٌ استحسانيٌّ دعا إليه الاستحسان، والأخذ بالأليق والأَوْلى.

قوله: (ذَكَرُوا... إلخ) الذَّاكر لذلك هو حجَّة الإسلام الغزاليُّ في كتابه «القسطاس».

قوله: (الثَّلَاثَةَ الأُوَلَ... إلخ) تخصيصُهُ أدلَّة القرآن بالثَّلاثة دون الرَّابع غير ظاهرٍ؛ إذِ القرآنُ العزيز ليست فيه صورة معيَّنة مِنَ الأشكال الأربعة، وإنَّما فيه الأدلةُ الصَّالحةُ لأن تتصوَّر على أيِّ شكلٍ منها؛ سواءٌ الرَّابع أو غيره، لكن قد يتبادر واحدٌ منها معيَّن مِن لفظه، فيقرَّر به، والله تعالى أعلم.

---

(١) في (أ): زيادة «أي».

عَنِ النَّمْرُوذِ؛ حَيْثُ ادَّعَاهَا، وَقَالَ لِلْخَلِيلِ: «مَنْ رَبُّكَ؟»، فَقَالَ: «رَبِّي الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ»، فَأَحْضَرَ رَجُلَيْنِ فَقَتَلَ أَحَدَهُمَا وَتَرَكَ الآخَرَ، وَقَالَ: «أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ، فَهَذَا أَمَتُّهُ وَهَذَا أَحْيَيْتُهُ»، فَانْتَقَلَ الخَلِيلُ إِلَى مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ كَسْبُ المَخْلُوقِ فَقَالَ: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِي بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، وَانْحَسَمَتْ شُبْهَتُهُ، فَقَوْلُهُ: «إِنَّ اللهَ يَأْتِي... إلخ» فِي قُوَّةِ قَوْلِهِ لَهُ: «أَنْتَ لَا تَقْدِرُ أَنْ تَأْتِيَ بِالشَّمْسِ مِنَ المَغْرِبِ[1]»، وَكُلُّ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ فَلَيْسَ بِرَبِّي» يُنْتِجُ: «أَنْتَ لَسْتَ بِرَبِّي»، فَالصُّغْرَى يُمْكِنُ أَنْ تُؤخَذَ مِنْ قَوْلِهِ: «فَأْتِ بِهَا مِنَ المَغْرِبِ»؛ لِأَنَّهُ أَمْرُ تَعْجِيزٍ، وَتُؤخَذُ أَيْضاً مِنْ مُشَاهَدَةِ حَالِ النَّمْرُوذِ ـ لَعَنَهُ اللهُ تَعَالَى ـ حَيْثُ لَمْ يَسَعْهُ إِنْكَارُهَا، وَالكُبْرَى عَكْسُ نَقِيضِ قَضِيَّةٍ مَفْهُومَةٍ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّ اللهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ المَشْرِقِ»، وَهِيَ: «رَبِّي يَقْدِرُ أَنْ يَأْتِيَ بِالشَّمْسِ مِنَ المَغْرِبِ»؛ أَيْ: كَمَا أَتَى بِهَا مِنَ المَشْرِقِ، فَتَنْعَكِسُ بِالمُوَافِقِ إِلَى الكُبْرَى، وَالنَّمْرُوذُ أَيْضاً يُسَلِّمُهَا، فَلِذَا بُهِتَ.

قصَارة

قوله: (لِأَنَّهُ أَمْرُ تَعْجِيزٍ) أي: فيكون معناه حينئذٍ النَّفي؛ أي: أنت لا تقدر أن تأتي بها، وهي عين الصُّغرى.

قوله: (وَالكُبْرَى) يعني: وكلُّ مَن لا يقدر.

قوله: (مَفْهُومَةٍ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّ اللهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ المَشْرِقِ») بيانُهُ: أنَّ قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِي بِٱلشَّمْسِ﴾ [البقرة:٢٥٨]... إلخ يستلزم: أنَّ الله قادرٌ على الإتيان بالشَّمس مِنَ المغرب؛ ضرورة دلالة الفعل على قدرة فاعله المختار؛ إذ لو لم يكن قادراً لَمَا فعله، وهذ القضيَّة سلَّم النمرود صدقها، ولذلك قامت عليه الحجَّة، وحيث سلَّم صدقها لزمه بعكس النَّقيض الموافق: «كلُّ مَن لا يقدر أن يأتي بالشَّمس مِنَ المغرب فليس بإله» وهي الكبرى، وبعكس النَّقيض المخالف: «لا شيء ممَّن لا يقدر أن يأتي بالشِّمس إله»، وكلا العكسين يصلح كبرى للقضيَّة المحفوظة أوَّلاً، وينتج: «أنت لست بإله».

وذكروا أنَّ النَّمرود لمَّا حاجَّه إبراهيم عليه السَّلام؛ قال: إن كان ما يقول إبراهيم حقًّا فلا أنتهي حتَّى أصعد إلى السَّماء، فاعلم ما فيها، فعمد إلى أربعة أفراخٍ مِنَ النِّسر فربَّاها حتَّى شبَّت، واتَّخذ

---

(١) في الطبعة الأميرية: «مِنَ المَشْرِقِ إِلَى المَغْرِبِ» بدلاً من «مِنَ المَغْرِبِ».

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ قَوْلَهُمْ فِي الصُّغْرَى: «أَنْتَ لَا تَقْدِرُ» مُوجَبَةٌ مَعْدُولَةٌ؛ لِيَكُونَ الوَسَطُ مُكَرَّراً، وَقَوْلُهُمْ فِي الكُبْرَى: «وَكُلُّ مَنْ لَا يَقْدِرُ... إلخ» مُحَصَّلَةٌ سَالِبَةٌ، وَإِنْ لَمْ يُسَوِّرْهَا بِالسُّوْرِ المُتَعَارَفِ لِلْكُلِّيَّةِ [ج/ ٣٤] السَّالِبَةِ؛ لِأَنَّ المُعْتَبَرَ المَعْنَى لَا اللَّفْظَ، وَلَوْ جَعَلَ «عَاجِز» مَكَانَ «لَا تَقْدِر»، وَيُقَالُ فِي الكُبْرَى: «وَلَا شَيْءَ مِنَ العَاجِزِ بِرَبِّي» لَكَانَ أَوْلَى.

ثُمَّ يَصِحُّ سَوْقُ الدَّلِيلِ اسْتِثْنَائِيًّا؛ بِأَنْ يُقَالَ: «لَوْ كُنْتَ رَبِّي لَقَدِرْتَ عَلَى الإِتْيَانِ بِالشَّمْسِ، لَكِنَّكَ لَا تَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَلَسْتَ بِرَبِّي»، وَيُمْكِنُ أَنْ يُسَاقَ مِنَ الشَّكْلِ الثَّانِي بِأَنْ يُقَالَ: «مَا أَنْتَ قَادِرٌ أَنْ تَأْتِيَ بِالشَّمْسِ، وَرَبِّي قَادِرٌ أَنْ يَأْتِيَ بِالشَّمْسِ، فَمَا أَنْتَ بِرَبِّي»، فَلَيْسَ المَقْصُودُ حَصْرَ المُسْتَنْبَطِ مِنَ الآيَةِ فِي الشَّكْلِ الأَوَّلِ، وَكَأَنَّهُمْ رَأَوْهُ أَظْهَرَ مِنْ غَيْرِهِ.

ـ **وَأَمَّا الثَّانِي**: فَفِي اسْتِدْلَالِهِ أَيْضاً عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالأُفُولِ عَلَى نَفْيِ الرُّبُوبِيَّةِ عَنِ الشَّمْسِ وَالقَمَرِ وَالكَوْكَبِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ﴾الآيَةَ؛

قصارة

تابوتاً فجعل له باباً مِن أعلى وباباً مِن أسفل، وقعد النمرود مع رجلٍ في التَّابوت، ونصب خشباً في أطراف التَّابوت، فجعل على رؤوسها اللَّحم وربط التَّابوت بأرجل النُّسور، فطارت طمعاً في اللَّحم حتَّى مضى يومٌ واحدٌ في الهواء فقال النَّمرود لصاحبه: «افتح البابين وانظر»، ففعل وقال: «أرى الأرض مثل الحبَّة، والجبال مثل الدُّخان»، ثمَّ طارت النُّسور حتَّى حالتِ الرِّيح بينها وبين الطَّيران، فقال لصاحبه: «افتح البابين وانظر»، ففعل ووجد السَّماء كهيئتها، والأرض سوداء مظلمة، ثمَّ أمره أن يصوِّب الخشب وينكس اللَّحم ففعل، فهبطت النُّسور، فسمعت الجبال طنين التَّابوت فكادت تزول مِن أماكنها، وذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦].

قوله: (وَالظَّاهِرُ: أَنَّ قَوْلَهُمْ فِي الصُّغْرَى: «أَنْتَ لَا تَقْدِرُ» مُوجَبَةٌ مَعْدُولَةٌ) الصَّوابُ: أنَّه متعيِّنٌ يجب حملها عليه؛ لأنَّ شرط إنتاج الشَّكل الأوَّل إيجاب الصُّغرى، فلو لم تكن كذلك لاختلَّ شرط الإنتاج.

قوله: (لَكَانَ أَوْلَى) أي: لعدم التَّأويل فيه.

قوله: (ثُمَّ يَصِحُّ سَوْقُ الدَّلِيلِ اسْتِثْنَائِيًّا) فيه ردٌّ على مَن حصر وجود الأشكال الثَّلاثة فقط في القرآن، بلِ الشَّرطيُّ الاستثنائيُّ موجودٌ أيضاً فيه بالقوَّة، فظهر: أنَّ القرآن ليست فيه صورة معيَّنة مِنَ الأشكال، ولذا قال الشَّارح: «ويمكن أن يساق مِنَ الشَّكل الثَّاني»، وفي الآية بعد هذه قال: «ويمكن سوقه مِنَ الأوَّل، ويمكن سوقه مِنَ الرَّابع».

لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْآفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦] فِي قُوَّةِ قَوْلِهِ: «هَذِهِ آفِلَةٌ، وَرَبِّي [أ/ ٥٣] لَيْسَ بِآفِلٍ» يُنْتِجُ مِنَ الثَّانِي: «هَذِهِ لَيْسَتْ بِرَبِّي»، فَالصُّغْرَى مِنْ قَوْلِهِ: «فَلَمَّا أَفَلَ»، وَالكُبْرَى مِنْ قَوْلِهِ: «لَا أُحِبُّ الآفِلِينَ»؛ إِذِ المَعْنَى: لَا أُحِبُّ عِبَادَتِهِمْ؛ لِأَنَّ الرَّبَّ وَهُوَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ(١) لَا يَأْفَلُ، وَيُمْكِنُ سَوْقُهُ مِنَ الأَوَّلِ، وَهُوَ أَسْهَلُ؛ بِأَنْ يُقَالَ: «هَذِهِ آفِلَةٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الآفِلِ بِرَبِّيّ، فَهَذِهِ لَيْسَتْ بِرَبِّي»، وَيُمْكِنُ سَوْقَهُ مِنَ الِاسْتِثْنَائِيِّ بِأَنْ يُقَالَ: «لَوْ كَانَتْ هَذِهِ رَبِّي مَا أَفَلَتْ... إلخ»، وَيُمْكِنُ سَوْقُهُ مِنَ الرَّابِعِ بِأَنْ يُقَالَ: «الآفِلُ لَيْسَ بِرَبِّي، وَهَذِهِ آفِلَةٌ» يُنْتِجُ مِنْهُ: «رَبِّي لَيْسَ بِهَذِهِ»، وَيَنْعَكِسُ إِلَى: «هَذِهِ لَيْسَتْ بِرَبِّي»، لَكِنَّ الرَّابِعَ لِبُعْدِهِ عَنِ الطَّبْعِ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ مَعَ تَأَتِّي غَيْرِهِ.

ـ **وَأَمَّا الثَّالِثُ**: فَفِي رَدِّ اللهِ تَعَالَى عَلَى اليَهُودِ فِي قَوْلِهِمْ: ﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن

قصَارة

فالحقُّ: أنَّ أدلَّة القرآن صالحةٌ لأن تتصوَّر على أيِّ شكلٍ مِنَ الأشكال الأربعة.

قوله: (وَالكُبْرَى مِنْ قَوْلِهِ: «لَا أُحِبُّ الآفِلِينَ») **بيانُهُ**: أنَّه إذا كان معناه: «لا أحب عبادة الآفلين؛ لعدم استحقاق الآفل العبوديَّة»، فيقال عليه: «الآفل لا يستحقُّ العبوديَّة، وكلُّ مَن لا يستحقُّ العبودية فليس بإله؛ لأنَّ الإله هو المستحقُّ للعبوديَّة» فينتج مِنَ الأوَّل: «الآفل ليس بإلهٍ»، ويعكس إلى: «الإله ليس بآفل»، وهو الكبرى.

قوله: (وَهُوَ أَسْهَلُ) أي: لتوقُّف الثَّاني على الأوَّل كما بيَّنَّا في توجيه إنتاج الشَّكل الثَّاني.

قوله: (لَوْ كَانَتْ هَذِهِ رَبِّي مَا أَفَلَتْ) أي: لكنَّها أفلت، فليست بربِّي.

قوله: (فَفِي رَدِّ اللهِ تَعَالَى عَلَى اليَهُودِ) وجه الاستدلال مِنَ الآية ظاهرٌ؛ لأنَّهم لـمَّا أنكروا أن يكون لشيءٍ مِنَ البشر رسالة؛ ليتوصَّلوا بذلك إلى إنكار رسالة نبيِّنا محمَّدٍ ﷺ، فردَّ الله تبارك وتعالى عليهم إبطالاً لِمَا زعموا؛ بأنَّ هناك بشراً أنزل عليه كتابٌ، يسلِّمون بشريَّته ونزول الكتاب عليه؛ إذ لولا ذلك لما قامتِ الحجَّة عليهم، فخرج مِن ضمن الآية: «موسى بشر» وهي الصُّغرى، ومِن صريحها: «أنَّه أنزل عليه الكتاب» وهي الكبرى، وهما مسلَّمتان عندهم، فينتج: «بعض البشر أنزل عليه كتاب»، وهو نقيض الكلِّيَّة السَّالبة.

فإن قلت: المقدِّمتان شخصيَّتان معاً، ولا ينتج الثَّالث حتَّى تكون إحداهما كلِّيَّة.

قلت: تقدَّم أنَّ الشَّخصيَّة عندهم في حكم الكلِّيَّة.

---

(١) في (أ): «العِبَادَةَ» بدلاً من «أَنْ يُعْبَدَ».

شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١] تَوَصُّلاً مِنْهُمْ إِلَى إِنْكَارِ نُبُوَّةِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ، فَكَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «هُوَ بَشَرٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ البَشَرِ أُنْزِلَ عَلَيْهِ الكِتَابُ»، وَصُغْرَى المُقَدِّمَتَيْنِ حَقٌّ، وَكُبْرَاهُمَا بَاطِلَةٌ وَهُمْ يَزْعُمُونَ صِدْقَهَا؛ يُنْتِجُ لَهُمْ: «هُوَ مَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ الكِتَابُ»، فَرَدَّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الأنعام: ٩١]... إلخ.

وَنَظْمُهُ مِنَ الثَّالِثِ أَنْ يُقَالَ: «مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بَشَرٌ، مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أُنْزِلَ عَلَيْهِ الكِتَابُ»، وَكُلْتَا المُقَدِّمَتَيْنِ حَقٌّ، وَهُمْ يُسَلِّمُونَ ذَلِكَ، فَيَنْتُجُ مِنَ الثَّالِثِ: «بَعْضُ البَشَرِ أُنْزِلَ عَلَيْهِ الكِتَابُ»؛ لِأَنَّ الثَّالِثَ لَا يُنْتِجُ إِلَّا جُزْئِيَّةً، وَهَذِهِ النَّتِيجَةُ جُزْئِيَّةٌ مُوجَبَةٌ تُنَاقِضُ الكُلِّيَّةَ السَّالِبَةَ الَّتِي جَعَلُوهَا كُبْرَى، فَيَبْطُلُ إِنْكَارُهُمْ لِنُبُوَّةِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ.

التَّنْبِيهُ الثَّانِي: قَالَ السَّعْدُ: فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ الحَدَّ الوَسَطَ فِي الشَّكْلِ الأَوَّلِ وَالرَّابِعِ لَيْسَ بِمُتَكَرِّرٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَقَعَ مَحْمُولاً، فَالمُرَادُ بِهِ المَفْهُومُ، وَإِذَا وَقَعَ مَوْضُوعاً فَالمُرَادُ بِهِ الذَّاتُ.

قُلْتُ: إِنْ أُرِيدَ بِكَوْنِ المَحْمُولِ هُوَ المَفْهُومُ أَنَّ ذَاتَ المَوْضُوعِ غَيْرُ مَفْهُومِ المَحْمُولِ، فَفَسَادُهُ ظَاهِرٌ، وَإِنْ أُرِيدَ أَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ مَفْهُومُ المَحْمُولِ، فَتَكَرُّرُ الوَسَطِ فِي الشَّكْلَيْنِ ظَاهِرٌ. اهـ بِاخْتِصَارٍ.

قَوْلُهُ:

(٨٨) فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النِّظَامِ يُعْدَلُ فَفَاسِدُ النِّظَامِ؛ ....

يَعْنِي: أَنَّهُ مَتَى رُكِّبَ القِيَاسُ الِاقْتِرَانِيُّ تَرْكِيباً آخَرَ خَارِجاً عَنِ الأَشْكَالِ الأَرْبَعَةِ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَى الهَيْئَةِ المُشْتَرَطَةِ فِيهِ، فَهُوَ فَاسِدٌ[1] لَا يُنْتِجُ شَيْئاً.

قَوْلُهُ:

(٨٨) .... ؛ أَمَّا الأَوَّلُ

(٨٩) فَشَرْطُهُ: الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُ وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ

قصَارة

قول النَّاظم: (أَمَّا الأَوَّلُ... البيت) أورد السَّعد وغيره على إنتاج هذا الشَّكل: أنَّ فيه توقُّف الشَّيء على نفسه، وهو دورٌ فاسدٌ، وذلك لأنَّ العِلم بالنَّتيجة فيه موقوفٌ على العِلم بكلِّيَّة كبراه؛ أعني: ثبوت الأكبر لكلِّ واحدٍ مِن أفراد الأوسط، وهو عين النَّتيجة.

(١) في (أ): زيادة «النِّظَام».

لَمَّا كَانَ الْمُتَصَوَّرُ فِي كُلِّ شَكْلٍ سِتَّةَ عَشَرَ ضَرْباً كَمَا سَبَقَ، وَمِنْهَا مَا تَلْزَمُ عَنْهُ النَّتِيجَةُ وَيُسَمَّى: «مُنْتِجاً»، وَمَا لَا تَلْزَمُ عَنْهُ وَيُسَمَّى: «عَقِيماً»، احْتِيجَ إِلَى شُرُوطِ الإِنْتَاجِ؛ لِيُعْلَمَ أَنَّ مَا تَوَفَّرَتْ فِيهِ مِنَ الضُّرُوبِ مُنْتِجٌ، وَمَا تَخَلَّفَتْ فِيهِ أَوْ بَعْضُهَا عَقِيمٌ.

فَأَمَّا الشَّكْلُ الأَوَّلُ فَلِإِنْتَاجِهِ شَرْطَانِ:

(١) ـ أَحَدُهُمَا: بِاعْتِبَارِ الكَيْفِ، وَهُوَ: إِيجَابُ صُغْرَاهُ.

(٢) ـ وَالثَّانِي: بِاعْتِبَارِ الكَمِّ، وَهُوَ: كُلِّيَّةُ كُبْرَاهُ.

إِذْ بِمَجْمُوعِ الشَّرْطَيْنِ يَتَعَدَّى حُكْمُ الأَكْبَرِ[1] إِلَى الأَصْغَرِ، فَيَتَحَقَّقُ الإِنْتَاجُ، فَإِنَّهُ لَوْ كَانَتْ صُغْرَاهُ سَالِبَةً لَمْ يَلْزَمْ مِنْ إِثْبَاتِ الأَكْبَرِ لِلأَوْسَطِ، وَمِنْ سَلْبِهِ عَنْهُ إِثْبَاتُهُ لِلأَصْغَرِ وَلَا سَلْبُهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الصُّغْرَى السَّالِبَةَ تَدُلُّ عَلَى تَبَايُنِ الأَصْغَرِ وَالأَوْسَطِ كُلِّيًّا أَوْ جُزْئِيًّا، وَالحُكْمُ عَلَى أَحَدِ المُتَبَايِنَيْنِ بِإِيجَابٍ أَوْ سَلْبٍ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ الحُكْمُ عَلَى الآخَرِ؛ كَقَوْلِنَا: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ، وَكُلُّ حَجَرٍ جِسْمٌ»، فَلَا يُنْتِجُ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِجِسْمٍ»؛ لِأَنَّ الحَقَّ الإِيْجَابُ.

وَلَوْ قُلْتَ بَدَلَ الكُبْرَى: «وَكُلُّ حَجَرٍ جَمَادٌ» لَكَانَ الحَقُّ السَّلْبَ، فَصُورَةُ القِيَاسِ وَاحِدَةٌ، وَالنَّتِيجَةُ مُضْطَرِبَةٌ؛ تَارَةً يَكُونُ الحَقُّ الإِيجَابَ، وَتَارَةً السَّلْبَ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِخُصُوصِ المَوَادِّ.

قصَارة

وأجابوا: بأنَّ الحكم يختلف علماً وجهلاً بحسب اختلاف العبارة عنِ الموضوع، فيكون مجهولاً مِن حيث التَّعبير عنه بلفظ الأصغر، ومعلوماً مِن حيث التَّعبير عنه بلفظ الأوسط، ولا امتناع في توقُّف الأوَّل على الثَّاني، فالتَّوقُّف الممنوع ثبوت الأكبر لذات الأصغر مِن حيث إنَّها مِن أفراد الأصغر، والمتوقِّف عليه عندنا ثبوت الأكبر لذات الأصغر مِن حيث إنَّها مِن أفراد الأوسط.

قوله: (سِتَّةَ عَشَرَ ضَرْباً) أي: مِن ضرب المحصورات الأربع صغريات في المحصورات الأربع كبريَّات، ولم يعتبروا في عدد الضُّروب المهملة؛ لأنَّها في قوَّة الجزئيَّة، ولا الشَّخصيَّة؛ لأنَّها في حكم الكلِّيَّة؛ لانحصار المحكوم عليه فيهما.

المنتج مِن هذه الضُّروب للشَّكل الأوَّل أربعة، أشار لها صاحب «القادريَّة» بقوله:

كُلٌّ فَكُلٌّ، أَوْ فَلَا شَيْءَ كَذَا ... بَعْضٌ فَكُلٌّ، أَوْ فَلَا شَيْءَ خُذَا

---

(١) في الطبعة الفاسية و(أ): «الكُبْرَى» بدلاً من «الأَكْبَرِ».

وَأَمَّا صُورَةُ القِيَاسِ فَلَمْ تَسْتَلْزِمْ شَيْئاً؛ لِأَنَّ اللَّازِمَ لَا يَتَخَلَّفُ، وَلَوْ كَانَتْ كُبْرَاهُ جُزْئِيَّةً، لَجَازَ أَنْ [أ/ ٥٤] يَكُونَ البَعْضُ المَحْكُومُ عَلَيْهِ فِيهَا غَيْرَ الأَصْغَرِ، فَلَا يَتَعَدَّى حُكْمُهَا مِنْ إِيْجَابٍ أَوْ سَلْبٍ إِلَيْهِ، فَلَوْ قُلْتَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الحَيَوَانِ فَرَسٌ» لَكَانَ الحَقُّ السَّلْبَ، وَلَوْ جَعَلْتَ بَدَلَ الكُبْرَى: «وَبَعْضُ الحَيَوَانِ نَاطِقٌ» لَكَانَ الحَقُّ الإِيْجَابَ.

فَضُرُوبُهُ المُنْتِجَةُ بِمُقْتَضَى الشَّرْطَيْنِ أَرْبَعَةٌ؛ لِأَنَّ إِيْجَابَ الصُّغْرَى يَثْبُتُ لَهَا كُلِّيَّةً وَجُزْئِيَّةً، وَكُلِّيَّةَ الكُبْرَى تَثْبُتُ لَهَا مُوجَبَةً وَسَالِبَةً، فَتُضْرَبُ حَالَتَي الصُّغْرَى فِي حَالَتَي الكُبْرَى، بِأَرْبَعَةٍ، وَبَقِيَتْ مِنْ ضُرُوبِهِ اثْنَا عَشَرَ كُلُّهَا عَقِيمَةٌ.

هَذَا طَرِيقُ التَّحْصِيلُ، وَهُوَ أَنْ يَحْصُلَ المُنْتِجُ، ثُمَّ يُقَالُ: مَا سِوَاهُ عَقِيمٌ؛ وَأَمَّا طَرِيقُ الإِسْقَاطِ، وَهُوَ أَنْ يُبَيِّنَ أَوَّلاً العَقِيمُ الَّذِي أَسْقَطَتْهُ الشُّرُوطُ، ثُمَّ يُقَالُ: وَالبَاقِي مُنْتِجٌ، فَإِنْ تَقُولَ: شَرْطُ إِيْجَابِ الصُّغْرَى يُسْقِطُ ثَمَانِيَةَ أَضْرُبٍ، مِنْ ضَرْبِ حَالَتَي السَّالِبَةِ الصُّغْرَى كُلِّيَّةً وَجُزْئِيَّةً فِي المَحْصُورَاتِ الأَرْبَعِ كُبْرِيَّاتٍ، وَشَرْطُ كُلِّيَّةِ الكُبْرَى يُسْقِطُ أَرْبَعَةً أُخْرَى مِنْ ضَرْبِ حَالَتَي الجُزْئِيَّةِ الكُبْرَى مُوجَبَةً وَسَالِبَةً فِي المُوجَبَتَيْنِ الصُّغْرَيَيْنِ بِأَرْبَعَةٍ، فَهَذِهِ اثْنَا عَشَرَ ضَرْباً كُلُّهَا عَقِيمَةٌ، وَتَبْقَى أَرْبَعَةٌ مُنْتِجَةٌ كَمَا سَبَقَ، وَإِلَيْهَا أَشَارَ النَّاظِمُ بَعْدَ هَذَا بِقَوْلِهِ: «فَمُنْتِجٌ لِأَوَّلٍ: أَرْبَعَةٌ».

وَلِنُبَيِّنْهَا مَعَ نَتَائِجِهَا فَنَقُولُ:

(١) ـ **الضَّرْبُ الأَوَّلُ**: مِنْ كُلِّيَّتَيْنِ مُوجَبَتَيْنِ، يُنْتِجُ: كُلِّيَّةً مُوجَبَةً.

مِثَالُهُ مِنَ العَقْلِيَّاتِ: «كُلُّ جِرْمٍ مُلَازِمٌ لِلعَرَضِ، وَكُلُّ مُلَازِمٍ لِلعَرَضِ حَادِثٌ» [ج/ ٣٥] يُنْتِجُ: «كُلُّ جِرْمٍ حَادِثٌ».

وَمِنَ الفِقْهِيَّاتِ: «كُلُّ بُرٍّ مُقْتَاتٌ مُدَّخَرٌ، وَكُلُّ مُقْتَاتٍ مُدَّخَرٍ رَبَوِيٌّ» يُنْتِجُ: «كُلُّ بُرٍّ رَبَوِيٌّ».

وَمِنَ النَّحَوِيَّاتِ: «كُلُّ فَاعِلٍ مَرْفُوعٌ، وَكُلُّ مَرْفُوعٍ عُمْدَةٌ» يُنْتِجُ: «كُلُّ فَاعِلٍ عُمْدَةٌ».

(٢) ـ **الضَّرْبُ الثَّانِي**: مِنْ كُلِّيَّتَيْنِ وَالكُبْرَى سَالِبَةٌ، يُنْتِجُ: كُلِّيَّةً سَالِبَةً.

مِثَالُهُ مِنَ العَقْلِيَّاتِ: «كُلُّ جِرْمٍ حَادِثٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحَادِثِ يُغْنِي عَنِ الفَاعِلِ» يُنْتِجُ: «لَا شَيْءَ مِنَ الجِرْمِ يُغْنِي عَنِ الفَاعِلِ».

وَمِنَ الفِقْهِيَّاتِ: «كُلُّ صَوْمٍ عِبادَةٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ العِبَادَةِ يَصِحُّ بِلَا نِيَّةٍ» يُنْتِجُ: «لَا شَيْءَ مِنَ الصَّوْمِ يَصِحُّ بِلَا نِيَّةٍ».

وَمِنَ النَّحَوِيَّاتِ: «كُلُّ فَاعِلٍ مَرْفُوعٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ المَرْفُوعِ بِفَضْلَةٍ» يُنْتِجُ: «لَا شَيْءَ مِنَ الفَاعِلِ بِفَضْلَةٍ».

(٣) ـ **الضَّرْبُ الثَّالِثُ**: مِنْ مُوجَبَتَيْنِ وَالصُّغْرَى جُزْئِيَّةٌ، يُنْتِجُ: جُزْئِيَّةً مُوجَبَةً.

مِثَالُهُ مِنَ العَقْلِيَّاتِ: «بَعْضُ الصِّفَاتِ عَرَضٌ، وَكُلُّ عَرَضٍ حَادِثٌ» يُنْتِجُ: «بَعْضُ الصِّفَاتِ حَادِثٌ».

وَمِنَ الفِقْهِيَّاتِ: «بَعْضُ الطَّعَامِ مُقْتَاتٌ مُدَّخَرٌ، وَكُلُّ مُقْتَاتٍ مُدَّخَرٍ رَبَوِيٌّ» يُنْتِجُ: «بَعْضُ الطَّعَامِ رَبَوِيٌّ».

وَمِنَ النَّحَوِيَّاتِ: «بَعْضُ المَرْفُوعِ فَاعِلٌ، وَكُلُّ فَاعِلٍ يُمْنَعُ حَذْفُهُ» يُنْتِجُ: «بَعْضُ المَرْفُوعِ يُمْنَعُ حَذْفُهُ».

(٤) ـ **الضَّرْبُ الرَّابِعُ**: مِنْ جُزْئِيَّةٍ مُوجَبَةٍ فَكُلِّيَّةٍ سَالِبَةٍ، يُنْتِجُ جُزْئِيَّةً سَالِبَةً.

مِثَالُهُ مِنَ العَقْلِيَّاتِ: «بَعْضُ الصِّفَاتِ قَدِيمٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ القَدِيمِ بِعَرَضٍ» يُنْتِجُ: «بَعْضُ الصِّفَاتِ لَيْسَ بِعَرَضٍ».

وَمِنَ الفِقْهِيَّاتِ: «بَعْضُ العِبَادَةِ صَوْمٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الصَّوْمِ يُقَابِلُ النِّيَابَةَ» يُنْتِجُ: «لَيْسَ بَعْضُ العِبَادَةِ يُقَابِلُ النِّيَابَةَ».

وَمِنَ النَّحَوِيَّاتِ: «بَعْضُ المَرْفُوعِ فَاعِلٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الفَاعِلِ بِجَائِزِ التَّقْدِيمِ» يُنْتِجُ: «بَعْضُ المَرْفُوعِ لَيْسَ بِجَائِزِ التَّقْدِيمِ».

وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ الشَّكْلَ الأَوَّلَ مُنْتِجٌ لِلْمَطَالِبِ الأَرْبَعَةِ، وَقُدِّمَ الأَوَّلُ مِنْهُ لِإِنْتَاجِهِ الشَّرَفَيْنِ الإِيجَابِ وَالكُلِّيَّةِ، وَلَا يُنْتِجُهُمَا ضَرْبٌ غَيْرُهُ فِي جَمِيعِ الأَشْكَالِ، ثُمَّ الثَّانِي لِإِنْتَاجِهِ شَرَفَ الكُلِّيَّةِ وَإِنْ كَانَتْ سَالِبَةً؛ لِأَنَّهَا أَشْرَفُ مِنَ الجُزْئِيَّةِ المُوجَبَةِ الَّتِي يُنْتِجُهَا الثَّالِثُ، وَأُخِّرَ الرَّابِعُ؛ لِاشْتِمَالِ نَتِيجَتِهِ عَلَى الخِسَّتَيْنِ.

قَوْلُهُ:

(٩٠) وَالثَّانِ: أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الكَيْفِ مَعْ كُلِّيَّةِ الكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ

ذَكَرَ لِإِنْتَاجِ الشَّكْلِ الثَّانِي أَيْضاً شَرْطَيْنِ:

(١) ـ أَحَدُهُمَا: بِاعْتِبَارِ الكَيْفِ، وَهُوَ: اخْتِلَافُ كَيْفِ مُقَدِّمَتَيْهِ؛ بِأَنْ تَكُونَ صُغْرَاهُ مُوجَبَةً وَكُبْرَاهُ سَالِبَةً، أَوِ العَكْسَ [أ/ ٥٥].

(٢) ـ وَثَانِيهُمَا: بِاعْتِبَارِ الكَمِّ، وَهُوَ: كُلِّيَّةُ كُبْرَاهُ؛ لِأَنَّ بِمَجْمُوعِ الشَّرْطَيْنِ يَتَحَقَّقُ وَجْهُ إِنْتَاجِهِ، وَهُوَ أَنَّ التَّبَايُنَ فِي اللَّوَازِمِ يُؤْذِنُ بِالتَّبَايُنِ فِي المَلْزُومَاتِ، وَلِأَنَّهُ مَتَى انْتَفَى أَحَدُ

قصَارة

قول النَّاظم: (وَالثَّانِ: أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الكَيْفِ... إلخ): قوله: (وَهُوَ: اخْتِلَافُ كَيْفِ مُقَدِّمَتَيْهِ) أي: لأنَّهما لوِ اتَّفقتا في الكيف، فهما إمَّا موجبتان أو سالبتان، وأيًّا مَّا كان لَزِمَ الاختلافُ الموجب للعقم باضطراب النَّتيجة بصدقها تارةً وكذبها أخرى؛ لأنَّ حاصل إنتاج هذا الشَّكل أنَّ الأصغر والأكبر متناقضان في الأوسط، ولا يتحقَّق ذلك مع الاتِّفاق في الكيف؛ مثلاً إذا قلت في المتساويين: «كلُّ إنسانٍ حيوان، وكلُّ ناطق حيوان»، وفي المتباينين في الكبرى: «وكل فرس حيوان»، كان الحقُّ في نتيجة الأوَّل الإيجاب، وفي الثَّاني السَّلب، فقدِ اضطربتِ النَّتيجة؛ لعدم تناقض الأصغر والأكبر في الأوسط.

قوله: (وَهُوَ: كُلِّيَّةُ كُبْرَاهُ) أي: لأنَّها لو كانت جزئيَّةً؛ لجاز أن يكون المباين للأصغر بعض أفراد الأكبر، وذلك غير مستلزمٍ لمباينة حقيقة الأكبر للأصغر؛ كقولنا: «كلُّ ناطقٍ إنسان، وبعض الحيوان ليس بإنسان»، فحاصلُ المقدِّمتين: أنَّ «النَّاطق» وهو الأصغر تنافى مع بعض أفراد الأكبر، فكذبتِ النَّتيجة، فإنَّه ينتج: «بعض النَّاطق ليس بحيوان» وهو باطلٌ.

والحاصلُ: أنَّ النَّتيجة لا تصدق إلَّا إذا تنافى الأصغر مع سائر أفراد الأكبر؛ كقولنا: «كلُّ ناطق إنسان، ولا شيء مِنَ الفرس بإنسان» ينتج: «لا شيء مِنَ النَّاطق بفرس»، وهو حقٌّ.

قوله: (وَهُوَ أَنَّ التَّبَايُنَ فِي اللَّوَازِمِ يُؤْذِنُ بِالتَّبَايُنِ فِي المَلْزُومَاتِ) مثلاً إذا قلنا: «كلُّ إنسان حيوان، ولا شيء مِنَ الحجر بحيوان»، فقد بيَّنا أنَّ الإنسان والحجر تنافي لازماهما؛ إذ لازمُ الإنسان هو الحيوانيَّة، ولازمُ الحجر نقيضها، وهذان اللَّازمان لا يجتمعان أبداً؛ إذ لوِ اجتمع الإنسان والحجر لاجتمع «حيوان» و: «لا حيوان»؛ لوجود حيوان مع وجود إنسان، ووجود لا حيوان مع وجود الحجر، وهو معنى قولهم: «اجتماع الملزومين يستلزم اجتماع لازميهما»، لكن اجتماع

الشَّرْطَيْنِ لَزِمَ الِاخْتِلَافُ المُوجِبُ لِلْعُقْمِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الحَقُّ فِي النَّتِيجَةِ تَارَةً الإِيْجَابُ، وَأُخْرَى السَّلْبُ، فَالمُنْتِجُ مِنْ ضُرُوبِهِ بِمُقْتَضَى الشَّرْطَيْنِ أَرْبَعَةٌ أَيْضاً.

أَمَّا بَيَانُهَا بِطَرِيقِ التَّحْصِيلِ، فَلِأَنَّ كُبْرَاهُ كُلِّيَّةٌ قَطْعاً، فَإِنْ كَانَتْ مُوجَبَةً أَنْتَجَتْ مَعَ السَّالِبَتَيْنِ الصُّغْرَيَيْنِ، وَإِنْ كَانَتْ سَالِبَةً أَنْتَجَتْ مَعَ المُوجَبَتَيْنِ الصُّغْرَيَيْنِ.

وَأَمَّا بِطَرِيقِ الإِسْقَاطِ، فَلِأَنَّ اخْتِلَافَ الكَيْفِ أَسْقَطَ ثَمَانِيَةً، وَهِيَ المُوجَبَتَانِ كُلِّيَّتَيْنِ أَوْ جُزْئِيَّتَيْنِ، أَوِ الصُّغْرَى فَقَطْ كُلِّيَّةً أَوْ عَكْسُهُ، وَالسَّالِبَتَانِ كَذَلِكَ، وَكُلِّيَّةُ الكُبْرَى أَسْقَطَتْ أَرْبَعَةً الكُبْرَى الجُزْئِيَّةَ السَّالِبَةَ مَعَ المُوجَبَتَيْنِ الصُّغْرَيَيْنِ، وَالجُزْئِيَّةَ المُوجَبَةَ مَعَ الصُّغْرَيَيْنِ السَّالِبَتَيْنِ.

(١) ـ **الضَّرْبُ الأَوَّلُ مِنَ المُنْتِجَةِ**: مِنْ كُلِّيَّتَيْنِ وَالصُّغْرَى فَقَطْ مُوجَبَةٌ، يُنْتِجُ: كُلِّيَّةً سَالِبَةً؛ نَحْوُ: «كُلُّ جِرْمٍ حَادِثٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الغَنِيِّ عَنِ الفَاعِلِ بِحَادِثٍ» يُنْتِجُ: «لَا شَيْءَ مِنَ الجِرْمِ بِغَنِيٍّ عَنِ الفَاعِلِ»، وَبِعَكْسِ كُبْرَاهُ يَرْجِعُ إِلَى الضَّرْبِ الثَّانِي مِنَ الشَّكْلِ الأَوَّلِ.

قصَارة

حيوان ولا حيوان باطلٌ، فاجتماعُ الإنسان والحجر المؤدِّي إلى هذا الباطل باطلٌ، وهو معنى قولهم: «تنافي اللَّوازم دليلٌ على تنافي الملزومات»، وهي قاعدة مطَّردة.

فإن قيل: يلزمُ على قولهم: «تباين اللَّوازم يؤذن بالتَّباين في الملزومات» أن يكون إنتاج الثَّاني مبنيًّا على صدق هذه المقدِّمة، ويلزمُ على ذلك أنَّه لم يبق بينه وبين قياس المساواة الَّذي يحترزون عن دخوله في حدِّ القياس فرقٌ، فلا يدخل هذا ويخرج ذلك.

أجيب عنه: بأنَّ بينهما فرقاً، وهو أنَّ قياس المساواة يتوقَّف إنتاجه على الإتيان بالمقدِّمة الأجنبيَّة، والشَّكلُ الثَّاني لا يتوقَّف إنتاجُهُ على الإتيان بها؛ لفهمهم مقتضاها مِن مقدِّمتيه، ووجود معناها فيهما، وذلك مثل ما في الشَّكل الأوَّل الَّذي هو أبينها، فإنَّه مبنيٌّ على أنَّ لازم اللَّازم لازمٌ؛ لفهمه مِن مقدِّمتيه ضرورةً.

قوله: (لَزِمَ الِاخْتِلَافُ المُوجِبُ لِلْعُقْمِ) بيانُهُ: أنَّ قولنا مثلاً: «كلُّ إنسانٍ حيوان، وكلُّ فرس حيوان» نتيجته كاذبة، ولو قلت في الكبرى: «وكلُّ ناطقٍ حيوان» صدقت، وكذا إن قلت في السَّالبتين: «لا شيء مِنَ الإنسان بحجر، ولا شيء مِنَ النَّاطق بحجر» فالنَّتيجة كاذبة، ولو قلت في الكبرى: «لا شيء مِنَ الفرس بحجر» لصدقت، ولو كانتِ الكبرى جزئيَّة، لكان حاصل المقدِّمتين تنافي الأصغر وبعض ما صدق عليه الأكبر كما تقدَّم.

(٢) ـ **الضَّرْبُ الثَّانِي**: مِنْ كُلِّيَّتَيْنِ وَالكُبْرَى فَقَطْ مُوجَبَةٌ عَكْسُ الأَوَّلِ، **يُنْتِجُ أَيْضاً**: **كُلِّيَّةً سَالِبَةً**؛ نَحْوُ: «لَا شَيْءَ مِنَ الجَائِزِ بِغَنِيٍّ عَنِ الفَاعِلِ، وَكُلُّ قَدِيمٍ غَنِيٌّ عَنِ الفَاعِلِ» **يُنْتِجُ**: «لَا شَيْءَ مِنَ الجَائِزِ بِقَدِيمٍ»، وَبِعَكْسِ الصُّغْرَى وَجَعْلِهَا كُبْرَى يَرْجِعُ لِثَانِي الشَّكْلِ الأَوَّلِ، ثُمَّ تُعْكَسُ النَّتِيجَةُ.

(٣) ـ **الضَّرْبُ الثَّالِثُ**: مِنْ جُزْئِيَّةٍ مُوجَبَةٍ صُغْرَى وَسَالِبَةٍ كُلِّيَّةٍ كُبْرَى، **يُنْتِجُ**: **جُزْئِيَّةً سَالِبَةً**؛ كَقَوْلِنَا: «بَعْضُ المَوْجُودِ قَدِيمٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الجَائِزِ بِقَدِيمٍ» **يُنْتِجُ**: «لَيْسَ بَعْضُ المَوْجُودِ بِجَائِزٍ»، وَبِعَكْسِ الكُبْرَى يَرْجِعُ لِرَابِعِ الشَّكْلِ الأَوَّلِ.

(٤) ـ **الضَّرْبُ الرَّابِعُ**: مِنْ جُزْئِيَّةٍ سَالِبَةٍ صُغْرَى، وَكُلِّيَّةٍ مُوجَبَةٍ كُبْرَى، **يُنْتِجُ**: **جُزْئِيَّةً سَالِبَةً**؛ كَقَوْلِنَا: «لَيْسَ بَعْضُ الصِّفَاتِ بِمُمْكِنٍ، وَكُلُّ حَادِثٍ مُمْكِنٌ» **يُنْتِجُ**: «لَيْسَ بَعْضُ الصِّفَاتِ بِحَادِثٍ».

وَوَجْهُ تَرْتِيبِ هَذِهِ الأَضْرُبِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا: أَنَّ الأَوَّلَيْنِ يُنْتِجَانِ الكُلِّيَّةَ فَقُدِّمَا، وَأَنَّ الأَوَّلَ وَالثَّالِثَ اشْتَمَلَا عَلَى صُغْرَى الكَامِلِ ـ أَعْنِي: المُوجَبَةَ ـ، فَقُدِّمَ كُلٌّ عَلَى مَا يَلِيهِ.

تَنْبِيهٌ:

اخْتُلِفَ فِي المُنْتِجِ مِنْ هَذَا الشَّكْلِ وَمِنَ الثَّالِثِ: هَلْ يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ بِرَدِّهِ إِلَى المُنْتِجِ مِنَ الشَّكْلِ الأَوَّلِ، أَوْ هُوَ بَيِّنٌ بِنَفْسِهِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى رَدٍّ، أَوِ الثَّانِي لَا يَحْتَاجُ إِلَى رَدٍّ، وَالثَّالِثُ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ فِي «شَرْحِ المُخْتَصَرِ»، وَيَشْهَدُ لَهُ وُقُوعُ الشَّكْلِ

قصَارة

قوله: (وَبِعَكْسِ الصُّغْرَى وَجَعْلِهَا كُبْرَى) وإنَّما لم تنعكس الكبرى؛ لأنَّها موجبة، فعكسا جزئيَّة، وهي لا تصح كبرى للأوَّل.

قوله: (كَقَوْلِنَا: بَعْضُ المَوْجُودِ قَدِيمٌ) مثله: «بعض الموجود ممكن، ولا شيء مِنَ القديم بممكن» فـ: «بعض الموجود ليس بقديم».

قوله: (الضَّرْبُ الرَّابِعُ) لمَّا كان هذا الضَّرب لا يمكن رجوعه للأوَّل أصلاً، ترك الشَّارح فيه التَّعرُّض لذلك، وذلك لأنَّ كبراه كلِّيَّة موجبة، فلو عكستها لانعكست جزئيَّة موجبة، وهي لا تصلح لكبرى الأوَّل، وصغراه جزئيَّة سالبة ولا عكس لها.

قوله: (تَنْبِيهٌ: اخْتُلِفَ فِي المُنْتِجِ. . . إلخ) اتَّفقوا على أنَّ الشَّكل الأوَّل بيِّنٌ بنفسه، وعلى أنَّ الرَّابع غير بيِّن بنفسه، وإنَّما اختلفوا فيما سواهما على ثلاثة مذاهب ذكرها الشَّارح.

الثَّانِي كَثِيراً فِي كَلَامِ العَوَامِّ؛ كَأَنْ يَقُولَ أَحَدُهُمْ: «هَذَا فُلَانٌ مُقْبِلاً»، فَيَقُولُ لَهُ الآخَرُ: «هَذَا لَيْسَ بِفُلَانٍ، هَذَا طَوِيلٌ، وَفُلَانٌ لَيْسَ بِطَوِيلٍ»، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى قُرْبِ إِنْتَاجِهِ، وَالأَوَّلُ قَوْلُ الأَكْثَرِ، وَالثَّانِي أَخَذَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ قَوْلِ الغَزَالِيِّ: «إِنَّ الأَشْكَالَ الثَّلَاثَةَ مَوْجُودَةٌ فِي القُرْآنِ».

قَوْلُهُ:

(٩١) وَالثَّالِثُ: الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً إِحْدَاهُمَا

ذَكَرَ لِإِنْتَاجِ الشَّكْلِ الثَّالِثِ أَيْضاً شَرْطَيْنِ:

(١) ـ أَحَدُهُمَا: بِاعْتِبَارِ الكَيْفِ، وَهُوَ: إِيجَابُ صُغْرَاهُ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ سَالِبَةً، أَفَادَتِ المُبَايَنَةَ الكُلِّيَّةَ أَوِ الجُزْئِيَّةَ بَيْنَ الأَصْغَرِ وَالأَوْسَطِ المَحْكُومِ عَلَيْهِ فِي الكُبْرَى بِالأَكْبَرِ إِيجَاباً أَوْ سَلْباً، وَالحُكْمُ عَلَى أَحَدِ المُتَبَايِنَيْنِ لَا يُوجِبُ [ج/٣٦] الحُكْمَ عَلَى الآخَرِ، وَلِهَذَا حَصَلَ الِاخْتِلَافُ المُوجِبُ لِلْعُقْمِ.

(٢) ـ وَثَانِي الشَّرْطَيْنِ: بِاعْتِبَارِ الكَمِّ، وَهُوَ: كُلِّيَّةُ إِحْدَى المُقَدِّمَتَيْنِ، وَإِلَّا جَازَ أَنْ يَكُونَ البَعْضُ المَحْكُومُ عَلَيْهِ فِي الصُّغْرَى غَيْرَ البَعْضِ المَحْكُومِ عَلَيْهِ فِي الكُبْرَى، فَلَا يَلْزَمُ التِقَاءُ الأَصْغَرِ وَالأَكْبَرِ، وَلِهَذَا أَيْضاً حَصَلَ الِاخْتِلَافُ المُوجِبُ لِلْعُقْمِ عِنْدَ فَوَاتِ هَذَا الشَّرْطِ.

وَبِالشَّرْطَيْنِ تَعْلَمُ أَنَّ ضُرُوبَهُ [أ/٥٦] المُنْتِجَةَ سِتَّةٌ:

قصَارة

قوله: (كَأَنْ يَقُولَ) منه قول بعض العوامِّ: «فلانٌ كريم»، فيقول له الرَّادُّ عليه: «الكريم لا يردُّ سائله، وفلان يرده»، وهو شائعٌ بينهم جدًّا، غير أنَّهم يقدِّمون كبراه.

قول النَّاظم: (وَالثَّالِثُ): قوله: (الِاخْتِلَافُ المُوجِبُ لِلْعُقْمِ) مثالُهُ إذا كانت الكبرى موجبة: «لا شيء مِنَ الإنسان بفرس، وكلُّ إنسان حيوان أو ناطق»، وإذا كانت سالبة: «لا شيء مِنَ الإنسان بفرس، ولا شيء مِنَ الإنسان بصهَّال أو حمار»، والحقُّ في الأوليَّين الإيجاب، وفي الأخريين السَّلب.

قوله: (وَلِهَذَا أَيْضاً حَصَلَ الِاخْتِلَافُ المُوجِبُ لِلْعُقْمِ عِنْدَ فَوَاتِ هَذَا الشَّرْطِ) أي: كقولنا في إيجاب الكبرى: «بعض الحيوان إنسانٌ، وبعضه ناطقٌ أو فرسٌ»، وفي سلبها: «بعض الحيوان ضاحكٌ، وبعضه ليس بناطق أو صهَّال».

أَمَّا بِطَرِيقِ التَّحْصِيلِ، فَلِأَنَّ صُغْرَاهُ إِذَا كَانَتْ كُلِّيَّةً مُوجَبَةً أَنْتَجَتْ مَعَ الكُبْرِيَّاتِ المَحْصُورَاتِ الأَرْبَعِ، وَإِذَا كَانَتْ جُزْئِيَّةً مُوجَبَةً أَنْتَجَتْ مَعَ الكُلِّيَّتَيْنِ.

وَأَمَّا بِطَرِيقِ الإِسْقَاطِ، فَلِأَنَّ إِيْجَابَ الصُّغْرَى أَسْقَطَ ثَمَانِيَةً كَمَا مَرَّ فِي الشَّكْلِ الأَوَّلِ، وَكُلِّيَّةَ إِحْدَاهِمَا أَسْقَطَتِ اثْنَيْنِ الجُزْئِيَّةِ المُوجَبَةِ الصُّغْرَى مَعَ الجُزْئِيَّتَيْنِ الكُبْرَيَّيْنِ، وَلَا يُنْتِجُ هَذَا الشَّكْلُ إِلَّا جُزْئِيَّةً أَبَداً؛ [لِأَنَّ أَخَصَّ الضُّرُوبِ المُنْتِجَةِ المُرَكَّبِ مِنْ كُلِّيَّتَيْنِ مُوجَبَتَيْنِ، أَوِ الثَّانِيَةَ سَالِبَةٌ وَهُمَا لَا يُنْتِجَانِ الكُلِّيَّةَ][(1)]؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الأَصْغَرُ أَعَمَّ مِنَ الأَكْبَرِ، فَلَا يَصِحُّ حَمْلُ الأَكْبَرِ عَلَيْهِ كُلِّيًّا إِيْجَاباً وَلَا سَلْباً؛ كَقَوْلِنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ»، أَوْ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ»، وَإِذَا لَمْ تُنْتِجِ الكُلِّيَّتَانِ كُلِّيَّةً لَمْ يُنْتِجْهَا غَيْرُهُمَا؛ لِأَنَّ مَا لَا يَلْزَمُ الأَخَصَّ لَا يَلْزَمُ الأَعَمَّ.

(١) ـ **الضَّرْبُ الأَوَّلُ مِنَ السِّتَّةِ المُنْتِجَةِ**: مِنْ كُلِّيَّتَيْنِ مُوجَبَتَيْنِ، يُنْتِجُ: جُزْئِيَّةً مُوجَبَةً؛ نَحْوُ: «كُلُّ بُرٍّ مُقْتَاتٌ، وَكُلُّ بُرٍّ رَبَوِيٌّ» يُنْتِجُ: «بَعْضُ المُقْتَاتِ رَبَوِيٌّ».

(٢) ـ **الضَّرْبُ الثَّانِي**: مِنْ كُلِّيَّتَيْنِ وَالكُبْرَى سَالِبَةٌ، يُنْتِجُ: جُزْئِيَّةً سَالِبَةً؛ نَحْوُ: «كُلُّ مُتَحَيِّزٍ مَوْجُودٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ المُتَحَيِّزِ بِقَدِيمٍ» يُنْتِجُ: «بَعْضُ المَوْجُودِ لَيْسَ بِقَدِيمٍ».

(٣) ـ **الضَّرْبُ الثَّالِثُ**: مِنْ جُزْئِيَّةٍ مُوجَبَةٍ صُغْرَى وَكُلِّيَّةٍ مُوجَبَةٍ كُبْرَى، يُنْتِجُ: جُزْئِيَّةً مُوجَبَةً؛ نَحْوُ: «بَعْضُ الفَاعِلِ مَرْفُوعٌ، وَكُلُّ فَاعِلٍ يُمْنَعُ حَذْفُهُ» يُنْتِجُ: «بَعْضُ المَرْفُوعِ يُمْنَعُ حَذْفُهُ».

وَتَرْجِعُ هَذِهِ الضُّرُوبُ الثَّلَاثَةُ إِلَى الشَّكْلِ الأَوَّلِ بِعَكْسِ الصُّغْرَى.

(٤) ـ **الضَّرْبُ الرَّابِعُ**: مِنْ مُوجَبَتَيْنِ وَالصُّغْرَى فَقَطْ كُلِّيَّةٌ، يُنْتِجُ: جُزْئِيَّةً مُوجَبَةً؛ نَحْوُ: «كُلُّ عَرَضٍ صِفَةٌ، وَبَعْضُ العَرَضِ سَيَّالٌ» يُنْتِجُ: «بَعْضُ الصِّفَةِ سَيَّالٌ».

قصَارة

قوله: (فَلَا يَصِحُّ حَمْلُ الأَكْبَرِ عَلَيْهِ) أي: لأنَّ مِن المحالِّ ثبوت الأخصِّ لكلِّ أفراد الأعمِّ.

قوله في الأوَّل: (يُنْتِجُ: كُلُّ بُرٍّ... إلخ) كذا وقف عليه شيخنا ابن منصور بخطِّ مؤلِّفه حسبما في «حاشيته»، والصَّواب: «بَعْضُ المُقْتَاتِ رَبَوِيٌّ».

قوله: (الضَّرْبُ الرَّابِعُ: مِنْ مُوجَبَتَيْنِ وَالصُّغْرَى فَقَطْ كُلِّيَّةٌ) جعل الموجبة الكلِّيَّة فالجزئيَّة رابعاً، والموجبة الجزئيَّة فالسَّالبة الكلِّيَّة خامساً؛ نظراً إلى تقديم الموجبات المحضة، ومثله لليوسيِّ

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الطبعة الفاسية و(أ).

وَيَرْجِعُ إِلَى الأَوَّلِ بِعَكْسِ الكُبْرَى ثُمَّ جَعْلُهَا صُغْرَى، ثُمَّ عَكْسُ النَّتِيجَةِ.

(٥) ـ **الضَّرْبُ الخَامِسُ**: مِنْ جُزْئِيَّةٍ مُوجَبَةٍ صُغْرَى، وَكُلِّيَّةٍ سَالِبَةٍ كُبْرَى، يُنْتِجُ: جُزْئِيَّةً سَالِبَةً؛ نَحْوُ: «بَعْضُ الصِّفَاتِ قَدِيمٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الصِّفَاتِ بِقَائِمٍ بِنَفْسِهِ» يُنْتِجُ: «بَعْضُ القَدِيمِ لَيْسَ بِقَائِمٍ بِنَفْسِهِ»، وَيَرْجِعُ إِلَى الأَوَّلِ بِعَكْسِ صُغْرَاهُ.

(٦) ـ **الضَّرْبُ السَّادِسُ**: مِنْ كُلِّيَّةٍ مُوجَبَةٍ صُغْرَى، وَجُزْئِيَّةٍ سَالِبَةٍ كُبْرَى، يُنْتِجُ: جُزْئِيَّةً سَالِبَةً؛ نَحْوُ: «كُلُّ حَادِثٍ مُفْتَقِرٌ، وَبَعْضُ الحَادِثِ لَيْسَ بِجِرْمٍ» يُنْتِجُ: «بَعْضُ المُفْتَقِرِ لَيْسَ بِجِرْمٍ»، وَهَذَا لَا يَرْجِعُ لِلأَوَّلِ بِوَجْهٍ؛ لِأَنَّ كُبْرَاهُ لَا تَصْلُحُ لِلأَوَّلِ صُغْرَى وَلَا كُبْرَى، وَبَيَانُهُ بِطَرِيقِ التَّعَقُّلِ: أَنَّ كُلَّ مَا هُوَ فَرْدٌ لِلأَوْسَطِ فَهُوَ فَرْدٌ لِلأَصْغَرِ، كَمَا أَفَادَتْهُ الصُّغْرَى، وَهُوَ مَعْنَى النَّتِيجَةِ.

وَوَجْهُ تَرَتُّبِ هَذِهِ الأَضْرُبِ[1] **عَلَى مَا ذَكَرْنَا**: أَنَّ الأَوَّلَ أَخَصُّ الضُّرُوبِ المُنْتِجَةِ لِلإِيْجَابِ، وَالثَّانِي أَخَصُّ الضُّرُوبِ المُنْتِجَةِ لِلسَّلْبِ، وَالأَخَصُّ أَشْرَفُ مِنَ الأَعَمِّ، وَقُدِّمَ الثَّالِثُ عَلَى الرَّابِعِ؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى كُبْرَى الأَوَّلِ، وَالرَّابِعُ عَلَى مَا بَعْدَهُ؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى إِيْجَابِ المُقَدِّمَتَيْنِ مَعاً، وَالخَامِسُ عَلَى السَّادِسِ؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى كُبْرَى الأَوَّلِ كَالثَّالِثِ.

قَوْلُهُ:

(٩٢) وَرَابِعٌ: عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَيْنْ؛ ... إِلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا يَسْتَبِينْ

(٩٣) صُغْرَاهُمَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ ... كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّهْ

ذَكَرَ أَنَّ الشَّكْلَ الرَّابِعَ لَهُ حَالَتَانِ يَخْتَلِفُ شَرْطُ إِنْتَاجِهِ بِاخْتِلَافِهِمَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ تَكُنْ صُغْرَاهُ مُوجَبَةً جُزْئِيَّةً، فَشَرْطُ إِنْتَاجِهِ: أَنْ لَا يَجْتَمِعَ فِيهِ خِسَّتَانِ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ

قصارة

في «حواشيه على المختصر»، وخالف شيخنا سيِّدي الطَّيِّب التَّرتيب المذكور، فجعل ما ذكر الشَّارح خامساً رابعاً؛ نظراً لمساواته للثَّالث في اشتمالها على كبرى الكامل.

قول النَّاظم: (وَرَابِعٌ: عَدَمُ... إلخ): قوله: (وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ تَكُنْ صُغْرَاهُ مُوجَبَةً جُزْئِيَّةً، فَشَرْطُ إِنْتَاجِهِ: أَنْ لَا يَجْتَمِعَ فِيهِ خِسَّتَانِ) هذا الضَّابطُ هو المشهور، وهو الَّذي ذكره الأقدمون، فانحصر الإنتاج في خمسة أضرب بمقتضى ذلك الاشتراط.

---

(١) في (أ): «الضُّرُوبِ» بدلاً من «الأَضْرُبِ».

أَوْ مِنْ نَوْعَيْنِ فِي مُقَدِّمَةٍ أَوْ مُقَدِّمَتَيْنِ، وَخِسَّةُ الكَمِّ الجُزْئِيَّةُ وَخِسَّةُ الكَيْفِ السَّلْبُ، فَالخِسَّتَانِ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ أَنْ يَشْتَمِلَ عَلَى جُزْئِيَّتَيْنِ أَوْ عَلَى سَالِبَتَيْنِ، وَلَا يَكُونَانِ إِلَّا فِي مُقَدِّمَتَيْنِ، وَالخِسَّتَانِ مِنْ نَوْعَيْنِ أَنْ يَشْتَمِلَ عَلَى جُزْئِيَّةٍ وَسَلْبٍ؛ سَوَاءٌ اجْتَمَعَا فِي مُقَدِّمَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي مُقَدِّمَةٍ، وَإِنْ كَانَتْ صُغْرَاهُ جُزْئِيَّةً مُوجَبَةً فَلَيْسَ شَرْطُهُ ذَلِكَ، بَلْ شَرْطُ إِنْتَاجِهِ أَنْ تَكُونَ كُبْرَاهُ سَالِبَةً كُلِّيَّةً فَقَطْ، وَإِنِ اسْتَبَانَ - أَيْ: ظَهَرَ - فِيهِ الخِسَّتَانِ؛ إِذْ لَوْ [أ/ ٥٧] كَانَتْ كُبْرَاهُ غَيْرَهَا أَوِ اجْتَمَعَ الخِسَّتَانُ فِي الحَالَةِ الأُوْلَى لَتَحَقَّقَ الاِخْتِلَافُ المُوجِبُ لِلعُقْمِ، فَالعَقِيمُ مِنْ ضُرُوبِ هَذَا الشَّكْلِ أَحَدَ عَشَرَ ضَرْباً؛ لِأَنَّ شَرْطَ الحَالَةِ الأُوْلَى يُسْقِطُ ثَمَانِيَةً، وَشَرْطُ الحَالَةِ الثَّانِيَةِ يُسْقِطُ ثَلَاثَةً، وَذَلِكَ فِيهَا ظَاهِرٌ.

وَبَيَانُهُ فِي الحَالَةِ الأُوْلَى: أَنَّ الصُّغْرَى فِيهَا إِمَّا أَنْ تَكُونَ جُزْئِيَّةً سَالِبَةً، وَهَذِهِ لِاجْتِمَاعِ الخِسَّتَيْنِ فِيهَا لَمْ تُنْتِجْ مَعَ شَيْءٍ مِنَ المَحْصُورَاتِ الأَرْبَعِ، فَأَضْرُبُهَا كُلُّهَا عَقِيمَةٌ، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ سَالِبَةً كُلِّيَّةً، وَهَذِهِ لَا تُنْتِجُ إِلَّا مَعَ وَاحِدَةٍ وَهِيَ المُوجَبَةُ الكُلِّيَّةُ لِاجْتِمَاعِ الخِسَّتَيْنِ مَعَ مَا عَدَاهَا، فَسَقَطَ مِنْ أَضْرُبِهَا ثَلَاثَةٌ.

قصَارة

وأمَّا الكاتبيُّ ومَن تبعه فجعلوا ضابط إنتاج هذا الشَّكل أن يكون فيه إمَّا إيجاب المقدِّمتين مع كلِّيَّة الصُّغرى، أوِ اختلافهما بالكيف مع كلِّيَّة أحدهما، فدخل في الإنتاج بمقتضى هذا الشَّرط ثمانية أضربٍ؛ لأنَّ اختلافهما بالكيف مع كلِّيَّة أحدهما يقتضي أن ينتج ثلاثة أضرب ممَّا اجتمعت فيه الخسَّتان: الأوَّل: جزئيَّة سالبة صغرى مع موجبة كلِّيَّة كبرى، والثَّاني عكسه، والثَّالث: كلِّيَّة سالبة صغرى مع موجبة جزئيَّة كبرى، وهذه الثَّلاثة عقيمة عند المصنِّف والأقدمين، ولمَّا كان ظاهر النَّظم يدلُّ على أنَّ الشَّرط هو عدم اجتماع الخسَّتين مطلقاً كانتِ الصُّغرى جزئيَّة موجبة أم لا، وأنَّه متى لم تجتمع الخسَّتان حصل الإنتاج، وهو فاسدٌ؛ إذ قولنا: «بعض الحيوان إنسان، وكلُّ فرس حيوان» لم يجتمع فيه الخسَّتان، وهي مع ذلك لا تنتج، قيَّده الشَّارح بقوله: «وذلك إذا لم تكن صغراه موجبة جزئيَّة»، فلو زاد هذا البيت وهو:

مَا لَمْ تَكُنْ مُوجَبَةً جُزْئِيَّه ... صُغْرَى فَمَعْ سَالِبَةٍ كُلِّيَّه

لوفَّى بالمرام.

وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مُوجَبَةً كُلِّيَّةً وَهِيَ تُنْتِجُ مَعَ كُبْرَيَاتِ ثَلَاثِ الْمُوجَبَتَيْنِ وَالكُلِّيَّةِ لِسَالِبَةٍ فَقَطْ وَلَا تُنْتِجُ مَعَ الجُزْئِيَّةِ السَّالِبَةِ، فَسَقَطَ مِنْ أَضْرُبِهَا وَاحِدٌ، وَبِهِ تَكْمُلُ ثَمَانِيَةُ أَضْرُبٍ عَقِيمَةٍ فِي الحَالَةِ الأُوْلَى، وَبَيَانُ عُقْمِهِ بِالنَّقْضِ بِالمَوَادِ أَنْ تَقُولَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ، وَبَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ، أَوْ: بَعْضُ الحَجَرِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، وَالحَقُّ فِي الأَوَّلِ الإِيجَابُ وَفِي الثَّانِي السَّلْبُ.

وَبَيَانُ عُقْمِ الأَضْرُبِ الثَّلَاثَةِ مَعَ الكُلِّيَّةِ السَّالِبَةِ الصُّغْرَى أَنَّ أَخَصَّهَا ذُو الكُلِّيَّتَيْنِ، وَالِاخْتِلَافُ فِيهِ مُحَقَّقٌ تَقُولُ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الصَّاهِلِ أَوْ: مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسَانٍ»، وَالحَقُّ فِي الأَوَّلِ الإِيجَابُ وَفِي الثَّانِي السَّلْبُ، وَيُفْهَمُ مِنْهُ عُقْمُ الآخَرَيْنِ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَلْزَمُ الأَخَصَّ لَا يَلْزَمُ الأَعَمَّ.

وَبَيَانُ عُقْمِ الأَرْبَعَةِ مَعَ الجُزْئِيَّةِ السَّالِبَةِ الصُّغْرَى أَنَّ أَخَصَّهَا ذُو الكُبْرَى الكُلِّيَّةِ مُوجَبَةً أَوْ سَالِبَةً، وَالِاخْتِلَافُ فِيهِمَا مُحَقَّقٌ؛ تَقُولُ مَعَ المُوجَبَةِ [ج/ ٣٧]: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِفَرَسٍ، وَكُلُّ صَاهِلٍ أَوْ كُلُّ حِمَارٍ حَيَوَانٌ»، وَالحَقُّ فِي الأَوَّلِ الإِيْجَابُ وَفِي الثَّانِي السَّلْبُ، وَتَقُولُ مَعَ السَّالِبَةِ: «بَعْضُ الفَرَسِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ، وَلَا شَيْءَ مِنَ النَّاطِقِ أَوْ: مِنَ الحِمَارِ بِفَرَسٍ»، وَالحَقُّ فِي الأَوَّلِ الإِيْجَابُ وَفِي الثَّانِي السَّلْبُ.

وَبَيَانُ ذَلِكَ فِي الحَالَةِ الثَّانِيَةِ: أَنَّ شَرْطَ كَوْنِ الكُبْرَى كُلِّيَّةً سَالِبَةً أَسْقَطَ الكُبْرَيَاتِ الثَّلَاثَ كَمَا تَقَدَّمَ، وَدَلِيلُ عُقْمِهَا النَّقْضُ؛ تَقُولُ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ أَوْ كُلُّ فَرَسٍ حَيَوَانٌ»، وَالحَقُّ فِي الأَوَّلِ الإِيجَابُ وَفِي الثَّانِي السَّلْبُ، وَكَذَا بَاقِي الثَّلَاثِ، فَهَذِهِ أَحَدُ عَشَرَ ضَرْباً كُلُّهَا عَقِيمَةٌ، وَبَقِيَتْ مِنَ السِّتَّةِ عَشَرَ خَمْسَةٌ هِيَ المُنْتِجَةُ لِهَذَا الشَّكْلِ، وَقَدْ عَرَفْتَهَا مِمَّا ذَكَرْنَاهُ.

(١) ـ **الضَّرْبُ الأَوَّلُ**: مِنْ كُلِّيَّتَيْنِ مُوجَبَتَيْنِ، يُنْتِجُ: جُزْئِيَّةً مُوجَبَةً؛ لِجَوَازِ كَوْنِ الأَصْغَرِ أَعَمَّ مِنَ الأَكْبَرِ؛ نَحْوُ: «كُلُّ مُمْكِنٍ مُفْتَقِرٌ، وَكُلُّ حَادِثٍ مُمْكِنٌ» يُنْتِجُ: «بَعْضُ المُفْتَقِرِ حَادِثٌ»، وَيَرْجِعُ إِلَى الأَوَّلِ بِالتَّبْدِيلِ؛ أَيْ: جَعْلِ الصُّغْرَى كُبْرَى، وَالكُبْرَى صُغْرَى، وَعَكْسِ النَّتِيجَةِ.

(٢) ـ **الثَّانِي**: مِنْ كُلِّيَّةٍ مُوجَبَةٍ صُغْرَى، وَجُزْئِيَّةٍ مُوجَبَةٍ كُبْرَى، يُنْتِجُ: جُزْئِيَّةً مُوجَبَةً؛ نَحْوُ: «كُلُّ مُمْكِنٍ مُفْتَقِرٌ، وَبَعْضُ المَوْجُودِ مُمْكِنٌ» يُنْتِجُ: «بَعْضُ المُفْتَقِرِ مَوْجُودٌ»، وَيَرْجِعُ إِلَى الأَوَّلِ أَيْضاً بِالتَّبْدِيلِ، وَعَكْسِ النَّتِيجَةِ.

(٣) ـ **الثَّالِثُ**: مِنْ كُلِّيَّةٍ سَالِبَةٍ صُغْرَى، وَكُلِّيَّةٍ مُوجبَةٍ كُبْرَى، يُنْتِجُ: كُلِّيَّةً سَالِبَةً؛ نَحْوُ: «لَا شَيْءَ مِنَ المُمْكِنِ بِقَدِيمٍ، وَكُلُّ فَانٍ مُمْكِنٍ» يُنْتِجُ: «لَا شَيْءَ مِنَ القَدِيمِ بِفَانٍ»، وَيَرْجِعُ إِلَى الأَوَّلِ أَيْضاً بِالتَّبْدِيلِ، وَعَكْسِ النَّتِيجَةِ.

(٤) ـ **الرَّابِعُ**: عَكْسُ الثَّالِثِ، يُنْتِجُ: جُزْئِيَّةً سَالِبَةً؛ نَحْوُ: «كُلُّ فَانٍ مُمْكِنٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ القَدِيمِ بِفَانٍ» يُنْتِجُ: «بَعْضُ المُمْكِنِ لَيْسَ بِقَدِيمٍ»، وَيَرْجِعُ إِلَى الأَوَّلِ بِعَكْسِ مُقَدِّمَتَيْهِ مَعاً.

(٥) ـ **الخَامِسُ**: مِنْ جُزْئِيَّةٍ مُوجَبَةٍ صُغْرَى، وَكُلِّيَّةٍ سَالِبَةٍ كُبْرَى؛ نَحْوُ: «بَعْضُ المَوْجُودِ حَادِثٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ المُمْتَنِعِ بِمَوْجُودٍ» يُنْتِجُ: «بَعْضُ الحَادِثِ لَيْسَ بِمُمْتَنِعٍ»، وَيَرْجِعُ إِلَى الأَوَّلِ بِعَكْسِهِمَا أَيْضاً.

وَوَجْهُ تَرْتِيبِ هَذِهِ الأَضْرُبِ: أَنَّ الأَوَّلَ أَخَصُّ الضُّرُوبِ المُنْتِجَةِ لِلإِيجَابِ، وَالثَّانِي مُشَارِكُهُ فِي إِيْجَابِ المُقَدِّمَتَيْنِ، وَالثَّالِثُ سَهْلُ الرَّدِّ إِلَى الأَوَّلِ بِالتَّبْدِيلِ، وَالرَّابِعُ [أ/ ٥٨] أَخَصُّ مِنَ الخَامِسِ.

قَوْلُهُ:

(٩٤) فَمُنْتِجٌ لِـ«أَوَّلٍ»: أَرْبَعَةٌ، كَـ«الثَّانِ»، ثُمَّ «ثَالِثٌ»: فَسِتَّةُ
(٩٥) وَ«رَابِعٌ»: بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتِجَا

هَذِهِ فَذْلَكَةٌ حَصَّلَ فِيهَا عَدَدَ المُنْتِجِ مِنْ ضُرُوبِ الأَشْكَالِ الأَرْبَعَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَمْثِيلُهَا مُرَتَّبَةً، وَمَجْمُوعُهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ضَرْباً.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: (وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتِجَا) إِلَى أَنَّ البَاقِيَ مِنْ أَضْرُبِ كُلِّ شَكْلٍ هُوَ العَقِيمُ، وَقَدْ مَرَّ أَنَّ أَضْرُبَ كُلِّ شَكْلٍ سِتَّةَ عَشَرَ، تُضْرَبُ فِي أَرْبَعَةِ أَشْكَالٍ، بِأَرْبَعَةٍ وَسِتِّينَ، المُنْتِجُ مِنْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ، وَالعَقِيمُ مَا بَقِيَ وَهُوَ خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ ضَرْباً.

وَقَدْ جَرَتْ عَادَةُ كَثِيرٍ مِنَ الشُّرَّاحِ بِوَضْعِ جَدَاوِلَ هُنَا تَتَضَمَّنُ جَمِيعَ الضُّرُوبِ المُنْتِجِ مِنْهَا وَالعَقِيمَ، مُمَثِّلِينَ لَهَا بِالأَحْرُفِ عَلَى عَادَتِهِمْ، وَقَدْ تَرَكْتُ ذَلِكَ لِقِلَّةِ جَدْوَاهُ، مَعَ مَا فِي تِلْكَ الأَحْرُفِ مِنَ التَّخْلِيطِ، وَاللهُ تَعَالَى المُوَفِّقُ.

وَلَمَّا كَانَ حَالُ النَّتِيجَةِ يَخْتَلِفُ بِالكَمِّ وَالكَيْفِ، أَشَارَ المُصَنِّفُ إِلَى ضَابِطٍ يُعْرَفُ بِهِ حَالُهَا، فَقَالَ:

(٩٦) وَتَتْبَعُ النَّتِيجَةُ الأَخَسَّ مِنْ   تِلْكَ المُقَدِّمَاتِ هَكَذَا زُكِنْ

وَخِسَّةُ الكَيْفِ: السَّلْبُ، وَخِسَّةُ الكَمِّ: الجُزْئِيَّةُ.

وَقَوْلُهُ: «زُكِنْ» بِالبِنَاءِ لِلمَفْعُولِ؛ أَيْ: عُلِمَ؛ وَالمَعْنَى: أَنَّهُ مَتَى كَانَ فِي إِحْدَى المُقَدِّمَتَيْنِ أَوْ فِيهِمَا خِسَّةٌ اكْتَسَبَتْهَا النَّتِيجَةُ، فَإِذَا كَانَتْ إِحْدَاهُمَا سَالِبَةً فَالنَّتِيجَةُ سَالِبَةٌ، وَإِذَا كَانَتْ إِحْدَاهُمَا جُزْئِيَّةً فَالنَّتِيجَةُ جُزْئِيَّةٌ، وَإِذَا كَانَتْ إِحْدَاهُمَا جُزْئِيَّةً مُوجَبَةً وَالأُخْرَى كُلِّيَّةً سَالِبَةً فَالنَّتِيجَةُ جُزْئِيَّةٌ سَالِبَةٌ، وَفِي ذَلِكَ قَالَ بَعْضُهُمْ:

إِنَّ الزَّمَانَ لَتَابِعٍ أَرْذَالَهُ   تَبَعَ النَّتِيجَةِ لِلأَخَسِّ الأَرْذَلِ

وَهَذَا المَنْطُوقُ فِي كَلَامِ النَّاظِمِ مُسَلَّمٌ، وَدَلَّ مَفْهُومُهُ عَلَى أَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَتَى كَانَتِ المُقَدِّمَتَانِ مُوجَبَتَيْنِ مَعاً، فَالنَّتِيجَةُ مُوجَبَةٌ، وَهَذَا أَيْضاً مُسَلَّمٌ

وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَتَى كَانَتَا كُلِّيَّتَيْنِ، فَالنَّتِيجَةُ كُلِّيَّةٌ، وَهَذَا لَا يَصِحُّ عَلَى إِطْلَاقِهِ، بَلْ يُشْتَرَطُ فِي كُلِّيَّتِهَا مَعَ كُلِّيَّةِ المُقَدِّمَتَيْنِ عُمُومُ[1] وَضْعِ الأَصْغَرِ فِي الصُّغْرَى، أَوْ فِي عَكْسِهَا.

قصَارة

قال النَّاظم: (وَتَتْبَعُ النَّتِيجَةُ الأَخَسَّ مِنْ.. تِلْكَ المُقَدِّمَاتِ) إطلاق المقدِّمات على المقدِّمتين مِن باب إطلاق الجمع على المثنَّى، ومن معنى ما أشار له الشَّارح هنا قول بعضهم:

لَا تَخْطِبَنَّ سِوَى كَرِيمَةِ مَعْشَرُ   فَالعِرْقُ دَسَّاسٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ

أَفَلَسْتَ تَنْظُرُ لِلنَّتِيجَةِ أَنَّهَا   تَبَعُ الأَخَسِّ مِنَ المُقَدِّمَتَيْنِ

قوله: (وَهَذَا لَا يَصِحُّ عَلَى إِطْلَاقِهِ، بَلْ يُشْتَرَطُ فِي كُلِّيَّتِهَا... إلخ) هذا منه اعتراضٌ على النَّاظم حيث لم ينبِّه على الشَّرط المذكور، وقد أشار له شيخنا سيِّدي حمدون في «خريدته» بقوله:

[(٨$)تقْفُو النَّتِيجَةُ الأَخَسَّ كَالزَّمَانِ]   وَإِنَّمَا يُنْتِجُهَا كُلِّيَّتَانِ

عَمَّتْ وَوَضْعُ أَصْغَرٍ فِي الصُّغْرَى   قَدْ عَمَّ أَوْ فِي العَكْسِ ذَاكَ يُدْرَى

قوله: «وَوَضْع» جملةٌ حاليَّةٌ مضمونُها هو المحصور فيه بـ «إنَّما»؛ أي: والحال أنَّ وضع أصغر الأوسط في الصُّغرى قد عمَّ بأن كان الحكم بالأوسط على جميع أفراده.

---

(١) في الطبعة الفاسية: «عَدَمُ» بدلاً من «عُمُومُ».

وَمَعْنَى «عُمُومُ وَضْعِهِ فِيهَا»: أَنْ يَكُونَ مَحْكُوماً عَلَى جَمِيعِ أَفْرَادِهِ بِالأَوْسَطِ، وَذَلِكَ بِأَنْ تَكُونَ الصُّغْرَى كُلِّيَّةً، وَيَكُونَ هُوَ مَوْضُوعاً فِيهَا؛ كَمَا فِي الشَّكْلِ الأَوَّلِ وَالثَّانِي، لَا مَحْمُولاً كَمَا فِي الثَّالِثِ وَالرَّابِعِ.

وَعُمُومُ الوَضْعِ فِي عَكْسِهَا يَكُونُ فِي بَعْضِ ضُرُوبِ الرَّابِعِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَتِ الصُّغْرَى كُلِّيَّةً سَالِبَةً، فَإِنَّهَا تَنْعَكِسُ كَنَفْسِهَا، فَيَصِيرُ الأَصْغَرُ عَامَّ الوَضْعِ فِي عَكْسِهَا، فَإِذَا[1] عَرَفْتَ ذَلِكَ فَاخْتَبِرْ بِهِ الضُّرُوبَ المُنْتِجَةَ فِيمَا تَقَدَّمَ، تَعْرِفْ مَا يُنْتِجُهُ كُلُّ ضَرْبٍ مِنْهَا، وَيَتَبَيَّنُ[2] أَنَّ الشَّكْلَ الثَّانِي لَا يُنْتِجُ إِلَّا السَّلْبَ؛ لِاشْتِرَاطِ السَّلْبِ فِي إِحْدَى مُقَدِّمَتَيْهِ، وَأَنَّ الثَّالِثَ لَا يُنْتِجُ إِلَّا الجُزْئِيَّةَ؛ لِخُلُوِّهِ عَنْ عُمُومِ وَضْعِ الأَصْغَرِ، وَاللهُ تَعَالَى المُوَفِّقُ[3].

قصَارة

قوله: (كَمَا فِي الشَّكْلِ الأَوَّلِ وَالثَّانِي) أي: فإنَّ الأصغر فيهما موضوعٌ عامُّ الوضع بالفعل.

قوله: (فَإِنَّهَا تَنْعَكِسُ كَنَفْسِهَا) أي: لأنَّ السَّالبة الكلِّيَّة تنعكس بالمستوي كنفسها، فيصير الأصغر في العكس عامَّ الوضع، وأمَّا الشَّكل الثَّالث فلا ينتج كلِّيَّةً أصلاً؛ لأنَّ الأصغر فيه محمولٌ، لا موضوع، وصغراه الكلِّيَّة لا تكون إلَّا موجبة، وهي لا تنعكس بالمستوي إلَّا جزئيَّةً، فلا يتأتَّى فيها عموم وضع الأصغر قطعاً.

قوله: (تَعْرِفْ مَا يُنْتِجُهُ كُلُّ ضَرْبٍ) أي: فإن كانتِ المقدِّمتان كلِّيَّتين موجبتين معاً، كانتِ النَّتيجة كلِّيَّة موجبة؛ لوجود شرطَيِ الكلِّ والإيجاب، وذلك مخصوصٌ بالضَّرب الأوَّل مِنَ الشَّكل الأوَّل، لذا كان الأوَّل أشرف الأشكال لإنتاجه الأشرفين.

وإن لم يوجد ضابط الإيجاب لكون إحدى المقدِّمتين سالبة، كانت كلِّيَّة سالبة، وذلك في الضَّرب الثَّاني مِنَ الأوَّل، والضَّربين الأوَّلين مِنَ الثَّاني والثَّالث مِنَ الرَّابع.

وإن لم يوجد ضابطُ الكلِّ كانت جزئيَّةً، أمَّا مع ضابط الإيجاب فتكون جزئيَّة موجبة كما في الضَّرب الثَّالث مِنَ الأوَّل، والأوَّل والثَّالث والرَّابع مِنَ الثَّالث، والأوَّلين مِنَ الرَّابع.

وأمَّا مع غير ضابط الإيجاب، فتكون جزئيَّة سالبة كما في رابع الأوَّل، وبهذا تعلم أنَّ المنتج للكلِّيَّة خمسة أضرب اثنان مِنَ الأوَّل، واثنان مِنَ الثَّاني، وواحدٌ مِنَ الرابع، والمنتجُ للإيجاب

(١) في (أ): «وَإِذَا» بدلاً من «فَإِذَا».
(٢) في (أ): زيادة «لَكَ».
(٣) في (أ): زيادة «لَا رَبَّ غَيْرُهُ».

قَوْلُهُ:

(٩٧) وَهَـذِهِ الأَشْكَـالُ بِـالـحَـمْـلِـيِّ مُـخْـتَـصَّـةٌ وَلَـيْـسَ بِـالـشَّـرْطِـيِّ

ظَاهِرُهُ: أَنَّ هَذِهِ الأَشْكَالَ الأَرْبَعَةَ لَا تَتَرَكَّبُ(١) إِلَّا مِنَ القَضَايَا الحَمْلِيَّةِ دُونَ الشَّرْطِيَّةِ، وَهُوَ خِلَافُ مَا أَطْبَقَ عَلَيْهِ المُتَأَخِّرُونَ مِنْ أَنَّهَا تَتَرَكَّبُ مِنَ الحَمْلِيَّاتِ وَمِنَ الشَّرْطِيَّاتِ.

وَقَدْ يُجَابُ: بِأَنَّ «البَاءَ» فِي قَوْلِهِ: «بِالحَمْلِيِّ» دَاخِلَةٌ عَلَى المَقْصُورِ، وَأَنَّ مُرَادَهُ: أَنَّ القَضَايَا الحَمْلِيَّةَ مَقْصُورَةٌ عَلَى هَذِهِ الأَشْكَالِ، لَا يَتَرَكَّبُ مِنْهَا غَيْرُهَا، وَهُوَ القِيَاسُ الِاسْتِثْنَائِيُّ، بِخِلَافِ القَضَايَا الشَّرْطِيَّةِ، فَإِنَّهَا يُرَكَّبُ مِنْهَا كُلٌّ مِنَ الِاقْتِرَانِيِّ وَالِاسْتِثْنَائِيِّ، وَهَذَا صَحِيحٌ، وَدُخُولُ «البَاءِ» عَلَى المَقْصُورِ كَثِيرٌ، كَمَا قِيلَ:

وَالـبَـاءُ بَـعْـدَ الِاخْـتِـصَـاصِ يَـكْـثُـرُ دُخُـولُـهَـا عَـلَـى الَّـذِي قَـدْ قَـصَـرُوا
وَعَـكْـسُـهُ مُـسْـتَـعْـمَـلٌ وَجَـيِّـدُ ذَكَـرَهُ الـحِـبْـرُ الـهُـمَـامُ الـسَّـيِّـدُ

انتهى [ج/ ٣٨].

ثُمَّ الِاقْتِرَانِيُّ المُرَكَّبُ مِنَ الشَّرْطِيَّاتِ تَارَةً يُرَكَّبُ مِنْ مُتَّصِلَتَيْنِ، وَهَذَا حُكْمُهُ حُكْمُ الحَمْلِيِّ فِي جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ:

وَمِثَالُهُ فِي الشَّكْلِ الأَوَّلِ: «كُلَّمَا كَانَ المَوْجُودُ مُمْكِناً [أ/ ٥٩] كَانَ حَادِثاً، وَكُلَّمَا كَانَ حَادِثاً كَانَ مُفْتَقِراً إِلَى الفَاعِلِ» يُنْتِجُ: «كُلَّمَا كَانَ المَوْجُودُ مُمْكِناً كَانَ مُفْتَقِراً إِلَى الفَاعِلِ»، وَوَجْهُ إِنْتَاجِهِ: أَنَّ لَازِمَ اللَّازِمِ لِشَيْءٍ لَازِمٌ لِذَلِكَ الشَّيْءِ، وَهُوَ وَاضِحٌ.

وَمِثَالُهُ مِنَ الشَّكْلِ الثَّانِي: «كُلَّمَا كَانَ المَوْجُودُ مُمْكِناً كَانَ حَادِثاً، وَلَيْسَ البَتَّةَ إِذَا كَانَ قَدِيماً كَانَ حَادِثاً» يُنْتِجُ: «لَيْسَ البَتَّةَ إِذَا كَانَ المَوْجُودُ مُمْكِناً كَانَ قَدِيماً»، وَيَرْجِعُ إِلَى الأَوَّلِ بِعَكْسِ الكُبْرَى.

وَمِثَالُ الثَّالِثِ: «كُلَّمَا كَانَ المَوْجُودُ مُمْكِناً كَانَ حَادِثاً، وَكُلَّمَا كَانَ مُمْكِناً كَانَ مُفْتَقِراً

قصَارة

سبعة: اثنان مِنَ الأوَّل، وثلاثة مِنَ الثَّالث، واثنان مِنَ الرَّابع، وأنَّ الأوَّل مخصوص بإنتاج الإيجاب الكلِّيِّ، والثَّاني مخصوصٌ بأنَّه لا ينتج إلَّا السَّلب، والثَّالث بأنَّه لا يُنتج إلَّا الجزء.

قال النَّاظم: (وَهَذِهِ الأَشْكَالُ بِالحَمْلِيِّ): ....

(١) في (أ): «تترتَّب» بدلاً من «تتركَّب».

إِلَى الفَاعِلِ» يُنْتِجُ: «قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ المَوْجُودُ حَادِثاً كَانَ مُفْتَقِراً»، وَيَرْجِعُ لِلأَوَّلِ بِعَكْسِ الصُّغْرَى.

وَمِثَالُ الرَّابِعِ: «كُلَّمَا كَانَ المَوْجُودُ مُمْكِناً كَانَ حَادِثاً، وَكُلَّمَا كَانَ مُحْتَاجاً كَانَ مُمْكِناً» يُنْتِجُ: «قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ المَوْجُودُ حَادِثاً كَانَ مُحْتَاجاً»، وَيَرْجِعُ إِلَى الأَوَّلِ بِالتَّبْدِيلِ وَعَكْسِ النَّتِيجَةِ.

وَتَارَةً يُرَكَّبُ مِنْ مُنْفَصِلَتَيْنِ وَالشِّرْكَةِ بَيْنَهُمَا فِي جُزْءٍ تَامٍّ، وَهَذَا مِنْ حَيْثُ تَرْكِيبُهُ عَقِيمٌ

قصَّارة

قوله: (وَيَرْجِعُ إِلَى الأَوَّلِ بِالتَّبْدِيلِ) أي: جعل الصُّغرى كبرى.

قوله: (فِي جُزْءٍ تَامٍّ) المرادُ بـ«الجزء التَّامِّ»: أن يكون المشترك وهو الوسط أحد طرفي الشَّرطيَّة بكماله؛ إمَّا المقدَّم بكماله، وإمَّا التَّالي بكماله، وأمَّا الجزء الغير التَّامِّ وهو ما يكون جزءاً مِنَ المقدَّم أوِ التَّالي لا جميع المقدَّم أوِ التَّالي، فقليلُ الجدوى، ولذا لم يتعرَّض له السَّنوسيُّ والقادريُّ؛ لكثرة تشعُّبه، وشدَّة تصعُّبه، حتَّى قال فيه بعض الشُّعراء على سبيل التَّمليح:

رَامُوا كَمَالَ مَنْطِقٍ كَيْ يُتْقِنُوا ... عِلْمَ الكَلَامِ أَنَّى لَهُمْ كَمَالَه

ثمَّ إنَّ المنفصلين اللَّتين يتركَّب منهما القياس ستَّة أقسام؛ لأنَّهما: إمَّا حقيقيَّتان، وإمَّا مانعتا جمعٍ، وإمَّا مانعتا خلوٍّ، وإمَّا حقيقيَّة ومانعة جمع، أو خلوٍّ، أو مانعة جمع وخلوٍّ.

مثالُ الحقيقيَّتين: «دائماً إمَّا أن يكون العدد زوجاً، وإمَّا أن يكون فرداً، ودائماً إمَّا أن يكون العدد فرداً وإمَّا أن ينقسم بمتساويين».

ومثالُ مانعتي الجمع: «إمَّا أن يكون الموجود جرماً، وإمَّا أن يكون عرضاً، ودائماً إمَّا أن يكون عرضاً وإمَّا أن يكون قائماً بنفسه».

ومثال مانعتي الخلوِّ: «دائماً إمَّا أن يكون الجرم غير أبيض، وإمَّا أن يكون غير أسود، ودائماً إمَّا أن يكون غير أسود، وإمَّا أن يكون غير أحمر».

ومثالُ المركَّب من حقيقيَّة ومانعة جمع: «دائماً إمَّا أن يكون الموجود حادثاً، وإمَّا أن يكون قديماً، ودائماً إمَّا أن يكون قديماً، وإمَّا أن يكون عرضاً».

ومثالُ المركَّب مِن حقيقيَّة ومانعة خلوٍّ: «دائماً إمَّا أن يكون الإنسان في البرِّ، وإمَّا أن يكون في البحر، ودائماً إمَّا أن يكون في البحر، وإمَّا أن لا يغرق».

لَا إِنْتَاجَ لَهُ، لَكِنْ قَدْ يُنْتِجُ بِالنَّظَرِ إِلَى لَوَازِمِ مُقَدِّمَتَيْهِ مِنَ الْمُتَّصِلَاتِ، كَمَا يُعْلَمُ مِنْ «شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ»، وَكَذَا إِذَا رُكِّبَ مِنْ مُتَّصِلَةٍ وَمُنْفَصِلَةٍ.

قَوْلُهُ:

(٩٨) وَالحَذْفُ فِي بَعْضِ الْمُقَدِّمَاتِ أَوِ النَّتِيجَةِ لِعِلْمٍ آتِ

يَعْنِي: أَنَّهُ يَجُوزُ الحَذْفُ فِي إِحْدَى الْمُقَدِّمَتَيْنِ لِلعِلْمِ بِهَا، وَيَجُوزُ ذَلِكَ فِي النَّتِيجَةِ أَيْضاً، فَنَقُولُ فِي حَذْفِ الكُبْرَى: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، فَهُوَ جِسْمٌ»، وَتَقْدِيرُهَا: «وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ»، وَأَكْثَرُ مَا تُحْذَفُ الصُّغْرَى وَالنَّتِيجَةُ لِلْعِلْمِ بِهِمَا فِي القِيَاسِ الْمُرَكَّبِ كَمَا سَيَأْتِي؛ نَحْوُ: «النَّبَّاشُ آخِذٌ لِلْمَالِ خُفْيَةً، وَكُلُّ آخِذٍ لِلمَالِ خُفْيَةً سَارِقٌ، وَكُلُّ سَارِقٍ تُقْطَعُ يَدُهُ»، فَقَدْ حُذِفَتْ فِيهِ النَّتِيجَةُ مِنَ القِيَاسِ الأَوَّلِ وَهِيَ صُغْرَى لِلثَّانِي، وَهِيَ قَوْلُنَا: «النَّبَّاشُ سَارِقٌ»، وَيَجُوزُ الحَذْفُ فِي القِيَاسِ الِاسْتِثْنَائِيِّ أَيْضاً، ....

قصَارة

ومثالُ المركَّب مِن مانعتي جمعٍ وخلوٍّ: «دائماً إمَّا أن يكون الجِرم حجراً، وإمَّا أن يكون حيواناً، ودائماً إمَّا أن يكون حيواناً، وإما أن يكون غير ناطق».

قوله: (لَكِنْ قَدْ يُنْتِجُ بِالنَّظَرِ إِلَى لَوَازِمِ مُقَدِّمَتَيْهِ مِنَ الْمُتَّصِلَاتِ) بيانُهُ في الحقيقيَّتين: «دائماً إمَّا أن يكون العدد زوجاً، وإمَّا أن يكون فرداً، ودائماً إمَّا أن يكون العدد فرداً، وإمَّا أن ينقسم بمتساويين»، فيستلزمُ: «كلَّما كان العدد زوجاً لم يكن فرداً، وكلَّما لم يكن فرداً انقسم بمتساويين» ينتج: «كلَّما كان العدد زوجاً انقسم بمتساويين».

قوله: (وَكَذَا إِذَا رُكِّبَ مِنْ مُتَّصِلَةٍ وَمُنْفَصِلَةٍ) كقولك: «كلَّما كان الشَّيء قديماً كان غنيًّا عنِ الفاعل، ودائماً إمَّا أن يكون غنيًّا عنِ الفاعل وإمَّا أن يكون حادثاً» فلا نتيجة له مِن حيث تركيبه، وإنَّما ينتج مِن حيث تركيب لوازمه، فتركَّب الصُّغرى مع لازم الكبرى هكذا: «كلَّما كان الشَّيء قديماً كان غنيًّا عنِ الفاعل، وكلَّما كان غنيًّا عنِ الفاعل لم يكن حادثاً»، فنجده مِن أوَّل ضروب الشَّكل الأوَّل مستوفياً للشُّروط، فينتج: «كلَّما كان الشَّيء قديماً لم يكن حادثاً».

قال النَّاظم: (وَالحَذْفُ فِي بَعْضِ الْمُقَدِّمَاتِ): قوله: (وَيَجُوزُ الحَذْفُ فِي القِيَاسِ الِاسْتِثْنَائِيِّ... إلخ) أشار بهذا إلى الرَّدِّ على النَّاظم، حيث ذكر البيت قبل القياس الاستثنائيِّ، فإنَّه يُوهم أنَّ هذا لا يجوز في الاستثنائيِّ، فلذلك نصَّ عليه هنا الشَّارح بقوله: «ويجوز... إلخ».

وَمِنْهُ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٣] الآيَةَ.

قَوْلُهُ:

(٩٩) وَتَنْتَهِي إِلَى ضَرُورَةٍ؛ لِمَا مِنْ دَوْرٍ أَوْ تَسَلْسُلٍ قَدْ لَزِمَا

سَيَأْتِي أَنَّ البُرْهَانَ هُوَ القِيَاسُ المُؤَلَّفُ مِنَ القَضَايَا اليَقِينِيَّةِ؛ ضَرُورِيَّةً كَانَتْ أَوْ نَظَرِيَّةً مُكْتَسَبَةً مِنْهَا، فَالمُؤَلَّفُ مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ؛ كَقَوْلِنَا: «نِصْفُ الأَرْبَعَةِ اثْنَانِ، وَكُلُّ اثْنَيْنِ زَوْجٌ»، وَمِنَ النَّظَرِيَّاتِ؛ كَقَوْلِنَا: «العَالَمُ حَادِثٌ، وَكُلُّ حَادِثٍ مُفْتَقِرٌ إِلَى مُحْدِثٍ»، وَمِنَ النَّوْعَيْنِ؛ نَحْوُ: «العَرَضُ قَائِمٌ بِالجِرْمِ، وَكُلُّ قَائِمٍ بِالجِرْمِ حَادِثٌ»، فَالصُّغْرَى ضَرُورِيَّةٌ وَالكُبْرَى نَظَرِيَّةٌ.

وَأَفَادَ هُنَا أَنَّ البُرْهَانَ إِنْ تَأَلَّفَ مِنَ النَّظَرِيَّاتِ، فَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مُنْتَهِيَةً إِلَى الضَّرُورِيَّاتِ، وَإِلَّا لَزِمَ الدَّوْرُ إِنِ اسْتُدِلَّ بِالمَطْلُوبِ عَلَى المُقَدِّمَاتِ، أَوِ التَّسَلْسُلُ إِنِ اسْتُدِلَّ عَلَى المَطْلُوبِ بِقَضِيَّةٍ ثُمَّ عَلَيْهَا بِأُخْرَى إِلَى غَيْرِ نِهَايَةٍ، وَلَوْ أَخَّرَ هَذَا البَيْتَ حَتَّى يَتَكَلَّمَ عَلَى مَوَادِّ البُرْهَانِ، كَانَ أَوْلَى.

✿ ✿ ✿

عصارة

قوله: (وَمِنْهُ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾) أي: مِن حذف بعض المقدِّمتين... إلخ، فهذا دليلٌ برهانيٌّ حذفت منه المقدِّمة الاستثنائيَّة؛ أي: «لكنَّهما لم تفسدا، فليس فيهما آلهة إلَّا الله».

والملازمةُ في الآية عاديَّةٌ إن أريد بـ «فساد السَّماء والأرض»: خروجهما عن نظامهما المشاهد، مع قطع النَّظر عنِ الابتداء؛ لأنَّه قد عهد وألف أنَّ تزاحم الحكَّام يقضي إلى فساد النِّظام، وجريان الأمور على غير وجهها، فهي مِن قبيل الاستدلال بالخطابة؛ والحجَّةُ فيها اقناعيَّة؛ كذا ذكر المولى سعد الدِّين في شرحي «التَّلخيص».

قال في «شرح العقائد النَّسفيَّة»: وإلَّا ـ أي: وإن لم تكن الملازمة في الآية عاديَّة، بل عقليَّة ـ، فإن أريد ـ أي بقوله: «فسدتا» ـ الفساد بالفعل؛ أي: خروجهما عنِ النِّظام المشاهد، فمجرَّد التَّعدُّد لا يستلزمه؛ لجواز الاتِّفاق عقلاً على هذا النِّظام، وإن أُريد: إمكان الفساد؛ أي: لا وقوعه خارجاً فلا دليل على انتفائه، بلِ النُّصوص شاهدةٌ بطيِّ السَّماء ورفع هذا النِّظام، فيكون الفساد ممكناً لا محالة.

. . . .

قصَّارة

وقد شنَّع عليه بعضهم قائلاً: إنَّ هذا يستلزم أن يعلم الله تعالى رسوله ما لا يتمُّ به الاستدلال على المشركين، فيلزم أحد محذورين: إمَّا الجهل أوِ السَّفه، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً.

وقد تصدَّى لردِّ هذا التَّشنيع بعض تلامذة السَّعد: بأنَّ مِنَ النَّاس الفَطِن الذَّكي، ومنهم الجاهل الغبيُّ الَّذي لا يدرك البراهين العقليَّة، فيخاطَبُ بالأمور المبنيَّة على أمورٍ عاديَّة؛ لإلفه لها فيحسب أنَّها عقليَّة، فالقولُ باشتمال القرآن على ما ينفع الفريقين قولٌ سديدٌ، وليس عنه محيد، ولا يجب أن يكون الإرشاد لكلِّ أحدٍ على وتيرةٍ واحدةٍ؛ نقله الكمال بن أبي شريف في «حواشيه على النسفية». اهـ.

وعقليَّة إن أُريد بـ «فسادهما»: عدم تكونهما لِمَا يؤدِّي إليه التَّعدُّد مِن رجوع الأثر الواحد أثرين مع الاتِّفاق، ومِن عجزهما مع الاختلاف، والإلهُ يجب عموم قدرته وإرادته لجميع الممكنات، وعليه جرى السَّنوسيُّ في «شرح الكبرى» و«المختصر»، خلافاً للسَّعد في نفيه أن تكون الملازمة فيها قطعيَّة.

✿ ✿ ✿

فَصْلٌ فِي الاسْتِثْنَائِي

(١٠٠) وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِـ: «الاسْتِثْنَائِي» يُعْرَفُ بِـ: «الشَّرْطِيْ» بِلَا امْتِرَاءِ

(١٠١) وَهْوَ: الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيْجَةِ أَوْ ضِدِّهَا بِالفِعْلِ لَا بِالقُوَّةِ

لَمَّا فَرَغَ مِنْ أَوَّلِ قِسْمَي القِيَاسِ وَهُوَ الِاقْتِرَانِيُّ، شَرَعَ فِي ثَانِيهِمَا وَهُوَ الِاسْتِثْنَائِيُّ، وَذَكَرَ أَنَّهُ يُسَمَّى: «شَرْطِيًّا» أَيْضاً، وَذَلِكَ لِأَنَّ مُقَدِّمَتَهُ الأُولَى لَا تَكُونُ إِلَّا شَرْطِيَّةً، وَمُقَدِّمَتَهُ الأُخْرَى لَا تَكُونُ إِلَّا اسْتِثْنَائِيَّةً؛ أَيْ: مُشْتَمِلَةً عَلَى حَرْفِ الِاسْتِثْنَاءِ، وَهُوَ: «لَكِنْ»؛ لِأَنَّ المُسْتَدِلَّ بِهَا يَنْعَطِفُ بِهَا عَلَى مَا ذَكَرَ فِي الشَّرْطِيَّةِ، فَيَضَعُهُ أَوْ يَرْفَعُهُ؛ قَالَهُ السَّيِّدُ.

وَعَرَّفَ المُصَنِّفُ هَذَا القِسْمَ بِأَنَّهُ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ أَوْ ضِدِّهَا بِالفِعْلِ لَا بِالقُوَّةِ، وَبِقَوْلِهِ: «بِالفِعْلِ لَا بِالقُوَّةِ» خَرَجَ الِاقْتِرَانِيُّ؛ لِأَنَّهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى نَتِيجَتِهِ بِالقُوَّةِ كَمَا تَقَدَّمَ، لَا بِالفِعْلِ.

وَمَعْنَى «كَوْنِ هَذَا القِسْمِ مُشْتَمِلاً عَلَيْهَا بِالفِعْلِ»: أَنْ تَكُونَ مَذْكُورَةً فِيهِ بِمَادَّتِهَا وَصُورَتِهَا [أ/ ٦٠]، وَكَذَا عَلَى نَقِيضِهَا وَإِنْ كَانَتْ فِي القِيَاسِ جُزْءَ قَضِيَّةٍ، لَا قَضِيَّةٍ كَامِلَةٍ، وَلَا مُحْتَمِلَةٍ لِلصِّدْقِ وَالكَذِبِ، وَصَارَتْ فِي النَّتِيجَةِ قَضِيَّةً كَامِلَةً مُحْتَمِلَةً لِلصِّدْقِ وَالكَذِبِ، وَبِهَذَا الِاعْتِبَارِ تَكُونُ مُغَايِرَةً لِمُقَدِّمَتَي القِيَاسِ؛ كَمَا قَالَ فِي حَدِّ القِيَاسِ: «مُسْتَلْزِماً بِالذَّاتِ قَوْلاً آخَرَ»، فَالمُشْتَمِلُ عَلَيْهَا بِالفِعْلِ؛ كَقَوْلِنَا: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ، لَكِنَّ الشَّمْسَ طَالِعَةٌ فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ»، فَقَوْلُنَا آخِراً: «فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ» هُوَ النَّتِيجَةُ، وَتَرْكِيبُهُ

قصَارة

فَصْلٌ فِي الاسْتِثْنَائِي

قول النَّاظم: (وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِـ: «الاسْتِثْنَائِي»): قوله: (فَيَضَعُهُ أَوْ يَرْفَعُهُ) أي: يثبته أو ينفيه.

أصلُ «لكن» الاستدراك؛ إلَّا أنَّها لمَّا كانت شبيهة بحرف الاستثناء في إحداثه فيما قبله شيئاً لم يكن موجوداً فيه، أطلقوا عليها أداة استثناء؛ مثلاً إذا قلت: «كلَّما كانتِ الشَّمس طالعةً فالنَّهار موجود، لكنَّ الشَّمس طالعة»، فقد أحدثت في القضيَّة الشَّرطيَّة إثبات مقدَّمها، ولا إشعار لها به؛ كما إذا قلت في الاستثناء: «جاء النَّاس إلَّا زيداً» فقد أحدثت إخراج «زيد» ولم يشعر به ما قبلها، فظهر أنَّها استثناء مِن جهة المعنى؛ لأنَّ الاستدراك استثناءٌ في المعنى، لا أنَّها مِن أدوات الاستثناء.

بِعَيْنِهِ مَذْكُورٌ فِي القِيَاسِ؛ لِأَنَّهُ تالِي الشَّرْطِيَّةِ، لَكِنَّهَا حَالَ كَوْنِهَا تَالِياً جُزْءُ قَضِيَّةٍ، وَحَالَ كَوْنِهَا نَتِيجَةً قَضِيَّةٌ تَامَّةٌ كَمَا مَرَّ.

وَالمُشْتَمِلُ عَلَى نَقِيضِهَا بِالفِعْلِ؛ كَمَا لَوِ اسْتَثْنَيْنَا نَقِيضَ التَّالِي فَقُلْنَا: «لَكِنْ لَيْسَ النَّهَارُ بِمَوْجُودٍ»، فَإِنَّهُ يُنْتِجُ: «فَلَيْسَتِ الشَّمْسُ بِطَالِعَةٍ» وَهِيَ غَيْرُ مَذْكُورَةٍ فِي القِيَاسِ، لَكِنْ ذَكَرَ فِيهِ نَقِيضُهَا وَهُوَ: «كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً»، وَالمُرَادُ أَيْضاً بِالنَّقِيضِ مَادَّتُهُ وَصُورَتُهُ فَقَطْ، وَإِلَّا فَمُقَدَّمُ الشَّرْطِيَّةِ لَيْسَ بِقَضِيَّةٍ وَالنَّتِيجَةُ قَضِيَّةٌ، وَلَا تَنَاقُضَ بَيْنَ قَضِيَّةٍ وَمَا لَيْسَ بِقَضِيَّةٍ.

قَوْلُهُ:

(١٠٢) فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالِ: ... أَنْتَجَ وَضْعُ ذَاكَ وَضْعَ التَّالِي

(١٠٣) وَرَفْعُ تَالٍ رَفْعَ أَوَّلٍ، وَلَا ... يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا لِمَا انْجَلَى

القِيَاسُ الِاسْتِثْنَائِيُّ يَنْقَسِمُ:

(١) ـ **إِلَى اتِّصَالِيٍّ**، وَهُوَ: مَا كَانَتْ شَرْطِيَّتُهُ مُتَّصِلَةً.

(٢) ـ **وَإِلَى انْفِصَالِيٍّ**، وَهُوَ: مَا كَانَتْ شَرْطِيَّتُهُ مُنْفَصِلَةً.

وَذَكَرَ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الِاتِّصَالِيِّ أَنْ تَكُونَ الِاسْتِثْنَائِيَّةُ فِيهِ حَكَمَتْ بِوَضْعِ مُقَدَّمِ الشَّرْطِيَّةِ؛ أَيْ: إِثْبَاتِهِ، أَوْ بِرَفْعِ تَالِيهَا؛ أَيْ: نَفْيِهِ، وَيُنْتِجُ فِي الأَوَّلِ عَيْنَ التَّالِي؛ لِأَنَّ وُجُودَ المَلْزُومِ يُوجِبُ وُجُودَ اللَّازِمِ، وَفِي الثَّانِي نَقِيضَ المُقَدَّمِ؛ لِأَنَّ نَفْيَ اللَّازِمِ يُوجِبُ نَفْيَ المَلْزُومِ، وَلَا يُنْتِجُ الِاسْتِثْنَائِيُّ شَيْئاً بِرَفْعِ المُقَدَّمِ، وَلَا بِوَضْعِ التَّالِي؛ لِجَوَازِ كَوْنِ اللَّازِمِ أَعَمَّ مِنَ المَلْزُومِ، فَيَلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِ الأَخَصِّ ثُبُوتُ الأَعَمِّ، وَمِنْ نَفْيِ الأَعَمِّ نَفْيُ الأَخَصِّ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ الأَخَصِّ نَفْيُ الأَعَمِّ [ج/ ٣٩] وَلَا مِنْ ثُبُوتِ الأَعَمِّ ثُبُوتُ الأَخَصِّ.

مَثَلاً: إِذَا قُلْنَا «كُلَّمَا كَانَ المَوْجُودُ جِرْماً كَانَ حَادِثاً، لَكِنَّهُ جِرْمٌ» أَنْتَجَ: «فَهُوَ حَادِثٌ»، أَوْ قُلْنَا: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَادِثٍ» أَنْتَجَ: «فَهُوَ لَيْسَ بِجِرْمٍ»، وَلَا إِنْتَاجَ فِي عَكْسِهِمَا لِمَا مَرَّ.

قصارة

قال النَّاظم: (فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ) قوله: (وَلَا إِنْتَاجَ فِي عَكْسِهِمَا) بيانُهُ: أنَّك إذا رفعت الأوَّل بالاستثنائيَّة؛ كأن تقول في المثال المذكور: «لكنَّه ليس بجرم»، فلا يلزم: «كونه ليس حادثاً» ولا: «كونه حادثاً»؛ لأنَّ المقدَّم قد يكون أخصَّ مِنَ التَّالي كما في المثال؛ إذ كونه جرماً أخصُّ مِن كونه حادثاً، ولا يلزمُ رفع الأخصِّ رفع الأعمِّ ولا ثبوته، وكذا وضع التَّالي لا يستلزم ثبوت المقدَّم

وَاعْلَمْ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِإِنْتَاجِ الِاسْتِثْنَائِيِّ مُطْلَقاً ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ:

(١) ـ أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ الشَّرْطِيَّةُ مُوجَبَةً، فَالسَّالِبَةُ عَقِيمَةٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا سُلِبَ الِاتِّصَالُ وَالِانْفِصَالُ، لَمْ يَلْزَمْ مِنْ وُجُودِ أَحَدِهِمَا أَوْ نَقِيضِهِ ثُبُوتُ الآخَرِ أَوْ عَدَمُهُ.

(٢) ـ الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ كُلِّيَّةً، ....

قصَارة ____

ولا رفعه؛ لأنَّ التَّالي قد يكون أعمَّ مِنَ المقدَّم كما في المثال، فلا يستلزمُ وضعه ـ أي: إثباته ـ ثبوت المقدَّم ولا رفعه، ونظير هذا المثال: «كلَّما كان الشَّيء إنساناً، كان حيواناً».

قوله: (**وَاعْلَمْ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِإِنْتَاجِ الِاسْتِثْنَائِيِّ مُطْلَقاً**) أي: متَّصلاً أو منفصلاً، وأشار به إلى التَّنكيت على النَّاظم، فإنَّ ظاهره الإطلاق، وليس كذلك.

قوله: (**ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ**) أشار لها شيخنا سيِّدي حمدون في «خريدته» بقوله:

وَشَرْطُهُ عَدَمُ الِاتِّفَاقِ ... وَالسَّلْبُ وَالبَعْضُ بِالِاتِّفَاقِ

أي: أن لا تكون الشَّرطيَّة المستعملة فيه اتِّفاقيَّة، بل لزوميَّة إن كانت متَّصلة، وعناديَّة إن كانت منفصلة، وعدمُ السَّلب؛ أي: أن لا تكون الشَّرطيَّة سالبة، وعدم البعض حال كونه مع اتِّفاق الشَّرطيَّة فيه؛ أي: أن لا تتَّفق الشَّرطيَّة، والاستثناءُ على البعض أيِ: الجزئيَّة.

قوله: (**فَالسَّالِبَةُ عَقِيمَةٌ**) مثالها: «ليس البتَّة إذا كان زيد عالماً كان عمرو عالماً»، ثمَّ إذا قلنا في الاستثنائيَّة: «لكن زيد عالم» ينتج: «عمرو عالم» ولا: «ليس بعالم»، وكذا إذا قلنا: «لكن عمرو ليس بعالم» لم ينتج: «زيد ليس بعالم» ولا «هو عالم».

وإذا قلنا في المنفصلة: «ليس البتَّة إمَّا أن يكون زيدٌ عالماً، وإمَّا أن يكون عمرو عالماً»، فلا إنتاج في رفع أحدِ الطَّرفين ولا وضعه؛ سواءٌ قدَّرناها حقيقيَّةً، أو مانعة جمعٍ، أو مانعة خلوٍّ.

قوله: (**الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ كُلِّيَّةً**) الصَّوابُ: «أنَّ الشَّرطيَّة قد تكون جزئيَّة، وتنتج إذا كانتِ الاستثنائيَّة كلِّيَّة متحقِّقة في جميع الأوضاع الَّتي لا تنافي وضع المقدَّم» كما ذكر ذلك الشَّيخ قدُّورة أوَّلاً، خلافاً لِما عند هذا الشَّارح.

ومثالُ ذلك: ما إذا قلت في الجزئيَّة: «قد يكون إذا جئتني وقت صلاة الجمعة أكرمتك، لكنَّك جئتني في جميع أوقات يوم الجمعة»، فهذا العموم ينطبق على زمن الاتِّصال، فالمرادُ بكلِّيَّة الاستثنائيَّة عموم الأزمنة والأحوال، حتَّى يشمل ذلك العموم خصوص زمن الاتِّصال أو حاله،

فَالجُزْئِيَّةُ عَقِيمَةٌ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ اللُّزُومُ أَوِ العِنَادُ فِي بَعْضِ الأَحْوَالِ، وَالِاسْتِثْنَاءُ فِي وَضْعٍ آخَرَ، وَمِثْلُ الكُلِّيَّةِ المَخْصُوصَةِ وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ كُلِّيَّةٍ.

(٣) ـ الثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ لُزُومِيَّةً فِي المُتَّصِلَةِ، أَوْ عِنَادِيَّةً فِي المُنْفَصِلَةِ، فَالِاتِّفَاقِيَّةُ فِيهِمَا عَقِيمَةٌ.

قصَارة

وليس المراد بها ما فهمه العقبانيُّ كما عند قدُّورة؛ لأنَّه لا يكفي في تحقيق الإنتاج دوام الاستثناء؛ إذ لو قلت: «قد يكون إذا كان الشَّيء حيواناً كان إنساناً» لم ينتج وضع المقدم، ولا رفع التَّالي شيئاً؛ إذ لا يلزم مِن وضع الحيوان وضع الإنسان، ولا مِن رفع الإنسان رفع الحيوان، مع أنَّ الحيوانيَّة دائمة؛ لِمَا ثبت له.

قوله: (فَالجُزْئِيَّةُ عَقِيمَةٌ) أي: لجواز كون المقدَّم في الجزئيَّة أعمُّ مِنَ التَّالي؛ كما في مثالنا المتقدِّم، فلا يلزم مِن وضع المقدَّم الأعمِّ وضع التَّالي الأخصِّ، ولا مِن رفع التَّالي الأخصِّ رفع المقدَّم الأعمِّ، ومثل الجزئيَّة في ذلك المهملة.

قوله: (وَمِثْلُ الكُلِّيَّةِ المَخْصُوصَةِ) إطلاقٌ في محلِّ التَّقييد؛ لأنَّهم اشترطوا في المخصوصة أن يكون حال اللُّزوم أوِ العِناد هو حالُ الاستثناء أو بعضه، ولا يكفي كون المخصوصة كلِّيَّة عنِ اتِّحاد حال اللُّزوم أوِ العِناد، فلا تنتج إلَّا إذا كان زمن الاتِّصال والوضع واحداً؛ نحو: «كلَّما، أو: إن جاءني زيد يوم الجمعة أكرمته، لكنَّه جاءني يوم الجمعة»، فيلزم الإكرام، وأمَّا إذا لم تقيد الاستثنائية بزمن المتَّصلة فلا يلزم؛ نحو: «كلَّما، أو: إن جاءني زيد الجمعة أكرمته، لكنَّه جاءني» فلا يقتضي الإكرام؛ لاحتمال أن يكون المجيء في غيره مِنَ الأيام.

ولكون الشَّرطيَّة المخصوصة في حكم الكلِّيَّة، اقتصر الجلُّ على اشتراط الكلِّيَّة.

قوله: (وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ كُلِّيَّةٍ) أي: جزئيَّة أو مهملة؛ كقولنا: «إن قدم زيد الآن، فهو مكرم، لكنَّه قدم الآن» ينتج: «فهو مكرم».

قوله: (فَالِاتِّفَاقِيَّةُ فِيهِمَا عَقِيمَةٌ) فلا إنتاج إذا قلت: «كلَّما كانتِ الشَّمس طالعة، كان الإنسان ناطقاً»؛ لأنَّ رفع الاتِّفاقيَّة كذبٌ، ووضع مقدَّمها لا فائدة له؛ لأنَّ نتيجته معلومة مِن نفس الاتِّفاقيَّة؛ لأنَّ العِلم بصدق الاتِّفاقيَّة موقوفٌ على العلم بصدق جزأيها، فلوِ استفدنا العِلم بصدق أحد جزأيها مِن صدقها، لزم الدَّور.

وَنَقَلَ ابْنُ عَرَفَةَ عَنِ الفَارَابِيِّ: أَنَّ الشَّرْطِيَّةَ فِي هَذَا القِيَاسِ مُتَّصِلَةٌ أَوْ مُنْفَصِلَةٌ هِيَ الكُبْرَى، وَأَنَّ الِاسْتِثْنَائِيَّةَ هِيَ الصُّغْرَى، عَلَى عَكْسِ مَا عُهِدَ فِي الِاقْتِرَانِيِّ.

قَوْلُهُ:

(١٠٤) وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلاً: فَوَضْعُ ذَا ... يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ، وَالعَكْسُ كَذَا

(١٠٥) وَذَاكَ فِي الأَخَصِّ، ثُمَّ إِنْ يَكُنْ ... مَانِعَ جَمْعٍ فَبِوَضْعِ ذَا زُكِنْ

(١٠٦) رَفْعٌ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ، وَإِذَا ... مَانِعَ رَفْعٍ كَانَ فَهْوَ عَكْسُ ذَا

اعْلَمْ أَنَّ الِاسْتِثْنَائِيَّ الِانْفِصَالِيَّ إِذَا كَانَتْ شَرْطِيَّتُهُ مُنْفَصِلَةً حَقِيقِيَّةً، وَهِيَ مُرَادُهُ بِـ «الأَخَصِّ»، اشْتُرِطَ فِيهَا مَعَ مَا مَرَّ أَنْ تَكُونَ مُرَكَّبَةً مِنَ الشَّيْءِ وَالمُسَاوِي لِنَقِيضِهِ، فَالمُرَكَّبَةُ مِنَ الشَّيْءِ وَنَقِيضِهِ عَقِيمَةٌ، فَإِذَا تَوَفَّرَتْ شُرُوطُهَا فَأَيُّ طَرَفٍ فِيهَا وُضِعَ

قصَارة

قوله: (وَنَقَلَ ابْنُ عَرَفَةَ) قال شيخنا سيِّديِّ الطَّيِّب: وجهه الشَّيخ اليوسي بأنَّك لوِ اعتبرت الاستثنائيَّ بالتَّرتيب الاقترانيِّ وجدته على هيئة الشَّكل الأوَّل أوِ الثَّاني المركَّبين مِن متَّصلة صغرى ومتَّصلة كبرى، ولا يختلفان إلَّا بالتَّقديم والتَّأخير؛ مثلاً إذا قلنا: «كلَّما كان هذا إنساناً فهو حيوان، لكنَّه إنسان» وجدته عين قولك: «هذا إنسان»، «وكلَّما كان إنساناً كان حيواناً»، أو قلت: «لكنَّه ليس بحيوان» وجدته عين قولك: «هذا ليس بحيوان»، «وكلَّما كان إنساناً فهو حيوان»، والمرادُ التَّشبيه، لا إدخال الاستثنائيِّ في الاقترانيِّ؛ لأنَّه قسيمٌ له لا قسيمٌ منه.

قال الناظم: (وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلاً) ارتكب النَّاظم في هذه الأبيات غاية التَّضمين، وأيضاً اعترض عليه في قوله: «فَوَضْعُ ذَا» بأنَّ موضوع الإشارة في اللُّغة تعيين المشار إليه، فهي بمنزلة وضع اليد على الرَّأس، وذلك مانعٌ مِن جعل مرجع الإشارة أحد الجزأين مِن غير تعيين، حتَّى يتناول جميع الصُّور، فليتأمَّل.

قوله: (مَا مَرَّ) أي: مِن كونها كلِّيَّة ليست اتِّفاقيَّة، ولا سلبيَّة.

قوله: (فَالمُرَكَّبَةُ مِنَ الشَّيْءِ وَنَقِيضِهِ عَقِيمَةٌ) فإن قلت: قد تقدَّم أنَّ الحقيقيَّة تتركَّب مِنَ الشَّيء ونقيضه أوِ المساوي لنقيضه، فكيف يذكر هنا أنَّها لا تكون إلَّا مِنَ المساوي؟!

فالجواب: أنَّه ذكر أوَّلاً أنَّ الحقيقيَّة مِن حيث التَّركيب تصدق بضربين، وذكر هنا مِن حيث الإنتاج أنَّ أحدهما عقيمٌ، فلا غبار عليه.

فِي الِاسْتِثْنَائِيَّةِ أَنْتَجَ رَفْعَ الآخَرِ؛ لِامْتِنَاعِ اجْتِمَاعِهِمَا عَلَى الصِّدْقِ، وَأَيُّهُمَا رُفِعَ أَنْتَجَ وَضْعَ الآخَرِ؛ لِامْتِنَاعِ ارْتِفَاعِهِمَا، فَلَهُ أَرْبَعُ نَتَائِجَ؛ كَقَوْلِنَا [أ/٦١]: «دَائِماً: إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمَوْجُودُ قَدِيماً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ حَادِثاً»، فَإِذَا قُلْنَا: «لَكِنَّهُ قَدِيمٌ» أَنْتَجَ: «لَيْسَ بِحَادِثٍ»، وَإِذَا قُلْنَا: «لَكِنَّهُ حَادِثٌ» أَنْتَجَ: «لَيْسَ بِقَدِيمٍ»، وَإِذَا قُلْنَا: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِقَدِيمٍ» أَنْتَجَ: «فَهُوَ حَادِثٌ»، وَإِذَا قُلْنَا: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَادِثٍ» أَنْتَجَ: «فَهُوَ قَدِيمٌ»، بِخِلَافِ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمَوْجُودُ حَادِثاً، أَوْ لَيْسَ حَادِثاً» فَلَا يُنْتِجُ شَيْئاً؛ لِأَنَّ النَّتِيجَةَ حِينَئِذٍ تَكُونُ عَيْنَ الِاسْتِثْنَائِيَّةِ، وَتَلْزَمُ الْمُصَادَرَةُ عَلَى الْمَطْلُوبِ، وَهِيَ فِي الْعُرْفِ: «جَعْلُ الْمَطْلُوبِ جُزْءاً مِنَ الدَّلِيلِ»، وَلَا خَفَاءَ فِي فَسَادِ قِيَاسٍ اتَّحَدَتْ إِحْدَى مُقَدِّمَتَيْهِ وَنَتِيجَتِهِ.

وَإِذَا كَانَتْ شَرْطِيَّتُهُ مَانِعَةَ جَمْعٍ شُرِطَ فِي الِاسْتِثْنَائِيَّةِ أَنْ تَكُونَ وَاضِعَةً لِأَحَدِ الطَّرَفَيْنِ، فَإِنْ وَضَعْتَ الْمُقَدَّمَ أَنْتَجَ نَقِيضَ التَّالِي، وَإِنْ وَضَعْتَ التَّالِيَ أَنْتَجَ نَقِيضَ الْمُقَدَّمِ؛ لِامْتِنَاعِ اجْتِمَاعِهِمَا؛ كَقَوْلِكَ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمَوْجُودُ جِرْماً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَرَضاً»، فَإِذَا قُلْتَ: «لَكِنَّهُ جِرْمٌ» أَنْتَجَ: «لَيْسَ بِعَرَضٍ»، أَوْ قُلْتَ: «لَكِنَّهُ عَرَضٌ» أَنْتَجَ: «لَيْسَ بِجِرْمٍ»، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ رَفْعِ أَحَدِ طَرَفَيْهَا وَضْعُ الآخَرِ؛ لِجَوَازِ الْخُلُوِّ عَنْهُمَا، فَلَوْ قُلْتَ: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِجِرْمٍ» أَوْ: «لَيْسَ بِعَرَضٍ» لَمْ يُنْتِجْ شَيْئاً.

وَإِذَا كَانَتْ شَرْطِيَّتُهُ مَانِعَةَ خُلُوٍّ اشْتُرِطَ فِي الِاسْتِثْنَائِيَّةِ أَنْ تَكُونَ رَافِعَةً لِأَحَدِ طَرَفَيِ الشَّرْطِيَّةِ، فَإِذَا رَفَعْتَ عَيْنَ الْمُقَدَّمِ أَنْتَجَ وَضْعَ التَّالِي، وَإِذَا رَفَعْتَ عَيْنَ التَّالِي أَنْتَجَ وَضْعَ الْمُقَدَّمِ؛ لِامْتِنَاعِ الْخُلُوِّ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وَضْعِ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ رَفْعُ الآخَرِ؛ لِجَوَازِ الِاجْتِمَاعِ؛ كَقَوْلِنَا: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمَوْجُودُ غَيْرَ جِرْمٍ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ قَدِيمٍ»، فَإِذَا قُلْنَا: «لَكِنَّهُ قَدِيمٌ» أَنْتَجَ: «فَهُوَ غَيْرُ جِرْمٍ»، وَإِذَا قُلْنَا: «لَكِنَّهُ جِرْمٌ» أَنْتَجَ: «فَهُوَ غَيْرُ قَدِيمٍ»، وَلَوْ قُلْتَ: «لَكِنَّهُ غَيْرُ قَدِيمٍ» أَوْ قُلْتَ: «لَكِنَّهُ غَيْرُ جِرْمٍ» لَمْ يُنْتِجْ شَيْئاً لِمَا مَرَّ.

قصَارة

قوله: (لِأَنَّ النَّتِيجَةَ حِينَئِذٍ تَكُونُ عَيْنَ الِاسْتِثْنَائِيَّةِ) بيانُهُ: أنَّك لو استثنيت عين المقدَّم وقلت: «لكنَّه حادث» أنتج نقيض التَّالي وهو قولك: «هو حادث»، وهي غير الاستثنائيَّة، وكذا يلزمُ في استثناء عين التَّالي أو نقيض كلٍّ منهما، فإذا قلت: «لكنَّه ليس بحادث» أنتج: «ليس بحادث»، ولا خفاء في فساد قياس اتَّحدت إحدى مقدِّمتيه ونتيجته؛ لأنَّه إن علم صدق تلك المقدِّمة لم يحتج لقياسٍ أصلاً، وإن لم يعلم لم يكن التَّوصُّل بالمجهول إلى نفسه.

فَتَحَصَّلَ أَنَّ الَّذِي شَرْطِيَّتُهُ حَقِيقِيَّةٌ يُنْتِجُ أَرْبَعَ نَتَائِجَ ثِنْتَانِ فِي وَضْعِ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ وَثِنْتَانِ فِي رَفْعِهِ، وَالَّذِي شَرْطِيَّتُهُ مَانِعَةُ جَمْعٍ يُنْتِجُ الأَوَّلَيْنِ مِنْ نَتَائِجِ الحَقِيقِيَّةِ، وَالَّذِي شَرْطِيَّتُهُ مَانِعَةُ خُلُوٍّ يُنْتِجُ الأَخِيرَتَيْنِ، وَاللهُ تَعَالَى المُوَفِّقُ.

تَنْبِيهٌ:

اشْتَرَطَ بَعْضُهُمْ لِإِنْتَاجِ مَانِعَةِ الخُلُوِّ أَنْ يَكُونَ طَرَفَاهَا سَالِبَتَيْنِ، أَوْ أَحَدُهُمَا سَالِباً وَالآخَرُ مُوجَباً، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَعِلَّةُ الإِنْتَاجِ قَائِمَةٌ مَعَ كَوْنِهِمَا إِيْجَابِيَّيْنِ؛ نَحْوُ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ فِي البَحْرِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ سَالِماً مِنَ الغرَقِ»، فَإِذَا قُلْنَا: «لَكِنَّهُ لَيْسَ فِي البَحْرِ» أَنْتَجَ: «هُوَ سَالِمٌ مِنَ الغَرَقِ»، فَإِذَا قُلْنَا: «لَكِنَّهُ لَيْسَ سَالِماً مِنَ الغَرَقِ» أَنْتَجَ: «هُوَ فِي البَحْرِ»، وَبُرْهَانُ ذَلِكَ امْتِنَاعُ ارْتِفَاعِهِمَا، فَمَتَى رُفِعَ أَحَدُهُمَا صَدَقَ الآخَرُ.

✿ ✿ ✿

قصَارة

قوله: (تَنْبِيهٌ) هو خبرٌ لمبتدأ محذوف، مثل الباب في الكلام، وهو في الاصطلاح: اسمٌ لتفصيل ما تقدَّم إجمالاً.

وقيل له ذلك؛ لأنَّه في حكم البديهيِّ، وقد تقدَّم ما يؤخذ منه نفي هذا الشَّرط، وأشار هنا في هذا التَّنبيه إلى ذكر ذلك تفصيلاً.

قوله: (اشْتَرَطَ بَعْضُهُمْ) المشترط هو الآمدي في «شرح إيساغوجي»، حسبما نقله عنه الهلاليُّ، والمعترض عليه بما أشار له هذا الشَّارح هو الشَّيخ الهلاليُّ.

قوله: (وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ سَالِماً مِنَ الغَرَقِ) أورد عليه الهلاليُّ سؤالاً وأجاب عنه؛ نصُّه:

فإن قلت: السَّلامةُ مِنَ الغرق أمرٌ عدميٌّ، فتكون في حكم السَّالبة.

قلت: لا تكون في حكمها، ولا هي بمعناها، فإنَّ السَّالبة محكومٌ فيها بسلب محمول وجوديٍّ أو عدميٍّ، وهذه محكومٌ فيها بإثبات محمول عدميٍّ، وشتَّان ما بينهما، ولو كانتِ الَّتي محمولُها عدميٌّ في قوَّة السَّالبة، وكان لها حكمها، لوجب أن تنعكس كنفسها بالمستوي إن كانت كلِّيَّةً، وأن لا تنعكس أصلاً إن كانت جزئيَّةً، وأن تغني عنِ السَّالبة في إنتاج الشَّكل الثَّاني، واللَّوازم منتفية، فالحقُّ: أنَّه متى تحقَّق العِناد الخلويُّ بين موجبتين أو سالبتين، أو مختلفتين تحقَّق الإنتاج، وإلَّا جاز الخلوُّ، والفرض منعه.

. . . .

قصَارة

تنبيهان:

الأوَّل: المنفصلة المخصوصة لا تنتج إلَّا مع قيد استثنائيَّتها بما قيدت به؛ نحو: «إمَّا أن يكون هذا الجسم وهو حيٌّ عالماً أو جاهلاً»، فلا ينتج: «عالماً أو جاهلاً» إلَّا مع قيد: «أنَّه حيٌّ»، فيقالُ مثلاً: «لكنَّه حيٌّ عالمٌ»، أو: «حيٌّ جاهلٌ»؛ لاحتمال أن لا يتَّصف الجسم مِن حيث هو جسمٌ بتلك الأوصاف.

الثَّاني: يجب عند استثناء نقيض طرف الشَّرطيَّة أن تعتبر شروط التَّناقض؛ ليتحقَّق كون الاستثنائيَّة راجعة لذلك الطَّرف، حتَّى إذا كانت جهة الطَّرف الإطلاق، وأريد رفعه، فلا بدَّ أن تكون الاستثنائيَّة دائمة، وإلَّا لم يحصل الإنتاج؛ كقولنا: «كلَّما كان الإنسان حيواناً كان ميتاً بالإطلاق، لكنَّه ليس بميِّت بالإطلاق أو بالإمكان»، فالقضيَّتان صادقتان، والنَّتيجة وهي: «ليس الإنسان بحيوان» كاذبة، فلو أخذنا الاستثنائيَّة دائمة، كانت صورة القياس صحيحة، وإنَّما تكذب النَّتيجة معها؛ لفساد المادَّة بكذب الاستثنائيَّة.

✿ ✿ ✿

لَوَاحِقُ القِياسِ

(١٠٧) وَمِنْـهُ مَـا يَـدْعُـونَـهُ: «مُـرَكَّـبَـا» لِـكَـوْنِـهِ مِـنْ حُـجَـجٍ قَـدْ رُكِّـبَـا
(١٠٨) فَـرَكِّـبَـنْـهُ إِنْ تُـرِدْ أَنْ تَـعْـلَـمَـهْ وَاقْـلِـبْ نَـتِـيـجَـةً بِـهِ مُـقَـدِّمَـهْ
(١٠٩) يَـلْـزَمُ مِـنْ تَـرْكِـيـبِـهَـا بِـأُخْـرَى نَـتِـيـجَـةٌ إِلَـى هَـلُـمَّ جَـرَّا
(١١٠) مُـتَّـصِـلَ النَّـتَـائِـجِ الَّـذِي حَـوَى يَـكُـونُ، أَوْ مَـفْـصُـولَـهَـا كُـلٌّ سَـوَا

اعْلَمْ أَنَّ لَوَاحِقَ القِيَاسِ هِيَ: الأُمُورُ الَّتِي تَلْحَقُ بِهِ، وَتُذْكَرُ بَعْدَهُ؛ لِمُنَاسَبَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا، وَهِيَ هُنَا ثَلَاثَةٌ:

(١) ـ **الأَوَّلُ**: القِيَاسُ المُرَكَّبُ، وَهُوَ: «قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ تَنْتُجُ مُقَدِّمَتَانِ مِنْهَا نَتِيجَةٌ، وَتِلْكَ النَّتِيجَةُ مَعَ مُقَدِّمَةٍ أُخْرَى تُنْتِجُ نَتِيجَةً أُخْرَى، . . . وَهَكَذَا إِلَى أَنْ يَحْصَلَ المَطْلُوبُ»، وَذَلِكَ لِافْتِقَارِ مُقَدِّمَتَي كُلِّ قِيَاسٍ أَوْ إِحْدَاهُمَا إِلَى الكَسْبِ بِمَا بَعْدَهُ إِلَى

قصَارة

لَوَاحِقُ القِياسِ

أيِ: السَّابق تعريفه.

قال النَّاظم: (وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ: «مُرَكَّبَا») أدرج المصنِّف القياس المركَّب فيما يلتحق بالقياس، مع أنَّه قياسٌ حقيقة.

ويُجاب عنه: بأنَّه جعله لاحقاً؛ لكونه مركَّباً مِنَ القياس السَّابق، ولا مركَّب إلَّا بعد مفرد، وهذا هو المراد بقول الشَّارح: «وتذكر بعده؛ لمناسبة بينه وبينها»؛ لأنَّ المراد بالمناسبة كون هذا اللَّاحق مركَّباً مِنَ القياس السَّابق، أو مشاركاً في إطلاق اسم الدَّليل، فالأوَّل المركَّب، والثَّاني الاستقراء والتَّمثيل.

قوله: (لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ) أي: متعدِّدة، اثنين فأكثر، كما شرحه به عبد اللَّطيف، فأطلق النَّاظم الجمع على ما يعمُّ الاثنين؛ إذ لا يشترط في التَّركيب ثلاث حجج.

قوله: (تَنْتُجُ مُقَدِّمَتَانِ مِنْهَا. . . إلخ) يشير إلى أنَّ القياس المنتج للمطلوب إنَّما يتركَّب مِن مقدِّمتين، لا أقلَّ ولا أكثر، ولكن قد تفتقر مقدِّمتاه أو إحداهما إلى الكسب بقياسٍ آخر، وقد تحتاج مقدِّمتا الآخر أو إحداهما إلى الكسب بقياسٍ آخر، وهلمَّ جرًّا إلى أن تنتهي للضَّرورة.

أَنْ يَنْتَهِي إِلَى الضَّرُورَةِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ: «وَتَنْتَهِي إِلَى ضَرُورَةٍ... البَيْتَ»، فَتَكُونُ هُنَا حُجَجٌ؛ أَيْ: أَقْيِسَةٌ مُتَرَتِّبَةٌ مُحَصِّلَةٌ لِلقِيَاسِ المُنْتِجِ لِلمَطْلُوبِ.

وَسَمَّوا مَجْمُوعَ تِلْكَ الأَقْيِسَةِ: «قِيَاساً مُرَكَّباً»، وَجَعَلُوهُ مِنْ لَوَاحِقِ القِيَاسِ.

ثُمَّ إِنْ صُرِّحَ فِيهِ بِنَتَائِجِ تِلْكَ الأَقْيِسَةِ سُمِّيَ: «مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ»؛ لِوَصْلِهَا بِالمُقَدِّمَاتِ، وَإِنْ لَمْ يُصَرَّحْ بِهَا سُمِّيَ: «مَفْصُولَ النَّتَائِجِ»؛ لِفَصْلِهَا عَنِ المُقَدِّمَاتِ فِي الذِّكْرِ، وَإِنْ كَانَتْ مُرَادَةً فِي المَعْنَى.

مِثَالُ الأَوَّلِ: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ [أ/ ٦٢]، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ» فَـ: «العَالَمُ حَادِثٌ»، ثُمَّ «العَالَمُ حَادِثٌ، وَكُلُّ حَادِثٍ مُفْتَقِرٌ إِلَى مُحْدِثٍ» فَـ: «العَالَمُ مُفْتَقِرٌ إِلَى مُحْدِثٍ»، ثُمَّ «العَالَمُ يَفْتَقِرُ إِلَى مُحْدِثٍ، وَكُلُّ مُفْتَقِرٍ إِلَى مُحْدِثٍ فَخَالِقُهُ اللهُ تَعَالَى وَحْدَهُ» [ج/ ٤٠] فَـ: «العَالَمُ خَالِقُهُ اللهُ تَعَالَى وَحْدَهُ»، وَهُوَ المَطْلُوبُ.

وَمِثَالُ الثَّانِي: قَوْلُنَا فِي هَذَا المِثَالِ: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ، وَكُلُّ حَادِثٍ يَفْتَقِرُ إِلَى مُحْدِثٍ، وَكُلُّ مُفْتَقِرٍ إِلَى مُحْدِثٍ فَخَالِقُهُ اللهُ تَعَالَى وَحْدَهُ» يُنْتِجُ: «العَالَمُ خَالِقُهُ اللهُ تَعَالَى وَحْدَهُ»، وَهُوَ المَطْلُوبُ.

قصَارة ______________________________

مسألةٌ:

مِنَ المركَّب قياس الخلف ـ بضمِّ الخاء، وفتحها ـ، وهو: «قياسٌ يُقصَد به إثبات المطلوب بإبطال نقيضه»، ولم يذكره النَّاظم هنا مِن لواحق القياس؛ لأنَّه نوعٌ مِنَ المركَّب، وذكره القادريُّ، فقال:

وَالخُلْفُ وَهُوَ عِنْدَهُمْ أَنْ تُبْطِلَا نَقِيضَ مَطْلُوبِكَ كَيْ لِيُحَصَّلَا

قال السَّعدُ: وقد وقع فيه اختلافٌ عظيمٌ، والَّذي استقرَّ عليه رأي الشَّيخ أنَّه مركَّبٌ مِن قياسين: أحدهما: اقترانيٌّ، والآخر: استثنائيٌّ، ومثالُهُ فيما إذا كان المطلوب ثبوت القِدَم لمولانا جلَّ وعزَّ: «لو لم يكن الله تبارك وتعالى قديماً، لكان ليس قديماً، ولو كان ليس قديماً لم يوجد العالم» فينتج: «لو لم يكن الله تعالى قديماً لم يوجد العالَم»، وهذه النَّتيجة متَّصلةٌ لزوميَّةٌ، تجعلها كبرى لقياسٍ استثنائيٍّ، وتستثني نقيض تاليها، فتقول: «لو لم يكنِ الله تعالى قديماً لم يوجد العالَم، لكنَّ العالَم موجودٌ ضرورةً»، فـ: «الله تعالى قديمٌ»، وهو مطلوبنا.

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الثَّانِي وَالثَّالِثِ مِنْ لَوَاحِقِ القِيَاسِ، وَهُمَا: الِاسْتِقْرَاءُ، وَالتَّمْثِيلُ؛ فَقَالَ:

(١١١) وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلٍّ اسْتُدِلْ فَذَا بِـ: «الاسْتِقْرَاءِ» عِنْدَهُمْ عُقِلْ

(١١٢) وَعَكْسُهُ يُدْعَى: «القِيَاسَ المَنْطِقِي» وَهْوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ فَحَقِّقِ

(١١٣) وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيْ حُمِلْ لِجَامِعٍ فَذَاكَ: «تَمْثِيلٌ» جُعِلْ

(١١٤) وَلَا يُفِيدُ القَطْعَ بِالدَّلِيلِ قِيَاسُ الاسْتِقْرَاءِ، وَالتَّمْثِيلِ

(٢) ـ اعْلَمْ أَنَّ الِاسْتِقْرَاءَ هُوَ: «تَصَفُّحُ أُمُورٍ جُزْئِيَّةٍ لِيَحْكُمَ بِحُكْمِهَا عَلَى أَمْرٍ يَشْمَلُ تِلْكَ الجُزْئِيَّاتِ».

قصَّارة

ولو اختصرنا لقلنا: «لو لم يكن الله تعالى قديماً لكان ليس بقديم، ولو كان ليس بقديم لم يوجد العالَم، لكنَّ العالَم وجد، فكونه تعالى ليس بقديم باطلٌ، وكونه قديماً حقٌّ».

وسمِّي: «قياس الخلف»؛ إمَّا لأنَّه يؤول إلى الخلف؛ أيِ: الباطل على تقدير عدم حقيقة المطلوب، وإمَّا لأنَّه يأتي المطلوب لا على استقامة، بل مِن خلفه؛ أي: من ورائه.

وقيل: لأنَّ المستدلَّ يترك حجَّته خلف ظهره، ويعمد إلى قول خصمه فيبطله.

وقيل: لأنَّ نتيجته ممَّا تنبذ خلف الظَّهر لبطلانها.

قال النَّاظم: (وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ): قوله: (هُوَ: تَصَفُّحُ أُمُورٍ جُزْئِيَّةٍ) هذه عبارة حجَّة الإسلام، وهي موافقةٌ لتعبير أبي نصر الفارابيِّ، وهذا معنى الاستقراء اصطلاحاً، وأمَّا لغةً فهو: «التَّتبُّع»؛ يقال: «استقريت البلاد» إذا تتبَّعتها قريةً قريةً.

قال النَّاظم: (وَلَا يُفِيدُ القَطْعَ بِالدَّلِيلِ) أي: المدلول لهما، وهو نتيجتهما، والاستقراءُ المحكوم عليه بما ذكر هو النَّاقص كما تقدَّم؛ لجواز وجود جزئيٍّ لم يستقر؛ أي: لم يتصفَّح، ولم يعرف، أو يكون حكمه مخالفاً لِما استقرئ كـ: التِّمساح، فإنَّه حيوانٌ بحريٌّ لا يحرِّك فكَّه الأسفل عند المضغ، بلِ الأعلى.

وفي «حياة الحيوان»: إنَّ التِّمساح حيوانٌ على صورة الضَّبِّ، وهو مِن أعجب حيوان الماء، له فمٌ واسعٌ وستون ناباً في فكِّه الأعلى، وأربعون في فكِّه الأسفل، وبين كلِّ نابين سنٌّ صغيرٌ مربع يدخل بعضها في بعض عند الإطباق، ولسان طويل، وظهر كظهر السُّلحفاة لا يعمل فيه الحديد، وله أربعة أرجل وذنبٌ طويل، وهو لا يكون إلَّا في مصر خاصَّةً، لا يُقتَلُ إلَّا مِن إبطه، ويعظم

فَهُوَ اسْتِدْلَالٌ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّيٍّ، عَكْسَ القِيَاسِ المَنْطِقِيِّ السَّابِقِ، فَإِذَا أَرَدْتَ الحُكْمَ بِأَنَّ «كُلَّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الأَسْفَلَ عِنْدَ المَضْغِ»، فَتَتَبَّعْتَ جُزْئِيَّاتِ الحَيَوَانِ مِنَ الإِنْسَانِ وَالبَهَائِمِ وَالسِّبَاعِ وَغَيْرِهَا، حَصَلَ لَكَ الحُكْمُ المَذْكُورُ، فَالتَّتَبُّعُ المَذْكُورُ هُوَ الدَّلِيلُ، وَهُوَ الحُكْمُ المُسَمَّى بِـ: «الإِسْتِقْرَاءِ»؛ أَخْذاً مِنْ قَوْلِكَ: «اسْتَقْرَيْتُ البَلَدَ» إِذَا تَتَبَّعْتَهُ قَرْيَةً قَرْيَةً، وَالحُكْمُ المَذْكُورُ هُوَ مَدْلُولُهُ(١) وَنَتِيجَتُهُ.

ثُمَّ الإِسْتِقْرَاءُ قِسْمَانِ:

١ ـ تَامٌّ: بِأَنْ تَسْتَقْرِئَ جَمِيعَ الجُزْئِيَّاتِ، فَيُفِيدُ القَطْعَ، وَهُوَ المُسَمَّى بِالقِيَاسِ المُقَسَّمِ؛ كَقَوْلِنَا: «العَالَمُ: إِمَّا جِرْمٌ وَإِمَّا عَرَضٌ، وَكُلُّ جِرْمٍ حَادِثٌ، وَكُلُّ عَرَضٍ حَادِثٌ» فَـ: «العَالَمُ حَادِثٌ».

٢ ـ وَالثَّانِي: غَيْرُ تَامٍّ: بِأَنْ تَسْتَقْرِئَ أَكْثَرَ الجُزْئِيَّاتِ فَقَطْ، فَلَا يُفِيدُ القَطْعَ، بَلِ الظَّنَّ فَقَطْ؛ كَقَوْلِنَا: «الفَاعِلُ مَرْفُوعٌ؛ بِدَلِيلِ تَتَبُّعِ جُزْئِيَّاتِ كَلَامِ العَرَبِ».

وَغَيْرُ التَّامِّ هُوَ المُرَادُ عِنْدَ الإِطْلَاقِ، فَلِذَا أَطْلَقَ النَّاظِمُ أَنَّ الإِسْتِقْرَاءَ لَا يُفِيدُ القَطْعَ.

قضارة

إلى أن يكون طوله عشرة أذرع في عرض ذراعين أو أكثر، وإذا أراد السِّفاد خرج هو والأنثى إلى البرِّ، فلقيها على ظهرها، فإذا فرغ قلبها؛ لأنَّها لا تتمكَّن مِنَ الانقلاب لقصر يديها ورجليها، وليس له مخرجٌ فإذا امتلأ جوفه خرج إلى البرِّ، وفتح فاه فيجيء طائر، فيخرج ذلك من فيه، والطَّائر في رأسه شوكة فإذا أغلق التِّمساح فمه عليه نخسه بها، وفكُّه الأسفل عظيمة متَّصلة بصدره.

قوله: (أَخْذاً مِنْ قَوْلِكَ: «اسْتَقْرَيْتُ البَلَدَ») أي: لأنَّ المستقري يتتبَّع جزئيًّا فجزئيًّا ليحصِّل المطلوب، وبالاستقراء استخرجت كثير مِنَ الفنون العلميَّة كالتَّصريف والنَّحو والمعاني.

قوله: (بِأَنْ تَسْتَقْرِئَ جَمِيعَ الجُزْئِيَّاتِ) أي: بحيث لا يشذُّ منها شيءٌ؛ كقولك: «كلُّ جسمٍ متحيِّزٌ»، فإنَّا استقرينا جميع جزئيَّات الجسم، فوجدناها منحصرةً في الجماد والنَّبات والحيوان، وكلٌّ منها متحيِّزٌ.

قوله: (فَيُفِيدُ القَطْعَ) أي: إثبات الحكم في صورة النِّزاع عند الأكثر مِنَ العلماء، قال السبكيُّ: مسألة الاستقراء بالجزئيِّ على الكلِّيِّ إن كان تامًّا؛ أي: بالكلِّ؛ أي: كلِّ الجزئيَّات إلَّا صورة النِّزاع، فقطعيٌّ عند الأكثر.

---

(١) في (أ): «دَلِيلُهُ» بدلاً من «مَدْلُولُهُ».

(٣) ـ **وَأَمَّا التَّمْثِيلُ**: فَقَالَ السَّعْدُ: فَسَّرُوهُ بِإِثْبَاتِ الحُكْمِ فِي جُزْئِيٍّ لِثُبُوتِهِ فِي جُزْئِيٍّ آخَرَ لِمَعْنًى مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمَا، وَنَحْوُهُ قَوْلُ السُّبْكِيِّ: حَمْلُ مَعْلُومٍ عَلَى مَعْلُومٍ لِمُسَاوَاتِهِ لَهُ فِي عِلَّةِ حُكْمِهِ عِنْدَ الحَامِلِ؛ فَإِذَا قُلْنَا مَثَلاً: «النَّبِيذُ حَرَامٌ كَالخَمْرِ»؛ لِمُسَاوَاتِهِ لَهُ فِي عِلَّةِ حُرْمَتِهِ، وَهِيَ الإِسْكَارُ، فَقَوْلُنَا: «النَّبِيذُ حَرَامٌ» هُوَ المَطْلُوبُ، وَحَمْلُهُ عَلَى الخَمْرِ؛ أَيْ: إِلْحَاقُهُ بِهِ فِي حُكْمِهِ هُوَ التَّمْثِيلُ عِنْدَ المَنَاطِقَةِ، وَيُسَمَّى: «قِيَاساً» عِنْدَ الأُصُولِيِّينَ، وَفِيهِ تَسَامُحٌ؛ لِأَنَّ التَّمْثِيلَ دَلِيلٌ مِنَ الأَدِلَّةِ، وَإِلْحَاقُ الجُزْئِيِّ بِالجُزْئِيِّ فِي حُكْمِهِ مَدْلُولٌ لَهُ، فَلَا يَصِحُّ تَفْسِيرُهُ بِهِ، وَالدَّلِيلُ فِي الحَقِيقَةِ هُوَ المُسَاوَاةُ فِي العِلَّةِ، فَافْهَمْ.

وَالمُرَادُ بِـ «الجُزْئِيِّ» هُنَا: الإِضَافِيُّ، لَا خُصُوصُ الحَقِيقِيِّ، فَيَدْخُلُ نَحْوُ: «النَّبِيذِ» مِنَ الكُلِّيَّاتِ، وَهَذَا القِيَاسُ أَيْضاً ـ وَهُوَ التَّمْثِيلُ ـ لَا يُفِيدُ القَطْعَ؛ لِجَوَازِ أَنْ تَكُونَ العِلَّةُ غَيْرَ مَا يُظَنُّ أَنَّهُ عِلَّةٌ، وَلِهَذَا قَالَ النَّاظِمُ: «وَلَا يُفِيدُ القَطْعَ بِالدَّلِيلِ... إلخ» يَعْنِي: أَنَّ كُلًّا مِنَ الِاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيلِ إِنَّمَا يُفِيدُ الظَّنَّ دُونَ اليَقِينِ، بِخِلَافِ القِيَاسِ المَنْطِقِيِّ؛ قَالَ السَّعْدُ:

قصَارة

قوله: (وَأَمَّا التَّمْثِيلُ) معناه في اللُّغة: «التَّشبيه».

وأمَّا في الاصطلاح: فقال السَّعد: الأصوب أنَّه تشبيه جزئيٍّ بجزئيٍّ في معنى مشترك بينهما؛ ليثبت في المشبَّه الحكم الثَّابت في المشبَّه به المعلَّل بذلك المعنى، معترضاً ما فسَّروه به مِن أنَّه إثبات الحكم في جزئيٍّ... إلخ ما ذكره الشَّارح عنه.

قال شيخنا سيِّدي الطَّيِّب: وفي جعله مِنَ الأدلة بهذا المعنى نظرٌ، وإنَّما هذا استدلالٌ لا دليل، كما لا يخفى، والتَّمثيلُ دليلٌ مِنَ الأدلَّة.

قوله: (وَنَحْوُهُ قَوْلُ السُّبْكِيِّ: حَمْلُ... إلخ) بيانُهُ: أنَّ الحمل هو إلحاق الجزء بالجزء في حكمه، وهو معنى إثبات حكم جزئيٍّ للجزئيِّ، ومحاولة الكمال لتصويب كلام السبكي غير مرضيَّة.

قوله: (وَالدَّلِيلُ فِي الحَقِيقَةِ هُوَ المُسَاوَاةُ) أي: ولذلك عرَّف ابن الحاجب كالآمديِّ القياس عند الأصوليِّين: بأنَّه مساواة فرعٍ لأصلٍ في عِلَّة حكمه؛ إذِ الحمل فعل الفاعل، والقياسُ أحد الأدلَّة الَّتي نصبها الشَّارعُ نظر فيها المجتهد، أم لا.

قوله: (لِجَوَازِ أَنْ تَكُونَ العِلَّةُ غَيْرَ مَا يُظَنُّ أَنَّهُ عِلَّةٌ) أي: تكون خصوصيَّة في الأصل شرطاً للعِلِّيَّة أو خصوصيَّة.

وَلَا نِزَاعَ فِي ذَلِكَ، وَلِهَذَا كَانَتِ الحُجَّةُ ثَلَاثَةَ أَنْوَاعٍ، وَهِيَ: القِيَاسُ، وَالِاسْتِقْرَاءُ، وَالتَّمْثِيلُ.

وَوَجْهُ الِانْقِسَامِ إِلَيْهَا: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَنَاسُبٍ بَيْنَ الحُجَّةِ وَالمَطْلُوبِ؛ إِمَّا بِاشْتِمَالِ الحُجَّةِ عَلَى المَطْلُوبِ، وَيُسَمَّى: «قِيَاساً» كَمَا تَقَدَّمَ، وَلِهَذَا يُقَالُ فِيهِ: الِاسْتِدْلَالُ بِالكُلِّيِّ عَلَى الجُزْئِيِّ، وَإِمَّا بِاشْتِمَالِ المَطْلُوبِ عَلَى الحُجَّةِ وَيُسَمَّى: «اسْتِقْرَاءً»، وَلِذَا يُقَالُ فِيهِ: الِاسْتِدْلَالُ بِالجُزْئِيِّ عَلَى الكُلِّيِّ، وَإِمَّا بِغَيْرِ [أ/٦٣] اشْتِمَالٍ مِنْ أَحَدِهِمَا عَلَى الآخَرِ، لَكِنْ لَا بُدَّ مِنِ اشْتِرَاكِهِمَا فِي أَمْرٍ يَشْمَلُهُمَا، وَتُسَمَّى الحُجَّةُ حِينَئِذٍ: «تَمْثِيلاً»، وَلِذَا يُقَالُ فِيهِ: الِاسْتِدْلَالُ بِالجُزْئِيِّ عَلَى الجُزْئِيِّ.

وَمَعْنَى «كَوْنِ القِيَاسِ يُفِيدُ القَطْعَ»: أَنَّهُ يُفِيدُ لُزُومَ النَّتِيجَةِ لِلْمُقَدِّمَتَيْنِ عَلَى فَرْضِ تَسْلِيمِهِمَا، وَلَوْ كَذَبَ الجَمِيعُ؛ لِأَنَّ القِيَاسَ كَالقَالِبِ تُفْرَغُ فِيهِ المَوَادُّ، فَمَنْ أَفْرَغَ فِيهِ الحَقَّ وَجَدَ النَّتِيجَةَ حَقًّا، وَمَنْ أَفْرَغَ فِيهِ البَاطِلَ لَمْ يُنْتِجْ لَهُ حَقًّا؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِخُصُوصِ المَادَّةِ؛ نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ فَرَسٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ نَاطِقٌ»، فَالنَّتِيجَةُ حَقٌّ مَعَ كَذِبِ المُقَدِّمَتَيْنِ، وَبِمَا ذَكَرَ يَنْدَفِعُ مَا يُتَوَهَّمُ مِنَ النَّظْمِ مِنْ كَوْنِ القِيَاسِ المَنْطِقِيِّ لَا تَكُونُ نَتِيجَتُهُ إِلَّا يَقِينِيَّةً، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ، كَمَا سَيَتَبَيَّنُ فِي أَقْسَامِهِ.

✿ ✿ ✿

قصارة

قوله: (إِمَّا بِاشْتِمَالِ الحُجَّةِ عَلَى المَطْلُوبِ) مثالُهُ: «النَّبيذ مسكر، وكلُّ مسكر حرام»، فالمطلوب الَّذي هو: «النَّبيذُ حرامٌ» جزءٌ بالنِّسبة إلى قولنا: «كلُّ مسكر حرام».

فإن قيل: كيف جعلوا هذا القسم الَّذي هو القياس المنطقيُّ مِنَ الاستدلال بالكلِّيِّ على الجزئيِّ، مع أنَّ الأوسط قد يكون مساوياً للأصغر؛ نحو: «كلُّ إنسانٍ ناطقٌ، وكلُّ ناطق حيوان»، وأحد المتساويين لا يكون جزئيًّا إضافيًّا مِن الآخر، فلا يندرج فيه.

أجيب: بأنَّ مرجع القياس إلى استفادة الحكم على ذات الأصغر مِن ملاحظة مفهوم الأوسط، وهذا أعمُّ قطعاً.

قوله: (أَنَّهُ يُفِيدُ لُزُومَ النَّتِيجَةِ لِلْمُقَدِّمَتَيْنِ) فإذا قلت: «النَّبيذُ مسكر، وكلُّ مسكر حرام»، فهو قياسٌ منطقيٌّ؛ لأنَّ النَّتيجة مقطوعٌ بلزومها، وإن كانت بعد القطع بلزومها ظنِّيَّة؛ لأنَّ مادَّة القياس ظنِّيَّة، فإنَّ قولك: «وكلُّ مسكرٍ حرامٌ» قضيَّةٌ ظنِّيَّةٌ.

✿ ✿ ✿

ثُمَّ قَالَ:

أَقْسَامُ الحُجَّةِ

(١١٥) وَحُجَّةٌ نَقْلِيَّةٌ عَقْلِيَّهْ أَقْسَامُ هَذِي خَمْسَةٌ جَلِيَّهْ:
(١١٦) خَطَابَةٌ، شِعْرٌ، وَبُرْهَانٌ، جَدَلْ وَخَامِسٌ: سَفْسَطَةٌ؛ نِلْتَ الأَمَلْ

اعْلَمْ أَنَّ القِيَاسَ كَمَا يُنْظَرُ فِيهِ مِنْ حَيْثُ صُورَتِهِ، يُنْظَرُ فِيهِ مِنْ حَيْثُ مَادَّتِهِ؛ لِيَتَأَتَّى الِاحْتِرَازُ عَنِ الخَطَأ فِي الفِكْرِ مِنْ جِهَتَي الصُّورَةِ وَالمَادَّةِ، وَقَدْ قَدَّمَ الكَلَامَ عَلَى صُورَةِ الأَقْيِسَةِ، وَالآنَ تَكَلَّمَ عَلَى مَوَادِّهَا، **وَبَيَّنَ أَنَّهُ يَنْقَسِمُ بِاعْتِبَارِهَا إِلَى قِسْمَيْنِ**:

أَحَدُهُمَا: مَا هُوَ حُجَّةٌ نَقْلِيَّةٌ، وَهُوَ: مَا كَانَ مُسْتَمِدّاً مِنَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالإِجْمَاعِ، وَمَا اسْتُنْبِطَ مِنْهَا.

وَالثَّانِي: مَا هُوَ حُجَّةٌ عَقْلِيَّةٌ.

وَبَيَّنَ أَنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى الصِّنَاعَاتِ الخَمْسِ، وَهِيَ: البُرْهَانُ، وَالجَدَلُ، وَالخَطَابَةُ، وَالشِّعْرُ، وَالسَّفْسَطَةُ؛ لِأَنَّهُ: إِمَّا أَنْ يُفِيدَ تَصْدِيقاً، أَوْ تَأْثِيراً.

قصَارة

أَقْسَامُ الحُجَّةِ

أي: أقسامُ القياس مِنَ الحجَّة، ففي الكلام حذف مضافٍ؛ إلَّا أن تجعل الأداة للعهد العلميِّ أو للكمال، ويراد بالحجَّة خصوصيَّة القياس بقرينة المقام.

قال النَّاظم: (**وَحُجَّةٌ نَقْلِيَّةٌ**) أي: منسوبةٌ إلى النَّقل ومستمدةٌ منه، وأقسامها أربعة: كتاب، وسنة، واجتماع، وقياس؛ ومحلُّ البحث عنها: علم الأصول، فلذا لم يتعرَّض النَّاظم لها، ومثالها أن يقال مثلاً: «البعث حقٌّ»؛ بدليل قوله تعالى: ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧].

قوله: (**وَهِيَ: البُرْهَانُ، وَالجَدَلُ، وَالخَطَابَةُ... إلخ**) أشار الشَّارح بذكرها على هذا التَّرتيب إلى أنَّ النَّاظم لم يذكرها مرتَّبةً في القوَّة، بل بحسب ما سمح له النَّظم؛ إلَّا أنَّ الشَّارح رحمه الله تعالى قدَّم الجدل على الخطابة تبعاً لقدُّورة وغيره؛ إشارةً إلى أنَّه أقوى منها، والصَّوابُ: العكس كما أشار له شيخنا سيِّدي حمدون في «خريدته» بقوله:

أَقْسَامُهَا البُرْهَانُ، فَالخَطَابَهْ فَجَدَلٌ، فَالشِّعْرُ، فَالسَّفْسَطَهْ

وَالتَّصْدِيقُ: إِمَّا جَازِمٌ، أَوْ غَيْرُ جَازِمٍ.

وَالجَازِمُ: إِمَّا أَنْ تُعْتَبَرَ حَقِيقَتُهُ، أَوْ لَا.

وَالمُعْتَبَرُ حَقِيقَتُهُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَقًّا فِي نَفْسِ الأَمْرِ، أَوْ لَا.

(١) ـ فَالمُفِيدُ لِلتَّصْدِيقِ الجَازِمِ؛ الَّذِي هُوَ حَقٌّ فِي الوَاقِعِ هُوَ: البُرْهَانُ.

(٢) ـ وَالمُفِيدُ لِلتَّصْدِيقِ؛ الَّذِي لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ كَوْنُهُ حَقًّا أَوْ غَيْرَ حَقٍّ، بَلْ يُعْتَبَرُ فِيهِ مُطْلَقُ الِاعْتِرَافِ بِهِ هُوَ: الجَدَلُ.

(٣) ـ وَالمُفِيدُ لِلتَّصْدِيقِ غَيْرِ الجَازِمِ هُوَ: الخَطَابَةُ.

(٤) ـ وَالمُفِيدُ لِلتَّأْثِيرِ هُوَ: الشِّعْرُ.

(٥) ـ وَالمُفِيدُ لِلتَّصْدِيقِ؛ الَّذِي يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ حَقٌّ فِي الوَاقِعِ، وَلَيْسَ بِحَقٍّ هُوَ: السَّفْسَطَةُ.

فَهَذِهِ أَقْسَامٌ خَمْسَةٌ هِيَ بِحَسَبِ الصُّورَةِ مُتَّحِدَةٌ، وَإِنَّمَا تَنَوَّعَتْ بِتَنَوُّعِ مَوَادِّهَا [ج/ ٤١].

(١) ـ **أَمَّا البُرْهَانُ** فَسَيُذْكَرُ أَنَّهُ يَتَأَلَّفُ مِنَ القَضَايَا اليَقِينِيَّةِ.

(٢) ـ **وَأَمَّا الجَدَلُ** فَإِنَّهُ يَتَأَلَّفُ مِنْ قَضَايَا قَرِيبَةٍ مِنَ اليَقِينِ، وَهِيَ المَشْهُورَاتُ وَالمُسَلَّمَاتُ:

قصّارة

فقدّم الخطابة على الجدل، وذلك لكون الحقِّ جلَّ وعلا قال في كتابه العزيز مخاطباً لنبيِّه عليه أفضل الصّلاة وأزكى السّلام: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، فعبَّر عنِ البُرهان بالحكمة، وعنِ الخطابة بالموعظة الحسنة، ولم يعطف الجدال حتَّى يكون مِن جملة ما يدَّعى به، بل قال: «وجادلهم» بالقطع عن مدلولي الدَّعوة، على ما أشار إليه الإمام الفخر رحمه الله تعالى في التَّفسير.

قال شيخنا سيِّدي الطَّيِّب: وأقربها إلى البرهان الخطابة؛ لإفادتها التَّصديق بالدَّلائل الإقناعيَّة والمظنونة، فهي كما قال الشَّيخ أنفع الصّناعات؛ لأنَّ المنتفع بها مِنَ النَّاس هو الأكثر، ويأتي لهذا الشَّارح عند قول النَّاظم: «أَجَلُّهَا البُرْهَانُ» أنَّ أقربها إلى البُرهان الخطابة.

قوله: (**وَأَمَّا الجَدَلُ فَإِنَّهُ يَتَأَلَّفُ... إلخ**) لم يذكر النَّاظم رحمه الله تعالى ما يتألَّف منه كلُّ واحدٍ مِنَ الصّناعات مِنَ الموادِّ، وقد نصَّ على ذلك شيخنا سيِّدي حمدون، فقال مشيراً إلى مواد الجدل:

فَجَدَلٌ مِنَ المُسَلَّمَاتِ ... تَرْكِيبُهُ يُرَى وَمَشْهُورَاتِ

فَالمَشْهُورَاتُ هِيَ: قَضَايَا تَتَطَابَقُ الآرَاءُ عَلَى الحُكْمِ بِهَا، وَيَعْتَرِفُ بِهَا النَّاسُ بِسَبَبِ شُهْرَتِهَا فِيمَا بَيْنَهُمْ:

- إِمَّا لِمَصْلَحَةٍ عَامَّةٍ؛ كَقَوْلِنَا: «العَدْلُ حَسَنٌ، وَالظُّلْمُ قَبِيحٌ».
- أَوْ لِمَا فِي الطَّبْعِ مِنَ الرِّقَّةِ؛ كَقَوْلِنَا: «مُوَاسَاةُ الضُّعَفَاءِ مَحْمُودَةٌ».
- أَوْ لِمَا فِيهِ مِنَ الحَمِيَّةِ؛ كَقَوْلِنَا: «كَشْفُ العَوْرَةِ مَذْمُومٌ».
- أَوْ لِانْفِعَالَاتٍ تَنْشَأُ مِنَ الشَّرْعِ؛ كَقَوْلِنَا: «التَّسْمِيَةُ فِي أَوَّلِ كُلِّ ذِي بَالٍ مَحْمُودَةٌ».

وَرُبَّمَا تَبْلُغُ الشُّهْرَةُ إِلَى حَيْثُ تَلْتَبِسُ بِالأَوَّلِيَّاتِ، **وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا**: بِأَنَّ الإِنْسَانَ لَوْ فَرَضَ نَفْسَهُ خَالِياً عَنْ جَمِيعِ مَا سِوَى عَقْلِهِ لَحَكَمَ بِالأَوَّلِيَّاتِ دُونَ المَشْهُورَاتِ؛ ثُمَّ هِيَ قَدْ تَكُونُ صَادِقَةً وَقَدْ تَكُونُ كَاذِبَةً، بِخِلَافِ الأَوَّلِيَّاتِ.

وَأَمَّا المُسَلَّمَاتُ فَهِيَ: قَضَايَا يُسَلِّمُهَا أَحَدُ الخَصْمَيْنِ لِلآخَرِ؛ لِيَبْنِي عَلَيْهَا حُكْماً؛ سَوَاءٌ كَانَتْ فِي نَفْسِهَا صَادِقَةً أَوْ كَاذِبَةً، وَقَدْ يُسَلِّمُونَهَا لِكَوْنِهَا مُبَرْهَناً عَلَيْهَا فِي عِلْمٍ آخَرَ؛ كَتَسْلِيمِ الفَقِيهِ: «أَنَّ خَبَرَ الوَاحِدِ حُجَّةٌ»؛ لِكَوْنِهِ مُبَيَّناً فِي عِلْمِ الأُصُولِ.

قصَارة

قوله: (تَتَطَابَقُ الآرَاءُ) أي: تتطابق أراء الكلِّ عليها، أوِ الأكثر، أو أراء طائفة، وذلك كحسن الإحسان إلى الآباء، ووحدة الإله، واستحالة التَّسلسل.

قوله: (كَقَوْلِنَا: العَدْلُ حَسَنٌ) تركيبه منها أن تقول: «هذا الفعل عدلٌ، وكلُّ فعلٍ عدل حسنٌ»، «هذا الفعل حسن»، وتقولُ أيضاً في قولك: «مواساة الضُّعفاء محمودة»: «هذا ضعيف - أي: مسكين -، وكلُّ ضعيفٍ مواساته محمودة»، «هذا مواساته محمودة»، وتقول أيضاً في قولك: «كشف العورة مذمومٌ»: «هذا كاشف لعورته، وكل كاشف لعورته مذمومٌ»، «هذا مذمومٌ».

قوله: (لَحَكَمَ بِالأَوَّلِيَّاتِ دُونَ المَشْهُورَاتِ) فإنَّه قد يتطرَّق التَّغيُّر إليها كاستحسان الكذب لمصلحةٍ عظيمة، بخلاف الأوَّليَّات فإنَّ الكلَّ لا يصغر بالنَّظر إلى جزئه.

قوله: (يُسَلِّمُهَا أَحَدُ الخَصْمَيْنِ لِلآخَرِ) كما يقع بين يدي الحاكم مِن تسليم أحد الخصمين مقول صاحبه إذا رآه يوجب له عليه حكماً، فالجدلُ أعمُّ مادَّةً مِنَ البرهان؛ لأنَّ المعتبر فيه الإنتاج بحسب التَّسليم؛ سواءٌ كان قياساً أوِ استقراءً أو تمثيلاً، بخلاف البرهان فإنَّه لا يكون إلَّا قياساً.

وَالغَرَضُ مِنَ الجَدَلِ: قَطْعُ الخُصُومِ، وَإِقْنَاعُ القَاصِرِ عَنْ إِدْرَاكِ البُرْهَانِ.

(٣) ـ وَأَمَّا الخَطَابَةُ فَهِيَ: قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ مَقْبُولَةٍ أَوْ مَظْنُونَةٍ:

فَالمَقْبُولَةُ(١) هِيَ: قَضَايَا تَلَقَّاهَا النَّاسُ بِالقَبُولِ؛ لِصُدُورِهَا عَنْ(٢) شَخْصٍ لَهُمْ فِيهِ اعْتِقَادٌ حَسَنٌ لِسَبَبٍ سَمَاوِيٍّ، أَوْ لِاخْتِصَاصِهِ بِمَزِيَّةٍ ظَاهِرَةٍ [أ/ ٦٤] مِنْ عِلْمٍ أَوْ عَمَلٍ:

ـ فَالسَّمَاوِيُّ؛ كَمَا تَرَاهُ فِي بَعْضِ النَّاسِ يُحَلِّيهِمُ اللهُ تَعَالَى بِحِلْيَةِ القَبُولِ وَالمَحَبَّةِ، وَتَلَقِّي الخَلْقَ مَا يَرِدُ مِنْ قِبَلِهِمْ؛ حَقًّا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ.

ـ وَالمَزِيَّةُ الظَّاهِرَةُ؛ كَالقَضَايَا المَأْخُوذَةِ مِنَ الصُّلَحَاءِ وَالعُلَمَاءِ وَالعُبَّادِ.

وَقَدْ تُقْبَلُ قَضَايَا، وَإِنْ لَمْ تُنْسَبْ لِأَحَدٍ؛ كَكَثِيرٍ مِنَ الحِكَمِ وَالأَمْثَالِ السَّائِرَةِ، وَكَوْنُهَا مَشْهُورَةً لَا يُخْرِجُهَا مِنْ حَيِّزِ المَقْبُولَاتِ.

قصَارة

وحاصلُهُ: أنَّ المشهورات والمسلَّمات لا يعتبر فيها اليقين، وعدم اعتبار الشَّيء ليس اعتبارا لعدمه، فقضايا الجدل تؤخذ مِن حيث إنَّها مشهورة أو مسلَّمة، وإن كانت في الواقع يقينيَّة أو أوَّليَّة.

قوله: (قَطْعُ الخُصُومِ) أي: إلزام الخصم وإفحامه إن كان صاحبه معترضاً، ودفع إلزامه إن كان مستدلًّا، وإقناع القاصر عنِ البرهان اليقينيِّ؛ قال في «الشِّفاء»: ومنهم المتعلِّم يقصر عن إدراك مقول معلمه، ويأخذ معه في الحجيج، فيأتي له المعلم بقياسٍ جدليٍّ أو مشهورٍ.

قوله: (وَأَمَّا الخَطَابَةُ فَهِيَ: قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ) لم يتعرَّض النَّاظم لما يتألَّف منه، وقد بيَّنه شيخنا سيِّدي حمدون بقوله:

ثُــمَّ خَــطَــابَــةٌ بِــمَــقْــبُــولَاتِ تَــرْكِــيــبُــهَــا يُــرَى وَمَــظْــنُــونَــاتِ

قوله: (لِسَبَبٍ سَمَاوِيٍّ) فسَّره الشِّيرازيُّ بالمعجزة والكرامة باعتبار الأنبياء والأولياء، وفسَّره السَّنوسيُّ بما لا يطَّلع عليه كما تراه في بعض النَّاس، يحليهم الله بحلية القَبول مِن غير اختصاص بمزية ظاهرة، وهو أظهر، فلذلك اعتمده الشَّارح.

قوله: (المَأْخُوذَةِ مِنَ الصُّلَحَاءِ) أي: مثل أن يقال: «هذا قول فلان، وكلُّ ما يقول فلان فهو حقٌّ» ينتج: «هذا القول حقٌّ».

---

(١) في (أ): «وَالمَقْبُولَةُ» بدلاً من «فَالمَقْبُولَةُ».

(٢) في (أ): «مِنْ» بدلاً من «عَنْ».

وَأَمَّا الـمَظْنُونَةُ فَهِيَ: قَضَايَا تَرَجَّحَ فِي الذِّهْنِ صِدْقُهَا؛ كَقَوْلِنَا: «هَذَا يَدُورُ فِي اللَّيْلِ[١] بِالسِّلَاحِ، وَكُلُّ مَنْ يَدُورُ فِي اللَّيْلِ بِالسِّلَاحِ فَهُوَ لِصٌّ».

وَالغَرَضُ مِنَ الخَطَابَةِ: التَّرْغِيبُ فِيمَا يَنْفَعُ، وَالتَّنْفِيرُ عَمَّا يَضُرُّ فِي الدِّيْنِ وَالدُّنْيَا، كَمَا هُوَ شَأْنُ الخُطَبَاءِ.

(٤) ـ وَأَمَّا الشِّعْرُ فَهُوَ: قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ مُتَخَيَّلَةٍ، تَنْبَسِطُ مَعَهَا النَّفْسُ أَوْ تَنْقَبِضُ.

وَالـمُخَيَّلَاتُ هِيَ: قَضَايَا إِذَا وَرَدَتْ عَلَى النَّفْسِ حَرَّكَتْهَا، وَأَثَّرَتْ فِيهَا تَأْثِيراً عَجِيباً مِنْ قَبْضٍ أَوْ بَسْطٍ، صَادِقَةً كَانَتْ أَوْ كَاذِبَةً:

ـ فَمِثَالُ البَسْطِ: قَوْلُهُمْ فِي الخَمْرِ: «هَذِهِ خَمْرَةٌ، وَكُلُّ خَمْرَةٍ يَاقُوتَةٌ سَيَّالَةٌ» فَـ «هَذِهِ يَاقُوتَةٌ سَيَّالَةٌ».

ـ وَمِثَالُ القَبْضِ: قَوْلُهُمْ فِي العَسَلِ لِتَنْقَبِضَ النَّفْسُ عَنْهُ: «هَذِهِ مِرَّةٌ مُتَهَوِّعَةٌ، وَكُلُّ مِرَّةٍ مُتَهَوِّعَةٍ فَهِيَ مُسْتَقْذَرَةٌ» فَـ: «هَذِهِ مُسْتَقْذَرَةٌ».

قصَارة

قوله: (كَقَوْلِنَا: هَذَا يَدُورُ فِي اللَّيْلِ... إلخ) نظيره: «هذا الحائط ينتثر منه التُّراب، وكلُّ حائط ينتثر منه التُّراب فهو قريب الهدم» ينتج: «هذا الحائط قريب الهدم».

قوله: (كَمَا هُوَ شَأْنُ الخُطَبَاءِ) أي: فلذلك يحتاج الخطيب والواعظ كما قيل أن يكون عنده صنوف مِنَ الطُّرق الَّتي يقنع بها العامَّة، وضروب مِنَ الحيل يحتال بها في تمكن قوله مِن نفوسهم مِن غير أن يخرج في ذلك عن سنن الهادين المهتدين.

قوله: (وَأَمَّا الشِّعْرُ فَهُوَ: قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ... إلخ) هو ما بيَّنه شيخنا سيِّدي حمدون في «خريدته»، فقال:

فَالشِّعْرُ مِنْ مُخَيَّلَاتٍ سَفْسَطَه ... مِنْ وَهْمِيَّاتٍ مُشَبَّهَاتٍ مُغَلَّطَه

قوله: (مِنْ مُقَدِّمَاتٍ مُتَخَيَّلَةٍ) بفتح الياء المشدَّدة.

قوله: (مِنْ قَبْضٍ أَوْ بَسْطٍ) أي: أو بذل، أو إقدام، ونحوها.

قوله: (هَذِهِ خَمْرَةٌ... إلخ) مثلُهُ: «هذه ياقوتة سيَّالة، وكلُّ ياقوتة سيَّالة مرغوبٌ فيها» فـ: «هذه مرغوبٌ فيها».

(١) في (أ): «بِاللَّيْلِ» بدلاً من «فِي اللَّيْلِ».

وَالمِرَّةُ بِالكَسْرِ: الخَلْطُ، وَهُوَ فِي عِرْفِ الأَطِبَاءِ: جِسْمٌ رَطِبٌ سَيَّالٌ يَسْتَحِيلُ إِلَيْهِ الغِذَاءُ أَوَّلاً، وَهُوَ: دَمٌ أَوْ بَلْغَمٌ أَوْ صَفْرَاءُ أَوْ سَوْدَاءُ؛ وَالمَقْصُودُ فِي المِثَالِ: الصَّفْرَاءُ؛ وَهِيَ: المَائِعُ الَّذِي يَجْتَمِعُ فِي المَرَارَةِ.

وَمُتَهَوَّعَةٌ: اسْمُ مَفْعُولٍ مِنْ «تَهَوَّعَ»: تَقَيَّأَ.

وَيَخْتَلِفُ التَّأْثِيرُ بِاخْتِلَافِ العِبَارَاتِ، وَأَنْوَاعِ الِاعْتِبَارَاتِ، وَبِحَسَبِ الأَوْزَانِ، وَإِنْشَادِهَا بِضُرُوبِ الأَلْحَانِ، حَتَّى يَكُونَ الشَّيْءُ حَسَناً قَبِيحاً مِنْ جِهَتَيْنِ، وَمَحْمُوداً مَذْمُوماً بِاعْتِبَارَيْنِ؛ كَمَا قِيلَ:

تَقُولُ هَذَا لُعَابُ النَّحْلِ تَمْدَحُه ... وَإِنْ ذَمَمْتَ فَقُلْ قَيْءُ الزَّنَابِيرِ
مَدْحٌ وَذَمٌّ وَذَاتُ الشَّيْءِ وَاحِدَةٌ ... إِنَّ البَيَانَ يُرِي الظَّلْمَاءَ كَالنُّورِ

قَالَ السَّعْدُ: وَالغَرَضُ مِنَ القِيَاسِ الشِّعْرِيِّ: انْفِعَالُ النَّفْسِ وَتَأْثِيرُهَا لِقَبْضٍ أَوْ بَسْطٍ وَنَحْوِهِمَا؛ قَالَ: وَالقُدَمَاءُ كَانُوا لَا يَعْتَبِرُونَ فِيهِ الوَزْنَ، وَيَقْتَصِرُونَ عَلَى التَّخَيُّلِ، وَالمُحْدِثُونَ اعْتَبَرُوا مَعَهُ الوَزْنَ أَيْضاً، وَالجُمْهُورُ لَا يَعْتَبِرُونَ فِيهِ إِلَّا الوَزْنَ، وَهُوَ المَشْهُورُ الآنَ. اهـ[1].

قصَارة

قوله: (هَذَا لُعَابُ... إلخ) مثلُهُ قول الحريريِّ في «المقامة الدِّيناريَّة حيث قال في مدح الدِّينار:

كَمْ آمِرٍ بِهِ اسْتَتَبَّتْ إِمْرَتُهْ ... وَمُتْرَفٍ لَوْلَاهُ دَامَتْ حَسْرَتُهْ
وَجَيْشِ هَمٍّ هَزَمَتْهُ كَرَّتُهْ ... وَمُسْتَشِيطٍ تَتَلَظَّى جَمْرَتُهْ
أَسَرَّ نَجْوَاهُ فَلَانَتْ شِرَّتُهْ ... وَكَمْ أَسِيرٍ أَسْلَمَتْهُ أُسْرَتُهْ
أَنْقَذَهُ حَتَّى صَفَتْ مَسَرَّتُهْ

قوله: «وَمُسْتَشِيط»؛ أي: مملوء غيظاً، أعطيه سرًّا فسكن غيظه ولان.

وقال في ذمِّه:

لَوْلَاهُ لَمْ تُقْطَعْ يَمِينُ سَارِقِ ... وَلَا بَدَتْ مَظْلِمَةٌ مِنْ فَاسِقِ
وَلَا اشْمَأَزَّ بَاخِلٌ مِنْ طَارِقِ ... وَلَا شَكَا المَمْطُولُ مَطْلَ العَائِقِ

(١) انظر: «شرح السعد على الرسالة الشمسية» (ص: ٣٧٥).

(٥) ـ وَأَمَّا السَّفْسَطَةُ فَهِيَ: قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ قَضَايَا وَهْمِيَّاتٍ أَوْ مُشَبَّهَاتٍ:

فَالوَهْمِيَّاتُ: قَضَايَا كَاذِبَةٌ يَحْكُمُ بِهَا الوَهْمُ فِي أُمُورٍ غَيْرِ مَحْسُوسَةٍ.

وَمِمَّا يُعْرَفُ بِهِ كَذِبُ الوَهْمِ: أَنَّهُ يُسَاعِدُ العَقْلَ فِي المُقَدِّمَاتِ المُنْتِجَةِ لِنَقِيضِ مَا حُكِمَ بِهِ، كَمَا يَحْكُمُ الوَهْمُ بِالخَوْفِ مِنَ المَيِّتِ مَعَ أَنَّهُ يُوَافِقُ العَقْلَ فِي أَنَّ المَيِّتَ جَمَادٌ، وَالجَمَادُ لَا يُخَافُ مِنْهُ، المُنْتِجُ لِقَوْلِنَا: «المَيِّتُ لَا يُخَافُ مِنْهُ»، فَإِذَا وَصَلَ العَقْلُ وَالوَهْمُ إِلَى النَّتِيجَةِ نَكَصَ الوَهْمُ وَأَنْكَرَهَا.

وَالمُرَادُ بِـ «المُشَبَّهَاتِ»: قَضَايَا كَاذِبَةٌ تُشْبِهُ المَشْهُورَاتِ.

وَالغَرَضُ[١] مِنَ السَّفْسَطَةِ: تَغْلِيطُ الخَصْمِ وَإِسْكَاتِهِ.

وَأَقْوَى مَنَافِعِهَا: مَعْرِفَتِهَا؛ لِيُتَحَرَّزَ عَنْهَا، وَلِذَا شَبَّهُوهَا بِالسُّمِّ يُعْلَمُ لِيَتَمَيَّزَ، فَيَسْلَمُ الإِنْسَانُ مِنْ شَرِّهِ، وَهُوَ تَشْبِيهٌ حَسَنٌ؛ إِذْ فِيهَا هَلَاكُ الدِّيْنِ، وَفِي السُّمِّ هَلَاكُ البَدَنِ.

قصارة

وَلَا اسْتُعِيذَ مِنْ حَسُودٍ رَاشِقِ ... وَشَرُّ مَا فِيهِ مِنَ الخَلَائِقِ
أَنْ لَيْسَ يُغْنِي عَنْكَ فِي المَضَايِقِ ... إِلَّا إِذَا فَرَّ فِرَارَ الآبِقِ

قوله: (وَأَمَّا السَّفْسَطَةُ) المراد بها هنا: مطلق المغالطة؛ مِن باب استعمال المقيَّد في المطلق، فهي بحسب مستعملها؛ أيِ: المستدل بها، وما استعملها فيه مِنَ الأحوال أنواع:

ـ فمَنِ استعملها عالِماً بها يُوهِم النَّاس أنَّه حكيمٌ مستنبطٌ للبراهين فهي سفسطةٌ وهو سوفسطائيٌّ.

ـ ومَنِ استعملها جاهلاً بها فهو مغالطٌ لنفسه، ويسمَّى القياس أيضاً: «مغالطةً».

ـ ومَنِ استعملها مخادعاً لأهل الحقِّ ومشوِّشاً لهم؛ بأن نصب نفسه للجدال وقابل بها الجدليَّ، وقصد الغلبة فهي: «مشاغبةٌ»، وهو مشاغبٌ وممارٌ.

واسمُ المغالطة يشمل النَّوعين، وقد تكون خارجةً عنه، وتسمَّى: «خارجيَّةً» مثل تخجيل وترذيل قوله: والاستهزاء به وإظهار عيب يعرفه فيه، وقطع كلامه والإغراب عليه في اللُّغة، واستعمال ما لا مدخل له في المطلوب وشبه ذلك، وهو مع أنَّه أقبح أنواع المغالطة يقصد فاعله إيذاء خصمه وإيهام العوامِّ أنه قهره وأسكته، أكثر استعمالاً في زماننا لمحبتهم الغلبة وعدم اعترافهم بالحقِّ وجهلهم بالقوانين.

(١) في (أ): «وَالمُرَادُ» بدلاً من «وَالغَرَضُ».

ثُمَّ قَالَ:

(١١٧) أَجَلُّهَا «البُرْهَانُ»: مَا أُلِّفَ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ بِاليَقِيْنِ تَقْتَرِنْ

يَعْنِي: أَنَّ البُرْهَانَ هُوَ أَجَلُّ الحُجَجِ المُتَقَدِّمَةِ؛ لِإِفَادَتِهِ مَعْرِفَةِ الحَقِّ وَالقَطْعِ بِهِ، وَهُوَ الحِكْمَةُ فِي آيَةِ: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ﴾ [النحل: ١٢٥].

وَأَرْدَؤُهَا: المُغَالَطَةُ وَهِيَ السَّفْسَطَةُ؛ لِإِفَادَتِهَا التَّشْكِيكِ وَتَلْبِيسِ الحَقِّ بِالبَاطِلِ.

وَأَقْرَبُهَا إِلَى البُرْهَانِ: الخَطَابَةُ؛ لِإِفَادَتِهَا التَّصْدِيقَ بِالدَّلَائِلِ الإِقْنَاعِيَّةِ وَالمَظْنُونَةِ، وَهِيَ المَوْعِظَةُ الحَسَنَةُ فِي الآيَةِ.

ثُمَّ عَرَّفَ البُرْهَانَ بِأَنَّهُ: «مَا أُلِّفَ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ يَقِينِيَّةٍ».

- فَـ «مَا»: وَاقِعَةٌ عَلَى القِيَاسِ؛ لِأَنَّهُ الجِنْسُ الأَقْرَبُ لِلْحُجَجِ الخَمْسِ، وَيَخْرُجُ عَنْهُ: الِاسْتِقْرَاءُ وَالتَّمْثِيلُ.

- وَقَوْلُهُ: «أُلِّف... إلخ» فَصْلٌ يُخْرِجُ: مَا عَدَا البُرْهَانِ مِنَ الحُجَجِ.

- وَاليَقِينُ هُوَ: «الِاعْتِقَادُ الجَازِمُ المُطَابِقُ الثَّابِتُ»، فَيَخْرُجُ بِـ «الجَازِمِ»: الظَّنُّ، وَبِـ «المُطَابِقِ»: الجَهْلُ المُرَكَّبُ، وَبِـ «الثَّابِتِ»: التَّقْلِيدُ.

قصَارة

قال النَّاظم: (أَجَلُّهَا «البُرْهَانُ»): قوله: (وَأَقْرَبُهَا إِلَى البُرْهَانِ: الخَطَابَةُ) هذا يناقض ترتيبه المتقدِّم.

قول النَّاظم: (بِاليَقِيْنِ تَقْتَرِنْ) يُفيد أنَّ البرهان هو القياس المؤلَّف مِنَ القضايا اليقينيَّات الضَّروريَّة أوِ المكتسبة منها بواسطة أو أكثر، فالضَّروريَّة كقولك: «نصف الأربعة اثنان، وكلُّ اثنين زوج»، والمكتسبات كقولنا: «العالم حادث، وكلُّ حادث مفتقرٌ إلى محدث»، فالبرهانُ ليس مقصوراً على الضَّروريَّات كما يوهمه كلام غير واحدٍ، بل يتركَّب منها ومِنَ النَّظريَّات، لكن لا بدَّ أن تكون النَّظريَّات منتهية إلى الضَّروريَّات.

قوله: (وَبِـ «المُطَابِقِ»: الجَهْلُ المُرَكَّبُ) أي: كاعتقاد المعتزليِّ أنَّ العبد يخلق أفعاله، والله تعالى يقول: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ﴾ [الزمر: ٦٢].

ثُمَّ بَيَّنَ أَنْوَاعَ اليَقِينِيَّاتِ بِقَوْلِهِ [أ/ ٦٥]:

(١١٨) مِنْ: أَوَّلِيَّاتٍ، مُشَاهَدَاتِ مُجَرَّبَاتٍ، مُتَوَاتِرَاتِ

(١١٩) وَحَدَسِيَّاتٍ، وَمَحْسُوسَاتِ؛ فَتِلْكَ جُمْلَةُ اليَقِينِيَّاتِ

حَصَرَ اليَقِينِيَّاتِ الضَّرُورِيَّاتِ فِي سِتَّةِ أَنْوَاعٍ:

(١) ـ أَحَدُهَا: الأَوَّلِيَّاتُ، وَتُسَمَّى: البَدِيهِيَّاتُ، وَهِيَ: «قَضَايَا يَحْكُمُ بِهَا العَقْلُ بِمُجَرَّدِ تَصَوُّرِ طَرَفَيْهَا»؛ كَالحُكْمِ بِـ: «أَنَّ الوَاحِدَ نِصْفُ الاِثْنَيْنِ»، وَ: «أَنَّ الكُلَّ أَعْظَمُ مِنَ الجُزْءِ»، وَ: «أَنَّ الشَّخْصَ الوَاحِدَ لَا يَكُونُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ فِي مَكَانَيْنِ».

(٢) ـ الثَّانِي: المُشَاهَدَاتُ [ج/ ٤٢]، وَأَرَادَ بِهَا: الوِجْدَانِيَّاتِ، وَهِيَ: «قَضَايَا يَحْكُمُ بِهَا العَقْلُ بِوَاسِطَةِ الحَوَاسِّ البَاطِنَةِ»؛ كَالحُكْمِ بِـ: «أَنَّ لَنَا جُوعاً، وَلَذَّةً، وَفَرَحاً»، وَمِنْهَا مَا نَجِدُهُ بِنُفُوسِنَا مِنْ غَيْرِ الآلَاتِ البَدَنِيَّةِ كَشُعُورِنَا بِذَوَاتِنَا وَأَحْوَالِنَا، وَأَحْكَامُ الحِسِّ لَا تَكُونُ إِلَّا جُزْئِيَّةً؛ ....

قصَارة

قال النَّاظم: (مِنْ: أَوَّلِيَّاتٍ): قوله: (وَ: أَنَّ الكُلَّ أَعْظَمُ... إلخ) فإذا قيل: «هذا كلٌّ له جزء، وكلُّ كلٍّ فهو أعظم مِن جزئه» كان قياساً مركَّباً مِنَ الأوَّليَّات.

قوله: (وَ: أَنَّ الشَّخْصَ الوَاحِدَ... إلخ) فإن قيل: الأوَّليَّات هي الَّتي يجزم العقل فيها بوجود الحكم عند تصوُّر الطَّرفين، وعدم كينونة الشَّخص في وقتٍ واحدٍ في مكانين لا يدركه العقل بمجرَّد تصوُّر المكانين والشَّخص؛ إذ لا بدَّ مِن تصوُّر كينونته في كلِّ واحدٍ منهما، ثمَّ بعد ذلك يدرك المنع؛ لأنَّ الحكم على الشَّيء فرعُ تصوُّره، وما يحتاج العقل في الجزم إلى واسطة لا يكون أوَّليًّا.

فالجواب: أنَّ المراد بكون العقل يدرك الحكم عند تصوُّر الطَّرفين تصوُّرهما على كيفيَّةٍ خاصَّةٍ مِن كون الشَّخص حالاً في المكانين، وعند كمال هذا التَّصوُّر جزم العقل بالحكم بالاستحالة مِن غير احتياج إلى واسطة.

وأيضاً: فإنَّ كون بعض الأشياء تتوقَّف على بعض التَّأمُّل لا يخرجها عن كونها أوَّليَّات؛ لأنَّ ذلك يعرض لها لنقصان الغريزة؛ كما في البله والصِّبيان، أو لتدنس الفكرة بالعقائد المضادَّة، أو لعدم خلق الله تعالى له العِلم، أو لعدم تصوُّر الطَّرفين.

إِذِ الحِسُّ إِنَّمَا يُفِيدُ أَنَّ هَذِهِ النَّارَ حَارَّةٌ، وَأَمَّا الحُكْمُ بِأَنَّ كُلَّ نَارٍ حَارَّةٌ، فَحُكْمٌ عَقْلِيٌّ حَصَلَ بِمَعُونَةِ الإِحْسَاسِ بِجُزْئِيَّاتِ ذَلِكَ الحُكْمِ.

وَأَمَّا المُشَاهَدَاتُ بِالحَوَاسِّ الظَّاهِرَةِ، فَهِيَ المَحْسُوسَاتُ وَهِيَ السَّادِسَةُ عِنْدَ النَّاظِمِ.

(٣) ـ **الثَّالِثُ**: المُجَرَّبَاتُ، وَهِيَ: «قَضَايَا يَحْكُمُ بِهَا العَقْلُ بِانْضِمَامِ تَكَرُّرِ المُشَاهَدَةِ إِلَيْهِ»، وَالقِيَاسُ الخَفِيُّ المُنْتِجُ لِليَقِينِ إِلَيْهَا، وَهُوَ: أَنَّ الوُقُوعَ المُتَكَرِّرَ عَلَى نَهْجٍ وَاحِدٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ سَبَبٍ، وَإِنْ لَمْ نَعْرِفْ مَاهِيَّتَهُ، وَكُلَّمَا عُلِمَ وُجُودُ السَّبَبِ عُلِمَ وُجُودُ المُسَبَّبِ قَطْعاً، وَذَلِكَ كَالحُكْمِ بِـ: «أَنَّ السَّقَمُونِيَا مُسَهِّلٌ لِلصَّفْرَاءِ»، وَ: «أَنَّ الضَّرْبَ بِالخَشَبَةِ مُؤْلِمٌ»، . . وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا فِيهِ تَأْثِيرٌ كَإِحْرَاقِ النَّارِ، بِخِلَافِ مَا لَا تَأْثِيرَ فِيهِ كَسَوَادِ القَارِّ.

قصَارة

قوله: (إِذِ الحِسُّ إِنَّمَا يُفِيدُ أَنَّ هَذِهِ النَّارَ حَارَّةٌ) أي: وألم هذا الجوع، ونفع هذا الرّيِّ، ولذة معرفة ذلك الأمر، ولذلك قد يشارك الأعجم النّاطق فيها.

قوله: (وَأَمَّا الحُكْمُ بِأَنَّ كُلَّ نَارٍ حَارَّةٌ) أي: ولكلِّ جوع ألم، ولكلِّ معرفة لذَّة.

قوله: (فَحُكْمٌ عَقْلِيٌّ) فظهر: أنَّ الحكم بالمشاهدات مركَّبٌ مِنَ الحِسِّ والعقل، لا عقليٌّ مجرَّد، فتصريحُ ابنُ الحاجب بأنَّ الوجدانيَّات لا تفتقر إلى العقل لا يعني به أنَّها مِن حيث إنَّها مقدِّمات البرهان تكون كذلك.

قوله: (تَكَرُّرِ المُشَاهَدَةِ) مِن إضافة الصِّفة للموصوف؛ أي: مشاهدة متكرِّرة مفيدة لليقين بواسطة قياسٍ خفيٍّ.

قوله: (كَالحُكْمِ بِـ: «أَنَّ السَّقَمُونِيَا مُسَهِّلٌ لِلصَّفْرَاءِ») فهذه قضيَّة حكم بها العقل بواسطة مشاهدة السهلة عند شربه، وتكرَّرت تلك المشاهدة تكراراً أفادنا يقيناً حتَّى أمنا أن يكون ذلك الإسهال اتِّفاقيًّا؛ أي: اتَّفق إن وجد مع هذا الشَّراب، بل ذلك الإسهال لسبب، وهو هذا الشَّراب، فكلَّما وجد السَّبب وُجِد المسبَّب، ولذا صحَّ لنا الحكم، وهذا اليقين مِن هذا التَّكرُّر بواسطة نظم قياسيٍّ خفيٍّ؛ أي: غير ظاهر الحكم، وذلك أن يُقال: «هذا الشَّراب يسهل البطن، ولو كان وجوده اتِّفاقيًّا مع وجود السهلة لِمَا كان دائماً ولا أكثريًّا، لكنه دائم» ينتج: «ليس اتِّفاقيًّا، بل لسبب اقتضى ذلك»، فإذا قيل مثلاً: «هذه سقمونيا، وكلُّ سقمونيا مسهلة للصِّفراء، هذه مسهلة للصِّفراء» كان قياساً مِنَ المجرَّبات.

(٤) ـ **الرَّابِعُ**: المُتَوَاتِرَاتُ، وَهِيَ: «قَضَايَا يَحْكُمُ العَقْلُ بِهَا بِوَاسِطَةِ كَثْرَةِ شَهَادَةِ المُخْبِرِينَ بِأَمْرٍ مُمْكِنٍ مُسْتَنِدٍ إِلَى المُشَاهَدَةِ؛ كَثْرَةً تَمْنَعُ تَوَاطُؤَهُمْ عَلَى الكَذِبِ».

فَيَنْضَمُّ إِلَى العَقْلِ سَمَاعُ الأَخْبَارِ، وَإِلَى القَضِيَّةِ قِيَاسٌ خَفِيٌّ، وَهُوَ: أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الحُكْمُ حَقًّا؛ لَمَا أَخْبَرَ بِهِ هَذَا الجَمْعُ؛ **فَعُلِمَ**: أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ التَّوَاتُرُ فِيمَا لَا يَسْتَنِدُ إِلَى المُشَاهَدَةِ.

وَأَمَّا العَدَدُ الَّذِي لَا يَحْصُلُ التَّوَاتُرُ بِأَقَلَّ مِنْهُ، فَالضَّابِطُ فِيهِ: حُصُولُ اليَقِينِ بِالحُكْمِ وَزَوَالُ الِاحْتِمَالِ، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ مِنْ شَرْطِ: الخَمْسَةِ، أَوِ الِاثْنَي عَشَرَ، أَوِ العِشْرِينَ، أَوِ الأَرْبَعِينَ، أَوِ السَّبْعِينَ؛ فَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، كَمَا قَالَ السَّعْدُ[١]؛ لِلْقَطْعِ بِحُصُولِ العِلْمِ مِنْ غَيْرِ تَقَيُّدٍ[٢] بِعَدَدٍ مَخْصُوصٍ، وَذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الوَقَائِعِ وَالمُخْبِرِينَ وَالمُسْتَمِعِينَ.

قصَارة

والسقمونيا ـ قال في «المصباح» ـ بفتح السِّين والقاف وبالمدِّ معربة، وقيل: يونانيَّة، وقيل: سريانيَّة. وفي «القاموس»: السقمونيا نبات يستخرج مِن تجاويفه رطوبة، وتجفَّف وتدَّعى باسم نباتها، وتصلح بالأشياء العطرة كالفلفل والأنيسون والزَّنجبيل، وستُّ شعيرات منها إلى عشرين شعير تسهل المرة الصَّفراء، واللزوجات الرَّدية مِن أقاصي البدن.

تنبيه:

الفرقُ بين قياس التَّجربيات وبين قياس الاستقرائيات: أنَّ التَّجربيات معها قياس خفيٌّ وهو أنَّ التَّكرُّر على نمط واحد لا بدَّ له مِن سبب، وإن لم يعلم بخلاف الاستقراء، فإنَّه لا قياس معه أصلاً.

قوله: (**مُسْتَنِدٍ إِلَى المُشَاهَدَةِ**) أي: الحسِّ الشَّامل لجميع الحواسِّ الظَّاهرة.

واحترز به مِنَ المسند للعقل؛ لجواز الغلط فيه كخبر الفلاسفة بقدم العالم؛ قال في «جمع الجوامع»: وهو خبر جمع يمتنع ـ أي: يستحيل ـ تواطؤهم على الكذب عن محسوس، وحصول العلم آية اجتماع شرائطه، ولا تكفي الأربعة وفاقاً للقاضي أبي بكر الباقلاني والشَّافعيَّة؛ لاحتياجهم إلى التَّزكية فيما لو شهدوا بالزِّنا، فلا يُفيد قولهم العِلم، وما زاد عليها صالحٌ مِن غير ضبط، وتوقَّف القاضي في الخمسة.

---

(١) انظر: «شرح السعد على الرسالة الشمسية» (٣٧١).

(٢) في (أ): «تَقْيِيدٍ» بدلاً من «تَقَيُّدٍ».

(٥) ـ **الخَامِسُ**: الحَدَسِيَّاتُ، وَهِيَ: «قَضَايَا يَحْكُمُ بِهَا العَقْلُ بِحَدَسٍ قَوِيٍّ مِنَ النَّفْسِ يَزُولُ مَعَهُ الشَّكُّ، وَيَحْصُلُ اليَقِينُ لِمُشَاهَدَةِ القَرَائِنِ»؛ كَالحُكْمِ بِـ: «أَنَّ نُورَ القَمَرِ مُسْتَفَادٌ مِنْ نُورِ الشَّمْسِ»؛ لِمَا يُرَى مِنِ اخْتِلَافِ تَشَكُّلَاتِ نُورِهِ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ أَوْضَاعِهِ مِنَ الشَّمْسِ قُرْباً وَبُعْداً.

وَالتَّحْقِيقُ: أَنَّ الحَدَسَ عِبَارَةٌ عَنِ الظَّفْرِ عِنْدَ الِالْتِفَاتِ إِلَى المَطَالِبِ بِالحُدُودِ الوُسْطَى دَفْعَةً، فَلَا حَرَكَةَ فِيهِ، وَإِلَّا كَانَ فِكْراً، فَالِانْتِقَالُ فِي الحَدَسِ دَفْعِيٌّ لَا تَدْرِيجِيٌّ، عَكْسُ الفِكْرِ.

وَمَنْ فَسَّرَ الحَدَسَ بِـ: «سُرْعَةِ الِانْتِقَالِ مِنَ المَبَادِئِ إِلَى المَطَالِبِ» فَقَدْ تَجَوَّزَ؛ ......

قصَارة

ومثال تركيب القياس مِنَ المتواترات ما إذا قيل: «بغداد أخبر بوجوده جمع يستحيل كذبهم، وكلُّ ما أخبر به كذلك فهو موجودٌ قطعاً» فـ: «بغداد موجودٌ قطعاً»، كان قياساً مِنَ المتواترات.

قوله: (الحَدَسِيَّاتُ) لم يذكر ابن الحاجب الحدسيَّات مِنَ اليقينيَّات، بل عدَّها شارحه العضد مِنَ الصِّناعات، وقضاياها غاية في القِلَّة، ولذا تجدهم لا يمثلون بغير قضيَّة «نور القمر»، وما ذاك إلَّا لقلَّته.

قوله: (لِمَا يُرَى مِنِ اخْتِلَافِ) أي: فيحدس العقل أنَّه لو لم يكن نوره مِنَ الشَّمس لَمَا كان كذلك، فالحدسيَّات كالمجربات في تكرُّر المشاهدة، ومقارنة القياس الخفيّ؛ إلَّا أنَّ السَّبب في المجربات معلومُ السَّببيَّة غير معلوم الماهيَّة، وفي الحدسيَّات معلومٌ بالوجهين إلَّا أنَّ الوقوف عليه يكون بالحدس لا بالفكر، وإلَّا كان مِنَ المعلوم الكسبيَّة؛ قاله السَّعد.

وفرَّق أيضاً بينهما: بأنَّ التَّجربة تحتاج إلى فعل يفعله الحاكم، بخلاف الحدس، فالتَّجريب واقعٌ باختيار، والحدس بغير اختيار.

قوله: (قُرْباً وَبُعْداً) أي: تارةً يكون قريباً منها، وتارةً يكون بعيداً، فإذا قرب منها سلب ضوءه، وإذا بعد كان ضوؤه قويًّا.

قوله: (عَكْسُ الفِكْرِ) فإنَّ فيه حركة تدريجيَّة؛ إذ هو حركةُ النَّفس في المعاني مِنَ المطالب إلى المبادئ، ثمَّ مِنَ المبادئ إلى المطالب، فربَّما تتمادى الحركة إلى المطالب، وربَّما تنقطع ففي الفكر وجود الحركة التَّدريجيَّة وإمكان الانقطاع، بخلاف الحدس.

لِأَنَّ الِانْتِقَالَ الدَّفْعِيَّ لَا يُوصَفُ بِالسُّرْعَةِ.

ثُمَّ إِنَّ العِلْمَ الحَاصِلَ مِنَ الحَدَسِ أَوْ مِنَ التَّوَاتُرِ أَوْ مِنَ التَّجْرِبَةِ لَا يَكُونُ حُجَّةً عَلَى الغَيْرِ، كَمَا قَالَ الكَاتِبِيُّ وَغَيْرُهُ؛ لِجَوَازِ أَنْ لَا يَحْصُلَ لِلغَيْرِ مَا حَصَلَ لَكَ، وَكَذَا: الوِجْدَانِيَّاتُ وَالمَحْسُوسَاتُ لَا تَقُومُ بِهَا حُجَّةٌ إِلَّا عَلَى مَنْ شَارَكَ المُسْتَدِلَّ بِهَا فِي الحَاسَّةِ.

(٦) ـ السَّادِسُ: المَحْسُوسَاتُ، وَهِيَ: «قَضَايَا يَحْكُمُ بِهَا العَقْلُ بِوَاسِطَةِ الحَوَاسِّ الظَّاهِرَةِ»؛ كَالحُكْمِ بِـ: «أَنَّ الشَّمْسَ نَيِّرَةٌ»، وَ: «النَّارَ حَارَّةٌ».

فَقَوْلُهُ: «مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ. . . إلخ» بَيَانٌ لِقَوْلِهِ قَبْلَهُ: «مِنْ مُقَدِّمَاتٍ بِاليَقِينِ تَقْتَرِنْ»، وَمَا بَعْدَهُ مَعْطُوفَاتٌ عَلَيْهِ بِحَذْفِ العَاطِفِ فِي بَعْضِهَا.

وَقَوْلُهُ: «فَتِلْكَ جُمْلَةُ اليَقِينِيَّاتِ» تَحْصِيلٌ بَعْدَ تَفْصِيلٍ.

ثُمَّ قَالَ:

(١٢٠) وَفِيْ دَلَالَةِ المُقَدِّمَاتِ عَلَى النَّتِيجَةِ خِلَافٌ آتِ

(١٢١) عَقْلِيٌّ، اَوْ عَادِيٌّ، اَوْ تَوَلُّدُ، أَوْ وَاجِبٌ؛ وَالأَوَّلُ المُؤَيَّدُ

أَشَارَ بِهَذَا إِلَى الخِلَافِ فِي وَجْهِ إِفَادَةِ النَّظَرِ العِلْمَ بِالنَّتِيجَةِ، وَذَكَرَ فِي ذَلِكَ أَرْبَعَةَ أَقْوَالٍ، وَهِيَ فِي الحَقِيقَةِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ:

(١) ـ أَحَدُهَا: مَذْهَبُ أَهْلِ [أ/٦٦] الحَقِّ: أَنَّ اللهَ تَعَالَى هُوَ الخَالِقُ لِلعِلْمِ بِالنَّتِيجَةِ عَقِبَ النَّظَرِ بِلَا وَاسِطَةٍ، وَلَا تَأْثِيرَ لِغَيْرِهِ فِيهَا، كَمَا لَا تَأْثِيرَ لِغَيْرِهِ فِي شَيْءٍ مِنَ المُمْكِنَاتِ؛ ثُمَّ اخْتَلَفُوا عَلَى قَوْلَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: قَوْلُ إِمَامِ الحَرَمَيْنِ، وَقَالَ الغَزَالِيُّ: «هُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا»: إِنَّ اللُّزُومَ المَذْكُورَ عَقْلِيٌّ كَلُزُومِ العَرَضِ لِلجَوْهَرِ، فَلَا تَتَعَلَّقُ القُدْرَةُ بِخَلْقِ أَحَدِهِمَا دُونَ الآخَرِ؛

قصَارة

قوله: (لِأَنَّ الِانْتِقَالَ الدَّفْعِيَّ لَا يُوصَفُ بِالسُّرْعَةِ) أي: لأنَّ السُّرعة مِنَ الأوصاف العارضة للحركة.

قوله: (عَلَى مَنْ شَارَكَ المُسْتَدِلَّ بِهَا فِي الحَاسَّةِ) مثلاً: الأكمه لا يحتج عليه بأنَّ الشَّمس مضيئة؛ لفقده حاسَّة البصر.

قال النَّاظم: (وَفِيْ دَلَالَةِ المُقَدِّمَاتِ): قوله: (إِنَّ اللُّزُومَ المَذْكُورَ عَقْلِيٌّ) أي: لا يمكن حصول

لِأَنَّ ذَلِكَ مُحَالٌ، بَلْ تَتَعَلَّقُ بِخَلْقِهِمَا مَعاً، أَوْ بِتَرْكِهِمَا مَعاً كَسَائِرِ اللَّوَازِمِ الحَادِثَةِ مَعَ مَلْزُومَاتِهَا.

وَكَوْنُ اللُّزُومِ بَيْنَ الحَادِثَيْنِ عَقْلِيًّا لَا يُنَافِي كَوْنَ كُلٍّ مِنْهُمَا فِعْلَ القَادِرِ المُخْتَارِ؛ لِأَنَّهُمَا يَصْدُقُ عَلَى كِلَيْهِمَا أَنَّهُ إِنْ شَاءَ فَعَلَهُ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِنَّمَا يَفْعَلُهُ عَلَى الوَجْهِ المُمْكِنِ لَا المُسْتَحِيلِ.

القَوْلُ الثَّانِي: لِلشَّيْخِ أَبِي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ: إِنَّ اللُّزُومَ المَذْكُورَ عَادِيٌّ كَلُزُومِ الإِحْرَاقِ لِمَسِّ النَّارِ، فَيَجُوزُ أَنْ لَا يَخْلُقَهُ اللهُ تَعَالَى عَلَى طَرِيقِ خَرْقِ العَادَةِ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَهَذَا القَوْلُ هُوَ الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّ العُلُومَ الحَادِثَةَ أَعْرَاضٌ يَعْقُبُ بَعْضُهَا بَعْضاً، فَأَيُّ مَانِعٍ مِنْ أَنْ يَخْلُقَ اللهُ تَعَالَى لِلعَبْدِ العِلْمَ بِالمُقَدِّمَتَيْنِ المُتَرَتِّبَتَيْنِ، ثُمَّ لَا يَخْلُقَ لَهُ العِلْمَ بِالنَّتِيجَةِ بَعْدُ.

قصَارة ____

العِلم بمقدِّمتي القياس دون حصول العِلم بالنَّتيجة، وبرهن عليه الرَّازيُّ بأنَّ مَن علم أنَّ العالم متغيِّرٌ، وكلُّ متغيِّرٍ حادثٌ، يستحيلُ أن يجهل أنَّ العالَم حادثٌ.

ثمَّ إنَّ هذا القائل باللُّزوم العقليِّ إنَّما يقول به إنِ امتدَّ الأجل، بأن عاش النَّاظر عقب النَّظر قدر ما تخطر النَّتيجة بباله، وأمَّا إن عاجلته المنية فيجوز حصول المقدِّمتين في ذهنه، ولا تحصل النَّتيجة، ومثل المنية الإغماء والجنون، ولم يذكر هذا القيد النَّاظم ولا الشَّارح، وقد أشار له شيخنا سيِّدي حمدون في «خريدته» بقوله:

عَــادَةً أَوْ عَــقْــلاً إِنِ امْــتَــدَّ الأَجَــلْ

وفي تقديمه العاديَّ على العقليِّ؛ إشارةً إلى ترجيحه، قال شارحها: وهو الصَّحيح عند كثيرٍ مِنَ المحقِّقين.

قوله: (عَلَى الوَجْهِ المُمْكِنِ لَا المُسْتَحِيلِ) الوجه الممكن هو إن شاء فعل الملزوم واللَّازم معاً، وإن شاء تركهما معاً؛ إذِ الانفكاكُ بينهما مستحيلٌ لا تتعلَّق به القدرة، فالملازمة العقليَّة بين مقدورين لا تنافي تعلُّق الاختيار بهما؛ بمعنى: أنَّ الفاعل المختار إن شاء فعلهما، وإن شاء تركهما.

قوله: (قَالَ بَعْضُهُمْ: وَهَذَا القَوْلُ هُوَ الظَّاهِرُ) ممَّن رجَّحه أبو العباس ابن زكري، لكن اختلف على هذا القول هل تتعلَّق قدرة النَّاظر الحادثة بالنَّتيجة، فتكون كسبيَّةً، أو هي بمحض القدرة الأزليَّة، ولا تعلُّق للقدرة الحادثة إلَّا بإحضار المقدِّمتين، فتكون غير كسبيَّةٍ.

(٢) ـ **المَذْهَبُ الثَّانِي**: وَهُوَ القَوْلُ الثَّالِثُ فِي النَّظْمِ، مَذْهَبُ المُعْتَزِلَةِ: إنَّ الإِفَادَةَ المَذْكُورَةَ بِطَرِيقِ التَّوَلُّدِ، وَمَعْنَاهُ عِنْدَهُمْ: أَنْ يُوجِبَ فِعْلٌ لِفَاعِلِهِ فِعْلاً آخَرَ؛ كَحَرَكَةِ اليَدِ المُوجِبَةِ لِحَرَكَةِ المِفْتَاحِ الَّذِي فِي اليَدِ، فَالنَّظَرُ عَلَى مَذْهَبِهِمُ البَاطِلِ مَخْلُوقٌ لِلعَبْدِ بِلَا وَاسِطَةٍ؛ كَحَرَكَةِ يَدِهِ، وَالعِلْمُ بِالنَّتِيجَةِ مَخْلُوقٌ لَهُ بِوَاسِطَةِ فِعْلِهِ الأَوَّلِ الَّذِي هُوَ نَظَرُهُ كَحَرَكَةِ المِفْتَاحِ.

وَكَفَى فِي بُطْلَانِ مَذْهَبِهِمْ تَضَافُرُ[1] الأَدِلَّةِ القَطْعِيَّةِ عَقْلاً وَنَقْلاً عَلَى انْفِرَادِ اللهِ تَعَالَى بِإِيجَادِ الكَائِنَاتِ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ.

(٣) ـ **المَذْهَبُ الثَّالِثُ**، وَهُوَ القَوْلُ الرَّابِعُ فِي النَّظْمِ مَذْهَبُ الفَلَاسِفَةِ: إِنَّهَا بِطَرِيقِ الإِيْجَابِ الذَّاتِيِّ؛ أَيْ: تَأْثِيرِ العِلَّةِ بِذَاتِهَا فِي مَعْلُولِهَا، فَالنَّظَرُ عِنْدَهُمْ عِلَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ بِذَاتِهَا فِي حُصُولِ العِلْمِ بِالنَّتِيجَةِ، وَيَسْتَحِيلُ عِنْدَهُمْ عَقْلاً أَنْ لَا تُؤَثِّرَ العِلَّةُ فِي مَعْلُولِهَا، وَهَذَا مِنْ هَوَسِهِمُ الَّذِي لَا شُبْهَةَ لَهُمْ عَلَيْهِ، أَبْعَدَهُمُ اللهُ تَعَالَى، وَمَا تَقَرَّرَ فِي عِلْمِ الكَلَامِ مِنَ الأَدِلَّةِ القَاطِعَةِ عَلَى أَنَّ اللهَ تَعَالَى خَالِقُ كُلِّ حَادِثٍ كَافٍ فِي إِبْطَالِ ضَلَالِهِمْ، وَاللهُ المُوَفِّقُ لَا رَبَّ غَيْرُهُ.

✿ ✿ ✿

قصَارة

قوله: (بِطَرِيقِ التَّوَلُّدِ) إنَّما قالوا: إنَّ النَّتيجة متولِّدة؛ جرياً منهم وبناءً على مذهبهم الفاسد في كون العبد يخلق أفعاله الاختياريَّة، وأنَّها لا تخرج عن ذاته، وحكموا على ما خرج عنها مِنَ الأفعال الاختياريَّة بالتَّولُّد كالقتل مثلاً، فإنَّه عندهم تولَّد عنِ القطع، والقطع عن حركة السَّيف، وحركة السَّيف عن حركة اليد، وحركة اليد اخترعها الإنسان؛ فغايةُ ما خلق الله له القدرة على حركة اليد، وحركة السَّيف وما بعدها متحرِّكةٌ عنها، كذلك غاية ما خلق الله له الإقدار على تركيب القياس، وأمَّا نفس القياس والنَّتيجة فمتولِّدان عنه، فالثَّاني بواسطة الأوَّل.

قوله: (عَقْلاً وَنَقْلاً) أمَّا العقليَّة فواضحةٌ.

وأمَّا النَّقليَّة، فقال تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، وإذا بطل الأصل المبنيُّ عليه وهو كون العبد يخلق أفعاله، بطل الفرع المبني.

---

(١) في (أ): «تَظَافُرُ» بدلاً من «تَضَافُرُ»؛ وهما بمعنى واحد.

. . . .

قصَّارة

والفرقُ بين مذهب المعتزلة ومذهب الفلاسفة: أنَّ المعتزلة يقولون: «إنَّ إقدار العبد على إيجاد الفكر مِنَ الله تعالى»، والحكماء يقولون: «مِن عند واهب الصُّور، وهو العقل الفعَّال»، ويزعمون ـ أبعدهم الله تعالى ـ أنَّ اللَّوح المحفوظ والكتاب المبين في لسان الشَّرع عباراتٌ عنه، وهذا مِن هوسهم الَّذي لا شبهة لهم عليه، والعِلم ببطلان هذا القول والَّذي قبله مبسوطٌ في علم أصول الدِّين.

✿ ✿ ✿

خَاتِمَةٌ

بَيَّنَ فِيهَا القِيَاسَ الفَاسِدَ؛ لِيُحذَّرَ مِنْهُ، وَهُوَ المُغَالَطَةُ، وَبَيَّنَ أَنَّ فَسَادَهُ تَارَةً يَكُونُ مِنْ جِهَةِ الصُّورَةِ، وَتَارَةً يَكُونُ مِنْ جِهَةِ المَادَّةِ، وَأَنَّ المَادِيَّ تَارَةً مَنْشَؤُهُ اللَّفْظ وَتَارَةً يَكُونُ مَنْشَؤُهُ المَعْنَى [ج/٤٣]، فَقَالَ:

(١٢٢) وَخَطَأُ البُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا:
فِي مَادَةٍ، أَوْ صُورَةٍ؛ فَالمُبْتَدَا

(١٢٣) فِي «اللَّفْظِ» كَـ: اشْتِرَاكٍ، أَوْ كَـ: جَعْلِ ذَا
تَبَايُنٍ مِثْلَ الرَّدِيْفِ مَأْخَذَا

قَوْلُهُ: «البُرْهَانُ» صَوَابُهُ: «القِيَاسُ»؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَخْتَصُّ بِالبُرْهَانِ.

وَقَوْلُهُ: «فَالمُبْتَدَا» أَيْ: فَالأَوَّلُ، وَهُوَ الخَطَأ المَادِيُّ يَكُونُ فِي اللَّفْظِ، وَذَكَرَ لَهُ مِثَالَيْنِ:

(١) ـ أَحَدُهُمَا: الخَطَأ بِسَبَبِ كَوْنِ اللَّفْظِ مُشْتَرَكاً؛ نَحْوُ قَوْلِكَ مُشِيراً إِلَى الذَّهَبِ: «هَذِهِ عَيْنٌ، وَكُلُّ عَيْنٍ سَيَّالَةٌ»؛ **وَوَجْهُ الغَلَطِ**: أَنَّ العَيْنَ السَّيَّالَةَ هِيَ عَيْنُ المَاءِ، لَا الذَّهَبِ، فَلَمْ يَتَّحِدِ الحَدُّ الوَسَطُ.

وَمِنْهُ: مَا يَكُونُ بِسَبَبِ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ؛ كَقَوْلِكَ مُشِيراً إِلَى صُورَةِ فَرَسٍ فِي حَائِطٍ: «هَذَا فَرَسٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ»، **وَوَجْهُ الغَلَطِ**: أَنَّ الفَرَسَ الَّذِي هُوَ صَهَّالٌ هُوَ الفَرَسُ الحَقِيقِيُّ، لَا المَجَازِيُّ.

قصّارة

خَاتِمَةٌ

أي: هذه خاتمة.

لَمَّا كان الاحتراز عنِ الخطأ في البرهان مِن آكد الأمور في التِّبيان؛ خشية أن يقع صاحبه في الجهل المركَّب الَّذي لا يرجع عنه ثقةً بعلمه على زعمه، كما وقع بعض ذلك للفلاسفة والمعتزلة، ختم الكتاب به ليكون آخر ما وعاه السَّمع، فيحصل إن شاء الله تعالى مِن ذلك غاية النَّفع.

قال النَّاظم: (وَخَطَأُ البُرْهَانِ): ....

وَمِنْهُ: مَا يَكُونُ بِسَبَبِ خَفَاءِ الحَرَكَةِ الفَارِقَةِ بِالإِعْلَالِ أَوِ الإِدْغَامِ؛ كَقَوْلِكَ مُشِيراً إِلَى جَمَادٍ: «هَذَا مُخْتَارٌ، وَكُلُّ مُخْتَارٍ حَيٌّ»، **وَوَجْهُ الغَلَطِ**: أَنَّ المُخْتَارَ الَّذِي هُوَ حَيٌّ إِنَّمَا هُوَ المُخْتَارُ اسْمُ الفَاعِلِ، لَا اسْمَ المَفْعُولِ، **وَكَذَلِكَ**: «المُضْطَرُّ» وَنَحْوُهُ مِمَّا يَتَّحِدُ فِي اللَّفْظِ دُونَ التَّقْدِيرِ.

(٢) ـ **المِثَالُ الثَّانِي الَّذِي ذَكَرَهُ**: اعْتِقَادُ المُتَبَايِنَيْنِ مُتَرَادِفَيْنِ، فَيُوقِعُ أَحَدَهُمَا مَوْقِعَ الآخَرِ؛ كَأَنْ يَقُولَ مُعْتَقِداً تَرَادُفَ السَّيْفِ وَالصَّارِمِ مُشِيراً إِلَى سَيْفٍ قَاطِعٍ: «هَذَا صَارِمٌ [أ/ ٦٧]، وَكُلُّ سَيْفٍ فَهُوَ إِمَّا قَاطِعٌ أَوْ غَيْرُ قَاطِعٍ» فَيُظَنُّ اتِّحَادَ الوَسَطِ، وَهُوَ غَيْرُ مُتَّحِدٍ؛ لِأَنَّ السَّيْفَ اسْمٌ لِلذَّاتِ، وَالصَّارِمَ اسْمٌ لِذَاتٍ بِقَيْدِ القَطْعِ.

وَالمُرَادُ بِـ «المُبَايِنِ» هُنَا: خِلَافُ المُرَادِفِ؛ بِدَلِيلِ المُقَابَلَةِ.

وَقَوْلُ النَّاظِمِ: «**كَجَعْلِ ذَا**» أَتَى فِيهِ بِالأَلِفِ، مَعَ أَنَّهُ بِمَعْنَى: صَاحِبٍ، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَيْهِ فَحَقُّهُ الجَرُّ بِاليَاءِ، وَقَوْلُ الشَّارِحِ: «**أَنَّهُ عَلَى لُغَةِ القَصْرِ**» لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهَا مُخْتَصَّةٌ بِالأَبِ وَالأَخِ وَالحَمِ، فَلَوْ قَالَ:

أَوْ كَجَعْلِ ذِي ... تَبَايُنٍ مُرَادِفاً فِي المَأْخَذِ

لَكَانَ صَوَاباً.

قصَارة

قوله: (**مُشِيراً إِلَى جَمَادٍ**) أي: حجر مثلاً (**هَذَا مُخْتَارٌ**) أي: اختاره مَنِ احتاجه لبناءٍ أو غيره، (**وَكُلُّ مُخْتَارٍ**) أي: هذا مَن له الاختيار والإرادة.

قوله: (**هَذَا صَارِمٌ**) أتى بهذا مثالاً للمغالطة باستعمال المباين مرادفاً، فإنَّ السَّيف مباينٌ للصَّارم؛ لأنَّ السَّيف اسمٌ للجنس الَّذي هو الآلة لا بقيد القطع، والصَّارم اسمٌ لها بقيد القطع فتباينا، فإذا ركَّب القياس مِن هذا كان مغالطة؛ لإيهامه أنَّ السَّيف مرادفٌ مع الصَّارم؛ مثل: الإنسان مع البشر.

قوله: (**فَيُظَنُّ اتِّحَادَ الوَسَطِ**) أي: وأنَّ النَّتيجة في هذا القياس: «هذا إمَّا قاطع، أو غير قاطع»، وليس كذلك.

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الخَطأ المَادِيِّ الَّذِي مَنْشَؤُهُ المَعْنَى بِقَوْلِهِ:

(١٢٤) وَفِيْ «المَعَانِيْ»: لِالْتِبَاسِ الكَاذِبَهْ ... بِذَاتِ صِدْقٍ، فَافْهَمِ المُخَاطَبَهْ

(١٢٥) كَـ: مِثْلِ جَعْلِ العَرَضِيْ كَالذَّاتِيْ ... أَوْ نَاتِجٍ إِحْدَى المُقَدِّمَاتِ

(١٢٦) وَالحُكْمِ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ ... وَجَعْلِ كَالقَطْعِيِّ غَيْرِ القَطْعِيْ

يَعْنِي: أَنَّ الخَطَأَ فِي المَعَانِي يَكُونُ لِأَجْلِ التِبَاسِ المُقَدِّمَةِ الكَاذِبَةِ بِالصَّادِقَةِ، وَفِيهِ أَنْوَاعٌ:

(١) ـ مِنْهَا: جَعْلُ العَرَضِيِّ كَالذَّاتِيِّ؛ كَقَوْلِنَا: «السَّقَمُونِيَا مُبَرِّدٌ، وَكُلُّ مُبَرِّدٍ بَارِدٌ» فَـ «السَّقَمُونِيَا بَارِدٌ».

وَوَجْهُ الغَلَطِ: أَنَّ السَّقَمُونِيَا ـ وَهُوَ دَوَاءٌ مُسَهِّلٌ ـ لَيْسَ مُبَرِّداً بِذَاتِهِ؛ أَيْ: بِلَا وَاسِطَةٍ، بَلْ بِوَاسِطَةِ أَنَّهُ يُسَهِّلُ الصَّفْرَاءَ، وَانْتِفَاضُ الصَّفْرَاءِ عَنِ البَدَنِ يُوجِبُ بَرْدَهُ، وَالمُبَرِّدُ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بَارِداً هُوَ المُبَرِّدُ بِذَاتِهِ، لَا بِالعَرَضِ.

وَالمُرَادُ بِـ «الذَّاتِيِّ» وَ: «العَرَضِيِّ» هُنَا: غَيْرُ المَعْنَى المُتَقَدِّمِ.

قصَارة

قال النَّاظم: (وَفِيْ «المَعَانِيْ»: لِالْتِبَاسِ الكَاذِبَهْ): قوله: (فَـ «السَّقَمُونِيَا بَارِدٌ») هذه النَّتيجة باطلةٌ؛ لأنَّ السَّقمونيا دواء حار، وسبب الغلط هو ما أشار له الشَّارح.

قال النَّاظم: (وَجَعْلِ كَالقَطْعِيِّ غَيْرِ) بجر «غير» بإضافته لـ «جعل»، والفصل بينهما بالمجرور جائز، والتَّقدير: وجعل غير القطعيِّ مِن ظنٍّ أو شكٍّ أو وهمٍ كالقطعيِّ من اعتقادٍ أو علم؛ كما إذا قيل مثلاً: «هذا يدور في اللَّيل بالسِّلاح، وكلُّ مَن يدور في اللَّيل بالسِّلاح فهو سارقٌ» ينتج: «هذا سارق»، وأتى هذا الفساد مِن جعل المقدِّمة الكبرى غير قطعيَّة؛ لاحتمال أن يدور في اللَّيل بسلاحه، ولا يكون سارقاً.

قوله: (وَالمُرَادُ بِـ «الذَّاتِيِّ» وَ: «العَرَضِيِّ» هُنَا: غَيْرُ المَعْنَى المُتَقَدِّمِ) أي: بلِ المرادُ بـ «الذَّاتيِّ» هنا: الثَّابت للشَّيء بلا واسطة كالتَّبريد للماء، والمرادُ بـ «العرضيِّ»: الَّذي عرض بواسطة كالتَّبريد للسّقمونيا.

(٢) ـ **وَمِنْهَا**: جَعْلُ النَّتِيجَةِ مُقَدِّمَةً مِنْ مُقَدِّمَتَيِ البُرْهَانِ بِتَغْيِيرٍ مَّا، وَذَلِكَ بِأَنْ يُعَبَّرَ عَنِ المَعْنَى فِي النَّتِيجَةِ بِلَفْظٍ، وَفِي المُقَدِّمَةِ بِمُرَادِفِهِ؛ كَأَنْ تُرِيدَ الِاسْتِدْلَالَ عَلَى أَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ ضَاحِكٌ، فَتَقُولُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ بَشَرٌ، وَكُلُّ بَشَرٍ ضَاحِكٌ» يُنْتِجُ: «أَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ ضَاحِكٌ» وَالنَّتِيجَةُ عَيْنُ الكُبْرَى؛ لِأَنَّ البَشَرَ مُرَادِفٌ لِلإِنْسَانِ، فَلَوْ سَلَّمَ الخَصْمُ الكُبْرَى مَا أَنْكَرَ النَّتِيجَةَ، وَيُسَمَّى هَذَا النَّوْعُ: «مُصَادَرَةً»؛ لِأَنَّهَا جَعْلُ الدَّعْوَى جُزْءاً مِنَ الدَّلِيلِ.

فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ يُسَلِّمُ الخَصْمُ الكُبْرَى، وَيُنْكِرُ النَّتِيجَةَ لِزَعْمِهِ عَدَمَ تَرَادُفِ الإِنْسَانِ وَالبَشَرِ.

قِيلَ: مَتَّى سَلَّمَ صِدْقَ الكُبْرَى، فَقَدْ سَلَّمَ بِالضَّرُورَةِ صِدْقَ النَّتِيجَةِ.

وَفِي جَعْلِ النَّاظِمِ هَذَا النَّوْعَ مِنَ التِبَاسِ الكَاذِبَةِ بِالصَّادِقَةِ تَبَعاً لِابْنِ الحَاجِبِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ، وَالحَقُّ جَعْلُهُ قِسْماً مُسْتَقِلًّا؛ كَمَا فَعَلَهُ الكَاتِبِيُّ وَغَيْرُهُ.

(٣) ـ **وَمِنْهَا**: الحُكْمُ لِلجِنْسِ بِحُكْمِ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِهِ، وَيُسَمَّى: «إِبْهَامَ العَكْسِ». كَقَوْلِكَ: «الفَرَسُ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ نَاطِقٌ» فَـ: «الفَرَسُ نَاطِقٌ»؛ كَأَنَّ الغَالِطَ لَمَّا رَأَى أَنَّ كُلَّ نَاطِقٍ حَيَوَانٌ ظَنَّ أَنَّ كُلَّ حَيَوَانٍ نَاطِقٌ، وَمِثْلُهُ قَوْلُكَ: «العَسَلُ أَصْفَرٌ سَيَّالٌ، وَكُلُّ أَصْفَرٍ سَيَّالٍ فَهُوَ مِرَّةٌ»؛ كَأَنَّهُ لَمَّا رَأَى أَنَّ كُلَّ مِرَّةٍ سَيَّالٍ أَصْفَرُ ظَنَّ أَنَّ كُلَّ سَيَّالٍ أَصْفَرٍ مِرَّةٌ.

قصَارة

قوله: (**كُلُّ إِنْسَانٍ بَشَرٌ**) **لا يقال**: ليس هذا مِنَ الخطأ في المادَّة، بل مِن جهة أنَّ النَّتيجة ليست قولاً آخر، بل هي إحدى المقدِّمتين.

لأنَّا نقول: هو مِنَ الخطأ في المادَّة بالنَّظر إلى ظاهر اللَّفظ؛ لأنَّ النَّتيجة بالنَّظر إلى ظاهر اللَّفظ قول آخر.

نعم؛ لو نظرنا إلى الحقيقة ونفس الأمر، لكان مِنَ الخطأ في الصُّورة.

قوله: (**فَقَدْ سَلَّمَ بِالضَّرُورَةِ صِدْقَ النَّتِيجَةِ**) أي: وإنَّما يبقى نزاعه حينئذٍ في أنَّ هذا البشر الَّذي سلم ضاحكيَّته هو الَّذي يسمَّى: «الإنسان»، وحينئذٍ لا يفيده القياس، وإنَّما يستدلُّ له بالنَّقل عن أهل اللُّغة أنَّ الإنسان اسمٌ لمسمَّى البشر.

قوله: (**وَفِي جَعْلِ النَّاظِمِ هَذَا النَّوْعَ... إلخ**) قال شيخنا ابن منصور: أجيب أنَّها كاذبة باعتبار زعم الخصم الَّذي ينكر النَّتيجة، وفيه بعدٌ. اهـ.

(٤) ـ وَمِنْهَا: أَنْ يَجْعَلَ فِي البُرْهَانِ المَطْلُوبِ فِيهِ القَطْعَ مُقَدِّمَةً غَيْرَ قَطْعِيَّةٍ، بَلْ مَظْنُونَةٍ أَوْ مَشْهُورَةٍ، وَهَذَا النَّوْعُ يَخْتَصُّ بِالبُرْهَانِ.

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الخَطَأ الوَاقِعِ مِنْ جِهَةِ الصُّوْرَةِ، فَقَالَ:

(١٢٧) وَ«الثَّانِ» كَـ: **الخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ** وَتَـرْكِ شَـرْطِ الـنَّـتْـجِ مِـنْ إِكْـمَـالِـهِ

يَعْنِي: أَنَّ الثَّانِي مِنْ نَوْعَيِ الخَطَأ، وَهُوَ: فَسَادُ القِيَاسِ مِنْ جِهَةِ الصُّوْرَةِ، يَكُونُ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ:

(١) ـ **أَحَدُهُمَا**: الخُرُوجُ عَنِ الأَشْكَالِ الأَرْبَعَةِ المَعْرُوفَةِ لِلقِيَاسِ؛ بِأَنْ يَأْتِي الغَالِطَ بِتَأْلِيفٍ لَيْسَ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الأَشْكَالِ المَذْكُورَةِ، لَا بِالفِعْلِ وَلَا بِالقُوَّةِ؛ نَحْوُ: «هَذَا حَيَوَانٌ، وَذَلِكَ جَمَادٌ»، **وَوَجْهُ الغَلَطِ**: أَنَّ الوَسَطَ لَمْ يَتَكَرَّرْ.

(٢) ـ **وَثَانِيهِمَا**: تَرْكُ شَيْءٍ مِنْ شُرُوطِ الإِنْتَاجِ بِحَسَبِ الكَمِّ أَوِ الكَيْفِ؛ كَأَنْ تَكُونَ كُبْرَى الشَّكْلِ الأَوَّلِ جُزْئِيَّةً أَوْ صُغْرَاهُ سَالِبَةً؛ كَأَنْ يُقَالَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ

قصَارة

قلت: الأَوْلى في الجواب أنَّ النَّاظم لم يجعل إنتاج إحدى المقدِّمتين مِن جملة القضايا الملتبسة بالصَّادقة حتَّى يعترض عليه، وإنَّما جعله مِنَ الفساد المعنويِّ الشَّامل له، ولمَّا إذا كانتِ المقدِّمة الكاذبة ملتبسةٌ بالصَّادقة، ولا شكَّ أنَّ القياس المنتج إحدى المقدِّمتين فاسد المادة؛ لأنَّه لا بدَّ أن تكون مادَّته الَّتي تركَّب منها غير نتيجة، والشَّارح تبعاً لقدُّورة لَمَّا رأى النَّاظم أتى بقوله: «أو ناتج إحدى المقدِّمتين» موالياً لقوله: «كمثل جعل العرضي» الَّذي هو مثال التباس الكاذبة بالصادقة؛ توهَّما أنَّهما مثالان لها.

قال النَّاظم: (وَ«الثَّانِ» كَـ: الخُرُوجِ... إلخ): قوله: (أَنَّ الوَسَطَ لَمْ يَتَكَرَّرْ) صادقٌ بصورتين: بأن لا يكون هناك حدٌّ وسطٌ أصلاً كهذا المثال، أو لم يكرَّر بتمامه؛ نحو: «الإنسان له شعر، وكل شعر ينبت» فـ: «الإنسان ينبت»، ووجه الغلط: أنَّ الحدَّ الوسط هو مجموع له شعر، وهذا المجموع لم يتكرَّر، ولو وجد بتمامه في الكبرى بأن قيل: «الإنسان له شعر، وكل شعر للإنسان ينبت» ينتج: «الإنسان له شعر ينبت» وهو صادقٌ، فالقياسُ صحيح ونتيجته صادقة.

قوله: (كُبْرَى الشَّكْلِ الأَوَّلِ جُزْئِيَّةً) مثله: ما إذا كانت طبيعيَّة؛ كقولك: «الإنسان حيوان، والحيوان جنس» ينتج: «الإنسان جنس» كذا قاله الكاتبيُّ في «الجامع»، فجعل وضع الطبيعيَّة موضع الكلِّيَّة مِنَ الخطأ الصُّوريِّ؛ نظراً لفوات كلِّيَّة الكبرى عند التَّعبير عنها بالطَّبيعيَّة، وجعله في «الشَّمسيَّة»

الحَيَوَانِ فَرَسٌ»؛ لِيُوهِمَ أَنَّ «بَعْضَ الإِنْسَانِ فَرَسٌ»، أَوْ يُقَالُ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَكُلُّ فَرَسٍ حَيَوَانٌ»؛ لِيُوهِمَ أَنَّهُ «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ».

وَاللهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَإِلَيْهِ المَرْجِعُ وَالمَآبُ، لَا رَبَّ غَيْرُهُ وَلَا مَعْبُودَ بِالحَقِّ سِوَاهُ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيماً.

✿ ✿ ✿

قصّارة

مِنَ الخطأ الماديِّ؛ نظراً لفوات الصِّدق عند التَّعبير عنها بالكلِّيَّة، ويؤيِّده ما في «شرح الإشارات» مِن أنَّ الفساد الرَّاجعَ إلى مادَّة القياس هو أن يكون القياس مشتملاً على مادَّة لو وضعت على هيئة قياس لخرجت عن أن تكون مسلَّمة.

قول النَّاظم: (مِنْ إِكْمَالِهِ) في ذكره لفظ الكمال براعة اختتام، وهي: «أن يأتي المتكلِّم في آخر كلامه بما يُشعر بالتَّمام»، وقد صرَّح أيضاً في قوله بعد: «قد انتهى... إلخ»، وتسمَّى: «براعة الاختتام»، و: «حسن الخاتمة»، و: «حسن المقطع»، ونظير ما أشار له مِن حسن الاختتام قول الأرجاني:

بَقِيْتَ وَلَا أَبْقَى لَكَ الدَّهْرُ كَاشِحاً ... فَإِنَّكَ فِي هَذَا الزَّمَانِ فَرِيدُ
عَلَاكَ سِوَارٌ وَالمَمَالِيكُ مِعْصَمٌ ... وَجُوْدُكَ طَوْقٌ وَالبَرِيَّةُ جِيْدُ

وقول بعض المؤلِّفين:

لَكِنْ ذَلِكَ مَجْهُودِي أَتَيْتُ بِهِ ... وَمَنْ يَقْصُرْ وَرَاءَ الجُهْدِ لَمْ يُلَمِ

وقول المتنبي:

وَأُعْطِيْتَ الَّذِي لَمْ يُعْطَ خَلْقٌ ... عَلَيْكَ صَلَاةُ رَبِّكَ وَالسَّلَامُ

هذا ما تيسَّر جمعه مِنَ الفوائد بحسب الإمكان والتَّيسير، للعبد الواجل مِن ذنبه المعترف بالعجز والتَّقصير، علي بن إدريس بن علي قصَّارة الحميري - سدَّد الله تعالى رأيه وأنظاره، ووفَّقه لصالح العمل، وغفر ذنوبه وأوزاره -، والحمد لله كما ينبغي لعظمته وجلاله أوَّلاً وآخراً، حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده، على ما منَّ به باطناً وظاهراً، والصَّلاةُ والسَّلام على سيِّدنا محمَّد مسكة الختام، ولبنة التَّمام، وعلى آله وأصحابه النُّجباء البررة الكرام.

. . . .

قصَّارة

وكان الفراغُ مِن تبييضه في منسلخ رمضان المعظَّم عام تسعة وأربعين ومئتين وألف، اللَّهمَّ اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأموات، اللَّهمَّ إنِّي أعوذ بك مِنَ العجز والكسل والجبن والبخل والهرم وعذاب القبر وفتنة الدَّجَّال، اللَّهمَّ آت نفسي تقواها وزكِّها أنت خير مَن زكَّاها أنت وليُّها ومولاها، اللَّهمَّ إنِّي أعوذ بك مِن علم لا ينفع، ومِن قلبٍ لا يخشع ومِن نفسٍ لا تشبع، ومِن دعوة لا يُستجاب لها آمين.

ذُنُوبِي إِنْ فَكَّرْتُ فِيهَا عَظِيمَةٌ ... وَرَحْمَةُ رَبِّي مِنْ ذُنُوبِي أَوْسَعُ

وَمَا طَمَعِي فِي صَالِحٍ قَدْ عَمِلْتُهُ ... وَلَكِنْ فِي رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ

✿ ✿ ✿

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

كتب التفسير وشروحه

- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للقاضي البيضاوي، تحق: الشيخ محيي الدين الأصفر، دار المعرفة، بيروت، ط: ١، ٢٠١٣م.

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، تحق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض والأستاذ الدكتور فتحي حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط: ١، ١٩٩٨م.

- معالم التنزيل في تفسير القرآن «تفسير البغوي»، للبغوي، تحق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: ١، ١٤٢٠هـ.

كتب علوم القرآن

- المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، مكتبة نزار مصطفى الباز.

كتب الحديث وشروحه

- صحيح البخاري، تحق: صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت.

- صحيح مسلم، تحق: صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، ط: ١، ٢٠٠٣م.

- سنن أبي داود، تحق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، دار الرسالة العالمية، دمشق، ط: ١، ٢٠٠٩م.

- سنن الترمذي، تحق: صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٥م.

- السنن الكبرى، للنسائي، تحق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ٢٠٠١م.

- السنن، لابن ماجه، تحق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد ومحمد كامل قره بللي وعبد اللطيف حرز الله، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ٢٠٠٩م.

- إكمال إكمال المعلم «شرح مسلم»، للأبي، ومعه مكمل إكمال الإكمال للسنوسي، دار الكتب العلمية، بيروت، عن نسخة حجرية.
- منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى «تحفة الباري»؛ لزكريا الأنصاري، اعتنى بتحقيقه والتعليق عليه: سليمان بن دريع العازمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط: ١، ٢٠٠٥ م.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير، للعلامة المناوي، دار المعرفة، بيروت، ط: ٢، ١٩٧٢م.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني، تحق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط: ١، ١٤٢٢هـ.

كتب التخريج والزوائد

- الأقاويل المفصلة لبيان حال حديث الابتداء بالبسملة، للكتاني، المطبعة العلمية، المدينة المنورة، ١٣٢٩هـ.

كتب الفقه وأصوله

- المستصفى من علم الأصول، للغزالي، اعتناء الشيخ الدكتور ناجي السويد.
- البدر الطالع في حل جمع الجوامع، للمحلي، شرح وتحقيق: أبي الفداء الداغستاني، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط: ١، ٢٠٠٥م.
- البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، الشيخ عبد القادر عبد الله العاني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط: ٢، ١٩٩٢م.
- الآيات البينات على شرح جمع الجوامع، لابن قاسم العبادي، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٢.
- فتاوى تقي الدين السبكي، دار المعرفة، بيروت.

كتب العقيدة

- حواشي اليوسي على شرح العقيدة الكبرى، لليوسي، تحق: حميد حماني اليوسي، مط دار الفرقان لنشر الحديث الدار البيضاء، ط: ١، ٢٠٠٨م.
- شرح المقاصد، للسعد التفتازاني، تحق: الدكتور عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، ط: ٢، ١٩٩٨م.

- طوالع الأنوار من مطالع الأنظار، للقاضي البيضاوي، تحق: عباس سليمان، دار الجيل ببيروت والمكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة، ط: ١، ١٩٩١م.
- شرح المطالع للقطب الرازي، مع تعليقات السيد الجرجاني، راجعه وضبط نصه: أسامة الساعدي، مط: سليمان زاده، ط: ١، ١٣٩١ هـ.
- شرح صغرى الصغرى، للسنوسي، علق عليه: الأستاذ سعيد فوده، دار الرازي، عمان، الأردن، ط: ١، ٢٠٠٦ م.
- المجموعة السنية على شرح العقائد النسفية (رمضان أفندي - الكستلي - الخيالي)، تحق: مرعي حسن الرشيد، دار نور الصباح، مديات تركيا، ط: ١، ٢٠١٢م.
- شرح العقيدة الكبرى، للسنوسي، حجري، مطبعة جريدة الإسلام بمصر، ١٣١٦هـ.

كتب المنطق

- مجموع السلم المرونق، تحق: ماهر محمد عدنان عثمان، دار تحقيق الكتاب، ط: ١، ٢٠٢٠م.
- تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، للقطب الرازي.
- شرح الرسالة الشمسية، للسعد التفتازاني، تحق: جاد الله بسام صالح، دار النور، الأردن، ط: ١، ٢٠١١م.
- شروح الشمسية، حجري، المطبعة الأميرية، ١٩٠٥ م.
- منطق الملخص، للرازي، تقديم وتحق: الدكتور أحمد فراموز، إيران، ١٣٨١هـ.
- التذهيب في شرح التهذيب، للخبيصي، البابي الحلبي، ١٣٥٥هـ.
-حاشية يس على التهذيب، مخطوط.
- حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي على السلم المرونق، تحق: ماهر محمد عدنان عثمان، دار تحقيق الكتاب، ط: ١، ٢٠٢٠م.
- حاشية قول أحمد على الفوائد الفنارية شرح الرسالة الأثيرية، ومعه: حاشيتا العمادي وقره خليل، تحق: أبي جعفر الظاهري، دار تحقيق الكتاب، ط: ١، ٢٠١٩م.

- حاشية الأجهوري على التهذيب، مخطوط.
- شرح الفناري على إيساغوجي، حجري، استانبول، ١٣١٢هـ.
- كتاب الحروف، للفارابي، تحق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط: ٢، ١٩٩٠م.
- نفائس الدرر في حواشي المختصر، لليوسي، دراسة وتحقيق: الأستاذ الدكتور جمعة مصطفى الفيتوري، منشورات جامعة المرقب، ليبيا.
- المطلع شرح إيساغوجي، لزكريا الأنصاري، مط العامرة ببولاق، مصر، سنة ١٢٨٢هـ.
- حاشية العدوي على الأخضري، مخطوط.
- الشرح الكبير على السلم للملوي، مخطوط.
- حاشية التالجي على الكاتي على إيساغوجي، مخطوط.
- شرح الباجوري على السلم، مطبعة بولاق مصر، سنة ١٢٩٧هـ.
- كشف اللثام عن شرح شيخ الإسلام، مخطوط.

كتب النحو

- أمالي ابن الحاجب، تحق: الدكتور فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل بيروت، ودار عمار الأردن.
- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، للأشموني، تحق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: ١، ١٩٥٥م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، ١٩٩١م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام السيوطي، تحق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٩٩٨م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، المطبعة الخيرية، مصر، ط: ١، ١٣٠٥هـ.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، ومعه شواهد العيني، تحق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية القاهرة.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، راجعه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: ١، ١٩٩٨ م.
- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، للمكودي، تحق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ٤، ١٩٩٧م.
- الكتاب، لسيبويه، تحق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ٣، ١٩٨٨م.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، دار السلام، القاهرة، ط: ٣، ٢٠١٠م.
- المسائل السفرية في النحو، لابن هشام، تحق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٩٨٣م.

كتب البلاغة

- مختصر المعاني شرح تلخيص المفتاح، للسعد، تحق: ماهر عثمان، دار تحقيق الكتاب، لبنان، ط: ١، ٢٠١٨م.
- شرح مقامات الحريري، أبو عباس الشُّريشي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٢، ٢٠٠٦ م.
- المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، للسعد التفتازاني، تحق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٣، ٢٠١٣م.
- حاشية المطول، لحسن جلبي، حجري، دار سعادت، استانبول، ١٣٠٩م.
- المفضليات، للمفضل الضبي، تحق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط: ٦.
- التجريد في علم المعاني والبيان والبديع، للشمس الأنبابي، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٣٠هـ.
- حاشية الدسوقي على مختصر المعاني، للدسوقي، المطبعة العامرة، مصر، ١٢٩٠هـ.
- شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، عن طبعة حجرية.

- روض الأخيار المنتخب من ربيع الأبرار، لابن الخطيب، تحق: محمود فاخوري، دار القلم العربي.
- حاشية السيرامي على المطول، مخطوط.
- العقد الفريد، لابن عبد ربه الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤٠٤هـ.
- حاشية عليش على الرسالة البيانية للصبان، لمحمد عليش، تحق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ٢٠٠١م.

الدواوين

- ديوان الفرزدق، تحق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٩٨٧م.
- ديوان المتنبي، دار بيروت، بيروت، ١٩٨٣م.
- ديوان عمرو بن كلثوم، جمعه وحققه وشرحه: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: ١، ١٩٩١م.
- ديوان أبي نواس برواية الصولي، تحق: الدكتور بهجت عبد الغفور الحديثي، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، ط: ١، ٢٠١٠م.
- ديوان حاتم الطائي، دار صادر، بيروت، ١٩٨١م.

كتب المعاجم

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط:٢، ١٩٧٩م.
- القاموس المحيط، للعلامة الفيروزآبادي، تحق: مكتب الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ٨، ٢٠٠٥م.
- مختار الصحاح، لمحمد الرازي، تحق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، صيدا، ط: ٥، ١٩٩٩م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد الفيومي المقرئ، مكتبة لبنان، ١٩٨٧م.

كتب التراجم والطبقات

- الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط: ١٥، ٢٠٠٢م.

مجموعات أخرى

- الرسالة الكبرى في البسملة، لمحمد الصبان، تحق: فواز أحمد زمرلي وحبيب يحيى المير، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٧م.
- الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، لزكريا الأنصاري، تحق: د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط: ١، ١٤١١هـ.
- أسرار الكون «الهيئة السَّنِية في الهيئة السُّنِّية»، لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ٢٠٠٦ م.
- السيرة الحلبية «إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون»، لعلي الحلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٢، ١٤٢٧هـ.
- قواعد التصوف، لزروق، تحق: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٢، ٢٠٠٥م.
- الميزان الكبرى الشعرانية، للشعراني، تحق: عبد الرحمن عميرة، دار عالم الكتب، ط: ١، ١٩٨٩م.

✿ ✿ ✿

فهرس الموضوعات

أَنْواعُ العِلْمِ الحَادِثِ ١٤٩

أَنْواعُ الدَّلَالَةِ الوَضْعِيَّةِ ١٦٥

(فَصْلٌ فِي مَبَاحِثِ الأَلْفَاظِ) ١٨٤

(فَصْلٌ فِي بَيَانِ نِسْبَةِ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي) ٢٠٨

(فَصْلٌ فِي الكُلِّ وَالكُلِّيَّةِ وَالجُزْءِ وَالجُزْئِيَّةِ) ٢١٤

بَابٌ فِي القَضَايَا وَأَحْكَامِهَا ٢٣٤

(بَابٌ فِي القِيَاسِ) ٢٨٤

أَقْسَامُ الحُجَّةِ ٣٣٤

خَاتِمَةٌ ٣٤٦

فهرس شرح البناني على السلم المرونق

فَصْلٌ فِي المُعَرِّفَاتِ ٥٤٤

بَابٌ فِي القَضَايَا وَأَحْكَامِهَا ٥٧٢

فَصْلٌ فِي التَّنَاقُضِ ٦٣٦

فَصْلٌ فِي العَكْسِ المُسْتَوِي ٦٤٩

بَابٌ فِي القِيَاسِ ٦٦٢

فَصْلٌ فِي الاسْتِثْنَائِي ٧٠٠

لَوَاحِقُ القِيَاسِ ٧٠٨

✿ ✿ ✿